مسند أبي يعلى الموصلي

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي

٢١٠ - ٣٠٧ هـ

ومعه

رحمات الملأ الأعلى

بتخريج مسند أبي يعلى

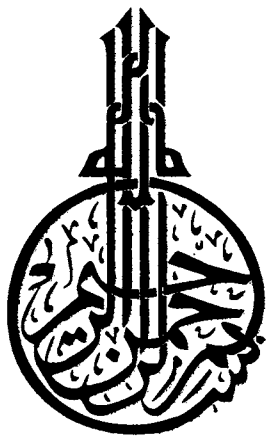
تخريج وتعليق

سعيد بن محمد السناري

الجزء الأول

دار الحديث

القاهرة



مسند

أبي يعلى الموصلي

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتـــاب : مسند أبي يعلى الموصلي

اسم المؤلـــف : الإمام أحمد بن علي بن المثنى

اسم المحقـــق : سعيد بن محمد السناري

القطـــــع : ١٧×٢٤سم

عدد الصفحـات : ٦٦٤ صفحة

عدد المجـلدات : ج١ من ١٠ مجلدات

سنة الطبـــع : ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٥٤٨٧

الترقيم الدولي : ٨-٤٤٠-٣٠٠-٩٧٧-٩٧٨

6 222007 704185

دار الحديث

طبـــع . نشـــر . توزيـــع

١٤٠ شارع جوهر القائد أمام جامعة الأزهر تليفون : ٢٥٨٩٩٤٠٩ / ٢٥٩١٨٧١٩ / ٢٥٩١٩٦٩٧فاكس : ٢٥٩١٩٦٩٧

www.darelhadith.com E-mail: info@darelhadith.com

• إهداء •

إلى أئمة الحديث الأعلام، وشُمُوس أهل الأثَر فى سالف الدُّهُور وقادم الأيام؛ الحارسين لحُدُود الدين بفرْسانهم، فهم أسْدُ الإسلام النَّاهسَة بكلِّ سبيل، والنَاهضون بأعْبَاء كَشْف مُشْكلات الحَائرين فَهُم على ذلك أدلاَّءُ كلِّ دَليل.

وإلى مُحَدِّث الديار المصرية، وجَوهرة تاج المَعارف الأثَريَّة، حامل ألْويَة الحديث بـ«تنبيه هاجده» و«بَذْل إحْسَانه»، وناشر أعلام السُّنَّة بـ: «غَوْث مَكْدوده» و«نافلَة» بيانه!

مَنْ تَذَهَّبَتْ- بمحاسن آثاره - تيجَانُ مَجْده اللُّجَيْنى، الشيخُ الفاضل أبى إسحاق الحُوَيْنى.

ما زالتْ أنفاسُه العاطرةُ - بخدمة المسلمين- تتردَّدُ طائرةً فى صَدْرهَ، ورَغَباتُ آماله بخاتمَة حياته على الإسلام محْسومةً بصدْق محبَّته لنَبيِّه ورَبِّه.

وإلى بحَّاثة الدِّيار الحجَازيَّة، وأحَد النجُوم الطَّوالع بالبلاد الشَّرْقيَّة، مَنْ تأرَّجَتْ بشريف تحقيقاته سَماءُ العلوم فأضْحَى ليْلُهَا فَجْرًا، وجالَ بعزيمته مَيَادينَ الدقائق وأبَى إلاَّ أنْ يُفَجَّرَ بتحْريره خلالَهَا نَهَرًا.

الشريف النابغة المُحقِّق، والحَسيب النَّسيب المُدقِّق، حاتم بن عارف العَوْنى.

ما زالتْ سَحائبُ فضْله على مُسْتَجْدى مَعَارفه وابلَةً مُمْطرَةً، وأغْصانُ دوْحَته بأشْجَار عُلومه للطالبين وَارفةً مُثْمرَةً.

وإلى أهل الإنصاف من طَبقَتنَا ومَشْيَخَتنا، وذَوى الاعتدال مِنْ نُظَرَائنا وأصحابنا..

أهدى هذا الكتاب.

السائر العاثر

أبو المُظَفَّر السِّنَّارى

بسم الله الرحمن الرحيم

• مقدمة المحقق •

■ ترجمة الإمام أبى يعلى الموصلى :

● اسمه ونسبه :

هو : الإمام الحافظ ، شيخ الإسلام ، أبو يعلى ، أحمد بن على بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمى الموصلى ، محدث الموصل ، وصاحب «المسند» و«المعجم» .

● مولده ورحلته :

وُلِدَ فى ثَالث شَوَّال ، سَنَةَ عَشْرٍ وَمائَتَيْنِ ، فَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ النَّسَائِىِّ بِخَمْسِ سِنِيْنَ ، وَأَعْلَى إِسْنَادًا مِنْهُ .

لقى الكِبَارَ ، وَارْتَحَلَ فى حَدَاثَته إِلَى الأَمصَارِ باعتنَاء أَبِيْه وَخَاله مُحَمَّد بن أَحْمَدَ بن أَبِى المُثَنَّى ، ثُمَّ بِهِمَّته العَالِيَة .

● شيوخه :

أحمد بن حاتم الطويل ، وأحمد بن جميل ، وأحمد بن عيسى التسترى ، وأحمد بن إبراهيم الموصلى ، وأحمد بن منيع ، وأحمد بن محمد بن أيوب ، وإبراهيم بن الحجاج السامى ، وإبراهيم بن الحجاج صاحب سلام بن أبى مطيع ، وإبراهيم بن محمد بن عرعرة ، وإبراهيم بن عبد اللَّه الهروى ، وإبراهيم بن زياد سبلان ، وإسحاق بن أبى إسرائيل ، وإسحاق بن موسى الخطمى ، وإسحاق بن إسماعيل الطالَقانى ، وأبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلى ، وأبو إبراهيم إسماعيل الترجمانى ، وإسماعيل بن عبد اللَّه بن خالد القرشى ، وأيوب بن يونس البصرى .

ووهيب ، والأزرق بن على أبى الجهم ، وأمية بن بسطام وبشر بن الوليد الكندى ،

وبشر بن هلال، وبسام بن يزيد النقال، وجعفر بن مهران السباك، وجبارة بن المغلس، وجعفر بن حميد الكوفى، وحوثرة بن أشرس العدوى، والحسن بن عيسى بن ماسرجس، والحكم بن موسى، والحارث بن مسكين، والحارث بن سريج، وحفص بن عبد اللَّه الحلوانى، وحجاج بن الشاعر، وخلف بن هشام البزار، وخالد بن مرداس، وخليفة بن خياط، وداود بن عمرو الضبى، وداود بن رشيد، وروح بن عبد المؤمن المقرئ، والربيع بن ثعلب، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وزكريا بن يحيى زحمويه، وزكريا بن يحيى الرقاشى، وزكريا بن يحيى الكسائى الكوفى، وأبو الربيع الزهرانى، وأبو الربيع سليمان ابن داود الختلى، وأبو أيوب سليمان بن داود الشاذكونى، وسليمان بن محمد المباركى، وسعيد بن عبد الجبار، وسعيد بن أبى الربيع السمان، وسعيد بن مطرف الباهلى، وسريج ابن يونس، وسهل بن زنجلة الرازى، وشيبان بن فروخ، والصلت بن مسعود الجحدرى، وصالح بن مالك الخوارزمى، وعبد اللَّه بن محمد بن أسماء، وعبد اللَّه بن معاوية الجمحى، وعبد اللَّه بن سلمة البصرى، وأشعث بن براز الهجيمى، وعبد اللَّه بن عون الخراز، وأبو بكر بن أبى شيبة، وعبد اللَّه بن بكار البصرى، وعبد اللَّه بن عمر مشكدانة، وعبيد اللَّه بن عمر القواريرى، وعبيد اللَّه بن معاذ، وعبد الرحمن بن سلام الجمحى، وعبد الرحمن بن صالح الأزدى، وأبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز التمّار، وعبد الواحد ابن غياث، وعبد الغفار بن عبد اللَّه بن الزبير، وعبد الأعلى ابن حماد النّرسى، وعلى بن الجعد، وعلى بن حمزة المعولى، وعلى بن المدينى، وعمرو الناقد، وعمرو بن الحصين، وعمرو بن أبى عاصم النبيل، وعيسى بن سالم، وعثمان بن أبى شيبة، وغسان بن الربيع، والفضل بن الصباح، وقطن بن نسير، وكامل بن طلحة، ومصعب بن عبد اللَّه، ومنصور ابن أبى مزاحم، ومحمد بن أبى بكر المقدمى، ومحمد بن سعيد القطان، ومحمد بن جامع العطار وضعفه، ومحمد بن عبد اللَّه بن نمير، ومحمد بن بكار مولى بنى هاشم، وأبو كريب محمد بن العلاء، ومحمد بن خالد الطحان، ومحمد بن عبد اللَّه بن عمار الموصلى. ونعيم بن الهيثم، وهدبة بن خالد، ويحيى بن معين، ويحيى بن أيوب المقابرى، ويحيى الحمانى، وخلق كثير سواهم، مذكورون فى «معجمه».

● **ثناء العلماء عليه وعلى مسنده:**

قال أبو موسى المدينى: أخبرنا هبة اللَّه الأبرقوهى عمّن ذكره: أن والد أبى عبد اللَّه ابن منده رحل إلى أبى يعلى، وقال له: «إنما رحلت إليك لإجماع أهل العصر على ثقتك وإتقانك».

وقال أبو عبد الرحمن السلمى: «سألت الدارقطنى عن أبى يعلى، فقال: ثقة مأمون».

قال يزيد بن محمد الأزدى فى «تاريخ الموصل»: «ومنهم أبو يعلى التميمى»، فذكر نسبه وكبار شيوخه، وقال: «كان من أهل الصدق والأمانة، والدين والحلم».

إلى أن قال: «وهو كثير الحديث، صنف المسند وكُتُبًا فى الزهد، والرقائق، وخرّج الفوائد، وكان عاقلاً، حليمًا صبوراً، حسن الأدب، سمعته يقول: سمعت ابن قدامة: سمعت سفيان يقول: ما تمتع مُتمتع بمثل ذكر اللَّه، قال داود عليه السلام: ما أحلى ذكر اللَّه فى أفواه المتعبدين!».

قال الذهبى: وقد بلغنا عن أبى عمرو ابن حمدان: أنه كان يفضل أبا يعلى الموصلى على الحسن بن سفيان، فقيل له: كيف تفضّله و «مسند الحسن» أكبر، وشيوخه أعلى؟! قال: لأن أبا يعلى كان يحدث احتسابًا، والحسن بن سفيان كان يحدث اكتسابًا».

وقد وثّق أبا يعلى: أبو حاتم البستى وغيره، قال ابن حبان: «هو من المتقنين المواظبين على رعاية الدين وأسباب الطاعة».

وقال ابن عدى: «ما سمعت «مسنداً» على الوجه إلا مسند أبى يعلى؛، لأنه كان يحدِّث للَّه عز وجل».

قال ابن المقرئ: «سمعت أبا إسحاق بن حمزة يثنى على «مسند أبى يعلى» ويقول: «من كتبه قلّ ما يفوته من الحديث».

وقال الحافظ عبد الغنى الأزدى: «أبو يعلى أحد الثقات الأثبات، كان على رأى أبى حنيفة».

قال الذهبى: «قلت: نعم، لأنه أخذ الفقه عن أصحاب أبى يوسف».

قال ابن منده: «أحمد بن على بن المثنى بن عيسى بن هلال بن دينار التميمى، أبو يعلى، أحد الثقات، مات سنة سبع وثلاث مئة».

وقد وصف أبو حاتم البستى أبا يعلى بالإتقان والدين، ثم قال: «وبينه وبين رسول اللَّه -صلى اللَّه عليه وسلم- ثلاثة أنفس».

وَقَالَ أَبُو عَبْد اللَّه الحَاكمُ: «كُنْت أرَى أَبَا عَلىٍّ الحَافظَ مُعْجَبًا بأبى يَعْلَى المَوْصلىّ، وَحفظه وَإتقَانه، وَحفظه لحديثه، حَتَّى كَانَ لاَ يَخْفَى عَلَيْه منْهُ إلاَّ اليَسيرُ. ثُمَّ قَالَ الحَاكمُ: هُوَ ثقَةٌ، مَأْمُوْنٌ».

وَقَالَ أَبُو عَلىٍّ الحَافظُ: «لَوْ لَمْ يَشتغلْ أَبُو يَعْلَى بكُتُب أبى يُوْسُفَ عَلَى بشْر بن الوَلَيْد الكنْدىِّ لأدركَ بالبَصْرَة سُلَيْمَانَ بن حَرْب، وَأَبا الوَلَيْد الطَّيَالسىَّ».

قال الذهبى: «قَنعَ برفيقهمَا الحَافظ على بن الجعد».

قال أبو سعد السمعانى: سمعت إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمى الحافظ يقول: «قرأت المسانيد كمسند العدنى، ومسند أحمد بن منيع، وهى كالأنهار، ومسند أبى يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار».

قال الذهبى: «قلت: صدق، ولا سيّما «مسنده» الذى عند أهل أصبهان من طريق ابن المقرئ عنه، فإنه كبير جداً، بخلاف «المسند» الذى رويناه من طريق أبى عمرو ابن حمدان عنه، فإنه مختصر».

● **مصنّفاته:**

١- المعجم:

قال الذهبى: «وقد خرَّج لنفسه معجم شيوخه فى ثلاثة أجزاء».

وقد طُبِع حديثًا.

٢- المسند:

● **ولمسند أبى يعلى روايتان:**

الأولى: رواية كبيرة رواها أبو بكر محمد بن إبراهيم المقرئ، عن أبى يعلى، وهى التى اعتمد عليها ابن حجر فى: «المطالب العالية»، والبوصيرى فى «إتحاف المهرة»، فى تخريج زوائدها على الكتب الستة، وتُسمَّى هذه الرواية بـ«المسند الكبير».

والثانية: رواية صغيرة رواها أبو عمرو ابن حمدان، وهذه الرواية هى التى اعتمد عليها الهيثمى فى كتابيه: «المقصد العلى فى زوائد أبى يعلى الموصلى» و«مجمع الزوائد ومنبع الفوائد».

وهذه الرواية الصغيرة هى التى وصلت إلينا.

وقد طُبعتْ هذه الرواية عدة طبعات، أقدمها وأشهرها طبعة دار المأمون بتعليق الأستاذ حسين سليمَ أسد.

٣- الفوائد:

ذكره الأزدى فى «تاريخ الموصل»، والذهبى فى «السير» (١٤/ ١٧٨).

وقد طبع حديثًا.

٤- المفاريد:

ذكره الدكتور فؤاد سزكين فى«تاريخ التراث» (١/ ٤٣٠).

وقد طبع حديثًا.

٥- الزهد والرقائق:

ذكره الأزدى فى «تاريخ الموصل» والذهبى فى «السير» (١٤/ ١٧٨).

٦- حديث محمد بن بشار عن شيوخه.

ذكره الشيخ عبد اللَّه الجديع فى مقدمة تحقيقه لكتاب «المفاريد» وأنّ منه نسخة خطيّة فى الظاهرية يعمل على تحقيقها.

● **وفاته:**

توفى سنة سبع وثلاثمائة.

قال الذهبى: «عَاشَ أبو يَعْلَى إِلَى أَثْنَاء سَنَة سَبْع وَثَلاَث مائَة، فَقيَّده أَبُو الحُسَيْن بنُ المُنَادى فى رَابعَ عَشَرَ جُمَادَى الأُولَى، وَانْتَهَى إِلَيْه عُلُوُّ الإِسْنَاد، وَازدحَمَ عَلَيْه أَصْحَابُ الحَدِيْث، وَعَاشَ سَبْعًا وَتسعين سَنَةً».

قال يزيد بن محمد الأزدى: «كان أبو يعلى من أهل الصدق والأمانة والدين والحلم؛ غُلِّقت أكثر الأسواق يوم موته وحضر جنازته من الخلق أمر عظيم»(١).

● **ترجمة أبى عمرو ابن حمدان راوى «المسند الصغير» عن المؤلف:**

قال الذهبى فى «تاريخ الإسلام» [٨/ ٤٣١]: «محمد بن أحمد بن حمدان بن على بن عبد اللَّه بن سِنَان أبو عمرو بن الزّاهد أبى جعفر الحيرى النَّيْسَابُورى الزّاهد المقرئ المحدّث النّحوى.

كان المسجد فراشَه نيّفًا وثلاثين سنة، ثم لما عُمِىَ وضَعُف نقلوه إلى بعض أقاربه بالحيرة من نَيْسَابُور، رحل به أبوه.

قال الحاكم: «سماعاته صحيحة، وصحب الزُّهّاد، وأدرك أبا عثمان الحيرى الزّاهد، وسمع سنة خمسٍ وتسعين ومائتين».

● **شيوخه:**

سمع: أبا بكر محمد بن زنْجَوَيْه بن الهَيْثَم، وأبا عمرو أحمد بن نصر، وجعفر بن أحمد الحافظ، ورحل، فسمع من الحسن بن سفيان سنة تسع وتسعين مُسْنَدَه، ومُسْنَدَ شيخه أبى بكر ابن أبى شَيْبَة، وأبى يعْلى المَوْصلى مُسْنَده، ومن عَبدان الأهوازى، وعمران

---

(١) وللمزيد يُراجَع:

- «سير أعلام النبلاء» [٤ / ١٧٤ - ١٨١]، «تذكرة الحفاظ» [٧٠٧- ٧٠٨].
- مقدمة تحقيق «مسند أبى يعلى» لإرشاد الحق الأثرى [١ / ١٤-١٦].
- مقدمة عبد اللَّه الجديع لتحقيقه لكتاب «المفاريد» [ص/ ١٤].

ابن موسى بن مُجاشع، وزكريّا بن يحيى السّاجى، وأحمد بن يحيى الصُّوفى، والهيثم بن خلَف الدُّورى، وحامد بن شُعَيْب، ومحمد بن جرير الطّبرى، ومحمد بن عبد اللَّه بن يوسف الدّوَيْرى، وعلى بن سعيد العسكرى، ومحمد بن الحسين بن مكرم، وأبى العبّاس السّرّاج، وابن خُزَيْمَة.

● **تلاميذه:**

روى عنه: الحاكم أبو عبد اللَّه، وأبو نُعَيم الحافظ، وأبو سعيد محمد بن على النّقّاش، وأبو العلاء صاعد بن محمد الهَرَوى، وأبو حفص ابن مسرور، وعبد الغافر بن محمد الفارسى، وأبو سعد محمد بن عبد الرحمن الكَنْجَرُوذى، ومحمد بن محمد بن حمدون السلمى، وأبو عثمان سعيد بن محمد البَحيرى، وآخرون.

وهو أخو أبى العبّاس محمد، نزيل خَوَارِزْم شيخ البَرْقَانىّ.

قال الحاكم: «ولُد له بنت وهو ابن تسعين سنة، وتُوُفّى وزوجته حُبْلَى، فبلغنى أنّها قالت له عند وفاته: قد قربَتْ ولادتى، فقال: سلّمتُه إلى اللَّه تعالى، فقد جاؤوا ببراءتى من السماء، فتشهّد ومات فى الوقت، رحمه اللَّه».

قال: «تُوُفّى فى ذى القعدة فى الثامن والعشرين منه، وهو ابن ثلاثٍ أو أربعٍ وتسعين سنة، وصلّى عليه أبو أحمد الحاكم الحافظ».

قلت: قد وقع لنا بالإجازة جُملةٌ من عَوَاليه، وله جُزْءٌ «سؤالات» كان يحفظه، وقع لى أيضًا بعُلُوّ قراءته على ابن عساكر، عن أبى رَوْح، أنا زاهر، أنبا أبو سعد الكَنْجَرُودى، عنه.

وقال ابن طاهر: «كان يتشيّع».

● **ترجمة أبى سعد الكَنْجَرُودِى روى المسند عن أبى عمرو ابن حمدان عن المؤلف:**

قال الذهبى فى «سير أعلام النبلاء» [١٨ / ١٠١]:

«الكَنْجَرُوْذِىُّ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدٍ، الشَّيْخُ، الفَقِيْهُ، الإِمَامُ، الأَدِيْبُ،

النَّحْوِيُّ، الطَّبِيْبُ، مُسْنِدُ خُرَاسَانَ، أَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ ابنِ مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ النَّيْسَابُوْرِيُّ، الكَنْجَرُوذِيُّ وَالجَنْزَرُوذِيُّ.

وَجَنْزَرُوذُ: مَحَلَّة.

وُلِدَ: بَعْدَ السِّتِّيْنَ وَثَلاَث مائَة».

● شيوخه:

وَحَدَّثَ عَنْ: أَبِي عَمْرِو بنِ حَمْدَان، وَأَبِي سَعِيْدٍ عَبْدِ اللَّه بن مُحَمَّدٍ الرَّازِيّ، وَحُسَيْنَك بن عَلِيٍّ التَّمِيْمِيِّ، وَأَبِي الحُسَيْنِ بن دَهْثَم، وَأَبِي الحُسَيْنِ أَحْمَد بن مُحَمَّد البَحِيرِيّ، وَمُحَمَّد بن بِشْرٍ البَصْرِيّ، وَشَافِعِ ابْنِ مُحَمَّدٍ الإِسفرَايِينِي، وَأَبِي بَكْرٍ ابن مِهْرَانَ المُقْرِئ، وَالحَافظ أَبِي أَحْمَدَ الحَاكِم، وأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ الطَّرَازِي، وَأَحْمَد بن مُحَمَّدٍ البَالُوِي، وَأَحْمَد بن الحُسَيْنِ المَرْوَانِي، وَطَبَقَتهم.

وَعَنْهُ: البَيْهَقِيّ وَالسُّكَّرِيّ، وَرَوَى الكَثِير، وَانْتَهَى إِلَيْهِ علوُّ الإِسْنَاد.

● تلاميذه:

حَدَّثَ عَنْهُ: إِسْمَاعِيْلُ بنُ عَبْدِ الغَافِر، وَأَبُو عَبْدِ اللَّه الفرَاوِي، وَهِبَةُ اللَّه بنُ سَهْلٍ السَّيِّدِي، وَتَمِيْمُ بنُ أَبِي سَعِيْدٍ الجُرْجَانِيّ، وَزَاهِرٌ الشَّحَّامِيّ، وَعَبدُ المُنعم بن القُشَيْرِيّ، وَخَلْقٌ سِوَاهُم.

قَالَ عبدُ الغَافِر بن إِسْمَاعِيْلَ: «لَهُ قَدَمٌ فِي الطِّبِّ وَالفروسيَّة، وَأدب السِّلاَح، كَانَ بارعَ وَقته لاستجمَاعه فُنُوْن العلْم، أَدْرَكَ الأَسَانِيْدَ العَالِيَة فِي الحَدِيْث وَالأَدب، وَأَدْرَكَ بِبَغْدَادَ أَئِمَّة النَّحْو، وَسَمِعَ مِنْهُ الخَلقُ»، إِلَى أَنْ قَالَ: «وَخُتِم بِمَوْته أَكْثَر هَذه الرِوَايَات، وَلَهُ شعر حسن، أَجَاز لِي جمِيْع مسموعَاته، وَخَطُّه عِنْدِي».

قُلْتُ: تُوُفِّيَ فِي صَفَرٍ سَنَةَ ثَلاَث وَخَمْسِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَة. سمِعنَا كَثِيْرًا مِنْ حَدِيْثِه بِالإِجَازَة العَالِيَة.

● **منهج المؤلف فى مسنده:**

رتّب الإمام أبو يعلى المرويات على مسانيد الصحابة، ورتب مرويات المكثرين منهم على التراجم فى الغالب، حيث:

١- بدأ الرجال بمرويات العشرة - إلا عثمان رضى اللَّه عنه.

ثم بمرويات مجموعة من الصحابة المقلِّين.

ثم المكثرين من الصحابة، وهم: جابر بن عبد اللَّه، ثم عبد اللَّه بن عباس، ثم أنس ابن مالك، ثم عائشة، ثم عبد اللَّه بن مسعود، ثم ابن عمر، ثم أبو هريرة، رضى اللَّه عنهم.

ثم بمجموعة من قرابة النبى ﷺ وآل بيته وهم:

الفضل بن عباس، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعبد اللَّه بن جعفر، وعبد اللَّه بن الزبير، رضى اللَّه عنهم، ثم بمجموعة من الصحابة المقلين أيضًا والذى يظهر أنه اعتبر أهل القبائل منهم، وذكر معهم بعض المبهمين.

ثم عاد إلى النساء وبدأهن بأمهات المؤمنين -فى الغالب- إلا عائشة رضى اللَّه عنها، حيث تقدَّمت مع المكثرين.

ثم ببقية النساء، والمبهمات ثم عاد إلى الرجال.

٢- رتَّب مرويات المكثرين بحسب الرواة عنهم، وهذا يظهر فى مسند جابر بن عبداللَّه، وأنس بن مالك - مثلاً -، وقد ترجم بالرواة عن أنس فى مسنده بعنوان ظاهر.

٣- بدأ بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، بتقديم الخلفاء الأربعة، إلا أنه لم تُذْكر مرويات: عثمان رضى اللَّه عنه.

وقد جاء فى حاشية مخطوط المسند بعد نهاية «مسند عمر بن الخطاب»: «مسند عثمان -رضى اللَّه عنه- لم يكن من سماع أبى سعد الجَنْزَروذى - محمد بن عبد الرحمن بن محمد - عن أبى عمرو ابن حَمْدان».

ثم أورد المؤلف مرويات بقية الرجال من الصحابة، والذى يظهر أنه اعتبر فيهم بعض الأوصاف فى الغالب، مثل: كثرة المرويات، والقبائل، وأهل القرابة، وآل البيت.

٤- وضع «مسند عائشة» رضى اللَّه عنها فى مسانيد المكثرين، وأما بقية النساء، فذكرهنّ مجتمعات فى أواخر الكتاب تقريبًا، وبدأهنّ بأمهات المؤمنين فى الغالب.

٥- ترجم لمسانيد المبهمين والمبهمات، ومن ذلك قوله: «رجل غير مُسمًّى عن النبى».

ثم ختم الكتاب بمرويات مجموعة من رجال الصحابة رضوان اللَّه عليهم، بعد نهاية مرويات النساء.

٦- أتت الأحاديث تحت كل ترجمة، لا يربطها ترتيب معين، بل كل حديث وحدة قائمة بذاتها، بيْد أنه يراعى إذا تكرر النص، أو وُجدَ أكثر من نص من مرويات هذا المترجم تتناول موضوعًا واحدًا أن يجمع كلَّ ذلك فى مكانٍ واحد.

● **ملاحظات على منهج المؤلف:**

١- لم يُخرج مسنداً لعثمان بن عفان.

٢- ربما خرَّج حديثًا لصحابى فى مسند صحابى آخر، لكن يكون لصاحب الباب تعلُّقٌ بموضوع الحديث.

٣- أخّر مرويات المُقلِّين والنساء والمجاهيل إلى نهاية الكتاب.

* * *

■ **مميزات مسند أبى يعلى:**

أ - يُعتبر من المصادر الحديثية الأصيلة المُسْندة التى لها أثر فى علوم الحديث إسنادًا ومتنًا.

ب - إثبات صحبة عدد من الصحابة، إذا ثبت الإسناد إليه.

ج - احتواؤه على مجموعة من الأحاديث الصحيحة والزائدة على مرويات الكتب الستة.

ويعتبر «مسند أبى يعلى» من المسانيد الجامعة، وهو قليل الأحاديث الضعيفة والباطلة.

وقد بلغ عدد الصحابة الذين أخرج لهم فى «المسند» (٢١٠) صحابيًا، وبلغ عدد أحاديثه: (٧٥٥٥) حديثًا أغلبها من المرفوع.

■ **روايات المسند:**

● **لمسند أبى يعلى روايتان على المشهور:**

الأولى: الرواية المختصرة، وهى رواية أبى عمرو: محمد بن أحمد بن حَمْدان الحيرى (ت ٣٧٦هـ) عن أبى يعلى الموصلى، وهى التى اعتمد عليها - الحافظ على بن أبى بكر الهيثمى (ت ٨٠٧هـ) فى كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد».

وهى المطبوعة المتداولة بين الناس الآن، وهى التى نعمل عليها فى تلك الطبعة إن شاء اللَّه.

الثانية: الرواية المطولة وتُسمى «المسند الكبير»، وهى رواية أبى بكر: محمد بن إبراهيم بن على بن عاصم بن المقرئ الأصبهانى (ت ٣٨١هـ) عن أبى يعلى الموصلى.

وهى التى اعتمد عليها الحافظ فى كتابه: «المطالب العالية»، والعلامة أبو العباس: أحمد بن أبى بكر البُوصيرى (ت ٨٤٠هـ) فى كتابه «إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» و«مختصره»، وذكر ذلك فى آخرهما.

■ **أهمية المسند وعناية أهل العلم به:**

اعتنى بهذا الكتاب أهل العلم عناية بالغة، وأبرز من خدمَه الحافظ نور الدين الهيثمي؛ فقد أفرد زوائده في كتاب سماه «المقصد الأعلى في زوائد أبي يعلى» يعني على الكتب الستة المعروفة.

ثم ضمّ إليه زوائد مسندَي أحمد، والبزار، وزوائد معاجم الطبراني الثلاثة، وجرّد أسانيد الجميع ورتبها على الأبواب، مع عزو كلّ حديث إلى مخرجه، ثم الحكم عليه، في كتابه الشهير «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد».

كما اعتنى به أيضًا الحافظ ابن حجر، ففصَل زوائده مع زوائد سبعة مسانيد أخرى في كتابه الفذ «المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية».

كما أكثر أهل العلم من الاستفادة من هذا الكتاب والنقل عنه ـ لاسيما في كتب التخاريج ـ مع العزو إليه.

فمِن ذلك: المنذري في «الترغيب» في أكثر من (١٥٢) موضعًا.

والزيلعي في «نصب الراية» في أكثر من (٨٥) موضعًا.

وابن حجر في «فتح الباري» في أكثر من (٢٢٦) موضعًا.

والمناوي في «فيض القدير» في أكثر من(١٠٩) موضعًا.

. . . . وغيرهم الكثير.

* * *

● **طبعات الكتاب:**

١- طبعة حسين سليم أسد بتحقيقه على حسب الرواية المختصرة - وهى رواية أبى عمرو ابن حَمْدان عن أبى يعلى - وطُبع الكتاب فى دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى لعام ١٤٠٤هـ، فى (١٦) مجلداً مع الفهارس.

وبلغ عدّ الأحاديث حسب ترقيمه (٧٥٥٥) وقد اعتنى المحقق بتحقيق النص، وتخريج الأحاديث، وترقيمها، وأعد فهارس متنوعة، منها: فهرس للأحاديث، وفهرس للصحابة الذين روى لهم أبو يعلى فى «مسنده».

وقد اعتمدنا على هذه الطبعة فى نص وترقيم الأحاديث.

٢- طبعة إرشاد الحق الأثرى: صدر الكتاب عن دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى لعام ١٤٠٤هـ، فى (٦) مجلدات، وبلغ عدّ الأحاديث حسب ترقيمه (٧٥١٧)[١].

٣- طبعة مصطفى عبد القادر عطا لمسند أبى يعلى الموصلى. صدرت عام ١٩٩٨م، عن دار الكتب العلمية، فى (٧) مجلدات.

*****

كتبه

أبى المظفر سعيد بن محمد السنّارى

---

(١) استفدنا فى هذا البحث من:

- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة العدد (١١٧).
- ومقدمة تحقيق المسند لـ: حسين أسد (١/ ٢١).
- ومقدمة تحقيق المسند لـ: إرشاد الحق الأثرى (١/ ٨).
- ومقال بعنوان: «منهج الإمام أبى يعلى فى مسنده» منشور على الموقع الإلكترونى: «الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها».

بسم الله الرحمن الرحيم

مسند أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -(*)

١ - أخبرنا الحافظ أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي قراءة عليه، أخبرنا أبو سعد محمد بن عبد الرحمن بن محمد الجنزروذي قال: أخبرنا أبوعمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري الفقيه قراءة عليه، قال: أخبرنا الإمام أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي بالموصل، سنة ست وثلاث مئة، قال: حدّثنا علي بن الجعد، حدّثنا قيس ابن الربيع، حدّثنا عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري، عن علي، قال: كنت إذا سمعت من رسول اللَّه ﷺ حديثًا نفعني اللَّه بما شاء منه وإذا حدثني غيري لم أصدقه إلا أن يحلف فإذا حلف صدقته.

(*) هو الإمام الهمام، أسد الإسلام، أول من أسلم من الرجال، وأول خلفاء الرسول، وأول من جمع القرآن، مَنْ لم يعرفه فما عرف الصحابة أصلاً، كان رجلاً يزن أمة بأكملها ولا نستثني، كيف لا وهو المجاهد البطل المغوار إذا ادلهمَّ ليلُ المشكلات بالناس؟! ومواقفه الشريفة إزاء تلك النكبات التي مُنِيَ بها الإسلام إثر وفاة رسول اللَّه ﷺ تنادي عليه، في كل خطوة من خطواته، بالبطولة والإمامة والشجاعة والكمال في كل شيء يتحلَّى بمثله جبال الرجال. ومَنْ أتَى على بنيان مسيلمة الكذاب من القواعد سواه؟! ومَنْ استأصل شأفة الأسود العنسي - مدعي النبوة باليمن - سواه؟! ومَنْ ردع تلك العصابة المرتدة عن الإسلام بما جعل أكثرهم يثوب إلى دينه - مرة أخرى - قبل أن يأتيه الموت من كل مكان؟! ومن تصدَّى لمانعي الزكاة سوى ذلك الإمام النبيل!! لم يفتْه مشهد من تلك المشاهد الكبار البتة، حتى آل إليه زمام الخلافة فقام بحقها كما يحب اللَّه ورسوله إلى أن وافتْه المنية راضيًا عن اللَّه محتسبًا. وكيف لا يرضى اللَّه عنه؟ ومآثره وأخباره وفضائله وزهده وورعه وتقواه منشورة في بطون أمهات المصادر والمراجع؟! فيغنينا ذلك عن الإحالة على ترجمة له. رزقنا اللَّه رؤيته والاجتماع به ﴿فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ۝ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ۝﴾ [القمر: ٥٤، ٥٥].

١ - حسن: أخرجه أبو داود [١٥٢١]، وابن ماجه [١٣٩٥]، والترمذي [٣٠٠٦]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٢٤٧، ١٠٢٥٠]، وأحمد [١/ ٢، ١٠]، وابن أبي شيبة [٧٦٤٢]، =

وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال : قال رسول اللَّه ﷺ : «**ما مِنْ مُسْلِمٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلاَّ غَفَرَ لَهُ**» .

= والطيالسي [رقم/ ١] ، وابن حبان [٦٢٣] ، والحميدي [رقم/ ١] ، وابن المبارك في «الزهد» [رقم/ ١٠٨٨] ،

والبيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٧٠٧٧] ، وابن بشران في «الأمالي» [رقم/ ٦٧٨] ، وتمام في فوائده [٢/ رقم/ ١٤٠٨] ، وأبو مطيع محمد بن عبد الواحد المصري في «مجلسين من أماليه» [رقم/ ٨١ مخطوط/ بترقيمي] ، وجماعة كثيرة من طرق عن عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم عن علي بن أبي طالب عن أبي بكر الصديق به مرفوعًا . . . . وليس عند بعضهم : ذِكْرُ الركعتين .

وقد زاد أبو داود والترمذي والبيهقي وأبو مطيع في آخره : «ثم قرأ هذه الآية : ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ إلى آخر الآية» ، وهو رواية للنسائي وأحمد والمؤلف كما يأتي [برقم/ ١١] .

قلتُ : هكذا رواه الثوري ومسعر وقيس بن الربيع ومسدد وأبو عوانة وشريك القاضي وشعبة - واضطرب في تسمية أسماء- وزائدة وإسرائيل وجماعة كلهم عن عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم عن علي به . كما مضى . ثم جاء علي بن عابس الكوفي وخالف الجميع .

فرواه عن عثمان بن المغيرة فقال : عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد [وتحرَّف عند الطبراني إلى : «ناجذ»! بالذال في آخره! وإنما هو بالدال في آخره كما نصَّ عليه الخزرجي في «الخلاصة»] عن علي ابن أبي طالب عن أبي بكر به . هكذا أخرجه الطبراني في «الدعاء» [١/ رقم ١٨٤٣/ طبعة دار البشائر] ، من طريق يحيى بن عثمان بن صالح ثنا أصبغ بن الفرج ثنا ابن وهب عن علي بن عابس به ، وهذه مخالفة منكرة . وابن عابس : قد ضعفه النقاد كلمة واحدة ، بل تركه بعضهم وهو من رجال الترمذي وحده . والطريق إليه مخدوش أيضًا ، فيه : يحيى بن عثمان بن صالح ، وقد تكلموا فيه .

وقد اختلف على ابن عابس في سنده! كما تراه في علل «الدارقطني» [١/ ٧٧١] .

■ **والصواب** : ما رواه الجماعة عن عثمان بن المغيرة على الوجه الماضي .

وقد تُوبع عثمان بن المغيرة عليه : تابعه : =

= معاوية بن أبى العباس القيسى: عند الطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٥٨٤]، وفى «الدعاء» [رقم/ ١٨٤٤]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٤٣٠]، والإسماعيلى فى «معجمه» [١/ رقم/ ٣٣٠] بإسناد صحيح إلى معاوية به نحوه. وقد أعل الترمذى هذا الحديث فى «سننه» [٥/ ٢٢٨]، بالوقف.

فقال: «قد رواه شعبة وغير واحد عن عثمان بن المغيرة فرفعوه، ورواه مسعر وسفيان -يعنى الثورى- عن عثمان بن المغيرة فلم يرفعاه، وقد رواه بعضهم عن مسعر فأوقفه ورفعه بعضهم. ورواه سفيان الثورى عن عثمان بن المغيرة فأوقفه..».

قلتُ: الظاهر أنه قد اختلف على الثورى ومسعر فى الرفع والوقف، غير أن الرفع أرجح دون تردد. وقد مضى أن عثمان قد توبع عليه.

والحديث قد حسنه جماعة: منهم الترمذى وابن عدى وموسى بن هارون الحمال والذهبى وابن حجر وغيرهم. وصححه جماعة سواهم. ومداره على أسماء بن الحكم، وهو شيخ صدوق إن شاء اللَّه، ولم يصب من رماه بالجهالة؛ كالبزار وبعضهم!

نعم: لم يذكروا من الرواة عنه سوى رجلين! ولم يوثقه -نصًا- غير العجلى وابن حبان، والأخير قال: «يخطئ»، ثم أخرج حديثه فى «صحيحه». وتعجب منه الحافظ بما تراه فى «التهذيب» [١/ ٢٦٨]، وتعجُّبُه مردود- بمجموعه - عند النظر.

وعبارته هناك: «وقال ابن حبان فى «الثقات»: «يخطئ»، وأخرج له هذا الحديث فى «صحيحه»، وهذا عجيب؛ لأنه إذا حكم بأنه يخطئ وجزم البخارى بأنه لم يرو غير حديثين، يخرج من كلاهما أن أحد الحديثين خطأ، ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطأ فى الثانى».

قلتُ: ما كان له أن يحاكم الرجلَ إلى جَزْمِ غيره! ومن أين له أن ابن حبان يوافق البخارىَّ على أن أسماء ليس له سوى حديثين اثنين فى حياته كلها؟! على أن جَزْمَ البخارى إنما كان بالنسبة إلى ما وقع إليه من حديث أسماء، ولا ينفى أن يكون له سواهما فى عالم الإمكان.

وكذا مشَّى «أسماء» كلٌّ من حسَّن له هذا الحديث أو صححه. لكن ذكره جماعة فى «الضعفاء».

وقال البخارى فى «تاريخه» [٢/ ٥٤]: «... ولم يُرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد - يريد الحديث الماضى- وحديث آخر لم يُتابع عليه....». =

. . . . . .

= وقد تعقبه الذهبى فى «الميزان» كما فى تخريج «الكشاف» للزيلعى [١/ ٤٢٩-٤٣٠] فقال: «وَهَذَا لاَ يقْدَح؛ إذْ لَيْسَ من شَرط الصَّحيح الْمُتَابَعَة، وَفى الصَّحيح أَحَاديث لاَ تُعرف إلاَّ من ذَلك الْوَجْه كَحَديث الأَعْمَال بالنِّيَّات». وكلام الذهبى هذا: ساقط من مطبوعة «الميزان».

وبنحو هذا: أجاب المزى فى «تهذيبه» [٢/ ٥٣٣]، فقال: «ما ذكره البخارى -رحمه اللَّه- لا يقدح فى صحة هذا الحديث، ولا يوجب ضعفه، أما كونه لم يتابع عليه، فليس شرطًا فى صحة كل حديث صحيح أن يكون لراويه متابع عليه، وفى الصحيح عدة أحاديث لا تعرف إلا من وجه واحد، نحو حديث: «الأعمال بالنية» الذى أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول، وغير ذلك...».

ثم قال البخارى: «وقد روى أصحاب النبى ﷺ بعضهم عن بعض فلم يُحَلِّف بعضهم بعضًا».

وليس هذا بعلة يُردُ بها الحديث على التحقيق. وقد ردَّ عليه المزى أيضًا فقال: «وأما ما أنكره من الاستحلاف، فليس فيه أن كل واحد من الصحابة كان يستحلف مَنْ حدَّثه عن النبى ﷺ بل فيه أن عليًا -رضى اللَّه عنه- كان يفعل ذلك، وليس ذلك بمنكر أن يحتاط فى حديث النبى ﷺ كما فعل عمر -رضى اللَّه عنه- فى سؤاله البينة بعض من كان يروى له شيئًا عن النبى ﷺ كما هو مشهور عنه، والاستحلاف أيسر من سؤاله البينة، و قد رُوى الاستحلاف عن غيره أيضًا، على أن هذا الحديث له متابع، رواه عبد اللَّه بن نافع الصائغ، عن سليمان بن يزيد الكعبى عن المقبرى، عن أبى هريرة، عن على.

ورواه حجاج بن نصير، عن المعارك بن عباد، عن عبد اللَّه بن سعيد بن أبى سعيد المقبرى، عن جده، عن على. ورواه داود بن مهران الدباغ، عن عمر بن يزيد عن أبى إسحاق، عن عبد خير، عن على، ولم يذكروا قصة الاستحلاف. واللَّه أعلم».

وقد تعقب الحافظ فى «تهذيبه» [١/ ٢٦٨] أبا الحجاج المزىَّ فقال: «والمتابعات التى ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئًا؛ لأنها ضعيفة جدًا، ولعل البخارى إنما أراد بعدم المتابعة فى الاستحلاف، أو الحديث الآخر الذى أشار إليه». والذى عندى أن مقولة البخارى: «... لم يتابع عليه...» متوجهة إلى ضبط الراوى نفسه، وهذا معروف من صنيع البخارى فى «تاريخه».

فلم أجده يطلق هذه المقولة -غالبًا- إلا فيمن تُكلِّم فيه، أو كان فيه جهالة، أو يراه البخارى ليس ممن يحتمل تفرده، ويريد بتلك العبارة الغمز ممن قيلت فيه.

ولهذا ذكره العقيلى فى «الضعفاء» [١/ ١٠٦]، وحكى كلام البخارى ثم أقره عليه. =

٢ - حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا بشر بن عمر الزهراني، حدّثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان.

= وكذا أورده الذهبي في «الميزان» [١/ ٢٥٥]، وسبقه ابن عدي في «الكامل» لكنه قال في ختام ترجمته: «وهذا الحديث طريقه حسن، وأرجو أن يكون صحيحًا».

وللحديث: طرق أخرى عن علي- رضي الله عنه- : وكلها معلولة، بل لم يصح منها شيء أصلاً- على تفاوت في درجات ضعفها- وقد ذكرها- أو أكثرها- الدارقطني في «العلل» [١/ ١٨٠]، وحكى وجوه الاختلاف فيها ثم قال: «وأحسنها إسنادًا وأصحها: ما رواه الثوري ومسعر ومن تابعهما عن عثمان بن المغيرة . . .».

قلتُ: يعني به الطريق الماضي.

وقوله: «وأحسنها . . . وأصحها . . .» لا يعني به التحسين والتصحيح الاصطلاحي، على ما يبدو لي، بل مراده: الحُسْن والصحة باعتبار عدم تأثير الاختلاف في هذا الطريق، أو أنه أرجح منْ كل ما مضى، أو هذا الطريق هو أنظف طرقه التي ساقها.

هكذا وجدتُ الدارقطني يتصرف بهذا المسلك في جملة من الأحاديث. بل وهذا تصرفٌ معروف في نقد قدماء المحدثين. نعم: قد يطلق الدارقطني مثل تلك العبارة ويريد بها التصحيح الاصطلاحي وكذا التحسين، فإن كان هذا مراده هنا - وهو الظاهر بعد إمعان النظر أخيرًا- فالقول بتحسين هذا الحديث- دون تصحيحه - قول قوي إن شاء الله.

ولا يُحسِّنه - إن صح التعبير- مثل الدارقطني إلا ويكون أسماء بن الحكم عنده مرضيًا.

وقبله قال الحافظ موسى بن هارون الحمال: «هذا الحديث جيد الإسناد»، كما نقله عنه الحافظ في «التهذيب». وقد مضى أن جماعة قد صححوه وحسنوه. والتحسين هو الذي يروق لي.

وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة - دون هذا السياق- ذكرهم الترمذي في «سننه» [٢/ ٢٥٧/ عقب رقم/ ٤٠٦]. وقد بسطنا تخريج هذا الحديث والكلام عليه في كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». والله المستعان.

٢- **صحيح**: أخرجه البخاري [٦٣٤٧]، ومسلم [١٧٥٧]، والترمذي [١٦١٠]، والبيهقي [١٢٥٠٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ٢٨٠]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ رقم ٦١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٨/ ١٥٥]، وجماعة من طرق عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن الحدثان عن عمر عن أبي بكر به مرفوعًا.

قلتُ: وقد اختلف في سنده على مالك بن أنس فرواه جماعة عنه على الوجه الماضي به. =

عن عمر قال : لما توفى رسول اللَّه ﷺ قال أبو بكر : أنا ولى رسول اللَّه ﷺ فجئت أنت وهذا - يعنى العباس و عليًا - تطلب أنت ميراثك من ابن أخيك ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها فقال أبو بكر : قال رسول اللَّه ﷺ : «**لا نُورَثُ ما تَرَكْنَا صَدَقَةٌ**»، إسناده صحيح .

= وخالفهم البعض فرواه عن مالك فقال : عن ابن شهاب عن ابن الحدثان عن عمر بن الخطاب به مرفوعًا . وجعله من مسند «عمر بن الخطاب» وقد رجَّح ابن عبد البر الوجه الأول وقال - كما فى «التمهيد» [٨/ ١٥٨]- : «والصحيح فيه عندى عن عمر عن أبى بكر . . . » .

■ **والصواب عندى** : أن الوجهين محفوظان معًا، ولاسيما وقد توبع مالك على هذا الوجه الثانى .

تابعه : معمر عند أحمد [١/ ٤٧]، وجماعة .

وكذا تابعه : عمرو بن دنيار : عند النسائى فى «الكبرى» [٦٣٠٨]، وعند المؤلف كما سيأتى .

وكذا تابعه : يونس الأيلى وغيره .

وما المانع : من أن يكون عمر قد سمعه من النبى ﷺ ثم بواسطة عنه ؟! والخطب سهل إن شاء اللَّه .

وقد رواه عن الزهرى- على الوجهين- جماعة من أصحابه .

ثم جاء تليد بن سليمان - ذلك الرافضى المحترق !- فرواه عن عبد الملك بن عمير عن الزهرى فقال : عن مالك بن أوس عن أبى بكر به مرفوعًا . . . وأسقط منه عمر بن الخطاب هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٧٠]، ثم ضعَّف تليدًا وقال : «لم يكن بالقوى فى الحديث» .

قلتُ : بل صح عنه - بنقل الثقات- أنه كان يشتم عثمان بن عفان ويسبه، وقد صح عن ابن معين - كما أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [٧/ ١٣٧]، بسند صحيح - أنه قال : «تليد كذاب كان يشتم عثمان، وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ دجَّال، لا يكتب عنه، وعليه لعنة اللَّه والملائكة والناس أجمعين» .

قلتُ : ولنا بحث فى إسقاط عدالة كل من سب أحدًا من الصحابة، ولو ثبت عنه أنه أحفظ أهل الأرض أو أضبط أهل الدنيا . واللَّه المستعان .

وقد توبع الزهرى على هذا الحديث : تابعه عكرمة بن خالد، ومحمد بن عمرو بن عطاء وغيرهما .

٣ - **حدّثنا** أبو هشام الرفاعى حدّثنا بشر بن عمر، حدّثنا مالك عن الزهرى، عن مالك بن أوس بن الحدثان، عن عمر بن الخطاب: عن أبى بكر قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا نُورَثُ ما تَرَكْنا صَدَقَةٌ**».

٤ - **حدّثنا** الحارث بن سريج أبو عمر، حدّثنا سفيان بن عيينة، حدّثنا عمرو، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه حدثه قال: أرسل إلىَّ عمر بعدما متع النهار، فأذن لى، فدخلت عليه، وهو على سرير ليف، مسند ظهره إلى رماله متكئ على وسادة من أدم فقال لى: يا مال، إنه قد دف دافة من قومك، وقد أمرت لهم بمال، فخذه فاقسمه بينهم، فقلت له: يا أمير المؤمنين مالى على ذلك من قوة، فلو أمرت به غيرى فقال: خذه فاقسمه فيهم قال: ثم جاءه يرفأ فقال: ياأمير المؤمنين هل لك فى عثمان بن عفان و عبد الرحمن بن عوف والزبير و سعد؟ قال: نعم، فأذن لهم فدخلوا ثم جاءه فقال: ياأمير المؤمنين، هل لك فى على و العباس؟ قال: نعم قال: فدخلا و العباس يقول: يا أمير

٣- صحيح: انظر قبله.

وأبو هشام الرفاعى: ضعيف الحديث. ومن أثنى عليه - فضلاً عمن وثقه - فلم يَخْبُر حديثه جيداً.

٤- صحيح: انظر قبله.

وطريق عمرو- وهو ابن دينار -: عند أحمد [١/ ١٩١]، والبزار [رقم/ ٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٣١٤٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٣٠٩]، وأبى بكر المروزى فى مسند أبى بكر [رقم ٣]، وغيرهم مختصراً، وعندهم موضع الشاهد: «لا نورث، ما تركنا صدقة».

وعزاه حسين أسد فى تعليقه على «مسند المؤلف» إلى مسلم [١٧٥٧]، وأبى داود [٢٩٦٥]

وهو عندهما دون موضع الشاهد أصلاً ولو صحّ هذا العزو لكان عزوه إلى البخارى أولى؛ لأنه عنده من هذا الطريق [رقم ٢٧٤٨]، وكذا الترمذى [١٧١٩]، والنسائى [٤١٤٠]، وجماعة بنحو ما عند مسلم وأبى داود، وللَّه الأمر.

والحديث ثابت بنحو هذا السياق هنا: من طريق مالك عن الزهرى بإسناده به... عند البخارى [رقم/ ٢٩٢٧]، ومسلم [رقم/ ١٧٥٧]، وجماعة.

وهكذا رواه معمر وغيره عن الزهرى مطولاً أيضًا. وفى سند المؤلف: «الحارث بن سريج» وهو على فقهه وعلمه ساقط الرواية على التحقيق. واضطرب فيه قول ابن معين.

المؤمنين اقض بيني وبين هذا -قال سفيان: وذكر كلامًا شديدًا- فقال القوم: يا أمير المؤمنين، اقض بينهما وأرح كل واحد منهما من صاحبه! فقال لهم عمر: أنشدكم باللَّه الذي بإذنه تقوم السموات والأرض أتعلمون أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا نُورَثُ ما تَرَكْنَا صدقةٌ**؟» قالوا: نعم، فقال عمر: إن اللَّه خص رسوله ﷺ بخاصة لم يخص بها أحدًا غيره ثم قرأ الآية: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ الآية [الحشر: ٦]، قال سفيان: ولا أدري قرأ الآية التي بعدها أم لا. قال: فقسم رسول اللَّه ﷺ بينكم أموال بني النضير، فواللَّه ما استأثر عليكم ولا أحرزها دونكم، فكان رسول اللَّه ﷺ يأخذ منه نفقته ونفقة عياله لسنته ويجعل ما فضل في الكراع والسلاح عدة في سبيل اللَّه، ثم قال لهم: أنشدكم بالذي بإذنه تقوم السماء والأرض أتعلمون ذلك؟ قالوا: نعم ثم نشد عليًا والعباس بما نشد القوم به: أتعلمان ذلك؟ قالا: نعم قال: فلما توفي رسول اللَّه ﷺ كان أبو بكر ولي رسول اللَّه ﷺ فجئت يا عباس تطلب ميراثك من ابن أخيك وجاء علي يطلب ميراث امرأته من أبيها فقال أبو بكر: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا نُورَثُ ما تَرَكْنَا صَدَقَةٌ**» فرأيتماني واللَّه يعلم أنه مضى بارًا راشدًا تابعًا للحق، فلما توفي أبو بكر فقلت: أنا ولي رسول اللَّه ﷺ وولي أبي بكر فرأيتماني واللَّه يعلم أني صادق بار راشد تابع للحق فجئتماني وأمركما واحد فسألتماني أن أدفعها إليكم فقلت: إن شئتما دفعتها إليكما على أن عليكما عهد اللَّه أن تعملا فيها بالذي كان يعمل فيها رسول اللَّه ﷺ فأخذتماها بذلك فقال لهما: أكذاك؟ قالا: نعم قال: ثم جئتماني لأقضي بينكما، واللَّه لا أقضي بينكما بغير ذلك حتى تقوم الساعة، فإن عجزتما فرداها إليَّ.

٥ - **حدثنا** موسى بن محمد بن حيان، أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث، أخبرنا

٥- صحيح: الموقوف منه فقط: أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» [١/ رقم/ ٧/ مع عجالة الراغب]، والبيهقي في «الشعب» [٤/ ٤٩٤٧]، والدارقطني في «العلل» [١/ ١٦١]، وفي «الأفراد والغرائب» [١/ ٣٣/ أطرافه/ الطبعة التدمرية]، والضياء في «المختارة» [١/ ٧٦]، والخطيب في «الفصل للوصل» [١/ ٢٠١]، كلهم من طريق موسى بن محمد بن حيان عن عبدالصمد بن عبد الوارث عن الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، عن أبي بكر به.

=

عبد العزيز الأندراوردى، عن زيد بن أسلم عن أبيه: أن عمر اطلع على أبى بكر وهو يمد لسانه فقال: ما تصنع يا خليفة رسول اللَّه؟ فقال: إن هذا أوردنى الموارد إن رسول اللَّه ﷺ قال: «لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْجَسَدِ، إِلاَّ وَهُوَ يَشْكُو ذَرَبَ اللِّسَانِ».

= قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٥٤٣]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير موسى بن محمد بن حيان، وقد وثقه ابن حبان». وتعقبه المناوى فى «الفيض» [٥ / ٣٦٧] بقوله: «وأقول: ليس توثيقه بمتفق عليه؛ فقد أورده الذهبى فى الضعفاء وقال: ضعفه أبو زرعة».

ولم يُعْجب أبا الفيض الغمارى هذا التعقب! فقال فى المداوى [٥/ ٣٤٢] يردُ على المناوى: «انظر هذا وتعجَّب من غفلة هذا الرجل! - يعنى المناوى - . . .» ثم ذكر أن موسى بن حيان قد توبع عليه.

والغمارى مغرم بانتقاد المناوى فى كل ما دق وجلَّ، كما كان المناوى مغرم بتعقب السيوطى فى كل صغير وكبير! ولا يخفى ما يكون فى هذا الانتقاد وذاك التعقب من التمحُّل فى كثير من المواطن.

وتعقُّبُ المناوى الماضى فى محله الذى خُلِقَ له! وهو لم يُضَعِّف الحديث رأسًا، أو لم يجزم بتفرد «موسى بن حيان» به حتى يروق للغمارى سعيَه بتطلُّب التعجُّب من الناظر فى كلامه.

نعم: موسى بن حيان وإن ذكره ابن حبان فى «الثقات» ومشَّاه الخطيب، لكن ترك أبو زرعة الرازى حديثه! غير أنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه غيره عن عبد الصمد به . . منهم:

١- عبد الرحمن بن زبَّان بن الحكم الطائى: عند ابن أبى الدنيا فى الورع [رقم ٩٢]، وفى الصمت [رقم ٣١/ طبعة دار الكتاب العربى]، ومن طريقه الخطيب فى «الفصل للوصل» [١/ ٢٠١، ٢٠٢]، والدارقطنى فى «العلل» [١/ ١٦١]، وأبو بكر ابن النقور فى الفوائد الحسان [رقم/ ١٣/ طبعة أضواء السلف]، وغيرهم من طريق عبد الرحمن به نحوه.

وابن زبان هذا: ترجمه الخطيب فى «تاريخه» [١٠/ ٢٦٧]، والذهبى فى تاريخه «وفيات: ٢٤٩هـ»، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً! وقد تصحف اسمه عند ابن النقور إلى «عبد اللَّه» بدل: «عبد الرحمن»! فظنه المعلق عليه: «عبد اللَّه بن محمد بن شاكر البغدادى المقرئ!» وشَرَع يترجم له، ولم يفعل شيئًا! وكذا قد تصحَّف اسم أبيه «زبَّان» - بالباء - عند ابن أبى الدنيا فى «الصمت» طبعة دار الكتاب العربى، وكذا فى طبعة مؤسسة الكتب الثقافية [ص/ ٣٧/ رقم ١٣]» إلى: «زيَّان» بالياء! ولم ينتبه له المحدث الحوينى فى تعليقه عليه. =

= ٢- ومحمد بن الحسين بن إشكاب: عند العسكرى فى تصحيفات المحدثين [١/ ٢٩٥/ طبعة المطبعة العربية الحديثة]، وابن السنى «فى اليوم والليلة» [رقم/ ٧/ مع عجالة الراغب]، وابن المقرئ فى «معجمه» [ص/ رقم ٨٢٣/ طبعة الرشد]، وأبى نعيم للأصبهانى فى تسمية الرواة عن سعيد بن منصور [رقم/ ٢٥]، وغيرهم من طريق ابن إشكاب به نحوه . . . وهو عند العسكرى بالموقوف منه فقط. وعند الدارقطنى إشارة !وابن إشكاب هذا: ثقة حافظ مأمون من رجال التهذيب.

فالإسناد ثابت إلى عبد الصمد بن عبد الوارث به . وقد ساقه الإمام الألبانى من هذا الطريق فى الصحيحة [٢/ ٣٤] ثم قال: «فالحديث صحيح الإسناد!». وقبله قال ابن كثير: «إسناده جيد»! نقله عنه السيوطى فى «الجامع الكبير» [٢/ ٥٢٧/ ٢- مصورة المكتب]، كما فى الصحيحة [٢/ ٣٤]، وكما ذكره الهندى فى كنز العمال [رقم/ ٨٨٩٠].

والتحقيق: أن المرفوع من الحديث منكر ولا بد! والموقوف منه صحيح ثابت. والطريق المرفوع الماضى وإن كان ظاهره السلامة إلا أنه معلول!

وعبد الصمد بن عبد الوارث - وإن كان ثقة له أوهام - إلا أنه لم يضبطه عن الدراوردى!

فقال الدارقطنى عقب روايته فى الأفراد: «تفرد به عبد الصمد بن عبد الوارث عن عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدى عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر.

قال ابن صاعد: كذا قال عبد الصمد، أدرج الحديث المسند بالموقوف، وفَصَلَه لنا عبد اللَّه بن عمران العابدى عن الدَّرَاوَرْدى عن زيد عن أبيه: أن عمر اطلع على أبى بكر وهو يَدْلَع لسانه آخذَه بيده، فقال: ما تصنع يا خليفة رسول اللَّه ﷺ؟ قال: وهل أوردنى الموارد إلا هذا.

قال ابن صاعد: هذا آخر الحديث، ثم ابتدأ آخَرُ فى إثْره: قال العابدى: ثنا الدَّرَاوَرْدى عن زيد ابن أسلم: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «ما من عضو من الأعضاء إلا ويشتكى إلى اللَّه عز وجل ما يلقى من اللسان على حدَّته».

وقال الدارقطنى أيضًا فى «العلل» بعد أن ساق رواية عبد الصمد: «وهم فيه يعنى عبد الصمد - على الدراوردى! والصواب عنه - يعنى عن الدراوردى - عن زيد بن أسلم عن أبيه: «أن عمر اطلع على أبى بكر وهو آخذ بلسانه فقال: هذا أوردنى الموارد» وقال الدراوردى: عن زيد بن أسلم أن رسول اللَّه ﷺ قال كل عضو يشكو.». =

. . . . . .

= وقال الخطيب فى «الفصل» بعد أن ساق كلام ابن صاعد الماضى، أعنى قوله : «كذا قال عبد الصمد، أدرج الحديث المسند بالموقوف، وفَصَلَه لنا عبد اللَّه بن عمران العابدى . . » .

قال الخطيب : «أما المسند المذكور فى هذا الحديث عن رسول اللَّه ﷺ : فإنما يرويه الدراوردى عن زيد بن أسلم عن رسول اللَّه ﷺ مرسلاً لا ذكر فيه لأبى بكر ولا لعمر ولا أسلم !

وأما الموقوف : فهو كما ساقه عبد الصمد من أول حديثه إلى آخر قول أبى بكر «هذا أوردنى الموارد» .

ثم قال الخطيب فى ختام كلامه : «ليس فى هذا الحديث إشكال يتخوف منه اختلاط كلام النبى ﷺ بكلام أبى بكر الصديق، وإنما المشكل منه : أن عبد الصمد بن عبدالوارث روى حديث أبى بكر وأتبعه بكلام النبى ﷺ من غير فاصلة ! فشبه بذلك أن أبا بكر هو الذى رواه إثر قوله، ونسقه فى كلامه، ولو ذكر فى أحاديث من وصل المرسل المقطوع بالمتصل المرفوع، لكان لائقًا بذلك الباب، واللَّه الموفق لإدراك الصواب» .

قلتُ : فحاصل هذا : أن عبد الصمد أخطأ فى هذا الحديث على الدراوردى ! فأدرج ما أرسله زيد بن أسلم عن النبى ﷺ من قوله : «ليس شىء من الجسد إلا وهو يشكو ذرب اللسان» ، عقب قول أبى بكر الموقوف عليه : «هذا أوردنى الموارد» ، ولم يفصل بين الموقوف والمرسل ! فأوهم أن المرفوع موصول من رواية أبى بكر عن النبى ﷺ !

واغتر بذلك من صحح أو جوَّد هذا الطريق من المتأخرين، ومشوا على ظاهر ذلك الإدراج الخفى ، وقد خولف فيه عبد الصمد ! خالفه عبد اللَّه بن عمران العابدى - وهو صدوق صالح من رجال الترمذى ، فرواه عن الدراوردى ففصَّله تفصيلاً، وميَّز الموقوف من قول أبى بكر، والمرسل عن زيد ابن أسلم . فقال : «ثنا الدراوردى عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب اطلع على أبى بكر وهو مدلع لسانه، [فـ] أخذ بيده فقال : ما تصنع يا خليفة رسول اللَّه؟ فقال : وهل أوردنى الموارد إلا هذا» ثم قال عقب هذا : «أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن زيد بن أسلم أن رسول اللَّه ﷺ قال : ما من عضو من الأعضاء إلا وهو يشتكى إلى اللَّه ما يلقى من اللسان على حدته» هكذا أخرجه الخطيب فى «الفصل» [١/ ٢٠٨- ٢٠٩]- واللفظ له - والدارقطنى فى «العلل» [١/ ١٦١]، وفى الأفراد [١/ ٣٣/ أطرافه]، من طريق أبى محمد ابن صاعد عن العابدى به . =

= قال الخطيب: «وروى عبد اللَّه بن عمران العابدى عن عبد العزيز الدراوردى الحديث الذى سقناه عن عبدالصمد بن عبد الوارث عن الدراوردى بطوله، إلا أنه فصل كلام أبى بكر الصديق من كلام رسول اللَّه ﷺ، وأفرد لكل واحد منهما إسناداً».

قلتُ: وهكذا رواه عبيد اللَّه بن عمر القواريرى - الثقة الحافظ - عن الدراوردى فقال: عن زيد ابن أسلم عن أبيه عن عمر أنه رأى أبا بكر وهو مدلع لسانه، [فـ] أخذه بيده فقال: ما تصنع يا خليفة رسول اللَّه ؟! «فقال: وهل أوردنى الموارد إلا هذا» ولم يذكر المرفوع من مرسل زيد بن أسلم! أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى زوائده على «الزهد» [رقم/ ٥٨١/ طبعة دار ابن رجب] قال: حدثنى عبيد اللَّه بن عمر به. وهذا إسناد جيد من هذا الوجه، وقد توبع عليه الدراوردى كما سيأتى. وقد وهم المُحدِّث الحُوينى فى تعليقه على كتاب «الصمت / لابن أبى الدنيا» [ص/ ٥١] فى هذا الموطن! وظن أن عبيد اللَّه القواريرى يروى هذا الحديث الموقوف عن زيد ابن أسلم! فساق روايته فى جملة من تابع الدراوردى عليه عن زيد بن أسلم! وكذلك رأيته صنع فى كتابه النافلة [رقم/ ١٦]! وهى غفلة مكشوفة بلا ريب! إنما يرويه القوارىرى عن الدراوردى عن زيد بن أسلم. فانتبه يا رعاك اللَّه.

فإن قلتَ: قد توبع عبد الصمد بن عبد الوارث على الوجه الأول عن الدراوردى!

تابعه سعيد بن منصور، وإسماعيل بن أبى أويس، ويعقوب بن حميد، قالوا: حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردى، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر - رضى اللَّه عنه - : «أنه اطلع على أبى بكر - رضى اللَّه عنه - وهو يمد لسانه، فقال: يا خليفة رسول اللَّه ﷺ، ما تصنع؟ قال: إن هذا أوردنى الموارد، وإنى سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «ليس شىء من الجسد إلا وهو يشكو اللسان إلى اللَّه على حدته»! وها قد صرَّح أبو بكر بسماعه من النبى ﷺ.

قلنا: هذه متابعة باطلة ولو أوقد عليها مُوقدٌ ألفَ سنة! فقد أخرجها أبو نعيم فى الرواة عن سعيد ابن منصور [رقم/ ٢٣]، من طريق أبى الفَرج أحمد بن جعفر النسائى عن أحمد بن محمد بن الصلت عن الثلاثة به. أما شيخ أبى نعيم: فمخفىُّ الحال غائب الأحوال، قال البرقانى: «لا أعرف حاله»، كما فى تاريخ الخطيب [٤/ ٧٢]، لكن نقل الذهبى فى «الميزان» [١/ ٨٧]، عن ابن الفرات الحافظ أنه قال: «ليس بثقة». ولا يثبت هذا عن ابن الفرات إن شاء اللَّه. والذهبى قد نقله من تاريخ بغداد [٤/ ٧٢]، ولفظ الخطيب هناك: «حُدِّثت عن محمد بن العباس بن الفرات قال . . . .» وذكره. =

= وهذا منقطع لا تقوم به حجة فى ثلب الرجل. والصواب التوقف فى شأنه حتى يثبت التوثيق أو نقيضه.

وأما ابن الصلت: فما أدراك ما ابن الصلت؟! هو ذلك الساقط المنحط، وقد كذَّبه الأئمة بخط عريض وماذا يُجْدى تحمس الكوثرى دونه وهو المكشوف الأمر وقد عركنا أُذُنَ كل مَنْ تعصَّب لهذا الكذاب الأشر فى كتابنا: «المحارب الكفيل بتقويم أسنَّة التنكيل». وراجع ترجمته فى «تاريخ بغداد»، و«تنكيل المعلمى». ولسنا نشك فى كون تلك المتابعة: هى أنسوجة مزركشة مما عملتْه يداه! وقد كان ابن الصلت بارعًا جدًا فى نسْج الأكاذيب على ألسنة ثقات الرواة والنَّقَلة! عامله اللَّه بما يستحق.

والحديث: لا يثبت منه إلا الموقوف على أبى بكر وحسب.

وقد توبع الدراوردى على هذا الوجه الموقوف عن زيد بن أسلم، تابعه جماعة منهم:

١- مالك بن أنس- الجبل الراسخ- : وروايته فى كتابه «الموطأ» [رقم/ ١٧٨٨/ رواية يحيى الليثى]، و[٢/ رقم/ ٢٠٧٨ / رواية أبى مصعب الزهرى] ومن طريقه ابن وهب فى «الجامع» [١/ رقم/ ٣٠٨/ طبعة ابن الجوزى]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١/ ٣٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٤٩٩٠]، والخطيب فى «الفصل للوصل» [١ / ٢٠٤]، وغيرهم.

٢- ومحمد بن عجلان - وهو ثقة له أوهام- : عند ابن أبى شيبة [رقم/ ٢٦٥٠٠]، و[رقم/ ٣٧٠٤٧]، وفى الأدب [رقم/ ٢٢٢]، وابن أبى عاصم فى «الزهد» [رقم/ ٨١]، وغيرهما.

٣- وأسامة بن زيد بن أسلم: عند ابن أبى عاصم فى «الزهد» [رقم ٢٢]، ومن طريقه أبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ١٧]، والعسكرى فى تصحيفات المحدثين [ص ٢٩٤]، .

٤- والقاسم بن عبد اللَّه بن عمر - وهو واه - عند ابن وهب فى «الجامع» [٢/ رقم/ ٤١٢].

٥- وهشام بن سعد المدنى - ضعيف إلا فى زيد بن أسلم - : عند البلاذرى فى أنساب الأشراف [١٠/ ١٧/ طبعة دار الفكر]، والخطيب فى «الفصل للوصل» [١/ ٢٠٦]، وأبى عبيد فى «غريب الحديث» ومن طريقه الخطيب أيضًا [١/ ٢٠٧]، وغيرهم من طريق هشام به نحوه . .

● تنبيه: قال الخطيب فى «الفصل للوصل» بعد أن ذكر رواية مالك وغيره لهذا الخبر عن زيد بن أسلم: «وخالف الجميع هشام بن سعد! فرواه عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب عن أبى بكر الصديق. . .». =

= ومراده بالمخالفة: هى قول هشام «عن زيد عن أبيه عن عمر»، والآخرون يروونه عن «زيد عن أبيه أن عمر . . .»، فيكون هشام قد جوَّده عن أبيه عن عمر، ويكون غيره قد أرسله عن زيد عن أبيه.

وهو خلاف غير مؤثِّر على التحقيق. والظاهر عندى أن أسلم قد سمعه من عمر، فتارة كان يذكر ما يدل على سماعه، وتارة كان يسوق الخبر ولا ينشط لإقامة ما يدل على سماعه له من عمر.

وهشام بن سعد: وإن كان جماعة قد تكلموا فيه، إلا أنه أثبت الناس فى زيد بن أسلم، كما يقول أبو داود.

ولو رجَّحنا رواية مالك ومن تابعه على رواية هشام عن زيد، فالأثر موصول عندنا -أيضًا- إن شاء اللَّه، فهو وإن كان صورته صورة المرسل: «زيد بن أسلم عن أبيه: أن عمر اطلع على أبى بكر . . .» لكنه محمول على الاتصال؛ لكونه من رواية أسلم مولى عمر، وهو مَنْ هو فى معرفته وخبرته بأحوال عمر.

وبمثل هذا: أجاب الحافظ عن الحديث الذى يرويه هشام بن عروة عند البخارى [٣٦٨٣]- عن أبيه قال: «توفيت خديجة قبل مخرج النبى ﷺ إلى المدينة بثلاث سنين فلبث، سنتين أو قريبًا من ذلك، ونكح عائشة وهى بنت ست سنين، ثم بنى بها وهى بنت تسع سنين».

فقال فى «الفتح» [٧/ ٢٢٤]: «قوله عن أبيه هذا صورته مرسل، لكنه لما كان من رواية عروة مع كثرة خبرته بأحوال عائشة يُحمل على أنه حمله عنها».

وقد اختلف على هشام بن سعد فى إسناده! فرواه عنه شعيب بن حرب، وأبو نعيم الملائى على الوجه الماضى. وخالفهما ابن وهب! فرواه عن هشام فقال: عن زيد بن أسلم عن عمر عن أبى بكر به . . . وأسقط منه والد زيد، هكذا رواه ابن وهب فى «الجامع» [١/ رقم/ ٣٠٧].

وتابع هشامًا على هذا الوجه الثانى: يحيى بن عبد اللَّه بن سالم وعبد اللَّه بن عمر العمرى عند ابن وهب أيضًا [١/ رقم/ ٣٠٧]- واختلف فيه على العمرى كما سيأتى فى كلام ابن النقور.

وتابعهم أيضًا على هذا الوجه: داود بن قيس كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١/ ١٦١] - واختلف عليه كما سيأتى فى كلام ابن النقور.

وتابعهم أيضًا: سعير بن الخمس . . . ذكره الدارقطنى أيضًا. =

= ثم جاء سفيان الثورى وخالف الجميع واختلف عليه فيه! فرواه عنه ابن المبارك ووكيع ومحمد ابن كثير، وأبو داود الحفرى، وابن مهدى كلهم قالوا: عن الثورى عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبى بكر الصديق به . . . وأسقط منه عمر، هكذا أخرجه ابن المبارك فى «الزهد» [رقم ٣٦٩]، وابن أبى عاصم فى «الزهد» [رقم ١٩، ٢٠]، وأبو داود فى «الزهد» [رقم/ ٣٠]، وأحمد فى «الزهد» [رقم ٥٦٣/ طبعة دار ابن رجب]، ووكيع فى «الزهد» [رقم/ ٢٨١]، ومن طريقه الخرائطى فى مكارم الأخلاق [رقم/ ٢٠١/ المنتقى منه للسِّلَفى / طبعة دار الفكر]، والخطيب فى «الفصل للوصل» [١ / ٢٠٥، ٢٠٧]، وغيرهم.

وخالفهم جميعًا: قبيصة بن عقبة؛ فرواه عن الثورى فقال: «عن زيد بن أسلم عن أبيه أن أبا بكر جعل يلوى لسانه أو يحرك لسانه ويقول هذا أوردنى الموارد»! وأسقط منه «أسلم» والد زيد.

هكذا أخرجه هناد فى «الزهد» [٢/ رقم/ ١٠٩٣]، ومن طريقه الخطيب فى «الفصل للوصل» [١/ ٢٠٦]، قال: حدثنا قبيصة به.

قلتُ: ورواية الجماعة عن الثورى أصح. وقد غلط المعلق على «الزهد لهناد / طبعة دار الخلفاء للكتاب الإسلامى]، وأقحم فى إسناد هناد قوله: «عن أبيه» بين زيد بن أسلم وأبى بكر! وأشار بالهامش إلى أن تلك الزيادة لم ترد فى المخطوط الذى بين يديه، ولكنه زادها لاتفاق أصحاب الثورى عليها، وهذا تجاوز منه للحدود، وتعدٍّ على الأصول بالزيادة فيها على المعهود.

ولم ينهض الثورى بإسناد هذا الخبر عن زيد بن أسلم! وقول من رواه عن زيد بن أسلم على الوجه الأول- بزيادة عمر فيه - هو الأصح.

فقال الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٦١]: بعد أن ذكر رواية الثورى: «ويقال: إن هذا وهم من الثورى. والصحيح من ذلك ما قاله ابن عجلان وهشام بن سعد ومن تابعهما. . . . . ». يعنى: فى روايتهم عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن أبى بكر به.

وقال أبو بكر بن النقور فى الجزء الأول من الفوائد الحسان [١/ ١٣٣]، كما فى «الصحيحة» [رقم/ ٥٣٥]: «. . . وقيل: إن هذا وهم من الثورى . . . ».

وقبل ذلك رواه من طريق الدراوردى عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن أبى بكر باللفظ المتقدم -أول التخريج- به مرفوعًا ثم قال: «واختلف عن زيد - يعنى ابن أسلم- فرواه هشام بن سعد ومحمد ابن عجلان وداود بن قيس وعبد اللّه بن عمر العمرى كرواية عبد العزيز التى رويناها . . . ». =

. . . . . .

= **قلتُ**: ففهم الإمام في الصحيحة [رقم ٥٣٥] أن هؤلاء المذكورين جميعهم قد تابعوا الدراوردي على لفظه المرفوع فقال - يرحمه اللَّه- : «قلتُ: فالحديث صحيح الإسناد على شرط البخاري؛ فإن الدراوردي ثقة وإن كان من أفراد مسلم، فقد تابعه الجماعة الذين ذكرهم ابن النقور . . .».

قلتُ: وهذا ما كان أصلاً ولن يكون، ولو كان الإمام -يرحمه اللَّه- تتبع طرق هؤلاء المذكورين - وقد مضت- لأدرك أن هؤلاء ما وافقوا الدراوردي على رفعه البتة بذلك اللفظ المعهود.

بل ما وافقوه إلا في إسناده عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن أبي بكر به موقوفًا بلفظ: «هذا الذي أوردني الموارد . . . .»، وهذا هو الذي لا يُفهم من كلام ابن النقور سواه. أما سائر المرفوع فمرسل ليس فيه خير. ثم قال الإمام: «. . . . فالحديث عن زيد بن أسلم صحيح مشهور . .».

قلتُ: نعم ولكن موقوفًا عن أبيه عن عمر عن أبي بكر كما مضى شرحه.

وأما المرفوع: فهو من مرسل زيد بن أسلم، كما بيَّن ذلك عبد اللَّه بن عمران العابدي في روايته عن الدراوردي عن زيد بن أسلم كما مضى. وقد جزم الحافظ البزار في مسنده «المعلل» [١ / ١٦١ / البحر الزخار] بكون الوجه المرفوع منكرًا؛ فلهذا لم يُسْنده في كتابه وإنما علَّقه . . . كذا قال.

وقد وجدت للموقوف عن أبي بكر: طريقًا آخر يرويه النضر بن إسماعيل عن إسماعيل ابن أبي خالد عن قيس قال: «رأيت أبا بكر - رضي اللَّه عنه- آخذًا بطرف لسانه وهو يقول: هذا أوردني الموارد». أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت [رقم/ ١٩]، ومن طريقه زين الدين ابن الشماع الحلبي في «ثَبَت شيوخه/ الأول منه»، وأحمد في «العلل» [٢/ ١٣٢، ٢٦٩/ رواية عبد اللَّه]، ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء» [٤/ ٢٩٠]، من طرق عن النضر بن إسماعيل به . . .

قلتُ: وهذا إسناد منكر! والنضر هذا قد ضعفوه وتكلموا فيه، وانفرد العجلي بتوثيقه! ولم يلتفت أحد إلى هذا التوثيق! ثم وجدتُ بعضهم قد مشَّاه أيضًا.

■ **والصواب**: أنه شيخ ضعيف، ولا يحتمل لمثل هذا النضر التفرد عن مثل إسماعيل بن أبي خالد أصلاً.

وقد أنكر عليه الإمام أحمد هذه الرواية من هذا الطريق.

فقال عبد اللَّه بن أحمد في «العلل» [٣ / ٢٩٧]، ومن طريقه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٨/ ٤٧٤]، العقيلي في «الضعفاء» [٤/ ٢٩٠]: =

٦ - حدّثنا سويد أخبرنا الوليد بن محمد عن الزهرى حدثنى سالم : أنه سمع أباه يحدث أن عمر لما تأيمت حفصة من ابن حذافة .

= «سألت أبى عن النضر بن إسماعيل أبى المغيرة القاص . قال : لم يكن يحفظ الإسناد، روى عن إسماعيل حديثًا منكرًا عن قيس رأيت أبا بكر آخذًا بلسانه . ونحن نروى عنه، وإنما هذا حديث زيد بن أسلم» . وهذا النص : نقله البخارى فى «تاريخه» [٨/ ٩٠]، ومن طريقه ابن عدى فى «الكامل» [٩/ ٢٦]، عن الإمام أحمد، فى ترجمة «النضر بن إسماعيل القاص» .

وقد رأيتُ صاحب «الإرشادات فى تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات» قد ذكر رواية النضر هذه [ص/ ٣٣٩-٣٤٠]، وتكلم عليها بكلام حسن يشرح فيه عبارة الإمام أحمد الماضية . ومن كلامه هناك : «فقول الإمام أحمد : روى حديثًا منكرًا، بعد قوله لم يكن يحفظ الإسناد؛ يدل على أن النكارة هاهنا متعلقة بالإسناد ، لا بالمتن .

ثم قوله : إنما هذا حديث زيد بن أسلم ، يشير إلى أن أبا المغيرة القاص دخل عليه حديث فى حديث، وأن الحديث هو كما يرويه زيد بن أسلم ، لا كما قال أبو المغيرة هذا ، وعليه ؛ فلا اعتبار بإسناد أبى المغيرة هذا؛ لأنه إسناد خطأ منكر ، لا علاقة له بهذا المتن . . . » راجع كلامه .

لكنى وجدتُ الدارقطنى قد قال فى «علله» [١/ ١٦١] : « . . . ورُوِىَ هذا الحديث عن قيس بن أبى حازم عن أبى بكر ولا علة له! تفرد به النضر بن إسماعيل أبو المغيرة القاص عن إسماعيل بن أبى خالد عنه» .

والتحقيق : ما قاله الإمام أحمد، وما يحتمل هذا للنضر بن إسماعيل أصلاً! وقد كان الدارقطنى حسن القول فيه ! قال عنه : «كوفى صالح» كما فى سؤالات البرقانى له [رقم/ ٥٢٠] . وهذا الذى دعاه إلى أنه يقول عن خبر النضر هنا : «لا علة له» ! وقد عرفتَ أنه معلول حتى النخاع .

تنبيه : قد تحرَّف «النضر بن إسماعيل» عند ابن أبى الدنيا فى الصمت «طبعة دار الكتاب العربى، وطبعة مؤسسة الكتب الثقافية» إلى «النضر بن أبى إسماعيل»! فانتبه أيها المسترشد . وباللّه التوفيق .

٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٧٨٣]، والنسائى [٣٢٤٨]، وأحمد [١/ ١٢]، وابن حبان [٤٠٣٩]، والبزار [١١٦]، والبيهقى فى «الكبرى» [١٣٥٢٧]، وأبو بكر المروزى فى مسند أبى بكر [رقم ٥]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٣٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٨٢]، وجماعة كثيرة من طرق عن الزهرى عن سالم عن أبيه به . =

قال عمر : لقيت عثمان فعرضت عليه حفصة؛ قال: سأنظر في أمري فلبثت ليالي ثم لقيني فقال : قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا، قال عمر : فلقيت أبا بكر فقلت : أنكحك حفصة فلم يرجع إلي شيئًا، فكنت عليه أوجد مني على عثمان فلبثت ليالي ثم خطبها رسول اللَّه ﷺ فأنكحته إياها، فلقيني أبو بكر فقال : لعلك وجدت عليَّ حين عرضت عليَّ حفصة؟ قال : نعم قال : لم يمنعني أن أرجع إليك إلا أنني كنت علمت أن رسول اللَّه ﷺ ذكرها فلم أكن لأفشي سر رسول اللَّه ﷺ ولو تركها قبلتُها .

قال عمر : فشكوت عثمان إلى رسول اللَّه ﷺ فقال رسول اللَّه ﷺ : «**تَزَوَّجَ حَفْصَةَ خيرٌ من عُثْمانَ، ويزوج عُثمانُ خَيْراً مِنْ حَفْصَةَ**» فزوجه النبي ﷺ ابنته .

٧ - **حدّثنا** أبو خيثمة أخبرنا يعقوب بن إبراهيم أخبرنا أبي، عن صالح عن ابن شهاب أخبرنا سالم بن عبد اللَّه: أنه سمع عبد اللَّه بن عمر بن الخطاب حين تأيمت حفصة بنت عمر من خُنيس بن حذافة السهمي وكان من أصحاب رسول اللَّه ﷺ .

قال عمر : أتيت عثمان بن عفان فعرضت عليه حفصة بنت عمر .

قال: قلت: إن شئت أنكحتك حفصة، فقال : سأنظر في أمري فلبثت ليالي ثم لقيني فقال : قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا، قال عمر : فلقيت أبا بكر الصديق، فقلت له : إن شئت زوجتك حفصة بنت عمر فصمت أبو بكر فلم يرجع إليَّ شيئًا فكنت عليه أوجد مني على عثمان، فلبثت أيامًا ثم خطبها رسول اللَّه ﷺ فأنكحتها إياه، فلقيني أبو بكر فقال: لعلك وجدت عليَّ حين عرضت عليَّ حفصة فلم أرجع إليك شيئًا؟ قال : قلت: نعم، قال: فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت عليَّ إلا أني قد كنت علمت أن رسول اللَّه ﷺ قد ذكرها، فلم أكن أفشي سر رسول اللَّه ﷺ ولو تركها رسول اللَّه ﷺ لقبلتها .

= وسويد -شيخ المؤلف-: هو ابن سعيد الحدثاني من رجال مسلم على ضعف فيه .

والوليد بن محمد: هو البلقاوي المتروك وقد توبع عليه .

٧- **صحيح**: هذا إسناده صحيح . . وانظر قبله .

٨ - حدّثنا أبو خيثمة حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى حدّثنا سليم بن حيان عن قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن الحِمْيَرِىّ.

أن عمر بن الخطاب قال : إن أبا بكر قام خطيبًا، فقال : إن النبى ﷺ قام فينا عام أول فقال : «**إِنَّهُ لَمْ يُقْسَمْ بَيْنَ النَّاسِ شَىْءٌ أَفْضَلُ مِنَ الْمَعَافاةِ بَعْدَ الْيَقِينِ، أَلا إِنَّ الصِّدْقَ والْبِرَّ فى الْجَنَّةِ، أَلا إِنَّ والْكَذِبَ والْفُجُورَ فى النَّارِ**».

٩ - حدّثنا مسروق بن المرزبان الكوفى قال : أخبرنا عبد السلام عن عبد اللَّه بن بشر

---

٨ - **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٦٧٠٤]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٧٢١]، وفى «عمل اليوم والليلة» [رقم ٨٨٥]، وأبو بكر المروزى فى مسند أبى بكر [رقم ٦]، والمزى فى «تهذيبه» [١١/ ٣٥٠]، وغيرهم من طريق سليم بن حيان عن قتادة عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن عمر بن الخطاب عن أبى بكر به مرفوعًا.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف وله علتان :

الأولى: عدم تصريح قتادة بالسماع ! وهو إمام فى التدليس .

والثانية: الانقطاع بين حميد وعمر بن الخطاب، فلم يدركه أصلاً، لكن الحديث ثابت من غير هذا الوجه. فقد أخرجه ابن ماجه [٣٨٤٩]، وأحمد [٣/ ١، ٧]، والطيالسى [٥]، والمؤلف [رقم ١٢١]، - كما سيأتى- والبزار [٥٧]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٤٧٨٣]، والحميدى [٧]، وأبو بكر المروزى فى مسند أبى بكر [رقم ٥٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٣٩٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن شعبة عن يزيد بن خمير عن سليم بن عامر عن أوسط البجلى عن أبى بكر بمثله مرفوعًا . . . مع زيادة فى آخره . وهذا إسناد حسن صالح، رجاله ثقات سوى أوسط فهو صدوق .

وله طريق آخر : -مثل لفظه هنا- عند الطبرانى فى «الصغير» [١/ رقم ١٦٣]، وابن مردويه فى أحاديث ابن حيان [رقم ١٠٠]، وغيرهما. وسنده ضعيف. وله طرق أخرى. سيأتى بعضها.

٩- **ضعيف**: أخرجه البزار [٥]، والبيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٩٢]، والمروزى فى مسند أبى بكر [رقم ٧، ٨]، والخطيب فى «تاريخه» [١/ ٢٧٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٤٥]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٢٣٥]، وغيرهم، من طرق عن عبد اللَّه بن بشر، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان عن أبى بكر به نحوه. =

عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان قال: لما قبض النبى ﷺ وسوس ناس من أصحابه فكنت فيمن وسوس قال: فمر عمر على فسلم على فلم أرد عليه فشكانى إلى أبى بكر قال: فجاءنا فقال لى: سلم عليك أخوك فلم ترد عليه! قال: قلت: ما علمت بتسليمه وإنى عن ذاك فى شغل قال: ولم؟ قلت: قبض رسول اللَّه ﷺ ولم أسأله عن نجاة هذا الأمر قال: فقد سألته قال: فقمت إليه فاعتنقته قال: قلت: بأبى أنت وأمى أنت أحق بذلك قال: قد سألته فقال: «**مَنْ قَبِلَ الْكَلِمَةَ الَّتى عَرَضْتُها عَلى عَمِّى فَهِىَ لَه نَجاةٌ**».

= وعبد اللَّه بن بشر هو الكوفى مشَّاه جماعة، وغمزه الدارقطنى وغيره فى حفظه، وقال ابن خلفون: «ليس بالقوى فى الزهرى» وسبقه البزار إلى هذا كما سيأتى. لكنه لم ينفرد به، فقد تابعه:

١- مالك بن أنس وابن أبى ذئب معًا عن الزهرى به.. رواه محمد بن عبد اللَّه بن الجهيد -أو الجهدى- عن حماد بن خالد عن مالك وعن أبى قطن عن ابن أبى ذئب... هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٧٣]، وعنه الحافظ فى اللسان [٥/ ٢٣٥]. وهذه متابعة لا تصح، والجهيد قال عنه الدارقطنى: «كان ضعيفًا».

٢- وعمر بن سعيد التنوخى: عند العقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٢٣٥]، من طريق فضيل بن سليمان النميرى حدثنا عمر بن سعيد التنوخى بإسناده به نحوه مختصراً. وقد اختلف على عمر ابن سعيد فى سنده، فرواه عنه إبراهيم بن محمد - ولم أُميِّزه! على الوجه الماضى عند العقيلى.

وخالفه أحمد بن الحسين الصوفى، فقال: ثنا عمرو بن مالك ثنا الفضيل بن سليمان ثنا عمر بن سعيد ابن سرحة التنوخى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص عن عثمان بن عفان عن أبى بكر به نحوه مختصراً....

فزاد فيه عبد اللَّه بن عمرو بن العاص» بين ابن المسيب وعثمان! هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٦٢]، قال: ثنا أحمد بن الحسين الصوفى به.

قلتُ: يبدو لى أن عمر بن سعيد قد تلوَّن فيه، وهو شيخ ضعيف على التحقيق، قال أبو حاتم الرازى: «مضطرب الحديث ليس بقوى يروى عن الزهرى...» كما فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [٥/ ٦٢]، وكذا ضعفه الدارقطنى وغيره، وقال ابن عدى «أحاديثه عن الزهرى ليست بمستقيمة»، راجع ترجمته من «الميزان» ولسانه. =

= وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث فى ترجمته من «الكامل» ثم قال: «وهذا الحديث لم يجود إسناده عن الزهرى غير عمر بن سعيد هذا، وأتى فى إسناده ثلاثة من أصحاب النبى ﷺ بعضهم عن بعض»! . وقد توبع عمر بن سعيد على هذا الوجه الثانى عن الزهرى .

تابعه: ابن أخى الزهرى، فرواه عن عمه فقال: عن ابن المسيب عن عبد اللَّه بن عمرو عن عثمان عن أبى بكر الصديق به نحوه مختصراً . هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٢ / ٣١٣]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٢٣٥]، كلاهما من طريق الواقدى عن ابن أخى الزهرى به . وهذه متابعة ساقطة جداً ! والواقدى ساقط عندهم .

وهكذا: رواه عيسى بن المطلب وأبو هارون المدنى كلاهما عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص عن عثمان عن أبى بكر الصديق على هذا الوجه . . .

كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٧١]. وعيسى وأبو هارون: ضعفهما الدارقطنى عقب ذكْره هذه المتابعة عنهما !

وقد خُولف كل هؤلاء فى سنده، خالفهم جماعة من ثقات أصحاب الزهرى، فرووه عنه فقالوا: عن رجل من الأنصار من أهل الفقه . . . عن عثمان بن عفان عن أبى بكر الصديق به نحوه مطولاً ومختصراً . . . ومنهم:

١- شعيب بن أبى حمزة عند أحمد [٦/ ١]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٢٣٦]، من طريق أبى اليمان عن شعيب به . وقد وقع فى سنده تخليط عند العقيلى؛ فلفظه هناك: «حدثنا محمد ابن إسماعيل حدثنا الحسن بن على وعيسى بن محمد الكسائى قالا حدثنا أبو اليمان حدثنا شعيب عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى . . . .» !

هكذا: «شعيب عن عبد الرزاق» ! وهذا ما كان ولن يكون ! وهذا التخليط ثابت فى «الضعفاء / الطبعة العلمية» وكذا فى «طبعة دار الصميعى / [٢/ ٦٢٨]».

وكذا رأيته فى النسخة المخطوطة المحفوظة بـ «مكتبة برلين / بألمانيا» فانظر منها: [ق/ ١٣٨/ ب]. وعندى صورة منها .

وهذا الكتاب العظيم: لا يزال بحاجة ماسة إلى القيام بتحقيقه وضبط نصه على أصول معتمدة، ومثله «كامل ابن عدى» تماماً . فعل اللَّه يقيض لهما من ينشط لإخراجهما فى حلة قشيبة تُسَرُّ بها أعين الناظرين . ولو كنا نجد متسعاً من المال والوقت، لما قعدنا عن النهوض بذلك الأمر ! واللَّه حسيبنا على ما نقول .

٢- وصالح بن كيسان عند المؤلف [رقم/ ١٠]، -الآتى- وعند البزار [رقم/ ٤]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٢٢٦]، من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح به . . .

٣- وعقيل بن خالد عند العقيلى أيضًا [٢/ ٢٣٦]، من طريق عبد اللَّه بن صالح كاتب الليث عن عقيل به . وهذه متابعة مخدوشة، وكاتب الليث فيه مقال معروف.

٤- معمر بن راشد عند البزار [رقم ٤]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢٣٦/ ٢]، من طريق عبد الرزاق عن معمر به . وقد وقع فى سند العقيلى ذلك التخليط الذى مضى الإشارة إليه آنفًا ! وقد اختلف فى سنده على عبد الرزاق فى سنده؛ كما تراه عند عبد الرزاق فى المصنف [٢٠٥٥٤].

٥- ويونس بن يزيد الأيلى . . . . ذكره الخطيب فى «تاريخه» [١/ ٢٧٣]، والدارقطنى فى «علله» [١/ ١٧٣]، كلهم رووه عن الزهرى فقالوا: عن رجل من الأنصار . . . عن عثمان عن أبى بكر الصديق به .

وهذا هو المحفوظ عن الزهرى بلا ريب، وهو الذى رجحه الدارقطنى فى «علله» والخطيب فى «تاريخه»، لكن ذكر أن الزهرى قال فيه: «حدثنى رجال من الأنصار . . .» وأظنه تحريف من الناسخ أو الطابع إن شاء اللَّه . وقد رجَّح هذا الوجه أيضًا: العقيلى فى «الضعفاء»، والبزار فى «مسنده»، وأشار إلى ذلك ابن عدى فى ترجمة «عمر بن سعيد التنوخى» من «الكامل»، وهو كما قالوا.

إذا عرفت هذا: علمتَ أن الإسناد ضعيف لانقطاعه . ق

ال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ١٥٧]: «رواه أحمد والطبرانى فى الأوسط باختصار، وأبو يعلى بتمامه والبزار بنحوه، وفيه رجل لم يُسم . ولكن الزهرى وثقه وأبهمه . . . .» فتعقبه حسين أسد فى تعليقه على «مسند المؤلف» فقال: «أقول: لعله نفسه الذى صرح به فى الرواية السابقة، وهو سعيد بن المسيب . .»

قلتُ: وهذا لا يكون أصلاً! والرواية المشار إليها منكرة كما مضى، والمنكر أبدًا منكر كما قاله أحمد وغيره . وقد يصح تعليله لو كانت الطريقة الزائدة -يعنى بتمييز الرجل الأنصارى- محفوظة مثل أختها الناقصة- يعنى بدون تسمية الرجل الأنصارى- وأين هذا مما نحن فيه؟!

وقول الهيثمى عن ذلك الرجل الذى لم يُسّم: «ولكن الزهرى وثقه وأبهمه . . .» فمن مبالغات أبى الحسن ابن أبى بكر !! فلم يوثقه الزهرى أصلاً؛ إنما وصفه بكونه «رجلاً من الأنصار من أهل الفقه غير متهم» ومن لا يكون متهمًا عند الزهرى، ربما يكون متهمًا عند غيره . =

١٠- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم حدّثنا أبى عن صالح، عن ابن شهاب حدثنى رجل من الأنصار، من أهل الفقه، غير متهم، أنه سمع عثمان بن عفان يحدث: أن رجالاً من أصحاب رسول اللَّه ﷺ حين توفى رسول اللَّه ﷺ حزنوا عليه، حتى كاد بعضهم أن يوسوس، فقال عثمان: فكنت منهم. فبينا أنا جالس فى ظل أُطُم، مر علىَّ عمر بن الخطاب، فسلم علىَّ فلم أشعر أنه مر ولا سلم، فانطلق عمر حتى دخل على أبى بكر، فقال: ألا أعجبك؟ مررت على عثمان فسلمت عليه، فلم يرد علىَّ السلام، فأقبل أبوبكر و عمر - فى ولاية أبى بكر- حتى أتيا فسلما جميعًا، ثم قال أبو بكر: جاءنى أخوك عمر فزعم أنه مرعليك فسلم، فلم ترد عليه السلام، فما الذى حملك على ذلك؟ فقلت: ما فعلت. قال عمر: بلى، ولكنها عُبيتكُم يا بنى أمية قال عثمان: فقلت: واللَّه ما شعرت بأنك مررت ولا سلمت، قال: فقال أبو بكر: صدق عثمان، وقد شغلك عن ذلك أمر؟ قال: قلت: أجل قال: فما هو؟ قال عثمان: قلت: توفى اللَّه نبيه ﷺ قبل أن أسأله عن نجاة هذا الأمر. قال أبو بكر: قد سألته عن ذلك قال عثمان: فقلت: بأبى أنت وأمى أنت أحق بها، فقال أبوبكر: قلت: يا رسول اللَّه، ما نجاة هذا الأمر؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ قَبِلَ مِنِّىَ الْكَلِمَةَ الَّتى عَرَضْتُ عَلى عَمِّى فَرَدَّها، فَهِىَ لَهُ نَجاةٌ**».

١١- **حدّثنا** عبد الواحد بن غياث أبو بحر، حدّثنا أبو عوانة، عن عثمان بن المغيرة، عن على بن ربيعة الأسدى، عن أسماء بن الحكم الفزارى قال: قال على: كنت امرأ إذا سمعت من رسول اللَّه ﷺ حديثًا نفعنى اللَّه بما شاء أن ينفعنى، وإذا حدثنى أحد من أصحابه استحلفتُه فإذا حلف لى صدقته، وأنه حدثنى أبوبكر - وصدق أبوبكر - أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول: «**أَيُّما عَبْدٍ أَذْنَبَ ذَنْبًا فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضوءَ، ثُمَّ قامَ فَصَلَّى، ثُمَّ**

= وللحديث طرق: ذكرها الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٧٤/ ١٧٥]، وكلها معلولة لا يصلح منها شىء.

وله طريق آخر: أخرجه المؤلف [رقم/ ١٣٣]، وسيأتى.. وسنده منقطع أيضًا.

١٠- **ضعيف**: انظر قبله.

١١- **حسن**: انظر الحديث الماضى [رقم١].

اسْتَغْفَرَ اللَّهَ إِلاَّ غَفَرَ لَهُ». ثم قرأ : ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٣٥]

١٢- حدّثنا أبوخيثمة، حدّثنا وكيع بن الجراح، حدّثنا مسعر و سفيان، عن عثمان بن المغيرة الثقفى، عن على بن ربيعة الوَالِبِّى، عن أسماء بن الحكم الفزارى، عن على قال: كنت إذا سمعت من رسول اللَّه ﷺ حديثًا نفعنى اللَّه بما شاء منه، وإذا حدثنى عنه غيره استحلفته، فإذا حلف لى صدقته، وإن أبا بكر حدثنى - وصدق أبو بكر - أن رسول اللَّه ﷺ قال : «ما مِنْ أَحَدٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فيتوضَّأ فَيُحْسِنُ الْوُضوءَ- قال مسعر : ثم يصلى - قال سفيان : يُصَلى رَكْعَتَيْنِ- ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ إِلاَّ غُفِرَ لَهُ».

١٣- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا غندر، حدّثنا شعبة قال : سمعت عثمان بن المغيرة الثقفى قال : سمعت على بن ربيعة، عن رجل من بنى فزارة يقال له أسماء عن على بن أبى طالب، قال: كنت إذا سمعت من رسول اللَّه ﷺ شيئًا نفعنى اللَّه بما شاء أن ينفعنى منه، فحدثنى أبوبكر - وصدق أبو بكر - عن النبى ﷺ قال: «ما مِنْ عَبْدٍ - قال شعبة : أحسبه قال : مُسْلِم- يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَتوَضَّأُ، ثُمَّ يُصَلِّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّه لِذلكَ الذَّنْبِ، إِلاَّ غَفَرَ لَهُ».

قال شعبة : وقرأ إحدى هاتين الآيتين : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء : ١٢٤]، ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] .

١٤- حدّثنا به أبو خيثمة، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، حدّثنا شعبة، عن عثمان ابن المغيرة قال: سمعت على بن ربيعة -رجلاً من بنى أسد- يحدث، عن أسماء او ابن أسماء من بنى فزارة، عن على قال : كنت إذا سمعت من رسول اللَّه ﷺ حديثًا نفعنى

١٢-حسن: انظر الحديث [رقم ١].

١٣-حسن: انظر الحديث [رقم ١].

١٤- حسن: انظر قبله . وقد كان شعبة يشك فيه . . . راجع تهذيب الحافظ [١/ ٢٦٨]، ومسند البزار [١/ ٦١].

اللَّه بما شاء أن ينفعني منه، وحدثني أبو بكر -وصدق أبو بكر- أن رسول اللَّه ﷺ قال: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٤]، في الدنيا، ثم ذكر نحوه.

١٥- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر الجُشمي حدّثنا يحيى بن سعيد، حدّثنا سفيان بن سعيد الثوري، حدّثنا عثمان بن المغيرة الثقفي قال: وحدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه بن الزبير، حدّثنا سفيان، عن عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم الفزاري، عن علي قال: كنت إذا حُدِّثْتُ عن رسول اللَّه ﷺ حديثًا استحلفت صاحبه، فإذا حلف لي صدقته فحدثني أبوبكر - وصدق أبو بكر - أنه ﷺ قال: «**لَيْس مِنْ عَبْد يُذْنبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ، ويُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّه إلاَّ غَفَرَ لَهُ**».

١٦- حدّثنا أبو كريب محمد بن العلاء: حدّثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة: حدّثنا عاصم بن أبي النجود، عن زر، عن عبد اللَّه: أن رسول اللَّه ﷺ مر بين أبي بكر وعمر و عبد اللَّه يصلي فافتتح سورة النساء، فسنح لها فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ أَحَبَّ**

١٥- حسن: انظر الحديث [رقم ١].

١٦- **صحيح لغيره**: أخرجه أحمد [١/ ٤٤٥]، والطبراني في الكبير [٩/ رقم ٨٤١٧]، وابن عبد البر في الاستيعاب [١/ ٣٠٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٣/ ٩٥]، والبيهقي في الدعوات [١/ رقم ١٩٠]، وابن أبي شيبة في «مسنده» [رقم ٣٩٩]، وابن حبان [٧٠٦٧]، والبزار [رقم ٧]، وجماعة من طرق عن زائدة بن قدامة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن ابن مسعود به نحوه.

وهذا إسناد حسن رائق. وعاصم صدوق متماسك. وقد توبع عليه زائدة:

تابعه أبو بكر بن عياش: عند ابن ماجه [١٣٨]، وأحمد [١/ ٧]، وفي «فضائل الصحابة» [٢/ رقم/ ١٥٥٤]، وابن حبان [٧٠٦٦]، والمؤلف [رقم ١٧] - وهو الآتي - والبزار [٢١]، والنحاس في الناسخ والمنسوخ [ص/ ٣٩٩]، وجماعة من طرق عن يحيى بن آدم عن أبي بكر ابن عياش به... مختصراً ومطولاً. وقد خُولف يحيى بن آدم في إسناده: خالفه فرات بن محبوب؛ فرواه عن ابن عياش فقال: عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود به نحوه... هكذا أخرجه الطبراني في الكبير [٩/ رقم ٨٤٢٣]، من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا فرات بن محبوب به... =

أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَما أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ قِراءَةَ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ». ثم سأل فجعل رسول اللَّه ﷺ يقول: «سَلْ تُعْطَهْ، سَلْ تُعْطَهْ» فقال فيما يسأل: اللَّهم إنى أسألك إيمانًا لا يرتد ونعيمًا لا ينفذ ومرافقة نبينامحمد ﷺ فى أعلى جنة الخلد، فأتى عمر عبد اللَّه ليبشره فوجد أبا بكر خارجًا قد سبقه فقال: إن فعلت إنك لسباق بالخير.

١٧- حدّثنا أبو كريب حدّثنا يحيى بن آدم، عن أبى بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عبد اللَّه قال: كنت فى المسجد أصلى فدخل رسول اللَّه ﷺ ومعه أبو بكر و عمر فَسَحَلْتُ سورة النساء فقرأتها فلما فرغت جلست فبدأت الثناء على اللَّه والصلاة على النبى ﷺ ثم دعوت لنفسى فقال رسول اللَّه ﷺ: «سَلْ تُعْطَ» ثم قال: «مَنْ أَحبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا فَلْيَقْرَأْهُ كَما يَقْرَأُ ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ» قال: فرجعت إلى منزلى فأتانى أبو بكر فقال: هل تحفظ مما كنت تدعو شيئًا؟ قلت: نعم اللَّهم إنى أسألك إيمانًا لا يرتد ونعيمًا لا ينفذ ومرافقة نبينا محمد ﷺ فى أعلى جنة الخلد، فأتى عمر عبد اللَّه ليبشره فوجد أبا بكر خارجًا قد سبقه فقال: إن فعلت إنك لسباق بالخير.

= قال الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٨٤]: «تفرد بهذا القول فرات بن محبوب وكان كوفيًا لا بأس به إلا أنه وهم فى هذا . . . .».

قلتُ: والقول ما قالت حَذامِ. وقد توبع زائدة وابن عياش على الوجه قبل الماضى:

تابعهما: حماد بن سلمة عند أحمد [١/ ٤٥٤]، واختلف فيه على ابن سلمة، فرواه عنه بعضهم فقال: عن عاصم عن زر به مرسلاً . . .

هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٨٣]. والحديث بهذا السياق: قد رواه الأعمش واختلف عليه فى إسناده، بل وخولف فيه أيضًا. وشرح ذلك هنا يطول. راجع علل الدارقطنى [٢/ ٢٠٣]، وعلل الترمذى «الكبير» [٢/ ٣٥١]، وتاريخ ابن عساكر [٣٣/ ١٠٠، ١٠١، ١٠٢]، وسيأتى طرف من هذا الاختلاف فى الكلام على طريق الأعمش فى الحديث [رقم/ ١٩٤].

وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة بجملة: «من أحب أن يقرأ القرآن غضًا كما أنزل فليقرأه قراءة ابن أم عبد» . . . وبعضهم بالقصة كلها.

١٧- صحيح لغيره: انظر قبله.

١٨- حدّثنا سريج بن يونس، حدّثنا عبد الوهاب بن عطاء، عن زياد بن أبي زياد الجصاص، عن علي بن زيد، عن مجاهد، قال: قال ابن عمر لغلامه: لا تمر بي على ابن الزبير، فغفل الغلام، فمر به، فرفع رأسه فرآه، فقال: رحمك الله، ما علمتك إلا صوامًا قوامًا، وصولاً للرحم، أما والله إني لأرجو مع مساوئ ما قد عملت من الذنوب، أن لا يعذبك، قال مجاهدٌ: ثم التفت إليَّ، فقال حدثني أبو بكرٍ الصديق، أن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ فِي الدُّنْيَا**».

١٨- ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره [٤/ ٢٨٧]، والحاكم [٣/ ٦٣٧]، والبزار [رقم ١٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [١/ ٣٣٤]، وأحمد [٦/ ١]، ومن طريقه الحافظ في الأمالي المطلقة [ص١٨]، وابن عدي في «الكامل» [٣/ ١٨٧]، والعقيلي [٢/ ٧٩]، والمروزي في مسند أبي بكر [رقم ٢٢]، وابن الأعرابي في «معجمه» [رقم ١٣٠٣]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٨/ ٢٣٩]، وجماعة كلهم رووه من طرق عن عبد الوهاب بن عطاء عن زياد الجصاص عن علي بن زيد بن جدعان عن مجاهد عن ابن عمر به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد تالف وابن جدعان ضعيف صاحب مناكير. وقد وهَّاه أحمد وغيره، والجصاص متروك الحديث جملة واحدة.

وقد خولف عبد الوهاب في سنده خالفه أبو عاصم العبادانى -الضعيف المعروف- فرواه عن زياد الجصاص فقال: عن سالم بن عمر عن أبيه به نحوه..

هكذا ذكره الدارقطني في «علله» [١/ ٢٢٥]، وهو عند العقيلي في «الضعفاء» [٢/ ٧٩] من طريق عبد الأعلى بن حماد قال: أخبرنا أبو عاصم العبادانى به.

قال الدارقطني: «ورواه سليم بن حيان عن أبيه عن ابن عمر عن الزبير بن العوام.... قال ذلك عبد الرحيم بن سليم بن حيان، وسليم ثقة، ويشبه أن يكون الوهم من ابنه».

قلتُ: وهذا الوجه أخرجه البزار [رقم ٨٦٤]، وابن عساكر «تاريخه» [٢٨/ ٢٤١]، كلاهما من طريق عبد الرحمن [هكذا وقع عندهما والصواب: عبد الرحيم كما سيأتي]، بن سليم بن حيان عن أبيه عن جده عن ابن عمر عن الزبير بن العوام به نحوه مرفوعًا.. فجعله من «مسند الزبير» قال البزار: «لا نعلمه يروى عن الزبير إلا من هذا الوجه....»، وتعقبه الإمام في الضعيفة [رقم ١٤٩٤]، فقال: «قلتُ: وهو ضعيف - يعني الإسناد الماضي- لم أعرف أحدًا منهم غير حيان بن بسطام...».

=

= **قلتُ**: وهذه غفلة دون تردد، وسليم -ابن حيان- ثقة صدوق من رجال الجماعة.

وقابله الهيثمي! فقال في «المجمع» [٧/ ٧٣]: «رواه البزار وفيه عبد الرحمن [هكذا عنده]، بن سليم ابن حيان ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

قلتُ: مَنْ وثَّق حيان بن بسطام سوى ابن حبان وحده -فيما نعلم- من أهل الدنيا يا أبا الحسن؟! ثم هو لم يرو عنه إلا ولده سليم وحسب! فمثله مجهول الجهالتين.

لكنَّ الهيثميَّ مغرم بمتابعة ابن حبان في توثيقه هذا الضرب من أغمار الرجال. و«عبد الرحمن ابن سليم» هكذا وقع عند البزار وابن عساكر والهيثمي، فرجعتُ إلى «تهذيب الكمال» [١١/ ٣٤٩]، ترجمة سليم بن حيان فرأيتُ المزي قد ذكر في الرواة عنه: «عبد الرحمن بن سليم ابن حيان» وقال: «ابنه» ثم ذكر بعده براوٍ: «عبد الرحيم بن سليم بن حيان» وقال: «ابنه» وهذا ظاهر في أن لسليم بن حيان، ولدين:

أحدهما: «عبد الرحمن»، والآخر: «عبد الرحيم».

والصواب عندي: أن ذلك من أوهام الحافظ المزي المعدودة في كتابه هذا، وأن ليس لسليم سوى ولد واحد هو: «عبد الرحيم» وبعضهم يجعله «عبد الرحمن» فظنهما المزِّي رجلين اثنين.

برهان ذلك: أن الحافظ ابن عساكر قد ساق هذا الحديث من هذا الوجه في «تاريخه» [٢٨/ ٢٤٠]، من طريق الكديمي عن عبد الرحيم بن سليم عن أبيه عن جده عن ابن عمر عن الزبير بن العوام به نحوه.

ثم نقل عن الحاكم أنه قال: «سليم من ثقات البصريين الذين يعز حديثهم، ولا أعرف له عن أبيه غير هذا، وأما عبد الرحيم فلم أسمع بذكره إلا في هذا الحديث....».

ثم تعقبه ابن عساكر فقال: «كذا قال: عبد الرحيم وسمَّاه غيره: عبد الرحمن...» ثم ذكر الطريق إليه بذلك.

وهذا سافر على كونهما رجلاً واحداً قد اختلف في اسمه وحسب. والأرجح أن اسمه: «عبد الرحيم» فقد ذكره ابن ماكولا في الإكمال [٤/ ٣٣١]، قائلاً: «وعبد الرحيم بن سليم بن حيان يروى عن أبيه»، وهذا يدل على أنه ليس لسليم إلا ولد فقط.

وهكذا سماه الدارقطني «عبد الرحيم» في موضعين من «علله» [١/ ٢٢٥]، و[٤/ ٢٢٣]، بشأن هذا الحديث نفسه... والحمد للَّه كثيراً. =

١٩- حدّثنا الحسن بن شبيب، حدّثنا هشيمٌ، حدّثنا كوثر بن حكيم، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن أبي بكرٍ الصديق، قال: قلت: يا رسول الله، ما نجاة هذا الأمر الذي نحن فيه؟ قال: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّه وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، فَهُوَ لَهُ نَجَاةٌ**».

= إذا عرفت هذا: فاعلم أن عبد الرحيم هذا رجل مجهول لا يُعرف، ونكرة لا تُتعرَّف، وقد اضطرب في إسناده أيضًا. راجع علل الدارقطني [١/ ٢٢٥]. ثم وجدتُ الدارقطني قد قال في [٤/ ٢٢٣]: «وعبد الرحيم ضعيف» فالحمد لله على توفيقه. وكل هذه الطرق لا يثبت منها شيء كما قاله الدارقطني. وللحديث طريق آخر: عن ابن عمر بنحوه عند المؤلف [رقم ١٢] وسيأتي الكلام عليه.

وله طرق أخرى عن أبي بكر بنحوه ولا يصح منها شيء أصلاً، كما ستراه في الكلام على بعضها الآتي: [برقم ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١].

ويُغني عن هذا الحديث: ما أخرجه مسلم [٧٥٧٤]، وأحمد [٢/ ٢٤٨]، وجماعة من حديث أبي هريرة: «لما نزلت: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، بلغت من المسلمين مبلغًا شديدًا فقال رسول الله ﷺ: «قاربوا وسددوا؛ ففي كل ما يُصاب به المسلم كفارة حتى النكبة ينكبها، أو الشوكة يشاكها ....» هذا لفظ مسلم.

١٩- **ضعيف**: هذا إسناد ساقط والحسن بن شبيب هو ابن راشد بن مطر المؤدب، وثقه ابن حبان والمحاملي. لكن يقول ابن عدي: «حدَّث عن الثقات بالبواطيل، ووصل أحاديث هي مرسلة».

قال الذهبي في «ميزانه» [١/ ٤٩٥]: «قلتُ: المتعين ما قال ابن عدي فيه»، ونقل الخطيب في «تاريخه» [٧/ ٣٢٨]، عن الدارقطني أنه قال: «إخباري يعتبر به وليس بالقوي».

قلتُ: وعلى كل حال فهو لم ينفرد به، فقد تابعه عليه جماعة منهم:

١- عبد الله بن مطيع البكري -الثقة المعروف-: عند المروزي في مسند أبي بكر [رقم ٣٢]، وابن عدي في «الكامل» [٦/ ٧٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٢/ ١٣].

٢- وروح بن حاتم: عند ابن عدي أيضًا [٦/ ٧٧].

٣- و الخضر بن محمد بن شجاع: كما ذكره الدارقطني في «علله» [١/ ١٩٣]، ثلاثتهم رووه عن هشيم ابن بشير عن كوثر بن حكيم عن نافع عن ابن عمر عن أبي بكر به نحوه. وخالفهم أحمد ابن منيع - الحافظ الثقة- فرواه عن هشيم بن بشير فقال: عن كوثر عن نافع عن أبي بكر به. =

٢٠- حدّثنا أبو سعيد القواريري، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم بنٍ عبد اللَّه بن عمر، عن ابن عمر، قال: لما تأيمت حفصةً، وكانت تحت خُنيس بن حذافة، أتى عمر أبا بكر فعرضها عليه، فسكت، فأتى عثمان فعرضها عليه، فقال عثمان: ما لى فى النساء منٍ حاجة، فإذا رسول اللَّه ﷺ قد خطبها فزوجها فلقى أبا بكرٍ، فقال: إنى كنت عرضت عليك حفصة فسكتَّ، فلئن كنت عليك

= وأسقط منه ابن عمر، هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٩٣]، وذكر الدارقطنى أنه شك فى ذكر «ابن عمر» ثم قال: «وغير أحمد بن منيع يرويه مرسلاً- يعنى منقطعًا - بلا شك...».

قلتُ: وسواء كان كل ذلك محفوظًا عن هشيم فلا أدرى إلا أن كوثر بن حكيم كان يتلوَّن فيه على تلك الوجوه، وهو الذى يقول عنه أحمد: «أحاديثه بواطيل ليس بشىء»، وأسقطه سائر النقاد فسقط إلى الأبد راجع ترجمته من «اللسان» [٤/ ٤٩٠].

وقد مضى طريق آخر: عن أبى بكر بنحوه فى الحديث [رقم/ ٩]، فانظره. وفى الإسناد علة أخرى، وهى أن هشيمًا كان مكثرًا من التدليس! ولم يذكر فيه سماعًا، لكن يقول حسين أسد فى تعليقه على «مسند المؤلف»: «وهشيم هو ابن بشير، وقد صرح بالتحديث؛ فانتفتْ شبهة تدليسه».

قلتُ: كذا قال، وكأنه غفل عن أن الذى رواه عن هشيم بالتحديث هو الحسن بن شبيب، وعنه يقول ابن عدى: «حدَّث عن الثقات بالبواطيل، وأوصل أحاديث هى مرسلة» وتبعه الذهبى على هذا فى «ميزانه». ومثله لا تقبل روايته عن هشيم أصلاً، فضلاً عما يُوجَد فى طريقه من التصريح بالسماعات أو العنعنات! بل لو صحَّ أن القول عنه هو ما قاله الدارقطنى: «ليس بالقوى يُعتبر به»، لم يُقْبَل منه تصريحه بسماع هشيم من شيخه، فمثله لا يُؤمن عليه أن يقلب العنعنة إلى سماع، وهذا مشهور معروف فى رواية الضعفاء، بل لو صح أنه ثقة كما قال ابن حبان - مع كونه قال: ربما أغرب- والمحاملى، فقد خولف فى ذلك خالفه: عبد اللَّه بن مطيع -الثقة المعروف- والخضر بن محمد بن شجاع- الثقة المشهور- وروح بن حاتم، ثلاثتهم رووه عن هشيم بالعنعنة وهو المحفوظ عن هشيم.

وعلى كل حال: فآفة الحديث هى كوثر بن حكيم الحلبى. وبه أعله النقاد وذكروه فى ترجمته.

٢٠- صحيح: مضى تخريجه فى الحديث [رقم ٦]، فانظره.

وسفيان بن حسين: ضعيف فى الزهرى. لكن تابعه جماعة عن الزهرى به.

أشد غضبًا منى على عثمان، وقد ردنى، قال أبو بكر: إنه قد كان من أمرها ذكرٌ، ولكنه كان سرًا، فكرهت أن أفضى السر.

٢١- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا روح بن عبادة، حدّثنا موسى بن عبيدة، حدثنى مولى ابن سباع، قال: سمعت عبد الله بن عمر يحدث، عن أبى بكر الصديق، قال: كنت عند رسول الله ﷺ فأنزلت هذه الآية: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا

٢١- **ضعيف**: أخرجه الترمذى [٣٠٣٩]، والبزار [٢٠]، وعبد بن حميد فى «مسنده / المنتخب» [رقم/ ٧]، ومن طريقه الحافظ فى «الأمالى المطلقة» [ص ٧٦]، والمروزى فى مسند أبى بكر [رقم ٢٠]، والذهبى فى «الدينار» [رقم ٩٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٣٠١]، وابن مردويه فى «تفسيره» كما فى تفسير ابن كثير [١/ ٧٤٠]، كلهم من طرق عن موسى بن عبيدة عن مولى ابن سباع عن ابن عمر عن أبى بكر به. وهذا إسناد لا يصح.

● وفيه علتان:

الأولى: موسى بن عبيدة، هو الربذى العابد الزاهد الصالح، وقد ضعفوه فى الرواية؛ لكثرة ما يأتى به من الخطأ، وقد كان سيئ الحفظ على صلاحه.

والثانية: جهالة مولى ابن سباع هذا! فهو مغمور كما قاله الترمذى وابن عدى وغيرهما. وقال البزار: «لا نعلم أحدًا سمّاه...» وقبل ذلك قال: «لا يُروى عن أبى بكر إلا من هذا الوجه».

وقال الترمذى بعد أن جزم بجهالة مولى ابن سباع وضعْف موسى بن عبيدة: «وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبى بكر، وليس له إسناد صحيح أيضًا». وقد جمع الحافظ بين قول الترمذى وقول البزار الماضى، فقال فى «الأمالى المطلقة» [ص ٧٧]: «والجمع بينه - أى الترمذى - وبين كلامه - أى البزار - أن مراد الترمذى بمجيئه من غير هذا الوجه: أصل الحديث، ومراد البزار: خصوص هذا السياق». وقد مضى له وجه آخر عن أبى بكر فى الحديث الماضى [رقم ١٨].

وسيأتى وجه آخر [برقم/ ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١]، وله وجوه أخرى عن أبى بكر، ولا يصح منها شىء. وقد مضى قول الترمذى: «وليس له إسناد صحيح، وفى الباب عن عائشة».

قلتُ: وحديث عائشة سيأتى [برقم ٤٨٣٩]، و[رقم ٤٦٧٥]، وهناك يكون الكلام عليه إن شاء الله.

وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾ [النساء: ١٢٣]، فقال النبي ﷺ: «**يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا أُقْرِئُكَ آيَةً أُنْزِلَتْ عَلَيَّ**؟» قلت: بلى يا رسول اللَّه، قال: فأقرأنيها، قال: فلا أعلم إلا وأني وجدت انقصامًا في ظهري، حتى تمطأت لها في ظهري، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أَمَّا أَنْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ، وَأَصْحَابُكَ الْمُؤْمِنُونَ فَتُجْزَوْنَ بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا حَتَّى تَلْقَوُا اللَّهَ وَلَيْسَتْ لَكُمْ ذُنُوبٌ، وَأَمَّا الآخَرُونَ فَيُجْمَعُ ذَلِكَ لَهُمْ حَتَّى يُجْزَوْا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

٢٢- حدّثنا جعفر بن مهران السباك، حدّثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، عن

٢٢- **صحيح بطرقه**: المرفوع منه فقط: أخرجه ابن ماجه [١٦٢٨]، والبزار [رقم ١٨]، والمروزي في مسند أبي بكر [رقم ٢٦]، وابن عدي في «الكامل» [٢/ ٣٤٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤/ ٣٩٩]، والآجري في «الشريعة» [رقم ١٧٩٠]، وأبو الحسن الحربي في «الفوائد المنتقاة» [رقم ٦٤]، والبيهقي في «دلائل النبوة» [رقم ٣٢٣٤]، وجماعة غيرهم من طرق عن ابن إسحاق عن حسين بن عبد اللَّه عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه.

وهذا إسناد منكر. والحسين بن عبد اللَّه هو القرشي الهاشمي ضعيف يروي مناكير، لاسيما عن عكرمة، وما أثنى عليه أحد.

والحديث: عزاه حسين أسد في تعليقه على «مسند المؤلف» أيضًا إلى أحمد [٣٩]، و[٢٣٥٧]، و[٢٦٦١]، والبيهقي في «سننه» [٣/ ٤٠٧] وقال: «من طرق عن ابن إسحاق بهذا الإسناد».

قلتُ: وهو عندهما كذلك. ولكن أين موضع الشاهد؟! فقد أخرجه أحمد والبيهقي في سننه وغيرهما دون المرفوع منه وهو قول أبي بكر: «إني سمعته يقول: ما قُبِض نبي إلا دُفِن حيث يُقبض» فانتبه.

وقد توبع عليه حسين بن عبد اللَّه: تابعه داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه.

أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» [٨/ ٤١٤]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٢٩٢]، كلاهما من طريق الواقدي عن ابن أبي حبيبة عن داود بن الحصين به . . .

قلتُ: وهذه متابعة لا يُفرح بها أصلاً، والواقدي إمام الكذابين بالمدينة، كما كان يقول أبو عبد الرحمن النسائي. فأيش نفعه العلم وسعة المعرفة بالمغازي والسير؟! وهو الذي كذّبه النقاد بخط عريض. =

محمد بن إسحاق، قال: حدثني حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: لما أرادوا أن يحفروا لرسول الله ﷺ، وكان أبو عبيدة بن الجراح يضرح -يحفر- لأهل مكة، وكان أبو طلحة زيد بن سهل هو الذي كان يحفر لأهل المدينة، وكان يلحد، فدعا العباس رجلين، فقال لأحدهما: اذهب إلى أبي عبيدة، وللآخر: اذهب إلى أبي طلحة، اللهم خر لرسولك، فوجد صاحب أبي طلحة أبا طلحة فجاء به، فلحد لرسول الله. فلما فرغ من جهاز رسول الله ﷺ يوم الثلاثاء، وُضِعَ على سريره، وقد كان المسلمون اختلفوا في دفنه، فقال قائلٌ: ندفنه في مسجده، وقال قائلٌ: بل يدفن مع أصحابه، فقال أبو بكر: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلا دُفِنَ حَيْثُ قُبِضَ**». فَرُفِعَ فراش رسول الله ﷺ الذي توفي فيه، فحفر له تحته، ثم دعي الناس على رسول الله ﷺ يصلون عليه أرسالاً: الرجال، حتى إذا فُرِغَ منهم، أدخل النساء، حتى إذا فُرِغَ من النساء أدخل الصبيان، ولم يؤم الناس على رسول الله ﷺ أحدٌ، فَدُفِنَ رسول الله ﷺ من أوسط الليل ليلة الأربعاء.

= وماذا يُفيده نفاحُ ابن سيد الناس عنه وهو المكشوف الأمر؟! وهو كافٍ في التعلق به لإسقاط هذا الطريق دون التعريج على ما تكلم به النقاد في شيخه وشيخ شيخه.

وعلى كل حال: فلبعض فقرات الحديث شواهد يتقوى بها، وهو هنا ضعيف بهذا السياق جميعًا.

فلنذكر هنا: شواهد المرفوع- وهو قول أبي بكر: «إني سمعته يقول: ما قُبض نبي إلا دُفن حيث يُقبض»- فنقول: قد رُوي هذا الحديث من طرق -أكثرها منقطع- عن أبي بكر به مرفوعًا... منها:

١- طريق ابن عباس. وهو الماضي.

٢- طريق عائشة: أخرجه الترمذي [١٠١٨]، وفي «الشمائل» [رقم ٣٩٠]، والمروزي في مسند أبي بكر [رقم ٤٣]، والمؤلف [رقم ٤٥]- كما سيأتي- والبزار [٦٠]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤/ ٣٩٩]، وجماعة من طريق أبي معاوية عن عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن أبي بكر به نحوه. قال الترمذي: هذا حديث غريب، وعبد الرحمن بن أبي بكر المليكي يضعف من قبل حفظه، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه. =

. . . . . .

= **قلتُ**: والمليكى قد ضعفه النقاد، حتى تركه بعضهم. وقد اختلف فى سنده عليه أيضًا، فرواه عنه أبو معاوية الضرير على الوجه الماضى. وخالفه عبد العزيز بن أبان فرواه عن المليكى فقال: عن أبيه عن عبيد بن عمير عن أبى بكر به نحوه. هكذا أخرجه الحارث [رقم / ٩٥٥ / زوائد الهيثمى] قال: حدّثنا عبد العزيز بن أبان به. لكن عبد العزيز ساقط متروك! بل صح عن ابن معين أنه كذبَّه. وقد خولف المليكى فى سنده، خالفه جعفر بن محمد الصادق! فرواه عن ابن أبى مليكة عن أبى بكر به نحوه.

هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٩٣]، لكن الطريق إليه تالف جدًا!

٣- طريق عبد العزيز بن جريج: أخرجه أحمد [٧/ ١]، وعبد الرزاق [٦٥٣٤]، من طريق عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج قال: أخبرنى أبى: «أن أصحاب النبى ﷺ لم يدروا أين يقبرون النبى ﷺ حتى قال أبو بكر...» وذكر المرفوع بنحوه.

وهذا إسناد منقطع على ضعْفه، وعبد العزيز بن جريج لم يدرك أبا بكر أصلاً، وقد غمزه بعض النقاد.

٤- عروة بن الزبير: أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٩٢]، من طريق حماد بن أسامة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن أبى بكر به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد صحيح لولا أنه منقطع، وعروة بن الزبير يرسل كثيرًا عن أبى بكر وعمر. راجع جامع التحصيل [ص ٢٣٦]، وقد اختلف فى سنده على عروة، كما تراه فى تخريج الحديث الآتى [برقم/ ٥٤].

٥- أبو بكر بن عمر بن حفص: أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٩٣]، من طريق الفضل ابن دكين عن عمر بن ذر عن أبى بكر بن عمر بن حفص عن أبى بكر به نحوه.

وهذا إسناد صحيح لولا أنه منقطع أيضًا.

٦- محمد بن جعفر بن الزبير: عند البيهقى فى [٨/ ٤١٤]، من طريق الحاكم عن الأصم عن أحمد بن عبد الجبار عن يونس بن بكير عن ابن إسحاق عن محمد بن جعفر عن أبى بكر به.

وهذا إسناد حسن لكنه منقطع جدًا

٧- عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع: أخرجه البيهقى فى «الدلائل» [٨/ ٤١٥]، من طريق الحاكم عن الأصم عن الصغانى عن الواقدى عن عبد الحميد بن جعفر عن عثمان بن محمد الأخنسى عن عبد الرحمن بن سعيد عن أبى بكر به نحوه. وهذا إسناد ضائع على انقطاعه. =

٢٣- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، عن أبي بكرٍ، قال: إني سمعته، يقول: «**مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلا دُفِنَ حَيْثُ يُقْبَضُ**».

٢٤- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا الجراح بن مخلد البصري أبو عبد الله، حدّثنا موسى ابن داود، حدّثنا حسام بن مصَكّ، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباسٍ، عن أبي بكرٍ، أن النبي ﷺ نهس كتفًا، ثم صَلَّى ولم يتوضّأ.

= ٨- القاسم بن محمد بن أبي بكر: رواه عنه يحيى بن سعيد الأنصاري. ذكره عنه البيهقي في «الدلائل» [٨/ ٤١٥].

٩- مالك بن أنس بلاغًا عن أبي بكر به نحوه. أخرجه عنه ابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٢٩٣]، وهو في موطئه [رقم/ ٥٤٥]. وله طرق أخرى منقطعة عن أبي بكر به نحوه.

وفي الباب: عن أبي بكر موقوفًا عليه عند النسائي في الكبرى [٧١١٩]، والبيهقي في «الدلائل» [٨/ ٤١٢]، والطبراني في «الكبير» [٧/ رقم ٦٣٦٧]، والترمذي في «الشمائل» [رقم ٣٩٧]، وعبد بن حميد في «مسنده/ المنتخب» [٣٦٥]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٣/ رقم ١٢٩٩]، وجماعة من طريق سلمة بن نبيط بن شريط عن نعيم بن أبي هند عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد الأشجعي عن أبي بكر به نحوه.

ولفظ موضع الشاهد عند النسائي: «قالوا يا صاحب النبي ﷺ، هل يدفن النبي ﷺ؟ قال: نعم. قالوا: وأين يدفن؟ قال: في المكان التي قبض الله فيها روحه، فإنه لم يقبض روحه إلا في مكان طيبة». وسنده صحيح مستقيم.

وقد اختلف في سنده على سلمة بن نبيط كما تراه عند البيهقي في «سننه» [رقم ٦٤٤٨]، و[٦٦٩٧]، وفي «الدلائل» [٨/ ٤١٢]، والوجه الأول هو المحفوظ. وصححه الحافظ في «الفتح» [١/ ٥٢٩].

٢٣- **صحيح لغيره**: انظر قبله.

٢٤- **صحيح**: أخرجه البزار [٩١]، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه [رقم ٦٦]، وتمام في فوائد [١/ رقم ٥٦١]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ٣٣]، وابن الأعرابي في «معجمه» [رقم/ ١١٧٦]، وجماعة من طرق عن حسام بن مصك عن ابن سيرين عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق به نحوه. =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهذا إسناد منكر، وحسام بن مصك إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، وقد أنكروا عليه هذا الإسناد. فقال الترمذي في «سننه» [١/ ١٣٥]: «ولا يصح حديث أبي بكر في هذا الباب من قبل إسناده؛ إنما رواه حسام بن مصك عن ابن سيرين عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ. والصحيح: إنما هو عن ابن عباس عن النبي ﷺ... هكذا رواه الحفاظ، وروى من غير وجه عن ابن سيرين عن ابن عباس عن النبي ﷺ.....».

قلتُ: يشير إلى أن ذِكْرَ أبي بكر فيه غير محفوظ. وهكذا قال البزار في مسنده [١/ ٧٢].

وذكره الدارقطني في «علله» [١/ ٢١١]، من طريق حسام بن مصك ثم قال: «وخالفه أيوب السختياني وهشام بن حسان وأشعث بن سوار وغيرهم! فرووه عن ابن سيرين عن ابن عباس عن النبي ﷺ ولم يذكروا فيه أبا بكر... وهم أثبت من حسام، والقول قولهم».

قلتُ: وهاك تخريج طرق هؤلاء وغيرهم مختصرًا:

١- فطريق أيوب عن ابن سيرين: أخرجه البخاري في صحيحه [٥٠٨٩]، وأحمد [١/ ٢٤٤]، والطبراني في «الكبير» [رقم ١٢٨٦٥].

٢- وطريق هشام بن حسان: أخرجه أحمد [١/ ٣٥٣].

٣- وطريق أشعث بن سوار: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢١/ رقم ١٢٨٦٧].

٤- وتابعهم أيضًا: أشعث بن عبد الملك... ذكره عنه البزار في مسنده [١/ ٧٢]. كلهم رووه عن ابن سيرين عن ابن عباس به نحوه.

وقد رواه حماد بن زيد عن أيوب واختلف عليه فيه: فرواه عنه يونس المؤدب وعبد اللَّه بن عبد الوهاب وعارم أبو الفضل وسليمان بن حرب وجماعة، عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس به. وخالفهم محمد بن عيسى بن الطباع -وهو ثقة مأمون- فرواه عن حماد فقال: عن أيوب عن ابن سيرين عن عكرمة عن ابن عباس به. فزاد فيه واسطة بين ابن سيرين وابن عباس! هكذا أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [٩/ ٥٤٦]. ولعل هذا هو الأصح.

وابن سيرين: قد أنكر النقاد سماعه من ابن عباس؛ هكذا جزم أحمد وابن معين وابن المديني، وقبلهم شعبة وخالد الحذاء وجماعة. وعلى كل حال: فقد توبع عليه ابن سيرين على الوجه الثاني، تابعه عطاء بن يسار وعكرمة ومحمد بن عمرو بن عطاء وعلي بن عبد اللَّه بن عباس وغير واحد، كما ذكره الترمذي في «سننه» [١/ ١١٦]، كلهم رووه عن ابن عباس به. وله شواهد عن غير ابن عباس أيضًا.

٢٥- حدّثنا محمد بن موسى الطوسى، حدّثنا أبو أحمد الزبيرى، حدّثنا عبد السلام ابن حرب، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: لما نزلت: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾ ﴾ [المسد: ١]، جاءت امرأة أبى لهب إلى النبى ﷺ، ومعه أبو بكر، فلما رآها أبو بكر، قال: يا رسول الله، إنها امرأةٌ بذيئةٌ، وأخاف أن تؤذيك، فلو قمت؟ قال: «إِنَّهَا لَنْ تَرَانِى»، فجاءت فقالت: يا أبا بكر، صاحبك هجانى، قال: ما يقول الشعر، قالت: أنت عندى مصدقٌ، وانصرفت، قلتُ: يا رسول الله، لم ترك، قال: «لَمْ يَزَلْ مَلَكٌ يَسْتُرُنِى مِنْهَا بِجَنَاحَيْهِ».

٢٥-ضعيف: بهذا التمام: أخرجه ابن حبان [رقم/ ٦٥١١]، والبزار [١/ ٦٨، ٢١٢/ البحر الزخار]، والدارقطنى فى «الأفراد» [٣/ ٧٣/ أطرافه/ الطبعة العلمية]، وأبو نعيم فى «دلائل النبوة» [١/ رقم/ ١٤١/ طبعة دار النفائس]، والضياء فى «المختارة» [١٠/ ٢٧٩-٢٨٠]، وغيرهم من طريق عبد السلام بن حرب عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به نحوه.

قال البزار: هَذَا الحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِيه بِأَحْسَنَ مِنْ هَذَا الإِسْنَادِ عَنْ أَبِى بَكْرٍ.

قال الدارقطنى: غريب من حديث عطاء عنه- يعنى عن ابن جبير - تفرد به عبد السلام بن حرب عنه.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وعطاء بن السائب هو إمام المختلطين، وليس عبد السلام بن حرب من قدماء أصحابه.

قال الحافظ فى ترجمة «عطاء» من هدى السارى [ص/ ٤٢٥]: «.... وتحصَّل لى من مجموع كلام الأئمة: أن رواية شعبة وسفيان الثورى وزهير بن معاوية وزائدة وأيوب وحماد بن زيد عنه قبل الاختلاط، وأن جميع من روى عنه غير هؤلاء فحديثه ضعيف؛ لأنه بعد اختلاطه، إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم فيه .....».

قلتُ: ومثله قاله فى «التهذيب» [٧/ ٢٠٦]. ثم نسى كل هذا، وقال فى «الفتح» [٨/٧٣٨]، : «وروى البزار بإسناد حسن عن ابن عباس ....» ثم ساق هذا الحديث!

وقبله قال البزار عقب روايته: «وهذا الحديث حسن الإسناد!» كذا قال! وقد تعقبه الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٣٠٢]، قائلاً: «قلت: ولكن فيه عطاء بن السائب وقد اختلط». =

٢٦- حدّثنا أبو خيثمة حدّثنا يحيى بن حماد، حدّثنا أبو عوانة، عن سليمان الأعمش، عن إسماعيل بن رجاء، عن عمير مولى العباس: عن ابن عباس قال: لما قبض رسول اللَّه ﷺ واستخلف أبو بكر خاصم العباس عليًا فى أشياء تركها رسول اللَّه ﷺ إلى أبى بكر فقال أبو بكر: شىء تركه رسول اللَّه ﷺ فلم يحركه فلا أحركه.

= ويؤيد أن عطاء قد حدَّث بهذا الحديث بعد اختلاطه: أنه قد اضطرب فى إسناده فلم يُقمْه.

فتارة رواه عنه عبد السلام بن حرب كما مضى. ثم عاد ورواه عنه محمد بن فضيل فقال: عن سعيد بن جبير به نحوه مرسلاً . . . . ليس فيه ابن عباس! هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [رقم/ ٣١٧٦٨]، وأبو نعيم فى «دلائل النبوة» [١/ رقم/ ١٤٠/ طبعة دار النفائس].

والظاهر عندى: أن أصل الحديث هكذا مرسلاً، فقد قال الحافظ البزار: «وقد روى هذا الحديث عن عطاء بن السائب: جماعة كلهم يرويه عن عطاء عن سعيد مرسلاً إلا عبد السلام بن حرب».

وللحديث: شاهد ضعيف عن أسماء بنت أبى بكر يأتى عند المؤلف [برقم ٥٣]، وسنستوعب تخريجه هناك إن شاء اللَّه. وفى تحسينه به نظر لا يخفى! وقد صح الحديث: ولكن دون هذا التمام هنا. فانظر ما علقناه على حديث أسماء المشار إليه آنفًا.

● تنبيه: وقع شيخ المؤلف فى الطبعتين: «محمد بن موسى الطوسى»! والصواب أنه: «مُحَمد ابن مَنصور الطُّوسى». وسيأتى هذا الحديث [برقم/ ٢٣٥٨]، وهناك قال المؤلف: «حدثنى محمد بن منصور الطوسى»، وهكذا رواه ابن حبان والضياء المقدسى من طريق المؤلف: «حَدَّثنا مُحَمد بن مَنصور الطُّوسى» به. ولا أعرف للمؤلف شيخًا يقال له: «محمد بن موسى الطوسى».

٢٦-ضعيف: أخرجه أحمد [١/ ١٣]، والبخارى فى «تاريخه» [٥/ ٢٧٤]، والبزار [رقم/ ٤١]، والمروزى فى مسند أبى بكر [رقم ٢٨، ٢٩]، وابن شبة فى «أخبار المدينة» [١/ ١٣٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم/ ٤٤]، والضياء فى «المختارة» [١/ ٩٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٨/ ١٥٩]، وغيرهم من طريقين عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن عمير مولى العباس عن ابن عباس به نحوه . . .

ولفظ البخارى وابن شبة والطبرانى وابن عبد البر: «اختصم علىٌّ والعباس إلى أبى بكر -رضى اللَّه عنهم- فى ميراث النبى ﷺ فقال: ما كنت لأحوله عن موضعه الذى وضعه رسول اللَّه ﷺ». =

٢٧- **حدّثنا** القواريري حدّثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه: عن ابن عباس، و عائشة: أن أبا بكر قَبَّلَ النبي ﷺ وهو ميتٌ.

٢٨- **حدّثنا** وهب بن بقية، حدّثنا خالدٌ يعني ابن عبد اللَّه، عن خالد يعني الحذاء، عن يوسف أبي يعقوب، عن محمد بن حاطبٍ، أو الحارث، قال: ذكر ابنُ الزبير، فقال:

= قال البزار: وهذا الحديث إسناده حسن! ولا أحفظ أن أحداً روى هذا الحديث إلا الأعمش عن إسماعيل بن رجاء بهذا الإسناد.

قلتُ: بل هذا إسناد صحيح لولا أن الأعمش لم يذكر فيه سماعًا! وهو عريق في التدليس! ولو كان قليل التدليس ما كان مغيرة بن مقسم ليقول: « ما أفسد أحد حديث الكوفة إلا أبو إسحاق - يعني السبيعي - وسليمان الأعمش ! » يعني للتدليس، كما قال الحافظ في ترجمة أبي إسحاق من «التهذيب». وأثر مغيرة هذا: أخرجه أحمد في «العلل» [١/ ٢٤٤/ رواية عبد اللَّه] قال: حدّثنا أبو أسامة عن مفضل بن مهلهل عن مغيرة به. وقد أجاد الهيثمي حيث قال في «المجمع» [٤/ ٣٧٤]: «رواه أحمد ورجاله ثقات» فلم يجزم بصحة سنده كما فعل بعض المتأخرين !

ولم يكن إسماعيل بن رجاء من كبار شيوخ الأعمش الذين أكثر عنهم حتى نُعْمل هنا قاعدة الذهبي المذكورة في ترجمة الأعمش من «الميزان» [٢/ ٢٢٤]؟.

ولقصة تخاصم علي مع العباس: شاهد ثابت من حديث مالك بن أوس بن الحدثان الثابت: عند البخاري [٢٩٢٧]، ومسلم [١٧٥٧]، وغيرهما.

٢٧-**صحيح**: أخرجه البخاري [٤١٨٨]، والنسائي [١٨٤٠]، وابن ماجه [١٤٥٧]، وأحمد [١/ ٢٢٩]، وابن حبان [٣٠٢٩]، وابن أبي شيبة [١٢٠٦٦]، والترمذي في «الشمائل» [رقم/ ٣٩١]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم/ ٢٨٦٣]، وأبو نعيم في فضائل «الخلفاء الراشدين» [رقم ١٤٨]، وجماعة، من طرق عن موسى بن أبي عائشة عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس وعائشة به نحوه، وله طرق أخرى.

٢٨-**صحيح**: أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٢/ رقم ٧٨٥]، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٢٠٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٨/ ١٦٤] من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد اللَّه الواسطي عن خالد الحذاء عن يوسف بن يعقوب.

[وحرَّفه المعلقون على مسند أبي يعلى إلى «يوسف أبي يعقوب!» وليس بشيء كما سيأتي] عن محمد ابن حاطب أو الحارث به. =

طالما حرص على الإمارة، قلت: وما ذاك؟ قال: أتى رسول اللَّه ﷺ بلصٍ، فأمر بقتله، فقيل: إنه سرق، قال: «**اقْطَعُوهُ**»، ثم جيء به بعد ذلك إلى أبي بكر قد سرق، وقد قطعت قوائمه، فقال أبو بكر: ما أجد لك شيئًا إلا ما قضى فيك رسول اللَّه ﷺ يوم أمر بقتلك، فإنه كان أعلم بك، فأمر بقتله أغيلمةً من أبناء المهاجرين، أنا فيهم، قال ابن الزبير: أمرونى عليكم، فأمرناه علينا، فانطلقنا به إلى البقيع فقتلناه.

= هكذا رواه أبو يعلى وابن أبي عاصم عن بقية، وخالفهما أبو القاسم البغوى؛ فرواه عن بقية فقال: أخبرنا خالد بن عبد اللَّه عن خالد الحذاء عن يوسف بن يعقوب عن محمد بن حاطب أن الحارث قال: . . . وذكره. فلم يشك فيه! وجعله عن «محمد بن حاطب أن الحارث» بدل: «عن محمد بن حاطب أو الحارث» بالشك! وقد توبع البغوى على هذا الوجه عن بقية: تابعه الحسين بن إسحاق التسترى عند الطبرانى فى «الكبير» [٣/ رقم/ ٣٤٠٩]، وعنه أبو نعيم فى «معرفة الصحابة» [٢/ رقم/ ٢٠٤١] قال: حدّثنا الحسين بن إسحاق به.

ويبدو لى أن قوله: «أو الحارث» محرفة من قوله «أن الحارث»! أو ربما العكس! وسواء كان الراجح هذا أو ذاك، فالخلاف غير ضار، لأن الحارث بن حاطب وأخاه محمد بن حاطب كلاهما من «الصحابة».

وقد اختلف سنده على أبي يعلى صاحب هذا «المسند»! فرواه عنه أبو عمرو بن حمدان - راوى المسند الصغير عنه الذى نعمل فيه - فقال: «عن يوسف بن يعقوب» كما مضى.

وخالفه: أبو بكر ابن المقرئ - راوى المسند الكبير عنه -! فقال: «عن يوسف أبي يعقوب»! هكذا أخرجه الضياء فى «المختارة» [١/ ١٢٧ - ١٢٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٨/ ١٦٤]، من طريق إبراهيم بن منصور عن أبي بكر ابن المقرئ به.

قلتُ: و«يوسف أبي يعقوب» أصح، فهو الذى يروى هذا الحديث عن محمد بن حاطب، ومن طريقه خالد الحذاء، وهو يوسف بن سعد أبو يعقوب الجمحى الثقة المعروف. وهو من رجال النسائى والترمذى. وقد روى عنه حماد بن سلمة هذا الحديث فقال: «عن يوسف بن يعقوب» كما يأتى الإشارة إلى ذلك. وقد أخطأ حسين أسد فى تعليقه على «مسند المؤلف»! ومثله المعلقون على «الطبعة العلمية»! فعمدوا إلى إبدال: «يوسف بن يعقوب» فى إسناد المؤلف إلى «يوسف أبي يعقوب»! فقال الأسد فى تعليقه بالهامش [١/ ٣٥]: «فى الأصل: «بن» - يعنى: يوسف بن يعقوب - وهو خطأ! . . . .». =

= وقد اغترَّ بذلك المعلق على « إتحاف الخيرة/ للبوصيرى»[٤/ ٢٦٣/ طبعة دار الوطن] هو الآخر! فقد ساق البوصيرى إسناد أبى يعلى على الصواب، وفيه: «يوسف بن يعقوب». فجاء هذا المعلق وأبدله إلى «يوسف أبى يعقوب»، وقال بالهامش: « بالأصل: «ابن» وهو تحريف...». وإنما التحريف حقّا: هو تصرُّفه وتصرُّف مَنْ قبله! وقد خَفِيَ عليهم: أن اسم هذا الرجل: «يوسف ابن يعقوب » قد وقع هكذا عند ابن عساكر فى «تاريخه» وهو يرويه من طريق المؤلف به... ! وهكذا هو فى نسخة الهيثمى من «مسند أبى يعلى» كما يأتى كلامه فى «المجمع» قريبًا.

وهكذا وقع اسمه: عند أبى القاسم البغوى، والطبرانى، وعنه نعيم، وعند ابن أبى عاصم، ومن طريقه ابن الأثير كما مضى. ودعوى التحريف فى جميع هذه المصادر يحتاج إلى برهان! ولا يكفى فيه أن يكون اسم هذا الرجل قد وقع على الصواب فى رواية أبى بكر ابن المقرئ عند المؤلف كما سبق، فربما كان اسمه على الوجه الأول غلطًا من بعض الرواة تتابعوا عليه! وهذا أقرب من احتمال وقوع التحريف فى تلك الأصول جميعًا، لا سيما « مسند المؤلف ».

والحديث قد أورده الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٤٢٧] ثم قال: « رواه أبو يعلى ورجاله ثقات إلا أنى لم أجد ليوسف بن يعقوب سماعًا من أحد من الصحابة». وصنيعه هذا يقتضى أن يكون قد عرف: «يوسف بن يعقوب»! ولا إخاله عرفه. والصواب أنه: «يوسف أبى يعقوب» كما يأتى. ثم جاء الإمام الألبانى وساق هذا الحديث فى «الإرواء» [٨/ ٨٨]، من طريق الطبرانى به... ثم قال: « ويوسف بن يعقوب هذا لم أعرفه» !وهو كما قال! وليس له إلى المعرفة سبيل قط!

■ **والصواب**: أن راوى هذا الحديث عن: «محمد بن حاطب » هو: «يوسف أبى يعقوب»، وهو ابن سعد الجمحى الثقة المشهور. فقد روى عنه حماد بن سلمة هذا الحديث فسماه وقال: «عن يوسف بن سعد عن الحارث بن حاطب به نحوه... » وروايته ثابتة عند النسائى والحاكم وجماعة.

والحديث من هذا الوجه: صحيح ثابت لا علة له! رجاله كلهم ثقات معروفون.

ثم جاء الذهبى وساق هذا الحديث فى «سير النبلاء» [٣/ ٣٦٦] من طريق خالد الحذاء بإسناده به....

ثم قال: « هذا خبر منكر»! كذا قال! ولم يفصح عن سبب نكارته، وهل هى فى متنه أو سنده؟! =

٢٩- **حدّثنا** غسان بن الربيع، عن ليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، عن أبي بكر.

٣٠- **وحدّثنا** زهير بن حرب، حدّثنا هاشم بن القاسم، حدّثنا الليث بن سعد، قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عبد اللَّه بن عمرو، عن أبي بكر، قال: . .

٣١- **وحدّثنا** عبيد اللَّه بن عمر القواريري، حدّثنا هشام بن عبد الملك، وعاصم بن علي، قالا: حدّثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عبد اللَّه بن عمرو، عن أبي بكر، واللفظ لحديث غسان، أنه قال لرسول اللَّه ﷺ: علمني دعاءً أدعو به في صلاتي، قال: «**اللَّهمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا**- وفي حديث القواريري وحده عن عاصم: كبيرًا- **وَلا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**»، قال أبو يعلى: قال الليث: عن أبي بكر الصديق، وقال عمرو بن الحارث، عن عبد اللَّه بن عمرو، لم يجاوز به

= وقد وجدتُه ردَّد تلك العبارة في «تلخيص المستدرك»! فإنه قال بعد أن ذكر تصحيح الحاكم له من طريق حماد بن سلمة عن يوسف قال: «بل منكر»! وكلامه مدفوع على التحقيق.

وقد استوفينا تخريج هذا الحديث- مع شواهده - في كتابنا: «غرس الأشجار» بما لا مزيد عليه.

٢٩- **صحيح**: انظر الآتي.

٣٠- **صحيح**: انظر الآتي.

٣١- **صحيح**: أخرجه البخاري [٧٩٩]، ومسلم [٢٧٠٥]، والترمذي [٣٥٣١]، والنسائي [١٣٠٢]، وابن ماجه [٣٨٣٥]، وأحمد [٣/ ١]، وابن خزيمة [٨٤٦]، وابن حبان [١٩٧٦]، والبزار [٩٢]،

وابن أبي شيبة [٢٩٣٥٤]، والبيهقي في «سننه» [٢٧٠٤]، وعبد بن حميد في «مسنده» [رقم/ ٥/ المنتخب]، والمروزي في مسند أبي بكر [رقم ٦٠]، وجماعة كثيرة من طرق عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبد اللَّه اليزني عن عبد اللَّه بن عمرو عن أبي بكر الصديق به نحوه. وقد وقع في سنده اختلاف على يزيد بن أبي حبيب، لكنه اختلاف غير مؤثِّر إن شاء اللَّه.

٣٢- حدّثنا هارون بن معروف، حدّثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص، يقول: إن أبا بكر الصديق، قال لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، علمني دعاءً أدعو به في صلاتي، وفي بيتي، قال: «**قُلِ اللَّهمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**».

٣٣- حدّثنا أبو موسى محمد بن المثنى، وأحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي، قالا: حدّثنا

٣٢- **صحيح**: انظر قبله.

وطريق عمرو بن الحارث: عند البخاري [٦٩٥٣]، ومسلم [٢٧٠٥]، وابن خزيمة [٨٤٦]، والنسائي في الكبرى [رقم/ ١٠٠٠٧]، وفي اليوم والليلة [رقم ١٧٩]، وجماعة غيرهم.

٣٣- **حسن**: أخرجه الترمذي [٢٢٣٧]، وابن ماجه [٤٠٧٢]، وأحمد [٤/ ١]، والحاكم [٤/ ٥٧٣]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٤]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ٥٧]، والخطيب في «تاريخه» [٦٧/ ١٤]، والمروزي «قيام الليل» [رقم ٤]، والضياء في «المختارة» [١/ ١١٧]، والبزار [رقم/ ٨٤]، والمزي في «التهذيب» [٢٨/ ٣٦٤]، وجماعة من طرق عن روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي التياح يزيد بن حميد عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر الصديق به نحوه..

وهذا إسناد ظاهره الصحة! قال الترمذي: «حديث حسن غريب»، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. وقال القرطبي في التذكرة [ص/ ٧٤٤]، بعد أن ذكره من طريق الترمذي: «إسناده صحيح». وكذا صحّح إسناده - من الطريق الماضي-: جماعة من المعاصرين: كالإمام في الصحيحة [رقم/ ١٥٩١]، وكذا حسين أسد وغيره.

وأقول: بل الحديث معلول بعلة أفصح عنها البزار، فقال عقب روايته: «وهذا الحديثُ لا نعلمُ أحدًا رواهُ عن النّبيِّ ﷺ بهذا اللّفظ إلاّ أبُو بكْر الصِّدِّيقُ - رضي الله عنه- ولا نعلمُ رَواهُ عنْ أبي بكْر إلاّ عمْرُو بْنُ حُرَيْثَ، ولا عنْ عمْرو إلاّ المُغيرةُ بْنُ سُبَيْع، والمُغيرةُ بْنُ سُبَيْع لا نحْفظُ أنّ أحدًا حدّث عنْهُ غيْر أبي التّيّاح، ولا نعْلمُهُ روى غيْر هذا الحديث، وابْنُ أبي عرُوبة لمْ يسْمعْ منْ أبي التّيّاح! إنّما يُقالُ: سمعهُ من ابْن شوْذب، عنْ أبي التّيّاح، وكان ابن أبي عروبة قد يحدث عن جماعة يرسل عنهم لم يسمع من واحد منهم!... فإذا قال: «أنا» و«سمعتُ» كان مأمونًا على ما قال..».

=

روحٌ، حدّثنا سعيد بن أبي عروبة، عن أبي التياح، عن المغيرة بن سُبيع، عن عمرو بن حريث، عن أبي بكر الصديق، وفي حديث أبي موسى، قال: حدّثنا رسولُ اللَّه ﷺ: «**أَنَّ الدَّجَّالَ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ قِبَلَ الْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا خُرَاسَانُ، يَتْبَعُهُ أَقْوَامٌ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ**».

= **قلتُ**: وهذا من فوائد «مسند البزار» التي لا يرفع البعض لها رأسًا.

ومفاد كلامه: أن سعيد بن أبي عروبة إما أن يكون سمعه من ابن شوذب ثم دلسه عنه، وإما أن يكون بلغه عنه فأرسله- وهذه صورة المرسل الخفي- إن لم يثبت سماع ابن أبي عروبة من ابن شوذب.

وعلى كل حال: فالحديث مُعلٌّ بالانقطاع. وابن أبي عروبة معلوم اختلاطه. وسماع روح لم يظهر لي أنه قبل اختلاطه، وإن ذهب إليه بعضهم، وأخرج له الشيخان من طريق روح عنه. لكن يقول الترمذي: «وقد رواه عبد اللَّه بن شوذب وغير واحد عن أبي التياح. . . . .».

ومتابعة ابن شوذب أخرجها: البزار [رقم/ ٤٧، ٤٦]، والمؤلف [رقم/ ٣٤، ٣٥، ٣٦] - الآتي وما بعده - ومن طريقه الضياء في «المختارة» [١/ ١١٦، ١١٧]،

والطبراني في «مسند الشاميين» [٢/ رقم/ ١٢٨٥]، وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» [رقم/ ٥٨، ٥٩]، والسهمي في «تاريخ جرجان» [ص/ ٣٥٩]، وابن قانع في «معجم الصحابة» [٢/ ٦١]، وغيرهم من طريقين عَنِ ابْنِ شَوْذَبَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سُبَيْعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدَّجَّالُ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ يُقَالُ لَهَا: خُرَاسَانُ بِالْمَشْرِقِ، يَتْبَعُهُ أَقْوَامٌ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ». هذا لفظ البزار.

وبتلك المتابعة: يصح الحديث. وابن شوذب ثقة عابد؛ فالإسناد حسن فقط؛ لأن المغيرة بن سبيع ما وثقه سوى ابن حبان والعجلي فقط ومسلكهما في التوثيق معروف. ولم يحتج به أحد الشيخين وإنما روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه من الستة. فقول الحافظ عنه: «ثقة» فيه نظر. بل هو صدوق مقبول لا بأس به وحسب.

وقد توبع عليه ابن شوذب أيضًا: تابعه شعبة بن الحجاج كما ذكر الخليلي في «الإرشاد» [٢/ ١٧٤]، في قصة عن أبي حاتم الرازي. غير أنها متابعة تحتاج إلى متابعة! وإن شئت فارم بها في مكان سحيق، فقد رواها داود بن إبراهيم العقيلي الواسطي القزويني عن شعبة به. =

٣٤- **حدّثنا** أبو موسى هارون بن عبد اللَّه، حدّثنا أبو أسامة، حدثنى الفزارى -يعنى أبا إسحاق- عن عبد اللَّه بن شوذبٍ.

٣٥- **وحدّثنا** الدَّوْرَقى، حدّثنا ابن أبى غنية- ختن أبى إسحاق- حدّثنا أبو إسحاق الفزارى، عن عبد اللَّه بن شوذبٍ، عن أبى التياح، عن المغيرة بن سُبيعٍ، عن عمرو بن حُريثٍ، عن أبى بكرٍ، قال: . .

٣٦- **وحدّثنا** الدورقى، حدّثنا محمد بن كثير، عن ابن شَوْذَب، عن أبى التياح، عن المغيرة بن سبيعٍ، عن عمرو بن حريثٍ، عن أبى بكرٍ الصديق، أنه مرض، فلما كُشِرَ عنه،

وداود هذا يقول عنه أبو حاتم الرازى: «متروك الحديث كان يكذب» ثم قصَّ فقال: «قدمتُ قزوين مع خالى فحمل إلى خالى مسنده- يعنى مسند داود- فنظرت فى أول مسند أبى بكر -رضى اللَّه عنه- فإذا حديث كذب عن شعبة -يقصد به هذا الحديث من طريق شعبة عن أبى التياح- فتركته . . . .» راجع «الجرح والتعديل» [٢/ ١٧٤]. وتمام القصة كما عند الخليلى فى الإرشاد [٢/ ١٧٤]، ومن طريقه الرافعى فى التدوين فى تاريخ قزوين [٣/ ١/ الطبعة العلمية]، قال أبو حاتم: « . . . فقلتُ: ليس هذا من حديث شعبة عن أبى التياح؛ وإنما هو من حديث سعيد بن أبى عروبة، وعبد اللَّه بن شوذب عن أبى التياح . . . . فقلتُ لخالى: لا أكتب عنه إلا أن يرجع عن هذا . . . ».

قلتُ: وقد كان النقاد إذا ظهر لهم خطأ راو نبَّهوه عليه كى يرجع، فإن أصَّر عليه؛ تركوه وأسقطوا حديثه وجعلوا يجرحونه، كما فعلوا مع سفيان بن وكيع وعلى بن عاصم وجماعة.

لكن هناك طائفة من الثقات الأثبات ربما كان يقع منهم الخطأ فلا يرجعون عنه؛ لشدة وثوقهم بأصولهم مع تواتر ثناء النقاد عليهم. ومن هؤلاء: سعيد بن منصور وإبراهيم بن مرزوق ومحمد بن عبيد الطنافسى ومالك بن أنس وابن علية وعارم وجماعة. ولنا بحث فى تقرير هذه المسألة. وباللَّه التوفيق.

٣٤- حسن: انظر قبله.

٣٥- حسن: انظر قبله.

٣٦- حسن: انظر قبله.

وقد وقع فى متن الحديث زيادة غريبة تكلم عليها الإمام فى الصحيحة [٤/ ١٦٥].

قال: أيها الناس، إني لم آلكم نصحًا، سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**يَخْرُجُ الدَّجَّالُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا خُرَاسَانُ، يَتْبَعُهُ قَوْمٌ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ**»، واللفظ لحديث ابن كثير، ولم يتمه هارون كما أتمه الدورقي.

٣٧- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا محمد بن فُضيل، عن الوليد بن جُميع، عن أبي الطفيل، قال: أرسلت فاطمة إلى أبي بكر، فقالت: ما لكَ يا خليفة رسول اللَّه ﷺ؟ أنت ورثت رسول اللَّه، أم أهله؟ قال: لا، بل أهله، قالت: فما بال سهم رسول اللَّه ﷺ؟ قال: إني سمعته، يقول: «**إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَطْعَمَ نَبِيًّا طُعْمَةً، ثُمَّ قَبَضَهُ إِلَيْهِ جَعَلَهُ لِلَّذِي**

٣٧- حسن: أخرجه أحمد [٤/ ١]، وأبو داود [٢٩٧٣]، والبيهقي في «سننه» [١٢٥٢٦]، والبزار [رقم/ ٥٤]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ٧٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٨/ ١٦٧] وجماعة، من طرق عن محمد بن فضيل عن الوليد بن جميع عن أبي الطفيل به . . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن مقبول. رجاله كلهم ثقات أئمة سوى الوليد بن جميع، فهو صدوق متماسك، وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي، ومشاه أحمد وأبو داود وأبو حاتم والبزار وغيرهم. . . أما ابن حبان: فقد ذكره في «الثقات» [٥/ ٤٩٢]، ثم تناكد وذكره في «المجروحين»! وقال: «كان ممن ينفرد عن الأثبات بما لا يُشبه حديث الثقات، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به!» ثم أخرج بسنده عن الفلاس أنه قال: «كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن الوليد ابن جميع».

وأقول: غوائل جرح ابن حبان لا تنتهي، ويحيى بن سعيد وإن كان لا يُحدِّث عن الوليد في أول الأمر، إلا أنه ثبت أنه حدَّث عنه قبل موته كما ذكره الفلاس نفسه عنه فقال: «كان يحيى بن سعيد لا يحدّثنا عن الوليد بن جميع، فلما كان قبل موته بقليل حدَّثنا عنه». نقله عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٩/ ٨]، وحديثه عنه عند النسائي وغيره. ويحيى لا يروى إلا عن ثقة عنده، والوليد قد مشّاه أحمد وروى عنه- وهو لا يروى إلا عن ثقة عنده- وتبعه جماعة كما مضى.

لكن يقول العقيلي في «ضعفائه» [٤/ ٣١٧]: «في حديثه اضطراب» فلنعتدُّ به لكونه مفسراً، ونقول: ليس الوليد بالثقة الثبت في حديثه، وإنما هو صدوق له أوهام، كما قال نحوه الحافظ في «التقريب» فالرجل صالح الحديث إن شاء اللَّه. =

- **يَقُومُ بَعْدَهُ فَرَأَيْتُ، أَنَا بَعْدَهُ»**، أن أرده على المسلمين، قالت: أنت وما سمعته من رسول اللَّه.

= إذا عرفت هذا: فاعلم أن هذا الحديث قد ذكره العيني في «العمدة» [١٥/ ٢٠]، ثم قال: «قلتُ: في لفظه غرابة ونكارة! وفي إسناده من يتشيَّع»، وهذا كأنه أخذه من كلام الحافظ ابن كثير في البداية [٥/ ٢٨٩]، حيث قال: «في لفظ هذا الحديث غرابة ونكارة ولعله رُوِيَ بمعنى فهمه بعض الرواة! وفيهم من يتشيَّع. . . . .».

قلتُ: وهذا كلام غريب، وليس في إسناده مَنْ رموه بالتشيع سوى محمد بن فضيل الإمام الثقة المأمون. وتشيعه دون غضٍّ للشيخين أو غيرهما. بل كان معظِّمًا لهما كما قاله الذهبي في «سير النبلاء» [٩/ ١٧٤]. وقد أخرج الحافظ المأمون أبو العباس الأبار في «تاريخه» بسند صحيح إلى أبي هشام الرفاعي قال: «سمعتُ ابن فضيل يقول: رحم اللَّه عثمان بن عفان، ولاً رحم من لا يترحم عليه» نقله الباجي في «التعديل» [٢/ ٦٧٤].

وقد أثنى عليه النقاد، غير أن بعضهم لم يرض تشيُّعه. وقد علمتَ أنه لم يكن مغاليًا فيه، بل صح عنه أنه كان يحلف باللَّه أنه صاحب سنة وجماعة، وهو صادق في قسمه إن شاء اللَّه.

أما قول ابن سعد: «وبعضهم لا يحتج به» فهذا على إبهامه محمول على مَنْ كره منه تشيعه فقط. وقد قال الحافظ في «هدى الساري» [ص/ ٤٤١]: «إنما توقَّف مَنْ توقف فيه لتشيعه؛ فالرجل ثقة لا يُتَوقَّف في قبول مروياته، وقد أخرج حديثه الأئمة الستة في كتبهم». والعجب أن يُعلِّه المناوي في «فيض القدير» [٢/ ٢٠٥]، بهذا الإمام الفاضل فيقول: «وفيه محمد بن فضيل، أورده الذهبي في «ذيل الضعفاء» وقال «ثقة شيعي» وقال ابن سعد: «بعضهم لا يحتج به» وقال أبو حاتم: كثير الخطأ».

قلتُ: أما قول ابن سعد فقد عرفتَ ما فيه، ومثله صنيع الذهبي في إيراده له في «ذيل الضعفاء».

وأما قول أبي حاتم: «كثير الخطأ» فهذا مما ينفرد به المناوي عن أهل الأرض، والموجود عن أبي حاتم إنما قوله فيه: «شيخ» وأين هذا من نقْلِ المناوي؟ وله في كتابه «الفيض» أوهام في التخريج والرجال استقصاها له أبو الفيض الغماري في «المداوي» أجاد فيه ما شاء، لولا ما شانه من تحامل كثير وشطط في النقد لا يخفى!

والعجب: أن يسكت الغماري عن تعقب المناوي في إعلاله الحديث بابن فضيل! مع غلطه في النقل عن أبي حاتم في تجريحه أيضًا! كأنه يقرُّه على ذلك! راجع المداوي [٢/ ٢٦٨]. =

٣٨- حدّثنا القواريرى حدّثنا أبو أحمد الزبيرى، عن عمر بن سعيد بن أبى حسين، عن ابن أبى مليكة، عن عقبة بن الحارث قال: خرجت مع أبى بكر الصديق من صلاة العصر بعد وفاة رسول اللَّه ﷺ بليال وعلىٌّ يمشى إلى جنبه فمر بالحسن بن على وهو يلعب مع الغلمان فاحتمله أبو بكر على عاتقه وجعل يقول: وا بأبى شبيهُ النبى ليس شبيهٌ بعلى! قال: وعلىٌّ يضحك.

٣٩- حدّثنا زهير بن حرب حدّثنا قبيصة حدّثنا سفيان، عن عمر بن سعيد بن أبى

= ■ وخلاصة المرام: أن ابن فضيل ثقة فاضل. وليس هو مما يقال فى حديثه ما قاله ابن كثير: «ولعله رُوىَ بمعنى ما فهمه بعض الرواة وفيهم من فيه تشيُّع» والثقات بمنأىً بعيد عن فذلكة الألفاظ وسَبْك مفرداتها كما تُمليه عليهم مذاهبم التى لم يُجاوزوا بها حدَّ الاعتدال. اللَّهم إلا ما قام البرهان علَيه من ذلك فقط. والذى دعى ابن كثير إلى هذا القول: هو أنه استنكر بعض المعانى الواقعة فى لفظ الحديث. ومثله قال ابن حجر أيضًا! فنقل عنه المناوى فى «الفيض» [٢/ ٢٠٥]، أنه قال فى «تخريج المختصر»: «رجاله ثقات أخرج لهم مسلم، لكنه شاذ المتن لأن ظاهره إثبات كون النبى ﷺ يُورث وهو مخالف للأحاديث الصحيحة المتواترة».

قلتُ: يريد بذلك قول أبى بكر - رضى اللَّه عنه- لفاطمة- رضى اللَّه عنها - حين قالت له: «أنت ورثتَ رسول اللَّه أم أهله؟!» فقال لها أبو بكر: «لا بل أهله»، وقد صرح بذلك الحافظ فى «الفتح» [٦/ ٢٠٢]! وأقول: ليستْ تلك اللفظة منكرة إن شاء اللَّه، ويدفع نكارتها بقية كلام أبى بكر، على أن الحافظ ابن عبد البر قد رأيته دفع عنه النكارة رأسًا، وتأوَّله تأويلاً حسنًا. فانظر «التمهيد» [٨/ ١٦٨].

٣٨- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٣٤٩]، وأحمد [١/ ٨]، والنسائى فى الكبرى [٨١٦١]، والبزار [٥٣]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ٤٠٩]، والحاكم [٣/ ١٨٤]، وابن أبى الدنيا فى العيال [رقم ٢٦٢]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ١٠٦]، والعجلى فى «الثقات» [١/ ٢٩٧]، وأبو نعيم فى «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم ١٢٦]، والخطيب فى «تاريخه» [١/ ١٣٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٣/ ١٧٤]، والمزى فى «التهذيب» [٦/ ٢٤]، وجماعة، من طرق عن عمر بن سعيد بن أبى حسين عن ابن أبى مليكة عن عقبة بن الحارث به نحوه...

٣٩- **صحيح**: انظر قبله.

حسين، عن ابن أبى مليكة، عن عقبة بن الحارث قال: رأيت أبا بكر يحمل الحسن بن على ويقول: «يا بأبى شبيهُ النبى ليس شبيهٌ بعلى و على معه يتبسَّم».

٤٠- حدّثنا عباد بن موسى الخُتَّلىّ، حدّثنا إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، عن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبى بكر الصديق، قال: كنت عند النبى ﷺ فأتاه ماعز بن مالك فاعترف بالزنى، فرده، ثم عاد الثانية فرده، ثم عاد الثالثة فرده، فقلت: إن عدت الرابعةَ رجمك، فعاد الرابعة فأمر النبى ﷺ بحبسه، ثم أرسل فسأل عنه، قالوا: لا نعلم إلا خيراً فأمر برجمه.

٤٠- ضعيف جداً: أخرجه أحمد [١/ ٨]، وابن أبى شيبة [٢٨٧٦٩]، والترمذى فى علله «الكبير» [رقم/ ٤١١/ طبعة عالم الكتب]، والبزار [رقم/ ٥٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ ٢٥٥٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٤١]، والحارث [رقم/ ٥١٢/ زوائد الهيثمى]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٧٩]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٣٢٩]، وغيرهم من طرق عن إسرائيل عن جابر عن عامر الشعبى عن عبد الرحمن بن أبزى عن أبى بكر به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد مُنْهار، وجابر هو ابن يزيد الجعفى، ذلك الرافضى الخبيث ماله وزن عند النقاد أصلاً، ومَنْ أثنى عليه فلم يعرف دخائله، وقد كذبه جماعة. وهو رجل مكشوف الأمر لا يحتاج حاله إلى مزيد بيان. وقد قال الترمذى فى علله بعد أن روى هذا الحديث: «سألتُ محمداً -يعنى البخارى- عن هذا الحديث. فقال: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن الشعبى غير جابر الجعفى، وضعَّف محمدٌ جابراً جداً...».

قلتُ: والحديث منكر بهذا السياق، وقد صح أصل الحديث من طرق أخرى، بل هو صحيح لغيره دون جملة: «فأمر النبى ﷺ بحبسه» فهذه زيادة منكرة، وكذا قول أبى بكر فى وسطه وآخره.

وشواهد الحديث كثيرة:

منها: عن جابر بن سمرة عند مسلم [١٦٩٢]، وأبى داود [٤٤٢٢]، وأحمد [٥/ ٩١].

ومنها: عن ابن عباس عند مسلم أيضاً [١٦٩٣]، وأبى داود [٤٤٢٥]، والترمذى [١٤٢٧]، وأحمد [١/ ٢٤٥]، وجماعة.

وراجع «الإرواء» [رقم ٢٣٢٢، ٢٣٥٧] للإمام الألبانى.

٤١- **حدّثنا** موسى بن حيان، حدّثنا أبو أحمد الكوفى الزبيرى، حدّثنا إسرائيل، عن جابرٍ، عن عامرٍ، عن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبى بكرٍ، أن النبى ﷺ رد ماعز بن مالكٍ أربعَ مراتٍ.

٤٢- **حدّثنا** عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا يحيى بن سعيد، حدّثنا عبد اللَّه بن المبارك، حدّثنا معمرٌ، عن الزهرى، عن عروة، عن المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم، قالا: خرج رسول اللَّه ﷺ زمن الحديبية فى بضع عشرة مئةً من أصحابه، حتى إذا كانوا بذى الحُلَيفة قلَّدَ النبى ﷺ الهدى، وأشعره، وأحرم بالعمرة، فجاء عروة بن مسعود الثقفى، قال: «إنى أرى أوجهًا خليقًا أن يفروا ويدعوك»، فقال أبو بكرٍ: مُصَّ بَظْرَ اللات، أنحن نفر وندعه؟!

٤٣- **حدّثنا** زهير بن حرب، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا أبى، عن صالحٍ، عن ابن شهابٍ، أخبرنى عروة بن الزبير، أن عائشة، زوج النبى ﷺ، أخبرته أن فاطمةَ بنت

٤١-**صحيح لغيره**: انظر قبله. وهو بهذا اللفظ صحيح لغيره. ويشهد له: حديث ابن عباس الماضى الإشارة إليه، وهو عند مسلم وأبى داود والترمذى وأحمد والطيالسى وجماعة. ولفظ الطيالسى [رقم/ ٢٦٢٧]: «عن ابن عباس: أن النبى ﷺ قال لماعز بن مالك: أحق ما بلغنى عنك؟! قال: وما بلغك عنى؟! قال: بلغنى أنك زنيت بأمة بنى فلان قال: نعم، فردَّه رسول اللَّه ﷺ أربع مرات، ثم أمر برجمه» وسنده قوى.

وفى الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه. يأتى منها: حديث أنس بن مالك [١٢١٥].

٤٢- **صحيح**: أخرجه عبد الرزاق [٩٧٢٠]، ومن طريقه البخارى [٢٥٨١]، وأحمد [٤/ ٣٢٣]، وابن أبى شيبة [٣٦٨٥٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٥٨٧]، وجماعة، من طرق عن الزهرى عن عروة عن المسور ومروان به نحوه... مطولاً. وعندهم موضع الشاهد هنا.

٤٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٩٢٦]، ومسلم [١٧٥٩]، والنسائى [٤١٤١]، وأحمد [١/ ٤]، وابن حبان [٤٨٣٣]، والطحاوى فى شرح المعانى [٢/ ٤]، وابن الجارود [١٠٩٨]، والمروزى فى مسند أبى بكر [رقم ٣٥]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٣١٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٧١٨]، والبيهقى فى «سننه» [٤٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن الزهرى عن عروة عن عائشة مطولاً ومختصراً به نحوه. وللحديث شواهد.

رسول اللَّه ﷺ سألت أبا بكر بعد وفاة رسول اللَّه أن يقسم لها ميراثها مما ترك رسول اللَّه ﷺ، مما أفاء اللَّه عليه، فقال لها أبو بكر: إن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ**».

٤٤- **حدّثنا** محمد بن أبى بكر المُقَدَّمىّ، وموسى بن محمد بن حيان، قالا: حدّثنا ابن أبى الوزير، حدّثنا زَنْفَل العَرَفِىّ، ينزل عرفة، حدّثنا عبد اللَّه بن أبى مليكة، عن عائشة، عن أبى بكر، وفى حديث موسى بن حيان، كان النبى ﷺ إذا أراد الأمر، يقول: «**اللَّهمَّ خِرْ لِى، وَاخْتَرْ لِى**».

٤٥- **حدّثنا** أبو موسى الهروى إسحاق بن إبراهيم، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا

٤٤- ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٥١٦]، والبزار [٩٥]، والبيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٢٠٤]، والقضاعى فى الشهاب [٢/ رقم ١٤٧١]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٤٤]، والمزى فى «تهذيبه» [٩/ ٣٩٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٣٥]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢ / ٩٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» كما فى مختصره لابن منظور [١/ ٣٣٠٣]، والخرائطى فى مكارم الأخلاق [٢/ رقم ٨٦٧]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم/ ٥٩١]، وتمام فى فوائده [٢/ رقم ١٧٥٨]، والعسكرى فى «المواعظ» كما فى «كنز العمال» [١٧١٤٨]، وجماعة من طرق عن زنفل بن عبد اللَّه عن ابن أبى مليكة عن عائشة عن أبى بكر الصديق به نحوه مرفوعًا. . . .

قلتُ: هذا إسناد منكر، آفته زَنْفل هذا، وهو ضعيف صاحب مناكير على قلة حديثه. قال ابن معين: «ليس بشىء»، وقال أبو داود: «ضعيف تجىء عنه مناكير». وقال ابن عدى: «لا يتابع على ما يرويه»، وضعفه سائر النقاد. بل قال الحميدى: «كان يلعب به الصبيان»، فيدل هذا على أن الرجل قد اختل عقله وخرف حتى أصبح ملعبةً لغلمان أهل مكة، وهذا مما يزيده ضعفًا. ونقل الحافظ فى «تهذيبه» [٣/ ٣٤١]، عن البخارى أنه قال فى «تاريخه»: - لعله الأوسط -: «كان به خبل» يعنى زنفلاً.

والحديث ضعفه جماعة: منهم الحافظ فى «الفتح» [١١/ ٨٤].

٤٥- **صحيح لغيره**: هذا إسناد لا يصح. وعبد الرحمن بن أبى بكر هو المليكى الضعيف المشهور. وقد مضى تخريج هذا الطريق فى الحديث [رقم/ ٢٢]، فانظره ثَمَّ. =

عبدالرحمن بن أبي بكر، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، قالت: اختلفوا في دفن النبي ﷺ حين قُبِضَ، فقال أبو بكر: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا يُقْبَضُ النَّبِيُّ إلا فِي أَحَبِّ الأَمْكِنَةِ إِلَيْهِ**»، فقال: ادفنوه حيث قُبِضَ.

٤٦ - حدّثنا موسى بن حيان، حدّثنا عبيد اللَّه بن عبد المجيد الحنفي، حدّثنا موسى بن مُطَيرٍ، حدثني أبي، عن عائشة، قالت: حدثني أبو بكرٍ، قال: جاء رجلٌ من المشركين

= والحديث قوى بشواهده المذكورة هناك. ثم وجدتُ له طريقًا آخر: من حديث عائشة لم أذكره في الموضع المشار إليه...

وهو: ما أخرجه يحيى بن سعيد الأموي في «مغازيه» كما في «البداية والنهاية» [٥/ ٢٦٦]، قال: «حدّثنا أبي عن ابن إسحاق عن رجل حدثه عن عروة عن عائشة أن أبا بكر قال: «سمعتُ رسول اللَّه ﷺ يقول: إنه لم يدفن نبي قط إلا حيث قُبض».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف منقطع، وقد اختلف في سنده على عروة بن الزبير على ألوان ذكرنا بعضها هناك في تخريج الحديث [رقم/ ٢٢].

ونقول هنا: في الإسناد الماضي: يحيى بن سعيد الأموي، وهو ثقة فيه كلام خفيف، وأبوه قوى الحديث. لكن ابن إسحاق مدلس ولم يذكر فيه سماعًا! وشيخه رجل مجهول أيضًا.

وقد رواه هشام بن عروة عن أبيه فقال: عن أبي بكر به مرفوعًا. هكذا دون ذكر «عائشة» أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٢٩٢]، من طريق حماد بن أسامة عن هشام به. وقد خولف حماد ابن أسامة في سنده ورفْعه! خالفه حماد بن سلمة فرواه عن هشام عن أبيه فقال: عن عائشة قالت: «لما مات النبي ﷺ قالوا: أين يدفن؟! فقال أبو بكر: في المكان الذي مات فيه» هكذا رواه موقوفًا! أخرجه ابن سعد في «طبقاته» [٢/ ٢٩٢]، وابن أبي الدنيا كما في «البداية والنهاية» [٥/ ٢٦٦]، كلاهما من طريق أبي الوليد الطيالسي عن حماد به. وهذا الوجه هو الصواب عندي.

٤٦-منكر: هذا إسناد ساقط. وشيخ المولف ترك حديثه أبو زرعة الرازي كما في «الجرح» [٨/ ١٦١]، ومشّاه غيره.

وعبيد اللَّه: وثقه جماعة ومشّاه آخرون، وقال الحافظ: «صدوق لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه». =

حتى استقبل رسول اللَّه ﷺ بعورته يبول، قلت: يا رسول اللَّه، أليس الرجل يرانا ؟ قال: «**لَوْ رَآنَا لَمْ يَسْتَقْبِلْنَا بِعَوْرَتِهِ**»، يعنى وهما فى الغار.

= **قلتُ**: بل ثبت ذلك! قال العقيلى فى «ضعفائه» [٣/ ١٢٣]: «حدّثنا أحمد بن محمد قال: حدّثنا عثمان بن سعيد قال: قلتُ ليحيى - يعنى ابن معين-: عبيد اللَّه بن عبد المجيد الحنفى أخو أبى بكر ما حاله؟! قال: ليس بشىء» وهذا إسناد قوى. وعثمان هو الدارمى الحافظ الإمام رغم أنف الكوثرى. وأحمد بن محمود: أكثر عنه العقيلى جداً، وإذا روى عن الدارمى أو أبى بكر الأعين فإنما بواسطته، وقد نسبه هرويًا فى كثير من المواضع، ولم أُميِّزه بعد! ثم ظهر لى: أنه «أحمد بن محمود بن مقاتل بن صبيح أبو الحسن الهروى». هكذا وجدته فى مواضع من أسانيد ابن عساكر فى «تاريخه» [٦٥/ ٣١٧]، و[١٩/ ٤٥]، يروى من طريق أبى القاسم ابن أبى العقب عنه عن الدارمى عن ابن معين ببعض السؤالات.

ثم رأيت ابن عساكر قد ترجمه فى [٦/ ٤]، وذكر أنه يروى عن الدارمى، ثم نقل عن بعضهم أنه وصفه بالصلاح. وكذا وصفه به أبو القاسم ابن أبى العقب كما تراه فى [١٩/ ٤٥]، من «تاريخ دمشق». ثم وجدت الخطيب قد ترجمه فى «تاريخه» [٥/ ١٥٦]، ثم نقل عن داود بن يحيى أنه قال: «قلَّ من رأيتُ من هؤلاء الغرباء خيراً منه». وكذا: رأيتُ الحافظ الذهبى ذكره فى «تاريخه» [١/ ٢٣٠٧]، وفيات «سنة ٣١٠هـ» وقال: «وكان ثقة صالحًا».

■ **وبالجملة**: فالإسناد صحيح إلى ابن معين كما مضى.

لكن يُعكِّر عليه: أنه وقع فى تاريخ ابن معين - رواية الدارمى- [١/ ١٧٨ / رقم ٦٤٤]، أن الدارمى سأله فقال: «قلتُ: فعبيد اللَّه بن عبد المجيد الحنفى أخو أبى بكر ما حاله؟! فقال: ليس به بأس» وهذه الرواية هى التى نقلها المزى فى «التهذيب» [١٩/ ١٠٥]، واعتمدها الحافظ فى «التقريب» وغمز من الرواية الماضية كما سبق نقله. وتابعه بشار عواد فى تعليقه على «تهذيب الكمال» أيضًا! وساق رواية العقيلى ثم قال: «كذا زعم العقيلى فى نقله، عن الدارمى» ثم حكى ما فى «تاريخ الدارمى». ثم قال: «ويؤيد عدم صحة ما نقله العقيلى: أن أحداً من المتقدمين لم يذكره فى الضعفاء مثل البخارى و... غير أن الذهبى ذكره فى الضعفاء متابعًا - على ما يبدو- العقيلىَّ؛ فيُحرَّر ما نقله العقيلى، وما نظنه إلا واهمًا....».

قلتُ: ونحن قد حرَّرنا ذلك فوجدنا ما نقله العقيلى صحيح الإسناد إلى ابن معين، وأن الوهم لا يُرمى به الثقات هكذا بمجرد الظن دون إقامة البرهان. =

= وما المانع أن يكون لابن معين قولان فى عبيد اللَّه ابن عبد المجيد؟ بل هذا هو الظاهر ؛ لما عرف عن ابن معين من تضارب أقواله فى الرجال حسب تغيُّر اجتهاده . وقد اعتمد الذهبىَ : هذه الرواية عن ابن معين ، وذكر عبيد اللَّه فى «الميزان» [٣/ ١٣] ، وفى «ديوان الضعفاء» [رقم/ ٢٧٠١] ، وفى المغنى [رقم/ ٣٩٣٦] ، وغير ذلك .

ثم رأيتُ الأستاذ البحاثة محمد عوامة : قد جزم فى مقدمته النفيسة لـ : «الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة» [١/ ١٦٥] : بكون ما وقع عند العقيلى من قول ابن معين : «ليس بشىء»! ما هو إلا تحريف فاحش ، أو تشويش شديد وقع للعقيلى أثناء ترتيب نسخته من «تاريخ الدارمى» ! وأن الصواب عن الدارمى هو الموجود فى تاريخه المطبوع ، من قول ابن معين : «ليس به بأس» . وفى وقوع التحريف بتلك الصورة نظر عندى !نعم : قد كنتُ أحتمل أن يكون ذلك من جملة تلك الأخطاء الطباعية الكثيرة فى «ضعفاء العقيلى» ! فعندى منه : مطبوعتان فيهما من التحريف والتصحيف ما شاء اللَّه!

إحداهما : «طبعة المكتبة العلمية» .

والثانية : «طبعة دار الصميعى » .

لكنى : رجعتُ إلى نسخة نفيسة عندى مصورة عن «المكتبة الظاهرية/ بدمشق» وهى منقولة من النسخة الخاصة التى كانت عند محدث بغداد : الإمام الحافظ عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد أبى البركات الأنماطى - وهو من مشيخة أبى طاهر السلفى وابن الجوزى وابن السمعانى وجماعة - [المتوفى/ ٥٣٨ هـ] . فوجدت النص فيها [ق/ ١٣٧/ ب] كما هو فى المطبوع تمامًا !

نعم : ربما يتوجه تعصيب جناية هذا التحريف - لو سلمنا به - برقبة أحمد بن محمود بن مقاتل راوى ذلك النص عند العقيلى ! فقد خالفه زكريا بن أحمد بن يحيى البلخى - المحدث الفقيه المشهور ، وهو أشهر من ابن مقاتل وأثبت - وروى هذا النص عن الدارمى أنه سأل ابن معين عن عبيد اللَّه بن عبد المجيد فقال : « ليس به بأس» كما هو ثابت فى «تاريخ الدارمى» المطبوع . وهذا أولى من تحميل العقيلى تبعة هذا التحريف - مع التسليم به - وهو الإمام الحافظ الناقد العارف .

وعلى كل حال : فعبيد اللَّه هذا صدوق صالح . ونعتذر عن هذا الاستطراد المفيد بشأنه .

وعلة هذا الحديث : هى موسى بن مطير ذلك الساقط الذى كذبه ابن معين ، وقال عنه أبو حاتم : «متروك ذاهب الحديث» ، وتركه جماعة وضعفه آخرون . قال ابن حبان : «كان صاحب عجائب ومناكير لا يشك المستمع لها أنها موضوعة» راجع «اللسان» [٦/ ١٣٠] . =

= وأبوه: قريب من ولده، وعنه يقول أبو حاتم: «متروك الحديث» وضعفه أبو زرعة وغمزه البخارى. واسمه: مطير بن أبى خالد. راجع «الجرح والتعديل» [٨/ ٣٩٤]، وضعفاء العقيلى [٤/ ٢٥٢].

والحديث: أورده البوصيرى فى «إتحاف الخيرة»[٥/ ٨١] ثم قال: «هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لِضَعْفِ مُوسَى بْنِ مُطَيْرٍ»!

قلتُ: كذا يتساهل البوصيرى فى حق الرجل! هلا قال مثل صاحبه الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٦٨]: «فيه موسى بن مطير وهو متروك». وقد غفل الرجلان عن «مطير» والد موسى.

وللحديث شاهد أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم/ ٢٨٤]، من حديث أسماء بنت أبى بكر فى قصة طويلة وفيه: «... فقال أبو بكر لرجلٍ يراه مواجه الغار: يا رسول اللَّه: إنه ليرانا فقال: كلا ... فجلس ذلك الرجل [فبال]، مواجه الغار، فقال النبى ﷺ: لو كان يرانا ما فعل هذا ...».

قلتُ: ذكره الحافظ فى «الفتح» [٢٤/ ٧]، وسكت عليه. وتكلَّم عليه الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٦٦]، فقال: «رواه الطبرانى وفيه يعقوب بن حميد بن كاسب وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه أبو حاتم وغيره، وبقية رجاله رجاله الصحيح».

■ **والصواب**: أن يعقوب إلى الضعف أقرب منه إلى غيره، وإن كان فى الأصل صدوقًا كثير الحديث، وله مناكير معروفة.

والراوى عنه فى هذا الحديث هو: «أحمد بن عمرو الخلال» أحد شيوخ الطبرانى، لم نقف على توثيق له نُقوِّم به حاله، وقد ذكره الذهبى فى «تاريخه» [١/ ٢٢٤٠]، وفيات «سنة ٣٠٠هـ» ولم يذكر من حاله شيئًا. وقد رواه يعقوب بن حميد عن يوسف ابن الماجشون عن أبيه عن أسماء به. ويوسف: ثقة معروف، وأبوه صدوق صالح الحديث. لكن غالب ظنى أن أباه لم يلق أسماء فضلاً عن سماعه منها. والحديث: ذكره «صاحب الكنز» [٤٦٢٨١]، وعزاه إلى أبى نعيم فى «الدلائل» قائلاً: «من طريق آخر». ولم أقف عليه فى «دلائل أبى نعيم» المطبوع فلعله فى أصله المخطوط إن لم يكن مفقودًا، وقد يكون أبو نعيم قد رواه من طريق شيخه «الطبرانى» بهذا الإسناد وقد عرفتَ ما فيه.

وقد ذكره الحافظ فى «الفتح» [٧/ ١١]، بنحوه وعزاه للواقدى فى «السير» والواقدى مكشوف الأمر جدًا؟! فاللَّه المستعان.

٤٧- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا محمد بن الحسن بن أبي الحسن المخزومي، حدّثنا سليمان بن بلال، عن عبد الحكيم بن عبد اللَّه بن أبي فروة، عن يعقوب بن عتبة، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، أن عبد اللَّه بن أبي بكر لما توفي بُكيَ عليه، فخرج أبو بكر، إلى الرجال، فقال: إني أعتذر إليكم من شأن أولاء، إنهن حديثات عهد بجاهلية، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إِنَّ الْمَيِّتَ يُنْضَحُ عَلَيْهِ الْحَمِيمُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ**».

٤٧-**منكر**: أخرجه البزار [رقم/ ٦٤]، والمروزي في مسند أبي بكر [رقم ٣٧]، والشيرازي في «الألقاب» من طريق محمد بن الحسن بن زبالة عن سليمان بن بلال عن عبد الحكيم بن عبد اللَّه ابن أبي فروة عن يعقوب بن عتبة عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه.

قال البزار: «وهذا الحديثُ لا نعلمُه يروى عن أبي بكر من غير هذا الوجه، ولا نعلم أنّه يروى هذا اللّفظ عن النّبيّ ﷺ نحو هذا الكلام ومعناه، وعبدُ الحكيم بن عبد اللّه رجلٌ من أهل المدينة صالحٌ، ويعقوب بن عتبة مشهورٌ، ومحمّد بن الحسن المدنيّ ليّن الحديث قد روى أحاديث لم يتابع عليها، وقد حدّث عنه أهلُ العلم واحتملُوا حديثهُ، وإنّما ذكرناهُ على ما فيه من علّة؛ لأنّا لم نحفظ لفظهُ إلاّ من هذا الوجه بهذا الإسناد».

قلتُ: وإسناده مظلم؛ وابن زَبالة قد فرغ النقاد من شأنه منذ دهر. وعنه يقول ابن معين: «كذاب خبيث لم يكن بثقة ولا مأمون يسرق -يعني الحديث-»، وكذا كذبه أبو داود. واتهمه الساجي بالوضع على مالك، وأسقطه باقي النقاد فسقط إلى الأبد.

وبالجملة: فابن زَبالة كاسمه في التنكب عن حديثه. وقد تساهل الحافظ البزار بشأنه في «مسنده». ومثله الهيثمي في «المجمع» [٣/ ١٠٥]، فقال الثاني: «رواه البزار وأبو يعلى، وفيه محمد بن الحسن بن زبالة وهو ضعيف».

■ **والصواب**: أنه شيخ تالف الرواية كما مضى. قال الحافظ في التلخيص [٢/ ١٤٠]: «ولقد أتى- يعني ابن زبالة- في هذه الرواية بطامة؛ لأن المشهور أن عائشة كانت تنكر هذا الإطلاق».

قلتُ: يقصد بهذا الإطلاق: «تعذيب الميت ببكاء الحي عليه»، وإنكار عائشة ثابت في الصحيح.

وعبد الحكيم بن أبي فروة: صدوق قوى الحديث على التحقيق. فدعك من قول العقيلي عنه في «الضعفاء» [٣/ ٨٥٤/ طبعة الصميعي]: «عبد الحكيم بن عبد اللَّه بن أبي فروة عن عباس بن سهل لا يُتابع عليه ولا يُعرف إلا بالواقدي عنه! حدّثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدّثنا محمد ابن عمر الواقدي، قال حدّثنا عبد الحكيم بن عبد اللَّه بن أبي فروة، عن عباس بن سهل بن =

٤٨- حدّثنا القواريري حدّثنا مرحوم بن عبد العزيز، حدّثنا أبو عمران الجَوْني عن يزيد بن بابَنُوس عن عائشة: أن أبا بكر دخل على النبي ﷺ بعد وفاته فوضع فمه بين عينيه ووضع يديه على صدغيه وقال: «وانبياه واخليلاه واصفيّاه».

= سعد، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا ذهب أحدكم إلى الخلاء فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها»! بل الرجل: معروف مشهور، روى عنه جماعة من الثقات الأكابر، فما لنا والواقدي؟!

وقد وثقه ابن معين وأبو حاتم - على تعنُّته - ومشاه أبو زرعة. كما في ترجمته من «الجرح والتعديل»، وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال البزار كما مضى: «صالح الحديث». وهو من رجال «الميزان» ولسانه. والحديث الماضي الذي يرويه عن عباس بن سهل ويقول عنه العقيلي: «لا يتابع عليه» إنما رواه عنه الواقدي كذاب أهل المدينة.

ثم وجدتُ ابن أبي فروة قد توبع عليه: تابعه الوليد بن مسافع عن يعقوب بن عتبة عن عروة عن عائشة به نحوه. أخرجه ابن النجار في «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٥/ ١٠٠/ الطبعة العلمية]، من طريق عمر بن محمد أبي نصر الصوفي- وثقه ابن النجار- عن عبد الأول بن عيسى- المسْند المعروف- عن أبي عاصم الفضيل بن يحيى بن الفضيل- وثقه السمعاني- عن عبد الرحمن بن أحمد الأنصاري- وهو ابن أبي شريح الثقة الصالح- عن يحيى بن محمد- هو ابن صاعد الإمام - عن محمد بن ميمون الخياط- الصدوق المتماسك- عن إسماعيل بن داود المخارقي - وهو آفة هذا الطريق - عن الدراوردي عن الوليد بن مسافع عن يعقوب [وقع بالأصل: أيوب» عن [وقع بالأصل: عن عتبة] عروة عن عائشة به.

وهذه متابعة لا يفرح بها إلا من لا يعرف المخارقي، وهو الذي يقول عنه أبو داود: «لا يساوي شيئًا» وضعفه أبو حاتم جدًا. راجع «اللسان» [١/ ٤٠٣]، وابن مسافع هو الوليد بن عمرو العامري صدوق صالح.

وقد رأيتُ أبا حاتم الرازي قد سئل عن هذا الحديث - كما في العلل [رقم/ ١٠٣٦]- من الطريق الأول، فقال: « هذا حديثٌ مُنكرٌ، وابنُ زبالة ضعيفُ الحديث». فللّه الحمد.

٤٨-حسن: أخرجه أحمد [٦/ ٢١٩]، وابن راهويه [رقم/ ١٧١٨]، و[رقم/ ١٣٣٣]، والترمذي في «الشمائل» [رقم/ ٣٩٢]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٢٦٥والبيهقي في «الدلائل» [رقم/ ٣١٥٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [٩/ ٢٢٨]، والخطيب في «تاريخه» [٥/ ٢٣١]، وأبو منصور ابن عساكر في «الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين» [٣٤]، وغيرهم، من طرق عن =

= مرحوم بن عبد العزيز العطار عن أبي عمران الجوني عن يزيد بن بابنوس عن عائشة به مختصراً ومطولاً.

وهذا إسناد حسن رائق، رجاله كلهم ثقات سوى ابن بابنوس، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني [ص ٧٢/ / رقم ٥٥٩]: «بصري لا بأس به»، وصحَّح له الحاكم في مواضع من «المستدرك» [٢/ ٤٢٦]، و [٤/ ١٨٥]، و [٤/ ١٨٥]. وغمزه آخرون! فنقل ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣/ ٢٠٧]، عن أبي حاتم الرازي أنه قال: «مجهول» وتبعه الحافظ في «التهذيب» [١١/ ٢٧٦]، واغترَّ بذلك الذهبي في «ديوان الضعفاء» [ص/ ٤٤٤]، فقال عنه: «مجهول». ولم أجده في «الجرح والتعديل» [٩/ ٢٥٤] لابن أبي حاتم. ثم وجدتُ المعلِّق على «تهذيب المزي» [٣٢/ ٩٣]، تعقَّب ابن الجوزي قائلاً: «لكن الحافظ زكي الدين المنذري تعقب ابن الجوزي في حاشية نسخته المخطوطة من «ضعفائه»، فذكر أنه لم يجد قول أبي حاتم». ثم قال المعلِّق: «والحق مع الحافظ المنذري».

قلتُ: وهو الصواب إن شاء اللَّه. وابن الجوزي كثير المجازفة واسع الوهم على معرفته، وهو ينفرد كثيراً بنقولات عن المتقدمين في تجريح الرواة لا نجد لها أثراً إلا عن سبيله! وهذا أمر يعرفه مَنْ له اشتغال بهذا الفن اللطيف . . .

وقد بسطنا البراهين على ذلك في ترجمته من كتابنا: «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل». وراجع ترجمة «الحارث بن عمير» من «التنكيل» ورسالة «درء الضعف عن حديث من عشق ضعف» لأبي الفيض الغماري. لكن غمزه البخاري بآفة أخرى، فقال في «تاريخه» [٨/ ٣٢٣]: «كان من الشيعة الذين قاتلوا عليًا . . .»؟!

قلتُ: وهذا غريب جداً ومتى حارب الشيعة عليًا أصلاً؟ نعم إن كان البخاري يريد أنه كان شيعيًا- في أول أمره- ثم انقلب خارجيًا - مثلاً- وقاتل عليًا . . . فهذا مستقيم. وقد يكون مراد البخاري من «الشيعة»: يعني شيعة عثمان الذين طالبوا بدمه، وهذه العبارة أخذها البخاري من قول أبي عمران الجوني كما أخرجه العقيلي [٤/ ٣٧٤/ الطبعة العلمية] عنه، ووقع عنده: «وكان من السبعة [هكذا وقع في المطبوع، وفي نسختين مخطوطتين عندي وهو تحريف، وصوابه: الشيعة]، الذين قاتلوا عليًا . . .». =

= ثم ذكر له حديثًا. واقتصر أبو داود على قوله: «كان شيعيًا» وهذا بإطلاقه لا يطلق إلا على من يناصر عليَّ بن أبى طالب وآل بيته، وهو بتلك الصورة بعكس ما مضى. والصواب الأول؛ لكونه من قول الراوى عنه، وهو أعلم الناس به. ولأجل هذا القول - مع ما مضى من القول بجهالته -: أدرجه جماعة فى الضعفاء.

أما ما يتعلق بالجهالة: فقد مضى أن قول أبى حاتم ما صح عنه. نعم: قد انفرد عنه أبو عمران الجونى - وهو ثقة معروف - بالرواية! لكن مضى أن الدارقطنى قد قال عنه: «لا بأس به» وهذا ظاهر فى كونه سبر حديثه فلم يجد فيه ما ينكر. وكذا ذكره ابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٧٨]، ثم قال: «ومن طريقه عن عائشة أحاديث مشاهير» ولم يتكلم فيه ببنْت شَفة. فقول الدارقطنى عندى معتمد فى تمشية حال الرجل، ولا عبرة بتوثيق ابن حبان له؛ فإنى لا أراه سبر حديثه، كما يدل على ذلك ترجمته القصيرة جدًا له، وكما هو المعروف من توثيقه أمثال هذه الطبقة المتقدمة من رجالات الصدر الأول.

وأما قولهم: «كان من الشيعة الذين قاتلوا عليًا» فلم أفهم منه إلا أحد أمرين:

١ - إما أن يكون ابن بابنوس كان رجلاً شيعيًا ثم انقلب على على - رضى اللَّه عنه - والتحق بكلاب النار! - أعنى: هؤلاء المَرَقة المعروفين بالخوارج - فإن كان كذلك - وهو عندى بعيد - فلم يظهر لنا أنه كان يدعو إلى مذهبه الخارجى، ورواية أهل البدع - غير الدعاة لها - معروفة لدى المحققين.

٢ - وإما أن يكون من أولئك الذين حاربوا عليًا، لأجل مطالبتهم بدم عثمان. وقد يكون تشيَّع أول أمره، ثم تحوَّل عثمانيًا يسعى إلى ما سعى إليه جماعات مشهورة، ولو صح عنه ذلك - وهو الأقرب لى - فليس كل مَنْ حارب عليًا؛ لأجل المطالبة بدم عثمان يعد فاسقًا ساقط العدالة. نعم هو معدود من الطائفة الباغية الخاطئة، لكن هذا لا يوجب التجريح أصلاً. وقد حارب عليًا جماعةٌ من صفوة الصحابة والتابعين، فما غمزهم فى دينهم أو عدالتهم إلا كل هالك، فانتبه فالمقام ضيِّقٌ للغاية. بل أزيد وأقول: ليس بمجرد كون الراوى لا يحب عليًا - مع كونه لا يُبغضه فضلاً عن أن يسبَّه - يصير ناصبيًا، بل لا يكون النصب إلا مع البُغض أو السب. وكذلك لا يُرْمَى الرجل بالرفض إلا إذا سبَّ أحد الصحابة سبًا صريحًا. أما عدم المحبة مع التوقف عن الشتم والثلْب: ففيها تفصيل مشروح - مع الذى مضى - فى مكان آخر. =

٤٩- حدّثنا كامل بن طلحة، حدّثنا ابن لَهيعة، حدّثنا أبو الأسود، عن عروة، عن عائشة، أو أسماء، أن أبا بكر، قام مقام رسولَ اللَّه ﷺ من العام المقبل الذى توفى فيه رسول اللَّه ﷺ، فقال: إنى سمعت نبيكم ﷺ بالصيف عام الأول، فى مثل مقامى هذا،

= ■ **وبالجملة**: فهذا ما وقفتُ عليه مما ظاهره يتماشى مع إعلال هذا الحديث. وقد ذكر الإمام الألبانى هذا الحديث فى «الإرواء» [٣/ ١٥٧]، من رواية أحمد [٦/ ٢١٩-٢٠٠]، ثم قال: «وسنده على شرط مسلم». وهذا وهَمٌ منه دون تردد! ولم يرو مسلم لابن بابنوس فى الأصول ولا فى الشواهد والمتابعات. ثم ذكر الإمام رواية أخرى لأحمد [٦/ ٣١] - من نفس الطريق- ثم قال: «وسنده صحيح أيضًا».

قلتُ: قد مضى ما عانيناه لتحسين هذا الطريق، فلا طاقة لنا بتصحيحه- بمفرده- أصلاً. ثم وجدته -يرحمه اللَّه- قد حسَّنه فقط فى مختصر «الشمائل» [رقم ٣٢٨]. وهذا هو الأليق بحال سنده.

٤٩- **صحيح لغيره**: المرفوع منه فقط: هذا إسناد لا يثبت. وابن لهيعة إمام فقيه مقبول فى كل شىء سوى الحديث، والكلام فيه طويل الذيل حتى ألَّف بعضهم فى شرح حاله. والذى ذهبنا إليه قديمًا وما زلنا عليه: أن الرجل ضعيف الحديث مطلقًا ولا عبرة برواية الأقدمين عنه إلا فى شىء واحد لا دخل له فى تصحيح حديثه كما فهمه بعض أصحابنا وجمع من المتأخرين. بل لم نر أحدًا- ممن رأينا- أجاد فى شرح حال الرجل مثل الباحث البارع: طارق بن عوض اللَّه أبى معاذ فى رسالته «النقد البنَّاء لحديث أسماء» وهو من أفاضل الباحثين بالديار المصرية. وكامل بن طلحة صدوق متماسك.

وأبو الأسود: هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل القرشى الثقة المعروف. والتردد فى راوية الحديث: «عائشة أو أسماء» هو من سوء حفظ أبى عبد الرحمن ابن لهيعة! وقد نقل صاحب «كنز العمال» [رقم/ ٤٩٢٥]، عن الحافظ ابن كثير أنه قال عن هذا المتن بذاك الطريق: «إسناده جيد». كذا قال وقد عرفتَ ما فيه. وابن كثير وجدتُه يُحسِّن لابن لهيعة -بل يقوى- جملةً من الأحاديث وتابعه على ذلك الإمام أحمد شاكر أيضًا، ويكون ذلك منهما دون اعتبار لرواية العبادلة عنه مَنْ غيرها، ولهما رأيهما فى ذلك فهما مجتهدان إمامان مرضيان. والمرفوع من الحديث: ثابت من طرق أخرى عن أبى بكر الصديق. كما سيأتى بهذه الأرقام [٧٤، ٧٥، ١٢٤، ١٣٤، ١٣٥]، وغيرها. ومضى نحوها [برقم/ ٨].

ثم فاضت عيناه، ثم قال: إنى سمعت نبيكم ﷺ فى الصيف عام الأول، فى مثل مقامى، ثم فاضت عيناه، ثم قال: إنى سمعت نبيكم ﷺ فى الصيف عام الأول، فى مثل مقامى هذا، ثم فاضت عيناه، ثم قال: إنى سمعت نبيكم عليه السلام، فى مثل مقامى هذا، يقول: «**سَلُوا اللّه الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ، والْمُعَافاةَ فِى الدُّنْيَا وَالآخرَةِ**».

٥٠- حدّثنا القواريرى، حدّثنا غندرٌ، حدّثنا معمرٌ، حدّثنا ابن شهابٍ، عن عروة، عن عائشة، أن أبا بكرٍ، دخل عليها، وعندها جاريتان تضربان بدفين، فانتهرهما أبو بكرٍ، فقال له النبى ﷺ: «**دَعْهُنَّ، فَإِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيداً**».

٥١- حدّثنا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا محمد بن عمر الأسلمى، حدّثنا الضحاك بن عثمان، عن حبيبٍ مولى عروة، قال: سمعت أسماء بنت أبى بكرٍ، قالت: «رأيت أبى يصلى فى ثوبٍ واحدٍ، فقلت: يا أبه، تصلى فى ثوبٍ واحد، وثيابكَ موضوعةٌ؟ فقال: يا بنية، إن آخر صلاةٍ صلاها رسول اللّه ﷺ خلفى فى ثوبٍ واحدٍ».

٥٠- **صحيح**: أخرجه البخارى [٩٤٤]، ومسلم [٨٩٢]، والنسائى [١٥٩٣]، وأحمد [٦/ ٣٣]، وابن حبان [٥٨٦٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٣٠٥]، وابن راهويه [٧٧٩]، وأبو نعيم فى «أماليه» [رقم ٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٢٨٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ١٢١]، وجماعة كثيرة من طرق عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به نحوه مختصراً وبأطول منه هنا. وقد توبع عليه الزهرى: تابعه هشام بن عروة، وأبو الأسود القرشى وغيرهما.

٥١- **صحيح**: أخرجه ابن أبى شيبة [٣١٩٥]، ومن طريقه المؤلف، ومن طريقه المروزى فى مسند أبى بكر [رقم ١١٥]، من طريق محمد بن عمر الواقدى الأسلمى حدّثنا الضحاك بن عثمان عن حبيب مولى عروة قال: سمعت أسماء بنت أبى بكر عن أبى بكر به. قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ١٧٩]: «رواه أبو يعلى، وفيه الواقدى وهو ضعيف».

قلتُ: تساهل الهيثمى فى حق الرجل مع كونه مكشوف الأمر، وهو الذى كذبه الأئمة بخط عريض، حتى قال حافظ عصره أبو عبد الرحمن النسائى فى كتابه «الضعفاء والمتروكين»: «الكذابون المعروفون بالكذب على رسول اللّه ﷺ: أربعة: الواقدى بالمدينة. . . .» وكذا كذبه أحمد بن حنبل ومحمد بن بشار وغيرهما. =

= قال الشافعي: «كتب الواقدى كلها كذب». وقال أبو داود: «ما أشك أنه كان يفتعل الحديث. وقال ابن راهويه: «هو عندى ممن يضع». وأسقطه سائر النقاد، ولم يوثقه إلا مَنْ تساهل أو من لم يعرفه أصلاً، فالعجب من الحافظ الذهبى حيث يقول فى «سير النبلاء» [٩/ ٤٦٩]، فى كلام عن الواقدى: «... مع أن وزنه عندى: أنه يكتب حديثه ويُروى لأنى لا أتهمه بالوضع، وقول مَنْ أهدره فيه مجازفة من بعض الوجوه...».

وأقول: بل شهادة هؤلاء الأئمة الأثبات عليه بالكذب وافتعال الحديث كافية -وحدها- بإسقاطه على أم رأسه وإن كان غير مدفوع عن الشهادة له بسعة علمه واطلاعه وبراعته فى المغازى والسير. ومعلوم أن رأس مال المحدث هو الصدق والأمانة، وأين الواقدى منهما بشهادة حُذَّاق النقاد؟! وللذهبى رأيه فى الواقدى كما يشاء، ولو مال إلى توثيقه كما ذهب صاحبه ابن سيد الناس فى كتابه «عيون الأثر» لكن له اجتهاده فى ذلك ولا تثريب عليه، لكن أن يرمى صنيع كل من أهدر الواقدى وأسقطه جملة واحدة بـ«المجازفة» فهذا لا يقبل منه أصلاً بل هذا هو المجازفة بعينها. نعم: إن كنا نرى جواز كتابة حديثه -يعنى الواقدى- فإنما ذلك للمعرفة، أو كما قال ابن معين لأحمد لما رآه يكتب أحاديث أبان بن أبى عياش. وليس الواقدى بصالح لأن يُؤخذ عنه شىء أصلاً على سبيل الاحتجاج به فى دين اللَّه؛ لاحتمال تزيُّده فيه أو افتعاله رأسًا. وقد نورد آراءه للاستئناس وحسب. فانتبه. واللَّه المستعان.

وللحديث: شاهد عن أنس بن مالك قال: «آخر صلاة صلاَّها رسول اللَّه ﷺ مع القوم صلَّى فى ثوب واحد متوشحًا خلف أبى بكر» أخرجه النسائى [٧٨٥]، وأحمد [٣/ ١٥٩]، وابن حبان [٢١٢٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٤٥٠٩]، وعبد الرزاق [١٣٦٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٦٢]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣١٢١]، وجماعة من طرق عن حميد الطويل عن أنس بن مالك به. وهذا إسناد قوى، وحميد قد صرح بالسماع عند البيهقى، لكن قد اختلف عليه فى إسناده. فرواه عنه: أنس بن عياض وإسماعيل بن جعفر ومعتمر بن سليمان ومحمد بن جعفر بن أبى كثير وهشيم وعبد الوهاب الثقفى وعبد اللَّه بن عمر العمرى وغيرهم، كلهم رووه عن حميد الطويل عن أنس -بالعنعنة بينه وبين أنس- بلفظه الماضى. وانفرد محمد بن جعفر بن أبى كثير دون هؤلاء فقال: «أخبرنا حميد أنه سمع أنسًا...». هكذا بالسماع، لكن فى الطريق إليه عبيد بن عبد الواحد بن شريك البزار، وهو صدوق صالح، لكن صحَّ عن ابن المنادى أنه قال: «أصابه أذى فغيَّره فى آخر أيامه...» كما فى «تاريخ بغداد»=

٥٢- حدّثنا أبو موسى إسحاق بن إبراهيم الهروى، حدّثنا سفيان، عن الوليد بن كثير، عن ابن تدرس مولى حكيم بن حزام، عن أسماء بنت أبى بكر، أنهم قالوا لها: ما أشدّ ما رأيت المشركين بلغوا من رسول اللَّه ﷺ ؟ فقالت: كان المشركون قعدوا فى المسجد يتذاكرون رسول اللَّه ﷺ وما يقول فى آلهتهم، فبينا هم كذلك، إذ أقبل رسول اللَّه ﷺ فقاموا إليه بأجمعهم، فأتى الصريخ إلى أبى بكرٍ، فقيل: أدرك صاحبك: فخرج من عندنا

= [١١/ ٩٩]، وقال أبو مزاحم: «كان أحد الثقات ولم أكتب عنه فى تغيُّره شيئًا» وتعقبه الذهبى قائلاً: «قلتُ: فما ضره التغيير وللَّه الحمد».

قلتُ: يريد أنه لم يفحش بحيث يُهْجر حديث الرجل، ولا ينافى هذا أن يكون فى حفظه اختلال!

وعليه نقول: لعلَّ تصريحه عن حميد بالسماع من أنس إنما هو من أوهامه فى آخر عمره، والصواب عن حميد العنعنة بينه وبين أنس كما رواه جماعة مضى ذكر بعضهم آنفًا. وقد خالفهم جميعًا: سليمان بن بلال -الإمام الثبت- فرواه عن حميد فقال: عن ثابت البنانى عن أنس به. هكذا أخرجه ابن حبان [٢١٢٥]، والبيهقى فى «الاعتقاد» [ص٣٣٩]، بإسناد صحيح إليه. وقد توبع سليمان بن بلال على هذا الوجه: تابعه يحيى بن أيوب المصرى عند البيهقى فى «الدلائل» [رقم/ ٣١٢٢]، والطحاوى فى شرح المعانى [١/ ٤٠٦]، من طريقين صحيحين عن يحيى بن أيوب قال: حدثنى حميد قال: حدثنى ثابت البنانى عن أنس بن مالك به. وهذا عندى أرجح؛ لأن فيه زيادة علم ليست عند الأخرين الذين رووه عن حميد دون واسطة. وحميد قد وُصفَ بالتدليس، فالظاهر أنه دلس ثابتًا فى الطريق الأول! والإسناد ثابت على كل حال. لكن جاء عبد الوهاب بن عطاء الخفَّاف وخالف الكل ورواه عن حميد فقال: عن أيوب عن أنس به. هكذا أخرجه أبو نعيم الأصبهانى فى أخبار أصبهان [١/ ٢١٨/ الطبعة العلمية]، لكن الطريق إليه لا يصح.

وسيأتى حديث أنس من الطريق الأول عند المؤلف [برقم/ ٣٧٥١]. وللحديث شاهد بلفظه عن جابر: أخرجه ابن عساكر [٣٧/ ٢١]، و[٥١/ ١٧٣]، وغيره. وسنده غير محفوظ.

٥٢- صحيح لغيره: حتى نهاية الآية فقط: أخرجه الحميدى [٣٢٤]، ومن طريقه أبو نعيم فى «الحلية» [١/ ١٥٥]، وفى فضائل الخلفاء الراشدين [ص ١٤٣ / رقم ٨١]، والحكيم الترمذى فى «نوادر الأصول» [٢/ رقم/ ١٠٨٠/ المسندة/ طبعة مكتبة البخارى]، وسعيد بن منصور [٢/ رقم ٢٨٩٩]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ٢٥]، -وعنده مختصرًا. =

وإن له لغدائر أربعًا، وهو يقول: «ويلكم: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [غافر: ٢٨]، فلهوا عن رسول الله ﷺ وأقبلوا على أبي بكر، قالت: فرجع إلينا أبو بكر، فجعل لا يمس شيئًا من غدائره إلا جاء معه، وهو يقول: تباركت يا ذا الجلال والإكرام.

= وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» [رقم ١٣٦]- وغيرهم من طريق سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن ابن تدرس عن أسماء به نحوه. وهذا إسناد رجاله ثقات سوى ابن تدرس هذا فهو مغمور لا يُعْرَف! ونكرة لا تُتَعرَّف. لكن يقول البوصيري في «مختصر إتحاف الخيرة» [٩/ ٧٢]: «رواه الحميدي وأبو يعلى بسند رجاله ثقات!». وهذا يقتضي أن يكون البوصيري قد عرفه ووقف على توثيق بعض النقاد له!

لكن يبدو لي أن ذلك من أوهام البوصيري الكثيرة في «الإتحاف»! وما كان يمنعه أن يُسمي لنا من وثَّق «ابن تدرس»؟ أو يذكر لنا شيئًا من حاله؛ كيما نستدل به على كونه قد عرفه حقًا، ثم جاء صاحبه الهيثمي وقال في «المجمع» [٦/ ١١]: «رواه أبو يعلى، وفيه تدرس جد أبي الزبير ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات». كذا قال! وقد أصاب بعضًا وأخطأ بعضًا!

١- أما ما أصاب فيه: فهو ما نفاه من عدم معرفته بـ«ابن تدرس» وهو كما قال فإني قد بحثتُ عنه طويلاً فلم أهتد إليه، وكل ما وجدناه: هو قول الحافظ المزي في ترجمة أسماء بنت أبي بكر من كتابه «التهذيب» [٣٥/ ١٢٣]، : «روى عنها: تدرس جد أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي مولى حكيم بن حزام . . . .» وهذا لا يشفي الغُلَّة فالظاهر أنه تابعي مجهول لا يُعرف له حال. وقد أخطأ المزي في تسميته: «تدرسًا»! إنما هو: ابن تدرس»، وقد تابعه الهيثمي على تلك الغفلة كما سيأتي.

وقد رأيتُ الإمام أحمد قد سئل عن ابن تدرس هذا فقال: «لا أعرفه»! كما في «العلل ومعرفة الرجال» [ص/ ١٩٦-١٩٧/ رواية المرُّوذي].

٢- وأما ما أخطأ فيه الهيثمي: فهو قوله: «وفيه تدرس جد أبي الزبير»! فقد تابع المزي على هذا الوهم في تسميته: «تدرسًا»! وكذا في وصفه بكونه: «جد أبي الزبير»! أما قوله: «تدرس»! فهو مخالف لما وقع في جميع المصادر التي وقفت عليها من كونه: «ابن تدرس» وليس: «تدرسًا»!

وأما قوله: «جد أبي الزبير» فكأن المزي والهيثمي قد أخذاه من كونه وصف بذلك في إسناد المؤلف! =

. . . . . .

= لكن يُعكِّر عليه: أن «ابن تدرس» هذا قد روى حديثًا آخر عن أسماء، وهو الآتي عند المؤلف، وقد نقل ابن كثير إسناد المؤلف في «تفسيره» [٥/ ٨٢/ طبعة دار طيبة] وفيه: «حدّثنا أبو موسى الهروي إسحاق بن إبراهيم، حدّثنا سفيان، عن الوليد بن كثير، عن يزيد بن تدرس، عن أسماء بنت أبي بكر» هكذا: «يزيد بن تدرس». وليس في إسناد المؤلف: «يزيد»! وقد تحرفت عند البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ٣٠٩] إلى: «الوليد بن تدرس»! وقد أخطأ من ظن أن «ابن تدرس» هنا هو نفسه «أبو الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس»! نُسبَ إلى: «جده»! كما زعم ذلك بعض المتأخرين، وليس بشيء عندي. وعلى كل حال: فـ: «ابن تدرس» مغمور غائب، ويكفي أن الإمام أحمد لم يعرفه! لكن يقول الحافظ في «الفتح» [٧/ ١٧٠]: «... وقد أخرجه - يعني الحديث- أبو يعلى بإسناد حسن مطولاً من حديث أسماء بنت أبي بكر...» ثم ساقه فهل عرف الحافظ تَدْرسًا حتى يُحسِّن له؟! وللحديث شواهد يتقوى بها إن شاء الله:

١- منها ما رواه محمد بن إبراهيم التيمي قال حدثني عروة بن الزبير قال: «قلت لعبد الله بن عمرو ابن العاص أخبرني: بأشد ما صنع المشركون برسول الله ﷺ؟ قال: بينا رسول الله ﷺ يُصلي بفناء الكعبة إذ أقبل عقبة بن أبي معيط؛ فأخذ بمنكب رسول الله ﷺ ولوى ثوبه في عنقه، فخنقه خنقًا شديدًا، فأقبل أبو بكر فأخذ بمنكبه ودفع عن رسول الله وقال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾» أخرجه البخاري [رقم/ ٤٥٣٧]- واللفظ له - وأحمد [٢/ ٢٠٤]، والبيهقي في «سننه» [رقم/ ١٧٥٠٦]، وجماعة من طريق الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي به. وقد اختلف في سنده على عروة على ألوان! راجع: الفتح [٧/ ١٦٨]، و[٧/ ١٦٩].

٢- ومنها: ما رواه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عمرو بن العاص به نحوه في سياق أطول. أخرجه ابن أبي شيبة [رقم/ ٣٦٥٦١]، ومن طريقه المؤلف [برقم/ ٧٣٣٩]، وعنه ابن حبان [رقم/ ٦٥٦٩]، من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عمرو بن العاص به نحوه. وهذا إسناد حسن لو ثبت سماع أبي سلمة من عمرو؛ فإن الحافظ جزرة قد جزم بكونه لم يسمع من عمرو بن العاص، كما نقله عنه الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» [ص ٢١٣]. لكن: ذكر البخاري هذا الطريق في صحيحه عقب الحديث [رقم/ ٣٦٤٣]، فقال: «وقال: محمد ابن عمرو عن أبي سلمة: حدثني عمرو بن العاص» فصرح فيه بالسماع. وهذا مقدم على مَنْ نفاه. =

٥٣- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا سفيان، عن الوليد، عن ابن تَدْرُس، عن أسماء، قالت: لما نزلت: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾ ﴾ [المسد: ١]، جاءت العوراء أم جميلٍ، ولها ولولةٌ، وفى يدها فهرٌ، وهى تقول: مذمماً أبينا، أو أتينا الشك من أبى موسى،

= وهذا الطريق: ذكر الحافظ فى «الفتح» [٧/ ١٦٩]، وفى «تغليق التعليق» [٤/ ٨٧- ٨٨] أن البخارى وصله فى كتابه «خلق الأفعال» من هذا الطريق.

قلتُ: وقد وجدته فى [رقم/ ٢٢١]، لكن وقع عنده: «حدثنى عبد اللَّه بن عمرو بن العاص به...» هكذا فى طبعة دار المعارف ومثله فى طبعة الرسالة [ص/ ٥٨]. وهذا خطأ من الناسخ - أو الطابع - إن شاء اللَّه، وصوابه: «حدثنى عمرو بن العاص» وتكون «عبد اللَّه» زيادة مقحمة.

ويؤيده: أن الحافظ نقله «من خلق الأفعال» دون «عبد اللَّه» كما مضى. ثم وقفتُ على «خلق أفعال العباد/ طبعة دار أطلس الخضراء» [١/ ١٦٣رقم/ ٣٢٢]، فوجدتُ المعلق عليه قد جزم بالهامش بكون الحديث لـ« عمرو بن العاص» دون ابنه «عبد اللَّه بن عمرو» كما قلنا. وأشار إلى وقوع التحريف فى سند البخارى مع اتفاق الأصول الخطية عليه! فللَّه الحمد.

٣- ومنها: حديث أنس بن مالك. وسيأتى الكلام عليه عند المؤلف [رقم/ ٣٦٩١]، فارتقبه واصطبر.

٤- ومنها حديث على بن أبى طالب: وحديثه عند البزار [٣/ رقم/ ٧٦١]، قال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٢٩]: «رواه البزار وفيه من لم أعرفه».

قلتُ: وفى سنده ضعف وانقطاع، والحديث: ثابت بتلك الشواهد، دون قوله فى آخره: «فلهوا عن رسول اللَّه ﷺ» إلخ. فلم أجد ما يشهد لتلك الفقرة.

٥٣- **ضعيف بهذا السياق**: أخرجه الحميدى [رقم/ ٣٢٣]، ومن طريقه ابن أبى حاتم فى «تفسيره» [١٠/ ٣٤٧٢/ طبعة المكتبة العصرية]، وكذا الحاكم [٢/ ٣٩٣]، وعنه البيهقى فى «الدلائل» [٢/ ١٩٥- ١٩٦/ الطبعة العلمية]، وأبو نعيم فى «الدلائل» [١/ ٧١]، والأزرقى فى «أخبار مكة» [١/ ٣١٦/ طبعة دار الأندلس]، وأبو نصر الوائلى كما فى « التذكار فى أفضل الأذكار » [ص/ ١٩٣ / الطبعة العلمية]، وأبو القاسم التميمى فى «دلائل النبوة» [ص/ ١٩٣] -وعنده معلقًا- وغيرهم من طريق سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن ابن تدرس عن أسماء به نحوه... وهو عند بعضهم فى سياق أتم.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. =

ودينه قلينا، وأمره عصينا، ورسول اللَّه ﷺ جالسٌ، وأبو بكر إلى جنبه، أو قال: معه، قال: فقال أبو بكر: لقد أقبلت هذه، وأنا أخاف أن تراك، فقالَ: إنها لن ترانى وقرأ قرآنًا اعتصم به: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾﴾ [الإسراء: ٤٥]، قال: فجاءت حتى قامت على أبى بكر، ولم تر النبى ﷺ، فقالت: يا أبا بكر، بلغنى أن صاحبك هجانى، قال أبو بكر: لا وربِّ هذا البيت ما هجاك، فانصرفت وهىَ تقول: قد علمت قريشٌ أنى بنت سيدها.

٥٤- **حدّثنا** عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، عن مالك بن أنس، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن أسماء بنت عميسٍ، أنهاَ نفست بذى الحُلَيْفةِ، فسأل أبو بكرٍ، النبى ﷺ فقال: «**مُرْهَا فَلْتَغْتَسِلْ وَلْتُهِلَّ**».

= **قلتُ**: بل إسناد معلول مثل الذى قبله! آفته ابن تدرس هذا الذى لا ندرى عن حاله شيئًا. لكن: للحديث طريق آخر عن أسماء: أخرجه البيهقى فى «الدلائل» [٢/ ١٩٦/ الطبعة العلمية]، من طريقين عن على بن مسهر عن سعيد بن كثير عن أبيه قال: حدثتنى أسماء بنت أبى بكر: «أن أم جميل دخلت على أبى بكر وعنده رسول اللَّه، فقالت: يا ابن أبى قحافة ما شأن صاحبك ينشد فىَّ الشعر؟ فقال: واللَّه ما صاحبى بشاعر، وما يدرى ما الشعر؟ فقالت: أليس قد قال: «فى جيدها حبل من مسد» فما يدريه ما فى جيدى؟ فقال النبى ﷺ: قل لها: ترين عندى أحدًا؟ فإنها لن ترانى! قال: جُعلَ بينى وبينها حجاب. فسألها أبو بكر فقالت: أتهزأ بى يا ابن أبى قحافة؟ واللَّه ما أرى عندكَ أحدًا».

قلتُ: وهذا إسناد صالح، وابن كثير هو أبو العنبس الثقة المعروف، وأبوه كثير بن عبيد هو القرشى.

روى عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان فى «ثقاته» فمثله صدوق إن شاء اللَّه. وهذا القدر: هو الذى يثبت من الحديث. وقد مضى له شاهد من حديث ابن عباس عند المؤلف [برقم/ ٢٥].

أما لفظ المؤلف هنا: فهو ضعيف بهذا السياق جميعًا.

٥٤- **صحيح**: أخرجه مالك [رقم ٧٠٠/ رواية الليثى]، و[رقم ٤٦٩/ رواية الشيبانى]، ومن طريقه النسائى [٢٦٦٣]، وأحمد [٦/ ٣٦٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٤٢/ رقم ٣٦٦]، =

. . . . . .

= وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ رقم ٦٥٩]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/ ٢٨٣]، والخطيب في «تاريخه» [٤/ ١٦٤]، وابن حزم في حجة الوداع [ص/ ٢٥٣]، كلهم من طرق عن مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء بنت عميس عن أبي بكر به نحوه . . .

قلتُ: وقد اختلف رواة الموطأ في روايته عن مالك .

فرواه عنه يحيى الليثي ومعن بن عيسى وابن القاسم وقتيبة بن سعيد وغيرهم فقالوا: «حدّثنا عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء . . . » وخالفهم جماعة منهم: محمد بن الحسن الشيباني والقعنبي ويحيى بن بكير وابن مهدي وغيرهم، كلهم رووه عن مالك فقالوا: «حدّثنا عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن أسماء . . . » . ذكر هذا الاختلاف العلامة اللكنوي في التعليق الممجد [٢/ ٣٣٤]، نقلاً عن ابن عبد البر ثم قال: «وعلى كل حال: فهو مرسل؛ لأن القاسم لم يلق أسماء، قاله ابن عبد البر» .

قلتُ: ولفظه في «التمهيد» [١٩/ ٣١٣]: «والقاسم لم يلق أسماء بنت عميس فهو مرسل» ومثله في «الاستذكار» [٤/ ٣] . وقد جزم بالإرسال جماعة وخالفهم آخرون . فقال أبو محمد ابن حزم في حجة الوداع [ص/ ٢٥٣]، بعد أن ذكر الطريق الماضي: « . . . . فهذه الرواية أصح من الأولى- يقصد رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أبي بكر به . . . . وستأتي- لأن أسماء بنت عميس عُمِّرتْ بعد ابنها محمد، وكانت تحت علي بن أبي طالب، وعاشت بعده، فلا يُنكر سماع القاسم منها . . » .

قلتُ: وهذا هو الصواب عندنا إن شاء اللَّه، ولم نر أحدًا أنكر سماع القاسم منها من نقاد الصنعة المتقدمين: أمثال أحمد وابن المديني وابن معين وابن مهدي وأبي داود والبخاري والترمذي والنسائي وجزرة وغيرهم . أما قول ابن عبد البر ومَنْ معه؛ فيقابله قول أبي محمد ابن حزم ومَنْ معه . وقد ذكر الحافظ المزي: القاسم بن محمد في جملة الرواة عن أسماء من كتابه «التهذيب» [٣٥/ ١٢٧]، وتبعه الحافظ في «تهذيبه» [١٢/ ٤٢٧] . وكذا رأيت الحافظ الذهبي في «سير النبلاء» [٥/ ٥٤]، قد نصَّ على روايته عنها . نعم: إن ثبت أن أحدًا من نقاد المتقدمين قد جزم بعدم سماعه منها! فالقول قوله بلا ريب، وهو مقدم على كل ما ذكرناه هنا . لكن هذا أمر لم نجده . وشرط مسلم في إمكان اللقاء قوي جدًا، ولكن بضوابط معلومة عند أهل التحقيق . =

. . . . . .

= وقد اختلف فى سنده على عبد الرحمن بن القاسم على وجوه كلها قوى؛ فرواه عنه مالك بن أنس على الوجه الماضى. وخالفه عبيد اللَّه بن عمر فرواه عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة به . . .

هكذا أخرجه مسلم [١٢٠٩]، وأبو داود [١٧٤٣]، وابن ماجه [٢٩١١]، والدارمى [١٨٠٤] والبيهقى فى «سننه» [٨٧٢٣]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ١٢٤]، إشارة، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩/ ٣١٤]، وابن حزم فى «حجة الوداع» [ص٤١]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [٢/ رقم ٥١٥]، وجماعة. وهكذا رواه عبدة بن سليمان عن عبيد اللَّه بن عمر، وقد خولف فيه عبدة خالفه على بن غراب! فرواه عن عبيد اللَّه بن عمر فقال: عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن أسماء. . .به . . . مثل الوجه الأول. هكذا أخرجه أبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [٢/ رقم ٥١٧]، من طريق أحمد بن الوليد الواسطى- وهو ابن حوالة الصدوق المترجم فى تاريخ بغداد [٥/ ١٨٩]- عن عمار ابن خالد- الثقة المعروف- عن على بن غراب به، لكن: ابن غراب قد ضعفه جماعة على تدليس فيه، وأين هو من عبدة بن سليمان الثقة فى كل شىء؟! لكنى وجدتُ عبدة قد خالفه من يضاهيه فى الثقة والعدالة! أعنى الإمام وهيب بن خالد، فقد رواه عن عبيد اللَّه فقال: عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . . وأسقط منه «عبد الرحمن» . هكذا أخرجه أبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [٢/ رقم ٥١٤].

ويبدو لى: أن «عبد الرحمن» قد سقط من الناسخ، وعليه فهذه متابعة لا مخالفة . وقد وجدتُ عبيد اللَّه بن عمر قد توبع عليه على هذا الوجه:

تابعه أخوه عبد اللَّه العمرى عند أبى بكر الشافعى أيضًا [٢/ رقم ٥١٦]، بإسناد صحيح إليه، وكذا هو عند ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩/ ٣١٥]، والحديث من هذا الوجه: مشهور بعبيد اللَّه بن عمر العمرى الإمام الثبت. وقد خولف هو ومالك بن أنس فى إسناده، خالفهما الإمام الفقيه عبد الملك بن جريج فقال: عن عبد الرحمن بن القاسم عن سعيد بن المسيب عن أسماء بنت عميس به.

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٤ / رقم/ ٣٧٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٧٢٤]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ٦٥٧]، من طرق عن أبى معاوية الضرير عن ابن جريج به. وأبو معاوية يُخلِّط فى غير الأعمش، وقد عنعنه ابن جريح أيضًا. =

. . . . . .

= لكنه توبع عليه: تابعه عبد الكريم الجزرى عند ابن أبى عاصم فى الآحاد [١/ رقم ٦٥٨]، من طريق يعقوب بن حميد عن ابن عيينة - واختلف عليه كما يأتى - عن عبد الكريم به، لكن يعقوبًا صاحب مناكير وغرائب! غير أنه توبع عليه، تابعه:

وكيع وأبو نعيم عند ابن سعد فى «طبقاته» [٨/ ٢٨٢]، عن سفيان به. وكذا تابعهم فرات بن سلمان عند ابن سعد أيضًا [٨/ ٢٨٣]. وقد توبع عليه عبد الكريم الجزرى وعبد الرحمن بن القاسم على هذا الوجه: تابعهما رجلان:

١- ابن شهاب الزهرى عن ابن المسيب به. قال ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩/ ٣١٤]: «ورواه ابن وهب عن الليث ويونس بن يزيد وعمرو بن الحارث أنهم أخبروه عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب . . . .».

قلتُ: وقد اختلف الراوون له عن ابن المسيب فى أداة التحمُّل. فرواه عنه جماعة فقالوا: «عنه عن أسماء بنت عميس. . .». وقال جماعة: «عنه أن أسماء بنت عميس. . .» وقال بعضهم غير ذلك. وفى سماعه من أسماء نظر، وقد جزم ابن عبد البر بكون روايته عنها مرسلة.

٢- ورواه عنه يحيى بن سعيد الأنصارى، واختلف عليه فى سنده. فرواه عنه عبد اللَّه بن نمير عن سعيد بن المسيب مثل الوجه الماضى. . . أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٢٨٢].

وقد توبع ابن نمير عليه على هذا الوجه: تابعه يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة. ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ٢٧٠]. وخالفهم: سليمان بن بلال فرواه عن الأنصارى فقال: عن القاسم بن محمد بن أبى بكر عن أبيه عن أبى بكر الصديق به.

هكذا أخرجه النسائى [٢٦٦٤]، وابن ماجه [٢٩١٢]، وابن خزيمة [٢٦١٠]، والبزار [٧٨]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ٦٦٠]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩/ ٣١٣]، وابن حزم فى حجة الوداع [ص٢٥٢]. واختلف فى سنده على الأنصارى على لون ثالث. فرواه عنه جرير بن عبد الحميد فقال: عنه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد اللَّه به.

هكذا أخرجه مسلم [١٢١٠]، والنسائى [٢١٤]، والدارمى [١٨٠٥]، والبيهقى فى «سننه» [٨٧٢٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ١٩٩]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ٦٦١]، وغيرهم. =

. . . . . .

= **وأقول**: وكثير من هذه الوجوه الماضية قوى ثابت كما ذكرنا أول كلامنا. لكن: ذهب إلى الترجيح بينها جماعة، فقال الدارقطنى فى «علله» [١/ ٢٧٠]، بعد أن ساق بعض هذه الاختلافات: «وأصحها عندى: قول مالك ومن تابعه».

قلتُ: يعنى بذلك طريق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء به . . . كما مضى.

ومثله: ذهب ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩/ ٣١٥]، فقال بعد أن ذكر شطرًا مما مضى: «. . . ولهذا الاختلاف فى إسناد هذا الحديث أرسله مالك! والله أعلم. . . .». وأفصح أكثر من هذا فى كتابه «الاستذكار» [٤/ ٤]، فقال: «مرسل مالك أقوى وأثبت من مسانيد هؤلاء لما ترى من اختلافهم فى إسناده» ثم ذكر وجهًا آخر من الاختلاف فيه على ابن المسيب ولم نذكره نحن، فانظره فى موطأ مالك [٧٠١]، وطبقات ابن سعد [٨/ ٢٨٢]. وطريق مالك هذا الذى يسميه ابن عبد البر: مرسلاً مضى الكلام فى تصحيحه متصلاً. وبالله التوفيق. أما الحافظ البيهقى فإنه حكى فى «سننه» [٥/ ٣٢]، بعض تلك الاختلافات ثم قال: «وجوَّده - يعنى أقام إسناده -عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن- يعنى ابن القاسم- وهو حافظ ثقة. . . .».

قلتُ: وطريق عبيد الله هذا مضى أن مسلمًا رواه ومعه جماعة. ثم رأيت الحافظ ابن كثير: قد جمع جمعًا حسنًا بين طريق «القاسم عن عائشة» وبين طريقه عن أسماء بنت عميس، فنقل عنه «صاحب الكنز» [٥/ ٤١٠ تحت حديث رقم ١٢٨٨٠]، أنه قال بعد أن ذكر طريق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء . . . «وهذا منقطع -يعنى أن قاسمًا لم يسمع من جدته أسماء وقد مضى ما فيه - إلا أنه فى حكم الموصول؛ فإن القاسم إنما أخذه عن عائشة- قلتُ: ويشهد لهذا طريق عبيد الله الماضى- وغيرها من أهلهم فلما تحقق القصة أسقط الواسطة».

وأقول أنا: يظهر لى أن أكثر هذه الطرق الماضية محفوظة! ولا يُعلُّ إرسالُ من أرسله، وصْلَ من وصله كما لا يُرجَّح وقفُ مَنْ أوقفه على مخالفة مَنْ خالفه ورفَعه أو أرسله، وغالب رواة هذه الوجوه ثقات أثبات.

والجمع بين روايات هؤلاء: أولى من توهيم الثقات دون برهان سوى مجرد المخالفة. وما المانع أن يكون عبد الرحمن بن القاسم قد سمعه تارة من والده وتارة من ابن المسيب؟! وما المانع أن يكون والده القاسم قد سمعه من بعض أهل بيته عن أبيه -فإنه لا يصح سماعه من أبيه كما جزم به جماعة- عن جده أبى بكر، ثم سمعه من عائشة بعد ذلك؟!

ونحوه: يقال عن ابن المسيب ويحيى بن سعيد الأنصارى أيضًا. والحديث: ثابت من وجوه سوى التى مضت. والله المستعان.

٥٥- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا الكلبى، عن سلمة بن السائب، عن أبى رافع، قال: خرجت بخلخالين أبيعهما، وكان أهلنا قد احتاجوا إلى نفقة، فرأيت أبا بكر الصديق، فقال: أين تريد؟ قال: قلت: احتاج أهلنا إلى نفقة، فأردت بيعَ هذين الخَلخالَين، قال: وأنا قد خرجت بدريهمات أريد بها فضةً أجود

٥٥- **ساقط**: أخرجه عبد بن حميد فى «مسنده»[رقم/ ٦/ المنتخب]، والمروزى فى مسند أبى بكر [رقم ٨١]، والحارث [رقم ٤٤١/ زوائد الهيثمى] وإسحاق بن راهويه فى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [٤/ رقم ١٤١١]، وابن أبى شيبة، وعبد الغنى بن سعيد فى «إيضاح الإشكال» كما فى «كنز العمال» [١٠٠٨١]، وعبد الرزاق [١٤٥٦٩]، وجماعة، من طرق عن محمد بن السائب الكلبى عن سلمة ابن السائب عن أبى رافع به نحوه..

قلتُ: وهذا إسناد ضائع، والكلبى قد غسل النقاد منه أيديهم منذ دهر. وقد كذبه جماعة وأسقطه آخرون فهو متأرْجح بين التكذيب والترك، وسلمة هو أخوه مجهول لا يُعرف، ونكرة لا تُتعرَّف، فماذا يجديه ذكْر ابن حبان له فى الثقات؟! ومن ينفرد عنه مثل الكلبى لابد أن يكون فيه شىء؟ نسأل اللَّه السلامة. وقد تلوَّن فيه هذا الكلبى! فتارة يرويه كما مضى عن أخيه به. ثم عاد ورواه عن أخيه فقال: عن أسامة بن زيد عن أبى رافع نحوه... هكذا أخرجه ابن راهويه فى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [٤/ ٢٩٧]، وسواء كان هذا الوجه هو الصواب أو الذى قبله، فالكلبى قد سقط بهما فى مكانٍ سحيق. ولشطر الحديث الأخير «الذهب بالذهب... إلخ». شواهد فى الصحيح.

● **تنبيه**: وقع عند عبد الرزاق [١٤٥٦٩]: «عن محمد بن السائب عن أبى سلمة» وصوابه «ابن السائب» تحرفت «ابن» إلى «أبى» و«السائب» إلى «سلمة». فإن لم يكن الأمر كذلك، فهذا شىء عهدناه كثيراً من ألاعيب الهلكى فى الأسانيد كيما يفتضحوا بها أمام اللَّه والنقاد.

وللفقرة الأخيرة من الحديث: طريق آخر عن أبى رافع: أخرجه البزار [رقم/ ٤٥]، من طريق أحمد ابن عبدة والحسن بن يحيى الأرزى، واللفظ للحسن قالا: حدّثنا الحسين بن الأشقر قال: نا زهير بن معاوية عن موسى بن أبى عائشة عن حفص بن أبى حفص عن أبى رافع مرفوعًا: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلاً بمثل الزائد والمستزيد فى النار». قال البزار: «وهذا الحديث إنما يُعرف من حديث الكلبى عن سلمة عن أبى رافع عن أبى بكر، فلم نذكره لعلة الكلبى، ولما أجمع عليه أهل العلم بالنقل على ترك حديثه. وحفص بن أبى حفص الذى روى عنه موسى بن أبى عائشة هذا، فقد روى عنه السدى وموسى بن أبى عائشة، فقد ارتفعت جهالته». =

منها، قال: فوضع الخَلخالين فى كفة، ووضع الدراهم فى كفة، فرجح الخلخالان على الدراهم شيئًا، فدعا بمقراضٍ، قال: فقلت: سبحان اللَّه هو لكَ، هو لك، قال: إنك إن تتركه فإن اللَّه لا يتركه، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلاً بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلا بِمِثْلٍ، الزَّائِدُ وَالْمُزْدَادُ فِى النَّارِ**».

٥٦- حدّثنا أبو موسى إسحاق بن إبراهيم الهروى، حدّثنا النضر بن شميل، حدّثنا أبو نعامة، حدّثنا البراء بن نوفل، عن والان العدوى، عن حذيفة، عن أبى بكر الصديق، قال: أصبح رسول اللَّه ﷺ ذاتَ يومٍ، فصلى الغداة، ثم جلس حتى إذا كان منَ الضحى،

= **قلتُ**: بل حفص مجهول كما يأتى. والأشقر واه على التحقيق، فلعله آفة هذا الإسناد. ثم وقفتُ على علل الدارقطنى [١/ ٢٤١]، فوجدته ذكر هذا الحديث [رقم ٢٤]، وذكر بعض الاختلاف فى سنده على الكلبى، ومنه الطريق المذكور فى «التنبيه» السالف، فقد ذكره الدارقطنى كما وجدناه عند عبد الرزاق: «عن الثورى عن الكلبى عن أبى سلمة عن أبى رافع به...». فثبت أن عبارة «أبى سلمة» ليست محرفة من «ابن السائب» عند عبد الرزاق كما كنا احتملناه آنفًا. والبلاء فى كلاهما من الكلبى. ثم ذكر الدارقطنى طريق البزار الماضى، ثم قال: «وحفص بن أبى حفص مجهول». وراجع «اللسان» [٢/ ٣٢١]. ثم قال الدارقطنى: «ورواه سفيان بن حسين عن الزهرى عن عثامة، أو أبى عثامة عن رجل من قومه عن أبى رافع عن أبى بكر، والحديث غير ثابت عن أبى رافع». والقول ما قالتْ حَذامِ.

٥٦- حسن: أخرجه أحمد [٤/ ١]، وابن حبان [٦٤٧٦]، والبزار [رقم/ ٧٦]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ١٩]، وابن خزيمة فى التوحيد [٢/ رقم ٤٦٨]، والدارمى فى «الرد على الجهمية» [١/ رقم ٢٩٥]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ٧٥١، ٨١٢/ ظلال]، وفى «الأوائل» [١٨٧]، وفى الزهد [رقم ٢٥٦]، والدولابى فى الكنى [٣/ ١١٥٣-/ ١١٥٤ طبعة دار ابن حزم]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [٢/ ٦٣٤/ طبعة المكتبة العصرية]، والطحاوى فى «المشكل» [٢/ ٢٧]، والشاشى فى «مسنده» كما فى «كنز العمال» [رقم/ ٣٩٧٥٠]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [١/ ١٢٠- ١٢١، ١٢٢، ١٢٣]، وأبو عوانة فى «المستخرج» [١/ رقم ٣٣٢]، والخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٣٤٥]، وجماعة، من طرق عن النضر بن شميل عن أبى نعامة عمرو بن عيسى العدوى عن أبى هنيدة البراء ابن نوفل عن والان العدوى عن حذيفة عن أبى بكر به نحوه... مطولاً ومختصراً. وقد توبع عليه النضر بن شميل تابعه: =

ضحك رسول اللَّه ﷺ، ثم جلس مكانه حتى صلى الأولى، والعصر، والمغرب، كل ذلك لا يتكلم، حتى صلى العشاء الآخرة، ثم قام إلى أهله، فقال الناس لأبي بكر: سل رسول اللَّه ﷺ ما شأنه صنع اليوم شيئًا لم يصنعه قط؟ فقال: «**نَعَمْ، عُرِضَ عَلَيَّ مَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، فَجُمِعَ الأَوَّلُونَ وَالآخِرُونَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَفُظِعَ النَّاسُ بِذَلِكَ، فَانْطَلَقُوا إِلَى آدَمَ، وَالْعَرَقُ يَكَادُ يُلْجِمُهُمْ، فَقَالُوا: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، وَأَنْتَ اصْطَفَاكَ اللَّهُ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ. فَقَالَ: لَقَدْ لَقِيتُ مِثْلَ الَّذِي لَقِيتُمْ، انْطَلِقُوا إِلَى أَبِيكُمْ، بَعْدَ أَبِيكُمْ، إِلَى نُوحٍ،** ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [آل عمران: ٣٣]، **قَالَ: فَيَنْطَلِقُونَ إِلَى نُوحٍ، فَيَقُولُونَ:**

= ١- روح بن عبادة: أخرجه ابن المديني في «تعليل الأحاديث المسندة» كما في «الكنز» [٣٩٧٥٠]، ومن طريقه البخاري في «تاريخه» [٨/ ١٨٥]، وابن حبان في [عقب/ رقم/ ٦٤٧٦]، و الخطيب في «تاريخه» [٥/ ٣٤٥]، وعلقه عنه ابن عدي في «الكامل»[٢/ ٣٢٩].

٢- والحسن بن عمرو العبدي: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٣٢٩/ ٢]، بإسناد صحيح إليه، ورواه عنه الفسوي في المعرفة [١/ ٤٢٥]، إشارة. قال ابن عدي عقب روايته: « وهذا الحديث عرف من رواية النضر بن شميل عن أبي نعامة، رواه عنه الثقات، ثم حدث به علي بن المديني عن روح بن عبادة عن أبي نعامة، وسرقه من علي- يعني ابن المديني- جماعة ضعفاء فرووه عن روح، ثم حدث به بعد ذلك الحسن بن عمرو العبدي». والعبدي هذا: كذبه البخاري كما نقله عنه ابن الجوزي في «الضعفاء» [١/ ٢٠٨]، وتعقبه الذهبي في «الميزان» [١/ ٥١٦]، قائلاً: «ولم أجده في الضعفاء للبخاري»، فتعقبه الحافظ في «التهذيب» [٢/ ٣١١] قائلاً: «قلتُ: قال العقيلي -[١/ ٢٣٦]- حدّثنا عبد الرحمن بن الفضل حدّثنا محمد بن إسماعيل حدّثنا الحسن بن عمرو [وهو] كذاب». قال الحافظ: «ففهم ابن الجوزي أن «محمد بن إسماعيل» هذا هو البخاري، ويُحتمل أن يكون غيره».

قلتُ: بل هو البخاري ولابد، وتكذيبه للحسن مذكور -كما هو- في «تاريخه الكبير» [٢/ ٢٩٨]، فما أدري كيف قصَّر الحافظان: الذهبي وابن حجر في الاطلاع عليه؟! =

اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَنْتَ اصْطَفَاكَ اللَّهُ، وَاسْتَجَابَ لَكَ فِي دُعَائِكَ، فَلَمْ يَدَعْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دَيَّارًا. فَيَقُولُ: لَيْسَ ذَاكُمْ عِنْدِي، انْطَلِقُوا إِلَى مُوسَى؛ فَإِنَّ اللَّهَ كَلَّمَهُ تَكْلِيمًا. فَيَقُولُ مُوسَى: لَيْسَ ذَاكُمْ عِنْدِي، وَلَكِنِ انْطَلِقُوا إِلَى عِيسَى؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ وَيُحْيِي الْمَوْتَى. فَيَقُولُ عِيسَى: لَيْسَ ذَاكُمْ عِنْدِي، وَلَكِنِ انْطَلِقُوا إِلَى سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، انْطَلَقُوا إِلَى مُحَمَّدٍ يَشْفَعْ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ. قَالَ: فَيَنْطَلِقُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ، قَالَ: فَيَأْتِي جِبْرِيلُ رَبَّهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ: ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ. قَالَ: فَيَنْطَلِقُ بِهِ جِبْرِيلُ، فَيَخِرُّ سَاجِدًا قَدْرَ جُمُعَةٍ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: يَا

= وعبد الرحمن بن الفضل: هو أحد من يروى العقيلى «تاريخ البخارى الكبير» من طريقه، كما تجد مصداق ذلك فى مواضع من «الضعفاء» [١/ ٢٨٥]، و[٤/ ٢٩٢]، وغيرها.

والحسن بن عمرو العبدى: كذَّبه ابن المدينى أيضًا كما حكاه أبو حاتم عنه، وتركه أبو أحمد الحاكم وغيره، ومشاه ابن عدى فى الكامل [٢/ ٣٢٩]، ثم حكى عن ابن معين أنه رضيه، لكن ناقشه المعلِّق على تهذيب الكمال [٦/ ٢٨٨]، وفى كلامه نظر. وكذا وثقه ابن حبان وقال: «يغرب».

وبالجملة: فالحديث محفوظ عن أبى نعامة عن البراء بن نوفل عن والان العدوى عن حذيفة عن أبى بكر به. وهذا إسناد حسن صالح.

قال البزار: «وهذا الْحَدِيث حديثٌ فيه رجلان لا نعْلمهما رويا إلاّ هذا الْحَدِيث، أبو هنيْدة الْبراء ابْن نوْفل، فإنّا لا نعْلمَ روى حَدِيثًا غَيْر هذَا، وكذلك والانَ، لا نعْلم روى إلاّ هذا الْحَدِيث على أنّ هَذا الإِسْناد مع ما فيه مِنَ الإِسْناد الّذى ذكرْنَا، فقدْ رواه جماعةٌ مِنْ جلّة أهْلِ الْعِلْمِ بالنّقْلِ واحْتملوه».

ووالان العدوى: يقول عنه الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٩٠]: «غير مشهور». وتعقبه الضياء فى «المختارة» فقال: «ولعل الدارقطنى لم يقف على هذه الحكاية التى ذكرها أبو بكر بن خزيمة، ومن شرط الجهالة أن لا يروى عن الشخص غير واحد»

قلت: يقصد بالحكاية التى ذكرها أبو بكر بن خزيمة: أنه غمز فى صحة هذا الحديث فى «التوحيد» فقال: «إن صح الحديث»! ثم ساقه بطوله وقال عقبه: «إنما استثنيت صحة الخبر فى الباب؛ لأنى فى الوقت الذى ترجمت الباب لم أكن أحفظ فى ذلك الوقت عن والان خبراً غير هذا الخبر، فقد روى عنه مالك بن عمير الحنفى غير أنه قال: العجلى، لا العدوى». =

مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، قَالَ: فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ، فَإِذَا نَظَرَ إِلَى رَبِّهِ خَرَّ سَاجِدًا قَدْرَ جُمْعَةٍ أُخْرَى، فَيَقُولُ اللَّهُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. قَالَ: وَيَقَعُ سَاجِدًا. قَالَ: فَيَأْخُذُ جِبْرِيلُ بِضَبْعَيْهِ، قَالَ: فَيَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الدُّعَاءِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى بَشَرٍ قَطُّ، قَالَ: فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، جَعَلْتَنِي سَيِّدَ وَلَدِ آدَمَ وَلاَ فَخْرَ، وَأَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ فَخْرَ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ أَكْثَرُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَأَيْلَةَ. قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ: ادْعُوا الصِّدِّيقِينَ فَيَشْفَعُونَ. قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ: ادْعُوا

= **والتحقيق**: أن والان العدوى هذا شيخ ليس بالمشهور، فقد انفرد عنه أبو هنيدة البراء بن نوفل ومالك بن عمير بالرواية. لكن وثقه ابن معين كما فى الجرح والتعديل [٩/ ٤٣]، وذكره ابن حبان فى الثقات [٥/ ٤٩٧]، وأخرج له هذا الحديث فى «صحيحه» ووصفه بالغرابة، وكذا أخرجه له أبو عوانة فى «مستخرجه على صحيح مسلم» ومثله الضياء فى « الأحاديث المختارة» فالرجل صدوق إن شاء اللَّه .

ثم جاء ابن الجوزى وأورد هذا الحديث فى «العلل المتناهية» [٢/ ٩٢٠- ٩٢٢]، ثم قال: «والان مجهول لا يعرف! قال أبو حاتم الرازى: والان مجهول».

قلتُ: هكذا يكون التخليط ! فإن «والان» الذى جهَّله أبو حاتم الرازى إنما هو « والان أبو عروة المرادى». أما: «والان العدوى» فلم يتكلم فيه أبو حاتم بشىء قط ! راجع «الجرح والتعديل» [٩/ ٤٣]. وابن الجوزى: كثير الأوهام والتخليط فى أسماء الرجال والنقَلَة. والبراء بن نوفل: روى عنه جماعة من الثقات ووثقه ابن معين، وذكره ابن حبان فى «الثقات». فهو صدوق أيضًا. وأبو نعامة العدوى: ثقة صدوق اختلط قبل موته. وقد خولف أبو نعامة فى إسناده، خالفه: سعيد الجريرى فرواه عن أبى هنيدة بإسناده عن حذيفة به نحوه مرفوعًا . . . ولم يذكر فيه أبا بكر، هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٩٠]. وهذا وهم من الجريرى دون تردد، واختلاط الجريرى مما سارتْ به الركبان، ولم يذكر لنا الدارقطنى مَنْ رواه عنه! وقد قال الدارقطنى فى ختام كلامه: «ووالان غير مشهور إلا فى هذا الحديث، والحديث غير ثابت». فكأنه يُعلّله بـ: «والان» ! وقد مضى أنه شيخ صدوق على التحقيق. وقد نقل ابن حبان عقب روايته عن ابن راهويه أنه قال: « هذا من أشرف الحديث». ولأكثر فقرات الحديث: شواهد ثابتة .

الأَنْبِيَاءَ، قَالَ: فَيَجِيءُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلامُ مَعَهُ العِصَابَةُ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الخَمْسَةُ وَالسِّتَّةُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ. قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ: ادْعُوا الشُّهَدَاءَ. قَالَ: فَيَشْفَعُونَ لِمَنْ أَرَادُوا. قَالَ: فَإِذَا فَرَغَتِ الشُّهَدَاءُ قَالَ: يَقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، أَدْخِلُوا جَنَّتِي مَنْ كَانَ لاَ يُشْرِكُ بِي شَيْئًا. قَالَ: فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ. ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: انْظُرُوا إِلَى النَّارِ، هَلْ ثَمَّ أَحَدٌ عَمِلَ خَيْرًا قَطُّ؟ قَالَ: فَيَجِدُونَ فِي النَّارِ رَجُلًا، فَيُقَالُ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ قَالَ: لاَ، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أُسَامِحُ فِي الْبَيْعِ. قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ: اسْمَحَا لِعَبْدِي سَمَاحَهُ إِلَى عَبِيدِي. ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ، قَالَ: وَرَجُلٌ آخَرُ، فَيَقُولُ اللَّهُ: هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ فَيَقُولُ: لاَ، غَيْرَ أَنِّي قَدْ أَمَرْتُ وَلَدِي إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اطْحَنُونِي، حَتَّى إِذَا صِرْتُ مِثْلَ الكُحْلِ، اذْهَبُوا بِي إِلَى الْبَحْرِ فَاذْرُونِي فِي الرِّيحِ. قَالَ: فَقَالَ اللَّهُ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ مَخَافَتِكَ. قَالَ: فَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى مُلْكِ أَعْظَمِ مَلِكٍ فَإِنَّ لَكَ مِثْلَهُ وَعَشْرَ أَمْثَالِهِ. قَالَ: فَيَقُولُ: أَتَسْخَرُ بِي وَأَنْتَ الْمَلِكُ؟! وَذَلِكَ الَّذِي ضَحِكْتُ مِنْهُ بِالضُّحَى».

٥٧- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا إبراهيم أبو إسحاق البناني، حدّثنا النضر بن شميل، حدّثنا أبو نعامة، حدّثنا أبو هنيدة البراء بن نوفل، عن والان العدوى، عن حذيفة بن اليمان، عن أبى بكرٍ، قال: أصبح رسول اللَّه ﷺ ذاتَ يومٍ، ثم ذكر نحو هذا الحديث أو قريبًا منه.

٥٨- حدّثنا إسحاق بن إبراهيم، حدّثنا هشام بن يوسف، عن ابن جريج، فى قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ﴾ [الرعد: ١٦]، أخبرنى ليث بن أبى

٥٧- حسن: انظر قبله: وزهير هو ابن حرب الإمام، وأبو إسحاق هو الطالقانى.

٥٨-منكر: بهذا السياق: أخرجه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» [١/ رقم/ ٢٨٧/ عجالة الراغب]، والمروزى فى مسند أبى بكر [رقم/ ١٧]، كلاهما من طريق المؤلف عن ابن جريج عن ليث بن أبى سليم عن أبى محمد [ووقع فى الأصول الخطية لـ: «عمل اليوم والليلة» لابن السنى: «أبو مجلز» وهو تحريف من «أبى محمد»، ولا يُعرف لليث رواية عن أبى مجلز أصلاً]، عن حذيفة عن أبى بكر - إما حضر ذلك حذيفة من النبى عليه السلام، وإما أخبره أبو بكر - عن النبى ﷺ به. =

سليمٍ، عن أبي محمد، عن حذيفة، عن أبي بكرٍ، إما حضر ذلك حذيفة من النبي عليه السلام، وإما أخبره أبو بكرٍ، أن النبي ﷺ قال: «**الشِّرْكُ فِيكُمْ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ**»، قال: قلنا: يا رسول اللَّه، وهل الشرك إلا ما عبد من دون اللَّه، أو دعى مع اللَّه؟ شك عبد الملك، قال: «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا صِدِّيقُ، الشِّرْكُ فِيكُمْ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ، أَلا أُخْبِرُكَ بِقَوْلٍ يُذْهِبُ صِغَارَهُ وَكِبَارَهُ، أَوْ صَغِيرَهُ وَكَبِيرَهُ**»، قال: قلت: بلى يا رسول اللَّه، قال: «**تَقُولُ كُلَّ يَوْمٍ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لاَ أَعْلَمُ، وَالشِّرْكُ أَنْ يَقُولَ: أَعْطَانِي اللَّهُ وَفُلاَنٌ، وَالنِّدُّ أَنْ يَقُولَ الإِنْسَانُ: لَوْلا فُلاَنٌ لَقَتَلَنِي فُلاَنٌ**».

= **قلتُ**: وقد اختلف فى سنده على ابن جريج. فرواه عنه هشام بن يوسف على الوجه الماضى، وخالفه محمد بن مسلم الطائفى.

فرواه عن ابن جريج به بلاغًا نحوه باختصار يسير.

هكذا أخرجه الحكيم الترمذى فى «نوادر الأصول» [٢/ رقم/ ١٤٩٤/ النسخة المسندة/ طبعة مكتبة البخارى]، من طريق أحمد بن يونس عن محمد بن مسلم الطائفى به.

والطائفى: فى حفظه لين. والقول الأول هو المحفوظ عن ابن جريج.

وقد اضطرب الليث فى إسناد هذا الحديث ومتنه على ألوان غريبة تليق بسوء حفظه واختلاطه؛ فرواه عنه ابن جريج على الوجه الماضى، وخالفه عبد العزيز بن مسلم القسملى فرواه عنه فقال: عن أبى محمد عن معقل بن يسار عن أبى بكر به نحوه مرفوعًا.

هكذا أخرجه المؤلف فى الآتى [رقم/ ٥٩] قال: حدّثنا عمرو بن الحصين حدّثنا عبد العزيز بن مسلم به. لكن شيخ المؤلف: تالف واه! وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٣٨٥] فقال: «رواه أبو يعلى عن شيخه عمرو بن الحصين العقيلى وهو متروك».

وقد خالفه روح بن أسلم وفهد بن حيان! كلاهما رواياه فقالا: حدّثنا عبد العزيز ابن مسلم حدّثنا ليث عن أبى محمد عن معقل بن يسار قال: شهدت النبى ﷺ مع أبى بكر. وساقاه نحوه.

هكذا أخرجه المؤلف [رقم/ ٦٠، ٦١] قال: حدّثنا موسى بن محمد ابن حيان حدّثنا روح بن أسلم و فهد به . . . =

. . . . . .

= **قلتُ**: وروح وفهد كلاهما ضعيف الحديث، وفى ابن حيان كلام أيضًا ! فالظاهر أن تلك المخالفة لم تثبت عن عبد العزيز القسملى . نعم : قد توبع القسملى على الوجه الأول عنه .

تابعه محمد ابن عبد الرحمن أبو عيسى المؤدب، فرواه عن ليث عن أبى محمد عن معقل بن يسار عن أبى بكر به نحوه . هكذا علقه الأزدى فى ترجمة أبى عيسى المؤذن من «الضعفاء» كما فى «اللسان» [٥/ ٢٥٧]، وقال : «رواه عنه أبو ياسر عمار بن هارون»، وقبل ذلك قال الأزدى عن أبى عيسى هذا : « مجهول لا يحتج بحديثه» . ثم جاء جرير بن عبد الحميد ورواه عن الليث فقال : عن من حدثه عن معقل بن يسار عن أبى بكر به نحوه مرفوعًا . هكذا أخرجه ابن راهويه فى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [١٣/ رقم ٣٢١٢/ طبعة العاصمة]، وتارة رواه جرير عن الليث فقال : عن شيخ من عنزة عن معقل عن أبى بكر به نحوه مرفوعًا . !هكذا أخرجه المروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ١٨]، و أبو إسحاق إبراهيم بن نصر الرازى فى «مسنده» كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ١٨٢ - ١٨٣/ الطبعة العلمية]، والحكيم الترمذى فى «نوادر الأصول» [٢/ رقم/ ١٤٩٣/ النسخة المسندة/ طبعة مكتبة البخارى]، ورواه أبو إسحاق الفزارى وأبو جعفر الرازى كلاهما عن الليث فقالا : عن رجل غير مسمى عن معقل عن أبى بكر به .

هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٩٢]، ورواية أبى إسحاق الفزارى : قد أخرجها ابن بطة فى «الإبانة» [٢/ ٤٢٤/ طبعة دار الراية] من طريق معاوية بن عمرو، قال : حدثنا أبو إسحاق، عن ليث، عن رجل، عن معقل، ، قال : « سمعنا أبا بكر، ، يقول : أو سمعته من رسول اللَّه ﷺ وأنا معه : الشرك فيكم أخفى من دبيب النمل » .

ورواية أبى جعفر الرازى : أخرجها ابن بطة أيضًا [٢/ ٧٢٣- ٧٢٤] من طريق خلف بن الوليد، ، قال : حدثنا أبو جعفر الرازى، ، عن ليث، ، عن معقل بن يسار، ، عن أبى بكر به نحو سياق المؤلف هنا .

قلتُ: هكذا وقع عنده : « عن الليث عن معقل » بدون واسطة بينهما ! وقد مضى فى كلام الدارقطنى أن الليث يرويه عن معقل بواسطة رجل عنه ؛ فإما أن يكون هذا الرجل قد سقط من إسناد ابن بطة، وإما أن يكون قد اختلف على أبى جعفر الرازى فى سنده هو الآخر ! وأبو جعفر هذا : هو عيسى بن عبد اللَّه بن ماهان المعروف بسوء حفظه .

ورواه عبد الوارث بن سعيد عن الليث بن أبى سليم فقال : حدثنى صاحب لى عن معقل عن أبى بكر به . ذكره الدارقطنى أيضًا . =

. . . . . .

= ورواه عبد الواحد بن زياد عن الليث فقال حدثنا ليث قال: أخبرنى رجل من أهل البصرة قال: سمعت معقل بن يسار يقول: «انطلقت مع أبى بكر الصديق رضى اللَّه عنه إلى النبى ﷺ» وساقه نحو سياق المؤلف هنا. أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم/ ٧١٦]. ثم جاء عبد الرحمن بن سليمان بن أبى الجون فرواه عن الليث فقال: عن عثمان بن رفيع عن معقل بن يسار عن أبى بكر به! هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٩١]. أما محمد بن فضيل فهو فى وادٍ آخر.

فقد رواه عن الليث وخالف فيه الجميع فقال: عن الليث عن مجاهد قال: «قال رسول اللَّه لأبى بكر: الشرك أخفى من دبيب النمل فى أهل القبلة، قال: يا رسول اللَّه كيف أقول؟ قال: قل: اللَّهم إنى أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، أو أشرك بك وأنا لا أعلم، وأعوذ بك من شر ما تعلم». هكذا رواه محمد بن فضيل مرسلاً! أخرجه هناد فى «الزهد» [رقم ٨٤٩]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٢/ ٨٢٤]. وآفة هذا الحديث: هى الليث، وما أدراك ما الليث؟! هو ذلك الرجل الصالح العابد الذى لم تكن الرواية صنعته أصلاً، فكان -فى أول أمره- يهم فى الشىء بعد الشىء مما يُنْبِئ عن قلة ضبطه واختلال حفظه، ثم وقعت الواقعة واختلط قبل موته بزمان؛ فجعل يرفع الموقوف ويصل المراسيل ويقلب الأسانيد ويضطرب فى الروايات ويأتى بالأعاجيب والغرائب والمناكير، وقد شهد عليه عيسى بن يونس- الإمام الثقة المأمون- بما يسقط به حديث الرجل البتة. فأخرج ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل [٧/ ١٧٨]، بإسناد صحيح جدًا عن مؤمل بن الفضل قال: «قلنا لعيسى بن يونس: لم تسمع من ليث بن أبى سليم؟! قال: قد رأيته، وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذِّن». وهذا ظاهر فى اختلاط الرجل جدًا، ومثله فى تلك الحالة لا ينبغى أن يُحمل عنه شىء، ولا أن يكتب حديثه إلا على سبيل التعجب والاعتبار وحسب، والكلام فيه طويل الذيل.

وبالليث: أعله ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» فقال: «ذاك حديث يرويه ليث بن أبى سليم عن أبى محمد شيخ له عن حذيفة عن أبى بكر، وتارة يقول: عن أبى محمد عن معقل بن يسار عن أبى بكر، وتارة يقول: عن عثمان عن رفيع عن معقل بن يسار عن أبى بكر! قال أحمد: ليث مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم الرازى وأبو زرعة: لا نشتغل به». وقال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٣٨٥]: «رواه أبو يعلى من رواية ليث بن أبى سليم عن أبى محمد عن حذيفة، وليث مدلس، وأبو محمد إن كان هو الذى روى عن ابن مسعود أو الذى روى عن =

. . . . . .

= عثمان بن عفان فقد وثقه ابن حبان، وإن كان غيرهما فلم أعرفه! وبقية رجاله رجال الصحيح». وقال الحافظ فى «المطالب» [١٣/ ٤١٨]: «ليث ضعيف؛ لسوء حفظه واختلاطه، وشيخه مبهم». وضعَّف سنده البوصيرى فى «مختصر إتحاف الخيرة» [١/ ١٨٠/ رقم/ ٤٣٠].

وللحديث طريق آخر عن أبى بكر الصديق: يرويه سفيان الثورى عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن أبى بكر الصديق قال: «قال رسول اللَّه ﷺ: الشرك أخفى فى أمتى من دبيب النمل على الصفا، قال أبو بكر: فقلت يا رسول اللَّه، بأبى أنت وأمى فما المخرج من ذلك؟ فقال النبى ﷺ: يا أبا بكر ألا أعلمك شيئًا إذا قلته برئت من قليله وكثيره؟ قل: اللَّهم إنى أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك مما لا أعلم». أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ١١٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٤٠]، وابن حبان فى «المجروحين» [٣/ ١٣٠]، وغيرهم من طريق شيبان بن فروخ عن يحيى بن كثير عن سفيان الثورى به. قال أبو نعيم: «تفرد به عن الثورى يحيى بن كثير».

وقال ابن عدى: «وهذا عن الثورى ليس يرويه غير يحيى بن كثير».

قلتُ: وهذا طريق مظلم وابن كثير هو أبو النضر صاحب البصرى، وعنه يقول أبو حاتم: «ذاهب الحديث جدًا» وقال الساجى: «ضعيف الحديث جدًا متروك، حدَّث عن الثقات بأحاديث بواطيل».

وقد أنكر ابن عدى وابن حبان هذا الحديث على يحيى هذا، ، وساقاه له فى ترجمته من «الضعفاء».

ورأيت الدارقطنى قال فى «علله» [١/ ١٩٢]، بعد أن ذكر هذا الطريق: «. . . ولا يصح عن إسماعيل ولا عن الثورى، ويحيى بن كثير هذا متروك الحديث». واختلف فى سنده على شيبان أيضًا! فرواه عنه جماعة من الثقات على الوجه الماضى. وخالفهم محمد بن الفضل بن موسى القسطانى- وهو صدوق صالح- ! فرواه عن شيبان فقال: عن بحر بن كنيز عن الثورى بإسناده به نحوه ! فأسقط منه: «يحيى بن كثير» وأبدله بـ: «بحر بن كنيز» !هكذا أخرجه أبو القاسم التيمى فى «الترغيب والترهيب» [١/ ١١٤].

قلتُ: وقول الجماعة عن شيبان أصح. وليس القسطانى فى قوة من خالفه فى شيبان أصلاً!على أن بحر بن كنيز شيخ ضعيف واهٍ، وفى الباب: عن أبى موسى الأشعرى =

٥٩- **حدّثنا** عمرو بن الحصين، حدّثنا عبد العزيز بن مسلم، عن ليث بن أبى سليمٍ، عن أبى محمد، عن معقل بن يسارٍ، حدثنى أبو بكرٍ، عن النبى ﷺ .

٦٠- **حدّثنا** موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا روح بن أسلم، وفهدٌ، قالا: حدّثنا عبد العزيز بن مسلمٍ، حدّثنا ليثٌ، عن أبى محمد، عن معقل بن يسارٍ، قال: شهدت النبى ﷺ مع أبى بكرٍ، أو قال: حدثنى أبو بكرٍ، عن النبى ﷺ، أنه قال: «**الشِّرْكُ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ، ثُمَّ قَالَ: أَلا أَدُلُّكَ عَلَى مَا يُذْهِبُ عَنْكَ صَغِيرَ ذَلِكَ وَكَبِيرَهُ ؟ قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ مِمَّا لا أَعْلَمُ**» .

٦١- **حدّثنا** موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا روح بن أسلم، وفهدٌ، قالا: حدّثنا عبد العزيز بن مسلمٍ، حدّثنا ليثٌ، عن أبى محمد، عن معقل بن يسارٍ، قال: شهدت النبى ﷺ مع أبى بكرٍ، أو قال: حدثنى أبو بكرٍ، عن النبى ﷺ، أنه قال: «**الشِّرْكُ أَخْفَى فِيكُمْ مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ**»، فقال أبو بكرٍ: وهل الشرك إلا من دعا مع اللَّه إلهًا آخر ؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**الشِّرْكُ أَخْفَى فِيكُمْ مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ، ثُمَّ قَالَ: أَلا أَدُلُّكَ عَلَى مَا يُذْهِبُ عَنْكَ صَغِيرَ ذَلِكَ وَكَبِيرَهُ ؟ قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ مِمَّا لا أَعْلَمُ**» .

٦٢- **حدّثنا** سريجٌ، حدّثنا مروان بن معاوية، حدّثنا جعفر بن الزبير، عن القاسم،

= عند أحمد [٤/ ٤٠٣]، وابن أبى شيبة [٢٩٥٤٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٤٧٩]، والبخارى فى «الكنى» [ص٥٨ / رقم ٥٠٩]، وغيرهم.

وفى سنده رجل مجهول العين والحال. ولبعض فقرات الحديث شواهد. وهو بهذا السياق منكر.

٥٩- منكر: انظر قبله. وشيخ المؤلف ساقط الحديث.

٦٠، ٦١- منكر: انظر قبله

٦٢- منكر: أخرجه المروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٨٢]، من طرق المؤلف به. قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٤٥]: «رواه أبو يعلى وفيه جعفر بن الزبير الحنفى وهو ضعيف». =

عن أبي أمامة، عن أبي بكر الصديق، قال: كنت مع النبي ﷺ في الغار، فقال: «**اللَّهمَّ طَعْنًا، وَطَاعُونًا**»، قلت: يا رسول اللَّه، إني أعلم أنك قد سألت منايا أمتك، فهذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «**ذَرَبٌ كَالدُّمَّلِ، إِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ سَتَرَاهُ**».

٦٣- حدّثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدّثنا إبرهيم بن سعد، حدّثنا ابن شهاب، عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت، قال: أرسل إليَّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فجئت فإذا عمر عنده فذكر نحواً من حديث العمرى، وزاد فيه بعد قول زيد بن ثابت: فألحقتها قال: قال ابن شهاب: فاختلفوا يومئذ في التابوت فقال زيد: التابوه وقال الرهط القرشيون: التابوت فرفعوا اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه في التابوت بلسان قريش. قال ابن شهاب: وكان ابن مسعود قد كره أن ولي زيد نسخ المصاحف. قال ابن شهاب: وحدثني عبيد اللَّه بن عبد اللَّه أن عبد اللَّه قال: يامعشر المسلمين أعزل عن كتاب اللَّه، ويولاها رجل، واللَّه لقد أسلمت وإنه لفي صلب رجل كافر! يريد زيد بن ثابت قال: فلذلك قال عبد اللَّه: يا أهل العراق أو يا أهل الكوفة غلوا المصاحف التي عندكم واكتموها، فإن اللَّه يقول: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، قال ابن شهاب: فبلغني أنه كره هذا من مقالته رجال كانوا من أفاضل أصحاب رسول اللَّه ﷺ.

= **قلتُ**: الهيثمي لا يزال يتسامح في أناس هلكى حتى يُغْضبنا، وجعفر ساقط جملة واحدة، وقد صحَّ عن شعبة أنه رماه بالوضع. وقال ابن حبان: «يروى عن القاسم -يعني الشامي- وغيره أشياء موضوعة، وكان ممن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيهًا بالوضع! تركه أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين.....».

قلتُ: ومعهما سائر النقاد، وكان شعبة أشدهم فيه قولاً. والقاسم هو أبو عبد الرحمن الشامي: تكلم فيه أحمد لروايته المناكير عن أبي أمامة. ووثقه جماعة.

ولشطر الحديث الأول شواهد من حديث أبي موسى الأشعري وابن عمر وغيرهما.

٦٣- هما طريقان عند المؤلف:

فالأول: ينتهي إلى قول ابن شهاب «وكان ابن مسعود قد كره أن ولي زيد نسخ المصاحف» وإسناده قوي إلى زيد بن ثابت. لكن قول ابن شهاب عن عثمان: «اكتبوه في التابوت بلسان قريش» إسناده مرسل كما ترى، فإن الزهري لم يدرك عثمان. =

= وهكذا أخرجه ابن حبان [٤٥٠٦]، والبيهقي في «الشعب» [١/ رقم ١٧١]، والترمذي [٣١٠٤]، وابن أبي داود في «المصاحف» [رقم ٥٦]، وغيرهم من قول الزهري به مرسلاً، وهكذا هو عند ابن شبة في تاريخ المدينة [٣/ ١٠٠١].

ثم جاء إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الضعيف المعروف ورواه عن الزهري، فأدرج قوله المذكور في كلام زيد بن ثابت. هكذا ذكره الحافظ في الفتح [٩/ ٢٠]، ثم نقل عن الخطيب أنه قال: «وإنما رواها ابن شهاب مرسلة».

قلتُ: وهو الصواب دون ريب، إلا أن الواقدي يأبى علينا هذا! ثم تراه يرويه -دون حياء- عن معمر ابن راشد وابن أخي الزهري عن الزهري عن أنس بن مالك به. . . !هكذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٤/ ٢٧٥-٢٧٦]، من طريق الحسين بن الفهم نا محمد بن سعد عن الواقدي به.

قلتُ: والواقدي مكشوف الأمر مهتوك الستر، نسأل اللَّه السلامة، لكن توبع الواقدي على هذا الوجه. تابعه إبراهيم بن حمزة الأسدي، فرواه عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن أنس بن مالك به. هكذا أخرجه البيهقي في «سننه» [٣٨٠٦]، من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي عن إبراهيم به. . .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره السلامة، لكن نقل البيهقي عن إسماعيل القاضي أنه قال: «هكذا حدثنا إبراهيم بن حمزة بقصة التابوت موصولاً في آخر حديثه، وفصله أبو الوليد -هو الطيالسي- من الحديث؛ فجعله من قول الزهري. . .». خرجه البيهقي [٣٨٠٧]، من طريق إسماعيل القاضي عن أبي الوليد الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري به مرسلاً. . . كما مضى. وهذا هو المحفوظ. وإبراهيم بن حمزة وإن كان صدوقًا إلا أن أبا حاتم قد سئل عنه هو وإبراهيم بن المنذر فقال: «كانا متقاربين، ولم يكن لهما تلك المعرفة بالحديث. . .».

قلتُ: ويدل على هذا إدراجه قول الزهري الماضي في حديث أنس. وقد خالفه جماعة من الثقات الأثبات أمثال: أبي الوليد الطيالسي وإسحاق بن أبي إسرائيل والحسن بن موسى الأشيب وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم كلهم، رووه عن إبراهيم بن سعد عن الزهري به مرسلاً. فانتبه يرعاك اللَّه.

والطريق الثاني: هو قول الزهري: «وحدثني عبيد اللَّه بن عبد اللَّه - وهو ابن عتبة - أن عبداللَّه - يعني ابن مسعود- قال. . . .» إلى آخره. =

٦٤- حدّثنا القواريرى حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، حدّثنا إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن عبيد بن السباق، أن زيداً حدثه قال: أرسل أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر ابن الخطاب عنده فقال: إن عمر أتانى فقال: إن القتل قد استحرَّ بقراء القرآن يوم اليمامة، وإنى لأخشى أن يستحر بالقراء فى المواطن كلها، فيذهب قرآن كثير، وإننى أرى أن تأمر بجمع القرآن. قال أبو بكر: قلت لعمر: كيف أفعل شيئًا لم يفعله رسول اللَّه ﷺ؟ فقال عمر: هو واللَّه خير فلم يزل عمر بن الخطاب يراجعنى حتى شرح اللَّه صدرى للذى شرح له صدر عمر، ورأيت فيه الذى رآه. قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل ولا نتهمك،

= وسنده منقطع. وعبيد اللَّه لم يسمع من ابن مسعود ولا رآه أصلاً. راجع «جامع التحصيل» [ص ٢٣٢].

هكذا أخرجه الترمذى ضمن الحديث [رقم ٣١٠٤]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٤/ رقم ٢٠٤٩]، وأبو موسى المدينى فى «الذيل على معرفة الصحابة» كما فى «أسد الغابة» [١/ ٥٠]، وابن أبى داود فى «المصاحف» [ص٦٦]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [/ ١٣٩ ٣٣]، والقاسم بن سلام فى فضائل القرآن [رقم ٤٥٨]، وأبو نعيم فى تثبيت الإمامة [رقم ١١٣]، وغيرهم، كلهم -سوى أبى نعيم- من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة به. وهذا منقطع كما مضى، لكنى وجدتُ ابن الأثير قد صححه فى أسد الغابة [١/ ٥٠] هكذا دون تأنٍّ!

ولو علم الزرقانى أن تلك الكلمة -الماضية- لم تصح عن ابن مسعود؛ لما تكلَّف الجواب عنها فى كتابه المناهل [١/ ١٩٧]. وإنما الثابت عن ابن مسعود هو قوله: «لقد حفظتُ من فىِّ رسول اللَّه ﷺ سبعين سورة، وزيد بن ثابت له ذؤابتان يلعب مع الصبيان» وهو أثر قوى بطرقه.

٦٤- صحيح: أخرجه البخارى [٤٧٠١]، والترمذى [٣١٠٣]، وأحمد [٥/ ١٨٨]، وابن حبان [٤٥٠٦]، والطيالسى [٣]، والطبرانى فى «الكبير» [٥/ رقم ٤٩٠٣]، والبيهقى فى «سننه» [٢٢٠٢]، وفى «الشعب» [١/ رقم ١٧١]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٤٥]، وابن أبى داود فى «المصاحف» [رقم ١٩]، وأبو عبيد فى «فضائل القرآن» [رقم ٤٥٥]، وجماعة من طرق عن إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت به مطولاً كما هنا... ورواه جماعة من طريق إبراهيم ابن سعد بإسناده به مختصراً... وقد توبع إبراهيم على هذه القصة عن الزهرى بهذا الإسناد: تابعه: =

وقد كنت تكتب لرسول اللَّه ﷺ الوحى فتتبع القرآن فاجمعه. قال: فو اللَّه لو كلفونى نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على من ذاك، قال: قلت: كيف تفعلون شيئًا لم يفعله رسول اللَّه ﷺ ؟ فقال أبو بكر: هو واللَّه خير فلم يزل يراجعنى فى ذلك أبو بكر و عمر حتى شرح اللَّه صدرى للذى شرح له صدر أبو بكر و عمر، فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والسعف والحجارة والرقاق ومن صدور الرجال، فوجدت فى آخر سورة التوبة، براءة، مع خزيمة ابن ثابت: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ . . . ﴾ إلى آخر الآية [التوبة: ١٢٨].

= ١- شعيب بن أبى حمزة: عند البخارى [٤٤٠٢]، والصيداوى فى «معجم الشيوخ» [٢/ رقم ٢٥٤]، - وعنده مختصر- والفسوى فى المعرفة [١/ ٧٩]، والبيهقى فى «سننه» [١١٩٧٣]، والطبرانى فى مسند الشاميين [٤/ رقم ٣١٩٠]، وجماعة.

٢- ويونس بن يزيد: عند البخارى [٤٧٠٣]، وأحمد [١/ ١٣]، وابن حبان [٤٥٠٧]، والطبرانى فى «الكبير» [٥/ رقم ٤٩٠٢]، والمؤلف [رقم ٧١]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٤٦]، وابن أبى داود فى «المصاحف» [رقم ٢٢]، والحربى فى «غريب الحديث» [١/ ٤٢٤]، وأبو عبيد فى فضائله [رقم ٤٥٩].

٣- وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصارى: عند ابن أبى داود فى «المصاحف» [رقم ٢١]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» [رقم ١٤٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٥/ رقم ٤٩٠٤]، وابن أبى شيبة أيضًا فى مصنفه [٢٥٨٧٧]، وجماعة.

٤- وعبد الرحمن بن خالد: عند الطبرانى فى «الكبير» [٥/ رقم ٤٩٠١]، وغيره، وعلقه البخارى عقب [رقم ٤٤٠٢].

٥- وعقيل بن خالد: ذكره الدارقطنى فى الأحاديث التى خولف فيها مالك [ص٥٤].

٦- ويزيد بن حبيب: ذكره الدارقطنى فى المصدر المشار إليه أيضًا [ص٥٤].

٧- وعبيد اللَّه بن أبى زياد الرصافى: ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٨٧].

٨- وسفيان بن عيينة: وهو غريب قاله الدارقطنى فى «علله» [١/ ١٨٧]. فهؤلاء جماعة من ثقات أصحاب الزهرى كلهم قد رووه عنه بالإسناد المتقدم عن زيد بن ثابت به. لكن وقع بينهم خلاف فى بعض ألفاظه كما أشار إليه البخارى، وشرحه الحافظ فى «الفتح» [٨/ ٣٤٥]، و[٩/ ١٥]. وخالفهم جميعًا: عمارة بن غزية فرواه عن الزهرى فقال: عن خارجة بن زيد عن أبيه به. وجعل الحديث كلَّه عنه. =

٦٥- **حدّثنا** أبو خيثمة حدّثنا يعقوب بن إبراهيم حدّثنا أبي عن ابن شهاب، عن عبيد ابن السباق، أن زيد بن ثابت حدثه: أن أبا بكر قال: «إنك رجل شاب عاقل ولا نتهمك، قد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه».

= هكذا أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٤/ ٨٧]، رقم [٢٠٤٦]، من طريق الدراوردي عنه به. . . لكنه لم يسق لفظه.

وخولف الدراوردي فيه! خالفه ابن لهيعة فرواه عن عمارة فقال: عن الزهري عن سعيد بن عبيد ابن السباق عن زيد بن ثابت به.

هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٣١٥]، من طريق ابن لهيعة به، وهذا غلط في غلط، والمحفوظ عن عمارة: إنما هو بالإسناد الأول. كما ذكره البزار وغيره.

قال الدارقطني في «علله» [١/ ١٨٧]، عقب ذكره هذا الطريق: «وإنما روى الزهري عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه من هذا الحديث ألفاظًا يسيرة: وهي قوله: «فقدت من سورة الأحزاب آية قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرؤها فوجدتها مع خزيمة بن ثابت» ضبطه عن الزهري كذلك: إبراهيم ابن سعد وشعيب بن أبي حمزة وعبيد الله بن أبي زياد. . . . .».

قلتُ: وهذا القدر ثابت عند البخاري [٣٨٢٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن الزهري به كما قاله الدارقطني.

ثم وجدتُ الدارقطني قد ذكر اختلافًا آخر وقع في سنده على عمارة بن غزية، ورواه مالك بن أنس عن الزهري فقال: عن سالم وخارجة به مرسلاً. . .

ثم اختلف أصحاب مالك عليه في إسناده، كما ذكره الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك [ص٥٤]، وشرح ذلك هنا يطول مني جدًا.

وقد رجَّح الدارقطني في «علله» [١/ ٨٨]، من كل تلك الوجوه الماضية: ما رواه إبراهيم بن سعد وأصحابه - وهو الوجه الأول- عن الزهري عن عبيد ابن السباق عن زيد بن ثابت به. . فقال: «والصحيح من ذلك: رواية إبراهيم بن سعد وشعيب ابن أبي حمزة و. . . ، فإنهم ضبطوا الأحاديث عن الزهري، وأسندوا كل لفظ منها إلى رواية وضبطوا ذلك. . .» وهو كما قال.

٦٥- **صحيح**: انظر قبله.

٦٦- **حدّثنا** عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عفان بن مسلم، حدّثنا همامٌ، حدّثنا ثابتٌ، عن أنسٍ، أن أبا بكرٍ حدثه، قال: قلت للنبى ﷺ، ونحن بالغَار: لو أن أحدهم ينظر إلى تحت قدميه لأبصرنا تحت قدميه، قال: فقال: «**يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا ظَنُّكَ بِاثْنَيْنِ اللَّه ثَالِثُهُمَا**؟».

٦٧- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا حبان بن هلال، حدّثنا همامٌ، عن ثابت، حدّثنا أنسٌ، أن أبا بكرٍ، حدثه، قال: نظرت إلى أقدام المشركين على رؤوسنا، ونحن فى الغار، فقلت: يا رسول اللَّه، لو أن أحدهم نظر إلى قدميه أبصرنا تحت قدميه، فقال: «**يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا ظَنُّكَ بِاثْنَيْنِ اللَّه ثَالِثُهُمَا**؟».

٦٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٤٥٣]، ومسلم [٢٣٨١]، والترمذى [٣٠٩٦]، وأحمد [٤/ ١]، وابن حبان [٦٨٦٩]، وابن أبى شيبة [٣١٩٢٩]، وعبد بن حميد فى «المسند» [رقم/ ٢/ المنتخب]، وخيثمة فى« حديثه» [ص١٣٥]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٨٠٥]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٧١]،

والحارث فى «عواليه» [رقم ٥٠]، والخطيب فى «تاريخه» [٣/ ٨٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٣٠]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٢٥٣]، والدولابى فى «الكنى» [١/ رقم ٤٨]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [١/ رقم ٩٤]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٩٧٢]، وابن الأعرابى فى «معجمه» [٥/ رقم ٢٠٦٧]، وأبو نعيم فى «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم ١]، وجماعة كثيرة من طرق عن همام ابن يحيى عن ثابت البنانى عن أنس بن مالك به.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب إنما يُعرف من حديث همام تفرد به...».

قلتُ: قد وجدتُ له متابعًا: فأخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ٨٤]، بإسناد صحيح إلى أبى مالك سعيد بن هبيرة عن جعفر بن سليمان عن ثابت البنانى عن أنس بن مالك به...

قلتُ: وهذه متابعة لا يُفرح بها إن شاء اللَّه. وأبو مالك تكلم فيه النقاد حتى أوشك ابن حبان أن يرميه بالوضع لولا أن تردد أخيراً راجع «اللسان» [١/ ١٢٦]. فالقول ما قال الترمذى.. ومثله قال ابن عساكر.

٦٧-**صحيح**: انظر قبله.

٦٨- حدّثنا محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة البصري، ومحمد بن المثنى، قالا: حدّثنا عمرو بن عاصم الكلابي، حدّثنا عمران، عن معمر، عن الزهري، عن أنس، قال: قال عمر لأبي بكر، في الردة: ألم يقل رسول الله ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إِلَهَ إِلا اللَّه، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّه**؟» فقال أبو بكر: قال رسول الله ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إِلَهَ إِلا اللَّه، وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ**»، واللَّه لو منعوني عقالاً لقاتلتهم عليه حتى تلحق نفسي باللَّه، قال عمر: فلما رأيت أبا بكر قد عزم على ذلك علمت أنه الحق.

٦٨- **صحيح**: أخرجه النسائي [٣٠٩٤]، وابن خزيمة [٢٢٤٧]، والحاكم [١/ ٥٤٤]، والبزار [٣٨]، والبيهقي في «سننه» [١٦٥٠٩]، وابن بشران في أماليه [٣/ رقم ٩٥٤]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ٧٦]، وجماعة، من طرق عن عمران القطان البصري عن معمر عن الزهري عن أنس بن مالك به...

قلتُ: وهذا إسناد منكر وعمران مختلف فيه، وهذا الإسناد قد أنكره النقاد عليه فأصابوا، فقال الترمذي عقب الطريق المحفوظ لهذا الحديث عنده [رقم ٢٦١٠]: «... وروى عمران القطان هذا الحديث عن معمر عن الزهري عن أنس بن مالك عن أبي بكر... وهو حديث خطأ. وقد خولف عمران في روايته عن معمر...».

قلتُ: وسيأتي ذكْر مَنْ خالفه قريبًا. وقال النسائي عقب روايته طريق عمران الماضي: «عمران القطان ليس بالقوي في الحديث، وهذا الحديث خطأ...». ومثلهما قال الحافظ البزار في مسنده المعلل [١/ ٩٨]. وقال الدارقطني في «علله» [١/ ١٦٤]: «... ورواه عمران القطان عن معمر وقال: عن الزهري عن أنس بن مالك عن أبي بكر... وهم فيه على معمر...».

قلتُ: عمران القطان قد ضعفه جماعة، وقد خولف في إسناده. خالفه عبد الرزاق الصنعاني: فرواه عن معمر فقال: عن الزهري عن عبيد اللَّه بن عتبة به مرسلاً. هكذا أخرجه في المصنف [رقم/ ٦٩١٦]، و [رقم/ ١٨٧١٨]، و [رقم/ ١٠٠٢٢]، وهكذا ذكره عنه الدارقطني في «علله» [١/ ١٦٤]. لكني قد وجدتُ أبا داود قد أشار في «سننه» [١/ ٤٨٦]، بعد أن ذكر الطريق المحفوظ عن الزهري عن عبيد اللَّه عن أبي هريرة به. [رقم/ ١٥٥٦]، قال: «ورواه رباح بن زيد وعبد الرزاق عن معمر عن الزهري بإسناده...». =

٦٩- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عمرو بن عاصم الكلابي، حدّثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، قال: قال أبو بكر بعد وفاة رسول اللَّه ﷺ لعمر: انطلق بنا إلى أم أيمن نزورها كما كان رسول اللَّه ﷺ يزورها، فلما انتهينا إليها بكت، فقالا لها: ما يبكيك ما عند اللَّه خيرٌ لرسوله. قال: فقالت: ما أبكي أن لا أكون أعلم أن ما عند اللَّه خيرٌ لرسوله، ولكن أبكي أن الوحي انقطع من السماء، قال: فهيجتهما على البكاء، فجعلا يبكيان معها.

= فالظاهر أنه قد اختلف على عبد الرزاق فيه. ورواية رباح بن زيد: قد ذكرها الدارقطني في «علله».

■ **والصواب في هذا الحديث**: هو ما رواه شعيب بن أبي حمزة ويحيى ابن سعيد ومحمد ابن الوليد ويونس الأيلي وعقيل بن خالد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر والنعمان ابن راشد وسفيان بن حسين وسليمان بن كثير ومحمد بن إسحاق وجعفر بن برقان وعبد الرحمن بن يزيد وجماعة غيرهم، كلهم رووه عن الزهري فقالوا: عن عبيد اللَّه بن عتبة عن أبي هريرة قال: «قال عمر لأبي بكر. . .» وذكر القصة كما عند المؤلف. هكذا أخرجه البخاري [٦٥٢٦]، ومسلم [٢٠]، وجماعة كثيرة جداً من تلك الطرق عن الزهري به. و

قد اختلف في إسناده على الزهري على ألوان أخرى ذكرها الدارقطني في «علله» [١/ ١٦٥]، ثم رجّح أخيراً الوجه الماضي عن الزهري، وهو الصواب. وللمرفوع من هذا الحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة.

٦٩- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٤٥٤]، وابن ماجه [١٦٣٥]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢/ ٦٨]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ٧٦]، والبيهقي في «سننه» [١٣٣١٤]، وفي الدلائل [رقم ٣٢٣٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ٣٠٢]، من طرق عن عمرو بن عاصم عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس بن مالك به. وهذا إسناد جيد.

وهكذا أخرجه ابن شيبة [٣٧٠٢٧]، والبخاري في تاريخه «الأوسط» [١/ ٦٣]، وقد توبع عليه سليمان بن المغيرة: ولكن على قول أم أيمن فقط دون ذكر أبي بكر وعمر: تابعه: حماد بن سلمة: عند أحمد [٣/ ٢٤٨]، ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة [١/ ١٤٢٧]، وابن سعد في «الطبقات» [٨٠/ ٢٢٦]، والحارث [رقم ٩٥٤ / زوائد الهيثمي]. =

٧٠- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا زائدة بن أبى الرُّقَاد، حدثنى زيادٌ النميرى، عن أنسٍ، أن أبا بكرٍ دخل على النبى ﷺ وهو كئيبٌ، فقال له النبى ﷺ: «**مَالِى أَرَاكَ كَئِيبًا؟**» قال: يا رسول اللَّه، كنت عند ابن عمٍ لى البارحة، فلان، وهو يكيد بنفسه، قال: «**فَهَلا لَقَّنْتَهُ لا إِلَهَ إِلا اللَّه؟**» قال: قد فعلت، يا رسول اللَّه، قال: «**فَقَالَهَا؟**» قال: نعم، قال: «**وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ**»، قال أبو بكرٍ: يا رسول اللَّه، كيف هى للأحياء؟ قال: «**هِىَ أَهْدَمُ لِذُنُوبِهِمْ، هِىَ أَهْدَمُ لِذُنُوبِهِمْ**».

= وله طريق آخر بهذا القدر من قول أم أيمن فقط: عند الطبرانى فى «الكبير» [٢٥ / ٢٢٧]، وابن أبى شيبة [٣٧٠٢٦]، وأبى نعيم فى «الحلية» [٦٨/ ٢]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٢٢٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٣٠٣]، وجماعة، من طرق عن سفيان الثورى عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال: «لما قبض رسول اللَّه ﷺ بكت أم أيمن، فقيل لها: ما يبكيك؟! فقالت: انقطع عنا خبر السماء».

قلتُ: وسنده صحيح مستقيم إلى طارق بن شهاب، وهو صحابى صغير.

٧٠-**منكر**: أخرجه العقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٨١]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٢٨]، من طريق عبيد اللَّه بن عمر القواريرى عن زائدة بن أبى الرقاد عن زياد النميرى عن أنس بن مالك به. وتوبع عليه القواريرى: تابعه أحمد بن مالك عند البزار [رقم/ ٧٨٦]، عن زائدة بن أبى الرقاد به.

وهذا إسناد منكر! وزائدة منكر الحديث كما قاله البخارى والنسائى والبزار وغيرهم. قال أبو حاتم الرازى: «يُحدث عن زياد النميرى عن أنس أحاديث مرفوعة منكرة، ولا ندرى منه أو من زياد».

قلتُ: وشيخه زياد قريب منه، بل هو مثله عند التحقيق، وعنه يقول ابن حبان: «منكر الحديث، يروى عن أنس أشياء لا تشبه حديث الثقات تركه ابن معين».

قلتُ: ثم أغرب وذكره فى الثقات [٤/ ٢٥٥] لكنه قال: «يخطئ»! ولعله كان يتردد بشأنه! والحديث: ذكره الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٦٤]، ثم قال: «رواه أبو يعلى والبزار وفيه زائدة بن أبى الرقاد.

[وعنده: «الوقاد» وهو تصحيف]، وثقه القواريرى وضعفه البخارى وغيره». =

٧١- **حدّثنا** عبيد اللَّه بن عمر القواريرى حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا يونس بن يزيد عن الزهرى أخبرنى ابن السباق أخبرنى زيد بن ثابت: أن أبا بكر أرسل إليه مقتل أهل اليمامة قال: فأتيته فإذا عمر عنده فقال أبو بكر: إن عمر أتانى فقال: إن القتل قد استحر بأهل اليمامة من قراء القرآن - أو الناس - شك أبو يعلى - فأنا أخشى أن يستحر القتل فى المواطن كلها فيذهب كثير من القرآن لا يُوعَى، وإنى أرى أن تأمر بجمع القرآن. قلت لعمر: كيف أفعل شيئًا لم يفعله رسول اللَّه ﷺ؟ فقال عمر: هو - واللَّه - خير فلم يزل يراجعنى فى ذلك حتى شرح اللَّه صدرى ورأيت فيه الذى رأى عمر. فقال زيد: و عمر عنده جالس لا يتكلم. فقال أبو بكر: إنك شاب عاقل ولا نتهمك وكنت تكتب الوحى لرسول اللَّه ﷺ فاتبع القرآن فاجمعه. قال زيد: فو اللَّه لو كلفونى نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما أمرنى به من جمع القرآن. فقلت: كيف تفعلون شيئًا لم يفعله رسول اللَّه ﷺ؟ قال: هو - واللَّه - خير فلم يزل يراجعنى حتى شرح اللَّه صدرى بالذى شرح به صدر أبى بكر و عمر، فجمعت القرآن أتتبعه من الرقاع و الأكتاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع خزيمة الأنصارى لم أجدها مع أحد غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى آخر الآية [التوبة: ١٢٨]، فكانت المصاحف التى جمعنا فيها القرآن عند أبى بكر حياته حتى توفاه اللَّه، ثم عند عمر حتى توفاه اللَّه، ثم عند حفصة.

٧٢- **حدّثنا** العباس بن الوليد النَّرْسِى، حدّثنا عمر بن علىٍ، حدّثنا عبد الرحمن بن

= أقول: القواريرى إمام حافظ وهو أهل لأن يُجرِّح ويُعدِّل، غير أن حال زائدة مكشوف إن شاء اللَّه. ولم أر توثيق القواريرى له نصًا، والمذكور فى «الجرح والتعديل» [٣/ ٦١٣]، ومن طريقه المزى فى «التهذيب» [٩/ ٢٧٢]، وهو فى «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين [ص ٩٣/ رقم ٤٠٣]، عن القواريرى أنه قال عن زائدة: «لم يكن به بأس وكتبتُ كل شىء عنده» ثم أنكر عليه حديثًا فى الختان. واللَّه المستعان.

٧١- **صحيح**: مضى تخريجه مطولاً فى الحديث [رقم ٦٤].

٧٢- **ضعيف**: بهذا السياق: أخرجه الروياني فى «مسنده» [١/ رقم ٢٥٦]، والطبرانى فى الدعاء [رقم ١٤٦٠]، من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى عن مالك بن قيس عن عقبة بن عامر به نحوه. وهو عند الطبرانى مختصراً بالشطر الأخير منه. وإسناده واه على نكارة سياقه. وعبد الرحمن بن زياد الإفريقى: أحد العباد الزهاد الصالحين الذين لم يكن الحديث من شأنهم=

زياد بن أنعم، قال: سمعت مالك بن قيس يحدث، قال: قدم عقبة بن عامر، على معاوية، وهو بإيلياء، فلم يلبث أن خرج، فطُلب فلم يوجد، أو قال: طلبناه فلمْ نجده، فاتبعناه، فإذا هو يصلي ببراز من الأرض. قال: فقال: ما جاء بكم؟ قالوا: جئنا لنحدث بك عهداً، أو نقضي من حقك. قال: فعندي جائزتكم، كنا مع رسول اللَّه ﷺ في سفر، وكان على كل رجلٍ منا رعاية الإبل يومًا، فكان يومي الذي أرعى فيه، قال: فروَّحتُ الإبل، فانتهيت إلى النبي ﷺ وقد أطاف به أصحابه، وهو يحدث، قال: فأهملت الإبل وتوجهت نحوه فانتهيت إليه، وهو يقول: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ يُرِيدُ بِهِمَا وَجْهَ اللَّه، غَفَرَ اللَّه لَهُ مَا كَانَ قَبْلَهُمَا**»، فقلت: اللَّه أكبر، قال: فضرب رجلٌ على كتفي، فالتفت، فإذا أبو بكر، قال: يا ابن عامر، ما كان قبلها أفضل قلت: ما كان قبلها؟ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّه يُصَدِّقُ قَلْبُهُ لِسَانَهُ دَخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَ**».

٧٣- حدّثنا عمرو بن مالك، حدّثنا جارية بن هرمٍ الفقيمي، يقول: حدثني عبد اللَّه

= أصلاً فجعلوا يروون على التوهم حتى كثرت المناكير في أحاديثهم وتكلم فيهم النقاد، وعنه يقول أحمد: «منكر الحديث»، وكذا قال الحافظ جزرة، وقال ابن خراش: «متروك»، وقال ابن حبان: «يروى الموضوعات عن الثقات»، وضعفه جمهور النقاد، وما وثقه إلا متساهل أو من لا يعرف ما وراء الأكمة! وشيخه مالك بن قيس: قال عنه الهيثمي في «المجمع» [٢/ ٥١٨]: «لم أجد من ذكره».

قلتُ: قد وقع عند الروياني: «عن مالك بن قيس مولى خالد بن أسيد»، وقد بحثتُ عنه فلم أهتد إليه، والمعروفون من موالي خالد بن أسيد ثلاثة: «عبد الرحمن بن كيسان» وهو تابعي غائب الحال، وأبوه «كيسان بن جرير» وهو صحابي قرشي، و«عمرو بن كثير بن أفلح» وهو من كبار أتباع التابعين. وللمرفوع من الحديث: شواهد صحيحة.

٧٣- منكر: بهذا التمام: أخرجه الجوزقاني في «الأباطيل» [ص/ رقم١٣/ طبعة دار ابن حزم]، والذهبي في «الميزان» [١/ ٣٨٦]، كلاهما من طريق المؤلف عن عمرو بن مالك الراسبي عن جارية بن هرم عن عبد اللَّه بن دارم [وسقط من سند الجوزقاني: «عبد اللَّه بن دارم»! عن عبد اللَّه بن بسر الحبراني عن أبي كبشة الأنماري عن أبي بكر به. =

ابن دارم، حدّثنا عبد اللَّه بن بسر الحُبْرانى، قال: سمعت أبا كبشة الأنمارى، وكان له صحبةٌ يحدث: عن أبى بكر الصديق، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، أَوْ رَدَّ شَيْئًا أَمَرْتُ بِهِ، فَلْيَتَبَوَّأْ بَيْتًا فِي جَهَنَّمَ**».

= قال الذهبى: هذا حديث منكر.

قلتُ: وإسناده كأنه موضوع، وعمرو بن مالك الراسبى ساقط البتة. وقد نقل الترمذى فى «العلل» [ص/ ٣٤٠ / طبعة عالم الكتب]، عن البخارى أنه قال: «عمرو بن مالك هذا كذاب، كان استعار كتاب أبى جعفر المسندى فألحق فيه أحاديث أو حديثًا - الشك من الترمذى- كذبًا». وقال ابن عدى: «منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث..». وقد وهم ابن عدى فى نسبته إذ قال فى صدر ترجمته [٥/ ١٥٠]: «وعمرو بن مالك النكرى». وليس هو بذاك، وصاحبنا هو الراسبى، والنكرى متقدم عليه فى الطبقة.

● **تنبيه على هذا**: الحافظ فى تهذيبه [٨/ ٩٥]، وأشار إليه الذهبى فى ترجمة الراسبى من «الميزان» [٣/ ٢٨٥]، وقد تركه أبو زرعة وأبو حاتم فلم يكتبا عنه. وقد تلوَّن فى سنده كما يأتى.

وجارية بن هرم: حاله قريب من حال عمرو بن مالك، وقد تركه جماعة وضعفه الآخرون. راجع «اللسان» [٢/ ٩١]. بجارية وحده: أعل الهيثمى هذا الحديث! فقال فى «المجمع» [١/ ٣٦٣]: «رواه أبو يعلى والطبرانى فى «الأوسط»، وفيه جارية بن الهرم الفقيمى، وهو متروك الحديث». وهذا قصور من الهيثمى قد عهدناه منه كثيرًا.

وعبد اللَّه بن بسر الحبرانى: حاله قريب أيضًا من حال زميليْه قال ابن معين: «لا شىء»، وقال النسائى: «ليس بثقة»، وضعفه جمهرة النقاد، فماذا يُجديه أن ذكره ابن حبان فى ثقاته؟!

وبابن بسر وحده: أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٢٢٦]، فقال: « هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، عَبْدُ اللَّه بْنُ بُسْرٍ الْحُبْرَانِىُّ الْحِمْصِىُّ: ضَعَّفَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَابْنُ مَعِينٍ، ، وَالتِّرْمِذِىُّ، ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَالدَّارَقُطْنِىُّ، ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِى الثِّقَاتِ فَمَا أَجَادَ».

وهذا أيضا قصور من البوصيرى يقع فيه مرارًا. وعبد اللَّه بن دارم: طير غريب لا وجود له فى بطون الدفاتر، وما أراه إلا من توليد عمرو بن مالك أو شيخه. وقد رواه المؤلف فى «معجمه» [رقم/ ٢٦٠]، وعنه ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٧٥]، - مقرونًا مع جماعة- والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم/ ٣٨٣٨]، والترمذى فى «العلل» [ص/ ٣٤٠ / طبعة عالم الكتب]، والبزار [١/ رقم/ ٨٩]، والخطيب فى «الجامع لأخلاق الراوى» [٢/ ١٨٩]، ومن طريقه ابن =

= الجوزى فى «الموضوعات» [١/ ٥٧]، وغيرهم عن عمرو بن مالك عن جارية عن عبد اللَّه بن بسر عن أبى كبشة عن أبى بكر به . . .

قال البزار : « هَذَا الحَدِيثُ إِنَّمَا رَوَاهُ جَارِيَةُ بْنُ هَرِم ، ، عَنْ عَبْد اللَّه بْن بُسْر ، عَنْ أبى كَبْشَةَ ، فَكَانَ الإِسْنَادُ مَجْهُولاً ؛ لأَنَّ عَبْدَ اللَّه بْنَ بُسْر هَذَا لاَ نَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ إِلاَّ جَارِيَةُ بْنُ هَرِم وَيُوسُفُ بْنُ خَالد غَيْرَ هَذَا الحَدِيث . وَهَذَا الحَدِيثُ لَمْ نَسْمَعْهُ إِلاَّ مِنْ عَمْرو بْن مَالك فَأَمْسَكْنَا عَنْ ذكْره» .

قلتُ : هكذا أسقط عمرو - أو شيخه- «عبد اللَّه بن دارم» من سنده . فالظاهر أنه -أو شيخه- كان يتلون فى إسناده كيما يفتضح به أمام اللَّه والناس .

وقد قال الطبرانى عقب روايته : « لا يروى هذا الحديث عن أبى كبشة عن أبى بكر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمرو بن مالك» ، وليس كما قال ! بل توبع مالك عليه من هذا الوجه الثانى : تابعه جماعة منهم :

١- يحيى بن بسطام : عند ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٧٥] ، والعقيلى فى «الضعفاء» [١ / ٢٠٣] .

٢- الوضاح بن حسان : عند ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٧٥] .

٣- على بن قرين : عند أبى نعيم فى «أخبار أصفهان» [١/ ٤٢٦/ الطبعة العلمية] ، والحافظ فى «اللسان» [٤/ ٢٥١] ، والخطيب فى «تاريخه» [١٢/ ٥١]-مقرونًا- وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٧٥] .

٤- وموسى بن هارون المستملى : عند الخطيب فى «تاريخه» [١٢/ ١٥] ، مقرونًا .

٥- وعمر بن يحيى الأيلى : عند ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٣٣٨] ، مقرونًا . وتابعه غير هؤلاء أيضًا .

لكن يقول ابن عدى : «وهذا الحديث : يقال إنه حديث يحيى بن بسطام ، وأن الباقين الذين رووه عن جارية سرقوه منه» .

قلتُ : ولا يبعد هذا . فكلهم هلكى ! وقد جاء محمد بن إسحاق البلخى اللؤلؤى وخالف الجميع ! ورواه عن جارية فقال : عن عبد اللَّه بن بسر عن أبى راشد الحبرانى عن أبى كبشة الأنمارى عن أبى بكر به . . فزاد فيه واسطة بين ابن بسر وأبى كبشة . هكذا أخرجه المروزى فى «مسند أبى بكر» [٦٩] . =

٧٤- **حدّثنا** أحمد بن عمر الوكيعي، حدّثنا حسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قام أبو بكر على المنبر، فقال: قد علمتم ما قام به رسول اللَّه ﷺ عام الأول، ثم بكى، ثم أعادها، ثم بكى، ثم أعادها، ثم بكى، قال: «**إِنَّ النَّاسَ لَمْ يُعْطُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا شَيْئًا أَفْضَلَ مِنَ الْعَفْوِ وَالْعَافِيَةِ، فَسَلُوهُمَا اللَّه**».

= واللؤلؤى ليس له من اسمه نصيب، وقد كذبه صالح جزرة بخط عريض وضعفه جماعة. راجع «اللسان» [٥/ ٦٦]. وللحديث طرق أخرى عن أبي بكر به نحوه. ذكرها الدارقطني في «علله» [١/ ٢٤٥]، ولا يصح منها شيء، وأكثرها مناكير، معاذ اللَّه بل كلها مناكير. وقد صح الحديث: لكن دون هذا اللفظ.

٧٤- **صحيح**: أخرجه البزار [٣٢]، وابن أبي الدنيا في «الشكر» [١٥٤]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [٥٣]، من طرق عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة بن قدامة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة قال: قام أبو بكر على المنبر. . . وذكره.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الجودة، فرجاله كلهم ثقات أثبات سوى عاصم المقرئ، وهو صدوق فيه كلام من قبل حفظه، لكنه متماسك إن شاء اللَّه. لكن قد اختلف في إسناده على حسين الجعفي، بل وخولف عاصم في إسناده أيضًا، وهاك البيان:

١-أما الاختلاف فيه على حسين الجعفي: فقد رواه عنه أحمد بن عمر الوكيعي -الثقة الحافظ- وعبد اللَّه بن الوضاح الكوفي - وهو صدوق- فقالا: عن حسين الجعفي، بإسناده على الوجه الماضي. وخالفهما محمد بن رافع النيسابوري - الثقة المأمون- فرواه عن حسين الجعفي فقال: عن زائدة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا. . . وأسقط منه أبا بكر وجعله من مسند «أبي هريرة»

هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [١٠٧٢٢]، «اليوم والليلة» [٨٨٦]، عنه به.

ثم عاد ورواه عن حسين فقال: عن زائدة عن عاصم عن أبي صالح قال: قام أبو بكر على المنبر. . . ثم ذكره ولم يذكر فيه أبا هريرة.

هكذا أخرجه النسائي أيضًا في «الكبرى» [١٠٧٢٣]، وفي «اليوم والليلة» [٨٨٧]، عن محمد ابن رافع به. =

= وقد مضى: أن ابن رافع ثقة مأمون، وراويه عنه على الوجهين: هو النسائي الحافظ الجبل. وزائدة بن قدامة: شيخ الإسلام. وحسين الجعفي: ثقة ثبت. فلم يبق إلا عاصم المقرئ، وقد مضى أنه متكلَّمٌ فيه من قِبَل حفظه، فالوهم منه إن شاء الله، كأنه كان يضطرب فيه! وقد توبع عليه ابن رافع: تابعه إسحاق الطالقاني عند المؤلف [٧٥]، لكن يقول البزار بعد روايته هذا الحديث من الطريق الأول: «وقد اختلفوا على حسين - يعني الجعفي - فقال غير واحد: عن أبي صالح عن أبي بكر. . . وقال غير واحد: عن أبي صالح عن أبي هريرة عن أبي بكر. . . . والحديث لمن زاد إذا كان ثقة. . .».

قلتُ: فكأنه يميل إلى ترجيح الوجه الأول؛ باعتباره زائداً على غيره -من حيث إسناده- والزيادة من الثقة مقبولة. وأقول: وهذا يصادمه أمران:

الأول: أن عاصماً في حفظه شيء كما مضى، فَيَقْرُب: أن هذا الاختلاف ليس محفوظًا، وإنما أُتِيَ من قبل سوء حفظ عاصم.

والثاني: أن عاصماً قد خولف في إسناده أيضًا! خالفه الإمام الأعمش - وهو أوثق الناس في أبي صالح - فرواه عن أبي صالح فقال: «عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: قام أبو بكر. . .» ثم ذكره. هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [١٠٧٢٤]، «اليوم والليلة» [٨٨٨]، من طريق أبي حمزة السكري -الثقة المأمون- عن الأعمش به.

وقد توبع عليه أبو حمزة: تابعه شيبان النحوي، فرواه عن الأعمش مثله. . . ذكره الدارقطني في «علله» [١/ ٢٣٣]، ثم قال: «ولم يُسمِّ - يعني شيبان - أبا هريرة ولا غيره».

قلتُ: فهذا الوجه إسناده صحيح ثابت، وإبهام الصحابي لا يضره، بل لعله هو نفسه أبو هريرة المذكور في طريق عاصم، لكن قد اختلف على الأعمش فيه أيضًا، فرواه عنه أبو حمزة السكري وشيبان النحوي على الوجه الماضي به.

وخالفهما أبو معاوية الضرير وغيره فروياه -أو رووه- عن الأعمش فقالا - أو فقالوا -: عن أبي صالح مرسلاً - يعني منقطعًا - عن أبي بكر به. هكذا ذكره الدارقطني في «علله» [١/ ٢٣٤]، ثم قال: «والمرسل هو المحفوظ».

قلتُ: المراد بالمرسل: المنقطع، يعني رواية أبي صالح عن أبي بكر. فسمَّاه الدارقطني مرسلاً؛ لكون أبي صالح معروفًا بالإرسال عن أبي بكر، راجع «جامع التحصيل» [١٧٤]. =

٧٥- **حدّثنا** إسحاق بن إسماعيل الطَّالْقانى، حدّثنا حسين بن على الجُعْفى، عن زائدة، عن عاصم بن أبى النجود، عن أبى صالحٍ، قال: قام أبو بكر الصديق، على المنبر فخطب فحمد اللَّه وأثنى عليه، ثم قال: إن رسول اللَّه ﷺ قام فيناً عام الأول على هذا المنبر، فى مثل هذا اليوم، فى مثل هذا الشهر، قال: ثم بكى، فقال: «**سَلُوا اللَّه الْعَفْوَ وَالْعَافِيَة**».

٧٦- **حدّثنا** أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا فليحٌ، عن الزهرى، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبى هريرة، أن أبا بكرٍ بُعثَ فى الحجة التى أمَّرَه رسول اللَّه ﷺ عليها قبل حجة الوداع فى يوم النحر، فى رهطٍ يؤذِّن فى الناس: «**أَنْ لا يَحُجَّ بعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلاَ يَطُوفَنَّ بِالْبَيْتِ عُرْيَانُ**».

= والظاهر- بعد التأمل - عندى أن الوجهين - الماضيين-: محفوظان عن أبى صالح، وكذا ما اختلف على عاصم فيه أيضًا، ويكون أبو صالح: كان قد سمعه من أبى هريرة عن أبى بكر. ثم حدَّث به يومًا فأبهم اسم أبى هريرة وقال: عن بعض أصحاب النبى ﷺ عن أبى بكر به. ثم لم ينشط بعد ذلك لإقامة إسناده فجعل يرويه عن أبى بكر مباشرة ولا يذكر فيه أبا هريرة. وعلى كل حال: فللحديث طرق أخرى عن أبى بكر به. . . وستأتى.

٧٥- **صحيح**: انظر قبله.

٧٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤١٠٥]، والبيهقى فى «سننه» [٩٠٩١]، وغيرهم، من طريق فليح بن سليمان عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وفليح بن سليمان ضعيف صاحب مناكير على التحقيق. وقريب منه: ولده محمد بن فليح! لكن كان الشيخان ينتقيان من حديثهما ما علما أنهما لم يُخْطئا فيه، أو ما تابعهما عليه الثقات. وقد وقفتُ لهما على حديث يشيب لهوله غلمان أهل الأرض! وقد تكلمنا عليه فى كتابنا «أنهار الدم» وأشرنا إليه فى طليعته «فارجة الهم». ولم ينفرد به فليح ولا أبوه! فرواه جماعة من أصحاب الزهرى عنه به. . . . . منهم:

١- محمد بن عبد اللَّه بن أخى الزهرى: عند البخارى [٣٦٢]،.

٢- يونس بن يزيد: عند البخارى [١٥٤٣]، ومسلم [١٣٤٧]، وابن خزيمة [٢٧٠٢]، والبيهقى [٩٠٩١]، وجماعة. =

٧٧- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا هشيمٌ، عن يعلى بن عطاءٍ، عن عمرو بن عاصمٍ، عن أبي هريرة، أن أبا بكرٍ، قال: يا رسول اللَّه، علمني كلماتٍ أقولها إذا أصبحت، وإذا أمسيت، قال: قل: « **اللَّهمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ، لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَشَرِّ الشَّيْطَانِ وَشِرْكِهِ، قُلْهَا إِذَا أَصْبَحْتَ، وَإِذَا أَمْسَيْتَ، وَإِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ** ».

= ٣- شعيب بن أبي حمزة: عند البخاري [٣٠٠٦]، وأبي داود [١٩٤٦]، والبيهقي [١٨٤١٥]، وجماعة.

٤- عمرو بن الحارث: عند مسلم [١٣٤٧]، وابن خزيمة [٢٧٠٢].

٥- عقيل بن خالد: عند البخاري [٤٣٧٨]، وغيره.

٦- صالح بن كيسان: عند البخاري [٤٣٨٠]، والنسائي [٢٩٥٧].

وله طريق آخر عن أبي هريرة، وفي الباب عن علي أيضًا.

٧٧-**صحيح**: أخرجه أبو داود [٥٠٦٧]، والحاكم [١/ ٦٩٤]، والنسائي في «الكبرى» [٧٦٩١]، «اليوم والليلة» [٥٦٧]، وابن منده في التوحيد [١/ ٤٨٤]،

وأبو الفضل الزهري في حديثه [رقم/ ٣٥٣]، وابن الشجري في أماليه [١/ ١٩٩]، وجماعة من طرق عن هشيم عن يعلى بن عطاء عن عمرو بن عاصم عن أبي هريرة به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح، وهشيم قد صرح بالسماع عند جماعة. وقد توبع عليه هشيم أيضًا: تابعه شعبة: عند الترمذي [٣٣٩٢]، وأحمد [١/ ٩]، والدارمي [٢٦٨٩]، والطيالسي [٩]، وابن أبي شيبة [٢٦٥٢٣]، والنسائي في «الكبرى» [٧٧٥١].

والطبراني في الدعاء [رقم ٢٨٨]، ومن طريقه المزي في «التهذيب» [٢٢/ ٨٦]، والخطيب في «تاريخه» [١١/ ١٦٦]، وابن حبان [٩٦٢]، والبخاري في «الأدب» [١٢٠٢]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [٢٩]، وفي الدعوات [٢٩]، وابن منده في «التوحيد» [١/ ٢٦٣].

وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [٣٥٣]، وابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ٧٢٢]، والخرائطي في «المكارم» [٢/ رقم ٨١٨]، وغيرهم، وللحديث طرق أخرى عن أبي بكر به.

٧٨- حدّثنا أبو هشام الرفاعى، حدّثنا المحاربى، حدّثنا يحيى بن عبيد اللَّه، عن أبيه، عن أبى هريرة، قال: حدثنى أبو بكر، قال: فاتنى العَشاء ذاتَ ليلة فأتيتُ أهلى، فقلت: هل عندكم عَشاءٌ؟ قالوا: لا واللَّه ما عندنا عَشاءٌ، فاضطجعت علىَّ فراشى فلم يأتنى النوم من الجوع، فقلت: لو خرجتُ إلى المسجد فصليت وتعللت حتى أصبح، فخرجتُ إلى المسجد فصليتُ ما شاء اللَّه، ثم تساندتُ إلَى ناحية المسجد كذلك، إذ طلع علىَّ عمر بن الخطاب، فقال: من هذا؟ قلت: أبو بكر، فقال: ما أخرجك هذه الساعة؟ فقصصت عليه القصة، فقال: واللَّه ما أخرجنى إلا الذى أخرجك، فجلس إلى جنبى، فبينما نحن كذلك، إذ خرج علينا رسول اللَّه ﷺ فأنكرنا، فقال: من هذا؟ فبادرنى عمر، فقال: هذا

٧٨-صحيح لغيره: أخرجه المروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٥٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١٩ / ٥٦٧]، وابن أبى الدنيا فى الجوع [١٤]، وابن ماجه [٣١٨١]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن المحاربى عن يحيى بن عبيد اللَّه بن موهب عن أبيه عن أبى هريرة عن أبى بكر به، مطولاً ومختصرًا.

وهذا إسناد غائر فى الفساد؛ ابن موهب يحيى بن عبيد اللَّه: قد أسقطه جمهور النقاد فسقط ولن يقوم! بل اتهمه الحاكم بالوضع، وقال فى مكان آخر: «روى عن أبيه عن أبى هريرة نسخة أكثرها مناكير». وأبوه: قد جهَّله جماعة من النقاد منهم الشافعى وأحمد وابن القطان. وخالفهم ابن حبان فذكره فى «الثقات» [٥/ ٧٢]، ووثقه نصًا أيضًا فقال: «ثقة؛ وإنما وقعت المناكير فى حديث أبيه -يقصد بهذا الضمير ابنه يحيى- من قبل ابنه يحيى. . . ».

قلتُ: قد عُرف تساهل ابن حبان فى التوثيق، لاسيما لهذه الطبقة المتقدمة، غير أنى وجدته قد ذكره أيضًا فى كتابه مشاهير علماء الأمصار [ص ٧١ / رقم ٤٩٣]، وقال: «. . . . . من ثقات أهل المدينة، وإنما وقعت المناكير فى حديثه من قبل ابنه يحيى. . . ». فالظاهر أنه قد عرفه وسَبَر حديث فرآه مستقيمًا إلا ما كان من رواية ولده عنه. وعلى كل حال: فللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة منها:

١- طريق يزيد بن كيسان عن أبى حازم عن أبى هريرة بنحوه. . .

أخرجه مسلم وجماعة. وسيأتى الكلام عليه عند الحديث [رقم/ ٦١٨١].

٢- طريق شيبان بن عبد الرحمن عن عبد الملك بن عمير، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة بنحوه. . . =

أبو بكر، وعمر، فقال: ما أخرجكما هذه الساعة؟ فقال عمر: خرجت فدخلت المسجد، فرأيتُ سواد أبى بكر، فقلت: من هذا؟ فقال: أبو بكر، فقلت: «**مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟**» فذكر الذى كان، فقلت: وأنا والله ما أخرجنى إلا الذى أخرجك، فقال النبى ﷺ: «**وَأَنَا وَاللَّهِ مَا أَخْرَجَنِى إِلا الَّذِى أَخْرَجَكُمَا، فَانْطَلَقُوا بِنَا إِلَى الْوَاقِفِىِّ أَبِى الْهَيْثَمِ بْنِ التَّيِّهَانِ فَلَعَلَّنَا نَجِدُ عِنْدَهُ شَيْئًا يُطْعِمُنَا**» فخرجنا نمشى فانتهينا إلى الحائط فى

= أخرجه الطبرى فى التفسير [١٢/ ٦٨٠]، وفى تهذيب الآثار [٢٥١٩]، والترمذى [٢٣٦٩]، والحاكم [٤/ ١٤٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١٩/ ٥٧٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ ٤٦٠٤]، والترمذى أيضًا فى «الشمائل» [رقم ٣٧٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٣٤١/ ٢٤]، وجماعة من طرق عن شيبان النحوى عن عبد الملك بن عمير، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة به مطولاً. وتوبع عليه شيبان: تابعه أبو حمزة السكرى عند النسائى فى «الكبرى» [١١٦٩٧]، ولكنه عنده مختصر. والحديث: ذكره ابن كثير فى «تفسيره» [٨/ ٤٧٥/ دار طيبة]، وساق بعض طرقه ثم قال: «وقد رواه أهل السنن الأربعة من حديث عبد الملك بن عمير عن أبى سلمة عن أبى هريرة بنحوٍ من هذا السياق وهذه القصة».

قلتُ: ثم عزاه المحقق بالهامش إلى أبى داود [٥١٢٨]، والترمذى [٢٨٢٢]، و[٢٣٦٩]، والنسائى فى «الكبرى» [١٦٩٧]، وابن ماجه [٣٧٤٥]. وهذا ذهول من ابن كثير لم يُنبِّه عليه المعلِّق، فليس الحديث من هذا الطريق عند الأربعة - سوى الترمذى- بهذا السياق أصلاً، ولا بنحو تلك القصة، اللَّهم إلا النسائى وحده، فعنده طرفٌ من هذا السياق. وإنما رواه أبو داود [٥١٢٨]، والترمذى [٢٨٢٢]، - ورواه فى موضع آخر مطولاً- وابن ماجه [٣٧٤٥]، من هذا الطريق بلفظ «المستشار مؤتمن» فقط. وهذه الجملة: «المستشار مؤتمن» قد وقعت فى قصة أبى الهيثم ابن التيهان من هذا الطريق أيضًا كما تراه: عند الحاكم [٤/ ٤١٥]، وغيره. فلم يقع الحديث عند هؤلاء -سوى الترمذى- إلا مختصرًا جدًا كما ترى ودون أى إشارة إلى سياق قصة ابن التيهان كما زعم الحافظ ابن كثير. وقد مضى أن النسائى قد رواه فى «الكبرى» [١١٩٧]، مختصرًا أيضًا، دون جملة «المستشار مؤتمن»، لكن عنده قَدْرٌ جيد من سياق القصة.

إذا عرفت هذا: فاعلم أن هذا الطريق قد اختلف فيه اختلافٌ كثيرٌ على ألوان متضاربة جدًا. وقد ذكر الدارقطنى بعضها فى العلل [٨/ ١٨]، ثم قال: «ويُشْبِه أن يكون الاضطراب من عبد الملك -يعنى ابن عمير- والأشبه بالصواب قول شيبان وأبى حمزة». =

القمر، فقرعنا الباب، فقالت المرأة: من هذا؟ قال عمر: هذا رسول اللَّه ﷺ، وأبو بكر، وعمر، ففتحت لنا، فدخلنا، فقال رسول اللَّه ﷺ: أين زوجك؟ قالت: ذهب يستعذب لنا من الماء من حَشٍّ بنى حارثة، الآن يأتيكم، قال: فجاء يحمل قربةً حتى أتى بها نخلةً فعلقها على كُرنافة من كرانيفها، ثم أقبل علينا، فقال: مرحبًا وأهلاً، ما زار الناس أحدٌ قط مثل من زارنى، ثم قطع لنا عذقًا فأتانا به، فجعلنا نتقى منه فى القمر فنأكل، ثم أخذ الشفرة فجال فى الغنم، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «**إِيَّاكَ وَالْحَلُوبَ**، أو قال: - **إِيَّاكَ وَذَوَاتِ الدَّرِّ**»، فأخذ شاةً فذبحها وسلخها، وقال لامرأته فطبخت وخبزت، وجعل يقطع فى القدر من اللحم، فأوقد تحتها حتى بلغ اللحم والخبز فثرد، ثم غرف عليه من المرق واللحم، ثم أتانا به فوضعه بين أيدينا، فأكلنا حتى شبعنا، ثم قام إلى القربة، وقد سفعتها الريح فبرد، فصب فى الإناء، ثم ناول رسول اللَّه ﷺ فشرب، ثم ناول أبا بكر فشرب، ثم ناول عمر فشرب، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**الْحَمْدُ للَّه خَرَجْنَا لَمْ يُخْرِجْنَا إِلا الْجُوعُ، ثُمَّ رَجَعْنَا وَقَدْ أَصَبْنَا هَذَا، لَتُسْأَلُنَّ عَنْ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، هَذَا مِنَ النَّعِيمِ**»، ثم قال للواقفى: «**مَا لَكَ خَادِمٌ يَسْقِيكَ مِنَ الْمَاءِ؟**» قال: لا يا رسول اللَّه، قال: «**إِذَا أَتَانَا سَبْيٌ فَأْتِنَا حَتَّى نَأْمُرَ لَكَ بِخَادِمٍ**»، فلم يلبث إلا يسيراً حتى أتاه سبيٌ، فأتاه الواقفى، فقال: «**مَا جَاءَ**

= **قلتُ**: يريد به الطريق الماضى. والاضطراب فيه من عبد الملك بن عمير كما قال الدارقطنى، وقد تكلموا فى حفظه، حتى قال أحمد: «عبد الملك بن عمير مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته».

قلتُ: وحديثه هنا شاهد صِدْقٍ على تلك المقولة. و قال أحمد أيضًا: « عبد الملك يختلف عليه الحفاظ».

قلتُ: وذلك منه لا منهم. وقد قال ابن معين عنه «مُخلِّط». ثم رأيتُ أبا سلمة قد اختلف عليه أيضًا من غير طريق عبد الملك، ولولا خوف الإطالة؛ لأقررنا عينك بتحرير هذه الاختلافات، ولكن حسبك من القلادة ما أحاط بالجيد. واللَّه المستعان. وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: منهم ابن عمر، وأبى عسيب، وابن عباس. وحديث ابن عباس: سيأتى عند المؤلف [برقم/ ٢٥٠]، وسيأتى كلامنا عليه هناك، إن قدَّر اللَّه لنا البقاء بخيرٍ حتى الوصول إليه.

بك؟» قال: يا رسول اللَّه موعدك الذى وعدتنى، قال: «**هَذَا سَبْيٌ، فَقُمْ فَاخْتَرْ مِنْهُمْ**»، قال: كن أنت الذى يختار لى، قال: «**خُذْ هَذَا الْغُلامَ، وَأَحْسِنْ إِلَيْهِ**»، قال: فأخذه فانطلق به إلى امرأته، فقالت: ما هذا؟ فقص عليها القصة، فقالت: فأى شىء قلت له؟ قال: قلت له: كن أنت الذى يختار لى، قالت: أحسنت، قد قال لك: أحسن إليه فأحسن إليه، قال: ما الإحسان إليه؟ قالت: أن تعتقه، قال: فهو حرٌ لوجه اللَّه.

٧٩- حدّثنا أمية بن بسطام، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا يونس -يعنى ابن عبيد- عن

٧٩- **صحيح**: أخرجه النسائى [٤٠٧٧]، وأحمد [١/ ١٠]، والبزار [٩٤]، وأبو داود [٥٣٦٣]، والبخارى فى «تاريخه» [٥/ ١٩٦]، وابن أبى عاصم فى «الديات» [رقم/ ٢٥١]، والمزى فى التهذيب [١٦/ ١٥٠]، وجماعة من طريق يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن حميد بن هلال عن عبد اللَّه بن مطرف عن أبى برزة به. . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن إن شاء اللَّه، ورجاله كلهم ثقات معروفون سوى عبد اللَّه بن مطرف، وهو ابن عبد اللَّه بن الشخير الإمام المشهور. وعبد اللَّه هذا: لم يرو عنه سوى ثلاثة نفر فقط، ولم أر أحدًا وثقه ممن يُعتمد قوله فى ذلك.

نعم ذكره ابن حبان فى الثقات على عادته المعروفة فى هذه الطبقة، لكن ذكره ابن خلفون فى «الثقات» وقال: «كان رجلاً صالحًا» هكذا ذكره المعلِّق على «تهذيب الكمال» [١٦/ ١٥٠]، نقلاً عن إكمال الحافظ مُغَلْطاى [٢/ ورقة/ ٣٢٧]. وقد أخرج له ابن أبى شيبة [٣٥٤٩١]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «زوائد الزهد» [ص/ ٢٤٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١/ ١٣٨]، وأحمد فى «الأسماء والكنى» [ص١٣٨ / رقم/ ٤٣٣]، وغيرهم من طريق قتادة عنه ما يدل على أنه كان رجلاً صالحًا زاهدًا عابدًا عارفًا. وقد قال الحافظ عنه فى التقريب «صدوق». فالظاهر أنه صدوق إن شاء اللَّه بما ذكرناه.

والحديث: سنده حسن صالح وحسب، أما تصحيحه من هذا الطريق وحده فتلك مجازفة، وقد اختلف فى إسناد هذا الحديث على حميد بن هلال على وجوه كثيرة يأتى بعضها الآن.

ورواه بعضهم واختلف عليه أيضًا كما سيأتى. وقد ساق النسائى فى «سننه» [٧/ ١٠٩، ١١٠]، طرفًا من تلك الاختلافات ثم ختمها بهذا الطريق الماضى، ثم قال: «هذا الحديث -يعنى من هذا الطريق- أحسن الأحاديث وأجودها». =

حميد بن هلال، عن عبد اللَّه بن مطرف، عن أبي برزة قال: بينا أبوبكر في عمله فغضب على رجل من المسلمين فاشتد غضبه عليه جداً فلما رأيت ذلك قلت: يا خليفة رسول اللَّه أضرب عنقه؟ فلما ذكرت القتل أضرب عن ذاك الحديث أجمع إلى غير ذلك من النحو. فلما تفرقنا أرسل إليَّ أبوبكر بعد ذلك، فقال: يا أبا برزة ما قلت؟ قال: ونسيت الذي قلت قال: قلت: وما قلت ذكرنيه؟ قال: وما تذكر ما قلت؟ قلت: لا واللَّه قال: أرأيت حين رأيتني غضبت على الرجل فقلت: أضرب عنقه يا خليفة رسول اللَّه أما تذكر ذاك؟ أو كنت فاعلاً ذلك؟ قال: نعم واللَّه، والآن إن أمرتني فعلت: فقال: ويحك - أو ويلك - واللَّه ما هي لأحد بعد رسول اللَّه ﷺ.

٨٠- **حدّثنا** هاشم بن الحارث، حدّثنا عبيد اللَّه بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عمرو بن مرة، عن أبي نصر، عن أبي برزة الأسلمي، قال: غضب أبو بكر على رجل غضبًا شديدًا لم يُر أشد غضبًا منه يومئذ، فقال له أبو برزة: يا خليفة رسول اللَّه، مرني فأضرب عنقه، قال: فكأنها نارٌ طفيت، قال: وخرج أبو برزة، ثم أرسل إليه، فقال: ثكلتك أمك ما قلت؟ قال: قلت: واللَّه لئن أمرتني بقتله لأقتلنه، قال: ثكلتك أمك أبا برزة، إنها لم تكن لأحد بعد رسول اللَّه ﷺ.

= **قلتُ**: وهذا لا يعني تحسينه -بالمعنى الاصطلاحي- فضلاً عن تصحيحه، ومثله قال البزار في «مسنده» [١/ ١١٥]: «... وأحسن إسناد في هذا: حديث يونس عن حميد بن هلال..». ومرادهما بذلك: أن هذا الطريق قد أقام راويه إسناده -بخلاف الطرق الأخرى- مع صحة الإسناد إليه. قال الدارقطني في «علله» [١/ ٢٣٧]: «ورواه يونس بن عبيد فجوَّد إسناده فقال: عن حميد بن هلال عن عبد اللَّه بن مطرف بن عبد اللَّه بن الشخير عن أبي برزة به...». **قلتُ**: ثم ذكر أن الحسين بن دينار قد تابع يونس بن عبيد عليه عن حميد بن هلال به.

٨٠- **صحيح**: أخرجه ابن أبي عاصم في «الديات» [رقم/ ٢٥١]، من هذا الطريق بإسناده عن عبيد اللَّه بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن أبي نضرة [ووقع عند المؤلف «أبي نصر» وهكذا ذكره الدارقطني في «علله» ومثله عند النسائي. وهي ثابتة ليست مصحفة كما سيأتي الكلام عليه]، عن أبي برزة به نحوه. وهكذا أخرجه النسائي [٤٠٧٥]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ ١١٢٩]، من هذا الطريق به. وهذا إسناد رجاله ثقات؛ لكنه معلٌّ بالاختلاف فيه كما يأتي. =

. . . . . .

= و«أبو نصر» هكذا وقع عند المؤلف، وهى كنية حميد بن هلال العدوى. هكذا كناه بها أكثر مَنْ ترجم له من القدماء والمتأخرين، بل وما ذكره أحد بغيرها، وهكذا ذكرها المزى فى آخر كتابه من الكنى والألقاب [٣٤/ ٣٤٥]، فقال: «س: أبو «نصر» عن أبى برزة الأسلمى «س» عن أبى بكر الصديق أنه تغيظ على رجل. . الحديث. . .، روى عنه: عمرو بن مرة «س» روى له النسائى، هو حميد بن هلال العدوى الهلالى».

قلتُ: لكن وقع عند الطبرانى وابن أبى عاصم- ومعهما الدارقطنى فى علله-: «أبو نضرة» وهكذا وقع فى سند النسائى [٤٠٧٥]، فتعقب ذلك وقال: «هذا خطأ والصواب «أبو نصر» واسمه حميد بن هلال».

قلتُ: فعرفنا من هذا أن «أبو نضرة» ليست مصحَّفة أصلاً وإنما هى خطأ من بعض الرواة؟! أظنه عبيد اللَّه بن عمرو، وهو الرقى الثقة الإمام الفقيه. وقد قال ابن سعد: «ربما أخطأ»، لكن صنيع النسائى فى «سننه» [٧/ ١١٠]، يقضى بكون الواهم فى هذا هو زيد بن أبى أنيسة؛ فإنه لما رواه على الوجه الماضى قال: «هذا خطأ والصواب «أبو نصر» واسمه حميد بن هلال، خالفه شعبة. .». ثم أخرجه [برقم/ ٤٠٧٦]، عن شعبة عن عمرو بن مرة قال: «سمعت أبا نصر يحدث عن أبى برزة. . . .» ثم ذكره. فالضمير فى قوله «خالفه» عائد على زيد بن أبى أنيسة؛ لكونه هو الذى يرويه عن عمرو بن مرة به. . . فافهم.

وعلى كل حال: فقد توبع زيد بن أبى أنيسة على هذا الوجه -دون قوله «أبو نضرة»- تابعه شعبة عند النسائى [٤٠٧٦]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٦٧]، وعلقه البخارى فى «تاريخه» [٥/ ١٩٦]، به وهذا منقطع؛ لكون حميد بن هلال لم يسمعه من أبى برزة، بل بينه وبينه واسطة كما مضى فى الحديث قبله. وقد اختلف فى إسناده على شعبة! فرواه عنه أبو داود الطيالسى وغندر على الوجه الماضى. واختلف فى سنده على غندر، فرواه عنه ابن أبى شيبة كما مضى. وخالفه بندار ومحمد بن المثنى معًا فروياه عنه عن شعبة فقال: عن توبة العنبرى عن أبى السوار القاضى عن أبى برزة به، هكذا أخرجه ابن أبى عاصم فى «الديات» [ص٣٧]، وتابعهما أحمد فى «مسنده» [١/ ٩].

وتوبع غندر عليه من هذا الوجه: تابعه الطيالسى فى «مسنده» [رقم/ ٤]، عن شعبة به. . .

[لكن مضى أن الطيالسى قد رواه عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبى نصر عن أبى برزة به. . .

أخرجه النسائى [٤٠٧٦]، من طريق محمد بن المثنى عنه به. =

٨١- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا معاذ بن معاذ، حدّثنا شعبة، عن توبة العنبرى، عن عبد اللَّه بن قدامة، عن أبى برزة الأسلمى، قال: أغلظ رجلٌ لأبى بكرٍ، قال: فكدت أقتله، قال: فانتهرنى أبو بكرٍ، وقال: ليس لأحدٍ إلا لرسول اللَّه ﷺ.

٨٢- حدّثنا زهير بن حرب، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا شعبة، أخبرنى توبة العَنْبرى، قال: سمعت أبا السوارِ عبد اللَّه يحدث، عن أبى برزة، أن رجلاً سب أبا بكر، قال: فقلت: ألا أضرب عنقه يا خليفة رسول اللَّه؟ قال: لا، ليست لأحدٍ بعد رسول اللَّه ﷺ.

٨٣- حدّثنا يحيى بن معينٍ، حدّثنا أبو عبيدة الحداد، عن عبد الواحد بن زيدٍ، عن

= فالظاهر أنه اختلف عليه أيضًا، اللَّهم إلا أن يكون الوهم فى أحد الوجهين منه نفسه! فهو معروف بالخطأ].

قلتُ: وهذا إسناد صحيح متصل، وأبو السوار وثقه النسائى وابن حبان. وقد توبع عليه غندر وأبو داود: تابعهما عثمان بن عمر عند المؤلف [رقم ٨٢]، كما سيأتى، والبيهقى فى «سننه» [١٣١٥٥].

وتابعهم أيضًا: معاذ بن معاذ العنبرى- الثقة المتقن- ورواه عن شعبة فقال: عن توبة العنبرى عن عبد اللَّه بن قدامة -وهو أبو السوار- عن أبى برزة به... أخرجه النسائى [٤٠٧١]، والمؤلف [رقم ٨١]، كما سيأتى، والحاكم فى المستدرك [٤/ ٣٩٥]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٦٦].

وهذا الوجه عندى: أرجح من الوجه الآخر عن شعبة، وسنده صحيح كما مضى.

ثم جاء الأعمش وروى هذا الأثر عن عمرو بن مرة، واختلف عليه فى إسناده اختلاف عجيب، ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١/ ٢٣٦]، وتحريره هنا يطول جدًا.

٨١- صحيح: انظر قبله.

٨٢- صحيح: انظر قبله.

٨٣- قوى لغيره: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٩٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٧/ ٢١٦]، كلاهما من طريق المؤلف به، عن ابن معين عن أبى عبيدة الحداد، عن عبد الواحد بن زيد عن فرقد السبخى عن مرة الطيب عن زيد بن أرقم به. =

فرقد السَّبَخي، عن مرة الطيب، عن زيد بن أرقم، عن أبي بكرٍ الصديق، أن النبي ﷺ قال: «لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ جَسَدٌ غُذِّيَ بِحَرَامٍ».

= **قلتُ**: وهذا إسناد معلول كما سيأتي. لكن يقول الحافظ ابن عساكر في «تاريخه» [٣٧/ ٢١٦]، بعد أن ساق هذا الحديث من طريق المؤلف: «زاد أبو يعلى الموصلي في هذا الإسناد: «فرقد السبخي» ولا أعرف أحدًا تابعه على ذلك. . .».

وقال أيضًا في [٣٧/ ٢١٩]: «وإنما وهم أبو يعلى في ذكر «فرقد» في إسناده؛ لأن فرقدًا روى عن مرة بن شراحيل الطيب الهمداني عن أبي بكر نفسه حديثًا غير هذا. . . .».

قلتُ: يريد أن أبا يعلى قد اختلط عليه إسناد هذا بذاك!

ويؤيده: أن أحمد بن الحسن الصوفي- كما قاله ابن عساكر- قد رواه عن ابن معين فقال: عن أبي عبيدة الحداد عن عبد الواحد بن زياد، عن أسلم الكوفي، عن مرة الطيب، عن زيد بن أرقم عن أبي بكر به. . . .

هكذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٧/ ٢١٧]، وابن حبان في «المجروحين» [٢/ ١٥٥]، والذهبي في تذكرة الحفاظ [١/ ٣١٣].

وقد توبع عليه أحمد بن الحسن الصوفي: تابعه صالح جزرة- الإمام الحافظ- عند البيهقي في «الشعب» [٥/ ٥٧٥٩]، عن ابن معين به من هذا الوجه.

وتابعه أيضًا إسحاق بن إبراهيم المروزي عند ابن عساكر في «تاريخه» [٣٧/ ٢١٩]. وهكذا رواه جماعة عن عبد الواحد بن زيد به. . . ولم يذكروا فيه «فرقد السبخي». ومنهم:

١- قرة بن حبيب: عند الحاكم [٤/ ١٤١]، والطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٥٩٦١]، والبيهقي في «الشعب» [٥/ ٥٧٦٠]، وابن عدي في «الكامل» [٥/ ٢٩٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٧/ ٢١٩]، وغيرهم.

٢- وأبو داود الطيالسي: عند عبد بن حميد في «مسنده» [رقم/ ٣/ المنتخب]، والمؤلف [رقم ٨٤]، كما سيأتي، ومن طريقه المروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ٥٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٧/ ٢١٨]، وغيرهم.

٣- وعمرو بن منصور البصري: عند البيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٥٧٥٩]، وأبي نعيم في «الحلية» [١/ ٣١]. =

= ٤- وإسماعيل بن سنان: عند البزار [٤٣]، وغيرهم. كلهم رووه عن عبد الواحد بن زيد عن أسلم الكوفى عن مرة الطيب عن زيد بن أرقم عن أبى بكر به. بل وجدتُ أبا يعلى -نفسه- قد حدَّث به على هذا الوجه. رواه عنه المروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٥٠]، فيبدو أنه كان يحدث به على الصواب -كما عند المروزى- ثم اختلط عليه ووهم فى إسناده بعد ذلك، كما شرح ذلك ابن عساكر وبيَّن سبب هذا الوهم، كما مضى ونقلناه من «تاريخه» [٣٧/ ٢١٩].

إذا عرفت هذا: فاعلم أن هذا الإسناد -الماضى- إسناد مظلم، وعبد الواحد بن زيد: هو ذلك العابد الزاهد الذى لم يكن يساوى فى الحديث فلسًا، قال البخارى: «منكر الحديث»، وفى موضع آخر: «تركوه» وقال ابن معين: «ليس بشىء»، وقال أبو عمر ابن عبد البر: «أجمعوا على ضعفه»، راجع «اللسان» [١/ ٢٦٦]. وذكره ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١٥٥]، وقال: «كان ممن غلب عليه العبادة حتى غفل عن الإتقان فيما يروى، فكثرت المناكير فى روايته؛ فبطل الاحتجاج به» كذا قال! ثم تناكد وذكره فى «الثقات» وتعقبه الحافظ فى «اللسان» [٤/ ٨٠]، قائلاً: «فما أجاد». ثم نقل الحافظ كلامًا عنه من «الثقات» قاله فى عبد الواحد بن زيد هذا، ومنه قوله: «روى عنه أهل البصرة؛ يعتبر بحديثه إذا كان دونه ثقة وفوقه ثقة».

فظن حسين أسد - المعلق على مسند المؤلف- أن هذه الجملة من كلام الحافظ نفسه.

فقال فى تعليقه على هذا الحديث: «وقال الحافظ فى لسان الميزن [٤/ ٨١]، : «يعتبر بحديثه...».

قلتُ: وهذه غفلة مكشوفة، بل هو نصُّ كلام ابن حبان فى الثقات [٧/ ١٢٤]، ونقله عنه الحافظ فى لسانه [٤/ ٨٠]. وأسلم الكوفى: شيخ مجهول، انفرد عنه عبد الواحد بالرواية، كما قاله البزار فى «مسنده» [١/ ١٠٦]، ونقل عنه الحافظ العراقى فى «ذيل الميزان» [ص١٣٤]، أنه قال: «ليس بالمعروف»، ثم نقل عن ابن القطان أنه قال: «لا يُعرف بغير هذا». وتعقبه المعلق عليه «طبعة دار الفكر العربى» [ص ١٣٥]، بكون هذه الجملة الأخيرة ليست من قول ابن القطان، وإنما نقلها ابن القطان عن البزار كما فى الوهم والإيهام [١/ / ١ لوحة ٩٥-أ].

قلتُ: ولم أجدها أنا فى مسنده. وهذا الكلام نقله الحافظ برمته عن شيخه العراقى فى «اللسان» [١/ ٣٨٨]، فجاء المعلق على هذا المسند -حسين أسد- ونقله من اللسان قائلاً: «قال الحافظ..». =

٨٤- حدّثنا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا أبو داود، حدّثنا عبد الواحد بن زيد، عن أسلم، عن مرة، عن زيد بن أرقم، قال: سمعت أبا بكرٍ، أن النبي ﷺ قال: «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ جَسَدٌ غُذِّيَ بِحَرَامٍ».

٨٥- حدّثنا محمد بن إسماعيل بن عليٍ الوَسَاوِسِيّ، حدّثنا زيد بن الحباب العُكْلِي،

= وهذا خلْط يقع فيه الكثيرون، وقد نبه الحافظ نفسه في مقدمة «اللسان» أن كل ما ينقله عن شيخه العراقي من كتابه «ذيل الميزان» فإنه يرمز له في أوله بحرف: «ذ» وهذا ما فعله الحافظ في صدر ترجمة أسلم الكوفي، ولله الأمر. وباقي رجاله ثقات. ومرة الطيب: هو مرة ابن شراحيل الهمداني الثقة المعروف. ولم نتكلم على «فرقد السبخي» لكونه ليس له في هذا الحديث ناقة ولا جمل، وقد مضى بيان ذلك. وهذا الحديث: ذكره المنذري [٣/ ١٥]، ثم قال: «رواه أبو يعلى والبزار والطبراني في «الأوسط» والبيهقي، وبعض أسانيدهم حسن» كذا قال، وقد تعقبه الإمام في «الصحيحة» [٦/ ١٠٨]. وقد قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٢٩٣]، : «رواه أبو يعلى والبزار والطبراني في «الأوسط» ورجال أبي يعلى ثقات وفي بعضهم خلاف» وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة. أقواها: ما أخرجه أحمد [٣/ ٣٩٩]، وجماعة، من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله. . . . وفيه: «يا كعب بن عجرة، لا يدخل الجنة من نبت لحمه من سحت، النار أولى به يا كعب بن عجرة. . .». وإسناده قوي.

وابن سابط: قد صرَّح بالسماع من جابر في بعض الروايات؛ فأمنَّا بذلك إرساله عنه. وقد نفى ابن معين سماعه منه، لكن أثبته أبو حاتم الرازي كما في جامع التحصيل [ص٢٢٢]، وهو الصواب.

● تنبيه: قد وقع حديثنا -عند ابن عدي- في رواية له، والبيهقي والحاكم وغيرهم بلفظ: «كل لحم نبت من السحت فالنار أولى به» فانتبه يا رعاك الله.

٨٤- قوي لغيره: انظر قبله.

٨٥-منكر: أخرجه البزار [٩٣٣]، والديلمي في المسند، والمؤلف في «معجمه» [رقم٩]، وابن الأعرابي في «معجمه» [رقم ١٦٧٧]، ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» [١/ ٣٤٥]، وغيرهم، كلهم من طريق محمد بن إسماعيل الوساوسي عن زيد بن الحباب عن عبد الرحمن ابن الغسيل عن شرحبيل بن سعد عن جابر بن عبد الله عن أبي بكر به. =

عن عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، عن شُرَحْبيل بن سعد، عن جابر بن عبد اللَّه، عن أبى بكر، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ على أعواد المنبر، يقول: «**اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنَّهَا تُقِيمُ الْعَوَجَ، وَتَدْفَعُ مِيتَةَ السَّوْءِ، وَتَقَعُ مِنَ الْجَائِعِ مَوْقِعَهَا مِنَ الشَّبْعَانِ**».

٨٦- **حدّثنا** إسحاق بن إسماعيل الطَّالَقَانى، حدّثنا يحيى بن أبى بكير، حدّثنا زهير ابن محمد، عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، عن معاذ بن رفاعة بن رافع الأنصارى، عن أبيه رفاعةَ، قال: سمعت أبا بكرٍ الصديقَ، يقول على المنبر: سمعت رسول اللَّه ﷺ،

= **قلتُ**: وهذا إسناد مُنْهدم. والوساوسى: قد قال عنه البزار: «كان يضع الحديث» فكفانا اللَّه شر وساوسه.

وشرحبيل بن سعد: ضعيف مختلط. وقد خولف الوساوسى فى إسناده: خالفه بعضهم؛ فرواه عن شرحبيل بن سعد به مرسلاً. هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ٢٢١]. قال البزار بعد أن رواه: «وهذا الحديث لا نعلم حدَّث به أحد عن زيد بن الحباب إلا محمد بن إسماعيل هذا، ولم يتابعه عليه أحد، ولا يروى عن أبى بكر إلا من هذا الوجه».

قلتُ: وذكره الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٢٧٦]، ثم أعله بالوساوسى، وهو آفة هذا الحديث عندى؛ فإن من دونه لا يحتملونه إن شاء اللَّه. والحديث: أخرجه العقيلى [٤/ ٢٢]، أيضًا من طريق الوساوسى به مختصراً. ثم قال: «وهذا يروى بغير هذا الإسناد من طريق ثابت».

قلتُ: غالب الظن أنه يريد حديث عدى بن حاتم الثابت عند البخارى [١٣٥١]، ومسلم [١٠١٦]، وغيرهما، ، وفيه: «اتقوا النار ولو بشق تمرة». ولفقرات الحديث شواهد عن عائشة وأبى هريرة وغيرهما، وهو منكر بهذا السياق هنا.

٨٦-**صحيح لغيره**: أخرجه أحمد [١/ ٣]، والبزار [٣٤]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٤٧]، والترمذى [٣٥٥٨]، وابن أبى شيبة [٢٩١٨٢]، وغيرهم، من طرق عن زهير بن محمد عن عبد اللَّه ابن محمد بن عقيل عن معاذ بن رفاعة عن أبيه عن أبى بكر به نحوه.

قلتُ: هذا إسناد ضعيف. آفته عبد اللَّه بن محمد بن عقيل هذا. وهو ضعيف قولاً واحدًا كما شرحناه فى تعليقنا على «ذم الهوى/ لابن الجوزى» [١/ رقم/ ٤٥].

لكن: للحديث طرق أخرى عن أبى بكر به، مضى بعضها [برقم ٤٩]، و[رقم ٧٤]، وسيأتى بعضٌ آخر [برقم ١٣٤]، و[رقم ١٣٥]. فاللَّه المستعان.

وبكى أبو بكر حين ذكر رسول اللَّه ﷺ، ثم سُرِّى عنه، ثم قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، وبكى أبو بكرٍ حين ذكر رسول اللَّه ﷺ، ثم سُرِّى عنه، ثم قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ في هذا القيظ عام الأول، يقول: «**سَلُوا اللَّه الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ، وَالْيَقِينَ فِي الآخِرَةِ وَالأُولَى**».

٨٧- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو العَقَدِيّ، حدّثنا زهيرٌ، عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، عن معاذ بن رفاعة بن رافع الأنصاري، عن أبيه، قال: سمعت أبا بكر الصديق، على منبر رسول اللَّه ﷺ، يقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: فبكى أبو بكرٍ حين ذكر رسول اللَّه ﷺ، ثم سُرِّيَ عنه، ثم قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول في مثل هذا القيظ عام الأول: «**سَلُوا اللَّه الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ، وَالْيَقِينَ فِي الآخِرَةِ وَالأُولَى**».

٨٨- **حدّثنا** أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا زيد بن الحباب، عن موسى بن عبيدة، حدثني هود بن عطاء، عن أنس بن مالك، قال: قال أبو بكرٍ: «نَهَى رسولُ اللَّه ﷺ عن ضَرْبِ الْمُصَلِّين».

٨٧- **صحيح لغيره**: انظر قبله.

٨٨-**منكر**: أخرجه البزار [رقم/ ٢٩]، والآجري في «الشريعة» [ص ١٣]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [١/ رقم ٣٧٤]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ٥٤]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ٧٥]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [١/ رقم ٣٣٠]، و[٢/ رقم ٩٧٠]، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» [٢/ ٨١٢]، وابن عساكر في «تاريخه» كما في «مختصره» لابن منظور [١/ ٣٦٦٥] والرافعي في «تاريخ قزوين» [١/ ٤٣٠]، وجماعة، من طرق عن موسى بن عبيدة، عن هود بن عطاء عن أنس بن مالك به.

قلتُ: وهذا إسناد واهٍ. وموسى بن عبيدة: شيخ ضعيف صاحب مناكير.

وشيخه هود: روى عنه جماعة بعضهم ثقات، لكن لم يوثقه أحد أصلاً! بل ذكره ابن حبان في «المجروحين» [٣/ ٩٦]، وقال: «كان قليل الحديث منكر الرواية على قلته يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه، والقلب من مثله إذا أكثر المناكير عن المشاهير أن لا يحتج فيما انفرد. . .». =

= **قلتُ**: لكنه توبع بمثله عن أنس بن مالك: تابعه:

١- عون بن أبي شداد ويزيد الرقاشي، كلاهما عن أنس به في قصة طويلة. . . وفيها قول النبي ﷺ: «. . . وقد نهاني اللَّه أن أضرب المصلين»: أخرجه ابن عمشليق في جزئه المشهور [رقم/ ٢٧]، من طريق أبي الحسين القزاز عن أحمد بن سليمان عن أيوب بن نصر بن موسى عن علي ابن حفص عن الهيثم بن جماز عن عون بن أبي شداد ويزيد الرقاشي كلاهما به. . .

قلتُ: وهذه متابعة منحدرة، وابن جماز تركه أحمد والنسائي وجماعة! بل ذكره ابن البرقي في «الكذابين». راجع لسان «الميزان» [٦/ ٢٠٤]، ومن دونه في بعضهم جهالة أيضًا.

٢- وابن شهاب الزهري عن أنس بن مالك به مرفوعًا بلفظ: «إني نُهيت عن ضرب المصلين»: أخرجه السهمي في «تاريخه» [ص/ ٢٧٩]، من طريق ابن عدي عن الفضل بن عبد اللَّه بن سليمان عن أبي نعيم الحلبي عن عبيد اللَّه بن عمرو الرقي عن معمر عن الزهري به. . . .

قلتُ: وهذا إسناد معلَّل، وشيخ ابن عدي لم أعرفه الآن. وأبو نعيم: هو عبيد بن هشام القلانسي، صدوق في الأصل، وقد ضعفه بعضهم، قال أبو داود: «ثقة، إلا أنه تغيَّر في آخر أمره؛ لُقِّن أحاديث ليس لها أصل».

قلتُ: وأجارك اللَّه من تخاليط المتلقِّنين وباقي رجاله ثقات، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: منهم:

١- أبو أمامة: عند أحمد [٥/ ٢٥٠]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ١٦٣]، والطبراني في «الكبير» [٨/ رقم ٨٠٥٧]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٢٧٩٩]، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة [٢/ رقم ٩٧١]، وابن عدي في «الكامل» [٢/ ٤٥٥]، بلفظ: «إني نهيتُ عن ضرب أهل الصلاة». ومداره على أبي غالب البصري صاحب أبي أمامة، وهو مختلف فيه، والتحقيق: كونه ضعيفًا لا يحتج به على الانفراد.

٢- والنعمان بن بشير: عند الخطيب في «تاريخه» [١٣/ ٢٨٤]، وسنده تالف.

٣- وأم سلمة: وسيأتي حديثها عند المؤلف [برقم ٦٩٤٢]، وسنده ساقط أيضًا، وقد اختلف فيه أيضًا، كما سيأتي شرحه. وفي الباب بلفظ: «إني نهيت عن المصلين» هكذا مجملاً رُوي عن جماعة من الصحابة بأسانيد غير محفوظة. والثابت في هذا الباب: إنما هو بلفظ: «إني نهيتُ عن قتل المصلين» وسيأتي [برقم ٦١٢٦].

٨٩- **حدّثنا** عمرو بن الضحاك، حدّثنا أبي، عن موسى بن عبيدة، عن هود بن عطاء، عن أنس، عن أبي بكر، قال: «نَهَى رسولُ اللَّه ﷺ عن ضَرْبِ الْمُصَلِّين».

٩٠- **حدّثنا** محمد بن الفرج، حدّثنا محمد بن الزِّبْرقان، حدّثنا موسى بن عبيدة، أخبرني هود بن عطاء، عن أنس بن مالك، قال: كان في عهد رسول اللَّه ﷺ رجلٌ يعجبنا تعبده واجتهاده، فذكرناه لرسول اللَّه ﷺ باسمه فلم يعرفه، ووصفناه بصفته فلم يعرفه، فبينما نحن نذكره إذ طلع الرجل، قلنا: ها هو ذا، قال: «**إِنَّكُمْ لَتُخْبِرُونِي عَنْ رَجُلٍ، إِنَّ عَلَى وَجْهِهِ سُفْعَةً مِنَ الشَّيْطَانِ**»، فأقبل حتى وقف عليهم ولم يسلم، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «**أَنْشَدْتُكَ بِاللَّه، هَلْ قُلْتَ حِينَ وَقَفْتَ عَلَى الْمَجْلِسِ: مَا فِي الْقَوْمِ أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنِّي أَوْ أَخْيَرُ مِنِّي؟**» قال: اللَّهم نعم، ثم دخل يصلي، فقال رسول اللَّه ﷺ: من يقتل الرجل؟ فقال أبو بكر: أنا، فدخل عليه فوجده قائماً يصلي، فقال: سبحان اللَّه أقتل رجلاً

٨٩- منكر: انظر قبله. وهكذا وقع مطولاً عند الدارقطني [٢/ ٥٤]، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة [١/ رقم ٣٣٠]، وابن الجوزي في العلل [٢/ ٨١٢]، وغيرهم، من هذا الطريق كما مضى قبله. ووجدت له شاهداً بهذا اللفظ: «نهيت عن ضرب المصلين» عند أبي نعيم في «تاريخ أصبهان» [١/ ٣١٦]، من حديث أبي سعيد الخدري. وسنده يُصيب بالغثيان!

وله شاهد ثان: عن أبي الهيثم ابن التيهان عند ابن قانع في معجم الصحابة [رقم/ ١٥٥٦]، وسنده غير محفوظ، وقد مضى أصله في الحديث [رقم/ ٧٨]. واللَّه المستعان.

٩٠- منكر: هو بهذا السياق منكر. وقد مضى قبله الكلام على رجاله، لكن لجملة النهي عن قتل المصلين: شواهد عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ، ولا يصح منها شيء بعد التتبع، بل أكثرها منكرة الأسانيد. لكن: في الباب بمعناه عن أبي هريرة عند مسلم وجماعة.

وعن عبد اللَّه بن عدي الأنصاري: عند جماعة، وهو معلول بالإرسال. وأقوى ما في الباب: حديث «أمرتُ أن أقاتل الناس...» وقد مضى [برقم ٦٨].

وحديث أنس: أخرجه البزار [رقم/ ٩٣]، مختصراً جداً من هذا الطريق.

● **تنبيه**: وقع في روايات هذا الحديث «ضرب المصلين» و«قتل المصلين».

أما الأولى: فلا تثبت كما مضى شرحه.

وأما الثانية: فهي صحيحة بشواهدها. فانتبه.

يصلى، وقد نهى رسول اللَّه ﷺ عن قتل المُصَلِّين! فخرج، فقال رسول اللَّه ﷺ: ما فعلت؟ قال: كرهت أن أقتله وهو يصلى، وقد نهيت عن قتل المصلين، قال عمر: أنا، فدخل فوجده واضعًا وجهه، فقال عمر: أبو بكر أفضل منى، فخرج، فقال رسول اللَّه ﷺ: مه؟ قال: وجدته واضعاً وجهه، فكرهت أنْ أقتله، فقال: من يقتل الرجل؟ فقال علىٌ: أنا، قال: أنت إن أدركته، قال: فدخل علىٌ فوجده قد خرج، فرجع إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال: مه؟ قال: وجدته قد خرج، قال: «**لَوْ قُتِلَ مَا اخْتَلَفَ فِى أُمَّتِى رَجُلان، كَانَ أَوَّلَهُمْ وآخرَهُمْ**»، قال موسى: سمعت محمد بن كعب، يقول: هو الذى قتله علىٌ ذا الثُّدَيَّة.

٩١- حدَّثنا عبد العزيز بن أبى سلمة بن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عمر بن الخطاب، حدثنى إبراهيم بن سعد، عن الزهرى عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت حدثه قال: أرسل إلىَّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عمر أتانى فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإنى أخشى أن يستحر القتل بقراء القرآن فى المواطن فيذهب كثير من القرآن، وإنى أرى أن تأمر فيجمع. قال: قلت: كيف أفعل شيئًا لم يفعله رسول اللَّه ﷺ؟! قال: فقال عمر: هو واللَّه خير فلم يزل يراجعنى فى ذلك إلى أن شرح اللَّه لذلك صدرى، ورأيت فى ذلك الذى رأى عمر. قال زيد بن ثابتٍ: قال أبو بكر: إنك فتى شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحى للنبى ﷺ فتتبع القرآن فاجمعه. قال زيد: واللَّه لو كلفنى نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علىَّ من الذى أمرنى به من جمع القرآن. قال: قلت: كيف تفعلون شيئًا لم يفعله رسول اللَّه ﷺ؟ قال: هو واللَّه خير فلم يزل يراجعنى حتى شرح اللَّه صدرى للذى شرح له صدر أبى بكر و عمر ورأيت فى ذلك الذى رأيا، فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع واللخاف والعسب وصدور الرجال، حتى فقدت آخر سورة التوبة فوجدتها مع خزيمة بن ثابت الأنصارى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَاعَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ

٩١- **صحيح**: مضى تخريجه فى الحديث [٦٣، ٦٤، ٦٥].

رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾[التوبة: ١٢٨]، إلى خاتمة براءة»، وكانت الصحف عند أبى بكر حياته حتى توفاه اللَّه، ثم عند عمر حتى توفاه اللَّه ثم عند حفصة .

٩٢- حدّثنا عبد العزيز بن أبى سلمة العمرى، حدّثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهرى عن أنس بن مالك: أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان بن عفان فكان يغازى أهل الشام فى فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم فى القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا فى الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلى إلينا بالصحف ننسخها فى المصاحف ثم نردها إليك فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر عثمان زيد بن ثابت وعبداللَّه بن الزبير وسعيد بن العاص و عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ينسخونها فى المصاحف، وقال للرهط القرشيين الثلاثة: إذا أنتم اختلفتم و زيد بن ثابت فى شىء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخت الصحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه مما فيه القرآن فى كل صحيفة ومصحف أن يمحا أو يحرق، قال إبراهيم: قال الزهرى: فأخبرنى خارجة ابن زيد بن ثابت أنه سمع زيد بن ثابت يقول: فَقَدْتُ آية من سورة الأحزاب حين نسخت المصاحف، وقد كنت أسمع رسول اللَّه ﷺ يقرؤها فالتمستها فوجدتها عند خزيمة ابن ثابت الأنصارى: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾[الأحزاب: ٢٣]، فألحقتها فى سورتها فى المصحف .

٩٣- حدّثنا محمد بن أبى بكرٍ المقدمى، حدّثنا عبد الصمد، حدّثنا صدقة بن موسى،

٩٢- صحيح: أخرجه البخارى [٤٧٠٢]، والترمذى [٣١٠٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٩٨٨]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٩٩١]، وجماعة. وابن حبان [٤٥٠٦]، والبيهقى فى «سننه» [٢٢٠٣]، وفى «الشعب» [١/ رقم ١٧١]، وغيرهم، كلهم رووه من طرق عن إبراهيم بن سعد الزهرى عن الزهرى عن أنس بن مالك به نحوه. وانظر الذى قبله.

٩٣- منكر: أخرجه أحمد [١/ ٤]، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ١٠٨٦٢]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٩٨]. =

حدّثنا فرقدٌ، عن مرة، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ قال: «**لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَبٌّ، وَلا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ، وَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ الْمَمْلُوكُ وَالْمَمْلُوكَةُ إِذَا أَحْسَنَا عِبَادَةَ رَبِّهِمَا وَنَصَحَا لِسَيِّدِهِمَا**».

= وابن الجوزي في «العلل المتناهية» [٢/ ٧٥٠]، وغيرهم من طريق صدقة بن موسى عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر الصديق به قريبًا من لفظ المؤلف.

وهو من هذا الطريق: عند الترمذي [١٩٦٣]، والطيالسي [رقم/ ٨]، وأحمد [١/ ٧]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم/ ٨٦١١]، وأبي نعيم في «الحلية» [٤/ ١٦٣]، وابن أبي عاصم في «الأوائل» [رقم/ ٨٨]، وابن الحطاب في «مشيخته» [رقم/ ٩٥]، وأحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [رقم/ ٢٨٨٤]، والخرائطي في مساوئ الأخلاق [رقم/ ٣٤٧]، وأبي نعيم أيضًا في «صفة الجنة» [رقم/ ٧٦]، وجماعة، ولكن باختصار نحوه. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

قلتُ: وهذا إسناده منكر هابط. وصدقة بن موسى: تكلموا فيه فأكثروا، لكنه توبع عليه:

١- تابعه همام بن يحيى: عند أحمد [١/ ٧]، والطيالسي [٨]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨٦١١]، وابن الحطاب في مشيخته [رقم ٩٥]، والترمذي [رقم/ ١٩٤٦]، وأبي نعيم في «صفة الجنة» [رقم ٧٦]، -ووقع عندهم مقرونًا مع صدقة بن موسى- وأحمد أيضًا [١/ ٧]، والمؤلف [برقم/ ٩٥]، والبيهقي في الشعب أيضًا [٦/ رقم/ ٨٥٧٩]، كلهم من طرق عن همام ابن يحيى عن فرقد السبخي به نحوه. وهو عند أكثرهم باختصار ببعض فقراته.

٢- ومغيرة بن مسلم: عند ابن ماجه [٣٦٩١]، وأحمد [١/ ١٢]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٤/ ١٦٤]، وابن أبي عاصم في «الزهد» [رقم ٢٧٢]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ٩٧]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٦١٨]، وغيرهم، من طرق عن المغيرة بن مسلم عن فرقد بإسناده به نحوه بأطول من لفظه هنا. . .

٣- وعثمان بن مقسم: عند البيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨٥٧٧].

٤- وعنبسة بن سعيد: عند أبي نعيم في «الحلية» [٣/ ٤٩]، و [٤/ ١٦٤]، وابن عبد البر في التمهيد [٢٠/ ١٦٢]، والاستذكار [٧/ ١٩١]، وغيرهم. كلهم رووه عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر به. . . تارة مثل لفظ المؤلف هنا. . . وتارة بأطول منه. . . وتارة مختصرًا بجملة أو جملتين. . . وتارة بنحوه مع زيادة فيه. =

= وقد جاء الإمام الحافظ معمر بن راشد البصرى وخالف هؤلاء جميعًا فرواه عن فرقد فقال: عن مرة الطيب به مرسلاً مختصراً. هكذا أخرجه فى جامعه [رقم ١٦٠٦]، وعنه عبد الرزاق [٢٠٩٩٣] لكن تكلموا فى رواية معمر عن العراقيين عمومًا، وفيما حدَّث به فى البصرة خصوصًا. وفرقد السبخى بصرى معروف غير أن الظاهر عندى: أن هذا الاختلاف هو من فرقد السبخى نفسه، فهو زاهد عابد كثير الخطأ والوهم! ولم تكن الرواية صنعته أصلاً؛ فكثرت المناكير فى حديثه. قال أحمد: «يروى عن مُرة منكرات»، فالاضطراب فى رفعه وإرساله من سوء حفظه.

● وقد رواه عنه أيضًا على الوجه الموصول:

١- أبو سلمة الكندى: عند الترمذى فى «سننه» [١٩٤١]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ١٠].

٢- وعثمان بن واقد: عند ابن أبى حاتم فى «علله» [٢/ ٢٨٧]، لكن جزم أبو حاتم بكونه خطأ من بعضهم، وأن صوابه «عثمان بن مقسم» وقد مضى طريقه قريبًا. وبفرقد السبخى: أعله الترمذى فقال: « هذا حديث غريب، وقد تكلم أيوب السختيانى وغير واحد فى فرقد السبخى من قبل حفظه».

لكن فرقداً السبخى لم ينفرد به، بل تابعه عليه: عامر الشعبى: عند البيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨٥٨٠]، والخطيب فى «تاريخه» [١/ ٤٠٣]، وأبى نعيم فى «الحلية» [٤/ ١٦٤]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٩٩]، وغيرهم من طريق أبى بكر بن أبى شيبة، وأبى تميلة، وعباس الدورى كلهم عن على ابن الحسن بن شقيق عن أبى حمزة السكرى عن جابر الجعفى، عن الشعبى عن مرة الطيب، عن أبى بكر به مختصراً مع زيادة فيه.

قلتُ: وقد خولف ابن أبى شيبة وأبو تميلة والدورى فى إسناده: خالفهم محمد بن عبد الله المخرمى - يظهر لى أنه ابن المبارك الثقة الحافظ فإنه من هذه الطبقة - فرواه عن أبى حمزة السكرى فقال: عن جابر عن الشعبى عن مسروق عن أبى بكر به. . . فأسقط منه «مرة الطيب»، وأبدله «مسروقًا»!

هكذا أخرجه الإسماعيلى فى «معجمه» [٢/ رقم ٥٨٣]، ومن طريقه الخطيب فى «تاريخه» [١/ ٤٠٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨٥٨١]، وهذا التلوّن فيه: =

٩٤- **حدّثنا** زهير بن حرب، حدّثنا إسحاق بن سليمان الرازى، عن مغيرة بن مسلم أبى سلمة، عن فرقد السَّبَخى، عن مرة الطيب، عن أبى بكر، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْمَلَكَةِ**»، قال: فقال رجلٌ: يا رسول اللَّه، أليس أخبرتنا أن هذه الأمة أكثر الأمم مملوكين وأيتامًا ؟ قال: «**فَأَكْرِمُوهُمْ كَرَامَةَ أَوْلادِكُمْ، وَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ**»، قال: فما تنفعنا الدنيا يا رسول اللَّه ؟ قال: «**فَرَسٌ تَرْتَبِطُهُ فِي سَبِيلِ اللَّه، وَمَمْلُوكٌ يَكْفِيكَ، فَإِذَا صَلَّى فَهُوَ أَخُوكَ فَإِذَا صَلَّى فَهُوَ أَخُوكَ**».

٩٥- **حدّثنا** عمرو بن محمد الناقد، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا همام بن يحيى، عن فرقد السَّبَخى، عن مُرَّة الطيب، عن أبى بكر الصديق، عن النبى ﷺ قال: «**لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَبٌّ، وَلا بَخِيلٌ، وَلا مَنَّانٌ، وَلا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ، وَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَطَاعَ اللَّه وَأَطَاعَ سَيِّدَهُ**».

= هو من قِبَل جابر الجعفى عندى، وهو ليس بثقة ولا مأمون، ولا نجرأ على تخطئة ابن أبى شيبة وأبى تميلة والدورى أو محمد بن عبد اللَّه المخرمى الحافظ فى سند يكون فيه هذا الجعفى الهالك. ولا كرامة له عندنا، وقد أسقطه النقاد فسقط على أم رأسه. أما شعبة: فهو يوثقه ويقويه، لكن ما التفت لقوله جهابذة النقاد أصلاً. وقد جزم الخطيب فى «تاريخه» [١/ ٤٠٣]، بأن ذكر مسروق فى سنده لا وجه له.

وقد توبع عليه أبو حمزة السكرى على هذا الوجه: تابعه شيبان النحوى كما يأتى عند المؤلف [برقم/ ٩٦]، وسنتكلم عليه هناك إن شاء اللَّه.

■ **وبالجملة**: فمتابعة الشعبى لا تثبت، والآفة فيها من جابر الجعفى، ذلك الرافضى الخبيث.

ثم وجدتُ للحديث علة أخرى وهى أن مرة الطيب - الثقة المعروف- لم يدرك أبا بكر، هكذا قال البزار فى «مسنده» [١/ ١٠٦]، ونقله عنه الحافظ فى «التهذيب» [١٠/ ٨٩]، ثم نقل عن أبى حاتم مثل ذلك. ثم قال: «وقال هو - يعنى أبا حاتم- وأبو زرعة: روايته عن عمر مرسلة» فاستظهر الحافظ العلائى فى جامع التحصيل [ص٢٧٦]، أن روايته عن أبى بكر مرسلة أيضًا، وهذا هو الظاهر.

٩٤ و ٩٥- **منكر**: انظر قبله. وهذا لفظ أحمد [١/ ١٢]، وأبى نعيم فى «الحلية» [٤/ ١٦٤]. ولجُملَة: «فأكرموهم - إلى قوله- . . . مما تلبسون» شواهد.

٩٦- **حدّثنا** أبو كريب، حدّثنا معاوية بن هشام، عن شيبان، [عن جابر]، عن عامر، عن مُرَّة، عن أبى بكر، عن النبى ﷺ قال: «**لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ سَيِّئُ مَلَكَتُهُ، مَلْعُونٌ مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا أَوْ غَرَّهُ**».

٩٧- **حدّثنا** إسحاق بن إسماعيل، حدّثنا جريرٌ، وأبو معاوية، عن الأعمش، عن

٩٦- منكر: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٩/ رقم/ ٩٣١٢]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم/ ١٠٢]، من طريقين عن شيبان عن جابر الجعفى عن عامر الشعبى عن مرة الطيب عن أبى بكر به نحوه. وانظر ما مضى.

● **تنبيه مهم جداً**: وقع إسناد هذا الحديث فى «الطبعة العلمية» وطبعة «حسين سليم أسد» هكذا: «حدثنا أبو كريب حدثنا معاوية بن هشام عن شيبان عن عامر عن مرة عن أبى بكر به...» هكذا دون ذكر «جابر» بين شيبان وعامر. ثم قال حسين أسد فى تخريجه: «إسناده حسن» كذا يقول، وهذا خطأ مزودج:

الأول: أن صواب الإسناد هكذا: «عن شيبان عن جابر عن عامر...» وجابر قد سقط من الناسخ أو غيره دون تردد. ولا يُقال: هذا من قبيل الاختلاف فى سنده على شيبان، ولعل الوهم فى إسقاط «جابر» إنما هو من معاوية بن هشام فهو يُخطئ ويهم، كما قاله جماعة من النقاد. وقد خالفه آدم بن أبى إياس -الثقة المأمون- عند الطبرانى، فرواه عن شيبان بإثبات جابر بينه وبين الشعبى! فالقول قوله.

قلتُ: وكل هذا لغْوٌ لا معنى له هنا أصلاً، وقد قطع الحافظ أحمد بن على القرشى الإمامُ قولَ كل خطيب، ورواه فى «مسند أبى بكر» [رقم/ ١٠٢]، من طريق المؤلف هنا فقال: «حدثنا أحمد بن على- وهو أبو يعلى- حدثنا أبو كريب قال حدثنا معاوية بن هشام عن شيبان عن جابر عن عامر عن مرة عن أبى بكر به...» فَلْتخرس الألْسُن!

والثانى: أنه لا يمكن تحسين هذا الإسناد أصلاً -بغض الطرف عن سقوط جابر منه مع وضوحه؛ فإن شيبان لا يروى عن الشعبى إلا بواسطة فراس الهمدانى وعاصم المقرئ ومنصور ابن المعتمر وغيرهم- وقد مضى ما فى رواية مرة الطيب عن أبى بكر، واللَّه المستعان.

٩٧-**صحيح**: مضى الكلام عليه مفصلاً عند الحديث[رقم/ ٤٧]، وذكرنا هناك الاختلاف فى سنده على الأعمش.

أبي صالح، قال: قال أبو بكر الصديق: قام رسول اللَّه ﷺ في مثل مقامي، ثم بكى، فقال: «**سَلُوا اللَّه الْعَافِيَةَ، فَإِنَّ أَحَدًا لَمْ يُعْطَ شَيْئًا خَيْرًا مِنَ الْعَافِيَةِ لَيْسَ الْيَقِينَ**»، وقال أبو معاوية: «إلا اليقين».

٩٨- حدّثنا محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، حدّثنا يحيى، وعثمان بن علي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي بكر بن أبي زُهير، عن أبي بكر الصديق، قال: قلتُ: يا

٩٨-**ضعيف**: أخرجه الطبري في «تفسيره» [٩/ ٢٤٢]، وأحمد [١١/ ١]، وابن حبان [رقم/ ٢٩١٠]، والحاكم [٧٨/ ٣]، والبيهقي في «سننه» [رقم/ ٦٣٢٨]، وفي «الشعب» [٧/ رقم/ ٩٨٠٥]، والحارث [٢/ رقم/ ٨٠٧/ زوائد الهيثمي]، وابن أبي الدنيا في «الهم والحزن» [رقم ٨٦]، وهناد في «الزهد» [١/ رقم ٤٢٩]، والبيهقي أيضًا في «الآداب» [رقم/ ٧٣١]، وسعيد بن منصور «تفسيره» [٢/ رقم/ ٦٦٠]، والدولابي في «الكنى» [١/ رقم/ ٤٩]، وابن السني في «اليوم والليلة» [رقم/ ٣٩١]، والحافظ في «الأمالي المطلقة» [ص/ ٧٩]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم/ ١٠٦]، وغيرهم، من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي بكر ابن أبي زهير عن أبي بكر به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف منقطع، وابن أبي زهير هذا: شيخ مجهول الحال لم يوثقه سوى ابن حبان وحده، وأنت تعرف قيمة توثيقه لهذه الطبقة، ثم هو لم يسمع من أبي بكر كما جزم به أبو زرعة الرازي، كما في «جامع التحصيل» [ص ٣٠٦]، ونقله عنه الحافظ في «الأمالي» [ص/ ٧٨]، وكذا جزم به المزي في «التهذيب» [٣٣/ ٩٠]. بل القول بكونه لم يدركه قول ظاهر أيضًا، وبالانقطاع: أعله الإمام أحمد شاكر في تخريج المسند [رقم/ ٦٨]، وراجع الجرح والتعديل [٩/ ٣٣٨].

وقد اختلف في سنده على ابن أبي خالد على وجوه غريبة، فرواه عنه جماعة كثيرة على هذا الوجه: ذكر منهم الدارقطني في «علله» [١/ ٢٨٤]: «الثوري ويحيى القطان ومروان بن معاوية وعبد اللَّه بن نمير ووكيع ويعلى بن عبيد وابن فضيل...».

قلتُ: وكذا أبو مالك الجنبي وهشيم وحكام بن سلم وخالد بن عبد اللَّه الواسطي وعثمان بن علي ومعتمر بن سليمان وعبدة بن سليمان وخلف بن خليفة وأبو معاوية الضرير ويحيى العطار ويزيد بن هارون وجماعة أخرى، كلهم رووه عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي زهير عن أبي بكر - وعند بعضهم: أن أبا بكر - الصديق به... =

رسول اللَّه، كيف الصلاح بعد هذه الآية ؟ ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، إنا لمجازون بكل ما يكون منا ؟ قال: «**رَحِمَكَ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ، أَلَسْتَ تَحْزُنُ؟ أَلَسْتُ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ؟** قلت: بلى، قال: **فَهَذَا مَا تُجَازَوْنَ بِهِ**».

= **قلتُ**: وتابعهم سفيان بن عيينة، لكن اختلف عليه فيه، فرواه عنه إسحاق بن إسماعيل الطالقانى فقال: عن سفيان عن ابن أبى خالد عن أبى بكر بن أبى زهير قال: أراه عن أبى هريرة. . . ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ٢٨٥]، وقال: «ووهم فيه».

قلتُ: وهو الصواب، فقد رواه أحمد بن حنبل وإسحاق بن البهلول -كما ذكره الدارقطنى- ويونس ابن عبد الأعلى ومحمد بن كثير ومحمد بن منصور، وغيرهم عن سفيان بالوجه الأول. وانفرد سعيد ابن منصور، فرواه عن سفيان فقال: عن إسماعيل عن أبى بكر بن عمارة ابن رويبة الثقفى عن أبى بكر به. أخرجه سعيد فى «تفسيره» [٢ / رقم/ ٦٥٩]. قال الدارقطنى: «ووهم فيه أيضًا».

قلت: يعنى فى ذكْره: «ابن عمارة بن رويبة» وإنما هو «ابن أبى زهير» كما مضى.

ثم أتى عثام بن على وخالف الجميع، ورواه عن إسماعيل فقال: عن قيس بن أبى حازم عن أبى بكر به. . . ! هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ٢٨٥] ثم قال: «وهذا وهم قبيح».

قلت: وقال الحافظ فى الأمالى [ص ٧٩]، بعد أن ذكر هذا الطريق: « فلو كان محفوظًا لكان إسنادًا صحيحًا، لكن قال الدارقطنى: إنه وهم. . .».

قلت: ويجىء على بن عاصم الواسطى ويرويه عن إسماعيل؛ فيأتى بالتى تملأ الفم، فيقول: عن إسماعيل عن عكرمة عن ابن عباس عن أبى بكر به نحوه. . . هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١٩٢]. وهذا إسناد عجيب. وبهذا وأمثاله من الأوهام التى لا تُطاق سقط على ابن عاصم -مع طول لسانه- من مرتبة الاحتجاج به فى دين اللَّه. ومما يدل على كونه كان لا يدرى ما يُحدِّث به الناس أنه عاد مرة أخرى ورواه عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن أبى بكر به. خرجه ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١٩٢]. وهذا تخليط شديد.

وما برحنا من أوابد على بن عاصم حتى خرج علينا أبو بشر المصعبى الحافظ ذلك الكذاب الوقح، فيقول بكل جُرأة - حدثنا أبى وعمى قالا: ثنا أبى - هكذا !- ثنا يحيى بن عثمان بن أبى رواد- كذا وصوابه عن يحيى بن عثمان وهو القرشى عن ابن أبى رواد وهو عبد المجيد- عن داود الطائى- وهو ابن نصير - عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن جرير بن =

٩٩- **حدّثنا** القواريري، حدّثنا يحيى بن سعيد، ووكيعٌ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي بكر بن أبي زهير- عن أبي بكرٍ الصديق، وقال يحيى: عن أبي بكر بن أبي زهير- أن أبا بكر الصديق قال: قلت: يا رسول اللَّه، كيف الصلاح بعد هذه الآية؟ ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، فقال: «**رَحِمَكَ اللَّه أَبَا بَكْرٍ، أَلَسْتَ تَنْصبُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللأْوَاءُ؟ فَذَاكَ مَا تُجَازَوْنَ بِهِ**».

= عبد اللَّه مرفوعًا بلفظ: «من يعمل في الدنيا ينفعه في الآخرة» هكذا أخرجه ابن حبان في «المجروحين» [١/ ١٥٧].

قلتُ: وهذا إسناد مركب وكذب مكشوف جدًا، وتراه يقتضب متنه حتى يسبك تدْجيله على البسطاء!

ولا يدرى هذا المصعبي المسكين - أنه يوم وضع مثل هذا الكذب المكَّعب، إنما سجَّل بيديه ما يفتضح به أمام اللَّه والنقاد! راجع «اللسان» [١/ ٢٩٠]، وغيره.

■ **وبالجملة**: فالمحفوظ هو الطريق الأول عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي بكر بن أبي زهير عن أبي بكر به. وهذا هو الذي صوَّبه الدارقطني في «علله» [١/ ٢٨٤]، وقد مضى أنه إسناد ضعيف منقطع.

وأزيد هنا بيانًا في انقطاعه فأقول: قد وقع في بعض طرقه كما عند أحمد [١/ ١١]، أن ابن أبي زهير قال: «أخبرتُ عن أبي بكر. .». وفي بعضها - كما عند سعيد بن منصور وغيره- عن ابن أبي زهير أنه قال: «لما نزلت: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، قال أبو بكر. .» وهذان صريحان جدًا على الانقطاع؛ لاسيما الأول.

وللحديث طريق مضى [برقم/ ٧١]. وله طرق أخرى عن أبي بكر، ولا يصح منها شيء، كما قاله الترمذي والدارقطني. وسيأتي له طريق عن عائشة [برقم ٤٦٧٥]، و[٤٨٣٩]، فارتقبه واصطبر.

٩٩- ضعيف: انظر قبله.

● **تنبيه مهم**: ، قع في هذا الإسناد اختلاف بين وكيع ويحيى بن سعيد.

أما يحيى بن سعيد فرواه عن إسماعيل عن ابن أبي زهير به. . . إلا أنه خالف وكيعًا فقال: «إن أبا بكر الصديق قال: . . . .» ولم يقل: «عن أبي بكر الصديق. . .».

١٠٠- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: حدثني أبو بكر بن أبي زهير، عن أبي بكر الصديق، أنه قال: يا رسول الله، كيف الصلاح بعد هذه الآية؟ ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، كل سوء نعمله نجزى به؟ قال: «**رَحِمَكَ اللَّه أَبَا بَكْرٍ، أَلَسْتَ تَمْرَضُ؟ أَلَسْتَ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللأْوَاءُ؟ فَذَاكَ مَا تُجْزَوْنَ بِه**».

١٠١- **حدّثنا** محمد بن أبي بكر، حدّثنا المعتمر، عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: حدثني رجلٌ من ثقيف، يقال له: أبو بكر بن أبي زهير، عن أبي بكر الصديق، قال: قلت للنبي ﷺ: كيف الصلاحُ بعد هذه الآية: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، كل سوء عملنا نجزى به؟ فقال له النبي ﷺ: «**غفر الله لك**»، أو: «**رَحِمَكَ اللَّه، أَلَسْتَ تَمْرَضُ؟ أَلَسْتَ تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللأْوَاءُ؟**».

١٠٢- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن أبي وائل،

= وهذا هو مراد أبي يعلى من تلك الإشارة في حكاية الإسناد.

هذا ما عنَّ لي، والله المستعان.

١٠٠- **ضعيف**: انظر ما مضى.

١٠١- **ضعيف**: انظر قبله.

١٠٢- **ضعيف**: أخرجه المروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ١٢، ١٣]، من طريق المؤلف، وابن راهويه في «مسنده» وابن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [رقم ٢٩٤٢]، وأبو نعيم في معرفة الصحابة [رقم ٣٧٧]، والدارقطني في «الأفراد» كما في «كنز العمال» [رقم/ ١٤٠٩]، وجماعة، من طرق عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل شقيق بن سلمة أن أبا بكر به.

قال الهيثمي في «المجمع» [١/ ١٥٨]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح إلا أن أبا وائل لم يسمعه من أبي بكر».

قلتُ: وهذا ظاهر، ويدل عليه قوله هنا: «حُدِّثت أن أبا بكر...» هكذا بالبناء للمجهول، وهو واضح في الانقطاع. وقد سئل ابن معين عن هذا الحديث فقال: «مرسل» هكذا نقله عنه الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» [ص١٩٧]. =

قال: حُدِّثتُ، أن أبا بكر لقي طلحة، فقال: مالي أراك واجمًا؟ قال: كلمةٌ سمعتها من رسول اللَّه ﷺ يزعم أنها موجبةٌ، فلم أسأله عنها، فقال أبو بكرٍ: أنا أعلم ما هي، قال: ما هي؟ قال: لا إله إلا اللَّه.

١٠٣- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا معلى بن منصور، حدّثنا ابن أبي زائدة، حدّثنا ابن أبي ليلى، حدّثنا عبد الرحمن بن الأصبهاني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بكر الصديق، قال: نزل النبي منزلاً، فبعثتْ إليه امرأةٌ مع ابنٍ لها شاةً، فحلب ثم قال: انطلقْ به إلى أمك، فشربت حتى رويت، ثم جاء بشاةٍ أخرى فحلب ثم سقى أبا بكرٍ، ثم جاء بشاةٍ أخرى فحلب ثم شرب.

= والحديث: قال عنه الحافظ في المطالب [رقم ٢٩٤٢]: «إسناده حسن إن كان شقيق سمعه من طلحة» ثم قال: «وهو غريب من حديث أبي بكر».

قلتُ: ثم ذكر الحافظ إسناد ابن راهويه إلى أبي وائل وفيه: «حُدِّثت أن أبا بكر . . . .» فكأنه يُعلُّه بذلك، وهو الصواب كما مضى.

أما مطلق سماع أبي وائل من أبي بكر: ففيه اختلاف معروف.

١٠٣- **ضعيف**: أخرجه المروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ١٢٦]، من طريق المؤلف، والبيهقي في «دلائل النبوة» [٢/ رقم ٧٤٣]، من طريق ابن أبي زائدة -وهو يحيى- عن ابن أبي ليلى- وهو محمد الإمام- عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بكر به.

قلتُ: وهذا إسناد واهٍ وفيه علتان:

الأولى: ضعف محمد بن أبي ليلى - ولد عبد الرحمن - وهو إمام فقيه حجة في العلم والعبادة. لكنه سيئ الحفظ كثير الوهم. وقول الحافظ عنه: «صدوق سيئ الحفظ جدًا» شططٌ في حق الرجل.

والثانية: الانقطاع بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وأبي بكر؛ فهو لم يسمع منه، كما قاله أبو زرعة الرازي على ما في «جامع التحصيل» [ص/ ٢٢٦]. وبهاتين العلتين: أعله الحافظ الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٢٦٢]، فقال: «رواه أبو يعلى وفيه محمد بن أبي ليلى، وفيه كلام، وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من أبي بكر، وبقية رجاله ثقات». لكن يقول حسين أسد: «إسناده ضعيف لانقطاعه؛ عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من أبي بكر». =

١٠٤- حدّثنا إسحاق بن إسماعيل، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا إسرائيل، عن أبى إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن أبى بكر الصديق، أن النبى ﷺ بعثه ببراءة إلى أهل مكة: لا يحج بعد العام مشركٌ، ولا يطوفَنَّ بالبيت عُريان، ولا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمةٌ، ومن كان بينه وبين رسول اللَّه ﷺ مدةٌ فأجله إلى مدته، واللَّه بريءٌ من المشركين ورسوله، قال: فسار بها ثلاثًا، ثم قال لعلى: الحقه، فرد على أبا بكر وبلغها، قال: ففعل، قال: فلما قدم على النبى ﷺ أبو بكر بكى، وقال: يا رسول اللَّه، أحدث فى شىءٌ؟ قال، ثم قال: «مَا حَدَثَ فيكَ إلا خَيْرٌ، إلا أَنّى أُمِرْتُ بذَلك: أَنْ لا يُبَلِّغَ إلا أَنَا أَوْ رَجُلٌ منّى».

= قلتُ: وغفل عن العلَّة الأولى: محمد بن عبد الرحمن، وللحديث: شاهد فى حديث أم معبد المشهور. وقد قال الحافظ البيهقى فى «الدلائل» [٢/ ٣٥٣]، بعد أن ذكره: «قلتُ: وهذه القصة وإن كانت تنقص عما روينا فى قصة أم معبد، ويزيد فى بعضها فهى قريبة منها؛ ويشبه أن يكونا واحدة، وقد ذكر محمد بن إسحاق بن يسار من قصة أم معبد شيئًا يدل على أنها وهذه واحدة..».

١٠٤- ضعيف: بهذا السياق: أخرجه أحمد [١/ ٣]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم/ ١٣٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٣٤٧]، وابن زنجويه فى «الأموال» [٢/ رقم/ ٥٢٩]، وغيرهم، من طريق إسرائيل بن يونس عن أبى إسحاق السبيعى عن زيد بن يُثَيْع عن أبى بكر الصديق - وعند ابن زنجويه: لما نزلت براءة... وذكره - به...

قلتُ: وهذا إسناد معلول:

١- زيد بن يثيع: انفرد عنه أبو إسحاق ولم يوثقه سوى ابن حبان والعجلى، وخُطتهما فى توثيق النقلة مكشوفة للحذاق من النقاد، وقد ترجمه الذهبى فى «الميزان» [٢/ ١٠٧]، قائلاً: «ما روى عنه سوى أبى إسحاق».

قلتُ: يشير إلى جهالته، وهكذا أشار فى الكاشف بقوله «وثّق» كذا بالبناء للمجهول، كأنه لا يعتد بهذا التوثيق، وهو الصواب عندى.

أما الحافظ فقد وثقه فى التقريب، وله رأيه فى ذلك.

٢- أبو إسحاق إمام كبير، لكنه مشهور بالتدليس وقد عنعنه كما ترى، ثم هو قد اختلط أخيرًا - ونازع الذهبى فى اختلاطه- وسماع إسرائيل منه إنما كان أخيرًا كما هو التحقيق، وجزم به الإمام=

= فى «الإرواء» [٧/ ٢٤٧]، وسبقه الإمام أحمد وابن معين وغيرهما إلى هذا القول، ولا ينافيه كونه من أتقن الناس لحديث جده حتى لقبوه بـ «قائد جده». وقد اختلف فى سنده على إسرائيل، فرواه عنه وكيع فقال: عن أبى إسحاق عن ابن يثيع عن أبى بكر به . . . أخرجه أحمد والمؤلف والمروزى كما مضى. وخالفه خلف بن الوليد فرواه عن إسرائيل عن أبى إسحاق عن ابن يثيع به مرسلاً: أن النبى ﷺ بعثه براءة مع أبى بكر .

هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١/ ٢٧٤]. وتابعه عبيد اللَّه بن موسى: عند ابن زنجويه [٥٢٩]، كما مضى.

وتوبع إسرائيل عليه من هذا الوجه: تابعه أبوه يونس بن أبى إسحاق عن أبيه عن ابن يثيع به . أخرجه أبو عبيد فى «الأموال» [رقم ٤٠٢].

ثم اضطرب فيه يونس - وهو يضطرب عن أبيه كما قال أحمد وغيره - فعاد ورواه عن أبيه فقال: عن ابن يثيع عن على - رضى اللَّه عنه- به.

هكذا أخرج النسائى فى «الكبرى» [٨٤٦١]، وفى الخصائص [رقم/ ٧٦]. وعلى هذا الوجه: رواه ابن عيينة عن أبى إسحاق عن ابن يثيع عن على به . . . ولم يسق لفظه كما هنا، وإنما قال: «سألت عليًا بأى شىء بعثت؟! قال: بأربع . . .» وذكره.

وهذا اللفظ: وقع مختصراً فى نهاية سياق طريق يونس عن أبيه عند أبى عبيد فى «الأموال» [٤٠٢]، كما مضى، وطريق ابن عيينة الماضى: أخرجه الترمذى [٨٧١]، والحاكم [٣/ ٥٤]، والمؤلف [برقم/ ٤٥٢]، والبيهقى [برقم/ ١٨٥٢٤]، والحميدى [رقم/ ٤٨]، وجماعة.

قال الدارقطنى فى «علله» [١/ ٢٧٤]: «وقول ابن عيينة أشبه بالصواب».

قلتُ: لكنه قد سمع من أبى إسحاق أخيرًا أيضًا، لكن تابعه أبو بكر ابن عياش وأبو شيبة إبراهيم ابن عثمان عن أبى إسحاق به . ذكره الدارقطنى. وهما مثل ابن عيينة وإسرائيل ويونس فى أبى إسحاق، على أن حديث على قد اختلف فيه أيضًا، كما شرحه الدارقطنى فى «علله» [٣/ ١٦٣].

■ **وبالجملة**: فحديث ابن يثيع عن أبى بكر هنا، الظاهر أنه غير محفوظ إن شاء اللَّه .

وفى الباب: عن أبى هريرة، وقد مضى [برقم/ ٧٦]، وانظر [رقم/ ٤٥٢] .

١٠٥- حدّثنا سويد بن سعيد، حدّثنا سويد بن عبد العزيز، عن ثابت بن عجلان، عن سليم بن عامر، قال: سمعت أبا بكر، يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «اخْرُجْ فَنَادِ فِى النَّاسِ مِنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّه وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»، قال: فخرجت فلقينى عمر بن الخطاب، فقال: ما لك أبا بكر؟ فقلت: قال لى رسول اللَّه ﷺ: اخرج فناد فى الناس من شهد أن لا إله إلا اللَّه وجبت لَه الجنة، قال عمر: ارجع إلى رسول اللَّه ﷺ، فإنى أخاف أن يتكلوا عليها، فرجعت إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال: «ما ردك؟»، فأخبرته بقول عمر، فقال: «صدق».

١٠٥-صحيح لغيره: أخرجه اللالكائى فى كتاب «الذكر» كما فى كنز العمال [رقم/ ١٤٠٧]. قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ١٥٨]: «رواه أبو يعلى وفى إسناده: سويد بن عبد العزيز، وهو متروك». وقال الشهاب البوصيرى فى «إتحاف الخيرة»: «هَذَا الإِسْنَاد ضَعِيفٌ، لضَعْف سُوَيْد ابْن عَبْد الْعَزِيز، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ سَعْدٍ، وَالنَّسَائِىُّ، وَغَيْرُهُمْ».

قلتُ: وغفل الرجلين عن شيخ المؤلف: سويد بن سعيد الحدثانى الصدوق المشهور، وقد كان مستقيم الحديث أول الأمر، ثم عمى وتغير حتى صار يتلقن، فأفحش أبو زكريا الغطفانى القول فيه جدًا، وقد أتى فى هذا الإسناد - أو شيخه- بعجيبة! وهى تصريح سليم بن عامر بالسماع من أبى بكر! مع كون سليم من الطبقة الوسطى من التابعين! بل قال أبو حاتم: «لم يدرك المقداد بن الأسود ولا عمرو بن عبسة».

قلتُ: فأنى له إدراك أبى بكر فضلاً عن مقابلته؛ فضلاً عن السماع منه، لكن قد صح عن يزيد ابن خمير أنه قال عن سليم: «كان قد أدرك النبى ﷺ»، وهذا مشكل لكن رُوى عن ابن خمير فى لفظ آخر: «وكان قد أدرك أصحاب النبى ﷺ». قال المزى: «وهو الصواب».

قلتُ: بل هو الذى لا ينبغى العدول عنه، حتى قال الحافظ فى «التقريب»: «غلط من قال إنه أدرك النبى ﷺ». ثم شرح ذلك شرحًا جيدًا لا غبار عليه فى كتابه «الإصابة» [٣/ ٢٩٨]. وقد وقع لهما - يعنى سويد وشيخه- وهم آخر؛ فقال الإمام فى «الصحيحة» [٣/ ٢٠٩]: «قلتُ: ومما يدل على خطئه -يعنى سويدًا- أو خطأ شيخه- يعنى ابن عبد العزيز- أن القصة وقعت لأبى هريرة مع عمر - رضى اللَّه عنه- كما رواه مسلم....».

قلتُ: وسبقه إلى ذلك الحافظ ابن كثير، فنقل عنه صاحب الكنز [عقب رقم/ ١٤٠٧]، أنه قال: «الحديث غريب جدًا من حديث أبى بكر والمحفوظ عن أبى هريرة». =

١٠٦- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يونس بن محمد، حدّثنا جرير بن حازم، حدّثنا الزبير بن الخرِّيت، عن أبي لبيد، قال: خرج رجلٌ من الأَسر، من طاحية، يقال له يَبْرَح بن أسد مهاجِراً إلى المدينة، وقد مات رسول اللَّه ﷺ قُبيل ذلك، قال: فرأى عمر بن الخطّاب، بيرحاً يطوف في سكك المدينة فأنكره، فقال: من أنت؟ قال: أنا رجلٌ من أهل عُمان، فأخذ بيده فذهب به إلى أبي بكر، فقال: يا أبا بكر، هذا من الأرض التي سمعت رسول اللَّه ﷺ يذكر أهلها، من أهل عُمان، فقال أبو بكر: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إنِّي لأَعْلَمُ أرْضاً يُنْضَحُ بناحِيتِها الْبَحْرُ، بها حَيٌّ مِنَ الْعَرَبِ، لَوْ أتاهُمْ رَسولي، لَمْ يَرْمُوه بِسَهْمٍ ولا حَجَرٍ**».

= **قلتُ**: وراجع الكلام على حديث أبي هريرة في الصحيحة [رقم ١١٣٥]، وهو يشهد لهذا الحديث.

● **تنبيه**: قد رأيت سويد بن سعيد قد توبع عليه، تابعه الحافظ دحيم الشامي قال: حدثنا سويد ابن عبد العزيز قال: أخبرنا ثابت بن عجلان عن سليم أبي عامر قال: سمعت أبا بكر الصديق به.

أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» [٢/ ٣٦٣].

١٠٦- **ضعيف جداً**: أخرجه أحمد [١/ ٤٤]، والحارث [رقم ١٠٣٨ / زوائد الهيثمي]، ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» [رقم ١١٨٨]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٤/ رقم/ ٢٢٩٤]، والعقيلي في «الضعفاء» [٤/ ١٨]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ١٠٩]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» كما في «الإصابة» [١/ ٣٤٩]، وغيرهم من طريق جرير ابن حازم عن الزبير بن الخريت عن أبي لبيد به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ساقط وفيه علتان:

الأولى: أن سنده منقطع. وأبو لبيد - ذلك السافل الأثيم- لم يلق أبا بكر ولا عمر كما قاله جماعة.

وقد نقل صاحب «الكنز» [عقب رقم/ ٣٨٢٦٣]، عن ابن المديني أنه أخرج هذا الحديث في كتابه «مسند الصديق» ثم قال: «هذا إسناد منقطع من ناحية أبي لبيد، واسمه لمازة ابن زبار الجهضمي؛ فإنه لم يلق أبا بكر ولا عمر . . .». =

١٠٧- حدّثنا خلف بن هشام، حدّثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، قال: قال أبو بكر: سألت رسول اللَّه ﷺ، ما شَيَّبَكَ؟ قال: «**شَيَّبَتْنِي هُودٌ، وَالْوَاقِعَةُ، وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ، وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**».

= **قلتُ**: ولفظه ظاهر فى الانقطاع.

الثانية: أن أبا لبيد هذا هو لمازة بن زبار البصرى، يقول عنه أحمد: «صالح الحديث» وأثنى عليه ثناءً حسنًا كما نقله حرب الكرمانى عنه فى «مسائله» ووثقه ابن سعد وابن حبان والهيثمى وابن كثير وجماعة.

والتحقيق: أنه شيخ زائغ هالك وليس علينا بعزيز، ومن أثنى عليه فلجهْله بما ينطوى عليه من فساد الاعتقاد ورداءة المذهب، وقد أخرج الحافظ الطبرى فى «تاريخه» [٣/ ٦١]، بإسناد كالشمس عن الزبير بن الخريت عن لمازة بن زبار أنه سأله فقال له: «لِمَ تسبُّ عليًا؟! قال: ألا أسب رجلاً قتل منا ألفين وخمسمائة. . . »؟!

قلتُ: وانظر مثل هذا فى «تاريخ ابن معين» [٤/ ٣١٢/ رواية الدورى]، و«ضعفاء العقيلى» [٤/ ١٨]، وتاريخ ابن عساكر [٥٠/ ٣٠٤].

ومثل هذا السافل لا ينبغى الرواية عنه أصلاً، ومن يطعن فى أصحاب رسول اللَّه ﷺ فقد سقط عندنا إلى الأبد وإن وثقه أهل الأرض؛ بل القول الفصل فى هؤلاء: هو ما قال إمام الجرح والتعديل أبو زكريا يحيى بن معين فى تليد بن سليمان المحاربى من «تاريخه» [٣/ ٥٤٦/ رواية الدورى]، ومن طريقه الخطيب فى «تاريخه» إذ قال: «تليد كذاب؛ كان يشتم عثمان وكل من يشتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من أصحاب النبى ﷺ دجال لا يكتب عنه، وعليه لعنة اللَّه والملائكة والناس أجمعين.

قلتُ: وهذا هو عقْدنا نحن أهل الإيمان فى كل من تُسوِّل له نفسه الشيطانية الطعن فى أغمار الصحابة فضلاً عن مشاهيرهم، ولنا موقف مع جماعة من النقاد سلكوا دون هذا المسلك، وقد جمعنا رسالة فى شرح ذلك، رددنا فيها على المُفْرِط والمفرِّط، ولم نأل جهدًا فى اتباع الحق بدليله، مع اعترافنا بالعجز والتقصير.

١٠٧-**ضعيف**: أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٣٦]، وسعيد بن منصور فى «تفسيره» [٤/ ١١]، وأبو بكر ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [رقم/ ٣٧٢٧]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [٣١]، والدارقطنى فى «العلل» [١/ ٢٠٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» =

= [٤ / ١٧٢]، وغيرهم، من طرق عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي عن عكرمة قال: قال أبو بكر: . . . وذكره.

قد اختلف في إسناد هذا الحديث اختلاف شديد جداً! حتى جزم جماعة بكونه حديثًا مضطربًا.

فقال الحافظ في «المطالب» [٣/ ٣٤٢]، بعد أن ذكر الطريق الماضي: «هذا مرسل صحيح؛ إلا أنه موصوف بالاضطراب».

قلتُ: بل جعله الحافظ السخاوي في فتح المغيث [١/ ٢٤٠]، مثالاً جيداً للحديث المضطرب، وسبقه شيخه كما نقله عنه السيوطي في التدريب [١/ ٢٦٦]، وتبعهما جماعة على ذلك.

وقبلهم: أعله جماعة من المتقدمين، حتى نقل الحافظ السهمي في سؤالاته [ص/ ٧٦]، عن حافظ عصره الدارقطني أنه قال: «شيبتني هود والواقعة معتلة كلها».

قلتُ: وذهب آخرون إلى ترجيح بعض طرقه على الأخرى، وجزموا بتصحيحه.

منهم: شيخ الإسلام ابن دقيق العيد في «الاقتراح»، وقبله الحاكم وتبعهما: الإمام في الصحيحة [٣/ ٢٩]، وحسنه الحافظ السيوطي أيضًا، وضعفه آخرون حتى نُقل عن الحافظ موسى بن هارون أنه قال: «موضوع». وتوسَّط جماعة من نقاد المحدثين. وصححوا الحديث مرسلاً، وضعفوه متصلاً، منهم: أبو حاتم الرازي كما في «العلل» لولده [٢/ ١٢٤]. وهذا هو الذي أقوله لك بعد البحث المتقصى، وموازنة طرقه، واستقراء وجوهه، وأساليب الاختلاف في أسانيده.

وقد أطنب الدارقطني جداً في ذكر الاختلاف في سنده بأوائل العلل له [١/ ١٩٣]، وقريبًا منه الحافظ ابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ١٦٩]. وأشار إلى بعضها: السخاوي في «المقاصد» [١/ ١٣٩]، وفي «فتح المغيث» [١/ ٢٤١]. بل ألَّف العلامة المرتضى الزبيدي رسالة مفردة لهذا الحديث سماها «بذل المجهود في تخريج حديث شيبتني هود»، ولم يتعب فيها، وكذا تكلم عليه في شرحه على «الإحياء» ولم يشف، وقد كنا قديمًا جمعنا جزءًا فريداً في الكلام على علله وطرقه، وكلام النقاد فيه، حتى خلصنا منه إلى أن المحفوظ فيه هو المرسل من طرق عكرمة الماضي، وهو لم يدرك أبا بكر كما قاله جماعة. وهناك مراسيل أخرى سواه.

وقد تعجبنا في الجزء المذكور: من جماعة عدوا هذا الحديث من المتواتر بعد أن ذكروا له طرقًا وشواهد غاية أمرها جبران ضعفه فقط، وأين هذا من المتواتر عند نقاد الصنعة؟! =

١٠٨- حدّثنا العباس بن الوليد النَّرْسي، حدّثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، قال: قال أبو بكرٍ: سألت رسول اللَّه ﷺ: ما شَيَّبَكَ؟ فذكر نحوه

١٠٩- حدّثنا عبد الأعلى بن حماد النَّرْسي حدّثنا، قال: وسألت عنه، فقال: هذا خطأٌ، ثم حدثني به، قال: حدّثنا حماد بن سلَمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكرٍ الصديق، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**».

= **نعم**: للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، وكلها غير محفوظ أصلاً، اللَّهم إلا شاهداً واحداً فقط، وهو حديث عقبة بن عامر عند الطبراني في الكبير [٧١/ رقم ٧٩٠]، وظاهر سنده الاستقامة، إلا أنه معلول، ولفظه مختصر أيضًا.

وهناك شواهد مرسلة: للنظر في تقوية بعضها ببعض مجال للباحث الناقد. واللَّه المستعان.

١٠٨- **ضعيف**: انظر قبله.

١٠٩- **صحيح لغيره**: أخرجه أحمد [١/ ٣]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم/ ١٠٨]، وابن عدي في «الكامل» [٢/ ٢٦١]، والسراج في جزء «البيتوتة» [رقم/ ٥]، وابن شاهين في فضائل الأعمال [رقم/ ٥٠٩]، وأبو عمرو السمرقندي في الفوائد المنتقاة [رقم/ ٥٣]، والرافعي في تاريخ قزوين [١/ ٣٠٧]، وتمام في فوائده [١/ رقم/ ١٣٠]، وجماعة، من طرق عن حماد بن سلمة عن ابن أبي عتيق [ووقع عند تمام: «عن ابن عون» وهو تصحيف] عن أبيه عن أبي بكر به.

قلتُ: وهذا إسناد معلول؛ قال الهيثمي في «المجمع» [١/ ٢٢٠]: «رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله ثقات، إلا أن عبد اللَّه بن محمد لم يسمع من أبي بكر».

وعبد اللَّه: هو ابن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق. وابنه الذي يروي عنه حماد هنا: هو محمد بن عبد اللَّه بن محمد. وقد اختلف في إسناده على حماد؛ فرواه عنه بعضهم فقال: عن عبيد اللَّه بن عمر عن المقبري عن أبي هريرة به مرفوعًا. هكذا أخرجه ابن حبان [رقم/ ١٠٧٠]! وردَّه الحافظ في «التلخيص» [١/ ٦٠]، قائلاً: «والمحفوظ عن حماد بغير هذا الإسناد من حديث أبي بكر...».

قلتُ: وهو الصواب. وهكذا رواه جماعة من ثقات أصحاب حماد عنه على هذا الوجه. وقد خولف فيه حماد، خالفه الدراوردي [وتأتي روايته عند المؤلف (برقم/ ٤٩١٦)] وغيره، =

١١٠- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا يونس بن محمد، حدّثنا حماد بن سلمة، عن ابن أبى عتيق، عن أبى بكرٍ الصديق، قال: سمعت رسولَ اللَّه ﷺ يقول: «**السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**».

١١١- **حدّثنا** إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرة السامى بالبصرة، حدّثنا إبراهيم بن عبد اللَّه أبو إسحاق الرازى، حدّثنا إسماعيل بن نوحٍ، عن أبيه، عن جده، عن أبى بكرٍ

= فرووه عن محمد بن عبد اللَّه بن محمد بن أبى عتيق فقالوا: عن أبيه عن عائشة به. أخرجه جماعة. وهكذا: توبع محمد ابن عبد اللَّه على هذا الوجه عن أبيه، تابعه أخوه عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن محمد. أخرجه أحمد وجماعة. وهذا الوجه: رجَّحه الدارقطنى فى «علله» [١/ ٢٧٧]، وقبله أبو حاتم وأبو زرعة كما ذكر الحافظ فى التلخيص [١/ ٦٠].

قلتُ: وهو المحفوظ. وقد جزم عبد الأعلى بن حماد -راويه عن حماد بن سلمة هنا- بكون ابن سلمة قد أخطأ فيه، كما وقع فى إسناد المؤلف. وراجع: «فتح البارى» [٤/ ١٥٩].

والحديث: صحيح ثابت، وله شواهد أيضًا. راجع «الصحيحة» [رقم/ ٢٥١٧]، والإوراء [١/ ١٠٥]، للإمام.

١١٠- **صحيح لغيره**: انظر قبله

تنبيه مهم: وقع فى الطبعتين «.. حدثنا يونس بن محمد حدثنا حماد بن سلمة عن ابن أبى عتيق عن أبى بكر به ...». هكذا دون «عن أبيه» بين ابن أبى عتيق وأبى بكر، والصواب إثباتها بلا تردد. فهكذا رواه المروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ١١٠]، من طريق المؤلف بإثبات: «عن أبيه». وكذا الحافظ فى المطالب [رقم/ ٧١]، نقله بإسناد المؤلف من طريق يونس عن ابن سلمة عن ابن أبى عتيق عن أبيه عن أبى بكر به. وهكذا: أخرجه أبو عمرو السمرقندى فى الفوائد المنتقاة [رقم/ ٥٣]، من طريق يونس به. فانتبه يا رعاك اللَّه. واللّه المستعان.

١١١- **منكر**: أخرجه ابن أبى الدنيا فى «إصلاح المال» [رقم ٢٤٤]، من طريق إسماعيل بن نوح عن أبيه عن جده عن أبى بكر الصديق به. وهذا إسناد هابط، وإسماعيل بن نوح: أظنه الذى قال عنه الأزدى: «متروك حديثه»، نقله عنه الذهبى فى «الميزان» [١/ ٢٥٢].

وقال الحافظ فى «اللسان» [١/ ٤٤١]: «وله ذكْر فى ترجمة عبد الرحمن بن أيوب من «ضعفاء العقيلى» فى حديث آخر قال: إن رواته مجاهيل». =

الصديق، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ لا يَتَبَايَعُونَ، وَلَوْ تَبَايَعُوا مَا تَبَايَعُوا إِلا بِالْبَزِّ**».

= **قلتُ**: رجعت إلى ضعفاء العقيلي [٣/ ٣٢٣]، فوجدته أخرج هذا الحديث بعينه من طريق إسماعيل ابن نوح عن أبيه عن جده عن أبي بكر به.

ثم قال: «وليس له إسناد يصح». وقبله ذكر حديثًا آخر يشبه هذا الحديث في بعض ألفاظه، فضعفه ثم قال: «وإنما يروى هذا بإسناد مجهول... ثم ساق حديثنا كما مضى. وإسماعيل: قد ذكره ابن الجوزي أيضًا في الضعفاء [١/ ١٢٢]، وحكى قول الأزدي فيه. فللّه الحمد.

١١٢- **صحيح لغيره**:دون قول أبي بكر: أخرجه أحمد [١/ ٦]، والطيالسي كما في «إتحاف الخيرة» [٨/ ٢٥٣]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [١/ رقم/ ١١٢]، من طرق عن المسعودي عن بكير ابن الأخنس عن رجل عن أبي بكر به نحوه. قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٧٥٨]: «رواه أحمد وأبو يعلى وفيهما المسعودي، وقد اختلط، وتابعيه لم يُسَم، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح». وبمثله أعله المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٣٤٧] فقال: «ضعيف لاختلاط المسعودي، وعدم تسمية تابعيه».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٨/ ٢٥٣]: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وأَبُو يَعْلَى، بِسَنَدٍ فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ».

قلتُ: قد قصَّر البوصيري في الإعلال، وقد اختلف في سنده على المسعودي، فرواه عنه هاشم ابن القاسم وأبو داود الطيالسي وعبد اللَّه بن رجاء على الوجه الماضي. وخالفهما أبو قتيبة سلم ابن قتيبة فرواه عنه فقال: عن بكير بن الأخنس عن أبي بكر به مرسلاً.

هكذا: ذكره الدارقطني في «العلل» [١/ ٢٨٦]. ومراد الدارقطني بقوله «مرسلاً»: يعني «منقطعًا». ثم قال الدارقطني: «وغيره -يعني أبا قتيبة- يرويه عن المسعودي عن بكير بن الأخنس عن رجل لم يسمه عن أبي بكر، وهو الصواب».

قلتُ: والاضطراب فيه من المسعودي نفسه، وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه.

منهم: حديث يحيى بن أبي بكير ثنا زهير بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «سألت ربي عز وجل فوعدني أن يدخل من أمتي سبعين ألفًا على صورة القمر ليلة البدر، فاستزدت فزادني مع كل ألف سبعين ألفا». =

١١٢- حدّثنا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا أبو داود صاحب الطيالسة، حدّثنا المسعودي، عن بكير بن الأخنس، عن رجل، عن أبي بكر، أن النبي ﷺ قال: «**يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، وُجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، قُلُوبُهُمْ عَلَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَاسْتَزَدْتُ رَبِّي فَزَادَنِي مَعَ كُلِّ رَجُلٍ سَبْعِينَ أَلْفًا**»، قال أبو بكر: فكنا نرى ذلك قد أتى على أهل القرى ويصيب من زاد من أهل البوادي

١١٣- حدّثنا عبيد اللَّه بن معاذ العنبري، حدّثنا أبي، حدّثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، قال: قال أبو بكر الصديق: لما خرجنا مع رسول اللَّه ﷺ من مكة إلى المدينة، مررنا براعٍ وقد عطش رسول اللَّه ﷺ، فحلبت له كُثْبَةً من لبنٍ، فأتيته بها، فشرب حتى رضيتُ.

١١٤- حدّثنا القواريري، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، قال: سمعت أبا إسحاق الهمداني، يقول: سمعت البراء بن عازب، يقول: لما أقبل رسول اللَّه ﷺ من مكة إلى المدينة تبعه سراقة بن مالك بن جُعْشُمٍ، فدعا عليه رسول اللَّه ﷺ، فساخت به فرسه، فقال: ادع اللَّه ولا أضرك، قال: فدعا اللَّه له، قال: فعطش رسول اللَّه ﷺ، فمروا براعي غنمٍ، قال أبو بكرٍ الصديق: فأخذت قدحًا فحلبت لرسول اللَّه ﷺ كُثْبَةً من لبنٍ، فأتيته فشربَ، حتى رضيتُ.

١١٥- حدّثنا محمد بن بشارٍ، حدّثنا محمد بن جعفرٍ، حدّثنا شعبة، عن أبي إسحاق

= أخرجه أحمد [٢/ ٣٥٩]، والبيهقي في «البعث والنشور» [رقم/ ٤٠٥] من طريق ابن أبي بكير به. وقد جوَّد الحافظ سنده في «الفتح» [١١/ ٤١٠]، وله طريق آخر عن أبي هريرة. وكذا شواهد مرسلة صحيحة الأسانيد أيضًا. وراجع: الصحيحة [رقم/ ١٤٨٤]، للإمام. فالحديث: ثابت دون قول أبي بكر في آخره.

١١٣- صحيح: أخرجه البخاري [٣٦٩٦]، ومسلم [٢٠٠٩]، وأحمد [١/ ٩]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ٦٣]، والبزار [٩٣]، والروياني في «مسنده» [١/ رقم ٢٨٤]، وجماعة، من طرق عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن البراء بن عازب به.

١١٤و ١١٥- صحيح: انظر قبله.

الهمداني، قال: سمعت البراء بن عازب، قال: لما أقبل رسول اللَّه ﷺ من مكة إلى المدينة تبعه سراقة بن مالك بن جُعْشُم، فدعا عليه رسول اللَّه ﷺ، فساخت به فرسُه، فقال: ادع اللَّه لي ولا أضرك، فدعا له، فعطش رسول اللَّه ﷺ فمروا براعٍ، فقال أبو بكرٍ الصديق: فأخذت قدحًا فحلبت فيه كُثْبَةً من لبنٍ، فأتيته فشرب، ثم شرب حتى رضيت

١١٦- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، قال: اشترى أبو بكر، من أبي رحلاً بثلاثة عشر درهمًا، فقال: مُر البراء يحمله إلى رحلي، فقال: لا، حتى تخبرني، كيف خرج رسول اللَّه ﷺ من مكة إلى المدينة، فقال: ارتحلنا فاحتبسنا يومنا وليلتنا حتى قام ظهرًا، أو قال: قام قائم الظهيرة، فرميت ببصري فإذا أنا بصخرة لها بقيةٌ من ظل فرششته وفرشت لرسول اللَّه ﷺ فيه فروةً، فقلت: نم يا رسول اللَّه، ثم انطلقت أنفض ما حولي، هل أرى من الطلب أحدًا؟ فإذا أنا براعي غنم يريد من الصخرة مثل ما أردت، فقلت: لمن أنت يا غلام؟ قال: لرجل من قريش، فعرفته، فقلت: هل في غنمك من لبن؟ قال: نعم، قلت: هل أنت حالبًا؟ قال: نعم، فأمرته فاعتقل شاةً من الغنم، فأمرته فنفض ضرعها، ثم أمرته فنفض كفيه من

١١٦- **صحيح**: أخرجه البخاري [٣٤٥٢]، ومسلم [٢٠٠٩]، وأحمد [١/ ٢]، وابن حبان [٩٢٨١]، والبزار [٥٠]، وابن أبي شيبة [٣٦٦١٠]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ٦٢]، وابن سعد في «الطبقات» [٤/ ٣٦٥]، وابن حبان في «الثقات» [١/ ١٣١]، والبيهقي في الاعتقاد [رقم ٢٨١]، والروياني في «مسنده» [رقم ٣٢٧]، وجماعة من طرق عن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق السبيعي عن البراء بن عازب به.

قلتُ: وقد توبع عليه إسرائيل: تابعه زهير بن معاوية: عند البخاري [٣٤١٩]، ومسلم [٢٠٠٩]، وجماعة. وكذا تابعه: حديج بن معاوية: عند الحافظ لوين في جزء من حديثه [رقم١]، ومن طريقه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» [رقم/ ٢٥٧٤]. وتابعهم أيضًا: يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق. راجع «الفتح» [٦/ ٦٢٣].

■ **فائدة**: أخرج ابن عدي في «الكامل» [١/ ٤٢٤]، من طريق محمد بن الوليد بن أبان قال: «سمعت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان: ليس في أحاديث أبي بكر أصح من حديث الرجل».

قلتُ: وسنده إليهما لا يصح! وحديث الرجل: هو هذا الحديث الطويل.

الغبار، فحلب لى كثبةً من لبن ومعى إداوةٌ على فمها خرقةٌ، فصببت الماء على اللبن، ثم أتيت به رسول اللَّه ﷺ، فوافقته قد استيقظ، قلت: اشرب يا رسول اللَّه، وارتحلنا، فلم يلحقنا من الطلب أحدٌ غير سراقة بن مالك بن جعشمٍ على فرسٍ له، فقلت: هذا الطلب قد لحقنا يا رسول اللَّه، قال: «**لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّه مَعَنَا**»، فلما دنا، دعا عليه رسول اللَّه ﷺ، فساخ فرسه فى الأرض إلى بطنه، ووثب عنه، وقال: يا محمد، قد علمت أن هذا عملك، فادع اللَّه أن يخلصنى مما أنا فيه، ولك على لأعمين على من ورائى، وهذه كنانتى فخذ سهمًا منها، فإنك ستمر على إبلى وغلمانى بمكان كذا وكذا، فخذ منها حاجتك، فقال: «**لاَ حَاجَةَ لِى فِى إِبِلِكَ**»، فقدمنا إلى المدينة ليلاً، فتنازعوا أيهم ينزل عليهم، فقال: أنزل على بنى النجار أخوال عبد المطلب أكرمهم بذلك، فصعد الرجال والنساء فوق البيوت، وتفرق الغلمان والخدم فى الطرق ينادون: يا محمد، يا رسول اللَّه، يا محمد، يا رسول اللَّه.

١١٧- حدّثنا إبراهيم بن محمد بن عرعرة السامى، حدّثنا محمد بن أبى فديكٍ، عن

١١٧- **ضعيف**: أخرجه الترمذى [٨٢٧]، وابن ماجه [٢٩٢٤]، والدارمى [١٧٩٧]، والبزار [٧٢]، والبيهقى فى «الكبرى» [٨٧٩٨]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٧٣٢٦]، وبيبى الهرثمية فى جزئها [رقم ٧٥]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ١١٧]، وجماعة كثيرون، من طرق عن محمد بن إسماعيل ابن أبى فديك عن الضحاك بن عثمان عن ابن المنكدر عن عبد الرحمن ابن يربوع عن أبى بكر به.

قلت: قد اختلف فى سنده على ابن أبى فديك، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضى. وخالفهم ضرار بن صرد؛ فرواه عنه فقال: عن الضحاك بن عثمان عن ابن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى بكر به. هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [رقم/ ٨٧٩٩]، من طريق ضرار به.

قلتُ: وهذا خطأ من ضرار، كما جزم به البخارى وأحمد، ونقله عنهما الترمذى فى «سننه» [٣ / ١٨٩].

■ **والصواب**: هو الوجه الأول، كما قاله الدارقطنى فى «علله» [١/ ٢٨٠]. لكن: لم ينفرد به ضرار على هذا الوجه؛ بل تابعه عليه: محمد بن عمرو السواق، كما ذكره البيهقى أيضًا. =

الضحاك بن عثمان، عن محمد بن المنكدر، عن عبد الرحمن بن يربوع، عن أبى بكر الصديق، قال: سُئِلَ رسول اللَّه ﷺ: أى العمل أفضل؟ قال: «**الْعَجُّ، وَالثَّجُّ**».

= وقد اختلف فى إسناده على ابن المنكدر كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [١/ ٢٨٠]! لكن الوجه الأول: هو الصواب.

إذا عرفت هذا: فقد نقل الترمذى عن البخارى أنه قال: «محمد بن المنكدر لم يسمع من عبد الرحمن ابن يربوع» فالإسناد منقطع، ثم من يكون عبد الرحمن بن يربوع هذا؟! لقد اضطُرب فى اسم هذا الرجل اضطراب غريب، فتارة يقولون: «عبد الرحمن بن يربوع». وتارة يقولون: «عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع». وتارة يقولون: «سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع».

أما اللون الأخير: فقد صرح جماعة منهم: ابن سعد والدارقطنى بكونه مقلوبًا وأن صوابه «عبدالرحمن بن سعيد بن يربوع». وأقول: فيبقى الإشكال قائمًا فى تعيين شيخ ابن المنكدر فى هذا الحديث!! هل هو «عبد الرحمن بن يربوع؟!»، أم «عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع؟!».

فإن كان الأول: فهو مجهول الحال؛ لم يرو عنه سوى ابن المنكدر وعطاء بن يسار فقط، وقد أورده الذهبى فى «الميزان». وإن كان هو الثانى فالإسناد منقطع مرة ثانية، إذ لا تعرف له رواية عن أبى بكر أصلاً. بل الظاهر أنه لم يدركه كما تعلم ذلك من ترجمته. ثم وجدتُ المعلق على تهذيب الكمال [١٧/ ٥٨٢]، قد بحث بحثًا طيبًا حول تحرير ما نحن بصدده هنا، وانتهى فيه إلى أمور جيدة، لكنه قال: «. . . . . يظهر لنا: أن عبد الرحمن بن يربوع هو عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع نُسب فى هذه الرواية إلى جده».

قلتُ: وقد كدتُ أجزم بذلك؛ لولا أن الحافظ البزار قد جزم فى «مسنده» بكون عبد الرحمن بن يربوع قد أدرك الجاهلية، ومعلوم أن الآخر: «عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع» لم يدرك أبا بكر فضلاً عن أهل الجاهلية الأولى؟! فهذا إشكال عقيم، نعم: إن قلنا بأن البزار وهم فى هذا، فالصواب أنهما واحد، ثم ظهر لى: أن ذلك لا يكون أيضًا؛ لأجل الإسناد الآتى [رقم/ ١١٨]، وفيه رواية عطاء بن يسار- وهو تابعى كبير- عن عبد الرحمن بن يربوع، ولست أنشط الآن للخوض فى غمار تحرير تلك القضية؛ وإن كنتُ أميل إلى كونهما رجلين اثنين.

■ **وبالجملة**: فللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة بأسانيد تالفة! وأمثلها: حديث ابن مسعود الذى يرويه أبو حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود به مرفوعًا. وهو إسناد لا يصح أيضًا، فقد اضطرب فيه أبو حنيفة على ألوان، وقد أخرجه المؤلف [برقم/ ٥٠٨٦]، وسيأتى الكلام عليه هناك. واللّه المستعان.

١١٨- حدّثنا شجاع بن مخلد، حدّثنا سعيد بن سلام العطار، عن أبى بكر بن أبى سبرة العامرى، عن عطاء بن يسار، عن عبد الرحمن بن يربوع، عن أبى بكر الصديق، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا بَيْنَ بَيْتِى وَمِنْبَرِى رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِى عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ الْجَنَّةِ**».

١١٩- حدّثنا أبو خيثمة حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا مالك عن الزهرى، عن عثمان ابن إسحاق، عن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبى بكر تسأله عن ميراثها فقال: مالك فى كتاب اللَّه شىء ومالك فى سنة رسول اللَّه ﷺ شىء فارجعى حتى أسأل الناس.

١١٨-**صحيح لغيره**: أخرجه البزار [٣٧]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ١١٨]، وابن الأعرابى فى معجمه [١/ رقم ٣٣٧]، وغيرهم من طريق سعيد بن سلام العطار عن أبى بكر بن أبى سبرة عن عطاء بن يسار عن عبد الرحمن بن يربوع عن أبى بكر الصديق به.

قلتُ: وهذا إسناد ساقط جدًا، وابن أبى سبرة هذا: قد اتهموه بالوضع والكذب، وسعيد بن سلام العطار: سافل مثل الذى قبله، وقد رموه بالكذب أيضًا، راجع «اللسان» [٣/ ٣١]. وابن يربوع: مضى الكلام عليه فى الحديث قبله. وأصل الحديث: فى الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة. وسيأتى من حديث جابر [برقم/ ١٧٨٤]..

● **تنبيه**: قد سقط «زيد بن أسلم» من إسناد المؤلف فى الطبعتين

وقد رواه المروزى فى «مسند أبى بكر» من طريق المؤلف بإثباته. فانتبه.

١١٩- **قوى لغيره**: أخرجه مالك [١٠٧٦ / رواية الليثى» و[رقم ٧٢٢ / رواية الشيبانى]، ومن طريقه المؤلف، وأبو داود [٢٨٩٤]، والترمذى [٢١٠١]، وابن ماجه [٢٧٢٤]، وأحمد [٤/ ٢٢٥]، وابن حبان [٦٠٣١]، والطبرانى فى الكبير [١٩ / رقم ٥١١]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٣٤٦]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ١٢٥]، وجماعة كثيرة، كلهم من طريق مالك عن الزهرى عن عثمان بن إسحاق عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: «جاءت الجدة إلى أبى بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: مالك فى كتاب اللَّه شىء! وما علمت لك فى سنة رسول اللَّه - ﷺ - شيئًا، فارجعى حتى اسأل الناس. فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول اللَّه ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصارى فقال مثل ما قال المغيرة؛ فأنفذه لها أبو بكر الصديق». هذا لفظ مالك فى «الموطأ». =

= **قلتُ**: وهذا إسناد ضعيف. وفيه علتان:

الأولى: الانقطاع، وبها أعله جماعة، وذلك أن قبيصة لا يصح له سماع من أبي بكر، كما قاله جماعة. منهم: البخاري كما أشار إليه في «تاريخه» [٦/ ٢١٢]، وانظر التلخيص [٣/ ٨٢]، و«التمهيد» [١١/ ٩١].

والثانية: الاختلاف في سنده على الزهري، فرواه عنه مالك على الوجه الماضي، وتابعه أبو أويس عند الذهلي في «علل حديث الزهري» كما في التمهيد [١١/ ٩٥]. وتابعه أيضًا: عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، كما ذكره ابن عبد البر في «الاستذكار» [٥ / ٣٤٧].

وخالفهم جميعًا: مشاهير أصحاب الزهري منهم: يونس بن يزيد وعقيل بن خالد ومعمر والأوزاعي وأسامة بن زيد وابن مجمع وشعيب وصالح بن كيسان ويزيد بن أبي حبيب وجماعة، كلهم رووه عن الزهري فقالوا: عن قبيصة به . . . ولم يذكروا «عثمان بن إسحاق».

لكن: جزم النقاد بكون الوجه الأول هو الصواب. وهو الذي رجحه الترمذي في «سننه» [٤/ ٤٢٠]، والذهلي في «علل حديث الزهري» كما نقله عنه ابن عبد البر، والدارقطني في «علله» [١/ ٣٤٨]، إذ قال: «ويشبه أن يكون الصواب ما قاله مالك وأبو أويس، وأن الزهري لم يسمعه من قبيصة، وإنما أخذه عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عنه». ونحوه قال ابن عبد البر في الاستذكار [٥/ ٣٤٧]، بل ووجدتُ النسائي قد جزم به في سننه «الكبرى» [عقب رقم/ ٦٣٤٢]، فقال: «الزهري لم يسمعه من قبيصة».

قلتُ: لكن يشكل على ما قالوه: أن الزهري قد صرح بسماعه من قبيصة في هذا الحديث، قاله عنه صالح بن كيسان عند النسائي في «الكبرى» [٦٣٣٩]، ويونس الأيلي عند الفسوي في المعرفة [١/ ٧٨]، وابن عيينة - لكن اختلف عليه في إسناده- كما ذكره ابن عبدالبر في الاستذكار [٥/ ٣٤٧]، ثلاثتهم رووه عن الزهري فقالوا: حدثنا قبيصة به. وليس يمنع أن يكون الزهري قد سمعه من قبيصة مباشرة، ثم سمعه منه بعد ذلك بواسطة عثمان بن إسحاق بن خرشة، ثم جعل يحدث به على الوجهين. وهذا عندي: أولى من تخطئة من رواه عن الزهري عن قبيصة مجوَّدًا. وقد اختلف فيه على الزهري على وجوه أخرى غير محفوظة. فعلة الحديث على التحقيق: هي الانقطاع بين قبيصة وأبي بكر، والإسناد ثابت إلى قبيصة. وعثمان بن إسحاق: وثقه ابن معين كما نقله عنه الدوري في «تاريخه» [٣/ ١٩٣]. =

١٢٠- حدّثنا القواريري، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، أن الجدة جاءت إلى أبي بكر، بعد وفاة رسول اللَّه ﷺ، فقالت: أخبرت أن لي حقًا، فقال أبو بكر: ما أجد لك في الكتاب من حق، وما سمعت رسول اللَّه ﷺ يقضي لك بشيء، قال: فشهد المغيرة بن شعبة، فقال: من يشهد معك، قال محمد بن مسلمة: إن رسول اللَّه ﷺ أعطاها السدس، قال الزهري: هي أم أب الأم، أو الأب فلما كان عمر جاءت التي تخالفها، فقال عمر: أيكما انفردت به، فهو لها، فإن اجتمعتما فهو بينكما.

١٢١- حدّثنا زهير بن حرب، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا شعبة، عن يزيد بن خُمير، عن سُليم بن عامر، عن أوسط البَجَلي، قال: خطبنا أبو بكر، فقال: خطبنا رسول اللَّه ﷺ عام الأول، ثم بكى أبو بكر، فقال: «**سَلُوا اللَّه الْعَافِيَةَ، فَإِنَّ النَّاسَ لَمْ يُعْطُوا فِي الدُّنْيَا بَعْدَ الْيَقِينِ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنَ الْمُعَافَاةِ، أَلا وَعَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّهُ مَعَ الْبِرِّ، وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ، وَهُمَا فِي النَّارِ، وَلا تَقَاطَعُوا، وَلا تَبَاغَضُوا، وَلا تَحَاسَدُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّه إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّه**».

= وغفل عن هذا: الإمام الألباني في الإوراء [٦/ ١٢٥]! فأخذ يتعقب الحافظ في تصحيحه للحديث مرسلاً من طريقه، وللمرفوع من الحديث، وهو كون النبي ﷺ قد فرض للجدة السدس: شاهد عن بريدة عند النسائي في «الكبرى» [٦٣٣٨]، والبيهقي في «سننه» [١٢٠٧٠]، وابن الجارود [٩٦٠]، وجماعة. وله: شاهد آخر عن ابن مسعود. وثالث عن ابن عباس. وشواهد أُخَرُ مرسلة. وبعضها يقوى بعضًا إن شاء اللَّه. كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار».

١٢٠- **قوى لغيره**: المرفوع منه فقط: انظر قبله. وقد اختلف في إسناده على سفيان بن عيينة.

فتارة: رُوي عنه كما هنا، وتارة روى عنه عن الزهري عن رجل عن قبيصة. راجع التمهيد [١١/ ٩٥]، وعلل الدارقطني [١/ ٢٤٨].

● **تنبيه مهم**: الجزء المرفوع فقط هو الذي قوَّيناه بشواهده. أما سياق الحديث عن أبي بكر وغيره فلم يثبت لنا من وجه يصح إلا هذا الوجه المرسل.

١٢١- **صحيح لغيره**: أخرجه ابن ماجه [٣٨٤٩]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٧١٨]، وأحمد [١/ ٣]، والطيالسي [رقم ٥]، والبزار [رقم ٧٥]، والبيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٤٧٨٣]، =

. . . . . .

= والحميدى [٧]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٥٩]، والعقيلى فى الضعفاء [٤/ ٣٧٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣/ ٣٤٩]، وجماعة، من طرق عن شعبة عن يزيد بن خمير عن سليم بن عامر عن أوسط البجلى عن أبى بكر به نحوه. وهذا إسناد حسن؛ رجاله ثقات سوى أوسط البجلى، روى عنه جماعة ووثقه ابن حبان والعجلى، ولم يغمزه أحد؛ فهو صدوق صالح. وقد اختلف فى إسناده على شعبة بما لا يضر إن شاء الله. فرواه عنه جماعة من أصحابه على الوجه الماضى. وخالفهم روح بن عبادة، فرواه عنه فقال: عن يزيد بن خمير عن سليم بن عامر عن رجل من أهل حمص- وكان أدرك أصحاب رسول الله ﷺ- قال: «سمعت أبا بكر...».

هكذا أخرجه المؤلف [رقم ١٢٣]، وأحمد [١/ ٧]، وهذا لا يؤثر فى إسناده؛ لأن الرجل المبهم قد أفصح عنه سليم بن عامر فى سائر الطرق وسماه «أوسط البجلى». وقد توبع يزيد بن خمير عليه عن سليم: تابعه:

١- بشر بن بكر: عند الحاكم [١/ ٧١١]، والبيهقى فى «الدعوات» [رقم ٢٣٨]، كلاهما من طريق الربيع ابن سليمان عن بشر بن بكر عن سليم بن عامر به نحوه.

قلتُ: هكذا وقع عندهما، وبشر بن بكر لم يلق سليم بن عامر أصلاً، بل لم يدركه رأسًا، وصواب الإسناد، هكذا: «عن بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن سليم بن عامر به....».

هكذا أخرجه الحافظ ابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٣٩٣]، من طريق أبى بكر ابن زياد -الحافظ الإمام- عن الربيع بن سليمان عن بشر بن بكر به....

وعليه: فالذى تابع يزيد بن خمير: هو عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر، لا بشر بن بكر، وطريق عبد الرحمن بن يزيد: عند النسائى فى «الكبرى» [١٠٧١٧]، وفي اليوم والليلة [رقم ٨٨١]، والحميدى [رقم/ ٢]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [١/ رقم ٥٧٩]، وجماعة.

٢- ومعاوية بن صالح: عند النسائى فى «الكبرى» [١٠٧١٩]، وفي اليوم والليلة [رقم ٨٨٣]، وابن حبان [٩٥٢]، والخرائطى فى المكارم [رقم ٥١٧]، وفى المساوئ [رقم ١٠٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٣٩٢]، وغيرهم، وقد توبع عليه سليم بن عامر أيضًا: تابعه: =

١٢٢- حدّثنا إسحاق بن إسماعيل، حدثني يحيى بن أبي بكير، حدّثنا شعبة، قال: يزيد بن خمير أخبرني، قال: سمعت سليم بن عامر يحدث، عن أوسط بن إسماعيل بن أوسط البجلي، عن أبي بكر الصديق، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّهُ مَعَ الْبِرِّ، وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ، وَهُمَا فِي النَّارِ، وَلا تَقَاطَعُوا، وَلا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ**».

١٢٣- حدّثنا إسحاق بن إسماعيل، حدّثنا روح بن عبادة، عن شعبة، أخبرني يزيد ابن خمير، قال: سمعت سليم بن عامر، عن رجل، من أهل حمص، وكان قد أدرك أصحاب النبي ﷺ، قال: سمعت أبا بكر خطبنا حين استخلف، قال: قام رسول اللَّه ﷺ مقامي هذا عام الأول، ثم بكى، ثم قال: «**سَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْمُعَافَاةَ**».

١٢٤- حدّثنا إسحاق، حدّثنا يحيى بن أبي بُكير، حدّثنا شعبة، قال: يزيد بن خُمير أخبرني، قال: سمعت سليم بن عامر -رجلاً من حمير يحدث- عن أوسط بن إسماعيل ابن أوسط البجلي، عن أبي بكر، أنه قال حين توفي رسول اللَّه ﷺ، قال: قام رسول اللَّه ﷺ فينا عام أول مقامي هذا، ثم قال: «**سَلُوا اللَّهَ الْمُعَافَاةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُؤْتَ أَحَدٌ بَعْدَ الْيَقِينِ شَيْئًا خَيْرًا مِنَ الْمُعَافَاةِ**».

١٢٥- حدّثنا أبو الربيع، حدّثنا حماد قال: سمعت أيوب و عبد الرحمن السراج

= ١- حبيب بن عبيد: عند البزار [رقم/ ٧٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٩/ ٣٩٤]، وغيرهما، لكن الطريق إليه لا يثبت.

٢- ولقمان بن عامر: عند النسائي في «الكبرى» [١٠٧١٥]، واليوم والليلة [رقم٨٨٠]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٢/ رقم ١٠٩٢]، وغيرهما. وللحديث: طرق أخرى تقدمت عند المؤلف: [رقم ٨، ٤٩، ٧٤، ٧٦].

١٢٢:١٢٤- **صحيح لغيره**: انظر قبله.

١٢٥- **صحيح**: أخرجه البيهقي في «سننه» [رقم ٧٠٤٢]، من طريق المؤلف عن أبي الربيع الزهراني أنبأ حماد بن زيد قال سمعت أيوب وعبد الرحمن السراج وعبيد اللَّه بن عمر يحدثون عن نافع: «أنه قرأ كتاب عمر بن الخطاب» وذكره.

وعبيد اللَّه بن عمر يحدثونه عن نافع: أنه قرأ كتاب عمر بن الخطاب أنه ليس فيما دون خمسة من الإبل شيء، وإذا بلغت خمساً ففيها شاة إلى تسع، فإذا كانت عشراً فشاتان إلى أربع عشرة فإذا بلغ خمس عشرة ففيها ثلاث إلى تسع عشرةً، فإذا بلغت العشرين [فأربع]، وإلى أربع وعشرين فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنتُ مَخَاض إلى خمس وثلاثين، فإذا زادت ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين، فإذا زادت ففيها حقّة إلى الستين، فإذا زادت ففيها ابنتا لَبون إلى التسعين، فإذا زادت ففيها حقّتان إلى العشرين ومئة، فإذا زادت ففى كل خمسين حقة، وفى كل أربعين ابنة لبون، ولَيس فى الغنم شيء فيما دون الأربعين، فإذا بلغت الأربعين ففيها شاة إلى العشرين ومئة، فإذا زادت فشاتان إلى المئتين، فإن زادت على المئتين فثلاث شياه إلى الثلاث مئة، فإذا زادت على الثلاث مئة ففى كلِّ مئة شاة».

١٢٦- حدّثنا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا حماد حدّثنا أيوب، قال: رأينا عند ثُمامة ابن عبد اللَّه بن أنس كتاباً كتبه أبو بكر الصديق لأنس بن مالك، حين بعثه على صدقة البحرين، عليه خَاتَم النبى ﷺ فيه مثل هذا القول.

= **قلت**: قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٢١٨]: «رواه أبو يعلى وجادة كما تراه، ورجاله ثقات».

قلت: وهو كما قال. وفى قبول الوجادة اختلاف بين المحدثين! والراجح اعتمادها بشروط مشهورة. وكتاب عمر فى «الصدقات» كان مشهوراً محفوظًا عند آل عمر، وقد اختلف فى سنده على نافع على ألوان، كما شرحنا ذلك فى «غرس الأشجار». وراجع: سنن البيهقى [رقم ٧٠٤٣]، وتاريخ البخارى [١/ ٢١٨]، ترجمة محمد بن كثير المصيصى. و«مسند الشافعى» [٣٩٧]، و«الأموال» لأبى عبيد [٢/ ٣٩٦]، و«الأموال» لابن زنجويه [٣/ ١٩٢].

١٢٦- **صحيح**: أخرجه البيهقى فى «سننه» [٧٠٤١]، من طريق المؤلف عن أبى الربيع الزهرانى ثنا حماد بن زيد ثنا أيوب: «قال رأيت عند ثمامة بن عبد اللَّه بن أنس كتاباً كتبه أبو بكر الصديق -رضى اللَّه عنه- لأنس بن مالك» وذكره. وإسناده صحيح وجادة.

وقد توبع أيوب السختيانى عليه متصلاً عن ثمامة بن عبد اللَّه عن أنس به... تابعه حماد بن سلمة فى الحديث الآتى - وسيأتى الكلام عليه.

وتابعه أيضًا: عبد اللَّه بن المثنى الأنصارى: عند البخارى [١٣٨٦]، وابن الجارود [رقم ٣٤٢]، وابن ماجه [١٨٠٠]، وأحمد [٨/ ٥٧]، والبيهقى فى «سننه» [٧٠٣٨]، وجماعة، من طريق محمد بن عبد اللَّه الأنصارى عن أبيه عن ثمامة عن أنس بن مالك به نحوه.

١٢٧- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يونس بن محمد، حدّثنا حماد بن سلمة، قال: أخذت هذا الكتاب من ثُمامة بن عبد اللّه بن أنس، عن أنس بن مالك، أن أبا بكر، كتب له: إن هذه فرائض الصدقة التى أمر اللّهُ بها رسولَه، فمن سُئلَها من المسلمين علىً وجهها فليعطها، ومن سئل فوقه فلا يعطه، فيما دون خمس وعشرين من الإبل فى خمس ذَود شاةٌ، فإذا بلغتْ خمسًا وعشرين ففيها ابنةُ مخاض إلى خمس وثلاثين، فإذا لم يكن ابنةُ مخاض فابنُ لبون ذكرٌ، فإذا بلغت ستًا وثلاثين ففيها ابنة لبونٍ إلى خمس وأربعين، فإذا بلغت ستًا وأربعينَ ففيها حقةٌ طروقة الفحل إلى ستين، فإذا بلغت واحداً وستين ففيها جَذَعَةٌ إلى خمس وسبعين، فإذا بلغت ستةً وسبعين ففيها ابنتا لبون إلى تسعين، فإذا بلغت واحداً وتسعين ففيها حقتان طروقتا الفحل، إلى عشرين ومئة، فإذا زادت على عشرين ومئة ففى كل أربعين بَنتُ لبون، وفى كل خمسين حقةٌ، فإذا تباين أسنان الإبل فى الفرائض الصدقات، فمن بلغت عنده صدقة الجَذَعَة وليست عنده جذعةٌ، وعنده حقةٌ فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتان إن استيسرتا له، أو عشرين درهمًا، ومن بلغت عنده صدقةُ الحقةَ، وليس عنده إلا جذعةٌ، فإنها تقبل منه ويعطيه المُصَدِّقُ عشرين درهمًا أو

١٢٧- صحيح: أخرجه أبو داود [١٥٦٧]، والنسائى [٢٤٥٥]، وأحمد [١/ ١١]، والحاكم [١/ ٥٤٨]، والشافعى [٣٩٥]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١١٤]، والبزار [٤١]، - ولم يسق لفظه- والبيهقى [٧٠٤٠]، والطحاوى فى شرح المعانى [٤/ ٣٧٤]، وجماعة، من طرق عن حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد اللّه عن أنس بن مالك به نحوه. وكان حماد تارة يقول: «أخذتُ هذا الكتاب من ثمامة...» وتارة قال: «عن ثمامة عن أنس...» وتارة قال: «أخذنا هذا الكتاب من ثمامة بن عبد اللّه بن أنس يحدثه عن أنس بن مالك به....». قال الحافظ عن الرواية الأخيرة فى «الفتح» [٣/ ٣١٨]: «فوضح أن حمادًا سمعه من ثمامة وأقرأه الكتاب؛ فانتفى تعليل من أعله بكونه مكاتبة...».

قلتُ: لم يظهر لى ما يقوله الحافظ، وقول حماد ليس نصًا فى السماع؛ لاحتمال أن يكون مراد حماد «يحدثه عن أنس» شُهرة تحديث ثمامة به عن أنس مطلقًا، لكن: مضى أن حمادًا قد توبع عليه: تابعه أيوب السختيانى عن ثمامة به وجادة. وتابعه عبد اللّه بن المثنى: عن ثمامة سماعًا.

وكذا تابعه أيضًا: عزرة بن ثابت كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١/ ٢٣٠]، والحديث صحيح ثابت.

شاتين، ومن بلغت عنده صدقةُ الحقة، وليست عنده، وعنده ابنةُ لبون فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين إن استيسرتا أو عشرين درهمًا، ومن بلغت صدقته ابنةَ لبون، وليست عنده إلا حقةٌ، فإنها تقبل منه ويعطيه المُصَدِّقُ عشرين درهمًا أو شاتين، ومن بلغَتْ صدقتُه ابنةَ لبون، وليست عنده ابنةُ لبون، وعنده ابنةُ مَخَاض، فإنها تُقبل منه ويجعلُ معها شاتين إن استيسرتا، أو عشرين درهمًا، ومن بلغت صدقتُهُ ابنةَ مخاض، وليس عنده إلا ابنُ لبون ذكرٌ، فإنه يقبل منه وليس معه شيءٌ، ومن لم يكن عنده إلا أربعةٌ من الإبل فليس فيها شيءٌ إلا أن يشاء ربها، وفى صدقة الغنم فى سائمتها، إذا كانت أربعين، ففيها شاةٌ إلى عشرين ومئة، فإذا زادت ففيها شاتان إلى مئتين، فإذا زادت ففيها ثلاثُ شياه إلى ثلاث مئة، فإذا زادتْ واحدةٌ ففى كل مئة شاةٌ، ولا تؤخذ فى الصدقة هَرِمَةٌ، ولاَ ذات عَوار ولاَ تيس الغنم، إلا أن يشاء المصدق، ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشيةَ الصدقة، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية إذا كانت سائمةُ الرجل ناقصةً من الأربعين شاةً واحدةً فليس فيها إلا أن يشاء ربها، وفى الرِّقة ربع العشور، فإذا لم يكن المال إلا تسعين ومئة درهمٍ فليس فيه شيءٌ إلا أن يشاء ربُّها.

قال أبو خيثمة: الرقة يعنى الدراهم.

١٢٨- حدّثنا عبيد اللَّه بن معاذ العنبرى، حدّثنا أبى، حدّثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبى خالد، عن قيس بن أبى حازم، عن أبى بكر الصديق، عن النبى ﷺ قال: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَقْرَؤُونَ هَذِهِ الآيَةَ، وَتَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَهَا اللَّه**، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، **إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأُوا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ، يُوشِكُ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ**».

١٢٨-صحيح: شطره الثانى فقط: أخرجه ابن حبان [٣٠٥]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ٨٦]، والضياء فى «المختارة» [١/ ١٤٤- ١٤٥]، والخطيب فى «الفصل للوصل» [١/ ١٣٩- ١٤٠]، وغيرهم من طريقين [عبيد اللَّه بن معاذ، وأخيه المثنى بن معاذ] عن معاذ بن معاذ العنبرى عن شعبة عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن أبى بكر عن النبى ﷺ به نحوه. =

= **قلتُ**: هكذا وقع متن الحديث عندهم، وما أدرى ما هذا، فإن النقاد -كما سيأتى- ذكروا الاختلاف فى هذا الحديث من حيث الرفع والوقف. والذين رجحوا الوجه المرفوع لم يكونوا يعنون به كل الحديث، بل قصدوا به جملة «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك الله أن يعمهم بعقابه . . .» وحسب.

أما أوله: «يا أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية . . .» إلى قوله: «. . . إذا اهتديتم . . .» فلم أر أحدًا قال بكونه مرفوعًا، بل كلهم يذكرونه عن أبى بكر من قوله هو، لا يختلفون فى ذلك.

ثم رأيتُ الخطيب قد قال عقب روايته: «هكذا روى معاذ بن معاذ العنبرى هذا الحديث عن شعبة جعله كله من كلام النبى ﷺ ووهم فى ذلك؛ لأن أول الحديث إنما هو من كلام أبى بكر الصديق إلى ما ذكر من الآية، وما بعد ذلك من كلام النبى ﷺ».

ثم قال: «وهكذا رواه إبراهيم بن إسحاق الحربى عن مثنى بن معاذ بن معاذ عن أبيه عن شعبة، وأحسب أن إبراهيم ردَّه إلى الصواب وكره مخالفة الناس؛ لأن المحفوظ عن معاذ بن معاذ من رواية ابنيه معًا- يعنى عبيد اللَّه والمثنى ابنى معاذ بن معاذ العنبرى راوى الحديث عن شعبة- ما قدمناه».

ثم ساق [١/ ١٤٣] رواية إبراهيم الحربى قال: نا مثنى بن معاذ نا أبى نا شعبة عن إسماعيل بن أبى خالد قال سمعت قيسًا يحدث عن أبى بكر أنه خطب فقال: «يا أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية وتضعونها على غير مواضعها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: إن الناس إذا رأوا المنكر فلم ينكروه أوشك أن يعمهم اللَّه بعقاب».

قلتُ: وهكذا رواه ابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم/ ٦٢] عن عبيد اللَّه بن معاذ بن معاذ عن أبيه بإسناده به مثل رواية إبراهيم الحربى على الصواب.

فالظاهر: أن ابن أبى عاصم كره مخالفة الناس هو الآخر، وردَّ الحديث إلى الجادة. وهكذا رواه جماعة منهم: غندر وروح بن عبادة وابن مهدى وعباد بن عباد المهلبى وعثمان بن عمر وغيرهم، كلهم رووه عن شعبة عن إسماعيل بن أبى خالد قال: سمعت قيس بن أبى حازم يحدث عن أبى بكر الصديق - رضى اللَّه عنه- أنه خطب فقال: «يا أيها الناس إنكم تقرؤون =

= هذه الآية وتضعونها على غير ما وضعها اللَّه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّنْ ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ﴾ سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: إن الناس إذا رأوا المنكر بينهم فلم ينكروه يوشك أن يعمهم اللَّه بعقابه». فوقفوا أوله على أبى بكر، ورفعوا آخره فقط. هكذا أخرجه أحمد [١/ ٩] - واللفظ الماضى له - ومن طريقه الخطيب فى «الفصل للوصل» [١/ ١٤١ - ١٤٢]، والبزار [١/ رقم/ ٦٥]، والطحاوى فى المشكل [٣/ ٢٠٩]، وأبو نعيم فى المعرفة [١/ رقم/ ١٢٤]، وغيرهم من طرق عن شعبة به. وقد اختلف فى سنده على شعبة على ألوان أخرى، والوجه الماضى عنه هو الأصح.

ولشعبة فيه شيخ آخر رواه عنه كله موقوفًا: كما عند المؤلف فى الآتى.

وقد اختلف فى رفع هذا الحديث - أعنى شطره الثانى- ووقفه على إسماعيل بن أبى خالد، فقال الترمذى [٥/ ٢٥٦]: «قد رواه غير واحد عن إسماعيل بن أبى خالد نحو هذا الحديث مرفوعًا، وروى بعضهم عن إسماعيل عن قيس عن أبى بكر قوله ولم يرفعوه». ونحوه: أشار البزار إليه فى «مسنده» [١/ ١٣٥]. وقد أطنب حافظ عصره الدارقطنى فى «شرح ذلك الاختلاف بالعلل» [١/ ٢٤٩]، وذكر جماعة كثيرة كلهم رووه عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس عن أبى بكر به نحو رواية شعبة - المحفوظة عنه - عن ابن أبى خالد. وكذلك رواه عن إسماعيل جماعة لم يذكرهم الدارقطنى: منهم عمر بن على المقدمى ومحمد بن يزيد الواسطى وزائدة بن قدامة وغيرهم.

قال الدارقطنى: «وخالفهم يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة وإسماعيل بن مجالد وعبيد اللَّه ابن موسى، فرووه عن إسماعيل موقوفًا على أبى بكر». يعنى: جعلوه كله موقوفًا، وقد توبع إسماعيل فيه على الوجهين أيضًا، فرواه جماعة عن قيس عن أبى بكر به مرفوعًا. [يعنى شطره الثانى].

وخالفهم آخرون، فرووه عن قيس عن أبى بكر به موقوفًا، وقد رجَّح الدارقطنى -وهو إمام علل الحديث- الوجهين جميعًا عن قيس، فقال فى «علله» [١/ ٢٥٣]: «وجميع رواة هذا الحديث ثقات، ويشبه أن يكون قيس بن أبى حازم كان ينشط فى الرواية مرة فيسنده، [ومرة]، يجْبن عنه فيوقفه على أبى بكر...». وخالفه أبو زرعة الرازى الحافظ، فقال كما فى «العلل» [٢/ ٩٨]: «وأحسب إِسْمَاعِيل بْن أَبِى خالد كَانَ يرفعه مرة ويوقفه مرة». =

١٢٩ - حدّثنا عبيد اللَّه بن معاذ، حدّثنا أبي، حدّثنا شعبة، عن الحكم، عن قيس بن أبي حازمٍ، عن أبي بكرٍ الصديق، بمثلِ ذلك لا يَذْكُرُ النبيَّ ﷺ.

= **قلتُ**: وقول الدارقطني هو الأقرب عندي؛ لكون قيس بن أبي حازم قد اختلف عليه في رفعه ووقفه هو الآخر، والحديث: صحيح الإسناد على كل حال. وقد صححه جماعة. وقد اختلف في سنده على إسماعيل بن أبي خالد على ألوان أخرى غير محفوظة، راجع علل الدارقطني [١/ ٢٥٣].

نعم: قد خولف إسماعيل في رفع شطره الثاني؛ خالفه الحكم بن عتيبة الإمام الفقيه، فرواه عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر به كله موقوفًا، هكذا أخرجه المؤلف في الآتي [رقم/ ١٢٩]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [١/ ١٤٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/ ٥]، من طريق شعبة عن الحكم به.

وهكذا رواه بيان بن بشر وطارق بن عبد الرحمن البجلي كلاهما عن قيس عن أبي بكر به موقوفا. نقله عنهما: أبو زرعة كما «علل ابن أبي حاتم» [٢/ ٩٨].

وطريق بيان: قد وصله عنه ابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» [رقم/ ٢٤]، بإسناد جيد إليه به. وهو عند الطبري أيضًا في «تفسيره» [١١/ ١٤٩/ طبعة الرسالة]، ولكن إسناده إليه لا يثبت! وبيان بن بشر: ثقة ثبت من رجال الجماعة. وطارق بن عبد الرحمن البجلي: صدوق يغلط، وهو من رجال الجماعة أيضًا.

وتابعهم أيضًا: ذر بن عبد اللَّه الهمداني، وعبد الملك بن عمير، وعبد الملك بن ميسرة، كلهم رووه عن قيس عن أبي بكر به موقوفًا أيضًا. نقله عنهم: الدارقطني في «علله» [١/ ٢٥٣]. فكأن قيسًا كان يرفعه تارة ويوقفه أخرى، كما مضى في كلام الدارقطني.

لكن قد يقال: هؤلاء جماعة من الثقات قد خالفوا إسماعيل بن أبي خالد في رفعه عن قيس. وقد مضى أنه رُوي عن إسماعيل موقوفًا أيضًا. وليس إسماعيل -وإن كان ثقة ثبتًا، ومع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه- مما يقدَّم قوله على هؤلاء الثقات جميعًا، فكيف وقد وافقهم في إحدى الروايتين المحفوظتين عنه؟! أعني الرفع والوقف. فالذي ينقدح في صدري: أن الوجه الموقوف هو الأصح عن قيس، ولست أجزم بذلك الآن. ولعلنا نبسط الكلام على هذا الحديث في مكان آخر.

١٢٩ - صحيح: انظر قبله. وهو موقوف محفوظ.

١٣٠- حدّثنا أبو طالب عبد الجبار بن عاصم، حدّثنا عبيد الله بن عمرو، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر، قال: سمعت رسول الله ﷺ: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ، يُوشِكُ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ**».

١٣١- حدّثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدّثنا عمر بن علي، حدّثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: سمعت أبا بكر، يقول: يا أيها الناس، إنكم تقرؤون هذه الآية، وتضعونها على غير مواضعها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإنا سمعنا رسول الله ﷺ، يقول: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ، أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابِهِ**».

١٣٢- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: قرأ أبو بكر هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، ثم قال: إن الناس يضعون هذه الآية على غير موضعها، ألا وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا رَأَوا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ، وَالْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ، عَمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابِهِ**».

١٣٣- حدّثنا يحيى بن أيوب، حدّثنا إسماعيل بن جعفر، أخبرني عمرٌو يعني ابن أبي عمرو، عن أبي الحويرث، عن محمد بن جبير: أن عمر بن الخطاب مر على عثمان

١٣٠و١٣١- صحيح: انظر ما مضى.

١٣٢- صحيح: انظر قبله.

والحديث رواه جماعة كثيرة من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد بإسناده به مرفوعًا. منهم: أبو داود [٤٣٣٨]، والترمذي [٢١٦٨]، وابن ماجه [٤٠٠٥]، والنسائي في «الكبرى» كما في «أطراف المزي» [رقم/ ٦٦١٥]، وغيرهم كثير.

١٣٣- ضعيف: أخرجه الضياء في «المختارة» [١/ ٧٩- ٨٠]، من طريق المؤلف عن يحيى بن أيوب حدثنا إسماعيل بن جعفر أخبرني عمرو يعني ابن أبي عمرو عن أبي الحويرث عن محمد ابن جبير بن مطعم: أن عمر بن الخطاب مر على عثمان. وذكره. =

وهو جالسٌ في المسجد، فسلم عليه، فلم يرد عليه، فدخل على أبي بكر فاشتكى ذلك إليه، فقال: مررت على عثمان فسلمت عليه ولم يرد عليَّ، قال: فأين هو؟ قال: هو في المسجد قاعدٌ، قال: فانطلقنا إليه، فقال له أبو بكر: ما منعك أن ترد على أخيك حين سلم عليك؟ قال: واللَّه ما شعرت أنه سلم، مر بي وأنا أحدث نفسي فلم أشعر أنه سلم، فقال أبو بكر: فماذا تحدث نفسك؟ قال: خلا بي الشيطان فجعل يلقي في نفسي أشياء ما أحب أني تكلمت بها وأن لي ما على الأرض، قلت في نفسي حين ألقى الشيطان ذلك في نفسي: يا ليتني سألت رسول اللَّه ﷺ ما الذي ينجينا من هذا الحديث الذي يلقى الشيطان في أنفسنا؟ فقال أبو بكر: فإني واللَّه قد اشتكيت ذلك إلى رسول اللَّه ﷺ، وسألته: ما الذي ينجينا من هذا الحديث الذي يلقى الشيطان منه في أنفسنا؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**يُنْجِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقُولُوا مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُ بِهِ عَمِّي عِنْدَ الْمَوْتِ فَلَمْ يَفْعَلْ**».

= هذا إسناد ضعيف معلول. وأبو الحويرث: اسمه عبد الرحمن بن معاوية المدني، ضعفه مالك - وهو بلديُّه- وسائر النقاد سوى ابن حبان، واختلف قول ابن معين فيه. وفي الإسناد علة أخرى، وهي أن محمد بن جبير بن مطعم لم يسمع من عثمان، كما جزم به الدارقطني في هذا الحديث نفسه من كتابه «العلل» [١/ ١٧٤]، ونقله عن الحافظ في «تهذيبه» [٩/ ٩٢]. وقبله: نقل الضياء المقدسي قولَ الدارقطني: «محمد بن جبير لا يثبت سماعه من عثمان» في «المختارة»، ثم تعقبه بقوله: «قلت: قد روى ابن وهب عن حيوة بن شريح عن عقيل عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب وهو قائم على المنبر: تعلموا أنسابكم، وصلوا أرحامكم».

ثم قال الضياء: «وإذا صح سماعه من عمر فلا يبعد سماعه من عثمان».

قلتُ: وليس هذا بلازم، على أني رأيت ابن وهب: قد أخرج هذا الأثر الماضي في كتابه «الجامع» [رقم/ ١٣]، فقال: «أخبرني ابن لهيعة، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير ابن مطعم، أن جبير بن مطعم، أخبره، أنه، سمع عمر بن الخطاب».

فشيخ ابن وهب فيه هو: «ابن لهيعة» وحاله معلومة. ولو صح: أن ابن وهب قد رواه أيضًا عن حيوة بن شريح عن عقيل بإسناده به. فقد اختلف على الزهري في تصريح ابن جبير بالسماع من عمر بن الخطاب؛ فقد رواه عنه معمر فقال: «عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم قال: قال عمر بن الخطاب: تعلموا أنسابكم ثم صلوا أرحامكم». =

١٣٤- حدّثنا إسحاق بن إسماعيل، حدّثنا وكيعٌ، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج، قال: قام أبو بكر الصديق، بعد وفاة النبى ﷺ، فقال: لقد علمتم ما قام فيكم رسول الله ﷺ عام الأول، قال: «**سَلُوا اللَّه الْعَافِيَةَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْطَ عَبْدٌ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنَ الْمُعَافَاةِ إِلا الْيَقِينَ**»، وأنا أسأل الله اليقين والعافية.

= هكذا أخرجه الحسين بن حرب فى «البر والصلة» [رقم/ ١١٩]، قال: أخبرنا ابن المبارك قال أخبرنا معمر به. فلم يذكر فيه تصريح ابن جبير بالسماع، فانتفى الاحتجاج بهذا الأثر على سماع ابن جبير من عثمان،

وبالعلة الأولى وحدها: أعله الهيثمى فى «المجمع» [١/ ١٨٤]، فقال: «رواه أبو يعلى وعند أحمد طرف منه، وفى إسناده: أبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية، وثقه ابن حبان، والأكثر على تضعيفه».

وقال صاحبه البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٦٨]: «هَذَا إِسْنَادٌ فيه مَقَالٌ، أَبُو الْحُوَيْرث اسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ مُعَاوِيَةَ الزُّرَقِيُّ، قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَاخْتَلَفَ قَوْلُ ابْنُ مَعِين فيه؛ فَمَرَّةً وَثَّقَهُ، وَمَرَّةً ضَعَّفَهُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِم: لَيْسَ بِقَوِيٍّ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِذَاكَ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِى الثِّقَاتِ، وَبَاقِى رِجَالِ الإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ». وغفل هو وصاحبه عن الانقطاع فى سنده،

والجزء المرفوع من الحديث: أخرجه أحمد فى «مسنده» [١/ ٧]، من طريقين عن عمرو بن أبى عمرو عن أبى الحويرث عن محمد بن جبير. وقد عرفتَ ما فيه، لكن نقل صاحب «كنز العمال» [رقم/ ١٤١١] عن البوصيرى أنه قال: (سنده حسن). ومثله: قال المنذرى فى الترغيب [٢/ ٣٠٧]، وزاد: «جيد»، وهذه غفلة منهما عن انقطاعه، ولهما رأيهما بشأن أبى الحويرث، فهما مجتهدان.

نعم: للجزء المرفوع شواهد بمعناه. يأتى منها حديث طلحة بن عبيد الله عند المؤلف [برقم/ ٦٤٢].

والحديث هنا: ضعيف بهذا السياق.

١٣٤- **صحيح لغيره**: أخرجه أبو بكر المروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ١٢٧]، من طريق جعفر ابن برقان عن ثابت بن الحجاج عن أبى بكر به نحوه. =

١٣٥- حدّثنا أبو خيثمة، وإسحاق بن إسماعيل قالا: حدّثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، قال: قال أبو بكر الصديق، وهو على المنبر، وبكى: سمعتُ رسولَ اللَّه ﷺ في الصيفِ عامَ الأول، والعهد قريبٌ، يقول: «**سَلُوا اللَّه الْيَقِينَ وَالْعَافِيَةَ**».

١٣٦- حدّثنا محرز بن عون، حدّثنا عثمان بن مطر، حدّثنا عبد الغفور، عن أبي نصيرة، عن أبي رجاء، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ، قال: «**عَلَيْكُمْ بِلا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَالاسْتِغْفَارِ فَأَكْثِرُوا مِنْهُمَا، فَإِنَّ إِبْلِيسَ، قَالَ: أَهْلَكْتُ النَّاسَ بِالذُّنُوبِ، فَأَهْلَكُونِي بِلا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَالاسْتِغْفَارِ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ أَهْلَكْتُهُمْ بِالأَهْوَاءِ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ**».

= **قلتُ**: ورجاله ثقات، لكنه منقطع. وثابت بن الحجاج لم يدرك أبا بكر فضلاً عن أن يسمع منه، وإنما هو معدود من الطبقة الوسطى من التابعين. لكن الحديث: صحيح ثابت من طرق أخرى. وقد مضى جملة منها عند المؤلف: [برقم ٨، ٤٩، ٧٤، ٨٦، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤]. وقد رأيتُ صاحب «كنز العمال» [٤٩٣١]، بعد أن ذكر هذا الطريق، نقل عن الحافظ ابن كثير أنه قال: «وهو منقطع، ولهذا الحديث طرق متصلة ومنقطعة تفيد القطع بصحته».

قلتُ: وهو كما قال. وكلامه أظنه في كتابه «مسند أبي بكر».

١٣٥- **صحيح لغيره**: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٩١٨٣]، والمروزي في «مسند أبي بكر» [رقم ١٣٥]، والبيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ١٤٣٩]، وفي «السنن الصغير» [رقم ١٠]، من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة عن أبي بكر به.

قلتُ: وهذا منقطع. وابن جعدة لا يعرف له لُقى - إن لم أقل إدراكًا- لأبي بكر، وقد جزم أبو زرعة: بكون يحيى بن جعدة عن أبي بكر مرسل، كما نقله عنه الصلاح العلائي في «جامع التحصيل» [ص ٢٩٧]. لكن الحديث صحيح بطرقه كما مضى قبله.

١٣٦- **باطل**: أخرجه المؤلف أيضًا في معجم شيوخه [رقم/ ٢٩١/ طبعة إدارة العلوم الأثرية]، ومن طريقه القاضي عطاء اللَّه بن علي القزويني في «حديثه عن أبي النصر الأرغياني» كما في «تاريخ قزوين» [٣/ ٣٩/ الطبعة العلمية]، والتاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» [١/ ٢٨]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/ رقم ٧/ ظلال]، ومن طريقه أبو القاسم التيمي في «الحجة» [١/ ٢٦٩]، والطبراني في «الدعاء» [رقم/ ١٧٨٠]، ومن طريقه الحافظ أبو العلاء=

= العطار في « فتيا وجوابها» [رقم/ ١٠ / بترقيمي/ مخطوط]، وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام [٥/ ٩٤٤]، من طريق محرز بن عون عن عثمان بن مطر الشيباني عن عبد الغفور عن أبي نصيرة عن أبي رجاء العطاردي عن أبي بكر الصديق به نحوه.

وهو عند الطبراني وعنه العطار، وابن أبي عاصم وعنه التيمي، والهروي باختصار، قال الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ٣٤٦]، ونقله عنه المناوي في «الفيض» [٤/ ٣٥٤]: «رواه أبو يعلى وفيه عثمان بن مطر وهو ضعيف».

قلتُ: قصَّر الهيثمي في إعلاله بعثمان وحده مع أن شيخه عبد الغفور هو أبو الصباح الذي يقول عنه ابن حبان: «كان يضع الحديث»، وقال البخاري: «تركوه»، وترجمته مظلمة في «اللسان» [٤/ ٤٣]، وعثمان بن مطر: إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، وبعثمان وشيخه: أعله ابن كثير في «تفسيره» [٢/ ١٢٤/ طبعة دار طيبة] فقال: « عثمان بن مطر وشيخه ضعيفان». وفي عبارته تسامح لا يخفى، وباقي رجاله ثقات. وأبو نصيرة: هو مسلم بن عبيد. وأبو رجاء: هو العطاردي التابعي النبيل.

والحديث: قد ضعف سنده البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧/ ١٤٨]، والمناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٢٨٤/ طبعة مكتبة الشافعي].

● **تنبيه**: قد تصحَّف «أبو نصيرة» عند ابن أبي عاصم وعنه التيمي إلى «أبي بصير» بالباء فقال الإمام الألباني في ظلال الجنة [١/ ٤]: «وأبو بصير إن كان العبدي الكوفي فهو مقبول عند العسقلاني، وإن كان غيره فلم أعرفه».

قلتُ: وليس هو هذا ولا ذاك، وقد عزاه الإمام إلى مسند المؤلف، فلو أنه تأمل إسناده؛ لرآه فيه «أبا نصيرة» بالنون. ولكن كفى بالمرء نُبْلاً. وهكذا وقع عند الرافعي أيضًا: «أبي بصير» فانتبه. وقد وقع عند أبي العلاء العطار والهروي: «أبي نصير»، وليست تصحيفًا! فقد ذكر البخاري في ترجمته من «تاريخه» [٧/ ٢٦٧]، أن بعضهم كان يروي عنه ويكنيه بـ: «أبي نصير» بدون هاء في آخره.

وللحديث: شاهد بلفظه عن جابر بن عبد الله به مرفوعًا. أخرجه الحافظ ابن مت الهروي في «ذم الكلام» [٥/ رقم/ ٩٤٥]، وسنده لا يسلم من قادحة، بل لا أراه محفوظًا أصلاً، وله شواهد أخرى تالفة.

١٣٧- حدّثنا يحيى بن عبد الحميد الحمّانى، حدّثنا أبى، عن عثمان بن واقد، عن أبى نُصَيرة، قال: لقيت مولًى لأبى بكر، فقلت له: سمعت أبا بكر، يقول: قال رسول اللّه ﷺ: «مَا أَصَرَّ مَنِ اسْتَغْفَرَ، وَإِنْ عَادَ فِى الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً».

١٣٧- ضعيف: أخرجه أبو داود [رقم/ ١٥١٤]، ومن طريقه والبيهقى فى «الدعوات» [رقم/ ١٤٣]، وفى «الشعب» [٥/ ٧٠٩٩]، وفى «سننه» [٢٠٥٥٤]، والترمذى [رقم/ ٣٥٥٩]، وأبو سعيد الأشج فى «جزء من حديثه» [رقم/ ١٨٦/ طبعة دار المغنى]، ومن طريقه المزى فى «تهذيب الكمال» [٣٤/ ٣٤٦ - ٣٤٧]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [٣/ ٧٦٦/ طبعة المكتبة العصرية]، والمروزى فى «مسند أبى بكر» [رقم ١٢١]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [١/ رقم/ ٣٦٢/ مع عجالة الراغب]، وابن أبى الدنيا فى «التوبة» [رقم/ ١٧٢]، والطبرى فى «تفسيره» [٧/ ٢٢٥]، والبزار فى «مسنده» [١/ ٢٠٥/ البحر الزخار]، والدارقطنى فى «الأفراد» [١/ ٤٣/ أطرافه/ طبعة التدمرية]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ٧٨٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٧٩- ٨٠]، وفى «تفسيره» [٢/ ١٠٧]، والواحدى فى تفسيره «الوسيط» [١/ ٤٩٤/ الطبعة العلمية]، وبحشل فى «تاريخ واسط» [ص/ ٥٨/ طبعة عالم الكتب]، وابن الدبيثى فى «ذيل تاريخ بغداد» [١/ ٤٦٢/ طبعة دار الغرب الإسلامى]، وابن زنجويه فى «الترغيب» [١/ ٤٢٢]، وابن شاهين فى «الترغيب» كما فى «المداوى» [٥/ ٤٣١]، والذهبى فى «معجم الشيوخ» [٢/ ٣١١]، وجماعة من طرق عن عثمان بن واقد عن أبى نُصيرة عن مولى لأبى بكر الصديق عن أبى بكر به مرفوعًا . . . وهو عند بعضهم بنحوه. قال الترمذى: «هذا حديث غريب، إنما نعرفه من حديث أبى نصيرة، وليس إسناده بالقوى». وقبله قال ابن المدينى: «ليس إسناد هذا الحديث بذاك». كما نقله عنه ابن كثير فى «تفسيره».

وقال البزار: «هَذَا الْحَدِيثُ لاَ نَحْفَظُهُ عَنِ النَّبِىِّ ﷺ مِنْ وَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ إِلاَّ عَنْ أَبِى بَكْرٍ بِهَذَا الطَّرِيقِ، وَعُثْمَانُ بْنُ وَاقِدٍ مَشْهُورٌ، حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَأَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِىُّ وَغَيْرُهُمَا، وَأَبُو نُصَيْرَةَ وَمَوْلَى أَبِى بَكْرٍ فَلاَ يُعْرَفَانِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ لاَ يُعْرَفُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَمْ نَجِدْ بُدًّا مِنْ كِتَابَتِهِ وَتَبْيِينِ عِلَّتِهِ». وقد نقل الزيلعى فى «تخريج الكشاف» [١/ ٢٢٧]، عبارة البزار، ثم قال: «قلت: عُثْمَانُ بن واقد وَثَّقَهُ أَحْمد وَابْن معين، وَشَيْخه أَبُو نصيرة اسْمه: مُسلم ابْن عبيد الوَاسطىّ وَثَّقَهُ أَحْمد وَابْن حبَان، وَمولى أبى بكر هُوَ أَبُو رَجَاء، وَبَاقى رجَاله ثقَات مَشْهُورُونَ». وقال الدارقطنى: «تفرد به عثمان بن واقد العُمَرى عن أبى نُصَيرة مسلم بن عبيد عن مولى أبى بكر». =

= **قلتُ**: وإسناده ليس بالقوى كما قاله ابن المدينى والترمذى. وآفته مولى أبى بكر هذا، فإنه مجهول لا يعرف، ونكرة لا تُتعرف، وقد غلط من ظنه أبا رجاء عمران بن ملحان العطاردى الثقة الإمام النبيل؛ كالتاج السبكى فى «طبقات الشافعية الكبرى» [١/ ٢٩/ طبعة دار هجر]، وكونه قد وقع فى بعض طرقه: «عن أبى رجاء مولى أبى بكر» لا يلزم منه أن يكون هو نفسه أبا رجاء العطاردى، ولم أجد من وصف العطاردى بكونه كان مولى لأبى بكر. وقد جزم بجهالته البزار وغيره، وقال الحافظ فى التقريب: «مجهول» ثم نسى هذا وحسَّن إسناده فى «الفتح» [١/ ١١٢] وتبعه على تحسينه البدر العينى فى «العمدة» [١/ ٢٧٧] كما هى عادة البدر، وتفذلك الحافظ الزيلعى بشأنه؛ فإنه قال فى «تخريج الكشاف» [١/ ٢٢٧] - ونقله عنه المناوى فى «الفيض» [٥/ ٤٢٢]: «وَقَول التِّرْمذىّ: «لَيْسَ إِسْنَاده بِالْقَوىّ» الظَّاهر أنه لأجل جَهَالَة مولَى أبى بكر، ولَكن جَهَالَة مثله لاَ تضر؛ لأَنَّهُ تَابِعِىّ كَبِير، وَتَكْفِيه نسبته إِلَى أبى بكر الصّديق، فَالْحَدِيث حَسن».

قلتُ: وهذا طريف، وكأنه اقتضب هذا الكلام من الحافظ ابن كثير فى تفسيره [٢/ ١٢٥ دار طيبة]، فإنه قال بعد أن أورد الحديث: «وقول على بن المدينى والترمذى: ليس إسناد هذا الحديث بذاك؛ فالظاهر أنه لأجل جهالة مولى أبى بكر، ولكن جهالة مثله لا تضر؛ لأنه تابعى كبير! ويكفيه نسبته إلى أبى بكر، فهو حديث حسن! واللَّه أعلم». كذا قال، وقد تعقبه المحدث الحوينى فى «النافلة» [رقم/ ٤٩] فقال: «فهذا كلام غريب، ويتعجب أن يصدر من مثل الحافظ ابن كثير؛ لأنه مخالف لأصول أهل الحديث: من أن مجهول الحال لا تثبت بخبره حجة فضلاً عن مجهول العين. ومولى أبى بكر - رضى اللَّه عنه- لا يُعرف من هو أصلاً، ونسبته لأبى بكر لا تنفعه، وإن تجوَّز الحافظ ابن كثير -رحمه اللَّه- فى هذا خلافًا للقاعدة».

وقبله تعقبه الإمام الألبانى فى «ضعيف أبى داود/ الأم» [٢/ ٩٧/ طبعة دار غراس] قائلا: «كذا قال! وما أرى له وجْهًا من القبول؛ لأن الرجل مجهول العين، أما لو كان مجهول الحال، وقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يظهر له حديث منكر؛ فنعم». والأمر كما قالا.

ثم رأيت العلامة ابن مفلح قد أغرب هو الآخر، فأورد الحديث فى «الآداب الشرعية» [١/ ١١٨/ طبعة الرسالة] ثم قال: «قال الترمذى: «وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِىِّ» كَذَا قَالَ التِّرْمذىُّ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ! وَمَوْلَى أَبِى بَكْرٍ لَمْ يُسَمَّ، وَالْمُتَقَدِّمُونَ حَالُهُمْ حَسَنٌ!». =

. . . . . .

= قلتُ: وهذا على إطلاقه ليس بجيد، والمتقدمون - يعنى المجاهيل من رجال الصدر الأول من التابعين- وإن كان الغالب عليهم الصدق؛ لعدم تفشّى الكذب والتوليد فيهم، إلا أن ذلك لا يمنع من كون كثير من حذاق النقاد كان يُعل بعض الأحاديث بتفرد أحدهم، بل ربما أنكره وعده من مناكير هذا التابعى الكبير الذى لا يُعْرَف. وجهالة العين: أشد فى الإعلال من جهالة الحال عند جماهير المحدثين، بل اختار بعضهم أنها ربما كانت من قبيل الضعف الشديد، ولا يدفع ذلك: كون الرجل هنا مولى لأبى بكر، وأنت ترى أبا محمد بن حزم الإمام الحافظ - يردُّ كل حديث يرويه كل صحابى لم يُسمَّ مع صحة الإسناد إليه، وتراه يُعلِّل ذلك فى كتابه «الإحكام» [٢/ ٢١١]، فيقول: «وقد كان فى عصره- عليه السلام- منافقون بنص القرآن، وكان به أيضًا من لا تُرضَى حاله: «كَهيت المخنَّث» الذى أمر-عليه السلام- بنفيه، و«الحكَم الطريد» وغيرهما؛ فليس هؤلاء ممن يقع عليهم اسم الصحابة».

ثم أخرج بإسناد ضعيف حديثًا فيه: أن رجلاً كذب على النبى ﷺ فى قصة. فقال أبو محمد: «فهذا من كان فى عصره ﷺ يكذب عليه كما ترى فلا يقبل إلا من سُمىَ وعُرف فضله».

قلتُ: وهذا وإن كان مردودًا عند النظر والتحقق، لكنه كلام جيد فى مجمله من حيث التثبت فى أحوال النقلة ومعرفة أخبارهم حتى يطمئن القلب إلى قبول مروياتهم.

ثم تمشية حال مولى أبى بكر هنا: مدفوعة بكون الحافظ البزار قد جزم بجهالته كما مضى، وهذا كاف إن شاء اللَّه. وباقى رجال الإسناد، مقبولون معروفون: فعثمان بن واقد شيخ مختلف فيه، والتحقيق أنه «صدوق له أوهام» وهذا أدق من قول الحافظ عنه فى «التقريب»: «صدوق ربما وهم». وأبو نصيرة: هو مسلم بن عبيد الواسطى، جهَّله البزار وضعفه الأزدى، لكن وثقه الإمام أحمد وغيره، ومشَّاه ابن معين وجماعة.

وقد فرَّق بعض النقاد بينه وبين الذى يروى عن مولى أبى بكر، والصواب أنهما واحد، كما هو ظاهر تصرُّف البخارى وابن أبى حاتم وجماعة. وقد اختلف فى إسناد هذا الحديث أيضًا،

فقال المزى فى ترجمة أبى نصيرة من «التهذيب» [٣٤/ ٣٤٦]: «عن أبى بكر ما أصر من استغفر. وقيل: عن أبى نصيرة مولى أبى بكر عن أبى بكر. وقيل: عن أبى رجاء مولى أبى بكر عن أبى بكر. والأول أصح». وقبله قال الدارقطنى فى «الأفراد/ أطرافه»: «هكذا رواه أبو يحيى الحِمَّانى[قلت: ولم ينفرد به الحمانى عن عثمان، بل تابعه عليه عفيف بن سالم، =

= ومخلد بن يزيد] عبد الحميد عن عثمان، ورواه عبيد اللَّه بن عمر العمرى عن عمه عثمان بن واقد عن جده عثمان بن واقد عن أبى نُصَيرة، وتفرد به عثمان بن واقد -يعنى الأصغر- عن جده».

قلتُ: ويبدو أن فى العبارة سقطًا أو تصحيفًا

والحديث: ضعَّف سنده ابن المدينى والترمذى كما مضى. وقال المناوى فى «الفتح السماوى» [١/ ٤٠٩]: «وهو حَديث ضَعيف».

وقد تعقبه أبو الفيض الغمارى فى كتابه: «المداوى» [٥/ ٤٣٠-٤٣١]، بما هو تشنيع محض قد عُجنَ قلبه به فى كل مرة، ولم يدر أن السهم قد يرتد إلى راميه! وأن من حفر بئرًا لأخيه أوشك أن يقع فيه،

فكثيرًا ما كان ينكر على المناوى الخطأ ثم يأتيه، ويأخذه بالطعن فى الأئمة ثم هو مرارًا يبغى ذلك المسلك ويَجْنيه، ولو شرعنا فى تعقبه فى كل خطوة من انتقاده ربما جاءت سطور التعقبات زُهاء نصف كتابه: «المداوى»، دون مبالغة ولا تهوُّر

وللحديث: شاهد بلفظه عن ابن عباس مرفوعًا. أخرجه الطبرانى فى «الدعاء» [رقم/ ١٧٩٧]، قال: حدّثنا محمد بن الفضل السقطى ثنا سعيد بن سليمان ثنا أبو شيبة عن ابن أبى مليكة عن ابن عباس به.

قلت: وأبو شيبة هو الخراسانى يزيد بن معاوية، وقد وثقه ابن حبان، وقال أبو زرعة: «صالح»، وقال الحافظ: «لا بأس به»، لكن يقول أبو حاتم الرازى: «منكر الحديث ليس بالقوى».

قلتُ: وهذا جرح غائر مُفسَّر. ومما يدل على كونه فيه نصيب من قول أبى حاتم: أنه تلوَّن فى متنه! فعاد ورواه بهذا الإسناد ولكن بلفظ: «لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار». هكذا أخرجه ابن أبى الدنيا فى «التوبة» [١٦٦]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ ٨٥٣]، والديلمى فى «مسنده» [٣/ ٢٠٨]، والقاضى أبو الحسين بن المهتدى فى «المشيخة» [٢/ ١٩٨]، كما فى «الضعيفة» [رقم/ ٤٤٧٤/ ورقم/ ٤٨١٠]، والعسكرى فى «الأمثال» كما فى «المقاصد الحسنة» [ص/ ٧٢٦]، وغيرهم من طريق سعيد بن سليمان عن أبى شيبة به. وبهذا اللفظ: ذكره الغزالى فى «الإحياء»، فقال العراقى فى «المغنى» [٤/ ٦]، : «وفيه أبو شيبة الخراسانى، والحديث منكر يُعْرَف به...». =

١٣٨ - حدّثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، وغيره، حدّثنا أبو يحيى عبد الحميد الحماني، عن عثمان بن واقدٍ، عن أبي نُصَيرة، عن مولًى لأبي بكرٍ، عن أبي بكرٍ، عن رسول اللَّه ﷺ نحوه.

١٣٩ - حدّثنا عبد الغفار بن عبد اللَّه بن الزبير، حدّثنا عفيف بن سالمٍ، عن عثمان بن واقد، قال: حدثني أبو نُصَيرة، عن مولًى لأبي بكر، عن أبي بكر، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**مَنِ اسْتَغْفَرَ فَلَمْ يُصِرَّ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً**».

آخر مسند أبي بكر، ويتلوه مسند عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه.

* * *

= وقد ورد بهذا اللفظ من حديث ابن عباس موقوفًا عليه. وهذا أشبه. واللَّه المستعان لا رب سواه.

١٣٨ - ضعيف: انظر قبله.

١٣٩ - ضعيف: انظر قبله.

١٤٠ - وَبالإسْنَاد، حدّثنا أبو يعلى أحمد بن على بن المثنى الموصلى، حدّثنا شيبان بن فَرُّوخ، حدّثنا سَلِيمانَ بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، قال: كنا عند عمر بن الخطاب، بالمدينة، فتراءينا الهلال، وكنت رجلاً حَدِيد البصرِ، فرأيته وليس أحدٌ يزعم أنه رآه غيرى، قال: فجعلت أقول لعمر: أما تراه؟ فجعل لا يراه، قال: يقول عمر: سأراه وأنا مستلقٍ على فراشى، ثم أنشأ يحدّثنا عن أهل بدرٍ، قال: إن رسول اللّه ﷺ كان يرينا

(*) هو: أمير المؤمنين الإمام الكبير فاروق الإسلام، العادل الراشد القوى فى الحق، الزاهد الورع التقى النقى الطاهر العلم، فاتح الفتوح الذى أقضَّت جيوشه مضاجع كسرى وقيصر وملوك الدنيا. الرجل الذى أعز اللّه به الدين، ونصر بشجاعته وإقدامه جماعة الموحدين، ما لاقاه الشيطان سالكًا فجًا إلا سلك سواه فكيف بشياطين الإنس؟! هو أبو حفصة أم المؤمنين، ووالد عبد اللّه بن عمر العبد الصالح، وجد سالم بن عمر أحد الفقهاء السبعة، وزوج أم كلثوم بنت الإمام على بن أبى طالب. وأول من دوَّن التاريخ من عام الهجرة، وأول من جمع الناس -بتلك الهيئة- لقيام رمضان، وأول أمير للمؤمنين، وأول من كان يُعَسْعس ليلاً لتفقُّد أحوال الرعية . . هو شيخ الإسلام بحق. وإمام الدنيا بكل صدق. لم يُعْرف لَلعدل دولة قامت دهرًا إلا فى زمانه، وما اكتحلت عيون الزمان بمثل صلابته فى الحق. وحُقَّ له أن لو كان ثمَّ نبى - بعد رسول اللّه- لكان هو، وشمائله وفضائله تحتاج إلى بضع مجلدات. ونحن نشهد اللّه والمؤمنين: أن قلوبنا قد عُجنت بماء محبته وسائر أصحاب رسول اللّه ﷺ فقبَّح اللّه الشيعة الرافضة، ولا يبغض عمر إلا أحد رجلين: إما كافر أو زنديق! نسأل اللّه السلامة. ونسأله أن يجمعنا مع ذلك الإمام الراشد.

١٤٠-**صحيح**: أخرجه مسلم [٢٨٧٣]، وأحمد [١/ ٢٦]، والنسائى [٢٠٢٤]، والطيالسى [٤٠]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٤٥٣]، و«الصغير» [٢/ رقم ١٠٨٥]، والبزار [٢٢٢] وابن أبى شيبة [٣٦٧٠٩]، وجماعة من طرق عن سليمان بن المغيرة عن ثابت البنانى عن أنس به نحوه. . . مطولاً ومختصراً.

قلتُ: وسنده صحيح حجة. وقد توبع عليه سليمان: تابعه حماد بن سلمة عند ابن حبان [٦٤٩٨] وجماعة.

مصارع أهل بدر بالأمس، قال: يقول: «**هَذَا مَصْرَعُ فُلانٍ غَداً إِنْ شَاءَ اللَّه**»، قال: فقال عمر: فوالذى بعثه بالحق ما أخطؤوا الحدود التى حد رسول اللَّه ﷺ، قال: فجُعلوا فى بئر بعضهم على بعض، فانطلق رسول اللَّه ﷺ حتى انتهى إليهم فقال: «**يَا فُلانُ بْنَ فُلانٍ، وَيَا فُلانُ بْنَ فُلانٍ، هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمُ اللَّه وَرَسُولُهُ حَقًّا ؟ فَإِنِّى قَدْ وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِى اللَّه حَقًّا**»، قال عمر: يا رسول اللَّه، تكلم أجسادًا لا أرواح فيها ؟! فقال: «**مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَرُدُّوا عَلَىَّ شَيْئًا**».

١٤١- حدّثنا شيبان، حدّثنا جرير بن حازم، قال: سمعت عبد الملك بن عمير يحدث، عن جابر بن سمرة السوائى، فقال: خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية، فقال: يا أيها الناس، قام فينا رسول اللَّه ﷺ مقامى فيكم اليوم، فقال: «**أَحْسِنُوا إِلَى أَصْحَابِى ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ حَتَّى يَشْهَدَ الرَّجُلُ عَلَى الشَّهَادَةِ لا يُسْأَلُهَا، وَيَحْلِفُ عَلَى الْيَمِينِ لا يُسْأَلُهَا، فَمَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمِ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، فَلا يَخْلُوَنَّ أَحَدُكُمْ بِامْرَأَةٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا، مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ**».

١٤١- **قوى لغيره**: أخرجه ابن ماجه [٢٣٦٣]، وأحمد [١/ ٢٦]، وابن حبان [٤٥٧٦]، والطيالسى [١٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٦٥٩]، وفى «الصغير» [١/ رقم ٢٤٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٩٢١٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٥٠]، والحارث [٢/ رقم ٦٠٧ / زوائد الهيثمى]، وأبو الشيخ فى «طبقاته» [٣/ ٥٣٤]، والسهمى فى «تاريخه» [١/ ٢٥١]، والخطيب فى «تاريخه» [٢/ ١٨٧]، وجماعة كثيرة، من طرق عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة به نحوه.

قلتُ: وإسناده ظاهره الصحة، لكن الحديث معلول جدًا، فقد رواه جرير بن حازم ومحمد بن شبيب الزهرانى وقرة بن خالد وجرير بن عبد الحميد وشعبة -إن كان محفوظًا- وإسرائيل- واختلف عليه- وجماعة، كلهم رووه عن عبد الملك على هذا الوجه. وخالفهم جماعة ثقات آخرون ذكر منهم الدارقطنى فى «علله» [٢/ ١٢٤]، خمسة عشر راويًا كلهم رووه عن عبد الملك فقالوا: عن عبد اللّه بن الزبير عن عمر به . . . فأبدلوا «جابر بن سمرة» بـ: «عبد اللّه بن الزبير»!=

= وقد اختلف فيه على عبد الملك على ألوان غريبة ذكرها الدارقطنى فى «علله» فقال: «ورواه شيبان بن عبد الرحمن وشعيب بن صفوان وزائدة وعبيد اللّه بن عمرو الرقى عن عبد الملك بن عمير عن رجل لم يسم عن عبد اللّه بن الزبير. . . . » .

قلتُ: وهذا لون ثالث، ولون رابع: قال الدارقطنى: «وقال عبد الحميد بن موسى عن عبد اللّه ابن عمرو عن عبد الملك عن مجاهد عن ابن الزبير عن عمر . . . ». ولون خامس: قال الدارقطنى: «وقال عمران هو أخو سفيان بن عيينة عن عبد الملك عن ربعى بن حراش عن عمر. . . . ». ولون سادس: قال الدارقطنى: «وقال يحيى بن يعلى أبو المحياة وزهير ومحمد ابن ثابت عن عبد الملك عن قبيصة بن جابر عن عمر. . . . . ». ولون سابع: قال الدارقطنى: «وقال حماد بن سلمة والمسعودى وقيس من رواية محمد بن مصعب عنهم -عن عبد الملك عن رجاء ابن حيوة عن عمر. . . . ». ولون ثامن: قال الدارقطنى: «وقال ابن عيينة عن عبد الملك عن رجل لم يسمه عن عمر. . . ».

قلتُ: وهذا اضطراب شديد جداً على عبد الملك فى سنده. لكن يقول الدارقطنى بعد أن ذكر كل هذه الاختلافات: « ويشبه أن يكون الاضطراب فى هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير لكثرة اختلاف الثقات عنه فى الإسناد. . .».

قلتُ: وهذا هو الذى لا ينبغى أن يقال غيره. ونحوه قاله ابن معين، كما أخرجه عنه ابن عساكر فى «تاريخه» [١١/ ٢٠٤]. وعبد الملك يقول عنه أحمد: «مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط فى كثير منها» ونقل عنه الكوسج أنه ضعفه جداً، ونقل عنه ولده صالح أنه قال: « . . . . عبد الملك يختلف عليه الحفاظ». وهو من رجال الجماعة.

أما قول ابن كثير فى «مسند الفاروق» [٢/ ٥٥٦/ طبعة دار الوفاء]: «عبد الملك من أئمة التابعين وساداتهم، وليس الاضطراب فى حديثه مستحيلاً عليه، ولكن هاهنا الاضطراب بعيد؛ لأن هذه الخطبة شهدها خلق كثير، فلا بد أن يكون عبد الملك قد سمعها من جماعة منهم، فمن الجائز أنه سمعها من عبد اللّه بن الزبير ومن جابر بن سمرة، فرواها تارة عن هذا وتارة عن هذا، واللّه أعلم». =

١٤٢- حدّثنا علي بن حمزة البصري، حدّثنا جرير بن حازم، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، قال: خطبنا عمر بن الخطاب، بالجابية، فقال: قام رسول اللَّه ﷺ مقامي فيكم اليوم، فقال: «**أَلا أَحْسِنُوا إِلَى أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»، فذكر نحو حديث شيبان.

١٤٣- حدّثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، حدّثنا جرير بن عبد الحميد، عن عبد الملك ابن عمير، عن جابر بن سمرة، قال: خطبَ عمر بن الخطاب، الناس بالجابية، فقال: إن رسول اللَّه ﷺ قام فى مثل مقامى هذا، فقال: «**أَحْسِنُوا إِلَى أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ، حَتَّى يَحْلِفَ الرَّجُلُ عَلَى الْيَمِينِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَحْلَفَ، وَيَشْهَدَ عَلَى الشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ عَلَيْهَا، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنَالَ مِنْكُمْ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمِ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، أَلا لا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ**

= فكأنه لم يقف على تلك الألوان التسعة التى اختُلف على عبد الملك فيها، فهل يقال: بكونها كلها محفوظة أيضًا ؟!

وعذر ابن كثير: أنه لم يقف من الاختلاف على عبد الملك فيه إلا على وجهين منه فقط، لأجل ذلك قال ما قال، وليس كما قال!

وللحديث طريق آخر من حديث ابن عمر عن أبيه عند الترمذى [رقم/ ٢١٦٥]، وجماعة كثيرة، من طريق عبد اللَّه بن دينار عن ابن عمر عن أبيه به نحوه. قال الترمذى: « هذا حديث حسن صحيح غريب. وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عمر عن النبى ﷺ».

قلت: وظاهر إسناده الصحة، لكن اختلف فيه أيضًا. وقد ساق الدارقطنى اختلافًا فى «سنده بالعلل» [٢/ ٦٥]، ثم صحح منه وجهًا منقطعًا، وللحديث: طرق أخرى عن عمر يقوِّى بعضها بعضًا على التحقيق.

بل قال العماد ابن كثير فى «مسند الفاروق» [٢/ ٥٥٤/ طبعة دار الوفاء]: « قد رُويت هذه الخطبة عن عمر من وجوه عديدة إذا تُتُبِّعتْ بلغتْ حد التواتر». ثم ساق أكثر تلك الطرق. ولسنا نوافقه على دعوى التواتر أصلاً. وراجع: الصحيحة [رقم/ ٤٣٠]، و«إرواء الغليل» [٦/ ٢١٥-٥٥٥]، للإمام.

١٤٢و١٤٣- قوى لغيره: انظر قبله.

بِامْرَأَةٍ، فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ، أَلا وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ تَسُوؤُهُ سَيِّئَتُهُ وَتَسُرُّهُ حَسَنَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ».

١٤٤- حدّثنا شيبان، حدّثنا أبو هلال، حدّثنا غيلان بن جرير، حدثنى عبد اللّه بن معبدٍ الزِّمَّانى، عن عمر بن الخطاب، قال: كُنا مع رسول اللّه ﷺ إذْ أتى على رجلٍ فقيل:

١٤٤-صحيح: هكذا وقع عند المؤلف، وقد كدتُ أجزم بكون «أبى قتادة» قد سقط بين عبد اللّه بن معبد وعمر بن الخطاب! لولا أنى رأيت ابن عدى قد أخرجه فى «الكامل» [٦/ ٢١٤]، من طريق المؤلف كما هنا به. ثم قال: «هكذا رواه أبو هلال فقال: عن عبد اللّه بن معبد عن عمر بن الخطاب وإنما هو عن عبد اللّه بن معبد عن أبى قتادة الأنصارى، وهو الصحيح».

قلتُ: ومثله قال الحافظ بعد أن أورده فى المطالب [رقم/ ١١٥٢]، من طريق المؤلف عن شيبان عن أبى هلال الراسبى عن غيلان بن جرير عن عبد اللّه بن معبد عن عمر بن الخطاب به. وقد خولف شيبان فى إسناده؛ خالفه الحسن بن موسى الأشيب فرواه عن أبى هلال فقال: عن غيلان عن عبد اللّه ابن معبد عن أبى قتادة عن عمر به نحوه. أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٢٦٨٥]، وفى «سننه الصغير» أيضًا [٢٣٨٢]، والطبرى فى تهذيب الآثار [رقم/ ٧٦٠]من طريق الأشيب به. وهذا الوجه هو المحفوظ عن غيلان.

فالظاهر: أن هذا الاختلاف إنما هو من أبى هلال الراسبى نفسه، فمع كونه صدوقًا قد قال أحمد: «هو مضطرب الحديث». وغمزه جماعة. لكنه توبع على هذا الوجه الماضى: تابعه حماد بن زيد -واختلف عليه- عند أبى داود [٢٤٢٥]، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٨٤٤]، ومسلم [١١٦٢]، والترمذى [٧٦٧]، والنسائى [٢٣٨٧]، وابن أبى الصقر فى مشيخته [رقم ٧٠]، وجماعة من طريق حماد بن زيد عن غيلان عن عبد اللّه بن معبد الزمانى عن أبى قتادة: أن رجلاً أتى النبى ﷺ فقال: كيف تصوم ؟ فغضب رسول اللّه ﷺ فلما رأى عمر - رضى اللّه عنه- غضبه قال: رضينا باللّه ربًا وبالإسلام دينًا وبمحمد نبيًا، نعوذ باللّه من غضب اللّه وغضب رسوله، فجعل عمر - رضى اللّه عنه- يردد هذا الكلام حتى سكن غضبه، فقال عمر: يا رسول اللّه كيف بمن يصوم الدهر كله ؟ قال: لاصام ولا أفطر « أو قال » لم يصم ولم يفطر، قال: كيف من يصوم يومين ويفطر يومًا؟ قال: ويطيق ذلك أحد ؟ قال: كيف من يصوم يومًا ويفطر يومًا؟ قال: ذاك صوم داود «عليه السلام» قال: كيف من يصوم يوما ويفطر يومين؟ قال: وددت أنى طوقت ذلك، =

ما أفطر مذ كذا وكذا، قال: «**لا صامَ وَلا أفْطَرَ، أوْ ما صَامَ وَما أفْطَر**»، شك غيلان، فلما رأى عمر غضب النبى ﷺ، قال: يا رسول اللَّه صوم يومين وإفطار يوم؟ قال: «**وَيُطِيقُ ذَاكَ أَحَدٌ**؟» قال: قلت: يا رسول اللَّه، صوم يوم وإفطار يوم؟ قال: «**ذَاكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ**» قال: يا رسول اللَّه، صوم يوم وإفطار يومين؟ قال: «**وَمَنْ يُطِيقُ ذَاكَ**؟» قال: يا رسول اللَّه، صوم يوم الاثنين؟ قال: «**ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ أُنْزِلَ عَلَيَّ النُّبُوَّةُ**»، قال: يا رسول اللَّه، صوم يوم عرفة ويوم عاشوراء، قال: «**أَحَدُهُمَا يُكَفِّرُ، وَقَالَ: الآخَرُ مَا قَبْلَهَا أَوْ مَا بَعْدَهَا**»، شك أبو هلال.

= ثم قال: رسول اللَّه ﷺ ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان، فهذا صيام الدهر كله، صيام يوم عرفة أحتسب على اللَّه أن يكفر السنة التى قبله والسنة التى بعده، وصيام يوم عاشوراء أحتسب على اللَّه أن يكفر السنة التى قبله». وهذا لفظ مسلم. وهو عند الترمذى وبعضهم مختصرًا.

قال الترمذى: «حديث أبى قتادة حديث حسن».

قلتُ: فجعله حماد من «مسند أبى قتادة» وهو المحفوظ كما يأتى. وتابعه أيضًا: قتادة -واختلف عليه- وشعبة ومهدى بن ميمون وأبان بن يزيد العطار وغيرهم كلهم رووه عن غيلان بن جرير عن عبد اللّه بن معبد عن أبى قتادة به. واختلف على ابن معبد فيه أيضًا، فقال البعض: عن ابن معبد عن أبى قتادة عن عمر به.

وقال البعض: عن ابن معبد عن أبى قتادة قال: قال عمر به..!

وقال الأكثرون: عن ابن معبد عن أبى قتادة أنه سمع رجلاً -أو أعرابيًا- سأل النبى ﷺ عن الصيام؟! فقال عمر: يا رسول اللّه... وذكره.

وهذا الوجه الأخير: هو الذى رجحه الدارقطنى فى «علله» [٦/ ١٤٦]، وذكر وجوهًا أخرى فى الاختلاف فيه على غيلان. ثم قال: «والصواب قول قتادة وشعبة ومن وافقهما....».

قلتُ: يعنى به الطريق الأخير الماضى آنفًا. وقد توبع عليه عبد اللّه بن معبد عن قتادة به، ولكن مختصرًا.

وقد صححه مسلم والطبرى وجماعة، وهو كما قالوا.

وقد بسطنا تخريجه فى «غرس الأشجار». وهو محفوظ من حديث أبى قتادة.

١٤٥- **حدّثنا** شيبان، حدّثنا داود بن أبي الفرات، حدّثنا عبد اللّه بن بريدة، عن أبي الأسود الدِّيلي، قال: أتيت المدينة وقد وقع بها مرضٌ، فهم يموتون موتًا ذريعًا، فجلست إلى عمر بن الخطاب، فمرت به جنازةٌ فأُثني على صاحبها خيرٌ، فقال عمر: وجبت، ثم مرت أخرى فأثني على صاحبها شرٌ، فقال عمر: وجبت، فقال أبو الأسود، قلت: ما وجبت يا أمير المؤمنين؟ قال: قلت كما قال رسول اللّه ﷺ: «**أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللّه الْجَنَّةَ**»، قال: قلنا: وثلاثةٌ؟ قال: «**وَثَلاثَةٌ**»، قلنا: واثنان؟ قال: واثنان، ثم لم نسأله عن الواحد.

١٤٦- **حدّثنا** هدبة بن خالد، حدّثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف ابن مهران، عن ابن عباس، قال: سمعت عمر بن الخطاب، يقول: يا أيها الناس، ألا لا تخدعوا عن الرجم، ألا لا تخدعوا عن الرجم، فإن رسول اللّه ﷺ رجم، وأبو بكر رجم، ورجمت، وإنه يكون قومٌ يكذبون بالرجم، وبالشفاعة، وبالدجال، وبقومٍ يخرجون من النار بعدما محشتهم أو امتحشوا.

١٤٥- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٣٠٢]، وأحمد [١/ ٢١]، والترمذي [١٠٥٩]، والنسائي [١٩٣٤]، وابن حبان [٣٠٢٨]، وابن أبي شيبة [١١٩٩٦]، والبيهقي في «سننه» [٦٩٧٨]، والقاسم ابن عساكر في تعزية المسلم [رقم ٧٧]، وجماعة، من طرق عن داود بن أبي الفرات عن عبد اللّه بن بريدة عن أبي الأسود الدؤلي عن عمر به نحوه.

١٤٦- **صحيح**: بقصة الرجم فقط: أخرجه أحمد [١/ ٢٣]، والطيالسي [٢٥]، وعبد الرزاق [١٣٣٦٤]، وابن أبي شيبة [٢٨٧٨٠]، والحارث [٢/ رقم ٧٥١ / زوائد الهيثمي]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/ رقم ٣٤٣/ ظلال]، والمروزي في «السنة» [رقم ٣٥٤]، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» [٣/ رقم ٢٨٣]، والآجري في «الشريعة» [ص/ ٣٣٧]، وجماعة، من طرق عن علي بن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران عن ابن عباس به مطولاً ومختصرًا.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وآفته ابن جدعان هذا، وهو فقيه صالح في نفسه، لكنه كثير المناكير مع سوء حفظه. وكان اختلط أيضًا، وقد اضطرب في متن الحديث. وباقي رجاله ثقات.

يوسف بن مهران: جهله أحمد، لكن عرفه أبو زرعة ووثقه، وكذا وثقه ابن سعد. =

١٤٧- حدّثنا محمد بن الصباح، وزحمويه، قالا: حدّثنا هشيمٌ، حدّثنا منصورٌ، عن قتادة، قال: أخبرنا أبو العالية، عن ابن عباس، أخبرنى غير واحد، عن النبى ﷺ، منهم عمر بن الخطاب، وكان عمر من أحبهم إلى، أن رسول اللّه ﷺ نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس.

= وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ويذاكر به». وصح عن ابن جدعان أنه ذكر يوسف فقال: «كنا نشبه حفظه بحفظ عمرو بن دينار».

قلتُ: فالرجل صدوق صالح على أسوأ أحواله، لكن يقول الحافظ فى «تقريبه»: «لين الحديث» كذا قال، ولا مساعد له من أهل النقد على تلك الكلمة أصلاً، وجهالة أحمد له لا تقتضى كونه «لين الحديث». وللحديث: شواهد بقصة الرجم عن عمر:

منها: عند البخارى [٦٤٤١]، ومسلم [١٦٩١]، وأبى داود [٤٤١٨]، والترمذى [١٤٣٢]، وابن ماجه [٢٥٥٣]، وأحمد [١/ ٢٩]، وجماعة من طرق عن الزهرى عن عبيد اللّه بن عتبة عن ابن عباس قال: « قال عمر: لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل: لا نجد الرجم فى كتاب اللّه؛ فيضلوا بترك فريضة أنزلها اللّه، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة، أو كان الحمل أو الاعتراف، ألا وقد رجم رسول اللّه ﷺ ورجمنا بعده».

وقد اختلف فى سنده على الزهرى! كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٢/ ٩، ١٠]. وسائر الحديث - دون قصة الرجم-: ضعيف؛ لتفرد ابن جدعان به.

١٤٧- **صحيح**: أخرجه مسلم [٨٢٦]، والترمذى [١٨٣]، والنسائى [٥٦٢]، وابن خزيمة [١٢٧٢]، والبزار [١٨٥]، وأبو نصر البزاز فى «فوائده» كما فى «تاريخ قزوين» [٢/ ٤١٩/ الطبعة العلمية]، وابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ [رقم/ ٢٥٨]، وجماعة، من طرق عن هشيم عن منصور بن زاذان عن قتادة عن أبى العالية عن ابن عباس به. وهذا إسناد صحيح. وهشيم قد صرح بالسماع. وكذا قتادة أيضًا من طريق شعبة عنه كما يأتى. وقد توبع عليه منصور: تابعه: همام وشعبة عند ابن ماجه [رقم/ ١٢٥٠]، وجماعة. وكذا رواه سعيد بن أبى عروبة وأبو هلال الراسبى وأبان بن يزيد وهشام الدستوائى وأبو عوانة وجماعة كلهم عن قتادة به...

ورواية هشام: عند البخارى [رقم/ ٥٥٦]، ومسلم، وجماعة.

١٤٨- حدّثنا مصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيرى، حدّثنا مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب كان يسأير رسول الله ﷺ فى بعض أسفاره، فسأله عن شيء فلم يجبه، ثم سأله فلم يجبه، ثم سأله فلم يجبه، فقال عمر: فقلت: ثكلتك أمك عمر! سألت رسول الله ﷺ ثلاثًا، كل ذلك لا يجيبك، فحركت بعيرى وتقدمت بين يدى الناس، فلم أنشب أن سمعت صارخًا ينادى، فأتيت، قلت: لقد خشيت أن يكون قد نزل فىَّ قرآنٌ، فسلمت عليه، فقال رسول الله ﷺ: «**نَزَلَتْ عَلَىَّ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ هِىَ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا طَلَعَتْ [عَلَيْهِ] الشَّمْسُ**»، ثم قرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١، ٢].

١٤٨-**صحيح**: أخرجه مالك [٤٧٧ / رواية الليثى]، وابن حبان [٦٤٠٩]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ٢٤٨٣]، والخطيب فى الفقيه والمتفقه [٣/ ١١٨]، وجماعة من طرق عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه به نحوه...

قلتُ: وهكذا رواه رواة الموطأ عن مالك منهم: معن والقعنبى والشافعى ويحيى بن بكير ويحيى الليثى ومصعب بن عبد الله وغيرهم، وكلهم قالوا فيه عن مالك عن زيد عن أبيه «أن عمر بن الخطاب..» وفى رواية: «أن رسول الله ﷺ كان يسير...». وهذا صورته صورة المرسل! بل جزم الترمذى بكونه مرسلاً كما فى «سننه»، وكذا الدارقطنى فى «علله» [٢/ ١٤٦]، وفى «الإلزامات والتتبع». وتعقبه الحافظ فى مقدمة «الفتح» [١/ ٣٧٤]، وذكر أن فى الحديث كلمات صريحة على كونه موصولاً عن أسلم عن عمر به. ثم قال: «فكيف يكون مرسلاً؟! هذا من العجب».

قلتُ: والدارقطنى لم يسق لفظه كاملاً، وإنما ذكر جملة من أوله فقط، وهى ظاهرة فى الإرسال بلا تردد. وقد سبقه الترمذى إلى هذا كما مضى. نعم: قد خولف رواة الموطأ فى إرساله - إن صح التعبير - عن مالك، خالفهم:

١- محمد بن عثمان بن عثمة: عند الترمذى [٣٢٦٢]، والبزار [٢٦٤]، وغيرهما.

٢- وتابعه عبد الرحمن بن غزوان: عند أحمد [١/ ٣١]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٤٩٩]، وغيرهما.

٣- وتابعه محمد بن حرب: عند ابن عبد البر فى التمهيد [٣/ ٢٦٤]، وغيره.

٤- ويزيد بن أبى حكيم العدنى: عند الخطيب فى «تاريخه» [٥/ ١٦٧]. =

١٤٩ - حدّثنا أبو خيثمة، وإسحاق بن إسماعيل الطالقاني، والقواريري، قالوا: حدّثنا سفيان، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الحدثان، سمع عمر بن الخطاب، يقول: قال رسول اللّه ﷺ: «**الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبًا إِلا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلا هَاءَ وَهَاءَ**»، وفي حديث إسحاق: «**وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلا هَاءَ وَهَاءَ**»، وفيه عن مالك بن أوسٍ، سمعت عمر، يخبر أن النبي ﷺ.

١٥٠ - حدّثنا إسحاق بن إسماعيل، حدّثنا سفيان، عن الزهري، سمع أبا عبيد مولى الزهريين، قال: شهدت العيد مع عمر بن الخطاب، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، وقال: إن رسول اللّه ﷺ نهى عن صيام هذين اليومين، أما يوم الفطر ففطركم من صيامكم، وأما يوم الأضحى، فكلوا من لحم نسككم، لم يذكر فيه أكثر من هذا.

= ٥- وإسحاق بن إبراهيم الحنيني: ذكره الدارقطني في «علله» [٢/ ١٤٦]. وغيرهم كلهم رووه عن مالك، فقالوا: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به. وهذا متصل مستقيم. ووقع في طريق ابن غزوان: «سمعتُ عمر...».

■ **والصواب عندي**: أن الوجهين محفوظان، ومردُّ ذلك إلى أن أسلم - أو ابنه - كان ينشط فيسنده، ثم ربما فتر فأرسله،

١٤٩-**صحيح**: أخرجه البخاري [٢٠٢٧]، ومسلم [١٥٨٦]، ومالك [١٣٠٨]، وأبو داود [٣٣٤٨]، والنسائي [١٢٤٣]، وابن ماجه [٢٢٥٣]، وأحمد [١/ ٢٤]، والدارمي [٢٥٧٨]، وابن حبان [٥٠١٢]، والشافعي [٦٥٧]، والبزار [٢٥٣]، وعبد الرزاق [١٤٥٤١]، والبيهقي [١٠٢٥٤]، وابن أبي شيبة [٢٢٤٨٣]، والحميدي [٢١]، وابن الجارود [٦٥١]، وتمام في «فوائده» [١/ ٤٣٣]، وجماعة من طرق عن الزهري عن مالك بن أوس عن عمر بن الخطاب به نحوه...

١٥٠- **صحيح**: أخرجه مالك [٤٢٩]، والبخاري [١٨٨٩]، ومسلم [١١٣٧]، وأبو داود [٢٤١٦]، وابن ماجه [١٧٢٢]، وأحمد [١/ ٣٤]، وابن خزيمة [٢٩٥٩]، وابن حبان [٣٦٠٠]، وعبد الرزاق [٥٦٣٦]، وابن أبي شيبة [٩٧٦٧]، والبيهقي في «سننه» [٦٠٨٦]، والنسائي في «الكبرى» [٢٧٨٩]، والطحاوي في «شرح الآثار» [٢/ ٢٤٧]، والحميدي [٨]، وجماعة، من طرق عن الزهري عن أبي عبيد به مطولاً ومختصراً. وراجع «التمهيد» [١٠/ ٢٣٩].

١٥١- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهرى، عن عبيد اللّه، عن ابن عباس، قال: لما زالت الشمس صعد عمر المنبر، وأذن المؤذنون، فخطب، فحمد اللّه وأثنى عليه، وقال فى خطبته: الرجم حقٌ المحصن إذا كانت بينةٌ، أو حملٌ، أو اعترافٌ، وقد رجم رسول اللّه ﷺ ورجمنا معه وبعده.

١٥٢- حدّثنا أبو خيثمة، خدّثنا سفيان، عن الزهرى، عن أبى عبيد، قال: شهدت العيد مع عمر، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، ثم قال: إن رسول اللّه ﷺ نهى عن صيام هذين اليومين: أما يوم الأضحى، فتأكلون من نسككم، وأما يوم الفطر ففطركم من صيامكم، قال: وشهدته مع عثمان، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، فوافق ذاك يوم الجمعة، فقال: إن هذا يومٌ يجتمع فيه عيدان، من كان هاهنا من أهل العوالى فقد أذنّا له، فإن شاء أن يرجع فليرجع، ومن أحب أن يمكث فليمكث ثم شهدتها مع علىٍ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، وقال: لا يأكل أحدكم من نسكه فوق ثلاث.

١٥١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٤٤١]، ومسلم [١٦٩١]، وأبو داود [٤٤١٨]، والترمذى [١٤٣٢]، وابن ماجه [٢٥٥٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٧١٥٩]، وأحمد [١/ ٢٩]، والدارمى [٢٣٢٢]، وابن حبان [٤١٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٩٣٧]، والبزار [١٩٤]، وعبد الرزاق [١٣٣٢٩]، وابن أبى شيبة [٢٨٧٧٦]، والبيهقى [١٦٦٨٦]، والحميدى [٢٥]، وابن الجارود [٨١٢]، وجماعة كثيرة من طرق عن الزهرى عن عبيد اللّه بن عتبة عن ابن عباس به مطولاً ومختصراً..

وقد اختلف فى إسناده على ثلاثة أوجه ذكرها الدارقطنى فى «العلل» [٢/ ١٠]، ثم رجّح الطريق الماضى.

١٥٢- **صحيح**: أخرجه مالك [رقم/ ٤٢٩]، وعنه البخارى [رقم/ ٥٢٥١، ١٨٨٩]، ومسلم [رقم/ ١١٣٧]، وأبو داود [رقم/ ٢٤١٦]، وابن ماجه [رقم/ ١٧٢٢]، وأحمد [١/ ٣٤، ٤٠]، وابن خزيمة [رقم/ ٢٩٥٩]، وابن حبان [رقم/ ٣٦٠٠]، وعبد الرزاق [رقم/ ٥٦٣٦]، وابن أبى شيبة [رقم/ ٩٧٦٧]، وجماعة من طرق عن الزهرى عن أبى عبيد مولى بنى أزهر عن عمر به نحوه... وهو عند جماعة فى سياق أتم، وهو رواية أيضًا للمؤلف [برقم/ ١٥٢].

١٥٣- حدّثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، وعبيد اللَّه بن عمر القواريري، قالا: حدّثنا سفيان، عن الزهري، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه، عن ابن عباس، عن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**لا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، وَلَكِنْ قُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ**».

١٥٤- حدّثنا عبد الأعلى بن حماد النرسي، حدّثنا بشر بن منصور، حدّثنا عبيد اللَّه ابن عمر، عن نافعٍ، عن ابن عمر، قال: قال عمر: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ**».

١٥٥- حدّثنا القواريري، حدّثنا يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد اللَّه، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ**».

١٥٣- **صحيح**: أخرجه البخاري [٣٢٦١]، وأحمد [١/ ٢٣]، والدارمي [٢٧٨٤]، وابن حبان [٤١٣]، والطيالسي [٢٤]، والبزار [١٩٤]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٩٣٧]، وعبد الرزاق [٩٧٥٨]، والحميدي [٢٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ٦٦]، وجماعة، من طرق عن الزهري عن عبيد اللّه بن عتبة عن ابن عباس به نحوه...

١٥٤- **صحيح**: أخرجه البخاري [٨٥٨]، ومسلم [٤٤٢]، وأبو داود [٥٦٦]، وابن ماجه [١٦]، وأحمد [٢/ ١٦]، وابن حبان [٢٢٠٩]، والطبراني في «الكبير» [٢١/ رقم ١٣٣٥٠]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣٤١١]، وابن أبي شيبة [٧٦٠٨]، والبيهقي في سننه [٥١٥٣]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/ ١٣٧]، وتمام في فوائده [٢/ رقم ١٣٩٠]، والخطيب في «تاريخه» [١١/ ٣٤٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٥/ ٥٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣/ ٣٩٧]، وجماعة كثيرة، من طرق عن نافع عن ابن عمر به نحوه. ورواه بعضهم عن نافع عن ابن عمر عن عمر به... كما هنا. والوجهان عندي محفوظان. وقد قال الحافظ في «الفتح» [١/ ٣٩٣]: «ليس في هذا الاختلاف ما يقدح في صحة الحديث».

قلتُ: وقد يكون ابن عمر سمعه من النبي ﷺ ثم سمع مثله بواسطة أبيه به.

١٥٥- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٣٦]، والنسائي [١٨٤٨]، وفي الكبرى [١٩٧٦]، ومسلم [٩٢٧]، وابن أبي شيبة [١٢١١٥]، والبيهقي في سننه [٦٩٥٨]، والنجاد في مسند عمر بن الخطاب رقم [٦٤]، وجماعة، من طريقين عن عبيد اللَّه بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر به مرفوعًا. وهذا إسناد صحيح. =

١٥٦- حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا سعيدٌ، حدّثنا قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبد اللَّه بن عمر، أن عمر بن الخطاب حدث، أن نبى اللَّه ﷺ قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِى قَبْرِهِ مَا نِيحَ عَلَيْهِ».

= وقد توبع عبيد اللَّه العمرى: تابعه مالك بن أنس من رواية الوليد بن مسلم عنه على هذا الوجه به. ذكره عنه الدارقطنى فى «علله» [٢/ ٦١]، وهكذا ذكره أيضًا: ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٧/ ٢٧٤]، من رواية الوليد عن مالك، لكنه جعله عن نافع عن ابن عمر به مرفوعًا... ولم يذكر فيه «عن عمر». فلا أدرى هل سقط «عن عمر» من المطبوعة أم هو وهم من ابن عبد البر؟، أم هو مصيب فيما قال والواهم هو الدارقطنى؟، أم يكون ذلك من قبيل الاختلاف فى سنده على الوليد ابن مسلم؟، وقد تابعهما أيضًا: يحيى بن أبى كثير عن نافع بمثله. رواه الأوزاعى عن يحيى واختلف عليه فى إسناده، فرواه عنه الوليد بن مسلم على الوجه الماضى، وخالفه الوليد بن مزيد وبشر ابن بكر، فروياه عن الأوزاعى عن يحيى قال: «حدثنى مولى لآل الزبير عن نافع عن ابن عمر عن عمر به...». ذكره الدارقطنى فى «علله» [٢ / ٦١]. وقد اختلف فيه على نافع على ألوان، فرواه جماعة آخرون عن نافع عن ابن عمر به مرفوعًا، وجعلوه من مسند «ابن عمر»، وخالفهم كلهم الليث ابن سعد فرواه عن نافع عن ابن عمر عن عمر به موقوفًا، ذكره الدارقطنى أيضًا [٢/ ٦١]. والظاهر عندى: أن كل ذلك محفوظ عن نافع على الوجوه الثلاثة فقط:

١- «عن ابن عمر عن أبيه».

٢- و«عنه عن ابن عمر».

٣- و«عنه عن ابن عمر عن أبيه به موقوفًا». وقد توبع نافع عليه على الوجه الأول، كما فى الحديث الآتى.

١٥٦- صحيح: أخرجه مسلم [٩٢٧]، والبخارى [١٢٣٠]، والنسائى [١٨٥٣]، وابن ماجه [١٥٩٣]، وأحمد [١/ ٢٦]، والطيالسى [٥١]، والبزار [١٠٤]، والبيهقى [٦٩٥٥]، وجماعة، من طريقين عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن عمر به.

قلتُ: هكذا رواه شعبة وسعيد بن أبى عروبة عن قتادة. وقد اختلف فيه على شعبة: كما تراه عند الطبرانى فى «الكبير» [٢١/ رقم ٣٠٨٨]. لكن: تابعه على الوجه الأول: همام بن يحيى، واختلف عليه فيه أيضًا على ألوان، وقد خولف فيه قتادة؛ خالفه ابن شهاب الزهرى، فرواه عن =

١٥٧- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا يزيد بن زريعٍ، حدّثنا سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ مَا نِيحَ عَلَيْهِ، أَوْ مَا بُكِيَ عَلَيْهِ».

١٥٨- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى بن سعيد القطان، حدّثنا عبيد اللَّه، حدثني نافعٌ، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ قال: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

١٥٩- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى بن سعيد القطان، عن شعبة، قال: حدثني قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، قال: حدثنيَ رجالٌ، وأعجبهم إلي عمر، أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن صلاةٍ بعدَ الغداةِ حتى تَطْلُعَ الشمسُ، وبعدَ العصرِ حتى تَغْرُبَ الشمسُ.

١٦٠- حدّثنا مصعب بن عبد اللَّه، حدّثنا عبد العزيز بن محمدٍ، عن محمد بن أبي

= ابن المسيب فقال: عن عمر بن الخطاب به. ولم يذكر فيه ابن عمر. هكذا أخرجه أحمد [١/ ٤٥]، وعبد الرزاق [٦٦٨٠]، وجماعة.

قلتُ: ويشبه أن يكون الوجهان محفوظين عن ابن المسيب، لكن يبقى ما قالوه في سماعه من عمر في الوجه الثاني، راجع «التهذيب» [٤/ ٨٧].

١٥٧- صحيح: انظر قبله.

١٥٨- صحيح: مضى آنفًا [برقم/ ١٥٥].

١٥٩- صحيح: مضى الكلام عليه في الحديث [رقم/ ١٤٧].

١٦٠- منكر: أخرجه الحاكم [٤/ ٩٦]، وأبو القاسم البغوي في حديث مصعب الزبيري [٢/ ١٥٢]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١/ ٢٤٧/ ١٦]، كما في «الضعيفة» [٢/ ٢٢٥]، ومن طريقه أيضًا: بيبي الهرثمية في جزئها [١٠٤]، ومن طريقها الحافظ في «الأمالي المطلقة» [ص/ ٣٧]، والبزار [١/ ٢٨٨]، وابن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب» [١٢/ ٣٩٤/ طبعة العاصمة]، والطيالسي في «مسنده» كما في «التمهيد» [٢٠/ ٢٤٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٠/ ٢٤٨]، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» [رقم/ ٥٦]، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» [١/ ١٤٨]، كما في «الضعيفة» [٢/ ٢٢٥]، وجماعة كثيرة، =

حميد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، قال: كنت مع رسول اللَّه ﷺ جالسًا، فقال: «**أَنْبِئُونِي بِأَفْضَلِ أَهْلِ الإِيمَانِ إِيمَانًا**»، قالوا: يا رسول اللَّه، الملائكة، قال: «**هُمْ كَذَلِكَ، وَيَحِقُّ لَهُمْ ذَلِكَ، وَمَا يَمْنَعُهُمْ وَقَدْ أَنْزَلَهُمُ اللَّهُ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي أَنْزَلَهُمْ بِهَا، بَلْ غَيْرُهُمْ**». قالوا: يا رسول اللَّه، الأنبياء الذين أكرمهم اللَّه برسالته والنبوة، قال: «**هُمْ كَذَلِكَ، وَيَحِقُّ لَهُمْ، وَمَا يَمْنَعُهُمْ، وَقَدْ أَنْزَلَهُمُ اللَّهُ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي أَنْزَلَهُمْ بِهَا، بَلْ غَيْرُهُمْ**»، قالوا: يا رسول اللَّه، الشهداء الذين استشهدوا مع الأنبياء، قال: «**هُمْ كَذَلِكَ وَيَحِقُّ لَهُمْ، وَمَا يَمْنَعُهُمْ، وَقَدْ أَكْرَمَهُمُ اللَّهُ بِالشَّهَادَةِ مَعَ الأَنْبِيَاءِ، بَلْ غَيْرُهُمْ**»، قالوا: فمن يا رسول اللَّه؟ قال: «**أَقْوَامٌ فِي أَصْلابِ الرِّجَالِ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي، يُؤْمِنُونَ بِي، وَلَمْ يَرَوْنِي، وَيُصَدِّقُونَ بِي، وَلَمْ يَرَوْنِي، يَجِدُونَ الْوَرَقَ الْمُعَلَّقَ فَيَعْمَلُونَ بِمَا فِيهِ، فَهَؤُلاءِ أَفْضَلُ أَهْلِ الإِيمَانِ إِيمَانًا**».

= من طرق عن محمد بن أبى حميد الأنصارى الزرقى، عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به نحوه. وهو باختصار عند بعضهم.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». كذا قال، وقد تعقبه الذهبى فى «تلخيصه» فقال: «بل محمد بن أبى حميد ضعفوه». وقال البزار: «إِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، وَمُحَمَّدٌ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَيْسَ بِقَوِيٍّ، قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ..». وقال ابن كثير فى «مسند الفاروق» [٢/ ٦٤٠/ طبعة دار الوفاء] بعد أن عزاه للمؤلف: «وكذا رواه الحافظ أبو بكر البزار عن محمد بن المثنى عن ابن أبى عدى وأبى عامر العقدى كلاهما عن محمد بن أبى حميد المدنى، وقد ضعّفه الإمام أحمد ويحيى بن معين والبخارى والسعدى وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وغيرهم».

قلتُ: وابن أبى حميد هذا شيخ منكر الحديث، كما قاله البخارى وغيره، وهو إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، وبه أعله جماعة من النقاد. فقال الحافظ فى «المطالب»: «محمد ضعيف الحديث، سيئ الحفظ». وقال أيضًا فى «أطرافه» يتعقب الحاكم فى تصحيحه: «محمد بن أبى حميد متروك الحديث». نقله عنه السيوطى فى الجامع «الكبير» [٣/ ١٧٠] كما فى «الضعيفة» [٢/ ٢٢٥].

=

= وقال عقب روايته في «الأمالي المطلقة»: « هذا حديث غريب. ومحمد بن أبي حميد يكنى أبا إبراهيم، واسم أبيه: إبراهيم، وهو ضعيف عند الجمهور، إلا أن أحمد بن صالح قواه، وقال ابن عدي: الضعف على رواياته بيِّن ومع ضعفه يكتب حديثه». وقد ضعَّف سنده كما سيأتي.

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧/ ١٢٢]: « رواه أبو يعلى وإسحاق بسند ضعيف؛ لضعف محمد بن أبي حميد». ولم ينفرد به ابن أبي حميد، بل قد توبع عليه على هذا الوجه: تابعه يحيى بن أبي كثير عَنْ زَيْد بْن أَسْلَمَ، عَنْ أبيه، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَخْبِرُونِي بِأَعْظَمِ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالُوا: الْمَلاَئِكَةُ، قَالَ: وَمَا يَمْنَعُهُمْ مَعَ قُرْبِهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ بَلْ غَيْرُهُمْ قَالُوا: الأَنْبِيَاءُ، قَالَ: وَمَا يَمْنَعُهُمْ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ، بَلْ غَيْرُهُمْ قَالُوا: فَأَخْبِرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: قَوْمٌ يَأْتُونَ بَعْدَكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْنِي، وَيَجِدُونَ الْوَرَقَ الْمُعَلَّقَ فَيُؤْمِنُونَ بِهِ، أُولَئِكَ أَعْظَمُ الْخَلْقِ مَنْزِلَةً وَأُولَئِكَ أَعْظَمُ الْخَلْقِ إِيمَانًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أخرجه البزار [١/ رقم/ ٢٨٩]- واللفظ له- والعقيلي في الضعفاء [٤/ ٢٣٨]، من طريقين عن المنهال بن بحر عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير به. قال البزار: « وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عُمَرَ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

قلتُ: وهذه متابعة لا يفرح بها إن شاء الله. قال العقيلي: «وهذا الحديث إنما يعرف بمحمد بن أبي حميد عن زيد بن أسلم، وليس بمحفوظ من حديث يحيى بن أبي كثير، ولا يتابع منهال عليه».

قلتُ: والمنهال وثقه أبو حاتم وابن حبان، لكن ضعفه ابن عدي والعقيلي. راجع «اللسان» [٦/ ١٠٣]. قال الإمام الألباني في «الضعيفة» [٢/ ٢٢٥]: «فإن كان حفظه -يعني المنهال- بهذا الإسناد؛ فعلَّته عنعنة يحيى بن أبي كثير؛ فإنه كان مدلسًا، و لا أستبعد أن يكون سمعه من ابن أبي حميد هذا فدلسه».

قلتُ: يحيى بريء منه، وهو قليل التدليس على التحقيق، ولا ينبغي للمحقق أن يعل الأسانيد بمطلق عنعنته، وآفة هذا الطريق: إنما هي من المنهال بن بحر، وقد أنكره عليه العقيلي كما مضى. وجزم بكون الحديث غير محفوظ عن يحيى أصلاً، بل خولف فيه المنهال، خالفه جماعة من الحفاظ الثقات، فرووه عن هشام الدستوائي فقالوا: عن يحيى بن أبي كثير عن زيد ابن أسلم عن عمر به مرسلاً. . . . =

. . . . . .

= ليس فيه: «عن أبيه» بين زيد وعمر، هكذا قاله البزار فى «مسنده» [١/ ٤١٣]. وقول البزار «مرسلاً» يعنى منقطعًا؛ لأن زيدًا لم يدرك عمر بن الخطاب. وهذا الوجه عن زيد بن أسلم: هو المحفوظ فى الحديث كله.

ولم يقف الهيثمى على كل هذا، فجعل يغامر ويقول فى «المجمع» [١/ ٥١]، بعد أن عزا الحديث للبزار من هذا الوجه: «وأحد إسنادى البزار المرفوع حسن؛ المنهال بن بحر وثقه أبو حاتم وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وقد عرفتَ ما فيه، ثم وجدت لمحمد ابن أبى حميد له متابعًا آخر على الوجه الأول، فقال ابن عبد البر فى الاستذكار [١/ ١٨٨/ الطبعة العلمية]، بعد ذكره هذا الحديث من رواية ابن عمر معلقًا: «وروى هذا من حديث عمر، وهو أصح، أخبرنا سهيل [هكذا وقع فى المطبوعة وصوابه سهل، وهو أبو القاسم سهل بن إبراهيم ابن سهل العالم الزاهد القدوة]، بن إبراهيم إجازة قال: حدثنا محمد بن فطيس حدثنا يزيد بن سنان حدثنا أبو عامر العقدى حدثنا محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر... فذكر بمعناه سواء...».

قلتُ: وهذا إسناد نظيف، رجاله كلهم ثقات معروفون. ابن فطيس: حافظ مشهور. وابن سنان: هو القرشى الثقة. والعقدى: ثقة معروف. وابن مطرف: إمام دون كلام، ومع استقامة هذا الإسناد إلا أنه معلول، نعم: يزيد بن سنان وإن كان ثقة إلا أنه قد خولف فى إسناده، خالفه أحمد بن مهدى بن رستم الحافظ الثقة: عند الحاكم [٤/ ٩٦]. ومحمد بن المثنى البصرى الثقة الثبت: عند البزار [٦٨٨]. وإسحاق بن راهويه إمام الدنيا: فى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [١٢/ ٣٩٤]. ثلاثتهم: رووه عن أبى عامر العقدى فقالوا: عن محمد بن أبى حميد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به كما مضى، وهذا هو المحفوظ عن العقدى، ولعل الوهم فيه ممن دون يزيد بن سنان.

والحديث: حديث محمد بن أبى حميد، وبه يُعرف كما ذكر العقيلى الحافظ.

وقد ضعَّف سنده جماعة من الأئمة: فقال ابن حجر فى فى «الفتح» [٦/ ٧]: «إسناده ضعيف فلا حجة فيه».

والبدر العينى فى «عمدة القارى» [١٦/ ١٧١]. وله شواهد لا يثبت منها شىء. وراجع «الضعيفة» [رقم ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩]، للإمام الألبانى.

١٦١- حدّثنا مصعب بن عبد اللَّه، حدّثنا ابن الدراوردى، عن محمد بن أبى حميد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَلا أُخْبِرُكُمْ بِخِيَارِ أَئِمَّتِكُمْ مِنْ شِرَارِهِمْ ؟ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيَدْعُونَ لَكُمْ وَتَدْعُونَ لَهُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**».

١٦٢- حدّثنا مصعب، حدّثنا عبد العزيز بن محمد، عن عبيد اللَّه بن عمر، عن نافع عن ابن عمر قال: فرض عمر لأسامة أكثر مما فرض لى فقلت، إنما هجرتى وهجرة أسامة واحدة فقال: إن أباه كان أحب إلى رسول اللَّه ﷺ من أبيك، وإنه كان أحب إلى رسول اللَّه ﷺ منك، وإنما هاجر بك أبواك.

١٦١- صحيح لغيره: أخرجه الترمذى [رقم/ ٢٢٦٤]، والبزار [رقم/ ٢٩٠]، والمرزبانى فى ذم الثقلاء [ص/ ١٦]، من طرق عن محمد بن أبى حميد المدنى عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به. قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبى حميد، ومحمد يضعف من قبل حفظه».

قلتُ: وهذا إسناد غير محفوظ، وابن أبى حميد منكر الحديث كما مضى فى الذى قبله، لكن للحديث شاهد عن عوف بن مالك: عند مسلم [١٨٥٥]، وأحمد [٦/ ٢٤]، والدارمى [٢٧٩٧]، وابن حبان [٤٥٨٩]، والبيهقى [١٦٤٠٠]، وابن راهويه [١٨٩٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١٨ / رقم ١١٧]، وفى «مسند الشاميين» [١/ رقم ٥٨٦]، والمروزى فى تعظيم قدر الصلاة [٢/ رقم ٩٥١]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ١٠٧١]، والبخارى فى «تاريخه» [٧/ ٢٧٠]، ومثله الخطيب [٧/ ٣١٨]، وابن عساكر [١٨/ ١٣٩]، والآجرى فى الشريعة [ص ٤٥]، من طريقين عن مسلم بن قرظة عن عوف بن مالك مرفوعًا: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم» وهذا لفظ مسلم.

١٦٢-حسن لغيره: أخرجه ابن حبان [٧٠٤٣]، والبزار [١٥٠]، وأبو القاسم البغوى فى مسند «أسامة ابن زيد» [رقم ٧]، وأبو بكر النجاد فى «مسند عمر» [رقم/ ٢٢]، والمؤلف فى «معجمه» [رقم ٢٨٣]، والمحاملى فى «أماليه» [رقم/ ٣٩٧/ طبعة دار النوادر]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ٧]، وغيرهم، من طرق عن الدراوردى عن عبيد اللّه بن عمر عن نافع عن ابن عمر به نحوه. . . =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهذا إسناد على رسم الحسن، لولا أن الدراوردى تكلموا فى روايته عن عبيد اللّه بن عمر.

فقال أحمد: «ربما قلب حديث عبد اللّه بن عمر - يعنى العمرى الضعيف المشهور- يرويها عن عبيد اللّه بن عمر».

قلتُ: وهذه مصيبة. وقال النسائى: «حديثه عن عبيد اللّه بن عمر منكر».

قلتُ: ولست أدرى ضمير الشأن عائداً على مطلق أحاديثه عنه، أم عن حديث بخصوصه؟، والأول أقرب، لكن لم ينفرد به الدراوردى عن عبيد اللّه العمرى. بل تابعه عليه: خارجة بن مصعب عن عبيد اللّه بن عمر عن نافع أو غيره عن ابن عمر: «أنه لما كلم أباه فى ذلك، قال له: إن زيداً كان أحب إلى رسول اللّه ﷺ من أبيك، وإن أسامة كان أحب إليه منك». أخرجه أبو عبيد فى «الأموال» [ص/ ٢٩٠/ طبعة دار الفكر]، ومن طريقه ابن زنجويه فى «الأموال» أيضًا [٢/ ٥٠٩/ طبعة مركز فيصل للبحوث]، وأبو محمد الخلال فى «ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد، ومن لم يحدث عن شيخه إلا بحديث واحد» [رقم/ ٥٣/ طبعة دار ابن القيم]، والبلاذرى فى «فتوح البلدان» [٣/ ٥٥٩/ طبعة لجنة البيان العربى]، وغيرهم من طريق يحيى القطان عن خارجة به. وهذه متابعة كالماء، وخارجة قد خرج على النقاد بالأباطيل والمناكير فى رواياته فأسقطوه إلى الأبد، وقد كذبه ابن معين بخط عريض، وهو من رجال: «التهذيب».

وقد رأيتُ ابن كثير قد قال فى «مسند الفاروق» [٢/ ٦٧٩] بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «هذا حديث صحيح رواه البخارى فى كتاب «الهجرة» عن إبراهيم بن موسى عن هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عبيد اللّه بن عمر العمرى به أطول من هذا..»،

قلتُ: إنما هو عند البخارى [٣٧٠٠]، بنحو الفقرة الأخيرة فقط، مع سياق أتم فى أوله، ولفظه: «عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب - رضى اللّه عنه- قال: «كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف فى أربعة، وفرض لابن عمر ثلاثة آلاف وخمسمائة. فقيل له: هو من المهاجرين فلم نقصته عن أربعة آلاف؟ فقال: إنما هاجر به أبواه يقول ليس هو كمن هاجر بنفسه».

وقد توبع عليه عبيد اللّه بن عمر العمرى: تابعه أخوه عبد اللّه بن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر قال: «فرض عمر بن الخطاب لأسامة بن زيد كما فرض للبدريين: أربعة آلاف، وفرض لى ثلاثة آلاف وخمس مائة، فقلت: لم فرضت لأسامة أكثر مما فرضت لى ولم يشهد مشهداً =

= إلا وقد شهدته؟ فقال: إنه كان أحب إلى رسول اللَّه ﷺ منك، وكان أبوه أحب الى رسول اللَّه ﷺ من أبيك». أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٤/ ٧٠]، قال أخبرنا خالد بن مخلد البجلى، قال حدثنا عبد اللَّه بن عمر به .

قلتُ: والعمرى هذا شيخ منكر الحديث على زهده وعبادته. وتابعه أيضًا: صالح بن خوات عن نافع عن ابن عمر - رضى اللَّه عنهما- قال: «لما فرض عمر لأسامة بن زيد ثلاثة آلاف وفرض لى ألفين وخمسن مائة فقلت له: يا أبت لم تفرض لأسامة بن زيد ثلاثة آلاف وتفرض لى ألفين و خمس مائة؟ واللَّه ما شهد أسامة مشهدًا غبت عنه ولا شهد أبوه مشهدًا غاب عنه أبى. قال: صدقت يا بنى، ولكنى أشهد: لأبوه كان أحب الناس إلى رسول اللَّه ﷺ من أبيك، ولهو أحب إلى رسول اللَّه ﷺ منك». أخرجه الحاكم [٣/ ٦٤٥]، من طريق يحيى بن أبى طالب ثنا عبد اللَّه بن إسحاق بن الفضل حدثنى أبى عن صالح بن خوات به . قال الحاكم: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه»،

قلتُ: ما كان صحيح الإسناد يومًا من الدهر؛ وعبد اللَّه بن إسحاق بن الفضل: أورده العقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٢٣٣]، وقال: «له أحاديث لا يتابع منها على شىء» ثم ساق له بعضها. وله طريق آخر يرويه ابن جريج عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر: « أنه فرض لأسامة بن زيد فى ثلاثة آلاف وخمسمائة، وفرض لعبد اللَّه بن عمر فى ثلاثة آلاف، قال عبد اللَّه بن عمر لأبيه: لم فضلت أسامة على؟ فواللَّه ما سبقنى إلى مشهد. قال: لأن زيدًا كان أحب إلى رسول اللَّه ﷺ من أبيك، وكان أسامة أحب إلى رسول اللَّه منك؛ فآثرت حب رسول اللَّه ﷺ على حبى». أخرجه الترمذى [٣٨١٣]- واللفظ له- والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ ٦٦٠٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ٧١]، وجماعة من طريق سفيان بن وكيع عن محمد بن بكر البرسانى عن ابن جريج به . قال الترمذى: « هذا حديث حسن غريب». وقال الطبرانى: « لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا محمد بن بكر البرسانى، تفرد به سفيان بن وكيع».

قلت: وابن وكيع كان له ورَّاق يدسُّ فى أصوله ما ليس من حديثه ، فنصحوه بإقصاء ذلك الوراق فلم ينتصح، وزجروه فلم ينزجر، فسقط إلى غير نهوض، راجع: ترجمته فى «التهذيب» وذيوله. وهو آفة هذا الطريق ،وابن جريج: كان عريقًا فى التدليس ، ولم يذكر فيه سماعًا أيضًا، وقد اختلف على ابن جريج فى إسناده، كما تراه عند ابن أبى شيبة [رقم/ ٣١٨٧٨]. =

١٦٣- حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن عُبيد بن حُنين، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب، أن النبىَّ ﷺ آلى من نسائه شهرًا، فلما مضتْ تسعٌ وعشرون نزل إليهنَّ.

١٦٤- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا عكرمة بن عمارٍ، عن سماكٍ

= **نعم**: قد توبع ابن جريج عليه: تابعه أبو معشر السندى عن زيد بن أسلم بإسناده به نحوه. وأبو معشر ضعيف الحفظ، وقد اضطرب فيه أيضًا. والمحفوظ عن زيد بن أسلم: هو ما رواه عنه هشام بن سعد المدنى: «أن عمر بن الخطاب فضَّل المهاجرين الأولين، وأعطى أبناءهم دون ذلك، وفضَّل أسامة بن زيد على عبد اللّه بن عمر، فقال عبد اللّه بن عمر: فقال لى رجل: فضَّل عليك أمير المؤمنين من ليس بأقدم منك سنًا، ولا أفضل منك هجرة، ولا شهد من المشاهد ما لم تشهد. قال عبد اللّه: وكلمته فقلت: يا أمير المؤمنين فضلت على من ليس هو بأقدم منى سنًا، ولا أفضل منى هجرة، ولا شهد من المشاهد ما لم أشهد، قال: ومن هو؟ قلت: أسامة بن زيد. قال: صدقت، لعمر اللّه فعلت ذلك؛ لأن زيد بن حارثة كان أحب الى رسول اللّه ﷺ من عمر، وأسامة بن زيد كان أحب الى رسول اللّه ﷺ من عبد اللّه بن عمر، فلذلك فعلت». أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٤/ ٧٠]، قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبى فديك عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى لولا أنه مرسل، فإن صح أن زيدًا قد حمله عن ابن عمر، فهو موصول صحيح. وهشام بن سعد: وإن تكلموا فيه إلا أنه كان أثبت الناس فى زيد بن أسلم، كما قال أبو داود. وللحديث: طرق أخرى ضعيفة ومنقطعة تؤيد أن للقصة أصلاً إن شاء اللّه. والفقرة الأخيرة منه: ثابتة بنحوها عند البخارى كما مضى.

١٦٣- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٤٧٩]، والطيالسى [رقم/ ٢٣]، من طريق حماد بن سلمة ثنا يحيى بن سعيد عن عبيد اللّه بن حنين عن ابن عباس به نحوه فى سياق طويل.

قلت: وقد أخرجه البخارى [٤٦٢٩]، ومسلم [١٤٧٩]، وأحمد [١/ ٤٨]، والبزار [٢١٢]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ١٨٥]، وجماعة كثيرة من طرق يحيى بن سعيد عن عبيد بن حنين عن ابن عباس به مطولاً ومختصراً. وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار».

١٦٤- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٤٧٩]، وابن حبان [٤١٨٨]، والبزار [١٩٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ١٤٤٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٣٦٣]، وجماعة، من طرق عن =

أبى زُمَيل الحنفى، قال: حدثنى عبد اللَّه بن عباس، قال: حدثنى عمر بن الخطاب، قال: لما اعتزل النبى ﷺ نساءه، قال: دخلت المسجد فإذا الناس ينكتون بالحصى، ويقولون: طلق رسول اللَّه ﷺ نساءه، وذلك قبل أن يؤمر بالحجاب، قال عمر: فقلت: لأعلمن ذلك اليوم، قال: فدخلت على عائشة، فقلت: يا بنت أبى بكر، أقد بلغ من شأنك أن تؤذى رسول اللَّه ﷺ؟ قالت: ما لى ولك يا ابن الخطاب؟ عليك بعَيْبَتِكَ، قال: فدخلت على حفصة ابنة عمر، فقلت: يا حفصة، أقد بلغ من شأنك أن تؤذى رسول اللَّه ﷺ؟ واللَّه لقد علمت أن رسول اللَّه ﷺ لا يحبك، ولولا أنا لطلقك رسول اللَّه ﷺ، قال: فبكت أشد البكاء، فقلت لها: أين رسول اللَّه؟ قالت: هو فى خزانته فى المَشْرُبَة، فدخلت فإذا أنا برباحٍ غلام رسول اللَّه ﷺ قاعداً على أسكفة المشربة، مدلٍ رجليه علَى نقيرٍ من

= عكرمة بن عمار عن سماك أبى زميل عن ابن عباس به مطولاً . . . وهو عند جماعة كثيرة مختصراً. وبعضهم بفقرات منه فقط.

وعكرمة بن عمار: فيه كلام معروف. لكنه متماسك. وأبو زميل: ثقة مشهور. وقول الحافظ عنه بـ: «التقريب»: «لا بأس به» قصور غريب لا أدرى وجهه، وقد قال البزار فى «مسنده» [١/ ٣٠٣]، بعد أن رواه من طريق عكرمة الماضى: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عمر، وقد روى عن عمر بعض هذا الكلام بإسنادٍ آخر، وهذا الإسناد أحسن من الإسناد الآخر».

ومراده «بالإسناد الآخر»: إما الإسناد الماضى فى الحديث قبله، وإما الإسناد الآتى فى الحديث [رقم/ ١٧٨]. فإن كان مراده «بالأحسن»: الحسن الاصطلاحى المراد به الصحة؛ فهذا غريب. بل الإسناد المشار إليه: أصح من طريق عكرمة بلا تردد. وعكرمة تكلموا فى حفظه، بل ضعفه ابن القطان وغيره رأسًا، وله مناكير معروفة.

وبالجملة: فطريقه هذا حسن إن شاء اللّه. وإن كان فى سياقه بعض الغرابة، لكن يشهد له الماضى، والآتى برقم [١٧٨].

● **تنبيه**: وقع فى الطبعتين: «حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثنا عثمان بن عمر»، والصواب: «حَدَّثنا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ»، بدل: «عثمان بن عمر»، فهكذا أخرجه ابن حبان فى الموضع الثانى [رقم/ ٣٤٥٣]، من طريق المؤلف: «حَدَّثنا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ» به. وهكذا أخرج مسلم وغيره هذا الحديث من طريق أبى خيثمة - وهو شيخ المؤلف- عن عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الحَنَفِى بإسناده به.

خشب، وهو جذعٌ يرقى عليه رسول اللَّه ﷺ وينحدر، فناديته، فقلت: يا رباح، استأذن لى عندك على رسول اللَّه ﷺ، فنظر رباحٌ إلى الغرفة ثم نظر إلىَّ فلم يقل شيئًا، فقلت: يا رباح، استأذن لى عندك على رسول اللَّه ﷺ، فنظر رباحٌ إلى الغرفة ثم نظر إلىَّ فلم يقل شيئًا، فقلت: يا رباح، استأذن لى عندك على رسول اللَّه ﷺ، فنظر إلى الغرفة ثم نظر إلى فلم يقل شيئًا، ثم رفعت صوتى، فقلت: يا رباح، استأذن لى عندك على رسول اللَّه، فإنى أظن أن رسول اللَّه ﷺ ظن أنى جئت من أجل حفصة، واللَّه لئن أمرنى رسول اللَّه ﷺ بضرب عنقها لأضربن عنقها، ورفعت صوتى، فأومأ إلىَّ أن ائْذَنْهُ، فدخلت على رسول اللَّه ﷺ وهو مضطجعٌ على حصير، فجلست، فإذا عليه إزاره وليس عليه غيره، فإذا الحصير قد أثر فى جنبه، فنظرت ببصرى فى خزانة رسول اللَّه ﷺ فإذا أنا بقبضة من شعير نحو الصاع، ومثلها قرظًا فى ناحية الغرفة، وإذا أفيقٌ معلقٌ، قال: فابتدرت عيناى، قال: «**ما يُبْكِيكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟**» فقلت: يا نبى اللَّه، وما لى لا أبكى وهذا الحصير قد أثر فى جنبك؟ وهذه خزانتك لا أرى فيها إلا ما أرى؟ وذاك قيصر وكسرى فى الثمار والأنهار وأنت رسول اللَّه وصفوته، وهذه خزانتك؟ قال: «**يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، أَلا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا**؟» قلت: بلى، قال: ودخلت عليه، حين دخلت، وأنا أرى فى وجهه الغضب، فقلت: يا رسول اللَّه، ما يشق عليك من شأن النساء؟ فإن كنت طلقتهن فإن اللَّه معك وملائكته، وجبريل، وميكائيل، وأنا وأبو بكر والمؤمنون معك، وقلما تكلمت، وأحمد اللَّه، بكلام إلا رجوت أن يكون اللَّه يصدق قولى الذى أقول، قال: ونزلت هذه الآية، آية التخيير: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾ [التحريم: ٤]، ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، وكانت عائشة بنت أبى بكر، وحفصة تظاهران على سائر نساء النبى ﷺ، فقلت: يا رسول اللَّه، أطلقتهن؟ قال: «**لا**»، فقلت: يا رسول اللَّه، إنى دخلت المسجد والمسلمون ينكتون بالحصاة، ويقولون: طلق رسول اللَّه ﷺ نساءه، فأنزلُ فأخبرهم أنك لم تطلقهن؟ قال: «**نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ**»، فلم أزل أحدثه حتى تحسر الغضب عن وجهه وحتى كَشَرَ فضحك، وكان من أحسن الناس ثغرًا، ثم نزل نبى اللَّه ﷺ، فنزلت أتشبث بالجذع، ونزل رسول اللَّه ﷺ كأنما يمشى على الأرض ما

يمسه بيده، فقلت له: يا رسول اللَّه، إنما كنت فى الغرفة تسعةً وعشرين يومًا ؟ قال: «**إن الشَّهْرَ يَكُونَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ**»، فقمت على باب المسجد، فناديت بأعلى صوتى: لم يطلق نساءه، قال: ونزلت هذه الآية: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٨٣]، فكنت أنا الذى استنبطت ذاك الأمر، فأنزل اللَّه آية التخيير.

١٦٥- حدّثنا محمد بن عبد اللَّه بن نُمير، حدّثنا ابن فضيل، عن عاصم، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الْتَمِسُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِى الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ**».

١٦٥- جيد: أخرجه أحمد [١/ ١٤]، و[١/ ٤٣]، وابن خزيمة [رقم/ ٢١٧٢]، والحاكم [١/ ٦٠٤، ٦٢١]، والبزار [رقم/ ٢١٠]، وابن أبى شيبة [٨٦٧٠]، ويعقوب بن شيبة فى «مسند عمر» [ص/ ٩٦، ٩٥/ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية]، والبيهقى فى الشعب [٣/ رقم ٣٦٨٦]، وفى سننه [٨٣٤٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٩١]، وجماعة كثيرة، من طرق عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس عن عمر به نحوه. وهو عند جماعة فى سياق أتم. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وقال فى موضع آخر: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: كلا، وليس فى «صحيح مسلم» حديث بتلك الترجمة قط، وقال يعقوب بن شيبة: «حديث إسناده وسط ليس بالثبت ولا الساقط، هو صالح».

ثم قال: «قال على بن المدينى: وعاصم بن كليب صالح ليس مما يسقط ولا مما يحتج به، وهو وسط».

قلتُ: وعاصم قد وثقه جماعة، واحتجوا به كلهم سوى البخارى وحده. وأبوه كليب بن شهاب: صدوق متماسك؛ فالإسناد: جيد ثابت. ولعاصم فيه إسناد آخر: يرويه عن أبيه عن الفلتان بن عاصم به نحوه. وهو إسناد ثابت أيضًا.

وقد رواه بعضهم عن عاصم فقال: عن أبيه عن أبى هريرة، وليس بشىء، وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

١٦٦- **حدّثنا** ابن نمير، حدّثنا أبى، حدّثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر: أنه وجد فرسًا قد كان حمل عليها فى سبيل اللّه فأراد أن يشتريها، فسأل رسول اللّه ﷺ فنهاه عنها.

١٦٧- **حدّثنا** ابن نمير، حدّثنا أبى، حدّثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، قال: قلت: يا رسول اللّه، أليس قد قلت لى: «**إِنَّ خَيْرًا لَكَ أَنْ لا تَسْأَلَ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ شَيْئًا**»، قال: «**إِنَّمَا ذَاكَ أَنْ تَسْأَلَ، وَمَا آتَاكَ اللَّه مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ رَزَقَكَهُ اللَّهُ**».

١٦٦- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٣٧]، وابن ماجه [٢٣٩٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٣٧١]، من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به. وسنده قوى. وهشام بن سعد: هو المدنى أبو عباد، ضعفه جمهور النقاد ومشاه بعضهم. لكن يقول عنه أبو داود: «هو أثبت الناس فى زيد بن أسلم». ولم ينفرد به عن زيد، بل تابعه عليه: مالك عنده فى الموطأ [٦٢٣]، ومن طريقه البخارى [١٤١٩]، ومسلم [١٦٢٠]، والنسائى [٢٦١٥]، وأحمد [١/ ٤٠]، وابن حبان [٥١٢٥]، والبزار [٢٦٦]، والبيهقى فى سننه [٧٤٢٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٧٩]، والحميدى [١٥]. وكذا تابعه ابن عيينة: عند أحمد [٢٥/ ١]، والبيهقى فى سننه [٧٤٢١]. وقد رواه سالم بن عبد اللّه بن عمر عن أبيه، ونافع عن ابن عمر.

١٦٧- **صحيح**: أخرجه ابن أبى شيبة [رقم/ ٢١٩٧٥]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٥/ ٨٥]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٢٤/ المنتخب]، وعبد اللّه بن أحمد فى «زوائده على الزهد» [٢٤]، والبيهقى فى الشعب [٣/ ٣٥٤٦]، والضياء فى «المختارة» [١/ ١٨١- ١٨٢]، وجماعة، من طرق عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به نحوه.

قلتُ: وسنده قوى. وهشام بن سعد مضى أنه كان أثبت الناس فى زيد بن أسلم كما قال أبو داود. ولم ينفرد به عن زيد بن أسلم، بل تابعه عليه: جامع بن أبى راشد عند الحاكم [٣/ ٣٢٤]، وعنه البيهقى فى سننه [١١٨٢٢]، وأبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٧٤/ الطبعة العلمية]، لكن الطريق إلى جامع لا يثبت. وقد خولف هشام فى إسناده، خالفه محمد بن يحيى ابن قيس أبو زكير البصرى؛ فرواه عن زيد بن أسلم عن أبيه به نحوه مرسلاً. هكذا أخرجه البخارى فى «تاريخه» [٨/ ٣٠٤]، من طريق محمد بن المثنى نا يحيى بن محمد به. =

١٦٨- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر، قال: لقد علمتم أن رسول اللَّه ﷺ قال: «اطْلُبُوهَا فِي الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ وِتْرًا».

١٦٩- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا ابن إدريس، عن عاصم بن كليبٍ، عن

= قلتُ: وأبو زكير كثير الخطأ في حديثه، وقد ضعفه جماعة، وقد كان مسلم ينتقي من حديثه ما تابعه الثقات عليه. ثم جاء مالك بن أنس -الحافظ الجبل- ورواه عن زيد بن أسلم فقال: عن عطاء بن يسار به نحوه مرسلاً. هكذا أخرجه في الموطأ [رقم/ ١٨١٤/ رواية يحيى الليثي]، و[٢/ رقم/ ٢١٠٩ / رواية أبي مصعب الزهري]، ومن طريقه البخاري في «تاريخه» [٨ / ٣٠٤].

وقد توبع مالك على هذا اللون عن زيد: تابعه معمر عند عبد الرزاق [رقم/ ٢٠٠٤٤]. قال أبو عمر ابن عبد البر في «التمهيد» [٥/ ٨٣]، بعد أن ذكر طريق مالك: «وهو حديث يتصل من وجوه ثابتة عن النبي ﷺ من حديث زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر». ثم ساقه من طريق هشام ابن سعد عن زيد به. وقال أيضًا في «الاستذكار» [٨/ ٦٠٦]: «رُوي حديث عمر هذا مسندًا من وجوه صحاح، منها: حديث ابن شهاب عن سالم عن أبيه. ومنها حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر».

قلتُ: وهذا تصريح منه بصحة رواية هشام بن سعد الموصولة. وهذا هو الراجح عندي، ولا مانع أن يكون الحديث عند زيد بن أسلم على الوجهين جميعًا. وحديث ابن شهاب الذي أشار إليه ابن عبد البر: أخرجه البخاري [رقم/ ١٤٠٤]، ومسلم [رقم/ ١٠٤٥]، وجماعة من طرق عن الزهري عن سالم عن أبي عن عمر قال: «كان رسول اللَّه ﷺ يعطيني العطاء فأقول: أعطه من هو أفقر إليه مني. فقال: خذه. إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل، فخذه وما لا فلا تتبعه نفسك». هذا لفظ البخاري. وقد اختلف في إسناده على ابن شهاب الزهري. وللحديث طرق أخرى عن عمر.

١٦٨- صحيح: مضى آنفًا [رقم/ ١٦٥].

١٦٩- جيد: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٩٠٩٨]، ومن طريقه المؤلف، وابن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [٩/ ٥٥٥/ طبعة العاصمة]، ويعقوب بن شيبة في مسند عمر بن الخطاب [رقم ٣٩]، و[٤٠]، والضياء في «المختارة» [١/ ٣٨٩- ٣٩٠]، وغيرهم من طريق عبد اللّه =

أبيه، قال: لقيت عمر، وهو بالموسم، فناديته من وراء الفسطاط ألا إنى فلان بن فلان الجرمى، وإن ابن أخت لنا، له أخٌ عانٍ فى بنى فلان، وقد عرضنا عليه فريضة رسول اللَّه ﷺ فأبى، قال: فرفع عمر جانب الفسطاط، فقالَ: أتعرف صاحبك؟ قلت: نعم، هو ذاك، قال: انطلقا به حتى ينفذ لكما قضية رسول اللَّه ﷺ، قال: وكنا نتحدث أن القضية أربعٌ من الإبل.

١٧٠- حدّثنا أبو كريب محمد بن العلاء، حدّثنا زيد بن الحباب، حدّثنا خالد بن أبى بكر بن عبيد اللَّه العمرى، قالَ: حدثنى سالمٌ، عن أبيه، أن سعد بن أبى وقاص سأل عمر عن المسح، فقال عمر: سمعت رسول اللَّه ﷺ يأمر بالمسح على ظهر الخفين إذا لبسهما وهما طاهرتان.

= ابن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه به نحوه. قال يعقوب بن شيبة: «ولم يرو هذا الحديث إلا من هذا الوجه، ولا يحفظ عن كليب أبى عاصم أنه سمع من عمر - رضى اللَّه عنه- شيئًا إلا هذا الحديث؛ إذا كان ثبت».

وقال ابن كثير فى «مسند الفاروق» [٢/ ٤٦٨/ طبعة دار الوفاء]: «هذا إسناد جيد. وقال على ابن المدينى: إسناد صحيح». وقال الحافظ فى «المطالب»: «هذا حديث حسن». وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٧٣]: «هذا حديث حسن». وقال الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٤٦٧]: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات».

قلتُ: وسنده جيد كما قال ابن كثير. وقد اختلف فى سنده على ابن إدريس على لون غير محفوظ، ذكره عنه يعقوب بن شيبة فى «مسند عمر».

وكليب: هو ابن شهاب بن المجنون مختلف فيه. والتحقيق كونه صدوقًا صالح الحديث ما لم يخالف، وعاصم ولده وثقه غير واحد.

١٧٠- صحيح لغيره: أخرجه ابن أبى شيبة فى «المصنف» [رقم/ ١٨٧٢]، وفى «مسنده» كما فى «نصب الراية» [١/ ١٥٦]، ومن طريقه الشاشى فى «مسنده» [١/ رقم/ ٥٧/ طبعة مكتبة العلوم والحكم]، والبيهقى فى «سننه» [رقم/ ١٢٩٦]، من طريق زيد بن الحباب عن خالد بن أبى بكر بن عبيد اللَّه بن عمر العمرى عن سالم عن أبيه به. قال البيهقى: «خالد بن أبى بكر ليس بالقوى». =

. . . . . .

= **قلتُ**: هذا إسناد ضعيف، وحديث منكر من رواية عمر، وآفته: خالد بن أبى بكر هذا، ما وثقه أحد سوى ابن حبان وحده، ومع ذلك قال: «كان يخطئ»، وأشار أبو حاتم الرازى إلى تليينه بقوله: «يكتب حديثه».

ونقل الترمذى فى سننه [٤/ ٦٨٤]، عقب الحديث [رقم/ ٢٥٤٨]، عن البخارى أنه قال: «لخالد بن أبى بكر مناكير عن سالم بن عبد الله».

قلتُ: وهذا الحديث منها؛ فقد رواه جماعة عن عمر ولم يذكروا فيه «المسح على ظهر الخفين» ولا ذكروا فيه: «التوقيت» الآتى فى الحديث القادم، وقد أتى بهما خالد وحده، كما قاله الدارقطنى وغيره على ما يأتى. وقد خولف خالد هذا فى متنه؛ خالفه أبو سلمة بن عبد الرحمن - الإمام الحجة - فرواه عن أبى سلمة عن ابن عمر رضى اللَّه عنه أنه قال: «رأيت سعد بن أبى وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين يتوضأ، فأنكرت ذلك عليه، قال: فلما اجتمعنا عند عمر ابن الخطاب - رضى اللَّه عنه- قال لى: سل أباك عما أنكرت علىَّ من مسح الخفين، قال: فذكرت ذلك له فقال: إذا حدثك سعد بشىء فلا ترد عليه؛ فإن رسول اللَّه ﷺ كان يمسح على الخفين». أخرجه أحمد [١/ ١٤]، من طريق قتيبة بن سعيد ثنا ابن لهيعة عن أبى النضر سالم ابن أبى أمية عن أبى سلمة عن ابن عمر به. قال ابن كثير فى «مسند الفاروق» [١/ ١١٨]: «هذا الحديث جيد الإسناد محفوظ من حديث أبى النضر سالم مولى أبى أمية المدينى أحد الأئمة الثقات، فقد رواه عبد اللَّه بن أحمد عن [أبيه عن] هارون بن معروف عن ابن وهب عن عمرو ابن الحارث عن أبى النضر به».

قلتُ: ومتابعة عمرو بن الحارث- وهو المصرى الحجة- لابن لهيعة: قد أخرجها أحمد أيضًا [١/ ١٥]، ثنا هارون بن معروف، قال ثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث به. وهذا إسناد صحيح مستقيم. وهو من طريق ابن وهب، عند البخارى [رقم/ ١٩٩] أيضًا. وللحديث: طرق أخرى عن عمر فى المسح على الخفين دون لفظه هنا.

ويشهد للشطر الأول من سياق المؤلف: شاهد ثابت يرويه عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة بن شعبة - رضى اللَّه عنه- قال: «رأيت رسول اللَّه ﷺ مسح على ظهر الخفين». أخرجه ابن الجارود [رقم/ ٨٥]- واللفظ له- وأبو داود [رقم/ ١٦١]، وجماعة من طريق ابن أبى الزناد به. ولفظ أبى داود: «كان يمسح على الخفين». =

١٧١- حدّثنا أبو كريب، حدّثنا زيدٌ، عن خالد بن أبى بكر، حدّثنا سالمٌ، عن ابن عمر، عن عمر، قال: «سمعت النبى ﷺ يأمرنا بالمسح على الخُفَين، للمسافرِ ثلاثةُ أيامٍ ولياليهنَّ، وللمقيمِ يومٌ وليلةٌ».

= قلتُ: وسنده قوى، كما بيناه فى «غرس الأشجار».

ويشهد لشطره الثانى: حديث سفيان بن عيينة قال: ثنا زكريا بن أبى زائدة وحصين بن عبد الرحمن السلمى ويونس بن أبى إسحاق عن الشعبى عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال: «قلت: يا رسول اللّه، أيمسح أحدنا على الخفين؟ قال: نعم إذا أدخلهما وهما طاهرتان». أخرجه الحميدى [رقم/ ٧٥٨]، ومن طريقه الدارقطنى فى «سننه» [١/ ١٩٧]، قال: قال ثنا سفيان به.

قلتُ: وسنده صحيح حجة، وأصله فى «الصحيحين» من طريق عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة ابن شعبة به. وفى الباب: عن جماعة كثيرة من الصحابة.

١٧١- صحيح لغيره: أخرجه البزار [١٢٨]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ١٩٥]، وفى «العلل» [٢/ ٢٢]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التحقيق» [١/ ٢٠٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٩٦]، والجوزقانى فى «الأباطيل» [ص/ ٣٨٤]، والضياء فى «المختارة» [١/ ٣٠٠]، وغيرهم من طريق خالد بن أبى بكر عن سالم عن أبيه عن عمر به. بهذا اللفظ. قال الجوزقانى: «هذا حديث مشهور». وقال الشمس بن عبد الهادى فى «تنقيح التحقيق» [١/ ٣٢٩]: «إسناد حديث عمر: صالحٌ».

قلتُ: من أين أتاه الصلاح يا أبا عبد اللّه؟، وأراك ستنقل بنفسك عن البخارى قوله فى حق خالد: «له مناكير عن سالم بن عبد اللّه»، وحديثه هنا من جملة تلك المناكير. فقال البزار عقب روايته: «وهذا الحديث لم يرو عن عمر فى التوقيت إلا من هذا الوجه، وقد رواه عن عمر جماعة فلم يذكروا فيه توقيتًا. وخالد بن أبى بكر لين الحديث...».

قلتُ: وحديث عمر فى المسح على الخفين ثابت من غير وجه دون ما جاء به خالد هنا. وقد وقع فى حديث عمر - من غير طريق خالد- اختلاف طويل ذكره الإمام الدارقطنى فى «العلل» [٢/ ٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥]، وأطنب فى بيانه، ثم قال فى غضونه [٢/ ٢٢]- ونقله عنه الزيلعى فى «نصب الراية» [١/ ١٥١]-: «ورواه خالد بن أبى بكر بن عبيد اللّه بن عبد اللّه ابن عمر بن الخطاب عن سالم عن أبيه عن عمر، وأغرب فيه بألفاظ لم يأت بها غيره، ذكر فيه=

١٧٢- حدّثنا أبو كريب، حدّثنا يونس بن بكير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عمر، قال: دخل عمر على حفصة وهي تبكي، فقال لها: ما يبكيك؟ لعل رسول اللَّه ﷺ طلقك؟ إنه قد كان طلقك مرةً، ثم راجعك من أجلي، واللَّه لئن كان طلقك مرةً أخرى لا أكلمك أبدًا.

= المسح وقال فيه: «على ظهر الخف» وذكر في التوقيت «ثلاثًا للمسافر ويومًا وليلة للمقيم» وخالد ابن أبي بكر العمري هذا ليس بقوي...».

ورأيت ابن كثير قد نقل في «مسند الفاروق» [١/ ١١٩- ١٢٠] عن ابن المديني أنه قال: «لم يرفع هذا الحديث إلا شيخ ضعيف يقال له: خالد بن أبي بكر بن عبيد اللَّه، فقد رواه سالم ونافع وعبد اللَّه بن دينار وأبو سلمة فلم يرفعوه». ثم قال ابن كثير: «قلت: إنما ينكر من هذا الحديث: ذِكْرُ التوقيت فيه، وإلا فأصله محفوظ».

قلتُ: وهو كما قال. فللحديث: شواهد ثابتة بنحو سياق المؤلف هنا. ومن تلك الشواهد: حديث شريح بن هانئ قال: «سألت عائشة عن المسح على الخفين، فقالت: ائت عليًا فسله، فإنه كان أعلم بذلك مني، فأتيت عليًا فسألته عن المسح فقال: كان رسول اللَّه ﷺ يأمرنا أن يمسح المقيم يومًا وليلة والمسافر ثلاثًا». أخرجه مسلم وجماعة كثيرة، وسيأتي تخريجه عند المؤلف [برقم/ ٢٦٤]. واللَّه المستعان.

١٧٢-**ضعيف**: بهذا السياق: أخرجه ابن حبان [٤٢٧٦]، والطبراني في «الكبير» [٣٢/ رقم ٣٠٥]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٥/ رقم ٣٠٥١]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢/ ٥١]، وابن الأثير في أسد الغابة [١/ ١٣٣١]، -من طريق المؤلف- والبزار [ص١٥٦]، كما في «الصحيحة» [رقم/ ٢٠٠٧]، كلهم من طرق عن يونس بن بكير عن الأعمش عن أبي صالح السمان عن ابن عمر به نحوه. قال الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٦١٤]: «رواه أبو يعلى والبزار ورجال أبي يعلى رجال الصحيح كذلك رجال البزار». قال ابن كثير في «تفسيره» [٣/ ٦٦٢]: «ورجاله على شرط الصحيحين». وقال في «مسند الفاروق» [١/ ٤٢١]: «هذا إسناد صحيح على شرطهما ولم يخرجوه». وقال الإمام في «الإرواء» [٧/ ١٥٨]: «أخرجه ابن حبان (١٣٢٥) بإسناد صحيح».

قلتُ: بل ليس بصحيح فضلاً عن أن يكون على شرط أحدهما، وظاهر الإسناد: أنه على رسم الحسن وحسب. =

١٧٣- حدّثنا عبد اللّه بن عمر بن أبان، حدّثنا يحيى بن زكريا بن أبى زائدة، عن صالح بن أبى صالح، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ، عن عمر، أن النبى ﷺ كان طلّق حفصة ثم راجعها.

١٧٤- حدّثنا عبد الرحمن بن صالحٍ، وغيره بإسناده نحوه.

= فكيف وهو معلول لا يثبت من هذا الوجه أصلاً؛ ويونس بن بكير: صدوق صاحب أوهام. وهو حسن الحديث ما لم يخالف -وقد خولف فيه كما يأتى. وقد تابعه عمرو بن عبد الغفار: عند البزر [ص ١٥٦]، كما فى «الصحيحة» [رقم ٢٠٠٧]. وهذه متابعة هابطة، وعمرو قد اتهم بوضع الحديث، نسأل اللّه السلامة. راجع ترجمته المظلمة من اللسان [٤/ ٣٦٩]، وماذا يجديه ذكْرُ ابن حبان له فى الثقات [٨/ ٤٧٨]؟، وهو المكشوف الأمر. وقد خولف هو ويونس بن بكير فى سنده. خالفهما أبو نعيم الملائى -الثقة الثبت الحافظ- فرواه عن الأعمش عن أبى صالح به مرسلاً. . . ، هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٢/ ٧٤]، ثم قال: «حديث أبى نعيم أثبت».

قلتُ: وهو كما قال. لكن للحديث -قصة التطليق منه-: طرق أخرى عن عمر:

ومنها: الحديث الآتى. وراجع الصحيحة [رقم/ ٢٠٠٧]، و«الإرواء» [٧/ ١٥٧-١٦٠].

والحديث هنا: ضعيف بهذا السياق جميعًا.

١٧٣- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٢٢٨٣]، والنسائى [٣٥٦٠]، وابن ماجه [٢٠١٦]، والدارمى [٢٢٦٤]، وابن حبان [٤٢٧٥]، والحاكم [٢/ ٢١٥]، والطبرانى فى «الكبير» [٣٢/ رقم ٣٠٤]، والبزار [١٨٩]، والبيهقى [١٤٦٦٩]، وعبد بن حميد فى المنتخب [٣٤]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٣٠٥٠]، وتمام فى الفوائد [٢/ رقم ١٠٤٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٨٤]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن زكريا بن أبى زائدة عن صالح بن صالح بن حى عن سلمة ابن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن عمر به. وسنده صحيح مستقيم. وقد صححه جماعة من المتقدمين والمتأخرين. وله طرق أخرى عن عمر. وله شاهد من حديث أنس بن مالك: يأتى عند المؤلف [برقم/ ٣٨١٥].

● **تنبيه**: وقع فى إسناد المؤلف من الطبعتين: «عن صالح بن أبى صالح»، وهذا خطأ، وصوابه: «عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ» وهو ابن حى الثقة الثبت.

١٧٤- **صحيح**: انظر قبله.

١٧٥- حدّثناه محمد بن بكار، حدّثنا بشير بن ميمون، عن عبد اللَّه بن يوسف، عن عبد اللَّه بن عمر بن الخطاب، عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ وهو يذكر أهل مقبرة يوماً، قال: فصلى عليها فأكثر الصلاة عليها، قال: فسئل رسول اللَّه ﷺ عنها، فقال: «**أَهْلُ مَقْبَرَةِ شُهَدَاءِ عَسْقَلانَ، يُزَفُّونَ إِلَى الْجَنَّةِ كَمَا تُزَفُّ الْعَرُوسُ إِلَى زَوْجِهَا**».

١٧٥- منكر: أخرجه أبو العباس السراج فى «فوائده» كما فى «تنزيه الشريعة المرفوعة» [٢/ ٥٥]، ومن طريقه أبو إسحاق المزكى فى «المزكيات» [ص/ ٢٥٨/ رقم/ ١٥٩/ انتقاء الدارقطنى/ طبعة دار البشائر الإسلامية]، ومن طريقه الخطيب فى «المتفق والمفترق» [٢/ ١٢٥]، وابن الجوزى فى الموضوعات [٢/ ٥٢]، وغيرهم من طريق بشير بن ميمون عن عبد اللَّه بن يوسف عن عبد اللَّه بن عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب به نحوه.

قال الدارقطنى كما نقله عنه الخطيب: «هذا حديث غريب من مسند عمر بن الخطاب - رضى اللَّه عنه- عن النبى -صلى اللَّه عليه وعلى آله وسلم- لا أعلم رواه بهذا الإسناد عن ابن عمر عن عمر غير بشير بن ميمون». وقال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصح عن رسول اللَّه ﷺ». ثم أعله بـ: «بشير ابن ميمون». وقال ابن كثير فى «مسند الفاروق»: «هذا حديث منكر جداً، بل قد ذكره الشيخ أبو الفرج بن الجوزى فى «الموضوعات» واتهم به بشير بن ميمون هذا». وقال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٤٣]: «رواه أبو يعلى وفيه بشير بن ميمون وهو متروك»، وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٧/ ٣٥٦]: «رواه أبو يَعْلَى بسند ضعيف؛ لضعف بشير بن ميمون الخراسانى».

قلتُ: بل إسناده ساقط باطل، وبشير بن ميمون: هو الخراسانى الهالك؛ قال البخارى: «يتهم بالوضع» وقال ابن معين: «اجتمع الناس على طرح حديثه» وقال أبو حاتم: «عامة روايته مناكير». وأسقطه جماعة فسقط، قال الحافظ فى التقريب: «متروك متهم» ثم تساهل وذكره فى القول المسدد [ص٧٢]، قائلاً: «وهو ضعيف».

وللحديث: شواهد ذكرها الحافظ فى القول المسدد [ص/ ٢٧]، وتساهل جداً فى نقدها، وقد تعقبه: خاتمة المجتهدين شيخ الإسلام الشوكانى فى الفوائد المجموعة [ص ٤٢٩]، وأجاد جداً. وسيأتى له شاهد عند المؤلف [برقم/ ٩١٣]، وهو منكر أيضًا، ورأيتُ الحافظ ابن كثير قد قال فى «مسند الفاروق» [٢/ ٧٠٤]: =

١٧٦- حدّثنا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا أبى عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، أن رجلاً كان يلقب حمارًا، وكان يُهْدى لرسولِ اللَّه ﷺ العُكَّة من السمن والعُكَّة من العسل، فإذا جاء صاحبها يتقاضاه جاء به إلَى رسول اللَّه ﷺ، فيقول: يا رسول اللَّه، أعط هذا ثمن متاعه، فما يزيد رسول اللَّه ﷺ على أن يبتسم ويأمر به فَيُعْطَى، فجيء به يومًا إلى رسول اللَّه ﷺ، وقد شَرِبَ الخمر، فقال رجلٌ: اللَّهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به رسول اللَّه ﷺ، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَلْعَنُوهُ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّه وَرَسُولَهُ**».

= « وقد ورد فى فضل عسقلان أحاديث أخر لا يقوم منها شيء نعتمد عليه، وإنما تداعت رغبات الواضعين فيها؛ لأنها كانت ثغرًا فى بعض الأزمان، فوضعوا عليها ترغيبًا للمجاهدين».

وعبد اللّه بن يوسف فى سنده: هو صاحب نافع، هكذا عرَّفه المزى فى ترجمة بشير بن ميمون من «التهذيب» [٤/ ١٧٩]، ولم أهتد إلى ترجمة له.

١٧٦- **صحيح**: أخرجه البزار [رقم/ ٢٦٩]، وأبو القاسم البغوى فى «معجم الصحابة» [٤/ ٢٤٥- ٢٤٦/ طبعة مكتبة دار البيان]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١/ ٣٩٣]، والضياء فى «المختارة» [١/ ١٨٤]، وابن الأثير فى أسد الغابة [١/ ٢٨١]، من طريقين عن هشام بن سعد المدنى عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به نحوه. وهو عند البزار باختصار يسير.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام ابن سعد إلا عبد اللَّه بن نمير [قلتُ: قد تابعه على بن ثابت الجزرى عند البغوى] وقد رواه الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبى هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر أيضًا». وقال أبو نعيم: «صحيح ثابت أخرجه البخارى فى صحيحه عن يحيى بن بكير عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد ابن أبى هلال عن زيد بن أسلم».

قلتُ: لكن رواية ابن أبى هلال عن زيد مختصرة كما سيأتى. وقال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٢٦٤]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح»، وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٣/ ٣٩٨]: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ».

قلتُ: وهو كما قال الشهاب البوصيرى، وهشام بن سعد: وإن كان جماعة تكلموا فيه؛ غير أنه كان أثبت الناس فى زيد بن أسلم، كما قاله أبو داود. وقد أخرج ابن أبى الدنيا: هذا الحديث فى «الأولياء» [رقم/ ٧٣] من طريق هشام بن سعد، لكن وقعت صورته عنده صورة المعضل، =

١٧٧ - حدّثنا عبد اللَّه بن عامر بن براد، حدّثنا محمد بن بشر، حدّثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، فذكر نحوه .

١٧٨ - حدّثنا عثمان بن أبي شيبة، حدّثنا عبد اللَّه بن إدريس عن محمد بن إسحاق

= فإنه قال: « نا الحُسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، ذَكَرَ عَلِيُّ بْنُ ثَابت، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْد، قَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حِمَار، كَانَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَشْتَرِي الْعُكَّةَ مِنَ السَّمْنِ» وساق الحديث. وهذا صورته صورةُ الحديثِ المعضلِ كما ذكرنا، لكن الحقيقة: أنه صحيح موصول من هذا الوجه أيضًا، فقد رواه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» [٤/ ٢٤٥] فقال: « حدثنا الحسن بن عرفة نا علي ابن ثابت عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: رأيت ابن عمر أتى برجل يقال له: عبد اللَّه حمار وبصاحب له قد شرب الخمر فأمر بهما عمر الزبير بن العوام وعثمان بن عفان فجعلا يضربانهما وجعلا يقولان: عذبتمونا عذبكما اللَّه». ثم قال البغوي عقب هذا: « قال علي بن ثابت: قال هشام بن سعد: فحدثني عن ذلك الذي كان يقال له: عبد اللَّه حمار. قال: إن هذا كان في زمن النبي ﷺ يشترى العكة من العسل أو الشيء من السوق، فيأتي به النبي ﷺ » وساق الحديث.

قلتُ: فقول هشام: « فحدثني »، يعني به: زيد بن أسلم بالإسناد السالف. وقد توبع عليه هشام بن سعد باختصار في سياقه: تابعه سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر ابن الخطاب: «أن رجلاً على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد اللَّه وكان يلقب حمارًا، وكان يضحك رسول اللَّه ﷺ وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب، فأتي به يومًا فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللَّهم العنه، ما أكثر ما يُؤتى به! فقال النبي ﷺ: لا تلعنوه، فواللَّه ما علمت إلا أنه يحب اللَّه ورسوله». أخرجه البخاري [رقم/ ٦٣٩٨]، والبيهقي [رقم/ ١٧٢٧٣]، وجماعة، من طريق الليث حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال به .

١٧٧ - صحيح: انظر قبله.

١٧٨ - صحيح: أخرجه البخاري [٢٣٣٦]، ومسلم [١٤٧٩]، والترمذي [٣٣١٨]، والنسائي [٢١٣٢]، وأحمد [١/ ٣٣]، وابن حبان [٤١٨٧]، والبزار [٢٠٦]، والبيهقي [١٣٠٤٦]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣٢٢٧]، وعبد الرزاق في «الأمالي» [رقم ٦٩]، وجماعة كثيرة، من طرق عن الزهري عن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن أبي ثور عن ابن عباس به نحوه مطولاً. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». =

عن الزهرى، عن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن أبى ثور، عن ابن عباس قال: قلت لعمر بن الخطاب: يا أمير المؤمنين من المرأتان المتظاهرتان على رسول اللّه ﷺ ؟ قال: «عائشة وحفصة».

١٧٩- حدّثنا القواريرى، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبى ﷺ قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِى قَبْرِهِ مَا نِيحَ عَلَيْهِ، أَوْ مَا بُكِىَ عَلَيْهِ».

١٨٠- حدّثنا القواريرى، حدّثنا عبد اللّه بن يزيد، حدّثنا حيوة بن شريح، حدّثنا أبو عقيلٍ، عن ابن عمٍ له، عن عقبة بن عامرٍ، أنه كان عند رسول اللّه ﷺ، فقال عمر: قال

= قلتُ: وهكذا رواه الحفاظ من أصحاب الزهرى: منهم معمر وصالح بن كيسان ويونس بن يزيد ومحمد بن إسحاق وعقيل بن خالد وشعيب بن أبى حمزة وغيرهم كلهم رووه عنه، فقالوا: عن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن أبى ثور به. وخالفهم جميعًا: مرزوق بن أبى الهذيل فرواه عن الزهرى فقال: عن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن عتبة بن عبد اللّه بن مسعود. هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٢/ ٨٣]، ثم قال: «ووهم فى نسبه، وإنما هو عبيد اللّه بن عبد اللّه بن أبى ثور، كذلك رواه الحفاظ عن الزهرى...».

قلتُ: ومرزوق مشاه جماعة، لكن يقول ابن حبان عنه فى «المجروحين» [٣/ ٣٨]: «يروى عن الزهرى، روى عنه الوليد بن مسلم، ينفرد عن الزهرى بالمناكير التى لا أصول لها من حديث الزهرى، كان الغالب عليه سوء الحفظ؛ فكثر وهمه...».

قلتُ: وقد وجدته يكثر من المخالفة لثقات أصحاب الزهرى فى أحاديث عديدة. فانظر «ضعفاء العقيلى» [٤/ ٢٠٩]، وعلل الدارقطنى [١/ ١٦٥]، و«الإصابة» [٦/ ٣٢٢]، ترجمة «مالك بن كعب» وغير ذلك.

١٧٩- صحيح: مضى تخريجه فى الحديث [رقم/ ١٥٧].

١٨٠- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ١٩]، والدارمى [٧١٦]، وابن أبى شيبة [٢٤]، و[٢٩٨٩٦]، وأبو داود [١٧٠] -وعنده مختصر- والبزار [٢٤٦]، والدولابى فى «الكنى» [٤/ رقم ٩٤٠]، وجماعة، من طريق حيوة بن شريح وسعيد بن أبى أيوب كلاهما، عن أبى عقيل زهرة بن معبد، عن ابن عم له، عن عقبة بن عامر به نحوه. وهو عند جماعة فى سياق أتم. =

رسول اللَّه ﷺ، قبل أن تأتي: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ وَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّه وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

= قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة ابن عم أبي عقيل، فمن يكون؟، ثم وجدت أبا محمد الفاكهي قد أخرجه في «حديثه» [رقم/ ٢٢٨/ طبعة مكتبة الرشد]، فقال: «حدثنا المقرئ نا حيوة أخبرني أبو عقيل عن ابن عمر عن عقبة بن عامر به . . .».

قلتُ: هكذا سمى ابن عمه «ابن عمر» وهذا غريب جدًا بل هو تصحيف -عندي- من «ابن عم» فظنه الناسخ «ابن عمر» ولا بد من هذا. فقد رواه الجميع من طريق المقرئ عن حيوة بن شريح فقالوا كلهم: «عن ابن عم له . . .» وهو المحفوظ، ويبعد أن يكون الفاكهي قد وهم فيه وللّه الأمر.

● وللحديث: طرق أخرى عن عقبة بن عامر:

منها: طريق معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني - وقرن معه «أبو عثمان» عند مسلم -عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر قال: «كانت علينا رعاية الإبل، فجاءت نوبتي، فروحتها بعشي، فأدركت رسول اللَّه ﷺ قائمًا يحدث الناس، فأدركت من قوله: ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه، ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلاً عليهما بقلبه ووجهه إلا وجبت له الجنة. قال: فقلت: ما أجود هذه. فإذا قائل بين يدي يقول: التي قبلها أجود، فنظرت فإذا عمر، قال: إني قد رأيتك جئت آنفًا، قال: ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو فيسبغ الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا عبد اللَّه ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء». أخرجه مسلم [٢٣٤]- واللفظ له- وأبو داود [١٦٩]، والنسائي [١٤٨]، وأحمد [٤/ ١٥٣]، وابن خزيمة [٢٢٢]، وابن حبان [١٠٥٠]، وابن أبي شيبة [١٢]، وجماعة كثيرة، من طريق معاوية بن صالح به. وهذا الطريق هو أحسن طرقه كما قاله الدارقطني.

لكن أعله الترمذي بالاضطراب، فقال في «سننه» [١/ ٧٨]، : «وهذا حديث في إسناده اضطراب».

قلتُ: نعم قد اختلف في هذا الحديث عمومًا كما شرحه الدارقطني في «علله» [٢/ ١١١]. أما هذا الطريق الماضي بخصوصه، فقد اختلف في سنده أيضًا كما ذكر بعضه الترمذي، لكن=

١٨١- **حدّثنا** عبيد اللّه بن عمر، قال: حدثنى يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، قال: حدثنى عبد الرحمن بن عبد اللّه بن أبى عمار، عن عبد اللّه بن بابَيْه، عن يعلى بن أمية، قال: قلت لعمر: فيم اقتصار الناس الصلاة اليوم؟ وإنما قال: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١]، فقد ذهب ذاك اليوم، قال: عجبتُ مما عجبتَ منه، فذكرت ذلك لرسول اللّه ﷺ، فقال: «**صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللّه بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ**».

١٨٢- **حدّثنا** عبيد اللّه بن عمر، حدّثنا يحيى، عن ابن جريج، حدثنى سليمان بن عتيق، عن عبد اللّه بن بابيه، عن يعلى بن أمية قال: طفت مع عمر بن الخطاب، فلما كان عند الركن الثالث مما يلى الحجر أو الحجرات التى تلى الباب أخذت بيده لأستلم فقال: أما طفت مع رسول اللّه ﷺ؟ قلت: بلى قال: فهل رأيته مستلمه؟ قلت: لا قال: فانْفُذْ عنك فإن لك فى رسول اللّه أسوةً حسنةً.

= الطريق الماضى محفوظ على هذا الوجه عن معاوية بن صالح بإسناده به. ولقول الترمذى: حظٌ من النظر ذكرناه فى «غرس الأشجار».

١٨١- **صحيح**: أخرجه مسلم [٦٨٦]، وأبو داود [١١٩٩]، والترمذى [٣٠٣٤]، والنسائى [١٤٣٣]، وابن ماجه [١٠٦٥]، وأحمد [١/ ٢٥]، وابن خزيمة [٩٤٥]، وابن حبان [٢٧٤١]، والشافعى [٨٨]، وعبد الرزاق [٤٢٧٥]، وابن أبى شيبة [٨١٥٩]، والبيهقى [٥١٦١]، وابن الجارود [١٤٦]، وجماعة من طرق عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن عبد اللّه ابن أبى عمار عن عبد اللّه بن بابيه عن يعلى بن أمية عن عمر به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم. وابن جريج قد صرح عند جماعة بالسماع. وابن بابيه أو باباه: ثقة مشهور.

١٨٢- **قوى**: أخرجه أحمد [١/ ٣٧]، من طريق يحيى القطان عن ابن جريج حدثنى سليمان بن عتيق عن عبد اللّه بن بابيه عن يعلى بن أمية به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، لكن اختلف فيه على ابن جريج؛ فرواه عنه يحيى القطان على الوجه الماضى، وخالفه جماعة منهم:

١- عبد الرزاق: وهو فى «مصنفه» [٨٩٤٥]، وعنه أحمد [٤/ ٢٢٢].

٢- وروح بن عبادة: عند أحمد [٤/ ٢٢٢]، أيضًا. =

= ٣- ومحمد بن بكر البرسانى: عند أحمد أيضًا [١/ ٧٠].

٤- وأبو عاصم النبيل: عند يعقوب الفسوى فى «المعرفة» [١/ ٢٢٦]، ومن طريقه البيهقى فى سننه [٩٠٢٤]، كلهم رووه عن ابن جريج فقالوا: عن عبد اللّه بن بابيه عن بعض بنى يعلى عن يعلى بن أمية به . . . وزادوا فيه «بعض ولد أو بنى يعلى». قال ابن كثير فى «مسند الفاروق» [١/ ٣١٥- ٣١٦]: «هذا إسناد جيد أيضا، وليس هو فى شى من الكتب الستة، وجهالة ابن يعلى بن أمية لا تضر؛ لأنهم كلهم ثقات،».

كذا قال، وفيه نظر لا يخفى، وقد أعله ابن عبد الهادى من هذا الوجه فى «التنقيح» كما فى نصب الراية [٣/ ٣٩]، فقال: «وفى صحة هذا الحديث نظر». يعنى: لجهالة «بعض ولد أو بنى يعلى». لو كان ابن جريج عنعن فى الطريق الأول - من رواية يحيى القطان عنه- لقلنا بأنه دلَّس «بعض بنى يعلى» هناك ثم كشف عنه هنا، لكنه صرح بالسماع فى الوجهين. ثم ظهر لنا: أننا غفلنا عن كون ابن جريج لم يصفه أحد بتدليس التسوية أصلاً، فلا يصح ما قلناه آنفًا على الاحتمال. نعم: يحيى القطان حافظ جبل، ومثله لا يُوَهَّم بمجرد مطلق المخالفة، بل الظاهر: أن الحديث محفوظ على الوجهين معًا، ويكون ابن بابيه كان قد سمعه من بعض بنى يعلى عن يعلى، ثم قابل يعلى فحدثه به.

● تنبيه: من «الطرائف» قول حسين أسد فى تعليقه على هذا الحديث بعد تخريجه: «. . . . غير أن ما أخرجه البخارى فى «الحج» [١٦٠٥]، باب: الرمل فى الحج والعمرة عن عمر - رضى اللّه عنه- قال للركن: «أما واللّه إنى لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع؛ ولولا أنى رأيتُ رسول اللّه ﷺ استلمك ما استلمتك. . . ». ثم قال أسد: «يدل - يعنى الحديث الماضى من قول عمر- على خلاف ما رُوى هنا».

قلتُ: وهذه غفلة مكشوفة تولَّدت من ظنه المتوهم لقول عمر لما سأله يعلى عن أن يكون النبى ﷺ قد استلم الركن أم لا؟، فأجابه عمر: «لا . . . فإن لك فى رسول اللّه أسوة حسنة»، ثم صح عن عمر أنه رأى النبى ﷺ يستلمه، فظن حسين أسد أن الأول يتعارض مع الأخير؛ إذ كيف يجزم عمر فى حديث يعلى أن النبى ﷺ ما استلم الركن، ثم يعود ويجزم بكونه قد رآه يستلمه؟! فهذا مشكل عنده. ولو أنه تدبَّر الحديثين عن عمر؛ لعلم أنه لا تعارض بينهما أصلاً، ومراد عمر من حديث يعلى: أنه ما رأى النبى ﷺ يستلم الركنين الغربيين مما يلى الحجر الأسود. وقد وقع ذلك مصرحًا فى رواية أحمد والبيهقى وجماعة. =

١٨٣- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر، حدّثنا غندرٌ محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن سماك بن حربٍ، قال: سمعت النعمان بن بشيرٍ يخطب، قال: ذكرَ عمر بن الخطاب ما أصاب الناس من الدنيا، فقال: «لقد رأيتُ رسولَ اللّه ﷺ يظلُّ اليومَ يَلْتَوى ما يَجِدُ دَقَلاً يَمْلأُ به بَطْنَهُ».

= بل وفى رواية المؤلف الماثلة أمامه، وهى قوله: «فلما كان عند الركن الثالث مما يلى الحجر...» وهذا الركن يسمى بالركن الغربى. وهما أربعة أركان: ركنان غربيّان، وركنان يمانيان. فنفى عمر - رضى اللّه عنه- أن يكون النبى ﷺ قد استلم الركنين الغربيين أو أحدهما. هذا فى حديث يعلى.

أما فى رواية البخارى: فالركن الذى جزم عمر بأنه رأى النبى ﷺ يستلمه: هو الحجر الأسود، الذى مكانه فى أحد الركنيين اليمانيين، وهو ظاهر من قوله: «أما واللّه إنى لأعلم أنك حجر» فانتبه، أيها المسترشد. ولهذا: لا يستحب استلام الركنين الغربيين من البيت أصلاً. أما الركنان اليمانيان: فقد ثبت أن النبى ﷺ قد استلمهما وقبَّل أحدهما. راجع: «مناسك الحج والعمرة» [ص١٢]، للإمام الألبانى، و«نصب الراية» [٣/ ٣٩]، و«فتح البارى» [٣/ ٤٧٣]، واللّه المستعان.

١٨٣- **قوى**: أخرجه مسلم [٢٩٧٨]، وابن ماجه [٤١٤٦]، وأحمد [١/ ٢٤]، وابن حبان [٦٣٤٠]، والحاكم [٤/ ٣٦٠]، والطيالسى [٥٧]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٢٢ المنتخب]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٠٥]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٦٠٣]، والبزار [٢٤١]، وحماد بن إسحاق فى «تركة النبى ﷺ» [رقم ٢٦]، وابن أبى الدنيا فى الجوع [رقم ٩]، وجماعة من طرق عن شعبة عن سماك بن حرب عن النعمان بن بشير عن عمر به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد قوى. وسماك: وإن كان قد تغير بآخرة حتى صار يتلقَّن إلا أن سماع شعبة إنما كان منه قديمًا كما جزم به يعقوب الفسوى. وقرن معه الثورى، لكن قد خولف شعبة فى إسناده، خالفه جماعة منهم:

١- أبو الأحوص: عند مسلم [٢٩٧٧]، والترمذى [٢٣٧٢]، وابن حبان [٦٣٤٠]، وابن أبى شيبة [٣٤٣٢٢]، وهناد فى «الزهد» [٢/ رقم ٦٢٧]، والمعافى فى «الزهد» [رقم ٢٣٣]، وغيرهم. =

١٨٤- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا يحيى بن سعيد، حدّثنا هشام بن أبى عبد اللَّه، حدّثنا قتادة، عن سالم بن أبى الجعد، عن معدان بن أبى طَلحة، أن عمر بن الخطاب خطب يوم جمعة، فذكر نبى اللَّه، وذكر أبا بكر، فقال: إنى رأيت كأن ديكًا نقرنى نقرةً أو نقرتين، وإنى لاً أراه إلا لحضور أجلى، وإن أقوامًا يأمروننى أن أستخلف، وإن اللَّه لم يكن ليضيع دينه، ولا خلافته، ولا الذى بعث به نبيه ﷺ، وإنى قد علمت أن أقوامًا سيطعنون فى هذا الأمر أنا ضربتهم بيدى هذه على الإسلام، فإن فعلوا فأولئك أعداء اللَّه

= ٢- وأبو عوانة: عند ابن حبان [٦٣٤١]، والحاكم [٤/ ٣٦٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٢٤]، وأبى الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٨٠٦]، .

٣- وزهير بن معاوية: عند مسلم [٢٩٧٧]، وأحمد [٤/ ٢٦٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٠٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٢٣٤]، والمعافى بن عمران فى «الزهد» [رقم ٢٣٤]، وغيرهم.

٤- وإسرائيل: عند مسلم [٢٩٧٧]، وأحمد [٤/ ٢٦٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٠٦]. كلهم رووه عن سماك فقالوا: عن النعمان به . . . وأسقطوا منه «عمر»، وجعلوه من «مسند النعمان». قال الإمام فى «الصحيحة» [رقم/ ٢١٠٦]، بعد أن أورد طريق شعبة: «وهو شاذ عندى والصواب أنه من «مسند النعمان» كما رواه الجماعة. . .». وعاكسه الحافظ البزار، فقال بعد أن أشار إلى الاختلاف فيه: «وشعبة أحفظ من غيره ممن رواه عن سماك».

قلتُ: إن تعسر الجمع بين الوجهين، فالقول قول شعبة بلا تردد، وهو أوثق الناس فى سماك بن حرب، وكان سماعه منه قديمًا قبل اختلاط سماك وتغيره. نصَّ على ذلك يعقوب بن سفيان الحافظ، وقرن مع شعبة: سفيان الثورى فقط. أما الباقون: فلم يُذْكر عن أحد أنه سمع من سماك قديمًا. بل ثبت أن بعضهم سمع منه بآخرة، مثل: إسرائيل وأبى الأحوص. فالصواب ما قاله شعبة.

١٨٤- صحيح: أخرجه مسلم [٥٦٧]، وأحمد [١/ ١٥]، وابن حبان [٢٠٩١]، والحاكم [٣/ ٩٧]، والطيالسى [٥٣]، والحميدى [٩٢]، والبزار [٣١٤]، وابن أبى شيبة [٣٧٠٦٢]، والبيهقى [١٦٣٥٥]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ٨٢]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ٣٣٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٤/ ٤٠٦]، وجماعة، من طرق عن قتادة عن سالم بن أبى الجعد عن معدان بن طلحة به نحوه مطولاً ومختصراً. =

الكفار الضلال، فإن عَجلَ بى أمرٌ فالخلافة شورى بين هؤلاء النفر الذين توفى رسول اللَّه ﷺ وهو عنهم راضٍ، وإنى لا أدع بعدى شيئًا أهم إلىَّ من الكلالة، وما راجعت رسول اللَّه ﷺ فى شىء ما راجعته فى الكلالة، وما أغلظ لى فى شىء ما أغلظ لى فيه، حتى طعن بإصبعه فىَّ صدرى، وقال لى: يا عمر، ألا تكفيك آية الصيف التى فى آخر سورة النساء؟ وإنى إن أعش أقض فيه بقضية يقضى بها من يقرأ القرآن ومن لا يقرأ القرآن، ثم قال: اللَّهم إنى أشهدك على أمراء الأمصار، فإنما بعثتهم ليعلموهم دينهم، وسنة نبيهم، ويعدلوا عليهم، ويقسموا فيهم فيئهم، ويرفعوا إلىَّ ما أشكل من أمرهم عليهم، ثم إنكم أيها الناس تأكلون من شجرتين لا أراهما إلا خبيثتين: هذا البصل والثوم، لقد رأيت رسول اللَّه ﷺ إذا وجد من الرجل ريحهما فى المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما فليمتهما طبخًا.

١٨٥- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا معاذ بن هشامٍ، حدثنى أبى، عن الحجاج بن

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح. وقتادة: معروف بالتدليس، ولم يذكر فيه سماعًا، لكن رواه عنه شعبة بن الحجاج، فعضَّ عليه بناجذيك. فقد أخرج أبو عوانة فى «المستخرج» [٣/ رقم ١٠٧٨]، بإسناد صحيح عن شعبة أنه قال: «كان همتى من الدنيا شفتى قتادة فإذا قال: «سمعتُ» كتبتُ، وإذا قال: «قال» تركتُ». قال البيهقى فى «معرفة السنن والآثار» [١/ ٣٥]: «وروينا عنه -يعنى شعبة- أنه قال: كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبى إسحاق وقتادة».

قلتُ: بل رواية شعبة عن أى مدلس فى الدنيا محمولة على السماع، كما سنذكر برهان ذلك فى تلك «الفائدة» التى تأتى عقب تخريجنا للحديث [رقم/ ١٧٣٣] عند المؤلف.

١٨٥- **ضعيف**: أخرجه الحارث [١/ رقم ٣٣٩/ زوائد الهيثمى] من طريق هشام الدستوائى عن ابن أرطأة عن موسى بن طلحة عن يزيد بن الحوتكية عن عمر به نحوه . . .

قلتُ: هذا الحديث قد اختلف فى إسناده على موسى بن طلحة -وهو ثقة إمام- اختلاف شديد غريب:

١- فرواه عنه جماعة فقالوا: عن ابن الحوتكية عن عمر به مرفوعًا كما هنا.

٢- ورواه جماعة فقالوا: عن موسى عن ابن الحوتكية عن عمار بن ياسر به مرفوعًا . . .

٣- ورواه آخرون فقالوا: عن موسى عن ابن الحوتكية عن أبى ذر بقصة الصوم به مرفوعًا . . =

أرطاة، عن موسى بن طلحة، عن يزيد بن الحوتكية، أن عمر بن الخطاب، قال: من شهد رسول اللَّه ﷺ حين أتاه الأعرابى بأرنب؟ فقال رجلٌ من القوم: أنا، جاء بها الأعرابى قد نظفها وصنعها يهديها لرسول اللَّه، فقالَ رسول اللَّه ﷺ: كلوا، فقال رجلٌ من القوم: يا رسول اللَّه، إنى رأيتها تدمى، فأكل القوم ولم يأكل الأعرابى، فقال له النبى ﷺ: «أَلاَ تأْكُلُ؟» قال: إنى صائمٌ، قال: «فَهَلاَّ الْبِيضَ؟».

١٨٦- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، حدّثنا شعبة، عن يحيى بن هانىء، عن نعيم بن دجاجة قال: سمعت عمر يقول: لا هجرة بعد وفاة رسول اللَّه ﷺ.

= ٤- ورواه عنه آخرون فقالوا: عن عمر به... ولم يذكروا فيه «ابن الحوتكية»، وموسى: لم يسمع من عمر كما قاله أبو زرعة، فهو منقطع.

٥- ورواه جماعة فقالوا: عن موسى به مرسلاً.

٦- ورواه آخرون عن موسى فقالوا: عن عمر به موقوفًا.

٧- ورواه آخرون عنه فقالوا: عن أبى ذر بقصة الصوم موقوفًا عليه.

٨- ورواه جماعة عن موسى فقالوا: عن أبى هريرة به.

٩- ورواه بعضهم فقال: عن موسى عن أبيه به مرفوعًا. واختلف فيه على وجوهٍ أخرى أيضًا، وكلها غير محفوظة على التحقيق.

■ **والصواب**: هو قول من رواه عن موسى بن طلحة عن ابن الحوتكية عن عمر به كما هنا. هكذا رجحه الدارقطنى فى «علله» [٢/ ٢٢٦]، بعد أن ذكر الاختلاف فيه. وتخريج هذه الطرق الماضية وغيرها يطول هنا جدًا، على أن مدارها -فى الغالب- على يزيد بن الحوتكية، وهو شيخ مجهول الحال انفرد عنه موسى بن طلحة بالرواية، ولم يوثقه معتمد، وهو من رجال النسائى وحده. والحديث حديثه على التحقيق. وقد رأيتُ ابن كثير قد أورد الحديث من الوجه المحفوظ فى «مسند الفاروق» [١/ ٢٨٦] ثم قال: «هذا إسناد حسن جيد»، وهذه غفلة منه عن حال «ابن الحوتكية» فى سنده، ولقصة الصيام منه فقط: شواهد بعضها ثابت.

١٨٦- **حسن**: أخرجه النسائى [٤١٧١]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم ٧٠٥]، ومن طريقه المزى فى «التهذيب» [٢٩/ ٤٨٣]، والبخارى فى «تاريخه» [٨/ ٩٨]، وابن عساكر فى =

١٨٧- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر القواريرى، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا عاصم بن محمد بن زيد، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر، قال: لا أعلم إلا رفعه إلى النبى ﷺ قال: «قَالَ اللّه تَبَارَكَ وَتَعَالَى: مَنْ تَوَاضَعَ لِى هَكَذَا- وأمال يزيد بكفه إلى الأرض- رَفَعْتُهُ هَكَذَا، وأشار يزيد ببطن كفه إلى السماء».

١٨٨- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: فيم الرَّمَلان والكشفُ عن المناكب وقد أطَّأ اللّهُ الإسلامَ ونفى الشرك ؟! قال: ثم قال: وما ذلك؟! ندع شيئًا كنا نفعله على عهد رسول اللّه ﷺ ؟!

= «تاريخه» [٦٥/ ٥٠]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن يحيى بن هانئ عن نعيم ابن دجاجة عن عمر به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح. ونعيم بن دجاجة: روى عنه ثلاثة من الثقات، وذكره ابن حبان فى «الثقات» ولم يتكلم فيه أحد. فهو صدوق إن شاء اللّه. وأفرط الذهبى فقال: «ثقة» وفرَّط ابن حجر فقال: «مقبول».

١٨٧- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٤٤]، والطبرانى فى «الصغير» [١/ رقم ٦٤٥]، والبزار [١٧٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨١٣٧]، والحارث [٢/ رقم ٨٥٤/ زوائد الهيثمى] وابن أبى الدنيا فى «التواضع والخمول» [رقم ١٢٣]، والضياء فى «المختارة» [١/ ٣١٦]، وجماعة من طرق عن يزيد بن هارون عن عاصم بن محمد بن زيد العمرى عن أبيه عن ابن عمر عن عمر به نحوه مرفوعًا.

قال ابن كثير فى «مسند الفاروق» [٢/ ٦٤٣]: «وهو إسناد جيد، ولم يخرجه أحد من أصحاب السنن، وإنما اختاره الضياء فى كتابه».

قلتُ: بل سنده صحيح مليح.

١٨٨- صحيح: أخرجه أبو داود [١٨٨٧]، وابن ماجه [٢٩٥٢]، وأحمد [١/ ٤٥]، وابن خزيمة [٢٧٠٨]، والحاكم [١/ ٦٢٤]، وعنه البيهقى [٩٠٤٠]، والبزار [رقم/ ٢٦٨]، والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» [رقم/ ٣٤٤]، وجماعة، من طرق عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به نحوه. =

١٨٩- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة، قال: رأيت عمر بن الخطاب، يقبل الحجر، ويقول: إنى لأقبلك، وإنى لأعلم أنك حجرٌ لا تضر ولا تنفع، ولكنى رأيت رسول اللّه ﷺ بك حَفِيًا.

١٩٠- حدّثنا عبيد اللّه، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، عن عبد اللّه بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن عمر كان يجمر مسجد رسول اللّه ﷺ كل جمعة.

= قلتُ: وهذا إسناد حسن قوى. وهشام بن سعد: ضعفه جماعة ومشاه آخرون، لكن يقول أبو داود: «هشام بن سعد أثبت الناس فى زيد بن أسلم».

والتحقيق فى شأنه عندى: أنه قوى فى زيد ضعيف فى غيره. ولم ينفرد به عن زيد بن أسلم: بل تابعه عليه: تابعه محمد بن جعفر بن أبى كثير قال: أخبرنى زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب - رضى اللّه عنه- : « قال للركن: أما واللّه إنى لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أنى رأيت النبى ﷺ استلمك ما استلمتك، فاستلمه ثم قال: فما لنا وللرمل؟، إنما كنا راءينا به المشركين، وقد أهلكهم اللّه، ثم قال: شىء صنعه النبى ﷺ فلا نحب أن نتركه». أخرجه البخارى [رقم/ ١٥٢٨]- واللفظ له- والبيهقى [رقم/ ٩٠٥٩]، من طريق سعيد بن أبى مريم ثنا محمد بن جعفر به.

١٨٩- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٣٩]، وعبد الرزاق [٩٠٣٤]، وأبو عوانة فى المستخرج [رقم ٢٧٨٩]، والبزار [٣٣٥]، وابن الأعرابى فى معجمه [٢/ رقم ٦٨٦]، والبيهقى [٩٠٠٢]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/ ٢٥٧]، وجماعة، من طرق عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة به. وهذا إسناد صحيح مستقيم. وهذا الأثر مشهور عن عمر من رواية جماعة عنه منهم: ولده عبد اللّه ويعلى بن أمية وابن عباس وعبد اللّه بن سرجس. ومن التابعين: أسلم مولاه، وعابس بن ربيعة، وسويد بن غفلة، وهشام بن حبيش وغيرهم، وروى أيضًا من طريق جابر عنه.

١٩٠-منكر: أخرجه ابن أبى شيبة [٧٤٤٥]، والقاضى المروزى فى الجمعة وفضلها [رقم٣٣]، وغيرهما، من طريق عبد اللّه بن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر به. وهذا إسناد لا يصح أصلاً، وعبد اللّه العمرى ضعفه النقاد فأحسنوا، وقد كان كثير المناكير والأغلاط. وأخوه عبيد اللّه: أوثق منه بطبقات كثيرة، وقد خولف فى إسناده، ولفظه، خالفه موسى بن عقبة -الثقة الثبت- فرواه عن نافع فقال: «إن ابن عمر كان يجمر ثيابه فى كل جمعة». =

١٩١- **حدّثنا** القواريرى، حدّثنا بشر بن المفضل، ويحيى بن سعيد، عن عبيد اللّه بن عمر، عن نافعٍ، أن ابن عمر حدثه، أنه طلق امرأته تطليقةً وهى حائضٌ، فاستفتى عمر رسول اللّه ﷺ، فقال: «**مُرْ عَبْدَ اللّه بْنَ عُمَرَ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ حَيْضَتِهَا هَذِه، فَإِذَا حَاضَتْ حَيْضَةً أُخْرَى وَطَهُرَتْ، إِنْ شَاءَ فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا، وَإِنْ شَاءَ فَلْيُمْسِكْهَا، فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِى أَمَرَ اللّه أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ**».

١٩٢- **حدّثنا** أبو سعيدٍ القواريرى، حدّثنا يزيد بن زريعٍ، ويحيى بن سعيدٍ، قالا:

= هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [رقم/ ٥٥٤٨]، من طريق وكيع عن سفيان عن موسى به. وهذا هو المحفوظ عندى، وسنده مستقيم. وقد توبع عليه موسى بن عقبة بنحو هذا اللفظ عن ابن عمر: تابعه عبيد اللّه العمرى -أخو عبد اللّه الماضى- عند القاضى المروزى فى «الجمعة وفضلها» [رقم٤٣]، بإسناد صحيح إليه.

١٩١- **صحيح**: أخرجه مالك [١١٩٦]، والبخارى [٥٠٢٢]، ومسلم [١٤٧١]، وأبو داود [٢١٧٩]، والنسائى [٣٣٨٩]، والنسائى [٢٠١٩]، والدارمى [٢٢٦٢]، وأحمد [٢/ ٦]، وابن حبان [٤٢٦٣]، والبيهقى [١٤٦٨٤]، والطيالسى [١٨٥٣]، وابن الجارود [٧٣٤]، وعبد الرزاق [١٠٩٥٤]، والبغوى فى الجعديات [٢٧٩٥]، وجماعة كثيرة، من طرق عن نافع عن ابن عمر به نحوه.

١٩٢- **ضعيف**: أخرجه أحمد [٣/ ٤٦٣]، والمروزى فى «تعظيم قدر الصلاة» [١/ رقم ٣٦١]، وأبو نعيم فى «معرفة الصحابة» [٦/ رقم/ ٧٢٧٧]، وأبو عمرو الدانى فى «السنن الواردة فى الفتن» [٣/ رقم ٢٩٢]، وغيرهم من طرق عن عوف بن أبى جميلة عن علقمة بن عبد اللّه المزنى عن رجلٍ لم يُسم عن عمر به . . .

قلتُ: ورجاله ثقات سوى هذا الرجل المبهم الذى لم يسم، فمن يكون؟، وبهذا أعله الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد [٧/ ٥٤٧] فقال: « رواه أحمد وأبو يعلى وفيه راو لم يسم، وبقية رجاله ثقات». وقال صاحبه البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٨/ ٣٣]: « رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِىُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، ومدار إسناديهما على رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ». وقال ابن كثير فى «مسند الفاروق» [٢/ ٦٥٩] بعد أن ساقه من طريق المؤلف: « هكذا رواه أبو يعلى -رحمه اللّه- فى «مسند عمر» وهو غريب». وقال المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٥٦٤] بعد أن عزاه لأحمد وحده: « وفيه راو لم يسم، وبقية رجاله ثقات». =

حدّثنا عوفٌ، قال: حدثني علقمة بن عبد اللَّه المزني، قال يزيد في حديثه في مسجد البصرة، قال: حدثني رجلٌ قد سماه، ونسي عوفٌ اسمه، وقال يحيى: حدثني رجلٌ، قال: كنت بالمدينة في مجلسٍ فيه عمر بن الخطاب، فقال لبعض جلسائه: كيف سمعت رسول اللَّه ﷺ يصف الإسلام؟ فقال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إِنَّ الإِسْلامَ بَدَأَ جَذَعًا، ثُمَّ ثَنِيًا، ثُمَّ رَبَاعِيًا، ثُمَّ سَدِيسًا، ثُمَّ بَازِلًا**»، فقال عمر: فما بعد البزول إلا النقصان.

١٩٣- حدّثنا ابن نمير، حدّثنا ابن فضيلٍ، حدّثنا الأعمش، عن خيثمة، عن قيس بن مروان، عن عمر، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَطْبًا كَمَا أُنْزِلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ**».

= وقد جاء سيف بن عمر البرجمي الهالك المعروف، فرواه عن القعقاع بن عمارة عن الحسن البصري قال: «كان عمر . . .» ثم ذكره بمثله موقوفًا، هكذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٩/ ٣٠٢]، من طريق ابن النقور عن أبي طاهر المخلص عن أبي بكر بن سيف عن السري بن يحيى عن شعيب بن إبراهيم عن سيف بن عمر به.

قلتُ: وهذا إسناد لا يساوي بعرة، وشعيب بن إبراهيم: ظنين معروف. راجع «اللسان» [٣/ ١٤٥].

والقعقاع: لم يسمع من الحسن، والحسن: لم يدرك أبا حفص بن الخطاب، ومن طريق السري: أخرجه الطبري في تفسيره [٢/ ٦٧٩].

١٩٣- صحيح: أخرجه النسائي في الكبرى [٨٢٥٥]، والمحاملي في «أماليه» [رقم/ ٢٢٤/ طبعة دار ابن القيم]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٣/ ١٠١]، وابن السني في اليوم والليلة [رقم ٤١٤]، والضياء في «المختارة» [١/ ٣٨٤]، وغيرهم، من طرق عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن خيثمة ابن عبد الرحمن عن قيس بن مروان عن عمر به بهذا اللفظ.

قلتُ: هذا إسناد حسن لولا أن الأعمش لم يذكر فيه سماعًا، وهو عريق في التدليس، وقيس ابن مروان صدوق معروف، روى عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان في «ثقاته».

لكن للحديث شواهد تصححه: مضى منها بعضها [برقم ١٦، ١٧]، وللأعمش فيه إسناد آخر - وهو الآتي - واختلف عليه فيه كما يأتي.

١٩٤- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا محمد بن حازمٍ، حدّثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: والأعمش، عن خيثمة، عن قيس بنِ مروان، قال: جاء رجلٌ إلى عمر، وهو بعرفة، فقال: يا أمير المؤمنين، جئت من الكوفة، وتركت بها رجلاً يملى المصاحف عن ظهر قلبه، قال: فغضب عمر وانتفخ حتى كاد يملأ ما بين شعبتى الرحل، فقال: ويحك ؟ من هو ؟ قال: فقال: عبد اللَّه بن مسعود، فما زال عمر يطفئ ويستر عنه الغضب حتى عاد إلى حاله التى كان عليها، فقال: ويحكَ واللَّه ما أعلمه بقى أحدٌ من الناس هو أحق بذلك منه، وسأحدثك عن ذلك: كان رسول اللَّه ﷺ لا يزال يسمر عند أبى بكر الليلة كذلك فى الأمر من أمر المسلمين، وإنه سمر عنده ذات ليلة وأنا معه، ثم خرج رسولُ اللَّه ﷺ يمشى ونحنُ نمشى معه، فإذا رجلٌ قائمٌ يصلى فى المسجد، فقام رسول اللَّه ﷺ يستمع قراءته، فلما كدنا أن نعرف الرجل، قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَطْبًا كَمَا أُنْزِلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ**»، قال: ثم جلس الرجل يدعو، فجعل رسول اللَّه ﷺ يقول: «**سَلْ تُعْطَهْ**»، فقال عمر: فقلت: واللَّه لأغدون إليه فلأبشرنه، قال: فغدوت إليه لأبشره، فوجدت أبا بكرٍ قد سبقنى إليه فبشره، ولا واللَّه ما سابقته إلى خير قط إلا سبقنى إليه.

١٩٤- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٢٥]، والنسائى فى الكبرى [٨٢٥٧]، والطبرانى فى «الكبير» [٩/ رقم ٨٤٢٢]، وابن أبى داود فى المصاحف [رقم ٣٤٨]، والخطيب فى الأسماء المبهمة [ص٦٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩٧/ ٣٣]، وغيرهم من طرق عن الأعمش بالإسنادين جميعًا [عن خيثمة عن قيس بن مروان به . . .] و[عن إبراهيم بن علقمة به . . .] به نحوه.

أما الإسناد الأول: فقد مضى آنفًا فى الحديث الماضى.

وأما الإسناد الثانى: فقد أخرجه أيضًا: ابن خزيمة [١١٥٦]، والحاكم [٢/ ٢٤٦]، والطبرانى فى «الكبير» [٩/ رقم ٨٤٢٠]، [٢٤/ ٨٠]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٥٢٣]، وأبو عبيد فى «فضائل القرآن» [رقم ٦٧٨]، والفسوى فى «المعرفة» [٢/ ٥٣٨]، والبيهقى فى سننه [١٩٦٨]، والبرجلانى فى «الكرم والجود» [٧٨]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص٦٢]، وفى «تاريخه» [٤/ ٣٢٦]، ، والبخارى فى «تاريخه» [٧/ ١٩٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٣/ ٩٩]، والمزى فى التهذيب وغيرهم، كلهم من طرق عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة به . . . تارة: أن رجلاً جاء إلى عمر. وساقه مطولاً، وتارة عن عمر به مختصرًا . . . =

= **قلتُ**: وهو قد خولف الأعمش في إسناده؛ خالفه الحسن بن عبيد الله بن عروة الكوفي -الثقة المعروف- فرواه عن إبراهيم فقال: عن علقمة عن القرثع الضبي عن قيس -أو ابن قيس رجل من جعفي- عن عمر به نحوه. هكذا أخرجه: البخاري في «تاريخه» [٧/ ١٩٩]، والترمذي في «العلل» [رقم ٤٢٧]، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» [رقم ٦٧٨]، وأحمد [١/ ٣٨]، والطبراني في «الكبير» [٩/ رقم ٨٤٢٤]، والبيهقي [١٩٦٨]، وجماعة من طريق الحسن به.

وهذا الوجه: رجحه البخاري وجزم بكونه المحفوظ عن علقمة، نقله عنه الترمذي في «علله».

وتابعه على ذلك: البيهقي في «سننه» [١/ ٤٥٢]. وهو الذي استظهره الإمام في «الصحيحة» [٥/ ٣٧٩]. لكنَّ أبا الحسن الدارقطني قد خالف الكل، وجزم بكون طريق الأعمش هو المحفوظ عن إبراهيم. فقال في «علله» [٢/ ٤٠٢]: «وقد ضبط الأعمش إسناده وحديثه، وهو الصواب...»، ثم سأله الحافظ البرقاني فقال له: «إن البخاري فيما ذكره أبو عيسى عنه -يعني الترمذي في «علله»- حكم بحديث الحسن بن عبيد الله على حديث الأعمش»، فأجابه الدارقطني قائلاً: «قول الحسن بن عبيد الله عن قرثع غير مضبوط؛ لأن الحسن بن عبيد الله ليس بالقوي ولا يقاس بالأعمش».

قلتُ: وتضعيفه للحسن، إنما هو في مقابلته للأعمش، كما نبَّه عليه الحافظ في «التهذيب» [٢/ ٢٩٢].

وإلا فالحسن: ثقة صدوق عندهم. نعم: إنْ قوىَ الجمع بين هذين الوجهين، فذلك أولى. كأن يكون علقمة قد سمعه من عمر تارة، ثم قابل قرثعًا فحدثه به عن قيس بن مروان عن عمر به. وهذا بعيد في ذوقي، وإن كُتبَ علينا أن نسلك مسلك الترجيح بينهما: فالقول قول الأعمش كما جزم الدارقطني، وهو أحفظ في إبراهيم من الحسن بن عبيد الله بلا شك. بل الأعمش فوق الحسن في كل شيء، بل قال البخاري نفسه: «لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله -يعني في «صحيحه»-؛ لأن عامة حديثه مضطرب» هكذا نقله عنه الحافظ في «التهذيب» [٢/ ٢٩٢].

ولعلَّ البخاري: رجَّح طريق الحسن على طريق الأعمش؛ لكونه قد زاد في إسناده «القرثع»، أما الأعمش فإنه سلك الجادة عن إبراهيم، وهم يعتبرون الزيادات في طرق الأسانيد، ويرجحون بها أحيانًا.

وعلى كل حال: فالحديث ثابت من الوجهين معًا. فطريق: «إبراهيم عن علقمة عن القرثع عن قيس -أو ابن قيس رجل من جعفي- عن عمر به....». إسناده حسن. =

١٩٥- حدّثنا القواريرى عبيد اللّه بن عمر، حدّثنا محمد بن خازم، حدّثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: جاء رجلٌ إلى عمر، وهو واقفٌ بعرفة، فذكر نحو حديث أبى خيثمة ولم يذكرا فيه خيثمة، ولا قيس بن مروان.

١٩٦- حدّثنا عبد اللّه بن محمد بن أسماء، حدّثنا مهدىٌ، حدّثنا سعيدٌ الجُريرى،

= والقرثع: صدوق الرواية، ومثله ذلك الرجل الجغفى، وهو «قيس بن مروان» الماضى فى إسناد الحديث الذى قبل هذا.

وأما طريق: «إبراهيم عن علقمة عن عمر به...». فصحيح حجة. وعلقمة: قد سمع من عمر كما جزم به جماعة. وأنكره بعض الكوفيين، والصواب ثبوت السماع. وقد اختلف فى إسناده على الأعمش على وجوه أخر؛ ذكر بعضها الدارقطنى فى «علله» [٢/ ٢٠٣]، ومضى بعضها فى تخريج الحديث [١٦]، فانظره. وللحديث -المرفوع عنه-: شواهد عن جماعة من الصحابة.

١٩٥- صحيح: انظر قبله.

١٩٦-حسن: أخرجه النسائى [٤٧٧٧]، وأحمد [١/ ٤١]، وأبو داود [٤٥٣٧]، والطيالسى [٥٤]، وابن أبى شيبة [٣٢٩٢١]، وابن الجارود [٨٤٤]، وهناد فى «الزهد» [٢/ رقم ٨٧٧]، وسعيد فى «تفسيره» [١/ ١٣٣]، والحاكم [٤/ ٤٨٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٢٥٣]، والبيهقى [١٥٧٩٦]، وابن قتيبة فى «غريب الحديث» [١/ ٥٩٥]، والآجرى فى «آداب حملة القرآن» [رقم ٢٦]، والفريابى فى «فضائل القرآن» [رقم/ ١٥٤]، وابن شبَّة فى تاريخ المدينة [٣/ ٨٠٧]، وابن أبى الدنيا فى «الأهوال» [رقم ٢٤٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٤/ ٢٧٨]، والطبرى فى «تاريخه» [٢/ ٥٦٧]، والمعافى فى «الجليس الصالح» [١/ ٢٧٤]، وجماعة، من طرق عن سعيد الجريرى عن أبى نضرة المنذر ابن مالك عن أبى فراس عن عمر به نحوه مطولاً ومختصراً.

قلتُ: وهذا إسناد فيه لين. ومداره على أبى فراس هذا، وهو النهدى الغائب الحال. قال أبو زرعة: «لا أعرفه»، وقد انفرد عنه أبو نضرة بالرواية، فماذا ينفعه أن ذكره ابن حبان فى «ثقاته» [٥/ ٥٨٥]؟، وقد رواه جماعة عن الجريرى عن أبى فراس عن عمر به كما مضى. منهم: ابن علية وأبو إسحاق الفزارى وشعبة وابن المبارك ومحمد بن أبى سليمان ومهدى بن ميمون والثورى ويزيد بن هارون، وحماد بن أسام، ة ووهيب بن خالد، وخالد بن عبد اللّه =

عن أبي نضرة، عن أبي فراس، قال: شهدت عمر بن الخطاب، وهو يخطب الناس، قال: فقال: يا أيها الناس، إنه قد أتى عليَّ زمانٌ وأنا أرى أن من قرأ القرآن يريد اللَّه وما عنده، فيخيل إلى أن قومًا قرءوه يريدون به الناس ويريدون به الدنيا، ألا فأريدوا اللَّه بأعمالكم، ألا إنا إنما كنا نعرفكم إذ ينزل الوحي، وإذ النبي ﷺ بين أظهرنا، وإذ ينبئنا اللَّه من أخباركم، فقد انقطع الوحي، وذهب نبي اللَّه، فإنما نعرفكم بما نقول لكم، ألا من رأينا منه خيراً ظننا به خيراً وأحببناه عليه، ومن رأينا به شراً ظننا به شراً وأبغضناه عليه، سرائركم بينكم وبين ربكم، ألا إني إنما أبعث عمالي ليعلموكم دينكم، وليعلموكم سننكم، ولا أبعثهم ليضربوا ظهوركم، ولا ليأخذوا أموالكم، ألا فمن رابه شيءٌ من ذلك فليرفعه إلى، فوالذي نفس عمر بيده لأقصنكم منه، قال: فقام عمرو بن العاص، فقال: يا أمير المؤمنين، أرأيت إن بعثت عاملاً من عمالك فأدب رجلاً من أهل رعيته فضربه، إنك لمقصه منه؟ قال: فقال: نعم، والذي نفس عمر بيده لأقصن منه، ألا أقص وقد رأيت رسول

= الواسطي وجماعة، كلهم رووه عن الجريري على الوجه الماضي. فجاء معمر بن راشد ونادى بمخالفة الكل، ورواه عن الجريري عن عمر بن الخطاب به . . . ولم يذكر فيه «أبا نضرة» ولا «أبا فراس».

هكذا أخرجه عبد الرزاق [رقم/ ٦٠٣٦]، عن معمر به. والقول الأول: هو المحفوظ بلا تردُّد. وسماع معمر من الجريري: إنما كان متأخراً وقت اختلاطه؛ فإما أن يكون معمر: قد وهم في إسناده -وهذا بعيد عندي- وإما أن يكون الجريري قد حدث به قبل اختلاطه على الوجه الماضي -الأول- ثم اختلط وتغير، فعاد يحدِّث به فلم يَدْرِ ما يقول، فسمعه منه معمر وهو في تلك الحال، وهذا هو الأقرب إن شاء اللّه. وسماع شعبةَ والثوري وغيرهما هذا الحديث من الجريري: إنما كان قديمًا قبل اختلاطه بأعوام.

ثم رأيتُ ابن كثير قد ذكر في كتابه «مسند الفاروق» [٢/ ٢٧] أن ابن المديني قد أخرج هذا الحديث في «مسند عمر» ثم قال: «إسناده بصري حسن، لا نعلم في إسناده شيئًا يطعن فيه، وأبو فراس رجل معروف من أسلم، روى عنه أبو نضرة وأبو عمران الجوني».

قلتُ: وهذه فائدة عزيزة جداً، وكلام هذا الإمام مقدَّم على تجهيل من جهَّل أبا فراس أو لم يعرفه، فالرجل صدوق، والإسناد حسن كما قاله ابن المديني، وهو إمام هذا الشان وحامل لوائه.

اللّه ﷺ يُقصُّ من نفسه ؟ ألا لا تضربوا المسلمين فتذلوهم، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم، ولا تجمروهم فتفتنوهم، ولا تنزلوهم الغياض فتضيعوهم.

١٩٧- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، سمعه من عبيد بن حنين، عن ابن عباس قال: أردت أن أسأل عمر قريبًا من سنة عن المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول اللّه ﷺ فكنت لا أجترئ أن أسأله فكنا بمر ظهران، فذهب يتوضأ فقال: ائتينى بإداوة من ماء فأتيته فقلت: يا أمير المؤمنين من المرأتان ؟ فما أتممت كلامى حتى قال: عائشة و حفصة.

١٩٨- حدّثنا أبو خيثمة، والقواريرى، قالا: حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عاصم بن عبيد اللّه بن عاصمٍ، عن عبد اللّه بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، قال:

١٩٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٦٢٩]، ومسلم [١٤٧٩]، والبزار [٢١٢]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ١٨٥]، وأحمد [١/ ٤٨]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٦١٠]، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [٢/ ٤٥]، وجماعة من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عبيد بن حنين عن ابن عباس به مطولاً ومختصراً. وقد مضى بنحوه: من هذا الطريق فى الحديث [رقم/ ١٦٣]، فانظره إن شئت.

١٩٨- **صحيح لغيره**: أخرجه ابن ماجه [٢٨٨٧]، والحارث [رقم ٣٦٧/ زوائد]، والحميدى [رقم/ ٧١]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ١١٦]، والضياء فى «المختارة» [١/ ٢٥٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥٥٢٩]، والدارقطنى فى «العلل» [٢/ ١٣٠]، وأبو القاسم التيمى فى «الترغيب والترهيب» [٢/ ١٥]، وأبو محمد الطامذى فى «فوائده» [رقم/ ١٦ / طبعة دار العاصمة]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٢٥٧]، وجماعة كثيرة من طرق عن عاصم ابن عبيد اللّه بن عاصم العمرى عن عبد اللّه بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر ابن الخطاب به مرفوعًا نحوه. قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٢/ ١١٤]: « هذا إسناد ضعيف؛ لضعف عاصم بن عبيد اللّه العمرى».

قلتُ: بل إسناد منكر معلول، وعاصم بن عبيد اللّه هذا: ضعفه النقاد لكثرة مناكيره وسوء حفظه، وقد كان مضطرب الحديث جداً، وتراه - من سوء حفظه- فى هذا الحديث قد أتى فيه بألوان عجيبة من الاختلاف عليه فى سنده، ولا بأس من أن نشير إلى بعضها:

١- فرواه أول الأمر كما مضى عن عبد اللّه بن عامر عن أبيه عن عمر به مرفوعًا . . . =

قال رسول اللّه ﷺ: «تابِعُوا بَيْنَ الحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّ مُتَابَعَةَ مَا بَيْنَهُمَا تَنْفِي الْفَقْرَ والذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ».

= ٢- ثم عاد ورواه عن عبد اللّه بن عامر عن عمر بن الخطاب به . . . وأسقط منه والد عبد اللّه بن عامر، هكذا أخرجه أحمد [١/ ٢٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٢٦]، والمحاملى فى «أماليه» [١/ رقم ٢٢٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٢٥٩]، وجماعة غيرهم.

٣- ثم عاد ورواه عن عبد اللّه بن عامر عن أبيه به. وأسقط منه عمر،

٤- ثم نكث على عقبيه ورواه عن ابن عامر عن أبيه عن عمر به موقوفًا . . .

٥- ثم لجَّ فى الاضطراب ورواه عن عبد اللّه بن عامر عن عمر به موقوفًا . وأسقط عامر بن ربيعة، وقد اضطرب فى متنه أيضًا؛ فتارة يزيد منه وتارة ينقص فيه حتى حيَّرنا، وقد رواه الحفاظ عنه على تلك الوجوه كلها، فمن غامر وحاول الترجيح بينها فكأنه لا يعرف عاصمًا، وقد جزم حافظ الدنيا أبو الحسن الدارقطنى فى «علله» [٢/ ١٢٧]، بكون هذا الاختلاف كله من اضطراب عاصم فى سنده، وقد سبقه ابن عيينة الإمام إلى إيضاح ذلك: فأخرج الحميدى [١٧]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٢٦٠]، والدارقطنى فى «العلل» [٢/ ١٣٠]، من طريقين عن سفيان قال -واللفظ للدارقطنى-: «رأيتُ عبد الكريم الجزرى سنة ثلاث وعشرين جاء إلى عبدة بن أبى لبابة وأنا جالس عنده- وذلك أول ما رأيتُ عبد الكريم- فقال له: ممن سمعتَ هذا الحديث- يعنى «تابعوا بين الحج والعمرة» -فقال عبدة: حدثنيه عاصم بن عبيد اللّه، فحج عاصم، فأتيناه فسألناه، فحدثنا به، وزاد فيه «ويزيدان فى العمر»، قال سفيان: وكان -يعنى عاصمًا ربما قال هذه الكلمة وربما سكت عنها، يعنى «يزيدان فى العمر». قال سفيان: ثم سألوه عنه مرة أخرى، فكأنه اختلط فى إسناده قال مرة: عن النبى ﷺ وقال مرة: عن عمر - رضى اللّه عنه- . . .».

قلتُ: فانجلى الغُبار وحَصْحَصَ الحق . ومن الطرائف: قولُ حسين أسد فى تعليقه على «مسند المؤلف»: « إلا أن سند أحمد لم يرد فيه «عن أبيه« بين عبد اللّه بن عامر وعمر، ولا يضر هذا لأن عبد اللّه -يعنى ابن عامر- روى عن عمر، وروى عن أبيه، فيكون قد سمعه من الاثنين».

قلتُ: هذا الذى يزعمه هنا يلزمه مقدمات مفقودة فى هذا الحديث جملة وتفصيلاً، وأحسن الظن: أنه لا يعرف عاصمًا العمرى ولا وقف على كلام النقاد فيه، وتلك مصيبة، والطرق الماضية: ذكرها الدارقطنى فى «علله» [٢/ ١٢٧]، ومثله ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٢٥٦، =

١٩٩- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عبيد اللّه بن أبى يزيد، عن أبيه، سمع عمر بن الخطاب، يقول: قال رسول اللّه ﷺ: «**الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ**».

= ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠]، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس وابن مسعود وجابر بن عبد اللّه، وعبد اللّه بن عمر. وسيأتى حديث ابن مسعود: عند المؤلف [برقم ٤٩٧٦، ٥٢٣٦]. واللّه المستعان.

ولا يثبت من تلك الشواهد كلها: سوى حديث ابن عباس وحده، ولفظه: «تابعوا بين الحج والعمرة، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفى الكير خبث الحديد». أخرجه النسائى [رقم/ ٢٦٣٠]، وجماعة من طريق أبى عتاب سهل بن حماد حدثنا عزرة بن ثابت عن عمرو بن دينار، قال حدثنى ابن عباس به. وهذا إسناد قوى، رجاله رجال «الصحيح».

● **تنبيه مهم**: وقع فى متن هذا الحديث «... تنفى الفقر والديون». هكذا وقعت «والديون»، وهذه كلمة لم أجدها فى شىء من متن طرق هذا الحديث بعد الاستقراء التام، ثم بحثتُ عنها فى سائر أحاديث الباب فلم أعثر عليها أيضًا حتى ظهر لى أنها مصحفة من «الذنوب» وهى قريبة فى الرسم من «الديون» فيبدو أن نقطة الذال وكذا نقطة النون قد طُمستا من نسخة الأصل التى حققها «حسين أسد» فقرأها -هو أو غيره-: «الديون»، ولم ينتبه إلى كونها مصحَّفة من «الذنوب» بدلالة عدم وجودها فى شىء من المصادر أصلاً.

ولا يقال: لعلها من تخليط عاصم الذى أشرتم إليه من قبل؛ فهذا بعيد لأجل ما ذكرناه. ثم وقفتُ: على ما يقطع قول كل خطيب؛ فوجدتُ الحافظ ابن عساكر: قد أخرج هذا الحديث فى «تاريخه» [٢٥/ ٢٨٥]، عن المؤلف بنفس إسناده الماضى، وقال فيه «... والذنوب» فثبت ما قلناه بلا ريب. وهكذا عزاه المناوى فى «فيض القدير» [٣/ ٢٢٦]، إلى المؤلف بهذا اللفظ. ثم رجعتُ إلى «مسند المؤلف / الطبعة العلمية» [١/ رقم ١٩٣]، فوجدتُ اللفظ على الصواب، ورأيتُ المعلّق قد قال بالهامش: «فى مطبوعة سليم أسد: «وتنفى الفقر والديون» فاللّه المستعان.

١٩٩-صحيح لغيره:أخرجه ابن ماجه [٢٠٠٥]، وأحمد [١/ ٢٥]، والشافعى [٩٠٣]، ومن طريقه البيهقى [١٥١٠٧]، وابن أبى شيبة [١٧٦٨٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٠٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٨/ ١٩٣]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة - وهذا فى «حديثه» [رقم ٢٣]- عن عبيد اللّه بن أبى يزيد عن أبيه عن عمر به. وهذا إسناد ضعيف. =

٢٠٠- حدّثنا أبو خيثمة، وأبو سعيد، قالا: حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: باع سمرة خمراً، فقال عمر: قاتل اللَّه سمرة، ألم يعلم أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**لَعَنَ اللَّه الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا**؟».

٢٠١- حدّثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، حدّثنا حمادٌ، عن عبد اللَّه بن المختار، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد اللَّه بن الزبير، عن عمر بن الخطاب، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَنْ سَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ، وَسَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ فَهُوَ الْمُؤْمِنُ**».

= وأبو يزيد والد عبيد اللّه: شيخ مجهول لا يعرف له حال، ذكره ابن حبان فى «الثقات» على قاعدته المعروفة فى توثيق الأغمار والمُغَيَّبين.

وقال الحافظ: «يقال: له صحبة».

قلتُ: إن صح ذلك فلا كلام، ولكن أى دليل تلك الصحبة؟،

إذا عرفتَ هذا: علمتَ أن قول الشهاب البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «إسناده صحيح»، تساهل سافر يقع فيه كثيراً، لكن للحديث شواهد صحيحة عن جماعة من الصحابة ثابتة فى الصحاح والمسانيد. يأتى منها: حديث عائشة عند المؤلف [برقم/ ٤٤١٩]، وحديث معاوية [برقم/ ٧٣٩٠]، وحديث عمرو بن خارجة [رقم/ ١٥٠٨].

٢٠٠- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٢٧٣]، ومسلم [١٥٨٢]، وابن ماجه [٣٣٨٣]، والنسائى [٤٢٥٧]، وأحمد [١/ ٢٥]، والدارمى [٢١٠٤]، وابن حبان [٦٢٥٣]، والبزار [٢٠٧]، وابن أبى شيبة [٢١٦١٥]، والحميدى [١٣]، والبيهقى [١٠٨٢٧]، وجماعة من طرق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دنيار عن طاوس عن ابن عباس به.

قلتُ: وتمام تخريجه فى «غرس الأشجار».

٢٠١-**صحيح لغيره**: أخرجه عبد اللّه بن أحمد فى «السنة» [١/ ٦٨٢]، وعبد الرزاق [٢٠٧١٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٩٢٢٢]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٣٢/ المنتخب]، والطحاوى فى «المشكل» [٩/ ٣٣٠]، وأبو القاسم التيمى فى «الترغيب» [٣/ ١٩٥]، والقضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٤٠٤]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ٥٤]، وأبو على البناء فى «المختار فى أصول السنة» [رقم/ ٤/ طبعة مكتبة العلوم والحكم]، ابن عساكر فى «تاريخه» =

٢٠٢- حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا حماد، عن عبد اللّه بن المختار، بإسناده نحوه قال: «فَهُوَ مُؤْمِنٌ».

٢٠٣- حدّثنا أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض، حدّثنا مالك بن سُعير، عن الأجلح، عن أبى الزبير، عن جابر، عن عمر بن الخطاب قال: «ولا أراه إلا أنه قد رفعه- **إنه حَكَمَ فى الضَّبُعِ يُصيبُهُ المُحرِم بشاةٍ، وفِى الأَرْنَبِ عَتَاقٌ، وفِى الْيَرْبُوعِ جِفْرَةٌ وفى الظَّبْيِ كَبْشٌ**».

= [٢٨/ ١٤٣]، والحافظ فى «الأمالى المطلقة» [ص/ ٦٣]، وجماعة من طرق عن عبد الملك بن عمير عن عبد اللّه بن الزبير عن عمر به نحوه مرفوعًا. . . وهو عند جماعة فى سياق أتم.

قلتُ: هذا إسناد لا يصححه إلا رجلٌ لا يدرى ما وراء الأكمة، ولقد اضطرب فيه عبد الملك بن عمير اضطرابًا يضرب به الأمثال فى سوء الحفظ، وقد شرحنا ذلك شرحًا موجزًا فى تخريج الحديث [رقم/ ١٤١]، وذكرنا هناك: أن الدارقطنى قد أورد هذه الاختلافات على عبد الملك فى إسناده بكتابه «العلل» [٢/ ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤]، ثم قال: «ويشبه أن يكون الاضطراب فى هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه فى الإسناد».

قلتُ: وراجع ما علقناه هناك. وللحديث طرق أخرى عن عمر به، وكلها معلولة، لكن له شواهد عن بعض الصحابة: منها: حديث أبى أمامة الباهلى قال: «قال رجل: ما الإثم يا رسول اللّه؟ قال: ما حاك فى صدرك فدعه، قال: فما الإيمان؟ قال: من ساءته سيئاته وسرته حسنته فهو مؤمن». أخرجه عبد الرزاق [رقم/ ٢٠١٠٤]، ومن طريقه الحاكم [١/ ٥٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٨/ رقم/ ٧٥٣٩]، وفى «الأوسط» [٣/ رقم/ ٢٩٩٣]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق، قال أنا معمر عن يحيى بن أبى كثير عن زيد بن سلام عن أبى سلام ممطور الحبشى عن أبى أمامة به.

قلتُ: وظاهر إسناده الاستقامة.

٢٠٢- صحيح لغيره: انظر قبله.

٢٠٣- منكر: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [١/ ٤٢٨]، من طريق المؤلف، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [رقم/ ٩٦٦١]، وأبو سعد السمان فى «معجم شيوخه» كما فى «تاريخ قزوين» [٢/ ٤٢٣-٤٢٤/ الطبعة العلمية]، من طريق مالك بن سعير عن الأجلح بن عبد اللّه الكندى عن أبى الزبير المكى عن جابر عن عمر بن الخطاب به مرفوعًا. . . =

= **قلتُ**: وهذا إسناد لا يصح، وفيه علل:

١- أبو الزبير رماه النسائى وغيره بالتدليس. وهى تهمة ثابتة مهما حاول بعضهم درأها عنه، وقد توسعنا فى شرح ذلك بغير هذا المكان.

نعم: هو مكثر عن جابر. ويرى الذهبى - وقبله الحميدى- أن المدلس إذا أكثر عن شيخ ثم عنعن عنه؛ حُملت عنعنته على السماع ما لم يظهر خلاف ذلك.

وهذا مذهب قوى عندى، لكن يمنع من تطبيق تلك القاعدة على أبى الزبير عن جابر، مانع متين، سنذكره عقب تخريجنا للحديث [رقم/ ١٧٦٩]، إن شاء ما لم نَنْس.

ولم يذكر أبو الزبير سماعه فى هذا الحديث من جابر،

٢- والأجلح الكندى: شيخ مختلف فيه، والتحقيق أنه ضعيف سيئ الحفظ كما تيقنت ذلك بممارسة مروياته. وهذا الحديث دليل على ذلك كما ستراه الآن. وقد خولف فيه كما يأتى.

٣- مالك بن سعير صدوق صاحب مناكير. وقد خولف مالك فى إسناده: خالفه محمد بن فضيل -الإمام الثقة- فرواه عن الأجلح فقال: عن أبى الزبير عن جابر به مرفوعًا... ولم يذكر فيه عمر هكذا أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٤٦]. تابعه على هذا الوجه: أبو مريم: عند الدارقطنى أيضًا [٢/ ٢٤٧]. وتابعهما: زياد بن عبيد اللّه: عند البيهقى فى «سننه» [٩٦٦٠].

وقد خولف الأجلح فى إسناده هو الآخر؛ خالفه مالك بن أنس- الجبل الراسخ- فرواه عن أبى الزبير عن جابر عن عمر به نحوه موقوفًا. هكذا أخرجه فى الموطأ [٢/ رقم ٥٠٢ / رواية الشيبانى]، وعنه الشافعى [رقم/ ١١٠٥]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [رقم/ ٩٦٥٩]، من طريق مالك به. وهذا الوجه: هو المحفوظ موقوفًا. قال البيهقى: «وكذلك رواه أيوب السختيانى وسفيان الثورى وسفيان ابن عيينة والليث بن سعد وغيرهم عن أبى الزبير».

قلتُ: يعنى كلهم رووه على الوجه الماضى عنه به موقوفًا. وتابعهم: معمر عند عبد الرزاق [٨٢٢٤]. وابن عون: عند ابن أبى شيبة [١٥٦١٨]. ورواية الليث: أخرجها البيهقى [٩٦٦٥]. ورواية أيوب: عنده أيضًا [٩٦٦٨]. وقد نقل الحافظ فى «التلخيص» [٢/ ٢٧٨]، عن الدارقطنى أنه صحَّح الحديث موقوفًا. وقد رأيت ابن كثير قد ساق الحديث من طريق المؤلف فى كتابه «مسند الفاروق» [١/ ٣٠٨-٣٠٩]: وقال: «رواه الأجلح بن عبد اللّه الكندى، وفيه ضعف، عن أبى الزبير، مع أنه شك فى رفعه،». ثم ساق الموقوف من طريق مالك وقال عقبه: «وهذا هو الصحيح موقوف».

٢٠٤- حدّثنا أحمد بن حاتم الطويل، قال: حدّثنا عبد العزيز بن محمد، عن صالح ابن محمد بن زائدة، عن سالم، عن أبيه، عن جده عمر بن الخطاب، أن رسول اللّه ﷺ قال: «**مَنْ وَجَدْتُمُوهُ غَلَّ فَاضْرِبُوهُ وَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ**»، قال: فدخلت على مسلمة بن عبد الملك، فأخذ رجلاً قد غل، فدعا سالمًا فحدثه الحديث، قال: فأحرق متاعه، ووجد فى متاعه مصحفًا، فقوم المصحف وتصدق بقيمته.

٢٠٤- منكر: أخرجه الترمذى [رقم ١٤٦١]، وأبو داود [رقم ٢٧١٣]، والدارمى [رقم ٢٤٩٠]، وأحمد [١ / ٢٢]، وابن أبى شيبة [٢٨٦٩٠]، وسعيد بن منصور فى «سننه» [٢٥٤٨]، والحاكم [٢/ ١٣٨]، والبزار [١٢٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٥٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٣/ ٣٧٣]، والبيهقى [١٧٩٩٢]، وابن العديم فى «تاريخ حلب» [٤/ ١٩٦]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٣٤٩]، وفى «العلل المتناهية» [٢/ ٥٨٤]، وغيرهم، من طرق عن صالح بن محمد بن زائدة أبى واقد الليثى عن سالم بن عبد اللّه بن عمر عن أبيه عن جده عمر بن الخطاب به مرفوعًا.

قال الترمذى: «هذا الحديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». ثم قال: «وسألت محمدًا -يعنى البخارى- عن هذا الحديث، فقال: إنما روى صالح بن محمد بن زائدة وهو أبو واقد الليثى، وهو منكر الحديث. قال محمد: وقد روى فى غير حديث عن النبى ﷺ فى الغال فلم يأمر فيه بحرق متاعه». ونقل ابن كثير فى «مسند الفاروق» [١/ ٤٦٨] عن ابن المدينى أنه قال: «هذا حديث منكر ينكره أصحاب الحديث، وكان وهيب قد لقى أبا واقد هذا، وكان يضعفه، يُروى عنه عجائب، ».

قلتُ: وسنده منكر كما قال ابن المدينى الإمام. وصالح بن محمد: منكر الحديث كما قاله جماعة من النقاد. وقد اشتد إنكار البخارى على صالح لهذا الحديث، حتى قال: «هذا باطل ليس بشىء»، وضعَّف صالحًا جدًا.

قلتُ: وقد أخرج أبو داود [٢٧١٤]، ومن طريقه البيهقى [١٧٩٩٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٣/ ٣٧٤]، ومن طريقه ابن العديم فى «تاريخ حلب» [٤/ ١٩٦]، بإسناد صحيح إلى صالح بن محمد بن زائدة أنه قال: «غزونا مع الوليد بن هشام، ومعنا سالم بن عبد اللّه وعمر بن عبد العزيز، فغلَّ رجل متاعًا، فأمر الوليد بمتاعه فأحرق، وطيف به، ولم يعطه سهمه...». قال أبو داود عقبه: «وهذا أصح الحديثين». =

٢٠٥- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جرير، عن حصين، عن عمرو بن ميمون، عن عمر ابن الخطاب قال: لما أصيب قال: له عبد اللّه بن عمر: ألا تستخلف يا أمير المؤمنين؟ قال: ما أجد أحداً أحق بهذا الأمر من هؤلاء الذين توفى رسول اللّه ﷺ وهو عنهم راض فسمى عليًا وعثمان و طلحة و الزبير و عبد الرحمن بن عوف و سعد بن أبى وقاص وقال: ليشهدهم عبد اللّه بن عمر وليس له من الأمر شيء فمن استخلفوه فهو الخليفة بعدى فإن أصابت سعداً وإلا فليستعن به الخليفة بعدى، فإنى لم أنزعه من ضعف ولا خيانة.

٢٠٦- حدّثنا حسين بن الأسود الكوفى، حدّثنا أبو أسامة، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر قال: حضرت أبى حين أصيب قال: فأثنوا عليه خيراً فقال: راهب وراغب قالوا: أولا تستخلف؟ قال: أتحمل أمركم حيًا وميتًا؟ لوددت أن حظّى منكم الكفاف لا علىّ ولا لى ثم قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير منى، وإن أترككم فقد تركككم من هو خير منى رسول اللّه ﷺ قال عبد اللّه بن عمر: فعرفت أنه حين ذكر رسول اللّه ﷺ أنه غير مستخلف.

٢٠٧- حدّثنا عبد اللّه بن أبان الكوفى، حدّثنا عبدة بن سليمان، عن عبيد اللّه بن

= قلتُ: وهكذا رجحه الدارقطنى فى «علله» [٢/ ٥٢]، وجماعة. وهو الصواب. وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث فى «غرس الأشجار».

٢٠٥- صحيح: أخرجه البخارى [١٣٢٨]، وابن أبى شيبة [٣٧٠٥٩]، وابن حبان [٦٩١٧]، والبيهقى [١٦٣٥٦]، وفى الاعتقاد [ص ٣٦٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٨/ ٣٩٣]، وجماعة، من طرق عن حصين بن عبد الرحمن السلمى عن عمرو بن ميمون عن عمر بن الخطاب به مطولاً... وهو قصة مقتله المشهورة. وقد رواه جماعة مختصراً: مثل الطبرانى فى «الكبير» [١/ ٣٢٠]، وغيره.

٢٠٦- صحيح: أخرجه البخارى [٦٧٩٢]، ومسلم [١٨٢٣]، وأحمد [١/ ٤٣]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٣٢/ المنتخب]، وابن حبان [٤٤٧٨]، والبيهقى [١٦٣٤٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٤/ ٤٣٢]، وجماعة، من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد اللّه بن عمر عن عمر به نحوه. وقد رواه سالم عن أبيه أيضًا.

٢٠٧- صحيح: أخرجه الضياء فى «المختارة» [١/ ٣٢٢-٣٢٣]، من طريق المؤلف حدّثنا عبد اللّه=

عمر، عن الزهرى، عن أبى بكر بن عبيد اللّه، عن ابن عمر، عن عمر، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**لا يَأْكُلْ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ**».

= ابن أبان الكوفى، حدثنا عبدة بن سليمان عن عبيد اللّه بن عمر عن الزهرى عن أبى بكر بن عبيد اللّه بن عبد اللّه ابن عمر عن ابن عمر عن عمر به.

هذا الحديث قد اختلف فى إسناده اختلاف غريب. فرواه عن عبدة ابن سليمان: عبد اللّه بن عمر بن صالح بن أبان كما مضى عند المؤلف على هذا الوجه: «عن عبيد اللّه بن عمر العمرى عن الزهرى عن أبى بكر بن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن عمر عن ابن عمر عن عمر به . . .».

وتوبع عليه عبد اللّه بن عمر ابن أبان عن عبدة: تابعه عثمان بن أبى شيبة وهناد بن السرى وحفص بن عبد اللّه الحلوانى وغيرهم: كما تراه عند أبى بكر النجاد فى «مسند عمر» [ص/ ٥٨-٥٩/ طبعة مكتبة جمع العلوم والحكم]. وخالفهم جماعة آخرون، منهم محمد بن العلاء الهمدانى الحافظ، فرواه عن عبدة بإسناده به، إلا أنه جعله من «مسند ابن عمر» وأسقط منه عمر؛ هكذا أخرجه أبو بكر النجاد فى «مسند عمر» [رقم/ ٥٨].

وهكذا: رواه عبد اللّه بن عمر بن أبان مرة أخرى عن عبدة به، مثل رواية محمد بن العلاء، كما سيأتى عند المؤلف [برقم/ ٥٧٠٥]. وهذا الوجه هو المحفوظ عن الزهرى كما يأتى. ثم قال أبو بكر النجاد « قال أبو على- وهو شيخه الحسن بن على المعمرى الحافظ-: «هذا الحديث وهم فيه عبدة فى قوله «عن عمر»، ثم رجع عنه».

قلتُ: ثم ساقه من طريق الحسن بن على المعمرى عن محمد بن العلاء عن عبدة بن على الوجه الماضى آنفًا. وقد اختلف فيه على عبدة على لون ثالث؛ فرواه عنه بعضهم فقال: «عن عبدة عن عبيد اللّه بن عمر عن الزهرى عن سالم عن أبيه عمر».

هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٩/ ١٩٤]، وأخرجه أبو بكر الشافعى فى الغيلانيات [١/ رقم ٤٥٠]، ثم قال الدارقطنى: «وهو وهم، والمحفوظ عن الزهرى عن أبى بكر بن عبيداللّه عن ابن عمر عن النبى ﷺ . . .».

قلتُ: وهكذا رواه جماعة عن الزهرى منهم:

١- مالك: فى «موطئه» [رقم/ ١٦٤٤]، ومن طريقه أحمد [٢/ ٣٣]، والدارمى [٢٠٣٠]، ومسلم [٢٠٢٠]، وعبد الرزاق فى «الأمالى» [١٣٦]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد»=

= [١١/ ١١١]، وغيرهم، وقد اختلف فيه على مالك كما تراه في «كامل ابن عدي» [٦/ ٢٠٤]، و«التمهيد» [١١/ ١٠٩].

٢- وسفيان بن عيينة: في «حديثه» [رقم/ ٥]، ومن طريقه أبو داود [٣٧٧٦]، وأحمد [٨/٢]، والنسائي في «الكبرى» [٦٧٤٨]، والحميدي [٦٣٥]، ومسلم [٢٠٢٠]، والبيهقي في «سننه» [١٤٣٨٦]، وفي «الشعب» [٥/ رقم ٥٨٣٨]، وابن عبد البر في «الاستذكار» [٨/ ٣٤٢]، وغيرهم.

٣- وعبيد الله بن عمر العمري: عند مسلم [٢٠٢٠]، والترمذي [١٧٩٩]، وأحمد [١٠٦/ ٢]، والنسائي في «الكبرى» [٦٧٥٠]، وجماعة كثيرة، واختلف في سنده على عبيد الله بن عمر فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي، وخالفهم آخرون فرووه عنه فقالوا: عن نافع عن ابن عمر به. هكذا أخرجه أحمد [٢/ ٨]، والطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥٥٧٥]، وغيرهما، وقد مضى لون ثالث من طريق عبدة بن سليمان عنه،

٤- وإسحاق بن راشد: عند الطبراني في «الأوسط» [٩/ رقم/ ٩٢٩٧]. ورواه آخرون عن الزهري مثل رواية هؤلاء عنه به، وخالفهم جميعًا: معمر بن راشد، فرواه عن الزهري فقال: عن سالم عن ابن عمر به مرفوعًا. هكذا أخرجه الحميدي [٦٣٥]، وأحمد [٢/ ١٤٦]، والنسائي في «الكبرى» [رقم/ ٦٨٨٩]، وابن حبان [رقم/ ٥٢٢٦]، والبيهقي [رقم/ ١٤٣٨٧]، وفي «الآداب» [رقم/ ٤٠١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١١/ ١١١]، وجماعة من طريق معمر به.

قلتُ: قد جزم غير واحد من النقاد بكون معمر قد أخطأ فيه؛ منهم: ابن عبد البر في «التمهيد»، وقبله ابن عدي في «الكامل» [٥/ ٥]. ومال البيهقي إلى أنه ربما يكو محفوظًا عن الزهري على الوجهين.

قلتُ: وقد توبع معمر عليه على هذا اللون: تابعه عقيل بن خالد كما ذكره الترمذي، وكذا تابعه أيضًا العباس بن الحسن الحراني: عند ابن عدي [٥/ ٥]. وقد رجَّح الترمذي: الطريق الأول من رواية مالك ومن معه عن الزهري، وتبعه الدارقطني وابن عبد البر على ذلك، ثم جاء النعمان ابن راشد وخالف الكل ورواه عن الزهري فقال: عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به مرفوعًا. =

= هكذا أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٦٧٤٥]، وأحمد، وابن راهويه [رقم/ ٤٧٦]، وجماعة من طريق ابن جريج عن النعمان به . ثم اختلف فى سنده على ابن جريج كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٩/ ١٩٤].

وفى الحديث: اختلافات أخرى أضربنا عنها صفحًا، وقد استوفيناها فى مكان آخر. والحاصل عندنا: أن الحديث محفوظ من رواية أبى بكر بن عبيد اللّه عن جده ابن عمر به. وليس محفوظًا من حديث عمر ابن الخطاب ولا من رواية أبى هريرة من طريق النعمان بن راشد الماضى بإسناده عنه.

● **تنبيهان مهمان:**

الأول: أعل الدارقطنى طريق أبى بكر بن عبيد اللّه بن عمر عن جده ابن عمر، وجزم فى «العلل» [٩/ ١٩٤]، بكون أبى بكر بن عبيد اللّه لم يسمع من جده عبد اللّه وإنما سمع هذا الحديث من عمه سالم بن عمر عن أبيه؛ ثم قال: «قال ذلك - يعنى ما مضى- عمر بن محمد ابن زيد عن القاسم بن عبيد اللّه وهو أبو بكر بن عبيد اللّه». هكذا جزم بكون أبى بكر بن عبيد اللّه هو نفسه: القاسم بن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن عمر، وسبقه إلى ذلك: محمد بن يحيى الذهلى الحافظ، كما نقله عنه ابن الجارود فى المنتقى [رقم/ ٨٧٠].

والصواب عندى: أن القاسم بن عبيد اللّه هو أخو أبى بكر بن عبيد اللّه، وليس هو هو، وقد أقمنا البرهان على هذا فى مكان آخر، وذكرنا أن غير واحد من النقاد قد فرَّق بينهما؛ وجزموا بكونهما أخوين معروفين؛ وأبو بكر لا يعرف له اسم. أما سماع أبى بكر بن عبيد اللّه من جده ابن عمر: فقد استظهره ابن عبد البر فى التمهيد [١١/ ١١١]، وهو الذى نقول به. ولم ينفه أحد علمته سوى الدارقطنى وحده، ونفيه له قائم على ما أشرتُ إليه آنفًا مَنْ جَعْله أبى بكر بن عبيد اللّه والقاسم أخوه: شخصًا مفردًا، واستدل على ذلك برواية القاسم عن سالم عن أبيه لهذا الحديث. وسيأتى الكلام عليه عند المؤلف [رقم ٥٥٦٨]، إن شاء اللّه.

التنبيه الثانى: قد وقع لحسين سليم أسد وهم عجيب جدًا فى تخريج هذا الحديث، فالمؤلف قد رواه كما مضى [٢٠٧]، فقال: «حدثنا عبد اللّه بن أبان الكوفى حدثنا عبدة بن سليمان عن عبيد اللّه ابن عمر عن الزهرى عن أبى بكر بن عبيد اللّه عن ابن عمر عن عمر به». فقال حسين أسد: «عبيد اللّه بن عمر لم نعرف» كذا قال، ثم نقل عن الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٢٦]، =

٢٠٨- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر القواريري، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا معمرٌ، عن الزهري، حدّثنا مالك بن أوس بن الحدثان، قال: اصطرف منى طلحة بن عبيد اللّه ورقًا بذهبٍ، فقال: أنظرنا حتى تأتى غلتنا من الغابة، فسمعه عمر بن الخطاب، وهو يقول،

= أنه قال: «رواه أبو يعلى [كذا نقله عنه والذى رأيته بعينى عند الهيثمى: «رواه الطبرانى» فلعلها غفلة منه]، من طريق عبيد اللّه ابن عمر عن الزهرى، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

قلتُ: ولا أدرى من أيهما أتعجَّب أمن المقلَّد أم المقلِّد؟، وهل عبيد اللّه بن عمر العمرى الإمام الحافظ الثقة الثبت المحدث الجليل أصبح مجهولاً لا يعرف ونكرة لا تُتعرَّف؟، وكيف خفى على الهيثمى- وهو الحافظ المطَّلع- هذا فلم يدر أن عبيد اللّه من مشاهير أصحاب الزهرى؟، وقد يقال: «لعل الهيثمى وقع له الإسناد- عند الطبرانى- هكذا «عبيد اللّه بن عمر الزهرى» فلم يعرفه، وهذا عندى بعيد جدًا، وهب أن ذلك راج على الهيثمى -لأمر من الأمور- فكيف يروج على حسين أسد وهو المتأخِّر المسْتدرك، ولو رجع الهيثمى أو أسد: إلى شيوخ عبدة بن سليمان وإلى تلاميذ الزهرى من «تهذيب المزى» لانكشف لهما الغطاء، ولبرح عنهما الخفاء، لكن لم يأب حسين أسد إلا أن يأتى بداهية أخرى، فعاد ليقول عن شيخ المؤلف هنا: «وعبد اللّه بن أبان الزراد الذى ترجمه البغدادى فى تاريخ بغداد [٩/ ٤٢١]، وهو مجهول».

قلتُ: كذا قال سامحه اللّه، ولا يدرى أن الذى خلط فى ترجمته ورماه بالجهالة هو الإمام المحدث الثقة: عبد اللّه بن عمر بن محمد بن أبان الكوفى المشهور بلقب: «مُشْكدانة»، من رجال مسلم وأبى داود والنسائى. وهو من أشهر شيوخ المؤلف، وقد أكثر عنه فى تواليفه، لكنه غالبًا لا يأتى باسمه على وجهه فتارة يقول: «حدثنا عبد اللّه بن عمر بن أبان الكوفى» وتارة يقول: «حدثنا عبد اللّه بن عمر الكوفى». وتارة يقول غير ذلك على عادة المحدثين فى روم الاختصار فى تعريف المشاهير من شيوخهم -باستثناء مَنْ عُرف بتدليس أسماء الشيوخ كالخطيب وغيره-.

ولو كان حسين أسد قد رجع إلى ترجمة عبدة بن سليمان من «تهذيب المزى» [١٨/ ٥٣٢]، لرآه بعينى رأسه مذكوراً فى تلامذته، ولكن إذا جاء القدر عمى البصر، والذى ترجمه الخطيب فى «تاريخه» هو قريب من نفس طبقة شيخ المؤلف، لكنه غيره قطعًا. ووفاة الأول كانت: سنة «٢٣٩هـ» والثانى: «٢٨٧هـ». فانتبه يا رعاك اللّه.

٢٠٨- **صحيح**: مضى تخريجه فى الحديث [رقم/ ١٤٩].

قال: فقال: لا واللَّه، لا تفارقه حتى توفيه، فإنى سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبًّا إِلا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًّا إِلا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًّا إِلا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًّا إِلا هَاءَ وَهَاءَ**».

٢٠٩- حدّثنا داود بن رشيد، حدّثنا عباد بن العوام، حدّثنا سفيان بن حسين، عن الزهرى، عن مالك بن أوس بن الحدثان، أن عمر بن الخطاب، باع من طلحة بن عبيد اللَّه مائة دينار بورق، فقال عمر: مثلها فى يده، قلت: ما لى مالٌ حتى يجىء صاحب ضيعتى من الغابة، فقال: لا، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**الذَّهَبُ بِالْفِضَّةِ رِبًّا إِلا هَاءَ وَهَاءَ**».

٢١٠- **حدّثنا** إبراهيم بن الحجاج السامى، حدّثنا حماد بن سلمة، عن حميد، عن

٢٠٩- **صحيح**: انظر قبله.

وسفيان بن حسين: تكلموا فى روايته عن الزهرى، لكن تابعه جماعة من الثقات عليه.

٢١٠- **صحيح لغيره**: أخرجه أبو الأزرقى فى «أخبار مكة» [٢/ ١٥١/ طبعة دار الأندلس]، وابن الأثير فى أسد الغابة [١/ ٦٨٦]، من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن مسلم عن عمر به. وسنده ضعيف منقطع. الحسن بن مسلم: هو ابن يناق المكى التابعى الصغير المعروف، وبينه وبين عمر مفازة لا يطيقها. وحميد: هو الطويل، رماه ابن سعد وابن حبان وجماعة بالتدليس، وقد عنعنه كما ترى. نعم: خصَّ جماعة تدليسه عن أنس بن مالك فقط، لكن ذكر الحافظ فى «طبقات المدلسين» [ص٣٨/ رقم/ ٧١]، أن النسائى قد وصفه بالتدليس، هكذا مطلقًا دون تقييد. وقد يقال: فلْيُحْمَل المطلق على المقيد؛ ويكون مراد النسائى بتدليسه: إنما هو عن أنس فقط.

قلتُ: وهو احتمال قوى، على أن حميدًا قليل التدليس على التحقيق، كما شرحناه فى غير هذا الموضع.

وللحديث: طريق آخر يرويه الزهرى عن عامر بن واثلة الليثى: «أن نافع بن عبد الحارث لقى عمر بعسفان وكان عمر يستعمله على مكة فقال: من استعملت على أهل الوادى؟ فقال ابن أبزى، قال: ومن ابن أبزى؟ قال مولى من موالينا، قال: فاستخلفت عليهم مولى؟ قال: إنه قارئ لكتاب اللَّه عز وجل، وإنه عالم بالفرائض. قال عمر: أما إن نبيكم ﷺ قد قال: إن اللَّه يرفع بهذا الكتاب أقوامًا ويضع به آخرين». =

الحسن بن سلم، أن عمر بن الخطاب استعمل ابن عبد الحارث على أهل مكة، فقدم عمر فاستقبله نافع بن عبد الحارث، واستخلف على أهل مكة عبد الرحمن بن أبزى، فغضب عمر حتى قام فى الغرز، فقال: أتستخلف على آل اللَّه عبد الرحمن بن أبزى ؟ قال: إنى وجدته أقرأهم لكتاب اللَّه، وأفقههم فى دين اللَّه، فتواضع لها عمر حتى اطمأن على رحله، فقال: قلت ذاك، لقد سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إِنَّ اللَّهَ سَيَرْفَعُ بِهَذَا الدِّينِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ**».

٢١١- حدّثنا محمد بن على بن الحسن بن شقيق قال: سمعت أبى يقول: حدّثنا الحسين بن واقد، عن الأعمش، عن حبيب بن أبى ثابت، أن عبد الرحمن بن أبى ليلى

= أخرجه مسلم [٨١٧]- واللفظ له- وابن ماجه [٢١٨]، وأحمد [١/ ٢٥]، والدارمى [٣٣٦٥]، وابن حبان [٧٧٢]، والبزار [٢٤٩]، والبيهقى فى «سننه» [٤٩٠٤]، وفى «الشعب» [٢/ رقم ٢٦٨٢]، وجماعة من طرق عن الزهرى به. لكن قد اختلف فيه على الزهرى، وخالفه حبيب بن أبى ثابت، ورواه عن أبى الطفيل به موقوفًا على عمر، هكذا أخرجه أبو عبيد فى «فضائل القرآن» [رقم/ ٦٠]، وغيره. ثم اختلف فيه على حبيب، كما تراه عند الطبرى فى تهذيب الآثار [رقم ٨٨٩]، وغيره. قال الدارقطنى فى «علله» [٢/ ١٩٨]، : «وحديث الزهرى هو الصواب».

قلتُ: والصواب أن الوقف والرفع محفوظان عن عامر بن واثلة، كما أوضحناه فى غير هذا المكان. وانظر الآتى:

● **تنبيه**: وقع فى مطبوعة حسين أسد «الحسن بن سلم» وهو تصحيف وصوابه «ابن مسلم». وهكذا هو على الصواب عند ابن الأثير فى «أسد الغابة» وهو يرويه من طريق المؤلف به.

٢١١- **صحيح**: أخرجه الطبرى فى تهذيب الآثار [رقم/ ٨٨٩/ مسند عمر]، من طريق الحسين بن واقد عن الأعمش عن حبيب بن أبى ثابت عن عبد الرحمن بن أبى ليلى به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، لكنه معلول بعلل:

الأولى: أنهم قد اختلفوا فى سماع عبد الرحمن من عمر، وسيأتى تحرير المسألة فى الحديث القادم [رقم/ ٢٤١].

والثانية: أن الأعمش وحبيبًا مدلسان ولم يذكرا فيه سماعًا. =

حدثه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب إلى مكة، فاستقبلنا أمير مكة نافع بن علقمة - وسمى بعم له يقال له نافع - فقال: من استخلفت على مكة؟ قال: استخلفت عليها عبد الرحمن ابن أبزى قال: عمدت إلى رجل من الموالى فاستخلفته على من بها من قريش وأصحاب رسول اللّه ﷺ؟ قال: نعم وجدته أقرأهم لكتاب اللّه، ومكة أرض محتضرة، فأحببت أن يسمعوا كتاب اللّه من رجل حسن القراءة قال: نعْمَ ما رأيت، إن اللّه يرفع بالقرآن أقوامًا، ويضع بالقرآن أقوامًا، وإن عبد الرحمن بن أبزى ممن رفعه اللّه بالقرآن.

٢١٢- **حدّثنا** هدبة بن خالد أبو خالد، حدّثنا مبارك بن فضالة، قال: حدثنى أبو الأصفر، عن صعصعة بن معاوية، قال: كأنّ أويس بن عامر رجلٌ من قرن، وكان من أهل الكوفة، وكان من التابعين، فخرج به وضحٌ، فدعا اللّه أن يذهبه عنه فأذهبه، فقال: اللّهم

= **والثالثة**: أن الأعمش قد خولف فى إسناده:

خالفه سفيان الثورى فرواه عن حبيب بن أبى ثابت فقال: عن أبى الطفيل به موقوفًا، هكذا أخرجه أبو عبيد فى فضائل القرآن [رقم/ ٦٠]، من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن الثورى به...

وهذا الوجه عندى: هو الأشبه. والحسين بن واقد -راويه عن الأعمش- وإن كان ثقة، إلا أن أحمد قد صح عنه أنه قال: «فى أحاديثه زيادة، ما أدرى أى شىء هى، ونفض يده». وهذا قول ناقد بصير، وقال الساجى: «فيه نظر وهو صدوق يهم»، وكذا غمزه فى حفظه ابن حبان وغيره. فالظاهر أنه دخل له إسناد فى إسناد. وقد مضى أن حبيبًا قد خولف فى وقفه، خالفه الزهرى، فرواه عن أبى الطفيل به عن عمر مرفوعًا... واختلف على الزهرى فى رفعه ووقفه أيضًا.

والوجهان عنه: محفوظان كما أشرنا إلى ذلك فى الحديث قبله.

٢١٢- منكر: أخرجه عبد اللّه بن أحمد فى «زوائده على الزهد» [ص/ ٣٤٣]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٤١٣]، والعقيلى فى الضعفاء [١/ ١٣٧]، والبيهقى فى «دلائل النبوة» [رقم ٢٦٦٢]، وأبو نعيم فى المعرفة [٣/ رقم ٩٤١]، وابن منده فى «معرفة الصحابة» كما فى «الإصابة» [١/ ٢٢٠]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٤١٩]، وابن حبان فى المجروحين [٣/ ١٥١]، وجماعة، من طريقين عن المبارك بن فضالة عن أبى الأصفر عن صعصعة بن معاوية به نحوه مطولاً ومختصراً. =

دع لي في جسدي منه ما أذكر به نعمك عليَّ، فترك له منه ما يذكر به نعمه عليه، وكان رجلاً يلزم المسجد في ناس من أصحابه، وكان ابن عم له يلزم السلطان، يُولع به، فإن رآه مع قوم أغنياء، قال: ماً هو إلا يستأكلهم، وإن رآه مع قوم فقراء، قال: ما هو إلا يخدعهم، وأويسٌ لا يقول في ابن عمه إلا خيراً، غير أنه إذا مر به استتر منه مخافة أن يأثم في سببه، وكان عمر بن الخطاب يسأل الوفود إذا قدموا عليه من الكوفة: هل تعرفون أويس ابن عامر القرني؟ فيقولون: لا، فقدم وفدٌ من أهل الكوفة، فيهم ابن عمه ذاك، فقال: هل تعرفون أويس بن عامر القرني؟ قال ابن عمه: يا أمير المؤمنين، هو ابن عمي، هو رجلٌ نذلٌ فاسدٌ لم يبلغ ما إن تعرفه أنت يا أمير المؤمنين، فقال له عمر: ويلك هلكت، ويلك هلكت، إذا أتيته فأقرئه مني السلام، ومره فليفد إليَّ، فقدم الكوفة، فلم يضع ثياب

= **قلتُ**: وهذا حديث منكر بهذا السياق: وقد أخرجه الذهبي في «سير النبلاء» من طريق المؤلف [٤/ ٢٥٤]، ثم قال: «هذا حديث غريب تفرد به مبارك بن فضالة عن أبي الأصفر، وأبو الأصفر ليس بمعروف».

قلتُ: قد أورده ابن حبان في المجروحين [٣/ ١٥١]، وقال: «أبو الأصفر شيخ يروى عن صعصعة ابن معاوية، روى عنه المبارك بن فضالة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.». لكن لم يعجب الذهبي هذا الكلام فتعقبه في الميزان [٤/ ٤٩٢]، قائلاً: «أبو الأصفر عن صعصعة بن معاوية، تكلم فيه ابن حبان بلا حجة فقال: لا يحتج به». وأقول: ومن هذا الأصفر حتى يقال فيه: «تكلم فيه ابن حبان بلا حجة» بل أنت نفسك تقول: «أبو الأصفر ليس بالمعروف» إذًا فهو مجهول، والمجهول إذا انفرد بخبر عن ثقة ولم يتابعه أحد عليه صَدَقَتْ كلمةُ ابن حبان فيه ولا كلام. فإذا كان في سياق حديثه نكارة ظاهرة فهو ضعيف مائل فإن روى مثله فهو تالف. ثم رأيتُ ابن معين قد ذكره في «تاريخه» [٤/ ٢٨٧/ رواية الدوري]، فقال: «مشهور» كذا قال، ولعل أصل قوله كان «غير مشهور». فسقطت «غير» من الناسخ؛ ثم استظهرت: أن «أبو الأصفر» ربما يكون هو «مروان الأصفر» التابعي المعروف من رجال التهذيب. فقد ذكروا في الرواة عنه «المبارك بن فضالة»، وذكروا أنه يروى عن «صعصعة بن عامر». وهو احتمال قوى. وعلى كل حال: فمبارك بن فضالة كثير الخطأ على تدليسه الشديد كما يقول أبو داود، لكنه صرح بالسماع. غير أني وجدتُ: الحافظ قد اتهمه بتدليس التسوية أيضًا، ولست أدري مَنْ سلفه في هذا، والقصة منكرة بهذا السياق. ولها طرق أخرى بسياقات مختلفة: =

سفره عنه حتى أتى المسجد، قال: فرأى أويسًا فلم به، فقال: استغفر لى يا ابن عمى، قال: غفر اللَّه لك يا ابن عم، قال: وأنت يغفر اللَّه لك يا أويس بن عامر، أمير المؤمنين يقرئك السلام، قال: ومن ذكرنى لأمير المؤمنين؟ قال: هو ذكرك وأمرنا أن نبلغك أن تفد إليه، قال: سمعٌ وطاعةٌ لأمير المؤمنين، فوفد إليه، حتى دخل على عمر، فقال: أنت أويس بن عامر؟ قال: نعم، قال: أنت الذى خرج بك وضحٌ فدعوت اللَّه أن يذهبه عنك فأذهبه؟ فقلتً: اللَّهم دع لى فى جسدى منه ما أذكر به نعمتك على، فترك لك فى جسدك ما تذكر به نعمه عليك، قال: وما أدراك يا أمير المؤمنين؟ فواللَّه ما اطلع على هذا بشرٌ، قال: أخبرنا رسول اللَّه ﷺ: أنه سيكون فى التابعين رجلٌ من قرن يقال له: أويس بن عامرٍ، يخرج به وضحٌ فيدعو اللَّه أن يذهبه عنه، فيذهبه، فيقول: اللَّهم دع لى فى جسدى

= **أصحها**: ما رواه أسير بن جابر قال: «كان عمر بن الخطاب إذا أتى عليه أمداد أهل اليمن سألهم: أفيكم أويس بن عامر؟ حتى أتى على أويس، فقال: أنت أويس بن عامر؟ قال: نعم. قال: من مراد ثم من قرن؟ قال: نعم. قال: فكان بك برص فبرأت منه إلا موضع درهم؟ قال: نعم. قال: لك والدة؟ قال: نعم. قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «يأتى عليكم أويس بن عامر مع أمداد أهل اليمن من مراد، ثم من قرن، كان به برص فبرأ منه إلا موضع درهم، له والدة هو بها بر، لو أقسم على اللَّه لأبره، فإن استطعت أن يستغفر لك فافعل» فاستغفر لى، فاستغفر له. فقال له: عمر أين تريد؟ قال: الكوفة، قال: ألا أكتب لك إلى عاملها؟ قال: أكون فى غبراء الناس أحب إلى. قال: فلما كان من العام المقبل حج رجل من أشرافهم، فوافق عمر، فسأله عن أويس؟ قال: تركته رثَّ البيت قليل المتاع، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «يأتى عليكم أويس بن عامر مع أمداد أهل اليمن من مراد ثم من قرن، كان به برص فبرأ منه إلا موضع درهم، له والدة هو بها بر، لو أقسم على اللَّه لأبره»فإن استطعت أن يستغفر لك فافعل، فأتى أويسًا فقال: استغفر لى. قال: أنت أحدث عهدًا بسفر صالح فاستغفر لى. قال: استغفر لى. قال: أنت أحدث عهدًا بسفر صالح، فاستغفر لى. قال: لقيت عمر؟ قال نعم. فاستغفر له، ففطن له الناس، فانطلق على وجهه. قال أسير: وكسوته بردة، فكان كلما رآه إنسان قال: من أين لأويس هذه البردة؟». أخرجه مسلم [٢٥٤٢]- واللفظ له- والحاكم [٣/ ٤٥٦]، وأحمد [١/ ٣٨]، وجماعة، من طريق أسير بن جابر به. =

ما أذكر به نعمتك علىَّ، قال: فيدع له منه ما يذكر به نعمه عليه، فمن أدركه منكم فاستطاع أن يستغفر له، فليستغفر له، فاستغفر لى يا أويس بن عامر، فقال له: غفر اللَّه لك يا أمير المؤمنين، قال: وأنت يغفر اللَّه لك يا أويس بن عامر، قالَ: فلما سمعوا عمر، قال عن النبى ﷺ، قال رجلٌ: استغفر لى يا أويس، وقال آخَر: استغفر لى يا أويس، فلما كثروا عليه انساب فذهب، فما رئى حتى الساعة.

٢١٣- حدّثنا إبراهيم بن الحجاج السامى، حدّثنا حماد بن سلمة، عن عاصم الأحول، عن أبى عثمان النهدى، قال: كتب عمر بن الخطاب إلى عتبة بن فرقد: سلامٌ عليك، أما بعد: فارتدوا واتزروا وألقوا السراويلات، وانتعلوا وألقوا الخفاف، وارموا الأغراض واقطعوا الركب، وانزوا على الخيل نزواً، وعليكم بالجرمية والمعدية، وإياكم والتنطع، وزى العجم، فإن رسول اللَّه ﷺ نهى عن الحرير إلا ما كان هكذا، ثلاث أصابع، أو هكذا أربع أصابع.

٢١٤- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن عاصمٍ الأحول، عن أبى عثمان، عن

= **قلت**: وهذا اللفظ يشهد للمرفوع منه، وبعض الفقرات الموقوفة. وما أجمل ما قاله أبو الفرج ابن الجوزى فى كتابه الموضوعات [٢/ ٤٤]، فى باب «ما ذُكر فى أويس»: قال: «. . . . وإنما يصح فى الحديث عن أويس كلمات يسيرة جرتْ له مع عمرَ، وأخبره رسول اللّه ﷺ فقال: «يأتى عليكم أويس فإن استطعت أن يستغفر لك فافعل» فأطال القُصَّاص وأعرضوا فى حديث أويس بما لا فائدة فى الإطالة بذكره. . . .».

٢١٣- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٤٣]، والبيهقى [١٩٥٢٢]، وجماعة، من طرق عن عاصم الأحول عن أبى عثمان به نحوه. وتوبع عليه عاصم: تابعه قتادة عند أبى القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم/ ٩٩٥]، وابن حبان [٥٤٥٤]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦١٨٦]، وجماعة، به نحوه، والمرفوع منه فقط: عند البخارى [٥٤٩٠]، ومسلم [٢٠٦٩]، وأبو داود [٤٠٤٢]، والنسائى [٥٣١٢]، والبيهقى [٥٨٧٦]، وجماعة، من طرق عن أبى عثمان النهدى به . . . وقد اختلف فى سنده على قتادة عن أبى عثمان، وهو خلاف لا يضر، إن شاء اللّه. فراجع «علل الدارقطنى» [٣/ ٦٢].

٢١٤- **صحيح**: انظر قبله.

عمر، قال: إياكم ولباس الحرير، فإن رسول اللّه ﷺ نهى عن لباس الحرير إلا هكذا، ورفع أصابعه السبابة والوسطى.

٢١٥- حدّثنا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا حمادٌ، عن على بن زيد، عن أبى رافعٍ، عن عمر بن الخطاب، أن رسول اللّه ﷺ كان بالحجون، وهو كئيبٌ حزينٌ، فقال: «**اللّهمَّ أَرِنِى الْيَوْمَ آيَةً لا أُبَالِى مَنْ كَذَّبَنِى بَعْدَهَا مِنْ قَوْمِى**». فنادى شجرةً من قبل عقبة أهل المدينة، فناداها فجاءت تشق الأرض حتى انتهت إليه، فسلمت عليه، ثم أمرها فذهبت، قال: فقال: «**مَا أُبَالِى مَنْ كَذَّبَنِى بَعْدَهَا مِنْ قَوْمِى**».

٢١٥- منكر: أخرجه ابن المدينى فى «مسند عمر» كما فى «مسند الفاروق/ لابن كثير» [٢/ ٦٧١]، والبزار [رقم/ ٣١٠]، وأبو نعيم فى «دلائل النبوة» [رقم ٢٨٠]، والبيهقى فى «دلائل النبوة» [٦/ ١٣/ الطبعة العلمية]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [٤/ ٢٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٣٦٤]، وغيرهم، من طرق عن حماد بن سلمة عن على بن زيد بن جدعان عن أبى رافع عن عمر بن الخطاب به نحو... قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر، عن النبى ﷺ إلا بهذا الإسناد». وقال ابن المدينى: «هذا إسناد بصرى ولا نعرفه إلا من حديث حماد». وقال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٥٦٧]، : «رواه البزار وأبو يعلى وإسناد أبى يعلى حسن».

قلتُ: الهيثمى يتناقض كثيراً فى عدد من النقلة فى كتابه هذا؛ فمرة تراه يضعِّف على بن زيد بن جدعان، ثم تراه فى مواضع يحسِّن له، وهكذا يفعل مع ابن لهيعة والليث بن أبى سليم وغيرهم. وهلا قال كما قال صاحبه البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٧/ ١٠٧]: «مَدَارُ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ». وابن جدعان: منكر الحديث على التحقيق وقد انفرد به عن أبى رافع الصائغ كما ترى، بل رأيته قد اضطرب فيه أيضًا؛ فعاد ورواه عنه حماد بن سلمة فقال: عن على بن زيد عن أبى زيد به نحوه... مرسلاً. هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [١/ ١٧٠/ طبعة دار صادر]، قال: أخبرنا عفان بن مسلم أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا على بن زيد عن أبى زيد به.

قلتُ: ومنْ أبو زيد هذا؟، ثم أين ذهب عمر بن الخطاب من الإسناد؟، وابن جدعان مشهور بمثل تلك الأوابد، وهو إمام فقيه تابعى حافظ. ولكن أين الضبط والتجويد؟، وفى الإسناد علة أخرى ذكرها البوصيرى فقال: «وأَبُو رَافِعٍ إِنْ كَانَ الصَّحَابِيُّ فَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ لَمْ يُدْرِكْهُ، وَإِنْ كَانَ الصَّائِغُ، فَلَمْ يُدْرِكْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ». =

٢١٦- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا جريرٌ، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن صفوان، قال: قلت لعمر بن الخطاب: كيف صنع رسول اللّه ﷺ حين دخل مكة؟ قال: «صَلَّى رَكْعَتَيْنِ».

= **قلتُ**: بل هو الصائغ بلا تردد، ولا يروى ابن جدعان عن أبي رافع سواه، ثم هو شيخ ثقة قديم قد أدرك الجاهلية، فكيف لم يدرك عمر بن الخطاب؟، بل ثبت أن عمر كان يجالسه ويمازحه أيضًا. راجع ترجمته من «التهذيب» وذيوله. وقد اختلف في إسناده على حماد بن سلمة، فرواه عنه ثقات أصحابه على الوجه الماضي، وخالفهم عبيد اللّه بن محمد ابن عائشة، فرواه عنه فقال: ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ به، فجعل شيخ حماد فيه: «ثابت» وهو البناني الثقة العالم، بدل «ابن جدعان» الضعيف المعروف، هكذا أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» [٤/ ٢٩/ طبعة الدهيش] قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ به.

قلتُ: وهذا من أغلاط ابن عائشة - وإن كان ثقة- على حماد، والمحفوظ عن حماد: هو الوجه الأول، وبذلك جزم الفاكهي، فقد ساق الحديث بعد ذلك من طريقين عن حماد على الوجه الأول، ثم قال: «وهذا هو الصحيح». وللحديث شاهد من مراسيل الحسن البصري: أخرجه البيهقي في الدلائل [٦/ ١٤]، بإسناد ضعيف إليه، وأجارك اللّه من مراسيل أبي سعيد.

٢١٦- **صحيح**: أخرجه أبو داود [رقم/ ٢٠٢٦]، وأحمد [٣/ ٤٣١]، وابن سعد في «الطبقات» [٥/ ٤٦١]، وابن المديني في «مسند عمر» كما في «مسند الفاروق / لابن كثير» [١/ ٣١٠]، والطحاوي في شرح المعاني [١/ ٣٩١]، والبيهقي في «سننه» [رقم/ ٣٦٠٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٤/ ٤٣٦]، والمزي في «التهذيب» [١٧/ ١٨٨]، وجماعة من طرق عن جرير بن عبد الحميد عن يزيد ابن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الرحمن بن صفوان عن عمر به نحوه مطولاً ومختصرًا...

قال ابن المديني: « هذا حديث صالح الإسناد، ولم يرو عن عمر إلا من هذا الوجه».

قلتُ: بل هذا إسناد أعوج، وابن أبي زياد: هو القرشي الكوفي الذي ضعفه جمهور النقاد لسوء حفظه، واختلال ذهنه، مع كونه صدوقًا في الأصل.

قال ابن سعد: «كان ثقة في نفسه؛ إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب». =

٢١٧- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا هشيمٌ، حدّثنا ابن أبى ليلى، عن عطاء، عن يعلى بن أمية، قال: رأيت عمر بن الخطاب، استلم الحجر الأسود وقبله، وقال: إنى لأقبِّلك، وإنى لأعلم أنك حجرٌ لا تضر ولا تنفع، ولكن رأيت رسول اللّه ﷺ قَبَّلَكَ.

٢١٨- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، عن سفيان، عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة، أن عمر، قبله، يعنى الحجر، والتزمه، وقال: رأيت أبا القاسم ﷺ بك حفيًا.

٢١٩- **حدّثنا** محمد بن بشار، حدّثنا أبو داود صاحب الطيالسة، عن جعفر بن محمد المخزومى، قال: رأيت محمدَ بن عباد بن جعفر، قبل الحجر وسجد عليه، وقال: رأيت عُمر بن الخطاب، يقبل الحجر ويسجد عليه، وقالَ: رأيت رسول اللّه ﷺ يفعله.

= **قلتُ**: فاستغلَّ ذلك جماعة من الأنذال وجلسوا إليه يلقِّنونه أحاديث ليس لها خُطم ولا أزمة، حتى كثرت المناكير فى مروياته، وقد ضاق جماعة من النقاد بأحاديثه المنكرة ذرعًا، حتى سئل عنه ابن المبارك فقال لسائله: «ارْم به». لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: قد استوفيناها فى «غرس الأشجار». منها: حديث ابن عمر الآتى عند المؤلف [برقم/ ٥٧٠٠]، و[رقم/ ٥٦١٧]، ولفظه: «صلى رسول اللّه ﷺ فى البيت»، وفى لفظ: «صلى رسول اللّه ﷺ فى الكعبة». وهذا الحديث: إنما سمعه ابن عمر من بلال، كما أخرجه الشيخان.

٢١٧- **صحيح**: هذا إسناد ضعيف.

وابن أبى ليلى: هو محمد بن عبد الرحمن الإمام الفقيه المجتهد، ولم يكن يحمدونه فى الحديث؛ لسوء حفظه، وكثرة خطئه، وكلامهم فيه معروف. لكنه ليس فى حيز المتروك، وقد اضطرب -كعادته- فى متن هذا الحديث كما تراه عند ابن أبى شيبة [١٤٩٩١]. وعطاء: هو ابن أبى رباح فقيه أهل مكة وإمامهم. وللحديث: طرق أخرى عن عمر صحيحة. ومنها الآتى:

٢١٨- **صحيح**: مضى تخرجه فى الحديث [رقم/ ١٨٩].

٢١٩- **منكر**: أخرجه الدارمى [١٨٦٥]، وابن خزيمة [٢٧١٤]، والحاكم [١/ ٦٢٥]، والطيالسى [٢٨]، والبزار [٢١٥]، والطحاوى فى «أحكام القرآن» [٢/ ١١٣-١١٤]، والبيهقى فى «سننه» [٩٠٠٥]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [١/ ٨٠]، والضياء فى «المختارة» [١ / ١٠٥]، وغيرهم من ثلاثة طرق عن جعفر بن عبد اللّه بن عثمان المخزومى [ووقع عند الطيالسى: «عن=

. . . . . .

= جعفر بن عثمان» نسبه الطيالسى إلى جده، كما قال البيهقى.] عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عباس عن عمر به نحوه. . . قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد». قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد»، وقال ابن كثير فى «مسند الفاروق» [١/ ٣١٢]: « هذا حسن»،

قلتُ: بل هو معلول لا يثبت كما سيأتى، وهكذا رواه أبو عاصم النبيل وأبو داود الطيالسى وعبد اللّه ابن داود الخريبى وغيرهم عن جعفر به. وخالفهم: بشر بن السرى، فرواه عن جعفر فقال: عن محمد بن عباد عن ابن عباس به مرفوعًا. ولم يذكر فيه عمر، وجعله من «مسند ابن عباس»، هكذا أخرجه العقيلى فى «الضعفاء» [١/ ١٨٣]، من طريق بشر به، والاضطراب فيه: من جعفر بن عبد اللّه نفسه؛ فهو وإن وثقه أحمد وابن حبان، إلا أن العقيلى قد قال: «فى حديثه وهم واضطراب.». وقد أنكر عليه هذا الحديث وذكره فى ترجمته من «الضعفاء».

قلتُ: ويدل على اضطرابه فيه أن الذين رووه عنه على الوجهين ثقات أئمة، فالحمل عليه. وأقوم سبيل للحكم على الراوى: إنما هو سبْرُ مروياته وأحاديثه وعرضها على أحاديث الثقات، كما كان عليه جماعة من أفذاذ النقاد، أما مطلق التوثيق النظرى فلا يخفى ما فيه؛ لاسيما فى مواطن الجدال، ومعترك الاستدلال. وقد خولف جعفر فى رفعه، خالفه بعض الثقات، فرواه موقوفًا كما يأتى، وهذا يؤيد أن جعفرًا كان فى حفظه شىء، وقد وهم الحاكم أبو عبد اللّه فى «مستدركه»، وأورد هذا الحديث كما مضى من طريق أبى عاصم النبيل عن جعفر بن عبد اللّه به. . . ثم قال عن جعفر: «وهو ابن الحكم»، وهذا وهم مجرد، بل هو ابن عبد اللّه بن عثمان القرشى. فانتبه.

وقد خولف جعفر بن عبد اللّه فى إسناده؛ خالفه ابن جريج -الثقة الإمام- فرواه عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عباس به موقوفًا عليه. . . أخرجه الأزرقى فى أخبار مكة [١/ ٤٩٧]، والفاكهى أيضًا فى أخبار مكة [١/ ٨٦]، والعقيلى فى «الضعفاء» [١/ ١٨٣]، والشافعى فى مسنده [رقم/ ٨٨١]، وعبد الرزاق [رقم/ ٨٩١٢]، وغيرهم من طرق عن ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر قال: «رأيتُ ابنَ عَبَّاس أتى الرُّكنَ الأسْودَ مُسَبِّدًا فَقَبَّلَهُ ثمَّ سَجَدَ عليه، ثمَّ قَبَّلَهُ ثمَّ سَجَدَ عليه، ثمَّ قَبَّلَهُ ثمَّ سَجَدَ عليه». هذا لفظ الشافعى. فأوقفه ابن جريج على ابن عباس من فعله، وهذا إسناد صحيح موقوف، وقد صرح ابن جريج فيه بالسماع عند عبد الرزاق، =

. . . . . .

= وهو المحفوظ عن محمد بن عباد. ولا يصح عنه مرفوعًا، وقد قال العقيلى: « حديث ابن جريج أولى». يعنى موقوفًا.

● **تنبيه مهم**: وقع عند عبد الرزاق: «أخبرنى محمد بن عباد عن أبى جعفر» وهذا تصحيف بلا تردد، و«عن» محرفة من «بن»، و«أبى» مقحمة لا معنى لها، وكل ذلك: من تصرُّف المعلق على «المصنف» لعبد الرزاق، فإنه اعترف بالهامش أن إسناد عبد الرزاق كان هكذا: « عن محمد ابن عباد بن جعفر» فأفسده هو بتحريف: «بن» إلى «عن»، وزيادة: «أبى» فى صلب الإسناد، وزعم أن ما فعله هو الصواب، سامحه اللَّه. وصنيع هذا المعلق فى سند عبد الرزاق - مع طريق سعيد القداح الآتى-: قد أوقع الإمام الألبانى فى مأزق؛ فجعل فى «الإرواء» [٤/ ٣١٠]، يُصْلح من سند العقيلى الذى مضى آنفًا ويقول بالهامش. «كذا فى الأصل» والصواب: «محمد ابن عباد عن أبى جعفر» كما فى الروايات الأخرى الآتية عن ابن جريج». ولم يفعل شيئًا، بل المثبت فى جميع الروايات - سوى عبد الرزاق- إنما هو على الوجه الذى يروم سواه وقد مضى آنفًا. فانتبه.

والعجب: أن الإمام قد عزاه من رواية ابن عيينة عن ابن جريج إلى «أخبار مكة للأزرقى». والذى عند الأزرقى من طريق ابن عيينة: هو نفسه الذى ننافح عنه فى هذا المقام، فاللّه المستعان، وقد اختلف فى سنده على ابن جريج، فرواه ابن عيينة وعبد الرزاق ومسلم بن خالد الزنجى ثلاثتهم عن ابن جريج به على هذا الوجه الماضى، وخالفهم جميعًا: سعيد بن سالم القداح الفقيه المكى؛ رواه عن ابن جريج فقال: عن أبى جعفر عن ابن عباس به . . . فجعل شيخ ابن جريج فيه: «أبا جعفر»، بدل: «محمد ابن عباد بن جعفر».

هكذا أخرجه الشافعى [رقم/ ٨٨٢]، وفى «الأم» [٢/ ٢٥٧]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [رقم/ ٩٠٠٦]من طريق سعيد بن سالم به. والقداح: قد وثقه جماعة وضعفه بعضهم، وليس هو فى قوة عبد الرزاق - أخص الناس بابن جريج- فضلاً عن أبى محمد الهلالى. فالوجه الأول: هو المحفوظ عن ابن جريج، ثم رأيت المعلق على «الأم/ للإمام الشافعى» [٢/ ٢٥٧] ذكر أنه وقع فى بعض النسخ: «عن ابن جعفر»، فإن صح هذا، فيكون «ابن جعفر» هذا هو نفسه: «محمد بن عباد بن جعفر» نُسب إلى جده، ثم رأيت بعض المتأخرين قد جزم بكون الصواب أنه: «أبو جعفر» وهو نفسه: «محمد بن عباد بن جعفر»، فقد كان له ولد يقال له: «جعفر» ذكره المزى من الرواة عن أبيه فى ترجمته من «التهذيب». =

٢٢٠- حدّثنا زكريا بن يحيى زحمويه الواسطي، حدّثنا عمر بن هارون، عن حنظلة ابن أبي سفيان، عن سالم بن عبد اللّه، عن أبيه، قال: رأيت عمر بن الخطاب قبل الحجر وسجد عليه، ثم عاد فقبله وسجد عليه، ثم قال: هكذا رأيت رسول اللّه ﷺ صنع.

= وهذا احتمال قوى. وعليه: تكون رواية سعيد القداح موافقة لرواية الجماعة عن ابن جريج، وليست مخالفة لهم.

وللحديث طريق آخر عن ابن عمر عن أبيه مرفوعًا، وهو الآتي. وله شواهد تالفة لا تثبت، ولا يصح في السجود على الحجر الأسود حديث قط، وإنما الثابت هو التقبيل وحسب.

● تنبيه مهم: وقع في طبعة حسين أسد من «مسند المؤلف»: «رأيتُ محمد بن عباد بن جعفر قبَّل الحجر وسجد عليه وقال: رأيتُ عمر بن الخطاب يقبل الحجر»، هكذا، ولم يذكر فيه «ابن عباس» بينهما، وحكم عليه حسين أسد بالانقطاع لأجل ذلك غافلاً عن ذلك السقط في متنه. وتابعه على تلك الغفلة: المحدث الحويني في «تنبيه الهاجد» [رقم/ ٣٣] فقال: «وسنده ضعيف لانقطاعه»، والتحقيق: أن ذلك سقطًا وقع في طبعة حسين أسد وحدها، وهو على الصواب في الطبعة العلمية من «مسند المؤلف». وهكذا: هو على الصواب أيضًا في «المقصد العلي بزوائد مسند أبي يعلى الموصلي» [١/ ٢٥٦/ الطبعة العلمية] للهيثمي.

● تنبيه آخر: وقع عند المؤلف وحده: «عن جعفر بن محمد المخزومي»، وهذا خطأ لا ريب فيه، وإنما هو «جعفر بن عبد اللّه بن عثمان» هكذا هو في أكثر المصادر. وهكذا وقع عند الطيالسي في «مسنده»- والمؤلف يرويه من طريقه- لكن الطيالسي يسميه: «جعفر بن عثمان»، ينسبه إلى جده، كما نبه عليه البيهقي وغيره. ويؤيد أن ذلك غلطًا في إسناد المؤلف: أن الضياء قد أخرج الحديث في «المختارة» من طريق المؤلف: ثنا بندار بن بشار ثنا أبو داود صاحب الطيالسة عن جعفر بن عثمان المخزومي به.

لكن يبدو أن ذلك الخطأ قديم، فقد قال الهيثمي في «المجمع»[٣/ ٥٤١]: «رواه أبو يعلى بإسنادين، وفي أحدهما جعفر بن محمد المخزومي، وهو ثقة وفيه كلام». وهكذا وجدته: ساق إسناد المؤلف في «المقصد العلي»، وفيه: «عن جعفر بن محمد المخزومي»، وأنا أستبعد أن يكون قد اختلف على الطيالسي في سنده، ولم يفطن المحدث الحويني إلى ذلك الخطأ في «تنبيه الهاجد» [٣٣]، وزعم أن «جعفر بن محمد المخزومي» هو: «جعفر بن محمد بن عباد ابن جعفر»، وقد رددنا عليه في كتابنا: «إيقاظ العابد بما وقع في تنبيه الهاجد». أعاننا اللّه على إكماله.

٢٢٠- منكر: هذا إسناد ساقط، وعمر بن هارون: هو الثقفي الذي تركه النقاد رغبة عنه وعن حديثه؛ =

٢٢١- حدّثنا عثمان بن أبى شيبة، حدّثنا ابن إدريس، عن حزام بن هشام بن حبيش ابن الأشقر الخزاعى، قال: سمعت أبى، يذكر أنه رأى عمر بن الخطاب، يقبل الحجر، ويقول: أشهد أنك حجرٌ، ولكنى رأيت رسول اللّه ﷺ يقبلك.

= حتى قال ابن حبان: «يروى عن الثقات المعضلات ويدعى شيوخًا لم يرهم» راجع «تهذيب الحافظ» [٧/ ٥٠٥]. وقد توبع على رفعه؛ لكنه خولف فى إسناده؛ تابعه وخالفه: حميد ابن عبد الرحمن الرؤاسى الثقة المعروف، فرواه عن حنظلة بن أبى سفيان فقال: عن طاوس: «أن عمر قبَّل الحجر وسجد عليه لكل قبلة، وذكر أن النبى ﷺ فعله». أخرجه ابن أبى شيبة [١٤٧٥٢] حدثنا حميد بن عبد الرحمن به.

قلتُ: ورجاله ثقات إلا أن طاووسًا لم يسمع من عمر بالاتفاق، وقد خولف حميد فى رفعه؛ خالفه عثمان بن عمرو القرشى فرواه عن حنظلة عن طاوس به موقوفًا عليه: هكذا أخرجه الأزرقى فى أخبار مكة [رقم/ ٤٢١]. وتابعه محمد بن خالد المخزومى: عند الفاكهى فى أخبار مكة [رقم ٨٧].

وتابعهما: وكيع عند ابن أبى شيبة [رقم/ ١٤٧٥٥]. وهذا هو المحفوظ مقطوعًا على طاووس وحده...

وقد وقع فى إسناده اختلاف غير هذا على حنظلة، شرحناه فى «غرس الأشجار». وذكرنا هناك: أن السجود على الحجر الأسود لم يثبت مرفوعًا ولا موقوفًا على عمر، وإنما صح عن ابن عباس وطاوس وغيرهما.

٢٢١- صحيح: قال ابن كثير فى «مسند الفاروق» [١/ ٣١٤]: «غريب حسن؛ لأن حزام بن هشام ابن حبيش بن خالد الاشقر، روى عنه غير واحد، منهم: عبد اللّه إدريس، ووكيع، ويحيى بن يحيى، وقال أبو حاتم الرازى: «محله الصدق»، وأما أبوه: فروى عن عمر، وعامر وسراقة بن مالك، وعنه ابنه حزام فقط. قاله أبو حاتم الرازى».

قلت: قد وقفت على توثيق عزيز لحزام وأبيه هشام معًا، فأخرج ابن عساكر فى «تاريخه» [١٢/ ٣٦٣]، بالإسناد الصحيح عن يعقوب بن شيبة الحافظ أنه قال: «حزام بن هشام ثقة، وقد أدرك عمر ابن عبد العزيز، وأبوه هشام بن حبيش: ثقة وقد أدرك عمر بن الخطاب وسافر معه، وبقى حتى أدرك عمر بن عبد العزيز وحدث عنه».

قلتُ: والحديث ثابت من غير وجه عن عمر، كما مضى [برقم/ ٢١٨]، وقبله [برقم/ ١٨٩]، فانظر ثمَّة.

٢٢٢- حدّثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدّثنا عبد الرزاق، حدّثنا معمرٌ، عن الزهري، عن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن أبي ثور، عن ابن عباسٍ، عن عمر بن الخطاب، قال: دخلت على رسول اللّه ﷺ فإذا هو متكئٌ على رَمْل حصيرٍ قد أثر في جنبه، فرفعت رأسي في البيت، فواللّه ما رأيت فيها شيئًا يرد البصر إلا أَهَبَةً ثلاثةً.

٢٢٣- حدّثنا إسحاق، حدّثنا حجاجٌ، عن شعبة بن الحجاج، عن سماك بن حربٍ، أنه سمع النعمان بن بشيرٍ يخطب، قال: ذكر عمر بن الخطاب ما أصاب الناس من الدنيا، فقال: رأيت رسول اللّه ﷺ يظل اليوم يلتوي ما يجد من الدَّقَل ما يملأ به بطنه.

٢٢٤- حدّثنا أبو همامٍ الوليد بن شجاعٍ، حدّثنا عبد اللّه بن المبارك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، يقول: واللّه لولا أن نترك آخر الزمان بيانًا ليس لهم شيءٌ، ما فتح اللّه على أهل الإسلام قريةً إلا قسمتها كما قسم رسول اللّه ﷺ خيبر.

---

٢٢٢ - صحيح: أخرجه البخاري [٢٣٣٦]، ومسلم [١٤٧٩]، والترمذي [٣٣١٨]، وأحمد [١/ ٣٣]، وابن حبان [٤١٨٧]، والبزار [٢٠٦]، والنسائي في «الكبرى» [٩١٥٧] - وهو في الصغرى أيضًا، لكن ليس عنده موضع الشاهد- والبيهقي [١٣٠٤٦]، وجماعة كثيرة من طرق عن الزهري عن عبيد اللّه بن أبي ثور عن ابن عباس عن عمر به نحوه مطولاً ومختصراً . . . . وقد مضى مختصراً أيضًا [برقم/ ١٧٨]، وقد ذكرنا هناك الاختلاف الذي في سنده.

٢٢٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ١٨٣].

٢٢٤- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٣١]، والبيهقي في «سننه» [١٨١٧٢]، والخطيب في «تاريخه» [١/ ٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢/ ١٨٨]، وجماعة من طريق هشام بن سعد المدني عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به نحوه . . . وهذا إسناد قوي. وهشام بن سعد قد تكلموا فيه لكنه من أثبت الناس في زيد بن أسلم كما قاله أبو داود.

وقد توبع عليه هشام: تابعه مالك عند البخاري [٢٢٠٩]، وأبو داود [٣٠٢٠]، والبزار [٢٧٠٦]، وابن أبي شيبة [٣٢٩٧٧]، والبيهقي [١٢٦٠١]، وابن الجارود [١٠٩٢]، وجماعة كثيرة من طريق مالك عن زيد بن أسلم بإسناده به نحوه . . .

٢٢٥- حدّثنا أبو كريبٍ محمد بن العلاء، حدّثنا وكيعٌ، عن هشام بن سعد، عن زيد ابن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**مَثَلُ الَّذِى يَعُودُ فِى صَدَقَتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَعُودُ فِى قَيْئِهِ**».

٢٢٦- حدّثنا أبو كريبٍ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا إسحاق بن عثمان الكلابى، حدّثنا

٢٢٥- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٥٤]، وابن أبى شيبة [٢١٧١٤]، وابن زنجويه فى «الأموال» [١٢٤٤]، وغيرهم من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به مرفوعًا . . . وسنده قوى كما مضى فى الذى قبله. وقد توبع عليه هشام: تابعه مالك فى «موطئه» [٦٢٣]، ومن طريقه البخارى [١٤١٩]، ومسلم [١٦٢٠]، والبزار [٢٦٦]، والنسائى [٢٦١٥]، وأحمد [١/ ٤٠]، وابن حبان [٥١٢٥]، والبيهقى [٧٤٢٢]، وجماعة عنه بهذا اللفظ. ورواه جماعة عن مالك بنحوه. وقد اختلف على مالك فيه، كما شرحه الدارقطنى فى «علله» [٢/ ١٥]. وتابعه أيضًا: روح بن القاسم عند مسلم [١٦٢٠]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٧٩٣]. وكذا تابعه: خارجة بن مصعب عند الطيالسى [رقم/ ٦٤]. ثم أتى عبد اللّه ابن عمر العمرى وخالفهم جميعًا ورواه عن زيد بن أسلم عن ابن عمر به نحوه مرفوعًا . . . هكذا بإسقاط «أسلم» والد زيد من سنده، أخرجه ابن ماجه [٢٣٨٦] من طريق العمرى به.

قلتُ: وهذان وهمان فاضحان من العمرى فى إسناد واحد:

فالأول: أسقط منه «أسلم».

والثانى: جعله من «مسند عبد اللّه بن عمر». والعمرى: ضعفه النقاد كلمة واحدة ولم يوثقه إلا من لا يعرفه. راجع: ترجمته فى «التهذيب» وذيوله.

والوجه الأول: هو المحفوظ عن زيد بن أسلم.

٢٢٦- ضعيف بهذا السياق: أخرجه أحمد [٥/ ٨٥]، وأبو داود [رقم/ ١١٣٩]، وابن حبان [٣٠٤١]، وابن خزيمة [١٧٢٢]، والبزار [٢٥٢]، وابن سعد فى «الطبقات» [٧/ ٨]، والطبرانى فى «الكبير» [٥٢/ رقم ٨٥]، والبيهقى [٥٤٢٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ٢٦٢]، وجماعة، من طرق عن إسحاق بن عثمان الكلابى عن إسماعيل بن عبد الرحمن ابن عطية عن جدته أم عطية عن عمر به نحوه. وهو عند أبى داود مختصرًا. قال الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٤٢]: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبرانى ورجاله ثقات». وقال حسين أسد فى تعليقه على «مسند المؤلف»: «إسناده حسن». =

إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية الأنصارى، قال: حدثتنى جدتى أم عطية، قالت: لما قدم النبى ﷺ المدينة جمع نساء الأنصار فى بيت، ثم بعث إلينا عمر، فقام فسلم، فرددنا عليه السلام، فقال: إنى رسول رسول اللَّه إليكن، قلنا: مرحبًا برسول اللَّه وبرسول رسول اللَّه ﷺ، قالت: فقال: أتبايعننى على أن لا تزنين ولا تسرقن، ولا تقتلن أولادكن، ولا تأتين ببهتان تفترينه بين أيديكن وأرجلكن، ولا تعصين فى معروف؟ قلنا: نعم، قالت: فمددنا أيدينا من داخل البيت ومد يده من خارجه وأمرنا أن نخرج الحيض والعواتق فى العيدين، ونهانا عن اتباع الجنائز، ولا جمعة علينا، قال: قلت: فما المعروف الذى نُهيتُنَّ عنه؟ قالت: النياحة.

٢٢٧- حدّثنا أبو هشام الرفاعى، حدّثنا إسحاق بن سليمان، حدّثنا معاوية بن

= **قلتُ**: وهذا تساهل منهما جميعًا، وإسماعيل: لم يرو عنه سوى إسحاق وحده، ولم يوثقه سوى: أبى حاتم البُستى وحده، وبه أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/ ١٢]، فقال: «هذا إسناد فيه مقال؛ إسماعيل بن عبد الرحمن: ذكره ابن حبان فى «الثقات» وأخرج له هو وابن خزيمة فى صحيحيهما». وقد خولف فى إسناده أيضًا؛ خالفه جماعة رووه عن أم عطية مرفوعًا- ليس فيه عمر- بقصة الخروج إلى العيد فقط. هكذا أخرجه البخارى [٣١٨]، ومسلم [٨٩٠]، وجماعة كثيرة. وهذا هو المحفوظ، لكن لأكثر فقرات الحديث شواهد ثابتة.

اللّهم إلا قول أم عطية: «فمددنا أيدينا من داخل البيت...» فهى زيادة منكرة. وكذا دون ذكر عمر فى أوله.

٢٢٧- **ضعيف بهذا السياق**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٤٠٠]، من طريق المؤلف حدثنا أبو هشام الرفاعى حدثنا إسحاق بن سليمان حدثنا معاوية بن يحيى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عمر به. قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٢١١]: «رواه أبو يعلى وفيه معاوية بن يحيى الصدفى وهو ضعيف».

قلتُ: وهذا إسناد منكر. معاوية بن يحيى: هو الصدفى المشهور، وعنه يقول ابن معين: «هالك ليس بشىء» وقال النسائى: «ليس بثقة»، ونحوه قال سائر النقاد. بل تكلموا فى روايته عن الزهرى أيضًا فقال الساجى: «ضعيف الحديث جدًا، وكان اشترى كتابًا للزهرى من السوق؛ فروى عن الزهرى». =

يحيى، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، قال: سمع النبى ﷺ رجلاً يقول لرجلٍ: تعال أقامرك فأمره أن يتصدقَ بصدقةٍ.

٢٢٨- حدّثنا أبو هشامٍ، حدّثنا أبو أسامة، حدّثنا عمر بن حمزة، عن سالمٍ، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ قال: «**إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَإِنَّ أَمِينَ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ**».

= **قلتُ**: وهذا يقتضى الطعن فى سماعه من الزهرى رأسًا، لكن يقول البخارى: «أحاديثه عن الزهرى مستقيمة، كأنها من كتاب».

قلتُ: فهذا صريح فى احتماله فى الزهرى جملة، لكن استثنى البخارى فقال: «وروى عنه عيسى بن يونس وإسحاق بن سليمان: أحاديث مناكير كأنها من حفظه».

قلتُ: وهذا الحديث من رواية إسحاق عنه، وقال ابن خراش: «رواية إسحاق الرازى عنه مقلوبة» ونحوه قال الدارقطنى أيضًا.

ومصداق ذلك: أنه قد خولف فى هذا الإسناد؛ خالفه جماعة من أصحاب الزهرى فى سنده ومتنه؛ فرووه عنه فقالوا: عن حميد بن عبد الرحمن عن أبى هريرة مرفوعًا: «من حلف منكم فقال فى حلفه: باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا اللَّه، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك فليتصدق».

أخرجه البخارى [٤٥٧٩]، و[٥٧٥٦]، و[٥٩٤٢]، ومسلم [١٦٤٧]، وأبو داود [٣٢٤٧]، والترمذى [١٥٤٥]، والنسائى [٣٧٧٥]، وأحمد [٢/ ٣٠٩]، وابن خزيمة [٥٤]، وابن حبان [٥٧٠٥]، وجماعة كثيرة من طرق [عن معمر والأوزاعى -واختلف عليه- ويونس بن يزيد وعقيل بن خالد وابن أخى الزهرى والزبيدى -واختلف عليه- وغيرهم كلهم] عن الزهرى به.

وهذا هو المحفوظ عن الزهرى سندًا ومتنًا. وقد بسطنا تخريجه فى «غرس الأشجار».

٢٢٨- **صحيح لغيره**: أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [١/ ١٠١]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ٢٨١]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٤٦٠]، والبزار [١٣٤]، وأبو نعيم أيضًا فى أخبار أصبهان [١/ ١٦٨]، وجماعة من طرق عن أبى أسامة حماد ابن أسامة الكوفى عن عمر بن حمزة العمرى العدوى عن سالم بن عبد اللَّه عن ابن عمر عن عمر به. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عمر بن حمزة إلا أبو أسامة». =

٢٢٩- حدّثنا أبو هشامٍ، حدّثنا زيد بن الحباب، حدّثنا عبد اللَّه بن بديل بن ورقاء، عن الزهري، عن سالم بن عبد اللَّه، عن أبيه، عن عمر، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «الشُّؤْمُ فِي ثَلاثَةٍ: فِي الدَّابَّةِ وَالْمَسْكَنِ وَالْمَرْأَةِ».

قال أبو هشامٍ: هو خطاءٌ.

= قلتُ: وهذا إسناد لا يصح. وعمر بن حمزة: يقول عنه أحمد: «أحاديثه مناكير» وضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما. وتساهل ابن حبان والحاكم بشأنه، لكنه لم ينفرد به: بل تابعه الزهري عند البزار [رقم/ ١٤٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٥/ ٤٥٩]، وغيرهما من طريق عبد الرزاق بن عمر الدمشقي عن الزهري به . . . قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه رواه عن الزهري إلا عبد الرزاق بن عمر، وهو رجل قد حدث عنه غير واحد: يحيى بن حسان و عبدالغفار بن داود وغيرهما، ولا نعلم أحداً تابعه على رواية هذا الحديث عن الزهري، وإن كان عمر بن حمزة قد رواه عن سالم عن أبيه عن عمر. . ».

قلتُ: وهذه متابعة هابطة، وعبد الرزاق بن عمر الشامي: شيخ ضعيف عندهم، بل كذبه ابن معين في رواية، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وضعفوه في حديث الزهري جداً. وهو مترجم في «التهذيب» وذيوله، «تمييزاً»، لكن: للحديث طرق أخرى عن عمر، ذكر بعضها أبو نعيم في «الحلية» [١/ ١٠١]، وبعضها عند ابن عساكر [٢٥/ ٤٦٣]، ولا يصح منها شيء. لكن الحديث: ثابت عن جماعة من الصحابة. ويأتي منهم حديث أنس: عند المؤلف [برقم/ ٣٢٨٧]، وسنده صحيح حجة.

ويأتي منهم أيضا: حديث ابن عمر [برقم/ ٥٧٦٣].

٢٢٩-صحيح: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٤/ ٢١٣]، من طريق المؤلف حدثنا أبو هشام حدثنا زيد بن الحباب حدثنا عبد اللَّه بن بديل بن ورقاء عن الزهري، عن سالم بن عبد اللَّه، عن أبيه، عن عمر به . . .

قال الهيثمي في «المجمع» [٥/ ١٧٨]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح خلا عبد الله بن بديل بن ورقاء وهو ثقة، ولكن أبا هشام الرفاعي قال: هو خطّاء. . . ».

قلتُ: وقال حسين أسد في تعليقه على «مسند المؤلف» «إسناده حسن».

قلتُ: بل هو إسناد منكر؛ وليس لـ «عمر بن الخطاب» في هذا الحديث دخل أصلاً، بل ذكْره هنا من أوهام عبد الله بن بديل بن ورقاء هذا، وهو يزيد في المتون والأسانيد كما قاله ابن عدي=

٢٣٠- حدّثنا أبو هشام، حدّثنا ابن فضيل، حدّثنا ابن أبى زياد، عن عاصم بن عبيد اللّه بن عاصم، عن أبيه، عن جده عمر، قال: كنا مع النبى ﷺ فى غزاة، فقلنا: يا رسول اللّه، إن العدو قد حضر وهم شباعٌ والناس جياعٌ، فقالت الأنصار: ألا ننحر نواضحنا

= الحافظ. وقد جزم أبو هشام الرفاعى- شيخ المؤلف- بكونه أخطأ فيه، فقال فى ذيل هذا الحديث: «هو خطّاء».

قلتُ: ووقع عندى ابن عدى: «هو خطأ». قال ابن عدى عقب كلمة أبى هشام هذه: «وقول أبى هشام: «هو خطأ»: زيادة «عمر» فى هذا الإسناد».

قلتُ: وقد رواه جماعة من أصحاب الزهرى عنه عن سالم وجعلوه من «مسند ابن عمر» وهذا هو المحفوظ، ومن هؤلاء:

١- مالك بن أنس: وروايته فى الموطأ [١٧٥٠]، ومن طريقه البخارى [٤٨٠٥]، ومسلم [٢٢٢٥]، وجماعة.

٢- ومنهم شعيب بن أبى حمزة: عند البخارى [٢٧٠٣]، ومسلم [٢٢٢٥]، وجماعة:

٣- ومنهم يونس الأيلى: عند البخارى [٥٤٣٨]، ومسلم [٢٢٢٥]، وجماعة. وهكذا رواه: ابن عيينة وصالح بن كيسان وعقيل بن خالد وعبد الرحمن بن إسحاق وأبو أويس ومعمر وموسى بن عقبة وابن أبى عتيق وجماعة كلهم رووه - وقد اختلف فيه على بعضهم- عن الزهرى عن سالم- وقرن بعضهم معه آخر- عن أبيه به...

ثم وجدتُ عبد اللّه بن بديل قد رواه على هذا الوجه المحفوظ عند الطيالسى [١٨٢١]. فلعله كان لا يضبطه، أو أن زيد بن الحباب قد وهم عليه فى طريق المؤلف، وقد اختلف فى هذا الحديث على الزهرى اختلاف لا يضر إن شاء اللّه. نعم: قد جزم الإمام فى الصحيحة [رقم ٤٤٢، ٩٩٣، ١٩٣٠]، بكون هذا اللفظ: «الشؤم فى ثلاثة...» لفظ شاذ، وأن صوابه: «إن يكن الشؤم» أو «إن كان الشؤم».

■ **والصواب**: أن كلا اللفظين محفوظان، كما شرحناه فى غير هذا المكان، ولا يصار إلى الشذوذ إلا بعد تعذّر الجمع بين الروايات. والجمع هنا سائغ ميسور. واللّه المستعان. وانظر: «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة [ص ١٥٧ / طبعة دار الحديث/ بتعليقى].

٢٣٠-**صحيح لغيره**: دون قوله: «ولا تنتهبوا»: أخرجه الفريابى فى «دلائل النبوة» [رقم/ ٥]، وابن راهويه فى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [١٧/ ٤٩٣/ طبعة العاصمة]، وابن أبى =

فنطعمها الناس ؟ فقال النبي ﷺ : «**مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلُ طَعَامٍ فَلْيَجِئْ بِهِ**»، فجعل يجيء بالمد والصاع وأكثر وأقل، فكان جميع ما في الجيش بضعًا وعشرين صاعًا، فجلس النبي ﷺ إلى جنبه ودعا بالبركة، فقال النبي ﷺ : «**خُذُوا وَلا تَنْتَهِبُوا**»، فجعل الرجل يأخذ في جرابه وفي غرارته، وأخذوا في أوعيتهم، حتى إن الرجل ليربط كم قميصه فيملأه، ففرغوا والطعام كما هو، ثم قال النبي ﷺ : «**أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّه وَأَنِّي رَسُولُ اللَّه، لا يَأْتِي بِهِمَا عَبْدٌ مُحِقٌّ إِلا وَقَاهُ اللَّه حَرَّ النَّارِ**».

= شيبة وابن أبي عمر العدني كلاهما في «المسند» كما في «إتحاف الخيرة» [٧/ ٥٠]، والحاكم في «الكنى» كما في «كنز العمال» [٣٥٣٥٩]، وابن عساكر في «تاريخه» كما في «مختصره» لابن منظور [١/ ١٨٤]، والبزار في «مسنده» [٢٦٤]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبي زياد عن عاصم بن عبيد الله عن أبيه عن جده عمر به نحوه مطولاً ومختصرًا.

قلتُ: وهذا إسناد يحتاج إلى سناد، وفيه علل شتى:

١- يزيد بن أبي زياد: ضعيف جملة واحدة، وله مناكير معروفة ينفرد هو بها، ثم اختلط أخيرًا، فسقط حديثه كله، وقد رماه الدارقطني والحاكم وغيرهما بالتدليس أيضًا.

٢- وعاصم بن عبيد الله: هو ابن عاصم بن عمر العمري، منكر الحديث كما قاله جماعة من حذاق الأئمة، وينفرد كثيرًا بأحاديث لا خُطم لها ولا أزمَّة حتى تركه بعضهم. وبه: أعله الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٥٣٥].

٣- وعبيد الله بن عاصم والد عاصم: تابعي مجهول الحال، لا يعلم له راو عنه سوى ولده عاصم وحده، فماذا ينفعه ذكرُ ابن حبان له في ثقاته؟! والعجلي على تساهله قد ذكره في «تاريخه» [٢/ ١١٠]، ثم قال: «وليس يُروى عنه». وفي ثقات العجلي جماعة لم ينص على توثيقهم بل تراه ينص على تضعيفهم بقلمه، فلا ينبغي أن يُنْسب إليه توثيق راو بمجرد أن أورده في كتابه هذا؛ ثم إن عبيد الله لم يدرك جده عمر أصلاً فالإسناد منقطع أيضًا. وقد اختلف في سنده على عاصم، فرواه عنه جرير ابن عبد الحميد ومحمد بن فضيل على الوجه الماضي. وخالفهم: يزيد مولى نوفل بن الحارث؛ فرواه عن عاصم بن عبيد الله عن عاصم عن عمر بن عمر بن الخطاب به نحوه باختصار. هكذا أخرجه أبو القاسم التيمي في «دلائل النبوة» [ص/ ١٧٥]، من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد به. =

٢٣١- حدّثنا أبو هشام، حدّثنا النضر يعنى ابن منصور، حدّثنا أبو الجنوب، قال: رأيت عليًا يستقى ماءً لوضوئه، فبادرته أستقى له، فقال: مَه يا أبا الجنوب، فإنى رأيت عمر، يستقى ماءً لوضوئه، فبادرته أستقى له، فقال: مه يا أبا الحسن، فإنى رأيت رسول اللَّه ﷺ يستقى ماءً لوضوئه، فبادرته أستقى له، فقال: «**مَهْ يَا عُمَرُ، فَإِنِّى أَكْرَهُ أَنْ يَشْرَكَنِى فِى طُهُورِى أَحَدٌ**».

٢٣٢- حدّثنا عقبة بن مكرم، حدّثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن الزهرى، عن سعيد بن عبيد مولى ابن أزهر، قال: سمعت عمر بن الخطاب، يقول: إن

= **قلتُ**: ويبدو لى أن عاصمًا قد اضطرب فيه كعادته، لكن: للحديث شاهد بنحوه عن أبى سعيد الخدرى أو أبى هريرة به نحو سياقه هنا، دون قوله: «ولا تنتبهوا». أخرجه مسلم [رقم/ ٢٧]، وجماعة. وسيأتى تخريجه عند المؤلف [برقم/ ١١٩٩]. وللمرفوع منه: شواهد صحيحة.

٢٣١- منكر: أخرجه البزار [٢٦٠]، وابن حبان فى المجروحين [٣/ ٥٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٣]، والدارقطنى فى «الأفراد» [١/ ٦٢/ أطرافه/ الطبعة التدمرية]، وغيرهم من طريقين عن النضر ابن منصور عن أبى الجنوب عن على عن عمر به نحوه... قال الدارقطنى: «تفرد به النضر بن منصور أبو عبد الرحمن العَنَزى عن أبى الجَنُوب عقبة بن علقمة اليشكرى عن على عن عمر».

قلتُ: وهذا إسناد منكر مثل متنه. والنضر: يقول عنه أبو حاتم: «شيخ مجهول يروى أحاديث منكرة». وقال البخارى: «منكر الحديث» وضعفه سائر النقاد. وهو من رجال الترمذى. وشيخه أبو الجنوب: هو عقبة بن علقمة الكوفى، يقول عنه أبو حاتم: «ضعيف الحديث بين الضعف.. لا يُشْتغل به». وهو من رجال الترمذى وحده. وبأبى الجنوب وحده: أعل الهيثمىُّ الحديثَ فى «المجمع» [١/ ٥٢٤]، ومثله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٨٦]، وهو قصور منهما قد عوَّدانا عليه، وقد رأيت ابن كثير قال فى «مسند الفاروق» [١/ ١١٤]: «النضر بن منصور الباهلى ضعفه عدول من الأمة، وشيخه أبو الجنوب: عقبة بن علقمة ضعفه أبو حاتم الرازى.».

٢٣٢- صحيح: مضى الكلام عليه فى الحديث [رقم ١٥٠]. وقد توبع عليه ابن إسحاق: تابعه: مالك وسفيان وجماعة.

هذين اليومين نهاكم رسول اللَّه ﷺ عن صيامهما: يوم فطركم من صيامكم، ويومٌ تأكلون فيه من لحم نسككم.

٢٣٣- حدّثنا هدبة، حدّثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، أن عمر، لما طعن عولت عليه حفصة، فقال: يا حفصة، أما سمعت رسول اللَّه ﷺ يقولُ: «**إِنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ**».

٢٣٤- حدّثنا سويد بن سعيد، حدّثنا مالكٌ، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان، أنه أخبره أنه التمس صرفًا بمائة دينار، قال: فدعانى طلحةُ بن عبيد اللَّه، فتراضينا فى الصرف حتى اصطرف منى وأخذ الذهبَ يقلبها فى يده، قال: حتى يأتى خازنى من الغابة، وعمر بن الخطاب يسمع، فقال عمر: لا واللَّه لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلا هَاءَ وَهَاءَ**».

٢٣٥- حدّثنا أحمد بن عيسى، حدّثنا عبد اللَّه بن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، أن السائب بن يزيد، وعبيد اللَّه بن عبد اللَّه أخبراه، عنْ عبد الرحمن بن عبد

٢٣٣- **صحيح**: أخرجه مسلم [٩٢٧]، وأحمد [١/ ٣٩]، وابن حبان [٣١٣٢]، والطيالسى [٤٢]، والبزار [٢١٩]، والبيهقى [٦٩٦٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ٣٦١]، والرافعى فى «تاريخ قزوين» [١/ ٤٠٥]، وابن شبة فى «تاريخ المدينة» [٣/ ٩٠٧]، وجماعة، من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البنانى عن أنس به . . . . وهذا إسناد غاية فى الصحة.

٢٣٤- **صحيح**: مضى فى الأحاديث [رقم/ ١٤٩، ٢٠٨، ٢٠٩].

٢٣٥- **صحيح**: موقوفًا: أخرجه مسلم [رقم/ ٧٤٧]، وأبو داود [رقم/ ١٣١٣]، والترمذى [٥٨١]، والنسائى [١٧٩٠]، وابن ماجه [١٣٤٣]، والدارمى [١٤٧٧]، وأحمد [١/ ٣٢]، وابن خزيمة [١١٧١]، والبزار [٣٠٢]، والبيهقى فى «سننه» [٤٣٣٤]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٣٠٧١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٣٢٦]، والطبرى فى «التهذيب» [رقم ٦٩١]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ٨٥٤]، وابن نصر فى «قيام الليل» [رقم ٢٤٦]، وجماعة، من طريق يونس بن يزيد عن الزهرى عن السائب بن يزيد وعبيد اللّه بن عبد اللّه بن عتبة عن عبد الرحمن ابن عبد القارى عن عمر به نحوه. =

القارئ، قال: سمعت عمر بن الخطاب، يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلاةِ الْفَجْرِ وَصَلاةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّهُ قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ».

= **قلتُ**: وهكذا رواه الليث بن سعد وابن وهب وأبو صفوان الدمشقى عن يونس به على هذا الوجه مرفوعًا . . . وخالفهم: عبد اللّه بن المبارك فرواه عن يونس بإسناده به موقوفًا . . . أخرجه ابن المبارك فى «الزهد» [رقم/ ١٢٤٧]، ومن طريقه النسائى فى «الكبرى» [١٤٦٣]، واختلف على ابن المبارك فيه أيضًا كما تراه عند أحمد [١/ ٣٢] وغيره. وقد تابعه على الوجه الموقوف: الأوزاعى من رواية القرقسانى عنه، وشبيب بن سعيد من رواية ولده أحمد عنه، كلاهما عن يونس بإسناده به موقوفًا. هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٢/ ١٧٩]. وقد توبع عليه يونس على الوجه الأول مرفوعًا . . . تابعه عقيل بن خالد: عند ابن خزيمة [١١٧١]، لكن الطريق إليه مغموز، وتابعهما: زياد بن سعد: عند الطبرانى فى الصغير [٢/ رقم ٩٦٢]، لكن الإسناد إليه هالك. وتابعهم: مالك بن أنس عند الدارقطنى فى «غرائب مالك» كما فى التمهيد [١٢/ ٢٧١]، وفى الطريق إلى مالك عقارب قارصة وذئاب ناهسة؛ ثم جاء معمر بن راشد الإمام الثقة الثبت وخالف الجميع فى سنده ورفعه، فرواه عن الزهرى فقال: عن عروة ابن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر به موقوفًا . . . هكذا أخرجه عبد الرزاق [٤٧٤٨]، ومن طريقه النسائى فى «الكبرى» [١٤٦٤]، من طريق محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر به . . وهكذا رواه النسائى فى الصغرى[١٧٩١]، لكن وقع هناك مرفوعًا، فإما أن يكون ذلك وهمًا من الناسخ أو هو من أوهام عبد الرزاق المعروفة؛ ثم ترجَّح عندى أنه من الناسخ؛ لكون المزى عزاه إليه فى «التحفة» [رقم/ ١٠٥٩٢]، موقوفًا، وقد خولف الزهرى فى رفعه خالفه:

١- عبد الرحمن الأعرج، فرواه عن عبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر به موقوفًا. . . . أخرجه مالك فى الموطأ [رقم ٤٧١ / رواية الليثى]، و[رقم ١٦٩ / رواية الشيبانى]، ومن طريقه النسائى [١٧٩٢]، والبيهقى [٤٣٣٤]، وجماعة.

٢- وتابعه على هذا الوجه: أبو سلمة بن عبد الرحمن عند الطبرى فى «تهذيب الآثار»، واختلف عليه فى إسناده كما تراه عند ابن أبى شيبة [٤٥٨٥]. وقد توبع عليه ابن عبد القارى على الوجه الموقوف: تابعه حميد بن عبد الرحمن: عند النسائى [١٧٩٣]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» وغيرهما. =

٢٣٦- حدّثنا إسحاق بن إسماعيل، وأبو جعفر خالي، قالا: حدّثنا يحيى بن أبي بكير، حدّثنا عبد اللَّه بن عمر القرشي، قال: حدثني سعيد بن عمرو بن سعيد، أنه سمع أباه يوم المرج، يقول: سمعت عمر بن الخطاب، يقول: لولا أني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إِنَّ اللَّه يَمْنَعُ الدِّينَ بِنَصَارَى مِنْ رَبِيعَةَ عَلَى سَاحِلِ الْفُرَاتِ مَا تَرَكْتُ عَرَبِيًّا إِلا قَتَلْتُهُ أَوْ يُسْلِمُ**».

= قال الدارقطني في «العلل» [٢/ ١٧٩]، بعد أن ذكر طرقًا مما تقدم: «والأشبه بالصواب الموقوف».

قلتُ: وهو قول ظاهر إن شاء اللّه. لكن قد رفعه الزهري من طريق يونس عنه كما مضى. واعتمده مسلم في صحيحه، لكنَّ يونسًا: قد اختلف عليه في رفعه ووقفه كما مضى. وعلى ترجيح الوجه المرفوع عنه؛ فقد تكلموا في روايته عن الزهري بكونه كثير الخطأ عنه كما قاله أحمد وغيره. فلعله وهم في رفعه. ومتابعة عقيل له لا تثبت؛ وعلى ثبوتها فلعله وهم هو الآخر، وليس من شرط الثقة ألا يهم أصلاً؛ نعم عقيل من أثبت الناس في الزهري. لكن يقول أحمد: «يونس -يعني الأيلي-: كثير الخطأ عن الزهري، وعقيل أقل خطأ منه...» وهذا واضح ليس به خفاء، فالقول ما قاله أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار».

تنبيه: شيخ المؤلف «أحمد بن عيسى» هو المصري الذي كذبه ابن معين وتكلموا فيه بقوادح، وليس هو بعمدة على التحقيق، وإن كره ذلك الخطيب الحافظ.

٢٣٦- **ضعيف**: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٥/ ٦٠]، وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٣/ رقم ١٦٢٠]، والنسائي في «الكبرى» [٨٧٧٠]، والبزار [رقم/ ٣١٣]، والبيهقي في «سننه» [١٨٤٢٦]، والشاشي في «مسنده» كما في الكنز [٣٣٩٨٦]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٢١/ ١٠٨]، والطبري في تهذيب الآثار [رقم/ ١٦١١/ مسند عمر]، وابن زنجويه في الأموال [١/ رقم/ ٩٩]، والضياء في المختارة [١/ ٣٦٥، ٣٦٦]، وغيرهم، من طرق عن يحيى ابن أبي بكير، عن عبد اللّه بن عمر القرشي، عن سعيد بن عمرو بن سعيد، عن أبيه عن عمرو به مرفوعًا... قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن عمر عنه بهذا الإسناد». قال الهيثمي في «المجمع» [٥/ ٥٤٩]: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا عبد اللّه بن عمر القرشي وهو ثقة». =

٢٣٧- **حدّثنا** إسحاق بن إسماعيل الطالقانى، حدّثنا جرير عن حصين، عن سالم بن أبى الجعد قال: قال عمر: فذكر كلامًا - إن ناسًا يقولون: لو استخلفت؟ فلا أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر الذين توفى النبى ﷺ وهو عنهم راض فأيهم استخلفوه فهو الخليفة من بعدى.

٢٣٨- **حدّثنا** إسحاق بن إسماعيل، حدّثنا سفيان، عن الزهرى، سمع أبا عبيد يعنى مولى ابن أزهر، قال: شهدت العيد مع عمر بن الخطاب، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة وقال: إن رسول اللّه ﷺ: نهى عن صيام هذين اليومين: أما يوم الفطر ففطركم من صيامكم، وأما يوم الأضحى فكلوا من لحم نسككم.

= واغتر حسين أسد فى تعليقه على «مسند المؤلف» بقول الهيثمى هذا، فقال: «إسناده حسن». وهذا تساهل منهما معهود، وعبد اللّه بن عمر القرشى: لم يرو عنه سوى يحيى بن أبى بكير وحده ولم يوثقه سوى أبى حاتم ابن حبان وحده، وهو آفة هذا الطريق. وقد قال الحافظ النسوى بعد أن رواه: «عبد اللّه بن عمر القرشى لا أعرفه». وبه أعله الإمام فى الضعيفة [٣٠٧٥].

٢٣٧- **صحيح لغيره**: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع، وسالم بن أبى الجعد: كثير الإرسال عن كبار الصحابة، ولم يسمع منهم، بل وفى إدراكه عمر نظر أيضًا، راجع: ترجمته من «جامع التحصيل» [ص١٧٩]، وتهذيب الحافظ [٣/ ٤٣٢].

لكن لهذا الأثر: طرق صحيحة مضى بعضها [برقم/ ١٨٤، ٢٠٥]. ثم ظهر لى أن هذا الإسناد غير محفوظ، وإسحاق الطالقانى: قد تكلم ابن المدينى فى روايته عن جرير، وقد خولف فيه أيضًا. خالفه: قتيبة بن سعيد وزهير بن حرب ويوسف بن موسى القطان وجماعة، كلهم رووه عن جرير بن عبد الحميد فقالوا: عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن ميمون عن عمر به ... كما مضى [برقم/ ٢٠٥]. وقد اضطرب الطالقانى فى إسناده فلم يضبطه؛ فعاد مرة أخرى ورواه عن جرير على الصواب كما تراه عند ابن أبى الدنيا فى «المتمنين» [ص ٢٨ / رقم ١٧]، وفى «المحتضرين» [رقم/ ٢١٦]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٤/ ٤٠٨]. ثم تغير ورواه عن جرير فقال: عن إسماعيل ابن أبى خالد عن الشعبى به مختصراً... أخرجه ابن أبى الدنيا فى المتمنين [رقم ١٨]، وفى المحتضرين [رقم ٢١٥]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٤/ ٤٢٨]. والأثر: محفوظ عن الشعبى من طريق آخر ليس لجرير فيه شىء.

٢٣٨- **صحيح**: مضى تخريجه فى الحديث [رقم ١٥٠].

٢٣٩- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، قال: أخبرني أبو بكر بن حفص، عن سالم، عن ابن عمر، أن عمر رأى على رجل من العُطارد قباءً من ديباج، أو حريرٍ، فقال: يا رسول اللَّه، لو اشتريته، فقال: إنما يلبس هذا من لا خلاق له، قال: فأهدى لرسول اللَّه ﷺ حلةٌ سيراء فأرسل بها إليَّ، قال: فقلت: أرسلت بها، وقد سمعتك قلت فيها ما قلت؟ فقال: «**إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتَسْتَمْتِعَ بِهَا**».

٢٤٠- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عاصم ابن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «**إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَا هُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ**».

٢٤١- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا سفيان، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر، قال: صلاة السفر ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تمامٌ غير قصرٍ على لسان نبيكم ﷺ.

٢٣٩- صحيح: أخرجه البخاري [١٩٩٨]، ومسلم [٢٠٦٨]، وأحمد [٢/ ١١٤]، والبزار [١٣٦]، وغيرهم، من طريق شعبة عن أبي بكر ابن حفص عن سالم عن أبيه عمر به . . . .

قلتُ: قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن شعبة موصولاً إلا روح بن عبادة».

قلتُ: تابعه القطان عند مسلم وغيره. وقد توبع عليه سالم: تابعه نافع عند مالك في الموطأ [١٦٣٧]، ومن طريقه البخاري [٨٤٦]، ومسلم [٢٠٦٨]، وأبي داود [١٠٧٦]، والنسائي [١٣٨٢]، وأحمد [١/ ٤٩]، وابن حبان [٥٤٣٩]، والشافعي [٢٦٧]، وجماعة كثيرة. وله طرق أخرى.

٢٤٠- صحيح: أخرجه البخاري [١٨٥٣]، ومسلم [١١٠٠]، والترمذي [٦٩٨]، وأبو داود [٢٣٥١]، والدارمي [١٧٠٠]، وأحمد [١/ ٢٨]، وابن خزيمة [٢٠٨٥]، وابن حبان [٣٥١٣]، والبزار [٢٦٠]، وعبد الرزاق [٧٥٩٥]، والبيهقي [٧٧٩٤]، والحميدي [٢٠]، وجماعة كثيرة، من طرق عن هشام عن أبيه عن عاصم بن عمر عن أبيه به . . .

٢٤١- صحيح: أخرجه النسائي [١٤٤٠]، وابن ماجه [١٠٦٣]، وأحمد [١/ ٣٧]، وابن حبان [٢٧٨٣]، والطيالسي [٤٨]، والطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥٠١٠]، والبزار [٣٣١]، =

= وعبد الرزاق [٤٢٧٨]، وابن أبى شيبة [٥٨٥١]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٢٩/ المنتخب]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٢١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ١٨٧]، والبيهقى [٥٥١٠]، وجماعة كثير من طرق عن زبيد اليامى عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن عمر به . . .

قال ابن كثير فى «تفسيره» : « وهذا إسناد على شرط مسلم»، وقال الإمام الألبانى فى «الإرواء» [٣/ ١٠٦] : « وهذا سند صحيح على شرط الشيخين» .

قلتُ : وهذه مجازفة منهما غير محمودة، وليس فى «الصحيحين» ولا فى أحدهما حديث بتلك الترجمة قط، فكيف ولم يثبت سماع ابن أبى ليلى من عمر كما سيأتى؟، وهكذا رواه جماعة عن زبيد على هذا الوجه : منهم : شعبة وطلحة بن مصرف وعلى بن صالح والجراح بن مليح وغيرهم كثير . ثم جاء سفيان الثورى وروى عن زبيد هذا الحديث واختلف عليه فيه؛ فرواه عنه جمهور أصحابه على الوجه الماضى . وخالفهم : معاذ العنبرى، فرواه عن الثورى فقال : عن زبيد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أبيه عن عمر به . . . فزاد فيه واسطة بين ابن أبى ليلى وعمر، هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٥٢٨]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٥/ ٣٨] .

وتابعه عبد الرحمن بن مهدى : عند أبى نعيم فى «الحلية» [٥/ ٣٧] . واختلف فيه على ابن مهدى ؛ فرواه عنه بعضهم عن سفيان على الوجه الأول؛ ثم أتى يحيى القطان الإمام الحافظ، ورواه عن سفيان فقال : عن زبيد اليامى عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن الثقة عن عمر به . . . هكذا أخرجه الطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٢٢]، والبيهقى [رقم/ ٦٠٣٠]، من طريق القطان به ؛ ثم يأتى دور مخلد بن يزيد القرشى، فتراه يخالف الكل، ويقول : حدثنا سفيان عن عبد اللّه بن عيسى عن زبيد عن ابن أبى ليلى عن عمر به . . . ، ويزيد فيه واسطة بين سفيان وزبيد، هكذا أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [١١/ ٢١٥]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/ ٥٤١]، لكن الطريق إليه مخدوش، ورواه ياسين الزيات عن الثورى : مثل رواية جمهور أصحابه عنه على الوجه الأول به . لكن اختلف عليه أيضًا : كما تراه عند البزار [٣٣٠]، وغيره، ولم يختلف أحد ممن رواه عن الثورى على أن ابن أبى ليلى لم يصرح بالسماع من عمر فى إسناده . . . اللّهم أن يزيد بن هارون قد أبى ذلك، ورواه عن الثورى فقال : عن زبيد عن ابن أبى ليلى أنه قال : «سمعتُ عمر يقول » . ثم ذكره . هكذا أخرجه أبو خيثمة فى «مسنده» كما=

= فى «تهذيب الحافظ» [٦/ ٢٦١]، وأشار إليه أحمد فى «مسنده» [١/ ٣٧]. لكن: أنكره النقاد على يزيد حتى قال ابن معين: «سمعتُ عمر، ليس بشىء». غير أن يزيداً لم ينفرد بذكر السماع فيه عن سفيان بهذا بل تابعه عليه: أبو نعيم الملائى عند ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» كما فى التعديل والتجريح [٢/ ٨٨٢]، للباجى. لكن: رواه جماعة عن أبى نعيم فلم يذكروا فيه «سمعت عمر». نعم: رواه طلحة بن مصرف عن زبيد اليامى فقال: عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال: «خطبنا عمر . . .». وهذا ظاهر فى السماع أيضًا. لكن جزم حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٦/ ٢٩٦]، بكون طلحة قد وهم فيه هو الآخر، والذى جعل الحفاظ ينكرون ذلك: أنهم لا يثبتون سماع ابن أبى ليلى من عمر أصلاً، بل ينكرونه رأسًا، حتى ذهب وجزم بعضهم بأن ابن أبى ليلى ما رأى عمر بإنسان عينيه؛ وقابلهم جمهور المتأخرين فأثبتوا السماع وجادلوا عليه؛ وقد محَّضنا الحق فى تلك المسألة فى «غرس الأشجار».

● **والتحقيق عندى**: أن أبى ليلى لا ينكر له رؤية عمر، وإنما الشأن فى سماعه منه، والصواب: أنه لم يسمع منه، كما جزم بذلك صيارفة الصَّنعة المتقدمين. ولا أعلم من خالف فى ذلك إلا شذراً، ولعل من أثبت ذلك: قد اغتر بظاهر بعض الروايات التى وقع فيها التصريح بالسماع مما جزم الحفاظ بكونه وهمًا كما وقع هنا. وقد كان الإمام أحمد كثير الإنكار على مثل تلك السماعات بين النقلة فى غضون الأسانيد، كما نقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل»، فقال: «وكان أحمد يستنكر دخول التحديث فى كثير من الأسانيد، ويقول: هذا خطأ، يعنى ذكر السماع». وعليه: فالحديث منقطع الإسناد على التحقيق. لكن جاء يزيد بن زياد بن أبى الجعد -وهو ثقة صدوق- ورواه عن زبيد فجوَّده ونهض بإسناده، وخالف كل مَنْ رواه عن زبيد على تلك الوجوه الماضية. فقال: عن زبيد اليامى عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن كعب بن عجرة عن عمر به . . .

هكذا أخرجه ابن ماجه [١٠٦٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٤٩٠]، وابن خزيمة [١٤٢٥]، والبيهقى [٥٥٠٩]، وجماعة من طريق يزيد به. وهذا الوجه عندى: جيد حسن رائق. ويزيد: ثقة معروف لم يتكلموا فيه بشىء أصلاً. ويظهر لى أن ابن أبى ليلى قد سمعه من كعب بن عجرة عن عمر، ثم صار بعد ذلك يرسله ولا يذكر كعبًا فيه؛ ثم وجدتُ ابن عبد البر قد نقل فى =

٢٤٢- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا كهمسٌ، عن عبد اللّه بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن عمر، أن جبريل أتى النبى ﷺ، فقال: ما الإيمان؟ قال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللّه، وَمَلائِكَتِه، وَكُتُبِه، وَرُسُلِه، وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، فقال جبريل: صدقت، فتعجبنا منه، يسأله ويصدقه، فقال النبى ﷺ: «ذَاكَ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ».

٢٤٣- حدّثنا الحارث بن مسكين المصرى، حدّثنا عبد اللّه بن وهب، أخبرنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، عن النبى ﷺ قال: «قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ، أَبُونَا آدَمُ أَخْرَجَنَا وَنَفْسَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَرَاهُ اللّه آدَمَ، فَقَالَ: أَنْتَ آدَمُ؟ فَقَالَ

= كتابه «التمهيد» [١٦/ ٢٩٦]، عن ابن المدينى -إمام علل الحديث- أنه قال عن طريق يزيد الماضى: «هو أسندها وأحسنها وأصحها..» فالحمد للّه على ما علَّم. وقد أعل بعضهم هذا الحديث بالاضطراب، مثل ابن التركمانى فى «الجوهر» [٣/ ٣٠٥]، وبعضهم ضعفه للانقطاع فى سنده، وقد استوفينا مناقشة الجميع فى «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

٢٤٢- صحيح: أخرجه مسلم [رقم/ ١]، والنسائى [٤٩٩٠]، والترمذى [٢٦١٠]، وأحمد [١/ ٥١]، وابن أبى شيبة [٣٠٤٢٩]، وابن خزيمة [٢٥٠٤]، والبيهقى [٨٣٩٣]، وابن حبان [١٦٨]، والبزار [١٧٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٢٠٢]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [رقم ١٢٠ / ٣٦٥ / ظلال]، والمروزى فى «تعظيم قدر الصلاة» [١/ رقم ٣٦٥]، وابن منده فى الإيمان [١/ ١٢١]، وعبد اللّه بن أحمد فى «السنة» [٢/ ٤١٥]، والآجرى فى «الشريعة» [ص/ ٢٠٠]، وجماعة كثيرة من طرق عن عبداللّه بن بريدة عن يحيى بن يعمر- وقُرن معه آخر عند بعضهم- عن ابن عمر عن عمر به نحوه مختصرًا ومطولاً. وهو حديث مجمع على صحته كما يقول ابن منده.

٢٤٣- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٧٠٢]، وابن وهب فى «القدر» [رقم١]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/ رقم ١٣٧ / ظلال]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦١/ ١٠٨]، وابن منده فى «الرد على الجهمية» [١/ ٣٥]، والآجرى فى «الشريعة» [ص٨٤]، والدارمى فى «الرد على الجهمية» [ص١٦٤]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [رقم ١٦٩]، والضياء فى «المختارة» [١/ ١٧٧]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٤١١]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٢/ ٤٨]، =

لَهُ آدَمُ: نَعَمْ، قَالَ: أَنْتَ الَّذِي نَفَخَ اللَّهُ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: مَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ: أَنْتَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِي كَلَّمَكَ اللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَلَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ رَسُولاً مِنْ خَلْقِهِ ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ سَبَقَ مِنَ اللَّهِ الْقَضَاءُ قَبْلِي ؟» قال رسول اللَّه ﷺ عند ذلك: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى».

٢٤٤- حدّثنا محمد بن المثنى الزمن، حدّثنا عبد الملك بن الصباح المسمعي، أخبرنا عمران، عن الردينى بن أبى مجلزٍ، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن عمر، قال أبو

= وجماعة، من طرق عن ابن وهب عن هشام ابن سعد عن زيد ابن أسلم عن أبيه عن عمر به مرفوعًا . . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن إن شاء اللّه. وهشام بن سعد: التحقيق فى شأنه أنه ضعيف إلا فى زيد ابن أسلم وحده؛ لكونه من أثبت الناس فيه كما قال أبو داود. وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة. منها: حديث أبى هريرة عند البخارى [٣٢٢٨]، ومسلم [٢٦٥٢]، وجماعة.

٢٤٤- صحيح: أخرجه البخارى فى «تاريخه» [٣/ ٣٣٠]، والفريابى فى «القدر» [رقم ١١٩]، والبزار [١٧٢]، والضياء فى «المختارة [١/ ٣٢٠]، وغيرهم، من طريق محمد بن المثنى عن عبد الملك بن الصباح عن عمران بن حدير عن الردينى بن أبى مجلز عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن عمر به. . . قال ابن كثير فى «مسند الفاروق» [١/ ٦٣٤]: «غريب من هذا الوجه، وردينى بن أبى مجلز: -واسم أبى مجلز: لاحق بن حميد- روى عن أبيه ويحيى بن يعمر، وعنه عمران بن حدير هذا، والمنذر بن ثعلبة وقرة بن خالد. هكذا ترجمه ابن أبى حاتم رحمه اللّه، وباقى رجاله ثقات أئمة».

قلتُ: وهذا إسناد لا بأس به إن شاء اللّه. والردينى: روى عنه جماعة من الثقات، ووثقه ابن حبان، ولم يتكلم فيه أحد، ولم يأت بما ينكر عليه أيضًا. فمثله صالح الحديث.

والحديث: ذكره ابن كثير فى «البداية» [١/ ٨٤]، من طريق المؤلف ثم قال: وهذا الإسناد أيضًا لا بأس به». =

محمد: أكثر ظنى أنه رفعه، قال: «**الْتَقَى آدَمُ، وَمُوسَى، قَالَ مُوسَى لآدَمَ: أَنْتَ أَبُو النَّاسِ، أَسْكَنَكَ اللَّهُ جَنَّتَهُ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، قَالَ آدَمُ لِمُوسَى: أَمَ تَجِدُهُ مَكْتُوبًا؟! قَالَ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى**».

٢٤٥- حدّثنا أبو خيثمة، وهارون بن معروف، وغيرهما، قالوا: حدّثنا عبد اللّه بن يزيد المقرئ، حدّثنا سعيد بن أبى أيوب، عن عطاءٍ بن دينارٍ، عن حكيم بن شريك، عن يحيى بن ميمون الحضرمى، عن ربيعة الجرشى، عن أبى هريرة، عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «**لا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْقَدَرِ وَلا تُفَاتِحُوهُمْ**».

٢٤٦- حدّثنا القواريرى، حدّثنا عبد اللّه بن يزيد، بإسناده، نحوه.

= وقد توبع عليه الردينى: تابعه سليمان بن طرخان: عند ابن منده فى الإيمان [١/ ١٤٥]، والبيهقى فى القضاء والقدر [رقم ١٣٥]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٢/ ١٠٤]، وغيرهم.

وللحديث: طرق أخرى وشواهد ثابتة.

٢٤٥- ضعيف: أخرجه أبو داود [٤٧١٠]، وأحمد [١/ ٣٠]، والبخارى فى تاريخه «الكبير» [٣/ ١٥]، وابن حبان [٩٧]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/ رقم ٣٣٠]، والحاكم [١/ ١٥٩]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٦٦٢]، وفى «الاعتقاد» [رقم ٢١٨]، وعبد اللّه بن أحمد فى «السنة» [٢/ رقم ٨٤١]، وابن بطة فى «الإبانة» [٢/ رقم ١٥٢٠].

والآجرى فى «الشريعة» [ص ٢٤٥]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٨٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٧/ ٢٩٤]، وجماعة من طرق عن عطاء بن دينار عن حكيم ابن شريك الهذلى، عن يحيى بن ميمون، عن ربيعة الجرشى، عن أبى هريرة، عن عمر به مرفوعًا..

وهذا إسناد ما صحَّ، وحكيم بن شريك: مجهول لا يعرف، ونكرة لا تُتعرَّف، فقد انفرد عنه عطاء ابن دينار بالرواية، كما انفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات».

وقال الحافظ فى ترجمته من «التهذيب»: «قرأت بخط الذهبى: قال أبو حاتم: مجهول». وكذا جهَّله الذهبى فى «المغنى فى الضعفاء».

٢٤٦- ضعيف: انظر قبله.

٢٤٧- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عبد اللَّه بن يزيد، عن حيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو، عن عبد اللَّه بن هبيرة، عن أبى تميم الجيشانى، عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: « **لَوْ تَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّه حَقَّ تَوَكُّلِه، لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ: تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا** ».

٢٤٧-**صحيح**: أخرجه الترمذى [٢٣٤٤]، وابن ماجه [٤١٦٤]، وأحمد [١/ ٣٠] «الزهد» [١/ ١٨]، والطيالسى [١٥]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ١٠/ المنتخب]، وابن أبى الدنيا فى التوكل [رقم ١]، وابن المبارك فى «الزهد» [رقم ٥٥٩]، وابن المدينى فى «مسند عمر» كما فى «مسند الفاروق» [٢/ ٦٣٧]، والبزار [٣٤٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١٠/ ٦٩]، والضياء فى «المختارة» [١/ ٣٣٣- ٣٣٤]، وأبو القاسم التيمى فى «الترغيب» [١/ ٣٧٧]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٤٤٤]، وجماعة كثيرة من طريق بكر بن عمرو المعافرى عن عبد اللّه ابن هبيرة عن أبى تميم الجيشانى عبد اللّه ابن مالك عن عمر به مرفوعًا . . . قال الترمذى: « هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وقال ابن المدينى: « لم نجده إلا من هذا الوجه، وإسناده مصرى، ورجاله معروفون عند أهل مصر». وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد».

قلتُ: وإسناده مستقيم. رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح. وقد صححه الإمام فى «الصحيحة» [رقم/ ٣١٠] على شرط مسلم، وهذه غفلة مكشوفة، وليس فى «صحيح مسلم» حديث بتلك الترجمة قط، وقد انقلب سنده على البزار فى «مسنده»؛ فوقع عنده هكذا: « عن عبد اللَّه بن هبيرة عن بكر بن عمرو عن أبى تميم الجيشانى عن عمر به . . ». ثم قال: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبى ﷺ إلا عمر بن الخطاب بهذا الإسناد، وأحسب أن بكر بن عمرو لم يسمع من أبى تميم».

قلتُ: وهذا من أغلاط أبى بكر ابن عبد الخالق فى «مسنده المعلل»، وما لبكر بن عمرو بأبى تميم الجيشانى وهو لم يره أصلاً؟! إنما يرويه بكر بن عمرو عن عبد اللَّه بن هبيرة عن أبى تميم به. واحتمال أن يكون ما وقع عند البزار: من قبيل الاختلاف فى سنده، هو احتمال ضعيف ليس بشىء عندى، وللحديث شاهد: من حديث ابن عمر بمثله: عند أبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢/ ٢٦٧/ الطبعة العلمية]، وسنده لا يثبت. وشاهد آخر: عن عبد اللّه بن عمرو بإسناد فيه من لا يعرف كما ذكره الحافظ ابن رجب فى جامع العلوم [ص/ ٤٣٦].

٢٤٨- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عبد اللّه بن يزيد، حدّثنا عبد الرحمن بن زياد، عن مسلم بن يسار، عن سفيان بن وهب الخولانى، قال: سمعت عمر بن الخطاب، يقول: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**».

٢٤٩- حدّثنا زهير بن حرب، حدّثنا عبد اللّه بن يزيد، أخبرنا حيوة، أخبرنا أبو عقيل، عن ابن عمه، عن عقبة بن عامر الجهنى، أنه خرج مع رسول اللّه ﷺ فى غزوة تبوك، فجلس رسول اللّه ﷺ يومًا يحدث أصحابه، فقال: «**مَنْ قَامَ إِذَا اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ غُفِرَ لَهُ خَطَايَاهُ**»، أو قال: «**كَانَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**»، قال عقبة: فقلت: الحمد للّه الذى رزقنى أن أسمع هذا من رسول اللّه ﷺ، فقال عمر بن الخطاب، وكان تجاهى جالسًا: أتعجب من هذا؟ فقد قال رسول اللّه ﷺ أعجب من هذا قبل أن تأتى، قلت: فما قال بأبى أنت؟ قال عمر بن الخطاب: قال رسول اللّه ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الْجَنَّةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

٢٤٨- صحيح لغيره: أخرجه الطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢١٥]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٢٧٧٢]، وابن راهويه فى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [رقم ١٨٧٦]، والفسوى فى المعرفة [١/ ٢٩٥]، ومن طريقه ابن عساكر أيضًا [٢١/ ٣٦٠]، وجماعة، من طرق عن عبد الرحمن ابن زياد الإفريقى عن مسلم بن يسار عن سفيان بن وهب عن عمر به مرفوعًا.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. والإفريقى: قد ضعفه النقاد لسوء حفظه، وإن كان رجلاً صالحًا فى نفسه.

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة منهم: عائشة بلفظ «كل شراب أسكر فهو حرام».

أخرجه البخارى [٥٢٦٣]، ومسلم [٢٠٠١]، وأبو داود [٣٦٨٢]، والترمذى [١٨٦٣]، والنسائى [٥٥٩١]، وأحمد [٦/ ٩٦]، وجماعة كثيرة.

٢٤٩- صحيح: مضى تخريجه فى الحديث [رقم ١٨٠]، فانظره.

٢٥٠- حدّثنا زكريا بن يحيى، حدّثنا عبد اللّه بن عيسى، حدّثنا يونس بن عبيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: خرج رسول اللّه ﷺ عند الظهيرة، فوجد أبا بكر فى المسجد، فقال: «**مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟**» قال: أخرجنى الذى أخرجك يا رسول اللّه، وجاء عمر بن الخطاب، فقال: يا ابن الخطاب، **ما أخرجك؟** قال: أخرجنى الذى أخرجكما، يا رسول اللّه، فقعد عمر، وأقبل رسول اللّه ﷺ يحدثهما، ثم قال: «**هَلْ بِكُمَا مِنْ قُوَّةٍ فَتَنْطَلِقَانِ إِلَى هَذَا النَّخْلِ فَتُصِيبَانِ طَعَامًا وَشَرَابًا وَظِلا؟**»، قلنا: نعم،

٢٥٠- **صحيح لغيره**: أخرجه الحاكم [٢/ ٣٢٤]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» كما فى «تفسير ابن كثير» [٣/ ٧٠٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٩١/ رقم ٥٦٨]، والبزار [رقم/ ٢٠٥]، والضياء فى «المختارة» [١/ ٢٨٩- ٢٩٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٥٢]، والعقيلى فى الضعفاء [٢/ ٢٨٦]، وجماعة من طرق عن عبد اللّه بن عيسى عن يونس بن عبيد عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه . . . مطولاً ومختصراً. قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا رواه عن يونس إلا عبد اللّه بن عيسى». وقال ابن كثير: « هذا حديث غريب من هذا الوجه». وقال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٥٧١]: « رواه البزار وأبو يعلى باختصار قصة الغلام، والطبرانى كذلك، وفى أسانيدهم كلها: عبد اللّه بن عيسى أبو خلف وهو ضعيف».

قلتُ: وسنده لا يصح. وعبد اللّه بن عيسى: هو الخزاز البصرى الذى ضعفه النقاد بخط عريض. قال العقيلى: «لا يتابع على أكثر حديثه . . .»، وساق له هذا الحديث ثم قال: «وقد روى فى هذا الباب أحاديث من غير هذا الوجه صالحة الإسناد».

قلتُ: هو كما قال. وقد مضى بعض هذه الأحاديث فى تخريج الحديث [رقم/ ٧٨]. وقد توبع يونس بن عبيد عليه: تابعه عبد اللّه بن كيسان عند ابن حبان [٥٢١٦]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ٢٢٤٧]، وفى الصغير [١/ رقم ١٨٥]، ومن طريقه ابن العديم فى بغية الطلب [٣/ ٢١٣]، وجماعة، من طرق عن الفضل بن موسى عن عبد اللّه بن كيسان به مطولاً . . . وفيه زيادة فى آخره.

وسنده ضعيف، وابن كيسان هو المروزى الذى ضعفه أبو حاتم والنسائى وجماعة. وفى الباب عن جماعة من الصحابة قد أشرنا إليهم عند الحديث [رقم ٧٨]، واللّه المستعان.

قال: «**مُرُّوا بِنَا إِلَى ابْنِ التَّيِّهَانِ أَبِى الْهَيْثَمِ الأَنْصَارِىِّ**»، فتقدم رسول اللّه ﷺ بين أيدينا فسلم، فاستأذن ثلاث مرات، وأم الهيثم وراء الباب تسمع الكلام وتريد أن يزيدها رسول اللّه ﷺ، فلما أراد رسول اللّه ﷺ أن ينصرف خرجت أم الهيثم تسعى خلفهم، فقالت: يا رسول اللّه، قد واللّه سمعت تسليمك، ولكنى أردت أن تزيدنا من سلامك، فقال لها رسول اللّه ﷺ: خيرًا، وقال: «**أَيْنَ أَبُو الْهَيْثَمِ مَا أَرَاهُ؟**» قالت: هو قريبٌ، ذهب يستعذب لنا من الماء، ادخلوا فإنه يأتى الساعة إن شاء اللّه، فبسطت لهم بساطًا تحت شجرة، فجاء أبو الهيثم، وفرح بهم، وقرت عينه بهم، وصعد على نخلة فصرم لهم عذقًا، وقال رسول اللّه ﷺ: «**حَسْبُكَ يَا أَبَا الْهَيْثَمِ**»، قال: يا رسول اللّه، تأكلون من بسره ومن رطبه ومن تذنوبه، ثم أتاهم بماء فشربوا عليه، فقال رسول اللّه ﷺ: «**هَذَا مِنَ النَّعِيمِ الَّذِى تُسْأَلُونَ عَنْهُ**»، وقام أبو الهيثم ليذبح لهم شاةً، فقال له رسول اللّه ﷺ: «**إِيَّاكَ وَالَّلبُونِ**»، وقامت أم الهيثم تعجن لهم وتخبز، ووضع رسول اللّه ﷺ وأبو بكر، وعمر رءوسهم للقائلة، فانتبهوا وقد أدرك طعامهم، فوضع الطعام بين أيديهم وأكلوا وشبعوا وحمدوا اللّه عز وجل، وردت عليهم أم الهيثم بقية الأعذاق، فأكلوا من رطبه ومن تذنوبه، فسلم عليهم رسول اللّه ﷺ ودعا لهم.

٢٥١- حدّثنا هارون بن معروف، حدّثنا عبد اللّه بن وهب، حدثنى عمرو بن الحارث، أن عمر بن السائب حدثه، أنّ القاسم بن أبى القاسم السبائى حدثه، عن قاص

٢٥١- **حسن لغيره**: أخرجه أحمد [١/ ٢٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٧٧٧٠]، وفى السنن [رقم/ ١٤٣٢٦]، من طريق عمرو بن الحارث عن عمر بن السائب عن القاسم بن أبى القاسم السبئى أو السبائى عن قاص الأجناد عن عمر به مرفوعًا . . .

قال ابن كثير فى «مسند الفاروق» [١/ ٤١١]: « هذا إسناد حسن ليس فيه مجروح، ولم يخرجوه».

قلتُ: بل إسناد غائب!

وقاص الأجناد مجهول الحال. وقد اختلف فى اسمه وتمييزه كما شرحه الحافظ فى «التعجيل» [١/ ٢٤١]. وقال المنذرى فى الترغيب [١/ ٨٨]: «وقاص الأجناد لا أعرفه». =

الأجناد، أنه سمعه يحدث أن عمر بن الخطاب، قال: يا أيها الناس، إني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّه وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلا يَقْعُدَنَّ عَلَى مَائِدَةٍ تُدَارُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ**»، قال: وذكر الحديث.

٢٥٢- حدّثنا أحمد بن إبراهيم النكرى أبو عبد اللَّه، حدّثنا أبو عبد الرحمن، حدّثنا

= **قلتُ**: وفى إدراكه عمر نظر ظاهر قد ذكره الحافظ فى «تعجيله» [١/ ٢٤٢]، ومال إلى أن روايته عنه كأنها مرسلة، ولفظه هنا يساعده على تلك الدعوى. والقاسم وعمر بن السائب: صدوقان.

لكن: للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: منهم: جابر بن عبد اللّه: وسيأتى حديثه [برقم ١٩٢٥]، وجوَّد إسناده الحافظ فى الفتح [٩/ ٢٥٠]، وسيأتى مناقشته فى ذلك؛ ومنهم: ابن عمر عند أبى داود [٣٧٧٤]، والحاكم [٤/ ١٤٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٣٢٧]، وفى الصغير [رقم ٢٠٣٤]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٥٥٩٥]، وغيرهم وسنده منكر معلول. راجع: «التلخيص» [٣/ ١٩٦]، وعلل ابن أبى حاتم [١/ ٤٠٢]. ومنهم: ابن عباس عند الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٤٦٢]، وسنده منكر أيضًا. ومنهم: أبو هريرة عند الطبرانى فى مسند الشاميين [٤/ رقم ٣٤٦٩]، وسنده ضعيف معلٌّ بالانقطاع. والحديث عندى حسن ببعض شواهده إن شاء اللّه. وانظر ما يأتى عند الحديث [رقم ١٩٢٥]، واللّه المستعان.

٢٥٢- ضعيف: أخرجه الترمذى فى «سننه» [١٦٤٤]، وفى «العلل» [٢/ ١٢١]، وأحمد [١/ ٢٣]، والطيالسى [رقم/ ٥٤]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٧٢/ المنتخب]، وابن المدينى فى «مسند عمر» كما فى «مسند الفاروق/ لابن كثير» [٢/ ٤٦٥]، والبزار [٢٤٦]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٤٢٦٢]، وابن المبارك فى «الجهاد» [رقم ١٢٦]، وابن أبى عاصم فى «الجهاد» [٢/ رقم ١٨٧]، وابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم/ ٤٨٣]، والمزى فى «التهذيب» [٣٤/ ٤٠٦]، وغيرهم من طرق عن ابن لهيعة عن عطاء بن دينار عن أبى يزيد الخولانى عن فضالة بن عبيد عن عمر به مرفوعًا نحوه...

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن دينار». وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول اللَّه ﷺ بهذا اللفظ إلا عن عمر من هذا الوجه، ولا له إسناد غير هذا الإسناد». =

ابن لهيعة، أخبرنى عطاء بن دينار الهذلى، أن أبا يزيد الخولانى حدثه، أنه سمع فضالة بن عبيد، يقول: سمعت عمر بن الخطاب، يخبر عن رسول اللّه ﷺ يقول: «**الشُّهَدَاءُ أَرْبَعَةٌ: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الإِيمَانِ، لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَقَ اللَّه حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ الَّذِى يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْيُنَهُمْ هَكَذَا**- ورفع رأسه حتى وقعت قلنسوته فلا أدرى قَلَنْسُوة عمر أم قَلَنْسُوة النبى ﷺ، **وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الإِيمَانِ، حَتَّى إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ فَكَأَنَّمَا يُضْرَبُ جِلْدُهُ بِشَوْكِ الطَّلْحِ مِنَ الْجُبْنِ، أَتَاهُ سَهْمٌ غَرْبٌ، فَقَتَلَهُ فَهُوَ فِى الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَقَ اللَّه حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِى الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أَسْرَفَ عَلَى نَفْسِهِ، لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَقَ اللَّه حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِى الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد هابط وفيه علتان: الأولى: ابن لهيعة هو الإمام الفقيه القاضى عبد اللّه الحضرمى الضعيف المختلط المشهور، وقد شرحنا حاله شرحًا وافيًا فى رسالتنا «فيض السماء».

وقد اضطرب فى متن هذا الحديث -على عادته- فرواه مرة أخرى فقال: «الشهداء ثلاثة...» ثم ذكره. هكذا أخرجه أحمد فى المسند [١/ ٢٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٣٦١]، من طريق ابن لهيعة به .قال الطبرانى: «لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة».

قلتُ: بل رأيته قد اضطرب فى إسناده أيضًا. فرواه كما مضى عن عطاء بن دينار عن أبى يزيد الخولانى به... ثم عاد وقال: عن عطاء بن دينار عن أبى إدريس الخولانى به... فأبدل «أبا يزيد» بـ «أبى إدريس» هكذا أخرجه الحربى فى غريب الحديث [٢/ ٦٣٠]. وهو من أغلاط ابن لهيعة الفاحشة، ولا يقال: لعله خطأ وقع فى «غريب الحديث» من الناسخ أو الطابع؛ لأن نقول: هذا تكلُّف، وقد عهدنا من ابن لهيعة مثل هذا كثيرًا. وقد رأيته رواه على لون ثالث، فقال: عن عطاء بن دينار الخولانى، أنّهُ سمع فضالة بن عُبيد الأنصارىّ، قال: سمعتُ عُمر بن الخطّاب. وذكره، هكذا ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم/ ١٠٢٢]، ثم نقل عن أبى حاتم الرازى أنه قال: «إنّما هُو عن عطاء ابن دينار، عن أبى يزيد الخولانىّ، أنّهُ سمع فضالة، عن عُمر بن الخطّاب، عن النّبىّ ﷺ؛ وهو الصّحيح».

قلت: الظاهر عندى أن ابن لهيعة قد اضطرب فيه كما مضى. =

٢٥٣- حدّثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدّثنا أبو عبد الرحمن، حدّثنا الليث بن سعد أبو الحارث، حدثني أبو عثمان الوليد بن أبي الوليد، عن عمر، أو عثمان بن عبد اللّه ابن سراقة العدوي، عن عمر بن الخطاب، أنه قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**مَنْ أَظَلَّ رَأْسَ غَازٍ أَظَلَّهُ اللّه يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللّه بِجَهَازِهِ فَلَهُ أَجْرُهُ، وَمَنْ بَنَى مَسْجِدًا يُذْكَرُ فِيهِ اسْمُ اللّه، بَنَى اللّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ**».

= وقد خولف في إسناده أيضًا خالفه سعيد ابن أبي أيوب -الثقة الثبت- فرواه عن عطاء بن دينار فقال: عن أشياخ من خولان عن فضالة بن عبيد عن عمر به، هكذا ذكره البخاري، كما نقله عنه الترمذي في «سننه» و«العلل». ثم رأيته أخرجه في «الكنى» [رقم/ ٧٨٣] فقال: «أبو يزيد الخولاني عن فضالة بن عبيد عن عمر عن النبي ﷺ قال: «الشهداء أربعة» قاله عبد اللّه بن يوسف عن معاوية بن يحيى سمع سعيد بن أبي أيوب عن عطاء بن دينار عن أشياخ من خولان».

قلتُ: وهذا خلاف ما نقله عنه الترمذي. وسواء كان هذا أو ذاك: فرواية سعيد هي المحفوظة بلا تردد. والثانية: جهالة أبي يزيد الخولاني -أو هؤلاء الأشياخ الخولانيين، وقد نقل ابن كثير في «تفسيره» [٤/ ٣٩٩]، وفي «مسند الفاروق» [٢/ ٤٦٥-٤٦٦]، كما في «الضعيفة» [٥/ ١٦]، عن ابن المديني أنه قال عن طريق ابن لهيعة: «هذا إسناد مصري صالح» كذا قال وقد عرفتَ ما فيه. وللحديث: شاهد عن أنس بن مالك مرفوعًا مطولاً به نحوه. أخرجه البيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٤٢٥٥]، والحارث [٢/ رقم ٦٣٢ / زوائد]، وابن عساكر في الأربعين في الجهاد [ص ٩٣]، وجماعة، من طريقين تالفين لا يُشْتَغل بهما.

٢٥٣- **صحيح**: دون الفقرة الأولى منه: أخرجه أحمد [١/ ٢٠]، وابن ماجه [٢٧٥٨]، والحاكم [٢/ ٩٨]، وابن أبي شيبة [١٩٥٥٣]، والبيهقي في «سننه» [١٨٣٥٢]، وفي «الشعب» [٤/ رقم ٤٢٧٦]، وابن أبي عاصم في «الجهاد» [رقم ٩٢]، وأبو الفرج المقرئ في الأربعين في «الجهاد» [رقم ٢٢]، وجماعة من طرق عن يزيد بن الهاد عن الوليد بن أبي الوليد عن عثمان ابن عبد اللّه بن سراقة عن عمر بن الخطاب به نحوه. مطولا ومختصراً.

قلتُ: وهكذا رواه الدراوردي وابن لهيعة والليث بن سعد. واختلف في إسناده على الليث وابن لهيعة معًا. أما الليث: فرواه عنه يونس بن محمد ويحيى بن بكير ومنصور بن سلمة وعبد اللّه بن الحكم وشعيب بن الليث وغيرهم، كلهم رووه عن الليث عن يزيد بن الهاد، عن الوليد =

= ابن أبى الوليد به على الوجه الماضى. وخالفهم عبد اللّه بن يزيد المقرئ فرواه عن الليث فقال: عن الوليد بن أبى الوليد بإسناده به . . . ولم يذكر فيه ابن الهاد. هكذا أخرجه المؤلف هنا، وعنه ابن حبان [٤٦٢٨]، والضياء فى «المختارة» [١/ ٣٥٦]، والحافظ فى «الأمالى» [ص/ ١٠٥]. وقد صرح الليث فيه بالسماع من الوليد أيضًا. قال الحافظ فى «الأمالى»: «لكن يحتمل أن يكون -يعنى الليث- أطلق التحديث فى المكاتبة كعادته؛ فلا يكون إدخال يزيد من المزيد».

قلتُ: بل الظاهر عندى أنه من المزيد إن شاء اللّه. والليث قد سمع من الرجلين جميعًا، فأيش يمنع أن يكون قد سمعه من الوليد بواسطة يزيد بن الهاد، ثم قابل الوليد فحدثه به أيضًا؟، وقد رأيتُ الضياء المقدسى قد جزم بذلك فى «المختارة» [١/ ٣٥٧]. ثم جاء ابن وهب فرواه عن الليث ابن لهيعة وعمر بن مالك ثلاثتهم فقال: عن يزيد بن الهاد عن الوليد بن عثمان عن أمه عن عمر به . . . هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [٢/ ١٩٥]، ثم قال: «ووهم فيه -يعنى ابن وهب- وإنما هو الوليد بن أبى الوليد عن عثمان عن جده أبى أمه عمر؛ لأن عثمان هذا أمه زينب بنت عمر بن الخطاب، والصواب قول الدراوردى ومن تابعه.».

قلتُ: وهذا هو المحفوظ. وقد اختلف فيه على يزيد بن الهاد على وجه آخر كما تراه عند البزار [١/ ٤٣٢]، وهو غير محفوظ أيضًا، والصواب فى هذا الحديث: هو رواية من رواه عن يزيد عن الوليد عن عثمان عن عمر به . . .

وهذا إسناد ظاهره الجودة. والوليد: هو أبو عثمان القرشى المدنى وثقه أبو زرعة وأثنى عليه أبو داود، وغمزه بعضهم. وباقى رجاله ثقات. لكن أعله البوصيرى بالإرسال. فقال فى «مصباح الزجاجة» [١/ ١١٧]: «هذا إسناد مرسل، عثمان بن عبد اللّه بن سراقة روى عن عمر بن الخطاب، وهو جده لأمه، ولم يسمع منه، قاله المزى فى التهذيب». ورأيته فى «إتحاف الخيرة» [٢/ ٣] قد علق صحة سنده على ثبوت سماع عثمان من عمر، وقد اعترض على ذلك الحافظ فى «التهذيب» [٧/ ٣٠]، وبين وهم المزى فى ذلك، ثم قال: «وقد أخرج ابن حبان فى «صحيحه» والحاكم فى «مستدركه» حديثه -يعنى عثمان- عن جده عمر بن الخطاب؛ ومقتضاه أن يكون سمع منه. فاللّه أعلم». ثم قال الحافظ: «نعم: وقع مصرحًا بسماعه منه عند أبى جعفر ابن جرير الطبرى فى «تهذيب الآثار» له: قال: حدثنا أحمد بن منصور -ثقة- حدثنا سعيد بن أبى مريم -إمام- حدثنا يحيى بن أيوب- صدوق - حدثنى الوليد بن أبى الوليد قال=

= كنتُ بمكة وعليها عثمان ابن عبد الرحمن بن سراقة- قال الحافظ : كذا فيه- فسمعته يقول : يا أهل مكة إنى سمعتُ أبى- يقول : سمعتُ رسول اللّه ﷺ يقول : . . . » .

قلتُ : ثم ذكر الحديث كما عند المؤلف . وبقية الحديث : «قال : -يعنى الوليد- : فسألتُ عنه- يعنى عن عثمان- فقالوا لى : هذا ابن بنت عمر بن الخطاب» . وقول عثمان : «سمعتُ أبى » يقصد بأبيه : جده لأمه عمر بن الخطاب ، فأطلق عليه أبًا من باب التجوُّز ، كما قاله الحافظ فى «الأمالى» .

فإن قلت : قد وقع فى هذا الإسناد : «عن عثمان بن عبد الرحمن بن سراقة» . فيحتمل أن يكون مراده بقوله : «سمعتُ أبى» هو عبد الرحمن بن سراقة ، وقد ترجمه الحافظ فى «الإصابة» [٤/ ٣٠٩] ، وساق له هذا الحديث .

فالجواب : أن الحافظ قد تردد فى تعيين «والد عثمان» فى الإصابة ، لكنه جزم فى موضع آخر بكون المراد : هو عمر بن الخطاب لا غيره . فراجع «الإصابة» [٥/ ٢٣٢] . ثم وجدت الحافظ فى «الأمالى» : قد جزم بكون تسمية والد عثمان فى هذا الطريق بـ «عبد الرحمن» هو وهم من بعض الرواة- أظنه يحيى بن أيوب - ثم قال : «والصواب عبد اللّه كما تقدم » .

قلتُ : يعنى هو «عثمان بن عبد اللّه بن سراقة» كما مضى . وقد وقع فى اسمه اختلاف آخر فى طريق عبد العزيز الدراوردى ، وردَّه الحافظ فى الأمالى أيضًا [ص١٠٦] . ويعكر على ما بحثه الحافظ فى سماع عثمان من عمر : قول ابن المدينى عن هذا الحديث : «حديث مرسل ؛ لأن عثمان بن عبد اللّه بن سراقة لم يدرك عمر بن الخطاب»! نقله عنه ابن كثير فى «مسند الفاروق» [٢/ ٤٦٣] . وقول ابن المدينى هذا : حجة فاصلة فى هذا الباب ، ولا يرده جميع ما ذكره الحافظ آنفًا ، لأنه كله على الاحتمال ، وما وقع عند الطبرى فى «تهذيب الآثار» غير صريح ! ولو فرضنا صراحته على المطلوب ؛ فيكون من أغلاط يحيى بن أيوب المصرى فى سنده ! ففى حفظه مقال .

وبالجملة : فالحديث منقطع الإسناد على التحقيق . لكن : لفقراته شواهد عن جماعة من الصحابة به ، دون الفقرة الأولى منه : « من أظل رأس غاز أظله اللّه يوم القيامة» .

فيشهد لجملة : «من جهز غازيًا كان له مثل أجره» حديث زيد بن خالد الجهنى مرفوعًا : «من جهز غازيًا فى سبيل اللّه فقد غزا» أخرجه الشيخان . =

٢٥٤- حدّثنا عبد اللّه بن عمر بن أبان، حدّثنا حفص بن غياث، عن عبيد اللّه، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، قال: قلت: يا رسول اللّه، إنى نذرت فى الجاهلية، ثم جاء اللّه بالإسلام، قال: «**فِبِنَذْرِكَ**».

٢٥٥- حدّثنا عبد الغفار بن عبد اللّه الموصلى، حدّثنا على بن مسهرٍ، عن عبيد اللّه

= ويشهد لقوله: «من بنى مسجداً. إلخ» حديث ابن عباس الآتى [برقم/ ٢٥٣٤]، وحديث أنس الآتى [برقم/ ٤٠١٨]، وهو حديث صحيح.

● **تنبيه مهم**: كان أصل إسناد المولف هكذا: «حدّثنا أحمد بن إبراهيم الدورقى حدّثنا أبو عبد الرحمن - يعنى عبد اللّه بن يزيد المقرئ- حدّثنا الليث بن سعد أبو الحارث حدّثنى أبو عثمان الوليد ابن أبى الوليد عن عمر أو عثمان [قلتُ: هو عثمان بلا شك، ولعل التردد من المؤلف نفسه] بن عبد اللّه بن سراقة العدوى عن عمر به . . .». هكذا أخرجه ابن حبان [٤٦٢٨]، والضياء فى «المختارة» [١/ ٣٥٦]، والحافظ فى «الأمالى» [ص/ ١٠٥]، من طريق المؤلف به. لكن حسين أسد لم يعجبه ذلك فجاء فى تعليقه على «مسند المؤلف» ووضع معكوفتين بين الليث والوليد، وكتب بداخلهما [عن يزيد بن عبد اللّه بن أسامة بن الهاد]. ثم قال بالهامش: «ما بين الحاصرتين سقط من الأصل واستُدرك من مصادر التخريج».

قلتُ: ولم يدر - سامحه اللّه - أن ليس هناك سقط البتة، وأن هذا الذى ظنه سقطًا، هو اختلاف وقع على الليث فى إسناده، كما شرحناه قريبًا. فلْينتبه الباحث. واللّه المستعان.

٢٥٤- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٩٢٧]، ومسلم [١٦٥٦]، وأبو داود [٣٣٢٥]، والترمذى [١٥٣٩]، والنسائى [٣٨٢٢]، وابن ماجه [٢١٢٩]، والدارمى [٢٣٣٣]، وأحمد [١/ ٣٧]، وابن حبان [٤٣٧٩]، وابن خزيمة [٢٢٣٩]، والبيهقى [٨٣٦٩]، وابن الجارود [٩٤١]، وجماعة كثيرة من طرق عن عبيد اللّه بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر به . . .

٢٥٥-**صحيح**: أخرجه البخارى [٢٦٢٣]، ومسلم [١٦٢١]، وأحمد [٢/ ٥٥]، وابن أبى شيبة [١٠٥٠٦]، وابن الجارود [٣٦٢]، وجماعة من طرق عن عبيد اللّه بن عمر عن نافع عن ابن عمر به نحوه. مختصراً ومطولاً. وقد توبع عليه عبيد اللّه: تابعه: مالك فى «موطئه» [٦٢٤]، ومن طريقه البخارى [٢٨٠٩]، ومسلم [١٦٢١]، وأبو داود [١٥٩٣]، وجماعة كثيرة. وللحديث: طرق ثابتة عن عمر بهذه القصة. وقد مضى بعضها [برقم ١٦٦، ٢٢٥].

وشيخ المؤلف: رجل صدوق ذكره ابن حبان فى «الثقات». وتوثيقه له معتمد جداً.

ابن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، لعله عن عمر، أنه حمل على فرس فى سبيل اللَّه، وكنا إذا حملنا فى سبيل اللَّه، أتينا به رسول اللَّه ﷺ فدفعناه إليه فوضعه حيث أراه اللَّه، فجئت بالفرس فدفعته إليه فحمل عليه رجلاً من أصحابه، فوافقته يبيعها فى السوق، فأردت أشتريها، فأتيت رسول اللَّه ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: «**لا تَشْتَرِهَا، وَلا تَعُدْ فِي شَيْءٍ مِنْ صَدَقَتِكَ**».

٢٥٦- حدّثنا أحمد بن إبراهيم النكرى، حدّثنا شبابة بن سوار، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن سالم بن أبى الجعد، أن معدان بن أبى طلحة اليعمرى، قال: خطب عمر بن الخطاب، فقال: رأيت كأنَّ ديكًا أحمر نقر فىَّ نقرةً أو نقرتين، ولا أرى ذلك إلا لحضور أجلى، فإن عَجِلَ بى أمرٌ فإن الخلافة شورى فى هؤلاء الرهط الستة الذين توفى رسول اللَّه ﷺ وهو عنهم راض، وإنى أعلم أن ناسًا سيطعنون فى هذا الأمر، أنا قاتلتهم بيدى هذه على الإسلام، فإن فعلوا فأولئك أعداء اللَّه الكفار الضلال، وإنى أشهد على أمراء الأمصار، فإنى إنما بعثتهم ليعلموا الناس دينهم وسنة نبيهم ﷺ، ويقسموا فيئهم، وما أغلظ لى رسول اللَّه ﷺ فى شىء، أو ما نازلت رسول اللَّه ﷺ فى شىء من آية الكلالة حتى ضرب صدرى، وقال: «**يَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي أُنْزِلَتْ فِي آخِرِ النِّسَاءِ**: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، **وَسَأَقْضِي فِيهَا بِقَضَاءٍ يَعْلَمُهُ مَنْ يَقْرَأُ وَمَنْ لا يَقْرَأُ، هُوَ مَا خَلا الأَبَ كَذَا أَحْسَبُ**» ألا إنكم أيها الناس تأكلون من شجرتين ما أراهما إلا خبيثتين: البصل والثوم، وإن كان رسول اللَّه ﷺ يمر بالرجل يوجد منه ريحهما يُخْرَجُ إلى البقيع، فمن كان لا بد آكلهما فليمتهما طبخًا.

٢٥٧- حدّثنا سريج بن يونس، حدّثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عاصم بن عمر، عن عمر، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ، وَغَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ**».

٢٥٦- صحيح: مضى الكلام عليه فى الحديث [رقم ١٨٤].

٢٥٧- صحيح: مضى تخريجه فى الحديث [رقم/ ٢٤٠]، فانظره.

٢٥٨- **حدّثنا** أحمد بن إبراهيم، حدّثنا بشرٌ، عن الأوزاعى، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، قال: بينما عمر بن الخطاب، يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان المسجد فَعَرَّضَ به عمر، فقال: ما بال رجال يتأخرون بعد النداء؟ قال عثمان: يا أمير المؤمنين، ما زدت حين سمعت النداء، على أن توضأت ثم أقبلت، قال عمر: والوضوء أيضًا ألم تسمع رسول اللّه ﷺ قال: «**إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ**؟!».

٢٥٩- **حدّثنا** نصر بن على بن نصرٍ، حدّثنا مسلمٌ، عن الدُّجَين، عن أسلم مولى

٢٥٨- **صحيح**: أخرجه البخارى [٨٤٢]، ومسلم [٨٤٥]، وأحمد [١/ ١٥]، والدارمى [١٥٣٩]، وأبو داود [٣٤٠]، وابن خزيمة [١٧٤٨]، والطيالسى [٥٢]، وابن أبى شيبة [٤٩٩٦]، والبيهقى [١٣٠٧]، والطحاوى فى شرح المعانى [١/ ١١٥]، والطبرانى فى مسند الشاميين [٤/ رقم ٢٨٢٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٠/ ٧٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة به نحوه... وله: طرق أخرى عن عمر.

٢٥٩- **صحيح**: أخرجه القضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٥٦٣]، والقطيعى فى «الألف دينار» [٣٢٧]، والطبرانى فى طرق حديث «من كذب على متعمدًا» [٣]، وابن عدى فى «الكامل» [١٠٦/ ٣]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٢٩٤]، والعقيلى [٢/ ٤٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ٥٤]، وغيرهم، من طرق عن الدجين بن ثابت عن أسلم مولى عمر عن عمر به.

قلتُ: وهذا إسناد منكر لم يكن، والدجين بن ثابت: ضعفه النقاد فأوغلوا، وقد كان شيخًا مغفلاً يتلاعب به بعض الأغمار فيلقّنونه ما سقط به عند النقاد مثل هذا الحديث. قال ابن مهدى «كان دجين بن ثابت يقول لنا: حدثنى مولى لعمر بن عبد العزيز أن النبى ﷺ قال: «من كذب على متعمدًا»، ثم صيره بعد عن أسلم مولى عمر أن النبى ﷺ... ثم قال بعد: حدثنى أسلم مولى عمر عن عمر عن النبى ﷺ..». وقال أيضًا: «كان الدجين يقول: حدثنى أسلم مولى عمر بن عبد العزيز، فلما كان بآخرة لقّنوه: مولى عمر بن الخطاب فكان يقول...». وقال ابن حبان وأجاد: «كان الدجين قليل الحديث منكر الرواية على قلته، يقلب الأخبار ولم يكن الحديث شأنه». وبه: أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٥٤]، وقبله ابن كثير فى «مسند الفاروق» [٢/ ٦٢٣]. =

عمر، عن عمر بن الخطاب، عن النبى ﷺ قال: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

٢٦٠- حدّثنا سفيان بن وكيع بن الجراح، حدّثنا أبى، عن الدجين، عن أسلم مولى عمر، قال: سمعت عمر، يقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

آخر مسند عمر بن الخطاب، ويتلوه مسند على بن أبى طالب- رضى اللَّه عنه -.

* * *

= ومتن الحديث: صحيح ثابت معدود من الأحاديث المتواترة. وقد قال ابن كثير فى «مسند الفاروق» بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وله طرق عن رسول اللَّه ﷺ متواترة عن نيف وثمانين صحابيًا». وسيأتى له: شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة.

٢٦٠- صحيح: انظر قبله.

٢٦١- حدّثنا أبو يعلى أحمد بن على بن المثنى، سنة ست وثلاثمائة، حدّثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، حدّثنا أبو معاوية محمد بن خازم، حدّثنا الأعمش، عن خيثمة، عن سويد بن غفلة، قال: قال علىٌ: إذا حدثتكم عن رسول اللّه ﷺ حديثًا فلأن أخر من السماء أحب من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم عن غيره، فإنما أنا محاربٌ، والحرب

(*) هو: أمير المؤمنين، الإمام الكبير، والأسد المغوار، والليث الجسور، والفارس المقدام، والفتى الشجاع، والرجل الحصيف الرزين القوى المتين. أول من أسلم من الصبيان على الإطلاق، صاحب راية خيبر، الإمام المظفر أبدًا. ما خاض معركة إلا وكان النصر حليفه، ومن له طاقة فى الصمود أمام أبى الحسن؟! وصفه بعضهم فقال: «كان واللّه بعيد المدى شديد القوى؛ يقول فصلاً، ويحكم عدلاً، يتفجَّر العلم من جوانبه، وتنطق الحكمة من نواحيه؛ يستوحش من الدنيا وزهرتها، ويستأنس بالليل وظلمته، وكان غزير الدمعة، طويل الفكرة، كان إذا تبسَّم فعن مثل اللؤلؤ المنظوم، يعظم أهل الدين، ويحب المساكين، لا يطمع القوى فى باطله، ولا ييأس الضعيف من عدله».

قلتُ: وسيأتى فى الحديث [رقم ٢٩١]، أن النبى قد عهد إليه: «أنه لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق» ونحن نشهد اللّه ورسوله والمؤمنين: أننا نحب أبا الحسن ونتولاه ونعتقده، ونُبغض كل من يبغضه ويسبه، بل نفسقه ونُبدِّعه ونؤثِّمه ونُعاديه ونكرهه، ومن يبغض عليًا فهو يبغض رسوله ومن يبغض رسوله فهو يبغض ربه ومَنْ يبغض ربه فقد هلك، وليست محبتنا للإمام على كالتى للّه والنبى، بل لا نجفو عنه، ولا نغالى فيه. فليس هو معصومًا ولا شبه معصوم أصلاً. ودع عنك قول غلاة الروافض فى على وأهل بيته فإنهم حمير هذه الأمة كما قاله جماعة من السلف. فمن أفرط فى محبة هذا الإمام حتى أنزله منازل الأنبياء فهو غال هالك، ومن فرَّط فى محبته حتى جعل يسبه وأولاده فهو آثم فاسق. وأهل السنة وسط الوسطَ. نسأل اللّه أن يجمعنا بعلى وأهل بيته فى دار كرامته، وفى فردوس رحمته. وهو حسبنا ونعم الوكيل.

٢٦١- صحيح: أخرجه البخارى [٣٤١٥]، ومسلم [١٠٦٦]، وأبو داود [٤٧٦٧]، والنسائى [٤١٠٢]، وأحمد [١/ ٨١]، وابن حبان [٦٧٣٩]، والطيالسى [١٦٨]، والبزار [٥٦٨]، وعبد الرزاق [١٨٦٧٧]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [٢٥٩٥]، وابن أبى عاصم فى=

خدعةٌ، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ لا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

٢٦٢- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: جاء أبو موسى إلى الحسن بن علي يعوده، فقال له عليٌّ: أعائداً جئت أم شامتاً؟ قال: لا بل عائداً، قال: إن كنت جئت عائداً، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إِذَا عَادَ الرَّجُلُ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ مَشَى فِي خِرَافَةِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَجْلِسَ، فَإِذَا جَلَسَ غَمَرَتْهُ الرَّحْمَةُ، فَإِنْ كَانَ غَدْوَةً صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ كَانَ مَسَاءً، صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ**».

= «السنة» [٢/ ٩١٤/ ظلال]، وعبد اللَّه بن أحمد في «السنة» [٢/ ٦٢٤]، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» [٣/ رقم ٢٨٠]، وجماعة كثيرة، من طرق عن الأعمش عن خيثمة ابن عبد الرحمن عن سويد بن غفلة عن علي به نحوه. وهكذا رواه جماعة من أصحاب الأعمش عنه على هذا الوجه. وخالفهم محمد بن طلحة فرواه عن الأعمش فقال: عن زيد بن وهب عن علي به... هكذا ذكره الدارقطني في «علله» [٣/ ٢٢٨]، ثم قال: «ووهم فيه، والصواب حديث خيثمة عن سويد بن غفلة» وهو كما قال.

٢٦٢- ضعيف: أخرجه أبو داود [٣٠٩٩]، وابن ماجه [١٤٤٢]، والنسائي في «الكبرى» [٧٤٩٤]، وأحمد [١/ ٨١]، وابن أبي الدنيا في المرض والكفارات [رقم ٨٩]، وهناد في «الزهد» [رقم ٣٧٢]، والحاكم [١/ ٥٠١]، والبزار [٦٢٠]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٩١٧٣]، وفي «سننه» [٦٣٧٦]، وجماعة كثيرة، من طرق عن أبي معاوية عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة لكن قد أعل بالوقف. فقد اختلف على الأعمش في رفعه ووقفه! وكذا خولف في وصله وسنده؛ خالفه شعبة، فرواه عن الحكم عن عبد اللَّه بن نافع عن علي به موقوفًا... هكذا أخرجه أبو داود [٣٠٩٨]، وأحمد [١/ ١٢١]، وجماعة. وعبد اللَّه ابن نافع مجهول الحال وإن ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد اختلف في وصله ووقفه على شعبة؛ فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي موقوفًا... =

٢٦٣- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمى، عن أبيه، قال: خطبنا علىٌ، فقال: من زعم أن عندنا شيئًا نقرؤه إلا كتاب اللّه وهذه الصحيفة، صحيفةٌ فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات، فقد كذب، قال: وفيها قال رسول اللّه ﷺ: «**الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلًا وَلَا صَرْفًا، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ**».

= وخالفهم: محمد بن أبى عدى، فرواه عنه بإسناده مرفوعًا به . . . أخرجه الحاكم [١/ ٥٠١]، وغيره. وتابعه عليه: عبد اللّه بن يزيد المقرئ عند أحمد [١/ ١٢٠]، والبيهقى [٦٣٧٧]، والفاكهى فى حديثه [رقم ١١٩]، وجماعة. ثم اختلف على المقرئ فى رفعه، فرواه عنه بعضهم موقوفًا به.

هكذا أخرجه ابن الشجرى فى «أماليه» [١/ ٤٨٩]، وغيره. وقد توبع شعبة على الوجه الموقوف؛ تابعه: منصور بن المعتمر، كما ذكره أبو داود والحاكم وغيرهما.

وقد توبع الحكم على هذا الوجه الموقوف؛ تابعه: يعلى بن عطاء عند ابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [رقم ٥٨]، واختلف فيه على يعلى! كما سيأتى برقم [٢٨٩].

وللحديث: طرق أخرى على الوجهين أيضًا: أعنى المرفوع والموقوف، والموقوف هو الأشبه، كما شرحناه فى مكان آخر، وهو الذى مال إليه الدارقطنى فى «العلل» [١/ ٢٦٧- ٢٦٩]. بعد ما استقصى أوجه الاختلاف فى سنده. راجع: «سنن البيهقى» [٣/ ٣٨٠، ٣٨١]، و«شعب الإيمان» [٦/ ٥٣١، ٥٣٢]، و«الصحيحة» [٣/ ٣٥٣]، وغيرها.

٢٦٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٠٠١]، ومسلم [١٣٧٠]، والترمذى [٢١٢٧]، وأبو داود [٢٠٣٤]، وأحمد [١/ ٨١]، وابن حبان [٣٧١٧]، والطيالسى [١٨٤]، وعبد الرزاق [١٦٣٠٩]، والبيهقى [٩٧٣١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٢١٥]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [١/ رقم ١٨٩]، وعبد اللّه بن أحمد فى «السنة» [٢/ ٥٤٢]، وأبو إسماعيل الهروى فى «ذم الكلام» [٣/ رقم ٥٧١]، وجماعة كثيرة، من طرق عن الأعمش عن إبراهيم بن يزيد التيمى عن أبيه عن على به نحوه . . .

وقد وقع فى سنده: اختلاف لا يضر على الأعمش. راجع «علل الدارقطنى» [٤/ ١٥٤]. =

٢٦٤- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا الأعمش، عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ، قال: سألت عائشة، عن المسح على الخفين، فقالت: ائت عليًا فسله، فإنه كان أعلم بذلك منى، فأتيت عليًا فسألته عن المسح، فقال: كان رسول اللَّه ﷺ يأمرنا أن يمسح المقيم يومًا وليلةً، والمسافر ثلاثًا.

٢٦٥- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن أبى عبد الرحمن السلمى، عن علىٍ، قال: قلت: يا رسول اللَّه، ما لك تنوق فى قريش، وتدعنا؟ قال: «**وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟**» قال: قلنا: نعم، ابنة حمزة، قال: فقال: «**إِنَّهَا لا تَحِلُّ لِى، هِىَ ابْنَةُ أَخِى مِنَ الرَّضَاعَةِ**».

٢٦٤- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٧٦]، والنسائى [١٢٨]، وابن ماجه [٥٥٢]، وأحمد [١/ ٩٦]، وعبد الرزاق فى «أماليه» [رقم ٩٢]، والدارمى [٧١٤]، وابن خزيمة [١٩٤]، وابن حبان [١٣٢٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥١٩٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٠٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٨١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ٨٣]، وأبو أحمد الغطريفى فى «حديثه» [رقم/ ٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن الحكم عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ عن على به مرفوعًا نحوه...

وهذا إسناد صحيح، لكن قد اختلف فى وقفه ورفعه على ألوان أكثرها قوى، وقد ذكرها الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٢٣٦]، ثم رجّح الوجه المرفوع. والأشبه: أن كلاهما محفوظان. ولا يمنع أن يكون على - رضى اللَّه عنه- قد سمعه من النبى ﷺ فحدَّث به هكذا، ثم صار يفتى الناس به ولا يرفعه. وهذا معروف مشهور.

٢٦٥- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٤٤٦]، والنسائى [٣٣٠٤]، وأحمد [١/ ١١٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٣/ رقم ٢٩٢١]، والبزار [٥٨٧]، وابن أبى شيبة [رقم ١٧٠٤٠]، والمروزى فى «السنة» [رقم ٢٨٦]، والبيهقى [رقم ١٣٢١٦]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ١٥٩]، وجماعة كثيرة من طرق عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن السلمى عن على به مرفوعًا نحوه...

وللحديث: شاهد عن ابن عباس مرفوعًا عند البخارى [رقم/ ٢٥٠٢]، ومسلم [رقم/ ١٤٤٧]، وجماعة. وله: طرق أخرى عن على سيأتى بعضها [برقم ٣٨١، ٣٨٢].

٢٦٦- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا ليثٌ، عن مجاهد، عن عبد اللَّه ابن سخبرة، قال: مُرَّ على علي بجنازة فذهب أصحابه يقومون، فقال لهم علىٌ: ما يحملكم على هذا؟ قالوا: إن أبا موسى أخبرنا أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا مرت به جنازةٌ قام حتى تجاوزه، قال: فقال: إن أبا موسى لا يقول شيئًا، لعل رسول اللَّه ﷺ فعل ذلك مرةً، إن رسول اللَّه ﷺ كان يحب أن يتشبه بأهل الكتاب فيما لم ينزل عليه شيءٌ، فإذا أنزل عليه تركه.

٢٦٦- صحيح: دون فقرة التشبُّه. أخرجه أحمد [٤/ ٤١٣]، وعبد الرزاق [٦٣١١]، والطيالسى [١٦٢]، الحميدى [٥٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٨٩]، والمحاملى فى «أماليه» [١/ رقم ١٥٦]، والرويانى فى «مسنده» [٢/ رقم ٤٧٧]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٢٤١]، وجماعة من طريق الليث بن أبى سليم عن مجاهد عن عبد اللَّه بن سخبرة عن على به نحوه... وهو عند الحميدى: دون فقرة التشبه فى آخره.

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح.

والليث: لم يكن فى الحديث بالليث، وقد ضعفوه مع كونه كان مختلطًا لا يدرى ما الحديث، على صلاحه وزهده، وقد اضطرب فى إسناده كعادته. أما إسناده: فعاد ورواه عن مجاهد به... ولم يذكر فيه «عبد اللَّه بن سخبرة».

هكذا أخرجه المؤلف فى الآتى [رقم/ ٣٣٩]، وأخشى أن يكون «عبد اللَّه بن سخبرة» قد سقط من الناسخ سهوًا فى سند المؤلف، وقد خولف الليث فى سياقه! خالفه عبد اللَّه بن أبى نجيح -الثقة المشهور- فرواه عن مجاهد عن عبد اللَّه بن سخبرة به نحوه. دون قصة التشبه الأخيرة؛ أعنى قول على -رضى اللَّه عنه-: «وكان يحب أن يتشبه بأهل الكتاب....».

هكذا أخرجه النسائى [١٩٢٣]، وابن أبى شيبة [١١٩١٩]، والحميدى [١٥]، وابن شاهين فى «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٣٤٢]، وغيرهم، من طرق عن ابن عيينة عن ابن أبى نجيح به... وهذا إسناد صحيح، وهو المحفوظ عن مجاهد.

وقد كان ابن عيينة يتردد فى ذكر: «عبداللَّه بن سخبرة» كما ذكره تلميذه الحميدى عنه فى «مسنده» [١/ ٢٨]

وللحديث -دون قصة التشبه-: طرق أخرى عن على -رضى اللَّه عنه- يأتى بعضها [برقم/ ٢٧٣، ٢٨٨].

٢٦٧- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان ابن سعدٍ، عن عليٍ، قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ، فقال: يا رسول اللّه، أخبرني بشهرٍ أصومه بعد رمضان، فقال رسول اللّه ﷺ: «**إِنْ كُنْتَ صَائِمًا فَصُمِ الْمُحَرَّمَ فَإِنَّهُ شَهْرُ اللَّهِ، وَفِيهِ يَوْمٌ تَابَ اللَّهُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ، وَيَتُابُ فِيهِ عَلَى آخَرِينَ**».

٢٦٨- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا عبد الرحمن، عن النعمان بن سعدٍ،

٢٦٧- ضعيف: أخرجه الترمذي [٧٤١]، وعبد اللّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٥٤]، وابن أبي شيبة [٩٢٢٣]، والدارمي [١٧٥٦]، والبزار [٦٩٩]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٣٧٧٥]، وابن عدي في «الكامل» [٤/ ٣٠٥]، وابن المقرئ في «معجمه» [٣/ رقم ١٢٨١]، وابن الشجري في «أماليه» [١/ ٢٨٣]، وجماعة، من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق عن النعمان بن سعد عن علي به نحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

قلتُ: وهذا إسناد منكر. وعبد الرحمن بن إسحاق: هو أبو شيبة الواسطي الذي يقول عنه أحمد: «ليس بشيء منكر الحديث»، ومثله قال أبو حاتم وغيره. وقال البخاري: «فيه نظر». وهذا جرح شديد عنده، وضعفه سائر النقاد. والنعمان: شيخ مجهول ينفرد عنه أبو شيبة بالرواية. قال الحافظ في «التهذيب» [١٠/ ٤٥٣]: «والراوي عنه - يعني عن النعمان- ضعيف كما تقدم؛ فلا يحتج بخبره».

قلتُ: وهو كما قال، أما ابن حبان فقد ذكره في «الثقات» [٥/ ٤٧٢] ولم يفعل شيئًا، والحديث: ضعفه الحافظ ابن رجب في «لطائف المعارف» [ص/ ٣٦].

٢٦٨- منكر: أخرجه الترمذي [٢٥٦٤]، وعبد اللّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٥٦]، وابن أبي شيبة [٣٣٩٧١]، وهناد في «الزهد» [١/ رقم ٩]، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» [رقم/ ٢٥٢/ طبعة دار البشير]، والمروزي في «زوائد الزهد» لابن المبارك [رقم ١٤٨٧]، وعبد الملك ابن حبيب في «وصف الفردوس» [١٧٢]، والمحاملي في «أماليه» [رقم/ ١١٣]، والبيهقي في «البعث والنشور» [٣٦٧]، وأبو نعيم في «صفة الجنة» [٤٤٦]، وتمام في فوائده [١/ رقم ٣٧٩]، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» [٢/ ٩٣٢]، وفي «الموضوعات» [٣/ ٢٥٦]، والثقفي في «الثقفيات» [٤/ ٢٩]، والضياء المقدسي في «صفة الجنة» [٣/ ٨١/ ٢]، كما في «الضعيفة» [٤/ ٤١٩]، والذهبي في «التذكرة» [٢/ ٤٩٨]، وفي «سير النبلاء» [١١/ ٣٩٧]، =

عن على، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ فِى الْجَنَّةِ سُوقًا مَا فِيهَا بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ، إِلا الصُّوَرُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَإِذَا اشْتَهَى الرَّجُلُ صُورَةً دَخَلَهَا**. قال: **وَفِيهَا مَجْمَعٌ لِلْحُورِ الْعِينِ**. قال: **يَرْفَعْنَ أَصْوَاتًا لَمْ يَسْمَعِ الْخَلائِقُ مِثْلَهَا، قَالَ: يَقُلْنَ**:

= وجماعة، من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق أبى شيبة الواسطى عن النعمان ابن سعد عن على به نحوه . . . قال الترمذى: «هذا حديث غريب». وقال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصح، والمتهم به عبد الرحمن بن إسحاق وهو أبو شيبة الواسطى، قال أحمد: ليس بشىء، منكر الحديث، وقال يحيى: متروك».

قلتُ: وهذا إسناد منكر مثل الذى قبله. وعبد الرحمن بن إسحاق: مضى أنه منكر الحديث كما قاله جماعة من النقاد. وشيخه: النعمان مجهول لا يعرف كما سبق. وقد اختلف فى إسناده على عبد الرحمن الواسطى. فرواه جماعة عن عبد الرحمن بن إسحاق على الوجه الماضى به مرفوعًا. . . وخالفهم آخرون فرووه عن عبد الرحمن بإسناد به موقوفًا . . . هكذا: رواه عبد الواحد بن زيد عن عبد الرحمن، كما ذكره البزار فى «مسنده» [٢/ ٢٨٢]. وتابعه: محمد بن فضيل كما ذكره الذهبى فى «التذكرة» [٢/ ٤٩٨]، وفى «سير النبلاء» [١١/ ٣٩٧]. والأشبه: أن عبد الرحمن هو الذى كان يتلوَّن فى وقفه ورفعه! وقد مضى أنه غير ثقة ولا مأمون. وللحديث: طريق آخر أخرجه ابن عساكر - كما فى «اللألئ المصنوعة» [٢/ ٣٧٨]- قال: «أنبأنا أبو محمد ابن الأكفانى حدّثنا عبد العزيز بن أحمد أنبأنا أبو القاسم عمر بن الحسن ابن محمد بن درسويه أنبأنا أبو الحسن خيثمة بن سليمان الأطرابلسى أنبأنا أبو الحسن بن فيل حدّثنا أبو ثوبة حدّثنا محمد بن أبو الفرات الجرمى[كذا!] سمعت أبا إسحاق يذكر عن الحارث عن على قال: قال رسول اللَّه: «إن فى الجنة لسوقًا لا يباع فيه ولا يشترى إلا الصور من النساء والرجال، يتوافدون على كل مقدار كل يوم من أيام الدنيا، يمر بهم أهل الجنة، فمن اشتهى صورة دخل فيه من رجل أو امرأة، وكان هو تلك الصورة».

قلتُ: وسنده ساقط هابط !والحارث فى سنده: هو الأعور الشيخ الضعيف الواهى. وأبو إسحاق: هو السبيعى الحافظ، لكنه قد تغير بآخرة!، وكان كثير التدليس أيضًا، ولم يذكر فيه سماعًا ! والراوى عنه لم أعرفه !وللشطر الأول من الحديث: شاهد مرفوع من حديث جابر بن عبد اللَّه عند الطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٥٦٦٤]، وفى سنده جابر الجعفى ذلك الرافضى الخبيث الهالك.

نَحْنُ الخَالِدَاتُ فَلا نَبِيـــدُ وَنَحْـــنُ النَّاعِمَاتُ فَلا نَبْأَسُ

وَنَحْنُ الرَّاضِيَاتُ فَلا نَسْخَطُ فَطُوبَى لِمَنْ كَانَ لَنَا وَكُنَّا لَهُ»

٢٦٩- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا سيفٌ المكى، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن علىٍ، أن النبى ﷺ لما نحر البدن أمرنى أن أتصدقَ بلحومها وجلودها وجلالها.

٢٧٠- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن جُرَىّ بن كليبٍ النهدى، عن علىٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن أعضب القرن والأذن.

٢٦٩- صحيح: أخرجه البخارى [١٦٢١]، ومسلم [١٣١٧]، وأبو داود [١٧٦٩]، وابن ماجه [٣٠٩٩]، والنسائى فى «الكبرى» [٤١٥٣]، وأحمد [١/ ٧٩]، والدارمى [١٩٤٠]، وابن خزيمة [٢٩١٩]، وابن حبان [٤٠٢٢]، والبزار [٦٠٨]، والبيهقى فى «سننه» [٩٩٦٤]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٧٣٤١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٤]، والحميدى [١٤]، وابن الجارود [٤٨٢]، وجماعة كثيرة من طرق عن مجاهد عن ابن أبى ليلى عن على به نحوه...

٢٧٠- حسن: أخرجه الترمذى [١٥٠٤]، وابن ماجه [٣١٤٥]، وأبو داود [٢٨٠٥]، والنسائى [٤٣٧٧]، وأحمد [١/ ٨٣]، وابن خزيمة [٢٩١٣]، والبزار [٨٧٥]، والطحاوى فى شرح المعانى [٤/ ١٦٩]، والحاكم [١/ ٦٤]، والبيهقى [١٨٨٨٤]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ١٧٧]، وجماعة من طرق عن قتادة عن جُرَى بن كليب عن على به نحوه... قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح»

قلتُ: مداره على جُرَى بنِ كُلَيبٍ، وعنه يقول ابن المدينى: «مجهول، لا أعلم روى عنه غير قتادة»!

قلتُ: قد روى عنه أيضًا: أبو إسحاق السبيعى وابنه يونس بن أبى إسحاق وعاصم بن أبى النجود. ووثقه ابن حبان والعجلى، وصحَّح له الترمذى والحاكم أيضًا.

لكن يقول أبو حاتم: «شيخ لا يحتج به» وتعقبه الذهبى فى «الميزان» [٣٩٧/ ١]، قائلاً: «قلتُ: قد أثنى عليه قتادة».

قلتُ: وثناء قتادة ذكره له البخارى فى «تاريخه» [٢/ ٢٤٤]. فالذى يظهر لى: أنه شيخ صدوق لا بأس به؛ فالإسناده حسن إن شاء اللَّه. وقد بحث الإمام الألبانى بحثًا حول هذا الحديث =

٢٧١- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا عبدة بن سليمان، عن سعيد، عن قتادة، عن جرى بن كليبٍ النهدى، عن علىٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ أن يضحى بأعضب القرن والأذن.

٢٧٢- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا محمد بن إسحاق، عن يزيد بن

= فى «الإرواء» [٤/ ٣٦١/ رقم ١١٤٩]، وخلص منه إلى قوله: «وجملة القول: أن الحديث بمجموع هذه الطرق صحيح؛ وذكر «القرن» فيه منكر عندى؛ لتفرد جرى به، مع مخالفته لما رواه حُجْية عن على أنه لا بأس به».

قلتُ: مضى أن التحقيق فى شأن جرى أنه صدوق حسن الحديث. نعم: قد روى بعضهم عن على خلاف ما رواه جرى عنه هنا، ولأجل ذلك حكم الإمام على تفرد جرى بذكر «القرن» فيه بالنكارة. والصواب عندى: أن الجمع بين الحديثين هو الواجب ما دام الرواة مقبولين، ولم نتيقن خطأ بعضهم فيه. والجمع ههنا ظاهر غير متكلَّف. وحاصل هذا: أن جرى قد روى آنفًا عن على: النهى عن الأضحية العضباء القرن. وهو حديث حسن مرفوع كما مضى.

ثم جاء حُجية بن عدى الكندى: وروى عن على جواز ذلك فى العضباء القرن! كما أخرجه الترمذى [١٥٠٣]، وأحمد [١/ ٩٥]، والدارمى [١٩٥١]، وابن خزيمة [٢٩١٥]، وجماعة. وسيأتى [برقم ٣٣٣]، وسنده قابل للتحسين. وطريقة الجمع بينهما أن يقال: حديث جرى فى النهى مرفوع؛ وحديث حجية فى الجواز موقوف. والمرفوع مقدم على الموقوف بلا شك؛ لأن الأول من قول النبى ﷺ والثانى من قول الصحابى. ولا يتعارض هذا بذاك، كما هو التحقيق عند جمهور العلماء، خلافًا للحنفية.

وقد يقال أيضًا: لعل عليًا -رضى اللَّه عنه- كان يرى النهى عن ذلك أولاً، فسمعه منه جُرى، ثم تغير اجتهاده بعد ذلك ورأى أن هذا جائز لا بأس به، وجعل على يفتى الناس به، فسمعه منه حجية بن عدى فى تلك الحال. فاندفعت بذلك النكارة إن شاء اللَّه.

وللحديث: شاهد من طريق آخر عن على به نحوه..

أخرجه عند الطيالسى [رقم ٩٧]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه»، وسنده تالف. واللَّه المستعان.

٢٧١- حسن: انظر قبله.

٢٧٢- صحيح: أخرجه النسائى [٥١٤٧]، وابن ماجه [٣٥٩٥]، والبزار [٨٨٦]، وابن أبى شيبة [٢٤٦٥٩]، والبيهقى فى «سننه» [٤٠١٩]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٦٠٨٢]، =

أبي حبيب، عن عبد العزيز بن أبي الصعبة، عن أبي أفلح الهمداني، عن عبد اللَّه بن زرير الغافقي، قال: قال عليٌّ: خرج علينا رسول اللَّه ﷺ في إحدى يديه ذهبٌ وفي الأخرى حريرٌ، فقال: «**هَذَانِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي**».

٢٧٣- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا يحيى بن سعيد، ومحمد بن

= وعبد بن حميد في «مسنده» [رقم/ ٨٠/ المنتخب]، والمحاملي في «أماليه» [١/ رقم ١٨٩]، والبزار [٣/ رقم/ ٨٨٦/ البحر الزخار]، وجماعة كثيرة، من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد العزيز بن أبي الصعبة عن أبي أفلح الهمداني عن عبد اللَّه ابن زرير الغافقي عن علي به نحوه . . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن إن شاء اللَّه. ابن إسحاق: صدوق إمام في المغازي، وقد صرح بالسماع عند عبد بن حميد، وقد توبع عليه كما يأتي. ويزيد: فقيه إمام. وابن أبي الصعبة: روى عنه رجلان، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن المديني: «ليس به بأس معروف». فهو صدوق متماسك. وأبو أفلح الهمداني: روى عنه جماعة ووثقه العجلي وحده. ونقل ابن عبد البر في «التمهيد» [١٤/ ٢٤٨]، عن علي بن المديني أنه قال عن هذا الحديث: «هو حديث حسن، رجاله معروفون». هذا يقوى من شأن أفلح إن شاء اللَّه. وقد اختلف على ابن إسحاق في سنده على وجوه: ذكرها الدارقطني في «علله» [٣/ ٢٦١]، ثم رجَّح الطريق الماضي.

وقد توبع عليه ابنَ إسحاق: تابعه الليث بن سعد: عند النسائي [٥١٤٤]، وأبي داود [٤٠٥٧]، والبيهقي في «الشعب» [٥ / ٦٠٨٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢٥٠]، وجماعة. واختلف على الليث في تسمية «أبي أفلح» كما ذكره النسائي [٥١٤٤، ٥١٤٥، ٥١٤٦]. وتابعهما: عبد الحميد بن جعفر عند البزار [٧٩٨]. وخالفهم زيد بن أبي أنيسة، فرواه عن يزيد بن أبي حبيب فقال: عن عبد اللَّه بن زرير عن علي به . . . وأسقط منه رجلين. هكذا ذكره الدارقطني في «علله» [٣/ ٢٦١].

أما ابن لهيعة فهو في وادٍ آخر، فقد رواه عن ابن أبي حبيب على لون ثالث. ذكره له الدارقطني أيضًا. والمحفوظ هو الوجه الأول. وفي الباب: عن جماعة من الصحابة ذكرهم الترمذي في «سننه» [٤/ ٢١٧]، وراجع: «نصب الراية» [٤/ ٢٩٦]، للحافظ الجمال الزيلعي.

٢٧٣- **صحيح**: أخرجه مسلم [رقم ٩٦٢]، والترمذي [رقم ١٠٤٤]، والنسائي [رقم ١٩٩٩]، وأحمد [١/ ٨٢]، والشافعي [١٦٦٤]، وابن حبان [٣٠٥٤]، وابن أبي شيبة [١١٥١٨]، =

عمرو، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، قال: خرجت في جنازة فقمت أنتظر أن توضع فأجلس، ونافع بن جبير قريباً مني، فلما وضعت جلست إليه، فقال: كأنك انتظرت هذه الجنازة أن توضع فتجلس؟ قلت: أجل، لحديث بلغني عن أبي سعيد، فقال: حدثني مسعودٌ، أنه سمع علياً، يقول: قام رسول الله ﷺ لجنازة، ثم جلس وأمرنا بالجلوس.

٢٧٤- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا العوام بن حوشبٍ، عن عمرو بن

= ومالك في «الموطأ» [رقم ٥٥١]، والبيهقي [٦٦٧٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٤٨٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣/ ٢٦٦]، وجماعة كلهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري- وقُرن معه محمد بن عمرو بن علقمة في بعض الطرق - عن واقد بن عمرو عن نافع ابن جبير عن مسعود بن الحكم عن علي به . . . وهو عند بعضهم مختصراً.

قلتُ: وهذا إسناد قوي مستقيم. وهكذا رواه مالك والليث بن سعد وعبد الوهاب الثقفي ويزيد ابن هارون ويحيى بن أبي زائدة وعائذ بن حبيب وجماعة، كلهم رواه عن يحيى بن سعيد على الوجه الماضي. وخالفهم جميعاً: جرير بن عبد الحميد فرواه عن يحيى فقال: عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن علي به. هكذا أخرجه البزار [٩٠٨]. قال الدارقطني في «علله» [٤/ ١٢٨]: «ووهم فيه جرير».

قلتُ: وهو كما قال؛ لكن الثوري قد عكَّر علينا هذا الصفو، ورواه عن الأنصاري فقال: عن نافع بن جبير عن علي به . . . هكذا أخرجه الدارقطني في «علله» [٤/ ١٢٨]، ثم قال: «لم يُقِم الثوري إسناده»! وقبل ذلك قال: «والصواب قول الليث ومن تابعه عن يحيى». وأقول: قد رواه عن الثوري: إبراهيم بن أبي الليث، وهو غير ثقة ولا مأمون كما تراه في «اللسان» [١/ ٢٢]. وقد توبع يحيى عليه: تابعه محمد بن عمرو بن علقمة عند جماعة، لكن اختلف عليه في إسناده أيضاً، وتوبع عليه: واقد بن عمرو ونافع بن جبير. والحديث: صحيح على كل حال.

٢٧٤- **صحيح**: أخرجه البخاري [٢٩٤٥]، ومسلم [٢٧٢٧]، وأبو داود [٥٠٦٢]، وأحمد [١/ ٩٥]، والدارمي [٢٦٨٥]، وابن حبان [٥٥٢٤]، والطيالسي [٩٣]، والبزار [٦٠٦]، وابن أبي شيبة [٢٩٣٤٤]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٦٥٠]، والبيهقي [١٤٤٩٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ٢٣٣]، وابن راهويه [٢١٠٨]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٦٣]، والحميدي [٤٣]، وجماعة كثيرة، من طرق عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي به نحوه . . . وقد وقع في إسناده: اختلاف محتمل، ذكره الدارقطني في «علله» =

مرة، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن علي، قال: أتانا رسول اللَّه ﷺ حتى وضع رجله بيني وبين فاطمة فعلمنا ما نقول إذا أخذنا مضجعنا: ثلاثًا وثلاثين تسبيحةً، وثلاثًا وثلاثين تحميدةً، وأربعًا وثلاثين تكبيرةً، قال عليٌّ: فما تركتها بعد، فقال له رجلٌ: ولا ليلة صفين؟ قال عليٌّ: ولا ليلة صفين

٢٧٥- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا حماد بن سلمة، عن هشام ابن عمرو الفزارى، عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن علي، أن النبى ﷺ، كان يقول فى وتره: «**اللَّهمَّ إنِّى أَعُوذُ بِرِضاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لا أُحْصِى ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**».

٢٧٦- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا محمد بن عمرٍو، عن

= [٣/ ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦]. وقد توبع عليه ابن أبى ليلى: تابعه عبيدة السلمانى وجماعة.

٢٧٥- **صحيح**: أخرجه أبو داود [١٤٢٧]، والترمذى [٣٥٦٦]، والنسائى [١٧٤٧]، وابن ماجه [١١٧٩]، والحاكم [١/ ٤٤٩]، والطيالسى [١٢٣]، وابن أبى شيبة [٢٩٧١١]، والبخارى فى «تاريخه» [٨/ ١٩٥]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٨١/ المنتخب]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٧٥١]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٣/ ٣٥١]، والبيهقى [٤٦٥٠]، وابن الجوزى فى التحقيق [١/ ٤٥٩]، والمزى فى التهذيب [٣٠/ ٢٥٧]، وجماعة كثيرة من طرق عن حماد بن سلمة عن هشام بن عمرو الفزارى عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن على به. قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب من حديث على، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث حماد بن سلمة».

قلتُ: وهذا إسناد صحيح ليس فيه خدشة، وهشام بن عمرو: وثقه أبو حاتم وأحمد وابن معين وابن حبان والفسوى وغيرهم. ثم يأتى الحافظ ويقول عنه بالتقريب: «مقبول» يعنى: حيث يتابع، وإلا فهو لين الحديث كما نصَّ هو على ذلك فى مقدمة «التقريب» [١/ ٨]! وهذا من غفلاته المعدودة فى التقريب؛ وإلا فهشام ثقة صالح مقبول. وباقى رجال الإسناد: ثقات أئمة.

٢٧٦- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٠٧٨]، والترمذى [٣٧٣٧]، والنسائى [٥١٧٥]، ومالك [١٧٦]، وأبو داود [٤٠٤٤]، وأحمد [١/ ٩٢]، وعبد الرزاق [٢٨٣٢]، وابن حبان [٥٤٤٠]=

إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين، عن أبيه، عن علي، قال: «نهاني رسول اللَّه ﷺ، ولا أقول نهاكم، عن التختم بالذهب ولبس القسي، وأن أقرأ وأنا راكعٌ».

٢٧٧- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يزيد، أخبرنا سفيان بن حسين، عن الزهري، عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف، قال: سمعت عليًا، يقول: «نهاني رسول اللَّه ﷺ أن نحبسَ لحوم الأضاحي فوق ثلاث».

٢٧٨- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن ربيعة بن النابغة، عن أبيه، عن علي، أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن زيارة القبور،

= والبزار [٩١٨]، والبيهقي [٢٣٩٨]، وجماعة، من طرق عن إبراهيم بن عبد اللَّه ابن حنين عن أبيه عن علي به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح. وقد اختلف في سنده ومتنه على وجوه كثيرة! ذكر أكثرها الدارقطني في «العلل» [٣/ ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧]. وذكر شطر منها: ابن عبد البر في «التمهيد» [١٦، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥]. وبعض هذه الوجوه: محفوظ ثابت. وكثير منها لا يثبت. وسيأتي وجه منها: [برقم ٣٠٤]، ووجه ثان: [برقم ٤١٣]، ووجه ثالث: [برقم ٦٠١]، وسنتكلم عليها في مواضعها إن شاء اللَّه.

٢٧٧- صحيح: أخرجه البخاري [٥٢٥١]، ومسلم [١٦٦٩]، وأحمد [١/ ١٠٣]، والنسائي [٤٤٢٤]، وعبد الرزاق [٥٦٣٦]، والبيهقي [١٨٩٨٦]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ١٨٤]، وجماعة من طرق عن الزهري عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف عن علي به.

قلتُ: وقد اختلف على الزهري في رفعه ووقفه! والوجهان محفوظان إن شاء اللَّه. ويحمل هذا: على أن عليًا كان يرويه مرفوعًا، ثم صار يفتي الناس به ولا يرفعه. وقد توبع عليه الزهري مرفوعًا: كما يأتي عند المؤلف [برقم/ ٥٤٩].

٢٧٨- صحيح لغيره: أخرجه أحمد [١/ ١٤٥]، وابن أبي شيبة [١١٨٠٦]، وتمام في فوائده [٢/ رقم ١٣٠٨]، وابن عدي في «الكامل» [٣/ ١٥٩]، والعقيلي في «الضعفاء» [٢/ ٥٤]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٤/ ١٨٥]، والفسوي في «المعرفة» [١/ ٤٠٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٠/ ١٣٦]، وجماعة، من طرق عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن ربيعة ابن النابغة عن أبيه عن علي به نحوه. =

وعن الأوعية، وأن نحتبس لحوم الأضاحى بعد ثلاث، قال: «**إِنِّى كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمُ الآخِرَةَ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ الأَوْعِيَةِ فَاشْرَبُوا فِيهَا وَاجْتَنِبُوا مَا أَسْكَرَ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الأَضَاحِى أَنْ تَحْبِسُوهَا فَوْقَ ثَلاثٍ، فَاحْبِسُوهَا مَا بَدَا لَكُمْ**».

٢٧٩- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، عن سفيان، عن زبيد، عن سعد ابن عبيدة، عن أبى عبد الرحمن، عن علىٍ، عن النبى ﷺ قال: «**لا طَاعَةَ لِبَشَرٍ فِى مَعْصِيَةِ اللَّه**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد مُنْحدر، وعلى بن زيد: هو ابن جدعان الحافظ الفقيه الضعيف المشهور، صاحب تلك المناكير التى جرَّحوه بها حتى تركه جماعة، وقد شهد عليه شعبة وغيره بالاختلاط، فأجارك اللَّه من أحاديث المختلطين، وربيعة بن نابغة: شيخ مجهول مثل أبيه نابغة، وقد خولف حماد بن سلمة فى إسناده. خالفه عبد الوارث بن عبد الصمد، فرواه عن على بن زيد فقال: عن النابغة بن مخارق بن سليم عن أبيه عن على به... هكذا أخرجه الفسوى فى «المعرفة» [١/ ٤٠٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٨٥]. وقد رجَّح الفسوى هذا الوجه قائلاً: «وهذا الصحيح». وذكره الدارقطنى فى «علله» [٤/ ١٣٣]، ولم يتكلم عليه بشىء.

والظاهر عندى: أن هذا الاضطراب هو من على بن زيد نفسه على أن مخارق بن سليم: لا يعرف له ولد يسمى: النابغة، وعلى كل حال: فللحديث شواهد تقويه.

أصحها: حديث بريدة عند مسلم [٩٧٧]، وأبى داود [٣٦٩٨]، والترمذى [١٥١٠]، والنسائى [٢٠٣٢]، وأحمد [٥/ ٣٥٠]، وجماعة من طرق مطولاً ومختصرًا، ولفظ مسلم: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا فى سقاء فاشربوا فى الأسقية كلها ولا تشربوا مسكرًا». وسيأتى شاهد: من حديث ابن مسعود [برقم/ ٥٢٩٩]. وراجع الصحيحة [٢/ ٥٧٤]، للإمام الألبانى.

٢٧٩- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ١٢٩]، وابن حبان [٤٥٦٨]، والطيالسى [١٠٩]، وابن أبى شيبة [٣٣٧٠٩]، وجماعة، من طرق عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن السلمى عن على به مرفوعًا... بهذا اللفظ. =

٢٨٠- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي، قال: ما كان فينا فارسٌ يوم بدر غير المقداد، ولقد رأيتنا وما فينا قائمٌ إلا رسولَ اللَّه ﷺ يصلي تحت شجرةٍ ويبكي حتى أصبح.

٢٨١- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن عاصم بن كليب، عن أبي بردة، عن علي، قال: «نهاني رسول اللَّه ﷺ أن أجعل الخاتم في هذه، أو في هذه: السبابة والوسطى».

= **قلتُ**: وهو عند البخاري [٤٠٨٥]، ومسلم [١٨٤٠]، والنسائي [٤٢٠٥]، وأبي داود [٢٦٢٥]، وأحمد [١/ ٩٤]، وابن حبان [٤٥٦٧]، والبزار [٥٨٦]، والبيهقي [١٦٣٨٦]، وأبي نعيم في «الحلية» [٥/ ٣٨]، وأبي القاسم البغوي في «الجعديات» [٨٩٤]، وجماعة كثيرة من الطريق الماضي بنحو اللفظ السابق.

٢٨٠- **صحيح**: أخرجه النسائي في «الكبرى» [٨٢٣]، وابن خزيمة [٨٩٩]، وعنه ابن حبان [٢٢٥٧]، والطيالسي [١١٦]، وأحمد [١/ ١٣١]، وفي فضائل الصحابة [رقم/ ١٦٨٦]، وابن أبي الدنيا في «قيام الليل» [رقم ٤٢٧]، والمروزي في تعظيم ق«در الصلاة» [١/ رقم ٢١٣]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٥٣٦]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٥٥٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٠/ ١٦٣]، وجماعة، من طرق عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن حارثة بن مضرب عن علي به نحوه... وهو عند بعضهم مختصراً.

قلتُ: وسنده صحيح مستقيم. وحارثة: وثقه ابن معين وأحمد وابن حبان والعجلي، لكن نقل ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١/ ١٨٥]، عن ابن المديني أنه قال: «متروك الحديث».

قلتُ: وابن الجوزي ليس بعمدة في النقل؛ لكثرة خطئه وأوهامه، وتسرعه في التأليف والنقل. كما شرحنا ذلك في ترجمته من كتابنا «المحارب الكفيل». وقد غلّطه الحافظ في «التقريب» فقال: «غلط من نقل عن ابن المديني أنه تركه».

وقد توبع عليه شعبة: تابعه: الثوري عند أبي نعيم في «الحلية» [٩/ ٢٥]. وتابعه أيضًا: يوسف بن إسحاق- حفيد أبي إسحاق- عند أبي الشيخ في «أخلاق النبي» [رقم ٥٣٧]. واللَّه المستعان.

٢٨١- **صحيح**: أخرجه النسائي [٥٢١٠]، وأحمد [١/ ١٢٤]، وغيرهما، من طرق عن الثوري عن عاصم بن كليب عن أبي بردة عن علي به نحوه... =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح. وقد توبع الثورى عليه، تابعه:

١- أبو الأحوص عند: مسلم [٢٠٩٥]، وأبى عوانة فى المستخرج [رقم ٨٦٥٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٩٥٣٧]، وجماعة.

٢- وأبو عوانة عند: أحمد [١/ ١٥٤]، وأبى عوانة فى «المستخرج» [١/ رقم ١٤٩٢]، وجماعة.

٣- وبشر بن المفضل: عند: أبى داود [٤٢٢٥]، والمؤلف [برقم ٤١٨]، والبيهقى [٥٩١٤]، وجماعة.

٤- وعمارة بن زريق عند: أبى عوانة [٥/ رقم/ ٨٦٥٠].

٥- والمسعودى عند: الخطيب فى الفقيه والمتفقه [٢/ ٢٦٠]، .

٦- وصالح بن عمر عند: المؤلف [رقم ٦٠٦]، وسيأتى.

٧- وشعبة: عند النسائى فى «الكبرى» [٩٥٤٠]، وابن حبان [٩٩٨]، وأحمد [١/ ١٠٩]، وابن حزم فى المحلى [٤/ ٥٠]، والطيالسى [١٦١]، وأبى عوانة [١/ رقم ١٤٩٠]، وجماعة كثيرة.

وقد اختلف فى سنده على شعبة على ألوان غريبة، ذكرها الدارقطنى فى «علله» [٤/ رقم ٤٩٢]، ثم قال: «والصواب: عن شعبة عن عاصم بن كليب عن أبى بردة عن على . . .».

٨- وعبد اللَّه بن إدريس: عند مسلم [٢٧٨]، وابن ماجه [٣٦٤٨]، وابن أبى شيبة [٢٥٢٧٤]، وجماعة.

٩- وابن عيينة: لكنه اضطرب فيه.

فتارة يقول: «عن عاصم بن كليب عن أبى بكر بن أبى موسى . . .» فيجعله «أبا بكر بن أبى موسى» بدلاً من «أبى بردة». وهذا الوجه: أخرجه عنه الحميدى [٢٥]، ومن طريقه أبو عوانة فى «المستخرج» [٥/ رقم ٨٦٥٢]، والخطيب فى «الكفاية» [٢/ ٧٥]. وقد كلموا ابن عيينة فى ذلك؛ فوجس وصار يحدث به عن ابن لأبى موسى الأشعرى هكذا على الإبهام! وهذا الوجه: عند مسلم [١٦٥٩]، والترمذى [١٧٨٦]، وأبى عوانة [٥/ رقم ٨٦٥٣].

فهؤلاء: تسعة رووه عن عاصم بن كليب على الوجه الماضى. وخالفهم: محمد بن فضيل وخالد الواسطى والوليد بن أبى محمد وعبد اللَّه بن أبى المغيرة أربعتهم. =

٢٨٢- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عبد الرحمن، عن شعبة، وسفيان، وإسرائيل، عن أبى إسحاق، عن هبيرة، عن علىٍ: «أن رسول اللّه ﷺ كان يوقظ أهله فى العشر الأواخر من رمضان».

= كلهم رووه عن عاصم فقالوا: عن أبى بردة عن أبيه عن على به . . . هكذا ذكر الدارقطنى فى «علله» [٤/ ١٧١]، وجزم بكونهم قد وهموا فيه. والمحفوظ: هو الوجه الأول. وفى إسناد الحديث: وجوه أخرى من الخلاف ذكرها أبو الحسن أيضًا.

● تنبيه: وقع عند جماعة فى لفظ الحديث «. . . وأن ألبس خاتمى فى هذه وفى هذه . .» وهذا اللفظ ضعفه الإمام الألبانى فى «ضعيف الترمذى» [١/ ٢٠٣]، وتكلم عليه فى الضعيفة [٥٤٩٩]، وصححه بلفظ: «فى هذه أو هذه» على الشك! والصواب أن اللفظين: صحيحان، والجمع بينهما ظاهر.

٢٨٢-صحيح: أخرجه الترمذى [٧٩٥]، وأحمد [١/ ٩٨]، والطيالسى [١١٨]، والبزار [٧٢٤]، وعبد الرزاق [٧٧٠٣]، وابن أبى شيبة [٨٦٧٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٥/ ١٣٥]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٩٣/ المنتخب]، وابن أبى الدنيا فى «قيام الليل» [رقم ٤٧٩]، والفريابى فى «الصيام» [رقم ١٤٥]، وابن المقرئ فى «معجمه» [٣/ رقم ١٢٦٨]، وابن الشجرى فى «الأمالى» [١/ ٢٩٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ١٣٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٣/ ٢٣٧]، وجماعة، من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن هبيرة بن يريم عن على به نحوه. . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهذا إسناد حسن إن شاء اللّه. وهبيرة: مختلف فيه، والتحقيق أنه صدوق. وقد توبع عليه: تابعه هانئ بن هانئ- مقرونًا معه -عند الطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٧٤٢٥].

قلتُ: وهذه متابعة لا يفرح بها، وفى سندها: أبو مريم عبد الغفار بن القاسم المتروك المنحط. راجع ترجمته باللسان [٤/ ٤٢]. وأبو إسحاق السبيعى: قد اختلط أخيرًا - ويأبى الذهبى هذا- لكن رواه عنه جماعة من قدماء أصحابه، منهم: سفيان الثورى وشعبة.

وقد اختلف فى سنده على شعبة: كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [٤/ ٣٩٤]، والحديث: حسنه الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ١٧٤].

وله شاهد عن عائشة: عند الشيخين وجماعة كثيرة.

٢٨٣- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن أبى إسحاق، عن أبى حية، عن علىٍ: «أن النبى ﷺ توضأ ثلاثًا ثلاثًا».

٢٨٤- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عبد الرحمن، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد اللَّه بن سلمة، عن علىٍ، مر بى رسول اللَّه ﷺ وأنا شاك، وأنا أقول: اللَّهم إن كان أجلى قد حضر فأرحنى، وإن كان متأخراً فارفعنى، وإن كان بلاءً فصبرنى، فضرب بيده صدرى، وقال: اللَّهم عافه واشفه، فما اشتكيت وجعى ذلك بعد.

٢٨٣- صحيح: أخرجه أبو داود [١١٦]، والترمذى [٤٤]، والنسائى [١٣٦]، وأحمد [١/ ١٥٧]، والبزار [٧٩٥]، والبخارى فى «الكنى» [١٩٤]، وعبد الرزاق [١٢٠]، وابن ماجه [٤٥٦]، وابن أبى شيبة [٥٤]، والبيهقى فى «سننه» [٣٥٨]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ٢٢٥]، وجماعة، من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن أبى حية عن على به نحوه مطولاً ومختصراً . . . قال الترمذى: «حديث على أحسن شىء فى هذا الباب وأصح».

قلتُ: وسنده ضعيف. وأبو حية هو ابن قيس الوداعى لم يوثقه معتبر. وقال عنه أحمد: «شيخ». وحكى ابن الفرضى عن ابن المدينى أنه قال: «مجهول»! لكن قال ابن الجارود فى «الكنى»: «وثقه ابن نُمير».

قلتُ: ابن الجارود لم يدرك ابن نمير، ولم ينقل عنه من كتاب. ففى القلب من أمثال هذا أشياء، وقال ابن القطان: «وثقه قوم».

قلتُ: وهذه مجازفة منه، ولْيذكر لنا واحداً فقط. وقد توبع عليه أبو حية: تابعه عبد خير من طريق أبى إسحاق السبيعى عنه عند البزار [رقم/ ٧٩٥]، بإسناد صحيح إلى أبى إسحاق به. وتابعه: آخرون ولكن بأسانيد غير محفوظة، وقد اختلف فى سنده على أبى إسحاق اختلاف شاق، ذكره الدارقطنى فى «علله» [٤/ ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢]، ثم رجَّح طريق أبى حية الأول، وطريق عبد خير الماضى.

وقد رواه جماعة عن أبى إسحاق على الوجه الأول: منهم شعبة والثورى -وهما من قدماء أصحابه- لكن اختلف فى سنده ومتنه على الثورى، راجع «علل الدارقطنى» [٤/ ١٨٩]. وفى الباب: عن جماعة من الصحابة - ذكرهم الترمذى [١/ ٦٣]. وهو حديث صحيح ثابت.

٢٨٤- ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٥٦٤]، وابن حبان [٦٩٤٠]، وأحمد [١/ ١٠٧]، والحاكم [٢/ ٣٧٧]، والطيالسى [١٤٣]، وابن أبى شيبة [٢٣٥٧١]، والنسائى فى «الكبرى» =

٢٨٥- **حدّثنا** أبو خيثمة، قال: حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا عبد العزيز بن عبد اللَّه بن أبي سلمة، قال: حدثني عمي الماجشون بن أبي سلمة، عن عبد الرحمن الأعرج، عن عبيد اللَّه بن أبي رافعٍ، عن عليٍ، أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا افتتح الصلاة كبر، ثم قال: «**وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِينَ لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ**»، قال: وذكر الحديث.

٢٨٦- حدّثنا زهيرٌ، وعبيد اللَّه القواريري، حدّثنا عبد الرحمن بن مهديٍ، حدّثنا

= [١٠٨٩٧]، وعبد بن حميد في «مسنده»[رقم/ ٧٣/ المنتخب]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧]، وأبو نعيم في «الحلية» [٥/ ٩٧]، وجماعة، من طرق عن عمرو بن مرة عن عبد اللَّه بن سلمة المرادي عن علي به . . .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. وابن سلمة: قال عنه البخاري: «لا يتابع على حديثه». وقال أبو حاتم: «تعرف وتنكر» ومشّاه ابن عدي. لكن صحّ عن عمرو بن مرة أنه قال: «كان عبد اللَّه بن سلمة يحدّثنا وقد كبر؛ فكنا نعرف وننكر».

قلتُ: وهذا دليل على أنه قد تغير بآخرة، وأن عمرو قد سمع منه في حال تغيره أيضًا. فانتبه.

٢٨٥- **قوي**: أخرجه مسلم [٧٧١]، وأبو داود [٧٦٠]، والترمذي [٣٤٢١]، والنسائي [٨٩٧]، وأحمد [١/ ٩٤]، والدارمي [١٢٣٨]، وابن خزيمة [٤٦٢]، وابن حبان [١٧٧٣]، والدارقطني في «سننه» [١/ ٢٩٦]، والطيالسي [١٥٢]، والبزار [٥٣٦]، وابن أبي شيبة [١/ ٢٣٩٩]، والبيهقي [٢١٧٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٩٩]، وابن الجارود [١٧٩]، وجماعة كثيرة، من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عمه عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد اللَّه بن أبي رافع عن علي به نحوه . . .

قلتُ: وهذا إسناد قوي. وعم عبد العزيز: هو يعقوب بن أبي سلمة الماجشون الشيخ الصدوق، والد يوسف وعبد العزيز.

٢٨٦- **صحيح**: أخرجه أبو داود [١١١]، والترمذي [٤٩]، -وعنده معلقًا- والنسائي [٩٢]، وابن ماجه [٤٠٤]، وأحمد [١/ ١٢٥]، والدارمي [٧٠١]، وابن خزيمة [١٤٧]، وابن حبان =

زائدة بن قدامة، عن خالد بن علقمة الهمدانى، عن عبد خير، قال: دخل علىٌ، الرحبة بعد ما صلى الفجر، فجلس فى الرحبة، ثم قال لغلام له: ائتنى بطهور، فجاء الغلام بإناء فيه ماءٌ وطُسْت، قال عبد خير: ونحن جلوسٌ ننظر إليه، فأخذ بيمينه الإناء فأكفأ على يده اليسرى فغسل كفيه ثلاث مرات، قال عبد خير: كل ذلك لا يدخل يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات، ثم أدخل يده اليمنى فى الإناء وملأ فمه ماءً فمضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى ثلاث مرات، ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده اليمنى ثلاث مرات إلى المرفق، ثم غسل يده اليسرى ثلاث مرات، ثم أدخل يده اليمنى فى الإناء حتى غمرها الماء، ثم رفعها بما حملت من الماء، ثم مسحها بيده اليسرى، ثم مسح رأسه بيديه جميعًا، ثم أدخل يده اليمنى فى الإناء، ثم صب على رجله اليمنى فغسلها ثلاث مرات بيده اليسرى، ثم أدخل يده اليمنى فى الإناء فملأها، ثم صب بيده اليمنى على قدمه اليسرى فغسلها ثلاث مرات بيده اليسرى، ثم أدخل يده اليمنى فى الإناء فملأها من الماء فشرب منه، ثم قال: هذا طهور نبى اللَّه ﷺ، فمن أحب أن ينظر إلى طهور رسول اللَّه ﷺ فلينظر إلى هذا.

٢٨٧- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدىٍ، حدّثنا شعبة، عن عمرو بن مرة،

= [١٠٥٦]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٨٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٧٠٣٠]، وفى «الصغير» [٢/ رقم ٩٣٩]، والبزار [٧٩١]، وابن أبى شيبة [٥٥]، وابن الجارود [٦٨]، والحسن ابن سفيان فى «الأربعين» [رقم ١٥]، والبيهقى [رقم ٢١٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٩]، وجماعة كثيرة، من طرق عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن على به نحوه مطولاً ومختصراً.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم. لكن قد اختلف فى إسناده ومتنه على خالد بن علقمة! كما شرحه الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣]. وتحرير هذا الخلاف هنا: يطول. وطريقه عند المؤلف: مستقيم سنداً ومتناً.

وراجع: «نصب الراية» [١/ ٥٧]، و«التلخيص» [١/ ٨٥].

٢٨٧- **ضعيف**: أخرجه أبو داود [٢٢٩]، والنسائى [٢٦٥]، وابن ماجه [٥٩٤]، والترمذى [١٤٦]، وأحمد [١/ ٨٤]، وابن خزيمة [٢٠٨]، وابن حبان [٧٩٩]، والحاكم [١/ ٢٥٣]، =

عن عبد اللَّه بن سلمة، عن علي، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن، ويأكل معنا اللحم، ولا يحجبه، أو قال: ولا يحجزه شيءٌ عن القرآن إلا الجنابة.

٢٨٨- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا شعبة، عن محمد بن المنكدر، قال: سمعت مسعود بن الحكم يحدث، عن عليٍ، قال: رأينا رسول اللَّه ﷺ قام فقمنا، وقعد فقعدنا يعني في الجنازة.

= والطيالسى [١٠١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧ رقم ٦٦٩٧]، والبزار [٧٠٦]، وابن أبى شيبة [١٠٧٨]، والبيهقى فى «سننه» [٤١٨]، وفى «الشعب» [٢/ رقم ٢١٠٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٨٧]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم/ ٥٩]، وابن الجارود [رقم/ ٩٤]، وابن المنذر فى «الأوسط» [٢/ رقم ٦٠٥]، وجماعة كثيرة، من طرق عن عمرو بن مرة عن عبد اللَّه بن سلمة عن على ابن أبى طالب به . . .

قلتُ: مدار هذا الحديث على عبد اللَّه بن سملة المرادى، وقد وثَّقه ابن حبان والعجلى ويعقوب ابن شيبة، ومشَّاه ابن عدى أيضًا. لكن قال البخارى: «لا يتابع على حديثه». وقال أبو حاتم: «تعرف وتنكر». فالظاهر أنه صدوق حسن الحديث.

لكن: ثبت أنه لما كبر وشاخ تغير حفظه وساء، وسمع منه عمرو بن مرة وهو فى تلك الحال. فأخرج ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ١٦٩]، بإسناد صحيح عن عمرو بن مرة أنه قال: «كان عبداللَّه بن سلمة يحدّثنا وقد كبر، فكنا نعرف وننكر». ثم أخرج عن شعبة أنه قال: «روى هذا الحديث عبد اللَّه بن سلمة بعد ما كبر».

قلتُ: وهذا نص صريح يقطع قول كل مَنْ قوَّى هذا الحديث أو صححه، وقد وقع فى سنده اختلاف أيضًا: ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٢٤٨]، ثم رجَّح الوجه الماضى. وهو الصواب. وقد توبع عليه عبد اللَّه بن سلمة بنحوه: تابعه أبو الغريف المرادى كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣٦٥]. وهى متابعة تحتاج إلى متابعة كما سيأتى إيضاحه هناك. ومقام استيفاء علل هذا الحديث، مع ذكر شواهده، واختلاف طرقه والرد على من صححه أو حسَّنه: فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». واللَّه المستعان.

٢٨٨- **صحيح**: أخرجه مسلم [٩٦٢]، والنسائى [رقم ٢٠٠٠]، وابن ماجه [رقم ١٥٤٤]، والطيالسى [١٥٠]، وابن أبى شيبة [١١٩٢٦]، وابن الجارود [٥٢٩]، والبيهقى [٦٦٧٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٤٨]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [١٦٦٨]، =

٢٨٩ - حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا حماد بن سلمة، عن يعلى ابن عطاء، عن عبد اللَّه بن يسار، أن عمرو بن حريث عاد الحسن بن علي، فقال له عليٌّ: أتعود حسناً وفي النفس ما فيها؟ فقال: يا علي، إنك لست برب قلبي تصرفه حيث تشاء، قال: أما إن ذلك لا يمنعني أن أؤدي إليك النصيحة، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**ما من مُسْلِمٍ يَعُودُ مَرِيضًا إلا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ أَيَّةَ سَاعَاتِ النَّهارِ حَتَّى يُمْسِي، وأَيَّةَ سَاعَاتِ اللَّيْلِ كَانَ حَتَّى يُصْبِحَ**».

= وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣/ ٢٦٨]، وجماعة، من طرق عن شعبة عن محمد بن المنكدر عن مسعود بن الحكم عن علي به نحوه . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح حجة. ومسعود بن الحكم من جلة التابعين وكبارهم، كما يقول ابن عبد البر.

وقال الذهبي: «كبير القدر»، ومثله ليس بحاجة إلى توثيق الواقدي الكذاب له، وقد ولد في أيام النبي ﷺ، وجزم جماعة بأن له رؤية.

وقد توبع عليه ابن المنكدر: تابعه نافع بن جبير، كما مضى في الحديث [رقم ٢٧٣]، وسيأتي.

٢٨٩- **ضعيف**: أخرجه أحمد [١/ ١١٨]، وابن حبان [٢٩٨٥]، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» [رقم ٨٢]، وأحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٢٥٤١]، والحارث في «مسنده» [١/ رقم ٢٤٩ / زوائد]، وابن بشران في «أماليه» [١/ رقم ١٢٤]، وابن الشجري في «أماليه» [١/ ٤٨٨]، وجماعة، من طرق عن حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن عبد اللَّه بن يسار أن عمرو بن حريث عاد الحسن بن علي . . . ثم ذكره.

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح. وابن يسار: مجهول العين والصفة! وقد خولف حماد بن سلمة في إسناده؛ خالفه هشيم فرواه عن يعلى فقال: عن عبد اللَّه بن نافع أن أبا موسى الأشعري: عاد الحسن ابن علي . . . فذكر الحديث عن علي به موقوفًا.

هكذا ذكره الدارقطني في «علله» [٣/ ٢٦٩].

وللحديث: طرق أخرى عن علي موقوفًا ومرفوعًا.

ورجّح الدارقطني الموقوف؛ لكثرة من رواه على هذا الوجه، وهو الصواب كما شرحناه في غير المكان. وراجع: ما علقناه على هذا الحديث [برقم/ ٢٦٢].

٢٩٠- **حدّثنا** أبو خيثمة حدّثنا هشيم، عن إسماعيل بن سالم، عن الشعبى: عن على أنه أتى بزان محصن قال: فجلده يوم الخميس قال: ثم رجمه يوم الجمعة قال: فقيل له: جمعت عليه حدين قال: فقال: جلدته بكتاب اللّه ورجمته بسنة رسول اللّه ﷺ.

٢٩١- **حدّثنا** أبو خيثمة حدّثنا عبيد اللّه بن موسى حدّثنا الأعمش عن عدى بن ثابت عن زر بن حبيش: عن على قال: والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد رسول اللّه ﷺ: إلى «**أَنَّهُ لاَ يُحِبُّكَ إِلاَّ مُؤْمِنٌ وَلاَ يُبْغِضُكَ إِلاَّ مُنَافِقٌ**».

٢٩٠- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ١١٦]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ١٢٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٩٧٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٣٢٩]، وجماعة، من طرق عن هشيم عن إسماعيل بن سالم - وقُرِن معه حصين عند جماعة- عن الشعبى عن على به...

قلتُ: وهذا إسناد صحيح حجة، وإسماعيل ثقة مشهور، وقد تابعه جماعة كما يأتى، والشعبى: هو عامر بن شراحيل الإمام الحجة. وقد اختلف فى سماعه من على، فنفاه جمهور المحدثين مطلقًا! وهو الصواب؛ لكن استثنى الدارقطنى هذا الحديث فقط، كما فى «علله» [٤/ ٩٦]، وهو كما قال الدارقطنى. وقد صرح الشعبى بسماعه هذا الأثر من على عند الحاكم [٤/ ٤٠٥]، بإسناد صحيح إليه. وقد رواه جماعة عن الشعبى به: منهم: سلمة بن كهيل من طريق شعبة عنه عند البخارى [٦٤٢٧]، والمروزى فى «السنة» [رقم ٣٥٦]، وأحمد [١/ ١٤١]، والنسائى فى «الكبرى» [٧١٤٠]، وأبى نعيم فى «الحلية» [٤/ ٣٢٩]، وأبى القاسم البغوى فى الجعديات [٤٢٣]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص٣٤]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٢/ ١١٧].

وقد اختلف فى سنده على شعبة! كما شرحه الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٩٦]، ثم رجَّح الوجه الماضى. ورواه أيضًا عن الشعبى: مجالد بن سعيد وحصين بن عبد الرحمن وأشعث بن سوار والأجلح، وجابر بن زيد، وسليمان الشيبانى، وابن أبى خالد وغيرهم.

٢٩١- **صحيح**: أخرجه مسلم [٧٨]، والترمذى [٣٧٣٦]، والنسائى [٥٠٢٢]، وابن ماجه [١١٤]، وابن حبان [٦٩٢٤]، والبزار [٥٦٠]، وابن أبى شيبة [٣٢٠٦٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ١٨٥]، والحميدى [٥٨]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ١٣٢٥ / ظلال]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٢٧١]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٢٦١]، وجماعة كثيرة من طرق عن الأعمش عن عدى بن ثابت عن زرٍّ بن حبيش عن على به نحوه. =

٢٩٢- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا عبيد اللَّه بن موسى، حدّثنا نعيم بن حكيم، عن أبي مريم، قال: حدّثنا عليٌّ، قال: انطلقت مع رسول اللَّه ﷺ ليلاً حتى أتينا الكعبة، فقال لي: «**اجْلِسْ**»، فجلست، فصعد رسول اللَّه ﷺ على منكبي ثم نهضت به، فلما رأى ضعفي تحته، قال: اجلس، فجلست، فنزل رسول اللَّه ﷺ وجلس لي، فقال: «**اصْعَدْ إِلَى مَنْكِبَيَّ**»، ثم صعدت عليه، ثم نهض بي حتى إنه ليخيل إلي أني لو شئت نلت أفق السماء، وصعدت على البيت، فأتيت صنم قريش، وهو تمثال رجلٍ من صفر، أو نحاس، فلم أزل أعالجه يمينًا وشمالاً، وبين يديه وخلفه حتى استمكنت منه، قال: ورسول اللَّه ﷺ، يقول: «**هيه هيه**» وأنا أعالجه، فقال لي: «**اقْذِفْهُ**» فقذفته، فتكسر كما تكسر القوارير، ثم نزلت فانطلقنا نسعى حتى استترنا بالبيوت خشية أن يعلم بنا أحدٌ، فلم يرفع عليها بعد.

= **قلتُ**: وهذا إسناد كوفي كأن عليه من شمس الضحى نورًا! وقد صرح الأعمش بالسماع عند الحميدي وغيره. وقد اختلف في إسناده عليه: كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٣/ ٢٠٤]، ثم رجَّح رواية من رواه عنه على الوجه الماضي.

وقد توبع عليه: تابعه شعبة عند أبي نعيم في «الحلية» [٤/ ١٨٥]، وغيره، وتابعه أيضًا: سالم ابن أبي حفصة وكثير النوَّاء كما قاله أبو نعيم الحافظ.

٢٩٢-منكر: أخرجه أحمد [١/ ٨٤]، وابنه عبد اللَّه في «زوائد المسند» [١/ ١٥١]، وابن راهويه في «مسنده» كما في «تخريج أحاديث الكشاف/ للزيلعي» [٢/ ٢٨٨]، و الحاكم [٢/ ٣٩٨]، و[٣/ ٦]، والبزار [رقم/ ٧٦٩]، وابن أبي شيبة [رقم/ ٣٦٩٠٧]، والنسائي في «الكبرى» [٨٥٠٧]، وفي «خصائص علي» [رقم ١٢٢].

والطبري في «تهذيب الآثار» [٣/ ٢٣٦، ٢٣٨/ مسند علي]، وأحمد بن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٥/ ٢٠٠]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٣٣١]، والخطيب في «تاريخه» [١٣/ ٣٠٢]، وجماعة، من طرق عن نعيم بن حكيم عن أبي مريم الثقفي عن علي به نحوه. وهو عند الأكثرين في سياق أتم.

قال البزار: «هَذَا الحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُهُ يُرْوَى بِهَذَا اللَّفْظِ إِلاَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِب، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الإِسْنَاد». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي قائلاً: «إسناده نظيف والمتن منكر». =

. . . . . .

= **قلتُ**: ومداره على أبي مريم الثقفي، وهو قيس المدائني، روى عنه نعيم بن حكيم، وأخوه عبد الملك، وذكره ابن حبان في «الثقات». لكن يقول عنه الدارقطني: «أبو مريم الثقفي عن عمار، مجهولٌ متروك»! نقله عنه البرقاني في «سؤالاته» [ص/ ٧٥]. وهذا أولى من توثيق ابن حبان كما ترى! وقد رأيت الذهبي قد قال عنه في جزئه في «طرق حديث: من كنت مولاه فعليٌ مولاه»: «وأبو مريم: يجهل حاله»! وكذا جهَّله الحافظ في «التقريب» أيضًا. وقد كان أبو مريم هذا: ينفرد بمناكير لا يتابع عليها، ولا يأتي بها سواه! ومن تلك المناكير: هذا الحديث، والحديث الآتي [برقم/ ٢٩٤]. ويبقى أن المزي - وتبعه الذهبي - قد نقلا عن النسائي أنه قال في «التمييز»: «قيس أبو مريم الحنفي ثقة»، فتعقبه الحافظ في «التهذيب» [١٢/ ٢٣٢]، بكونه وهم في قوله «الحنفي». وإنما هو الثقفي. ثم قال الحافظ: «على أن النسخة التي وقفتُ عليها من كتاب «الكنى» للنسائي؛ إنما فيها: «أبو مريم قيس الثقفي».

قلتُ: المشهور بأبي مريم من تلك الطبقة رجلان:

أولهما: أبو مريم إياس بن ضبيح الحنفي، روى عن عمر وعثمان وغيرهما، وعنه ابن سيرين وجماعة، وهو أول قاضٍ كان بالبصرة، وقد وثقه الدارقطني وغيره.

والثاني: أبو مريم قيس المدائني، وهو شيخ يروى عن علي وعمار، وعنه نعيم بن حكيم، وأخوه عبد الملك وغيرهما، وقال عنه الدارقطني: «مجهول متروك». هكذا فرق بينهما الإمام أحمد وجماعة من النقاد، وقد وهم من خلط بينهما. وصاحب هذا الحديث هنا: هو الثاني، أبو مريم قيس الثقفي المدائني.

وقد عرفتَ ما فيه. فقول النسائي عنه في «التمييز»: «الحنفي»! وهم كما قاله الحافظ، والأظهر عندي: أن ذلك الوهم ليس من النسائي نفسه، بل هو ممن دونه. وأما توثيقه له! فهو معارض بقول الدارقطني الماضي! وهو أرجح وأولى. ثم بدا لي احتمال: أن يكون «أبو مريم» الذي وثقه النسائي في «التمييز»: هو «أبو مريم الحنفي»، لكن أخطأ النسائي في تسميته فقال: «قيس»! وإنما هو: «إياس بن ضبيح».

وأما قول الذهبي عن أبي مريم الثقفي في «الكاشف»: «ثقة»! فتساهل عُرِف به في هذا الكتاب خاصة! وقد مضى أنه قال عن الثقفي مرة أخرى: «يجهل حاله»، فلعله تراجع عن توثيقه. أو كأنه اختلط عليه أبو مريم الثقفي بأبي مريم الحنفي. =

٢٩٣ - **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا عبيد اللَّه بن موسى، حدّثنا شيبان، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن حُبْشِيٍ، عن عليٍ، قال: بعثني رسول اللَّه ﷺ إلى اليمن، فقلت: يا رسول اللَّه، تبعثني إلى قومٍ شيوخٍ ذوي أسنانٍ، وإني أخشى أن لا أصيب، قال: «**إنَّ اللَّه سَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ وَيَهْدِي قَلْبَكَ**».

= وأما قول الهيثمي في «المجمع» [٦/ ٢٣] عن هذا الحديث: «رواه أحمد وابنه وأبو يعلى والبزار، ورجال الجميع ثقات»! فهو دارج في جملة مسايرته لابن حبان في كل من يذكره في «ثقاته» ولو كان عند غيره مجهولا متروكًا! كأبي مريم الثقفي هذا! فقد جهَّله وتركه الدارقطني كما مضى. ونعيم بن حكيم: شيخ مختلف فيه! والتحقيق: أنه صدوق متماسك، لكن قال عنه أبو الفتح الأزدي: «أحاديثه مناكير». وفي متن الحديث نكارة كما قال الذهبي. فالحاصل: أن الحديث معلول بتفرد نعيم وشيخه بإسناده مع نكارة متنه. وقد غمز شيخ الإسلام في صحة هذا الحديث! كما تراه في «منهاج السنة» [٣٧/] له. ثم رأيتُ إسحاق بن راهويه قد قال في «مسنده» -كما في «المطالب العالية» [رقم/ ٤٢٢٤ / طبعة العاصمة]-: «أَنْبَأَنَا شبابة بن سوار المدائني، حَدَّثَنَا نعيم بن حكيم، أَنْبَأَنَا أبو مريم أنه حدثه، عن علي بن أبي طالب قال: كنت أنطلق أنا وأسامة بن زيد إلى أصنام قريش التي حول الكعبة، فنأتي العذرات لنأخذ جريراق- كذا- بأيدينا، فننطلق به إلى أصنام قريش فنلطخها، فيصبحون فيقولون: من فعل هذا بآلهتنا؟ فينطلقون إليها ويغسلونها باللبن والماء». قلت: وهذا السياق هو الأشبه.

٢٩٣-قوى لغيره: أخرجه النسائي في «الكبرى» [٨٤٢٢]، وفي «خصائص علي» [رقم ٣٧]، والدارقطني في «العلل» [٤/ ١٦٨]، وغيرهم، من طريقين عن شيبان عن أبي إسحاق السبيعي عن عمرو بن حبشي عن علي به نحوه.

قلتُ: هكذا رواه معاوية بن هشام القصار وعبيد اللَّه بن موسى عن شيبان. واختلف في إسناده على عبيد اللَّه. فرواه عنه: زهير بن حرب وجعفر بن محمد بن فضيل على الوجه الماضي. وخالفهما محمد بن سعد الكاتب، فرواه عنه فقال: عن شيبان عن أبي إسحاق عن عمرو بن حبشي عن حارثة ابن مضرب عن علي به... فزاد فيه «حارثة بن مضرب». هكذا أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٣٣٧]. وخالفهم محمد بن إشكاب فرواه عن عبيد اللَّه فقال: عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عمرو بن حبشي عن علي به... هكذا أخرجه الآجري في «الشريعة» [رقم ١٥١٢]، والدارقطني في «العلل» [٤/ ١٦٨]. =

٢٩٤- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عبيد اللَّه بن موسى، حدّثنا نعيم بن حكيم، عن أبى مريم، عن علىٍ، أن امرأة الوليد بن عقبة جاءت إلى رسول اللَّه ﷺ تشتكى الوليد أنه يضربها، فقال لها: «**ارْجِعِى فَقُولِى لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَدْ أَجَارَنِى**»، قال: فانطلقت فمكثت ساعةً ثم جاءت، فقالت: يا رسول اللَّه، ما أقلع عنى، قال: فقطع رسول اللَّه ﷺ هدبةً من ثوبه فأعطاها، فقال: «**قُولِى: إِنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَدْ أَجَارَنِى، هَذِهِ هُدْبَةٌ مِنْ**

= وخالفه إبراهيم بن هانئ فرواه عن عبيد اللَّه فقال: عن سفيان أو شيبان! هكذا بالشك ذكره الدارقطنى. ثم جاء يوسف بن موسى ورواه عن عبيد اللَّه فقال: عن إسرائيل عن أبى إسحاق عن حارثة بن مضرب عن على به . . .

هكذا أخرجه البزار [٧٢١]. وتابعه إسحاق الكوسج: عند الآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٥١١]. وتابعه: ابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٣٣٧]. ثلاثتهم: رووه عن عبيد اللَّه بن موسى عن إسرائيل على هذا الوجه. وتوبع عليه عبيد اللَّه بن موسى هكذا: تابعه: يحيى بن آدم عند النسائى فى «الكبرى» [٨٤٢١]، وفى الخصائص [رقم ٣٦]، وعند أحمد أيضًا [١/ ٨٨].

وأرى أن هذا الاضطراب فى سنده: هو من أبى إسحاق السبيعى نفسه، فهو قد تغير حفظه أخيرًا إن لم يكن اختلط.

نعم: روى عنه الثورى قبل الاختلاط، لكن رواية الثورى مخدوشة كما مضى. فبعضهم: رواه عن عبيد اللَّه بن موسى عن الثورى به. وبعضهم: رواه عن عبيد اللَّه عن شيبان أو الثورى به . . . والمحفوظ: هو ذكر شيبان فيه كما مضى من غير طريق عنه. ثم أتى عمرو بن ثابت البكرى وخالف الكُل، ورواه عن أبى إسحاق فقال: عن عمرو بن مرة عن عبد اللَّه بن سلمة عن على به . . .

هكذا أخرجه البزار [٧١١]. وعمرو: رافضى خبيث فلا حب ولا كرامة، وللحديث: طرق أخرى عن على به . . . ولا يصح منها شىء، لكن يقوى بعضها بعضًا إن شاء اللَّه. وسيأتى بعضها عند المؤلف: [برقم/ ٣١٦]. واللَّه المستعان.

٢٩٤-منكر: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٥٢]، والبخارى فى كتاب «رفع اليدين» [رقم ٩٢]، والبزار [رقم/ ٧٦٨]، والضياء فى «المختارة» [٢/ ٣٣٢]، والمحاملى فى «أماليه» [١/ رقم ١١٤]، ومن طريقه ابن عساكر [٦٣/ ٢٣٣]، وغيرهم، من طرق عن نعيم ابن حكيم عن أبى مريم عن على به . . . =

ثَوْبِه»، فمكثت ساعةً، ثم إنها رجعت، فقالت: يا رسول اللَّه، ما زادنى إلا ضربًا، فرفع رسول اللَّه ﷺ يديه، فقال: «**اللَّهمَّ عَلَيْكَ بِالْوَلِيدِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا**».

٢٩٥- حدّثنا محمد بن عبد اللَّه بن عمار، حدّثنا المعافى بن عمران، عن مختار التمار، عن أبى مطر البصرى، قال: كنت مع علىٍّ، فانتهينا إلى سوق الكبير فتوسم شيخًا منهم، فقال: يا شيخ، أحسن بيعتى فى قميص بثلاثة دراهم، قال: نعم، يا أمير المؤمنين، فلما عرفه لم يشتر منه شيئًا، وأتى غلامًا حدثًا فاشترى منه قميصًا بثلاثة دراهم فلبسه من الرصغين إلى الكعبين، يقول فى لباسه: «**الْحَمْدُ للَّه الَّذِى رَزَقَنِى مِنَ الرِّيَاشِ مَا أَتَجَمَّلُ بِهِ فِى النَّاسِ وَأُوَارِى بِهِ عَوْرَتِى**»، فقال المسلمون: شيئًا تحدثه عن نفسك، أو عن النبى ﷺ؟ قال: سمعت النبى ﷺ يقول ذلك: إذا لبس ثوبًا.

= **قلتُ**: وهذا إسناد منكر. ونعيم بن حكيم صدوق متماسك، لكنه يروى مناكير. وأبو مريم: هو قيس الثقفى، وعنه يقول الدارقطنى: «مجهول متروك»! كما فى «سؤالات البرقانى» له [ص/ ٧٥]. وكذا جهّله الذهبى- مرة- والحافظ فى «التقريب». وقد وهم من خلط بينه وبين: «أبى مريم الحنفى إياس بن ضبيح»، فذا ثقة مشهور. وقد أشرنا إلى حال الرجلين: فى الحديث قبل الماضى [برقم/ ٢٩٢]، فراجع ما سطرناه هناك.

وقد رأيتُ البوصيرى قال فى «إتحاف الخيرة»[٤/ ٩٣]: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ»! ولم يفعل شيئًا.

٢٩٥- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه أحمد فى المسند [١/ ١٥٧]، وفى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٢١٥]، وابنه فى «زوائد المسند» [١/ ١٥٧]، ، وفى «زوائد فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٢١٤]، وعبد بن حميد فى «المسند» [رقم/ ٩٦/ المنتخب].

والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٣٩٥]، وهناد فى «الزهد» [٢/ رقم ٧١٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٤٨٥]، وغيرهم، من طرق عن المختار بن نافع التمار عن أبى مطر البصرى به نحوه مختصراً ومطولاً...

قلتُ: وهذا إسناد منكر.

والمختار: يقول عنه أبو زرعة: «واهى الحديث» وقال البخارى والنسائى وأبو حاتم والساجى: «منكر الحديث» وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً؛ كان يأتى بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك...». =

٢٩٦- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمى، عن أبيه، عن علي، قال: ما عندنا إلا كتاب اللَّه وهذه الصحيفة، عن النبى ﷺ، أنه قال: «**إِنَّ الْمَدِينَةَ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى ثَوْرٍ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلا عَدْلٌ، وَقَالَ: ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلا عَدْلٌ، وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلا عَدْلاً**».

= **قلتُ**: وضعفه سائر النقاد. لكن يقول العجلى فى ثقاته [٢/ ٢٦٧]، : «كوفى ثقة» كذا قال! وما أنصت له أحد، وأبو مطر المصرى: شيخ مجهول لا يعرف، كما قاله أبو حاتم الرازى.

وقد تركه حفص بن غياث أيضًا. راجع «الجرح والتعديل» [٩/ ٤٤٥]. وبه وحده: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٢٠٧].

وقد توبع عليه المختار: تابعه معمر بن زياد عند الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٣٩٤]، من طريق عارم عن رجاء أبى يحيى صاحب السقط عن معمر بن زياد به . . .

قال الحافظ فى «نتائج الأفكار» [١/ ١٢٨]: «وأبو يحيى فيه ضعف، وشيخه ما عرفتُ حاله».

قلتُ: أبو يحيى من رجال «التهذيب» وقد ضعفوه سوى ابن حبان، وفى الباب: عن عمر بن الخطاب عند الترمذى [٣٥٦٠]، وابن ماجه [٣٥٥٧]، وجماعة.

وفى سنده لين، وعن أبى أمامة: عند جماعة بإسناد تالف، وعن أنس بن مالك: عند جماعة بإسناد صالح، وسيأتى [برقم/ ١٤٨٨]. وعن ابن أبى ليلى مرسلاً: عند ابن أبى شيبة [٢٥٠٨٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٦٠]، وسنده ضعيف مع إرساله، ولا يصح فى هذا الباب شيء سوى حديث أنس المشار إليه.

ولفظ رواية أنس: « من لبس ثوبًا فقال: الحمد للَّه الذى كسانى هذا ورزقنيه من غير حول منى ولا قوة، غُفر له ما تقدم من ذنبه».

والحديث هنا: ضعيف بهذا اللفظ.

٢٩٦- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٢٦٣].

٢٩٧- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الواحد بن زياد، حدّثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي بن أبي طالب، أنه نهى أن يقرأ الرجل القرآن وهو راكعٌ، وقال: «**إِذَا رَكَعْتُمْ فَعَظِّمُوا اللَّهَ، وَإِذَا سَجَدْتُمْ فَادْعُوا اللَّهَ، فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ**».

٢٩٨- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا سفيان، عن عبد الكريم الجزري، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن علي، قال: «أمرني رسول اللَّه ﷺ أن أقوم على بدنه، وأن أقسم جلودها، وجلالها، وأمرني أن لا أعطي الجزار منها شيئًا، نحن نعطيه من عندنا».

٢٩٩- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، يبلغ به، قال: «**قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ**».

٢٩٧- **قوى لغيره**: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٥٥]، والبزار [٦٩٧]، وابن أبي شيبة [٢٥٦٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٢٣٣]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٦١٠]، والعقيلي في «الضعفاء» [٣/ ٢٤٣]، والمؤلف أيضًا [٤١٦، ٤٢١]، وجماعة، من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق أبي شيبة الواسطي عن النعمان بن سعد عن علي به نحوه. . .

قال البزار: «لا نعلم يروى هذا الكلام عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

قلتُ: وهذا إسناد مُتدهْور، وأبو شيبة: ضعفه النقاد بخط عريض، وهو إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، وشيخه النعمان: مجهول لا يعرف له حال، وقد انفرد عنه أبو شيبة بالرواية. قال الحافظ في «التهذيب» [١٠/ ٤٥٣]: «والراوي عنه ضعيف؛ فلا يحتج بخبره.».

قلتُ: وهو كما قال. وأبو شيبة هو ابن أخته، والعرق دسَّاس فلْيوثقه ابن حبان ما شاء، والاضطراب في وقفه ورفعه: هو من أبي شيبة أو خالِه النعمان. لكن للحديث شاهد ثابت عن ابن عباس سيأتي [برقم ٤١٧، ٢٣٨٧]. ولجملة النهي عن القراءة في الركوع طريق آخر عن علي مرفوعًا قد مضى [برقم ٢٧٦]، وسيأتي.

٢٩٨- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم/ ٢٦٩]، بأقلَّ مِنْ متنه هنا.

٢٩٩- **صحيح لغيره**: أخرجه ابن ماجه [١٧٩٠]، وأحمد [١/ ١٤٦]، والطيالسي [١٢٤]، والطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٦٤٠٤]، والبزار [٨٤٠]، وابن أبي شيبة [١٠١٤٠]، وعبد ابن حميد في «مسنده» [٦٥/ المنتخب]، والحميدي [٥٤]، والبيهقي [٧١٩٩]، والطحاوي =

= فى «شرح المعانى» [٢/ ٢٨]، وخيثمة فى «حديثه» [ص ١٨٩]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم/ ١٢٠٨]، وأبو عبيد فى «الأموال» [رقم ٩٨٥]، وابن زنجويه فى «الأموال» [رقم ١٤٧٦]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [ص٢١٤]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ١٤١]، وجماعة كثيرة، من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن الحارث الأعور عن على به نحوه . وهو عند جماعة فى سياق أتم .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف . والحارث الأعور : تابعى فقيه ضعيف ؛ نقموا عليه تشيعه ؛ ومن كذَّبه فذلك لشىء غير الحديث! وقد وثقه ابن معين -فى رواية- وأحمد بن صالح ، وأثنى عليه جماعة . وضعفه سائر النقاد . والصواب فى شأنه : أنه شيخ ضعيف لا يحتج بحديثه ، وليس بالواهى ، بل يكتب حديثه وينْظر فيه . وقد اختلف على أبى إسحاق فى سنده . فرواه عنه جماعة على الوجه الماضى . وخالفهم آخرون فرووه عنه فقالوا : عن عاصم بن ضمرة عن على به مرفوعًا . فأبدلوا «الحارث الأعور» بـ: «عاصم بن ضمرة» !هكذا أخرجه أبو داود [١٥٧٤]، والنسائى [٢٤٧٧]، والترمذى [٦٢٠]، وجماعة كثيرة، من طرق عن أبى إسحاق عن عاصم عن على به . . .

قال الترمذى فى «سننه» [٣/ ١٦]، بعد أن ذكر هذا الاختلاف : «وسألت محمدًا -يعنى البخارى- عن هذا الحديث ، فقال : كلاهما -يعنى الوجهين الماضيين- عندى صحيح عن أبى إسحاق ؛ يحتمل أن يكون روى عنهما جميعًا» .

قلتُ: ومثله قال الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ١٥٩] . وهو الصواب إن شاء اللّه . لكن اختلف على أبى إسحاق فى رفعه ووقفه من الوجهين جميعًا ! فرواه أكثرهم عنه على الوجهين مرفوعًا به . . . ورواه جماعة آخرون : عن أبى إسحاق على الوجهين -أيضًا- فوقفوه على على به . ذكره أبو داود فى «سننه» [١/ ٤٩٤]، وابن عبد البر فى «الاستذكار» [٣/ ١٣٠]، وأشار إليه الترمذى . ونقل الحافظ فى «التلخيص» [٢/ ١٧٣]، عن الدارقطنى أنه قال : «الصواب وقفه» .

قلتُ: وهذا لم أجده فى «علله» [٣/ ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠] . والأشبه : أن الوقف والرفع كلاهما محفوظان من حديث أبى إسحاق . على أن الوقف لا ينافى الرفع ، كما شرحناه فى غير هذا المكان ، لا سيما والرافعون له ثقات . وقد حسنه الحافظ فى «الفتح» [٣/ ٣٢٧]، من طريق عاصم بن ضمرة عن على به . . . وهذا إسناد صالح حقًا . ولسياق المؤلف : شاهد فى «الصحيحين» من حديث أبى هريرة .

٣٠٠- وبه، عن علي، يبلغ به النبي ﷺ: قضى بالدين قبل الوصية، قال: وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين.

٣٠٠- ضعيف: أخرجه البخاري [٣/ ١٠١٠]، معلقًا، ووصله الترمذي [٢٠٩٤]، وابن ماجه [٢٧١٥]، وأحمد [١/ ٧٩]، والحاكم [٤/ ٣٧٣]، والدارقطني في «سننه» [٤/ ٨٦]، والطيالسي [١٧٩]، ، والبزار [٨٣٩]، وعبد الرزاق [١٩٠٠٣]، وابن أبي شيبة [٢٩٠٥٤]، والبيهقي [١٢١٠٨]، والحميدي [٥٦]، وابن الجارود [٩٥٠]، وابن المبارك في مسنده [رقم ١٦٥]، والمروزي في «السنة» [رقم ٢٦٥]، والطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥١٥٦]، وجماعة، من طرق عن أبي إسحاق عن الحارث الأعور عن علي به نحوه. وهو عند جماعة في سياق أتم.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. قال الترمذي: «هذا لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث». وتعقبه ابن كثير في تفسيره [١/ ٦٠٧]، فقال: «قلتُ: لكن كان -يعني الحارث- حافظًا للفرائض معتنيًا بها وبالحساب..».

قلتُ: وهو كذلك؛ غير أن هذه الصفات لا تكسب صاحبها الضبط والإتقان في الرواية. وفي الفقهاء جماعة كبار ضعَّفهم النقاد لسوء حفظهم، وقلة ضبطهم، مع الاعتراف لهم بالتفقه في الآثار، والسعة في العلم. والحارث من هذا الضرب، وقد انفرد بهذا الحديث عن أبي إسحاق، وقد تواترت كلمات نقاد الصَّنعة على تضعيف هذا الحديث؛ لتفرد الحارث به.

فقال البيهقي: «امتناع أهل الحديث عن إثبات هذا لتفرد الحارث الأعور بروايته عن علي رضي اللَّه عنه، والحارث لا يحتج بخبره لطعن الحفاظ فيه».

فإن قيل: قد تابعه عاصم بن ضمرة عند الدارقطني في «سننه» [٤/ ٩٧]، والبيهقي في «سننه» [١٢٣٤٣]، وابن عدي في «الكامل» [٧/ ١٩٠]، والخطيب في الموضح [٢/ ٨٨]، فماذا تقولون؟!

قلنا: هذه متابعة لا يفرح بها إلا من لا يدري ما وراء الأكمة، والذي رواه عن أبي إسحاق هكذا، هو يحيى بن أبي أنيسة الذي كذبه أخوه زيدٌ بخط عريض، وضعفه جمهرة النقاد وأسقطه آخرون؛ فكيف وقد خالفه الحفاظ الذين رووه عن أبي إسحاق على الوجه الأول؟!

والحديث: وإن ضعف جماعة إسناده؛ إلا أنهم صححوا متنه؛ لكون الإجماع قد انعقد على وفْق ما رواه الحارث! فقال الحافظ في «الفتح» [٥/ ٣٧٧]، بعد أن عزى الحديث للترمذي =

٣٠١- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا سفيان، عن أبى سعد، عن نصر بن عاصم، عن علىٍ، قال: كان المجوس لهم كتابٌ يقرءونه، وعلمٌ يدرسونهَ، فزنى إمامهم، فأرادوا أن

= وغيره: «وهو إسناد ضعيف، لكن قال الترمذى: إن العمل عليه عند أهل العلم، وكأن البخارى اعتمد عليه؛ لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا فلم تجر عادته أن يورد الضعيف فى مقام الاحتجاج به».

وهذه الطريقة فى تصحيح الأخبار الضعاف: لسنا نرضاها ولا نشتغل بها! وقد تسلَّط بها جماعة على تصحيح جملة من الأحاديث التى لم تثبت أصلاً؛ اتكالاً على دعوى أن الإجماع منعقد على القول بمضمونها ولسنا نشاححهم فى صحة المعنى، وإنما نخالفهم فى تصحيح الأخبار الضعيفات جملة بدعوى الإجماع هذه! مع أنك ترى: أن أكثر هذه الإجماعات إنما هى من قبيل المنخنقة والموقوذة والمتردية! وأنَّى يصح بمثلها ما رواه أغمار الضعفاء وسُذَّج النقلة؟! وقد قضينا على جميع الشبهات فى هذا المقام فى رسالتنا: «طَرْقُ الأسماع بإبطال دعوى حُجية الإجماع».

ثم إن الإجماع المزعوم هنا: إن صح؛ فمأخذه من القرآن كما قال جماعة من الأئمة والمحققين. وقد رأيتُ الحافظ فى «الفتح» [٥/ ٣٧٨]، قد استثنى من هذا الإجماع صورة واحدة انتصر لها بعض الشافعية. فقال هناك: «ولم يختلف العلماء فى أن الدين يقدم على الوصية إلا فى صورة واحدة! وهى: ما لو أوصى لشخص بألف مثلاً وصدقه الوارث وحكم به، ثم ادعى آخر أن له فى ذمة الميت دينًا يستغرق موجوده، وصدقه الوارث، ففى وجه للشافعية تُقدم الوصية على الدين فى هذه الصورة الخاصة». فكيف يستقيم الإجماع هنا مع ذاك الخلاف؟!.

وللحديث: طريق آخر عن على به... أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٣٨/ ٣٥١]، من طريق أبى الدنيا الأشج عنه به. ولكن ما قيمة هذا، وأبو الدنيا إنسان ساقط كذاب لا يدرى ما يقول؟! راجع ترجمته من «اللسان» [٤/ ١٣٥]. وكذا للحديث شاهد عن ابن عمر بإسناد ساقط، وذكر له الإمام الألبانى فى «الإرواء» [٦/ ١٠٩]: شاهدًا من حديث سعد بن الأطول. ثم قوَّى به حديث الحارث! وفى ذلك نظر ذكرناه فى «غرس الأشجار». وحديث سعد بن الأطول: سيأتى تخريجه [برقم/ ١٥١٠]. فاللَّه المستعان.

٣٠١- ضعيف: أخرجه الشافعى [٨١٧]، وابن زنجويه فى «الأموال» [رقم ١٢٣]، ومحمد بن يحيى العدنى فى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [رقم ٢١٠٧]، ومن طريقه البيهقى فى =

يقيموا عليه الحد، فقال لهم: أليس آدم كان زوج بنيه من بناته ؟ فلم يقيموا عليه الحد، فَرُفِعَ الكتابُ وقد أخذ رسول اللَّه ﷺ من المجوس الجزية وأبو بكرٍ، وأنا .

= «سننه» [١٨٤٣٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٧٣٢]، وعبد الرزاق [١٠٠٢٩]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٣٥٣]، وغيرهم، من طريق سفيان بن عيينة عن أبى سعد البقال عن نصر بن عاصم الليثى عن على به نحوه . . . قال الشافعى فيما نقله عنه البيهقى فى «المعرفة»: «حديث نصر بن عاصم عن على متصل . . » .

لكن أعلَّه الحافظ فى «التلخيص» [٣/ ١٧٥]، بأبى سعد البقال . فقال: «وقد ضعفه البخارى وغيره، وقال يحيى القطان: لا أستحل الرواية عنه » .

قلتُ: فإذا كان هذا حاله عند الحافظ فكيف به يحسِّن إسناده فى «الفتح» [٦/ ٢٦١]؟! وهو الذى يقول عنه فى «التقريب»: «ضعيف مدلس» فكأنه نسى كل هذا، والبقال: إلى الترك أقرب منه إلى الضعف .

وقد خولف ابن عيينة فى إسناده؛ خالفه الفضل بن موسى ومحمد بن فضيل، فروياه عن أبى سعد البقال فقالا: عن عيسى بن عاصم عن على به . هكذا ذكره البيهقى فى المعرفة [رقم/ ٥٧٣٢]، ثم نقل فى كتابه «السنن» [٩/ ١٨٩]، وفى «بيان خطأ من أخطأ على الشافعى» [ص/ ٢٠]، وفى «المعرفة» أيضًا عن ابن خزيمة أنه قال: «توهمتُ أن الشافعى -وقد رواه عن ابن عيينة- رحمه اللَّه- أخطأ فى حديث ابن عيينة، فرأيتُ الحميدى تابعه فى ذلك؛ فعلمتُ أن الخطأ من ابن عيينة» .

قلتُ: قد تابعه أيضًا عبد الرزاق عن ابن عيينة به . . . لكن: إلصاق الخطأ بأبى سعد البقال أولى به من ابن عيينة، والبقال: كثير الاضطراب فى أسانيد الأخبار، معروف بذلك . وعيسى بن عاصم: هو الأسدى . قال الحافظ فى «التلخيص» [٣/ ١٧٥]: «وهو لم يلق عليًا ولم يسمع منه، وممن دونه كابن عباس وابن عمر . . » .

قلتُ: وهو كما قال، ونصر بن عاصم فى الوجه الأول: لم أجد من نصَّ على سماعه من على . وهو ثقة مشهور . ثم قال الحافظ: «نعم: له شاهد يعتضد به: أخرجه عبد بن حميد فى «تفسيره» عن الحسن الأشيب عن يعقوب القمى عن جعفر بن أبى المغيرة عن عبد الرحمن بن أبزى قال: قال على: «كان المجوس أهل كتاب، وكانوا متمسكين به . . . فذكر القصة . وهذا إسناد حسن» . =

٣٠٢- حدّثنا عبيد اللّه، حدّثنا هشام بن عبد الملك، حدّثنا زهير بن معاوية، حدثنى أبو إسحاق، عن حارثة بن مضرب: عن على أنه قال: كنا إذا احمر البأس ولقى القوم اتقينا برسول اللّه ﷺ فما يكون منا أحد أقرب إلى القوم منه.

= **قلتُ**: ومن طريق عبد بن حميد أخرجه الثَّعْلَبِىّ فى «تَفْسيره» كما فى «تخريج أحاديث الكشاف/ للزيلعى» [٤/ ١٨٣]، وابن حزم فى «المحلى» [٩/ ٤٤٨]، وسنده معلول! كما شرحناه فى «غرس الأشجار».

٣٠٢- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ١٥٦]، والحارث [٢/ رقم ٩٣٨ / زوائد]، وابن أبى الدنيا فى «مكارم الأخلاق» [رقم ١٥٤]، والحاكم [٢/ ١٥٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٦٣٩]، والطيالسى فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة»، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [٢٥٦١]، والبيهقى فى «الدلائل» [٣/ رقم ١١٢١]، أبو الشيخ فى أخلاق النبى [رقم ٩٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٣]، وجماعة من طرق عن زهير بن معاوية عن أبى إسحاق السبيعى عن حارثة بن مضرب عن على به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد معلول. وأبو إسحاق: ثقة إمام لكنه تغير حفظه بآخرة، ورماه بعضهم بالاختلاط، وأنكر ذلك الذهبى. وزهير بن معاوية: ممن سمع من أبى إسحاق أخيرًا، كما قاله أبو حاتم وغيره. لكنه لم ينفرد به: بل تابعه إسرائيل عند أحمد [١/ ١٢٦]، والمؤلف [٤١٢]، والبزار [٧٢٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٤]، والطبرى فى «تاريخه» [٢/ ٢٣]، وأبى الشيخ فى «أخلاق النبى» [رقم ٩٨]، وغيرهم. وإسرائيل: ثقة حجة لكن تكلم بعضهم فى سماعه من أبى إسحاق كأحمد وغيره. وقد اعتمد الشيخان روايته عن أبى إسحاق. وقد مدحه جماعة وثبتوه فى جده، حتى قال أبو حاتم: «ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبى إسحاق». واشتهر إسرائيل بروايته عن جده، واهتمامه بحديثه، مع كثرة ملازمته له حتى لقبوه بـ«قائد جده». ثم رأيتُ الثورى: قد تابعه عليه عند ابن أبى عاصم فى الجهاد [٢/ رقم ٢٥١]، من طريق ابن أبى شيبة عن وكيع عن سفيان عن أبى إسحاق بإسناده به...

والذى رواه ابن أبى شيبة: فى «المصنف» [٣٢٦١٤]، و[٣٦٦٦٦]، من طريق وكيع، إنما هو عن إسرائيل دون سفيان. فإن كان هذا محفوظًا - فالثورى حجة فى أبى إسحاق باتفاقهم؛ فالإسناد قوى. =

٣٠٣- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا يحيى، عن فطر، عن منذر أبى يعلى، عن محمد ابن الحنفية، عن على، أنه استأذن رسول اللَّه ﷺ فى إن ولد له بعده ولدٌ أيسميه باسمه، ويكنيه بكنيته ؟ قال: فكانت رخصةً من رسول اللَّه ﷺ، قال: وكان اسمه محمدٌ، وكنيته أبو القاسم.

= وأبو إسحاق: وإن كان عريقًا فى التدليس إلا أنه صرح بسماعه من حارثة عند الطيالسى من رواية زهير عنه. وقد رأيتُ: العراقى قد صحح سنده فى «تخريج الإحياء» [١/ ٦٨١]. وقبله قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد».

٣٠٣- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٩٥]، والترمذى [٢٨٤٣]، وأبو داود [٤٩٦٧]، والحاكم [٤/ ٣٠٩]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [٨٤٣]، وفى «تاريخه» [١/ ١٨٢]، وابن أبى شيبة [٢٥٩١٤]، والبيهقى [١٩١١٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٣٣٥]، وابن راهويه [١٢٧٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [٥/ ٩١]، والدولابى فى «الكنى» [١/ رقم ٢٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣/ ٤٢]، وجماعة، من طرق عن فطر بن خليفة عن منذر عن ابن الحنفية عن على به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد صحيح. ومنذر: هو ابن يعلى الثورى وثقوه. وفطر: شيخ ثقة يتشيع، وقد حمل عليه بعضهم لغلوه فى التشيع، فقال أحمد: «هو خشبى مفرط» وقال الجوزجانى: «زائغ غير ثقة». وقال الدارقطنى: «فطر زائغ». وقال أبو بكر ابن عياش: «ما تركتُ الرواية عنه إلا لسوء مذهبه».

قلتُ: وهذا إن ثبت عنه فهو ساقط العدالة. نعم: ليس بمجرد التشيع يذم صاحبه؛ اللَّهم إلا إذا اقترن ذلك بالطعن فى أحد الصحابة، وهذا لم أجده عن فطر بعد التتبع.

فإن قيل: قد أخرج ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» عن قطبة بن العلاء أنه قال: «تركتُ فطرًا؛ لأنه يروى أحاديث فيها إزراء على عثمان». وهذا صريح جدًا.

فالجواب: أن قطبة قد ضعفه النقاد حتى تركه بعضهم؛ فدعه يترك مَنْ يشاء ويأخذ عمن يشاء، ثم ما هى تلك الأحاديث التى فيها إزراء على عثمان؟! فهلا ذكر لنا قطبة واحدًا حتى نعرف صحة دعواه، أو سوء فهمه وحَمْله على فطر الذى هو فوقه فى كل شىء، وأكثر نقاد المحدثين: كانوا شديدى الحمل على كل شيعى فى الغالب لما اقترفه الرافضة من صنوف الكذب والعدوان! وقد خولف فطر فى إسناده. خالفه الربيع بن المنذر الثورى فرواه عن أبيه عن على به... =

٣٠٤- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يحيى، عن ابن عجلان، قال: حدثنى إبراهيم بن عبد اللَّه بن حُنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن على، قال: «نهانى رسولُ اللَّه ﷺ عن خاتمِ الذهبِ، وعنِ القراءةِ فى الركوعِ، وعنِ القَسِىِّ والمُعصفر».

= ولم يذكر فيه محمد ابن الحنفية هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٥/ ٩١]، من طريق محمد بن الصلت وخالد بن مخلد عن الربيع به . . . وهذا إسناد صحيح إلى الربيع. وهو صدوق لا بأس به. لكن رواية فطر: أرجح؛ لما فيها من الزيادة. ثم وجدتُ الحاكم قد أخرجه فى معرفة علوم الحديث [ص/ ٢٥٩]، من طريق محمد بن الصلت عن الربيع به . . . . إلا أن الربيع قد شك فيه عن أبيه فقال: «أظنه عن ابن الحنفية . . . . .».

قلتُ: فكأنه كان يرويه على الجادة ثم نسى بعد، وقد توبع منذر الثورى: تابعه محمد بن نشر- بالنون- الهمدانى وغيره.

٣٠٤- **صحيح**: أخرجه مسلم [٤٨٠]، والنسائى [٥٢٦٧]، وأحمد [١/ ٨١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٦/ ١١٣]، والبزار [٤٥٧]، والدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٨٧]، وجماعة من طرق عن ابن عجلان عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين عن أبيه عن ابن عباس عن على به نحوه. .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح. وقد توبع عليه ابن عجلان: تابعه الضحاك بن عثمان عند مسلم [٤٨٠]، والنسائى [٥١٧٣]، وجماعة. وتابعهما: داود بن قيس عند النسائى [٥١٧٢]، والبزار [٤٥٩]، والبيهقى فى «الشعب» [٦٣٣١]، وأبى نعيم فى «الحلية» [٩/ ٢٢]، والمؤلف [٣٢٩]، وجماعة. وقد اختلف فى إسناده على داود، كما شرحه الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٤٩]. وتابعهم أيضًا: عبد الحكم ابن عبد اللَّه بن أبى فروة. . . كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٧٨]. أربعتهم: كلهم رووه عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين على الوجه الماضى. وخالفهم جماعة كثيرة، رووه عن إبراهيم عن أبيه عن على به. ولم يذكروا فيه ابن عباس؛ منهم: ابن شهاب، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وقد مضت رواية محمد بن عمرو عند المؤلف: [برقم/ ٢٧٦]. وإسحاق بن أبى بكر ومحمد بن إسحاق: وستأتى روايته [برقم ٣٢٩]. ويزيد بن أبى حبيب، والحارث بن أبى ذباب، وزيد بن أسلم، وجماعة، كلهم رووه عن إبراهيم فلم يذكروا ابن عباس فيه، والأشبه عندى: أن الوجهين محفوظان. ولا مانع من أن يكون عبد اللَّه بن حنين قد سمعه تارة من ابن عباس عن على، ثم قابل عليًا فحدثه به . . . وهو قد سمع منهما جميعًا، وهذا أولى من توهيم الثقات إن شاء اللَّه. =

٣٠٥- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يحيى بن سعيد، حدّثنا شعبة، حدّثنا أبو إسحاق عن حارثة بن مضرب عن على، قال: لم يكن فينا فارس يوم بدر إلا المقداد.

٣٠٦- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يحيى، عن ابن أبى ذئب، عن ابن أبى ليلى، حدثنى أخى، عن أبى، عن على، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ: الْحَمْدُ للَّه رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلْيَقُلْ: يَرْحَمُكُمُ اللَّه، وَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّه وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ**».

= ثم وجدتُ ابن عبد البر: قد نقل فى «التمهيد» [١٦/ ١١٤]، عن ابن المدينى: أن يحيى بن سعيد كان يذهب إلى أن عبد اللَّه بن حنين سمعه من ابن عباس ومن على ويقول: «كان مجلسهما واحد وتحفَّظاه...». وهذا مثل الذى قلناه آنفًا. فللَّه الحمد. وقد اختلف فى إسناد هذا الحديث: اختلاف كبير، كما أشرنا إلى ذلك عند الحديث [رقم/ ٢٧٦]، فانظره هناك.

٣٠٥- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم ٢٨٠].

٣٠٦- **صحيح لغيره**: أخرجه الترمذى عقب [رقم/ ٢٧٤١]، وابن ماجه [٣٧١٥]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٠٤٠]، وأحمد [١/ ١٢٠]، والحاكم [٤/ ٢٩٦]، والطبرانى فى «الكبير» [٤/ رقم ٤٠٠٩]، وابن أبى شيبة [٢٥٩٩٧]، -وعنده خطأ فى إسناده- والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٣٣٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٣٠٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ١٦٣]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٩٩]، وجماعة كثيرة، من طرق عن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أخيه عن أبيه - وسقط: «أبيه» عند الحاكم- عن على به...

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف لا يثبت. وابن أبى ليلى: إمام فقيه عالم كبير جليل القدر، غير أنه سيئ الحفظ ضعيف الضبط، مشهور بذلك. وقد اضطرب فى هذا الحديث على ألوان. فتارة يرويه عن أخيه عن أبيه عن على به... كما مضى. وتارة يرويه عن أخيه والحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أبى أيوب الأنصارى. أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٣٣٨]. وهذا لون ثان، ولون ثالث: فرواه عن أخيه عن عبد اللَّه بن عيسى عن أبيه عن على به. أخرجه البيهقى فى الشعب أيضًا [٧/ رقم ٩٣٣٩]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٣/ ٦٤].

ولون رابع ورواه عن أخيه عن أبيه عن أبى أيوب به. أيضًا. =

٣٠٧- حدّثنا عبيد اللّه، حدّثنا معاذ بن هشام، حدثنى أبى، عن قتادة، عن أبى حرب بن أبى الأسود الديلى، عن أبى الأسود، عن علىّ بن أبى طالب، أن نبى اللّه ﷺ، قال فى الرضيع: «**يُنْضَحُ بَوْلُ الْغُلامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ**».

قال قتادة: هذا ما لم يكن يطعما الطعام، فإذا طعما الطعام غسلا جميعًا.

= أخرجه الترمذى [٢٧٤١]، وأحمد [٥/ ٤١٩]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٠٤١]، والحاكم [٤/ ٢٩٦]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٣٣٨]، والشاشى فى «مسنده» [٣/ رقم ١٠٢٨]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [٥٧٣]، وابن المقرئ فى «معجمه» [١/ رقم ٤٥٦]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [١/ ٤٨٢]، وجماعة كثيرة. وقد ذكر الدارقطنى بعضًا من هذه الألوان فى «العلل» [٣/ ٢٧٦]، ثم قال: «والاضطراب فيه من ابن أبى ليلى؛ لأنه سيئ الحفظ».

قلتُ: وهذا أمر معلوم من ابن أبى ليلى بالضرورة. لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة عند البخارى [٥٨٧٠]، وأبى داود [٥٠٣٣]، وأحمد [٢/ ٣٥٣]، وجماعة كثيرة. وراجع: «الإرواء» [٣/ ٢٤٦]، للإمام الألبانى.

٣٠٧- **قوى لغيره**: أخرجه أبو داود [٣٧٨]، والترمذى [٦١٠]، وابن ماجه [٥٢٥]، وأحمد [١/ ٧٦]، وابن خزيمة [٢٨٤]، وابن حبان [١٣٧٥]، والحاكم [١/ ٢٧٠]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ١٢٩]، والبزار [٧١٧]، والبيهقى [٣٩٦٠].

والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٩٢]، وابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ٦٧٠]، وابن المنذر فى «الأوسط» [٢/ رقم ٦٧٩]، وجماعة، من طريق هشام الدستوائى عن قتادة عن أبى حرب ابن أبى الأسود عن أبيه عن على به...

قلتُ: وهذا إسناد معلول. وقد رواه عن هشام: ابنه معاذ وعبد الصمد بن عبد الوارث، كلاهما على هذا الوجه. وخالفهما: بعضهم فرواه عن هشام بإسناده به موقوفًا...

هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [٤/ ١٨٥]، وقبله البزار فى «مسنده» [٢/ ٢٩٤]. وخالفهم: مسلم ابن إبراهيم الفراهيدى، فرواه عن هشام عن قتادة عن ابن أبى الأسود عن أبيه به مرسلاً... هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [٣٩٦٣]، من طريق الحاكم عن أبى بكر بن إسحاق الفقيه عن الحسن بن سهل بن عبد العزيز عن مسلم بن إبراهيم به. =

. . . . . .

= **قلتُ**: والحسن وثقه ابن حبان، لكنه قال: «ربما أخطأ». فلعله وهم فى إسناده، وقد توبع هشام على الوجه الموقوف: تابعه شعبة، كما ذكره البخارى، ونقله عنه الترمذى فى «علله» [١ / ٥٥]. وتابعه على الوقف: سعيد بن أبى عروبة: عند أبى داود [٣٧٧]، ومن طريقه البيهقى [٣٩٦٢]، وابن المنذر فى «الأوسط» [٢/ رقم ٦٧٦]، من طرق عن يحيى القطان عن سعيد به . . . واختلف فى إسناده على سعيد! فرواه عنه القطان على الوجه الماضى. وخالفه عثمان بن مطر! فرواه عنه فقال: عن أبى حرب ابن أبى الأسود عن على به . . .

ولم يذكر فيه أبا الأسود . هكذا أخرجه عبد الرزاق [رقم/ ١٤٨٨]. لكن ابن مطر ليس بالثقة. غير أنه توبع عليه على هذا الوجه؛ تابعه: عبدة بن سليمان عند ابن أبى شيبة [١٢٩٢]. واختلف فيه على عبدة كما تراه عند ابن المنذر فى «الأوسط» [٢/ ٤٢٨]، وابن أبى شيبة [١٢٩١]. والمحفوظ عندى: هو الوجه الموقوف. ويؤيده: أن همامًا أيضًا قد تابع شعبة وابن أبى عروبة وهشام الدستوائى -فى أحد الوجهين- على وقفه كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [٤/ ١٨٥]. قال الحافظ فى التلخيص [١/ ٣٨]: «اختلف فى رفعه ووقفه، وفى وصله وإرساله، وقد رجَّح البخارى صحته وكذا الدارقطنى».

قلتُ: كذا قال الحافظ . أما البخارى: فلم يصححه أصلاً، بل قال كما نقله عنه الترمذى: «شعبة لا يرفعه، وهشام الدستوائى حافظ، ورواه يحيى القطان عن ابن أبى عروبة عن قتادة فلم يرفعه».

قلتُ: وهذا لا يفهم منه إلا كونه يميل إلى ترجيحه مرفوعًا وحسب، إنْ صحَّ هذا الفهم أيضًا . أما الدارقطنى: فذكر الخلاف فيه بـ«العلل» [٤/ ٨٥]، ولم يرجِّح منه شيئًا أصلاً. وإن كان صنيعه يوحى بكونه يرجِّح الوجه الموقوف إن شاء اللَّه. واللذان روياه عن هشام مرفوعًا: هما: ابنه معاذ وعبد الصمد. أما معاذ: فقد غمزه بعضهم. وقال ابن عدى: «هو ربما يغلط فى الشىء بعد الشىء وأرجو أنه صدوق». ولا ينفى هذا كونه قويًا فى حديث أبيه.

وأما عبد الصمد: فثقة صدوق. لكن قال ابن قانع: «ثقة يخطئ». والموقوف عندى: أصح كما مضى.

لكن: للحديث شواهد يتقوى بها. يأتى منها: حديث أم سلمة [برقم/ ٦٩٢١، ٦٩٢٣]. وحديث أم الفضل: [برقم/ ٧٠٧٤]. راجع: «التلخيص» [١/ ٣٨]. =

٣٠٨- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، قال: سمعت يحيى بن سعيد، قال: أخبرنى واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ الأنصارى، أن نافع بن جبير أخبره، أن مسعود بن الحكم أخبره، عن علىٍ، أن رسول اللَّه ﷺ قام ثم قعد - يعنى فى الجنازة.

٣٠٩- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه بن الزبير، حدّثنا مسعرٌ، عن عبد الملك بن ميسرة، عن النزال بن سبرة، قال: أتى علىٌ بماء فشرب قائمًا، ثم قال: إن ناسًا يكرهون الشرب قائمًا، وإنى رأيت رسول اللَّه ﷺ يشربُ قائمًا، ثم أتى بماءٍ فتمسح به، ثم قال: هذا وضوء من لم يحدث.

٣١٠- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه بن الزبير، حدّثنا سفيان، عن موسى بن أبى عائشة، عن عبد اللَّه بن أبى زَرِير، قال: قال علىٌ للعباس: قل للنبى ﷺ أن يعطيك الخزانة، فسأله العباس، فقال له النبى ﷺ: «**أُعْطِيكُمْ مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ ذَلِكَ: مَا تُرْزَؤُكُمْ وَلا تُرْزَؤُونَهَا، فَأَعْطَاهُمُ السِّقَايَةَ**».

٣٠٨- صحيح: مضى تخريجه فى الحديث [رقم/ ٢٧٣].

٣٠٩- صحيح: أخرجه البخارى [٥٢٩٣]، وأبو داود [٣٧١٨]، والنسائى [١٣٠]، وأحمد [١/ ١٨]، وابن خزيمة [١٦]، و ابن حبان [١٠٥٧]، والطيالسى [١٤٨]، والبزار [٧٨٠]، والترمذى فى «الشمائل» [٢١٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٣٤]، والبيهقى فى «سننه» [٣٥٩]، وفى «الشعب» [٥٩٨٢]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [٤٥٩]، والدارقطنى فى «العلل» [٤/ ١٤٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥١/ ١٠٤]، والمزى فى «التهذيب» [٢٩/ ٣٣٦] وجماعة، من طرق عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة عن على به . . .

قلتُ: وهذا إسناد لا غبار عليه. وهكذا رواه جماعة عن عبد الملك على هذا الوجه. وتابعهم الأعمش، لكن اختلف عليه فى إسناده، كما ذكره الدارقطنى [١٤٠٤]. والصواب عنه الوجه الماضى.

٣١٠- ضعيف: هذا إسناد ضعيف منقطع. ومحمد بن عبد اللَّه بن الزبير: هو أبو أحمد الحافظ الثقة، لكنه كثير الخطأ فى حديث الثورى، كما قاله أحمد وغيره. وعبد اللَّه بن أبى رزين: شيخ مجهول، انفرد عنه موسى بن أبى عائشة بالرواية. وذكره ابن حبان فى «الثقات» على قاعدته =

٣١١- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه بن الزبير، حدّثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الخليل، عن علي، قال: كان للمغيرة رمحٌ، فكنا إذا خرجنا مع رسول

= العجيبة في توثيق الأغمار، وقد خولف أبو أحمد في إسناده؛ خالفه قبيصة بن عقبة رواه عن الثوري فقال: عن موسى ابن أبي عائشة عن عبد اللَّه بن أبي رزين عن أبيه عن علي به . . . فزاد فيه: «عن أبيه» بين أبي رزين وعلي، أخرجه الحاكم [٣/ ٣٧٥]، والبزار [٨٩٥]، وابن سعد في «الطبقات» [٤/ ٢٥]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ١٦٣٢]، وإسحاق في «مسنده» وابن أبي شيبة في «مسنده» وابن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [رقم ١٣٥٤]، والنسائي في «مسند علي» كما في «تهذيب المزي» [١٤/ ٥٠٥]، وغيرهم، من طرق عن قبيصة بن عقبة عن الثوري عن عبد اللَّه بن أبي رزين عن أبيه [وسقط «أبيه» عند ابن سعد]، عن علي به . . .

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم له إسناداً عن علي إلا هذا الإسناد».

قلتُ: وهذا هو المحفوظ. وقد صححه الحاكم والطبري، وحسنه الحافظ في «المطالب» ولا أدري ما هذا، فإن عبد اللَّه بن أبي رزين: مضى أنه مجهول لا يُعرف له حال، ولم يوثقه معتمد، والحافظ نفسه: قد قال عنه بـ: «التقريب»: «مقبول» مع أن الصواب أن يقول: «مجهول». وراجع: تعليق الإمام الألباني على «صحيح ابن خزيمة» [٢٣٩٠].

● **تنبيه مهم**: وقع في إسناد المؤلف في الطبعتين: «عن موسى بن أبي عائشة عن عبد اللَّه بن زرير، قال علي للعباس: . . .» ثم ذكره.

ثم قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٦٢٠]: «رواه أبو يعلى وهو مرسل عبد اللَّه بن زرير لم يدرك القصة».

قلتُ: وهذا تصحيف إن شاء اللَّه، وصواب الإسناد: «عن عبد اللَّه بن أبي رزين» تصحفت «رزين» على الناسخ بـ«زُرير» ولم يفطن له، ويؤيده قول الحافظ في «المطالب» [٤/ ٢١٨]، بعد أن ذكره عن عبد اللَّه بن أبي رزين عن أبيه به . . . : «ورواه أبو يعلى: حدثنا عبيد اللَّه -هو القواريري- ثنا محمد ابن عبد اللَّه بن الزبير- هو أبو أحمد- ثنا سفيان به نحوه، ولم يقل عن أبيه .». وهذا ظاهر جداً. ويزيده وضوحًا: أن موسى بن أبي عائشة لا تعرف له رواية عن عبد اللَّه بن زرير أصلاً. وموسى كوفي، وابن زرير مصري معروف. فانتبه. واللَّه المستعان.

٣١١- **ضعيف**: أخرجه ابن ماجه [٢٨٠٩]، وأحمد [١/ ١٤٨]، وابن أبي شيبة [٣٣٠١٢]، والنسائي في الكبرى [٥٨٠٧]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ١٦٤٨]، وغيرهم، من طريقين عن الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الخليل عن علي به . . . =

اللَّه ﷺ في غزاة ركزها فيمر الناس عليه فيحملونه، قال: قلت: لأخبرن به رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**إذاً لا تُرْفَعُ ضَالَّةٌ فَتَرَكْتُهُ**».

٣١٢- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه، حدّثنا سفيان، عن عبد الرحمن ابن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن عبيد اللَّه بن أبي رافع، عن علي، قال: وقف رسول اللَّه ﷺ بعرفة، وقال: «**هَذِهِ عَرَفَةُ الْمَوْقِفُ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ**»، ثم أفاض حين غابت الشمس، وأردف أسامة والناس يضربون عن يمينه وشماله لا يلتفت إليهم وهو، يقول: «**أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ**»، فلما أتى جمعًا صلى بها الصلاتين جميعًا، فلما أصبح أتى قزح فوقف عليه، فقال: «**هَذَا قُزَحُ وَهَذَا الْمَوْقِفُ وَجَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ**»، ثم أفاض فلما أتى مُحَسِّر قرع ناقته حتى جاوز الوادي،

= **قلتُ**: هذا إسناد رجاله ثقات سوى أبي الخليل، وقد اختلفوا في اسمه على أقوال. روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، فهو صدوق إن شاء اللَّه. وقال الذهبي في الكاشف: «ثقة» وآفة الحديث: هي من كون أبي إسحاق لم يذكر فيه سماعًا، وقد كان رأسًا في التدليس على إمامته، وبهذا حكى الطبري إعلاله عن جماعة. وقد خولف الثوري فيه، خالفه الأعمش؛ فرواه عن أبي إسحاق فقال: عن رجل من أصحاب علي عن علي به. هكذا أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» [رقم/ ١٦٤٩]، بإسناد صحيح إلى الأعمش، وقد صرح هناك بالسماع، ويظهر لي: أن هذا الرجل المبهم هو نفسه أبو الخليل الماضي في طريق الثوري، فلعل أبا إسحاق كان يبهمه أحيانًا. قال الطبري: «هذا خبر عندنا صحيح سنده».

قلتُ: الطبري يتساهل جداً في كتابه «تهذيب الآثار»، وأعجب من تساهله فيه: أنه يسوق علل الحديث القادحة بنفسه ثم يصرُّ على الدعوى من غير أن يجيب على ما حكاه من صنوف العلل، وهذا غريب من مثله، وطريقته في هذا الكتاب: تشبه طريقة الفقهاء في تصحيح الأخبار،

٣١٢- **صحيح لغيره**: أخرجه أبو داود [١٩٣٥]، والترمذي [٨٨٥]، وابن ماجه [٣٠١٠]، وأحمد [١/ ٧٥]، والبزار [٥٣٢]، والبيهقي [٩٢٨٧]، وابن الجارود [٤٧١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤/ ٤٢٥]، وفي «الاستذكار» [٤/ ٢٩٨]، وجماعة، من طرق عن الثوري، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن عبيد اللَّه بن أبي رافع عن علي به نحوه، مطولاً ومختصراً. =

وقف ثم أردف الفضل، ثم أتى الجمرة، ثم أتى المنحر، فقال: «**هَذَا الْمَنْحَرُ، وَمِنًى كُلُّهَا مَنْحَرٌ**»، قال: واستفتته جاريةٌ من خثعمٍ، فقالت: يا رسول اللَّه، إن أبى شيخٌ كبيرٌ قد أفند، وقد أدركته فريضة الحج أفيجزئ أن أحج عنه؟ قال: حجى عن أبيك، ولوى عنق الفضل، فقال له العباس: يا رسول اللَّه، لم لويت عنق ابن عمك؟ قال: «**رَأَيْتُ شَابًّا وَشَابَّةً فَلَمْ آمَنْ عَلَيْهِمَا الشَّيْطَانَ**»، قال: وأتاه رجلٌ، فقال: يا رسول اللَّه، رميت قبل أن أحلق، قال: احلق أو قصر، ولا حرج، قال: وأتاه آخر، فقال: يا رسول اللَّه، نحرت قبل أن أرمى، قال: «**ارْمِ وَلَا حَرَجَ**»، قال: ثم أتى البيت فطاف به، ثم أتى زمزم، فقال: «**يَا بَنِى عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، سِقَايَتُكُمْ لَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمُ النَّاسُ لَنَزَعْتُ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد حسن إن شاء اللَّه. رجاله ثقات، سوى عبد الرحمن بن الحارث، وهو ابن عبد اللَّه بن عياش القرشى، وهو شيخ مختلف فيه. وحديثه فى رتبة الحسن على التحقيق. وقد توبع سفيان عليه: تابعه: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث: عند أحمد [١/ ٧٢]، والبزار [٥٣٢]، وغيرهما. وتابعه أيضًا: الدراوردى ومحمد بن فليح، كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ١٦]. أربعتهم: رووه عن عبد الرحمن بن الحارث على الوجه الماضى. وخالفهم: إبراهيم بن إسماعيل الأنصارى؛ فرواه عن عبد الرحمن بن الحارث فقال: عن زيد ابن على عن عبيد اللَّه بن أبى رافع عن أبى رافع عن على به . . . وأسقط منه «والد زيد بن على» وزاد فيه «عن أبى رافع»؛ هكذا أخرجه الطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٠٠٦]، والبزار [٤٧٩].

قلتُ: وإبراهيم هذا قد ضعفوه؛ لكثرة وهمه، واضطراب حفظه، حتى قال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل». وقد اضطرب فيه أيضًا؛ فعاد ورواه عن عبد الرحمن بن الحارث عن زيد ابن على فقال: عن عبيد اللَّه بن أبى رافع عن أبى رافع به . . . ولم يذكر فيه عليًا. هكذا أخرجه المؤلف فى «المسند الكبير» كما فى «نصب الراية» [٣/ ٦٣]-وسقط عند الزيلعى «عبد الرحمن بن الحارث» - والطبرى فى «تهذيب الآثار» [عقب رقم ١٠٠٦]، كلاهما من طريق يونس بن بكير عن إبراهيم به. ثم جاء يحيى بن عبد اللَّه بن سالم المدنى ولجَّ فى المخالفة، ورواه عن عبد الرحمن بن الحارث عن زيد بن على عن أبيه عن على به . . . ، وأسقط منه «عبيد اللَّه بن أبى رافع». هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ١٧]، ثم قال: «والصواب ما ذكرنا من قول الثورى ومن تابعه». =

٣١٣- حدّثنا عبيد اللَّه، أخبرنا هشام بن عبد الملك، حدّثنا شعبة، عن على بن مدرك، قال: سمعت أبا زرعة يحدث، عن عبد اللَّه بن نُجى، عن أبيه، قال: سمعت عليًا، يحدث عن النبى ﷺ، أنه قال: «لا تَدْخُلُ الْمَلائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ، وَلا جُنُبٌ، وَلا كَلْبٌ».

= **قلتُ**: وهو المحفوظ. ويشهد له: حديث جابر الطويل فى سياق «قصة الحج»: عند مسلم [١٢١٨]، وجماعة كثيرة.

٣١٣-**صحيح**: دون قوله «ولا جنب»: أخرجه أبو داود [٢٢٧]، وابن ماجه [٦٥٠] - وليس عنده «ولا جنب»-، والنسائى [٢٦١]، وأحمد [١/ ١٣٩]، وابن حبان [١٢٠٥]، والبزار [٨٨٠]- وسقط «عن أبيه» عنده- والبيهقى [٩٢٠]، وابن الأعرابى فى «معجمه» [رقم/ ١٧٦٧]، وجماعة، من طرق عن شعبة عن على بن مدرك عن أبى زرعة بن عمرو بن جرير عن عبد اللَّه بن نجى عن أبيه عن على به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. وعبد اللَّه بن نجى: ضعفه الدارقطنى. وقال ابن عدى: «وأخباره فيها نظر». وقال البخارى: «فيه نظر». وهذا جرح شديد عنده، وقال الشافعى: «مجهول»، ووثقه النسائى والعجلى وابن حبان. والصواب كونه ضعيفًا. قال الدارقطنى: «وليس بقوى فى الحديث». وهذا جرح مفسر مقدم على مطلق التوثيق الماضى، ونحوه قول ابن عدى: «وأخباره فيها نظر».

وأبوه: شيخ مجهول الحال، نعم قد وثقه العجلى وابن حبان، لكن قال الأخير: «لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا نفرد». وقد انفرد عنه ولده بالرواية. و اختلف فى إسناد هذا الحديث على ألوان كثيرة، ذكرها الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٢٥٩]، وسيأتى بعضها [برقم ٥٩٢].

وحاصلها: يعود إلى طريقين عن عبد اللَّه بن نجى:

فرواه بعضهم عنه عن أبيه عن على به. كما مضى من طريق شعبة. ورواه آخرون عنه عن على به. . . ولم يذكروا فيه «عن أبيه»، وإسناده صحيح إليه على هذا الوجه، لكن غمز ابن معين من هذا الطريق وقال: «لم يسمع من على -يعنى ابن نجى- بينه وبينه أبوه». فكأنه يرجِّح الوجه الأول، وقال الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٢٥٨]: «ويقال: إن عبد اللَّه بن نُجى لم يسمع هذا من على؛ وإنما رواه عن أبيه عن على».

قلتُ: وخالفهما البزار، فقال: «سمع هو وأبوه من على». ومثله قال ابن حبان أيضًا. وقد وقع تصريحه بالسماع من على عند البزار [٨٨٣]، لكن الطريق إليه مخدوش لا يصح، والظاهر =

٣١٤- **حدّثنا** عبيد اللَّه، حدّثنا أيوب بن واقد الكوفي، حدّثنا يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب، قال: كنت رجلاً مذاءً، فأمرت المقداد ابن الأسود أن يسأل رسول اللَّه ﷺ عن المذي، فقال: «**مِنْهُ الْوُضُوءُ، وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ**».

٣١٥- **حدّثنا** عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا أسباط بن محمد، حدّثنا موسى بن عبيدة

= عندي: هو ما قاله ابن حبان والبزار. وعلى كل حال: فالحديث ضعيف؛ لانفراده به، أعني: عبد اللَّه بن نجي. وفي متنه لفظة منكرة وهي قوله «ولا جنب»، والحديث صحيح بدونها. وله شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة. يأتي منها: حديث أبي طلحة [برقم/ ١٤١٤، ١٤٣٠]، وحديث: عائشة [برقم/ ٤٥٠٨]، وحديث: ميمونة [برقم/ ٧٠٩٣].

٣١٤- **صحيح**: أخرجه الترمذي [١١٤]، وابن ماجه [٥٠٤]، وأحمد [١/ ٨٧]، والبزار [٦٣٠]، وابن أبي شيبة [٩٦٦]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٤٦]، وجماعة، من طرق عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي عن المقداد به... قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. ويزيد: هو القرشي الهاشمي الضعيف المتلقِّن، وقد اضطرب في إسناد هذا الحديث؛ فتارة: يرويه عن ابن أبي ليلى عن علي عن المقداد به. وتارة: يرويه عن ابن أبي ليلى عن علي به... ولا يذكر «مقداداً»، وتارة يرويه عن ابن أبي ليلى عن علي قال: سئل النبي ﷺ عن المذي... والحديث: صحيح ثابت من طرق أخرى عن علي به. يأتي بعضها: عند المؤلف [برقم/ ٣٦٢، ٤٥٨].

● **تنبيه**: أيوب بن واقد الكوفي في سند المؤلف: شيخ متروك. لكن قد توبع عليه: تابعه هشيم وخالد الطحان وخلف بن أبي جعفر الرازي وعبيدة بن حميد وابن فضيل وعبد العزيز القسملي وجرير بن عبد الحميد وجماعة غيرهم.

٣١٥- **منكر**: دون الفقرة الأولى: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٢/ ١٩٣]، والبيهقي في «سننه» [٣٨١٧]، وفي «الشعب» [٣/ رقم/ ٣٢٨٥]، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب» [ق ١/ ١٩٦]، وابن شاذان في «الفوائد» [١/ ١١٩]، وابن بشران في «الفوائد» [٢/ ١٠٥/ ٢٦]، كما في «الضعيفة» [٣/ ٤١٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [/ ٤٠١ ٣٧]، وجماعة، من طريق موسى بن عبيدة الربذي، عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين، عن أبيه عن علي به نحوه... =

الربذى، عن عبد اللَّه بن حنين، عن أبيه، قال: وكان أبوه من كتاب على، عن على، قال: «نهانى رسول اللَّه ﷺ أن أقرأ وأنا راكعٌ»، وقال: «**يَا عَلِىُّ، مَثَلُ الَّذى لاَ يُقيمُ صُلْبَهُ فى صَلاتِهِ كَمَثَلِ الْحُبْلَى حَمَلَتْ، فَلَمَّا دَنَا نِفَاسُهَا أَسْقَطَتْ، فَلا هِىَ ذَاتُ حَمْلٍ، وَلا ذَاتُ وَلَدٍ**».

= وهو عند بعضهم فى سياق أتم. قال البيهقى: «موسى بن عبيدة لا يحتج به، وقد اختلف عليه فى إسناده».

قلتُ: هكذا رواه أسباط بن محمد وزيد بن الحباب عن موسى بن عبيدة على هذا الوجه. وخالفهما: سليمان بن بلال؛ فرواه عن موسى بن عبيدة فقال: عن صالح بن سويد عن على بنحوه مرفوعًا.. هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [عقب رقم/ ٣٨١٧]. وتابعه الدراوردى: عند الرامهرمزى فى «أمثال الحديث» [رقم ٥٥]، كلاهما عن موسى بن عبيدة عن صالح - ووقع عند الرامهرمزى: «ماعز» وهو خطأ قبيح - بن سويد عن على به... وأقول: الوجهان محفوظان عن موسى بن عبيدة. والاضطراب فيه: إنما هو منه نفسه. وهو صدوق فى الأصل، كان شيخًا عابدًا صالحًا، لكنه كثير الأوهام والمناكير؛ فضعفوه لذلك؛ حتى تركه بعضهم؛ وبه: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٣٠٤]، والبوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٢/ ٥٨]، وقبلهم البيهقى فى «سننه». وهو كما قالوا. وقد توبع على الفقرة الأولى من الحديث، كما مضى [برقم ٢٧٦، ٣٠٤]، فانظره.

● **تنبيه مهم**: وقع فى طبعة حسين أسد من «مسند المؤلف»: «عن عبد اللَّه بن حنين عن أبيه». وفى الطبعة العلمية [رقم/ ٣١٠]، «عن عبد الرحمن بن حنين عن أبيه» والصواب: «عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين عن أبيه». وقد سقط «إبراهيم» من طبعة حسين أسد ومثله فى الطبعة العلمية مع زيادة تصحيف. وموسى بن عبيدة: لا يروى عن عبد اللَّه بن حنين أصلاً، وإنما تُعرف روايته عن ولده إبراهيم وحسب. وإبراهيم: مشهور بالرواية عن أبيه، بخلاف أبيه عن أبيه، ولم يتفطن الإمام إلى هذا فى «الضعيفة» [٣/ ٤١٣] فعزاه إلى البيهقى فى «سننه» [٢/ ٣٨٧]، وأبى القاسم الأصبهانى فى «الترغيب» [ق ١/ ١٩٦]، وأبى يعلى [١/ ٩٠]، قائلاً: «من طريق موسى بن عبيد الربذى عن عبد اللَّه ابن حنين عن أبيه».

قلتُ: وهذا وهم ولابد. نعم: وقع هكذا عند المؤلف ويبدو أنه سقط قديم، فقد نقل البوصيرى إسناد المؤلف فى «إتحاف الخيرة» وليس فيه إبراهيم، لكنه عند البيهقى على =

٣١٦- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا غندرٌ، حدّثنا شعبة، عن عمرو، قال: سمعت أبا البختري، قال: أخبرني من، سمع عليًا، يقول: لما بعثني رسولُ اللَّه ﷺ إلى اليمن، فقلت: تبعثني وأنا رجلٌ حديث السن، وليس لي علمٌ بكثير من القضاء!! قال: فضرب صدري، وقال: «**اذْهَبْ فَإِنَّ اللَّه يُثَبِّتُ لِسَانَكَ، وَيَهْدِي قَلْبَكَ**»، قال: فما أعياني قضاءٌ بين اثنين.

= الصواب: «عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين عن أبيه..». وهناك احتمال بعيد: بأنه ربما كان سقوط «إبراهيم» من سند أبي يعلى، إنما هو لون من ألوان الاختلاف على موسى الربذي فيه، ثم قال الإمام الألباني بعد أن أعله بموسى بن عبيدة: «وقد خالفه في إسنادها -يعني جملة النهي عن القراءة في الركوع- إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين فقال عن أبيه أنه سمع عليا يقول: فذكرها دون حديث الترجمة، وجعله من سماع عبد اللَّه بن حنين من علي، دون ذكر أبيه بينهما».

قلتُ: وهذا وهم مضاعف، وعبد اللَّه بن حنين لا يروى عن أبيه أصلاً، ومن يكون أبوه؟! وإنما هو «إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين عن أبيه.». فانتبه يا رعاك اللَّه.

٣١٦- **صحيح لغيره**: أخرجه أحمد [١/ ١٣٦]، والبيهقي [١٩٩٤٢]، والطيالسي [٩٨]، وغيرهم، من طريق شعبة عن أبي البختري سعيد بن فيروز عمن حدثه عن علي به نحوه...

قلتُ: هذا إسناد صحيح؛ لولا جهالة مَنْ حدَّث أبا البختري به، وقد رواه جماعة فجعلوه: عن أبي البختري عن علي به... منهم: الأعمش عند ابن ماجه [٢٣١٠]، والنسائي في الكبرى [٨٤١٧]، والحاكم [٣/ ١٤٥]، وأحمد [١/ ٨٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٣٣٧]، وجماعة كثيرة. وتابعه جماعة على هذا الوجه. وأبو البختري: لم يدرك عليًا كما قاله جماعة من النقاد، وطريق شعبة: دليل على كونه لم يسمع منه هذا الحديث بخصوصه. فكيف وهو لم يسمع منه أصلاً، وقد رواه بعضهم عن شعبة فقال: عن عمرو بن مرة عن عبد اللَّه بن أبي سلمة... وهو وهم كما قاله الدارقطني في «العلل» [٤/ ١٦٨].

وقد اختلف في سنده على عمرو بن مرة، والمحفوظ عنه: هو الطريق الماضي. وللحديث: طرق أخرى عن علي به...

وقد مضى بعضها [برقم/ ٢٩٣]، وسيأتي طريق الأعمش [برقم ٤٠١]. واختلف عليه فيه كما سنذكره هناك إن شاء اللَّه. وهو حديث ثابت.

٣١٧- حدّثنا عبيد اللّه، حدّثنا غندر، عن شعبة، عن أبى إسحاق، قال سمعت عاصم بن ضمرة يحدث: عن على أنه قال: ليس الوتر بحتم كالصلاة ولكنه سنة فلا تدعه قال شعبة: فوجدته مكتوبًا عندى فقد أوتر رسول اللّه ﷺ.

٣١٧- **قوى**: أخرجه الترمذى [٤٥٣]، والنسائى [١٦٧٦]، وابن ماجه [١١٦٩]، وأحمد [١/ ١١٥]، والدارمى [١٥٧٩]، وابن خزيمة [١٠٦٧]، والحاكم [١/ ٤٤١]، والطيالسى [٨٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٧٦٠]، والبزار [٦٨٣]، وعبد الرزاق [٤٥٦٩]، وابن أبى شيبة [٦٨٤٨]، والبيهقى [٢٠٥٩]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [٢٥٥٣]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٧٠/ المنتخب]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٢٦٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٣/ ٢٦٠]، وجماعة من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن عاصم بن ضمرة عن على به نحوه. وهو عند بعضهم فى سياق أتم. قال الترمذى: «حديث حسن». وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا أبو إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن على، ورواه غير واحد، عن أبى إسحاق».

قلتُ: وهذا إسناد قوى رائق. وأبو إسحاق: رموه بالتدليس والاختلاط. أما الاختلاط: فقد رواه عنه جماعة من قدماء أصحابه: أمثال الثورى وشعبة. وقريبٌ منهما: إسرائيل بن يونس، فقد احتج الشيخان بروايته عن جده. وكذا رواه عنه أبو عوانة أيضًا. وأما تدليسه: فقد كفانا شعبة إياه بروايته عنه. وعاصم بن ضمرة: شيخ صدق قوى الحديث من مشاهير أصحاب الإمام على، وقد وثقه ابن معين وابن المدينى وابن سعد وغيرهم. وقال الترمذى: «ثقة عند أهل الحديث». وذكره ابن شاهين فى «الثقات» وقال البزار: «صالح الحديث». ومشاه النسائى وغيره. لكن لم يأب ابن حبان إلا أن يتفلسف - على عادته- بشأن عاصم فيقول فى «المجروحين»: «كان ردىء الحفظ فاحش الخطأ يرفع عن على قوله كثيرًا، فلما فحش ذلك فى روايته استحق الترك...». كذا يقول ولم يستطع أن يسوق له حديثًا واحدًا خلط فيه. ثم يأتى أبو أحمد ابن عدى الحافظ ويقول فى عاصم بكل جرأة: «وعاصم ابن ضمرة لم أذكر له حديثًا؛ لكثرة ما يروى عن على مما تفرد به، ولا يتابعه الثقات عليه، والذى يرويه عن عاصم قوم ثقات، البلية من عاصم ليس ممن يروى عنه».

قلتُ: ومع ذلك، فلم يستطع ابن عدى -هو الآخر- أن يسوق لعاصم حديثًا واحدًا أتى فيه ببلية أو نصف بلية.

أما سبط ابن العجمى فقد أتى فى حق عاصم بالتى تملأ الفم، فتراه يذكر عاصمًا فى كتابه =

٣١٨- **حدّثنا** عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد بن زريع، ومحمد بن جعفر، قالا: حدّثنا شعبة، عن أبي إسحاق، قال: سمعت عاصم بن ضمرة، يقول: سألنا عليًا عن صلاة رسول اللَّه ﷺ من النهار، فقال: إنكم لا تطيقون ذلك، قال: قلنا: من أطاق ذلك منا، فقال: كان إذا كانت الشمس من ها هنا، كهيئتها من ها هنا عند العصر، صلى ركعتين، وإذا كانت الشمس من ها هنا، كهيئتها من ها هنا عند الظهر، صلى أربعًا، يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبيين ومن تبعهم من النبيين والمرسلين.

= «الكشف الحثيث» [ص ١٤٣]، في عداد الكذابين والوضاعين، اعتمادًا على قول ابن عدى الماضي، وهذا عدوان شديد في حق الرجل.

نعم: ليس عاصمٌ بالحجة، وإن قالها أحمد عنه، كما نقله ابن العجمي في «الكشف» [ص ١٤٣]، بل قد يهم في أشياء مما لا يخرجه ذلك عن رسم الثقات. أما أن نرميه بما يقوله ابن حبان وابن عدى ومن سايرهما فهذا شيءٌ لا نَسْتَسيغُه، ودع عنك غمز الجوزجاني له؛ فإنه مما لا يسمع أصلاً، كما شرحه الحافظ في ترجمة عاصم من «التهذيب» [٥/ ٤٥]. وعدوان الجوزجاني على أغلب ثقات الشيعة: فشيء شنيع يليق بانحرافه عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب وأصحابه، نسأل اللَّه كلمة الحق في السخط والرضا.

وقد توبع عليه عاصم: تابعه الحارث الأعور عند الطبراني في «الأوسط» [٧/ رقم ٧٦٤١]، لكن الطريق إليه غير محفوظ. وراجع: علل الدارقطني [٤/ ٧٨].

٣١٨- **قوى**: أخرجه الترمذي [٥٩٨]، والنسائي [٨٧٤]، وابن ماجه [١١٦١]، وأحمد [١/ ٨٥]، والبيهقي [٤٢٦٨]، وعبد الرزاق [٤٨٠٦]، والطبراني في «الأوسط» [٩ / ٩٣٢٨]، وابن خزيمة [١٢٣٢]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ٨١]، والبزار [٦٧٣]، وجماعة من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي به نحوه. و هو عند بعضهم في سياق أتم. قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

قلتُ: وإسناد قوى متين. وأبو إسحاق قد صرح بالسماع في بعض طرقه، ورواه عنه شعبة وسفيان وهما ممن سمع منه قديمًا، وتابعهما جماعة. لكن يقول الترمذي بعد أن رواه: «وروى عن عبد اللَّه بن المبارك أنه كان يضعف هذا الحديث». ثم قال الترمذي: «وإنما ضعفه عندنا - واللَّه أعلم -: لأنه لا يروى مثل هذا عن النبي إلا من هذا الوجه عن عاصم بن ضمرة عن علي، وعاصم بن ضمرة هو ثقة عند أهل العلم». =

٣١٩- **حدّثنا** عبيد الله، حدّثنا غندرٌ، حدّثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن هبيرة يحدث، عن علي، أن النبي ﷺ أهديت له حلةٌ من حرير، قال: فكسانيها، قال عليٌ: فخرجت فيها، فقال لي النبي ﷺ: «**إِنِّي لَسْتُ أَرْضَى لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي**»، قال: وأمرني فشققتها بين نسائي خمراً: فاطمة، وعمته.

٣٢٠- **حدّثنا** عبيد الله، حدّثنا يزيد بن زريع، وعبد الله بن داود، عن سفيان، عن عبد الأعلى، عن أبي جميلة، عن علي، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى جارية فجرت، فقال: «**أَقِمْ عَلَيْهَا الْحَدَّ**»، فوجدتها في دمها لم تعلل من نفاسها، فأتيته فذكرت ذلك له، فقال: «**إِذَا تَعَلَّلَتْ مِنْ نِفَاسِهَا فَطَهُرْتُ فَأَقِمْ عَلَيْهَا الْحَدَّ**»، قال: ثم قال: «**أَقِيمُوا الْحَدَّ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**».

= **قلتُ**: والقول ما قاله الترمذي. وقد مضى أن عاصمًا شيخ صدوق متماسك لم يتكلم فيه أحد بحجة، فمثله يحق له التفرد إن شاء الله، وإن كره ذلك منه الجوزجاني في هذا الحديث خاصة، وراح يشنّع عليه بما أساء هو في فهمه، راجع «تهذيب الحافظ» [٥/ ٤٥]، و«الصحيحة» [١/ ٤٢١]. وقد نقل الترمذي عن ابن راهويه أنه قال: «أحسن شيء رُوي في تطوع النبي ﷺ في النهار هذا».

٣١٩- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ١٣٧]، وعبد الرزاق [١٩٩٣٩]، والطيالسي [١١٩]، والبزار [٧٢٦]، و[٧٢٧]، وابن أبي شيبة [٢٤٦٤٤]، وابن عدي في «الكامل» [٧/ ١٣٢]، والمحاملي في «أماليه» [١/ رقم ١٧٧]، وجماعة من طرق عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم عن علي به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد حسن لا بأس به. وهبيرة: صدوق متماسك. وأبو إسحاق: وإن كان مدلسًا إلا أن شعبة قد رواه عنه، وحسبك به. وللحديث طرق أخرى عن علي به... منها: طريق أبي صالح عنه: عند مسلم [٢٠٧١]، والنسائي [٥٢٩٨]، وأحمد [١/ ١٣٠]، وجماعة.

٣٢٠- **قوي لغيره**: أخرجه أبو داود [٤٤٧٣]، وأحمد [١/ ٩٥]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ١٥٨]، والطيالسي [١٤٦]، والبزار [٧٦٢]، وابن أبي شيبة [٢٨٢٧٦]، والبيهقي [١٦٧٨٢]، والنسائي في الكبرى [٧٢٦٨]، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» [٢٢٣٧]، وابن الجوزي في «التحقيق» [٢/ ٣٣١]، والمزي في «التهذيب» [١٤/ ٣٨٨]، وجماعة، من طرق عن عبد الأعلى الثعلبي عن أبي جميلة ميسرة بن يعقوب عن علي به نحوه... =

٣٢١- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا يزيد بن زريعٍ، عن محمد بن إسحاق، حدثني أبان بن صالحٍ، عن عكرمة، قال: دفعت مع الحسين بن علي، من المزدلفة فلم أزل أسمعه، يقول: لبيك لبيك حتى انتهى إلى الجمرة، فقلت له: ما هذا الإهلال يا أبا عبد اللَّه؟ قال: سمعت أبي علي بن أبي طالبٍ، وحدثني أن رسول اللَّه ﷺ أهل حتى انتهى إليها، قال: فرجعت إلى ابن عباسٍ، فأخبرته بقول حسينٍ، فقال: صدق، قال: وأخبرني أخي الفضل بن عباسٍ: وكان رديفَ رسول اللَّه ﷺ يهل حتى انتهى إلى الجمرة.

= **قلتُ**: وهذا إسناد ضعيف. وعبد الأعلى: ضعيف على التحقيق، ضعفه جمهرة النقاد فأحسنوا، وقد تابعه: عبد اللَّه بن أبي جميلة عن أبيه عن علي به . . .

أخرجه النسائي في «مسند علي»، كما في تهذيب المزي [١٤/ ٣٨٨]، والبيهقي في «سننه» [١٦٨٨٣]، من طريق شريك القاضي عن عبد اللَّه بن أبي جميلة به. وهذه متابعة لا تثبت؛ وشريك سيئ الحفظ ليس بذاك القوي.

وأبو جميلة شيخ صدوق لا بأس به.

وللحديث: شاهد أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بنحوه: عند مسلم [١٧٠٥]، والترمذي [١٤٤١]، وسيأتي [برقم ٣٢٦].

وسنده حسن دون قوله: «أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم»، وإنما صحَّت تلك الفقرة من قول علي موقوفًا عليه كما في طريق السلمي الماضي، فلعل عبد الأعلى ابن عامر الثعلبي قد سمعها من أبي جميلة موقوفًا فرفعها، ومثله قد يجوز عليه ذلك، وقد قال عنه أبو زرعة: «ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث وربما وقفه».

لكن: قد يقال: إن في حديث أبي هريرة الثابت عند الشيخين وغيرهما والذي فيه: «إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فلْيجلدها الحد.» ما يقرب أن يكون شاهدًا لقوله: «أقيموا الحد - أو الحدود- على ما ملكت أيمانكم. . .» بل هو شاهد مستقيم عند النظر والتأمل.

٣٢١- **صحيح لغيره**: أخرجه أحمد [١/ ١٥٥]، والبزار [٥٠٠]، وابن أبي شيبة [١٣٩٨٧]، والطبراني في «الكبير» [٨١/ رقم ٦٨٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ٢٢٤]، وجماعة من طرق عن ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن عكرمة به . . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن رائق. وابن إسحاق: قد صرح بالسماع عند جماعة. وشطره الأخير عن ابن عباس: ثابت عند الشيخين وأصحاب السنن.

٣٢٢- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا شعبة، عن أبى إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علىٍ، قال: «من كل الليلِ قد أوتر رسول اللَّه ﷺ: من أوله، وأوسطه، وآخره، فانتهى وترُه إلى آخر الليل».

٣٢٣- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا الضحاك بن مخلد، حدّثنا سفيان، عن محمد بن السائب، عن أصبغ بن نباتة، عن علىٍ، أنه قال: إن النّبى ﷺ صالح بنى تغلب على أن يثبتوا على دينهم، ولا ينصروا أبناءهمً، وإنهم قد نقضوا، وإنه إن يتم لى الأمر قتلت المقاتلة، وسبيت الذرية.

٣٢٢- **قوى**: أخرجه ابن ماجه [١١٨٦]، وأحمد [١/ ١٠٤]، وابن خزيمة [١٠٨٠]، والطيالسى [١١٥]، والبزار [٦٨٠]، وعبد بن حميد فى مسنده [رقم/ ٧٢/ المنتخب]، وجماعة، من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن عاصم بن ضمرة عن على به نحوه..

قلتُ: وإسناده قوى مستقيم. وقد مضى مختصراً [برقم/ ٣١٧].

وقد توبع عليه عاصم: عند أحمد [١/ ٨٥]، وغيره. ولا أظن تلك المتابعة محفوظة إن شاء اللَّه.

وقال الإمام الألبانى فى تعليقه على ابن خزيمة [٢/ ٤٣]: «إسناده ضعيف لعنعنة أبى إسحاق».

قلتُ: قد صرح بالسماع عند الطيالسى وجماعة. ثم إن الحديث: عند ابن خزيمة [١٠٨٠]، من طريق شعبة عنه، وقد قال البيهقى فى «المعرفة» [١/ ٣٥]: «وروِّينا عنه -يعنى شعبة- أنه قال: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبى إسحاق، وقتادة...». بل من دقِّق النظر وأنعم الفكر: تبين له أن شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم، كما قاله الحافظ فى «الفتح» [٤/ ٣٨]، و[١٠/ ١٦٦]، وتبعه العينى على مثله فى العمدة [١/ ١٤٥]، و[١٠/ ١٨١]. وانظر: ما علقناه بذيل الحديث الآتى [برقم/ ١٧٣٣].

٣٢٣- **منكر**: أخرجه عبد الرزاق [٩٩٧٥]، و[١٩٣٩٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ١١٩]، وغيرهما، من طرق عن محمد بن السائب عن أصبغ بن نباتة عن على به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد ساقط، وابن السائب: هو الكلبى الهالك، وأصبغ بن نباتة: قد أسقطه النقاد هو الآخر، وله طريق آخر: عند أبى داود [٣٠٤٠]، والبيهقى [١٨٥٨٠]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٣٤٩]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٦١٠]، وأبى نعيم فى «الحلية» =

٣٢٤- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا الأعمش، عن خيثمة، عن سويد بن غفلة، قال: قال عليٌّ: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

٣٢٥- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا محمد بن إسحاق، عن يزيد ابن أبي حبيب، عن عبد العزيز بن أبي الصعبة، عن أبي أفلح الهمداني، عن عبد اللَّه بن زرير الغافقيِّ، قال: سمعت عليًا، يقول: أخذ رسول اللَّه ﷺ ذهبًا بيمينه، وحريرًا بشماله، وقال: «**هَذَانِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي**».

= [٤/ ١٩٨]، ومن طريقه المزى فى «تهذيب الكمال» [٩/ ٤٥٠]، وجماعة، من طرق عن أبى نعيم النخعى عن شريك القاضى عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير عن على بنحوه . . قال أبو داود عقبه: «هذا حديث منكر، وهو عند بعض الناس شبه المتروك؛ وأنكروا هذا الحديث على عبد الرحمن بن هانئ - وهو أبو نعيم النخعى- وبلغنى عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكارًا شديدًا» .

قلتُ: وإنكار أحمد أخرجه عنه العقيلى [٢/ ٣٤٩]، بسند صحيح. وكذا أنكره العقيلى على أبى نعيم. ثم يجىء الإمام الطبرى ويقول فى «تهذيب الآثار»: «هذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح؛ لعلل . . .». ثم ذكر منها أربع علل، أدناها يسقط بها الحديث دون كلام، فواعجبًا لتصحيحه له مع اعترافه بتلك العلل القادحة ثم لا يراها قادحة، وهلا أجاب عليها قبل أن يجازف بالتصحيح؟!

وخُطَّة الطبرى فى هذا الكتاب: كافية فى استجلاء مناهج الفقهاء فى مصادمة أساطين الحذاق من أئمة أهل الحديث فى الجرح والتعديل والنقد والتعليل، وسيأتى النظر فى تلك الخطة تباعًا إن شاء اللَّه. وقد اضطرب إبراهيم بن المهاجر فى إسناده ومتنه، كما تراه عند عبد الرزاق [١٠١١٥]، وابن أبى شيبة [١٠٥٨٠]، والبيهقى [١٨٥٨٥]، وأبى القاسم البغوى فى «الجعديات» [١٨٤]، وجماعة. والمحفوظ: موقوف .

٣٢٤- صحيح: مضى الكلام عليه فى الحديث [رقم ٢٦١] .

٣٢٥- صحيح: مضى تخريجه فى الحديث [رقم ٢٧٢] .

٣٢٦- **حدّثنا** عبيد اللّه، حدّثنا سليمان بن داود، حدّثنا زائدة، عن السدى، عن سعد بن عبيدة، عن أبى عبد الرحمن السلمى، قال: خطب علىٌّ، فقال: أيها الناس، أقيموا على أرقائكم الحد: من أحصن منهم ومن لم يحصن، فإن أمةً لرسول اللّه ﷺ زنت فأمرنى رسول اللّه ﷺ أن أجلدها فأتيتها، وإذا هى قريبة عهد بنفاسٍ، فخشيت إن جلدتها أن تموت، فأتيت رسول اللّه ﷺ فأخبرته، فقال: «**قَدْ أَحْسَنْتَ**».

٣٢٧- **حدّثنا** عبيد اللّه، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا شيخٌ من أهل الكوفة يقال له: أبو المحياة التيمى، قال: حدثنى أبو مطر، أن عليًا، أتى أصحاب الثياب، فقال لرجلٍ: بعنى قميصًا بثلاثة دراهم، قال: فأعطاه ثوبًا فلبسه ما بين كعبه إلى رصغه، فلما لبسه، قال: «**الْحَمْدُ للّه الَّذى كَسَانِى مِنَ الرِّيَاشِ، مَا أُوَارِى بِهِ عَوْرَتِى، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِى النَّاسِ**»، ثم قال: كان النبى ﷺ إذا لبس ثوبًا جديدًا قال هكذا.

٣٢٦- **قوى لغيره**: أخرجه مسلم [١٧٠٥]، والترمذى [١٤٤١]، وأحمد [١/ ١٥٦]، والحاكم [٤/ ٤١٠]، والطيالسى [١١٢]، والبزار [٥٩١]، وابن الجارود [٨١٦]، والبيهقى [١٥٥٨١٤]، والخطيب فى «تاريخه» [١٤/ ٣١٩]، وغيرهم، من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدى عن سعد ابن عبيدة عن أبى عبد الرحمن السلمى عن على به نحوه . . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن إن شاء اللّه. والسُّدى: شيخ صدوق متماسك. غمزه بعضهم، والغالب على حديثه الاستقامة، لكن حُكى عنه أنه كان يتناول الشيخين؛ فإن ثبت فهو ساقط العدالة ولا حب ولا كرامة، ولا أظنه يثبت عنه إن شاء اللّه. وباقى رجاله ثقات. وهكذا رواه: زائدة بن قدامة وإسرائيل عن السدى على هذا الوجه. وخالفهما: عبد السلام بن حرب؛ فرواه عن السدى فقال: عن عبد خير عن على به . . . هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ١٥٩]، ثم قال: «وقول إسرائيل أصح».

قلتُ: بل هو المحفوظ. وعبد السلام بن حرب: وإن كان ثقة حافظًا إلا أن بعضهم غمزه فى حفظه.

٣٢٧- **ضعيف**: هذا إسناد لا يصح. والحديث: مضى [برقم ٢٩٥]، من طريق أبى مطر به . . . وأبو المحياة التيمى: لا نعرفه، إلا أن يكون يحيى بن يعلى الكوفى الذى وثقه ابن معين وغيره. وقد توبع عليه فى الحديث الآتى: [٢٩٥]. وفى الباب: شواهد لا يثبت منها شىء أصلاً.

٣٢٨- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا هذا الشيخ أيضًا أبو المحياة التيمي، قال: قال أبو مطر: رأيت عليًا أتى برجل، فقالوا: إنه قد سرق جملاً، فقال: ما أراك قد سرقت، قال: بلى، قال: فلعله شُبِّهَ لك؟ قال: بلى قد سرقت، قال: اذهب به يا قنبر فشد أصبعه، وأوقد النار، وادع الجزار يقطعه، ثم انتظر حتى أجيء، فلما جاء، قال له: سرقت؟ قال: لا، فتركه، قالوا: يا أمير المؤمنين، لم تركته وقد أقر لك؟ قال: أخذته بقوله وأتركه بقوله، ثم قال عليٌّ: أتى رسول اللَّه ﷺ برجلٍ قد سرق فأمر بقطعه ثم بكى، فقيل: يا رسول اللَّه، لم تبكى؟ فقال: «**وَكَيْفَ لا أَبْكِي وَأُمَّتِي تُقْطَعُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟**» قالوا: يا رسول اللَّه، أفلا عفوت عنه؟! قال: «**ذَاكَ سُلْطَانُ سَوْءٍ الَّذِي يَعْفُو عَنِ الْحُدُودِ، وَلَكِنْ تَعَافَوْا بَيْنَكُمْ**».

٣٢٩- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد بن زريعٍ، حدّثنا محمد بن إسحاق، حدثنى

٣٢٨- منكر: هذا إسناد مائل، وأبو مطر: هو البصرى شيخ مجهول لا يدرى أحد من يكون، وكيف لنا معرفة حاله واسمُه لا يعرف بعد؟، وقد تركه حفص بن غياث، وأصاب فى ذلك. راجع «الجرح والتعديل» [٩/ ٤٤٥]، و«تعجيل المنفعة» [١/ ٥٢٠]. وبه: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٢٥٩]. وضعفه السيوطى كما نقله عنه الهندى فى «كنز العمال» [١٣٩٠٢]. وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ٢٦٦]: «هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، لِجَهَالَةِ بَعْضِ رُوَاتِه». **والجملة**: «ولكن تعافوا بينكم» شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه مرفوعًا...

أخرجه أبو داود [٤٣٧٦]، والنسائى [٤٨٨٦]، والحاكم [٤/ ٤٢٤]، والبيهقى [١٧٣٨٩]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٩٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٦٢١٢]، وغيره. وسنده حسن صالح لولا أنه معلول بالإرسال. راجع: سنن الدارقطنى [٣/ ١١٣]، ومصنف عبد الرزاق [١٨٩٣٧]. وقد أشار الحافظ إلى هذا بقوله فى الفتح [١٢/ ٨٧]: «وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح».

٣٢٩- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٩٢]، والبيهقى [٤٠١٣]، والنسائى فى الكبرى [٩٥٦٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٥٣]، وغيرهم، من طرق عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين عن أبيه عن على... بمثل هذا السياق. =

إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين، عن أبيه، قال: سمعت على بن أبى طالب، يقول: نهانى رسول اللَّه ﷺ عن خاتم الذَّهب، ولبس القسى والمعصفر، وقراءة القرآن وأنا راكعٌ، وكسانى حلةً سيراء، فخرجت فيها، أو رحت فيها، فلما رآها علىَّ، قال: «**إِنِّى لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا**»، قال: فرجعت فأعطيت فاطمة ناحيتها كأنها تطويها معى، قال: فشققتها باثنين، قال: فقالت: تربت يداك فماذا صنعت؟ قلت: نهانى رسول اللَّه ﷺ عن لبسها، فالبسى واكسى نساءك.

٣٣٠- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا محمد بن إسحاق، عن أبى

= **قلتُ**: وإسناده جيد مستقيم. وقد رواه جماعة عن إبراهيم بإسناده به مختصراً. كما مضى [برقم/ ٢٧٦، ٣٠٤].

ولقصة الحُلَّة: طرق أخرى عن على به... مضى بعضها [برقم/ ٣١٩]. وانظر: البخارى [٢٤٧٢]، ومسلم [٢٠٧١].

٣٣٠- حسن بشواهده: أخرجه الدولابى فى الذرية الطاهرة [رقم ١٤٨]، من طريق محمد بن إسحاق عن أبى جعفر محمد بن على عن أبيه عن جده به نحوه...

قلتُ: ابن إسحاق مشهور بالتدليس، ولم يذكر فيه سماعًا، واختلف عليه فى إسناده؛ فرواه عنه يزيد بن هارون على الوجه الماضى. وخالفه يعلى بن عبيد؛ فرواه عن ابن إسحاق فقال: عن أبى جعفر عن على بن الحسين به...،

هكذا أخرجه الخلال فى السنة [رقم ١٥٧٢]. وخالفهما ابن عيينة فرواه عن ابن إسحاق عن أبى جعفر به... ولم يذكر فيه «أباه»، ولا «جده». هكذا أخرجه الشافعى [٩٥٩]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [١٥٦٧٣].

وقد توبع ابن إسحاق على الوجه الثانى: «عن على بن الحسين به...»: تابعه: إبراهيم الأسلمى عند الشافعى [٩٥٨]، ومن طريقه البيهقى [١٥٦٧٢]. وتابعه: سليمان بن بلال عند البيهقى أيضاً [١٥٦٧٢]. وتابعه: ابن جريج عند عبد الرزاق [١٨٨٤٧]. وتابعه: عبد الوهاب الثقفى عند أبى بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [١/ رقم ٧٢].

أربعتهم: رووه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده على بن الحسين به...

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إليه. وله: شاهد من حديث عائشة مثله مع زيادة فى آخره: يأتى [برقم ٤٧٥٧]، إن شاء اللَّه. =

جعفر محمد بن علي، عن أبيه، عن جده، قال: وجدت مع قائم سيف رسول اللَّه ﷺ صحيفةً مربوطةً: إن أشد الناس على اللَّه عداءً القاتل غير قاتله، والضارب غير ضاربه، ومن جحد نعمة مواليه فقد برئ مما أنزل اللَّه على محمد ﷺ.

٣٣١- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد أبو خالد البيسري، حدّثنا ابن جريج، قال: حدّثنا حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تُبْرِزْ فَخِذَكَ، وَلا تَنْظُرْ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ وَلا مَيِّتٍ**».

= ● **تنبيه**: لم يظهر لي كون هذا الحديث مرفوعًا، ومثله الآتي [برقم/ ٤٧٥٧]. نعم: هو وجادة مستقيمة، ولكن عمن؟، وكونها موجودة في قائم سيف النبي ﷺ لا يعني أنه هو الذي أمر بكتابتها؛ بل قد يكون ذلك بأمر بعض الخلفاء بعده، ثم وضعَتْ في قائم سيفه. ثم إني غفلتُ عن كون الحديث القادم [برقم/ ٤٧٥٧]، إنما ترويه عائشة أم المؤمنين فهو مرفوع إن شاء اللَّه. وله شواهد سيأتي ذكر بعضها هناك. واللَّه المستعان.

٣٣١- **ضعيف**: بهذا اللفظ: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٤٦]، والبيهقي في «سننه» [٦٤١٦]، وفي «الشعب» [٦/ رقم ٧٧٦٠]، وابن عدي في «الكامل» [٧/ ٢٨٠]، وغيرهم، من طريق يزيد أبي خالد البيسري عن ابن جريج أخبرني حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي به . . .

قلتُ: وهذا إسناد معلول. وأبو خالد البيسري: قال عنه ابن حزم «لا يدرى من هو» ونقل الإمام الألباني في «الثمر المستطاب» [١/ ٢٧٠]، عن الحافظ أنه قال في «التعجيل»: «إنه مجهول».

قلتُ: وهذا وهم يقع فيه كثير ممن ينقلون من «التعجيل». فلم يقل الحافظ ذلك أصلاً، وإنما قائله: هو الحافظ الحسيني في كتابه «التذكرة» الذي هو أصل «التعجيل». وقد تعقبه الحافظ بكون ابن حبان قد ذكره في «الثقات» ثم رجَّح أنه غيره. ثم عاد في اللسان [٦/ ٢٩٠]، ونقل عن ابن حبان توثيقه وسكت عليه، وهو الصواب. فانظر: «ثقات ابن حبان» [٩/ ٢٧٤]، فقد قال هناك: «مستقيم الحديث». وهذا توثيق معتمد جدًا. وهذا الرجل: قد روى عنه جماعة من الثقات، ولم يجرحه أحد أصلاً.

نعم: ذكره ابن عدي في «الكامل» [٧/ ٢٨٠]، ثم قال: «وليس هو بمنكر الحديث».

وقد توبع على هذا الوجه، مع تصريح ابن جريج فيه بالسماع: تابعه: روح بن عبادة عند =

= الدارقطني في «سننه» [١/ ٢٢٥]، من طريق أحمد بن منصور بن راشد عنه به. قال الإمام في «الإرواء» [١/ ٢٩٦]: «وأحمد بن منصور هذا لم يوثقه أحد إلا ما قاله أبو حاتم فيه: «صدوق»، لكن الصدوق قد يخطئ». ثم ذكر: أن جماعة قد خالفوه في تصريح ابن جريج بالسماع. منهم: بشر بن آدم عند ابن ماجه [١٤٦٠]، والبزار [٦٩٤]. والحارث بن أبي أسامة: عند الحاكم [٤/ ٢٠٠]. ومحمد بن سعد العوفي: عند البيهقي [رقم/ ٣٠٤٩]. وتابعهم أيضًا: محمد بن عبد الرحيم ومحمد بن معمر: كلاهما عند البزار [رقم/ ٦٩٤]. وحمدان بن عمر: عند المحاملي في «أماليه» [رقم ١٩٨]. والكديمي: عند الخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم/ ٤٢٦]، وابن الأعرابي في «معجمه» [١/ رقم ٤٣٩].

ثم قال الإمام: «وكذلك؛ فإنه خالف أيضًا رواية الآخرين عن ابن جريج - قلت ستأتي- فلم يصرح واحد منهم بالسماع؛ فدل ذلك على نكارة روايته أو شذوذها على الأقل».

قلتُ: قول الإمام آنفًا عن أحمد بن منصور: «لم يوثقه أحد» غفلة مكشوفة عن كون ابن حبان قد ذكره في «الثقات» [٨/ ٣٤]، وقال: «ثنا عنه شيوخنا..». وتوثيقه لهذه الطبقة: مقبول على الرأس والعينين.

نعم: الحكم على روايته بالشذوذ أو النكارة: صحيح متوجه.

ثم وجدتُ محمد بن سعد العوفي -الصدوق- قد تابع أحمد بن منصور عليه عن روح بتصريح ابن جريج فيه بالسماع، فقال: ثنا روح بن عبادة ثنا ابن جريج حدثني حبيب بن أبي ثابت بإسناده به. أخرجه الشاشي في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [٣/ ٣٤٩/ طبعة العاصمة]. لكن: اختلف على العوفي فيه، فرواه عنه الشاشي كما رأيتَ. وخالفه أحمد بن كامل القاضي، فقال: ثنا محمد بن سعد العوفي ثنا روح -يعني ابن عبادة- ثنا بن جريج عن حبيب بن أبي ثابت بإسناده به. ولم يذكر فيه سماع ابن جريج،

هكذا أخرجه البيهقي [رقم/ ٣٠٤٩]، كما مضى. وقد اختلف في سنده على روح بن عبادة: كما تراه عند ابن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [٣/ ٣٤٩/ طبعة العاصمة]. وقد نقل الحافظ في «التلخيص» [١/ ٢٧٩]، عن أبي حاتم أنه جزم بأن ابن جريج لم يسمعه من حبيب، وأن الواسطة بينهما هو الحسن بن ذكوان، ولفظ ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم/ ٢٣٠٨/ طبعة سعد الحميد]: «سَأَلتُ أَبِي عَن حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ رَوحُ بن عُبادَةَ، عَنِ ابنِ جُرَيجٍ، =

= عَن حَبيب بن أبى ثابت، عَن عاصم بن ضَمرَةَ، عَن عَلىٍّ أنّ النَّبىَّ ﷺ، قالَ: «لاَ تُبرز فَخذَكَ، وَلا تَنظُر إلَى فَخذ حَىٍّ وَلا مَيِّت»؟. قالَ أبى: رَواهُ حَجّاجٌ، عَن ابن جُرَيج، قالَ: أُخبرتُ عَن حَبيب بن أبى ثابت، عَن عاصمٍ، عَن عَلىٍّ، عَن النَّبىِّ ﷺ. قالَ أبى: ابن جُرَيج لم يسمع هَذا الحَديث بذى الإسناد من حَبيب، إنما هو من حَديث عَمرو بن خالد الواسطى، ولاَ يثبت لحبيب روايَة عَن عاصم، فأرى أن ابن جُرَيج أخذه من الحَسَن بن ذكوان، عَن عَمرو بن خالد، عَن حَبيب، والحسن بن ذكوان وعمرو ابن خالد ضعيفى الحَديث».

قلتُ: قد نقل يعقوب بن شيبة الحافظ عن ابن المدينى أنه قال عن حديث ابن جريح هذا: «رأيته فى كتب ابن جريح: أخبرنى إسماعيل بن مسلم عن حبيب». نقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل» [٢/ ٢٧٣/ طبعة الرشد].

وإسماعيل بن مسلم هذا: هو المكى الذى ضعفه النقاد بخط عريض، بل تركه النسائى ورماه، فالإسناد: منكر لا يثبت، وقول ابن المدينى هنا: أولى بالقبول من قول أبى حاتم الماضى: «أرى أن ابن جُرَيج أخذه من الحَسَن بن ذكوان»، لأن هذا ظن منه دون تحقق، بخلاف قول ابن المدينى؛ لكونه هكذا رآه فى «كتب ابن جريج».

وقد قال الحافظ فى «التلخيص» بعد أن نقل قول أبى حاتم الماضى: «ووقع فى «زيادات المسند» وفى «الدارقطنى» و«مسند الهيثم بن كليب» تصريح ابن جريج بإخبار حبيب له، وهو وهم فى نقدى...».

وهو كما قال. ويؤيده: أن جماعة من الثقات قد رووه عن ابن جريج بالعنعنة بينه وبين حبيب أيضًا: منهم: عبد المجيد بن أبى رواد: عند الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٨٦]. والقطان: عند الطحاوى فى «المشكل» [٤/ ٢٥٦]. بل فى رواية حجاج ابن محمد عنه: عند أبى داود [٤٠١٥]، ومن طريقه البيهقى [٣٠٤٩]، قال: «عن ابن جريج قال: أخبرتُ عن حبيب.». وهذا واضح جدًا فى الانقطاع وعدم السماع، وفى الحديث علة أخرى، وهى أن أبا حاتم قد قال: «لا يثبت لحبيب رواية عن عاصم». نقله عنه الحافظ فى «التلخيص» [١/ ٢٧٩]، ثم نقل عن ابن معين أنه قال: «إن حبيبًا لم يسمعه من عاصم، وإن بينهما رجلاً ليس بثقة».

قال الحافظ: «وبيَّن البزار أن الواسطة بينهما: هو عمرو بن خالد الواسطى». وهكذا جزم غير واحد من النقاد. =

٣٣٢- حدّثنا عبيد اللّه، حدّثنا عبد الرحمن بن عثمان البكراوى، حدّثنا الكلبى، عن الأصبغ بن نباتة، عن على، قال: «شهدت النبى ﷺ صالح نصارى بنى تغلب على أن لا يُنَصِّرُوا أولادَهم، فإن فعلوا فقد برئت منهم الذمة»، قال: فقال علىٌ: فقد واللّه فعلوا، فواللّه لئن تم لى الأمر، لأقتلن مقاتلتهم، ولأسبين ذراريهم.

٣٣٣- حدّثنا عبيد اللّه، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، عن سفيان بن سعيد، عن سلمة بن كهيل، عن حُجَية بن عدى، قال: سألت عليًا عنِ البقرة، فقال: عن سَبعة، قال: المكسورة القرن؟ قال: لا بأس به، قال: العرجاء؟ قال: إذا بلغت المنسك، وأمرَنا رسول اللّه ﷺ أن نستشرف العين والأذن.

= فقال ابن المدينى: «أحاديث حبيب عن عاصم بن ضمرة لا تصح، إنما هى مأخوذة عن عمرو بن خالد الواسطى». نقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل» [٢/ ٢٧٣/ طبعة الرشد].

ونقل أيضا عن أبى حاتم أنه قال: «لا تثبت له رواية عن عاصم»؛ فالإسناد ساقط، والواسطى قد كذبه جماعة.

وقد قال أبو داود عقب هذا الحديث: «هذا الحديث فيه نكارة». فلعله يريد بذلك: النكارة الإسنادية الماضية فى تدليس حبيب بن أبى ثابت، كما استظهره الإمام فى «الثمر المستطاب» [١/ ٢٦٩]. وقد يكون مراده: نكارة متنه، وهو الظاهر عندى.

والحديث ضعيف بهذا السياق. وله شواهد دون هذا اللفظ. راجع: «نصب الراية» [٤/ ٣١٣]، والإرواء [رقم ٢٦٩]. وقد بسطنا تخريج هذا الحديث فى كتابنا: «غرس الأشجار» بما لا مزيد عليه.

● تنبيه: علَّق حسين أسد فى تعليقاته على «مسند المؤلف» تعليقًا طريفًا على مقولة أبى داود الماضية: «هذا الحديث فيه نكارة...» فقال أسد: «وأما النكارة التى صرح بها أبو داود... فهى ليست أكثر من وهم لا يصمد أمام الدراسة الجادة للحديث ولرجاله». كذا يقول ردًا على أبى داود، وفى ذلك عبرة!

٣٣٢- منكر: مضى سابقًا [برقم/ ٣٢٣].

٣٣٣- حسن: أخرجه الترمذى [١٥٠٣]، والنسائى [٤٣٧٦]، وابن ماجه [٣١٤٣]، وأحمد [١/ ٩٥]، والدارمى [١٩٥١]، وعبد الرزاق [١٣٤٣٧]، وابن خزيمة [٢٩١٤]، وابن حبان [٥٩٢٠]، والحاكم [١/ ٦٤٠]، والطيالسى [١٦٠]، والطبرانى فى «الأوسط» [٩/ ٩٣٩١] =

= والبزار [٧٥٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٦٩]، والبيهقى [١٨٨٨٦]، والخطيب فى «تاريخه» [٩ / ٩٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٠/ ١٧٢]، وجماعة، من طرق عن سلمة بن كهيل عن حُجية بن عدى عن على به. وهو عند بعضهم فى سياق أتم. قال الترمذى: « هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وسنده حسن إن شاء اللَّه. وحجية: قال عنه أبو حاتم: «شيخ لا يحتج بحديثه شبيه بالمجهول». وقال ابن سعد: «ليس بذاك»، لكن روى عنه ثلاثة من الأئمة الثقات، ووثقه ابن حبان والعجلى، وقال ابن سعد: «كان معروفًا». ولم ينفرد به: بل تابعه شريح بن النعمان على المرفوع منه مع زيادة فيه: عند أبى داود [٢٨٠٤]، والنسائى [٤٣٧٢]، والترمذى [١٤٩٨]، وأحمد [١/ ١٢٨]، والدارمى [١٩٥٢]، والحاكم [٤/ ٢٤٩]، والبيهقى [١٨٨٨٢]، وجماعة كثيرة. وهو عند ابن ماجه [٣١٤٢]، دون موضع الشاهد. وسنده معلول، وقد رجَّح الدارقطنى وقفه فى «العلل» [٣/ ٢٣٨]. وذكر له الإمام فى «الإوراء» [٤/ ٣٦٣]، طريقًا ثالثًا عند عبد اللَّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٣٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٦٣]، من طريق الجراح بن مليح عن أبى إسحاق السبيعى عن هبيرة بن يريم عن على به نحوه...

قلتُ: وهو طريق غير محفوظ أصلاً، بل هو نفسه الطريق الماضى عن شريح بن النعمان، وهم فيه الجراح بن مليح على أبى إسحاق، كما ذكره الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٧٩٧٣]، إشارة بعد أن رواه. والجراح: قد ضعفه النقاد، وقد خالفه جماعة من أصحاب أبى إسحاق. كلهم رووه عنه عن شريح بن النعمان عن على به...

وهذا هو المحفوظ عن أبى إسحاق. وإن كان الدارقطنى: قد رجَّح وقفه فى «العلل» [٣ / ٢٣٨]، وهو الصواب. ثم جاء سعيد بن سنان الكوفى وخالف الكل. ورواه عن أبى إسحاق فقال: عن صلة بن زفر عن حذيفة به نحوه مرفوعًا... هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٩/ رقم ٩٤٢٢]، والبزار فى «مسنده» كما فى «نصب الراية» [٤/ ٢٨٠]. وقد رواه عن سعيد ابن سنان: محمد بن كثير القرشى، وكلاهما مما يهم ويغلط، ووقع فى سند البزار: «عن سعيد ابن سنان عن أبى إسحاق الشيبانى» هكذا «الشيبانى». فإن لم يكن تصحيفًا؛ فهو وهم آخر فى سنده، وقد وقع عند الطبرانى على الصواب «عن أبى إسحاق» وهو الهمدانى. قال الطبرانى: «ورواه الناس عن أبى إسحاق عن شريح بن النعمان عن على..».

قلتُ: وهو المحفوظ كما مضى.

٣٣٤- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا هشام بن عبد الملك، حدّثنا شعبة، عن أبى إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علىٍ: «أن رسول اللَّه ﷺ كان يصلى الضحى».

٣٣٥- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدى، عن سفيان ابن سعيد، عن أبى إسحاق، قال يحيى فى حديثهً، حدّثنا أبو إسحاق، عنً عبد اللَّه بن الخليل، عًن علىٍ، وقال عبد الرحمن: عن أبى إسحاق، عن أبى الخليل، عن علىٍ، قال: سمعت رجلاً يستًغفر لأبويه وهما مشركان، فقلت له، فقال: ألم يستغفر إبراهيمً لأبيه؟ قال: فأتيت النبى ﷺ، فذكرت ذلك له: فأنزل اللَّه: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٣].

٣٣٤- **قوى**: أخرجه أحمد [١/ ٨٩]، وابن خزيمة [١٢٣٢]، والطيالسى [١٢٧]، والنسائى فى الكبرى [٤٦٩]، وغيرهم، من طريق شعبة عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على به...

قلتُ: وإسناده قوى مستقيم. وهو مختصر من حديث طويل: مضى بعضه [برقم/ ٣١٨، ٣٢٢].

وهكذا جزم ابن خزيمة بكونه مختصراً، عقب روايته فى «صحيحه» [٢/ ٢٣٣]، وقد ساقه فى [رقم/ ١٢١١]، مطولاً. وراجع: الماضى [برقم/ ٣١٨].

٣٣٥- **حسن**: أخرجه الترمذى [٣١٠١]، والنسائى [٢٠٣٦]، وأحمد [١/ ٩٩]، والحاكم [٢/ ٣٦٥]، والبزار [٨٩٤]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٣٧٧]، والنحاس فى «الناسخ والمنسوخ» [١/ ٤٥٩]، والطبرى فى تفسيره [٦/ ٤٩٠]، وابن أبى حاتم فى تفسيره [رقم/ ١٠٨٨١]، وجماعة، من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن أبى الخليل عبد اللَّه بن الخليل عن على به نحوه. قال البزار: «وهذا الكلام لانعلم رواه عن النبى ﷺ إلا على، ولا نعلم له عن على إسناداً غير هذا الإسناد». قال الترمذى: «هذا حديث حسن». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد»،

قلتُ: وإسناده صالح لولا أن أبا إسحاق لم يذكر فيه سماعًا وهو عريق فى التدليس، نعم: وكان قد تغير لما شاخ وكبر، إلا أن الثورى قد رواه عنه، وهو من قدماء أصحابه. فيبقى الخوف من تدليسه. ثم رأيته قد صرح بالسماع عند الطيالسى[رقم/ ١٣١]، من طريق قيس بن الربيع عنه به. =

٣٣٦- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا سفيان، عن أبى حصين، عن عمير بن سعيد، عن على قال: ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد فى نفسى إلا صاحب الخمر فإنه لو مات وديته لأن النبى ﷺ لم يَسُنَّه.

٣٣٧- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، عن عبيدة قال: ذكر علىٌّ أهل النهروان فقال: فيهم رجل مُودَنُ اليد أو مثدون اليد، لولا أن تبطروا لنبأتكم ما وعد اللَّه الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ قال: قلت: آنت سمعته؟ قال: إى ورب الكعبة.

= وقيس: فيه كلام معروف، لكن أرجو أن يكون قد حفظه إن شاء اللَّه. وأبو الخليل شيخ صدوق، روى عنه جماعة من الأثبات، وذكره ابن حبان فى «الثقات»، وحسن له الترمذى، وصحح له الحاكم وأبو جعفر النحاس هذا الحديث. وفى الباب عن المسيب بن حزن.

٣٣٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٣٩٦]، ومسلم [١٧٠٧]، وأحمد [١/ ١٣٠]، وأبو داود [٤٤٨٦]، وابن ماجه [٢٥٦٩].

وعبد الرزاق [١٣٥٤٣]، وابن أبى شيبة [٢٧٦٧٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٢٧١]، والبيهقى [١٧٣٢٧]، وجماعة، من طرق عن أبى حصين عثمان بن عاصم عن عمير بن سعيد النخعى عن على به نحوه...

قلتُ: وقد توبع عليه أبو حصين؛ تابعه: أبو إسحاق عند الطيالسى [١٨٣]، وغيره، إن ثبت أنه محفوظ عنه.

٣٣٧- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٠٦٦]، وأبو داود [٤٧٦٣]، وابن ماجه [١٦٧]، وأحمد [١/ ٨٣]، وابنه فى «الزوائد» [١/ ١١٣]، وفى السنة [٢/ ٦١٩]، والنسائى فى الكبرى [٨٥٧٢]، وعبد الرزاق فى «الأمالى» [رقم ١٢٥]، وابن حبان [٦٩٣٨]، والطيالسى [١٦٦]، والبزار [٥٣٨]،

والبيهقى [١٦٤٧٦]، والآجرى فى «الشريعة» [ص ٣٨]، والخطيب فى «تاريخه» [١٢/ ٣٩٠]، وجماعة، من طرق عن ابن سيرين عن عبيدة السلمانى عن على به نحوه. وهو عند جماعة فى سياق أتم.

قلتُ: وهذا إسناده غاية فى الصحة. وسيأتى [برقم/ ٤٧٥، ٤٧٧].

٣٣٨- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عباد، قال: انطلقت إلى على، أنا ورجلٌ، قال: فقلت له: عهد إليك رسول اللَّه ﷺ شيئًا لم يعهد به إلى أحد؟ قالَ: لا، إلا ما فى قرابى هذا، قال: فأخرج كتابًا، فإذا فى كتابه ذلك: «**الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَلاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلاَ ذُو عَهْدٍ فِى عَهْدِهِ، مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلاَئِكَةِ أَجْمَعِينَ**».

٣٣٩- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا سفيان، عن ليث، عن مجاهد، قال: مُرَّ على علىٍّ، بجنازة، فقام ناسٌ، فقال: ما هذا؟ قالوا: أبو موسىً، فقال علىٌّ: إنما قام رسول اللَّه ﷺ مرةً ثم لم يقم.

٣٤٠- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه بن الزبير، حدّثنا مسعرٌ، عن أبى

٣٣٨- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٥٣٠]، والنسائى [٤٧٣٤]، وأحمد [١/ ١٢٢]، وابنه فى «السنة» [٢/ ٥٣٨]، والبزار [٧١٤]، والبيهقى [١٣٥٤١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٩٢]، والمروزى فى «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٦٠٥]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٣٠٨]، وجماعة، من طرق عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن الحسن البصرى عن قيس ابن عباد القيسى به.

قلتُ: وهذا صحيح ثابت، رجاله كلهم ثقات مشاهير. وللحديث: طرق أخرى عن على به...

منها: طريق أبى جحيفة عند البخارى [٢٨٨٢]، وجماعة. وسيأتى [برقم ٤٥١].

٣٣٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم/ ٢٦٦]. فانظره.

● تنبيه: المعروف أن الليث بن أبى سليم يروى هذا الحديث عن مجاهد عن عبد اللَّه بن سخبرة به... كما مضى [برقم ٢٦٦]. وهنا رواه عن مجاهد به. ولم يذكر فيه «عبد اللَّه بن سخبرة». فإما أن يكون ذلك من سوء حفظ الليث، كما ذكرناه هناك. أو يكون «عبد اللَّه بن سخبرة» قد سقط من إسناد المؤلف من الطبعتين فى هذا الموضع.

٣٤٠- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ١٤٧]، والحاكم [٣/ ٧٢]، والبزار [٧٢٩]، وابن أبى شيبة [٣١٩٥٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣٦٧/ ٤]، وتمام فى «الفوائد» [٢/ رقم ١٠٣٦]، =

عون، عن أبي صالح الحنفي، عن علي، قال: قال لي رسول اللَّه ﷺ يوم بدر، ولأبي بكر: «**مَعَ أَحَدِكُمَا جِبْرِيلُ، وَمَعَ الآخَرِ مِيكَائِيلُ، وَإِسْرَافِيلُ مَلَكٌ عَظِيمٌ يَشْهَدُ الْقِتَالَ، أَوْ يَكُونُ فِي الْقِتَالِ**».

٣٤١- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا وكيع، عن الأعمش، عن ابن أبي الجعد، عن عبداللَّه ابن سبع قال: قيل لعلي: ألا تستخلف؟ قال: لا ولكني أترككم إلى ما تركككم إليه رسول اللَّه ﷺ.

= وابن أبي عاصم في السنة [٢/ رقم ١٢١٧]، وابن سعد في «الطبقات» [٣/ ١٧٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/ ١٢٨]، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» [ص ٢٨٩]، والمحاملي في «أماليه» [١/ رقم ١٤١]، وابن أبي داود في «المصاحف» [رقم ٢٤٨]، واللالكائي في «الاعتقاد» [٢٠٥٠]، وابن النجار في «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٥/ ٥١]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٦٤٣]، وجماعة، من طرق عن مسعر عن أبي عون عن أبي صالح الحنفي عن علي به . . .

قلتُ: وهذا إسناد مستقيم. وأبو عون: هو محمد بن عبيد اللَّه الثقفي. وأبو صالح: هو عبد الرحمن ابن قيس الكوفي.

٣٤١- **ضعيف**: أخرجه أحمد [١/ ١٣٠]، وابن أبي شيبة [٣٧٤٢٤]، وابن سعد في «الطبقات» [٣/ ٣٤]، والخلال في «السنة» [١/ رقم ٣٣٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٥٣٨]، وغيرهم، من طرق عن وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن عبد اللَّه بن سبع عن علي به . . . وهو عند بعضهم في سياق أتم.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. وفيه ثلاث علل:

الأولى: عبد اللَّه بن سبع شيخ مجهول، لم يرو عنه سوى سالم بن أبي الجعد وحده ولم يوثقه سوى ابن حبان على قاعدته المعروفة في توثيق الأغمار. وتبعه الهيثمي على توثيقه في «المجمع» [٩/ ١٨٨]، ولا تثريب عليهما.

والثانية: أن الأعمش عريق في التدليس، ولم يذكر فيه سماعًا،

والثالثة: قد اختلف على الأعمش في إسناده؛ فرواه عنه وكيع كما مضى. وخالفه جرير بن عبد الحميد؛ فرواه عن الأعمش فقال: عن سلمة بن كهيل عن سالم بن أبي الجعد، عن عبداللَّه ابن سبع به . . . =

٣٤٢- حدّثنا عبيد اللَّه، قال: حدّثنا غندرٌ، حدّثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن المسيب، قال: اجتمع علىٌ، وعثمان، وكان عثمان ينهى عن المتعة، أو عن العمرة، فقال علىٌ: ما تريد إلى أمر فعله رسول اللَّه ﷺ تنهى عنه؟ فقال عثمان: دعنا منك، قال: إنى لا أستطيع أن أدعكَ، قال: فلما رأى علىٌ ذلك أهل بهما جميعًا.

= وزاد فيه «سلمة بن كهيل». هكذا أخرجه المؤلف [برقم/ ٥٩٠]، والمحاملى فى «أماليه» [رقم ١٩٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٥٤٠]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٨٠٢].

وتابعه: عبد اللَّه بن داود الخريبى عند الآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٥٥١]، والمحاملى فى «أماليه» [رقم ١٤٥]، والنسائى فى «مسند على» كما فى «تهذيب الكمال» [٦/ ١٥]، والخطيب فى «تاريخه» [١٢/ ٥٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٥٤١]. وتابعهما أيضًا: محاضر بن المورع، كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٣٦٥]. واختلف على محاضر فيه؛ فرواه عنه بعضهم على الوجه الأول مثل رواية وكيع به. أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٥٣٨].

ورواه أبو بكر بن عياش عن الأعمش واختلف عليه فيه؛ فرواه عنه: إسحاق بن إبراهيم الشهيدى، مثل رواية وكيع على الوجه الأول به. أخرجه اللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٤/ رقم ١٢١٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٥٣٨].

وخالفه الأسود بن عامر، فرواه عنه عن الأعمش مثل رواية جرير ومن معه به. أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٥٣٩]. وقد اختلف فى إسناده على الأعمش على ألوان أخر، ذكرها الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٢٦٥]، ثم رجَّح رواية عبد اللَّه بن داود ومن تابعه عن الأعمش.

لكن لسياق المؤلف: طريق آخر عن على به نحوه. أخرجه البيهقى فى «الاعتقاد» [ص ٣٥٧]، وفى «سننه» [١٦٣٥٠]، وابن أبى عاصم فى السنة [٢/ رقم ١١٥٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٤]، وجماعة، من طريق أبى وائل به...

قلتُ: وفى سنده شعيب بن ميمون وقد ضعفوه، بل وذكروا له هذا الخبر فى مناكيره، راجع «التهذيب» [٤/ ٣٥٧]. وله طريق ثالث: عند الحاكم [٣/ ١٥٦]، وغيره. وسنده واه. وطريق رابع: عند البزار [٨٧١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٥٤٢]. وسنده لا يثبت. وفيه علل.

٣٤٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٤٩٤]، ومسلم [١٢٢٣]، وأحمد [١/ ١٣٦]، والطيالسى [١٠٠]، والبزار [٥٢٧]، والبيهقى [٨٦٦٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٤٠]، وجماعة، من طرق عن شعبة عن عمرو بن مرة عن ابن المسيب به نحوه. =

٣٤٣- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا المسعودي، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الهياج، قال: قال علي: أبعثك على ما بعثني عليه رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَدَعْ قَبْرًا إِلا سَوَّيْتَهُ، وَلا تِمْثَالاً إِلا طَمَسْتَهُ**».

= **قلتُ**: وقد توبع عليه عمرو بن مرة؛ تابعه: عبد الرحمن بن حرملة: عند النسائي [٢٧٣٣]، وأحمد [١/ ٥٧]، والحاكم [١/ ٦٤٤]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ٢٨٧]، والبزار [٥٢١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ١٤١]، وجماعة. وله طرق أخرى.

٣٤٣- **صحيح لغيره**: هذا إسناد منكر، والمسعودي: هو عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن عتبة، إمام المختلطين، وهو ثقة فقيه، لكنه اختلط أخيراً، وقد جزم ابن نمير بكون يزيد بن هارون قد سمع منه بعد الاختلاط، وقد خولف المسعودي في إسناده؛ خالفه سفيان الثوري: فرواه عن حبيب فقال: عن أبي وائل عن أبي الهياج به . . . فزاد فيه«أبا وائل» بين حبيب وأبي الهياج. هكذا أخرجه مسلم [٩٦٩]، والنسائي [٢٠٣١]، وأحمد [١/ ١٢٨]، والمؤلف [٦١٤]، وأبو داود [٣٢١٨]، والحاكم [١/ ٥٢٤]، والبيهقي [٦٥٤٨]، وجماعة. وهكذا رواه جماعة من أصحاب الثوري عنه، وخالفهم آخرون فرووه عنه مثل الماضي إلا أنهم قالوا: عن أبي وائل: «أن عليًا قال لأبي الهياج . . .». هكذا أخرجه الترمذي [١٠٤٩]، وعبد الرزاق [٦٤٨٧]، والمؤلف [رقم/ ٣٥٠]، والدارقطني في «العلل» [٤/ ١٨١]، والحاكم [١/ ٥٢٤]، وجماعة، من طرق عن الثوري به. وهذا الوجه: هو الذي صححه البخاري، كما نقله عنه الترمذي في «علله» [ص/ ٣١٦].

قلتُ: وهو صحيح على كل حال؛ لأن أبا وائل قد صح سماعه من علي. وقد اختلف في إسناده على الثوري على ألوان غريبة؛ ذكرها الدارقطني في «علله» [٤/ ١٧٤، ١٧٥]. ثم اختلف في إسناده على حبيب بن أبي ثابت أيضًا. ثم اختلف على ثلاثتهم: أبي وائل على وجوه، ذكرها الدارقطني أيضًا [٤/ ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧]، ثم قال: «والحديث حديث الثوري . . .».

قلتُ: وهو المحفوظ. والصواب: هو طريق الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل بإسناده به.

وللحديث: طرق أخرى عن علي - وبعضها غير محفوظ- ذكر بعضها الإمام في الإرواء [٣/ ٢٠٩]. وله شاهدٌ من حديث فضالة بن عبيد: عند مسلم [٩٦٨]، وجماعة. وقد استوفينا تخريجه في كتابنا: «غرس الأشجار».

٣٤٤- حدّثنا عبيد الله، حدّثنا غندرٌ، حدّثنا شعبة، عن الحكم، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن أبى وقاصٍ، قال: خَلَّفَ رسول الله ﷺ على بن أبى طالب فى غزوة تبوك، فقال: يا رسول الله، تخلفنى بالنساء والصبيان، قال: «**أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّى بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، غَيْرَ أَنَّهُ لا نَبِىَّ بَعْدِى؟**».

٣٤٥- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا العوام بن حوشبٍ، حدثنى

٣٤٤- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤١٥٤]، ومسلم [٢٤٠٤]، وأحمد [١/ ١٨٢]، والنسائى فى الكبرى [٨١٤٢]، وابن حبان [٦٩٢٧]، والطيالسى [٢٠٩]، والبزار [١١٧٠]، وابن أبى شيبة [٣٢٠٧٤]، والبيهقى [١٧٦٧١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ١٩٦]، والخطيب فى «تاريخه» [١١/ ٤٣١]، وجماعة، من طرق عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مصعب بن سعد عن أبيه به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد لا غبار عليه. وهكذا رواه جماعة من أصحاب شعبة عنه، منهم: أبو داود الطيالسى الإمام، لكن اختلف عليه فيه؛ فرواه عنه يونس بن حبيب على الوجه الماضى. وخالفه نصار بن حرب، فرواه عنه شعبة فقال: عن عاصم عن مصعب بن سعد عن أبيه به. هكذا أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [١١/ ٤٣١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ١٦١]. والمحفوظ: هو الوجه الأول، كما قاله أبو بكر الخطيب.

وقد تابع شعبة عليه: إبراهيمُ بن عثمان ومعاوية بن ميسرة والمغيرة ابن أيوب وغيرهم، كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [٤/ ٣١٣]، كلهم رووه عن الحكم على الوجه الماضى. ثم جاء الليث بن أبى سليم وأبى إلا أن يرويه عن الحكم ويقول: عن الحكم عن عائشة بنت سعد عن أبيها سعد به... هكذا أخرجه النسائى فى الكبرى [٨٤٤٢]، وفى «خصائص على» [رقم ٥٧]، والبزار [١٢٠٠]، والحميرى فى حديثه [رقم ٢٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٨/ ٥٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ١٦٣]، وغيرهم. وهذا من تخاليط الليث، ولم يكن فى الحديث بالليث، والحديث: ثابت عن عائشة من طريق آخر. وقد رواه جماعة كثيرة من الصحابة، أطنب الحافظ ابن عساكر فى تتبع رواياتهم فى «تاريخه» [٤٢/ ١٣٩ - ١٨٦]. وراجع فتح البارى [٧/ ٧٤].

ولشعبة فى هذا الحديث: إسناد آخر.

٣٤٥- **صحيح**: مضى تخريجه [رقم ٢٧٤].

عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، قال: أتانا رسول اللَّه ﷺ حتى وضع قدمه بيني وبين فاطمة، فعلمنا ما نقول إذا أخذنا مضاجعنا: «**ثَلاثًا وَثَلاثِينَ تَسْبِيحَةً، وَثَلاثًا وَثَلاثِينَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعًا وَثَلاثِينَ تَكْبِيرَةً**»، قال: قال عليٌّ: فما تركتها بعد، فقال له رجلٌ: ولا ليلة صفين؟ قال: ولا ليلة صفين.

٣٤٦- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا وكيع بن الجراح، حدّثنا الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي، قال: كنت أرى أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما، حتى رأيت رسول اللَّه ﷺ يمسح ظاهرهما.

٣٤٦- **صحيح لغيره**: أخرجه أحمد [١/ ٩٥]، وابنه في «الزوائد» [١/ ١١٤]، وغيرهما، من طرق عن وكيع عن الأعمش عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد خيرٍ عن علي به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. وفيه علل:

الأولى: أن الأعمش لم يذكر فيه سماعًا. وهو إمام في التدليس.

والثانية: أبو إسحاق يدلس أيضًا، ولم يصرح بالسماع، ثم قد تغير أيضًا. لكن رواه عنه الثوري كما يأتي، وهو ممن سمع منه قديمًا.

والثالثة: قد اختلف في لفظ هذا الحديث؛ فرواه وكيع عن الأعمش باللفظ الماضي: «كنتُ أرى» وتابعه جماعة على هذا اللفظ، منهم:

١- يزيد بن عبد العزيز: عند أبي داود [١٦٣]، ومن طريقه البيهقي [١٢٩٤].

٢- وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق: عند ابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ١٢٤]، والنسائي في الكبرى [١١٩]، ثلاثتهم رووه عن الأعمش بإسناده باللفظ الماضي.

وخالفهم: حفص بن غياث، فرواه عن الأعمش بإسناده بلفظ: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيتُ...».

هكذا أخرجه أبو داود [١٦٢]، ومن طريقه البيهقي [١٢٩٣]، وفي الصغرى [١٠٣]، وفي «المدخل إلى الكبرى» [١/ رقم ١٥٧]، وابن أبي شيبة [١٨٩٥]، والدارقطني في «سننه» [١/ ١٩٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١١/ ١٤٩].

قال الدارقطني في «العلل» [٤/ ٤٦]، بعد أن ذكر هذا الخلاف: «والصحيح من ذلك قول من قال: كنتُ أرى أن باطن الخف...». =

= **قلتُ**: وهو ظاهر صنيع أبى داود أيضًا، حيث ذكر رواية حفص أولاً، ثم جعل يذكر رواية وكيع وعيسى ويزيد عن الأعمش باللفظ الأول. ولو كان مراده بهذا: مجرد ذكر مَنْ تابع حفصًا عليه؛ ما كان يعيد لفظه الأول مرتين، ويؤيده أنه قال أخيرًا: «ورواه أبو السوداء عن ابن عبد خير عن أبيه قال: رأيتُ عليا توضأ فغسل ظاهر قدميه، وقال: لولا أنى رأيتُ رسول اللَّه . . . وساق الحديث».

قلتُ: وهذا ظاهر فى ترجيحه لفظ رواية وكيع ومن معه على رواية حفص عن الأعمش. ويرجحه: أن حفص بن غياث قد تغير حفظه قليلاً لما كبر. وقد رواه جماعة منهم: الثورى وإبراهيم بن طهمان ويونس بن أبى إسحاق وإسرائيل عن أبى إسحاق عن عبد خير عن على به . . . نحو رواية وكيع وزملائه عن الأعمش. فانظر: «سنن الدارمى» [٧١٥]، وأحمد [١ / ١٤٨]، والبيهقى [١٢٩٥]، و«علل الدارقطنى» [٤/ ٤٦].

وهذا هو الظاهر فى نقدى. وهى علة: لم ينتبه لها أحد ممن تكلم على هذا الحديث من المتأخرين فيما أعلم، ويقوى ما ذكرناه: أن الدارقطنى لما رجَّح اللفظ الماضى من رواية وكيع وغيره عن الأعمش، ذكر أن يونس وإسرائيل والثورى قد تابعا الأعمش عليه بنحو هذا اللفظ، ثم قال: «وكذلك قال حكيم بن زيد عن أبى إسحاق . . .». ثم قال: «ومما يقوى ما ذكرناه: ما رواه خالد بن علقمة وعبد الملك بن سلْع والحسن بن عقبة أبو كيران، وغيرهم عن عبد خير أن عليًا: «غسل قدميه ثلاثًا وقال: هكذا رأيتُ رسول اللَّه ﷺ يفعل».

قلتُ: ثم ذكر رواية المسيب بن عبد خير عن أبيه بنحو رواية الماضين. ثم جعل يذكر بعض الاختلاف فى سنده على خالد بن علقمة وغيره.

وبالجملة: فالمحفوظ فى لفظ هذا الحديث: هو رواية وكيع ومن تابعه عليها أو بنحوها. لكن ابن أبى شيبة الإمام الحافظ أبى إلا أن يفْحمنا فى تلك القضية، وقال فى مصنفه [١٨٣]: «حدثنا وكيع عن الأعمش عن أبى إسحاق عن عبد خير عن على قال: لو كان الدين برأى كان باطن القدمين أحق بالمسح على ظاهرهما . . . .». هكذا مثل رواية حفص بن غياث. لكن: قد خولف ابن أبى شيبة فى لفظه، خالفه الإمام أحمد وجماعة، كلهم رووه عن وكيع بإسناد به مثل لفظ المؤلف هنا. وهذا هو المحفوظ عن وكيع.

إذا عرفت هذا: فاعلم أن الحديث إسناده ضعيف؛ لعدم تصريح أبى إسحاق بالسماع فيه. أما عنعنة الأعمش: فقد مضى أنه توبع عليه. = .

٣٤٧- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا أسباط بن محمد، حدّثنا مطرفٌ، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن عليٍ قال: «كان رسول اللَّه لا يُصلي صلاةً إلا صلى بعدها ركعتين».

= وأما اختلاط أبي إسحاق أو تغيُّره: فقد رواه عنه الثوري، وهو قدماء أصحابه. وروايته: قد أخرجها الدارقطني في «علله» [٤/ ٤٧]. فالحديث معلول بكون أبي إسحاق لم يذكر فيه سماعًا، وهو كثير التدليس على التحقيق عندنا. لكن: تابعه جماعة عن عبد خير به... مثل لفظ رواية عيسى بن يونس ووكيع - في الرواية المحفوظة عنه - ويزيد بن عبد العزيز عن الأعمش. ومن هؤلاء: المسيب بن عبد خير: وروايته عند أحمد [١/ ١٢٤]، والشافعي [١٢١]، وعبد الرزاق [٥٧]، والنسائي في الكبرى [١٢٠]، وجماعة، بإسناد قوي. وراجع «الثمر المستطاب» [١/ ١٧، ١٨، ١٩]، للإمام. وعليه فالحديث: لا يصح بلفظ «لو كان الدين بالرأي...»، لكونه يدور على أبي إسحاق السبيعي، وهو يدلس ولم يذكر فيه سماعًا. فإن ثبت تصريحه بالسماع عند بعضهم، أو رواه شعبة عنه، فهو لفظ صحيح، ولكن متى وأين وجدَ هذا؟، .

● **تنبيه مهم**: ظاهر لفظ المؤلف «.. كنتُ أرى أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما..» يدل على أن القدم تُمسح وليس الأمر كذلك. بل هذا اللفظ: مختصر كما بيّنتْه بعض الطرق الأخرى، ونبَّه عليه البيهقي في «سننه» [١/ ٢٩٢]، والإمام في «الثمر المستطاب» [١/ ١٧]، فليس فيه حجة للأقحاح من الشيعة، لا رُعُوا.

٣٤٧- **قوي**: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٤٤]، والبزار [٦٨٩]، والنسائي في الكبرى [٣٤٦]، وغيرهم، من طرق عن محمد بن فضيل عن مطرف بن طريف عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي به...

قلتُ: وقد توبع عليه مطرف: تابعه: الثوري لكنه زاد: «إلا الفجر والعصر». أخرجه أبو داود [١٢٧٥]، وأحمد [١/ ١٢٤]، وابن خزيمة [١١٩٦]، والبزار [٦٧٤]، وعبد الرزاق [٤٨٢٣]، والمؤلف [رقم ٥٧٣]، وابن أبي شيبة [٧٣٣٩]، والبيهقي [٤١٩٨]، والنسائي في «الكبرى» [٣٤١]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/ ٢٤٦]، وعبد بن حميد في «مسنده» [رقم/ ١٧/ المنتخب]، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» [١/ رقم ٢٥٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٣٠٣]، وجماعة من طرق عن الثوري عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي به... =

٣٤٨- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبى ليلى، عن عمرو بن مرة، عن عبد اللَّه بن سلمة، عن علىٍ، أن النبى ﷺ كان لا يحجبه عن قراءة القرآن شىءٌ إلا أن يكون جنبًا.

٣٤٩- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا الأعمش، عن مسلمٍ البطين، عن على ابن حسين، عن مروان بن الحكم، قال: كنا نسير مع عثمان بن عفانٍ فسمع رجلاً يلبى بهما جميعًا، فقال: من هذا؟ قال علىٌ: فأتاه، فقال: أما علمت أنى نهيت عن هذا؟ قال: بلى، ولكنى لم أدع قول رسول اللَّه ﷺ لقولك.

= قلتُ: وهكذا رواه أصحاب الثورى عنه على هذا الوجه. وخالفهم معاوية بن هشام القصار فرواه عن سفيان فقال: عن أبى إسحاق عن الحارث عن الأعور عن على به . . . هكذا أخرجه الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٦٩]، ثم قال: «والمحفوظ حديث عاصم عن على».

قلتُ: وهو كما قال. ومعاوية القصار: يقول عنه أحمد: «هو كثير الخطأ». وتوبع عليه الثورى: تابعه مسعر بن كدام: عند أبى نعيم فى «الحلية» [٧/ ٢٤٦]، وسنده إليه مغموز. والحديث: إسناده قوى مستقيم.

فإن قيل: كيف ذلك وأبو إسحاق قد تغير بآخرة؟، ثم هو مدلس وقد عنعنه؟، فالجواب عن الأول: أن الثورى قد رواه عنه، وهو ممن سمع منه قديمًا. وأما عن الخوف من تدليسه فيقال: نعم قد عنعنه أبو إسحاق فى جميع طرقه التى وقفنا عليها. لكن المدلس إذا أكثر من السماع عن شيخ -مع طول ملازمة- ثم عنعن عنه، حُملت عنعنته على السماع عند التحقيق، كما قاله الحميدى وغيره. وقرَّره الحافظ الذهبى فى ترجمة الأعمش من «الميزان». ولنا بحث فى تقوية هذه القاعدة. وأبو إسحاق: من المكثرين عن عاصم بن ضمرة.

٣٤٨- ضعيف: مضى الكلام عليه فى الحديث [رقم ٢٨٧].

٣٤٩- صحيح: أخرجه النسائى [٢٧٢٢]، وأحمد [١/ ٩٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٤٩]، وغيرهم، من طرق عن مسلم البطين عن على بن الحسين عن مروان بن الحكم به نحوه. . .

وهذا إسناد قوى ثابت. وقد توبع عليه البطين - وهو ثقة- تابعه: الحكم بن عتيبة: عند البخارى [١٤٨٨]، والنسائى [١٤٢٣]، والدارمى [١٩٢٣]، والطيالسى [٩٥]، والمؤلف [برقم ٤٣٤]، والبيهقى [٨٥٥٥]، وأحمد [١/ ١٣٥]، وجماعة، من طرق عن شعبة =

٣٥٠- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، أن عليًا، قال لأبي الهياج: أبعثك على ما بعثني عليه رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَدَعْ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلا سَوَّيْتَهُ، وَلا تِمْثَالا إِلا طَمَسْتَهُ**».

= عن الحكم بن عتيبة عن علي ابن الحسين عن مروان بن الحكم به نحوه . . . ومروان بن الحكم قيل له رؤية. قال الذهبي: «وذلك محتمل».

قلتُ: بل هو الظاهر. وقد حمل عليه جماعة؛ لكونه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله؛ لكنه كان متأولاً في ذلك، كما قاله الإسماعيلي وغيره، كما في «هدى الساري» [ص٤٤٣]، للحافظ. وترى الذهبي يحمل عليه بقسوة، فيقول في «السير» [١/ ٣٦]: «قلتُ: قاتل طلحة في الوزر بمنزلة قاتل علي».

قلتُ: وهذا مع ما فيه من النظر، فينبغي أن يقول مثله في قاتل عمار: أبي الغادية الجهني وهو صحابي قح؛ وهكذا فليقل الذهبي في قتل الصحابة بعضهم بعضًا في صفِّين والجمل وتلك الفتن الدهماء.

والحق: أن من ثبت له شرف الصحبة أو الرؤية فقد قفز القنطرة، بل قفز من الجانب الغربي إلى الجانب الشرقي، فمن تكلم في أحدهم فنحن نتهمه على الإسلام، والظن بل اليقين في قتال هؤلاء السادة لبعضهم: إنما كان بتأويل واجتهاد، وللمخطئ أجر على خطئه إن شاء اللَّه. ونحن نسلك هذا المسلك ونقوله في آحاد الناس؛ فكيف في أصحاب رسول اللَّه؟ والذهبي معذور في مروان؛ لكثرة ما يُحكى فيه من الطعون؛ فكلاهما -أعني مروان والذهبي- مأجور إن شاء اللَّه.

لكن: للذهبي كلمات لاذعة لا تعجبني، يُطْلقها في حق جماعة من الصحابة، واللَّه يسامحه؛ لطيب مقصده، ودفاعه عن السنة، ومن مثل الذهبي؟!

وقد صحَّ ثناء عروة بن الزبير على مروان في الرواية، وهذا توثيق معتمد إنْ ثبت كونه تابعيًا كما ارتضاه جماعة. أما إن ثبت أن له رؤية - وهو الظاهر- فلْتخرس الألسنة، واللَّه المستعان.

٣٥٠- **صحيح لغيره**: مضى تخريجه قريبًا [برقم/ ٣٤٣]، .

● **تنبيه مهم**: سقط «أبو وائل» من سند المؤلف في الطبعتين؛ فوقع فيهما: «عن عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت أن عليًا قال. . .». وصوابه: «عن حبيب عن أبي وائل: أن عليًا قال. . .». وهكذا أخرجه الترمذي [١٠٤٩]، وأحمد [١/ ١٢٨]، وغيرهما، من طريق عبد الرحمن بن مهدي بهذا الإسناد. وأنا أستبعد - جدًا- أن يكون قد اختلف =

٣٥١- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر، حدّثنا عبد اللّه بن داود، عن نعيم بن حكيم، عن أبى مريم، عن على، قال: إن امرأة الوليد بن عقبة أتت النبى ﷺ، فقالت: إن الوليد يضربنى، قال: قولى له: إن رسول اللّه ﷺ قد أجارنى، قال علىٌ: فلم تلبث إلا يسيراً حتى رجعت، فقالت: ما زادنى إلا ضرباً، فأخذ هُدْبةً من ثوبه، فدفعها إليها، فقال: قولى له: «**إِنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَدْ أَجَارَنِى**»، فلم تلبث إلا يسيراً حتى رجعت إليه، فقالت: ما زادنى إلا ضرباً، فرفع يديه، فقال: «**اللَّهمَّ عَلَيْكَ بِالْوَلِيدِ**».

٣٥٢- حدّثنا عبيد اللّه، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، حدّثنا زائدة، عن منصور بن المعتمر، عن ربعى بن حراش، عن على، أن النبى ﷺ قال: «**لا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَيُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ**».

= على ابن مهدى فى سنده، ولم ينتبه حسين أسد لهذا السقط فى تعليقه على «مسند المؤلف»؛ فسارع وقال فى تخريجه: «إسناده ضعيف لانقطاعه». كذا قال، وهذا من الغفلة والعجلة.

٣٥١- منكر: مضى الكلام عليه [برقم/ ٢٩٤].

٣٥٢- ضعيف: بهذا اللفظ والسياق: أخرجه أحمد [١/ ٩٧]، والترمذى [رقم/ ٤١٤٥]، وابن ماجه [٨١]، والحاكم [١/ ٨٧]، والطيالسى [١٠٦]، وتمام فى «الفوائد» [٢/ رقم ١٤٤٣]، وابن حبان [١٧٨]، والبزار [٩٠٤]، وابن أبى عاصم فى السنة [١/ رقم/ ١٣٠، ٨٨٧]، وعبد اللّه بن أحمد فى «السنة» [٢/ رقم ٨٤٥]، وابن بطة فى «الإبانة» [٢/ رقم ١٤٤٩]، والآجرى فى «الشريعة» [ص٢٠٠]، والفريابى فى «القدر» [ص ٣٩/ رقم ١٩٦]، والبيهقى فى «القضاء والقدر» [رقم ١٤١]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٤/ رقم ١١٠٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٥/ ٨٣]، وجماعة، من طرق عن منصور بن المعتمر عن ربعى بن حراش عن على به مرفوعًا . . .

قلتُ: هكذا رواه شريك القاضى وجرير بن عبد الحميد عن منصور على هذا الوجه. وتابعهم جماعة، منهم:

١- ورقاء بن عمر، واختلف عليه فيه؛ فرواه عنه بعضهم على الوجه الماضى. وخالفه الطيالسى؛ فرواه عنه فقال: عن منصور عن ربعى عن رجل عن على به . . . وزاد فيه رجلاً مبهمًا. هكذا أخرجه الطيالسى فى مسنده [رقم/ ١٠٦]. =

. . . . . .

= ٢- وسفيان الثورى، واختلف فيه عليه؛ فرواه عنه محمد بن كثير وأبو عاصم النبيل على الوجه الأول. وخالفهما: أبو حذيفة النهدى، فرواه عن الثورى مثل رواية ورقاء من طريق الطيالسى عنه، وزاد فيه رجلاً بين ربعى وعلى؛ هكذا أخرجه الحاكم [١/ ٨٧]، ثم أعله بكون أبى حذيفة كثير الخطأ والوهم، لكن: أبا حذيفة لم ينفرد به أصلاً، بل تابعه جماعة عن الثورى على هذا الوجه الذى أنكره الحاكم، منهم:

أ- وكيع عند أحمد [١/ ١٣٣]، وجماعة.

ب- وأبو نعيم الملائى: عند ابن بطة فى الإبانة [٢/ رقم ١٤٥٠]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٧٥/ المنتخب]، والبغوى فى «تفسيره» [٧/ ٤٣٦]، وفى «شرح السنة» [١/ ١٢٢].

جـ- ويعلى بن عبيد: عند البيهقى فى «القضاء والقدر» [عقب/ رقم ١٤٢]، والبغوى فى «تفسيره» [٧/ ٤٣٦]، وفى «شرح السنة» [١/ ١٢٢]، وغيرهما.

د- وعبيد اللَّه بن موسى: عند البغوى فى «تفسيره» [٧/ ٤٣٦]، وفى «شرح السنة» [١/ ١٢٢].

٣- ومحمد بن يوسف الفريابى: عنده فى «حديثه عن الثورى» [رقم ٢٩٥/ طبعة دار البشائر الإسلامية]. وصنيع الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ١٩٦]، يقضى بكونه: يرجِّح هذا الوجه الثانى عن الثورى.

٤- وشعبة بن الحجاج، واختلف عليه فيه هو الآخر؛ فرواه عنه محمد بن جعفر غندر والطيالسى وروح بن عبادة على الوجه الماضى، عن منصور عن ربعى عن على به. وخالفهم معاذ العنبرى؛ فرواه عن شعبة وزاد فيه ذلك الرجل المبهم بين ربعى وعلى. هكذا أخرجه الفريابى فى القدر [رقم/ ١٦٤]. وتابعه النضر بن شميل على هذا الوجه: عند الترمذى [عقب/ رقم ٢١٤٥].

قال الترمذى: «حديث أبى داود عن شعبة -يعنى رواية الطيالسى على الوجه الأول- عندى أصح من حديث النضر، وهكذا روى غير واحد عن منصور».

قلتُ: الذى رواه عن منصور مثل رواية شعبة من طريق الطيالسى وغيره: إنما هو: جرير بن عبد الحميد وشريك القاضى، وهذان لم يختلف عليهما فى إسناده. أما سفيان وشعبة وورقاء فاختلف عليهم كما مضى. =

٣٥٣- حدّثنا عبيد الله، حدّثنا حماد بن مسعدة، عن المنذر بن ثعلبة، عن علباء بن أحمر، قال: قال علي بن أبي طالب: خطبت إلى النبي ﷺ ابنته فاطمة، قال: فباع عليٌّ درعًا له وبعض ما باع من متاعه، فبلغ أربع مائة وثمانين درهمًا، قال: وأمر النبي ﷺ أن يجعل ثلثيه في الطيب، وثلثًا في الثياب، ومجّ في جرة من ماء فأمرهم أن يغتسلوا به، قال: وأمرها أن لا تسبقه برضاع ولدها، قال: فسبقته برضاع الحسين وأما الحسن فإن النبي ﷺ صنع في فيه شيئًا لا ندري ما هو، فكان أعلم الرجلين.

= وقد رواه أبو الأحوص عن منصور عن ربعي وزاد فيه هذا الرجل المبهم أيضًا. أخرجه الفريابي في «القدر» [رقم ١٩٤]، والمؤلف كما يأتي [برقم ٣٧]. وتابعه سليمان التيمي وزائدة بن قدامة: كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٣/ ١٩٦]. ثلاثتهم: رووه عن منصور عن ربعي عن رجل عن علي به... قال الدارقطني: «وهو الصواب».

قلتُ: والظاهر أنه قد اختلف على زائدة أيضًا في إسناده؛ فقد رواه عنه ابن مهدي مثل الوجه الأول به... كما عند المؤلف هنا.. فالقول: ما قاله الدارقطني؛ ويكون الحديث: معلولاً بجهالة هذا الرجل المبهم بين ربعي وعلي. لكن قال الإمام الألباني في كتابه «الظلال» [١/ ٥٠]: «فلعل ابن حراش رواه مرة عن رجل عن علي، ومرة عن علي بإسقاط الرجل، لعله سمعه منه فروى مرة هكذا، ومرة هكذا، ثم رأيتُ الحافظ الضياء المقدسي قد مال إلى هذا في المختارة..».

قلتُ: وعبارة الضياء في «المختارة» [٢/ ٦٨]: «ويحتمل أن يكون ربعي سمعه من علي، وسمعه من رجل عنه، فكان يرويه مرة عن علي، ومرة عن رجل عنه. والله أعلم».

قلتُ: وإلى هذا مال الترمذي أيضًا. والأصح عندي: هو ما رجحه الدارقطني آنفًا.

■ **فالحاصل**: أن الإسناد معلول بكون ربعي لم يسمع هذا الحديث من علي، وإنما سمعه بواسطة رجل مجهول لم يُسم عن علي به. ولبعض فقرات الحديث: شواهد ثابتة، لكنه ضعيف بهذا اللفظ والسياق.

٣٥٣-ضعيف: أخرجه الضياء في «المختارة» [٢/ ٣٠٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٣/ ٢٢٦]، من طريق المؤلف قال: حدّثنا حماد بن مسعدة عن المنذر بن ثعلبة عن علباء بن أحمر قال: قال علي بن أبي طالب به. =

٣٥٤- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا فضيل بن سليمان النميري، حدّثنا أبو حازم، حدّثنا سهل بن سعد، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلا يَفْتَحُ اللَّه عَلَى يَدَيْهِ**»، قال: فغدا الناس إلى رسول اللَّه ﷺ كلهم يرجو أن يعطيه الراية، قال: «**أَيْنَ عَلِيُّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ؟**» قالوا: هو شاكي العين يا رسول اللَّه، قال: «**ادْعُوهُ**»، فجيء به فبصق في

= **قلتُ**: ورجاله ثقات، كما قاله الهيثمي في «المجمع» [٩/ ١٧٥]. لكن علباء بن أحمر: لم يذكروا له رواية عن علي أصلاً، والذي يروى عن علي: هو علباء بن أبي علباء الكوفي، الذي يروى عنه عمرو ابن غزي وحده، وليس هو ذاك، وقد فرق البخاري وابن حبان وأبو حاتم بينهما. وهو الصواب. وقد رأيتُ ابن سعد: قد أخرجه في «الطبقات» [٨/ ٢١]، من طريق وكيع عن المنذر بن ثعلبة عن علباء بن أحمر: «أن عليًا تزوج فاطمة» وذكره مختصرًا. ولفظه: يؤيد الإرسال بين ابن أحمر وعلي.

بل وجدتُ ابن سعد قد روى قبل ذلك [٨/ ١٩]، من طريق المنذر بن ثعلبة عن علباء به. مثله، إلا أنه قد زاد في أوله قصة فقال: «إن أبا بكر خطب فاطمة...». وهذا ظاهر جدًا في أن علباء كان يرسل عن كبار الصحابة. وقد أغفله أصحاب كتب «المراسيل»؟ فلم يترجموا له، والظاهر عندي: أنه لم يسمع من علي إن شاء اللَّه. ولفظه هنا يدل عليه.

أما ما ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» [٦/ ٢٦٦]، من كون علباء بن أحمر قد سمع عليًا؛ فهذا قد بناه على أن علباء بن أحمر وعلباء بن أبي علباء كلاهما واحد، وهذا قول قد استضعفه الحافظ المزّي وغيره. بل قد فرق بينهما البخاري وأبو حاتم وابن حبان، ومعهم حافظ الدنيا أبو الحسن الدارقطني أيضًا. وهو الحق. وقد استدل ابن ماكولا على كونهما واحدًا: برواية ضعيفة لا يصح سندها. وشرح ذلك هنا، ربما طال. وتكفي الإشارة. وقد رأيت العلامة محمد بن يوسف الصالحي، قد ضعَّف سند هذا الحديث في «سبل الهدى والرشاد» [١١/ ٣٨/ الطبعة العلمية].

٣٥٤- صحيح: أخرجه البخاري [٢٧٨٣]، ومسلم [٢٤٠٦]، وأحمد [٥/ ٣٣٣]، والنسائي في الكبرى [٨١٤٩]، وابن حبان [٦٩٣٢]، والطبراني في «الكبير» [٦/ رقم ٥٨١٨]، وسعيد بن منصور [٢/ رقم ٢٤٧٢]، والبيهقي [١٨٠٠٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ٢٠٧]، وأبو نعيم في «الحلية» [١/ ٦٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٨٥]، وجماعة من طرق عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي به نحوه... =

عينه ودعا له فبرأ، ثم أعطاه الراية، ثم قال: «**ادْعُ عَلِيًّا**»، فجاء ثم قال: «**يَا عَلِيُّ، لا تَلْتَفِتْ حَتَّى تَنْزِلَ بِالْقَوْمِ فَتَدْعُوَهُمْ**»، فقال: يا رسول الله، أنقاتلهم حتى، يقولوا: لا إله إلا الله؟ قال: «**عَلَى رِسْلِكَ، إِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى اللَّهِ، فَوَاللَّهِ لأَنْ يُسْلِمَ رَجُلٌ عَلَى يَدَيْكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ**».

٣٥٥- حدّثنا عبيد الله، حدّثنا جعفر بن سليمان، حدّثنا يزيد الرشك، عن مطرف

= وهكذا رواه جماعة من الثقات عن أبي حازم على هذا الوجه. وخالفهم: يزيد بن كيسان؛ فرواه عنه فقال: عن أبي هريرة به . . ، فجعله من «مسند أبي هريرة». هكذا أخرجه ابن راهويه [٢١٩]، والنسائي في الكبرى [٨١٥١]، وفي «خصائص علي» [١٨]، وابن أبي شيبة [٣٢٠٩٦]، وغيرهم.

قلت: وهذا وهم. والمحفوظ عن أبي حازم إنما هو على الوجه الأول.

٣٥٥- قوى لغيره: أخرجه الترمذي [٣٧١٢]، وأحمد [٤/ ٤٣٧]، وابن حبان [٦٩٢٩]، والطيالسي [٨٢٩]، والنسائي في الكبرى [٨١٤٦]، وأبو نعيم في «الحلية» [٦/ ٢٩٤]، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني [٤/ رقم ٢٢٩٨]، وفي السنة [٢/ رقم ١١٨٧]، وعبد الرزاق في الأمالي [رقم ١٠٦]، وابن أبي شيبة [٣٢١٢١]، والحاكم [٣/ ١١٩]، والطبراني في «الكبير» [١٨ / رقم ٢٦٥]، وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» [رقم ٨٣]، والروياني في مسنده [١/ رقم ١٢٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ١٩٨]، وجماعة، من طرق عن جعفر بن سليمان عن يزيد الرشك عن مطرف بن عبد الله عن عمران بن حصين به نحوه . . . قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان». وقال ابن عدي: «وهذا الحديث يعرف بجعفر بن سليمان، وقد أدخله أبو عبد الرحمن النسائي في «صحاحه» ولم يدخله البخاري».

قلتُ: وسنده قوي مستقيم. وقد رأيت الحافظ: قد قوّى سنده في «الإصابة» [٤/ ٥٦٩].

وقد قال الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه». وهو كما قال، وبتلك الترجمة: أخرج مسلم [رقم/ ٢٦٤٩]: حديث عمران بن حصين قال: «قيل يا رسول الله، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: فقال: نعم، قال: قيل: ففيم يعمل العاملون؟ قال كل ميسر لما خلق له». =

ابن عبد اللَّه، عن عمران بن حصين، قال: بعث رسول اللَّه ﷺ سريةً واستعمل عليهم على بن أبى طالب، قال له: «**يَا عَلِيُّ، السَّرِيَّةَ**»، قال عمران: كان المسلمون إذا قدموا من غزوة أتوا رسول اللَّه ﷺ قبل أن يأتوا رحالهم، فأخبروه مسيرهم، قال: فأصاب علىٌ جاريةً، فتعاقد أربعةٌ فأخبروه بمسيرهم، فقام أحد الأربعة، فقال: يا رسول اللَّه، وأصاب علىٌ جاريةً، فأعرض عنه، ثم قام الثانى، فقال: يا رسول اللَّه، صنع علىٌ كذا وكذا، فأعرض عنه، ثم قام الثالث، فقال: يا رسول اللَّه، صنع علىٌ كذا وكذا، فأعرض عنه، ثم قام الرابع، فقال: يا رسول اللَّه، صنع علىٌ كذا وكذا، قال: فأقبل رسول اللَّه ﷺ مغضبًا، الغضب يعرف فى وجهه، فقال: «**مَا تُرِيدُونَ مِنْ عَلِيٍّ ؟ عَلِيٌّ مِنِّى وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِى**».

= ورجال الحديث ثقات، سوى جعفر بن سليمان فهو صدوق متماسك، وقد غمزوه فى روايته عن ثابت البنانى. وطعن فيه بعضهم لغلوه فى تشيعه. لكن دافع عنه ابن حبان بكونه لم يكن داعية. نعم: ورد عنه أنه كان يبغض الشيخين دون سب لهما، لكن أنكر الذهبى ذلك، وقال فى «سير النبلاء» [٨/ ١٩٨]: «فهذا غير صحيح عنه».

قلتُ: بل هو ثابت عنه، كما شرحناه فى مكان آخر. وليس البغض مثل الشتم والثلْب، ولعل جعفرًا رجع عن ذلك المذهب النحْس، فقد روى بعد ذلك أحاديث فى «فضائل الشيخين» كما قال ابن عدى والذهبى. وقد: ساق ابن عدى هذا الحديث لجعفر فى كتابه «الكامل» وتبعه الذهبى فى «الميزان»، وتعلَّق بذلك بعض المتأخرين، وزعموا أن الحديث من منكرات جعفر، وأن ابن عدى قد أنكره عليه، ويرد عليهم: أن ابن عدى قد قال فى ختام ترجمة جعفر، بعد أن ساق له جملة من الأحاديث، قال: « وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكرًا فلعل البلاء فيه من الراوى عنه، وهو عندى ممن يجب أن يقبل حديثه». وقبل ذلك قال عقب روايته هذا الحديث: « وهذا الحديث يعرف بجعفر بن سليمان، وقد أدخله أبو عبد الرحمن النسائى فى «صحاحه» ولم يدخله البخارى». ولو كان يراه منكرًا، لتعقب النسائى فى سوقه له فى «صحاحه». والمقصود بـ: «صحاح النسائى»: أحاديثه التى أخرجها فى كتابه «السنن». وقول ابن عدى هنا: من الأدلة الكثيرة على جواز تسمية «سنن النسائى» بـ: «الصحيح» و«الصحاح»، وعلى هذا جرى الدارقطنى والخطيب البغدادى وجماعة من المحدثين والحفاظ. =

٣٥٦- حدّثنا عبيد الله، حدّثنا حماد بن زيد، حدّثنا علي بن زيد، عن عبد الله بن الحارث، أن أباه صنع لعثمان بن عفان نُزُلاً بقدَيد، فجيء بثريد عليه ذلك الحجل، فقال للقوم: كلوا، فإنما أصيبت من أجلي، قال: فقال القوم: هذا علي نهانا عن أكله، فأرسل إلى علي فجاء وإنه ليمسح الخبط عن يديه، فقال له عثمان: كله، فقال يعنى عليًا: أنشد الله

= لكن هل يقال: هل يلزم من تسمية «السنن» بـ: «الصحيح» أن تكون جميع أحاديثها صحيحة عند النسائي؟

الأظهر عندي: صحة هذا الالتزام، اللهم إلا في الأحاديث التي أعلها النسائي بنفسه عقب روايتها في «سننه». وهل تلك الصحة عنده: تشمل «سننه الكبرى» أم «الصغرى» المعروف بـ: «المجتبى»؟

والصحيح: أن ذلك يشمل «المجتبى» وحسب، وقد صرح النسائي نفسه بذلك.

فقال الإمام المحدث أبو بكر ابن الأحمر - راوية «السنن الكبرى» عن النسائي-: قال النسائي: «كتاب «السنن» كله صحيح وبعضه معلول، إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب من المسمى «بالمجتبى» صحيح كله». نقله عنه الحافظ في «النكت على ابن الصلاح» [١/ ٤٨٤].

■ **فالحاصل**: أن الحديث صحيح ثابت، صححه النسائي وابن حبان والحاكم وغيرهم. وللمرفوع منه: شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة أيضًا. وقد جازف شيخ الإسلام ابن تيمية، وادعى أن هذا الحديث كذب على النبي ﷺ، كما تراه في كتابه «منهاج السنة النبوية» [٧/ ٣٩١]. وقد بسطنا الرد عليه في كتابنا: «التعقب الحثيث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث»، وكذا: تعقبه الإمام الألباني في «السلسلة الصحيحة» [رقم/ ٢٢٢٣]. والله المستعان.

٣٥٦-**حسن لغيره**: أخرجه أحمد [١/ ١٠٠]، والبزار [٩١٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ١٦٨]، وغيرهم، من طرق عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الله بن الحارث عن علي به بنحوه. قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٥١٨]: «رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه والبزار، وفيه علي ابن زيد، وفيه كلام كثير، وقد وثّق».

قلتُ: أما صاحبه البوصيري فإنه قال في «إتحاف الخيرة» [٣/ ٦٧]: «رواه أبو يعلى وأحمد بن حنبل بسند ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان». وهو كما قال. وعلي بن زيد: ضعيف صاحب مناكير وغرائب، وقد تركه بعضهم أيضًا، ومنْ وثقه يريد أنه صدوق في الأصل.، وقد كان على حافظًا عالمًا. =

رجلاً شهد رسول اللَّه ﷺ حيث جاء الأعرابى برجل حمار وحش، فرده رسول اللَّه ﷺ، وقال: «**اذْهَبْ إِلَى أَهْلِ الحِلِّ فَإِنَّا حُرُمٌ**»، أو كما قال، فقام ناسٌ وشهدوا، ثم قال: أنشد اللَّه، أو قال: أذكر اللَّه، رجلاً شهد رسول اللَّه ﷺ حين جاءه الأعرابى ببيضات نعامٍ، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**اذْهَبْ بِهِ إِلَى أَهْلِ الحِلِّ فَإِنَّا قَوْمٌ مُحْرِمُونَ**»، فقام قومٌ شهدوا، فقلب عثمان وركه فدخل منزله، وقام القوم عن الطعام، فجاء أهل الحل فأكلوه.

= ولم ينفرد به: بل تابعه الحارث بن عبد اللَّه عن أبيه: «وكان الحارث خليفة عثمان - رضى اللَّه عنه- على الطائف، فصنع لعثمان طعامًا فيه من الحجل واليعاقيب ولحم الوحش. قال: فبعث إلى على - رضى اللَّه عنه-، فجاءه الرسول وهو يخبط لأباعر له، فجاء وهو ينفض الخبط عن يده، فقالوا له: كل. فقال: أطعموه قومًا حلالاً، فإنا حرم. فقال على: - رضى اللَّه عنه- أنشد اللَّه من كان ههنا من أشجع: أتعلمون أن رسول اللَّه ﷺ أهدى إليه رجل حمار وحش وهو محرم فأبى أن يأكله؟ قالوا: نعم». أخرجه أبو داود [رقم/ ١٨٤٩]، ومن طريقه البيهقى [رقم/ ٩٧١٩]، وغيرهما من طريق سليمان بن كثير البصرى عن حميد الطويل عن إسحاق بن عبد اللَّه بن الحارث عن أبيه به.

قلتُ: وإسحاق صدوق ما به بأس. وسليمان: صدوق متماسك فى غير الزهرى. وحميد: ثقة لا يدلس إلا عن أنس وحده. وقد اختلف عليه فى هذا الإسناد؛ فرواه عنه سليمان بن كثير على الوجه الماضى. وتابعه: يحيى بن أيوب المصرى وعبيد اللَّه بن تمام: كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [٣/ ٢٥٦].

وخالفهم: يزيد بن أبى زياد، فرواه عن عبد اللَّه بن الحارث عن أبيه عن على به نحوه. ولم يرفعه، هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [٣/ ٢٥٦]. ويزيد: ضعيف مختلط، فلا يفرح بمخالفته أصلاً؛ والإسناد الماضى حسن مستقيم.

نعم: قد خولف على بن زيد وإسحاق بن عبداللَّه فى هذا الحديث متنًا وسندًا. خالفهما: عبد الكريم بن أبى المخارق؛ فرواه عن عبد اللَّه ابن الحارث فقال: عن ابن عباس عن على به مختصراً جدًا... ولفظ ابن ماجه: «أُتىَ النبى ﷺ بلحم صيد وهو محرم، فلم يأكله»، هكذا أخرجه ابن ماجه [رقم ٣٠٩١]، وأحمد [١/ ١٠٥]، والمؤلف [برقم/ ٤٣٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٦٨]، والدارقطنى فى «حديث أبى الطاهر» [رقم ١١٠]، وغيرهم من طرق عن عمران بن محمد بن أبى ليلى عن أبيه عن عبدالكريم به...

٣٥٧- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، أخبرنى أبى، حدّثنا الحسن بن ذكوان، عن حبيب بن أبى ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علىٍ: «أن النبى ﷺ نهى عن أكل كل ذى نابٍ من السباعِ، وكل ذى مخلبٍ من الطير، وعنْ ثمن الميتة، وعن الخمر والحمر الأهلية، وكسب البغى، وعن عسب كل ذى فحلٍ».

= **قلتُ**: وهذا إسناد منكر. وعبد الكريم: قد ضعفه النقاد حتى تركه بعضهم، ولا يشفع له رواية مالك عنه، كما لم يشفع لجابر الجعفى رواية شعبة وسفيان عنه، وكما لم يشفع لعامر بن صالح رواية أحمد عنه، والراوى عنه: هو ابن أبى ليلى الإمام الفقيه المحدث الضعيف المشهور، كان سيئ الحفظ مع وهم كثير فى حديثه، وولده عمران: قريب من الصدوق إن شاء اللّه. ويشهد للمرفوع منه: حديث ابن عباس قال: «يا زيد بن أرقم: هل علمت أن رسول اللّه ﷺ أهدى له بيضات نعام و هو حرام فردهن؟ قال: نعم».

أخرجه ابن خزيمة [٢٦٤٤]، بإسناد قوى.

٣٥٧- صحيح لغيره: أخرجه عبد اللّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٤٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١٢٥]، والحاكم فى «علوم الحديث» [ص ١٦٤]، والعقيلى فى «الضعفاء» [١/ ٢٢٣]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٣٦٨]، وابن راهويه فى «مسنده» كما فى «التخليص» [٤/ ١٥١]، وغيرهم، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبى ثابت عن عاصم ابن ضمرة عن على به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد أسود، والحسن بن ذكوان: ضعيف صاحب مناكير وعجائب. قال أحمد: «أحاديثه بواطيل». وقال ابن معين: «صاحب الأوابد منكر الحديث». وقد رموه بالتدليس أيضًا لاسيما فى هذا الحديث. فنقل الحاكم فى «علوم الحديث» [ص ١٠٩]، عن محمد بن نصر المروزى الحافظ أنه قال: «هذا الحديث لم يسمعه الحسن بن ذكوان من حبيب بن أبى ثابت، وذلك أن محمد بن يحيى -هو الذهلى- حدثنا قال: حدثنا أبو معمر -هو القطيعى- قال: حدثنى عبد الوارث عن الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد عن حبيب بن أبى ثابت..». ثم قال المروزى: «وعمرو هذا منكر الحديث؛ فدلّسه الحسن عنه».

قلتُ: ومثله قال ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١٢٥]. وقد جزم ابن معين وأبو داود وغيرهما بكون الحسن لم يسمع من حبيب أصلاً، وإنما سمع منه بواسطة عمرو بن خالد، وهو الواسطى الهالك وقد كذبه جماعة. =

٣٥٨- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا شبابة، حدثنى نعيم بن حكيم، حدثنى أبو مريم، حدّثنا على بن أبى طالب، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إِنَّ قَوْمًا يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، طُوبَى، لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ، عَلامَتُهُمْ رَجُلٌ مُخَدَّجُ الْيَدِ**».

= **قلتُ**: وقد توبع عليه الحسن؛ تابعه خالد وما خالد؟، هكذا أخرجه عبد الرزاق [رقم/ ٢١٨]، عن عباد بن كثير البصرى عن رجل أحسبه خالد به . . .

هكذا قال عباد بن كثير، وعباد قد تركوه أيضًا؛ ولعل الذى حدثه: إنما هو عمرو بن خالد الواسطى الماضى، فنسى عباد اسمه فحكاه على التوهم فقال: «أحسبه خالدًا».

ثم قال عبد الرزاق [٢١٩]، حدثنا: «ابن جريج قال: أخبرتُ عن حبيب بن أبى ثابت عن عاصم بن ضمرة مثله . . .».

قلتُ: ولعل من أخبر ابن جريج إنما هو عمرو بن خالد أيضًا؛ والإسناد تالف مِنْ أى الوجوه أتيتُه. راجع «التلخيص» [٤/ ١٥١]، للحافظ.

وقد وهم الزيلعى فى «نصب الراية» [٤/ ٢٦٠]، فعزاه لأحمد فى «المسند». وليس لأحمد، إنما هو لولده فى «الزوائد» كما مضى. وفى الحديث علة أخرى وهى عنعنة حبيب بن أبى ثابت، فقد كان مدلسًا. أما الهيثمى فهو فى واد آخر فتراه يقول فى «المجمع» [٤/ ٨٧]: «رواه عبد اللَّه ابن أحمد، ورجاله ثقات»، كذا، كأنه ما نظر إسناده،

لكن: لفقرات الحديث شواهد صحيحة ثابتة من وجوه. فلجملة النهى عن: «كل ذى ناب من السباع، وعن كل ذى مخلب من الطير»: شاهد صحيح يأتى من رواية ابن عباس [برقم/ ٢٦٩٠]. ولجملة النهى عن: «لحوم الحمر الأهلية»: طريق آخر صحيح عن على يأتى [برقم/ ٥٧٦]. ولجملة النهى عن: «ثمن الميتة»: حديث أبى هريرة عند أبى داود [رقم/ ٣٤٨٥]، بإسناد قوى. ولجملة النهى عن: «كسب البغى»: شاهد ثابت من حديث أبى جحيفة يأتى [برقم/ ٨٩٠]. ولجملة النهى عن: «عسب الفحل» شاهد صحيح من حديث أبى هريرة يأتى [برقم/ ٦٣٧١].

٣٥٨- صحيح لغيره: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٥١]، وفى «زوائده على فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٢٠٥]، والطيالسى [١٦٥]، وابن أبى شيبة [٣٧٩٢٧]، =

٣٥٩- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدّثنا شعبة، حدّثنا فضيلٌ، عن أبى حريز، عن الشعبى، عن على، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**حِينَ رَجَعْتُ مِنْ جِنَازَةٍ، قَوْلا مَا أُحِبُّ أَنَّ لِى بِهِ الدُّنْيَا جَمِيعًا**».

= والخطيب فى الأسماء المبهمة [ص٧٣]، والطبرى فى «تاريخه» [٣/ ١٢٥]، وغيرهم، من طرق عن نعيم بن حكيم عن أبى مريم الثقفى عن على به نحوه. وفيه قصة.

قلتُ: وهذا إسناد واه. ونعيم بن حكيم: صدوق فيه شىء، وقد تابعه أخوه عبد الملك بن حكيم: عند الطيالسى [١٦٥]. وأبو مريم الثقفى: هو قيس المدائنى الذى جهَّله الدارقطنى وتركه، فراجع ما ذكرناه بشأنه فيما علقناه على الحديث الماضى [برقم/ ٢٩٢].

وفى الحديث الماضى: قصة أخرجها جماعة مع اللفظ المرفوع، وهى عند أبى داود [٤٧٧٠]، من هذا الطريق دون المرفوع. وللحديث المرفوع شواهد وطرق أخرى عن على، وسيأتى جملة منها. وهو حديث صحيح ثابت.

٣٥٩- حسن لغيره: أخرجه الطيالسى [١٢١]، ومن طريقه أبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٣٢٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ١٦٠]، وغيرهم، من طريق فضيل بن ميسرة عن أبى حريز عبد اللّه بن الحسين عن الشعبى عن على به . . . .

قلتُ: هذا إسناد ضعيف. وفيه علتان:

الأولى: أن الشعبى لم يسمع من على إلا حديثًا واحدًا، وقد مضى [برقم/ ٢٩٠]، وتكلمنا هناك فى تلك المسألة.

والثانى: أن أبا حريز مختلف فيه، وثقه ابن معين -فى رواية- وأبو زرعة وابن حبان.

ومشاه أبو حاتم، وضعفه النسائى وابن أبى مريم والجوزجانى وأبو داود وابن معين -فى رواية- وابن عدى، وذكر أحمد أن القطان كان يحمل عليه، ثم قال أحمد: «ولا أراه إلا كما قال».

قلتُ: وهو الصواب: ومَنْ طالع ترجمته من «كامل ابن عدى» [٤/ ١٥٨]، تبين له صدق مقالة ابن عدى فى آخرها: «ولأبى حريز هذا من الحديث غير ما ذكرته، وعامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه».

لكن: للحديث شاهد يأتى [برقم/ ٤٢٤]، وفيه قصة دفن أبى طالب ورجوع على من جنازته حتى أتى النبى ﷺ قال: «فدعا لى بدعوات ما يسرنى أن لى بها حمر النعم أو سودها». وفى لفظ: «ما يسرنى أن لى بها ما على الأرض من شىء». =

٣٦٠- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا عبد اللَّه بن لهيعة، حدّثنا عبد اللَّه بن هبيرة، عن عبد اللَّه بن زُرَيرٍ، عن على بن أبى طالبٍ: أن النبى ﷺ نهى أن تُنْكَحَ المرأةُ على عمتها، أو على خالتها.

٣٦١- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا حميد بن عبد الرحمن، عن زهير، عن أبى إسحاق، عن الحارث، عن على بن أبى طالبٍ، عن النبى ﷺ قال: «**يَرِثُ الرَّجُلُ أَخَاهُ لأَبِيهِ وَأُمِّهِ دُونَ إِخْوَتِهِ لأَبِيهِ**».

= واللفظ الأخير قريب من لفظ هذا الحديث. وقوله فى الحديث هنا: «حين رجعتُ من جنازة» هى جنازة أبى طالب أبيه، كما يأتى عند المؤلف [برقم/ ٤٢٤].

٣٦٠- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٧٧]، والبزار [٨٨٨]، والمروزى فى «السنة» [رقم ٢٨٣]، وغيرهم، من طريق ابن لهيعة عن عبد اللَّه بن هبيرة عن عبد اللَّه بن زرير عن على به . . .

قلتُ: وهذا إسناد أجوف، وابن لهيعة: ضعيف سيئ الحفظ مختلط، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة. وسيأتى بعضها عند المؤلف [برقم ١٨٩٠، ٦٦٤١، ٧٢٢٥]. راجع: «الإرواء» [٦/ ٢٨٨]، و«نصب الراية» [٣/ ١٧٣].

٣٦١- **ضعيف**: أخرجه ابن ماجه [٢٧٣٩]، وأحمد [١/ ١٤٤]، والدارمى [٢٩٨٤]، والمروزى فى «السنة» [رقم ٢٦٥]، والترمذى [٢٠٩٤]، والدارقطنى فى «علله» [٤/ ٦٩]، والبيهقى [١٢١٠٨]، وغيرهم، من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن الحارث الأعور عن على به.

وزاد بعضهم: «قضى بالدين قبل الوصية، وأن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلاَّت».

قلتُ: وزيادة «قضى بالدين قبل الوصية» قد مضت من هذا الطريق [برقم ٣٠٠].

والزيادة الأخرى رواها أيضًا: الحاكم [٤/ ٣٧٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ٨٦]، والطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥١٥٦]، والبزار [٨٣٩]، وعبد الرزاق [١٩٠٠٣]، وابن أبى شيبة [٢٩٠٥٤]، والحميدى [٥٥]، وابن الجارود [٩٥٠]، وابن المبارك فى «مسنده» [رقم ١٦٥]، وابن عبد البر فى «الاستذكار» [٥/ ٣٣٣]، وغيرهم، من طريق أبى إسحاق عن الحارث عن على به . . . وهذا إسناد ضعيف لا يصح.

قال الترمذى بعد روايته: «هذا الحديث لا نعرفه إلا من حديث أبى إسحاق عن الحارث، وقد تكلم بعض أهل العلم فى الحارث». =

٣٦٢- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا حميد بن عبد الرحمن، حدّثنا حسن، عن بيان، عن حصين بن صفوان، عن على، قال: كنت غلامًا مذاءً، فلما رأى رسول اللّه ﷺ الماء قد آذانى، قال: «**إِنَّمَا الْغُسْلُ مِنَ الْمَاءِ الدَّافِقِ**».

= **قلتُ**: الحارث شيعى ضعيف على التحقيق، ولم يكن كذابًا فى الرواية أصلاً. وأبو إسحاق: إمام حافظ حجة. لكن ثبت عليه التدليس فلا يحتج بحديثه إلا فيما صرح فيه بالسماع، اللّهم فى شيوخ له أكثر عنهم، وأظن أن الحارث منهم. ثم هو قد اختلط أخيرًا أو تغير -كما يراه الذهبى- لكن روى عنه هذا الحديث: الثورى، وهو من قدماء أصحابه.

فالعلة الحقيقية: هى ضعف الحارث الأعور. فإن وجد للحديث: شاهد صالح للاستشهاد فهو به حسن. وإلا فقد عرفتَ ما فيه. واللّه المستعان.

● **تنبيه أو فائدة**: قال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٢٢٩]: «رواه أبو يعلى ولا أعرف معناه.».

قلتُ: بل معناه ظاهر إن شاء اللّه. يوضحه اللفظ الآخر: «أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات، الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه» وهذا لفظ الترمذى. والمراد: إذا مات رجل وترك إخوة لأبيه وأمه، وإخوة لأبيه فقط، فالمال للإخوة من الأب والأم دون الإخوة للأب. وأعيان بنى الأم: هم الأخوة لأب واحد وأم واحدة.

وبنو العلات: هم الإخوة لأب واحد وأمهات شتى. فلو اجتمع بنو الأعيان مع بنى العلات، فالميراث لبنى الأعيان؛ لقوة القرابة وازدواج الصلة. راجع: «غريب الحديث» للخطابى [٢/ ١٦٠]، و«النهاية» لابن الأثير [٣/ ٥٥٩]، و«غريب الحديث» لابن الجوزى [٢/ ١٤٠]. و«الفائق» للزمخشرى [٣/ ٤٤].

٣٦٢- صحيح لغيره: أخرجه النسائى فى «مسند على» كما فى «تهذيب الكمال» [٦/ ٥١٧]، والبيهقى فى «سننه» [٧٦١]، وغيرهما، من طريق الحسن بن صالح عن بيان بن بشر عن حصين بن صفوان عن على به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. رجاله: ثقات أثبات سوى حصين بن صفوان ويقال: ابن معدان أبو قبيصة، وهو شيخ مجهول كما قاله المزّى، وتبعه الحافظ.

وقد انفرد عنه بشر بن بيان بالرواية. راجع «الجرح والتعديل» [٣/ ١٩٦]، وهو من رجال «التهذيب».

وللحديث: طرق أخرى عن على. مضى بعضها [برقم/ ٣١٤]، وسيأتى المزيد.

٣٦٣- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا محمد بن عبيد، أخبرنا شرحبيل بن مدرك، عن عبد اللَّه بن نجي، عن أبيه، أنه سار مع علي، وكان صاحب مطهرته، فلما حاذى نينوى وهو منطلقٌ إلى صفين، فنادى عليٌ: اصبر أبا عبد اللَّه، اصبر أبا عبد اللَّه بشط الفرات، قلت: وماذا يا أبا عبد اللَّه؟ قال: دخلت على النبي ﷺ ذات يوم وعيناه تفيضان، قال: قلت: يا نبي اللَّه، أغضبك أحدٌ؟ ما شأن عينيك تفيضان؟ قال: «**بَلْ قَامَ مِنْ عِنْدِي جِبْرِيلُ قَبْلُ، فَحَدَّثَنِي أَنَّ الْحُسَيْنَ يُقْتَلُ بِشَطِّ الْفُرَاتِ**»، قال: فقال: هل لك أن أشمك من تربته، قال: قلت: نعم، قال: «**فَمَدَّ يَدَهُ فَقَبَضَ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ فَأَعْطَانِيهَا، فَلَمْ أَمْلِكْ عَيْنَيَّ أَنْ فَاضَتَا**».

٣٦٤- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا محمد بن عبيد، حدّثنا هاشم بن البريد، عن حسين

٣٦٣- ضعيف: أخرجه أحمد [١/ ٨٥]، والطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٨١١]، والبزار [٨٨٤]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ رقم ٤٢٧]، والآجري في «الشريعة» [رقم ١٦٢٠]، وابن الشجري في «الأمالي» [ص ١٣٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٤/ ١٨٨]، ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» [٦/ ٢٥٩٦]، وغيرهم، من طرق عن محمد بن عبيد الطنافسي عن شرحبيل بن مدرك عن عبد اللَّه بن نجي عن أبيه به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. وعبد اللَّه بن نجي: صدوق إن شاء اللَّه. وإنما الآفة من أبيه نجي الحضرمي، وهو شيخ مجهول الحال. انفرد عنه ولده بالرواية، كما انفرد العجلي بقوله: «كوفي تابعي ثقة!». وهو واسع الخُطا في التساهل في التوثيق والتعديل! كما نبَّه على ذلك العلامة المعلمي اليماني وغيره. وابن حبان -على تساهله- لما ذكره في «الثقات» قال: «لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد» ولهذا قال الذهبي في «الكاشف»: «لين». ومثله قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني إذا تُوبع وإلا فهو لين.

وللمرفوع من الحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة. ذكر شطرًا منها: الإمام في «الصحيحة» [٣/ ١٥٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٤/ ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧].

٣٦٤- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢٩٨٤]، وأحمد [١/ ٨٤]، والبخاري في «تاريخه» [٢/ ٣٨٥]، والبزار [٦٢٦]، وابن زنجويه في «الأموال» [٣/ رقم ٩٦٩]، وابن شبة في «تاريخ المدينة» [٢/ ٦٤٥]، والبيهقي [رقم ١٢٧٤١]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٢٦١ - ٢٦٢]، =

ابن ميمون، عن عبد اللَّه بن عبد اللَّه، قاضى الرى، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، قال: سمعت أمير المؤمنين عليًا، يقول: اجتمعت أنا وفاطمة، والعباس، وزيد بن حارثة، فقال العباس يا رسول اللَّه، كبر سنى، ورق عظمى، وكثرت مؤنتى، فإن رأيت يا رسول اللَّه، أن تأمر لى بكذا وكذا وسقًا من طعام فافعل، فقال رسول اللَّه ﷺ: فعلت، فقالت فاطمة: يا رسول اللَّه، إن رأيت أن تأمر لى بما أمرت فافعل، فقال النبى ﷺ: «**فَعَلْتُ ذَلِكَ**»، فقال زيد بن حارثة: يا رسول اللَّه، كنت أعطيتنى أرضًا كانت معيشتى منها، ثم قبضتها منى، فإن رأيت أن تردها علىَّ فافعل، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**فَعَلْتُ ذَلِكَ**»، فقلت: يا رسول اللَّه، إن رأيت أن تولينى هذا الحق الذى جعل اللَّه لنا فى كتابه فى هذا الخمس فأقسمه فى حياتك فلا ينازعنيه أحدٌ بعدك، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**فَعَلْتُ ذَلِكَ**»، فولانيه رسول اللَّه ﷺ فقسمته فى حياته، ثم ولانيه أبو بكر فقسمته فى حياته، ثم ولانيه عمر فقسمته فى حياته، حتى كان آخر سنة من سنى عمر، وإنه أتاه مالٌ كثيرٌ فعزل خمسًا، ثم أرسل، فقال: يا على، هذا حقكم، فخذ، فقلت: يا أمير المؤمنين، بنا العام عنه غنًى، وبالمسلمين إليه حاجةٌ فارددْه إليهم، فرده عمر تلك السنة، ثم لم يدعنى إليه أحدٌ بعد عمر، حتى قمت مقامى هذا فلقينى العباس، فقال: يا على، لقد نزعت منا اليوم شيئًا لا يرد علينا أبدًا.

= والعقيلى فى «الضعفاء» [١/ ٢٥٢]، والمزى فى «التهذيب» [٦/ ٤٩٠]، وغيرهم، من طريق هاشم بن البريد عن حسين بن ميمون عن عبد اللَّه ابن عبد اللَّه الرازى عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن على به نحوه. وهو عند البخارى والعقيلى مختصراً. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن على -رضى اللَّه عنه- إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. رجاله كلهم ثقات، سوى الحسين بن ميمون الكوفى، ضعفه أبو حاتم.

وذكره البخارى فى «الضعفاء» وأورد له هذا الحديث فى «تاريخه الكبير» مختصراً [٢/ ٣٨٥]، ثم قال: «وهو حديث لم يتابع عليه». أما ابن حبان: فقد ذكره فى «ثقاته» [٨/ ١٨٤]، لكنه قال: «ربما أخطأ». وقد ساق له العقيلى وابن عدى [٢/ ٣٥٤]، هذا الحديث فى «الضعفاء» وحكيا مقولة البخارى فيه. وبه: أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٢/ ٣٠]. راجع: «نصب الراية» [٣/ ٤٢٨].

٣٦٥- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا عائذ بن حبيب، حدثني عامر بن السمط، عن أبي الغريف، قال: أتى عليٌّ، بالوَضوء، فمضمض واستنشق ثلاثًا، ثم غسل وجهه ثلاثًا، وغسل يديه وذراعيه ثلاثًا ثلاثًا، ثم مسح برأسه، وغسل رجليه، ثم قال: هكذا رأيت رسول اللَّه ﷺ توضأ، ثم قرأ شيئًا من القرآن، ثم قال: هذا لمن ليس بجنب، فأما الجنب فلا واللَّه».

٣٦٥- منكر: أخرجه أحمد [١/ ١١٠]، ومن طريقه المزى فى «التهذيب» [١٤/ ٢٦]، والنسائى فى «مسند على» كما فى «التهذيب» [١٤/ ٢٦]، والبخارى فى «تاريخه» [٧/ ٦٠]، والضياء فى «المختارة [٢/ ٢٤٤]، وابن الجزرى فى «مناقب الأسد الغالب» [رقم/ ٧٦]، وغيرهم، من طريق عائذ بن حبيب عن عامر بن السمط عن أبى الغريف عن على به نحوه... وهو عند البخارى دون المرفوع فى آخره. قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٦١٥]: «ورجاله موثقون».

قلتُ: وهذا إسناد منكر ما فيه خير، وفيه علتان:

الأولى: أبو الغريف: هو عبيد اللَّه بن خليفة الكوفى. قال أبو حاتم: «هذا شيخ تكلموا فيه، من نظراء أصبغ بن نباتة».

قلتُ: وأصبغ شيخ متروك قد أسقطه النقاد فسقط. ونقل الحافظ فى «التهذيب» [٧/ ١٠]، أن الحافظ ابن البرقى قد ذكر أبا الغريف فى الذين احتملت روايتهم، ثم قال: «وقد تكلّم فيه». فنأخذ من هذا: أن أبا الغريف شيخ ضعيف لا يحتج به إذا انفرد، وليس فى طبقة المتروك إن شاء اللَّه. أما توثيق ابن حبان والعجلى له فدلالة على كونهما ما عرفاه أصلاً.

٢- والثانية: أن عائذ بن حبيب ثقة صدوق جليل، ما تكلم فيه أحد بحجة أصلاً، وقد وثقه جماعة وأثنى عليه أحمد وقال: «كان شيخًا جليلاً عاقلاً». لكن ابن معين: تارة يوثقه، وتارة يقول: «زنديق» فإن صح، فإن عائذًا كان يتشيع؛ فلعل يحيى ظنه من الغالين فى مذهبهم فأطلق عليه الزندقة، والرجل برىء من هذا إن شاء اللَّه.

أما الجوزجانى فدعه يثلب عائذًا كما يشاء، وماذا يضر عائذًا قول الجوزجانى فيه: «غال زائغ» وهل الزائغ إلا الغالى فى انحرافه عن أمير المؤمنين على - رضى اللَّه عنه- مثلك يا جوزجانى؟! نعم: والزائغ أيضًا مَنْ يهلك فى محبته -رضى اللَّه عنه- أمثال جماعة من الضالين عن سواء السبيل: كالروافض وغيرهم.

أما عائذ: فقد ثبت أنه زيدى المذهب. والزيدية: طائفة يتشيعون من غير إزراء على الشيخين =

= أو الصحابة، وإن كانوا يفرطون فى محبة على بن أبى طالب - رضى اللَّه عنه- لكنهم أقرب من غيرهم إلى أهل السنة دون كلام.

وبالجملة: فعائذ ثقة مشهور فاضل. لكن نقل الإمام فى «الإرواء» [٢/ ٣٤٢]، عن ابن عدى أنه قال: «روى أحاديث أنكرت عليه».

قلتُ: عبارة ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٥٥]: «وعائذ روى هو عن هشام بن عروة أحاديث أنكرت عليه». فهكذا ينبغى تقييد تلك الأحاديث بكونها عن هشام بن عروة وحده، وقد خولف عائذ فى رفع هذا الحديث. خالفه جماعة: رووه عن عامر بن السمط عن أبى الغريف به موقوفًا على على به نحوه... ومنهم:

١- يزيد بن هارون -الحافظ الإمام-: عند الدارقطنى فى «سننه» [١/ ١١٨].

٢- وشريك القاضى: عند ابن أبى شيبة [١٠٨٦].

٣- والحسن بن صالح -الإمام-: عند البيهقى [٤٢١].

٤- وخالد بن عبد اللَّه الطحان -الثقة المتقن-: عند البيهقى أيضًا فى «سننه» [٤٢٧]، وابن المنذر فى «الأوسط» [٢/ رقم ٥٩٨].

٥- ومحمد بن فضيل -الثقة المعروف-: عند القاسم بن سلام فى «فضائل القرآن» [٢٧٢].

٦- ومروان بن معاوية -الثقة الحافظ-: عند القاسم بن سلام أيضًا فى «فضائل القرآن» [٢٧٢].

٧- وأبو معاوية الضرير -الثقة المشهور-: عند القاسم بن سلام أيضًا [رقم ٢٧٢].

فهؤلاء سبعة من الثقات الأثبات -سوى شريك وإن كان حافظًا- كلهم خالفوا عائذًا فى عامر ابن السمط، ورووه عنه به... موقوفًا. وهذا هو المحفوظ.

وعائذ: وإن كان ثقة، فلعله وهم فى رفعه، وليس من شرط الثقة ألا يخطئ، ولكن شرطه ألا يكثر من الخطأ.

وقد توبع عامر بن السمط على وقفه أيضًا:

١- تابعه عامر الشعبى: عند عبد الرزاق [١٣٠٦]، بإسناد مثل الشمس إليه، وقد صحح الدارقطنى سنده الموقوف فى «سننه» [١/ ١١٨].

وقد استوفينا تخريج هذا الحديث والرد على من صححه مرفوعًا فى «غرس الأشجار».

٣٦٦- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا أبي، عن أبي إسحاق، حدثني حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، عن محمد بن مسلم الزهري، عن علي بن حسين، عن أبيه، عن جده علي بن أبي طالب، قال: دخل عليَّ رسول اللَّه ﷺ وعلى فاطمة من الليل فأيقظنا للصلاة، قال: ثم رجع إلى بيته فصلى هونًا من الليل، فلم نسمع له حسًا، قال: فرجع إلينا فأيقظنا، فقال: قوما فصليا، قال: فجلست وأنا أعرك عيني، وأنا أقول: واللَّه ما نصلي إلا ما كتب اللَّه لنا، إنما أنفسنا بيد اللَّه، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، قال: فولى رسول اللَّه ﷺ، وهو يقول، ويضرب على فخذه: «**مَا نُصَلِّي إِلا مَا كُتِبَ لَنَا، مَا نُصَلِّي إِلا مَا كَتَبَ اللَّه لَنَا، قَالَهَا مَرَّتَيْنِ**»، ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾﴾ [الكهف: ٥٤]

٣٦٧- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثني أبي، عن ابن إسحاق،

٣٦٦- **صحيح**: أخرجه البخاري [٦٩١٥]، ومسلم [٧٧٥]، والنسائي [١٦١١]، وأحمد [١/ ٧٧]، والبزار [٥٠٣]، وابن حبان [٢٥٦٦]، وابن خزيمة [١١٤٠]، والأنصاري في «ذم الكلام» [١/ رقم ١١٩]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣٠٠٥]، والبيهقي [٤٤١٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤١/ ٣٦٠]، وجماعة، من طرق عن الزهري عن علي ابن الحسين عن أبيه عن جده به نحوه.

قلتُ: وهكذا رواه أصحاب الزهري عنه على هذا الوجه.

وخالفهم معمر بن راشد، فرواه عن الزهري فلم يقم إسناده فقال: عن الزهري عن علي بن الحسين به مرسلاً... هكذا أخرجه عبد الرزاق [٢٢٤٤]. وتابعه: مسعر عن عتبة بن قيس عن علي بن الحسين به مرسلاً... ذكره الدارقطني في «العلل» [٣/ ٩٩]. ثم رجّح الوجه الأول. ورواه الليث عن الزهري، واختلف عليه فيه كما شرحه الدارقطني.

● **تنبيه**: وقع في إسناد المؤلف من الطبعتين: «حدّثنا يعقوب بن إبراهيم حدّثنا أبي عن أبي إسحاق»! هكذا: «أبي إسحاق»! والصواب: «ابن إسحاق» وهو محمد بن إسحاق بن يسار صاحب «المغازي».

٣٦٧- **ضعيف**: أخرجه أحمد [١/ ٩١]، ومن طريقه ابن بشران في «الأمالي» [رقم/ ٣٥]، والبزار في «مسنده» [٨٣٤]، وغيرهم من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن =

وذكر محمد بن كعب، عن الحارث بن عبد الله الأعور، عن علي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ أُمَّتَكَ مُخْتَلِفَةٌ بَعْدَكَ، فَقُلْتُ: فَأَيْنَ الْمَخْرَجُ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: كِتَابُ اللَّهِ، يَقْصِمُ اللَّهُ كُلَّ جَبَّارٍ، وَمَنِ اعْتَصَمَ بِهِ نَجَا، وَمَنْ تَرَكَهُ هَلَكَ، قَوْلٌ فَصْلٌ وَلَيْسَ بِالْهَزْلِ، لاَ تَخْتَلِقُهُ لاَ تَخْتَلِقُهُ الأَلْسُنُ، وَلاَ يَنْفَدُ عَنْ طُولِ الرَّدِّ، وَلاَ تَفْنَى عَجَائِبُهُ، فِيهِ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا هُوَ كَائِنٌ بَعْدَكُمْ**».

= ابن إسحاق عن محمد بن كعب القرظي عن الحارث الأعور عن علي به نحوه. قال البزار: «لا نعلم روى محمد بن كعب القرظي، عن الحارث، عن علي، إلا هذا الحديث».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

الأولى: الحارث الأعور ضعيف الحديث، كما مضى شرحه مرارًا. وقد انفرد به كما يأتي.

الثانية: ابن إسحاق إمام صدوق على التحقيق، لكن رماه جماعة بالتدليس، ولم يصرح في هذا الحديث بالسماع، وقد وقع عند أحمد وابن بشران: «عن ابن إسحاق قال: وذكر محمد ابن كعب القرظي...». وهذا ظاهر في كونه لم يسمعه منه، وإن كان قد سمع من ابن كعب في الجملة.

وقوله: «وذكر» مثل قوله «عن» و«قال»، غير أن: «ذكر» أصرح منهما في الانقطاع، لاسيما إذا كانت من ابن إسحاق. ويدل على ذلك: قول أحمد: «إذا قال ابن إسحاق: «وذكر» فلم يسمعه». كما نقله عنه العلائي في «جامع التحصيل»[ص ٢٦١]، ونحوه في تاريخ الخطيب [١/ ٢٣٠]، وعنه المزي في «التهذيب» [٢٤/ ٤٢١].

وبعدم تصريح ابن إسحاق بالسماع: أعله المحدث الحويني في تعليقه على «فضائل القرآن/ لابن كثير» [ص/ ٤٣/ طبعة مكتبة ابن تيمية]، لكنه قال: «وابن إسحاق مدلس، وقد استخدم ما يدل على التدليس قطعًا»! يعني قول ابن إسحاق: «وذكر محمد بن كعب»!

ولكن هذا لا يوجب التدليس قطعًا كما زعم! بل غايته أنه فيه شبهة تدليس وحسب، وليسُ عدم تصريح المدلس بالسماع في حديث من شيخه؛ دليلاً على كونه قد دلس فيه! وإنما ذاك قرينة وحسب!

وكثير من المتأخرين يقع في مثل هذا الخطأ المكشوف! وسنذكر طائفة من أوهامهم، مع إشباع الرد عليهم: في غضون تخريجنا للحديث الآتي [برقم/ ٤٥٧٨]. والله المستعان.

فإن قيل: قد وقع عند البزار: تصريح ابن إسحاق بالسماع من محمد بن كعب. =

= **قلتُ**: هذا في نقدي وهم من الناسخ، أو من غيره، فليس للحديث عن ابن إسحاق سوى طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق به . . . وقد وقع عند جميعهم -سوى البزار- «عن ابن إسحاق قال: وذكر محمد بن كعب.» فتعين أنه خطأ ممن ذكرنا. ولا يقال: قد يكون ذلك من قبيل الاختلاف في سنده على يعقوب بن إبراهيم. فإن هذا بعيد في نظري. والذي رواه عن يعقوب على الوجه الأول: هو الإمام أحمد وأبو خيثمة زهير بن حرب، وحسبك بهما. والذي رواه عن يعقوب على الوجه الثاني هو: عبيد اللَّه بن سعد ابن أخي يعقوب، وهو ثقة صالح. فلو صححنا رواية البزار بالتصريح بالسماع؛ لقلنا هي وهم من عبيد اللَّه بن سعد لمخالفته أحمد وأبا خيثمة! وإن كان الأقرب هو ما ذكرناه لك.

ثم رأيت الإمام أحمد شاكر: قد قال في تعليقه على «المسند»: «وقد وقع في «مسند البزار»: «ابن إسحاق قال: حدّثنا محمد بن كعب» ويغلب على ظننا أنه خطأ من الناسخ، واللَّه أعلم». فللَّه الحمد.

وللحديث: طريق آخر عند الترمذي [رقم/ ٢٩٠٦]، وجماعة. وإسناده واه. وله طريق آخر مستقيم: عن الحارث عند الدارمي [٣٣٣٢]، وجماعة. وآفته الحارث الأعور.

وله شاهد: من حديث معاذ بن جبل عند الطبراني في «الكبير» [٢٢٠/ رقم ١٦٠]، وفي «مسند الشاميين» [٣/ رقم ٢٢٠٦]، وعنه أبو نعيم في «الحلية» [٥/ ٢٥٣]، وجماعة. وسنده ساقط. وراجع: «الضعيفة» [٤/ ٢٥٨]، للإمام.

● **تنبيه مهم**: كان قد وقع بالأصل عند المؤلف وأحمد هكذا «عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن أبي إسحاق. . .»، وهذا تصحيف ظاهر، وصوابه «ابن إسحاق». وهكذا ذكره ابن كثير في «فضائل القرآن» [ص ٢٠/ طبعة دار طيبة]، من طريق أحمد على الصواب. وهكذا جاء عند ابن بشران والبزار كلهم على الجادة. وقد نبه على ذلك: حسين أسد في طبعته من «مسند المؤلف»، وأجاد. ووقع في «الطبعة العلمية» على الصواب أيضًا. لكن أغرب حسين أسد فقال بعد أن أصلح هذا التصحيف: «هكذا رواه الإمام أحمد، وهذا يدل على أن في الحديث علة، ولعلها الانقطاع؛ لأن ابن إسحاق لم يسمع من محمد بن كعب القرظي. . .» كذا قال، ونقول له: نعم، في الإسناد علة، وهي عدم تصريح ابن إسحاق بالسماع؛ لكونه مدلسًا. أما كونه لم يسمع من محمد بن كعب القرظي فهذا شيء تنفرد به أنت دون برهان، وسماع ابن إسحاق من القرظي: ظاهر جدًا، بل وقع التصريح منه بالسماع في جملة من الأحاديث والآثار. =

٣٦٨- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن منصور، عن عبد الملك، عن النزال بن سبرة، قال: صليت مع علي الظهر، ثم انطلق إلى مجلسٍ كان يجلسه في الرحبة، فقعد وقعدنا حوله حتى حضرت العصر، فأتي بإناء فيه ماءٌ، فأخذ منه كفًا فتمضمض، ثم استنشق ومسح وجهه وذراعيه، ومسح برأسه، ومسح برجليه، ثم قام فشرب فضل إنائه، ثم قال: إني حدثت أن رجالاً يكرهون أن يشرب أحدهم وهو قائمٌ، وإني رأيت رسول اللَّه ﷺ فعل ذلك، وهذا وضوء من لم يحدث.

٣٦٩- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا شريكٌ، عن عبد الملك بن عمير، عن نافع ابن جبير بن مطعم، عن علي، أنه وصف رسول اللَّه ﷺ فقال: «كان عظيم الهامة، أبيض مشربًا حمرةً، عظيم اللحية، ضخم الكراديس، شثن الكفين والقدمين، لم أر قبله مثله ولا بعده ﷺ تسليمًا».

= فانظر مثلاً: مسند أحمد [١/ ٤٥٩]، ومستدرك الحاكم [٢/ ٦٠٥]، والطبراني في «الكبير» [١١/ ١١٠٥١]، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» [رقم ٢٤٦]، والآجري في «الشريعة» [ص ٣٠٤]، وغيرها، وأكثرها ثابتة الأسانيد إليه بذلك. ولو قال أسد: «لأن ابن إسحاق لم يسمعه من محمد بن كعب...» لكان مصيبًا.

٣٦٨- صحيح: مضى سابقًا [برقم/ ٣٠٩]، بأخصر منه.

٣٦٩- حسن لغيره: أخرجه أحمد [١/ ١٣٣]، وابنه في «زوائد المسند» [١/ ١١٦]، وابن أبي شيبة [٣١٨٠٧]، والبزار [رقم/ ٤٧٤]، والآجري في «الشريعة» [ص ٤٧١]، وابن حبان [٦٣١١]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٣٦٩- ٣٧٠]، والبيهقي في «الدلائل» [١/ ٢٢٣ الطبعة العلمية]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣/ ٢٥٥]، وغيرهم، من طريق شريك القاضي عن عبد الملك بن عمير عن نافع بن جبير عن علي به نحوه. وهو عند البيهقي مختصرًا ببعض فقراته.

قال البزار: «هذا الحديث يروى عن علي من غير وجه، ويروى عن علي بهذا الإسناد، وهذا أحسن إسنادًا يروى عن علي وأشده اتصالاً، ولا نعلم روى جبير بن مطعم عن علي إلا هذا الحديث».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. وشريك: سيئ الحفظ كثير الخطأ والوهم؛ لكنه لم ينفرد به. =

٣٧٠- حدّثنا زكريا بن يحيى الواسطي، حدّثنا عباد بن العوام، أخبرنا الحجاج، عن سالم المكي، عن ابن الحنفية، عن علي، أنه سئل عن صفة رسول اللَّه ﷺ، فقال: كان لا قصيرًا ولا طويلاً، حسن الشعر رجله، مشربًا في وجهه حمرةٌ، ضخم الكراديس، شثن

= بل تابعه عليه: إسماعيل بن أبي خالد عند القطيعي في «الألف دينار» [رقم ١٥٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣/ ٢٥٧]. لكن في الطريق إليه لين. وعبد الملك بن عمير: صدوق صالح من رجال الشيخين، لكنه كثير الأوهام والأخطاء، بل قال أحمد: «مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته، ما أرى له خمس مئة حديث وقد غلط في كثير منها».

قلتُ: وقد اضطرب -على عادته- في هذا الحديث فرواه كما مضى على الوجه الماضي. ثم عاد ورواه عن نافع بن جبير فقال: عنه عن أبيه به نحوه . . . فجعله من «مسند جبير بن مطعم».

هكذا أخرجه ابن بشران في «أماليه» [٢/ رقم/ ٧٦٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣/ ٢٥٧]؛ فهذان لونان من اضطراب عبد الملك فيه!

ولون ثالث: فرواه تارة أخرى فقال: عن ربعي بن حراش عن علي به . . . وأسقط منه «نافع بن جبير»، وأبدله بـ: «ربعي»! هكذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٣/ ٢٥٨]. وقد توبع عليه: عبد الملك على الوجه الأول: تابعه: عثمان بن مسلم هرمز عند الترمذي [٣٦٣٧]، وأحمد [١/ ٩٦]، والحاكم [٢/ ٦٦٢]، والطيالسي [١٧١]، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ١٤١٤]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٤١١]، والبخاري في «الكبير» [١/ ٨]، وأبو زرعة الشامي في «تاريخه» [ص٣]، وابن شبة في «تاريخ المدينة» [٢/ ٦٠٢]، والخلال في «السنة» [١/ رقم ٢٤١]، وجماعة كثيرة، من طريق ابن هرمز عن نافع بن جبير عن علي به نحوه. قال الترمذي: «قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وابن هرمز ضعفه النسائي. وقد اختلف عليه في إسناده: كما تراه عند ابن عساكر في «تاريخه» [٣/ ٢٥٤]. والمحفوظ عنه هو الوجه الأول.

وللحديث: طرق أخرى عن علي، ذكرها ابن عساكر، ومنها الآتي. وله شواهد أيضًا يتقوى بها إن شاء اللَّه.

٣٧٠- **قوى لغيره**: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٣/ ٢٤٨]، من طريق المؤلف، والبزار [٥٨٦]، كلاهما من طريق عباد بن العوام عن الحجاج بن أرطأة عن سالم المكي عن محمد ابن الحنفية عن علي به . . . =

الكفين والقدمين، عظيم الرأس، طويل المسربة، لم أر قبله ولا بعده مثله، إذا مشى يتكفأ كأنما ينحط من صبب.

٣٧١- حدّثنا زكريا بن يحيى، حدّثنا شريكٌ، عن سماك، عن حنش، عن علي، قال: بعثني رسول الله إلى قوم ذوي أسنان وأنا حديث السن، فقال: «**إِذَا جَاءَكَ الْخَصْمَانِ فَلا تَسْمَعْ مِنْ أَحَدِهِمَا حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الآخَرِ، فَإِنَّهُ سَيَبِينُ لَكَ الْقَضَاءُ**»، قال: فتعلمت فما زلت قاضيًا.

= **قلتُ**: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

الأول: الحجاج بن أرطأة فقيه عالم، غير أنه كثير الأوهام مع تدليس شُهِر به، ولم يذكر فيه سماعًا.

الثاني: سالم المكي، هو سالم بن عبد الله الخياط نزيل مكة المكرمة، وليس هو مولى عكاشة على الصحيح. وهو صدوق سيئ الحفظ، كما يقول الحافظ في «التقريب»، ولم يذكر هو ولا المزي أن ابن أرطأة يروي عنه؛ لكن نصَّ على ذلك أحمد في كتاب «العلل» [٢/ رقم ٣٣٤٨/ رواية ولده عبد الله]. ولمَّا لم يجده حسين أسد في شيوخ ابن أرطأة من «التهذيبين»، نظر في ترجمة ابن الحنفية، فوجد في الرواة عنه: سالم بن أبي الجعد، فقال في تعليقه على «مسند المؤلف»: «وسالم الذي يروي عن ابن الحنفية: هو ابن أبي الجعد الكوفي».

قلتُ: ولم يفعل شيئا! وسالم بن أبي الجعد وإن كان يروي هو الآخر عن ابن الحنفية، إلا أنه غير المراد هنا بلا ريب، ، لكونه كوفيًا حتى النُّخاع، وسالم بن عبد الله الخياط: مكي معروف، وقد وقع في الإسناد هنا: «سالم المكي» فتعين أنه الخياط.

وعلى كل حال: فقد توبع سالم المكي -وليس الكوفي- عليه: تابعه عبد الله بن محمد بن عقيل: عند أحمد [١/ ٨٩، ١٠١]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٣/ ٢٤٨]. وابن عقيل ضعيف عند التحرير، كما شرحناه في تعليقنا على «ذم الهوى / لابن الجوزي» [١/ رقم/ ٤٥٦]. وللحديث طرق أخرى عن علي بمثله وبنحوه: عند ابن عساكر في «تاريخه»، وعند البيهقي في «الدلائل». وله شواهد كثيرة أيضًا، وانظر: ما قبله.

٣٧١- **ضعيف بهذا التمام**: أخرجه أبو داود [٣٥٨٢]، والترمذي [١٣٣١]، وأحمد [١/ ٩٦]، وابنه في «زوائد المسند» [١/ ١٤٩]، والحاكم [١٠٥/ ٤]، والطيالسي [١٢٥]، والبزار [٧٣٣]، والنسائي في «الكبرى» [٨٤٢٠]، وفي «خصائص علي» [رقم ٣٥] وابن المديني في=

= «العلل» كما فى «المحرر/ لابن عبد الهادى» [ص/ ٣٥٦]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٥١٠]، ووكيع فى «أخبار القضاة» [١/ ٢١]، وابن أبى شيبة [٢٩٠٩٧]، والبيهقى [١٩٩٤٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٤٣٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٣٩٠]، وغيرهم، من طرق عن سماك بن حرب عن حنش بن المعتمر عن على به نحوه . . . ولفظ أبى داود: « عن على قال: بعثنى رسول اللَّه ﷺ إلى اليمن قاضيًا، فقلت: يارسول اللَّه ترسلنى وأنا حديث السن ولا علم لى بالقضاء ؟ فقال: إن اللَّه سيهدى قلبك ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء. قال: فما زلت قاضيًا أو ما شككت فى قضاء بعد». وهو عند الترمذى: بالمرفوع منه فقط ! ولفظه: « إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر، فسوف تدرى كيف تقضى. قال على: فما زلت قاضيًا بعد». قال الترمذى: « هذا حديث حسن». وقال ابن المدينى: « هَذَا حَدِيث كُوفِى وَإِسْنَاد صَالح». وقال البزار: « وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن سماك عن حنش عن على، منهم شريك وزائدة وسليمان بن معاذ». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قلتُ: بل هو إسناد ضعيف إن شاء اللَّه. وفيه علتان:

الأولى: سماك بن حرب، ثقة تغير حفظه أخيرًا حتى صار يتلقَّن وهذه مصيبة، وبسماك: أعله ابن حزم فى «المحلى» [٩/ ٣٦٨]، وقرن معه حنش الصنعانى. وقد رواه جماعة عن سماك على الوجه الأول.

ثم جاء أسباط بن نصر فرواه عنه، لكنه اضطرب فيه؛ فمرة يرويه عنه مثل الوجه الماضى به، وتارة يسلك الجادة! ويرويه عنه عن عكرمة عن ابن عباس عن على به . . . مع زيادة فى متنه، هكذا أخرجه ابن حبان [٥٠٦٥]، وأشار إليه البزار فى «مسنده» [٢/ ٣٠٧]. والمحفوظ الأول.

والثانية: أن حنش بن المعتمر شيخ مختلف فيه، وثقه أبو داود والعجلى، وضعفه الجماعة، ومشاه ابن عدى، وقد أفصح ابن حبان عن حاله فقال: «كان كثير الوهم فى الأخبار؛ ينفرد عن على -عليه السلام- بأشياء لا تشبه حديث الثقات، حتى صار ممن لا يحتج به»، وهذا جرح مفسر مستقيم، وقد أفرط أبو محمد بن حزم بشأنه فقال: «ساقط مطرح». والصواب ما قاله ابن حبان. وله أفراد عن على فى القلب منها كبير شىء. =

٣٧٢- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر القواريرى، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا شعبة، وسفيان، وإسرائيل، عن أبى إسحاق، عن هبيرة، عن علىٍ، قال: إن النبى ﷺ كان يوقظ أهله فى العشر الأواخر من رمضان.

٣٧٣- حدّثنا زهير بن حرب، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، عن سفيان، وإسرائيل، عن أبى إسحاق، عن هبيرة، عن علىٍ، أن النبى ﷺ كان يوقظ أهله فى العشر الأواخر من رمضان.

٣٧٤- حدّثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدّثنا أبو بكر بن عياش، حدّثنا أبو إسحاق، عن هبيرة بن بريم، عن علىٍ، قال: كان رسول اللّه ﷺ يوقظ أهلَه فى العشر الأواخر ويرفع الستور.

٣٧٥- حدّثنا خلف بن هشامٍ، حدّثنا أبو الأحوص، عن منصورٍ، عن سعد بن

= وقد وجدتُ للحديث طريقًا آخر قريبًا من لفظه هنا...، أخرجه وكيع فى «أخبار القضاة» [١/ ٢١]، وابن حزم فى «المحلى» [٩/ ٣٦٧- ٣٦٨]، والآجرى فى «الشريعة» [٤/ ٢٠٧٠]، والضياء فى «المختارة» [٢/ ٣٨٨]، والإسماعيلى فى «معجم شيوخه» [٢/ ٦٥٤]، من طريق مؤمل بن إسماعيل عن الثورى عن على بن الأقمر عن أبى جحيفة عن على به...

قلتُ: وهذا إسناد رجاله ثقات سوى مؤمل ذلك الرجل السُّنى الصالح الصدوق، لكنه كثير الوهم ضعيف الحفظ. والحديث: ثابت عن على به نحوه، ولكن دون جملة القضاء بين الخصمين! فانظر الماضى: [برقم/ ٣١٦، ٢٩٣]، والآتى [برقم/ ٤٠١]

٣٧٢- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٢٨٢].

٣٧٣ و ٣٧٤- **صحيح**: انظر قبله.

● **تنبيه**: وقع فى إسناد المؤلف من الطبعتين: «عن هبيرة بن بريم»! هكذا: «بريم» بالباء فى أوله! والصواب: «يريم» بالياء فى أوله، بوزن عظيم.

٣٧٥- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٦٦١]، ومسلم [٢٦٤٧]، وأبو داود [٤٦٩٣]، والترمذى [٣٣٤٤]، وابن ماجه [٧٨]، وأحمد [١/ ٨٢]، وابن حبان [٣٣٤]، والبزار [٥٨٣]، وعبد الرزاق [رقم ٢٠٠٧٤]، والنسائى فى «الكبرى» [رقم ١١٦٧٨]، والطيالسى [رقم ١٥١]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٨٤/ المنتخب]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/ ١٧١]، =

عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي، قال: خرجنا مع رسول اللَّه ﷺ في جنازة، فلما انتهينا إلى بقيع الغرقد قعد رسول اللَّه ﷺ وقعدنا معه، فأخذ عوداً فنكت به الأرض، ثم رفع رأسه، فقال: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلا عَلِمَ اللَّه مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَمَكَانَهَا مِنَ النَّارِ، وَشَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً**»، وقال: فقام رجلٌ من القوم، قال: أفلا ندع العمل، ونقبل على كتابنا، فمن كان منا من أهل السعادة ييسر لعملها، ومن كان من أهل الشقوة صار إلى الشقوة؟ قال: فقال رسول اللَّه ﷺ: «**بَلِ اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ يُيَسَّرُ لِعَمَلِهَا، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشِّقْوَةِ يُيَسَّرُ لِعَمَلِهَا**».

٣٧٦- حدّثنا خلف بن هشام، حدّثنا أبو الأحوص، عن منصور، عن ربعي، عن رجلٍ، من بني أسد، عن علي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَرْبَعٌ لَنْ يَجِدَ رَجُلٌ طَعْمَ الإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِنَّ: أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّه وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّه بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، وَأَنَّهُ مَيِّتٌ وَمَبْعُوثٌ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ، وَيُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ**».

٣٧٧- حدّثنا زهير بن حرب، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن زبيد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدٍ الرحمن السلمي، عن عليٍ، عن النبي ﷺ، قال: «**لا طَاعَةَ لأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّه**».

٣٧٨- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر القواريري، ومحمد بن عبد اللَّه بن نمير، وزهير بن

= وأبو الشيخ في «طبقاته» [٣/ ٥٩٩]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٤/ ٥٩٨]، وابن بطة في الإبانة [١/ رقم ١٣١٥]، والآجري في «الشريعة» [ص ١٨٠]، وجماعة كثيرة، من طريق سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي به . . . قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٣٧٦- **ضعيف**: بهذا اللفظ والسياق: قد مضى الكلام عليه [برقم ٣٥٢].

٣٧٧- **صحيح**: مضى تخريجه برقم [٢٧٩].

٣٧٨- **صحيح**: هذا الحديث مُطوَّل الذي قبله. وهو بطوله: عند البخاري [٤٠٨٥]، ومسلم [١٨٤٠]، وأبي داود [رقم ٢٦٢٥]، والنسائي [رقم ٤٢٠٥]، وأحمد [١/ ٨٢]، والمؤلف =

حرب، قالوا: حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن أبى عبد الرحمن السلمى، عن على، قال: بعث رسول اللَّه ﷺ سريةً، واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا، فأغضبوه فى شىء، فقال: اجمعوا لى حطبًا، ثم قال: أوقدوا، فأوقدوا، ثم قال: ألم يأمركم رسول اللَّه ﷺ أن تسمعوا وتطيعوا؟ قال: فادخلوها، فنظر بعضهم إلى بعض، وقالوا: إنما فررنا إلى رسول اللَّه ﷺ من النار، فكانوا كذلك، فسكن غضبه وطفئت النار، فلما رجعوا إلى رسول اللَّه ﷺ ذكروا ذلك للنبى ﷺ، فقال: «**لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِى الْمَعْرُوفِ**».

٣٧٩- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن أبى عبد الرحمن السلمى، عن على، قال: قلت: يا رسول اللَّه، مالك تَتَوَقّ فى قريش وتدعنا؟ قال: «**هَلْ عِنْدَكُمْ شَىْءٌ**؟» قلت: نعم، ابنة حمزة، فقال النبى ﷺ: «**إِنَّهَا لاَ تَحِلُّ لِى، إِنَّمَا هِىَ ابْنَةُ أَخِى مِنَ الرَّضَاعَةِ**».

٣٨٠- حدّثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقانى، حدّثنا جريرٌ، عن الأعمش، عن سعد ابن عبيدة، عن أبى عبد الرحمن السلمى، عن على، قال: قلت: يا رسول اللَّه، ما لك تتوق فى نساء قريش وتدعنا؟ فقال: «**هَلْ عِنْدَكَ شَىْءٌ**؟» قلت: نعم، ابنة حمزة، فقال النبى ﷺ: «**إِنَّمَا هِىَ ابْنَةُ أَخِى مِنَ الرَّضَاعَةِ**».

٣٨١- حدّثنا إسحاق بن إسماعيل، حدّثنا وكيعٌ، عن سفيان، عن على بن زيد، عن

= [برقم ٦١١]، والطيالسى [١٠٩]، وأبى القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم/ ٨٩٤]، وجماعة كثيرة، كلهم من هذا الطريق به . . .

٣٧٩- صحيح: مضى تخريجه [برقم ٢٦٥]. ٣٨٠- صحيح: انظر قبله.

٣٨١- صحيح: دون قوله: «أجمل فتاة فى قريش»: أخرجه الترمذى [١١٤٦]، وأحمد [١/ ١٣١]، والشافعى [١٤٥٥]، والبزار [٥٢٥]، وسعيد بن منصور [رقم ٩٤٨]، وعبد الرزاق [١٣٩٤٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٤٣٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ١١٠]، والمروزى فى «السنة» [رقم ٢٨٨]، وجماعة، من طرق عن على بن زيد بن جدعان عن سعيد ابن المسيب عن على به . . . وهو عند الترمذى مختصراً. قال الترمذى: «حسن صحيح».

سعيد بن المسيب، عن علي، قال: قلت: يا رسول اللَّه، ألا أدلك على أجمل فتاة في قريش؟ قال: «ومن هي؟» قلت: ابنة حمزة، قال: «**وَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ؟ وَإِنَّ اللَّه حَرَّمَ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ**».

٣٨٢- حدّثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، حدّثنا وكيعٌ، عن شعبة، عن أبي

= **قلتُ**: وهذا إسناد معلول، وابن جدعان فقيه عالم ليس الحديث من شأنه، كان كثير الخطأ والمناكير حتى تركه جماعة وضعفوه جداً، وقد اضطرب في إسناده -كعادته- فرواه عن ابن المسيب على الوجه الماضي. ثم لم يرض إلا أن يعود ويرويه مرة أخرى ويقول: عن ابن المسيب عن ابن عباس عن علي به. هكذا بزيادة «ابن عباس». أخرجه أحمد [١/ ٢٧٥]، والطبراني في «الكبير» [١٠ / رقم ١٠٦٩٧]، والنسائي في «الكبرى» [٥٤٣٩]. ثم أعرض عن هذا صفحاً! ورواه عن ابن المسيب به مرسلاً... ولم يذكر فيه علياً ولا ابن عباس.

هكذا أخرجه سعيد بن منصور في سننه [١/ رقم ٩٤٩]، مختصراً بشطره الأخير، والحديث رواه البزار من الوجه الأول من طريق الثوري عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن علي به...

ثم قال: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال: عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن علي إلا سفيان الثوري. وغيره يقول: عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس...».

قلتُ: لم ينفرد به الثوري على هذا الوجه أصلاً؛ بل تابعه ابن عيينة وابن علية وعبد الوارث بن عبد الصمد.

وما رواه على الوجه الثاني -بزيادة ابن عباس- إلا سعيد بن أبي عروبة وحده، كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٣/ ٢٢٠]. فانتبه.

والحديث: صحيح ثابت من طرق أخرى وشواهد دون قوله: «أجمل فتاة في قريش». فانظر الماضي [برقم/ ٢٦٥، ٣٧٩]، والآتي [برقم/ ٣٨٢، ٣٨٣].

وكذا حديث: عائشة الآتي [برقم/ ٤٣٧٤].

٣٨٢- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ١٣٨]، والطبراني في الكبير [٣/ رقم ٢٩٢٠]، والبزار [٧٣٠]، وسعيد بن منصور في «سننه» [٩٤٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [٤/ ٣٦٥]، والمحاملي في «أماليه» [١/ رقم ١٦٣]، والطيالسي [١٤٧]، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» [رقم/ ٥٩٢]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ١١٠]، وجماعة، من طرق عن شعبة عن أبي عون الثقفي عن أبي صالح الحنفي عن علي به... وهو عند البزار في سياق أتم. =

عونٍ، عن أبى صالحٍ الحنفى، قال: قال علىٌ على المنبر، وسأله ابن الكَوَّاء، عن ابنة الأخ من الرضاعة، فقال علىٌ: ذكرت لرسول اللَّه ﷺ ابنة حمزة، فقال: «**وَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا ابْنَةُ أَخِى مِنَ الرَّضَاعَةِ؟**».

٣٨٣- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا هشام بن عبد الملك، حدّثنا شعبة، عن محمد بن عبيد اللَّه أبى عونٍ، سمعت أبا صالحٍ، يقول: خرج علىٌ، فقال: سلونى، فسأله ابن الكواء عن بنت الأخ من الرضاعة، فقال علىٌ: ذكرت ابنة حمزة لرسول اللَّه ﷺ، فقال: «**هِىَ ابْنَةُ أَخِى مِنَ الرَّضَاعَةِ**».

٣٨٤- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، حدّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أبى حسان الأعرج، عن عبيدة السلمانى، عن علىٍ، أن نبى اللَّه ﷺ حبسه المشركون يوم الأحزاب عن صلاة العصر حتى كادت الشمس أن تغرب، فقال: «**اللَّهمَّ**

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح مستقيم. وأبو عون الثقفى: هو محمد بن عبيد اللَّه بن سعيد الثقة المشهور.

وأبو صالح الحنفى: هو عبد الرحمن بن قيس الكوفى.

وقد توبع عليه شعبة: تابعه مسعر ابن كدام: عند أبى نعيم فى «الحلية» [٤/ ٣٦٦].

٣٨٣- **صحيح**: انظر قبله.

٣٨٤- **صحيح**: أخرجه مسلم [رقم ٦٢٧]، والترمذى [رقم ٢٩٨٤]، والنسائى [رقم ٤٧٣]، وأحمد [١/ ١٣٥]، و[١/ ١٥٤]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٧٠٠]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [٩٨٢]، وابن الجارود [١٥٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٧٢]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٤/ ٢٩٠]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [١/ ٢٩٤]، وجماعة، من طرق عن قتادة عن أبى حسان الأعرج عن عبيدة السلمانى عن على به... قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح، قد روى من غير وجه عن على».

قلتُ: وإسناده صحيح ثابت. وقتادة قد صرح بالسماع عند أحمد وغيره. ويكفى أن شعبة قد رواه عنه عند بعضهم.

وأبو حسان الأعرج: هو مسلم بن عبيد اللَّه البصرى.

امْلأْ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ نَارًا كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَى، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ».

٣٨٥- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا هشامٌ، عن محمد بن سيرين، عن عبيدة، عن على، أن رسول اللَّه ﷺ، قال يوم الخندق: «شَغَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَى، حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، مَلأَ اللَّه بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا».

٣٨٦- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر بن ميسرة القواريرى، حدّثنا حماد بن زيد، حدّثنا عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن على، قال: قال رسول اللَّه ﷺ يوم الخندق: «مَلأَ اللَّه بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَى».

قال حمادٌ: لا أدرى عن النبى ﷺ، أو عن علىٍ، وهى العصر.

٣٨٧- حدّثنا أبو الربيع، حدّثنا حمادٌ، عن عاصمٍ، عن زر بن حبيشٍ، عن علىٍ،

٣٨٥- صحيح: أخرجه البخارى [٢٧٧٣]، ومسلم [٦٢٧]، وأبو داود [٤٠٩]، وأحمد [١ / ١٢٢]، والدارمى [١٣٢٢]، وابن خزيمة [١٣٣٥]، والبزار [٥٤٩]، وابن أبى شيبة [٣٦٨١٧]، والبيهقى [١٩٩٨]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١٠/ ٢٤]، وعبد بن حميد فى «مسنده/ المنتخب» [رقم/ ٧٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٤/ ٢٨٩]، وأبو يعلى الخليلى فى «الإرشاد» [٢/ ٤٨٦/ المنتخب]، وجماعة، من طرق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن عبيدة عن على به . . .

٣٨٦- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٦٨٤]، وأحمد [١/ ١٢٢]، وعبد الرزاق [٢١٩٢]، وابن أبى شيبة [٨٦٠٨]، وسعيد بن منصور [١/ رقم ٣٧٠]، والرامهرمزى فى «المحدث الفاصل» [رقم ١١٢]، والقطيعى فى الألف دينار [رقم٣٨]، والبيهقى [٢٠٠٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٧٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٧٣]، وابن عبد البر فى «الاستذكار» [٢/ ١٩١]، وجماعة، من طريقين عن عاصم بن أبى النجود عن زر بن حبيش عن على به . . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن رائق. وعاصم صدوق مقرئ له أوهام لكنه متماسك. وللحديث: طرق أخرى ثابتة.

٣٨٧- صحيح: انظر قبله.

قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَلأَ اللَّه قُبُورَهُمْ وَقُلُوبَهُمْ نَارًا، كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَى، قَالَ: وَهِيَ الْعَصْرُ**».

٣٨٨- حدّثنا القواريرى، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، حدّثنا شعبة، عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن علىٍ، أن رسول اللَّه ﷺ كان قاعداً يوم الأحزاب على فُرْضَةٍ من فُرَضِ الخندق، فقال: «**شَغَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، مَلأَ اللَّه بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ، أَوْ مَلأَ اللَّه بُطُونَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا**».

٣٨٩- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، عن سفيان، عن الأعمش، ومنصورٍ، عن أبى الضحى، عن شُتَيْرِ بن شكلٍ، عن علىٍ، قال: شغلنا

---

٣٨٨ **صحيح**: أخرجه مسلم [٦٢٧]، وأحمد [١/ ١٣٥]، والطيالسى [٩٤]، والبزار [٧٨٧]، وابن أبى شيبة [٨٥٩٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٧٣]، والبيهقى فى «إثبات عذاب القبر» [رقم ١٦٤]، وجماعة من طرق عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن على به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم. ويحيى بن الجزار: شيخ ثقة، لكن نقل حرب الكرمانى فى «مسائله» عن أحمد أنه لم يسمع من على. لكن صحَّ عن شعبة: كما أخرجه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٩/ ١٣٣]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٣٩٦]، أنه قال: «لم يسمع يحيى ابن الجزار من على إلا ثلاثة أشياء...». وذكر منها: هذا الحديث. وهذا يخصِّص قول أحمد الماضى.

٣٨٩- **صحيح**: أخرجه مسلم [٦٢٧]، وأحمد [١/ ٨١]، وابن خزيمة [١٣٣٧]، وعبد الرزاق [٢١٩٤]، وابن أبى شيبة [٨٥٩٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٥٨]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١٠/ ٢٤]، والبيهقى [١٩٩٩]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [١/ ٢٩٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٤/ ٢٩٠]، وجماعة، من طرق عن الأعمش- وتابعه منصور عند المؤلف- عن أبى الضحى مسلم بن صبيح عن شتير بن شكل عن على به...

قلتُ: وهذا إسناد صحيح. والأعمش وإن كان إمامًا فى التدليس وقد عنعنه، إلا أن شعبة قد رواه عنه عند أحمد [٨/ ١٥١]، وغيره. وقد اختلف فى إسناده عليه، كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٢٤٠]، ثم رجَّح الوجه الماضى. وهو الصواب.

المشركون يوم الأحزاب عن صلاة الوسطى، صلاة الوسطى: صلاة العصر، ملأ اللَّه قبورهم وبيوتهم وأجوافهم نارًا.

٣٩٠- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن عاصم، عن زر، قال: أمرنا عبيدة أن يسأل عليًا، عن صلاة الوسطى، فسأله فقال: كنت أحسب أنها صلاة الفجر، حتى سمعت رسول اللَّه ﷺ يوم الأحزاب، يقول: «**شَغَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَى، صَلاةِ الْعَصْرِ، مَلأَ اللَّه قُبُورَهُمْ وَأَجْوَافَهُمْ نَارًا**».

٣٩١- حدّثنا القواريري، حدّثنا يوسف بن خالد، عن الأعمش، عن مسلم بن صُبيح، عن شُتَيْر بن شكل، عن علي، أن المشركين شغلوا النبي ﷺ عن صلاة العصر حتى صلاها بعد العشاءين، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَلأَ اللَّه بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا، كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَى**».

٣٩٢- حدّثنا زهير بن حرب، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا الأعمش، عن مسلم بن صُبيح، عن شُتَيْر بن شكل، عن علي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ يوم الأحزاب: «**شَغَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَى، صَلاةِ الْعَصْرِ، مَلأَ اللَّه قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ وَأَجْوَافَهُمْ نَارًا، ثُمَّ صَلاهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ، بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ**».

٣٩٣- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا هشامٌ، عن محمد، عن عبيدة، عن علي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ يوم الخندق: «**مَلأَ اللَّه قُبُورَهُمْ وَبُطُونَهُمْ نَارًا، كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَى، صَلاةِ الْعَصْرِ، حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ**».

٣٩٠- صحيح: مضى آنفًا [برقم ٣٨٦]، و[٣٨٧].

٣٩١- صحيح: انظر قبل الماضي.

٣٩٢- صحيح: انظر قبله.

٣٩٣- صحيح: مضى آنفًا [برقم ٣٨٥].

٣٩٤- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر الجشمى، وأبو خيثمة، قالا: حدّثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد، عن عبيد اللَّه بن أبى رافع، كاتب على، قال: سمعت عليًا، يقول: بعثنى رسول اللَّه ﷺ أنا والزبير والمقداد، فقال: «**انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَإِنَّ بِهَا ظَعِينَةٌ، وَمَعَهَا كِتَابٌ تَجِدُونَهُ مَعَهَا**»، فانطلقنا نتعادى، حتى أتينا الروضة، فإذا نحن بالظعينة، فقلنا: أخرجى الكتاب، فقالت: ما معى كتابٌ، فقلنا: لتخرجن الكتاب أو لنفتشن الثياب، فأخرجته من عقاصها، فأتينا النبى ﷺ، فإذا فيه من حاطب بن أبى بلتعة إلى أهل مكة، يخبرهم ببعض أمر رسول اللَّه ﷺ، فدعا رسول اللَّه ﷺ حاطبًا، فقال: «**مَا هَذَا؟**» قال: لا تعجل علىَّ، إنما كنت ملصقًا فى قريش، ولم أكن من أنفسهم، وليس أحدٌ من أصحابك إلا له بمكة من يحميه، ويخلفه فى أهله غيرى، فأردت أن أتخذ عندهم يدًا، وما فعلته كفرًا ولا ارتدادًا عن دينى، ولا رضًا بالكفر بعد الإسلام، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**صَدَقَكُمْ**»، فقال عمر: دعنى يا رسول اللَّه أضرب عنق هذا المنافق، فقال له: «**إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّه اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ؟**».

٣٩٥- حدّثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقانى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، أخبرنى الحسن بن محمد، أن عبيد اللَّه، كاتب على، أخبره، أنه سمع عليًا، يقولُ: بعثنى رسول اللَّه، أنا والزبير، والمقداد، قال سفيانُ: هؤلاء فرسان المؤمنين، فقال: «**انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ**».

٣٩٤- صحيح: أخرجه البخارى [٢٨٤٥]، ومسلم [٢٤٩٤]، وأبو داود [٢٦٥٠]، والترمذى [٣٣٠٥]، وأحمد [٤/ ٧٩]، وابن حبان [٦٤٩٩]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٥٨٥]، والحميدى [٤٩]، والشافعى [١٤٨٥]، والبزار [٥٣٠]، والبيهقى [١٨٢١٥]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد ابن الحنفية عن عبيد بن أبى رافع عن على به . . .

قلتُ: وله طريق آخر عن على. وهو بعد الآتى.

٣٩٥- صحيح: انظر قبله.

٣٩٦- حدّثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقانى، حدّثنا محمد بن فضيل بن غزوان، عن حصين بن عبد الرحمن السلمى، عن سعد بن عبيدة، عن أبى عبد الرحمن السلمى، قال: سمعت عليًا، وهو يقول: بعثنى رسول اللَّه ﷺ، أنا، والزبير، وأبا مرثد السلمى، وكلنا فارسٌ، فقال: «**انْطَلِقُوا حَتَّى تَبْلُغُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَإِنَّ بِهَا امْرَأَةً مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِى بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فَأْتُونِى بِهَا**»، فأدركناها وهى تستند على بعير لها حيث، قال لنا رسول اللَّه ﷺ، فقلت: أين الكتاب الذى معك؟ فقالت: ما معى كتابٌ، فأنخنا بعيرها، ففتشنا رحلها، فقال صاحبى: ما نرى معها شيئًا، فقلت: لقد علمنا ما كذبنا رسول اللَّه ﷺ، والذى نحلف به لتخرجنه أو لأجزرنك، يعنى السيف، فلما رأت الجد، أهوت إلى حجزتها، وعليها إزارٌ من صوف، فأخرجت الكتاب، فأتينا به إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال النبى ﷺ: «**يَا حَاطِبُ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ**؟» فقال: يا رسول اللَّه، ما بى إلا أن أكون مؤمنًا باللَّه ورسوله، ولكنى أردت أن يكون لى عند القوم يدٌ يدفع اللَّه بها عن أهلى ومالى، ولم يكن لأحدٍ من أصحابك إلا ومن قومه هناك من يدفع

٣٩٦- صحيح: أخرجه البخارى [٢٩١٥]، ومسلم [٢٤٩٤]، وأحمد [١/ ١٠٥]، وابن حبان [٧١١٩]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٨٣/ المنتخب]، والبيهقى [١٨٢١٦]، وابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٧/ ٢٧٥] -وعنده إشارة- وجماعة من طرق عن حصين بن عبد الرحمن السلمى عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن السلمى عن على به نحوه.

قلتُ: وهكذا رواه جماعة من ثقات أصحاب حصين عنه على الوجه الماضى. وخالفهم ورقاء ابن عمر اليشكرى؛ فرواه عن حصين فقال: عن سعد عن أبى عبد الرحمن السلمى عن عمر به... وجعله من «مسند عمر». هكذا أخرجه الدارقطنى فى «العلل» [٢/ ٢٤٢]، من طريق أبى سهل القطان عن عبد اللَّه بن روح عن شبابة بن سوار عن ورقاء به.

قلتُ: والمحفوظ الأول. وهو الذى رجحه الدارقطنى فقال: «وهو الصواب». وورقاء: وإن كان ثقة صدوقًا، لكن يقول ابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٩١]: «وقد روى جملة ما رواه أحاديث غلط فى أسانيدها، وباقى حديثه لا بأس به...».

قلتُ: وللحديث طرق أخرى عن على. ومنها الآتى:

اللَّه بها عن أهله وماله، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**صَدَقَ، فَلاَ تَقُولُوا لَهُ إِلاَّ خَيْرًا**»، فقال عمر: يا رسول اللَّه، إنه قد خان اللَّه ورسوله والمؤمنين، فدعنى حتى أضرب عنقه، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؟ وَمَا يُدْرِيكَ يَا عُمَرُ، لَعَلَّ اللَّه اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمُ الْجَنَّةَ**؟».

٣٩٧- حدّثنا إسحاق بن إسماعيل، حدثنى إسحاق بن سليمان الرازى، عن أبى سنان، عن عمرو بن مرة، عن أبى البخترى، عن الحارث، عن علىٍ، قال: لما أراد رسول اللَّه ﷺ مكة، أرسل إلى أناس من أصحابه، أنه يريد مكة فيهم حاطب بن أبى بلتعة، وفشا فى الناس أنه يريد حنينًا، قال: فكتب حاطبٌ إلى أهل مكة: أن رسول اللَّه ﷺ يريدكم، قال: فأخبر به رسول اللَّه ﷺ، قال: فبعثنى رسول اللَّه ﷺ أنا وأبا مرثد، وليس معنا رجلٌ إلا ومعه فرسٌ، فقال: «**ائْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَإِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بِهَا امْرَأَةً مَعَهَا كِتَابٌ، فَخُذُوهُ مِنْهَا**»، قال: فانطلقنا حتى رأيناها فى المكان الذى ذكر رسول اللَّه ﷺ، فقلنا لها: هات الكتاب، فقالت: ما معى كتابٌ، قال: فوضعنا متاعها، ففتشناها، فلم نجده فى متاعها، فقال أبو مرثد: فلعل أن لا يكون معها كتابٌ، فقلنا: ما كذب رسول اللَّه ﷺ، ولا كذبنا، فقلنا لها: لتخرجنه أو لنعرينك، فقالت: أما تتقون اللَّه؟ أما أنتم مسلمون؟ فقلنا: لتخرجنه أو لنعرينك، قال عمرو بن مرة: فأخرجته من حجزتها، فقال حبيب بن أبى ثابت: وأخرجته من قبلها، فأتينا النبى ﷺ، فإذا الكتاب من حاطب بن أبى بلتعة، فقام عمرٌ، فقال: يا رسول اللَّه، خان اللَّه، خان رسوله، ائذن لى فأضرب عنقه، فقال

٣٩٧- **صحيح**: أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١٢/ ٥٥]، وابن المنذر فى «تفسيره» كما فى «الدر المنثور» [٨/ ١٢٥]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» كما فى «تفسير ابن كثير» [٨/ ٨٤ طبعة دار طيبة]، من طريقين عن أبى سنان سعيد بن سنان الكوفى عن عمرو بن مرة عن أبى البخترى سعيد بن فيروز عن الحارث الأعور عن على به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات. والحارث هو الأعور الفقيه الضعيف، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ١٦٢]. وأبو سنان صدوق متماسك لا بأس له. والحديث صحيح ثابت: ويشهد له الطريق الماضى قبله.

رسول اللَّه ﷺ: «**أَلَيْسَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا**؟» قالوا: بلى يا رسول اللَّه، قال عمر: بلى، ولكنه قد نكث وظاهر أعداءك عليك، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**فَلَعَلَّ اللَّه قد اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ**»، ففاضت عينا عمر، فقال: اللَّه ورسوله أعلم، وأرسل رسول اللَّه ﷺ إلى حاطب، فقال: «**مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ**؟» قال: يا رسول اللَّه، كنت امرأ ملصقًا في قريش، فكان بها أهلي ومالي، ولم يكن من أصحابك أحدٌ إلا وله بمكة من يمنع أهله وماله، فكتبت إليهم بذلك، واللَّه يا رسول اللَّه، إني لمؤمنٌ باللَّه وبرسوله، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**صَدَقَ حَاطِبٌ، فَلا تَقُولُوا لِحَاطِبٍ إِلا خَيْرًا**»، قال حبيبٌ: فأنزل اللَّه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]

٣٩٨- حدّثنا زهيرٌ أبو خيثمة، حدّثنا ابن عيينة، عن عمرو، أخبره الحسن بن محمد، أن عبيد اللَّه بن أبي رافعٍ، أخبره أن عليًا، قال: بعثني رسول اللَّه ﷺ والمقداد، والزبير إلى روضة خاخٍ، فقال: «**إِنَّ بِهَا امْرَأَةً وَمَعَهَا كِتَابٌ**»، قال: فخرجنا تتعادى بنا خيلنا، فأقبلنا فإذا نحن بالمرأة، فقلنا: لتخرجن الكتاب أو لنفتشن الثياب، قال: فأخرجت من عقاص شعرها كتابًا، فإذا فيه من حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة، يخبرهم ببعض أمر رسول اللَّه ﷺ، فقال النبي ﷺ: «**مَا هَذَا يَا حَاطِبُ**؟»، قال: يا رسول اللَّه، ما كتبته ارتداداً عن ديني، واعتذر بشيءٍ معناه أنه كان بها غريبًا أو نحو هذا، فقال عمر: يا رسول اللَّه، دعني أضرب عنق هذا المنافق، قال: «**وَمَا يُدْرِيكَ يَا عُمَرُ؟ لَعَلَّ اللَّه قَدِ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**».

٣٩٩- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا شريكٌ، عن الأعمش، عن المنهال، عن

٣٩٨- **صحيح**: مضى آنفًا [برقم/ ٣٩٤، ٣٩٥].

٣٩٩- **منكر**: أخرجه البزار [٧٦٤]، والحارث في مسنده [رقم ١٩٧/ زوائد الهيثمي]، والمحاملي في «أماليه» [رقم ١٨١]، وابن راهويه في «مسنده» وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [١٧/ ١٣٣/ طبعة العاصمة]، والطبري في «تهذيب الآثار» كما في «كنز العمال» =

عباد بن عبد اللَّه، أو عبد اللَّه بن عباد، عن علي، قال: صعد المنبر يوم الجمعة فخطب، ثم قام إليه الأشعث، فقال: غلبتنا عليك هذه الحمراء، فقال: من يعذرني من هؤلاء الضياطرة، يتخلف أحدهم يتقلب على حشاياه، وهؤلاء يُهَجِّرون إلى ذكر اللَّه، إن طردتهم إني إذاً لمن الظالمين، أما واللَّه لقد سمعته، يقول: «**لَيَضْرِبَنَّكُمْ عَلَى الدِّينِ عَوْدًا، كَمَا ضَرَبْتُمُوهُمْ عَلَيْهِ بَدْءًا**».

= [١١٧٧٢]، والطحاوى فى «المشكل» [٩/ ١٥٦، ١٥٧/ طبعة الرسالة]، والضياء فى «المختارة» [٢/ ١٣٢]، وغيرهم، من طرق عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد اللَّه الأسدى عن على به مطولاً ومختصراً . . . قال البزار: « وهذا الحديث بهذا الكلام لا نعلم رواه إلا المنهال، عن عباد، عن على».

وقال الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٤٧٥]: « رواه أبو يعلى وفيه عباد بن عبد اللَّه الأسدى وثقه ابن حبان وقال البخارى: فيه نظر».

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وعباد الأسدى: يقول عنه البخارى «فيه نظر». وهذا جرح شديد عنده، بل قال الذهبى: «وقل أن يكون عند البخارى رجل «فيه نظر» إلا وهو متهم». راجع ترجمة «عثمان بن فائد» من «الميزان» وضعفه ابن المدينى. وقال ابن حزم: «مجهول».

قلتُ: وهو كذلك أيضًا، فقد انفرد بالرواية عنه: المنهال بن عمرو وحده، فماذا يجديه ذكْر ابن حبان له فى «الثقات»؟! والمنهال بن عمرو: ثقة صدوق ما تكلَّم فيه أحد بحجة أصلاً. وفى الحديث علة أخرى وهى عنعنة أبى سليمان الأسدى؛ فقد كان مدلسًا مشهوراً على إمامته فى الدين، وقد توبع شريك عليه: تابعه:

١- محاضر بن المورِّع: عند البزار.

٢-٣- وأبو عوانة ويحيى بن عيسى الرملى: كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢٣].

٤- وجرير بن عبد الحميد: عند ابن راهويه والمحاملى، لكنه قال فى روايته: «عن المنهال بن عمرو عن رجل عن على به . . .» هكذا قال جرير عن الأعمش، ونقل الحافظ فى «المطالب» عن ابن راهويه أنه قال: «وسماه غير جرير: عباد بن عبد اللَّه الأسدى». فتعقبه الحافظ قائلاً: «قلتُ: وهو كما قال».

قلتُ: وليس فى رواية جرير مخالفة لمن رواه عن الأعمش وسمَّى فيه ذلك الرجل، بل رواية جرير: رواية مجملة مبهمة فسَّرتها رواية غيره عن الأعمش، وليس ثمَّ اختلاف إن شاء اللَّه. =

٤٠٠- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا يحيى بن آدم، حدّثنا عبيد اللَّه الأشجعي، عن سفيان، عن عثمان بن المغيرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن علي بن علقمة الأنماري، عن علي بن أبي طالب، قال: لما نزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢]، قال لي رسول اللَّه ﷺ: ما ترى دينارٌ؟ قال: قلت: لا يطيقونه، قال: «فَكَمْ»، قلت: شعيرةً، قال: إنك لزهيدٌ، قال: فنزلت: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١٣]، قال: «فَبِهِ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْ هَذِهِ الأُمَّةِ».

= ٥- وتابعهم: أبو معاوية الضرير: عند الحارث بن أبي أسامة. لكن ذكر الدارقطني في «علل» [٤/ ٢٣]، أن أبا معاوية رواه عن الأعمش بإسناده موقوفًا، وخالفه سائر أصحاب الأعمش الماضين فرووه عنه مرفوعًا كما مضى. ورواية أبي معاوية: عند الحارث مرفوعة وليست بموقوفة، فلعله قد اختلف في رفعه ووقفه عليه، والرفع هو الصحيح: كما قاله الدارقطني.

والمراد بالمرفوع هو تلك الجملة «ليضربنكم على الدين عودًا كما ضربتموهم عليه بدءًا». ووقع عند الدارقطني في «علله»: «أبدًا» بدلاً من «بدءًا» وهو تصحيف.

٤٠٠- ضعيف: أخرجه الترمذي [٣٣٠٠]، وابن حبان [٦٩٤١]، والبزار [٦٦٨]، وابن أبي شيبة [٣٢١٢٦]، والنسائي في «الكبرى» [٨٥٣٧]، وفي «خصائص علي» [رقم ١٥٢]، وعبد بن حميد في «مسنده» [رقم/ ٩٠/ المنتخب]، وابن عدي في «الكامل» [٥/ ٢٠٤]، والطبري في «تفسيره» [١٢/ ٢٠]، والعقيلي في «الضعفاء» [٣/ ٢٤٢]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٣٠١-٣٠٢]، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٤٨٦]، وابن الجوزي في «نواسخ القرآن» [ص٢٣٥]، وغيرهم، من طرق عن الثوري عن عثمان بن المغيرة عن سالم بن أبي الجعد عن علي بن علقمة الأنماري عن علي به نحوه...

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه». وقال البزار: «وهذا الحديث لا نحفظه من حديث علي إلا بهذا الإسناد متصلاً، وعثمان بن المغيرة روى عنه الثوري ومسعر وشريك وجماعة، ولا نعلم روى هذا الكلام عن النبي ﷺ إلا علي».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف.

وعلي بن علقمة، قال عنه البخاري: «في حديثه نظر». =

٤٠١- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبى البخترى، عن علىٍ، قال: بعثنى رسول اللّه ﷺ إلى اليمن، وأنا حديث السن، ليس لى علمٌ بالقضاء، قالَ: فضرب صدرى، وقال: «**إِنَّ اللّه سَيَهْدِى قَلْبَكَ وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ، قَالَ: فَمَا شَكَكْتُ فِى قَضَاءٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ بَعْدَهُ**».

٤٠٢- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر، حدّثنا حماد بن زيد، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبى، عن الحارث، عن علىٍ، قال: «لعن محمدٌ ﷺ آكلَ الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه، والواشمة والمستوشمةً، والحال والمحلل له، ومانع الصدقة، ونهى عن النوح»، ولم يقل: لعن.

= وقال ابن حبان فى المجروحين: «منكر الحديث، ينفرد عن على بما لا يشبه حديثه؛ فلا أدرى سمع منه سماعًا، أو أخذ ما يروى عنه عن غيره!! والذى عندى: ترك الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات من أصحاب على فى الروايات..».

قلتُ: ثم تناكد وذكره فى «الثقات» [٥/ ١٦٣] أما ابن عدى فإنه قال: «ولا أرى بحديث على ابن علقمة بأسًا فى مقدار ما يرويه».

قلتُ: الظاهر على حديثه الضعف. ثم هو شيخ مجهول لم يرو عنه سوى سالم بن أبى الجعد وحده، وللحديث: شاهد عن سعد بن أبى وقاص عند الطبرانى فى الكبير [١/ رقم ٣٣١]، وابن مردويه فى «تفسيره» كما فى الدر المنثور [٨/ ٨٤]. وسند الطبرانى ضعيف جدًا، فيه خمس علل على التوالى، وقد ضعفه السيوطى فى «الدر».

٤٠١- **صحيح لغيره**: مضى تخريجه [برقم/ ٣١٦].

٤٠٢- **صحيح لغيره**: دون قوله: «ومانع الصدقة»: أخرجه أحمد [١/ ٨٣]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٣/ ٣١١]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٥٥٠٨]، وفى «سننه» [٥٥٠٨]، والبزار [٨٢٠]، والخطيب فى «تاريخه» [٤٢٣/ ١١]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٤٢٢]، أيضًا وجماعة من طرق عن مجالد بن سعيد عن الشعبى عن الحارث الأعور عن على به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد ضعف وفيه علتان:

١- الحارث الأعور: ضعيف الحديث، كما مضى مرارًا. وقد اختلف عليه فى إسناده، كما يأتى الإشارة إليه. =

= ٢- ومجالد: قد ضعفه جمهرة النقاد لسوء حفظه. وبمجالد وحده: أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٣/ ٣١١]. وقد اختلف عليه فى سنده، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه جماعة كثيرة منهم:

١-٢-٣- حصين بن عبد الرحمن، والمغيرة بن مقسم، وعبد اللَّه بن عون ثلاثتهم: عند النسائى [٥١٠٣]، والبزار [٨٢٧]. واختلف فى إسناده على ابن عون.

٤- وجابر الجعفى: عند أحمد [١/ ١٠٧]، والبزار [٨٢١]، وعبد الرزاق [١٠٧٩١].

٥- إسماعيل بن أبى خالد: عند أحمد [١/ ١٢١]، والبزار [٨٢٣]. واختلف عليه فيه.

٦- والليث بن أبى سليم: عند الطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٧٠٦٣].

٧- وقتادة: عند البزار [٨٢٢].

٨- وداود بن أبى هند: عند البزار أيضًا [٨٢٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦/ ١١١].

٩- وداود بن يزيد الأودى: عند البزار [٨٢٨].

١٠- وفراس بن يحيى: عند البزار أيضًا [٨٣٠].

١١- وشعيب بن الحبحاب: عند عبد الرزاق [١٠٧٩١].

١٢- والحكم بن عتيبة: كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ١٥٤]. وهكذا رواه غير هؤلاء، وبعض هذه المتابعات لا تثبت، وبعض رواتها قد اختلف عليهم فى الإسناد.

وقد اختلف فى سنده على الشعبى أيضًا؛ وتوبع عليه: تابعه أبو إسحاق الهمدانى عن الحارث الأعور عن على به . . .

أخرجه الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ١٥٥]، لكن الطريق إليه غير محفوظ. وقد خولف الشعبى فى إسناده؛ خالفه عبد اللَّه بن مرة؛ فرواه عن الحارث فقال: عن عبد اللَّه بن مسعود به مرفوعًا. بجملة: «آكل الربا والواشمة والمستوشمة» فقط مع زيادة أخرى. أخرجه النسائى [٥١٠٢]، وجماعة. وسيأتى [برقم/ ٥٢٤١]. واختلف فى إسناده على ألوان أخرى كما يأتى شرحه هناك إن شاء اللَّه.

ومدار الحديثين: على الحارث الأعور. وهو ليس بالقوى كما شرحناه سابقًا. ولأكثر لفقرات الحديث: شواهد صحيحة.

فجملة النهى عن «آكل الربا وموكله . .» تأتى من حديث أبى جحيفة [برقم/ ٨٩٠]. =

٤٠٣- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي، قال: جاء عمارٌ يستأذن على النبي ﷺ، فقال: «**ائْذَنُوا لَهُ، مَرْحَبًا بِالطَّيِّبِ الْمُطَيَّبِ**».

= وجملة لعن «المحلل والمحلل له» تأتي من حديث ابن مسعود [برقم/ ٥٠٥٤، ٥٣٥٠]. والجملة النهي عن «النوح» شاهد من حديث أم عطية مضى [برقم ٢٢٦]، وسيأتي شاهد آخر من حديث أبي مالك الأشعري [برقم ١٥٧٧]، وآخر من حديث أنس [برقم ٣٩١١]، وآخر من حديث معاوية[برقم ٧٣٧٤].

أما جملة لعن «مانع الصدقة» فلم أجد لها شاهدًا الآن. واللَّه المستعان.

٤٠٣- **ضعيف**: أخرجه الترمذي [٣٧٩٨]، وابن ماجه [١٤٦]، وأحمد [١/ ٩٩]، وابن حبان [٧٠٧٥]، والحاكم [٣/ ٤٣٧]، والبخاري في «الأدب المفرد» [١٠٣١]، والطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٤٧٩٤]، وفي «الصغير» [١/ رقم ٢٣٨]، والبزار [٧٤١]، وابن أبي شيبة [٣٢٢٤٣]، وأبو نعيم في «الحلية» [١/ ١٤٠]، والطبري في «تهذيب الآثار» [١٥٠٤]، والآجري في «الشريعة» [٥/ ٢٤٨٠/ طبعة دار الوطن]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [٢/ رقم ٥٧٨]، والخطيب في «تاريخه» [١/ ١٥١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٣/ ٣٨٦]، وجماعة، من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن هانئ بن هانئ عن علي به . . . قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن علي إلا هانئ بن هانئ، ورواه عن أبي إسحاق غير واحد». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد»!

قلتُ: هكذا رواه الثوري وزياد بن خيثمة، والصبي بن الأشعث، وشريك، وزهير بن معاوية، وغيرهم، عن أبي إسحاق به.

وتابعهم: إسرائيل عند الدارقطني في «العلل» [٤/ ١٥١]. وشعبة: عند الطيالسي [١١٧]، وأحمد [١/ ١٢٣]، وفي «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٦٠٥]، والطبري في «التهذيب» [رقم ١٥٠٦]، والبزار [٧٣٩]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٩٤٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٣/ ٣٨٨]، وجماعة. وتابعهم أيضًا: موسى بن عقبة وصفوان بن سليم، وغيرهما.

وقد خالفهم جميعًا: سليمان الأعمش في موضعين من متنه؛ فرواه عن أبي إسحاق بإسناده به. فجعل قوله «مرحبًا بالطيب المطيب» من قول علي موقوفًا، ثم زاد في آخره جملة أخرى، وقد اختلف عليه أيضًا في إسناده كما يأتي ذكره في الحديث الآتي. =

٤٠٤- حدّثنا المقدمي، والحسن بن حماد، قالا: حدّثنا عثام بن علي، حدّثنا الأعمش، عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، قال: كنا عند علي جلوسًا، فدخل عمارٌ، فقال: مرحبًا بالطيب المطيب، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**عَمَّارٌ مُلِئَ إِيمَانًا إِلَى مُشَاشِهِ**».

= ومدار الحديث: على هانئ بن هانئ. وهو شيخ انفرد عنه أبو إسحاق بالرواية. وقد جزم بجهالته جماعة منهم: الشافعي والطبري وابن المديني.

وقال ابن سعد في «الطبقات» [٦/ ٢٢٣]: «منكر الحديث»، لكن مشاه النسائي ووثقه ابن حبان والعجلي، وصحَّح له الحاكم وابن حبان والترمذي هذا الحديث؛ وقول ابن سعد عندي: من قبيل الجرح المفسَّر. وأبو إسحاق: قد صرح بالسماع من رواية شعبة عنه عند الطيالسي وغيره.

ولكن: ماذا يجدي هذا في صحة الحديث؟! وهانئ قد جزم الحافظ بكونه «مستورًا»، ثم تناقض وحسَّن الحديث في «الإصابة» [٤/ ٥٧٥]، مع ما مضى من قول ابن سعد فيه، ولم أجد - للحديث شاهدًا إلا باللفظ الآتي. ثم وجدتُ له شاهدًا: عند الآجري في «الشريعة» [رقم ١٥٣٩]، وابن العديم في «بغية الطلب» [٣/ ٢١٤]، وسنده تالف.

٤٠٤- **قوى بشواهده**: المرفوع منه فقط، أخرجه ابن ماجه [١٤٧]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ١٥٠٨]، وابن أبي شيبة في «الإيمان» [رقم ٨٨]، وفي المصنَّف» [٣٠٣٥٠]، وابن المقرئ في معجمه [رقم ١٠]، وابن ماجه [١٤٧]، وابن حبان [٧٠٧٦]، والبزار [٧٤٠]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٣٩٥/ ٧٨٢]، وابن أخي ميمي في «فوائده» [رقم/ ١٧٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [١/ ١٣٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٣/ ٣٩١]، وجماعة من طرق عن عثام بن علي عن الأعمش عن أبي إسحاق السبيعي عن هانئ بن هانئ عن علي به...

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول؛ هانئ بن هانئ: مجهول متكلم فيه كما مضى. وأبو إسحاق يدلس وقد عنعنه، وهو قد تغير أخيرًا أيضًا، وليس الأعمش من قدماء أصحابه. والأعمش: يدلس هو الآخر، ولم يذكر فيه سماعًا، وعثام بن علي: صدوق صالح. لكنه خولف في متن هذا الحديث.

خالفه: دراج بن نوح فرواه عن الأعمش بإسناده مثل اللفظ الماضي [برقم/ ٤٠٣]، ودون جملة «عمَّار ملئ إيمانًا إلى مشاشته».

هكذا أخرجه الطبراني في «الدعاء» [رقم/ ١٩٤٩]، وأبو الحسين بن المظفر في «غرائب مالك» =

. . . . . .

= [رقم/ ١٥٣]، والإسماعيلى فى «معجمه» [٣ / ٧٨٣- ٧٨٤/ طبعة مكتبة العلوم والحكم]، وأبو الشيخ فى «ذكر الأقران» [رقم/ ٧٧]، والخطيب فى «تاريخه» [١٣/ ٣١٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/ ٣٩٠]، وغيرهم.

ونوح بن دراج هذا: ساقط الحديث، لكنى وجدتُ وكيع بن الجراح قد تابعه عليه عن الأعمش عن أبى إسحاق السبيعى عن هانئ بن هانئ عن على بن أبى طالب قال: «استأذن عمار على النبى ﷺ فسمع صوته، فقال: مرحبًا بالطيب المطيب». أخرجه ابن عساكر فى «معجم شيوخه» [رقم/ ١٤٤٧]، من طريق محمد بن سليمان بن هشام البصرى ثنا وكيع بن الجراح به.

قلتُ: لكن هذه متابعة تالفة لا تثبت! ومحمد بن سليمان بن هشام: شيخ ضعيف منكر الحديث! وهو من رجال ابن ماجه وحده؛ فالإسناد لا يصح عن وكيع، غير أن الحديث باللفظ الماضى: هو المحفوظ من طريق أبى إسحاق السبيعى، كما قاله الدارقطنى فى «العلل» [٤ / ١٥١].

والجملة «عمار ملئ إيمانًا إلى مشاشته» شواهد: وهى ذى:

١- حديث عمرو بن شرحبيل عن رجل من أصحاب النبى ﷺ مرفوعًا: «ملئ عمار إيمانًا إلى مشاشه».

أخرجه النسائى [٥٠٠٧]، والحاكم [٣/ ٤٤٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/ ٣٩٢]، من طرق عن عبد الرحمن بن مهدى عن الثورى عن الأعمش عن أبى عمار الهمدانى عن عمرو بن شرحبيل الكوفى به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح لولا أن الأعمش لم يذكر فيه سماعًا، وهو عريق فى التدليس، وقد اختلف فى إسناده على ابن مهدى! فرواه عنه إسحاق بن منصور والفلاس ومحمد بن المثنى وعبد الرحمن بن عمر المعروف بـ«برستة»، وأبو بكر ابن منجوف وغيرهم، كلهم رووه عنه على الوجه الماضى.

وخالفهم جميعًا: محمد بن أبى يعقوب الكرمانى - الثقة المعروف - فرواه عن ابن مهدى بإسناده لكنه قال: عن عمرو بن شرحبيل عن عبد اللّه بن مسعود به . . . هكذا أخرجه الحاكم [٣/ ٤٤٣]، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن كان محمد بن أبى يعقوب حفظ عن عبد الرحمن بن مهدى فإن أبا على الحافظ أخبرنى . . .». ثم ذكر الوجه الأول. =

= **قلتُ**: وابن أبى يعقوب هذا: ثقة احتج به البخارى. ولم يغمز أحد روايته عن ابن مهدى، والطريق إليه مستقيم، فروايته مقبولة، ويكون ذلك الرجل المبهم فى الوجه الأول هو «عبد اللَّه ابن مسعود». وقد توبع ابن مهدى على الوجه الأول: تابعه الفضل بن دكين عند ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/ ٣٩٢].

وخالفهما: وكيع بن الجراح - الجبل الراسخ- فرواه عن الثورى فقال: عن الأعمش عن أبى عمار عن عمرو بن شرحبيل مرسلاً... هكذا أخرجه أحمد فى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٦٠٠]، وابن أبى شيبة فى الإيمان [رقم ٨٧]، وفى «المصنف» [٣٠٣٤٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/ ٣٩٣]. ويبدو لى: أن الوجهين محفوظان عن الثورى. لكن خولف الثورى فيه، خالفه سليمان بن قرم؛ فرواه عن الأعمش فقال: عن رجل عن عمرو بن شرحبيل به مرسلاً... أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/ ٣٩٢]. وهذه مخالفة ضعيفة، وابن قرم: سيئ الحفظ صاحب مناكير.. وأين هو من الثورى؟!

■ **فالحاصل**: أن الحديث هنا معلول بعدم تصريح الأعمش بالسماع فيه من أبى عمار! وقول الحاكم عنه: «صحيح على شرط الشيخين»! فوهم لا ريب فيه! وليس فى «الصحيحين» ولا فى أحدهما حديث بتلك الترجمة قط!

٢- حديث ابن عباس مرفوعًا: «إن عمارًا ملئ إيمانًا من قرنه إلى قدمه، يعنى مشاشه» أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [١/ ١٣٩-١٤٠]، وسنده واهٍ مسلسل بالعلل. راجع: «الصحيحة» [٢/ ٤٦٦].

٣- حديث عائشة قالت: «ما أحد من أصحاب رسول اللَّه ﷺ إلا لو شئت لقلت فيه، ما خلا عمارًا، فإنى سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: ملئ إيمانًا إلى مشاشه». أخرجه البزار [٣/ رقم/ ٢٦٨٥/ كشف الأستار]، من طريق يَحْيَى بْنُ الْيَمَان، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أبزَى، عَنْ أبيه، عَنْ عَائِشَةَ به. قال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٤٨٤]: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح». وصحَّح إسناده الحافظ فى «الفتح» [٧/ ٩٢].

وهذا تساهل منهما! فإن يحيى بن اليمان فى سنده: كان كثير الخطأ فى حديثه، وليس هو ممن يحتمل له التفرد عن مثل الثورى بهذا الإسناد! ثم وجدت للحديث: طريقًا آخر عن على بنحوه. مرفوعًا. أخرجه ابن عساكر [٤٣/ ٣٩٣]، لولا أن سنده ضعيف لا يثبت.

■ **فالحاصل**: أن المرفوع من الحديث هنا قوى بشواهده إن شاء اللَّه.

٤٠٥- حدّثنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمدانى، حدّثنا ابن أبى زائدة، عن أبيه، عن أبى إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن على، أن رسول اللَّه ﷺ، قضى بابنة حمزة لخالتها، وقال: «**الخالة بمنزلة الأم**». وكان اختصم فيها علىٌ وجعفرٌ وزيدٌ.

٤٠٥-**صحيح لغيره**: أخرجه البيهقى فى سننه [١٥٥٤٨]، من طريق يحيى بن زكريا بن أبى زائدة عن أبيه وغيره عن أبى إسحاق السبيعى عن هانئ بن هانئ وهبيرة بن يريم كلاهما عن على به مطولاً...

قلتُ: وقد توبع عليه ابن أبى زائدة: تابعه إسرائيل: عند أبى داود [٢٢٨٠]، وأحمد [١/ ٩٨]، والحاكم [٤/ ٣٨٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٤٥٦]، وفى «خصائص على» [رقم ١٩٤]، وابن راهويه فى «مسنده» كما فى «نصب الراية» [٢/ ٢٦٨]، والطحاوى فى «المشكل» [٧/ ٢٤٧]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ١٤٠]، وجماعة، من طرق عن إسرائيل عن أبى إسحاق عن هانئ بن هانئ وهبيرة بن يريم [ووقع عند الخطيب: «عن هانىء بن هبيرة» وهو سقط وتصحيف]، عن على به...

قلتُ: وهذا إسناد مغموز؛ هانئ بن هانىء: مضى أنه ضعيف مجهول، لكن تابعه هبيرة بن يريم، وهو شيخ لا بأس به إن شاء اللَّه. وأبو إسحاق: يدلس وقد عنعنه، لكنه قد صرح بالسماع عند البيهقى وغيره. لكن ثبت أنه قد تغير حفظه حتى رماه بعضهم بالاختلاط، وأنكر صاحب «الميزان» ذلك وقال: «شاخ ونسى ولم يختلط». قال الإمام فى «الإرواء» [٧/ ٢٤٧]، بعد أن ذكر الحديث الماضى من رواية زكريا بن أبى زائدة وإسرائيل عنه به، قال: «وسمع منه زكريا بآخرة كما قال الحافظ فى «التقريب»، ومثله عندى إسرائيل وهو حفيده؛ فإنه إسرائيل بن يونس ابن أبى إسحاق توفى «سنة ١٦٠». ومع ذلك فالبخارى قد احتج بروايته عن أبى إسحاق».

قلتُ: قد مدح جماعةٌ فى رواية إسرائيل عن جده، وكان الذهبى يسميه «عكاز جده»؛ لكثرة ملازمته له حتى كان من أحسن الناس سياقًا لحديثه، وأضبطهم له، بل نقل الذهبى فى سير النبلاء [٧/ ٣٥٩]، عن ابن مهدى أنه قال: «إسرائيل فى أبى إسحاق أثبت من شعبة والثورى». قال الذهبى: «قلتُ: هذا أنا إليه أميل». وقول ابن مهدى هذا: أخرجه البيهقى فى «سننه» [١٣٣٩٦]، وابن عدى [١/ ٣٢٤]، بإسناد صحيح إليه. وقابل هؤلاء: جماعةٌ من جهابذة النقاد، جزموا بكون إسرائيل قد سمع من جده أخيرًا؛ فقال أحمد: «إسرائيل عن أبى إسحاق فيه لين؛ سمع منه بآخرة». ونحوه قال ابن معين. وقد أعرض القطان عن الرواية عن إسرائيل لهذا الأمر، كما ذكره أحمد. =

٤٠٦- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا غندرٌ، حدّثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد اللَّه بن سلمة، قال: دخلت على عليٍّ بن أبي طالب، أنا ورجلان: رجلٌ من قومي، ورجلٌ من بني أسد أحسبه، فبعثنا وجهًا، فقال: إنكماً علجان، فعالجا عن دينكما، ثم دخل المخرج، فقضى حاجته، ثم خرج فأخذ حفنةً من ماءٍ، فتمسح بها، ثم جعل يقرأ

= ■ **والصواب عندي**: ما قاله أحمد ومن وافقه، ولا ينافيه كون إسرائيل من أعلم الناس وأتقنهم لحديث جده، مع كونه سمع منه بعد تغيره، ولستُ أقدم على شعبة وسفيان في أبي إسحاق أحدًا أصلاً، لا سيما شعبة.

وللحديث: طريق آخر عن علي أخرجه أبو داود [٢٢٧٨]، من طريق عبد الملك بن عمرو عن الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن نافع بن عجير عن أبيه عن علي به نحوه... في سياق قصة.

وهذا إسناد حسن لولا أن عبد الملك قد خولف في إسناده؛ خالفه إبراهيم بن حمزة الأسدي. فرواه عن الدراوردي فقال: عن يزيد بن الهاد عن محمد بن نافع ابن عجير عن أبيه عن علي به. هكذا أخرجه الحاكم [٣/ ٢٣٢]، والبيهقي [١٥٥٤٩].

وتابعه: عبد العزيز الأويسي: عند البخاري في «تاريخه» [١/ ٢٤٩]. وقد ذكر البيهقي رواية أبي داود الماضية ثم قال: «والذي عندنا أن الأول أصح».

يعني: رواية الأويسي وإبراهيم بن حمزة، وهذا فيه نظر عندي، وعبد الملك بن عمرو ثقة حافظ، ما غمزه أحد بشيء أصلاً، ومثله يعسر تخطئته بمجرد المخالفة.

والأشبه: أن هذا الاختلاف في سنده هو من الدراوردي نفسه، فقد كان في حفظه شيء!! لكن مال الإمام في الإرواء [٧/ ٢٤٨]، إلى ترجيح ما قاله البيهقي، ثم أعله بمحمد بن نافع ابن عجير قائلاً: «هو مجهول؛ وهو علة هذا الإسناد».

قلتُ: ومحمد هذا قد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وكذا وثقه ابن إسحاق «صاحب المغازي» كما نقله عنه البخاري في «تاريخه» [١/ ٢٤٩]، وقد روى عنه رجلان، فمثله في طبقة الصدوق إن شاء اللَّه. لكن الحديث معلول بما مضى. وله شواهد عن جماعة من الصحابة: ذكرهم الإمام في «الإرواء» [٧/ ٢٤٦]، والزيلعي في «نصب الراية» [٣/ ٢٦٨].

٤٠٦- ضعيف: قد مضى هذا الحديث مختصراً [برقم/ ٢٨٧].

القرآن، قال: فكأنه رآنا أنكرنا ذلك عليه، فقال: «كان رسول اللَّه ﷺ يقضي حاجته، ثم يخرج فيقرأ القرآن، ويأكل معنا اللحم، ولم يكن يحجبه عن قراءة القرآن شيءٌ، ليس الجنابة».

٤٠٧- حدّثنا علي بن الجعد، حدّثنا شعبة، بنحوه، حفظته ولم أجده بعد.

٤٠٨- حدّثنا محمد بن بشار، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، قال: سمعت عبد اللَّه بن سلمة، قال: دخلت على عليٍ، أنا ورجلان: رجلٌ منا، ورجلٌ من بني أسد أحسب، فبعثهما وجهًا، فقال: إنكما علجان فعالجا عن دينكما، ثم دخل المخرج، ثم خرج، فأخذ حفنةً من ماء فتمسح بها، ثم جاء يقرأ القرآن، فرأى أنا أنكرنا ذلك، فقال عليٌ: «كان رسول اللَّه ﷺ يأتي الخلاء فيقضي الحاجة، ثم يخرج فيأكل معنا الخبز واللحم لا يحجبه، وربما قال: لا يحجزه، عن القرآن شيءٌ ليس الجنابة أو الجنازة».

٤٠٩- حدّثنا بندارٌ محمد بن بشار، حدّثنا محمدٌ، حدّثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد اللَّه بن سلمة، عن علي بن أبي طالب، قال: كنت شاكيًا، فمر بي رسول اللَّه ﷺ، وأنا أقول: اللَّهم إن كان أجلي قد حضر، فأرحني، وإن كان متأخرًا فارفعني، وإن كان بلاءً، فصبرني، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» فأعاد عليه، فضربه برجله، وقال: «اللَّهمَّ عَافِه، اللَّهمَّ اشْفِه»، قال: فما اشتكيت وجعي بعد ذلك.

٤١٠- حدّثنا القواريري، حدّثنا غندرٌ، حدّثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد اللَّه ابن سلمة، عن عليٍ، قال: كنت شاكيًا فمر بي رسول اللَّه ﷺ، وأنا أقول: بنحوه.

٤٠٧- ضعيف: انظر الماضي.

٤٠٨- ضعيف: انظر [رقم ٢٨٧].

٤٠٩- ضعيف: مضى تخريجه [برقم ٢٨٤].

٤١٠- ضعيف: انظر قبله.

٤١١- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا سفيان، وشعبة، عن منصور بن المعتمر، عن هلال بن يساف، عن وهب بن الأجدع، عن علىٍ، عن النبى ﷺ قال: «**لاَ تُصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلا أَنْ تُصَلُّوا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ**».

٤١١- حسن: أخرجه أبو داود [١٢٧٤]، والنسائى [٥٧٣]، وأحمد [١/ ٨٠]، وابن أبى شيبة [٧٣٢٤]، وابن خزيمة [١٢٨٤]، وابن حبان [١٥٧٤]، والطيالسى [١٠٨]، وابن الجارود [٢٨١]، وابن حزم فى «المحلى» [٣/ ٣١]، والبيهقى [٤١٩٦]، والمزى فى «التهذيب» [٣١/ ١١٢]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٣/ ٣٥]، وجماعة، من طرق عن منصور بن المعتمر عن هلال بن يساف عن وهب بن الأجدع عن على به . . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن إن شاء اللَّه . ورجاله: لا يسأل عنهم سوى وهب بن الأجدع؛ فهو لم يرو عنه سوى رجلين فقط، وكان قليل الحديث كما قاله ابن سعد، لكن قال الذهلى: «ليس بمجهول».

وقد وثقه العجلى وابن حبان وابن حزم، وتابعهم على توثيقه الحافظ فى «التقريب». فالصواب أنه صدوق صالح. وقد حاول بعضهم أن يرميه بالجهالة، وقد رددنا عليه فى «غرس الأشجار».

والحديث: صحَّح إسناده المناوى فى «الفيض» [٦/ ٤٢٨]، وقبله الحافظ فى «الفتح» [٢/ ٥٠]، وفى «التلخيص» [١/ ١٨٥]، وقبلهما العراقى فى «طرح التثريب» [٢/ ١٨٧]، وقبلهم أبو محمد ابن حزم فى «المحلى»، وقبلهم ثبَّته ابن المنذر، كما نقله عنه ابن رجب فى «شرح البخارى» [٣/ ٢٧٨]، وكذا صححه ابن خزيمة وابن حبان.

لكن قد اختلف فى إسناده على منصور؛ فرواه عنه جهابذة أصحابه على الوجه الماضى. ثم أبى شريك القاضى إلا أن يرويه عنه فيقول: عن منصور عن سالم عن أبى الجعد عن وهب بن الأجدع به. . . هكذا أخرجه الطحاوى فى «مشكل الآثار» [رقم/ ٤٥٩٣]. وذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ١٤٨]، ثم قال: «وكذلك قال أبو داود الحفرى عن الثورى من رواية إبراهيم ابن أحمد بن يعيش عنه، ووهما جميعًا فى ذكر سالم بن أبى الجعد، وإنما هو هلال بن يساف». ثم ذكر لونًا آخر من الاختلاف فيه على الثورى ثم رجَّح الطريق الأول.

وهذا اللَّون الآخر على الثورى: هو ما رواه إسحاق الأزرق عنه فقال: عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على به. =

٤١٢- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، قال: حدّثنا إسرائيل عن أبى إسحاق، عن حارثة بن مضرب: عن على قال: لما حضر البأس يوم بدر اتقينا برسول اللّه ﷺ فكان من أشد الناس ما كان أحد قال: ولم يكن أحد أقرب إلى المشركين منه.

٤١٣- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر، حدّثنا حماد بن زيد، حدّثنا أيوب، عن نافع، عن إبراهيم بن حنين، عن علىٍ، قال: نهانى رسول اللّه ﷺ، أن أقرأ وأنا راكعٌ، وعنْ لبس القسى، وخاتم الذهب.

= هكذا أخرجه أحمد [١/ ١٤٨]، والدارقطنى فى «العلل» [٤/ ١٤٨]. قال الإمام فى «الصحيحة» [١/ ٣٤١]: «قلتُ: وهذا سند جيد».

قلتُ: وصححه غيره، وظاهر إسناده كذلك؛ لكن قال الدارقطنى بعد روايته: «تفرد به إسحاق الأزرق عن الثورى»! وقبل ذلك قال عن الأزرق: «ولم يتابع عليه؛ والصحيح حديث منصور عن هلال بن يساف..».

قلتُ: والأزرق ثقة إمام. لكن قال ابن سعد: «ربما غلط». وقد خولف الأزرق فى إسناده: خالفه عبد الرحمن بن مهدى - الحافظ الجبل - فرواه عن الثورى عن منصور عن هلال ابن يساف عن وهب بن الأجدع عن على به كما مضى.

هكذا أخرجه أحمد [١/ ١٢٩]، وابن خزيمة [١٢٨٥]، وابن حبان [١٥٤٧]، والمؤلف [برقم ٤١١]، والنسائى فى «الكبرى» [١٥٥٢]، والضياء فى «المختارة» [٢/ ٣٨٢]، والبيهقى [٤١٩٦]، وغيرهم. وتوبع عليه ابن مهدى عن الثورى: تابعه قبيصة بن عقبة عند السرى بن يحيى فى «حديثه عن شيوخه عن الثورى» [رقم/ ٩٣]، قال: أخبرنا قَبيصَةُ به. وهذا هو الأشبه عن الثورى. وقد بسطنا تخريج هذا الحديث فى كتابنا: «غرس الأشجار»، ورددنا هناك على من أعله من المتأخرين.

٤١٢- صحيح لغيره: مضى تخريجه [برقم ٣٠٢].

٤١٣- صحيح: قلتُ: هكذا رواه حماد بن زيد عن أيوب على هذا الوجه. وتابعه الحسن بن أبى جعفر عليه عن أيوب: كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٨٣]. وخالفهما ابن علية، فرواه عن أيوب فقال: عن نافع عن إبراهيم بن فلان! بن حنين عن جده حنين عن على به... هكذا أخرجه أحمد [١/ ١٢٦]، وابنه فى «زوائد المسند» [١/ ١٢٦]، وهو عند عبد اللّه بن أحمد: من طريق أبى خيثمة عن ابن علية به... =

= وقد قال أبو خيثمة في آخره عند عبد اللَّه بن أحمد: حُدِّثْتُ أنَّ إِسْمَاعِيلَ رَجَعَ، عَنْ جَدِّهِ حُنَيْنٍ».

قلتُ: وهكذا أخرجه المؤلف [برقم ٦٠١]، من طريق أبي خيثمة حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن إبراهيم بن حنين عن جده حنين عن علي به نحوه.

هكذا وقع عنده: «عن إبراهيم ابن حنين»! بدل: «إبراهيم بن فلان»! وقال أبو خيثمة في آخره: «إن إسماعيل رجع عن قوله «عن جده»! فقال بعد: عن إبراهيم بن فلان بن حنين عن أبيه».

قلتُ: وهكذا أخرجه البزار [رقم/ ٩١٧]، من طريق مؤمل بن هشام نا إسماعيل بن إبراهيم قال: نا أيوب عن نافع عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين عن أبيه عن علي به. والظاهر: أن ابن علية لم يكن يضبطه.

ثم جاء ابن أبي عروبة وخالف الجميع، ورواه عن أيوب فقال: عن نافع عن مولى للعباس أن عليّا قال... ثم ذكره.

هكذا أخرجه النسائي [٥١٧٩]. أما عبد الوارث بن عبد الصمد فهو في شأن آخر؛ فقد رواه عن أيوب فقال: عن نافع عن علي به...

هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٣/ ٨٣]. وقد رواه الحارث بن نبهان ووهيب بن خالد عن أيوب وأقاما إسناده، فقالا: عن أيوب عن نافع عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين عن أبيه عن علي به... أخرجه عنهما: الدارقطني في «العلل» [٣/ ٨٧]. وهكذا رواه مالك عن نافع وأقام إسناده أيضًا: كما في «الموطأ» [١٧٦]، ومن طريقه مسلم [٤٨٠]، وأبو داود [٤٠٤٤]، والترمذي [٢٦٤]، والنسائي [١٠٤٤]، وأحمد [١/ ١٢٦]، وابن حبان [٥٤٤٠]، والبزار [٩١٨]، والبيهقي [٢٣٩٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢٦٠]، وجماعة كثيرة.

وقد اختلف في إسناده على نافع على ألوان متعددة! ذكرها الدارقطني في «العلل» [٣/ ٨٣، ٨٤]. وقد توبع نافع تارة وخولف أخرى. وقد اختلف في هذا الحديث اختلاف شديد. ذكرنا بعضه فيما مضى [برقم ٢٧٦، ٣٠٤، ٣١٥، ٣٢٩].

وقد أطنب الدارقطني بشرح ذلك في «العلل» [٣/ ٨٧ إلى ٨٧]، ونحوه النسائي في «الصغرى» و «الكبرى» وكذا ابن عبد البر في «التمهيد» [١٦، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤]. وله أوجه محفوظة ثابتة. ومنها الآتي:

٤١٤- **حدّثنا** يحيى بن أيوب، حدّثنا إسماعيل بن جعفر، أخبرنى محمد بن عمرو، عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين، عن أبيه، أنه سمع علىً بن أبى طالب، فى رحبة الكوفة، يقول: نهانى رسول اللَّه ﷺ، ولا أقول نهاكم، عن لبوس القسىّ والمعصفر، وعن تختم الذهب، وعن قراءة القرآن وأنا راكعٌ.

٤١٥- **حدّثنا** إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن الزهرى، عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين، عن أبيه، عن علىٍ، قال: نهانى رسول اللَّه ﷺ عن التختم بالذهب، وعن لباس القسى، وعن القراءة فى الركوع والسجود، ولباس المعصفر».

٤١٦- **حدّثنا** مسروق بن المرزبان، حدّثنا يحيى بن زكريا، عن عبد الرحمن بن إسحاق، حدثنى النعمان بن سعد، قال: كنا عند علىٍ، فسأله رجلٌ: أقرأ فى الركوع أو فى السجود؟ فقال علىٌ: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ فِى الرُّكُوعِ، أَوْ فِى السُّجُودِ، فَإِذَا رَكَعْتُمْ فَعَظِّمُوا اللَّه، وَإِذَا سَجَدْتُمْ فَاجْتَهِدُوا فِى الدُّعَاءِ، فَإِنَّهُ قَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ**».

٤١٧- **حدّثنا** مسروقٌ، حدّثنا يحيى بن زكريا، عن سفيان، عن سليمان بن سحيمٍ، عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبدٍ، عن أبيه، عن ابن عباسٍ، عن النبى ﷺ، بنحوه.

٤١٤- **صحيح**: مضى هذا الطريق [برقم ٢٧٦].

٤١٥- **صحيح**: أخرجه عبد الرزاق [٢٨٣٢]، ومن طريقه مسلم [٢٠٧٨]، والترمذى [١٧٣٧]، وأحمد [١/ ١١٤]، والنسائى [٥١٧٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٦/ ١١٣]، والبيهقى [٤٠١٢]، وجماعة من طريقين عن الزهرى عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين عن أبيه عن على به...

قلتُ: وهذا إسناد جيد، وعبد اللَّه بن حنين، روى عنه جماعة ووثقه ابن حبان والعجلى واحتج به الشيخان. وقد تابع الزهرى عليه: جماعة من الثقات.

٤١٦- **قوى لغيره**: مضى الكلام عليه فى الحديث [رقم ٢٩٧].

٤١٧- **حسن**: أخرجه مسلم [٤٧٩]، وأبو داود [٨٧٦]، والنسائى [١٠٤٥]، وابن ماجه [٣٨٩٩]، والدارمى [١٣٢٥]، وأحمد [١/ ٢١٩]، وابن خزيمة [٥٤٨]، وابن حبان =

٤١٨- **حدّثنا** عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا بشر بن المفضل، حدّثنا عاصم بن كُليب، عن أبى بردة، عن علىٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يَا عَلِيُّ، قُلِ: اللَّهمَّ اهْدِنِى، وَسَدِّدْنِى، وَاذْكُرْ بِالْهُدَى هِدَايَتَكَ الطَّرِيقَ، وَاذْكُرْ بِالسَّدَادِ تَسْدِيدَكَ السَّهْمَ**»، قال: ونهانى أن أضع الخاتم فى السبابة والوسطى، ونهانى عن القسية والميثرة، وقال أبو بردة: فقلنا لعلى: ما القسية؟ قال: ثياب الشام، ومصر، مضلعةٌ، فيها أمثال الأترج، قال: والميثرة: شىءٌ كانت تصنعه النساء لبعولتهن أمثال القطائف

٤١٩- **حدّثنا** القواريرى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عاصم بن كليب، عن أبى بردة، عن علىٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ أن أجعل الخاتم فى هذه، أو فى هذه، يعنى السبابة والوسطى.

= [١٨٩٦]، والشافعى [١٥٥]، وابن أبى شيبة [٢٥٥٩]، والبيهقى [٢٤٠٠]، والحميدى [٤٨٩]، وابن الجارود [٢٠٣]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٦٠٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢١٦]، وجماعة كثيرة من طرق عن ابن عيينة عن سليمان بن سحيم عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد عن أبيه عن ابن عباس نحو اللفظ الماضى . . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن صالح . رجاله كلهم ثقات، سوى إبراهيم بن عبد اللَّه، فقد روى عنه جماعة ووثقه ابن حبان وحده، لكن احتج به مسلم، فهو صدوق إن شاء اللَّه. وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه إسماعيل بن جعفر عند مسلم [٤٧٩]، والنسائى [١١٢٠]، وابن خزيمة [٥٤٨]، والبيهقى [٢٥١٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٦/ ١١٨]، وجماعة. وللحديث: شاهد عن على. وهو الماضى.

٤١٨- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٧٢٥]، وأبو داود [٤٢٢٥]، والنسائى [٥٢١٠]، وأحمد [١/ ٨٨]، وابن حبان [٩٩٨]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٣٥٩]، والحميدى [٥٢]، وجماعة كثيرة، من طرق عن عاصم بن كليب عن أبى بردة - أو ابنٍ لأبى موسى - عن على به نحوه. وهو عند بعضهم باختصار.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح. وقد اختلف فى إسناده على عاصم! كما شرحناه فى الحديث الماضى [برقم/ ٢٨١]، فانظره ثمَّ. وهو عند جماعة كثيرة دون جملة: سؤال السداد.

٤١٩- **صحيح**: انظر الحديث [رقم ٢٨١]، والماضى.

٤٢٠- حدّثنا القواريرى، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان، حدثنى إبراهيم ابن عبد اللَّه بن حنين، عن أبيه، عن على، قال: «**نهانى رسول اللَّه ﷺ، عن خاتم الذهب، وعن القراءة فى الركوع والسجود، وعن لبس المعصفر**».

٤٢١- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الواحد بن زياد، حدّثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن على بن أبى طالب، قال: «**نهى رسول اللَّه ﷺ، أن يقرأ الرجل القرآن وهو راكعٌ**»، وقال: «**إِذَا رَكَعْتُمْ فَعَظِّمُوا اللَّه، وَإِذَا سَجَدْتُمْ فَادْعُوا اللَّه، فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ**».

٤٢٢- حدّثنا زكريا بن يحيى، حدّثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن عبد اللَّه بن شداد، قال: سمعت عليًا، يقول: ما سمعت النبى ﷺ جمع أبويه لأحد، إلا سعد بن أبى وقاصٍ، فإنى سمعته يقول يوم أحدٍ: «**ارْمِ فِدَاكَ أَبِى وَأُمِّى**».

٤٢٣- حدّثنا عبد الرحمن بن سلامٍ، حدّثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبى إسحاق

٤٢٠- صحيح: مضى الكلام عليه[برقم ٣٠٤].

٤٢١- قوى لغيره: مضى أنفًا [برقم ٤١٦]، وانظر [رقم ٢٩٧].

٤٢٢- صحيح: أخرجه البخارى [٢٧٤٩]، ومسلم [٢٤١١]، والترمذى [٣٧٥٥]، وابن ماجه [١٢٩]، وأحمد [١/ ٩٢]، والطيالسى [١٠٢]، والبزار [٧٩٧]، وابن أبى شيبة [٣٢١٤٥]، والبيهقى [١٨٢٩٤]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٠١٩]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ١٤٠٥]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ١٤١]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٤٩]، وابن عساكر «تاريخه» [٢٠/ ٣١٤]، وجماعة، من طرق عن سعد بن إبراهيم عن عبد اللَّه بن شداد عن على به...

٤٢٣- حسن: أخرجه أبو داود [٣٢١٤]، والنسائى [٢٠٠٦]، وأحمد [١/ ١٣١]، والطيالسى [١٢٠]، وابن أبى شيبة [١١٥٥]، وعبد الرزاق [٩٩٣٦]، وابن الجارود [٥٥٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ١٢٤]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٨٨٥]، وسعيد بن منصور فى «تفسيره» [٣/ رقم ٩٨٨]، والبيهقى [١٣٤٨]، والآجرى فى «الشريعة» [١٥١٨]، والمؤلف فى «معجم شيوخه» [١/ رقم ٢٣٤]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٣/ ٧]، وابن عساكر فى =

الهمداني، عن ناجية بن كعب، عن علي بن أبي طالب، قال: لما مات أبو طالب، أتيت رسول اللَّه ﷺ، فقلت: إن عمك الشيخ الضال مات، فقال: «**اذْهَبْ فَوَارِهِ، وَلَا تُحْدِثَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِي**»، ففعلت الذي أمرني به، ثم أتيته، فقال لي: «**اغْتَسِلْ**»، وعلمني دعوات، هُنَّ أحب إليَّ من حمر النعم.

= «تاريخه» [٦٦/ ٣٣٤]، والمزي في «التهذيب» [٢٩/ ٢٥٨]، وجماعة، من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن ناجية بن كعب الأسدي عن علي به نحوه. . . .

قلتُ: هذا إسناد صحيح إلى أبي إسحاق، وقد رواه عنه جماعة من قدماء أصحابه: أمثال سفيان وشعبة. وقد صرَّح بالسماع في بعض طرقه. وقد اختلف في إسناده على أبي إسحاق على وجوه مختلفة، ذكرها الدارقطني في «العلل» [٤/ ١٤٦]. ثم رجَّح منها الطريق الماضي. ثم قال: «وكذلك رواه فرات القزاز عن ناجية بن كعب أيضًا».

قلتُ: وروايته عنه: أخرجها الطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥٤٩٠]، لكن الطريق إليه لا يصح، ومدار هذا الحديث على «ناجية بن كعب»! وبه أعله البيهقي في «سننه»، وتبعه جماعة من المتأخرين.

واحتجوا بقول ابن المديني عن ناجية: «لا أعلم أحدًا روى عنه غير أبي إسحاق وهو مجهول». وكذا قول أبي حاتم الرازي عنه: «شيخ». وجزم ابن حزم بجهالته وقال: «مجهول جدًا». أما ابن حبان: فإنه ذكره في «المجروحين» [٣/ ٥٧]، وقال: «كان شيخًا صالحًا إلا أنه في حديثه تخليط لا يشبه حديث أقرانه الثقات عن علي؛ فلا يعجبني الاحتجاج [به]، إذا نفرد . . . فإن احتج به محتج أرجو أنه لم يجْرح في فعله هذا». وغفل الحافظ عن كلام ابن حبان هذا في ناجية!! فقال في الإصابة [٦/ ٥٠٣]، بشأن ناجية: «لم أر لأحد فيه مقالاً، إلا قول الجوزجاني: «مذموم»، وأشار بذلك إلى مذهبه في التشيع».

لكن: قال عنه العجلي: «كوفي تابعي ثقة»، واعتمده الحافظ في «التقريب» فقال: «ثقة».

وقال ابن معين: «صالح»، وذكره ابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات»، وصحح له الحاكم في «مستدركه». والضياء في «المختارة». وقد قيل: ابن حبان ذكره في «الثقات»، وأخرج له في «صحيحه»، ! وفي ذلك نظر. بل رأيت ابن أبي حاتم في ترجمة «ناجية بن المغيرة»، من «الجرح والتعديل» [٨/ ٤٨٦]، سأل أباه فقال: «قلتُ له: أيهما أوثق؟! ناجية بن كعب أو ناجية ابن المغيرة؟! قال: جميعًا ثقتان». =

٤٢٤- **حدّثنا** زكريا بن يحيى الواسطى، حدّثنا الحسن بن يزيد الأصم، قال: سمعت السدى، يقول: عن أبى عبد الرحمن السلمى، عن على، قال: لما توفى أبو طالب، أتيت النبى، فقلت: إن عمك الشيخ قد مات، قال: «**اذْهَبْ فَوَارِه، وَلا تُحْدِثْ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِى**»، قال: فواريته، ثم أتيته، فقال: «**اذْهَبْ فَاغْتَسِلْ، وَلا تُحْدِثْ شَيْئًا حَتَّى**

= فالتحقيق عندى: أن ناجية هذا شيخ صالح الحديث يحتج به إن شاء الله، ولو صح أن أبا حاتم الرازى كان يقصده بذلك التوثيق الماضى، فالرجل كما قال بلا جدال.

وقد غلط من خلط بينه وبين «ناجية بن خفاف العنزى» الذى يروى عن ابن مسعود وعمار، وعنه أبو إسحاق السبيعى -أيضًا- وأبو حسان الأعرج ويونس بن أبى إسحاق وغيرهم، وليس بشىء! وقد فرق بينهما البخارى وابن أبى حاتم وغيرهما.

والحديث ضعفه البيهقى فى «سننه الكبرى» و«المعرفة» وأعله بناجية . . . لكن تعقبه الحافظ فى «التخليص» [٢/ ١١٤]، قائلاً: «ومدار كلام البيهقى على أنه ضعيف؛ ولا يتبين وجه ضعفه».

قلتُ: بل بَيَّن البيهقى ذلك جدًا. فقال فى «سننه» [١/ ٣٠٤]: «وناجية بن كعب الأسدى لم تثبت عدالته عند صاحبى الصحيح». ثم أخرج عن ابن المدينى أنه ذكر هذا الحديث ثم قال: «لم نجده إلا عند أهل الكوفة، وفى إسناده بعض الشىء، رواه أبو إسحاق عن ناجية ولا نعلم أحدًا روى عن ناجية غير أبى إسحاق».

قلتُ: وهذا واضح جدًا فى إعلاله له بناجية بن كعب، وقد أغرب الإمام فى «الإرواء» [٣/ ١٧١]، وقال: «قلتُ: ولعل وجه ضعفه عند البيهقى أنه من رواية أبى إسحاق - وهو السبيعى - وكان اختلط . . .».

قلتُ: وهذه غفلة عما سبق نقْله. وللحديث طريق آخر، وهو الآتى. وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث، والرد على من ضعفه فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». والله المستعان لا رب سواه.

٤٢٤-حسن: أخرجه أحمد [١/ ١٠٣]، وسعيد بن منصور «تفسيره» [٣/ رقم ٩٨٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٦٣٢٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٥٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٢٦]، وغيرهم، من طريق الحسن [ووقع عند الطبرانى «يحيى!» وهو تصحيف بلا تردد] ابن يزيد الأصم عن السدى عن أبى عبد الرحمن السلمى عن على به نحوه. . . =

تَأْتِينِي»، قال: فاغتسلت، ثم أتيته، فدعا لي بدعواتٍ ما يسرني أن لي بها حمر النعم أو سودها، قال: وكان عليٌّ إذا غسل ميتًا اغتسل.

٤٢٥- حدّثنا القواريري، حدّثنا عبد الواحد بن زيادٍ، حدّثنا عبد الرحمن بن

= **قلتُ**: وهذا إسناد ظاهره على رسم الحسن؛ فالسدى: هو إسماعيل بن عبد الرحمن الصدوق المتماسك. والراوى عنه: وثقه أحمد وابن حبان والدارقطنى وغيره، وأثنى عليه ابن معين أيضًا. ولم يتكلم فيه أحد بشيء سوى ابن عدى وحده؛ فإنه أورده فى «الكامل» [٢/ ٣٢٦]، ثم ذكر له هذا الحديث مع غيره ثم قال: «وللحسن بن يزيد أحاديث غير ما ذكرته، وهذا أنكر ما رأيتُ له عن السدى». وقال بعد أن ذكر له الحديث الماضى عن السدى: «هذا لا أعلم يرويه عن السدى غير الحسن هذا، ومدار هذا الحديث المشهور على أبى إسحاق عن ناجية بن كعب عن على . . .».

قلتُ: مقصد ابن عدى أن الحديث لا يعرف إلا من هذا الطريق، وأن الحسن بن يزيد قد غلط فيه، ومسلك ابن عدى فى تعليل الأخبار قوى جدًا. والظاهر عندى: هو ما قاله إن شاء اللَّه. والحديث: محفوظ من طريق أبى إسحاق عن ناجية. والحسن بن يزيد: قد أنكر عليه أحمد وغيره حديثًا آخر عن السدى، فلعله وهم فيه على السدى أيضًا. وقبل ذلك كان ابن عدى قد قال فى صدر ترجمته: «ليس بالقوى . .»، فاستشكل الذهبى تلك العبارة فى «الميزان» وقال: «لا أدرى هل أراد ابن عدى نفى القوة عنه، أو أراد أنه ليس هو الحسن بن يزيد المعروف بالقوى».

قلتُ: وهذا فهم بعيد جدًا عن مقصد ابن عدى؛ ولو نظر الذهبى فى بقية ترجمته من «الكامل» لما قال ما قال، وللحديث: شاهد مرسل بإسناد ضعيف أيضًا عن الشعبى: عند ابن أبى شيبة [رقم/ ١١٨٤٨]. والعمدة: على طريق ناجية بن كعب الماضى. وهو مما تقوم به الحجة، كما شرحنا ذلك فى «غرس الأشجار».

٤٢٥- حسن بشواهده: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٥٣]، والبزار [٦٩٦]، وابن أبى شيبة [رقم ٣٣٦٢١]، والترمذى فى «العلل» [١/ رقم ٣٨٥]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٣٢٢]، والسلفى فى «مشيخة ابن الحطاب» [رقم ٢٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٣٠٥]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [١/ ٣١٤]، والرامهرمزى فى «المحدث الفاصل» [ص ٣٣٨]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [ص ٤٠٧]، والخرائطى فى =

إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اللَّهمَّ بَارِكْ لأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا**».

٤٢٦- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا أبو معاوية، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، قال: أتى عليًا، رجلٌ فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرني بشهر أصومه بعد رمضان، قال: فقال: لقد سألتني عن شيء، ما سمعت أحدًا سأل عنه بعد رجل سمعته يسأل النبي ﷺ، فقال له: «**إِنْ كُنْتَ صَائِمًا شَهْرًا بَعْدَ رَمَضَانَ، فَصُمِ الْمُحَرَّمَ فَإِنَّهُ شَهْرُ اللَّه، وَفِيهِ يَوْمٌ تَابَ اللَّه فِيهِ عَلَى قَوْمٍ، وَيَتَابُ فِيهِ عَلَى آخَرِينَ**».

٤٢٧- حدّثنا سريج بن يونس، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي، قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ، فقال: يا رسول الله، أخبرني بشهر أصومه بعد رمضان، قال: فقال رسول الله: «**إِنْ كُنْتَ صَائِمًا شَهْرًا بَعْدَ رَمَضَانَ، فَصُمِ الْمُحَرَّمَ فَإِنَّهُ شَهْرُ اللَّه، وَفِيهِ يَوْمٌ تَابَ اللَّه فِيهِ عَلَى قَوْمٍ وَيَتَابُ فِيهِ عَلَى آخَرِينَ**».

= «مكارم الأخلاق» [٢/ رقم ٧٨٥]، والخطيب في «الجامع» [١/ رقم ١٨٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٤/ ٢٣١]، وغيرهم، من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق أبي شيبة الواسطي عن النعمان بن سعد عن علي به . . .

قلتُ: وهذا إسناد منكر. وعبد الرحمن بن إسحاق: قال أحمد عنه: «منكر الحديث». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال البخاري: «فيه نظر» وهذا جرح شديد عنده وضعفه سائر النقاد. والنعمان بن سعد: مجهول لا يعرف إلا برواية ابن أخته عبد الرحمن بن إسحاق عنه، فلْيوثقه ابن حبان ما شاء. لكن: للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: منهم: ابن مسعود، وسيأتي «حديثه» [برقم/ ٥٤٠٦]. وعبد الله بن سلام: وسيأتي حديثه [برقم/ ٧٥٠٠]. وصخر الغامدي: عند أبي داود [٢٦٠٦]، والترمذي [١٢١٢]، وابن ماجه [٢٢٣٦]، والنسائي في الكبرى [٨٨٣٣]، وأحمد [٣/ ٤١٧]، وجماعة. وفي الباب عن صحابة آخرين. وليس له إسناد نظيف، لكنه يتقوى بشواهده، إن شاء الله.

٤٢٦- ضعيف: مضى تخريجه [برقم/ ٢٦٧].

٤٢٧- ضعيف: انظر قبله.

٤٢٨- حدّثنا سريج بن يونس أبو الحارث، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن على، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ فِى الْجَنَّةِ غُرَفًا يُرَى بُطُونُهَا مِنْ ظُهُورِهَا، وَظُهُورُهَا مِنْ بُطُونِهَا**»، فقال أعرابىٌ: فلمن هى يا رسول اللَّه؟ قال: «**لِمَنْ قَالَ طَيِّبَ الْكَلامِ، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ، وَأَفْشَى السَّلامَ، وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ**».

٤٢٩- وبه، عن على، قال: قال رسول اللَّه: «**إِنَّ فِى الْجَنَّةِ سُوقًا مَا فِيهِ بَيْعٌ وَلا شِرَاءٌ إِلا الصُّوَرُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَإِذَا اشْتَهَى الرَّجُلُ صُورَةً دَخَلَهَا، قَالَ: وَفِيهَا مَجْمَعٌ لِلْحُورِ الْعِينِ، قَالَ: يَرْفَعْنَ أَصْوَاتًا لَمْ تَسْمَعِ الْخَلائِقُ بِمِثْلِهَا، قال: يَقُلْنَ:**

٤٢٨- صحيح لغيره: أخرجه الترمذى [١٩٨٤]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٥٥]، وابن خزيمة [٢١٣٦]، وابن أبى شيبة [٢٥٧٤٣]، وابن أبى الدنيا فى قيام الليل [رقم ٣٩١]، وهناد فى «الزهد» [١/ رقم ١٢٣ وابن أبى داود فى «البعث» [رقم ٧٥]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٣١٨]، والمروزى فى «قيام الليل» [رقم ٢٢]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٤١٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٣٦٠]، والخطيب فى «الجامع» [١/ رقم ٢٣٦]، وغيرهم، من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى عن خاله النعمان بن سعد عن على به. قال الترمذى: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحاق، وقد تكلم بعض أهل الحديث فى عبد الرحمن بن إسحاق هذا من قبل حفظه». وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن على عن النبى ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به على بن أبى طالب».

قلتُ: وهذا إسناد فاسد، وقد مضى شرح حال عبد الرحمن وخاله فى الحديث الماضى. لكن: للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة. منهم:

١- أبو مالك الأشعرى: عند أحمد [٥/ ٣٤٣]، وابن خزيمة [٢١٣٧]، وابن حبان [٥٠٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٣/ رقم ٣٤٦٧]، وفى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٨٧٣]، وغيرهم، وسنده قوى على التحقيق.

٢- وعبد اللَّه بن عمرو: عند أحمد [٢/ ١٧٣]، والحاكم [١/ ١٥٣]، وغيرهما.

٣-٤-٥- وأنس بن مالك، وجابر بن عبد اللَّه، وابن عمر وغيرهم.

٤٢٩- منكر: مضى الكلام عليه [برقم/ ٢٦٨].

نَحْـــنُ الخَالِدَاتُ فَلا نَبِيـدُ وَنَحْنُ النَّاعِمَاتُ فَلا نَبْأَسُ

وَنَحْنُ الرَّاضِيَاتُ فَلا نَسْخَطُ طُوبَى لِمَنْ كَانَ لَنَا وَكُنَّا لَهُ»

٤٣٠- حدّثنا عبد الأعلى بن حماد النَّرْسى، حدّثنا حماد بن شعيب، عن حبيب بن أبى ثابت، عن ثعلبة بن يزيد السعدى، قال: سمعت عليًا، يقول: قال رسول اللّه ﷺ: «**لا صَفَرَ، وَلا هَامَةَ، وَلا يُعْدِى صَحِيحًا سَقِيمٌ**»، قال: فقلت: أنت سمعته؟ قال: نعم، سمعته أذناى، وأبصرته عيناى.

٤٣٠- صحيح لغيره: أخرجه الطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٢٤٩]، من طريق حماد بن شعيب عن حبيب بن أبى ثابت عن ثعلبة بن يزيد عن على به . . .

قلتُ: وهذا إسناد واه. وفيه علل:

١- حماد بن شعيب ضعفه ابن معين جدًا. وقال البخارى: «فيه نظر». وقال ابن عدى: «أكثر حديثه مما لا يتابع عليه». وضعفه سائر النقاد. راجع «اللسان» [٢/ ٣٤٨]، لكنه لم ينفرد به؛ بل تابعه الثورى: عند الطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٢٣٧]، لكن الطريق إليه لا يصح. ثم وجدت حمزة الزيات: قد تابعه عند الطبرى أيضًا [رقم ١٢٤٨]، والرافعى فى تاريخ قزوين [١/ ٤٧٩]، والمؤلف [رقم/ ٤٣١]، بإسناد قوى إليه، وهو عند الطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٣٠٧]، بشطره الأخير فقط.

٢- وحبيب بن أبى ثابت: إمام فقيه ثقة، لكنه يدلس كما قال الدرقطنى وقبله ابن خزيمة، بل قد اعترف هو بذلك، ولم يذكر فيه سماعًا.

٣- وثعلبة بن يزيد: وثقه النسائى وابن حبان، ومشاه الحافظ وقبله ابن عدى. ثم تناكد ابن حبان وذكره فى «المجروحين» [١/ ٢٠٧]، وقال: «كان غاليًا فى التشيع، لا يحتج بأخباره التى ينفرد بها عن على». وقبله قال البخارى: «سمع عليًا، روى عنه حبيب بن أبى ثابت، فيه نظر، لا يتابع فى حديثه». هكذا نقله ابن عدى فى كامله [٢/ ١٠٩]، عن البخارى، ثم قال فى آخر ترجمته: «لم أر له حديثًا منكرًا فى مقدار ما يرويه، وأما سماعه عن على ففيه نظر كما قال البخارى».

قلتُ: هذا فهم غريب، وما يقصد البخارى الطعن فى سماعه من على أصلاً، بل أثبته له كما رأيتَ، وإنما مراده بقوله «فيه نظر»: هو الغمز من ثعلبة فى ضبطه، كما هو المعروف من صنيع=

٤٣١ - أَخْبَرَنَا عثمان بن أبي شيبة، وابن نمير، قالا: حدّثنا الوليد بن عقبة، قال عثمان الشيباني، حدّثنا حمزة الزيات، عن حبيبٍ بن أبي ثابت، عن ثعلبة، في حديث عثمان الحماني، عن عليٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا صَفَرَ، وَلا هَامَةَ، وَلا يُعْدِي صَحِيحًا سَقِيمٌ**».

٤٣٢ - **حدّثنا** هدبة بن خالد، حدّثنا همام بن يحيى، حدّثنا علي بن زيد، عن عبد اللَّه بن الحارث بن نوفل، أن أباه، ولي طعام عثمان، قال أبي: فكأني أنظر إلى الحجل حول الجفان فجاء رجلٌ، فقال لعثمان: إن عليًا يكره هذا، فبعث إلى علي فجاء وذراعاه متلطخان من الخبط، فقال: إنك لكثير الخلاف إلينا، فقال عليٌ: أذكر اللَّه، رجلاً شهد رسول اللَّه ﷺ أهدى إليه عجز حمار وحشٍ، فقال: «**إِنَّا مُحْرِمُونَ، فَأَطْعِمُوهُ أَهْلَ الْخِلِّ؟**»، فقام رجالٌ فشهدوا، فقال عليٌ: أذكر اللَّه رجلاً شهد النبي ﷺ أهدى خمس بيضات نعامٍ، فقال: «**إِنَّا مُحْرِمُونَ، فَأَطْعِمُوهُ أَهْلَ الْخِلِّ؟**»، فقام رجالٌ فشهدوا، فقام عثمان، فدخل فسطاطه، وظعن الناس، وتركوا الطعام لأهل الماء.

= كما هو المعروف من صنيع البخاري في إطلاق تلك الجملة، وقد قال الذهبي في ترجمة عثمان ابن فائد من «الميزان»: «قل أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم». وبثعلبة وحده: أشار الهيثمي إلى إعلال الحديث به، فقال في «المجمع» [٥/ ١٧٣]: «رواه أبو يعلى وفيه ثعلبة ابن يزيد الحماني، وثقه النسائي وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات».

وللحديث: شواهد ثابتة بشطره الأول:

منها: حديث ابن عباس الآتي [برقم/ ٢٣٣٣]، وحديث ابن مسعود الآتي [برقم/ ٥١٨٢]، وحديث أبي هريرة الآتي [برقم/ ٦٥٠٨]. ولشطره الأخير: شاهد بلفظ: «لا يعدي شيء شيئًا» سيأتي عند المؤلف [برقم/ ٥١٨٢]، وهو شاهد ثابت كما سنشرح ذلك هناك إن شاء اللَّه.

راجع: «الصحيحة» [٣/ ٢٢٦]، للإمام الألباني.

٤٣١ - **صحيح لغيره**: انظر قبله.

٤٣٢ - **حسن لغيره**: مضى تخريجه [برقم/ ٣٥٦].

٤٣٣- حدّثنا عثمان بن أبى شيبة، حدّثنا عمران بن محمد بن أبى ليلى، عن أبيه، عن عبد الكريم، عن عبد اللّه بن الحارث، عن ابن عباسٍ، عن على بن أبى طالبٍ، قال: أتِىَ النبى ﷺ بلحم صيدٍ وهو محرمٌ، فلم يأكله.

٤٣٤- حدّثنا عبيد اللّه بن عمر حدّثنا غندر حدّثنا شعبة عن الحكم عن على بن حسين عن مروان بن الحكم قال: شهدت علياً وعثمان بين مكة والمدينة و عثمان ينهى عن المتعة ولم يجمع بينهما، فلما رأى ذلك على أهل بهما فقال: لبيك بعمرة وحج معًا. فقال عثمان: ترانى أنهى الناس وأنت تفعله ؟ فقال على: لم أكن أدع سنة رسول اللّه ﷺ لقول أحد من الناس.

٤٣٥- حدّثنا هناد بن السرى، حدّثنا أبو الأحوص، عن أبى إسحاق، عن الحارث،

٤٣٣- **صحيح**: هذا إسناد منكر، وقد مضى الكلام عليه فى تخريج الحديث الماضى [برقم ٣٥٦]. وللحديث بهذا اللفظ شواهد صحيحة. انظر: «نصب الراية» [٣/ ١٤٠].

٤٣٤- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم/ ٣٤٩].

٤٣٥- **صحيح لغيره**: أخرجه الترمذى [٢٧٣٦]، وابن ماجه [١٤٣٣]، وأحمد [١/ ٨٨]، والدارمى [٢٦٣٣]، والبزار [٨٥٠]، وابن أبى شيبة [١٠٨٤٢]، وهناد فى «الزهد» [٢/ رقم ١٠٢٢]، وأبو الشيخ فى «التوبيخ والتنبيه» [رقم ١٩]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٢٠٨]، وابن الأعرابى فى «معجمه» [٣/ رقم ١٢٥٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ٤٨]، وابن قدامة فى «المتحابين فى اللّه» [رقم ٢٧]، وجماعة، من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن الحارث الأعور عن على به نحوه . . . وهو عند بعضهم مختصراً. قال الترمذى: « هذا حديث حسن، وقد روى من غير وجه عن النبى ﷺ وقد تكلم بعضهم فى الحارث الأعور».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف لا يصح. وفيه علتان:

١- أبو إسحاق: مضى أنه يدلس، ولم يذكر فيه سماعًا، ثم هو قد تغير بآخرة، ولم يروه عنه أحد من قدماء أصحابه سوى إسرائيل حفيده وحده، وقد مضى أن أحمد وابن معين جزما بكون إسرائيل قد سمع من جده بآخرة. وخالفهما بعضهم.

٢- والحارث الأعور: فقيه ضعيف جملة واحدة، وليس بواهٍ على التحقيق، بل يكتب حديثه.

وللحديث شواهد: =

عن علي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ ستٌّ بِالْمَعْرُوفِ: يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ، وَيُشَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ، وَيَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ، وَيُشَيِّعُ جِنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ، وَيُحِبُّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**».

٤٣٦- حدّثنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني، حدّثنا وكيعٌ، عن هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيبِ، عن علي، أنه صنع طعامًا، فدعا رسول اللَّه ﷺ، فجاء فرأى في البيت ستراً فيه تصاوير، فرجع، قال: فقلت: يا رسول اللَّه، ما رجعك بأبي أنت وأمي؟ قال: «**إِنَّ فِي الْبَيْتِ سِتْرًا فِيهِ تَصَاوِيرُ، وَإِنَّ الْمَلائِكَةَ لا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تَصَاوِيرُ**».

= منها: حديث أبي هريرة: عند مسلم [٢١٦٢]، وجماعة مثل لفظ المؤلف دون «ويحب له ما يحب لنفسه» فعندهم مكانها «وإذا استنصحك فانصح له». وهذه الجملة: «ويحب له ما يحب لنفسه» ثابتة في الصحيح بلفظ «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». وراجع: الصحيحة [رقم ٣٧]، والتلخيص [٤/ ٩٦]. وسيأتي للحديث: طريق آخر عن علي [برقم/ ٥٠٩].

٤٣٦- صحيح: المرفوع في آخره: أخرجه النسائي [٥٣٥١]، وابن ماجه [٣٣٥٩]، والبزار [٥٢٣]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٩٩، ١٠٠]، وغيرهم، من طرق عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن ابن المسيب عن علي به نحوه... قال البزار: «وهذا الحديث من أحسن إسناد يروى عن علي -رضي اللَّه عنه- في ذلك، ولا نعلم أحداً وصل هذا الحديث عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي -رضي اللَّه عنه- إلا وكيع عن هشام».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول، وفيه علتان:

الأولى: قتادة إمام المدلسين بلا كلام، ولم أجده ذكر فيه سماعًا، وقد كان مغرمًا بالتدليس عن ابن المسيب خاصة حتى قال أحمد: «أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب ما أدري كيف هي، لقد أدخل بينه وبين سعيد نحواً من عشرة رجال لا يعرفون». هكذا نقله عنه العلائي في جامع التحصيل [ص ٥٥٢]. وقال إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»: «سمعت علي بن المديني يضعف أحاديث قتادة عن سعيد بن الميسب تضعيفًا شديداً وقال: أحسب أن أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجال». نقله عنه الحافظ في «التهذيب» [٨/ ٢١٨]، ثم نقل عن ابن مهدي قوله: «مالك عن ابن المسيب أحب إلي من قتادة عن ابن المسيب». =

٤٣٧- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا مسعرٌ، عن أبي عون الثقفي، عن أبي صالحٍ الحنفي، عن علي، أن أكيدر دومة أهدى إلى رسول الله ﷺ ثوبَ حريرٍ، فأعطاه عليًا، فقال: «شَقِّقْهُ خُمُرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ».

٤٣٨- حدّثنا عمرو بن محمد الناقد، حدّثنا محمد بن فضيل بن غزوان، حدّثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمانِ بن سعد، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَغُرَفًا يُرَى ظُهُورُهَا مِنْ بُطُونِهَا، وَبُطُونُهَا مِنْ ظُهُورِهَا»، فقال أعرابيٌ: «لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّه ؟ قَالَ: لِمَنْ أَطْعَمَ الطَّعَامَ، وَأَفْشَى السَّلَامَ، وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ».

٤٣٩- حدّثنا الحسن بن حمادٍ الكوفي، حدّثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد

= والثانية: أنه قد اختلف في إسناده على الدستوائي؛ فرواه عنه وكيع الجراح على الوجه الماضي متصلاً. وخالفه جماعة بل أصحاب هشام الدستوائي - كما يقول الدارقطني- فرووه عن هشام فقالوا: عن قتادة عن ابن المسيب به مرسلاً . . . ومن هؤلاء: روح بن عبادة: عند أبي نعيم في «الحلية» [٦/ ٢٨١]، ومعاذ بن هشام: عند المؤلف [برقم/ ٥٥٦]، وأحمد بن عصام: في حديثه [رقم/ ٥]. قال الدارقطني في «العلل» [٣/ ٢٢١]: «وهو الصواب».

قلتُ: وهو كما قال. لكن: للحديث شواهد ثابتة بنحو المرفوع منه. مضى بعضها: [برقم/ ٣١٣]، وسيأتي بعضها [برقم/ ١٣٠٣، ١٤١٤، ١٤٣٠، ٢٤٢٩]، وغيرها كثير.

٤٣٧- صحيح: أخرجه مسلم [٢٠٧١]، وأحمد [١/ ١٣٠]، وابن أبي شيبة [٢٤٧٨٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢٥٣]، وأبو نعيم في «الحلية» [٤/ ٣٦٦]، وغيرهم، من طريقين عن أبي عون الثقفي عن أبي صالح الحنفي عن علي به نحوه . . .

قلتُ: وإسناده صحيح مستقيم. وله طرق أخرى عن علي به . . .

٤٣٨- صحيح: مضى قريبًا [برقم ٤٢٨].

٤٣٩- ضعيف جدًا: أخرجه الحاكم [١/ رقم ٦٦٩]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ١٤٣]، وابن عدي في «الكامل» [٦/ ١٧٢]، و عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في «الترغيب في الدعاء» [ص/ ٤٠- ٤١/ طبعة دار ابن حزم]، وأبو علي الصفار في «فوائده عن شيوخه» =

الهمدانى، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن على، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الدُّعَاءُ سِلاحُ الْمُؤْمِنِ، وَعِمَادُ الدِّينِ، وَنُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**».

= [رقم/ ٢٨ مخطوط/ بترقيمى]، وغيرهم، من طرق عن الحسن بن حماد الضبى عن محمد بن الحسن بن أبى يزيد [ووقع عند الحاكم: «محمد بن الحسن بن الزبير» وهو وهم بلا تردد كما يأتى]، عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن على به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ساقط، وفيه علتان:

الأولى: محمد بن الحسن بن أبى يزيد أسقطه النقاد فسقط على أم رأسه. قال أحمد: «ما أراه يسوى شيئًا». وقال ابن معين: «يكذب». وقال أبو داود: «كذاب، وثب على كتب أبيه». وقال النسائى: «متروك». وضعفه سائر النقاد. وبه أعله: البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٤٧]، والهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٢٢١]، وقبلهم ابن عدى فى «كامله» والذهبى فى «الميزان» وأنكراه على محمد بن الحسن.

وقد وقع فى «المستدرك»: «عن محمد بن الحسن بن الزبير الهمدانى.». ثم قال الحاكم بعد أن ذكر الحديث: «هذا حديث صحيح؛ فإن محمد بن الحسن هذا هو التل، وهو صدوق فى الكوفيين».

قلتُ: وهذا وهم فاحش من ابن البيع، وقد أطنب الإمام الألبانى فى تعقبه «بالضعيفة» [١/ ٣٢٨]. وصاحب هذا الحديث هو: «محمد بن الحسن بن أبى يزيد» كما مضى. فهو المتفرد بروايته، وبه يُعْرَف، فلعل ما وقع فى «المستدرك» وهم من بعض رواته، كما ذكر الإمام فى «الضعيفة». بل يظهر لى أنه من الحاكم نفسه، ثم زاده بعض النساخ بعد ذلك؛ برهان ذلك: أن محمد بن الحسن بن أبى يزيد قد وقع فى بعض الطرق هكذا «محمد بن الحسن» غير منسوب، كما عند القضاعى، فلعله وقع هكذا عند الحاكم أيضًا سماعًا من شيخه محمد بن عبد اللَّه الأصبهانى الزاهد، فظنه الحاكم: محمد بن الحسن بن الزبير؛ لكونه من هذه الطبقة أيضًا، فقال: «هذا حديث صحيح؛ فإن محمد بن الحسن هذا هو التل. . .». فجاء بعض نسَّاخ «المستدرك» فرأى مقولة الحاكم الماضية، فنظر فى ترجمة التل من كتب الرجال فوجده: «محمد ابن الحسن بن الزبير» فزاد «ابن الزبير» فى نسخة «المستدرك».

وهذا احتمال ظاهر، لكن يعكِّر عليه أنه قد وقع فى «المستدرك» نسبة محمد بن الحسن بكونه همذانيًا، وابن الزبير أسدى معروف. فاللَّه المستعان. =

٤٤٠- حدّثنا عبد الأعلى بن حماد النرسى، حدّثنا بشر بن منصور السليمى، عن الخليل بن مرة، عن الفرات بن سلمان، قال: قال علىٌ: ألا يقوم أحدكمً، فيصلى أربع ركعات قبل العصر، ويقول فيهن ما كان رسول اللّه ﷺ يقول: «**تَمَّ نُورُكَ فَهَدَيْتَ، فَلَكَ الْحَمْدُ، عَظُمَ حِلْمُكَ فَعَفَوْتَ، فَلَكَ الْحَمْدُ، بَسَطْتَ يَدَكَ فَأَعْطَيْتَ، فَلَكَ الْحَمْدُ رَبَّنَا، وَجْهُكَ أَكْرَمُ الْوُجُوهِ، وَجَاهُكَ أَعْظَمُ الْجَاهِ، وَعَطِيَّتُكَ أَفْضَلُ الْعَطِيَّةِ وَأَهْنَؤُهَا، تُطَاعُ رَبَّنَا فَتَشْكُرُ، وَتُعْصَى رَبَّنَا فَتَغْفِرُ، وَتُجِيبُ الْمُضْطَرَّ، وَتَكْشِفُ الضُّرَّ، وَتَشْفِى السَّقِيمَ، وَتَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَتَقْبَلُ التَّوْبَةَ، وَلَا يَجْزِى بِآلَائِكَ أَحَدٌ، وَلَا يَبْلُغُ مِدْحَتَكَ قَوْلُ قَائِلٍ**».

= والثانية: أن على بن الحسين لم يدرك جده على بن أبى طالب بالاتفاق، فالحديث منقطع أيضًا، وبتلك العلة أيضًا: أعله الذهبى فى «الميزان»، والمناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٢٠/ طبعة مكتبة الإمام الشافعى].

وللفقرة الأولى منه: شاهد من حديث جابر بن عبد اللّه بإسناد فاسد يأتى [برقم/ ١٨١٢]، وكذا لتلك الفقرة شواهد أخرى، وكلها تالفة لا يثبت منها شىء،

٤٤٠- منكر: هذا إسناد منكر، وفيه علتان بل ثلاث:

الأولى: الخليل بن مرة: منكر الحديث، كما قاله البخارى فى رواية عنه، وقال فى أخرى: «فيه نظر»، وضعفه جمهرة النقاد، لكن مشاه أبو زرعة وابن عدى؛ ثم جاء أحمد بن صالح المصرى ووثقه. والصواب الأول، والغالب على حديثه المناكير والمخالفات والغرائب. والممارسة العملية لأحاديث الراوى للحكم عليه: أقوى بكثير من مطلق التوثيق النظرى. وراجع ترجمة هذا الرجل من كامل ابن عدى [٣/ ٥٨]، ترى صدق ما قلناه عنه.

أما قول الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٢٤٤]: «والخليل بن مرة وثقه أبو زرعة»، فمجازفة منه قد أكثر منها فى كتابه، فلم يوثق أبو زرعة المختار أصلاً، وإنما قال عنه: «صالح»، وأين هذا من دعوى التوثيق؟، والحديث: محفوظ موقوفًا كما يأتى، فالوهم فى رفعه هو من مناكير الخليل ابن مرة بلا تردد.

والثانية: فرات بن سليمان لم يدرك عليًا، كما قاله الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٢٤٤]، وسبقه أبو زرعة الرازى إلى هذا، كما نقله عنه العلائى فى «جامع التحصيل» [ص ٢٥٢]. =

٤٤١- حدّثنا عبد الأعلى بن حماد النرسي، حدّثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي، حدّثنا سعيد بن خالد، قال: حدثني عبدُ اللَّه بن الفضل، عن عبيد اللَّه بن أبي رافعٍ، عن علي بن أبي طالبٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يُجْزِئُ عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرَّتْ أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزِئُ عَنِ الْقُعُودِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ**».

= **قلتُ**: وهذا ليس فيه شك أصلاً، وفرات عداده في الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. وقد وثقه أحمد وابن معين وابن حبان، ومشاه أبو حاتم وابن عدي، ولم يغمزه أحد بشيء. لكن يقول حسين أسد في تعليقه على «مسند المؤلف»: «والفرات بن سلمان لم أقع له على ترجمة» كذا قال: ولا أدري أيش هذه الغفلة، والرجل مترجم في «الميزان» و«اللسان» و«التعجيل» و«الجرح والتعديل» و«تاريخ البخاري» و«ثقات ابن حبان» و«كامل ابن عدي» وغيرها، وقد صحّ الحديث موقوفًا من طرق عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي به... أخرجه ابن أبي شيبة [٢٩٢٥٧]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٧٣٤]، والفريابي في «الذكر» وأبو القاسم ابن الفضل في «أماليه» كما في «كنز العمال» [رقم/ ٤٩٦٣]، ومحمد بن فضيل في «الدعاء» [رقم ٧٠]، وغيرهم. وسنده قوى متصل مستقيم.

٤٤١- **ضعيف**: أخرجه أبو داود [٥٢١٠]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٧٧٢٥]، وفي «الآداب» [رقم ٢١٥]، والبزار [رقم/ ٥٣٤]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [١/ رقم/ ٨١٤]، وابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ٢٢٣]، والمحاملي في «الأمالي» [٥/ ٦٢]، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» [٧/ ٨٩/ ١]، وأبو سعيد النيسابوري في «الأربعين» والضياء في «المختارة» [١/ ٢١٤-٢١٥]، كما في «الإرواء» [٣/ ٢٤٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/ ٢٩٠]، وفي «الاستذكار» [٨/ ٤٦٣]، والمزي في «التهذيب» [١٠/ ٤١١]، وغيرهم، من طريق سعيد بن خالد الخزاعي عن عبد اللَّه بن الفضل الهاشمي عن عبيد اللَّه بن أبي رافع عن علي به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد مُعل لا يثبت، وسعيد بن خالد: ضعفه أبو زرعة الرازي. وقال البخاري: «فيه نظر»، وكذا ضعفه أبو حاتم وابن حبان والدارقطني وغيرهم.

وفي الحديث علة ثانية. قال ابن عبد البر في «التمهيد» [٥/ ٢٩٠]، بعد أن نقل عن أبي زرعة وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة أنهم أعلوا الحديث بـ: «سعيد بن خالد»، وجعلوه منكرًا لتفرده به بهذا الإسناد قال: «على أن عبد اللَّه بن الفضل لم يسمع من عبيد اللَّه بن أبي رافع؛ بينهما الأعرج في غير ما حديث». =

٤٤٢- حدّثنا عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن أبى إسحاق، عن الحارث، عن على، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**صَوْمُ شَهْرِ الصَّبْرِ، وَثَلاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، صَوْمُ الدَّهْرِ وَيُذْهِبُ وَحَرَ الصَّدْرِ**».

= **قلتُ**: ويؤيده أن أحمد بن منصور المروزى قد رواه عن عبد الملك بن إبراهيم عن سعيد بن خالد فقال: سمعتُ عبد اللَّه بن الفضل يحدث عن الأعرج - إن شاء اللَّه - عن عبيد اللَّه بن رافع عن على به . . .

هكذا ذكره المزى فى «التهذيب» [١٠/ ٤١١]، لكن قد خولف أحمد بن منصور فيه؛ خالفه الحسن بن على الحلوانى فرواه عن عبد الملك على الوجه الأول، وهذا هو الذى رجحه الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢٢]، ثم قال: «والحديث: غير ثابت، تفرد به سعيد بن خالد المدنى عن عبد اللَّه بن الفضل، وليس بالقوى. يعنى: سعيد بن خالد.». وللحديث: شواهد ذكرها الإمام فى «الإرواء» [٣/ ٢٤٣]، وهى غير محفوظة الأسانيد، بل ولا يصح فى هذا الباب شىء سوى مرسل زيد بن أسلم: «يسلم الراكب على الماشى، وإذا سلم من القوم واحد أجزأ عنهم». أخرجه مالك فى «الموطأ» [١٧٢١]- واللفظ له- وابن عبد البر فى التمهيد [٥/ ٢٩١]، وفى الاستذكار [٨/ ٤٦٣].

٤٤٢- صحيح لغيره: أخرجه البزار [١/ رقم/ ١٠٥٥/ كشف الأستار]، من طريق حَمَّاد بْن سَلَمَةَ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةَ، عَنْ أَبِى إِسْحَاقَ السبيعى، عَنِ الحَارِثِ الأعور، عَنْ عَلِىٍّ به.

وهذا إسناد لا يصح.

والحجاج: هو ابن أرطأة الإمام الفقيه صاحب تلك الأخطاء الكثيرة، والأوهام الغزيرة، وقد اضطرب فيه كما يأتى، وأبو إسحاق السبيعى: عريق فى التدليس، ولم يذكر فيه سماعًا وقد تغير أيضًا بآخرة، وقد اضطرب فيه الحجاج؛ فعاد مرة أخرى ورواه عن أبى إسحاق فقال: عن عاصم بن ضمرة عن على به مرفوعًا . . . أخرجه البزار [رقم/ ٦٨٨/ البحر الزخار]، من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج به. قال البزار: «ورواه يونس بن أبى إسحاق عن أبيه عن الحارث عن على . . .».

قلتُ: واختلف فيه على أبى إسحاق؛ فرواه عنه الحجاج كما مضى. وتابعه يونس بن أبى إسحاق: على الوجه الأول عن أبيه به. أخرجه البزار [١/ رقم/ ١٠٥٦/ كشف الأستار].

وخالفهما: معمر ابن راشد؛ فرواه بنحوه عن أبى إسحاق عن الحارث به مقطوعًا عليه =

٤٤٣- حدّثنا بندارٌ محمد بن بشار، حدّثنا محمد، حدّثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن هبيرة، عن علي، أن رسول اللَّه ﷺ أهديت له حلةٌ من حرير، قال: فكسانيها، قال عليٌ: فخرجت فيها، فقال النبي ﷺ: «**إِنِّي لَسْتُ أَرْضَى لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي، فَأَمَرَنِي، فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي فَاطِمَةَ، وَعَمَّتِهَا**».

٤٤٤- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا سفيان، عن أبي سعد، عن نصر بن عاصمٍ، أن عليًا، قال: قد أخذ رسول اللَّه ﷺ من المجوس الجزية، وأبو بكرٍ، وأنا.

٤٤٥- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر القواريري، حدّثنا جعفر بن سليمان، حدثني النضر ابن حميدٍ الكوفي، عن أبي الجارود، عن الحارث الهمداني، قال: رأيت عليًا جاء حتى

= هكذا أخرجه عبد الرزاق [٧٨٧٢]. وخالفهم أبو بكر بن عياش؛ فرواه عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي به موقوفًا . . .

هكذا أخرجه الطبري في «التهذيب» [١/ ٣٣٩/ مسند عمر]. ثم جاء الأعمش ورواه عن أبي إسحاق فقال: عن عمارة بن عبد الكوفي عن علي به . . .

هكذا أخرجه الطبري أيضًا [١/ رقم ٣٣٩/ مسند عمر]. وكل هؤلاء ممن روى عن أبي إسحاق بعد تغيره أو اختلاطه، وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة، منهم: أبو ذر: عند أحمد [٥/ ١٥٤]، والطيالسي [٤٨٢]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٣٨٥٦]، وجماعة، وفي سنده مبهم.

ومنهم: أعرابي: عند أحمد [٥/ ٣٦٣]، وابن أبي شيبة [٣٦٦٣٥]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٣٨٥٨]، وفي «سننه» [١٢٥٢٩]، وجماعة، من طريق يزيد بن عبد اللَّه بن الشخير عن أعرابي سمع النبي ﷺ يقول: «صوم شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر يذهبن وحر الصدر». وسنده صحيح.

ومنهم: ابن عباس، وابن مسعود، وغيرهم.

٤٤٣- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٣١٩].

٤٤٤- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٣٠١].

٤٤٥- **باطل**: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٦٠/ ٤٢]، من طريق جعفر بن سليمان حدثني النضر ابن حميد الكوفي عن أبي الجارود عن الحارث الأعور الهمداني عن علي به. =

صعد، فحمد اللّه وأثنى عليه، ثم قال: قضاءٌ قضاه اللّه على لسان نبيكم ﷺ النبى الأمى: أنه لا يحبنى إلا مؤمنٌ، ولا يبغضنى إلا منافقٌ، وقد خاب من افترى، قال: قال النضر: وقال علىٌ: أنا أخو رسول اللّه ﷺ، وابن عمه، لا يقولها أحدٌ بعدى.

٤٤٦- حدّثنا أبو هشام و عثمان بن أبى شيبة قالا: حدّثنا يحيى بن يمان حدّثنا سليمان بن قرم، عن مسلم، عن حبة: عن على قال: بُعِثَ رسولُ اللّهِ ﷺ يومَ الإثنينِ وأسلمتُ يومَ الثُّلاثاء.

= **قلتُ**: وإسناده مظلم، والنضر بن حميد: هو الكندى الذى يقول عنه البخارى: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم: «متروك الحديث». وأبو الجارود: هو زياد بن المنذر ذلك الرافضى الخبيث السافل، كذبه يحيى بن معين بخط عريض، وقال يحيى النيسابورى: «يضع الحديث». وتركه أحمد وجماعة، وقال البخارى: «يتكلمون فيه» وقال ابن حبان: «كان رافضيًا يضع الحديث فى مثالب أصحاب النبى ﷺ ويروى فى فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول لا تحل كتابة حديثه...». والحارث الأعور: ضعيف على فقهه وعلمه.

وللحديث: طرق أخرى عن على به... وكلها تالفة ساقطة. نعم جملة: «لا يحبنى إلا مؤمن ولا يبغضنى إلا منافق» صحيحة ثابتة من وجوه، وقد مضت عند المؤلف [٢٩١]، فانظره ثمَّ.

٤٤٦- منكر: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ٤٢]، من طريق المؤلف، وأبو القاسم ابن الجراح فى «أماليه» كما فى «كنز العمال» [رقم/ ٣٦٤٠٧]، من طريق يحيى بن يمان حدثنا سليمان بن قرم عن مسلم عن حبة عن على به. وسنده واهٍ مسلسل بالعلل.

١- يحيى بن اليمان: ضعفه بعضهم، وقد ساء حفظه فى آخر عمره، حتى كثرت الأوهام فى أحاديثه. قال ابن عدى: «عامة ما يرويه غير محفوظ....». وقال أبو داود: «يخطئ فى الأحاديث ويقلبها» ونحوه قال جماعة.

٢- وسليمان بن قرم: شيخ مختلف فيه، لكن وصفه الحاكم بسوء الحفظ، وهو جرح مفسر. وقد قيل: إنه هو نفسه «سليمان بن معاذ» ولم يثبت ذلك.

٣- ومسلم: هو ابن كيسان الملائى، الذى يقول عنه الفلاس: «منكر الحديث جدًا». وقال ابن معين: «لا شىء». وقال البخارى «يتكلمون فيه». ومثله قال أبو حاتم، وأسقطه أكثر النقاد، وضعفه الباقون، ولم يثن عليه أحد قط. =

٤٤٧- حدّثنا أبو هشام الرفاعى، ، حدّثنا محمد بن فضيل، حدّثنا الأجلح، عن سلمة بن كهيل، عن حبة بن جوين: عن على قال: ما أعلم أحداً من هذه الأمة بعد نبيها عبد اللَّه قبلى لقد عبدته قبل أن يعبده أحد منهم خمس سنين أو سبع سنين .

= وبه وحده: أعلَّ الحديثَ الهيثمىُّ فى «المجمع» [٩/ ١٢٥]، فقال: «رواه أبو يعلى وفيه مسلم بن كيسان الملائى وقد اختلط».

٤- وحبة: هو ابن جوين. مختلف فيه كما سنذكر تفصيل ذلك فى الآتى:

٤٤٧- منكر: أخرجه الحاكم [٣/ ١٢١]، وأبو محمد ابن ماسى فى فوائده [رقم ٣٣]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [١/ ٣٤١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٧٤٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٣٠]، وغيرهم، من طريقين عن الأجلح الكندى عن سلمة بن كهيل عن حبة بن جوين عن على به . . .

قال ابن الجوزى: «هذا حديث موضوع على على - عليه السلام - أما حبة فلا يساوى، حبَّة فإنه كذاب قال يحيى - يعنى ابن معين- : ليس بشىء، وقال السعدى - يعنى الجوزجانى- : غير ثقة، وقال ابن حبان: كان غاليًا فى التشيع واهيًا فى الحديث، وأما الأجلح الكندى فقال أحمد: روى غير حديث منكر، وقال أبو حاتم الرازى: لا يحتج بحديثه، وقال ابن حبان: كان لا يدرى ما يقول».

أما حبَّة: فلم يكذبه أحد سوى ابن الجوزى وحده مع أن إمامه أحمد قد سئل عن الثبْت عن على - رضى اللَّه عنه - فذكر جماعة منهم: حبة بن جوين، كما تراه فى ترجمة «حارثة ابن مضرب» من «تهذيب التهذيب». وقد وثقه العجلى أيضًا، وقال الحافظ صالح جزرة: «ليس هو بمتروك ولا ثُبت، وسط»، وضعفه سائر النقاد.

والحق: أن حبة شيخ صدوق فى نفسه، إلا أنه ليس بحجة. والحديث قد سكت عنه الحاكم فى «المستدرك» ، وتعقبه الذهبى فى «تلخيص المستدرك» قائلاً: « هذا باطل، لأن النبى ﷺ من أول ما أوحى إليه آمن به خديجةُ وأبو بكر وبلال وزيد مع على قبله بساعات، أو بعده بساعات، وعبدوا اللَّه مع نبيه، فأين السبعُ سنين؟ ولعل السمعَ أخطأ، فيكون أمير المؤمنين قال: «عبدتُ اللَّه ولى سبع سنين» ولم يضبط الراوى ما سمع، ثم حبةُ شيعى جلد، قد قال ما يُعْلَمُ بطلانُه: من أن عليًا شهد معه صفين ثمانون بدريًا».

وسبقه ابن الجوزى إلى نحو ذلك فى حق «حبة» فى ترجمته من «الضعفاء والمتروكين» [١ / ١٨٧]=

. . . . . .

= فقال عن حبة: «يروى عن على ويكذب فيما يروى، روى أن عليًا كان معه بصفِّين ثمانون بدريًا وكذب».

قلتُ: اللَّه يحب الإنصاف يا أبا الفرج، وأنت ولا الذهبى ولا غيركما تستطيعون أن تُسندوا لنا ما تزعمون أن حبة قاله بالإسناد الصحيح المتصل إليه، إنما ورد هذا الكلام: عن الحَكم بن عتيبة، كما أخرجه عنه الحاكم فى «المعرفة» كما فى «إتحاف المهرة» [١٨/ ٥٣٨]، والخطيب فى «تالى تلخيص المتشابه» [٢/ ٥٠٣/ طبعة الصميعى]، وأبو الحسن القطان فى «البطوالات» كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ١٩٣/ الطبعة العلمية].

وأكثر ما يقع فى حديث «حبة» من المناكير، فإنما ذلك من الرواة عنه. وقد قال الحافظ النقادة أبو أحمد ابن عدى عن حبَّة «قلَّما رأيتُ فى حديث منكرًا إذا روى عنه ثقة».

وهذا الحديث: ليس مما عملته أيدى حبة، ولا له فيه ناقة أو جمل، وإنما هو من أوهام الأجلح عليه، والأجلح الكندى هذا: يقول عنه أحمد: «قد روى الأجلح غير حديث منكر»، وقد ضعفه سائر النقاد، وما وثقه إلا من لم يسبر مرويات الرجل جيدًا، وقد اضطرب فى إسناد هذا الحديث أيضًا، فعاد ورواه عن عبد اللَّه بن أبى الهذيل عن على به . . . هكذا ولم يذكر فيه «سلمة بن كهيل» ولا «حبة»؛ أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٨٣٩٦]. وهذا دليل قوى على تبرئة ساحة حبة من لفظ المؤلف هنا، وإنما الحديث هو من مناكير الأجلح الكندى وحسب.

نعم قد توبع عليه الأجلح: تابعه يحيى ابن سلمة بن كهيل عن أبيه عن حبة عن على به نحوه. . . أخرجه أحمد [١/ ٩٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٢/ ٤٢]، لكن يحيى ساقط الحديث، وتابعه عليه بعض الهلكى أيضًا.

والذى صح عن حبة: هو الذى رواه شعبة عن سلمة بن كهيل عن حبة عن على أنه قال: «أنا أول من أسلم أو صلى مع رسول اللَّه ﷺ . . .». هكذا أخرجه أحمد فى المسند [١/ ١٤١]، وفى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ٩٩٩]، وابن أبى شيبة [٣٢٠٨٥]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم/ ٤٩١]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٣٩١]، وفى «الخصائص» [رقم/ ١]، وابن أبى عاصم فى «الأوائل» [رقم ٦٨]، وفى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ١٧٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ٢١]، وابن عدى [٥/ ٤]، وابن عساكر [٣٢/ ٢٠١]، وجماعة، من طريق شعة به. وهذا إسناد كالشمس إلى حبة. ولا يصح عنه سواه. =

٤٤٨- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمى، عن أبيه، عن علىٍ، قال: ما عندنا إلا كتاب اللَّه وهذه يعنى الصحيفة، عن النبى ﷺ، وذكر الحديث.

٤٤٩- حدّثنا أبو كريب محمد بن العلاء، حدّثنا محمد بن الحسن الأسدى، حدّثنا هارون بن صالح الهمدانى، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن أبى الجُلاَّس، قال: سمعت عليًا، يقول لعبدِ اللَّه السبائى: ويلك، واللَّه ما أفضى إلىَّ بشىء كتمه أحدًا من الناس، ولقد سمعته، يقول: «**إِنَّ بَيْنَ يَدَىِ السَّاعَةِ ثَلاثِينَ كَذَّابًا وَإِنَّكَ لأَحَدُهُمْ**».

= وللحديث: طريق آخر أخرجه ابن أبى شيبة [١٢/ ٦٥]، وابن ماجه [رقم/ ١٢٠]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [رقم/ ١٣٢٤]، وفى «الآحاد والمثانى» [رقم/ ١٧٨]، والنسائى فى الكبرى [رقم/ ٨٣٩٥]، وفى «الخصائص» [رقم/ ٧]، والحاكم [٣/ ١١١-١١٢]، وغيرهم، من طريق العلاء بن صالح، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد اللَّه الأسدى، عن على قال: «إنى عبدُ اللَّه وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدى إلا كاذب، صليت قبلَ الناس بسبع سنين قبل أن يعْبُده أحد من هذه الأمة». هذا لفظ الحاكم.

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ٢٠]: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات،». وقبله قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، وتعقبه الذهبى فى «تلخيص المستدرك» قائلاً: «كذا قال، وهو [ليس] على شرط واحد منهما، بل ولا هو بصحيح، بل حديث باطل فتدبره، وعباد قال ابن المدينى: ضعيف». قلت: وهو كما قال، وقد نقل ابن الجوزى فى «الموضوعات» [١/ ٣٤١] عن أبى بكر الأثرم أنه قال: «سألت أبا عبد اللَّه -يعنى أحمد بن حنبل- عن حديث على «أنا عبد اللَّه وأخو رسوله...»؟ فقال: اضرب عليه، فإنه حديث منكر».

٤٤٨- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٢٦٣].

٤٤٩- **صحيح**: المرفوع منه فقط: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى «السنة» [٢/ رقم ١٣٢٥]، والهروى فى «ذم الكلام» [٤/ رقم/ ٦٢٢]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ٩٨٢/ ظلال]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٢٩]، والنسائى فى «مسند على» كما فى «تهذيب الكمال» [٣٣/ ٢١٣]، والبخارى فى «الكنى» [١١٦]، وغيرهم من طرق عن محمد بن الحسن الأسدى عن هارون بن صالح، عن الحارث بن عبد الرحمن الهمدانى، عن أبى الجلاس الكوفى، عن على به... =

٤٥٠- **حدّثنا** أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا محمد بن الحسن، بإسناده، مثله.

٤٥١- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا ابن عيينة، عن مطرف، عن الشعبى، أخبرنى أبو جحيفة قال: قلت لعلى: هل عندكم عن رسول اللّه ﷺ شىء سوى كتاب اللّه؟ قال: لا والذى فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا شىء سوى كتاب اللّه إلا أن يؤتى اللّهُ رجلاً فَهْمًا فى هذا القرآن، وما فى الصحيفة قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر.

٤٥٢- **حدّثنا** زهير، حدّثنا ابن عيينة، عن أبى إسحاق، عن زيد بن أثيع قال: سألنا عليًا: بأى شىء بعثت؟ قال: بعثت بأربع: ألا يطوفنَّ بالبيت عريان ولا يدخل الحرم مشرك، ومن كان بينه وبين رسول اللّه ﷺ عهد فهو إلى مدته، ومن لم يكن له عهد فله أجل أربعة أشهر ولا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة.

= **قلتُ**: وهذا إسناد ما كان. هارون بن صالح: شيخ غائب لا يدرى أحد من يكون؟، فماذا ينفعه ذكْر ابن حبان له فى «الثقات»؟، والحارث الهمدانى: قريب من المجهول، وأبو الجلاَّس، ما نعرف عنه شيئًا أصلاً، بل ولا يعرف إلا بهذا الحديث الغريب، والهيثمى مع كونه لا يعرف أبا الجلاس ولا هارون ابن صالح تراه يقول فى «المجمع» [٧/ ٦٤٣]: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات». فأيش هذا التساهل السافر؟، ولجملة «إن بين يدى الساعة ثلاثين كذابًا» شواهد عن جماعة من الصحابة وبعضها صحيح ثابت. يأتى منها: حديث أبى هريرة [برقم/ ٥٩٤٥، ٦٥١١].

٤٥٠- **ضعيف**: انظر قبله.

٤٥١- **صحيح**: أخرجه البخارى [١١١]، والنسائى [٤٧٤٤]، وابن ماجه [٢٦٥٨]، والترمذى [١٤١٢]، وأحمد [١/ ٧٩]، والشافعى-٩٨٠]، وعبد الرزاق [١٨٥٠٨]، وابن أبى شيبة [٢٧٧٤١]، والحميدى [٤٠]، وابن الجارود [٧٩٤]، والبيهقى [١٥٦٨٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٩٢]، وجماعة كثيرة، من طرق عن مطرف بن طريف عن الشعبى عن أبى جحيفة عن على به نحوه...

قلتُ: وله طرق أخرى عن على به.

٤٥٢- **صحيح لغيره**: أخرجه الترمذى [٨٧١]، والدارمى [١٩١٩]، والحاكم [٣/ ٥٤]، والحميدى [٨٤]، والمروزى فى «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٦٦٩، ٦٧٠]، =

قال زهير : كذا قال : زيد بن أثيع وإنما هو ابن يثيع

= وأحمد [١/ ٧٩]، والمزى فى «التهذيب» [١٠/ ١١٧]، والبزار [٧٨٥]، وسعيد بن منصور فى «تفسيره» [٣/ رقم ٩٥٢]، وابن أبى شيبة [١٤٦٩٨]، والبيهقى [١٨٥٢٣]، وجماعة من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن زيد بن يثيع عن على به نحوه . . . . قال الترمذى : « حديث على حديث حسن» .

قلتُ : وهذا إسناد ضعيف معلول . زيد بن يثيع : شيخ مجهول الحال على التحقيق، لم يرو عنه سوى أبى إسحاق وحده . نعم وثقه العجلى وابن حبان على قاعدتهما فى توثيق الأغمار ؛ فقول الحافظ فى التقريب : «ثقة مخضرم» فيه شىء من التساهل . وقد اختلف على أبى إسحاق فى هذا الحديث على ألوان ؛ فرواه عنه ابن عيينة وزكريا بن أبى زائدة ومعمر - واختلف عليه- وأبو بكر بن عياش وأبو شيبة الكوفى وغيرهم، كلهم رووه عن أبى إسحاق على الوجه الماضى، وخالفهم سفيان الثورى فرواه من أبى إسحاق فقال : عن رجل من أصحابه عن على به . . .

هكذا أخرجه الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ١٦٣]، وذكره الترمذى فى «سننه» [٥/ ٢٧٦] .

والثورى أوثق الناس فى أبى إسحاق، سمع منه قديمًا هو وشعبة، وسمع منه هؤلاء أخيرًا بعد تغير حفظه، واختلال ضبطه، وقد يقال : قد تكون رواية الثورى من قبيل المجمل الذى فسَّره رواية الماضين، وهذا محتمل، لكن إسرائيل حفيد أبى إسحاق أبى ألا أن يخالف الجميع فى إسناده ومتنه ؛ فرواه عن أبى إسحاق فقال : عن زيد بن يثيع عن أبى بكر «أن النبى ﷺ بعثه ببراءة إلى أهل مكة» . وساقه مطولاً . فخالف هؤلاء فى إسناده ولفظه .

أما الإسناد : فإنه جعله من «مسند أبى بكر» .

وأما المتن : فإنه زاد فيه زيادات تكلَّم عليها الإمام فى الإرواء [٤/ ٣٠٢] . ثم اختلف على إسرائيل فى سنده . وتابعه بعضهم واختلف عليه أيضًا، وقد مضى شرح ذلك [برقم/ ١٠٤] .

وقد رجَّح الدارقطنى فى «العلل» [١/ ٢٧٤]، و[٣/ ١٦٣]، طريق ابن عيينة ومن تابعه، وفيه نظر ذكرناه فى تخريج الحديث [رقم/ ١٠٤] .

وللحديث بهذا السياق طريق آخر : يرويه المحرر بن أبى هريرة عن أبيه قال : «كنت مع على بن أبى طالب حيث بعثه رسول اللَّه ﷺ إلى أهل مكة ببراءة، فقال : ما كنتم تنادون؟ قال : كنا ننادى أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان بينه وبين رسول اللَّه ﷺ عهد فإن أجله أو أمده إلى أربعة أشهر، فإذا مضت الأربعة الأشهر، =

٤٥٣- أخْبَرَنَا أبو يعلى، أحمد بن على بن المثنى الموصلى، حدّثنا عبد الرحمن بن سلام، ومحمود بن خداش وغيرهم، قالوا: حدّثنا مروان بن معاوية الفزارى، عن الأزهر ابن راشد الكاهلى، وفى حديث محمود حدّثنا الأزهر بن راشد، عن الخضر بن القواس، عن أبى سخيلة، قال: قال لنا علىٌّ: ألا أُخبركم، وفى حديث الجمحى عبد الرحمن، عن أبى سخيلة، عن على، أنه قال: ألا أخبركم بأفضل آية فى كتاب اللّه حدثنى بها رسول اللّه ﷺ ؟ قال: ﴿ وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الشورى: ٣٠]، قال: قال لى رسول اللّه ﷺ: «**سَأُفَسِّرُهَا لَكَ يَا عَلِىُّ، مَا أَصَابَكُمْ فِى الدُّنْيَا مِنْ بَلاءٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ عُقُوبَةٍ، فَاللَّه أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُثَنِّىَ عَلَيكُمُ الْعُقُوبَةَ فِى الآخِرَةِ، وَمَا عَفَا عَنْهُ فِى الدُّنْيَا، فَاللَّه أَحْلَمُ مِنْ أَنْ يَعُودَ بَعْدَ عَفْوِهِ**».

= فإن اللّه برىء من المشركين ورسوله، ولا يحج هذا البيت بعد العام مشرك. قال: فكنت أنادى حتى صحل صوتى».

أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [٦/ ٣٠١]، والنسائى [٢٩٥٨]، والدارمى [١٤٣٠]، وأحمد [٢/ ٢٩٩]، - واللفظ له- والحاكم [٤/ ١٩٨]، وجماعة، وسنده صالح.

وقد وقع فى سنده اختلاف لا يضر، ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ١٣١]. وللحديث: شواهد أخرى.

٤٥٣- ضعيف: أخرجه أحمد [١/ ٨٥]، والحاكم [٤/ ٤٢٩]، والبخارى فى «تاريخه» [٣/ ٢٢١]، وابن شاهين فى «فضائل الأعمال» [١/ رقم ٤٠٣]، والدولابى فى «الكنى» [٤/ رقم ٧٥١]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» كما فى «تفسير ابن كثير» [٧/ ٢٠٨ / دار طيبة]، وابن منيع وابن مردويه وابن المنذر والحكيم الترمذى كما فى «كنز العمال» [رقم/ ٤٥٩١]، والمزى فى «التهذيب» [٨/ ٣٦٢]، وغيرهم، من طريق مروان بن معاوية عن الأزهر بن راشد عن الخضر ابن القواس [وسقط الخضر عند الحاكم]، عن أبى سخيلة عن على به نحوه. . . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل:

١- أزهر بن راشد: ضعفه ابن معين، وقال ابن حبان: «كان فاحش الوهم» وقال أبو حاتم: «مجهول». وبه وحده: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٢٢٩]، فقال: «فيه أزهر بن راشد وهو ضعيف». =

٤٥٤- حدّثنا شيبان بن فروخ، حدّثنا أبو الربيع السمان، عن أبي هاشم، صاحب الرُّمان، عن زاذان، عن علي بن أبي طالب، قال: دخلنا مع النبي ﷺ على رجلٍ من الأنصار، وقد وَرِمَ، فقال النبي ﷺ: «**أَلا تُخْرِجُوهُ عَنْهُ؟**» قال: فَبُطَّ ورسول اللَّه ﷺ شاهدٌ.

= ٢- والخضر بن القواس: شيخ مجهول كما قال أبو حاتم، فلم يرو عنه سوى أزهر بن راشد الكاهلي وحده، فلْيوثقه ابن حبان أو فليدعه. ومثله أبو سخيلة في الجهالة، والحديث: رواه أبو جحيفة عن علي به نحوه موقوفًا...

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في تفسير ابن كثير [٧/ ٢٠٨]. واختلف في إسناده على أبي جحيفة؛ فرواه يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي جحيفة عن علي به مرفوعًا بنحوه...

هكذا أخرجه الترمذي [٢٦٢٦]، وابن ماجه [٢٦٠٤]، وأحمد [١/ ٩٩]، والحاكم [٢/ ٤٨٢]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ٢١٥]، والطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٤٦]، والبزار [٤٨٢]، والبيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٧١٣٥]، وفي «سننه» [١٧٣٧١]، والقضاعي في الشهاب [١/ رقم ٥٠٣]، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن باللَّه» [رقم ٢٥]، وجماعة.

وقد توبع عليه يونس: تابعه جماعة عليه مرفوعًا. لكن: اختلف على بعضهم في سنده ورفعه؛ كما شرحه الدارقطني في «العلل» [٣/ ١٢٨]. ومداره مرفوعًا وموقوفًا: على أبي إسحاق السبيعي، وهو مدلس ولم يذكر فيه سماعًا، وكان قد تغير بآخرة أيضًا، ولم يروه عنه أحد من قدماء أصحابه

٤٥٤- **ضعيف جدًا**: أخرجه الدورقي كما في «كنز العمال» [٢٨٤٧٠]، وابن عدي في «الكامل» [١/ ٣٧٨]، من طريق أبي الربيع السمان عن أبي هاشم صاحب الرمان عن زاذان عن علي به نحوه.

وسنده ضعيف جدًا. رجاله كلهم ثقات، سوى أبي الربيع السمان، وهو أشعث بن سعيد البصري، شيخ منكر الحديث على التحقيق، بل له مناكير لا تُطاق. وقد قال أحمد عنه: «مضطرب ليس بذاك». وقال ابن معين في رواية: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، يروى المناكير عن الثقات». وقال النسائي: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه» وتركه جماعة. وضعفه الآخرون. وبه: أعله الهيثمي في «المجمع» [٥/ ١٦٨]، لكنه تساهل بشأنه؛ فقال: «رواه أبو يعلى وفيه أبو الربيع السمان وهو ضعيف»، وقال صاحبه =

٤٥٥- حدّثنا شيبان، حدّثنا مسرور بن سعيد التميمى، حدّثنا عبد الرحمن الأوزاعى، عن عروة بن رويم، عن على بن أبى طالبٍ، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**أكْرِمُوا عَمَّتَكُمُ النَّخْلَةَ، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الطِّينِ الَّذِى خُلِقَ مِنْهُ آدَمُ، وَلَيْسَ مِن الشَّجَرِ يُلْقَحُ غَيْرُهَا**».

= البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ٤٤٥]: «هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لضَعْف أبى الرَّبِيع السَّمَّان وَاسْمُهُ أَشْعَثُ بْنُ سَعِيد». وضعَّف سنده: العلامة الصالحى فى «سبل الهدى والرشاد» [١٢/ ١٤٨].

٤٥٥- منكر جداً: أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ١٢٣]، والرامهرمزى فى «الأمثال» [رقم ٥٣]، وأبو الشيخ أيضًا فى «الأمثال» [٢٦٣]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم/ ١٤١٧٠ / طبعة المكتبة العصرية]، وابن حبان فى «المجروحين» [٣/ ٤٤]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٢٥٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٤٣١]، والباغندى فى «حديث شيبان وغيره» [١/ ١٩٠]، وأبو نعيم فى «الطب» [١/ ٢٣]، كما فى «الضعيفة» [١/ ٤٢٨]، والمستغفرى فى «الطب» وعثمان الدارمى فى «الأطعمة» كما فى «المقاصد» [١/ ٤٤]، وابن الجوزى فى «الموضوعات» [١/ ١٨٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٧/ ٣٨٢]، وابن بشكوال فى «الآثار المروية فى الأطعمة السرية» [رقم/ ٢٠/ طبعة أضواء السلف]، وغيرهم، من طرق عن شيبان ابن فروخ عن مسرور بن سعيد عن الأوزاعى عن عروة بن رويم عن على به نحوه... وهو عند بعضهم فى سياق أتم. قال ابن كثير فى «تفسيره» [٥/ ٢٢٥]: «هذا منكر جداً». ومثله قال ابن عدى وغيره. وقال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصح عن رسول اللّه ﷺ».

وآفته: هو مسرور بن سعيد، وعنه يقول ابن عدى: «منكر الحديث»، ثم ذكر له هذا الحديث ثم قال: «ومسرور بن سعيد غير معروف، لم أسمع بذكره إلا فى هذا الحديث». وقال العقيلى: «حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به...». وقال ابن حبان: «يروى عن الأوزاعى المناكير، لا يجوز الاحتجاج بمن يرويها..». وقد أنكر عليه العقيلى وابن عدى وابن حبان هذا الحديث، وساقوه له فى ترجمته من «الضعفاء»، وبه أعله: جماعة من السابقين واللاحقين.

وفيه علة أخرى، وهى أن عروة بن رويم لم يدرك عليًا أصلاً، كما أشار إليه ابن عدى، فقال: «وعروة بن رويم عن على ليس بالمتصل...».

وله شاهد: من حديث ابن عمر فيه: كذاب جرىء وقح، وآخر: عن أبى سعيد الخدرى بإسناد ساقط راجع «الضعيفة» [رقم/ ٢٦١، ٢٦٢]، للإمام الألبانى.

وقال رسول اللَّه ﷺ: «**أَطْعِمُوا نِسَاءَكُمُ الْوُلَّدَ الرُّطَب، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُطَبٌ فَالتَّمْرُ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّجَرِ أَكْرَمُ عَلَى اللَّه مِنْ شَجَرَةٍ نَزَلَتْ تَحْتَهَا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ**».

٤٥٦- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا ابن عيينة، سمع عمرًو، عن عطاء، عن عائش بن أنسٍ، سمع عليًا يحدث الناس على المنبر قلت لعمارٍ: سل لى رسول اللَّه ﷺ عن المذى، فإن ابنته تحتى، وإنى أستحيى أن أسأله، فسأله، فقال: «**إِذَا وَجَدَ ذَاكَ، فَلْيَتَوَضَّأْ**».

٤٥٦- **صحيح**: المرفوع منه: أخرجه النسائى [١٥٤]، والحميدى [٩٣]، وأحمد [٤/ ٣٢٠]، والعقيلى فى «الضعفاء» [١/ ٣٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١/ ٢٠٣]، وغيرهم، من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبى رباح عن عائش بن أنس عن على به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول. عائش بن أنس لم يرو عنه سوى عطاء وحده، ولم يوثقه إلا ابن حبان؛ فمثله فى طبقة المغمور.

وقد اختلف فى إسناده على ألوان؛ فرواه قتيبة بن سعيد والحميدى وأحمد عن ابن عيينة على الوجه الماضى. وتابعهم: عبيد اللَّه بن موسى عند الخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص٢٩]، ورواه سعيد بن منصور عنه فوهم عليه فيه؛ فقال: عن سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس به . . .

هكذا أخرجه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١/ ٢٠٣]. والصواب الأول.

وقد توبع عليه ابن عيينة على الوجه الأول: تابعه معمر عند العقيلى فى «الضعفاء» [١/ ٣٤]. ومعقل ابن عبيد اللَّه: عنده أيضًا [١/ ٣٤].

وخالفهم: ورقاء بن عمر؛ فرواه عن عمرو فقال: عنه عن عائش عن على به . . . ولم يذكر فيه «عطاء».

هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٨٢]. وورقاء يقول عنه ابن عدى: «روى أحاديث غلط فى أسانيدها».

وقد توبع عليه عمرو بن دينار على الوجه الأول: تابعه: ابن جريج عن عطاء به . . .

أخرجه أحمد [٥/ ٦]، وعبد الرزاق [٥٩٧]، ومن طريقه ابن المنذر فى «الأوسط» [١/ ١٥١، ٦٦٨]، والعقيلى فى «الضعفاء» [١/ ٣٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١/ ٢٠٤]، وغيرهم. =

. . . . . .

= واختلف فيه على ابن جريج ؛ فرواه عنه عبد الرزاق والقطان على الوجه الماضى . وخالفهما مخلد بن يزيد ؛ فرواه عن ابن جريج فقال : عن عطاء عن ابن عباس به . . .

هكذا أخرجه النسائى [٤٣٥] . ومخلد : صدوق غير أنه صاحب أوهام ، كما جزم بذلك جماعة ، فالمحفوظ الأول .

وقد خولف ابن جريج وعمرو بن دينار فى إسناده ؛ خالفهما ابن أبى نجيح ؛ فرواه عن عطاء فقال : عن إياس بن خليفة عن رافع بن خديج به . . .

هكذا أخرجه النسائى [١٥٥] ، وابن حبان [١١٠٥] ، والطبرانى فى «الكبير» [٤/ رقم ٤٤٤٠] ، وفى «الأوسط» [١/ رقم ٧١٧] ، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٥] ، والعقيلى فى «الضعفاء» [١/ ٣٣] ، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ٢٩] ، وغيرهم ، من طرق عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن ابن أبى نجيح به . . .

قلتُ : وابن أبى نجيح ثقة عالم جليل القدر . لكن رجح الدارقطنى الوجه الأول فى كتابه «العلل» [٤/ ٨١] ، فقال : «والصواب ما قال عمرو بن دينار وابن جريج عن عطاء» . وهو ظاهر صنيع العقيلى فى «الضعفاء» . وإياس بن خليفة : لم يرو عنه سوى عطاء وحده ، وقال عنه العقيلى : «مجهول فى الرواية ، فى حديثه وهم» . لكن ذكره ابن حبان فى «الثقات» وتوسط الحافظ فقال «صدوق» .

● **والصواب** :ما قاله العقيلى . وقد رواه بعضهم عن يزيد بن زريع فوهم فى إسناده ، كما ذكره الدارقطنى ، وذكر أيضًا أن طلحة بن عمرو المكى المتروك المعروف قد رواه عن عطاء فقال : عن على به . . . راجع «العلل» [٤/ ٨١] .

والمحفوظ فيه عن عطاء : هو الوجه الأول . وكل الوجوه الماضية ، قد وقع فيها ذكر «عمار» ، وأنه هو الذى أمره علىٌ أن يسأل له رسول اللَّه ﷺ عن المْذى . اللَّهم إلا فى طريق ابن جريج عن عطاء ، فقد وقع فيه الشك من عطاء ونسى السائل ، والحديث معلول بجهالة عائش بن أنس كما مضى . وله طرق أخرى ثابتة دون ذكر : «عمار» فيه . بل المحفوظ : أن الذى أمره على أن يسأل له رسول اللَّه ﷺ هو المقداد بن الأسود وحده .

كما سيأتى عند المؤلف [٤٥٨] . ومن حمل القصة على التعدد : - مثل ابن حبان والخطيب وابن عبد البر - لزمه أن يقيم البرهان على صحة الطريق الماضى أولاً ، وقد عرفتَ ما فيه .

٤٥٧- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، قال: سئل رسول اللَّه ﷺ عن المذى؟ فقال: «**فيه الْوُضُوءُ، ويَغْسِلُهُ، وفِي الْمنِيِّ الْغُسْلُ**».

٤٥٨- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا الأعمش، عن منذر، عن محمد ابن الحنفية، عن علي، قال: كان رجلاً مذاءً، فاستحيا أن يسأل رسول اللَّه ﷺ عن المذى، قال: فقال للمقداد: سل رسول اللَّه ﷺ فى المذى، قال: فسأله، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**فيه الْوُضُوءُ**».

٤٥٩- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا شريكٌ، عن أبي الحسناء، عن الحكم، عن حنش، عن علي، قال: أمرنى رسول اللَّه ﷺ أن أضحى عنه بكبشين، فأنا أحب أن أفعله.

٤٥٧- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٣١٤].

٤٥٨- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٣٢]، ومسلم [٣٠٣]، وأحمد [١/ ٨٠]، والنسائى [١٥٧]، والبزار [٦٥١]، والبيهقى [٥٥٩]، وابن خزيمة [٩١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٦١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٤/ ٣١٩]، وجماعة من طرق عن الأعمش عن منذر الثورى عن ابن الحنفية عن على به . . .

قلتُ: وهكذا رواه جماعة عن الأعمش على هذا الوجه: منهم: الثورى - واختلف عليه- وشعبة وهشيم وجرير ووكيع وعبد اللَّه بن داود وأبو معاوية وغيرهم. وخالفهم جميعًا: عبيدة ابن حميد؛ فرواه عن الأعمش فقال: عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . هكذا أخرجه البزار [٤٢٦]، وذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ١١٩]، ثم قال: «ولم يتابع على هذا القول، وحديث ابن الحنفية هو الصحيح».

قلتُ: وعبيدة ثقة صدوق، لكن غمزه ابن المدينى ويعقوب بن شيبة، وقال الحافظ: «صدوق ربما أخطأ». وقد توبع عليه الأعمش على الوجه الأول.

٤٥٩- **ضعيف**: أخرجه الترمذى [١٤٩٥]، وأحمد [١/ ١٠٧]، وابنه فى «زوائد المسند» [١/ ١٤٩]، وابن أبي شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٢٠]، والحاكم [٤/ ٢٥٥]، والبيهقى [١٨٩٧٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٤٣٨]، والدولابى فى «الكنى» =

= [رقم ١٣٤٥]، والنسائى فى «مسند على» كما فى «تهذيب الكمال» [٣٣/ ٢٤٨]، المزى فى «التهذيب» [٣٣/ ٢٤٨]، وغيرهم، من طرق عن شريك القاضى عن أبى الحسناء عن الحكم عن حنش بن ربيعة عن على به نحوه. . . وليس عند أحمد: ذِكْرُ الكبشين، قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك».

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح. وفيه علتان:

الأولى: شريك القاضى إمام فقيه علامة، لكنه كثير الخطأ ليس بالقوى فى الرواية. وقد انفرد بهذا الحديث كما قاله بعضهم. لكن نقل الترمذى فى «سننه» [٤/ ٨٤]، عن ابن المدينى أن بعضهم قد تابعه عليه، فمن يكون؟، وبشريك: أعله عبد الحق الإشبيلى فى «أحكامه»، والمنذرى فى «مختصر السنن».

والثانية: أبو الحسناء شيخ مجهول، كما قاله الذهبى وابن حجر. وقد اختلف فى اسمه، فقيل الحسين، وقيل الحسن، والأخير نقله الترمذى عن مسلم بن الحجاج. ثم وقفتُ على هذا الحديث عند المحاملى فى «أماليه» [رقم/ ١٢١/ طبعة دار ابن القيم]، فوجدته أخرجه من طريق أبى أحمد الزبيرى عن شريك عن «حسن بن أبى الحسناء»، هكذا وقع عنده، وابن أبى الحسناء: راو مشهور يلقب بالقواس، وثقه ابن معين والعجلى وابن حبان، ومشاه غيرهم، وانفرد الأزدىّ بتليينه، وهو من هذه الطبقة. بل ثبت أنه يروى عن الحكم، وعنه شريك القاضى أيضًا؛ فهل هو هو، أم ذاك غيره؟ والأشبه عندى: أنه ليس هو إن شاء اللّه. وأبو الحسناء: شيخ كوفى آخر يروى عنه شريك أيضًا، ومعه الحسن بن صالح، كما قاله ابن معين فى «تاريخه» [٣/ رقم ٢٠٦١ / رواية الدورى]، وتابعه ابن ماكولا فى «الإكمال» [٢/ ٤٧٥]، وهو المراد هنا. فالظاهر أن أبا أحمد الزبيرى -فى سند المحاملى- قد سمعه من شريك عن أبى الحسناء الكوفى، فظنه هو نفسه الحسن بن أبى الحسناء، فوهم فيه على شريك أو أن الاضطراب فيه من شريك نفسه.

أما الحاكم النيسابورى فهو فى وادٍ آخر، فقد أورد هذا الحديث فى «مستدركه» ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وأبو الحسناء هذا هو الحسن بن الحكم النخعى».

قلتُ: وهذا وهم آخر؛ فقد جزم ابن أبى حاتم: بكون كنية الحسن بن الحكم هى «أبو الحكم»، بل وجزم به الحاكم نفسه فى مكانٍ آخر، كما نقله الحافظ عنه فى «التهذيب» [٢/ ٢٧١]، =

٤٦٠- حدّثنا خلاد بن أسلم، حدّثنا النضر بن شميل، حدّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يوتر بتسع سور في الركعة الأولى: ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ ﴾، و﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١ ﴾، و﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾، وفي الثانية: ﴿ وَٱلْعَصْرِ ۝١ ﴾، و﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ ﴾، و﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ ﴾، وفي الثالثة: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ ﴾، و﴿ تَبَّتْ ﴾، و﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾.

= ثم قال: «وهو الأصوب». لكن مال حسين أسد في تعليقه على «مسند المؤلف» إلى ما قاله الحاكم آنفًا؛ فقال بعد أن ذكر ما مضى آنفًا في كنية الحسن بن الحكم: «الاختلاف في كنيته ظاهر، فلعل «أبا الحسن» تحرفت على يد أحد النساخ إلى «أبي الحسناء» أو أن أخرين أسموه - كذا «أبا الحسناء» واللَّه أعلم».

قلتُ: وفي هذا إهدار لما سبق نقله عن ابن معين وابن ماكولا من وجود رجل آخر كنيته أبو الحسناء يروى عنه شريك والحسن بن صالح. فانتبه. وحنش بن ربيعة: شيخ مختلف فيه. وقد وقع عند البيهقي «عن حنش بن الحارث» وهو خطأ.

٤٦٠- ضعيف: أخرجه الترمذي [٤٦٠]، وأحمد [١/ ٨٩]، والبزار [٨٥١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٥٩٤]، وعبد بن حميد في «مسنده» [رقم/ ٦٨/ المنتخب]، ، وابن المنذر في «الأوسط» [٥/ ٢٧٠٦]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ ١٢٤١]، وفي «الصغير» [١/ ٤٥٧]، والدورقي في «مسند علي» كما في «الكنز» [٢١٨٨٤]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٢/ ١١٨]، والمروزي في «صلاة الوتر» [رقم ٥٨/ مختصره]، والخطيب في «تاريخه» [٨/ ٤١٢]، وغيرهم، من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي به . . .

وقلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول. الحارث الأعور: مضى مرارًا كونه ضعيفًا لا يحتج به، وليس بالواهي. وأبو إسحاق: إمام في التدليس، ولم يذكر فيه سماعًا، ثم هو قد تغير بآخرة لما شاخ وكبر، ورماه بعضهم بالاختلاط، وأنكره الذهبي، وعلى كل حال: فلم يرو عنه هذا الحديث أحد ممن سمع منه قديمًا.

فإن قيل: قد رواه عنه إسرائيل حفيده عند جماعة، قلنا: إسرائيل مضى أن الصواب بشأنه أنه لم يسمع من جده إلا وقت شيخوخته، وقد اختلف على أبي إسحاق في رفعه ووقفه، فرواه عنه إسرائيل وجماعة على الوجه الماضي مرفوعًا به. =

٤٦١- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق، عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، عن مسعود بن الحكم، عن أمه، أنها حدثته، قالت: كأني أنظر إلى عليٍّ على بغلة رسول الله ﷺ، الشهباء في شعب الأنصار، وهو يقول: أيها الناس، إن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّهَا لَيْسَتْ أَيَّامَ صِيَامٍ، إِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ، أَيَّامُ مِنًى**».

= وخالفهم زهير بن معاوية، فرواه عن أبي إسحاق بإسناده به موقوفًا، هكذا ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم/ ٢٧٩] فقال: «سألتُ أبي عَن حديث؛ رواهُ إسرائيلُ، وزُهيرُ بن مُعاوية، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليٍّ رفعهُ إسرائيلُ، ووقفهُ زُهيرٌ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُوتِرُ بتسعِ سُوَر» قال أبي: إسرائيلُ أقدمُ سماعًا من زُهير في أبي إسحاق.

قُلتُ: فأيُّهُما أشبهُ بالصّواب: موقُوفًا، أو مرفُوعًا؟ قال: اللَّه أعلمُ، يُقالُ: إنَّ زُهيرًا سمع من أبي إسحاق بآخَرَة، وإسرائيلُ سماعهُ من أبي إسحاق قديمٌ، وأبُو إسحاق بآخَرَة اختلط، فكُلُّ من سمع منهُ بآخَرَةٍ فليس سماعُهُ بأجود ما يكُونُ».

قلتُ: ويؤيد الوقف: أن الحديث قد روى من طريق آخر عن علي به موقوفًا. فقال الحافظ في «نتائج الأفكار» [١/ ٥١٦]: «وأخرجه محمد بن نصر من طريق أخرى عن علي موقوفًا، وكأنه أرجح». وقد بسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار».

٤٦١- صحيح لغيره: أخرجه ابن أبي شيبة [١٥٢٥٨]، والنسائي في الكبرى [٢٨٨٦]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ١٨٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ٢٤٦]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٦/ ٣٤٤٦]، والطبري في «تهذيب الآثار» [١٦٦٣]، والحاكم [١/ ٦٠٠]، وجماعة من طريق محمد بن إسحاق عن حكيم بن حكيم عن مسعود بن الحكم عن أمه عن علي به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول. حكيم بن حكيم: روى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان والعجلي، وصحّح له الترمذي والحاكم وابن خزيمة وغيرهم. وقال الذهبي: «حسن الحديث»، وقال الحافظ: «صدوق». لكن يقول ابن سعد: «كان قليل الحديث، ولا يحتجون بحديثه».

قلتُ: وهذا جرح مبهم. ولم يعتمده أحد، ومسعود بن الحكم: له رؤية. وأمه: لها صحبة، كما جزم به الحافظ في «الإصابة» [٨/ ٣٠٣]، وقبله أبو نعيم في «معرفة الصحابة». =

٤٦٢- حدّثنا أبو بكر، حدّثنا عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق، حدثني أبان بن صالح، عن عكرمة، قال: دفعت مع حسين بن علي من المزدلفة، فلم أزل أسمعه، يقول: لبيك لبيك حتى انتهى إلى الجمرة، قلت له: ما هذا الإهلال يا أبا عبد اللَّه؟ قال: إني سمعت أبي علي بن أبي طالب يهل حتى إذا انتهى إلى الجمرة وحدثني أن رسول اللَّه ﷺ أهل حتى انتهى إليها.

٤٦٣- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عبد اللَّه بن نمير، عن أبان بن عبد اللَّه البجلي، قال: حدثني عمرو ابن أخي علباء، عن علباء، عن علي، قال: قال علي: مرت على رسول اللَّه ﷺ إبل الصدقة فأخذ وَبرةً من ظهر بعيرٍ، فقال: «مَا أَنَا أَحَقُّ بِهَذِهِ الْوَبَرَةِ مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

= وابن إسحاق: صدوق إمام في المغازي والسير، لكنه يدلس ولم يذكر فيه سماعًا، وقد اختلف عليه في سنده أيضًا؛ فرواه عنه عبد الأعلى بن عبد الأعلى وأحمد بن خالد الوهبي وإسماعيل ابن علية وغيرهم، كلهم رووه عنه على الوجه الماضي.

وخالفهم إبراهيم بن سعد؛ فرواه عن ابن إسحاق فقال: حدثني عبد اللَّه بن أبي سلمة عن مسعود بن الحكم عن أمه عن علي به نحوه...

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٩٢]، والنسائي في «الكبرى» [٢٨٨٧]، من طريق إبراهيم به. وهذا إسناد ظاهره السلامة. وهكذا رواه عبدة بن سليمان عن ابن إسحاق، لكنه ذكر أن ابن إسحاق قد شك في سماعه من عبد اللَّه بن أبي سلمة؛ هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [٢٨٨٨]. وقد خولف ابن إسحاق فيه، واختلف في إسناد هذا الحديث اختلاف شديد، وروى على وجوه غريبة كثيرة، وقد أطنب النسائي جدًا في ذكر الاختلاف فيه «بسننه الكبرى» [٢/ ١٦٥]، وذكر الدارقطني شطرًا منها في «علله» [٩/ ١٧٥]، وقد شرحنا ذلك في «غرس الأشجار».

وللحديث: شواهد صحيحة عن جماعة من الصحابة؛ يأتي منها: حديث أبي هريرة [برقم/ ٥٩١٣]. وراجع: «التلخيص» [٢/ ١٩٦]، و«نصب الراية» [٢/ ٣٤٣].

٤٦٢- صحيح لغيره: مضى تخريجه [برقم/ ٣٢١].

٤٦٣- صحيح لغيره: أخرجه أحمد [١/ ٨٨]، والحارث [١/ رقم ٢٩٥/ زوائد]، والبخاري في «تاريخه» [٧/ رقم ٧٧]، والنسائي في «مسند علي» كما في «تهذيب الكمال» ل [٢٠/ ٢٩٤]، =

= وأحمد بن منيع فى «مسنده» وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى المطالب العالية [٥/ ٥٥٩/ طبعة العاصمة]، والضياء فى «المختار» [٢/ ٣٠٨]، وغيرهم، من طرق عن أبان بن عبد اللَّه البجلى عن عمرو بن غزى بن أخى علباء عن علباء عن على به . . .

قلتُ: وهذا إسناد مجهول . عمرو بن غزى: لم يرو عنه سوى أبان البجلى وحده، ولم يوثقه أحد من أهل الدنيا، وقد جزم الحسينى فى «رجال المسند» بكونه مجهولاً، وتبعه الحافظ فى «التقريب».

وبه أعله: الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٨٤]، ثم قال: «وبقية رجاله ثقات».

قلتُ: تابع الهيثميُ ابنَ حبان فى توثيقه «علباء».

وعلباء: هو ابن أبى علباء الكوفى، شيخ مجهول لا يدرى أحد من يكون، وليس هو علباء بن أحمر الثقة المعروف، وقد فرق بينهما غير واحد من النقاد. نعم: قد جزم الخطيب فى «موضح الأوهام» [١/ ١٩٦]، بأن علباء هنا هو ابن أحمر الثقة المشهور،

فقال بعد أن ذكر الحديث من طريق عبد اللَّه بن نمير عن أبان البجلى: «وعلباء بن أحمر: هو علباء الذى روى عنه عمرو بن غزى، وليس بغيره، بيَّن ذلك: عبيد اللَّه بن موسى العبسى، وأبو أحمد محمد بن عبد اللَّه الزبيرى فى روايتهما عن أبان بن عبد اللَّه الحديث الذى ذكرناه عن ابن نمير».

ثم أخرج الحديث [١/ ١٩٥- ١٩٦]، من طريق عبيد اللَّه بن موسى وأبى أحمد الزبيرى كلاهما عن أبان بن عبد اللَّه البجلى عن عمرو بن غزى عن علباء بن أحمر عن على بن أبى طالب به .

قلتُ: الظاهر عندى أن ذلك خطأ من بعضهم.

أما أبو أحمد الزبيرى: فقد رواه الإمام أحمد وغيره من طريقه فقال: «عن علباء» هكذا دون أن ينسبه، فلعل من رواه عنه عند الخطيب قد نسبه فأخطأ فى نسبته،

وأما عبيد اللَّه بن موسى: فقد رواه الحارث من طريقه فقال: « عن علباء بن أبى علباء»، فيقال فى حقه: مثلما قيل فى حق أبى أحمد الزبيرى، ويؤيد هذا الوهم: أن «علباء بن أحمر» لم يذكروا فى ترجمته أن له ابن أخٍ يسمى: «عمرو بن غزى»، وإنما ذكروه فى ترجمة «علباء بن أبى علباء». =

٤٦٤- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا أبو أسامة، عن عبد اللَّه بن محمد بن عمر ابن علي، عن أبيه، عن جده، أن عليًا كان يسير حتى إذا غربت الشمس وأظلم نزل فصلى المغرب، ثم تعشى، ثم صلى العشاء، على إثرها، ثم يقول: هكذا رأيت رسول اللَّه ﷺ يصنع.

٤٦٥- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا أبو داود عمر بن سعد، عن ياسين، عن إبراهيم بن محمد، عن أبيه، عن علي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الْمَهْدِيُّ مِنْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ يُصْلِحُهُ اللَّهُ فِي لَيْلَةٍ**».

= وقد مضى أن جماعة من النقاد قد فرق بين الرجلين، منهم البخاري وابن حبان والدارقطني. ووجدت الحديث عند ابن أبي شيبة في «المصنف» [رقم/ ٣٢٩١٥]، من هذا الطريق به... لكن تصحف عنده ذكر «علباء» إلى «على»، وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة تراهم في «الإرواء» [٥/ ٧٣].

وأصح هذه الشواهد: حديث عمرو بن عبسة بلفظ «صلى بنا رسول اللَّه ﷺ إلى بعير من المغنم، فلما سلَّم أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال: ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا إلا الخمس، والخمس مردود فيكم» أخرجه أبو داود [٢٧٥٥]، ومن طريقه البيهقي [١٢٧٢٢]، والطبراني في «مسند الشاميين» [١/ رقم ٨٠٥]، وتمام في الفوائد [١/ رقم ٢١٥]، وغيرهم. وسنده صحيح لولا أنه قد اختلف في إسناده.

٤٦٤- حسن: أخرجه أبو داود [١٢٣٤]، وابن أبي شيبة [٨٢٤٥]، ومن طريقه عبد اللَّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٣٦]، والبزار [٦٦٤]، والنسائي في «الكبرى» [١٥٧١]، وابن جرير في «تهذيب الآثار» كما في «كنز العمال» [١٧٦٤٤]، والمزي في «تهذيب الكمال» [١٦/ ٩٤]، وغيرهم، من طرق عن أبي أسامة حماد بن أسامة عن عبد اللَّه بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن علي به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح. وعبد اللَّه بن محمد بن عمر هو وأبوه وجده: أهل صدق وخير وإيمان، وليسوا في درجة الثقات الأثبات، وحديثهم في رتبة الحسن. وعمر بن علي: قد سمع من أبيه علي ابن أبي طالب وجالسه.

٤٦٥- ضعيف: أخرجه ابن ماجه [٤٠٨٥]، وأحمد [١/ ٨٤]، ومن طريقه ابن الجزري في «مناقب الأسد الغالب» [رقم/ ٨٩]، والبزار [رقم ٦٤٤]، وابن أبي شيبة [رقم ٣٧٦٤٤]، =

. . . . . .

= وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ١٧٧]، وفى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٠٩/ الطبعة العلمية]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٥/ رقم ٥٧٩]، ونعيم فى «الفتن» [رقم ١٠٥٣]، وأبو الشيخ فى «طبقاته» [١/ ٣٧٩]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ٣١٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ١٨٥]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٤٦٥]، وقاسم بن أصبغ فى «مصنفه» كما فى «الأحكام الكبرى/ لعبد الحق» [٤/ ٥٣٠]، والضياء المقدسى فى «المنتقى من حديث أبى الحسن العبدوى» [رقم/ ١٥/ طبعة دار ابن حزم / ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٢/ ٨٥٦]، وغيرهم من طرق عن ياسين بن سيار أو شيبان العجلى عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية عن أبيه عن على به .

قال البزار : «وَهَذَا الحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِىِّ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَإِنَّمَا كَتَبْنَاهُ مَعَ لِينِ يَاسِينَ، لأَنَّا لَمْ نَعْرِفْهُ عَنِ النَّبِىِّ ﷺ إِلاَّ بِهَذَا الإِسْنَادِ، فَلِذَلِكَ كَتَبْنَاهُ وَبَيَّنَّا الْعِلَّةَ فِيهِ» .

هذا إسناد فيه نظر . إبراهيم بن محمد : صدوق لا بأس . ومدار هذا الحديث : على ياسين العجلى، وقد مشاه ابن معين وأبو زرعة . وقال الحافظ «لا بأس به» ثم قال فى «التهذيب» [١١/ ١٧٣] : «ووقع فى «سنن ابن ماجه» : عن ياسين غير منسوب؛ فظنه بعض الحفاظ المتأخرين «ياسين بن معاذ الزيات» فضعَّف الحديث، فلم يصنع شيئًا» .

قلتُ : لكن وقع عند البزار «ياسين الزيات العجلى»، وهو وهم إن شاء اللَّه . والحديث حديث : ياسين بن شيبان، وبه يعرف كما قاله ابن عدى . وقد وثقه أيضًا عثمان بن أبى شيبة، كما أخرجه عنه ابن شاهين فى الثقات [رقم/ ١٦٣٧]، وقال الفسوى فى «المعرفة» [٣/ ٥٤] : « لا بأس به» .

وتكلم فيه آخرون؛ فقال ابن حبان فى المجروحين [٣/ ١٤٣] : «منكر الحديث على قلة روايته، يجب التنكُّب عما انفرد به من الروايات . » . وتعقبه الدارقطنى فى «تعليقاته على المجروحين» [ص/ ٢٣٦] فقال : «وَهُوَ الَّذى يَرْوى حَدِيثًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ أبيه، عَنْ عَلِىٍّ، قَالَ : قَالَ النَّبِىُّ ﷺ : «الْمَهْدِىُّ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ، يُصْلِحُهُ اللَّهُ فِى لَيْلَةٍ » وَلَا أَعْلَمُ لَهُ مُسْنَدًا غَيْرَهُ» . وذكره ابن عدى فى «الكامل» والعقيلى فى «الضعفاء»، والذهبى فى «الميزان» وأوردوا له هذا الحديث فى ترجمته . وقبل ذلك ذكر العقيلى وابن عدى فيه قول البخارى : «فى حديثه نظر» . =

= هذا لفظ العقيلى، وعند ابن عدى: «فيه نظر»، ومثله فى «الميزان»، وهذا جرح شديد عند البخارى، كما تراه فى ترجمة «عثمان ابن فائد» من «الميزان». والغريب أن البخارى لم يذكر تلك الجملة فى ترجمة «ياسين» من «تاريخه الكبير» [٨/ ٤٢٩] وإنما ذكرها فى ترجمة إبراهيم ابن محمد ابن الحنفية [١/ ٣١٧]، ولفظه هناك «فى إسناده نظر» يعنى هذا الحديث، فإنه ذكره فى ترجمة إبراهيم.

وبه: أعله جماعة، منهم البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٢/ ٢٩٨]، وقبله ابن الجوزى فى «المتناهية». وقد تساهل من حسنه من هذا الوجه من المتأخرين، كالمناوى فى «التيسير» [٢/ ٨٨٧]. وقال العقيلى: «لا يتابع ياسين على هذا اللفظ».

قلتُ: بل تابعه سالم بن أبى حفصة كما ذكره أبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ١٧٧]، ثم أخرج هذه المتابعة فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٠٩/ الطبعة العلمية]، من طريق محمد بن على العلوى ثنا محمد بن على بن خلف ثنا حسن بن صالح بن أبى الأسود عن محمد بن فضيل حدثنى سالم ابن أبى حفصة.

لكن: هذه متابعة فاسدة، والطريق إلى سالم غير سالم، ولو صح: فسالم ساقط العدالة عندنا ولا كرامة، وقد شهد عليه عبد اللَّه بن إدريس - الثقة الإمام- بكونه رآه فى موسم الحج يطوف ويقول: «لبيك قاتل نعثل . . .» أخرجه العقيلى [٢/ ١٥٣]، بسند صحيح عن ابن إدريس به. و«نعثل» هو عثمان بن عفان - رضى اللَّه عنه- ، هكذا كان يلقبه جماعة من النواصب الخاسرين، فمن يتقرب إلى اللَّه بدم عثمان كيف يروق لنا قبول خبره؟، وقد كان سالم غاليًا هالكًا فى التشيع، وقد نقل الحافظ فى «التهذيب» عن العقيلى أنه قال عن سالم: «تُرك لغلوه، وبحق ترك». وأقول: كل من طعن فى أحد من أصحاب النبى ﷺ فقد كشف لنا سوأته، وحُق لنا أن نقذفه بقذائف المقت والكراهية، وراجع قول ابن معين فى ترجمة «تليد بن سليمان» من كتب «التراجم» وستعلم صدق ما نقول.

وقد اختلف عليه فى سنده أيضًا، فرواه حسن بن صالح بن أبى الأسود عن محمد بن فضيل عن سالم به كما مضى. ورواه أحمد بن عمران الأخنسى عَن ابن فُضَيْل فقال: عن سَالِم، عن عُمَر ابن مُحَمَّد ابن الحَنَفيّة، عَنْ أبيه، عن عَلِىٍّ به موقوفًا، فَأبدل: «إبراهيم بن محمد» بـ: «عمر ابن محمد»، ثم أوقَف الحديثَ، هكذا أخرجه ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [٢/ ٩٠٩]، قال: حَدَّثَنَا الأخنسى به. =

٤٦٦- **حدّثنا** أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا وكيعٌ، عن سفيان، عن جابر، عن عبد اللّه بن نُجَى، عن على، قال: كنا جلوسًا عند النبى ﷺ وهو نائمٌ، فذكرنا الدجال، فاستيقظ محمرًا وجهه، فقال: «**غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ عِنْدِى عَلَيْكُمْ مِنَ الدَّجَّالِ: أَئِمَّةٌ مُضِلُّونَ**».

= **قلتُ**: والأخنسى شيخ مختلف فيه، وهو من رجال «الميزان» و«لسانه».

وبالجملة: فهذا الحديث عندى معلول بياسين العجلى، وقد مضى قول البخارى فى هذا الحديث. ووجدتُ الذهبى قد قال عن ياسين فى رجال ابن ماجه [ق/ ١٠]: «لين» كما نقله المعلق على «تهذيب الكمال» [٣١/ ١٨٢].

٤٦٦- **صحيح لغيره**: أخرجه ابن أبى شيبة [رقم/ ٣٧٤٨٦]، وأحمد [١/ ٩٨]، والدورقى فى «مسند على» كما فى «كنز العمال» [٢٩٤١٤]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/ رقم ١٠٠/ ظلال]، وقاضى المارستان فى «مشيخته» [٣/ رقم/ ٧٣٠/ طبعة عالم الفوائد]، وغيرهم، من طريقين عن جابر بن يزيد الجعفى عن عبد اللّه بن نجى عن على به . . . وهو عند بعضهم بشطره الأخير فقط.

قلتُ: وهذا إسناد تالف. وجابر: ساقط متروك إلى الأبد. وبه: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٤٣٠]، والبوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٤]. وفى سماع عبد اللّه بن نجى من على خلاف.

لكن: للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، تشهد لفقراته، منها: حديث أبى ذر: عند أحمد [٥/ ١٤٥]، وغيره، وفى سنده ابن لهيعة، وقد أفسده، ويشهد لشطره الأول: «غير الدجال أخوف عندى عليكم من الدجال»: حديث النواس بن سمعان عند مسلم [٢٩٣٧]، وغيره.

ويشهد لشطره الأخير: «أئمة مضلون»: حديث ثوبان مطولاً وفيه: «أخاف على أمتى الأئمة المضلين». وفى لفظ: «لا أخاف على أمتى إلا الأئمة المضلين».

أخرجه أبو داود [٤٢٥٢]، وابن ماجه [٣٩٥٢]، وأحمد [٤/ ١٢٣]، وجماعة كثيرة، وهو عند مسلم [٢٨٨٩]، والترمذى [٢١٧٦]، وجماعة، دون موضع الشاهد. وسنده صحيح، لولا أنه قد اختلف فى إسناده، وله شواهد أخرى شواهد غير ما مضى. راجع: «الصحيحة» [رقم/ ١٥٨٢، ١٩٨٩].

٤٦٧- حدّثنا أبو بكر، حدّثنا إسحاق بن منصور، حدّثنا أبو كدينة، عن مطرف، عن المنهال، عن نعيم بن دجاجةَ، قال: كنت جالسًا عند عَلي إذ جاءه أبو مسعود، فقال عَليٌّ: قد جاء فروخ، فجلس، فقال عليٌّ: إنك تفتى الناس؟ فقال: أجل، وأخبرهم أن الآخرة شرٌّ، قال: فأخبرنى، هل سمعت منه شيئًا؟ قال: نعم، سمعته، يقول: لا يأتى على الناس سنة مئة وعلى الأرض عينٌ تطرف، فقال عليٌّ: أخطأت استك الحفرة، وأخطأت فى أول فتياك، إنما قال: ذاك لمن حضره يومئذٍ، هل الرخاء إلا بعد المئة؟

٤٦٨- حدّثنا أبو بكرٍ، حدّثنا مصعب بن المقدام، حدّثنا مندلٌ، عن الحسن بن

٤٦٧- حسن: أخرجه أحمد [١/ ٩٣]، وابنه فى «زوائد المسند» [١/ ١٤٠]، وفى «زوائد فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٢٣٥]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [٢/ ٣٧٨]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٦٧]، ومن طريقه الضياء أيضًا [٢/ ٣٧٩]، والنسائى فى «مسند على» كما فى «تهذيب الكمال» [٢٩/ ٤٨٣]، والحاكم [٤/ ٥٤٣]، والطبرانى فى «الكبير» [١٧/ رقم/ ٦٩٣]، والطحاوى فى المشكل [١/ ٣٨٧]، والضياء فى «المختارة»، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم/ ٥٨٥٩]، والمزى فى «التهذيب» [٢٩/ ٤٨٣]، وغيرهم، من طريق المنهال بن عمرو عن نعيم بن دجاجة عن على به نحوه . . .

قلتُ: وهذا إسناد صالح. وابن دجاجة: تابعى كبير، روى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان والذهبى، وتبعهما الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٤٦٦]، فهو شيخ صدوق. ولم يصب الحافظ فى قوله عنه بـ: «التقريب»: «مقبول»، وهكذا رواه منصور بن المعتمر ومطرف بن طريف عن المنهال بن عمرو به. ورواه عن منصور جماعة: منهم إبراهيم بن طهمان وشيبان وأبو حفص الأبار والفضيل بن عياض وورقاء وجرير بن عبد الحميد. ورواه عن جرير جماعة: منهم زهير ابن حرب واختلف عليه فيه؛ فرواه عنه عبد اللَّه بن أحمد على الوجه الماضى، وخالفه المؤلف فرواه عن زهير فقال: عن جرير عن منصور عن عبد الملك - وهو ابن ميسرة- عن نعيم بن دجاجة به . . . هكذا وقع عند المؤلف [برقم/ ٥٨٤]. والمحفوظ هو الوجه الأول.

٤٦٨- منكر: أخرجه ابن ماجه [١٦٠٨]، والبزار [٨١٥]، وابن أبى شيبة [١١٨٨٧]، والبيهقى فى «الشعب» [١٢/ رقم/ ٩٣٠٦/ طبعة الرشد]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [٢/ ١١٠]، وغيرهم، من طرق عن مندل بن على عن الحسن بن الحكم عن أسماء بنت عابس عن أبيها عن على به . . . =

الحكم، عن أسماء بنت عابس، عن أبيها، عن علي، قال: قال رسول اللّه ﷺ: إن السقط ليراغم ربه إن أدخل أبويه النار حتى يقال له: «**أَيُّهَا السِّقْطُ الْمُرَاغِمُ رَبَّهُ، ارْجِعْ فَإِنِّي قَدْ أَدْخَلْتُ أَبَوَيْكَ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَيَجُرُّهُمَا بِسَرَرِهِ حَتَّى يُدْخِلَهُمَا الْجَنَّةَ**».

٤٦٩- حدّثنا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا زيد بن الحباب، حدّثنا جعفر بن إبراهيم، من ولد ذى الجناحين، قال: حدّثنا على بن عمر، عن أبيه، عن على بن حسين، أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبى ﷺ، فيدخل فيها فيدعو، فنهاه، فقال: ألا أحدثكم حديثًا سمعتُه من أبى، عن جدى، عن رسول اللّه ﷺ قال: «**لا تَتَّخِذُوا قَبْرِى عِيدًا، وَلا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِى أَيْنَمَا كُنْتُمْ**».

= قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبى ﷺ إلا على بن أبى طالب رضى اللّه عنه، ولا نعلم له طريقًا عن على إلا هذا الطريق». قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «إسناده ضعيف؛ لاتفاقهم على ضعف مندل بن على».

قلتُ: لم يتفقوا على تضعيفه بل أثنى عليه جماعة، ووثقه ابن حبان والعجلى، ومشاه ابن معين- فى رواية -ومثله البزار، والصواب أنه ضعيف لسوء حفظه. وأسماء: امرأة مجهولة لا تُعرف، وأبوها: ثقة فاضل. والحسن بن الحكم: صدوق يخطئ.

والحديث: قد ضعفه الحافظ العراقى، كما نقله عنه المناوى فى «فيض القدير» [٢/ ٣٤٥].

٤٦٩- قوى لغيره: أخرجه ابن أبى شيبة [رقم/ ٧٥٤٢]، وفى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [٧/ ١٥٩/ طبعة العاصمة]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [١/ ٢٤٤]، والبخارى فى «التاريخ الكبير» [٢/ ١٨٦]، وأبو طاهر السلفى فى «الجزء الثامن عشر» من «المشيخة البغدادية» [رقم/ ١/ مخطوط/ بترقيمى]، من طريق زيد بن الحباب عن جعفر بن إبراهيم من ولد ذى الجناحين عن على بن عمر بن الحسين عن أبيه عن على بن الحسين عن أبيه عن جده به . . .

قلتُ: وهذا إسناد مغموز معلول، وجعفر بن إبراهيم: روى عنه رجلان وانفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات» لكنه قال: «يعتبر حديثه من غير رواية عن هؤلاء»، وهؤلاء: يريد بهم أصحاب الترجمة الماضية: «على بن عمر عن أبيه عن على بن الحسين»، كما ذكر هو فى صدر ترجمته من «الثقات» [٨/ ١٦٠]. وعلى بن عمر: يقول عنه الحافظ فى «التقريب»: «مستور». كذا قال، وقد روى عنه جماعة فوق العشرة، وذكره ابن حبان فى «الثقات»، وقال:

. . . . . .

= «يعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه»، ولم يتكلم فيه أحد بشيء غير ما مضى، فمثله صدوق صالح إن شاء اللَّه. وأبوه: ثقة فاضل كريم مثل أبيه.

وآفة الحديث: هي جعفر بن إبراهيم السابق ذكره. وقد اختلف في إسناده عليه؛ فرواه عنه زيد ابن الحباب كما مضى. وخالفه إسماعيل بن أبي أويس، فرواه عنه فقال: عمن أخبره من أهل بيته عن علي بن الحسين به... هكذا أخرجه إسماعيل القاضي في «فضل الصلاة» كما في لسان الميزان [١ / ٣٣]، و«تفسير ابن كثير» [٦/ ٤٧٤-٤٧٥/ طبعة دار طيبة]، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أُوَيْس به.

قلتُ: وهو كذلك في «فضل الصلاة» [رقم/ ٢٠]. لكن سقط منه ذكر «إسماعيل بن أبي أويس». وإسماعيل: فيه كلام معروف، وخولف إسماعيل القاضي في إسناده، خالفه حاتم بن الليث -الثقة الحافظ- فرواه عن إسماعيل فقال: عن عيسى بن جعفر بن إبراهيم الطالبي، عن علي بن عمر ابن علي بن الحسين عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب به... هكذا أخرجه البزار [٥٠٩]، قال: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ اللَّيْثِ به. قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَدْ رُوِىَ بِهَذَا الإِسْنَادِ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ فِيهَا مَنَاكِيرُ، فَذَكَرْنَا هَذَا الْحَدِيثَ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ: «لاَ تَجْعَلُوا قَبْرِى عِيدًا وَلاَ بُيُوتَكُمْ قُبُورًا»، قَدْ رُوِىَ عَنِ النَّبِىِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ».

قلتُ: وإسناده فيه سقط وغرابة، ومن يكون عيسى بن إبراهيم؟، أخشى أن يكون ذكر «عيسى» زيادة مقحمة من الناسخ. والصواب عندي هكذا «عن جعفر بن إبراهيم عن علي بن عمر عن أبيه عن علي ابن الحسين عن أبيه عن جده به...» كما هو إسناد المؤلف وغيره.

وللحديث: شواهد بهذا اللفظ: منها: حديث أبي هريرة: عند أبي داود [٢٠٤٢]، وأحمد [٢/ ٣٦٧]، والطبراني في «الأوسط» [٨/ رقم ٨٠٣٠]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٤١٦٢]، وفي حياة الأنبياء في قبورهم [رقم ٤١]، وغيرهم. وسنده حسن. وسيأتي له شاهد آخر من حديث الحسن بن علي عند المؤلف [برقم/ ٦٧٦١].

والحديث: ذكره الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٦٦٧]، وأعله بجعفر بن إبراهيم وأصاب، لكن وقع عنده: «حفص» بدل «جعفر» وهو تصحيف. وقال السخاوي بعد أن ساقه في «القول البديع» [ص/ ١٦١/ طبعة دار الريان]: «هو حديث حسن». وراجع: «أحكام الجنائز» [ص/ ٢١٩]، للإمام الألباني. =

٤٧٠- حدّثنا نصر بن علي، أخبرنى العباس بن جعفر بن زيد بن طلق الشنى العبدى، عن أبيه، عن جده، عن علي، قال: لما تزوجتُ فاطمةَ، قلت: يا رسول اللّه، ما أبيع، فرسى أو درعى؟ قال: «بِعْ دِرْعَكَ» فبعتها بثنتى عشرة أوقيةً فكان ذاك مهر فاطمة.

٤٧١- حدّثنا عبد اللّه بن عمر بن أبان و أبو هشام الرفاعى قالا: حدّثنا ابن فضيل حدّثنا مجالد عن الشعبى عن الحارث: عن على قال: ما كانَ لنا ليلة أهدى إلىَّ فاطمة شيء ننام عليه إلا جلد كبش.

= ● تنبيه مهم: من الغرائب إعلال حسين أسد لهذا الحديث بالانقطاع فى «تعليقه على مسند المؤلف». فإنه قال: «إسناده ضعيف؛ لانقطاعه على بن الحسين عن على روى عن جده مرسلاً...».

قلتُ: فكان ماذا؟، نعم هو يرسل عن جده كما ذكرتَ، ولكن كيف غاب عنك أنه رواه هنا عن أبيه عن جده؟،

٤٧٠- ضعيف: أخرجه أبو حفص ابن شاهين فى «فضائل فاطمة» [رقم/ ٢٩/ طبعة مكتبة التوعية]، من طريق العباس بن جعفر بن زيد بن طلق عن أبيه عن جده عن على به...

قلتُ: هذا إسناد مجهول.

وهكذا أخرجه البخارى فى «تاريخه» [٢/ ١٩٣]، من هذا الطريق إشارة. قال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٥٢٠]: «رواه أبو يعلى من رواية العباس بن جعفر بن زيد بن طلق عن أبيه عن جده ولم أعرفهم وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: وهؤلاء الرجال طيور غريبة ولسنا ممن يحسن القنص. أما العباس: فشيخ غائب، انفرد عنه نصر بن على بالرواية، وقال أبو حاتم: «هو مجهول». وتوثيق ابن حبان له كالهواء، وأبوه جعفر: لم يرو عنه أحد من أهل الأرض سوى ولده العباس، وذكره ابن حبان هو الآخر فى «ثقاته» [٨/ ١٦٠]، وقد وقع اسمه فى «تاريخ البخارى»، و«ثقات ابن حبان»: هكذا «عباس ابن جعفر بن طلق بن زيد»، وهكذا ترجم البخارى فى «تاريخه» لأبيه فقال: «جعفر بن طلق ابن زيد العبدى» ثم ساق له هذا الحديث من طريق نصر بن على الجهضمى إشارة، أما طلق بن زيد، أو زيد بن طلق: فهو أغرب من عنقاء مُغْرب، ومن عرفه فلْيعرِّفنا به كيما نعرفه.

٤٧١-ضعيف: أخرجه ابن ماجه [رقم/ ٤١٥٤]، والبزار [رقم/ ٨٣٢]، وغيرهما، من طريق محمد بن فضيل عن مجالد بن سعيد عن الشعبى عن الحارث الأعور عن على به... =

٤٧٢- حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو هشام الرفاعي، وهذا لفظ أبي بكر، حدّثنا محمد بن فضيل، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، قال: كنت جالسًا عند عليٍ وهو في بعض أمر الناس إذ جاءه رجلٌ عليه ثياب السفر، فقال: يا أمير المؤمنين، فشغل عليًا ما كان

= **قلتُ**: وهذا إسناد مائل، والحارث الأعور: ضعيف لا يحتج به كما مضى مرارًا. ومجالد بن سعيد: ضعيف سيئ الحفظ على التحقيق. وبه هو والحارث: أعله البوصيري في «مصباح الزجاجة»[٢/ ٣١٣]، فقال: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف الحارث الأعور ومجالد». وقد اختلف في إسناده على ابن فضيل؛ فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي. وخالفهم ابن أبي شيبة؛ فرواه عنه فقال: عن مجاهد الشعبي عن الحارث عن علي به... فأبدل «مجالدًا» بـ «مجاهد». هكذا أخرجه في «المصنف» [رقم/ ٣٤٥٠٣] حدّثنا محمد بن فضيل به...

وخولف ابن فضيل فيه أيضًا. خالفه أبو معاوية الضرير؛ فرواه عن مجالد فقال: الشعبي به مرسلاً... هكذا أخرجه الحسين المروزي في «زوائد زهد ابن المبارك» [رقم/ ١٠٠١]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم/ ٧٥٤]. ثم جاء أبو أسامة حماد بن أسامة الحافظ ورواه عن مجالد فقال: عن الشعبي قال: قال علي به... هكذا أخرجه هناد في «الزهد» [٢/ رقم/ ٧٥٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/ ٢٢]. وتوبع مجالد على هذا الوجه: تابعه إسماعيل بن أبي خالد عند وكيع في «الزهد» [رقم/ ١١٠]، ومن طريقه أحمد في «الزهد» [رقم/ ٢٥١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٣٧٦]. وهذا عندي: هو الراجح. والشعبي لم يسمع من علي سوى حديث واحد مضى [برقم/ ٢٩٠].

ولهذا الأثر شاهد: من حديث جابر عند الطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٦٤٤١]، والبزار كما في «مجمع الزوائد» [٩/ ٣٣٦]، وابن عدي في «الكامل» [٤/ ١٨٨]، من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر به في قصة زفاف علي وفاطمة، وفيه: «وكان فراشهما ليلة عرسهما إهاب كبش....».

قلتُ: هكذا رواه مسلم بن خالد الزنجي وعبد الله بن ميمون القداح - وكلاهما لا يحتج به - عن جعفر بن محمد على الوجه الماضي... وخالفهما: أنس بن عياض الثقة الصدوق. فرواه عن جعفر عن أبيه به مرسلاً... ولم يذكر فيه «جابرًا»». هكذا أخرجه ابن سعد في الطبقات [٨/ ٢٣]. وهذا هو المحفوظ.

٤٧٢- **قوى**: أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٦٠]، وفي «السنة» [٢/ رقم ١٤٨٣، ١٤٨٥]، والنسائي في «الكبرى» [٨٥٨٦]، وفي «خصائص علي» [رقم ١٨٣]، =

فيه من أمر الناس، قال: إني، فقلت: ما شأنك؟ قال: فقال: كنت حاجًا، أو معتمرًا، قال: لا أدرى أى ذلك، قال: فمررت على عائشة، فقالت: من هؤلاء القوم الذين خرجوا قبلكم يقال لهم: الحرورية؟ قال: قلت: فى مكان، يقال له: حروراء، قال: فسموا بذلك الحرورية، قال: فقالت: طوبى لمن شهد هلكتهم، قالت: أما والله لو سألتم ابن أبى طالب لأخبركم خبرهم، فمن ثم جئت أسأله عن ذلك، قال: وفرغ علىٌ فقال: أين المستأذن؟ فقام عليه فقص عليه مثل ما قص على، قال: فأهل علىٌ ثلاثًا، ثم قال: كنت عند رسول الله ﷺ وليس عنده أحدٌ إلا عائشة، قال: فقال لى: «**يَا عَلِيُّ، كَيْفَ أَنْتَ وَقَوْمٌ يَخْرُجُونَ بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ أَوْ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فِيهِمْ رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ كَأَنَّ يَدَهُ ثَدْىُ حَبَشِيَّةٍ**».

ثم قال: نشدتكم بالله الذى لا إله إلا هو، أحدثتكم أنه فيهم؟ قالوا: نعم، فذهبتم فالتمستموه ثم جئتم به تسحبونه كما نعت لكم، قال: ثم قال: صدق الله ورسوله ثلاث مرات.

٤٧٣- حدّثنا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا عبد الله بن نمير، حدّثنا عبد العزيز بن

= وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ٩١٣/ ظلال]، وابن راهويه فى «مسنده» كما فى المطالب العالية [١٨/ ٢١١- ٢١٢/ طبعة العاصمة]، والبزار [٣/ رقم/ ٨٧٢، ٨٧٣]، وجماعة من طرق عن عاصم بن كليب عن أبيه عن على به نحوه... قال الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٣٥٨]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال ثقات، ورواه البزار بنحوه».

قلتُ: وهذا إسناد قوى. وعاصم ثقة عابد. وأبوه: هو كليب بن شهاب ابن المجنون، وثقه أبو زرعة وابن سعد وابن حبان والعجلى، وهو من كبار التابعين، وقد وهم من عده صحابيًا كما بينه الحافظ فى «الإصابة» [٥/ ٦٦٨]. والحديث جوَّد إسناده: ابن كثير فى «البداية والنهاية» [٧/ ٢٢٩٣].

٤٧٣- صحيح: أخرجه أحمد [١٦٠١٨]، والنسائى فى الكبرى [١١٥٠٤]، وابن أبى شيبة فى «المصنف» [٣٧٩١٤]، وابن زنجويه فى «الأموال» [٢/ رقم ٥١٧]، وابن راهويه فى «مسنده»=

سياه، حدّثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي وائل، قال: أتيته فسألته عن هؤلاء القوم الذين قتلهم عليٌّ، قال: قلت: فيم فارقوه؟ وفيم استحلوه؟ وفيم دعاهم؟ وفيم فارقوه؟ وبم استحل دماءهم؟ قال: إنه لما استحر القتل في أهل الشام بصفين اعتصم معاوية وأصحابه بحيلٍ، فقال له عمرو بن العاص: أرسل إليَّ بالمصحف، فلا واللَّه لا نرده عليك، قال: فجاء رجلٌ يحمله فنادى: بيننا وبينكم كتاب اللَّه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٢٣] قال عليٌّ: نعم، بيننا وبينكم كتاب اللَّه إنا أولى به منكم، فجاءت الخوارج، وكنا نسميهم يومئذ القراء، وجاءوا بأسيافهم على عواتقهم، وقالوا: يا أمير المؤمنين، ألا نمشي إلى هؤلاء القوم حتى يحكم اللَّه بيننا وبينهم، فقام سهل ابن حنيف، فقال: أيها الناس اتهموا أنفسكم، لقد كنا مع رسول اللَّه ﷺ يوم الحديبية، ولو نرى قتالاً قاتلنا، وذاك في الصلح الذي كان بين رسول اللَّه ﷺ وبين المشركين، فجاء عمر بن الخطاب، فقال: يا رسول اللَّه، ألسنا على حق وهم على باطل؟ قال: «**بَلَى**»، قال: أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار؟ قال: «**بَلَى**»، قال: فعلامَ نعطي الدنية في ديننا ونرجع ولم يحكم اللَّه بيننا وبينهم؟ قال: «**يَا ابْنَ الْخَطَّابِ إِنِّي رَسُولُ اللَّه وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّه أَبَدًا**»، فانطلق عمر ولم يصبر متغيظًا، حتى أتى أبا بكر، فقال: يا أبا بكر، ألسنا على حق وهم على باطل؟ قال: بلى، قال: أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار؟ قال: بلى، قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا ونرجع ولم يحكم اللَّه بيننا وبينهم؟ قال: يا ابن الخطاب، إنه رسول اللَّه ولن يضيعه اللَّه أبدًا، فنزل القرآن على محمد بالفتح، فأرسل إلى عمر فأقرأه، فقال: يا رسول اللَّه، أو فتحٌ هو؟ قال: نعم، قال: فطابت نفسه ورجع

= كما في المطالب العالية [١٨/ ٢١٦/ طبعة العاصمة]، وغيرهم، من طرق عن عبد العزيز بن سياه عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح حجة. وحبيب صرح بالسماع من أبي وائل. وأبو وائل: هو شقيق ابن سلمة الشيخ الإمام الحجة التابعي الكبير الجليل. والحديث: صحح سنده الحافظ في «المطالب»، وتبعه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٨/ ١٧]. وقال الهيثمي في «المجمع» [٦/ ٢٣٨]: «في الصحيح بعضه، ورواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح».

قلتُ: أصله في «الصحيح» مختصراً.

ورجع الناس، ثم إنهم خرجوا بحروراء، أولئك العصابة من الخوارج بضعة عشر ألفًا، فأرسل إليهم عليٌّ ينشدهم اللَّه، فأبوا عليه فأتاهم صعصعة بن صوحان فأنشدهم، وقال: علام تقاتلون خليفتكم؟ قالوا: مخافة الفتنة، قال: فلا تَعَجَّلوا ضلالة العام مخافة فتنة عام قابل فرجعوا، وقالوا: نسير على ما جئنا، فإن قبل عليٌّ القضية قاتلنا على ما قاتلنا يوم صفين، وإن نقضها قاتلنا معه، فساروا حتى بلغوا النهروان فافترقت منهم فرقةٌ فجعلوا يَهُدُّن الناس ليلاً، قال أصحابهم: ويلكم ما على هذا فارقنا عليًا، فبلغ عليًا أمرهم، فقام فخطب الناس، فقال: ما ترون؟ أنسير إلى أهل الشام أم نرجع إلى هؤلاء الذين خلفوا إلى ذراريكم؟ قالوا: بل نرجع إليهم، فذكر أمرهم فحدث عنهم بما قال فيهم رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ فِرْقَةً تَخْرُجُ عِنْدَ اخْتِلافٍ مِنَ النَّاسِ يَقْتُلُهُمْ أَقْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ، عَلامَتُهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَدُهُ كَثَدْيِ الْمَرْأَةِ**»، فساروا حتى التقوا بالنهروان، فاقتتلوا قتالا شديدًا، فجعلت خيل على لا تقوم لهم، فقام عليٌّ، فقال: يا أيها الناس، إن كنتم إنما تقاتلون لى فواللَّه ما عندى ما أُجزيكم، وإن كنتم إنما تقاتلون للَّه، فلا يكون هذا فعالكم، فحمل الناس حملةً واحدةً، فانجلت الخيل عنهم وهم مكبون على وجوههم، فقال عليٌّ: اطلبوا الرجل فيهم، فطلب الناس الرجل فلم يجدوه، حتى قال بعضهم: غرنا ابن أبى طالب من إخواننا حتى قتلناهم، قال: فدمعت عين على، فدعا بدابته فركبها فانطلق حتى أتى وهدةً فيها قتلى بعضهم على بعض، فجعل يجر بأرجلهم حتى وجد الرجل تحتهم فأخبروه، فقال عليٌّ: اللَّه أكبر، وفرح وفرح الناس ورجعوا، وقال عليٌّ: لا أغزو العام، ورجع إلى الكوفة، وقتل رحمه اللَّه، واستخلف حسنٌ، وسار سيرة أبيه ثم بعث بالبيعة إلى معاوية.

٤٧٤- حدّثنا إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا يحيى بن سليمٍ، عن عبد اللَّه بن عثمان

٤٧٤- جيد: أخرجه أحمد [١/ ٨٦]، والبخارى فى «خلق الأفعال» [رقم ٢٧٧]، و محمد بن يحيى بن أبى عمر العدنى فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٨/ ٧]، والحاكم [٢/ ١٦٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٥١٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٧/ ١٠٢]، و[٢٩/ ١٤٢]، و[٤٢/ ٤٦٥]، وغيرهم، من طرق عن يحيى بن سليم القرشى الطائفى عن عبد اللَّه بن عثمان ابن خثيم عن عبيد اللَّه بن عياض المقارى به . . . مطولاً ومختصراً. قال الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٣٥٣]: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات». =

ابن خثيم، عن عبيد اللَّه بن عياض بن عمرو القاري، أنه جاء عبد اللَّه بن شداد، فدخل على عائشة، ونحن عندها جلوسٌ مرجعه من العراق ليالى قُتِلَ على بن أبى طالبٍ، فقالت له: يا ابن شداد بن الهاد، هل أنت صادقى عما أسألك عنه؟ حدثنى عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علىٌ، قال: وما لى لا أصدقك؟ قالت: فحدثنى، عن قصتهم، قال: فإن على بن أبى طالبٍ لما كاتب معاوية وحكم الحكمان خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس، فنزلوا بأرضٍ يقال لها حروراء من جانب الكوفة، وأنهم عتبوا عليه، فقالوا: انسلخت من قميص كساكه اللَّه، واسم سماك اللَّه به، ثم انطلقت فحكمت فى دين اللَّه فلا حكم إلا للَّه، فلما بلغ عليًا ما عتبوا عليه وفارقوه عليه، أمر مؤذنًا فأذن أن لا يدخلن على أمير المؤمنين إلا من قد حمل القرآن، فلما امتلأت الدار من قراء الناس دعا بمصحف إمامٍ عظيمٍ فوضعه علىٌ بين يديه فطفق يصكه بيده، ويقول: أيها المصحف حدث الناس، فناداه الناس: يا أمير المؤمنين ما تسأل عنه إنما هو مدادٌ فى ورق، ونحن نتكلم بما رأينا منه، فما تريد؟ قال: أصحابكم أولاء الذين خرجوا بينى وبينهم كتاب اللَّه، يقول اللَّه فى كتابه فى

= **قلتُ**: هذا إسناد رجاله ثقات سوى ابن خثيم ويحيى بن سليم، ففيهما كلام. أما ابن خثيم: فقد وثقه جماعة، وضعفه النسائى فى رواية، ووثقه فى أخرى، ثم نقل فى «سننه» [٢٤٧/ ٥ / رقم ٢٩٩٣]، عن ابن المدينى أنه قال: «ابن خثيم منكر الحديث» ثم قال: «وكأن على بن المدينى خُلق للحديث».

قلتُ: ابن خثيم صدوق وسط وأحاديثه حسان كما قاله ابن عدى. ويحيى بن سليم: تكلموا فى حفظه، حتى قال الدارقطنى: «سيئ الحفظ». وضعفه بعضهم ووثقه جماعة، فالظاهر: أنه ليس بحجة، لكن يقول أحمد: «كان قد أتقن حديث ابن خثيم، وكانت عنده فى كتاب». وقال الفسوى: «... إذا حدث من كتاب فحديثه حسن».

قلتُ: وعلى هذا فهو قوى فى ابن خثيم خاصة؛ لكونه كان يحدث عنه من كتاب، كما ذكره أحمد. على أنه لم ينفرد به، بل تابعه عبد اللَّه بن واقد الخرسانى الثقة الفاضل: عند الحاكم [٢/ ١٦٥]، وعنه البيهقى [٦٥١٨]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٧/ ١٠٢]، من طريق محمد بن كثير العبدى عنه به مقرونًا مع يحيى بن سليم...

قلتُ: والطريق إليه صحيح. والعبدى: ثقة لم يصب من ضعفه، كما قاله الحافظ. =

امرأة ورجل: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ [النساء: ٣٥]، فأمة محمد ﷺ أعظم حرمةً، أو ذمةً، من امرأة ورجل، ونقموا على أنى كاتبت معاوية، كتبت علىٌ بن أبى طالب، وقد جاءنا سهيل بنٌ عمروٌ فكتب رسول اللَّه ﷺ: بسم اللَّه الرحمن الرحيم، قال: لا تكتب بسم اللَّه الرحمن الرحيم، قال: وكيف نكتب، فقال سهيلٌ: اكتب: باسمك اللَّهم، فقال رسول اللَّه ﷺ: فاكتب: «**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّه**»، فقال: لو أعلم أنك رسول اللَّه لم أخالفك، فكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد اللَّه قريشًا. يقول اللَّه فى كتابه: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فبعث إليهم عبد اللَّه بن عباسٍ، فخرجتُ معه حتى إذا توسطت عسكرهم، قام ابن الكَوَّاء فخطب الناس، فقال: أيا حملة القرآن، هذا عبد اللَّه بن عباسٍ، فمن لم يكن يعرفه فليعرفه، فإنما أعرفه من كتاب اللَّه، هذا ممن نزل فيه وفى قومه: ﴿ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الزخرف: ٥٨]، فَرُدُّوه إلى صاحبه، ولا تواضعوه كتاب اللَّه، قال: فقام خطباؤهم، فقالوا: واللَّه لنواضعنه الكتاب، فإن جاءنا بحق نعرفه لنتبعنه، وإن جاء بباطلٍ لنبكتنه بباطلٍ، ولنردنه إلى صاحبه، فواضعوا عبد اللَّه بنَ عباسٍ الكتاب ثلاثة أيامٍ، فرجع منهم أربعة آلاف، كلهم تائبٌ، فيهم ابن الكواء حتى أدخلهم علَى علىٍ الكوفة، فبعث علىٌ إلى بقيتهم، قالَ: قد كان من أمرنا وأمر الناس ما قد رأيتم، فقفوا حيثُ شئتم، بيننا وبينكم ألا

= لكن المشهور بالرواية عن عبد اللَّه بن واقد: هو محمد بن كثير المصيصى كما وجدته بالتتبع، بل وذكره المزى أيضًا فى ترجمة «عبد اللَّه بن واقد» من «التهذيب» [١٦/ ٢٥٥]. والمصيصى هذا: ضعيف مشهور فأخشى أن يكون ذلك وهمًا من راويه عن محمد بن كثير، ويكون الوهم فى نسبته «عبديًا». ثم وجدت له متابعًا ثانيًا، وهو مسلم بن خالد الزنجى: عند البيهقى فى «سننه» [١٦٥١٩]، وقد اختصر البيهقى سياقه. ولفقرات الحديث: شواهد أيضًا. وقد قال الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، إلا ذكر ذى الثدية فقد أخرجه مسلم بأسانيد كثيرة».

قلتُ: ليس هو على شرط أحدهما أصلاً، وعبد اللَّه بن عثمان بن خثيم: لم يخرج له البخارى فى الأصول ولا فى الفروع.

تسفكوا دمًا حرامًا أو تقطعوا سبيلاً أو تظلموا ذمةً، فإنكم إن فعلتم فقد نبذنا إليكم الحرب على سواء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الأنفال: ٥٨]، قال: فقالت له عائشة: يا ابن شداد فقد قتلهم؟ قال: فواللَّه ما بعث إليهم حتى قطعوا السبيل، وسفكوا الدماء، واستحلوا الذمة، قالت: واللَّه؟ قال: واللَّه الذى لا إله إلا هو لقد كان، قالت: فما شيءٌ بلغنى عن أهل العراق يتحدثونه، يقولون: ذا الثدية مرتين، قال: قد رأيته وقمت مع علي عليه فى القتلى، فدعا الناس، فقال: هل تعرفون هذا فما أكثر من جاء، يقول: رأيته فى مسجد بنى فلان يصلى، ولم يأتوا فيه بثبت يعرف إلا ذلك، قالت: فما قول علي حين قام عليه، كما يزعم، أهل العراق؟ قال: سمعته، يقول: صدق اللَّه ورسوله، قالت: فهل سمعت أنه قال غير ذلك؟ قال: اللَّهم لا، قالت: أجل، صدق اللَّه ورسوله، يرحم اللَّه عليًا إنه كان من كلامه لا يرى شيئًا يعجبه إلا قال: صدق اللَّه ورسوله، فذهب أهل العراق فيكذبون عليه ويزيدون عليه فى الحديث.

٤٧٥- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا عوفٌ، حدّثنا محمد بن سيرين، حدّثنا عبيدة السلمانى، قال: لما كان حيث أصيب أهل النهروان، قال لنا علىٌ: ابتغوا فيهم، فإنهم إن كانوا القوم الذين ذكرهم رسول اللَّه ﷺ، فإن فيهم رجلاً مُخَدَّج اليد، أو مثدن اليد، قال: فابتغيناه، فوجدناه، فدعوناه إليه، فقام عليه، فقال: اللَّه أكبر لولا أن تبطروا لحدثتكم ما قضى اللَّه على لسان رسوله ﷺ لمن قتل هؤلاء، قال: قلت: أنت سمعته من رسول اللَّه ﷺ قال: إى ورب الكعبة، إى ورب الكعبة، قال: فبلغ ذلك بعض أزواج النبى ﷺ كأنها حسدته على ذلك، قال عوفٌ: عمدًا أمسكتُ عنها.

٤٧٦- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا عبد الرحمن بن العريان الحارثى،

٤٧٥- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم/ ٣٣٧]، بأقل من لفظه هنا.

٤٧٦- **ضعيف**: بهذا اللفظ: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى «السنة» [٢/ رقم ١٤٩٩]، من طريق عبد الرحمن بن العريان عن الأزرق بن قيس عن رجل من عبد القيس عن على به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، لجهالة شيخ الأزرق ذلك الرجل القيسى فمن يكون؟، وعبد الرحمن بن العريان: لم أجد من وثقه، وقد روى عنه جماعة. وللحديث: طرق أخرى بنحوه، لكن دون هذا اللفظ هنا.

حدّثنا الأزرق بن قيس، عن رجل من عبد القيس قال: شهدت عليًا يوم قتل أهل النهروان قال: قال على حين قتلوا: علىَّ بذى الثدية أو المخدج ذكر من ذلك شيئًا لا أحفظه قال: فطلبوه فإذا هم بحبشى مثل البعير، فى منكبه مثل ثدى المرأة عليه - قال عبدالرحمن أراه قال- شعر فلو خرج روح إنسان من الفرح لخرج روح علىٍّ يومئذ قال: صدق اللّه ورسوله من حدثنى من الناس أنه رآه قبل مصرعه هذا فأنا كذاب.

٤٧٧- **حدّثنا** القواريرى، حدّثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، عن عبيدة: قال: ذكر علىٌّ أهل النهروان قال: فيهم رجل مُودن اليد أو مُثْدَن اليد أو مُخَدَّجُ اليد لولا أن تبطروا لأنبأتكم ما وعد اللّه الذين يقتلونه على لسان محمد ﷺ قال: قال: قلت: أنت سمعته منه ؟ قال: إى ورب الكعبة.

٤٧٨- **حدّثنا** نصر بن على الجهضمى، حدثنى أبى، عن إسماعيل بن مسلم، حدّثنا أبو كثير، مولى الأنصار، قال: كنت مع سيدى على بن أبى طالب حين قتل أهل النهروان، قال: فكأن الناس وجدوا فى أنفسهم من قتلهم، قال: فقال علىٌّ: يا أيها الناس، إن نبى اللّه ﷺ قد حدّثنا بأقوام يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية فلا يرجعون فيه حتى يرجع السهم على قومه، وآية ذلك أن فيهم رجلاً مخدج اليد، إحدى يديه كثدى المرأة لها حلمةٌ كحلمة ثدى المرأة، إن بها سبع هَلَبات فالتمسوه، فإنى أراه فيهم، فالتمسوه فوجدوه على شفير النهر تحت القتلى، فأخرجوه فكبر علىٌّ، وقال: اللّه

٤٧٧- مضى تخريجه [برقم ٣٣٧].

٤٧٨- **صحيح بطرقه**: أخرجه الحميدى [٩٥]، وأحمد [١/ ٨٨]، ومن طريقه الخطيب فى «تاريخه» [١٤/ ٣٦٢]، وابن أبى عمر فى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [١٨/ ٢٠٦/ طبعة العاصمة]، والبخارى فى «الكنى» [رقم/ ٨٥٣]، من طرق عن إسماعيل بن مسلم العبدى عن أبى كثير مولى الأنصارى عن على به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف.

وأبو كثير: شيخ مجهول لم يرو عنه سوى إسماعيل وحده، ولم يوثقه أحد. راجع: «تعجيل المنفعة» [١/ ٥١٦].

ولتلك القصة: طرق أخرى ثابتة عن على، مضى جملة منها. وسيأتى المزيد.

أكبر صدق اللَّه ورسوله، وآية ذلك متقلدٌ قوسًا له عربيةً فأخذها بيده، ثم جعل يطعن بها فى مخدجته، ويقول: اللَّه أكبر، صدق اللَّه ورسوله، صدق اللَّه ورسوله، وكبر الناس حين رأوه واستبشروا، وذهب عنهم ما كانوا يجدون.

٤٧٩- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا خالد بن الحارث، حدّثنا ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، أنه قال: لا أحدثك إلا ما سمعت منه، يعنى عليًا، ثم قال: لولا أن تبطروا لنبأتكم بما وعد اللَّه الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ، قال: قلت: أنت سمعته من محمد ﷺ؟ قال: إى ورب الكعبة، ثلاث مرات، فيهم رجلٌ مخدج، أو مثدن اليد، قال: أحسبه، قال: أو مودن اليد، قال: فطلبوا ذلك الرجل فوجدوا من ها هنا ومن ها هنا مثل ثدى المرأة عليه شعراتٌ، قال محمدٌ: فحلف لى عبيدة ثلاث مرات، أنه سمع من علىٍ، وحلف علىٌ ثلاث مراتٍ، أنه سمعه من رسول اللَّه ﷺ.

٤٨٠- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا حماد بن زيد، حدّثنا جميل بن مرة، عن أبى الوضىء: قال: شهدت عليًا حيث قُتِلَ أهل النهروان قال: التمسوا المخدج قال: فطلبوه فى القتلى فقالوا: ليس نجده فقال: ارجعوا فالتمسوه فواللَّه ما كَذَبْتُ ولا كُذِبْتُ فرجعوا فطلبوه ثم ردد مثل ذلك مراراً: ماكذبت ولا كذبت فانطلقوا فوجدوه تحت قَتلى فى طين فاستخرجوه فجىء به قال: قال: أبو الوضىء: فكأنى أنظر إليه حبشى عليه قرطق إحدى يديه مثل ثدى المرأة عليها شعرات تكون على ذنب اليربوع.

٤٨١- حدّثنا أبو خيثمة، قال: حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن محمدٍ،

٤٧٩- **صحيح**: مضى مختصراً [برقم/ ٣٣٧]، فانظره.

٤٨٠- **قوى**: أخرجه أبو داود [٤٧٦٩]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٣٩]، وفى «زوائد فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٢٣١]، والطيالسى [١٦٩]، ومن طريقه البيهقى فى «دلائل النبوة» [٦/ ٤٣٣/ الطبعة العلمية]، والمزى فى «التهذيب» [١٤/ ١٧١]، وغيرهم، من طرق عن جميل بن مرة عن أبى الوضىء به نحوه...

قلتُ: هذا إسناد قوى مستقيم. وأبو الوضىء: اسمه عباد بن نسيب، وثقه ابن معين وابن حبان، وروى عنه جماعة، ولم يتكلم فيه أحد. فهو قوى الحديث.

٤٨١- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم ٣٣٧].

عن عبيدة، عن علي، قال: ذكر الخوارج، فقال: فيهم رجلٌ مخدج اليد، أو مودن اليد، أو مثدن اليد لولا أنْ تبطروا لحدثتكم بما وعد اللَّه الذين يقتلونهم على لسان محمد، قال: قلت: أنت سمعته من محمد؟ قال: إي ورب الكعبة، إي ورب الكعبة، إي ورب الكعبة.

٤٨٢- حدّثنا أبو هشام الرفاعي، حدّثنا ابن فضيل، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، قال: كنت جالسًا عند علي، إذ جاء رجلٌ عليه ثياب السفر، فقال: يا أمير المؤمنين، تأذن لي أن أتكلم، وعليٌ يكلم الناس ويكلمونه فلم يلتفت إليه فسألته عن خبره، فقال: كنت معتمراً، فلقيت عائشة، فقالت: ما هؤلاء القوم الذين خرجوا في أرضكم يسمون الحرورية؟ قلت: خرجوا من مكان يسمى حروراء فسموا بذلك، قالت: أشهدت هلكتهم؟ فلا أدري، قال: نعم، أم لا، فقالت: طوبى لمن شهد مهلكتهم، أما واللَّه لو شاء علي بن أبي طالب لأخبركم خبرهم، فجئت أسأله عن خبرهم، وفرغ عليٌ، فقال: أين المستأذن؟ فقص عليه ما قص علينا، فهلل عليٌ وكبر مرتين، قال: دخلت على رسول اللَّه ﷺ وليس عنده غير عائشة أم المؤمنين، فقال: «**يَا عَلِيُّ، كَيْفَ أَنْتَ وَقَوْمٌ كَذَا وَكَذَا**»، قلت: اللَّه ورسوله أعلم وأشار بيده، قال: «**قَوْمٌ يَخْرُجُونَ مِنَ الْمَشْرِقِ، يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فِيهِمْ رَجُلٌ مُخَدَّجٌ كَأَنَّ يَدَهُ ثَدْيُ حَبَشِيَّةٍ**»، أنشدكم باللَّه أخبرتكم بهم؟ قالوا: نعم، قال: أنشدكم باللَّه أخبرتكم أنه منهم؟ قالوا: نعم، قال: فأخبرتموني أنه ليس منهم، فحلفت لكم أنه منهم، قالوا: نعم، فأتيتموني تسحبونه كما نعت لكم، قالوا: نعم، قال: صدق اللَّه ورسوله.

٤٨٣- حدّثنا عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا داود بن عبد الرحمن، حدّثنا أبو عبد اللَّه

٤٨٢- **قوى**: مضى تخريجه [برقم ٤٧٢].

٤٨٣- **منكر**: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ٨٠]، وفي «زوائد فضائل الصحابة» [٢/ رقم/ ١١٩١]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٣/ ١٧٨-١٧٩]، وغيرهم، من طريق داود بن عبد الرحمن العطار عن أبي عبد اللَّه مسلمة الرازي عن أبي عمرو البجلي عن عبد الملك بن سفيان الثقفي عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد ابن الحنفية عن أبيه به . . .

قلتُ: هذا إسناد ساقط مسلسل بالعلل: =

مسلمة الرازى، عن أبى عمرو البجلى، عن عبد الملك بن سفيان الثقفى، عن أبى جعفر محمد بن على، عن محمد ابن الحنفية، عن أبيه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْمُفْتَنَ التَّوَّابَ**».

= ١- أبو عبد اللَّه مسلم الرازى: طير غريب لا ندرى من يكون، بل ولم نجد له ذكرًا إلا فى هذا الحديث وحده، وأخشى أن يكون وقع فى بعض اسمه تصحيف أو نحوه.

٢- وأبو عمرو البجلى اسمه: عبيدة على الراجح، وعنه يقول ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١٩٩]: «يروى الموضوعات عن الثقات، لا يحل الاحتجاج به بحال». وراجع «تعجيل المنفعة» [١/ ٥٠٨]، و«اللسان» [٤/ ١٢٥].

٣- وعبد الملك بن سفيان: شيخ مجهول كما جزم به الحافظ الحسينى فى «الإكمال» [٢/ ٥٨]، وأقره الحافظ فى «تعجيل المنفعة» [١/ ٢٦٥]، وهو كما قالا.

وقال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٣٣١]: «رواه عبد اللَّه - يعنى: ابن أحمد- وأبو يعلى، وفيه من لم أعرفه».

وضعف العراقى سنده فى «تخريج الإحياء» [٢/ ٤]، وتابعه المناوى فى «التيسير» [١/ ٥٤٤].

ثم رأيتُ الدولابى قد أخرج هذا الحديث فى «الكنى» [رقم ١٠٧٥]، ثم نقل عن النسائى أنه قال: «هذا حديث منكر» وهو كما قال.

وللحديث طريق آخر عن ابن الحنفية: عند الكلاباذى فى مفتاح المعانى [١/ ٦٧]، كما فى «الضعيفة» [١/ ٢١٣]، وعند الحارث فى «مسنده» [رقم ١٧٦ / زوائد الهيثمى].

وفى سنده محمد بن عمر الواقدى: إمام الكذابين بالمدينة،

ثم وجدت له طريقًا آخر عن على به مرفوعًا بلفظ: «خياركم كل مفتن تواب».

أخرجه الترمذى فى «العلل» [ص/ ٣٦٦/ طبعة عالم الكتب]، والبزار [رقم/ ٧٠٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم/ ٧١٢١]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٢٧١]، وابن عساكر فى «جزء فيه حديثٌ من حديث أهل حردان» [رقم/ ٢٣/ ضمن مجموع فيه عدة أجزاء لابن عساكر/ طبعة دار ابن حزم]، وغيرهم، من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى عن النعمان بن سعد عن على به مرفوعًا...

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَقَدْ رَفَعَهُ بَعْضُ مَنْ نَقَلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَبَعْضُهُمْ أَوْقَفَهُ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ أَوْقَفَهُ». =

٤٨٤- **حدّثنا** سويد بن سعيد، حدّثنا هارون بن مسلم، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن محمد بن علىٍ، عن أبيه، عن علىٍ، قال: قال لى رسول اللّه ﷺ: «**يَا عَلِيُّ، أَسْبِغِ**

= **قلتُ**: وهذا إسناد واه جداً. والواسطى هذا: منكر الحديث صاحب غرائب وعجائب ينفرد بها عن خاله النعمان بن سعد، وقد ضعفه النقاد بخط عريض. والنعمان: شيخ مجهول. وقد سبق شرح حاله هو وابن أخته مراراً. وقد اضطرب فيه الواسطى كعادته. فعاد ورواه مرة أخرى ولكن موقوفًا. هكذا أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٧١٢٠]، وهناد فى «الزهد» [٢/ رقم ٩١٠]، وابن معين فى «تاريخه» [٣/ رقم ١٣٨٣/ رواية الدورى]، وغيرهم من طريق محمد بن فضيل - وهذا عنده فى «الدعاء» [رقم/ ٣٩]- عن عبد الرحمن بن إسحاق عن النعمان عن على به. قال الترمذى عقب الوجه المرفوع الماضى: «رواه غير واحد عن عبد الرحمن بن إسحاق -هو الواسطى- عن النعمان بن سعد عن على موقوفًا، وحديث ابن فضيل عندى وهم».

قلتُ: ما وهم ابن فضيل أصلاً؛ وهو الثقة المأمون. وكيف يكون وهم فى رفعه وهو الذى رواه موقوفًا أيضًا؟، ومن يظن أنه ربما اضطرب فى رفعه ووقفه فهو لا يعرفه؛ فهذا الحافظ البزار قد جزم فى مسنده [٢/ ٢٨٠]، بكون عبد الواحد بن زياد قد رواه عن عبد الرحمن بن إسحاق بإسناده موقوفًا... ورواية عبد الواحد: عند البيهقى فى «الشعب» وابن معين فى «تاريخه».

وقد رواه عبد الواحد تارة أخرى بإسناده مرفوعًا مثل ابن فضيل؛ كما تراه عند البيهقى فى «الشعب» والقضاعى فى «الشهاب». وعبد الواحد: ثقة مأمون أيضًا. فهل وهم هو الآخر فى رفعه؟، وكيف غفل الترمذى عن كون عبد الرحمن بن إسحاق ليس بثقة ولا مأمون؟، وهو الذى ينقل تضعيفه عن البخارى فى مكان آخر من العلل له [ص/ ٧٢/ طبعة عالم الكتب]

فالصواب: أن عبد الرحمن هذا كان يتلون فى رفعه ووقفه، ويؤيد الوجه الموقوف: أن له طريقًا أخر عن على. فقال ابن أبى الدنيا فى «التوبة» [رقم/ ١٧٠]: «حدثنى إبراهيم بن عبد اللّه الهروى، أنبأ هشيم، أنبا العوام بن حوشب، عمن حدثه عن على، قال: خياركم كل مفتن تواب».

قلتُ: ورجاله كلهم ثقات، سوى شيخ العوام بن حوشب،

٤٨٤- **منكر**: بهذا التمام: أخرجه عبد اللّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ٧٨]، وفى «زوائد فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٢٤٢]، والخرائطى فى «مساوئ الأخلاق» [٧٤١]، والخطيب =

الْوُضُوءَ، وَإِنْ شَقَّ عَلَيْكَ، وَلا تَأْكُلِ الصَّدَقَةَ، وَلا تُنْزِ الْحُمُرَ عَلَى الْخَيْلِ، وَلا تُجَالِسْ أَصْحَابَ النُّجُومِ».

= في «تاريخه» [٧/ ٤٣٤]، وفي «كتاب النجوم» كما في «الإعلام/ لمغلطاي» [١/ ٣١٠]، وجماعة، من طريقين عن هارون بن مسلم، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي به نحوه. . .

قلتُ: وهذا إسناد هابط، والقاسم بن عبد الرحمن: هو الأنصاري الذي يقول عنه ابن معين: «ليس بشيء». وقال أبو زرعة: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث مضطرب الحديث حدثنا عنه الأنصاري -هو محمد بن عبد اللَّه بن المثنى- بحديثين باطلين.» راجع «الجرح والتعديل» [٧/ ١١٢]. ومحمد بن علي: هو أبو جعفر الباقر. وأبوه: علي بن الحسين الإمام المشهور، كثير الإرسال عن جده علي بن أبي طالب. وهارون بن مسلم: هو ابن هرمز العجلي، وثقه الحاكم وابن حبان، وليَّنه أبو حاتم. وقد قال الهيثمي في «المجمع» [١/ ٥٤١]: «رواه عبد اللَّه في زياداته في المسند على أبيه، وروى أبو داود منه «إنزاء الحمر على الخيل»، وفيه القاسم بن عبد الرحمن وفيه ضعيف». وقال في موضع آخر [٥/ ٢٠٠]: «رواه عبد اللَّه بن أحمد، وفيه هارون بن مسلم صاحب الحناء، لينه أبو حاتم، ووثقه الحاكم، وبقية رجاله ثقات».

قلتُ: وقد أغفل عزوه للمؤلف، وهو على شرطه، ويقع الهيثمي كثيرًا في تلك الغفلة، وقد رأيتُ الذهبي قد ساق هذا الحديث في «الميزان» [١/ ٥٢٢]، من طريق الحسن بن محمي: حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا هارون بن مسلم، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن محمد بن علي، عن أبيه به. ثم قال: «هذا حديث منكر جدًا، أحسب آفته ابن محمي».

وقد تعقبه الحافظ في «اللسان» [٣/ ٨٠/ طبعة أبي غدة]: قائلاً: «قلت: هذا الحسبان فاسد لا ذنب فيه لابن محمي، بل ولا لشيخه وإن كان فيه مقال، فقد أخرجه أبو يعلى في «مسنده» عن سويد بن سعيد، وأخرجه عبد اللَّه بن أحمد ابن حنبل في «زيادات المسند» عن محمد بن أبي بكر المقدمي عن هارون بن مسلم بهذا السند والمتن». وهو كما قال الشهاب ابن حجر.

ولفقرات الحديث شواهد دون قوله: «ولا تجالس أصحاب النجوم» فهي جملة منكرة. ثم وجدتُ للحديث - نحو لفظ المؤلف- طريقًا آخر عن علي مرفوعًا بلفظ: «نهانا رسول اللَّه ﷺ أن نُنْزِي الحمر على الخيل، ونهانا عن النظر في النجوم، وأمرنا بإسباغ الوضوء». =

٤٨٥- حدّثنا سويد بن سعيد، حدّثنا رشدين بن سعد، عن يزيد بن عبد اللَّه بن أسامة بن الهاد، عن عثمان بن صهيب، عن أبيه، قال: قال عليٌّ، قال لي رسول اللَّه ﷺ: «**من أشقى الأولين** ؟» قلت: عاقر الناقة، قال: «**صدقْت، فمنْ أشْقى الآخرين** ؟» قلت: لا علم لي يا رسول اللَّه، قال: «**الَّذي يَضْرِبُكَ عَلَى هَذِهِ**» وأشار بيده إلى يافوخه، وكان يقول: وَددت أنه قد انبعث أشقاكم فخضب هذه من هذه، يعني لحيته من دم رأسه.

= أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٣/ ١٣٤]، والعقيلي في «الضعفاء» [٢/ ٤٩]، من طريق الربيع ابن حبيب عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عن علي به . . . وهذا إسناد منكر، وراجع: الميزان [١/ ٥٠٦]، ولسانه [٢/ ٢٢٨].

٤٨٥- ضعيف: بهذا اللفظ: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٥٤٦]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٨٠٢]، من طريق سويد بن سعيد، عن رشدين بن سعد، عن يزيد بن عبد اللَّه بن أسامة بن الهاد عن عثمان بن صهيب عن أبيه عن علي به . . .

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح؛ وفيه علل:

١- سويد بن سعيد: صدوق في الأصل، بل ثقة، لكنه عمي بآخرة حتى صار يتلقَّن تلك المناكير والغرائب المبثوثة في كتب العلل حتى أفحش ابن معين في حقه جدًا، وقد احتج به مسلم لكن مسلم كان ينتقي من حديثه ما تابعه عليه الثقات، وكان يتتبع أصوله ويكتب منها.

وقد كان سويد يضطرب في إسناده؛ فتارة يرويه باسناده عن عثمان بن صهيب عن أبيه عن علي به . . . كما مضى. وتارة يرويه بإسناده عن عثمان بن صهيب عن أبيه به . . . ويجعله من «مسند صهيب». هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٨/ ٧٣١١]، وعنه أبُو نعيم في «دَلَائِل النُّبُوَّة» كما في «تخريج أحاديث الكشاف/ للزيلعي» [١/ ٤٦٦]، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» [٣/ ١٢٨٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٥٤٦- ٥٤٧]، من طريقين عن سويد بن سعيد به.

وهذا هو المحفوظ، فقد توبع سويد على هذا اللون الثاني: تابعه: محمد بن العلاء أبو كريب: عند الطبراني في «الكبير» [٨/ ٧٣١١]، حدثنا محمد بن عبد اللَّه الحضرمي ثنا أبو كريب به.

ويؤيده: أن رشدين بن سعد، قد توبع على هذا الوجه كما يأتي.

٢- ورشدين بن سعد: ضعيف صاحب مناكير وعجائب، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه: =

= ابن لهيعة: عند أبى محمد الخلال فى «المجالس العشرة» [رقم ٦٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٥٤٦]، من طريق سعيد بن عفير عن ابن لهيعة عن ابن الهاد عن عثمان بن صهيب عن أبيه به. وابن لهيعة: مكشوف الأمر إن شاء اللَّه.

٣- وعثمان بن صهيب: لم يرو عنه سوى رجلين، وانفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات» فهو فى طبقة المغمور.

وبعثمان ورشدين: أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٧/ ٢١٧]، فقال: «رواه أبو يَعْلَى بسند ضعيف لجهالة عثمان بن صهيب، وضعف رشدين».

وقصَّر صاحبه الهيثمى وقال فى «المجمع» [٩/ ١٨٦]: «رواه الطبرانى وأبو يعلى، وفيه رشدين ابن سعد وقد وثق، وبقية رجاله ثقات».

لكن: للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: منهم عمار بن ياسر وجابر بن سمرة، وله شاهدان مرسلان، ولا يصح من ذلك شىء أصلاً.

نعم: له طريق آخر عن على بإسناد نظيف، وسيأتى [برقم ٥٦٩]، ولكنه دون هذا اللفظ هنا.

ولفظه هناك: «عن أبى سنان يزيد بن أمية الديلى قال: مرض على بن أبى طالب مرضًا شديدًا حتى أدنف وخفنا عليه، ثم إنه برأ ونقه فقلنا: هنيئًا لك أبا الحسن، الحمد للَّه الذى عافاك قد كنا نخاف عليك قال: لكنى لم أخف على نفسى، أخبرنى الصادق المصدق أنى لا أموت حتى أضرب على هذه، وأشار إلى مقدم رأسه الأيسر، فتخضب هذه منها بدم، وأخذ بلحيته وقال لى: يقتلك أشقى هذه الامة كما عقر ناقة اللَّه أشقى بنى فلان من ثمود. قال: فنسبه رسول اللَّه ﷺ إلى فخذه الدنيا دون ثمود».

والحديث هنا: ضعيف بهذا اللفظ. وقول على: «وددتُ أنه قد انبعث أشقاكم...» إلى آخره. فله طرق عنه محفوظة، ومنها: طريق آخر بلفظ «اللَّهم إنى قد سئمتهم وسئمونى، ومللتهم وملونى؛ فأرحنى منهم، وأرحهم منى فما يمنع أشقاكم أن يخضبها بدم؟، ووضع يده على لحيته....».

أخرجه عبد الرزاق [رقم/ ١٨٦٧٠]، من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلمانى عن على به...

قلتُ: وهذا إسناد كأن عليه من شمس الضحى نورًا.

٤٨٦- حدّثنا سويدٌ، حدّثنا صالح بن موسى بن إسحاق بن طلحة القرشي، عن عبد اللَّه بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن علي، أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا دخل المسجد، قال: «**اللَّهمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ**»، وإذا خرج، قال: «**اللَهمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ**».

٤٨٦- **صحيح**: أخرجه الطبرى فى «ذيل المذيل» [ص/ ١٥١/ المنتخب]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٧٠]، وأبو طاهر السلفى فى «معجم السفر» [ص/ ٢٢٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٧/ ٣٦٥]، من طريق صالح بن موسى الطلحى عن عبد اللَّه بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن أبيها عن على به . . .

وهذا إسناد منكر، وصالح الطلحى: شيخ تالف الحديث، وقد خالف جماعة كثيرة فى سنده كما سيأتى.

وقد ساق ابن عدى هذا الحديث فى جملة مناكير «صالح» ثم قال فى ختام ترجمته: «ولصالح من الحديث غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه، إما يكون غلطًا فى الإسناد، أو متن يرويه بإسناد لا يرويه غيره». وقال الحافظ فى «نتائج الأفكار»: «وقد شذ صالح بن موسى؛ فرواه عن عبد اللَّه بن الحسن عن أمه عن أبيها الحسين بن على عن أبيه. وصالح ضعيف». وقد خولف فى إسناده، خالفه جماعة، منهم:

١- الليث بن أبى سليم؛ فرواه عن عبد اللَّه بن حسن فقال: عن أمه فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى به . . . هكذا أخرجه الترمذى [٣١٤]، وابن ماجه [٧٧١]، وأحمد [٦/ ٢٨٢]، والمؤلف [برقم/ ٦٧٥٤]، وابن أبى شيبة [٣٤١٢]، والدولابى فى «الكنى» [١/ رقم ١٨٧]، وابن راهويه [١٨٨٣]، والطبرى فى «ذيل المذيل» [ص ١٠٩/ المنتخب]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم/ ٤٢٤]، وفى «الكبير» [٢٢/ رقم ١٠٤٤]، والبيهقى فى «الآداب» [رقم ٦٤]، وابن الشجرى فى «الأمالى» [١/ ٢١٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٣/ ٧٠]، والمزى فى «التهذيب» [٣٥/ ٢٥٧]، وغيرهم، من طرق عن الليث به. وقد اختلف على الليث فى إسناده ومتنه.

أما متنه: فبعضهم رواه عنه وزاد فى أوله: «بسم اللَّه والسلام على رسول اللَّه» عند الدخول. ومثلها عند الخروج. وبعضهم رواه عنه مثل لفظ المؤلف. وبعضهم رواه عنه بلفظ: «كان إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم . . . .» ومثله عند الخروج. =

٤٨٧- **حدّثنا** سويدٌ، حدّثنا صالح بن موسى، عن عبد اللَّه بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن علي، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**النَّعَمُ كُلُّهَا ظَالِمَةٌ أَوْ جَائِرَةٌ**».

= وأما سنده: فقد اختلف عليه فيه على ألوان، لكن الوجه الماضى هو المحفوظ عنه.

٢- وعبد العزيز الدراوردى: قد اضطرب فى إسناده ومتنه.

٣- وقيس بن الربيع.

٤- وسعير بن الخمس.

٥- وروح بن القاسم... وغيرهم، كلهم رووه عن عبد للَّه بن حسن فقالوا: عن أمه عن فاطمة بنت محمد به... وهذا هو المحفوظ عن عبد اللَّه بن حسن.

قلتُ: وهذا إسناد معلول بالانقطاع. قال الترمذى عقب روايته: «وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى.».

قلتُ: وهذا شيء لا خلاف فيه، راجع «جامع التحصيل» [ص/ ٢١٨].

والحديث صحيح ثابت مثل لفظ المؤلف مع زيادة الصلاة على النبى ﷺ فقط. أما زيادة الحمد والبسملة أو الصلاة: فلم يثبت ذلك من وجه يصح.

وأصح ما فى الباب: هو حديث أبى حميد أو أبى أسيد - شك الراوى عنهما- عند مسلم [٧١٣]، وأبى داود [٤٦٥]، والنسائى [٧٢٩]، وابن ماجه [٧٧٢]، وأحمد [٣/ ٤٩٧]، والدارمى [١٣٩٤]، وجماعة كثيرة. ولفظ مسلم: «إذا دخل أحدكم المسجد فليقل: اللَّهم افتح لى أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل اللَّهم إنى أسألك من فضلك». وزاد أبو داود: السلام على النبى ﷺ عند الدخول. وهو حديث ثابت مع اختلاف وقع فى سنده. راجع: الثمر المستطاب [١/ ٦٠٩، ٦١٠]. واللَّه المستعان.

٤٨٧- منكر: هذا إسناد منكر، قال الهيثمى فى المجمع [٤/ ٤٦]: «رواه أبو يعلى وفيه صالح بن موسى الطلحى وهو متروك».

قلتُ: وهو كما قال. لكن فيه علة أخرى، وهى أن شيخ المؤلف: هو سويد بن سعيد الحدثانى الصدوق فى نفسه، لكنه عمى فى آخر عمره حتى صار يتلقن من المناكير والعجائب ما لا يطاق؛ فانطلق لسان ابن معين فيه بما لم ينْطلق فى راو قبله، فوصله أن سويداً يروى: «من قال فى ديننا برأيه فاقتلوه». فقال ابن معين «ينبغى أن يبدأ بسويد فيقْتل». =

٤٨٨- حدّثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدّثنا صفوان بن عيسى الزهري، حدّثنا الحارث بن عبد الرحمن، عن سعيد بن المسيب، عن علي بن أبي طالب، أن رسول الله ﷺ قال: «**إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكَارِهِ، وَإِعْمَالُ الأَقْدَامِ إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلاةِ بَعْدَ الصَّلاةِ يَغْسِلُ الْخَطَايَا غَسْلا**».

= وأخبروه: أنه يروى: «عن أبي بكر أن النبي ﷺ أهدى فرسًا لأبي جهل» فقال ابن معين: «لو أن عندي فرسًا لخرجتُ أغزو سويدًا»، وبلغه عنه: أنه يحدث بحديث آخر؟ فقال ابن معين: «سويد بن سعيد حلال الدم». وكل هذا: مبالغة في التنفير من تلك المناكير التي كان يتلقّنها سويد وهو أعمى فاقد البصر، ومحاولة إنكار كونه كان يتلقن هي محاولة فاشلة ودفع بالصدر. ثم إن سويدًا كثير التدليس، كما قاله أبو حاتم وغيره. ومع كل هذا: فقد احتج به مسلم في «صحيحه» لكنهم اعتذروا له بعدة أمور مذكورة في غير هذا المكان. والله المستعان.

وقد أغرب البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٥/ ١١٠] وقال: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة بعض رواته»، وما أدري ما تلك الجهالة التي يعنيها؟، فإن رجاله كلهم معروفون مشهورون.

٤٨٨- **صحيح لغيره**: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ٢٨٩٩]، وعبد بن حميد في «مسنده» [رقم/ ٩١/ المنتخب]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٠/ ٢٢٤]، والحاكم [١/ ٢٢٣]، والبزار [٤٩٣]، وابن شاهين في «فضائل الأعمال» [١/ رقم ٦٣]، والقاسم بن سلام في كتاب «الطهور» [رقم/ ٣١]، والضياء في «المختارة» [٢/ ١٠٢]، والخطيب في «موضح الأوهام» [١/ ٤٤٢]، وأبو المظفر جمال الدين السرمري في «الفوائد المخرجة عن شيوخ أبي عبد الله محمد بن عبد العزيز الوراق» [رقم/ ٣٣/ مخطوط/ بترقيمي]، وغيرهم من طرق عن صفوان ابن عيسى عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن ابن المسيب عن علي به . . . وزاد البزار في أوله: «ألا أدلكم على ما يكفر الله به الخطايا».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم». وقال المنذري في «الترغيب» [١/ ٩٦]: «رواه أبو يعلى والبزار بإسناد صحيح». وقال الهيثمي في «المجمع» [٢/ ١٥٨]: «رواه أبو يعلى والبزار ورجاله رجال الصحيح». وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١/ ٣٤]: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

قلتُ: بل هو إسناد معلول. صفوان بن عيسى شيخ صدوق صالح، لكنه خولف في إسناده خالفه جماعة منهم: =

= ١- عبد الرحمن بن أبي الزناد، فرواه عن الحارث فقال: عن أبي العباس، عن ابن المسيب عن علي به... فزاد فيه «أبا العباس».

هكذا أخرجه البزار [٢/ رقم/ ٥٢٩]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم/ ٢٧٣٩]، بإسناد صحيح إليه، لكن وقع عند البيهقي «عن ابن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث...» ثم قال البيهقي: «عبد الرحمن بن الحارث، هذا هو عبد اللَّه بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي فيما زعم أبو أحمد الحافظ».

قلتُ: بل هو «الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب». وهم ابن أبي الزناد في اسمه. وبعضهم يقلبه ويقول: «عبد الرحمن بن الحارث» مثل ابن أبي الزناد، ومنهم: من يقول: «عبد اللَّه بن عبد الرحمن». ومنهم: من ينسبه إلى جده أيضًا والصواب الأول.

نعم: ابن أبي الزناد يروى أيضًا عن «عبد الرحمن بن الحارث بن عبد اللَّه بن أبي ربيعة». لكن الحديث معروف: برواية «الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب» كما مضى. وهكذا توبع عليه ابن أبي الزناد على هذا الوجه، تابعه:

٢- أنس بن عياض: عند البيهقي في «الشعب» [٣/ ٢٧٤٠]، والضياء في «المختارة» [٢/ ١٠٢].

٣- ومحمد بن فليح: عند البيهقي أيضًا [٣/ رقم/ ٢٧٤١].

٤- وتابعه الدراوردي عند: الدارقطني في «العلل» [٣/ ٢٢٣]. أربعتهم كلهم رووه عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي العباس عن ابن المسيب عن علي به...

قلتُ: وهذا هو المحفوظ. وأبو العباس هذا شيخ مجهول كما قاله البزار في «مسنده». وقال الضياء في «المختارة»: «وأبو العباس: لا يعرف اسمه». وقد تصحف: «أبو العباس» على الهيثمي في «المجمع» إلى «أبي العيَّاس»، فقال: «وزاد - يعني البزار - في أحد طريقيه رجلاً، وهو أبو العيَّاس [وقد تحرف في المطبوع إلى «أبي العباس»،] غير مسمى، وقال: «إنه مجهول». قلت: «أبو العياس» بالياء المثناة آخر الحروف والسين المهملة»،

قلتُ: وهذا ليس بشيء، والحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب: مختلف فيه، وقد خولف في إسناده خالفه عبد اللَّه بن محمد بن عقيل؛ فرواه عن ابن المسيب فقال: عن أبي سعيد الخدري به... وزاد فيه زيادات. =

٤٨٩- حدّثنا محمد بن إسماعيل بن أبى سمينة البصرى، حدّثنا محمد بن خالد الحنفى، حدّثنا موسى بن يعقوب الزمعى، عن أبى الحويرث، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن على بن أبى طالب، قال: كنت على قليب يوم بدر أميح أو أمتح منه فجاءت ريحٌ شديدةٌ، ثم جاءت ريحٌ شديدةٌ، لم أر ريحًا أشد منها إلا التى كانت قبلها، ثم جاءت ريحٌ شديدةٌ، فكانت الأولى ميكائيل فى ألف من الملائكة عن يمين النبى ﷺ، والثانية إسرافيل فى ألف من الملائكة عن يسار النبى ﷺ، والثالثة جبرئيل فى ألف من الملائكة، وكان أبو بكرٍ عن يمينه وكنت عن يساره فلما هزم اللَّه الكفار، حملنى رسولُ اللَّه ﷺ على

= أخرجه ابن ماجه [٤٢٧]، وأحمد [٣/ ٣]، والدارمى [٦٩٨]، وابن خزيمة [عقب رقم ١٧٧]، والمؤلف [برقم/ ١٣٥٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٩٨]، وعبد بن حميد فى مسنده [رقم/ ٩٨٤/ المنتخب]، وجماعة كثيرة كما يأتى تخريجه [برقم/ ١٣٥٥]. وابن عقيل: ضعيف على التحقيق، كما شرحناه فى غير هذا المكان، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه: عبد اللَّه بن أبى بكر عند ابن خزيمة [٣٥٧]، وابن حبان [٤٠٢]، والحاكم [١/ ٣٠٥]، وجماعة. من طريق أبى عاصم النبيل عن الثورى عن عبد اللَّه بن أبى بكر به . . .

هذا إسناد ظاهره الصحة، لكن أنكره جماعة على أبى عاصم حتى قال أحمد: «هذا باطل من حديث عبد اللَّه بن أبى بكر، وإنما هو حديث ابن عقيل. . .» وأنكره جدًا. ومراده: أن أبا عاصم قد دخل له إسناد فى إسناد، وسيأتى الكلام عليه [برقم/ ١٣٥٥].

لكن: للحديث شاهد نظيف من حديث أبى هريرة: عند مسلم [٢٥١]، والترمذى [٥١]، والنسائى [١٤٣]، وجماعة، من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعًا: «ألا أدلكم على ما يمحو اللَّه به الخطايا، ويرفع به الدرجات؟ قالوا: بلى يا رسول اللَّه. قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط». لفظ مسلم.

٤٨٩-منكر: أخرجه الحاكم [٣/ ٧٢]، وعنه البيهقى فى «دلائل النبوة» [٣/ رقم ٩٠٦]، وابن جرير كما فى «الكنز» [٢٩٩٥٣]، وغيرهم، من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن موسى بن يعقوب، عن أبى الحويرث عن محمد بن جبير بن معطم عن على به نحوه . . . قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبى قائلاً: «بل منكر عجيب وأبو الحويرث عبد الرحمن قال مالك: «ليس بثقة»، وموسى فيه شىء». =

فرس، فلما استويت عليه حمل بى فصرت على عنقه فدعوت اللَّه، فثبتنى عليه فطعنت برمحى حتى بلغ الدم إبطى.

٤٩٠- **حدّثنا** إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا هشام بن يوسف، حدثنى إبراهيم بن عمر، حدثنى عبد اللَّه بن وهب بن منبه، عن أبيه، عن أبى خليفة، عن على بن أبى طالب، عن النبى ﷺ قال: «**إِنَّ اللَّه رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ وَيُعْطِى عَلَيْهِ مَا لا يُعْطِى عَلَى الْعُنْفِ**».

= **قلتُ**: وهو ما قاله الذهبى بلا كلام، وموسى بن يعقوب: هو الزمعى الذى يقول عنه ابن المدينى «منكر الحديث». وضعفه النسائى. وروى عن أحمد أنه قال: «لا يعجبنى حديثه»، ووثقه ابن حبان وابن معين وابن القطان - هو الفاسى- ومشاه أبو داود وابن عدى، والممارسة العملية لمرويات هذا الرجل: تُصدِّق قول ابن المدينى فيه، وقد قال عنه الحافظ فى «التقريب»: «صدوق سيئ الحفظ». وأبو الحويرث: هو عبد الرحمن بن معاوية، مختلف فيه أيضًا، وثَّقه بعضهم وضعفه آخرون، ومالك بن أنس أعرف الناس به، لكونه بلديه، وقد قال عنه «ليس بثقة». وقال الحافظ فى «التقريب»: «صدوق سيئ الحفظ».

وبه وحده: أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ٧٨]: فقال: «هذا إسناد ضعيف، لضعف أبى الحويرث، واسمه عبد الرحمن بن معاوية».

أما صاحبه الهيثمى فإنه تساهل وقال فى «المجمع» [٦/ ٩٩]: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات»، ومحمد بن خالد: صدوق متماسك. وفى الإسناد علة أخرى، وهى أن محمد بن جبير بن مطعم: لم يذكر أحد أنه يروى عن على. نعم: وقع تصريحه بالسماع من على فى هذا الحديث عند الحاكم وعنه البيهقى، لكن الطريق إليه لم يثبت، كما مضى شرحه آنفًا. فالدعوى ما زالت قائمة.

٤٩٠- **صحيح**: أخرجه البخارى فى «تاريخه» [١/ ٣٠٧]، والدارقطنى فى «الأفراد والغرائب» [١/ ١١٦/ أطرافه/ الطبعة التدمرية]، وأبو أحمد الحاكم فى «الأسامى والكنى» [٤/ ٣٦٠]، والضياء فى «المختارة» [٢/ ٤١٣]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [١/ ٤٣١- ٤٣٢] وغيرهم من طريق هشام بن يوسف الصنعانى عن إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعانى عن أبيه عن عبد اللَّه بن وهب بن منبه عن أبيه عن أبى خليفة عن على به. قال الدارقطنى: «تفرد به إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعانى عن عبد اللَّه بن وهب بن مُنَبِّه عن عبد اللَّه بن وهب بن مُنَبِّه عن أبيه». =

. . . . . .

= **قلتُ**: هذا إسناد ضعيف معلول، وقد خولف فيه هشام بن يوسف، خالفه عَبد اللَّه بن إبراهيمَ بن عُمَرَ بن كَيسانَ؛ فرواه عن أبيه فقال: عن عبد اللَّه بن وهب عن أبى خليفة عن علىِّ بن أبى طالب به، وأسقط منه: «عن أبيه» بين ابن وهب وأبى خليفة، هكذا أخرجه أحمد [١/ ١١٢]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [٢/ ٤١٤]، والبزار [٢/ رقم/ ٦٨٤]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [٢/ ٢٥٠]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٣٩٥/ الطبعة العلمية]، من طريقين عن عبد اللَّه به. قال البزار: «ولا نعلم روى أبو خليفة عن على إلا هذا الحديث، ولا له إسناد إلا هذا الإسناد».

قلتُ: وقد توبع عبد اللَّه بن إبراهيم على هذا اللون؛ تابعه: محمد بن عمرو بن مقسم الصنعانى، كما ذكره المزى فى «تهذيب الكمال» [٣٣/ ٢٨٧].

وقد سئل أبو زرعة الرازى عن هذا الاختلاف كما فى «العلل» [رقم/ ٢٥١٢]، فقال: «حديث هشام بن يوسف أصح». وهو كما قال، لكن ذكر المزى فى «التهذيب» [٣٣/ ٢٨٧]، أن النسائى قد أخرج هذا الحديث فى «مسند على» من طريق هشام بن يوسف إبراهيم بن عمر عن عبد اللَّه ابن وهب بن منبه عن أبيه عن أبى خليفة عن على به موقوفًا عليه. ولم يرفعه، فإن صح قول المزى ولم يكن واهمًا، فالظاهر أنه قد اختلف على هشام فى رفعه ووقفه، وعبد اللَّه بن وهب ابن منبه: لا يعرف بالرواية عن أحد سوى أبيه وحده، هكذا ذكره كل مَنْ ترجمه، نعم: روى عنه ثلاثة، وقال أبو داود: «معروف».

ثم وجدتُ الحافظ أبا الفتح الأزدى قد ذكره فى كتابه «المخزون فى علم الحديث» [ص ١٣٦]، ثم قال: «صدوق الحديث». فهو كما قال. وأبو خليفة: هو الطائى البصرى، شيخ مجهول الحال. وقد قال إبراهيم بن عمر بن كيسان: «قلت لأبى من أبو خليفة هذا؟ قال: قرأ على على ابن أبى طالب»، هكذا نقله عنه المزى فى «تهذيب الكمال».

وقد سأل بعضهم هشام بن يوسف الصنعانى عن أبى خليفة هذا من يكون؟ فقال له هشام: «رجل من أصحاب على، هرب من معاوية، فجاءنا هاهنا، ذاك مسجده». نقله عنه الدارقطنى فى «الأفراد/ أطرافه» عقب روايته عن هشام. وباقى رجال الإسناد موثقون.

والحديث ذكره الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٤٠]، ثم قال: «رواه أحمد والبزار وأبو يعلى. وأبو خليفة لم يضعفه أحد، وبقية رجاله ثقات». =

٤٩١- حدّثنا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن عبد الملك بن أعين، عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي، عن أبيه، عن علي، قال: أتاني عبد اللَّه بن سلام، وقد وضعت قدمي في الغرز، فقال لي: لا تقدم العراق، فإني أخشى أن يصيبك بها ذباب السيف، قال علي: وايم اللَّه لقد أخبرني به رسول اللَّه ﷺ، قال أبو الأسود: فما رأيت كاليوم قط محاربًا يخبر بذي عن نفسه.

= **قلتُ**: نعم أبو خليفة لم يضعفه أحد فيما نعلم، ولكن مَنْ وثقه؟، وقد قال البزار بعد روايته: «ولا نعلم روى أبو خليفة عن علي إلا هذا الحديث ولا له إسناد إلا هذا الإسناد».

قلتُ: وهو كما قال. وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ وبنحوه. منها: حديث عائشة عند مسلم [٢٥٩٣]، وجماعة، ولفظه: «يا عائشة: إن اللَّه رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وما لا يعطي على ما سواه».

٤٩١- منكر: أخرجه الحميدي [٥٣]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [٢/ ١٢٩]، وابن حبان [٦٧٣٣]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ رقم ١٧٢]، والحاكم [٣/ ١٥١]، والبزار [٧١٨]، وعبد اللَّه بن أحمد في «السنة» [رقم ١١٩٥]، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [١٨/ ٢٢٩/ طبعة العاصمة]، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» [١/ ٣٢٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٥٤٥]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٨٠٢]، والمزي في «التهذيب» [٣٣/ ٢٣٦]، وغيرهم، من طرق عن سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن أعين عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عن علي به نحوه... قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا علي بن أبي طالب -رضي اللَّه عنه- بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا عبد الملك بن أعين عن أبي حرب، ولا رواه عن عبد الملك بن أعين إلا ابن عيينة». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي في «تلخيص المستدرك» قائلاً: «ابن بشار ذو مناكير وابن أعين غير مرضي».

قلتُ: يقصد بـ: «ابن بشار»: «إبراهيم بن بشار» راويه عن ابن عيينة عند الحاكم. ولم ينفرد به ابن بشار أصلاً. بل تابعه: الحميدي وإسحاق بن أبي إسرائيل وابن أبي عمر وحامد بن يحيى وأحمد بن أبان وغيرهم، كلهم رووه عن ابن عيينة بإسناده به. نعم: ابن أعين هذا قال عنه ابن معين: «ليس بشيء» وحدَّث عنه الثوري ثم أمسك، وصح عن ابن عيينة أنه قال: «حدثنا عبد الملك بن أعين وكان رافضيًا». =

٤٩٢- **حدّثنا** زكريا بن يحيى الواسطى، حدّثنا شريكٌ، عن أبى إسحاق، عن هانئ ابن هانئ، أو يزيد بن هانئ، عن علىٍ، قال: استأذن عمارٌ على النبى ﷺ، فال: «**مَرْحَبًا بِالطَّيِّبِ الْمُطَيَّبِ**».

٤٩٣- **وَحدّثناهُ** إسحاق، عن شريكٍ، بإسناده نحوه، وفى حديث إسحاق، قال: الشك من شريكٍ.

٤٩٤- **حدّثنا** زكريا بن يحيى الواسطى، وإسحاق، قالا: حدّثنا شريكٌ، عن أبى إسحاق، عن سعيد بن ذى حدان، عن علىٍ، قال: إن اللّه سمى الحرب خدعةً على لسان نبيه ﷺ.

= وقال أيضًا: «عبد الملك بن أعين، وزرارة بن أعين، وحمران بن أعين روافض كلهم، أخبثهم قولاً: عبد الملك».

قلتُ: وهذا جرح مفسَّر، ولعله سبب إمساك الثورى فى الرواية عنه. وبه يسقط عبد الملك على أم رأسه ولا كرامة لمثله عندنا وإن وثقه مَنْ وثّقه، وقد كفانا بشأن أمثاله: ما قاله ابن معين فى ترجمة «تليد بن سليمان»، من تاريخ بغداد [٧/ ١٣٧]، و«تهذيب الكمال» [٤/ ٣٢٢]، و«تهذيبه» [١/ ٤٤٧]. وقد كان الشيخان ينتقيان من حديث ابن أعين: ما تابعه الثقات عليه، أو ما علما أنه من صحيح حديثه.

٤٩٢- **ضعيف**: مضى تخريجه فى الحديث [رقم/ ٤٠٣]، فانظره.

٤٩٣- **ضعيف**: انظر قبله.

٤٩٤- **صحيح**: أخرجه عبد اللّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ٩٠]، والطيالسى [١٧٢]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ٥٣]، والنسائى فى «مسند على» كما فى تهذيب الكمال [١٠/ ٤٢٥]، والدورقى فى «مسند على» كما فى «الكنز» [١١٣٩١]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [٣/ ١١٨/ مسند على]، والمزى فى «تهذيب الكمال» [١٠/ ٤٢٥]، وأبو عوانة [٤/ ٣٦٦]، وغيرهم، من طريقين عن أبى إسحاق السبيعى عن سعيد بن ذى حدان عن على به...

قلتُ: هكذا رواه شريك القاضى، وقيس بن الربيع، وإسرائيل بن يونس، وزكريا بن أبى زائدة، وغيرهم، عن أبى إسحاق على هذا الوجه. =

٤٩٥- حدّثنا عثمان بن أبى شيبة، حدّثنا سعيد بن خثيم، حدّثنا فضيل بن مرزوق، عن أبى إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علىٍ، قال: كانَ النبى ﷺ يصلى من الليلِ التطوع ثمانى ركعاتٍ، وبالنهار ثنتى عشرة ركعةً.

= وتابعهم سفيان الثورى، لكن اختلف عليه فى سنده، فرواه عنه أبو حذيفة النهدى و محمد بن كثير كلاهما عنه عن أبى إسحاق على الوجه الماضى به. أخرجه أبو عوانة [٤/ ٣٦٦]، والطحاوى فى «المشكل» [٧/ ٣٦٦]، وأبو الشيخ فى «الأمثال» [٣١]، وغيرهم. وخالفهما عبد الرحمن بن مهدى ووكيع بن الجراح؛ فروياه عن الثورى عن أبى إسحاق فقالا: عن سعيد ابن ذى حدان عمن سمع عليًا به . . .

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٩٠]وابن أبى شيبة [رقم/ ٣٣٦٦١]، والنسائى فى «مسند على» كما فى «تهذيب الكمال» [١٠/ ٤٢٥]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [٣/ ١٢٠- ١٢١/ مسند على]، من طرق عن الثورى به.

وهذا هو المحفوظ عن الثورى وأبى إسحاق أيضًا، وهو الذى رجحه الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٢٢٧] فقال: «وَهُو أصَحُّ؛ لأنّ سَعيد بن ذى حُدّان لَم يُدرك عَلِيًا». والثورى: من قدماء أصحابه الذين سمعوا منه قبل تغيره أو اختلاطه، وفى الإسناد علل:

الأولى: كون أبى إسحاق لم يذكر فيه سماعًا، فقد كان عريقًا فى التدليس، وبهذا نقل الطبرى إعلاله عن جماعة فى «تهذيب الآثار».

والثانية: جهالة سعيد بن ذى حدان، فهو شيخ مجهول كما قال ابن المدينى، ونقل الطبرى فى«تهذيب الآثار» عن جماعة أن « سعيد بن ذى حدان عندهم مجهول». وذكره ابن حبان فى «الثقات» وقال: «ربما أخطأ».

والثالثة: جهالة من حدَّث سعيداً به عن على، لكن: سيأتى له طريق آخر صحيح [برقم/ ٥٥٩]. وفى الباب: شواهد عن جماعة من الصحابة.

سيأتى منها: حديث جابر [برقم/ ١٨٢٦]، وحديث ابن عباس [برقم/ ٢٥٠٤]، وحديث عائشة [برقم/ ٤٥٥٩].

٤٩٥- قوى: أخرجه عبد اللّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٤٧]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٤٥]، من طريق سعيد بن خثيم عن فضيل بن مرزوق عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على به . . . =

٤٩٦- حدّثنا عثمان بن أبي شيبة، حدّثنا عبثر بن القاسم، وجريرٌ، وابن فضيلٍ، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ثعلبة بن يزيد الحماني، عن علي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

٤٩٧- حدّثنا وهب بن بقية الواسطي، حدّثنا خالدٌ، عن مطرف، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، عن النبي ﷺ: «**أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ قَبْلَ الْعَتَمَةِ وَبَعْدَهَا، يُغَلِّطُ أَصْحَابَهُ وَالْقَوْمُ يُصَلُّونَ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد قوى فى المتابعات. سعيد بن خثيم و فضيل بن مرزوق: فيهما كلام معروف. لكن تابعهما جماعة عن أبي إسحاق به كما مضى [برقم/ ٣١٨]، فسياقه هنا مختصر من لفظه هناك. لكن رواه الكثيرون عن أبي إسحاق، وذكروا أن عدد الركعات صلاة النهار «ست عشرة ركعة»، ورواه بعضهم عنه: مثل رواية فضيل بن مرزوق: كما تراه عند البزار [رقم/ ٦٧٧]. **فالظاهر**: أن بعضهم كان يختصره؛ بدليل الاختلاف الواقع بينهم فى سياقه، ورواية «ست عشرة ركعة» هى الزائدة، فهى أرجى بالقبول، ويُحمل ما دونها على أنها اختصار من بعض الرواة، وليس مخالفة لمن رواه بالعدد الماضى.

وهذا عندى أولى من تخطئة بعضهم، وإلا فرواية «الست عشرة ركعة» راجحة على غيرها من كل وجه.

٤٩٦- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٧٨]، والبزار [٨٦٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٠٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ١١٩]، وفى «أخبار أصبهان» [٢/ ٥٥/ الطبعة العلمية]، والطبرانى فى طرق حديث «من كذب علىَّ متعمدًا» [رقم ٤١، ٥١]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن ثعلبة بن يزيد الحماني عن علي به . . .

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح. الأعمش وحبيب مدلسان معروفان، ولم يذكرا فيه سماعًا كما ترى، وثعلبة بن يزيد: شيخ مختلف فيه، لكن للحديث طرق أخرى عن علي: فرواه عنه أبو عبد الرحمن السلمي، وربعي بن حراش، وعمرو بن شرحبيل، وقيس بن عباد، وعبد الله بن نجي، وغيرهم. والحديث معدود من المتواتر.

٤٩٧- ضعيف: أخرجه أحمد [١/ ١٠٤]، وأبو عبيد فى «فضائل القرآن» [رقم/ ٢٠١]، ومسدد فى «مسنده» وابن أبي شيبة فى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [٤/ ٤٠٩/ طبعة العاصمة] =

٤٩٨- حدّثنا عيسى بن سالم، حدّثنا عبيد اللَّه بن عمرو، عن ابن عقيل، عن محمد ابن علي، عن علي بن أبي طالب، أنه سمى ابنه الأكبر حمزةً، وسمى حسينًا بعمه جعفر، قال: فدعا رسول اللَّه ﷺ عليًا، فلما أتى، قال: «**غَيَّرْتَ اسْمَ ابْنَيَّ هَذَيْنِ**»، قلت: اللَّه ورسوله أعلم، فسمى حسنًا وحسينًا.

= والدورقي في «مسند علي» كما في «كنز العمال» [رقم/ ٤١١٣]، والبيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ٢٦٥٩]، والآجري في «مسألة الطائفتين» [رقم/ ١]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٢/ ٥٢/ الطبعة العلمية]، وأبو العباس السراج في «حديثه» [رقم/ ٣٥٠]، والبيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٢٤١٣/ طبعة الرشد]، وغيرهم، من طريق خالد الطحان عن مطرف بن طريف عن أبي إسحاق عن الحارث الأعور عن علي به نحوه . . . قال ابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣/ ٣١٩]: «هذا تفرد به خالد الطحان وهو ضعيف، وإسناده كله ليس مما يحتج به».

قلتُ: كذا قال، وابن عبد البر له مجازفات لا تُطاق مثل التي لعصريِّه أبي محمد الفارسي، ورجال هذا الإسناد كلهم - سوى الحارث- ثقات أثبات أئمة عدول، ما تكلم فيهم إلا من لا يعرفهم، وخالد الطحان: الذي يقول عنه ابن عبد البر «ضعيف» ذلك إمام فاضل ثقة عابد عامل حجة في كل شيء، ولقد آذى ابن عبد البر نفسه بتضعيفه هذا الرجل. ثم رأيتُ الحافظ: قد ذكر مقولة ابن عبد البر الماضية في «التهذيب» [٣/ ١٠١]، ثم قال: «قلتُ: وهي مجازفة ضعيفة؛ فإن الكل ثقات إلا الحارث، فليس فيهم ممن لا يحتج به غيره».

قلتُ: على أن خالدًا لم ينفرد به عن مطرف، بل تابعه عليه: قبيصة بن الليث - وهو صدوق صالح - عن مطرف بن طريف بإسناده به. أخرجه الآجري في «مسألة الطائفين» [رقم/ ٢]، ومن طريقه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» [٣/ ٩٩]، وفي «سير النبلاء» [١٦/ ١٣٦]، من طريق محمد بن عبيد المحاربي قال ثنا قبيصة بن الليث الأسدي به. قال الذهبي: «غريب من الأفراد».

قلتُ: وآفته هي من الحارث الأعور، وهو ضعيف ليس بحجة. وبالحارث: أعله الهيثمي في المجمع [٢/ ٥٤٣]. وللحديث شواهد ثابتة دون هذا السياق، منها: عن أبي سعيد، ورجل من بني بياضة.

٤٩٨- ضعيف: أخرجه أحمد في المسند [١/ ١٥٩]، وفي «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٢١٩]، والطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٧٨٠]، والبزار [٢/ رقم ١٩٩٦]، وغيرهم، من طرق =

٤٩٩- حدّثنا خلف بن هشام، حدّثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي حية، قال: رأيت عليًا يتوضأ، فغسل كفيه حتى أنقاهما، ثم مضمض ثلاثًا، واستنشق ثلاثًا، وغسل

= عن عبيد الله ابن عمرو الرقي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد ابن الحنفية، عن علي به . . .

قلتُ: وهكذا رواه جماعة عن عبيد الله الرقي على هذا الوجه. وخالفهم العلاء بن هلال الباهلي؛ رواه عن عبيد الله فقال: عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبيه عن علي به . . . ، هكذا أخرجه الحاكم [٤/ ٣٠٨]، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي قائلاً: «قلتُ: قال أبو حاتم: العلاء منكر الحديث».

قلتُ: وهو كما قال، وقد ضعفه سائر النقاد فأحسنوا، والمحفوظ: هو الوجه الأول. وسنده معلول: بعبد الله بن محمد بن عقيل، وفيه كلام طويل،

والتحقيق: أنه ليس بالقوي، ولا يحتج به على انفراده أصلاً، وقد كان سيئ الحفظ واسع الأوهام، كما قاله جماعة من حذاق النقاد.

وأثنى عليه آخرون حتى أتى ابن عبد البر في حقه بالتي تملأ الفم؛ فقال كما نقله عنه الحافظ في «التهذيب» [٦/ ١٥]: «هو أوثق من كل من تكلم فيه». وتلك مجازفة قبيحة جدًا، وكأن ابن عبد البر لا يدري ما يقول، ألا يعلم أن ثمة جماعة من الكبار قد تكلموا في ابن عقيل كلامًا شديدًا؟، وكيف خفي عليه إعراض إمامه مالك عن الرواية عنه مع كونه من أهل بلده؟،

وبالجملة: فابن عقيل صدوق في الأصل، ضعيف في الرواية. وبعض أصحابنا: لهم شغف غريب في تقوية حال ابن عقيل بمثل مقولة البخاري التي حكاها عنه الترمذي: «كان أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه، والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل، وهو مقارب الحديث». وتلك مقولة قد هدمنا عروشها - بأدلة نيرة واضحة المعالم- فيما علقناه على «ذم الهوى/ لابن الجوزي» [١/ رقم/ ٤٥٦]. ولله الأمر. وقد توبع عليه عبيد الله الرقي، تابعه: عمرو بن ثابت عند الدولابي في «الذرية الطاهرة» [١/ رقم/ ٩٣]. وقد اختلف في إسناده على ابن عقيل على وجه ثالث، كما تراه عند ابن عساكر في «تاريخه» [١٣/ ١٧٠]. وفي الباب: شواهد مرفوعة ومرسلة لا يصح منها شيء.

٤٩٩- صحيح: أخرجه أبو داود [رقم ١١٦]، والنسائي [٩٦]، وأحمد [١/ ١٢٧]، وابنه في «زوائد المسند» [١/ ١٢٧]، والترمذي [رقم ٤٨]، والبزار [رقم ٧٣٦]، وابن ماجه [رقم ٤٥]، =

وجهه ثلاثًا، وذراعيه ثلاثًا، ومسح برأسه، وغسل قدميه إلى الكعبين، وأخذ فضل طهوره فشرب وهو قائمٌ، ثم قال: أحببت أن أريكم كيف كان طهور رسول اللَّه ﷺ.

٥٠٠- حدّثنا خلف بن هشام، حدّثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، قال: ذكر عبد خير، عن علي، مثل حديث أبي حية، إلا أن عبد خيرٍ، قال: كان إذا فرغ من طهوره أخذ بكفٍ من فضلِ طهوره فشرب.

= وعبد الرزاق [١٢٠]، وابن أبي شيبة [رقم/ ٥٤]، والمحاملي في «أماليه» [١/ رقم/ ١٦١]، والمزي في «التهذيب» [٣٣/ ٢٧٠]، وجماعة كثيرة، من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي حية به نحوه... وهو عند بعضهم في سياق أتم.

قلتُ: هذا إسناد صحيح في الشواهد والمتابعات. وأبو إسحاق قد رواه عنه جماعة من كبار أصحابه: منهم الثوري وشعبة وغيرهما -مختصراً- واختلف في سنده على ألوان كثيرة بعضها على الثوري، وغيره، والباقي على أبي إسحاق. وقد أطنب الدارقطني في شرح ذلك بـ«العلل» [٤/ ١٨٩ - ١٩٢]، ورجَّح أخيراً قول من رواه من أبي إسحاق على الوجه الماضي، وكذا رجَّح قول من رواه عنه أيضًا عن أبي حية وقرن معه عبد خير كما يأتي. وأبو حية: هو قيس الوادعي إلى الجهالة أقرب منه إلى غيرها، لكن تابعه عبد خير. وهو الآتي.

٥٠٠- **صحيح**: أخرجه الترمذي [٤٩]، وعبد اللَّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٢٧]، والبزار [٧٣٦]، وغيرهم، من طرق عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد خير عن علي به نحوه... قال الترمذي: «رواه أبو إسحق الهمداني عن أبي حية، وعبد خير، والحارث عن علي. وهذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وإسناده مستقيم. وعبد خير: ثقة مشهور. ولأبي إسحاق في هذا الحديث: ثلاث شيوخ: أبو حية، وعبد خير، والحارث الأعور. فكان تارة: يرويه عن أحدهم مفرداً. وتارة: يجمع بين عبد خير وأبي حية كما هنا. وقد قال البزار بعد روايته: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ عن أبي إسحاق عن عبد خير وأبي حية عن علي مجموعين، إلا أبو الأحوص».

قلتُ: لم ينفرد أبو الأحوص بروايته عن أبي إسحاق على هذا الوجه، بل تابعه: عبد الرحمن ابن حميد الرؤاسي: كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٤/ ١٩٢]، وقبله ذكر الاختلافات الغريبة على أبي إسحاق في سنده.

ثم قال: «وأصحها قول من قال: عن أبي حية، وقول عبد الرحمن بن حميد: عن أبي حية وعبد خير؛ فإنه ثقة وقد ضبطه: أبا حية، وزاد معه عبد خير...». =

٥٠١- حدّثنا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم، عن محمد بن القاسم أبي إبراهيم الأسدي، عن سعيد بن عبيد، عن علي بن ربيعة، عن علي، قال: لا أعلمه إلا عن النبي ﷺ: «إِذَا هَاجَ بِأَحَدِكُمُ الدَّمُ فَلْيُهْرِقْهُ وَلَوْ بِمِشْقَصٍ».

= قلتُ: وتابعه أبو الأحوص كما هنا. وقد توبع أبو إسحاق على هذا الحديث مطولاً عن عبد خير به وحده. تابعه: خالد بن علقمة كما مضى [برقم/ ٢٨٦]. وقد مضى في الذي قبله: أن الثوري وشعبة قد رويا أصل هذا الحديث عن أبي إسحاق، وبروايتهما نأمن أن يكون أبو إسحاق قد حدث به بعد اختلاطه، لأنهما أخذا عنه قديمًا. وبرواية شعبة وحده: نأمن أن يكون أبو إسحاق قد دلس فيه،

٥٠١- ضعيف: أخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل» [٢/ رقم ١٨٩٩] ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» [٦/ ٢٤٨]، والعقيلي في «الضعفاء» [٤/ ١٢٦]، وغيرهما، من طريق أبي معمر القطيعي عن محمد ابن القاسم أبي إبراهيم الأسدي عن سعيد بن عبيد عن علي بن ربيعة عن علي به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد تالف جدًا. قال عبد الله بن أحمد: «سمعتُ أبي يقول: محمد بن القاسم يكذب، أحاديثه أحاديث موضوعة، ليس بشيء». وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال أبو داود: «غير ثقة ولا مأمون أحاديثه موضوعة». وقال الدارقطني: «كذاب». وتركه الأزدي وأسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه حيث لا نُهوض. أما ابن معين: فإنه خالف الكل وقال عنه: «ثقة كتبتُ عنه».

قلتُ: وأخشى أن يكون كلامه هذا دليلاً على كونه ما عرف الرجل أصلاً، وقد كان بعض الكذابين - من رهبته من ابن معين - إذا علم أنه سيأتيه تزين وتعطَّر وتجمَّل وجلس يحدث الناس بأحاديث مستقيمة الأسانيد، نظيفة الألفاظ؛ فيسمعه ابن معين في تلك الحال، ثم يمضي، فإذا سُئل عنه بعد ذلك قال: «ثقة». وما يدري أن هذا الرجل شيخ دجال سرعان ما يخرج عقاربه وأفاعيه إذا تيقن أن ليس بالقوم رجل ناقد حافظ خبير كيما يفضحه أمام الله والناس، وقد مضى أن مطلق التوثيق النظري ليس يقوى أمام الحكم على الراوي باعتبار سَبْر أحاديثه وغربلة مروياته على مائدة «التشريح النقدي». وكم وثَّق ابن معين أناسًا هلكى! وشرح خطة ابن معين في التوثيق: تجدها في «تنكيل المعلمي»، وزدنا نحن عليها كثيرًا في كتابنا «المحارب الكفيل بتقويم أسنَّة التنكيل». =

٥٠٢- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا أبي، عن ابن إسحاق، عن يزيد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن رجلٍ، سماه ونسيته، عن علي بن أبي طالب، قال: خرجت في غداة شاتية جائعًا وقد أوبقنيَ البرد، فأخذت ثوبًا من صوف قد كانَ عندنا، ثم أدخلته في عنقي وحزمته على صدري أستدفئ به، واللَّه ما في بيتي شيءٌ آكل منه، ولو كان في بيت النبي ﷺ شيءٌ لبلغني، فخرجت في بعض نواحي المدينة فانطلقت إلى يهودي في حائطه فاطلعت عليه من ثغرة جداره، فقال: ما لك يا أعرابي، هل لك في دلو بتمرة؟ قلت: نعم افتح لي الحائط، ففتح لي فدخلت فجعلت أنزع الدلو ويعطيني تمرةً، حتى ملأت كفي، قلت: حسبي منك الآن، فأكلتهن ثم جرعت من الماء، ثم جئت إلى رسول اللَّه ﷺ، فجلست إليه في المسجد، وهو مع عصابة من أصحابه، فطلع علينا مصعب بن عمير في بردة له مرقوعة بفروة، وكان أنعم غلامٍ بمكة وأرفهه عيشًا، فلما رآه النبي ﷺ ذكر ما كان فيه من النعيم، ورأى حاله التي هو عليها

= وبابن القاسم: أعله الهيثمي في «المجمع» [٥/ ١٥٣]: فقال: «رواه أبو يعلى وفيه محمد بن القاسم أبو إبراهيم، وثقه ابن معين وضعفه أحمد وكذبه». وللحديث: شاهد عن أنس مرفوعًا بلفظ «إذا هاج بأحدكم الدم فليحتجم؛ فإن الدم إذا تبيغ بصاحبه يقتله». أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» [١/ ٤٩٤/ مسند ابن عباس]، قال: حدثنا موسى بن سهل الرملي قال: حدثنا محمد بن عبد العزيز قال: حدثنا سليمان بن حيان قال: حدثنا حميد الطويل عن أنس به.

وقد حسَّن سنده الإمام في «الصحيحة» [٦/ ٥٦١]، وفيه نظر عندي. وفي الحث على الحجامة: أحاديث كثيرة، وبعضها ثابت. ولكن دون هذا اللفظ هنا.

٥٠٢- صحيح: المرفوع منه فقط: أخرجه الترمذي [٢٤٧٦]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم ٣٨٩]، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ١٠١٧]، وابن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [١٣/ ٢٣٤/ طبعة العاصمة]، وغيرهم، من طريق محمد بن إسحاق بن يسار، عن يزيد ابن زياد المدني عن محمد بن كعب القرظي عن من سمع عليًا به نحوه. مطولاً وباختصار. قال الترمذي: «هذا حديث حسن، و يزيد بن زياد: هو ابن ميسرة وهو مدني». وقال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٥٦٥]: «رواه أبو يعلى وفيه راو لم يسم وبقية رجاله ثقات».

قلتُ: وهذا إسناده حسن رائق لولا إبهام من حدَّث القرظي به، وابن إسحاق: صرح بالتحديث عند الترمذي وغيره. وللمرفوع من هذا الحديث: شواهد تصححه إن شاء اللَّه. منها: =

فذرفت عيناه فبكى، ثم قال رسول اللَّه ﷺ: «أَنْتُمُ الْيَوْمَ خَيْرٌ، أَمْ إِذَا غُدِىَ عَلَى أَحَدِكُمْ بِجِفْنَة مِنْ خُبْزٍ وَلَحْمٍ، وَرِيحَ عَلَيْهِ بِأُخْرَى، وَغَدَا فِى حُلَّةٍ، وَرَاحَ فِى أُخْرَى، وَسَتَرْتُمْ بُيُوتَكُمْ كَمَا تُسْتَرُ الْكَعْبَةُ؟» قلنا: بل نحن يومئذٍ خيرٌ، نتفرغ للعبادة، قال: «بَلْ أَنْتُمُ الْيَوْمَ خَيْرٌ».

= ١- حديث طلحة بن عمرو النضرى: عند أحمد [٣/ ٤٨٧]، وابن حبان [٦٦٨٤]، والحاكم [٣/ ١٦]، والطبرانى فى «الكبير» [٨/ رقم ٨١٦٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ١٢٠٠]، وفى «سننه» [٤١٣٤]، وأبى نعيم فى الحلية [١/ ٣٧٥]، وجماعة من حديث طلحة ابن عمرو به. مطولاً ومختصراً.

ولفظه قريب من لفظ المؤلف، لكن ليس فيه «وسترتم بيوتكم كما تُستر الكعبة» وإنما فيه: «وتلبسون مثل أستار الكعبة». وسنده صحيح مستقيم.

٢- عبد اللَّه بن يزيد الخطمى: عند أحمد فى «الزهد» [رقم/ ١١٠٣]، والبخارى فى «الكبير» [١٢/ ٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٣٦٤]، وفى الآداب [رقم ٥٣٣]، وغيرهم، من حديث عبد اللَّه بن يزيد به نحوه.

ولفظه قريب جداً من لفظ المؤلف. وسنده قوى مستقيم.

٣- وعبد اللَّه بن مسعود: عند البزار [١٩٤١]، مختصراً، وليس فيه جملة «وسترتم بيوتكم كما تُستر الكعبة..». وسنده ضعيف، وإن جوَّده الهيثمى فى المجمع [١٠/ ٥٨١]، وقبله المنذرى فى الترغيب [٣/ ١٠٠].

وفى الباب: مراسيل عن الحسن البصرى، وابن شهاب الزهرى، وسعد بن مسعود الصدفى وغيرهم. انظر: «الصحيحة» [٤/ ٥٠٥]، و[٥/ ٦٣٧]، للإمام الألبانى. ولبعض فقرات كلام على: شواهد دون هذا السياق.

● تنبيه مهم: سقط فى الطبعتين «محمد بن كعب القرظى» من سند المؤلف؛ بل وتصحَّف: «يزيد ابن زياد» إلى «يزيد بن رومان القرظى» فصار هكذا: «عن يزيد بن رومان القرظى عن رجل سماه ونسيته عن على...»، والصواب ما أثبتناه.

وهكذا: نقله الحافظ عن المؤلف فى «المطالب العالية» [١٣/ ٢٣٤/ طبعة العاصمة]، على الصواب.

٥٠٣- حدّثنا عبد اللَّه بن عمر بن أبان، حدّثنا عبد الرحيم بن سليمان، حدّثنا محمد ابن إسحاق، عن عبد اللَّه بن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: قال علي بن أبي طالب، زوجني رسول اللَّه ﷺ فاطمة على درع حديد حُطَمِيّةٍ، وكان سَلَّحنيها، وقال: «**ابْعَثْ بِهَا إِلَيْهَا تُحِللَّها بِهَا**»، فبعثت بها إليها، واللَّه ما ثمنها كذا وأربعمئة درهمٍ.

٥٠٣-ضعيف: أخرجه الحاكم كما في «إتحاف الخيرة» [٤/ ٤٠]، وعنه البيهقي في «سننه» [١٤١٢٩]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٣٣٩]، من طريق ابن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن علي به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول، مجاهد بن جبر: لم يسمع من علي كما جزم به جماعة من النقاد. راجع «جامع التحصيل» [ص ٢٧٣].

وبهذا: أعله الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٥٢٠]، فقال: «رواه أبو يعلى. ومجاهد لم يسمع من علي ورجاله ثقات». وابن إسحاق: مدلس ولم يذكر فيه سماعًا. لكن رواه عنه يونس بن بكير فقال: حدثني عبد اللَّه بن أبي نجيح به نحوه في سياق أتم..، لكنه خالف في متنه، فذكر أن قيمة الدرع إنما هي «أربعة دراهم». هكذا أخرجه الدولابي في «الذرية الطاهرة» [ص/ ٦٣ / طبعة الدار السلفية]، والبيهقي في «الدلائل» [٣/ ١٦٠/ الطبعة العلمية]، من طريقين عن يونس به.

قلتُ: لكن وقع عند الدولابي أن قيمة الدرع: «أربعمائة درهم». هكذا مثل رواية المؤلف. فلعل ابن إسحاق - أو يونس - كان يغلط فيه. ولا يقال: لعل رواية «أربعة دراهم» خطأ من الناسخ عند البيهقي؛ فهذا يبطله قول البيهقي نفسه في «سننه» [٧/ ٢٤٣]، بعد أن ذكر الطريق الأول عن ابن إسحاق به... وفيه «أربعمائة درهم».

قال: «كذا في كتابي «أربعمائة درهم»، ورواه يونس بن بكير عن أبي إسحاق فقال: أربعة دراهم».

وقد اضطرب ابن إسحاق في إسناده. فتارة: يرويه على الوجه الماضي: «عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن علي...». وتارة: يرويه في «مغازيه الكبرى» فيقول: «حدثني ابن أبي نجيح عن علي به...» مختصرًا. ولا يذكر فيه مجاهدًا، هكذا نقله الحافظ عنه في «الإصابة» [٨/ ٥٤].

وقد خولف في إسناده؛ خالفه سفيان بن عيينة فرواه عن ابن أبي نجيح فقال: عن أبيه عن رجل سمع عليًا يقول: «أردت ان أخطب إلى رسول اللَّه ﷺ ابنته، فقلت: =

= ما لى من شىء، فكيف؟ ثم ذكرت صلته وعائدته، فخطبتها إليه، فقال: هل لك من شىء؟ قلت: لا، قال: فأين درعك الحطمية التى أعطيتك يوم كذا وكذا؟ قال: هى عندى، قال: فأعطها إياه». هكذا أخرجه أحمد [١/ ١٠]- واللفظ له- والحميدى [٨٣]، وسعيد بن منصور [١/ رقم ٦٠٠]، وابن سعد فى الطبقات [٨/ ٢٠]، وأبو بكر القطيعى فى «زوائده على فضائل الصحابة/ لأحمد» [٢/ رقم ١٧٣٥]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٢٧٢]، وابن شاهين فى «فضائل فاطمة» [ص/ ٤٣/ طبعة مكتبة التوعية]، والبيهقى فى «سننه» [١٤١٢٨]، والخطابى فى غريب الحديث [١/ ٢٩١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ١٢٤]، وغيرهم، من طرق عن ابن عيينة به . . .

ووقع ابن عيينة مبهمًا: «سفيان»، هكذا فى بعض الطرق؛ فظنه ابن كثير فى البداية [٧/ ٣٤٢]، هو الثورى فقال: «وقال سفيان الثورى عن ابن أبى نجيح عن أبيه سمع رجل عليًا . . .». وهذا وهم مكشوف، وهذا الوجه هو المحفوظ عن ابن أبى نجيح، وهو ضعيف الإسناد؛ لجهالة ذلك الرجل المبهم الذى سمع عليًا يقوله .

● تنبيه: ابن الجوزى يروى هذا الحديث فى «التحقيق» من طريق «أبى بكر القطيعى عن إبراهيم ابن عبد اللّه البصرى -وهو أبو مسلم الكجى- ثنا إبراهيم بن بشار ثنا سفيان به». لكن وقع عنده: «عن عبد اللّه بن أحمد» بين أبى بكر القطيعى وأبى مسلم الكجى، وهى زيادة مقحمة لا معنى لها، وعبد اللّه ابن أحمد لا يروى عن أبى مسلم أصلاً، إنما يروى عنه القطيعى دونه، وقد روى القطيعى بتلك الترجمة: «إبراهيم بن عبد اللّه عن إبراهيم بن بشار عن سفيان» جملة من الأحاديث والآثار فى «زوائده على فضائل الصحابة»، فانظر منه [٢ / ٦١١، ٦٣١، ٦٣٦، ٦٤٥، ٧٨٥]. ومنها هذا الحديث كما سبق. ولم يفطن المعلق على كتاب: «التحقيق» إلى هذا الأمر، ومثله المعلق على «تنقيح التحقيق/ لابن عبد الهادى» [٤/ ٣٣٩/ طبعة أضواء السلف].

وكثير من الباحثين: تراهم لا يفطنون إلى أن لأبى بكر القطيعى زوائد على «فضائل الصحابة» للإمام أحمد، ويظنون أن «الزوائد» إنما هى لعبد اللّه بن أحمد وحسب؛ فتجدهم يعزون ما للقطيعى من «الزوائد» إلى عبد اللّه بن أحمد تمامًا، كما فعل المحدث الحوينى فى تخريج هذا الحديث فيما علقه على «فضائل فاطمة» لابن شاهين [ص/ ٤٣/ طبعة مكتبة التوعية]، فقد عزى الحديث إلى عبد اللّه ابن أحمد فى «زوائده على فضائل الصحابة»، وليس بشىء، =

٥٠٤- حدّثنا أبو الربيع الزهراني، حدّثنا عبد العزيز بن المختار الأنصاري، عن عبد اللَّه بن فيروز، حدثني حضين بن المنذر الرقاشي، قال: شهدت عثمان بن عفان وأتى بالوليد بن عقبة قد صلى بأهل الكوفة الصبح أربعًا، ثم قال: أزيدكم؟ قال: شهد عليه حمران ورجلٌ آخر، شهد أحدهما أنه رآه يشربها، يعني الخمر، وشهد الآخر أنه رآه يتقيؤها، فقال عثمان: إنه لم يتقيأها حتى شربها، فقال لعلي بن أبي طالب: أقم عليه الحد، فقال عليٌ لابنه الحسن: أقم عليه الحد، فقال الحسن: ول حارها من تولّى قارها، فقال لعبد اللَّه بن جعفر ابن أخيه: أقم عليه الحد فأخذ سوطًا فجلده، وعليٌ يعد فلما بلغ أربعين، قال: أمسك، جلد النبي ﷺ أربعين، وأبو بكرٍ أربعين، وعمر ثمانين، وكلٌ سنةٌ وهذا أحب إليَّ.

٥٠٥- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا منصور بن عبد اللَّه الثقفي، حدّثنا محمد بن عمر بن علي بن أبي طالبٍ، عن أبيه، عن علي بن أبي طالبٍ، قال: كان شعار النبي ﷺ: «**يَا كُلَّ خيْرٍ**».

= ولقصة إصداق على فاطمةَ درعه الحطمية: شواهد لا يثبت منها شيء، وسيأتي منها: حديث ابن عباس [برقم/ ٢٤٣٩]، وهو شاهد معلول الإسناد، كما يأتي تحريره إن شاء اللَّه.

وله شاهد آخر: عن رجل من الصحابة عن علي به... أخرجه أبو داود [رقم/ ٢١٢٦]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٤٢٣٩]، وسنده مغموز،

٥٠٤- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٧٠٧]، وأبو داود [٤٤٨٠]، والدارمي [٢٣١٢]، وابن ماجه [٢٥٧١]، والطيالسي [١٧٣]، والنسائي في «الكبرى» [٥٢٦٩]، وأحمد [١/ ١٤٠]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ٢٠٦]، وابن أبي شيبة [٢٨٤٠٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ١٥٢]، والبيهقي [١٧٢٩٥]، وجماعة من طريقين عن عبد اللَّه بن فيروز عن حضين بن المنذر به نحوه...

قلتُ: وإسناده صحيح شريف.

٥٠٥- **حسن**: أخرجه الضياء في «المختارة» [٢/ ٣١٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٥/ ٣٠٣]، من طريق مشكدانة عن منصور بن عبد اللَّه الثقفي عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن علي به... =

٥٠٦- حدّثنا أمية بن بسطام، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا شعبة، عن الحكم، عن أبي المورع، عن علي، قال: خرج رسول اللَّه ﷺ في جنازة، فقال: «**أَلا رَجُلٌ يذْهَبُ إِلى الْمدينَة، فَلا يَدَعُ قَبْرًا إِلا سَوَّاهُ، وَلا صُورَةً إِلا طَلَخَهَا، وَلا وَثَنًا إِلا كَسَرَهُ**»، فقام رجلٌ

= **قلتُ**: هذا إسناد حسن إن شاء اللَّه. رجاله كلهم معروفون مقبولون سوى منصور بن عبد اللَّه الثقفي، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٨/ ١٧٤]، من روايته عن محمد بن عمر بن علي، ومن رواية مشكدانة عنه فقط، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً. ثم وجدتُ الهيثمي في المجمع [٥/ ٥٨٩]، قد استظهر أنه هو الذي ذكره ابن حبان في «الثقات» [٧/ ٤٧٧]، وقال: «يروى عن الزهري، وكان يطلب الحديث مع ابن عيينة، وكان بينه وبين ابن عيينة مفاوضة».

قلتُ: وتوثيق ابن حبان لهذه الطبقة مقبول على الرأس والعينين؛ فالظاهر أنه هو، كما قاله الهيثمي، وهو من تلك الطبقة. ثم وجدتُ أبا الشيخ الحافظ: قد أخرج هذا الحديث في أخلاق النبي ﷺ أيضًا [برقم/ ٤٤٧/ طبعة الدار المصرية اللبنانية]، و[رقم/ ٤٧٠/ طبعة دار المسلم]، لكن رواه من طريق يحيى الحماني فقال: عن منصور الخياط وكان جليسًا لشريك، عن عبد اللَّه ابن عمر بن علي قال: «كان شعار النبي» وذكره.

قلتُ: هكذا وقع عنده، وهو غريب جدًا، ومنصور الخياط: لا أعرفه، إلا أن يكون هو نفسه منصور بن عبد اللَّه الثقفي، وهو الأقرب؛ فإنه من طبقة شيوخ يحيى الحماني، لكن ما هكذا رواه منصور الثقفي، فإما: أن يكون وقع سقط وتحريف في طبعة «أخلاق النبي»، ويكون صوابه كما مضى: «عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن علي به . . .» وهو الظاهر عندي.

وإما: أن يكون ذلك من قبيل الاختلاف في سنده على منصور، وهذا بعيد.

وإما: أن يكون هذا الإسناد كله طريق آخر لهذا الحديث، ولكن من يكون «عبد اللَّه بن عمر بن علي؟» وكذا «منصور الخياط؟». والحديث عزاه صاحب «الكنز» [١١٣٩٠]، إلى الطبراني في «الصغير»، ولم أقف عليه فيه، ولعلني لم أدقق.

وقد جوَّد سنده: العلامة الصالحي في «سبل الهدى والرشاد» [٩/ ١٢٢/ الطبعة العلمية].

٥٠٦- **ضعيف**: بهذا التمام: أخرجه أحمد [١/ ٨٧]، وابنه عبد اللَّه في «زوائد المسند» [١/ ١٣٨]، وفي «زوائد فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٢٣٠]، والطيالسي [رقم/ ٩٦]، =

وهاب أهل المدينة، فقام علىٌّ، فقال: أنا يا رسول اللَّه، قال: فذهب ثم جاء، فقال: يا رسول اللَّه، لم آتك حتى لم أدع فيها قبراً إلا سويته، ولا صورةً إلا لطختها، ولا وثنًا إلا كسرته، قال: «**مَنْ عَادَ إِلَى صَنْعَةِ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، لا تَكُونَنَّ فَتَّانًا، وَلا مُخْتَالا، وَلا تَاجِرًا، إِلا تَاجِرَ خَيْرٍ، فَإِنَّ أُولَئِكَ الْمُسَبِّوقُونَ فِي الْعَمَلِ**».

= والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٣٤١٢]، وغيرهم، من طرق عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن أبى المورِّع أو أبى محمد الهذلى - وكلاهما واحد- عن على به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول، أبو محمد الهذلى أو أبو المورع: شيخ مجهول لا يعرف، ونكرة لا تُتعرف، لكن يقول عنه الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ١٧٢]: «لم أجد من وثقه، وقد روى عنه جماعة».

قلتُ: وهذه غفلة مكشوفة، بل لم يرو عنه سوى الحكم بن عتيبة وحده، وقد اختلف فى إسناده على شعبة؛ فرواه عنه يحيى القطان والفزارى أبو إسحاق وأبو شهاب الحناط والطيالسى ويزيد ابن زريع وغيرهم، كلهم عنه على الوجه الأول. وخالفهم غندر فرواه عنه فقال: عن الحكم عن رجل من أهل البصرة، قال القائل -هو الحكم- ويكنونه أهل البصرة: أبا المورع، قال: - القائل هو الحكم- ويكنونه أهل الكوفة بأبى محمد، قال... ثم ساقه مرسلاً دون ذكر على فيه.

هكذا أخرجه أحمد فى المسند [١/ ٨٧]، وأشار المزى إلى إرساله من هذا الطريق فى «التهذيب».

وقد توبع شعبة على الوجه الأول: تابعه: الحجاج بن أرطأة: عند عبد اللَّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٣٩]. وخالفهما أبان بن تغلب الكوفى؛ فرواه عنه الحكم فقال: عن ثعلبة بن يزيد أو يزيد بن ثعلبة عن على به نحوه باختصار... هكذا أخرجه الطبرى فى «تهذيب الآثار» [٣/ ٤٥/ مسند على]، من طريق سعيد بن سليمان قال: حدثنا عباد بن العوام قال: حدثنا أبان بن تغلب به. قال الطبرى: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح» ثم ساق له على لسان مخالفيه ثلاث علل.

والراجح عندى من هذا الاختلاف: هو قول شعبة وابن أرطأة كلاهما عن الحكم عن أبى المورع أو أبى محمد الهذلى عن على به...

وراجع: «الضعيفة» [١١/ ٤٤٩/ رقم ٥٤٤٧]، للإمام الألبانى. ولشطر الحديث الأول: شواهد مضى بعضها [برقم/ ٣٤٣]. وهو هنا: ضعيف بهذا التمام.

٥٠٧- حدّثنا عبد الغفار بن عبد الله، حدّثنا علي بن مسهر، عن أشعث، عن سعيد ابن أشوع، عن حنش الكناني، عن علي بن أبي طالب، أنه دعا صاحب شرطته، فقال: انطلق فلا تدع قبراً إلاّ سويته، ولا زخرفًا إلا وضعته، ثم قال: هل تدري فيما بعثتك؟ بعثتك فيما بعثني فيه رسول الله ﷺ

٥٠٨- حدّثنا عبد الغفار، حدّثنا علي بن مسهر، عن الأشعث بن سوار، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب، قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أنحر البدن، وأن أتصدق بلحومها، فرجعت إليه أسأله عن جلالها وجلودها، فأمرني أن أتصدق بها

٥٠٩- حدّثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدّثنا يحيى بن نصر بن حاجب، حدّثنا

٥٠٧- **قوى لغيره**: أخرجه أحمد في «المسند» [١/ ١٤٥]، وعبد الله في «زوائد المسند» [١/ ١٥٠]، وابن أبي شيبة [١٢٣٨]، ووكيع في «أخبار القضاة» [١/ ٢٥٣]، وغيرهم، من طرق عن الأشعث بن سوار عن سعيد بن أشوع عن حنش الصنعاني عن علي به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح. وابن سوار: ضعيف كثير الخطأ، كما قاله غير واحد من النقاد. لكنه لم ينفرد به. بل تابعه: أبو مريم عبد الغفار بن القاسم، عند وكيع في أخبار القضاة [١/ ٢٥٣]، من طريق إسماعيل بن أبان عن أبي مريم به.

وهذه متابعة سخيفة مثل صاحبها، وأبو مريم هذا: قد أسقطه النقاد في مكان سحيق. راجع «اللسان» [٤/ ٤٢]. لكن: للحديث طرق أخرى عن علي به: فراجع ما مضى [برقم/ ٣٤٣].

٥٠٨- **صحيح**: أخرجه البزار [٦٢٢]، من طريق أشعث بن سوار عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي به...

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي -رضي الله عنه- إلا أشعث بن سوار».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. وأشعث: ضعيف مخلط، والحديث: ثابت من طرق عن مجاهد عن ابن أبي ليلى كما مضى [برقم/ ٢٦٩].

٥٠٩- **صحيح لغيره**: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٧/ ٢٤٦]، من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عن هلال بن خباب عن زاذان عن علي به... =

هلال بن خباب، عن زاذان، عن علي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ ستٌّ: يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ، وَيَنْصَحُ لَهُ بِالْغَيْبِ، وَيُشَمِّتُ عَلَيْهِ إِذَا عَطَسَ، وَيَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ، وَيَشْهَدُ جِنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ**».

٥١٠- حدّثنا إبراهيم بن سعيد، حدّثنا حسين بن محمد، عن عمرو بن ثابت، عن أبيه، عن أبي فاختة، عن علي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ لفاطمة: «**إِنِّي وَإِيَّاكِ وَهَذَا، يَعْنِينِي، وَهَذَيْنِ: الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد ضعيف. ويحيى بن نصر بن حاجب: قد ضعفه جماعة. فقال أبو زرعة: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم «يتكلمون فيه». وقال العقيلي: «منكر الحديث». وضعفه الدارقطني أيضًا، ووثقه ابن حبان، ومشاه ابن عدي. وهلال بن خباب: صدوق صالح، لكنه لما كبر وشاخ تغير حفظه وساء، ورماه ابن حبان بالاختلاط وبالغ في شأنه كعادته.

والصواب: أنه ما اختلط، وسماع المتقدمين منه أجود من غيرهم، وليس يحيى بن نصر منهم.

وزاذان: هو الكندي الصدوق المتماسك، بل هو ثقة عند التحقيق.

وللحديث: طريق آخر عن علي مضى [برقم/ ٤٣٥]، نحوه، وله شاهد: عن أبي هريرة بلفظه عند مسلم [٢١٦٢]، وجماعة، بسند جيد.

٥١٠- **ضعيف**: أخرجه الطيالسي [١٩٠]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٢٢]، والبزار [٧٧٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٣/ ٢٢٧]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ١٢٢٦]، وغيرهم، من طرق عن عمرو بن ثابت بن هرمز الكوفي عن أبيه عن أبي فاختة عن علي به نحوه... قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

قلتُ: وهذا إسناد هالك. وعمرو بن ثابت: رافضي خبيث لا يروى عنه ولا كرامة، وأبوه ثقة تكلم فيه بلا حجة، وأبو فاختة: هو سعيد بن علاقة الكوفي، ثقة مشهور.

وله طريق آخر: عن علي عند أحمد [١/ ١٠١]، وفي «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١١٨٣]، وابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم ١٣٢٢ والمحاملي في «أماليه» [رقم/ ١٨٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٤/ رقم ١٦٣]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ رقم ١٣٩٧]، وغيرهم. =

٥١١- حدّثنا إبراهيم بن سعيد، حدّثنا حسين بن محمد، عن الهذيل بن هلال، عن عبد الرحمن بن مسعود العبدى، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ تَسْبِقُهُ بَعْضُ أَعْضَائِهِ إِلَى الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى زَيْدِ بْنِ صُوحَانَ**».

= من طريق معاذ بن معاذ عن قيس بن الربيع عن أبى المقدام عن عبد الرحمن الأزرق [وعند المحاملى «الأودى» وهو تصحيف]، عن على به نحوه . . .

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح. عبد الرحمن الأزرق: لم أعرفه، ورجَّح الحافظ فى التعجيل [١/ ٢٥٩]: أنه هو عبد الرحمن بن بشر الأزرق - وهو من تلك الطبقة- فإن يكنه فهو صدوق، لكن لم يذكر أحد أنه يروى عن على. ثم تردد الحافظ واحتمل أنه ربما يكون هو «عبد الرحمن ابن الحسن ابن القاسم الأزرق».

قلتُ: فإن يكنه فهو شيخ مجهول، وقيس بن الربيع: ضعيف صاحب مناكير ليس بذاك، وكان له ولد سافل يأخذ أحاديث أغمار الناس ويدسُّها فى كتب أبيه فيأتى أبوه فيرويها - من تغفيله- على السلامة. وأبو المقدام: جزم الحسينى فى «الإكمال» بكونه مجهولاً، وتعقبه الحافظ فى التعجيل [١/ ٥٢١]، قائلاً: «قلتُ: بل هو معروف الحال والاسم، وهو ثابت بن هرمز الحداء الكوفى. . .».

قلتُ: إن ثبت ذلك، فهذا الطريق ما هو إلا وجه من الاختلاف فى سنده على أبى المقدام، وكلا الوجهين: غير محفوظ.

وللحديث: شاهد عن أبى سعيد الخدرى عند الحاكم [٣/ ١٤٧]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٢/ رقم ١٠١٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٣/ ٢٢٤]. وسنده مغموز فيه علتان.

٥١١-منكر: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٧/ ١٢٣]، ومن طريقه البيهقى فى «دلائل النبوة» [٦/ ٤١٦]، والخطيب أيضًا فى «تاريخ بغداد» [٨/ ٤٣٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٩/ ٤٣٥]، من طريق المؤلف عن إبراهيم بن سعيد حدثنا حسين بن محمد عن الهذيل بن بلال عن عبد الرحمن ابن مسعود العبدى عن على به.

وهذا إسناد تالف. وآفته: الهذيل بن بلال الفزارى، ضعفه جمهرة النقاد ووثقه بعضهم، والقول قول منْ ضعَّفه. وهذا الحديث يدل على ذلك، وقد قال عنه ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل على قلة روايته، فلما كثر مخالفته الثقات فيما يروى عن الأثبات؛ خرج عن حد العدالة إلى الجرح، وصار فى عداد المتروكين ممن لا يحتج به. . .». =

= ثم نقل عن ابن معين أنه قال عنه : «ليس بشىء» . وعبد الرحمن بن مسعود : هو العبدى شيخ مجهول ، له ترجمة فى «تاريخ مدينة السلام» [١٠/ ٢٠٥] .

وقد قال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٦٦٣] : « رواه أبو يعلى وفيه من لم أعرفهم» . ثم وجدت المؤلف قد خولف فى سنده ، خالفه عمر بن محمد البجيرى السمرقندى الإمام الحافظ ؛ فرواه عن إبراهيم بن سعيد الجوهرى فقال : نا حسين بن محمد المروزى نا حسين بن الرماحس عن عبد الرحمن بن مسعود العبدى قال سمعت عليًا يقول : قال رسول اللَّه ﷺ : « من سره أن ينظر إلى من يسبقه بعض أعضائه إلى الجنة فلينظر إلى زيد بن صوحان» . قال حسين بن الرماحس : «وحدثتنى أم الأسود بنت زيد بن صوحان أن زيد بن صوحان حدثها عن على عن النبى ﷺ بذلك» . هكذا أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٩/ ٤٣٥] ، من طريق سهل بن السرى البخارى نا عمر بن محمد البجيرى به . . .

قلتُ : ولا ريب أن المؤلف أوثق وأحفظ من أبى حفص البجيرى ، كما أنه أحفظ لحديث : «إبراهيم بن سعيد الجوهرى» منه أيضًا . على أن حسين بن الرماحس فى سنده : شيخ أغرب من عنقاء مُغْرِب ،

● **تنبيه** : وقع فى سند المؤلف : « . . . عن الهذيل بن هلال . . . » هكذا «هلال» وهو تصحيف دون تردد والصواب : «بلال» .

ووقع ابن عدى : «الهذيل بن بليل . . . . » وهو صواب أيضًا ، لكون «بليل» تصغير «بلال» ، وهو هذيل بن بلال الفزارى أبو البهلول المدائنى .

وقد راج هذا التصحيف على حسين أسد فقال فى تعليقه على «مسند المؤلف» : «الهذيل بن هلال لم أجد له ترجمة » .

قلتُ : ولن يجده قط ، ولو فتش من الساعة إلى يوم الساعة ؛ لكونه مصحَّفًا من «هلال بن بلال» كما مضى . والعجيب أنه ذكر أن الخطيب أخرجه [٨/ ٤٤٠] ، من طريق المؤلف بهذا الإسناد ، وقد وقع عند الخطيب على الصواب هكذا : «عن الهذيل بن بلال» فلم ينتبه له ، وهكذا أخرجه ابن عساكر من طريق المؤلف : « نا إبراهيم بن سعيد ، نا حسين بن محمد عن الهذيل بن بلال» به .

والحسين بن محمد : هو المروزى الحافظ . وإبراهيم : هو الجوهرى .

٥١٢- حدّثنا إبراهيم بن سعيد، حدّثنا أبو أحمد الزبيري، عن إسرائيل، عن عبد الأعلى، عن محمد بن علي، عن علي، قال: كان رسول الله ﷺ يأكل الثريد ويشرب اللبن ويصلي ولا يتوضأ.

٥١٢- منكر: أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» كما في «الإعلام/ لمغلطاي»، والضياء في «المختارة» [٢/ ٣٤٩]، من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري عن أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن محمد بن علي - وهو ابن الحنفية -عن علي به.

قال الهيثمي في «المجمع» [١/ ٥٦٩]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد الأعلى بن عامر: ضعفه أحمد وأبو حاتم.

وقال ابن عدي: حدث عنه الثقات، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: عبد الأعلى قد ضعفه النقاد؛ لاضطراب حفظه وقلة إتقانه. فقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث وربما وقفه».

وقد وهَّوه جدًا في روايته عن ابن الحنفية أيضًا، فقال أحمد: «كل شيء روى عبد الأعلى عن محمد ابن الحنفية؛ إنما هو كتاب أخذه لم يسمعه». ومثله قال ابن مهدي.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن أحاديثه عن ابن الحنفية، فقال له: «شبه الريح». وقال ابن عدي: «يحدِّث عن سعيد بن جبير وابن الحنفية بأشياء لا يتابع عليها». وهو من رجال: «التهذيب».

ويؤيد ما مضى: أنه عاد مرة أخرى وروى هذا الحديث نفسه، ولكن وقفه على ابن الحنفية من فعله هو. هكذا أخرجه ابن أبي شيبة [٥٤٤]، من طريق وكيع عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن ابن الحنفية أنه «كان يأكل الثريد ويشرب النبيذ [كذا عنده وعند المؤلف «اللبن»]، ويصلي ولا يتوضأ».

قلتُ: ولا يقال: لعل الوهم في رفعه، إنما هو من أبي أحمد الزبيري راويه عن إسرائيل، فإنه صاحب أوهام كما قاله أبو حاتم، وقد خالفه وكيع -الجبل الراسخ- فرواه عن إسرائيل مقطوعًا كما مضى.

قلتُ: بل الأولى بتعصيب الجناية في رقبته، هو عبد الأعلى بن عامر الثعلبي؛ لما ذكروه عنه؛ لاسيما روايته عن ابن الحنفية، وأين هو من أبي أحمد الزبير الثقة الحافظ على أوهامه في الثوري خاصة؟، فلْينتبه الباحث.

٥١٣- حدّثنا إسماعيل ابن بنت السدى، حدّثنا شريكٌ، عن منصور، عن ربعى بن حراشٍ، عن علىٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَكْذِبُوا عَلَىَّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَىَّ يَلِجِ النَّارَ**».

٥١٣- **صحيح**: أخرجه الترمذى [٢٦٦٠]، وابن ماجه [١٣]، ومن طريقه الطبرانى فى طرق حديث «من كذب على متعمداً» [رقم ١٠]، والحاكم [٢/ ١٤٩]، وأبو بكر القطيعى فى «زوائد فضائل الصحابة/ لأحمد» [٢/ رقم/ ١١٠٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥/ ٣٩٠]، والذهبى فى «التذكرة» [٢/ ٤٢٣]، وغيرهم، من طرق عن شريك القاضى عن منصور عن ربعى ابن حراش عن على به . . .

قلتُ: وإسناده صحيح فى المتابعات. وشريك: سيئ الحفظ على إمامته، ولم ينفرد به، بل تابعه عليه جماعة عن منصور، منهم:

١- شعبة: عند البخارى [رقم/ ١٠٦]، ومسلم [رقم/ ١/ المقدمة]، وأحمد [١/ ٨٣]، والطيالسى [رقم/ ١٠٧]، وابن أبى شيبة [رقم/ ٢٦٢٤٦]، والمؤلف كما يأتى [برقم/ ٦٢٧]، وجماعة من طرق عن شعبة به .

٢- وسلمة بن كهيل: عند البزار [٩٠٥]، والطبرانى فى طرق حديث «من كذب على» [رقم ٢١].

٣- وقيس بن الربيع عند الطبرانى أيضًا [رقم ١٠]. وقد توبع عليه منصور أيضًا: تابعه قيس بن رمانة وأبو بردة: كلاهما عند الطبرانى أيضًا [رقم ٣١].

وقد اختلف فى إسناده على شريك القاضى؛ فرواه عنه جمهور أصحابه على الوجه الماضى.

وخالفهم أبو بلال الأشعرى؛ فرواه عنه فقال: عن منصور عن ربعى بن حراش عن حذيفة به . . . فنقله إلى «مسند حذيفة».

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥٦٠٧]، وفى طرق حديث «من كذب على» [رقم ١٩]، من طريق أبى بلال به.

وهذا منكر، والمحفوظ هو الوجه الأول .

وأبو بلال الأشعرى: اسمه مرداس الكوفى، ضعفه الدارقطنى كما فى «اللسان» [٧/ ٢٢]، لكن وثقه ابن حبان، ولعل هذا الوهم هو من أخطاء شريك المشهورة. وللَّه الأمر.

٥١٤- حدّثنا إسماعيل، حدّثنا شريكٌ، عن أبى حصين، عن عمير بن سعيد، عن علىٍ، قال: ما كنت أدى من أقمت عليه الحد إلا شارب الخمر، فإن رسول اللَّه ﷺ لم يسنَّ فيه شيئًا، إنما هو شىءٌ قلناه نحن

٥١٥- حدّثنا أبو سعيد الأشج، حدّثنا أبو عبد الرحمن، قال: أبو سعيد سأله رجلٌ، عن اسمه، قال: نضر بن منصور، عن أبيه، قال: حدّثنا عقبة بن علقمة اليشكرى، قال: سمعت عليًا، يوم الجمل، يقولُ: مر بى رسول اللَّه ﷺ، وهو يقول: «**طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ جَارَاىَ فِى الْجَنَّةِ**».

٥١٤- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٣٣٦]. وشريك: قد تابعه الثورى وغيره عن أبى حصين.

٥١٥- منكر: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٩١]، من طريق المؤلف حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا أبو عبد الرحمن قال: أبو سعيد سأله رجل عن اسمه قال: نضر بن منصور - عن أبيه قال: حدثنا عقبة بن علقمة اليشكرى عن على به.

قال ابن عساكر: «رواه الترمذى عن أبى سعيد من غير ذكر «أبيه» فى إسناده، وكذلك رواه أبو بكر محمد بن النضر الجارودى وعبد اللَّه بن زيدان البجلى».

قلتُ: وقال الذهبى فى «سير النبلاء» بعد أن ذكر أن الترمذى وابن زيدان والجارودى قد رووه عن أبى سعيد الأشج فلم يذكروا فيه: «عن أبيه» قال: «وشذ أبو يعلى الموصلى، فقال عن نضر، عن أبيه، عن عقبة»،

قلتُ: الظاهر أن المؤلف قد وهم فيه على الأشج،

والصواب: عن أبى سعيد الأشج عن النضر بن منصور، عن عقبة بن علقمة اليشكرى، عن على به.

هكذا أخرجه أبو سعيد الأشج فى «حديثه» [رقم/ ٧]، وعنه الترمذى [٣٧٤١]، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٥٤٤]، والحاكم [٣/ ٤٠٩]، والبزار [٨١٨]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «السنة» [٢/ رقم ١٣٠٩]، و[٢٥/ ٩١]، والآجرى فى «الشريعة» [٥/ ٢٢٩١/ طبعة دار الوطن]، والدولابى فى «الكنى» [٢/ ٨٦٢]، وأبو نعيم فى «الإمامة والرد على الرافضة» [رقم/ ١٩٣/ مكتبة جامع العلوم والحكم]، وفى «المعرفة» [١/ رقم/ ٤٣٢/ طبعة الوطن]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٨/ ٣٩٠]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٠/ ٢١٤]، وغيرهم، من طرق عن النضر [وقد تحرف عند بعضهم إلى: =

= «النصر» بالصاد المهملة،] بن منصور عن أبى الجنوب عقبة بن علقمة عن على به . . . قال الترمذى : « هذا حديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه » .

وقال البزار : « وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن رسول اللَّه ﷺ : إلا من هذا الوجه عن على بهذا الإسناد» .

قلتُ : وهذا حديث منكر مثل إسناده ، وقد جازف الحاكم وقال عقب روايته : « صحيح الإسناد و لم يخرجاه» ، وتعقبه الذهبى فى «تلخيص المستدرك» قائلاً : «قلتُ : لا » . وهو كما قال .

والنضر بن منصور : هو الباهلى الذى يقول عنه أبو حاتم : «شيخ مجهول روى أحاديث منكرة» . وقال البخارى : «منكر الحديث» . ومثله حكى الساجى عن ابن معين ، وضعفه سائر النقاد ، وقد أنكر عليه ابن عدى هذا الحديث ، وساقه له فى ترجمته من «الكامل» ومثله الذهبى فى «الميزان» . وشيخه : هو أبو الجنوب اليشكرى . قال أبو حاتم : «ضعيف الحديث ، وهو مثل الأصبغ بن نباتة ، وأبى سعيد عقيصا» .

قلتُ : وكلاهما متروكان ، وقد ساق الحافظ ابن ماكولا هذا الحديث فى ترجمة «النضر بن منصور» من كتابه «الإكمال» [٧/ ٢٦٢] ، ثم قال : «حديثه منكر لا يتابع عليه» .

وقد اختلف فى إسناده على النضر بن يعقوب ؛ فرواه عنه أبو سعيد الأشج على الوجه الماضى مرفوعًا . وتابعه : العلاء بن عمرو الحنفى عن النضر بإسناده به . أخرجه ابن الفاخر الأصبهانى فى «موجبات الجنة» [رقم/ ٣٩٢/ طبعة مكتبة عباد الرحمن] ، وتابعهما : أبو هشام الرفاعى محمد بن يزيد ، لكن اختلف عليه فى رفعه ووقفه .

فرواه عنه عبد اللَّه بن الإمام أحمد ، وأحمد بن حمدى بن أحمد بن بيان - من شيوخ ابن عدى - وأبو القاسم البغوى ، ثلاثتهم رووه عن أبى هشام الرفاعى على الوجه الماضى مرفوعًا .

وخالفهم : أبو حامد محمد بن هارون الحضرمى - وقد وثقه الدارقطنى - فقال : عن أبى هشام الرفاعى عن النضر بن يعقوب عن أبى الجنوب عن على به موقوفًا ، هكذا أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٩١- ٩٢] ، والمزى فى «التهذيب» [٢٠/ ٢١٤] ، من طريق أبى طاهر المخلِّص - الحافظ المعروف- عن أبى حامد محمد بن هارون به .

وهذا الوجه الموقوف : هو الأشبه فى الحديث كله ، كما جزم به الحافظ فى ترجمة «أبى الجنوب» من «التهذيب» [٧/ ٢٤٧] . ولعل النضر كان يتلون فى روايته ،

٥١٦- **حدّثنا** أبو سعيد، حدّثنا أشعث بن عبد الرحمن، عن زبيد، عن مجالد، عن عامر، عن الحارث، عن علىٍ، أن رسول اللَّه ﷺ لعن عشرةً: «**آكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَالْوَاشِمَةَ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَمَانِعَ الصَّدَقَةِ، وَالْمُحِلَّ، وَالْمُحَلَّلَ لَهُ**».

٥١٧- **حدّثنا** أبو سعيد، حدّثنا منصور بن وردان، حدّثنا على بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن أبى البخترى، عن علىٍ، قال: لما نزلت: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا ﴾ [آل عمران: ٩٩٧]، قال المؤمنون: يا رسول اللَّه، أفى كل عامٍ؟ مرتين. قال: فسكت رسول اللَّه ﷺ، قالوا: يا رسول اللَّه، أفى كل عامٍ؟ مرتين. قال: «**لاَ، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ**»، فأنزل اللَّه: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١].

٥١٦- **صحيح لغيره**: دون قوله: «ومانع الصدقة»: مضى تخريجه [برقم/ ٤٠٢]. وهو حديث صحيح بشواهده دون فقرة: «ومانع الصدقة». كما مضى هناك.

٥١٧- **ضعيف**: أخرجه الترمذى [٣٠٥٥]، وابن ماجه [٢٨٨٤]، وأحمد [١/ ١١٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٨٠]، والبزار [٩١٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٣٩٢]، والحاكم [٢/ ٣٢٢]، والمروزى فى «السنة» [رقم ١٢٧]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ١٩٠]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [٣/ ٧١٣/ طبعة المكتبة العصرية]، والخطيب فى «تاريخه» [١٣/ ٦٥]، والمزى فى «التهذيب» [٢٨/ ٥٥٨]، وجماعة، من طرق عن منصور بن وردان [وتحرف عند الحاكم إلى: «زاذان»، وليس بشىء،] عن على بن عبد الأعلى الثعلبى عن أبيه عن أبى البخترى عن على به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل:

الأولى: على بن عبد الأعلى: ضعفه أبو حاتم والدارقطنى، ووثقه غيرهما. وقال الحافظ فى «التقريب»: «صدوق ربما وهم».

والثانية: عبد الأعلى الثعلبى: ضعيف على التحقيق.

الثالثة: أبو البخترى: هو سعيد بن فيروز الثقة المشهور، لكنه لم يسمع من على كما قاله البخارى والبزار وابن معين وغيره، بل جزم جماعة بكونه لم يدركه أصلاً. =

٥١٨- حدّثنا إسماعيل بن موسى، حدّثنا الربيع بن سهل الفزارى، حدثنى سعيد بن عبيد، عن على بن ربيعة، قال: سمعت عليًا، على المنبر وأتاه رجلٌ، فقال: يا أمير المؤمنين، مالى أراك تستحيل الناس استحالة الرجل إبله، أبعهد من رسول اللَّه ﷺ أو شيئًا رأيته، قال: واللَّه ما كَذَبْتُ ولا كُذِبْتُ، ولا ضَلَلْتُ ولا ضُلَّ بى، بل عهدٌ من رسول اللَّه ﷺ عهده إلىَّ، وقد خاب من افترى.

= وقد قال الترمذى عقب روايته: «حديث على حديث حسن غريب»،

قلتُ: هكذا وقع فى أكثر من طبعة لـ: «جامع الترمذى»، وتعقبه ابن كثير فى «تفسيره» [٢/ ٨٢/ طبعة دار طيبة] قائلاً: «وفيما قال نظر؛ لأن البخارى قال: لم يسمع أبو البَخْتَرِىّ من علىّ».

قلتُ: قد نقل المزى فى «تحفة الأشراف» [٩/ ٢٩٩]: عبارة الترمذى عقب روايته فقال: «قال: غريب من هذا الوجه، سمعت محمداً يقول: أبو البخترى لم يدرك علياً». وهكذا: رأيت ابن كثير قد نقل تلك العبارة بعينها فى مكان آخر من «تفسيره» [٣/ ٢٠٥]، وهى كذلك مثبتة فى «جامع الترمذى» [٣/ ١٧٠/ طبعة بشار عواد].

وبالانقطاع: أعله البزار أيضًا، فقال عقب روايته: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن على، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد تقدم ذكرنا فى أبى البخترى، أنه لم يسمع من على».

الرابعة: وقد اختلف فى إسناده على منصور بن وردان؛ فرواه عنه جماعة من الثقات على الوجه الماضى. وخالفهم: أبو كريب محمد بن العلاء - الثقة الحافظ - فرواه عن منصور فقال: عن على بن عبد الأعلى به معضلاً. ودون ذكر على فيه أيضًا. هكذا أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١٠٤/ ١١/ رقم ١٢٨٠٣/ الرسالة]، قال: حدثنا أبو كريب قال، حدثنا منصور ابن وردان الأسدى به.

والوجه الأول هو الأشبه بالصواب. ولعل الوهم فيه من على بن عبد الأعلى نفسه، فقد مضى أن الدارقطنى وأبا حاتم قد ضعفاه.

٥١٨-ضعيف: أخرجه البزار فى «مسنده» كما فى «كنز العمال» [٣١٦٤٩]، من طريق الربيع بن سهل الفزارى عن سعيد بن عبيد الطائى عن على بن ربيعة عن على به نحوه.

وهذا إسناد تالف. والربيع ابن سهل: هو الفزارى الذى يقول عنه أبو زرعة: «منكر الحديث». وقال ابن معين: «ليس بثقة». وقال أيضًا: «ليس هو بشىء». =

٥١٩- حدّثنا إسماعيل بن موسى، حدّثنا الربيع بن سهل، عن سعيد بن عبيد، عن علي بن ربيعة، قال: سمعت عليًا، على منبركم هذا، يقول: «عهد إلى النبي ﷺ أن أقاتل الناكثين، والقاسطين، والمارقين».

= وقال البخاري: «يخالف في حديثه». وضعفه سائر النقاد، وباقي رجاله ثقات.

وبالربيع هذا: أعله الهيثمي في «المجمع» [٩/ ١٨٤]، فقال: «رواه أبو يعلى وفيه الربيع بن سهل وهو ضعيف». وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧/ ٧٤]: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لضعف الربيع بن سهل الفزاري». ثم تساهل في مكان آخر [١/ ٥٣]، وقال: «هذا إسناد رجاله ثقات»،

وللحديث طريق آخر عن علي بنحوه: عند العقيلي في «الضعفاء» [٢/ ٣١٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٤/ ٤٢]، وابن عدي في الكامل [٤/ ٢٣٤]، ثلاثتهم من طريق أحمد بن بديل عن المفضل بن صالح عن جابر الجعفي عن عبد الله بن نجي عن علي به . . .

قلتُ: وهذا إسناد هابط جدًا. المفضل: شيخ منكر الحديث، كما قاله البخاري وأبو حاتم. وكان يروي المقلوبات عن الثقات كما قاله ابن حبان، وجابر الجعفي: ساقط منحط رافضي خبيث، وقد توبع عليه المفضل: تابعه بعض الضعفاء عند ابن عساكر في «تاريخه» [٣٣/ ٤٢].

وله طريق آخر بنحوه: أخرجه العقيلي في «الضعفاء» [٣/ ٤٦٥]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٥٣٤]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم/ ١٤٧٠]. وفي سنده عباد بن يعقوب الرواجني ذلك الرافضي المجنون،

٥١٩- **ضعيف**: أخرجه البزار [رقم/ ٧٧٤]، وابن المقرئ في «معجمه» [رقم/ ٦٧٤]، والعقيلي في «الضعفاء» [٢/ ٥١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٤٦٨]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٨٠١] من طريق الربيع عن سهل عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة عن علي به.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث علي بن ربيعة، عن علي، إلا بهذا الإسناد».

وقال الهيثمي في «المجمع» [٥/ ٣٣٨]: «رواه أبو يعلى وفيه الربيع بن سهل ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات»،

قلتُ: كذا قال، وقد مضى أنه أعل الحديث الماضي بـ: «الربيع» هذا فقال: «فيه الربيع بن سهل وهو ضعيف». فكأنه ما كان عرف الربيع بعد، وإسناده هنا واه كما مضى في الذي قبله. =

= لكن له طرق أخر عن على به . . . منها :

١- طريق ربيعة بن ناجد عن على به . أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٤٣٣]، وابن المقرئ فى المعجم [٣/ رقم ١٣١٩]. وفى سنده متروك، وآخر مجهول الصفة.

٢- طريق علقمة عن على به . . أخرجه البزار [٥٥١]، وابن عدى فى الكامل [٢/ ٢١٨]، وابن أبى عاصم فى السنة [٢/ رقم ٩٠٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٤٦٩]. وسنده تالف، مع كونه غير محفوظ من طريق علقمة.

٣- طريق أنس بن عمرو عن أبيه عن على به . أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٤٦٩]. وسنده مجهول غريب .

٤- طريق سعد بن جنادة عن على به . . . أخرجه ابن عساكر أيضًا فى «تاريخه» [٤٢/ ٤٦٩]. وسنده ساقط .

٥- طريق الحسين بن على عن أبيه به . . . أخرجه ابن عساكر أيضًا [٤٢/ ٤٦٨]. وفى سنده : أبو الجارود الهمدانى ذلك الرافضى الخبيث الذى أسقطه النقاد.

٦- طريق خليد بن عبد اللَّه العصرى عن على به . . . أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [١٣/ ٣٤٠]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٤٧٠]. وفى سنده : أبان بن أبى عياش ذلك المتروك الهابط .

وله شاهد من حديث ابن مسعود : عند الشاشى [رقم ٣٢٢/ طبعة مكتبة العلوم والحكم]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠ / رقم ١٠٠٥٤]، وفى «الأوسط» [٩ / رقم ٩٤٣٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٤٧١]، وغيرهم، من طريق إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود به . . .

وقد اختلف فى إسناده على إبراهيم على ألوان غريبة، وكذا اختلف عليه فى متنه ، وشرح ذلك هنا يطول. وقد ذكر الدارقطنى بعض هذا الاختلاف فى سنده على إبراهيم فى كتابه «العلل» [٥/ ١٤٨]، ثم رجَّح قول من رواه عن إبراهيم عن على به . . .

وهذا منقطع، وإبراهيم لم يلق عليًا ؛ فضلاً عن أن يكون قد سمع منه، وله شاهد آخر : من حديث أبى أيوب الأنصارى به . . . أخرجه الحاكم [٣/ ١٥٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٤٧٢]وابن الجوزى فى «التحقيق» [١/ ٢٤٧]، وغيرهم، من طريقين هالكين عنه به . .

وللحديث شاهد ثالث : عن أبى سعيد الخدرى عند ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٤٧١]. =

٥٢٠- حدّثنا إسماعيل بن موسى، حدّثنا شريكٌ، عن عمار، عن أبى صالحٍ، عن علىٍ، قال: رأيت النبى ﷺ فى منامى، فشكوت إليه ما لقيت منْ أمته من الأود واللدد فبكيت، فقال لى: لا تبك يا على، والتفتَ فالتفتُّ، فإذا رجلان يتصعَّدان وإذا جلاميدُ ترضخ بها رؤوسُهما حتى تُفْضَخَ ثم يرجع، أو قال: يعود قال: فغدوت إلى علىّ كما كنت أغدو عليه كل يومٍ، حتى إذا كنت فى الخرازين لقيت الناس، فقالوا: قتل أمير المؤمنين.

= وفى سنده: أبو هارون العبدى، كذبه بعضهم وأسقطه آخرون، وهناك: شواهد أخرى لا يثبت منها شىء قط.

وقد قال العقيلى عقب رواية الحديث هنا: «الأسانيد فى هذا الحديث عن على لينة الطرق». واللَّه المستعان.

● تنبيه: قد ساق البزار هذا الحديث فى «مسنده» عن شيخه عباد بن يعقوب، قال: نا الربيع ابن سعد، قال نا سعيد بن عبيد عن على بن ربيعة عن على به. ثم قال: «لم نسمعه إلا من عباد ابن يعقوب». فجاء المحدث الحوينى وتعقبه فى «تنبيه الهاجد» [رقم/ ٤٣١]، قائلاً: «قُلْتُ: رضى اللَّهُ عنك، فقد توبع عباد بن يعقوب، تابعه إسماعيل بن موسى، قال: حدثنا الربيع بن سعد بسنده سواء. أخرجه أبو يعلى فى مسنده» إلخ.

قلتُ: هذا تعقب فى غير موضعه؛ لأن البزار لم يجزم بكون عباد قد تفرد به، حتى يأتى المتعقب بما يُذهب ذلك التفرد، وإنما نفى البزار أن يكون سمعه من غير عباد وحده، فأين يكون موضع التعقب فى هذا؟! إنما يصح التعقب: لو جاء المتعقب بهذا الحديث من طريق البزار عن شيخ آخر غير عباد بإسناده به. وأين يكون هذا فى عالم الإمكان؟!

وقد أكثر المحدث الحوينى من الاستدراك على جماعة من كبار النقاد فى كتابه هذا بما لا يلزمهم، ولا يصلح أن يُورَد عليهم، وقد ناقشناه خطوة خطوة فى كتابنا: «إيقاظ العابد بما وقع من الوهم فى تنبيه الهاجد». وقد أشرنا إلى خطتنا فى هذا الكتاب: بذيل تخريج الحديث الآتى [برقم/ ٢٧٤٧]. واللَّه المستعان.

٥٢٠- منكر: هذا إسناد ليس بشىء، وفيه علتان:

١- شريك: هو القاضى الإمام الفقيه الصدوق، وهو على علمه ليس من فرسان الضبط والإتقان، بل كان كثير الخطأ، واسع الأوهام، حتى ضعفه جماعة. =

٥٢١- **حدّثنا** أبو كريب، حدّثنا وكيعٌ، عن هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عليٍ، قال: إنه صنع طعامًا فدعا رسول اللَّه ﷺ فرأى في البيت شيئًا فيه تصاوير فرجع، قال: فقلت: يا رسول اللَّه، ما رجعك بأبي أنت وأمي؟ قال: «**إِنَّ فِي الْبَيْتِ سِتْرًا فِيهِ تَصَاوِيرُ، وَإِنَّ الْمَلائِكَةَ لا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تَصَاوِيرُ**».

٥٢٢- **حدّثنا** مجاهد بن موسى، حدّثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، قال: سمعت عبد اللَّه بن جعفرٍ، يقول: سمعت عليًا بالكوفة، يقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ

= وقد كان شريك أحد الأعلام من أهل الكوفة.

٢- والراوى عنه: هو إسماعيل بن موسى الفزارى، مشاه جماعة ووثقه ابن حبان، لكن يقول ابن عدى فى الكامل [١/ ٣٢٥]: «سمعتُ عبدان الأهوازى -الإمام الحافظ- يقول: سمعتُ أبا بكر بن أبى شيبة أو هناد بن السرى أنكر علينا ذهابنا إلى إسماعيل هذا -يعنى الفزارى- وقال: أيش عملتم [فى الأصل «علمتم» وهى خطأ، والتصويب من «تهذيب الكمال» [٣/ ٢١١]، فانتبه]، عند ذاك الفاسق الذى يشتم السلف».

قلتُ: ثم ختم ابن عدى ترجمته بقوله: «وقد تفرد عن شريك بأحاديث؛ وإنما أنكروا عليه الغلو فى التشيع، وأما الرواية فقد احتمله الناس ورووا عنه...».

وأقول: الشأن كله فى ثبوت غلوه فى التشيع - يعنى الرفض- فإن صح عنه فهو فاسق نذْل ولا كرامة، وقد قال الحافظ عنه بالتقريب: «صدوق يخطئ، رُمِىَ بالرفض». وفى لفظ الحديث اضطراب غريب، وقد حاول الهيثمى تأويله فى كتابه المجمع [٩/ ١٩٠]، وفى كلامه تكلُّف، واللَّه المستعان.

٥٢١- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٤٣٦]، فانظره ثمة.

٥٢٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٢٤٩]، ومسلم [٢٤٣٠]، والترمذى [٣٨٧٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٣٥٤]، وعبد الرزاق [١٤٠٠٦]، وأحمد [١/ ٨٤]، والحاكم [٢/ ٥٣٩]، وابن حبان فى «الثقات» [٧/ ١٥٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٥]، والبيهقى [١٢٨٦١]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ قم ٢٩٨٥]، وأبو منصور بن عساكر فى الأربعين [ص ١٥]، وابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٥٨٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٦/ ١٣٠]، وجماعة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد اللَّه بن جعفر عن على به.. =

يقول: «خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، هِيَ خَيْرُ نِسَائِهَا يَوْمَئِذٍ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ».

٥٢٣- حدّثنا سويد بن سعيد، حدّثنا حبيب بن حبيب، أخو حمزة الزيات، عن أبى إسحاق، عن الحارث، عن على، عن النبى ﷺ قال: «**الإِسْلامُ ثَمَانِيَةُ أَسْهُمٍ: الإِسْلامُ سَهْمٌ، وَالصَّلاةُ سَهْمٌ، وَالزَّكَاةُ سَهْمٌ، وَالْحَجُّ سَهْمٌ، وَالْجِهَادُ سَهْمٌ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ سَهْمٌ، وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ سَهْمٌ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ سَهْمٌ، وَخَابَ مَنْ لا سَهْمَ لَهُ**».

= **قلتُ**: وهكذا رواه الثقات عن هشام بن عروة على هذا الوجه. وخالفهم: محمد بن إسحاق؛ فرواه عن هشام فقال: عن أبيه عن عبد اللّه بن الزبير عن عبد اللّه بن جعفر عن على به . . . هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ١١٦].

وتابعه: ابن جريج من طريق عبد الرزاق عنه، واختلف عليه فيه؛ فرواه سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام مثل رواية ابن إسحاق عنه بزيادة: «عبد اللّه بن الزبير» فى إسناده. هكذا أخرجه البزار [٤٦٨]، وابن أبى عاصم فى الآحاد والمثانى [٥/ رقم ٢٩٨٧]. وخولف سلمة بن شبيب فيه؛ خالفه إسحاق الدبرى فرواه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام مثل رواية الجماعة عنه على الوجه الأول به . . .

هكذا أخرجه عبد الرزاق [١٤٠٠٦]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [٣٢/ رقم ٤]، وأبو منصور ابن عساكر فى الأربعين [ص ١٥]. قال الدارقطنى فى «علله» [٣/ ١١٦]: «والصواب . . . ممن لم يذكر ابن الزبير فى الإسناد».

قلتُ: وهو كما قال. لكن سلمة بن شبيب حافظ إمام. فالأشبه عندى: أن الوهم فيه من عبد الرزاق الصنعانى الإمام. وراجع: «الفتح» [٦/ ٤٧١].

٥٢٣- منكر: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٤٥١]، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٧٥٨٦]، والدارقطنى فى «العلل» [٣/ ١٧١]، وأبو صالح أحمد بن بهرام الحرمى فى «الجزء السابع عشر من الفوائد العوالى المنتقاة من أصول مسموعاته» [رقم ٧٤/ مخطوط/ بترقيمى]، من طريق سويد بن سعيد عن حبيب بن حبيب عن أبى إسحاق عن الحارث الأعور عن على به . . .

قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ١٩٠]: «رواه أبو يعلى وفى إسناده الحارث وهو كذاب». =

= **قلتُ**: اللَّه يحب الإنصاف يا أبا الحسن، رما الحارث بذاك الكذاب إن شاء اللَّه، وقد كان فقيهًا عالمًا، والصواب أنه ضعيف لا يشتغل به.

وهلا قلتَ مثل صاحبك البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١/ ١٤]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف الحارث بن عبد اللَّه الأعور»؟.

وسند الحديث هنا: منكر، وفيه علل:

١- سويد بن سعيد: مضى أنه صدوق تغير حفظه حتى صار يتلقَّن، فتكلم عليه النقاد لأجل ذلك.

لكنه لم ينفرد به عن حبيب بن حبيب:

بل تابعه: محمد بن بكير -وهو ابن واصل الحضرمي- ثنا حبيب بن حبيب بإسناده به سواء...

أخرجه أبو القاسم التيمي في «الترغيب والترهيب» [١/ ٣٠٢، ٤٧٨/ طبعة دار الحديث]، من طريق الحسين بن الكسائي، ثنا إبراهيم بن مسعر، ثنا محمد بن بكير به...

قلتُ: وابن بكير شيخ صدوق من رجال «التهذيب وذيوله».

٢- وحبيب بن حبيب: هو أخو حمزة الزيات، وعنه يقول أبو زرعة: «واهي الحديث». وتركه ابن المبارك. وجهله ابن معين، وقوَّاه غيرهم.

وقد أنكر ابن عدي هذا الحديث على حبيب، وساقه له مع حديث آخر في ترجمته من «الكامل»، ثم قال: «ولحبيب أحاديث غيرها يرويها عنه عثمان وغيره، وهذان الحديثان اللذان ذكرتهما لا يرويهما عن أبي إسحاق غيره، وهما أنكر ما رأيت له من الرواية».

وقد خولف في إسناده كما يأتي.

٣- والحارث الأعور: مضى أنه ضعيف على فقهه وعلمه. ولم يكن كذابًا إن شاء اللَّه.

وقد خولف حبيب في إسناده، خالفه يزيد بن عطاء اليشكري، فرواه عن أبي إسحاق فقال: عن صلة بن زفر عن حذيفة بن اليمان به مرفوعًا...

هكذا أخرجه البزار [رقم ٢٥٤٢]، قال: حدثنا محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري قال: أخبرنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي قال: أخبرنا يزيد بن عطاء به...

ويزيد: هذا قد ضعفه جمهرة النقاد. =

٥٢٤- حدّثنا داود بن عمرو الضبى، حدّثنا سفيان، حدّثنا ابن أبى ليلى، عن عمرو ابن مرة، عن عبد اللّه بن سلمةً، عن علىٍ: أن النبى ﷺ كان لا يحجبه عن قراءة القرآن إلا أن يكون جنبًا.

= وخولف يزيد فى إسناده هو الآخر، خالفه جماعة من أصحاب أبى إسحاق، كلهم رووه عنه فقالوا: عن صلة بن زفر عن حذيفة به موقوفًا، منهم:

١- شعبة عند الطيالسى [٤١٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٧٥٨٥]، وأبى بكر الخلال فى «السنة» [رقم ١٥٧٨]، وابن الشجرى فى «الأمالى» [١/ ١٣]، والبزار [رقم ٢٩٢٨]، وغيرهم من طرق عن شعبة ببه...

وهذا إسناد صحيح موقوفًا.

٢ و٣- ومعمر والثورى: عند عبد الرزاق [رقم ٩٥٨٠]، ومن طريقه ابن الأعرابى فى المعجم [١/ رقم ١٦٥].

ومتابعة الثورى وحدها: عند ابن أبى شيبة [رقم ١٩٥٦١]، و[رقم/ ٣٠٣١٣]، وغيره.

٤ و٥- إسرائيل وعلى بن صالح: عند أبى بكر الخلال فى «السنة» [رقم ١٥٧٥]، وغيره.

وهذا الوجه الموقوف: هو الذى رجحه الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ١٧١]، وتابعه الحافظ ابن رجب فى «جامع العلوم والحكم» [ص ٢٦]، وهو الصواب بلا تردد.

ثم جاء المسعودى وخالف الجميع، ورواه عن أبى إسحاق السبيعى فقال: عن صلة بن زفر عن عمار بن ياسر به موقوفًا عليه...

هكذا أخرجه ابن الأعرابى فى «المعجم» [١/ رقم ١٦٤]، من طريق نافع بن يزيد، عن بقية، عن الوليد الكلاعى الحمصى، حدثه أن المسعودى عبد الرحمن حدثه به...

وهذا منكر جدًا.

والمسعودى: قد اختلط حتى صار لا يدرى ما يقول، والطريق إليه مخدوش أيضًا.

والمحفوظ: هو الموقوف على حذيفة كما مضى.

وللمرفوع: شواهد لا يصح منها شىء أصلاً.

٥٢٤- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم/ ٢٨٧].

٥٢٥- حدّثنا محمد بن بكار، حدّثنا حديج بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي حذيفة، عن علي، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**رَأَيْتُ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ كَأَنَّهُ شِقُّ جَفْنَةٍ**».

٥٢٦- حدّثنا عبد الرحمن بن صالح الأزدي، حدّثنا يحيى بن آدم، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم، وهانئ بن هانئ، عن علي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ لزيد ابن حارثة حين تنازعوا في ابنة حمزة: «**وَأَمَّا أَنْتَ يَا زَيْدُ فَأَخُونَا وَمَوْلانَا**».

٥٢٥- قوي: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٠١]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم/ ٣٦]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [ص٩٩]، والحافظ لوُين في حديثه [رقم ٤٣]، وغيرهم، من طريق لوين عن حديج بن معاوية عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي حذيفة سلمة ابن صهيب عن علي به... قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣/ ٣٨]: «رواه أبو يعلى بسند فيه حديج بن معاوية، وهو مختلف فيه، وباقي رجال الإسناد ثقات».

قلتُ: وهذا إسناده ضعيف معلول. حديج بن معاوية: ضعفه جماعة من النقاد لسوء حفظه، ثم هو ممن سمع من أبي إسحاق بآخرة أيضًا، وقد خولف في إسناده. خالفه شعبة بن الحجاج الحافظ الفحل، واختلف على شعبة في إسناده أيضًا؛ فرواه عنه يوسف بن يعقوب السدوسي - وهو ثقة صدوق- فقال: عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي حذيفة عن عبد اللَّه بن مسعود به... وجعله من مسند «عبد اللَّه بن مسعود». هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٤/ ١٨٦].

وخالفه محمد بن جعفر المعروف بغندر- أثبت الناس في شعبة- فرواه عن شعبة فقال: عن أبي إسحاق أنه سمع أبا حذيفة يحدث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال: «نظرت إلى القمر صبيحة ليلة القدر، فرأيته كأنه فلق جفنة». فجعله من مسند «رجل من أصحاب النبي». هكذا أخرجه أحمد [٥/ ٣٦٩]- واللفظ له- والنسائي في «الكبرى» [٣٤١١]، والمزي في «التهذيب» [١١/ ٢٩٣]، من طريق غندر به.

وهذا الوجه: هو المحفوظ كما قاله الدارقطني في «العلل» [٤/ ١٨٦]. وإسناده قوي رائق، وجهالة الصحابي لا تضر؛ خلافًا لأبي محمد بن حزم وغيره، وأبو حذيفة: قوى الحديث.

وفي الباب: شاهد بمثل لفظه عن أبي هريرة، وسيأتي [برقم/ ٦١١٧٦].

٥٢٦- قوي لغيره: أخرجه أحمد [١/ ٩٨]، وابن راهويه في «مسنده» كما في «نصب الراية» [٣/ ٢٦٨]، والنسائي في «الكبرى» [٨٥٧٩]، وفي «خصائص علي» [رقم ١٩٤]، وابن أبي شيبة [رقم/ ٣٢٢٠١]، ومن طريقه ابن حبان [رقم/ ٧٠٤٦]، والحاكم [٣/ رقم ١٣٠]، =

= والبيهقى فى «سننه» [١٥٥٤٨]، وفى« الآداب» [رقم ٦٢٦]، وفى «سننه الصغير» [٢٣٢١]، وغيرهم، من طرق عن إسرائيل - سوى البيهقى فى الكبرى- عن أبى إسحاق السبيعى عن هبيرة بن يريم وهانئ عن على به . . . وهو عند أحمد وابن راهويه والنسائى والحاكم فى سياق مطول، وعند ابن أبى شيبة وابن حبان مختصراً. قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه الألفاظ، إنما اتفقا على حديث أبى إسحاق عن البراء مختصراً».

قلتُ: بل سنده صالح وحسب. وهانئ بن هانئ: شيخ غائب الحال. لكن تابعه هبيرة بن يريم، وهو صدوق يخطئ. وأبو إسحاق: قد صرح بالسماع عند البيهقى وغيره. نعم: قد اختلف فى إسناده عليه وعلى ولده إسرائيل؛ فرواه بعضهم عن إسرائيل عن أبى إسحاق فقال: عن البراء ابن عازب به . . . كما أخرجه البخارى [٢٥٥٢]، وجماعة.

■ **والصواب**: أن الوجهين محفوظان عن إسرائيل، وأن لأبى إسحاق فيه شيخين: البراء وعلى، كما رجحه الحافظ فى «الفتح» [٧/ ٣٨٨]. وراجع «الإرواء» [٧/ ٢٤٦].

والحديث من رواية على: قد رواه جماعة مختصراً، مثل أبى داود [٢٢٨٠]، وغيره، من طريق إسرائيل به . . . لكن ليس عندهم موضع الشاهد «وأما أنت يا زيد فأخونا ومولانا . . .». وكذا رواه جماعة من رواية البراء وليس عندهم محل الشاهد أيضًا، وفى سياقه طول، وقد مضى بعضه [برقم/ ٤٠٥]، وذكرنا هناك الاختلاف الواقع فى إسناده، ومدار الروايتين - يعنى رواية البراء، ورواية على-: على أبى إسحاق السبيعى وحده، وهو مدلس مع كونه تغير آخر أمره.

نعم: قد صرح بالسماع فى رواية على عند البيهقى وغيره. لكن يبقى الخوف من كونه ربما يكون قد حدث بهذا الحديث -من طريقيه- وهو فى حال تغيره، ولم يروه عنه أحد من قدماء أصحابه. نعم: رواه عنه حفيده إسرائيل، وقد ثبَّته بعضهم فى جده، بل واحتج الشيخان بروايته عنه فى كتابيهما. والتحقيق بشأنه: أنه سمع من جده أخيراً، كما أوضحناه فى تخريج الحديث الماضى [برقم/ ٤٠٥]، فانظره.

وقد وجدتُ له شاهداً: نحو لفظ المؤلف من حديث ابن عباس مرفوعًا بسند ضعيف. وسيأتى عند المؤلف [برقم/ ٢٣٧٩]، وفيه قوله ﷺ لزيد: «يا زيد أنت مولاى . . .». ووجدتُ له شاهداً ثانيًا: من حديث أسامة بن زيد عند ابن سعد فى الطبقات [٣/ ٤٤]، بسند ضعيف ولفظه: «يا زيد أنت مولاى ومنى وإلىَّ، وأحب القوم إلى». =

٥٢٧- حدّثنا أبو عبد الرحمن الأذرمى، حدّثنا على بن يزيد الصدائى، عن الحارث االبن نبهان، عن أبى إسحاق، عن الحارث، عن على، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ، عن المغنيات والنواحات، وعن شراهن، وبيعهن، وتجارةٍ فيهن، وقال: «كَسْبُهُنَّ حَرَامٌ».

= ثم رأيتُ شاهدًا مرسلاً: عن قتادة عند عبد الرزاق [رقم/ ٢٠٣٩٤]، بإسناد صحيح إليه، ولفظه قريب مما مضى. فالحديث: قوى بهذه الشواهد إن شاء اللَّه.

٥٢٧- منكر: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٩١]، وأبو القاسم ابن عساكر فى «ذم الملاهى» [رقم/ ٣/ طبعة دار البشائر الإسلامية]، من طريق المؤلف على بن يزيد الصدائى عن الحارث ابن نبهان عن أبى إسحاق عن الحارث الأعور عن على به.

قلتُ: وهذا إسناد هالك وفيه علل شتى:

١- على بن يزيد يقول عنه أبو حاتم: «ليس بقوى منكر الحديث» وقال ابن عدى «أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» وقد ساق له هذا الحديث فى ترجمته من «الكامل» وأنكره عليه. ومشاه أحمد.

٢- والحارث بن نبهان: ساقط الحديث، تكلم فيه النقاد حتى أتْخنوه، وهو منكر الحديث كما قاله البخارى والفسوى وأبو حاتم وسواهم. وما رأيتُ أحدًا أثنى عليه.

٣- وأبو إسحاق: إمام لكنه يدلس ولم يذكر فيه سماعًا، لكن هو من المكثرين عن الحارث كما قررناه سابقًا، غير أنه قد تغير أخيرًا حتى رماه بعضهم بالاختلاط، ورواية الحارث عنه بآخرة.

٤- والحارث الأعور: شيخ فقيه تكلموا فيه حتى سقط من مرتبة الاحتجاج؛ لسوء حفظه وعدم ضبطه بل كذبه بعضهم، وهذا غلوٌ كما شرحناه فى غير هذا المكان.

والحديث: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ١٦٣]، بالحارث بن نبهان وحده، وهذا قصور منه كالعادة، وقال الحافظ ابن القيسرانى فى كتاب «السماع» [ص/ ٨٢/ طبعة أبى الوفاء المراغى]: «هذا حديث رواه على بن يزيد الصدائى عن الحارث بن نبهان عن أبى إسحاق السبيعى عن الحارث عن على - رضى اللَّه عنه- والحارث بن نبهان ليس بشىء، ولا يكتب حديثه» وساق كلام النقاد فى الحارث. ثم قال: «وهذا لم يروه عن أبى إسحاق عمرو بن عبد اللَّه السبيعى غيره، ولا رواه عنه غير على بن يزيد الصدائى، وعلى هذا؛ قال أبو أحمد: أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات، والحارث الذى روى عن أمير المؤمنين على: وهو الحارث ابن عبد اللَّه، =

٥٢٨- **حدّثنا** سويد بن سعيد، حدّثنا زكريا بن عبد اللّه بن يزيد الصهبانى، عن عبد المؤمن، عن أبى المغيرة، عن على، قال: طلبنى رسول اللّه ﷺ فوجدنى فى جدول نائمًا، فقال: «**قُمْ مَا أَلُومُ النَّاسَ يُسَمُّونَكَ أَبَا تُرَابٍ**»، قال: فرأى كأنى وجدت فى نفسى من ذلك، فقال: «**قُمْ فَوَاللَّه لأُرْضِيَنَّكَ، أَنْتَ أَخِى، وَأَبُو وَلَدَىَّ، تُقَاتِلُ عَنْ سُنَّتِى، وَتُبْرِئُ ذِمَّتِى، مَنْ مَاتَ فِى عَهْدِى فَهُوَ كَنْزُ اللَّه، وَمَنْ مَاتَ فِى عَهْدِكَ فَقَدْ قَضَى نَحْبَهُ، وَمَنْ مَاتَ يُحِبُّكَ بَعْدَ مَوْتِكَ خَتَمَ اللَّه لَهُ بِالأَمْنِ وَالإِيمَانِ، مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ غَرَبَتْ، وَمَنْ مَاتَ يُبْغِضُكَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَحُوسِبَ بِمَا عَمِلَ فِى الإِسْلامِ**».

= أبو زهير الخارفى، الأعور، أجمع أهل النقل على كذبه، والحمل فى هذا الحديث، عن الحارث ابن نبهان، وإن كان فى الإسناد من الضعفاء غيره».

قلتُ: ودعواه إجماع النقاد على تكذيب الحارث الأعور، فمن مجازفاته المعروفة، وللحديث شواهد نحوه دون لفظ «والنواحات»، منها: حديث أبى أمامة عند الترمذى [١٢٨٢]، وجماعة، وسنده واه، واختلف فيه أيضًا، وله: شاهد آخر عن أبى هريرة، وثالث عن عائشة وكلها لا شىء،

٥٢٨- منكر: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٥٥]، من طريق المؤلف عن سويد بن سعيد بإسناده به... وأخرجه أبو بكر القطيعى فى «زوائده على فضائل الصحابة» [٢/ رقم/ ١١١٨]، عمن حدثه عن ابن أبى عوف عن سويد بن سعيد عن زكريا بن عبد اللّه الصهبانى عن عبد المؤمن عن أبى المغيرة عن على بن أبى طالب قال: «طلبنى رسول اللّه ﷺ فوجدنى فى حائط نائمًا، فضربنى برجله، قال: قم فواللّه لأرضينك، أنت أخى وأبو ولدى، تقاتل على سنتى، من مات على عهدى فهو فى كنز اللّه، ومن مات على عهدك فقد قضى نحبه، ومن مات يحبك بعد موتك ختم اللّه له بالأمن والإيمان ما طلعت شمس أو غربت». قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة» [٧/ ٧٨]: «رواه أبو يعلى بسند رواته ثقات».

قلتُ: البوصيرى كثيرًا ما يتساهل، وسويد بن سعيد: صدوق تغير بآخرة حتى صار يتلقَّن، وزكريا بن عبد اللّه الصهبانى: ذكره الأزدى فى «الضعفاء» ثم قال: «منكر الحديث».

وهذا مقدم على توثيق ابن حبان له، راجع «لسان الميزان» [٢/ ٤٨١]، و«تعجيل المنفعة» [١/ ١٣٨]. =

٥٢٩- حدّثنا وهب بن بقية الواسطي، حدّثنا خالدٌ، عن مسلم، يعني الأعور، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب، قال: بعثني رسولُ اللَّه ﷺ إلى اليمن فأمرني أن أنهى عن الدُّباء، والحَنْتَمِ، والمُزَفَّتِ، والمُقيَّر، والنقير.

٥٣٠- حدّثنا محمد بن بشارٍ، حدّثنا عبيد اللَّه بن عبد المجيد، حدّثنا عبيد اللَّه بن

= وعبد المؤمن: لم أعرفه بعد، ثم وجدته قد وقع في إسناد حديث عند ابن عساكر في «تاريخه» [٤٤/ ٢١١]، من طريق زكريا بن عبد اللَّه عنه، وسماه «عبد المؤمن بن القاسم»، ولا أعرفه أيضًا إلا أن يكون هو المترجم في «ضعفاء العقيلي» [٣/ ٩٢]، ومن طريقه في «اللسان» [٤/ ٧٦]. وهو شيعي لا يتابع على حديثه كما قاله العقيلي.

وأبو المغيرة: لم أفطن له أصلاً، والحديث: أعله الهيثمي في «المجمع» [٩/ ١٦٢]، بزكريا وحده فقال: «رواه أبو يعلى وفيه زكريا الأصبهاني وهو ضعيف». وهو قصور منه كما عرفتَ.

وهكذا وقع عنده: «الأصبهاني»، وهو تحريف لا أدري ممن يكون؟ والصواب: «الصهباني».

● تنبيه: الحديث عزاه المحب الطبري في «الرياض النضرة» [١/ ٢٥٠]، وفي «ذخائر القربى» [ص/ ٦٦]، إلى الإمام أحمد في «فضائل الصحابة»، ومثله فعل المعلق على «المطالب العالية» [١٦/ ١٤٠ / طبعة العاصمة]، وهذا خطأ يقع فيه الكثيرون، وإنما أخرجه أبو بكر القطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة».

٥٢٩- صحيح لغيره: هذا إسناد فاسد، ومسلم: هو ابن كيسان الأعور الذي أسقطه النقاد بخط عريض وترجمته مؤسفة في «تهذيب الكمال» [٢٧/ ٥٣٠]، و«تهذيبه» [١٠/ ١٢٢]، وغيرهما، وله طريق آخر: عن علي بإسناد صحيح، ولكن بجملة النهي «الدباء والمزفت» فقط. وسيأتي [برقم/ ٥٣٨].

وللحديث شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة: منهم: حديث ابن عباس وسيأتي [برقم/ ٢٥٦٩]، وحديث أبي سعيد الخدري وسيأتي [برقم/ ١٢٢٣]، وحديث جابر بن عبد اللَّه وسيأتي [برقم ١٧٨٨]، وحديث أنس بن مالك وسيأتي [برقم ٣٥٤٥]، وحديث عائشة وسيأتي [برقم ٤٤٦٢]، وحديث ابن عمر وسيأتي [برقم ٥٦١٢]، وحديث أبي هريرة وسيأتي [برقم ٥٩٤٤]، وحديث ميمونة وسيأتي [برقم ٧١٠٣]، وغيرهم.

٥٣٠- ضعيف: أخرجه النسائي في «الكبرى» [رقم ١٠٤٤٧]، وفي «اليوم والليلة» [رقم ٦١١]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ رقم ٢٦]، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» [١/ رقم ١٩٠]، =

عبدالرحمن بن موهب، عن إسماعيل بن عون بن عبيد اللَّه بن أبى رافع، عن عبد اللَّه بن محمد بن عمر بن علىً بن أبى طالب، عن أبيه، عن على بن أبى طالب، قال: قاتلت يوم بدر قتالاً، ثم جئت إلى النبى ﷺ فإذا هو ساجدٌ، يقول: «يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ»، ثم ذهبت فقاتلت ثم جئت فإذا النبى ﷺ ساجدٌ، يقول: « يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ»، قال: ففتح اللَّه عليه .

= والضياء فى «المختارة» [٢/ ٣٥٦]، وغيرهم من طرق عن عبيد اللَّه بن عبد المجيد عن عبيد اللَّه ابن عبد الرحمن بن موهب عن إسماعيل بن عون عن عبد اللَّه بن محمد بن عمر بن على عن أبيه عن على به . . .

قلتُ: وهكذا رواه جماعة عن عبيد اللَّه بن عبد المجيد على هذا الوجه، منهم: محمد بن بشار، وعبد اللَّه بن عبد الرحمن الدارمى.

وخالفهما: محمد بن سنان القزاز ؛ فرواه عن عبيد اللَّه بإسناده لكنه قال: عن عبد اللَّه بن محمد بن عمر بن على عن أبيه عن جده عن على به . . .

هكذا أخرجه الحاكم [١/ ٣٤٤]، وعنه البيهقى فى «الدلائل» [رقم ٨٩٧]، من طريق محمد بن سنان به. وابن سنان هذا متهم بالكذب، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه: محمد بن المثنى ومحمد ابن معمر كلاهما عن عبيد اللَّه بن عبد المجيد به . . .

أخرجه البزار [٦٦٢]، قال: حدثنا محمد ابن المثنى و محمد بن معمر قالا به.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن على عن النبى ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

قلتُ: وابنا معمر والمثنى ثقتان مشهوران.

فالظاهر أن هذا الاختلاف هو من عبيد اللَّه بن عبد الرحمن بن موهب ؛ فقد اختلف النقاد فيه: فضعفه ابن عيينة والنسائى ويعقوب بن شيبة وابن معين -فى رواية- ومشاه غيرهم. واعتمد الحافظ تضعيفه، فقال فى «التقريب»: «ليس بالقوى».

وإسماعيل بن عون: شيخ مجهول، فلعل الاضطراب فيه منه نفسه، وسائر رجاله: مقبولون. وعبيد اللَّه بن عبد المجيد: صدوق إن شاء اللَّه.

والحديث ذكره الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٢٢٠]، ثم قال: «رواه البزار وإسناده حسن».

قلتُ: وبهذا وبغيره عُرف الهيثمى بالتساهل.

٥٣١- حدّثنا يحيى بن أيوب، حدّثنا إسماعيل بن عياش، عن إسحاق بن عبد اللَّه ابن أبي فروة، عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين، عن علي، أنّ رجلاً قتل عبده متعمدًا، فجلده رسول اللَّه ﷺ مئةً، ونفاه سنةً، ومحا سهمه من المسلمين، ولم يقده به.

٥٣١- منكر: هذا إسناد واه جدًا. ابن أبي فروة ساقط الحديث بل كذبه بعضهم، وابن عياش: روايته عن غير أهل بلده الشاميين مغموزة. وابن أبي فروة: مدني معروف، وأجارك اللَّه من أحاديث ابن عياش عن غير أهل بلده، فثمَّ التخليط والمناكير وما لا تحب، وإبراهيم بن عبداللَّه ابن حنين: لم يسمع من علي، كما قاله المزي في «التهذيب» [٢/ ١٢٤]. وإنما يروى عنه بواسطة أبيه عبد اللَّه بن حنين، وأنا أخشى أن يكون «أبوه» قد سقط من إسناد المؤلف؛ فقد رواه جماعة عن ابن عياش عن إسحاق عن إبراهيم عن أبيه عن علي به...

منهم: ابن الطباع: عند ابن ماجه [٢٦٦٤]. وعباد بن يعقوب: عند الدارقطني في «سننه» [٣/ ١٤٤]. وعبد اللَّه بن عون: عند الحارث في «مسنده» [٢/ رقم ٥٢٤/ زوائده]، وابن أبي شيبة [رقم/ ٢٧٥١٠]، ومن طريقه البيهقي [١٥٧٣٠]، وابن أبي عاصم في «الديات» [رقم ١٩٤]، وابن عبد البر في «الاستذكار» [٨/ ١٧٧].

وشيخ المؤلف: الذي رواه عن إسماعيل بن عياش على الوجه الأول، هو يحيى بن أيوب المقابري الثقة. وقد وجدته قد توبع عليه على هذا الوجه، تابعه: الحسن بن عرفة عند الدارقطني في «سننه» [٣/ ١٤٤].

فالظاهر: أن هذا الاضطراب من تخليط ابن عياش أو هو من تلوُّن ابن أبي فروة في إسناده، ولإسماعيل بن عياش فيه إسناد آخر يرويه عن ابن أبي فروة أيضًا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله مرفوعًا... أخرجه ابن ماجه [٢٦٦٤]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ١٤٤]، وابن أبي شيبة [٢٧٥١١]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٥٧٣١]، وابن عبد البر في «الاستذكار» [٨/ ١٧٧]. وقد عرفت قيمة رواية ابن عياش عن غير أهل بلده، كما عرفتَ من يكون ابن أبي فروة.

لكن محمد بن عبد العزيز الرملي أبى إلا أن يأتي له بإسناد نظيف؛ فرواه عن ابن عياش فقال: عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به مرفوعًا... هكذا أخرجه الدارقطني في «سننه» [٣/ ١٤٣]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [٢/ ٣١٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ١٣٧]، والبيهقي في «سننه» [١٥٧٢٩]، من طريق محمد بن عبد العزيز عن ابن عياش به. فهذا إسناد ظاهره الاستقامة. =

٥٣٢- حدّثنا يحيى بن أيوب، حدّثنا محمد بن الحجاج اللخمى، حدّثنا عبد الملك ابن عمير، عن النزال بن سبرة، عن على بن أبى طالبٍ، عن النبى ﷺ قال: «**زَيْنُ الصَّلاة الحِذَاءُ**».

= فالرملى: وثقه ابن حبان والعجلى، وقال الفسوى: «كان حافظًا»، والأوزاعى: شامى مشهور، فرواية ابن عياش عنه لا غبار عليها، وأقول: هذا الإسناد لو ورد مفردًا لكان فى تحسينه نظر إن شاء اللّه، فكيف وقد خولف محمد بن عبد العزيز الرملى فى إسناده؟! فقد مضى أن جماعة رووه عن ابن عياش عن إسحاق بن أبى فروة؛ تارة عن إبراهيم بن عبد اللّه بن حنين - وزاد بعضهم «عن أبيه» - عن على به... وتارة: عن ابن أبى فروة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به...

فالحديث: حديث ابن أبى فروة وحده، فما للأوزاعى وله؟! بل هذا من أوهام الرملى الذى وثقه العجلى وابن حبان وقال عنه الفسوى: «كان حافظًا»، فقد ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم، وقال الأخير: «كان عنده غرائب». بل ابن حبان مع توثيقه له فقد قال: «ربما خالف» ولا يصح فى هذا الباب شىء. وقد بسطنا تخريجه فى «غرس الأشجار».

٥٣٢- موضوع: أخرجه تمام فى «الفوائد» [١/ رقم/ ٨٨٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ١٤٥]، والدارقطنى فى «الأفراد والغرائب/ أطرافه» [١/ ١١٢/ طبعة التدمرية]، من طريق محمد بن الحجاج اللخمى حدثنا عبد الملك بن عمير عن النزال بن سبرة عن على بن أبى طالب به. قال الدارقطنى: «تفرد به محمد بن الحجاج، عن عبد الملك بن عمير عن النزال».

قلتُ: وسنده باطل مكذوب، والمتهم به محمد بن الحجاج اللخمى بائع الهريسة، ذلك الكذاب الوقح، كان مغرمًا بحب الهريسة وبيعها حتى اختلق أحاديث فى الترغيب فيها، وقد كذبه ابن معين والدارقطنى وأبو حاتم وجماعة، وكذا اتهمه ابن عدى بالوضع أيضًا، وما وضعه فى «الهريسة» تجده فى «تاريخ بغداد» [٢/ ٢٧٩]، وكامل ابن عدى [٦/ ١٤٤]، والمجروحين [٢/ ٢٩٥]، و«ضعفاء العقيلى» [٤/ ٤٤].

وقد وضع حديثًا آخر فى «فضائل النِّعال»، فكأن الرجل كان إسكافيًا أيضًا يروِّج لصناعته، فتبًا له ذلك الكذاب الخبيث، وهذا السافل النذل لم يجد أحدًا يكذب عليه سوى عبد الملك بن عمير الشيخ الصدوق -على أوهامه- وقد نقل المناوى فى الفيض [٤/ ٦٧]، عن الحافظ العراقى أنه قال: «هذا ليس له أصل عن عبد الملك، وهو مما وضعه محمد بن الحجاج». =

٥٣٣- حدّثنا الحسن بن عرفة، حدّثنا وكيع بن الجراح، حدّثنا يونس بن أبى إسحاق، عن الشعبى، عن علىٍ، قال: كنت جالسًا عند رسول اللَّه ﷺ فأقبل أبو بكر، وعمر، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ إِلا النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، يَا عَلِيُّ، لا تُخْبِرْهُمَا**».

= وقال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ١٨٨]: «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن الحجاج اللخمى، وهو كذاب». فاللَّه المستعان.

٥٣٣- **ضعيف**: هذا الحديث قد اختلف فى إسناده اختلاف شديد جدًا من طريق على بن أبى طالب؛ فرواه عنه الشعبى، واختلف عليه فى إسناده على أربعة أوجه، أما ما دون الشعبى: فقد تضارب فيه النَّقَلة جدًا، وقد أطنب الدارقطنى فى شرح علله والاختلاف فى سنده بكتابه «العلل» [٣/ ١٤٢]، ونحوه ابن عساكر فى «تاريخه».

ولو شرعنا فى الكلام على تلك الاختلافات، واستيعاب طرقه؛ لجاء فى مجلد لطيف إن شاء اللَّه، فلعلنا نفعل ذلك إن كان فى العمر بقية. وللحديث: طرق أخرى عن على - دون طريق الشعبى- وشواهد عن جماعة من الصحابة، مما ينقدح فى نفس الباحث أن للحديث أصلاً، وإن كانت جميع طرقه - ولا أستثنى- لا تخلو من مقال؛ فلنتكلم هنا: على هذا الطريق وحده حتى لا يطول المقام؛ فنقول:

طريق يونس بن أبى إسحاق عن الشعبى عن على: قد أخرجه خيثمة الأطرابلسى فى «حديثه» [ص/ ٢٠٣]، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٨٢٢]، والبزار [١٢/ رقم/ ٥٧٣٠ / البحر الزخار]، والضياء فى «المختارة» [٢/ ١٦٧، ١٦٨]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [١/ رقم ١٦/ طبعة دار ابن الجوزى]، وابن الأعرابى فى «معجمه» [رقم/ ٢٠٢٤]. وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ١٧٣]، والسخاوى فى «البلدانيات» [ص/ ٢٧٣ طبعة دار العطاء]، وغيرهم من طريق يونس بن أبى إسحاق السبيعى عن الشعبى عن على به. وهذا إسناد منقطع، والشعبى لم يسمع من على سوى حديث واحد، كما جزم به الدارقطنى. وهذا الوجه الماضى: هو المحفوظ عن يونس بن أبى إسحاق. وقد رواه عنه بعضهم فقال: عن الشعبى عن أبى هريرة به... ونقله إلى «مسند أبى هريرة».

هكذا أخرجه أبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [١/ رقم/ ٢٠]، وأبو بكر القطيعى فى «زوائده على فضائل الصحابة/ لأحمد» [١/ رقم/ ٧٠٥]، =

= وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ١٧٦]، من طريق أبى قتيبة سلم بن قتيبة عن يونس بن أبى إسحاق به. وقد نقل أبو بكر القطيعى عقب روايته عن الحافظ يحيى بن صاعد أنه قال: «ورواه غير أبى قتيبة عن الشعبى عن على عن النبى ﷺ».

قلتُ: وهذا منكر، وأبو قتيبة: وإن وثقه جماعة، إلا أن أبا حاتم الرازى قد وصفه بكثرة الوهم.

ورواه عبيد اللّه بن موسى عن يونس بن أبى إسحاق فقال: عن أبى إسحاق عن الحارث الأعور عن على به. هكذا أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [١٠/ ١٩٢]، من طريق عبد اللّه بن هارون ابن أبى عصمة الشيعى حدثنا لاهز بن جعفر، أخبرنى عبيد اللّه بن موسى به.

وهذا منكر أيضًا. وابن أبى عصمة: شيخ مجهول الحال، ترجمه الخطيب فى «تاريخه»، وساق له هذا الحديث، ثم قال عقبه: «قلت: رواه غير هذا الشيخ عن عبيد اللّه بن موسى عن طلحة ابن عمرو عن عطاء عن ابن عباس عن النبى ﷺ لم يذكر فيه عليًا»، والمحفوظ عن يونس هو الوجه الأول.

ويونس: قد أدرك الشعبى، وروى عنه، وسماعه منه محتمل جدًا، بل هو الظاهر، ولم يصفه أحد بالتدليس فيما أعلم. لكن ذكره الحافظ فى «طبقات المدلسين» [ص/ ٣٧/ رقم/ ٦٦]، ثم قال: «يقال: إنه روى عن الشعبى حديثًا - وهو هذا الحديث- وهو حديثه عن الحارث عن على - رضى اللّه عنه-: حديث «أبى بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة»؛ فأسقط الحارث». كذا نقله الحافظ عن بعضهم، وهو وهْم محض، لأن الطريق المحفوظ عن يونس: إنما هو دون ذكر: «الحارث» فيه، كما مضى. فمن جعل المحفوظ منكرًا والمنكر محفوظًا، ثم استنبط من تلك الفذلكة: ثبوتَ تدليس يونس، فقد أخسر فى الميزان، وشهد على نفسه بكونه ليس من أهل تلك الصناعة.

نعم: قد رُوى الحديث من طرق أخرى عن أبى إسحاق السبيعى عن الحارث عن على به... ولكن: لم يصح ذلك عن أبى إسحاق من رواية ولده يونس عنه. فانتبه.

وقد توبع يونس على روايته عن الشعبى عن على به... تابعه: طعمة بن غيلان وسيار بن ثوبان؛ كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ١٥٠]. وخالفهم آخرون،

وفى هذا الحديث: كلام طويل، ويكفى ما ذكرناه سابقًا. وراجع: «الصحيحة» [٢/ ٤٨٧]، للإمام. =

٥٣٤- حدّثنا الحسن بن عرفة، حدّثنا عمر بن عبد الرحمن أبو حفص الأبار، حدّثنا الحكم بن عبد الملك، عن الحارث بن حصيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجد، عن علي، قال: قال لي رسول اللَّه ﷺ: «**فيكَ مَثَلٌ مِنْ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ أَبْغَضَتْهُ يَهُودُ حَتَّى بَهَتُوا أُمَّهُ، وَأَحَبَّتْهُ النَّصَارَى حَتَّى أَنْزَلُوهُ بِالْمَنْزِلَةِ الَّتِي لَيْسَ بِهِ**»، قال: ثم قال عليٌّ: يهلك فيَّ رجلان: محبٌّ مُطْرٍ يفرط لي بما ليس فيَّ، ومبغضٌ مفترٍ يحمله شنآني على أن يبهتني.

٥٣٤- **ضعيف**: أخرجه النسائي في «الكبرى» [٨٤٨٨]، وفي «خصائص علي» [رقم ١٠٣]، وعبد اللَّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٦٠]، وفي «السنة» [٢/ رقم ١٢٦٣]، والحاكم [٣/ ١٣٢]، ومن طريقه ابن الجزري في «مناقب الأسد الغالب» [رقم/ ٢٨/ طبعة مكتبة القرآن]، والبخاري في تاريخه «الكبير» [٣/ ٢٨١]، وابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم ١٠٠٤]، وأبو بكر القطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة/ لأحمد» [٢/ رقم/ ١٠٨٧]، والآجري في «الشريعة» [رقم/ ١٩٦٠]، وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» [رقم/ ١١٩]، وأبو نعيم في «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم ٤٥]، وابن الأعرابي في «المعجم» [٢/ رقم/ ١٥٥٠/ طبعة دار ابن الجوزي]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٢٩٣]، وابن المغازلي في «مناقب علي» [رقم/ ١٠٤/ طبعة دار الآثار]، وأبو علي الصواف في «جزء من حديثه» [رقم/ ٣٢/ مخطوط/ بترقيمي]، وأبو محمد الجوهري في «مجلسين من أماليه/ رواية أبي بكر البزاز/ تخريج الخطيب البغدادي» [رقم/ ٢١/ مخطوط/ بترقيمي]، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» [١/ ١٦٧]، وغيرهم، من طرق عن الحكم بن عبد الملك عن الحارث بن حصيرة عن أبي صادق الأزدي عن ربيعة بن ناجد عن علي به نحوه. وهو عند بعضهم في سياق أتم، وعند بعضهم باختصار.

قال: ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال يحيى بن معين: الحكم بن عبد الملك ليس بثقة وليس بشيء، وقال أبو داود: منكر الحديث». وهو كما قال. لكن: تورط الحاكم كعادته وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقد تعقبه الذهبي في «تلخيص المستدرك» قائلاً: «الحكم بن عبد الملك وهاه ابن معين».

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح. والحكم بن عبد الملك: ضعفه النقاد بخط عريض، وقد كان مع ضعفه صاحب مناكير وغرائب، وقد انفرد بهذا الحديث. وبه: أعله الهيثمي في «المجمع» [٩/ ١٨١]، وجماعة. =

. . . . . .

= وقد اختلف فى سنده عليه أيضًا، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضى. وخالفهم: سلمة بن صالح؛ فرواه عنه سويد بن سعيد فقال: نا سلمة بن صالح، عن الحكم بن عبد الملك، عن ربيعة بن ناجد عن على به نحوه.

وأسقط منه: «أبا صادق» والراوى عنه، هكذا أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٢٩٤]، من طريق أبى لبيد محمد بن إدريس نا سويد بن سعيد به.

قلتُ: سويد وشيخه فيهما مقال، والوجه الأول هو المحفوظ عن عبد الملك.

ثم جاء إسحاق بن موسى الفروى، وقال: حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل، حدثنا الحكم ابن عبد الملك، عن الحارث ابن حصيرة عن أبى صادق به مرسلاً.

هكذا أخرجه البلاذرى فى «الأنساب» [٢/ ٨٦٤-٨٦٥/ طبعة دار الفكر]، قال: حدثنا إسحاق ابن موسى الفروى به.

قلتُ: وهذا غير محفوظ عن مالك بن إسماعيل، وقد رواه عنه جماعة كثيرة من الثقات على الوجه الأول موصولاً، وهو الثابت عنه. وإسحاق بن موسى الفروى: من مجاهيل مشيخة البلاذرى، وقد أكثر عنه فى «الأنساب»، وكتابه هذا ملىء بالغرائب والعجائب من صنوف الروايات عن ثقات النقلة، وفى القلب منها أشياء، وصاحبه على تقدم طبقته، لا تجد له توثيقًا معتبرًا قط.

وقد وهم المحدث الحوينى فى كتابه: «النافلة» [رقم/ ١٥١]، وعزى الحديث إلى البلاذرى من الطريق الأول الموصول، وغفل عن كون البلاذرى يرويه مرسلاً كما رأيتَ. ولم ينفرد به الحكم ابن عبد الملك عن الحارث بن حصيرة، بل تابعه: صباح المزنى عن الحارث بن حصيرة عن أبى صادق عن ربيعة بن ناجد عن على به نحوه. أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٢٩٦]، من طريق أبى العباس بن عقدة نا الحسين بن عبد الرحمن بن محمد الأزدى نا أبى وعثمان بن سعيد الأحول قالا نا عمرو بن ثابت عن صباح المزنى به...

قلتُ: وهذه متابعة لا يفرح بها، وابن عقدة: ليس بعمدة، وعمرو بن ثابت: جزم الإمام الألبانى فى «الضعيفة» [رقم/ ٤٩٠٤]، بكونه ابن هرمز البكرى الشيخ الضعيف الرافضى المعروف، ولم يظهر لى ذلك، فابن هرمز شيخ قديم متقدم الطبقة على صاحبنا هنا، والصباح المزنى: هو ابن يحيى الشيخ الشيعى الضعيف، قال عنه الذهبى: «متروك بل متهم»، راجع: ترجمته فى «الميزان ولسانه» [٣/ ١٨٠].

= ثم جاء مُحَمَّدُ بْنُ كَثِير القرشي الكوفي وحاول أن يتابع الحكم عليه عن الحارث، فقال: ثنا الحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ، عَنْ أَبِي صَادِقٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ نَاجِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ به نحوه مختصرًا.

هكذا أخرجه البزار [١/ رقم/ ٧٥٨/ البحر الزخار]، قال: حَدَّثَنَا الْحُسَنُ بْنُ يُونُسَ الزَّيَّاتُ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِير الْمُلائِيُّ به. قال البزار: «هَذَا الْحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلاَّ بِهَذَا الإِسْنَادِ».

قلتُ: ولم يفعل المسكين شيئًا، وهو الذي يقول عنه الإمام أحمد: «خرقنا حديثه»، وقال ابن المديني: «كتبنا عنه عجائب، و خططت على حديثه»، وهو مترجم في «التهذيب» وذيوله «تمييزًا». وربيعة بن ناجد: -بالدال- وثقه ابن حبان والعجلي ووافقهما الحافظ في «التقريب». وهو شيخ لم يرو عنه سوى أبي صادق وحده، وقال عنه الذهبي: «لا يكاد يعرف»، وهو الصواب عندي، وتوثيق ابن حبان لهذه الطبقة فيه نظر.

وأما توثيق العجلي: فيقول عنه العلامة المعلمي اليماني في «الأنوار الكاشفة» [ص/ ٧٠]: «توثيق العجلي: وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان، أو أوسع»، وقد تصحف: «ناجد» عند جماعة إلى: «ناجذ» بالذال المعجمة في آخره، والحارث بن حصيرة: وثقه جماعة ومشاه آخرون، ولينَّه ابن عدي وغيره.

والصواب: أنه قوي الحديث، وقد حكوا عنه الرفض والمغالاة في التشيع؛ فقال الأزدي: «زائغ سألت أبا العباس ابن سعيد -هو ابن عقدة- عنه فقال: كان مذموم المذهب، أفسدوه».

قلتُ: وهذا دليل على كون ابن عقدة لم يكن رافضيًا كما قاله البعض، وكما شرحناه في كتابنا «المحارب الكفيل». وقال ابن عدي في «الكامل» [٢/ ١٨٧]: «وهو -يعني الحارث- أحد من يعد من المحترقين بالكوفة في التشيع». ونحوه قال جرير بن عبد الحميد، وقال أبو أحمد الزبيري: «كان الحارث بن حصيرة وأبو اليقظان عثمان بن عميرة: يؤمنان بالرجعة».

قلتُ: فإن ثبت عنه هذا -وأراه قريبًا- فهو فاسق ساقط العدالة، وأبو صادق: قوي الحديث. وقد تكلِّم فيه بلا حجة، وقد جزم غير واحد من النقاد أنه: أخو ربيعة بن ناجد، وقد اختلف في اسمه، فقال أبو أحمد الحاكم: «أبو صادق مسلم بن يزيد الأزدي، ويقال: عبد اللَّه بن ناجد أخو ربيعة بن ناجد». =

٥٣٥- حدّثنا القواريرى، حدّثنا غندرٌ، حدّثنا شعبة، قال: سمعت مالك بن عرفطة، قال: سمعت عبد خير، قال: رأيت عليًا تمضمض ثلاثًا مع الاستنشاق بماء واحدٍ، ثم قال: من أراد أن ينظر إلىَّ طهور رسول اللَّه ﷺ، فهذا طهور رسول اللَّه ﷺ.

= وللحديث: طريق آخر يرويه عيسى بن عبد اللَّه بن محمد بن عمر بن على بن أبى طالب عن أبيه عن جده عن على قال: «جئت إلى رسول اللَّه ﷺ يومًا، فوجدته فى ملأ من قريش، فنظر إلى وقال: يا على إنما مثلك فى هذه الأمة كمثل عيسى ابن مريم، أحبه قوم فأفرطوا فيه، وأبغضه قوم فأفرطوا فيه. قال: فضحك الملأ الذى عنده وقالوا: انظروا كيف شبه ابن عمه بعيسى. قال: ونزل القرآن: ﴿ ۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [الزخرف: ٥٧]. أخرجه ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١٢٢]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «المتناهية» [١/ ٢٢٧- ٢٢٨]، من طريق يوسف بن موسى القطان قال حدثنا عيسى بن عبد اللَّه به.

قلتُ: وإسناده ساقط جدًا، ومتنه لا شك فى بطلانه، وعيسى بن عبد اللَّه هذا: قال عنه ابن حبان: «يروى عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به كأنه كان يهم ويخطئ، حتى كان يجىء بالأشياء الموضوعة عن أسلافه، فبطل الاحتجاج بما يرويه؛ لما وصفت». ثم ساق له هذا الحديث الباطل.

ولقول على - رضى اللَّه عنه-: «يهلك فىَّ رجلان...» إلى آخره. طرق أخرى: بعضها قوى مستقيم. وقد صححها مرفوعًا، الإمام الألبانى فى «ظلال الجنة» [٢/ رقم ٩٨٧]، فقال بعد أن ذكر بعض طرقه الموقوفة: «واعلم أن هذا الحديث - والأربعة قبله - كلها موقوفة على على - رضى اللَّه عنه- ولكنها فى حكم المرفوع؛ لأنه من الغيب الذى لا يعرف بالرأى...».

قلتُ: قول من قال من المحدثين بأن ما لا يُدرك بالرأى من أقوال الصحابة؛ فإن له حكم الرفع، هو قول معلول لا يصح أصلاً، وقد أبطلناه من وجوه متعددة، بأدلة واضحة المعالم فى رسالتنا «برهان الناقد على تحريم الاعتكاف إلا فى الثلاثة المساجد». واللَّه المستعان.

وقد توبع عليه الحكم بن عبد الملك: عند البزار [٧٥٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٢٩٦].

٥٣٥- صحيح: أخرجه أبو داود [١١٣]، والنسائى [٩٣]، وأحمد [١/ ١٢٢]، والطيالسى [١٤٩]، والبزار [٧٩٣]، والبيهقى [٢٣٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٣٥]، وجماعة، من طرق عن شعبة عن مالك بن عرفطة عن عبد خير عن على به... =

٥٣٦- حدّثنا أبو هشام الرفاعي، حدّثنا أبو بكر بن عياش، حدّثنا عاصمٌ، عن زر، عن عبد اللَّه، قال: قلت لرجلٍ: أقرئني من الأحقاف ثلاثين آيةً، فأقرأني خلاف ما أقرأني رسول اللَّه ﷺ، وقلت لآخر: أقرئني من الأحقاف ثلاثين آيةً، فأقرأني خلاف ما أقرأني الأول، فأتيت رسول اللَّه ﷺ وعليٌّ عنده جالسٌ، فقال عليٌّ: قال رسول اللَّه ﷺ: «اقْرَؤُوا كَمَا عُلِّمْتُمْ».

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم. ومالك بن عرفطة: شخص لا وجود له في العالم، وإنما هو من أوهام شعبة المعروفة في أسماء الرجال، وصوابه «خالد بن علقمة»، كما جزم به البخاري والترمذي وأحمد وابن معين والنسائي والدارقطني وابن حبان وأبو حاتم وجماعة.

وهكذا رواه جماعة عن خالد بن علقمة على الصواب، كما مضى الإشارة إلى ذلك عند تخريج الحديث الماضي [برقم/ ٢٨٦]. وهو هناك مطولاً.

٥٣٦- حسن: أخرجه أحمد في «المسند» [١/ ٤١٩]، والطبري في «تفسيره» [١/ ٣٥]، والآجري في «الشريعة» [ص ٧٥]، وفي «آداب حملة القرآن» [رقم ٦٣]، والهروي في «ذم الكلام» [١/ رقم ٣٩]، من طرق، عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن ابن مسعود به نحوه... وهو عند بعضهم في سياق أتم.

قلتُ: وهذا إسناد حسن رائق. وقد توبع عليه ابن عياش: تابعه جماعة على نحوه... وبعضهم يزيد في سياقه وينقص على بعض، منهم:

١- حماد بن سلمة: عند أحمد [١/ ٤٢١]، والخطيب في «تاريخه» [٩/ ٩٧].

٢- إسرائيل: عند الحاكم [٢/ ٢٤٣]، وابن حبان [٧٤٧]، وابن أبي شيبة في مسنده [رقم ٣١٨]،

٣- الأعمش: عند الطبري في «تفسيره» [١/ ٢٣]، وابن حبان [٧٤٦].

٤- أبو خالد الدالاني: عند الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣٤١٨].

٥- شريك القاضي: عند الآجري في «الشريعة» [ص ٧٥]، وفي «آداب حملة القرآن» [رقم ٦٤].

٦- شيبان بن عبد الرحمن: عند الشاشي في مسنده [٢/ رقم ٥٧٥]. واختلف عليه. وتابعهم أيضًا: أبان العطار وأبو عوانة وغيرهم.

٥٣٧- حدّثنا أبو موسى الزَّمن، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان، حدثني إبراهيم بن عبد اللَّه بن حُنين، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال عليٌّ: نهاني رسول اللَّه ﷺ عن خاتم الذهب، وأن أقرأ وأنا راكعٌ، وعن القسِّيِّ والمعصفر.

٥٣٨- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثني سليمان، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويدٍ، عن عليٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ، عن الدُّباء والمُزَفَّت.

٥٣٩- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا محمد بن فضيل، عن مغيرة، عن أم موسى، قالت: سمعت عليًا، يقول: أمر رسول اللَّه ﷺ ابن مسعودٍ أن يصعد شجرةً فيأتيه بشيء منها، فنظر أصحابه إلى حُموشة ساقيه فضحكوا منها، فقال النبي ﷺ: «**مَا تَضْحَكُونَ ؟ لَرِجْلُ عَبْدِ اللَّه يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ مِنْ أُحُدٍ**».

٥٣٧- **صحيح**: مضى تخريجه من هذا الطريق [برقم/ ٣٠٤].

٥٣٨- **صحيح**: أخرجه البخاري [٥٢٧٢]، ومسلم [١٩٩٤]، والنسائي [٥٦٢٧]، وأحمد [١/ ٨٣]، والبزار [٨٠١]، والبيهقي [١٧٢٤٣]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢٢٣]، وأبو نعيم في «الحلية» [٤/ ١٣١]، وجماعة من طرق عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي به...

قلتُ: وله طرق أخرى عن علي. مضى بعضها [برقم/ ٥٢٩].

٥٣٩- **صحيح لغيره**: أخرجه أحمد [١/ ١١٤]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم/ ٢٣٧]، وابن أبي شيبة [٣٢٢٣٢]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [٩/ رقم ٨٥١٦]، وابن عبد البر في الاستيعاب [١/ ٣٠٣]، والطبري في «تهذيب الآثار» [٣/ ١٦٣/ مسند علي]، والبلاذري في «الأنساب» [٤/ ٢٠]، والمحاملي في «أماليه» [رقم ١٥٨/ طبعة دار ابن القيم]، ومن طريقه الذهبي في «تاريخ الإسلام» [٣٨/ ٧٤/ طبعة دار الكتاب العربي]، والفسوي في «المعرفة» [١/ ٣٠٩]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ رقم ٢٣٩]، وابن سعد في الطبقات [٣/ ١٥٥]، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» [رقم/ ٩٠]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» [٤/ رقم/ ٤٤٧٩]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٤٢١، ٤٢٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٣/ ١٠٨]، وجماعة، من طرق عن المغيرة بن مقسم عن أم موسى عن علي به نحوه... =

= **قلتُ**: وهذا إسناد صالح إن شاء اللَّه. لكن أعله جماعة بعلتين:

الأولى: قال الطبرى: «أم موسى لا تعرف فى نقلة العلم، ولا يعلم راو روى عنها غير مغيرة، ولا يثبت بمجهول من الرجال فى الدين حجة، فكيف مجهولة من النِّساء؟».. ولم أر أحدًا جزم بجهالتها سوى الطبرى وحده، لكن جَزْمُه بالجهالة إنما كان منه تنزلاً على لسان المخالفين له فى تصحيح ذلك الخبر، الذى رواه فى كتابه عن أم موسى، يدلك على ذلك قوله عقب روايته هذا الخبر: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده؛ وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح؛ لعلل..». وذكر منها جهالة أم موسى، والطبرى: دائمًا ما يحكى تعليل من يخالفه على لسانه؛ فيظن من لا يدرى أنه هو الذى يعلل وينقد وليس كذلك؛ بدليل أنه دائمًا ما يصحح أسانيد تلك الأخبار التى يحكى إعلالها بلسانه نقلاً عن مخالفيه فى ذلك، ولو كان يصح نسبة الإعلال إليه فى حديث يقول عنه: «هذا خبر عندنا صحيح سنده» لكان متناقضًا أفحش تناقض فى الدنيا.

■ **فالحاصل**: أنه لا يقر تلك الإعلالات التى يسوقها عقب تلك الأخبار التى يصحح إسنادها فى «تهذيب الآثار» ولو أقرها ما خالفها وجعل يعاند بتصحيحه أسانيدها عقب روايتهما مباشرة. فانتبه يا رعاك اللَّه.

وقد جزم جماعة بكون أم موسى لم يرو عنها سوى «مغيرة بن مقسم» وحده، وكأنه لذلك وغيره قال عنها الحافظ فى «التقريب»: «مقبولة» يعنى عند المتابعة فقط، وليس الأمر كما جزم هؤلاء، بل روى عنها أيضًا: «إسماعيل البزاز» عند ابن أبى الدنيا فى «التواضع والخمول» [رقم ١٣٨]، وفى «إصلاح المال» [رقم ٣٨٩]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «زوائده على فضائل الصحابة» [١/ رقم ٩١٧].

وإسماعيل هذا: لم أفطن له بعد، وزعم بعضهم أنه «إسماعيل بن أبى فديك،» وليس بشىء، ومع رواية من روى عنها: فقد قال الدارقطنى: «يخرج حديثها اعتباراً» كما فى «سؤالات البرقانى» له [ص/ ٧٥]. وقد وهم جماعة ونقلوا عن الدارقطنى أنه قال: «حديثها مستقيم» وليس بجيد؛ إنما هذا سؤال البرقانى للدارقطنى عنها، كما تراه فى «سؤالاته» هناك. وتلك المرأة قال عنها العجلى: «تابعية ثقة». ووثقها الهيثمى أيضًا، فإنه ذكر هذا الحديث فى «المجمع» [٩/ ٤٧٢]، ثم قال: «رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى، ورجالهم رجال الصحيح غير أم موسى وهى ثقة». =

٥٤٠- **حدّثنا** الحسن بن عرفة حدّثنا المبارك بن سعيد، أخو سفيان الثورى، عن سعيد ابن مسروق، عن حبيب، عن عبد خير الهمدانى، قال: سمعت على بن أبى طالب يقول على هذا المنبر: ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها؟ قال: فذكر أبا بكر قال: ثم قال: ألا أخبركم بالثانى؟ قال: فذكر عمر بن الخطاب قال: ثم قال: لئن شئتُ لأخبرتكم بالثالث.

= وصحَّح لها الطبرى هذا الحديث كما مضى؛ وكذا صحح لها الحاكم، وقد أخرج لها الضياء فى «المختارة» [٢/ ٤٢٠-٤٢٣]، وقد نص غير واحد على أن الضياء قد التزم الصحة فى كتابه هذا. وما رأيتُ لها حديثًا منكرًا لا يحتمل.

فهذه الأمور: إذا جمعت فى صعيد واحد؛ اطمئن القلب إلى نفى الجهالة عن أم موسى هنا، وقوى الظن على أن مثلها مقبول الرواية إن شاء اللَّه. وقد اختلف فى اسمها على أقوال، وهى سرية الإمام على بن بى طالب - رضى اللَّه عنه- وقيل: بل سرية الحسين بن على كما جزم بذلك الإمام مسلم فى « المنفردات والوحدان» [ص/ ٢١٧]، ولعلها كانت لأبيه، ثم انتقلتْ إلى الحسين لخدمته.

والثانية: قد أعله الإمام الألبانى بعنعنة المغيرة بن مقسم، فقال فى «الصحيحة» [رقم/ ٣١٩٢]: «والمغيرة بن مِقسم ثقة من رجال الشيخين، ولكنه كان يدلس، ولم يصرِّح بالسماع من أم موسى عند أحد مَن مخرِّجى الحديث».

والتحقيق: أن المغيرة لا يدلس إلا عن إبراهيم النخعى وحده، ولا يليق إعلال الأخبار بمطلق عنعنته أصلاً، فاعرف هذا. وقد اختلف فى سنده على المغيرة؛ فرواه عنه محمد بن فضيل وجرير ابن عبد الحميد وعلى بن عاصم ثلاثتهم على الوجه الماضى. وخالفهم هشيم بن بشير؛ فرواه عن المغيرة فقال: عن إبراهيم عن أم موسى عن على به نحوه، وزاد فيه واسطة بين المغيرة وأم موسى، هكذا أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [٧/ ١٩١]، من طريق محمد بن العباس بن نجيح حدثنا جعفر بن محمد بن سوار النيسابورى، أخبرنا عبد اللَّه بن عمر بن الرماح، حدثنا هشيم به.

قلتُ: وسنده صحيح إلى هشيم، وكأنه لزم فيه الطريق، والوجه الأول هو المحفوظ عن مغيرة. وللحديث شواهد تصححه، منها: عن ابن مسعود، ومعاوية بن قرة وغيرهما. وسيأتى حديث ابن مسعود [برقم/ ٥٣٦٥].

٥٤٠- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ١١٠]، وابنه فى «السنة» [٢/ رقم ١٣٨٨]، وأحمد بن منيع فى «مسنده» وابن أبى عمر العدنى فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٧/ ٦٢]، =

قال ثم سكت قال: ثم ظننا أنه يعني نفسه. قال حبيب: فقلت لعبد خير: أنت سمعت هذا من علي؟ قال: نعم ورب الكعبة وإلا فَصُمَّتا.

٥٤١- حدّثنا محمد بن المثنى، حدّثنا عبيد اللَّه بن موسى، أخبرني الربيع بن حبيب، عن نوفل بن عبد الملك، عن أبيه، عن علي، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن السَّوم قبل طلوع الشمس، وعن ذبح ذوات الدرِّ.

= وأبو زرعة الشامي في «الفوائد المعللة» [رقم/ ١٣٢]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [٢/ ٨٧٢/ طبعة دار الفاروق]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣٤٢٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/ ١٩٩]، وفي «أخبار أصبهان» [١/ ٢٢٣/ الطبعة العلمية]، والقطيعي في «الألف دينار» [رقم ٣٤]، وابن بشران في «أماليه» [٢/ رقم ٦١١]، والإسماعيلي في «معجمه» [٢/ ٥٩٥]، وأبو طاهر السلفي في «الجزء السابع عشر من المشيخة البغدادية» [رقم ٣٨، ٤٩، ٥٠ / مخطوط/ بترقيمي]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/ ٣٦٤]، وجماعة، من طرق عن حبيب ابن أبي ثابت عن عبد خير عن علي به نحوه. وهو عند جماعة مختصر بلفظ: «ألا أنبئكم بخير هذه الأمة بعد نبيها: ﷺ أبو بكر ثم عمر».

وسنده صحيح مستقيم. وحبيب: وإن كان يدلس، لكنه صرح بالسماع عند جماعة، ولو لم يصرح بالسماع، فقد رواه عنه شعبة عند أبي طاهر السلفي وغيره، وأنت تعرف قيمة رواية أبي بسطام عن معاشر المدلسين، بل والمختلطين، وقد توبع عليه حبيب بن أبي ثابت: تابعه جماعة عن عبد خير به نحوه... وله طرق أخرى: عن علي مشهورة.

٥٤١- منكر: أخرجه ابن ماجه [٢٢٠٦]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٣/ ٨٣]، وابن راهويه في «مسنده» كما ذكره الضياء في «المختارة» [٢/ ٢٧٨]، والحاكم [٤/ ٢٦١]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٢٧٨]، وابن عدي في «الكامل» [٣/ ١٣٤]، والمحاملي في «أماليه» [رقم/ ١٨٩]، والمزي في «التهذيب» [٩/ ٦٨]، وغيرهم، من طرق عن عبيد اللَّه بن موسى عن الربيع بن حبيب عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عن علي به...

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢/ ١١]: «هذا إسناد ضعيف لضعف نوفل بن عبد الملك والربيع بن حبيب». وقبله قال عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه»: «إسْنَاد هَذَا الحَدِيث ضَعِيف من أجل نَوْفَل، وَقَبله في الإسْنَاد أيْضا الرّبيع بن حبيب أخُو عَائذ بن حبيب، ضعفه البُخَارِيّ وَالنَّسَائِيّ». نقله عنه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» [٣/ ٢٦١]. =

٥٤٢- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا منصور بن وردان الأسدى، حدّثنا على بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن أبى البخترى، عن علىٍ، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، قالوا: يا رسول اللّه، أفى كل عامٍ؟ فسكت، ثم قالوا: فى كل عامٍ؟ قال: « **لا، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ**»، فأنزل اللّه: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١] إلى آخر الآية.

٥٤٣- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا أبو أحمد، حدّثنا سفيان، عن أبى إسحاق، عن أبى الخليل: عن على قال: كان للمغيرة بن شعبة رمح، فكنا إذا خرجنا مع رسول اللّه ﷺ فى

= **قلتُ**: وسنده منكر لا يثبت. والربيع بن حبيب: منكر الحديث، كما قاله البخارى والنسائى وأبو حاتم وغيرهم. وقال أحمد: «حدث عنه عبيد اللّه بن موسى أحاديث مناكير». وقد أنكر عليه ابن عدى هذا الحديث، وساقه له فى ترجمته من «الكامل» مع أحاديث أخرى ثم قال: «وهذه الأحاديث مع غيرها يرويها عن الربيع بن حبيب عبيد اللّه بن موسى، وليست بالمحفوظة، ولا يروى إلا من هذا الطريق». وتبعه الذهبى، فساق له هذا الحديث فى ترجمته من «الميزان» [٢/ ٤٠]، ونوفل بن عبد الملك: شيخ مجهول، كما قاله أبو حاتم. وهو قليل الحديث أيضًا. وقال ابن معين: «ليس بشىء» وهو يطلق هذه العبارة -غالبًا- فيمن قلَّ حديثه. وقد ساق له الذهبى هذا الحديث فى ترجمته من «الميزان» أيضًا. وأبوه: ثقة معروف، ولا عبرة بتجهيل ابن القطان الفاسى له، فإنه ما عرفه، وقد نقل المناوى فى «الفيض» [٦/ ٣١٥]، عن صاحب «المطامح» أنه قال: « سنده ضعيف».

نعم: لجملة النهى عن «ذبح ذوات الدر» شواهد مضى بعضها [برقم/ ٧٨]، فى حديث طويل. وقد صححها الإمام فى «الضعيفة» [رقم ٤٧١٩]، و«صحيح ابن ماجه» [رقم ٢٥٧٦]، لما لها من الشواهد.

والتحقيق: أن الشواهد المذكورة إنما جاءت فيها تلك الجملة فى قصة خاصة مقيدة. ولا يؤخذ منها نهى مطلق مثل الذى فى هذا الحديث. فانتبه. واللّه المستعان.

٥٤٢- ضعيف: مضى تخريجه [برقم ٥١٧]. فانظره غير مأمور.

٥٤٣- ضعيف: مضى تخريجه [برقم ٣١١]. فانظر ثمَّ.

غزاة فركزه فيمر به الناس فيحملونه فقلت له: لئن أتيت النبي ﷺ لأخبرنه فقال: إنك إن فعلت لم تُرْفَعْ ضالة.

٥٤٤- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا أبو أحمد، حدّثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن عبيد اللّه بن أبي رافع، عن علي، قال: وقف رسول اللّه ﷺ بعرفة، فقال: «**هَذِهِ عَرَفَةُ، وَهَذَا الْمَوْقِفُ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ**»، ثم أفاض حين غابت الشمس، فأردف أسامة، وجعل يسير على هيئته، والناس يضربون يمينًا وشمالاً لا يلتفت إليهم، وهو يقول: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ**»، ثم أتى جَمْعًا فصلى بهم الصلاتين جميعًا، فلما أصبح أتى قُزَحَ، فوقف عليه، فقال: «**هَذَا قُزَحُ، وَهَذَا الْمَوْقِفُ، وَجَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ**»، ثم أفاض فلما انتهى إلى وادي مُحَسِّرٍ قرع ناقته فخبت حتى جاز الوادي، وقف وأردف الفضل، ثم أتى الجمرة فرماها، ثم أتى المنحر، فقال: «**هَذَا الْمَنْحَرُ وَمِنًى كُلُّهَا مَنْحَرٌ**»، واستفتته جاريةٌ من خثعم، فقالت: إن أبي شيخٌ كبيرٌ قد أفند، وقد أدركته فريضة اللّه في الحج، فيجزئ أن أحج عنه؟ قال: «**حُجِّي عَنْ أَبِيكِ**» ولوى عنق الفضل، فقال له العباس: لمَ لويتَ عنقَ ابن عمِّكَ؟ قال: «**رَأَيْتُ شَابًّا وَشَابَّةً فَلَمْ آمَنِ الشَّيْطَانَ عَلَيْهِمَا**»، وأتى رجلٌ، فقال: يا رسول اللّه، إني أفضت قبل أن أحلق؟ قال: «**احْلِقْ، وَقَصِّرْ، وَلَا حَرَجَ**»، وجاء رجلٌ آخر، فقال: يا رسول اللّه إني ذبحت قبل أن أرمي، قال: «**ارْمِ وَلَا حَرَجَ**»، ثم أتى البيت فطاف به، ثم أتى زمزم، فقال: «**يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، سِقَايَتُكُمْ، لَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمُ النَّاسُ لَنَزَعْتُ بِهَا**».

٥٤٥- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا أبي، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن علي، قال: قال عمر بن الخطاب: ما ترون في فضلٍ

٥٤٤-**صحيح لغيره**: مضى الكلام عليه [برقم/ ٣١٢]، بأقل لفظ منه.

٥٤٥- **ضعيف**: دون جملة: «عم الرجل صنو أبيه»: أخرجه أحمد [١/ ٩٤]، والبزار [٤/ رقم/ ٣٦٦١/ كشف الأستار]، والمحاملي في «أماليه» [رقم ١٤٠]، والفسوي في «المعرفة» [١/ ١٠٦]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [رقم ٧١٥٩]، وأبو نعيم في «الحلية» [٤/ رقم ٣٨٢]، =

فَضَلَ عندنا من هذا المال ؟ فقال الناس : يا أمير المؤمنين ، قد شغلناك عن أهلك وضيعتك وتجارتك فهو لك ، قال لى : ما تقول أنت؟ قلت : أشاروا عليك ، قال : قل ، فقلت : لمَ تجعلُ يقينَكَ ظنًا ، وعلمَك جهلاً؟ قال : لتخرجن مما قلت ، أو لأعاقبنك ، فقلت : أجَل واللَّه لأخرجن منه ، أما تذكر حيث بعثك نبى اللَّه ﷺ ساعيًا ، فأتيت العباس بن عبد المطلب فمنعك صدقته ، فقلت لى : انطلق معى إلى النبى ﷺ فلنخبرنه بالذى صنع العباس ، فانطلقنا إلى النبى ﷺ فوجدناه خاثراً ، فرجعنا ثم عدنا عليه الغد فوجدناه طيب النفس فأخبرته بالذى صنع العباس ، فقال : «**أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيه**» ، وذكرنا له الذى رأينا من خثوره فى اليوم الأول ، وما رأينا من طيب نفسه فى اليوم الثانى ، فقال : «**إِنَّكُمَا أَتَيْتُمَانِى فِى الْيَوْمِ الأَوَّلِ وَقَدْ بَقِىَ عِنْدِى مِنَ الصَّدَقَةِ دِينَارٌ ، فَكَانَ الَّذِى رَأَيْتُمَا لِذَلِكَ ، وَأَتَيْتُمَانِى الْيَوْمَ وَقَدْ وَجَّهْتُ ، فَذَلِكَ الَّذِى رَأَيْتُمَا مِنْ طِيبِ نَفْسِى**» ، فقال عمر : صدقت ، أما واللَّه لأشكرنّ ، يعنى لك ، الأولى والآخرة ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، فَلِمَ تُعَجِّلُ العقوبةَ ، وتؤخر الشكر ؟

= والدورقى فى «مسند على» كما فى الكنز [١٨٦١٧] ، وغيرهم من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبى البخترى سعيد بن فيروز عن على به نحوه . . .

هذا الطريق عند الترمذى [٣٧٦٠] ، وأحمد فى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٧٥١] ، وابنه فى زوائده [٢/ رقم/ ١٨٠١] ، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٦/ ٣١٢] ، وغيرهم ، مختصراً بجملة « . . أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه . . » .

قال الترمذى : « هذا حديث حسن صحيح» وقال البزار : « لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عَلِىٍّ عَنْ عُمَرَ إلا بهَذَا الإسْنَاد ، وأبُو الْبَخْتَرِىِّ فَلَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهُ مِنْ عَلِىٍّ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أحَادِيثَ احْتَمَلَهَا أهْلُ الْعِلْمِ وَحَدَّثُوا بهَا» .

قلتُ : ورجاله ثقات مشاهير . لكنه معلول بالانقطاع . فأبو البخترى : لم يدرك عليًا فضلاً عن سماعه منه . راجع جامع التحصيل [١/ ١٨٣] ، «وتهذيب الحافظ» [٤/ ٧٣] . وبهذا أعله الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٤١٣] . فقول الإمام فى «الصحيحة» [٢/ ٤٦٤] : « أخرجه أحمد [١/ ٩٤] ، بسند صحيح» ، غفلة مكشوفة عما سطره هو نفسه عن تلك الطريق فى «الإرواء» [٣/ ٣٤٩/ رقم/ ٨٥٧] . =

٥٤٦- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا محمد بن مروان العقيلي، عن عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة قال: قال علي: لما انجلى الناس عن رسول اللَّه ﷺ يوم أحد نظرت في القتلى فلم أر رسول اللَّه ﷺ فقلت: واللَّه ما كان ليفر وما أراه في القتلى ولكن أرى اللَّه غضب علينا بما صنعنا فرفع نبيه ﷺ فما في خير من أن أقاتل حتى أقتل فكسرت جفن سيفي ثم حملت على القوم فأفرجوا لي فإذا أنا برسول اللَّه ﷺ بينهم.

= وفيه علة أخرى، وهي أن الأعمش لم يذكر فيه سماعًا، وقد كان إمامًا في التدليس ولم أتحقق كونه مكثرًا عن عمرو ابن مرة الآن. والحديث: ضعيف بهذا السياق، لكن لجملة: «عم الرجل صنو أبيه» شواهد بعضها مستقيم الإسناد. راجع: «الصحيحة» [٢/ ٤٦٤].

٥٤٦- ضعيف: أخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» [رقم ١٥٦]، وابن أبي عاصم في «الجهاد» [٢/ رقم ٢٧٠]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٢٩٤]، وأبو علي بن شاذان في «جزء من حديثه» [رقم/ ٤٦/ مخطوط/ بترقيمي]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٧٩٣]، وغيرهم، من طريقين عن محمد بن مروان العقيلي عن عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة قال: قال علي به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. وعكرمة: هو مولى ابن عباس، إمام عالم مفسر لم يتكلم فيه أحد بحجة إن شاء اللَّه، كما شرحه الحافظ في «هدى الساري». لكن: جزم أبو زرعة الرازي بكونه لم يسمع عليًا، كما نقله عنه العلائي في «جامع التحصيل» [ص/ ٢٣٩]، والحافظ في «التهذيب» [٧/ ٢٧١]. ومحمد بن مروان العقيلي: وثقه أبو داود وابن حبان. وقال ابن معين: «ليس به بأس، قد كتبتُ عنه أحاديث». أما أبو زرعة فقد قال: «ليس عندي بذاك». وترك أحمد الرواية عنه، فذكره لذلك العقيلي في «الضعفاء» [٤/ ١٣٣]. والتحقيق: أنه شيخ صدوق متماسك. ومن ثبت توثيقه من إمام معتمد، لم يقبل الجرح فيه إلا مفسرًا. نعم ليس هو بالثبت، لكنه معدود في جملة المقبولين. فآفة الحديث: هي الانقطاع الذي مضى، وقد غفل الهيثمي عن هذا الانقطاع في «المجمع» [٦/ ١١٢]، وقال: «رواه أبو يعلى وفيه محمد بن مروان العقيلي وثقه أبو داود وابن حبان وضعفه أبو زرعة وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح». ومثله صاحبه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٥/ ٨٣]، فإنه قال: «هذا إسناد حسن».

وللحديث: طريق آخر بإسناد تالف، أخرجه أبو بكر القطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة» [٢/ رقم/ ١١٢٠]. وأبو موسى في سند المؤلف: هو محمد بن المثنى.

٥٤٧- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا أبو عاصم، أخبرنا ابن جريج، أخبرنى ابن شهاب، عن على بن حسين، عن أبيه، عن على، قال: أصبتُ شارفًا فى مَغنم بدر مع رسول اللّه ﷺ، وأعطانى رسول اللّه ﷺ شارفًا، فأنختهما عند باب رجل من الأنصار أريد أن أحمل عليهما إذخرًا أبيعه، ومعى رجلٌ صائغٌ من بنى قينقاع، قال علىٌ: أستعين به على وليمة فاطمة، وحمزة بن عبد المطلب فى البيت يشرب ومعه قينةٌ تغنيه، تقول:

* ألا يا حمز ذى الشرف النواء *

فثار إليهما بالسيف فجب أسنمتهما، وبقر خواصرهما، وأخذ من أكبادهما، قال: قلت لابن شهاب: ومن السنام؟ قال: قد جب أسنمتهما، قال: فنظرت إلى أمر أفظعنى، فأتيت رسول اللّه ﷺ ومعه زيد بن حارثة، فخرج رسول اللّه ﷺ ومعه زيد بن حارثة، وخرجت معه، حتى قام على حمزة، قال: فتغيظ عليه، قال: فرفع حمزة بصره، فقال: وهل أنتم إلا عبيد آبائى؟ قال: فرجع رسول اللّه ﷺ يُقَهْقِرُ عنه.

٥٤٨- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا أبو أسامة، حدثنى عبد اللّه بن محمد بن عمر بن على بن أبى طالب، عن أبيه، عن جده، أن عليًا كان إذا سافر سار بعد ما تغرب الشمس حتى يكاد أن يظلم، ثم ينزل فيصلى المغرب، ثم يدعو بعشائه فيتعشى، ثم يصلى العشاء، ثم يرتحل، ويقول: هكذا كان رسول اللّه ﷺ يصنع.

٥٤٩- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا ابن أبى ذئب، عن سعيد بن خالد، عن أبى عبيد مولى عبد الرحمن بن أزهر، قال: سمعت عليًا، يقول: إن رسول اللّه ﷺ نهى أن يبقى عندكم من لحم نسككم شىءٌ بعد ثلاث.

٥٤٧- صحيح: أخرجه البخارى [١٩٨٣]، ومسلم [١٩٧٩]، وأبو داود [٢٢٩٦٨]، وأحمد [١/ ١٤٢]، وابن حبان [٤٥٣٦]، والبزار [٥٠٢]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ١٩١]، والبيهقى [١٧٣٥]، وغيرهم من طريقين، عن ابن شهاب، عن على بن الحسين، عن أبيه، عن على به...

٥٤٨- حسن: مضى تخريجه [برقم/ ٤٦٤]. فانظره.

٥٤٩- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٦١]، و[١/ ٧٠]، وغيره من طريق ابن أبى ذئب عن سعيد بن خالد عن أبى عبيد مولى عبد الرحمن بن أزهر عن على به... =

٥٥٠- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا سهل بن حماد أبو عتاب الدلال، حدّثنا مختار بن نافع التميمي، حدثني أبو حيان التميمي، عن أبيه، عن علي، قال: قال لي رسول اللّه ﷺ: «رَحِمَ اللَّه أَبَا بَكْرٍ زَوَّجَنِي ابْنَتَهُ، وَحَمَلَنِي إِلَى دَارِ الْهِجْرَةِ، وَأَعْتَقَ بِلالاً مِنْ مَالِه، رَحِمَ اللَّه عُمَرَ، يَقُولُ الْحَقَّ وَإِنْ كَانَ مُرًّا، تَرَكَهُ الْحَقُّ وَمَالَهُ صَدِيقٌ، رَحِمَ اللَّه عُثْمَانَ تَسْتَحْيِيه الْمَلائِكَةُ، رَحِمَ اللَّه عَلِيًّا، اللَّهمَّ أَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ كَيْفَ دَارَ».

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات. وسعيد بن خالد: هو المدنى حليف بنى زهرة، شيخ ثقة لم يثبت تضعيف النسائى له. وقد توبع عليه: تابعه الزهرى كما مضى [برقم/ ١١٥٢].

٥٥٠- منكر: أخرجه الترمذى [٣٧١٤]، والحاكم [٣/ ٧٦]، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٥٩٠٦]، والبزار [٨٠٦]، ونظام الملك فى «جزء من أماليه» [رقم/ ١٧]، وأبو نعيم فى «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم/ ٢٣٠]، وأبو الحسين ابن المهتدى فى «الجزء الأول من مشيخته/ تخريج الحافظ شجاع الذهلى» [رقم/ ١١٨/ مخطوط/ بترقيمى]، وأبو مطيع محمد ابن عبد الواحد المصرى فى «مجلسين من أماليه» [رقم/ ٢٥/ مخطوط/ بترقيمى]، وأبو منصور ابن عساكر فى «الأربعين» [ص٨٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٤٤٥]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٢١٠]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ١٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ٦٣]، وابن الأثير فى أسد الغابة [١/ ٨٢٣]، وغيرهم، من طرق عن أبى عتاب سهل بن حماد عن المختار بن نافع عن أبى حيان التيمى عن أبيه عن على به نحوه...

قال الترمذى: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والمختار بن نافع شيخ بصرى كثير الغرائب». قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن على عن النبى ﷺ بهذا الإسناد». وقال الطبرانى: «لا يروى هذا الحديث عن على إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو عتاب الدلال».

قلتُ: وسنده منكر. والمختار بن نافع: منكر الحديث، كما قاله البخارى والنسائى وأبو حاتم والساجى، وقال أبو زرعة: «واهى الحديث» وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًا كان يأتى بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك..».

ثم أخرج له هذا الحديث. وقد ذكر الذهبى هذا الحديث فى كتابه «الميزان» وعدَّه من مناكيره، وكذا فعل ابن الجوزى فى «الواهيات» [١/ ٢٥٦]، وقبلهما العقيلى وابن حبان. =

٥٥١- حدّثنا أبو موسى، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هبيرة، عن علي، قال: قلت لفاطمة: لو أتيت النبي ﷺ فسألته خادمًا، فإنه قد أجهدك العمل، فأتته فلم توافقه، فقال: «**أَلا أَدُلُّكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَا ؟ إِذَا أَوَيْتُمَا إِلَى فِرَاشِكُمَا فَسَبِّحَا ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَاحْمَدَا ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلاثِينَ، فَذَلِكَ مِائَةٌ عَلَى اللِّسَانِ وَأَلْفٌ فِي الْمِيزَانِ**».

= وفي الحديث علة أخرى، وهي أن سعيد بن حيان -والد يحيى-: لم يرو عنه سوى ولده وحده، ولم يوثقه سوى العجلي وابن حبان، فمثله في طبقة المجهول الحال، وقد جزم ابن القطان الفاسي بجهالته في كتابه «بيان الوهم والإيهام» كما في «نصب الراية» [٣/ ٤٧٥]. لكن اعترضه الحافظ في «التهذيب» [٤/ ١٩]، قائلاً: «ولم يقف ابن القطان على توثيق العجلي؛ فزعم أنه مجهول».

قلتُ: وقول ابن القطان هو الصواب عند التحقيق. ثم إن الحافظ نفسه قد أحجم عن إبداء رأيه في سعيد فقال في «التقريب» عنه: «وثقه العجلي» وتابع الذهبيُّ العجليَّ فقال في الكاشف [١/ ٤٣٤]، عن سعيد: «ثقة».

والذهبي: يتساهل كثيراً في هذا الكتاب، وقد خولف المختار بن نافع في إسناده؛ خالفه علي بن عاصم الواسطي، فرواه عن يحيى بن سعيد التيمي فقال: عن حبَّة بن جوين العرني عن علي به... نحو لفظ المؤلف، لكن دون الجملة الأخيرة «رحم اللَّه عليًا...». فعنده مكانها عن عثمان: «.. وجهز جيش العسرة، وزاد في مسجدنا». هكذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٩/ ٧١]، من طريق الحاكم عن عبد اللَّه بن إسحاق البغوي عن أحمد بن عبيد بن ناصح عن علي ابن عاصم به...

قلتُ: وهذا إسناد واه مسلسل بالعلل:

١- عبد اللَّه بن إسحاق: لينه الدارقطني كما في «تاريخ بغداد» [٩/ ٤١٤].

٢- وابن ناصح: ليس بذاك القوي. وهو من رجال «التهذيب».

٣- وعلي بن عاصم: صدوق في الأصل، لكنه كثير الخطأ صاحب مناكير. وكان طويل اللسان على حفاظ الحديث في عصره، وقد غربلنا حاله في كتابنا «المحارب الكفيل». واللَّه المستعان.

٥٥١-صحيح لغيره: أخرجه أحمد [١/ ١٤٦]، من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن هبيرة بن يريم عن علي به... =

٥٥٢- **حدّثنا** أبو موسى، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا العوام بن حوشب، حدثني عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، قال: أتانا رسول اللَّه ﷺ حتى وضع قدمه بيني وبين فاطمة فعلمنا ما نقول إذا أخذنا مضاجعنا: «**ثَلاثًا وَثَلاثِينَ تَسْبِيحَةً، وَثَلاثًا وَثَلاثِينَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعًا وَثَلاثِينَ تَكْبِيرَةً**»، قال عليٌّ: ما تركتها بعد، فقال له رجلٌ: ولا ليلة صفين؟ قال: ولا ليلة صفين.

٥٥٣- **حدّثنا** أبو موسى، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا أبي قال: سمعت يحيى بن

= **قلتُ**: وتوبع إسرائيل عليه: تابعه زهير بن معاوية: عند النسائي في «مسند علي» كما في «التهذيب» للمزي [٢١/ ٢٥٣]، ومطين في «مسند علي» كما في «الفتح» [١١/ ١٢٢]. لكن: قرن زهير في روايته مع «هبيرة بن يريم»: «هانئ بن هانئ وعمارة بن عبد الكوفي» ثلاثتهم عن علي به...

ثم جاء حبيب بن حبيب الزيات وخالف زهيرًا وإسرائيل في أبي إسحاق، ورواه عن أبي إسحاق فقال: عن الحارث الأعور عن علي به نحوه في سياق أتم... هكذا أخرجه ابن الشجري في «الأمالي» [١/ ٢٠٩]، والطبراني في «الأوسط» [٧/ رقم ٧٠٦٤]، من طريق حبيب بن حبيب عن أبي إسحاق به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا حبيب بن حبيب أخو حمزة الزيات». قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٢١٥]: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه الحارث الأعور، وهو ضعيف».

والمحفوظ عن أبي إسحاق: هو الوجه الأول. وحبيب الزيات: وهَّاه أبو زرعة الرازي، وغمزه ابن عدي، ومشَّاه غيرهما. راجع «اللسان» [٢/ ١٧٤]. ومدار الإسناد: على أبي إسحاق، وهو قد تغير حفظه بآخرة، حتى صار يحدث على التوهُّم، ورواية قدماء أصحابه عنه مستقيمة، وسائرها فيها شيء. وزهير بن معاوية: ممن روى عنه بآخرة بالاتفاق. أما إسرائيل: فقد اختلف فيه، كما مضى مرارًا. وللحديث: طرق أخرى عن علي به نحوه... وقد مضى بعضها: [برقم/ ٢٧٤]، وهو الآتي أيضًا. وله شواهد: بعضها ثابت.

٥٥٢- **صحيح**: مضى هذا الطريق [برقم/ ٢٧٤].

٥٥٣- **حسن**: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٣٢٤]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٣٨٨]، وأبو الشيخ في «التوبيخ والتنبيه» [رقم/ ١٢٥/ طبعة مكتبة الفرقان]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٢/ ٤٤٦]، والمزي في «التهذيب» [٦/ ٤١]، وغيرهم من طريقين، عن وهب بن =

أيوب، يحدث عن يزيد بن أبى حبيب، عن مرثد، عن حسان بن كريب، عن على أنه كان يقول: القائل الفاحشة والذى يسمع فى الإثم سواء.

٥٥٤- حدّثنا عبد الرحمن بن صالح، حدّثنا يحيى بن آدم، عن إسرائيل، عن أبى إسحاق، عن هبيرة بن يريم، وهانئ بن هانئ، عن على، قال: قال رسول اللَّه ﷺ لزيد ابن حارثة حين تنازعوا ابنة حمزة: «**وَأَمَّا أَنْتَ يَا زَيْدُ فَأَخُونَا وَمَوْلانَا**».

٥٥٥- حدّثنا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا حماد، حدّثنا جميل بن مرة، عن أبى الوضىء قال: كنا مع على حين قتل أهل النهروان قال: التمسوا لى المخدج فانطلق القوم فلم يجدوه قال: ارجعوا فالتمسوه فانطلقوا فلم يجدوه قال: ارجعوا فالتمسوه فو اللَّه ما كذبت ولا كذبت قال: فانطلقوا فاستخرجوه من تحت القتلى فى طين فجاؤوا به فكأنى أنظر إليه حبشى عليه قرطق إحدى يديه مثل حلمة المرأة عليه شعرات مثل شعرات تكون على ذنب اليربوع.

٥٥٦- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا معاذٌ، حدثنى أبى، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، أن عليًا، صنع طعامًا، فجاء النبى ﷺ حتى إذا نظر إلى البيت رجع، فقال علىٌ: ما رجعك يا نبى اللَّه، فداك أبى وأمى؟ قال: «**إِنِّى رَأَيْتُ فِى بَيْتِكَ سِتْرًا فِيهِ تَصَاوِيرُ، وَإِنَّ الْمَلائِكَةَ لا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تَصَاوِيرُ**».

= جرير عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن حبيب عن مرثد بن عبد اللَّه اليزنى عن حسان بن كريب عن على به...

قلتُ: وهذا إسناد حسن رائق. يحيى بن أيوب: هو المصرى الصدوق العالم، وحسان بن كريب: روى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان، ولم يتكلم فيه أحد بشىء، فهو حسن الحديث إن شاء اللَّه، بل وجدتُ ابن حبان قد ذكره فى كتابه «مشاهير علماء الأمصار» [ص/ ١٢٠/ رقم ٩٣٢]، ثم قال: «من جلَّة المصريين». وتابعه الهيثمى: على توثيقه فى «المجمع» [٨/ ١٧٢]، فقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح، غير حسان بن كريب وهو ثقة».

٥٥٤- قوى لغيره: مضى تخريجه قريبًا [برقم ٥٢٦].

٥٥٥-صحيح: مضى الكلام عليه[برقم/ ٤٨٠]. فانظره إن شئت.

٥٥٦- صحيح: مضى سابقًا [برقم/ ٤٣٦، ٥٢١].

٥٥٧- وبه عن سعيد بن المسيب: عن علي أنه قال: الإخوة من الأم لا يرثون دية أخيهم لأمهم إذا قتل.

٥٥٨- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا يوسف بن خالد، حدّثنا هارون بن سعد، عن أبي صالحٍ الحنفي، عن عليٍ، قال: أمرني رسول اللَّه ﷺ أن أعور آبارها، يعنى يوم بدرٍ.

٥٥٧- ضعيف: أخرجه الطبراني في «الصغير» كما في «الكنز» [٤٠٣٦٦]. قال الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٤١٦]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح».

قلتُ: وسنده ضعيف مع ثقة رجاله؛ قتادة هو إمام المدلسين ولم يذكر فيه سماعًا، وهو شغوف جدًا بالتدليس عن ابن المسيب خاصة حتى قال القاضي إسماعيل في «أحكام القرآن» كما في «تهذيب التهذيب» [٨/ ٣٥٥]: «سمعتُ علي بن المديني يضعف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفًا شديداً، وقال: أحسب أن أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجال، وكان ابن مهدى يقول: مالك عن ابن المسيب أحب إلى من قتادة عن ابن المسيب».

قلتُ: وإذا عرف الباحث أن مالكًا لم يدرك ابن المسيب أصلاً علم قيمة قول ابن مهدى الماضي، وراجع: ما قاله أحمد عن رواية قتادة عن سعيد في «جامع التحصيل» [ص ٢٥٥].

٥٥٨- ضعيف جدًا: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٤/ ٣٦٧]، من طريق يوسف بن خالد السمتي عن هارون بن سعد عن أبي صالح الحنفي عن علي به نحوه.

هذا إسناد مظلم، ويوسف بن خالد: هو السمتي الفقيه العالم الساقط المنحط، وعنه يقول ابن معين: «كذاب زنديق لا يكتب عنه»، وكذا كذبه الفلاس وأبو داود وغيرهم. وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث» وقال البخاري: «سكتوا عنه» وهذا جرح شديد عنده، وقال النسائي: «ليس بثقة ولا مأمون» وأسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه، والفقه إن لم يقدْ صاحبه إلى التطهر من الأدناس والأرجاس القولية والعملية؛ فبئس الفقه هو، وماذا ينفع صاحبه أصلاً؟! وبه: أعله الهيثمي في «المجمع» [٦/ ١٠٤]، فقال: «رواه أبو يعلى وفيه يوسف بن خالد السمتي، وهو ضعيف»، وقد تسامح في حق يوسف، لكن يوسف لم ينفرد به: بل تابعه عليه:

١- قيس بن الربيع: عند أبي نعيم في «الحلية» [٤/ ٣٦٧]، من طريق أبي بكر الطلحي قال ثنا أبو حصين الوادعي، قال: ثنا يحيى الحماني، قال ثنا قيس بن الربيع به... وقيس والراوي عنه: تكلم فيهما النقاد بما يسقط روايتهما. =

٥٥٩- **حدّثنا** عبيد اللَّه، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا شعبة، عن عون بن أبى جحيفة، عن أبيه، قال: قال علىٌ: إذا حدثتكم عن رسول اللَّه ﷺ فلأن أخر من السماء أحب إلى من أن أقول على رسول اللَّه ﷺ ما لم يقل، ولكنَّ الحربَ خَدْعَةٌ.

٥٦٠- **حدّثنا** عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا يونس بن أرقم، حدثنى يزيد بن أبى زياد، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ، قال: أتيت عليًا فسألته عن المسح علَى الخفين، فقال: كنا مع رسول اللَّه ﷺ فى سفرٍ فمسحنا ثلاثة أيامٍ ولياليهن، وللمقيم يومًا.

٥٦١- **حدّثنا** القواريرى، حدّثنا محمد بن عبد الواحد بن أبى حزم، حدّثنا عمر بن عامر، عن أبى إسحاق، عن الحارث، عن علىٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**عُفِىَ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، وَلَكِنْ هَلُمُّوا صَدَقَةَ الْوَرِقِ، مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ شَىْءٌ حَتَّى تَكُونَ مِئَتَىْ دِرْهَمٍ، فَإِذَا كَانَتْ مِئَتَىْ دِرْهَمٍ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ**».

= ٢- وأبو عوانة الوضاح اليشكرى: ذكره أبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٣٦٧]، وأخرجه البيهقى فى «سننه» [رقم/ ١٧٩٠٢]، من طريق هلال بن العلاء ثنا أبو ربيعة العامرى ثنا أبو عوانة به.

قلتُ: إن كان أبو ربيعة العامرى هو فهد بن عوف، فالمتابعة ساقطة.

وهارون بن سعد: هو الأعور، شيخ صدوق احتج به مسلم، لكن رُمى بالرفض، وقد حُكى عنه الرجوع عنه.

٥٥٩- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ١٣٤]، والطيالسى [١٠٥]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [١٤٣٧]، وغيرهم من طريق شعبة عن عون بن أبى جحيفة عن أبيه عن على به...

قلتُ: وهذا إسناد صحيح شريف. وللحديث: طرق أخرى عن على به... مضى بعضها: [برقم/ ٢٦١].

٥٦٠- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٢٦٤].

٥٦١- **قوى لغيره**: مضى تخريجه [برقم ٢٩٩]، ولكن مختصرًا بشطره الأول فقط. وقد توبع الحارث عليه: تابعه عاصم بن ضمرة عن على به...

وقد اختلف فى إسناده اختلاف كثير، تارة فى رفعه ووقفه، وتارة على أبى إسحاق فى سنده، وقد أوضحنا ذلك هناك [رقم/ ٢٩٩].

٥٦٢- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا محمد بن عبد الواحد، حدّثنا عمر بن عامر، عن قتادة، عن أبي حسان الأعرج، عن علي، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، أَلا لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، ولا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ**».

٥٦٣- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا السكن بن إبراهيم البرجمي أبو عمرو، حدّثنا أشعث ابن سوار، عن ابن أشوع، عن حنش الكناني، عن علي بن أبي طالب، أنه بعث عامل شرطته، فقال له: تدري علام أبعثك؟ أبعثك على ما بعثني عليه رسول اللَّه ﷺ أن أنحت له كل زخرف، قال: يعني كل صورة، وأن أسوي كل قبر.

٥٦٤- حدّثنا القواريري، حدّثنا محمد بن عبيد اللَّه العبدي، عن حفص بن خالد العبدي، حدثني أبي، عن جدي، عن علي، أن رسول اللَّه ﷺ خطب الناس ذات يوم،

٥٦٢- **صحيح**: أخرجه النسائي [٤٧٣٥]، وعبد اللَّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٢٢]، والمزي في «التهذيب» [٢٦/ ٢٨]، وغيرهم، من طريق عمر بن عامر عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن علي به...

قلتُ: هذا إسناد صحيح في المتابعات. وعمر بن عامر: هو البصري القاضي مختلف فيه، لكن: تابعه همام عند أحمد [١/ ١١٩]، والنسائي [٤٧٤٥]. وتابعه أيضًا: حجاج بن الحجاج عند النسائي أيضًا [٤٧٤٦]. وقتادة: يدلس ولم يذكر فيه سماعًا، لكن: للحديث طرق أخرى عن علي به. مضى بعضها [٢٦٣]، وبعض آخر [٣٣٨]، وراجع «الإرواء» [٧/ ٢٦٦]. والحديث عند أبي داود [٢٠٣٥]، من طريق قتادة عن أبي حسان، ولكن دون موضع الشاهد هنا.

٥٦٣- **قوى لغيره**: مضى تخريجه [برقم ٥٠٧]، فانظره غير مأمور. والسكن بن إبراهيم روى عنه جماعة ووثقه ابن حبان، لكن يقول الحسيني في «الإكمال» [٢/ ٣٥]: «مجهول» وقد تعقبه الحافظ في «التعجيل» [١/ ١٥٧]، وأصاب في ذلك.

٥٦٤- **صحيح لغيره**: أخرجه الطبراني في «الدعاء» [رقم/ ٢١١٦]، من طريق محمد بن عبيد اللَّه العمري [وعند المؤلف: العبدي]، عن حفص بن خالد عن أبيه عن جده عن علي به... =

فقال: «**أَلا إِنَّ الأُمَرَاءَ مِنْ قُرَيْشٍ، أَلا إِنَّ الأُمَرَاءَ مِنْ قُرَيْشٍ، أَلا إِنَّ الأُمَرَاءَ مِنْ قُرَيْشٍ مَا أَقَامُوا بِثَلاثٍ: مَا حَكَمُوا فَعَدَلُوا، وَمَا عَاهَدُوا فَوَفَوْا، وَمَا اسْتُرْحِمُوا فَرَحِمُوا، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**».

٥٦٥- حدّثنا القواريرى، حدّثنا حرمى بن عمارة، حدّثنا الفضل بن عميرة أبو قتيبة القيسى، قال: حدثنى ميمون الكردى أبو نصير، عن أبى عثمان، عن على بن أبى طالب، قال: بينما رسول اللّه ﷺ آخذٌ بيدى، ونحن نمشى فى بعض سكك المدينة، إذ أتينا علَى حديقة، فقلت: يا رسول اللّه ما أحسنها من حديقة قال: «**لَكَ فِى الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْهَا**»، ثم مررنا بأخرى، فقلت: يا رسول اللّه ما أحسنها مِن حديقة، قال: «**لَكَ فِى الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْهَا**»، حتى مررنا بسبع حدائق، كل ذلك أقول ما أحسنها، ويقول: «**لَكَ فِى الْجَنَّةِ أَحْسَنُ**

= **قلتُ**: هذا إسناد غائب؛ قال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٣٤٨]، : «رواه أبويعلى وفيه من لم أعرفهم».

وأقول: حفص بن خالد أظنه هو المترجم فى «التعجيل» [٢/ ٣٦٢]، وهو حفص بن خالد بن جابر، معروف بالرواية عن أبيه عن جده، كما أشار إليه البخارى فى «تاريخه» [٢/ ٣٦٢]، ولم أجد من وثقه سوى ابن حبان وحده، ومثله أبوه، ولم أعرف أباه جابرًا، ومحمد بن عبيد اللّه العمرى أو العبدى: لم أفطن له أيضًا.

وللحديث: طرق أخرى عن على، ولكن دون هذا التمام. وله شواهد - بعضها مثل لفظه-: عن جماعة من الصحابة: منهم: أنس بن مالك وسيأتى [برقم/ ٣٦٤٤]، ومنهم أبو برزة الأسلمى وسيأتى [برقم/ ٣٦٤٥]، ومنهم أبو موسى الأشعرى، وجماعة غيرهم.

٥٦٥- منكر: أخرجه الحاكم [٣/ ١٤٩]، والبزار [٧١٦]، وأبو بكر القطيعى فى «زوائده على فضائل الصحابة» [٢/ رقم/ ١١٠٩]، وأبو الشيخ فى «القطع والسرقة» كما فى «كنز العمال» [٣٦٥٢٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٣٢٢]، والمزى فى «التهذيب» [٢٣/ رقم ٢٣٩]، وغيرهم، من طرق عن حرمى بن عمارة عن الفضل بن عميرة عن ميمون الكردى عن أبى عثمان النهدى عن على به نحوه. . قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن على إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم روى أبو عثمان النهدى عن على إلا هذا». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد». =

مِنْهَا»، فلما خلا له الطريق اعتنقنى ثم أجهش باكيًا، قال: قلت: يا رسول اللَّه ما يبكيك ؟ قال: «ضَغَائِنُ فِى صُدُورِ أَقْوَامٍ، لا يُبْدُونَهَا لَكَ إِلا مِنْ بَعْدِى»، قال: قلت: يا رسول اللَّه، فى سلامة من دينى ؟ قال: «فِى سَلامَةٍ مِنْ دِيْنِكَ».

٥٦٦- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه بن الزبير، حدّثنا سفيان،

= قلتُ: بل إسناده منكر. والفضل بن عميرة: ذكره زكريا الساجى فى «الضعفاء» ثم قال: «فى حديثه ضعف، وعنده مناكير» كما فى «تهذيب الحافظ»، وكذا أورده العقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٤٤٣]. أما ابن حبان: فقد ذكره فى «الثقات» [٨، ٥٩] ولم يفعل شيئًا. وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ١٥٥]. وباقى رجاله: ثقات. وميمون الكردى: وثقه أبو داود وابن حبان. وقال ابن معين فى رواية: «صالح» وفى رواية: «ليس به بأس» وشذ الأزدى فضعَّفه. أما الحافظ فقال: «مقبول» والصواب أنه «ثقة» ويكفى توثيق أبى داود له.

٥٦٦- صحيح: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٦/ ٢٤٤]، من طريق المؤلف به.

قلتُ: وإسناده صحيح لولا أن محمد بن عبد اللَّه بن الزبير -وهو أبو أحمد الزبيرى- يخطئ فى حديث الثورى، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه:

١- وكيع: عند ابن أبى شيبة [رقم/ ٣٥٩٣٦].

٢- وأبو عاصم النبيل: عند البيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٨٠٨]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٦/ ٢٢٤].

٣- وابن المبارك فى «الزهد» [رقم ٣٦٤].

٤- والفريابى: عند ابن عساكر فى «تاريخه» [٦/ ٢٤٥].

٥- وعبيد اللَّه بن سعيد الأموى: عند ابن راهويه فى «مسنده» كما فى المطالب العالية [١٨/ ٥٩٦/ طبعة العاصمة].

٦- عبد العزيز بن أبان: عند الرافعى فى «تاريخ قزوين» [١/ ٤٥٨].

٧- بشر بن السرى: عند ابن عساكر أيضًا [٦/ ٢٤٤]، وسقط من عنده ذكر «على».

وعبد اللَّه بن الحارث: هو ابن نوفل المشهور بـ: «ببَّة». والمنهال بن عمرو: ثقة صدوق لم يتكلم فيه أحد بحجة. وقد رواه بعض الضعفاء عن المنهال بن عمرو عن عبد اللَّه بن الحارث عن على به مرفوعًا. هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٢٥٥]. =

عن عمرو بن قيس، عن المنهال بن عمرو، عن عبد اللّه بن الحارث، عن على قال: أول من يكسى من الخلائق إبراهيم قُبطيتين ويكسى محمد بردة حبرة قال: وهو عن يمين العرش.

٥٦٧- حدّثنا القواريرى، حدّثنا يونس بن أرقم، حدّثنا يزيد بن أبى زياد، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، قال: شهدت عليًا فى الرحبة يناشد الناس: أنشد اللّه من سمع رسول اللّه ﷺ، يقول فى يوم غدير خمٍ: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ**»، لما قام فشهد،

= ● **تنبيه مهم**: ذكر الحافظ فى «الفتح» [١١/ ٣٨٤]، هذا الأثر من طريق ابن المبارك فى «الزهد» ثم قال: «كذا أورده مختصرًا موقوفًا، وأخرجه أبو يعلى مطولاً مرفوعًا». كذا قال. والذى عند المؤلف: إنما هو مختصر موقوفًا كما رأيتَ؛ لا يقال: ربما يكون أبويعلى قد رواه مطولاً مرفوعًا فى «مسنده الكبير». وأنتم تعملون فى «مسنده الصغير» فهذا محتمل. وعليه ينزل كلام الحافظ الماضى.

فالجواب: أن هذا وإن كان محتملاً؛ إلا أن الصواب خلافه بلا تردد.

برهان ذلك: أن ابن عساكر الحافظ قد روى هذا الأثر فى «تاريخه» [٦/ ٢٤٤]، من طريق أبى عمرو ابن حمدان وأبى بكر بن المقرئ كلاهما عن المؤلف بإسناده به مختصرًا موقوفًا. وأبو عمرو ابن حمدان: هو راوية هذا «المسند الصغير» الذى نحن مشتغلون بتخريجه. أما أبو بكر ابن المقرئ: فهو راوية «المسند الكبير» عن مؤلفه، كما مضى الإفاضة فى هذا بالمقدمة.

وثبت بهذا: أنه عند المؤلف مختصر موقوف. أما قول الحافظ: «وأخرجه أبويعلى مطولاً مرفوعًا» فلا نراه إلا وهمًا، اللّهم إلا إذا أراد به غير هذا الطريق أصلاً.

٥٦٧- صحيح: المرفوع منه فقط: أخرجه عبد اللّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١١٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٢٠٦]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٧٩٨]، من طريق يونس ابن أرقم عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن على به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات. ويونس بن أرقم: روى عنه جماعة ووثقه ابن حبان، وقال البخارى: «معروف الحديث» لكن لينه ابن خراش. راجع «تعجيل المنفعة» [١/ ٤٥٩]، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه: العلاء بن سالم العطار: عند أبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢/ ١٩٨/ الطبعة العلمية]، والخطيب فى «تاريخه» [١٤/ ٢٣٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٢٠٦]. =

قال عبد الرحمن فقام اثنا عشر بدريًا، كأني أنظر إلى أحدهم عليه سراويل، فقالوا: نشهد أنا سمعنا رسول اللَّه ﷺ، يقول يوم غدير خم: «**أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجِي أُمَّهَاتُهُمْ**؟» قلنا: بلى يا رسول اللَّه، قال: «**فَمَنْ كُنْتُ مولاه فعليٌ مولاه، اللَّهم وال من والاه وعاد من عاداه**».

٥٦٨- حدّثنا القواريري، حدّثنا كثير بن هشام، حدّثنا الفرات بن سلمان، عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب، قال: بعثني رسول اللَّه ﷺ إلى الجزار الذي ينحر بدنه، فأمرني أن أتصدق بلحومهن وجلودهن وأجلتهن، ولا أعطي من ذلك شيئًا، وقال: «**إِنَّا نُعْطِيهِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ**».

٥٦٩- حدّثنا عبيد اللَّه، حدّثنا عبد اللَّه بن جعفر، أخبرني زيد بن أسلم، عن أبي سنانٍ يزيد بن أمية الديلي، قال: مرض علي بن أبي طالبٍ مرضًا شديدًا حتى أدنف وخفنا

= ويزيد بن أبي زياد: ضعيف مختلط، لكنه توبع عليه: تابعه: سماك بن عبيد بن الوليد عند عبد اللَّه بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١١٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٢٠٧]، لكن دون جملة «من كنتُ مولاه فعلي مولاه». لكنها متابعة لا تثبت، وسماك مجهول الحال، وتابعهما: عمرو بن عبد اللَّه وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي كلاهما: عند ابن عساكر أيضًا [٤٢/ ٢٠٧]، والطريق إليهما لايصح أيضًا، وللحديث: طرق أخرى عن علي به... وقد ذكر منها الإمام في «الصحيحة» [٤/ ٣٣٠]، تسعة طرق. وشواهده: كثيرة أيضًا عن جماعة من الصحابة، حتى عده بعضهم من المتواتر. وبعض الحفاظ: لا يثبت هذا الحديث مع كثرة طرقه.

■ **والصواب**: أنه حديث صحيح شريف ثابت، وقد جمع الحافظ الذهبي جزءًا في تصحيحه كما ذكره في «تذكرة الحفاظ» [٣/ ١٠٤٣]، وفي «سير النبلاء» [١٧/ ١٦٩]، في ترجمة الحاكم الصغير.

٥٦٨- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٢٦٩، ٢٩٨].

٥٦٩- **صحيح**: أخرجه الآجري في «الشريعة» [٤/ ٢١٠٤/ طبعة دار الوطن]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٤٠٤-٤٠٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٥٤٢]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٨٠٢]، من طريق عبد اللَّه بن جعفر السعدي -والد ابن المديني- عن زيد بن أسلم عن أبي سنان يزيد بن أمية الديلي عن علي به نحوه... =

عليه، ثم إنه برأ ونقه، فقلنا: هنيئًا لك أبا الحسن، الحمد للَّه الذى عافاك، قد كنا نخاف عليك، قال: لكنى لم أخف على نفسى، أخبرنى الصادق المصدق أنى لا أموت حتى أضرب على هذه، وأشار إلى مقدم رأسه الأيسر، فتخضب هذه منها بدمٍ، وأخذ بلحيته، وقال لى: «**يَقْتُلُكَ أَشْقَى هَذِهِ الأُمَّةِ كَمَا عَقَرَ نَاقَةَ اللَّهِ أَشْقَى بَنِى فُلانٍ مِنْ ثَمُودَ**»، قال: فنسبه رسول اللَّه ﷺ إلى فخذه الدنيا دون ثمود.

= **قلتُ**: وهذا إسناد ضعيف. رجاله كلهم ثقات سوى عبد اللَّه بن جعفر والد ابن المدينى الإمام، وهو ضعيف صاحب مناكير، ضعفه النقاد بخط عريض، بل وروىَ عن ولده تضعيفه أيضًا. لكنه لم ينفرد به، بل تابعه:

١- عبد الرحمن بن أبى الزناد: عند عبد بن حميد فى «مسنده» [رقم ٩٢/ المنتخب]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٥٤٤]، وسنده صحيح إليه. وابن أبى الزناد: صدوق إمام فقيه وله أوهام، لكنه متماسك، وتابعه أيضًا:

٢- سعيد بن أبى هلال: عند الحاكم [٣/ ١٢٢]، وعنه البيهقى فى «سننه» [١٥٨٤٨]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٥٤٣]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ١٧٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ١٧٣]، والبخارى فى «تاريخه» [٨/ ٣٢٠]، والآجرى فى «الشريعة» [٤/ ٢١٠٣]، لكن الطريق إليه مغموز، وتابعه أيضًا:

٣- الأعمش: عند الدارقطنى فى «الأفراد/ أطرافه» [١/ ١١٧/ الطبعة التدمرية]، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٨٠٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٥٤٣]. قال الدارقطنى عقب روايته: «هذا حديث غريب من حديث الأعمش، عن زيد بن أسلم بن أبى سنان، عن على، تفرد به عبد اللَّه ابن داهر عن أبيه».

قلتُ: وعبد اللَّه وأبوه ساقطان ليسا بشىء، فالمتابعة لايفْرح بها، وللحديث طرق أخرى عن على به... استوفاها ابن عساكر فى «تاريخه». وهو حديث صحيح ثابت.

● **تنبيه**: ذكر حسين أسد فى «تعليقه على مسند المؤلف» أنه كان قد وقع بالأصل فى سند المؤلف: «عَنْ أبى سنَان يَزيدَ بْن مُرَّةَ»! هكذا: «مرة» دون: «أمية»! وهو خطأ لا ريب فيه، لكن يبدو أنه تحريف قديم فى سند المؤلف! فهكذا أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» من طريق المؤلف به، ووقع عنده: «عن أبى سنان يزيد بن مرة الديلى»، وساق الهيثمى الحديث فى «المجمع» فقال: «وعن أبى سنان يزيد بن مرة الديلى»! والصواب أنه: «يزيد بن أمية»، كما وقع عند الضياء وغيره، وهو الذى يروى عن على، وعنه زيد بن أسلم.

٥٧٠- **حدّثنا** عبيد اللَّه، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا شعبة، عن محمد بن المنكدر، عن مسعود بن الحكم، عن علىٍ، قال: رأينا رسول اللَّه ﷺ قام فقمنا وقعد فقعدنا، يعنى فى الجنازة.

٥٧١- **حدّثنا** عبيد اللَّه، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا سفيان، عن أبى إسحاق، عن أبى حية، عن علىٍ، أن رسول اللَّه ﷺ توضأ ثلاثًا ثلاثًا.

٥٧٢- **حدّثنا** عبيد اللَّه، حدّثنا بشر بن المفضل، حدّثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، حدثنى عبدة بن أبى لبابة، قال: سمعت شفيق بن سلمة، يقول: رأيت عليًا يتوضأ ثلاثًا ثلاثًا، وقال: هكذا توضأ رسول اللَّه ﷺ.

٥٧٣- **حدّثنا** عبيد اللَّه، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا سفيان، عن أبى إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علىٍ، أن رسول اللَّه ﷺ كان يصلى دُبُرَ كل صلاةٍ مكتوبةٍ ركعتين، إلا العصر والصبح.

٥٧٠- **صحيح**: مضى هذا الطريق [برقم ٢٨٨]، وقد مضى له طريق آخر [برقم ٢٧٣]. وانظر أيضًا: [رقم ٣٠٨].

٥٧١- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٢٨٣] و [رقم/ ٤٩٩].

٥٧٢- **صحيح**: أخرجه ابن ماجه [٤١٣]، والطيالسى [١٧٦]، والقاسم بن سلام فى الطهور [رقم/ ٦٦]، والبزار [رقم/ ٣٩٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٩]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [١/ رقم ١٦٠، ١٦١]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم/ ٣٤٠٧]، وفى «جزء من حديثه» [رقم ٣٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٨٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٧/ ٣٨٢]، وغيرهم، من طرق عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن عبدة بن أبى لبابة عن شقيق بن سلمة عن علىٍ به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات والشواهد. رجاله ثقات سوى عبد الرحمن بن ثابت، فقد تكلموا فيه؛ لكن تابعه عامر بن شقيق الأسدى، واختلف عليه فى متنه، كما شرحه الدارقطنى فى «العلل» [٣/ ٣٤]. والحديث: عند جماعة عن على وعثمان معًا. وله طرق أخرى عن على به. . .

٥٧٣- **قوى**: مضى تخريجه [برقم/ ٣٤٧] فانظره.

٥٧٤- حدّثنا عبيد اللّه، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، حدّثنا عبد العزيز بن عبد اللّه ابن أبى سلمة، حدثنى عمى الماجشون بن أبى سلمة، عن عبد الرحمن الأعرج، عن عبيد اللّه بن أبى رافع، عن على، أن رسول اللّه ﷺ كان إذا استفتح الصلاة كبر، ثم قال: «وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِينَ، لا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّى وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِى، وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِى، فَاغْفِرْ لِى ذُنُوبِى جَمِيعًا، لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا أَنْتَ، وَاهْدِنِى لأَحْسَنِ الأَخْلاقِ لا يَهْدِى لأَحْسَنِهَا إِلا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّى سَيِّئَهَا، لا يَصْرِفُ عَنِّى سَيِّئَهَا إِلا أَنْتَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ الْخَيْرُ كُلُّهُ فِى يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، إِنَّا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ».

وإذا ركع، قال: «اللَّهمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِى، وَبَصَرِى، وَعِظَامِى، وَمُخِّى، وَعَصَبِى».

وإذا رفع رأسه من الركوع، قال: «سَمِعَ اللَّه لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلْءَ الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَىْءٍ بَعْدُ».

فإذا سجد، قال: «اللَّهمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، سَجَدَ وَجْهِىَ لِلَّذِى خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، فَأَحْسَنَ صُوَرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، فَتَبَارَكَ اللَّه أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ».

فإذا سلم، قال: «اللَّهمَّ اغْفِرْ لِى مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّى، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ».

٥٧٥- حدّثنا عبيد اللّه، حدّثنا يوسف بن يعقوب الماجشون، حدثنى أبى، عن عبد الرحمن الأعرج، عن عبيد اللّه بن أبى رافع، عن على، عن النبى ﷺ بنحوه، إلا أنه قال فى حديثه: «أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ».

٥٧٤- قوى: مضى مختصراً [برقم ٢٨٥].

٥٧٥- قوى: انظر قبله.

٥٧٦- **حدّثنا** زهير بن حرب، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهرى، عن حسن، وعبد اللَّه، ابنى محمد بن على، عن أبيهما، عن علىٍ، عن النبى ﷺ: نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ.

٥٧٧- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم الجزرى، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن علىٍ، قال: أمرنى رسول اللَّه ﷺ أن أقوم على بدنه، وأن أقسم جلودها وجلالها، وأمرنى ألاَّ أعطى الجازر منها شيئًا، وقال: « **نَحْنُ نُعْطِيه مِنْ عِنْدِنا** ».

٥٧٨- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا ابن عيينة، عن عبيد اللَّه بن أبى يزيد، عن مجاهد، عن ابن أبى ليلى، عن علىٍ، قال: أتت فاطمة النبى ﷺ تستخدمه خادمًا، فقال: «**أَدُلُّكِ، أَوْ أُعَلِّمُكِ، مَا هُوَ خَيْرٌ لَكِ مِنْ ذَلِكِ؟ إِذَا أَوَيْتِ إِلَى فِرَاشِكِ تُسَبِّحِينَ ثَلاثَةً وَثَلاثِينَ،**

٥٧٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٨٢٥]، ومسلم [١٤٠٧]، والترمذى [١١٢١]، والنسائى [٣٣٦٥]، وابن ماجه [١٩٦١]، والدارمى [٢١٩٧]، وأحمد [١/ ٧٩]، والبزار [٦٤١]، وسعيد ابن منصور [٨٤٨]، وعبد الرزاق [١٤٠٣٢]، والبيهقى [١٣٩٢٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٢٥]، والحميدى [٣٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ١٧٧]، وابن الجارود [٦٩٧]، وجماعة كثيرة، من طرق عن الزهرى عن حسن وعبد اللَّه ابنى محمد ابن الحنفية عن أبيهما، عن على به. قال الترمذى: « حديث على حديث حسن صحيح ».

قلتُ: وقد اختلف فى إسناده على الزهرى على ألوان عديدة؛ ذكرها الدارقطنى فى «العلل»: [٤/ ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦]، ثم رجَّح الوجه الماضى عن الزهرى.

٥٧٧- **صحيح**: مضى [برقم/ ٢٦٩، ٢٩٨، ٥٦٨].

٥٧٨- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٠٤٧]، وأحمد [١/ ٨٠]، وابن حبان [٥٥٢٩]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٦٥٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٣٥٥]، وابن راهويه [٢١٠٨]، والحميدى [٤٣]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٢٢٤]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن عبيد اللَّه بن أبى يزيد عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن على به. . .

وَكَبِّرِي وَاحْمَدِي، أَحَدُهُمَا ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَالآخَرُ أَرْبَعًا وَثَلاثِينَ»، قال عليٌّ: فلم أدعها بعد أن سمعتها، قيل له: ولا ليلة صفين؟ قال: ولا ليلة صفين.

٥٧٩- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا ابن عيينة، قال: حدثني ابن أبي ليلى، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي، عن النبي ﷺ: أنه كان لا يحجبه عن قراءة القرآن إلا الجنابة.

٥٨٠- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا ابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «قَدْ تَجَوَّزْنَا لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ».

٥٨١- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن وهب بن الأجدع، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُصَلِّ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ بَيْضَاءَ مُرْتَفِعَةً».

٥٨٢- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا جريرٌ، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي، قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، وجاءنا رسول الله ﷺ فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرةٌ فنكس فجعل ينكت بمخصرته، ثم قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلا وَقَدْ كَتَبَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَمَكَانَهَا مِنَ النَّارِ، وَإِلا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً»، قال: فقال رجلٌ: يا رسول الله، ألا نمكث على كتابنا وندع العمل؟

= قلتُ: وتوبع عليه عبيد الله، تابعه: عطاء بن أبي رباح، وعبد الملك بن أبي سليمان، وعمرو ابن دينار وحبيب بن أبي ثابت، وحبيب بن حسان، وحصين بن عبد الرحمن، وغيرهم، كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٣/ ٢٨٠، ٢٨١]. وخالفهم بعضهم، والمحفوظ عن مجاهد: إنما هو على الوجه الماضي. وقد توبع عليه مجاهد: تابعه عمرو بن مرة كما مضى [برقم/ ٢٧٤].

٥٧٩- ضعيف: مضى تخريجه [برقم/ ٢٨٧، ٣٤٨، ٤٠٦، ٥٢٤].

٥٨٠- صحيح لغيره: مضى الكلام عليه [برقم/ ٢٩٩].

٥٨١- صحيح: مضى تخريجه [برقم/ ٤١١].

٥٨٢- صحيح: مضى [برقم/ ٣٧٥]، فانظره غير مأمور.

فمن كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاء فسيصير إلى عمل أهل الشقاء ؟ فقال: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشِّقْوَةِ، فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشِّقْوَةِ**»، ثم قرأ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ [الليل: ١٠].

٥٨٣- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن منصور، عن ربعي، عن علي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّه وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّه بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، وَيُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ من بَعْدَ الْمَوْتِ، وَيُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ**».

٥٨٤- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا جريرٌ، عن منصورٍ، عن عبد الملك، عن نعيم بن دجاجة الأسدي، قال: كنت عند عليٍ فدخل، عليه أبو مسعودٍ، فقال له عليٌ: يا فروخ، أنت القائل: لا يأتي على الناس مئة سنة وعلى الأرض عينٌ تطرف، أخطأت استك الحفرة، إنما قال: «**لا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ مِئَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الأَرْضِ عَيْنٌ تَطْرِفُ مِمَّا هُوَ الْيَوْمَ حَيٌّ، وَإِنَّمَا رخاءُ هَذِهِ الأُمَّةِ وَفَرَحُهَا بَعْدَ الْمِئَةِ**».

٥٨٥- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا جريرٌ، عن منصورٍ، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن

٥٨٣-ضعيف: بهذا اللفظ والسياق: مضى تخريجه [برقم/ ٣٥٢، ٣٧٦].

٥٨٤- حسن: مضى تخريجه [برقم/ ٤٦٧].

٥٨٥- **قوى**: أخرجه الترمذى [٤٥٣]، وأبو داود [١٤١٦]،]، وابن ماجه [١١٦٩]، وأحمد [١/ ١١٠]، وابنه فى «زوائد المسند» [١/ ١٤٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٤٤٠]، وابن بشران فى «أماليه» [رقم/ ٢٩٢]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم/ ٢٥٤٧]، وابن نصر فى «صلاة الوتر» [رقم/ ١/ مختصره]، وابن خزيمة [١٠٦٧]، والحاكم [١/ ٤٤١]، والبيهقى فى «سننه» [٤٢٤٣]، والخطيب فى «تاريخه» [١٢/ ١٠٢]، وابن الجوزى فى التحقيق [١/ ٤٥١]، وجماعة كثيرة، من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن عاصم بن ضمرة عن على به. . . وهو عند بعضهم بزيادة فى أوله. =

ضمرة، عن علىٍ، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**إِنَّ اللّه وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ، فَأَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ**».

٥٨٦- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن منصورٍ، عن أبى إسحاق، عن على بن

= **قلتُ**: وهذا إسناد قوى. وهكذا رواه جماعة كثيرة عن أبى إسحاق على هذا الوجه منهم: شعبة والثورى وجماعة، ذكر منهم الدارقطنى فى «علله» [٤/ ٧٧]، خمسة عشر راويًا، ثم ذكر أنه قد اختلف فى سنده على الثورى وغيره، فساق هذا الاختلاف ثم قال: «والمحفوظ قول من قال: عن عاصم بن ضمرة عن على».

قلتُ: والقول ما قاله أبو الحسن، وقد اختلف على أبى إسحاق فى رفعه ووقفه أيضًا، والمحفوظ: مرفوع كما مضى، على أن الموقوف لا ينافى الوجه المرفوع كما شرحناه مرارًا. وللحديث: شواهد أيضًا.

تنبيه: قال الإمام الألبانى فى تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» [٢/ ٣٦/ رقم ١٠٦٧]، بعدما ساق ابن خزيمة هذا الحديث من طريق أبى إسحاق عن عاصم عن على به، قال: «إسناده ضعيف؛ لاختلاط أبى إسحاق السبيعى؛ وعنْعنته، وفى ابن ضمرة كلام يسير. . .».

قلتُ: بل الإسناد قوى جيد. أما عن اختلاط أبى إسحاق: فقد نازع الذهبى فى صحته، وعلى صحته، فقد رواه عنه شعبة والثورى وهما ممن سمع منه قبل تغيره بالاتفاق، وأما عن عنْعنته: فقد رواه عنه شعبة، وأنت تعرف قيمة روايته عن طائفة المدلسين، وقد سبق ونقلنا عن البيهقى قوله فى كتابه «المعرفة»: «وروِّينا عنه -يعنى: شعبة- أنه قال: كفيتكم تدليس ثلاثة: وذكر منهم: أبا إسحاق السبيعى».

وقول شعبة هذا: قد أسنده عنه ابن القيسرانى فى «مسألة التسمية» [ص/ ٤٧/ طبعة مكتبة الصحابة/ جدة]، بإسناد صحيح إلى شعبة به. ثم إن أبا إسحاق من المكثرين عن عاصم بن ضمرة أيضًا. وعاصم: قوى الحديث.

٥٨٦- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٢٦٠٢]، والترمذى [٣٤٤٦]، وأحمد [١/ ١١٥]، وابن حبان [٢٦٩٧]، والبزار [٧٧٣]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٣٣٦]، والبيهقى [١٠٠٩٧]، وعبد ابن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٨٨/ المنتخب]، والطبرانى فى الدعاء [رقم/ ٧٨٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١٢١]، والخطيب فى «الجامع» [٢/ رقم ١٧٢٥]، والمحاملى فى «الدعاء» [رقم ١٣]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ٦٤٥]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ١٤٥٨]، =

ربيعة الأسدى، قال: رأيت عليًا أتى بدابة، فوضع رجله فى الركاب، قال: بسم اللَّه، فلما استوى عليها، قال: الحمد للَّه، ثم قال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾ وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٣]، ثم كبر ثلاثًا وحمد ثلاثًا، ثم قال: سبحانك إنى ظلمت نفسى فاغفر لى إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، ثم استضحك، فقلت: م استضحكت؟ قال: إن رسول اللَّه ﷺ، قال يومًا مثل ما قلت، ثم استضحك، فقلت: م استضحكت يا رسول اللَّه؟ قال: «**تَعَجَّبَ رَبُّنَا مِنْ قَوْلِ عَبْدِهِ: سُبْحَانَكَ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي إِنَّهُ لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا أَنْتَ، قَالَ: عَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ**».

= وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم/ ٤٩٥]، وجماعة، من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن على بن ربيعة الوالبى عن على به. . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وسنده ظاهره الصحة، وأبو إسحاق: قد صرح بالسماع عند البيهقى وغيره، وأما عن تغيره؛ فقد رواه عنه الثورى عند جماعة، وهو من قدماء أصحابه بلا خلاف. لكن: جزم غير واحد من الحفاظ أن أبا إسحاق لم يسمعه من على بن ربيعة.

وعمدتهم فى ذلك: ما أخرجه ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم/ ٨٠٠]، قال: «أخبرنا عَبد الرحمن ابن بشر النيسابورى فيما كتب إلىَّ قال: ذكر عَبد الرحمن بن مهدى حديث على بن ربيعة الذى رواه قال: «كنت ردف على فلما ركب قال سبحان اللَّه الذى سخر لنا هذا»، فسمعت عَبد الرحمن بن مهدى يقول: قال شعبة: فقلتُ لأبى إسحاق: ممّن سمعتَه؟ قال: من يونس بن خباب، فأتيت يونس بن خباب فقلت: ممّن سمعتَه؟ فقال: من رجل رواه، عن على بن ربيعة». قال الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٦٢]: «وروى هذا الحديث: شعيب بن صفوان عن يونس بن خباب عن شقيق بن عقبة الأزدى عن على بن ربيعة». ورواية يونس هذه: قد أخرجها الطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم/ ١٧٥]، بإسناد ضعيف إليه.

فثبت بهذا: أن أبا إسحاق قد سمع الحديث من يونس بن خباب، عن آخر، عن على بن ربيعة، ويونس هذا: شيخ سوء دجال كان يشتم الصحابة، وقد كذبه الجوزجانى بخط عريض، لكن: للحديث طرق أخرى عن على بن ربيعة به نحوه. =

٥٨٧- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا جريرٌ، عن عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان، قال: أتى عمر بامرأة قد فجرت، فأمر بها أن ترجم فمر بها على فعرفها، فخلى سبيلها، فأتى عمر، فقيل له: إنّ عليًا أخذها من أيدينا فأرسلها، فقال: ادعوه لي، فأتاه، فقال: لم أرسلتها؟ قال: واللّه لقد علمت يا أمير المؤمنين أن رسول اللّه ﷺ، قال: «**قَدْ رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَبْرَأَ، وَإِنَّ هَذِهِ مَجْنُونَةُ بَنِي فُلانٍ، وَلَعَلَّ الَّذِي فَجَرَ بِهَا أَتَاهَا وَهِيَ فِي بَلائِهَا**».

= ■ وأصحها: ما أخرجه الحاكم [٢/ ١٠٨]، والمحاملي في «الدعاء» [رقم/ ١٩]، من طريقين عن فضيل بن مرزوق، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن علي بن ربيعة به نحوه. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم»،

قلتُ: إنما هو قوي وحسب، وليس في «صحيح مسلم» حديث بتلك الترجمة قط، بل ليس ميسرة ولا شيخه من رجال مسلم أصلاً، وقد تكلم بعض النقاد في سماع علي بن ربيعة من علي -رضي اللّه عنه-، والصواب أنه صحيح السماع منه مطلقًا، ولا سيما هذا الحديث. وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث: في مكان آخر، ورددنا على من انتصر لإعلاله من المتأخرين،

٥٨٧- **صحيح لغيره**: المرفوع منه فقط: أخرجه أبو داود [٤٤٠٢]، وأحمد [١/ ١٥٤]، والطيالسي [٩٠]، والنسائي في «الكبرى» [٧٣٤٤]، والبيهقي [١٦٩٨٩]، وغيرهم، من طرق عن عطاء بن السائب عن أبي ظبيان به نحوه.

قلتُ: هذا إسناد ضعيف. وفيه علتان:

الأولى: عطاء بن السائب هو إمام المختلطين، وجميع من رواه عنه هنا وهم: حماد بن سلمة وجرير ابن عبد الحميد وأبو الأحوص وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي وغيرهم، كلهم قد رووا عنه بعد الاختلاط؛ اللّهم إلا حماد بن سلمة، فقد صح أنه روى عنه قبل الاختلاط وبعده.

■ **والصواب**: التوقف في شأنه حتى يثبت هذا أو ذاك.

والثانية: أبو ظبيان هو حصين بن جندب الثقة المشهور، وقد اختلفوا في سماعه من علي، فقال أبو حاتم: «لا يثبت له سماع من علي». وفي لفظ له: «ولا تبين لي سماعه من علي». راجع «التهذيب» [٢/ ٣٨٠]، و«جامع التحصيل» [٢/ ٣٨٠]. =

= أما البخاري: فقد أثبت له السماع من علي كما في «تاريخه» [٣/ ٣٣]، وتبعه الدارقطني وزاد معه: عمر بن الخطاب أيضًا، كما في «علله» [٣/ ٧٣]. وهذا هو الراجح عندي، والإثبات مقدم على النفي في مثل هذا المقام.

وقد خولف عطاء بن السائب في رفعه؛ خالفه أبو حصين عثمان بن عاصم - الثقة الثبت- فرواه عن أبي ظبيان به موقوفًا من قول علي، هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [٧٣٤٥]، من طريق إسرائيل عن أبي حصين به. قال النسائي: «وهذا أولى بالصواب، وأبو حصين أثبت من عطاء بن السائب. . . ». وقد توبع عليه أبو حصين على هذا الوجه الموقوف: تابعه سعد بن عبيدة عند ابن بشران في «الأمالي» [رقم ٩٥٦]، من طريق عمرو بن أبي قيس عن منصور عن سعد بن عبيدة به.

قلتُ: وهذا الموقوف هو الصواب والمحفوظ من طريق أبي ظبيان. ثم جاء جرير بن حازم ورواه عن الأعمش فقال: عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن علي به مرفوعًا. . . هكذا أخرجه أبو داود [٤٤٠١]، والنسائي في «الكبرى» [٧٣٤٣]، وابن خزيمة [١٠٠٣]، وعنه ابن حبان [١٤٣]، والحاكم [١/ ٣٨٩]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ١٣٨]، والبيهقي [٨٠٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ٧٤]، وجماعة، من طريق جرير به. وقد خولف جرير بن حازم في رفعه؛ خالفه جرير ابن عبد الحميد فرواه عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن علي به موقوفًا. . . ، هكذا أخرجه أبو داود [٤٣٩٩]. وقد توبع جرير بن عبد الحميد على هذا الوجه، تابعه جماعة، منهم:

١- وكيع: عند أبي داود أيضًا [رقم/ ٤٤٠٠].

٢- وعبد اللَّه بن نمير: عند البيهقي في «سننه» [١٦٩٨٧]، ثم قال البيهقي: «وهكذا رواه شعبة ووكيع وجرير بن عبد الحميد عن الأعمش موقوفًا. . . ».

قلتُ: وتابعهم أيضًا: محمد بن فضيل كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٣/ ٧٢]. فهؤلاء خمسة من الثقات الأثبات كلهم خالفوا جرير بن حازم في رفعه؛ وقد جزم النسائي في «الكبرى» بكون جرير قد وهم فيه، وسبقه الترمذي إلى هذا في «علله» [١/ ٤٩٨]، فقال: «وروى جرير ابن حازم عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس هذا الحديث ورفعه وهو وهم، وهم فيه جرير بن حازم». =

٥٨٨- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا جريرٌ، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ثعلبة الحماني، قال: سمعت عليًا، يقول: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا**

= **قلتُ**: والصواب ما قالاه. وجرير: ثقة صدوق، لكنه كان يخطئ إذا حدث من حفظه، بل قد اختلط أيضًا، لكن: لم يصح أنه حدَّث في حال اختلاطه كما شرحناه في كتابنا «المحارب الكفيل بتقويم أسنَّة التنكيل».

ثم جاء عمارة بن رزيق وخالف الجميع في سنده؛ فرواه عن الأعمش فقال: عن أبي ظبيان عن علي وعمر به...

ولم يذكر فيه ابن عباس ثم أوقفه، هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٣/ ٧٣]، ثم رجَّح الوجه الموقوف بزيادة ابن عباس من طريق وكيع ومن وافقه عن الأعمش به..

وللحديث: طرق أخرى عن علي، ولا يصح منها شيء. لكن: له شواهد مرفوعة عن جماعة من الصحابة.

أمثلها حديث عائشة: عند أبي داود [٤٣٩٨]، والترمذي في «علله» [رقم ٢٤٥]، والنسائي [٣٤٣٢]، وابن ماجه [٢٠٤١]، وأحمد [٦/ ١٠٠]، والدارمي [٢٢٩٦]، وجماعة كثيرة. وسيأتي الكلام عليه [برقم/ ٤٤٠٠]. وسنده صالح.

وقد سأل الترمذيُّ البخاريَّ عن هذا الحديث في «العلل» فقال له: «أرجو أن يكون محفوظًا»، ثم حسَّن الحديث. ولنا بحث في تقوية هذا الحديث بطرقه وشواهده؛ جعلناها ردًا على بعض المجدِّدينات من أهل هذا الزمان الكئيب، وممن انتدب نفسه للتأليف والتصنيف، حتى ألف رسالة في تضعيف هذا الحديث مطلقًا، وفيها من التخليط والتخبط وسوء الفهم وقلة البضاعة ما يُرثَى له بحق؛ ثم بسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار» بما لا مزيد عليه.

وهو حديث ثابت، صححه جماعات من المتقدمين والمتأخرين. وقد قال شيخ الإسلام أبو العباس النميري في «مجموع الفتاوى» [١١/ ١٩١]، وفي «الفرقان» [ص/ ٤٠]: «اتفق أهل المعرفة على تلقيه بالقبول». وراجع: «نصب الراية» [٤/ ٢٠٩]، و«التلخيص» [١/ ١٨٣]، «والإرواء» [٢/ ٤].

٥٨٨-**صحيح**: قد مضى تخريجه [٤٩٦]، ولكن دون شطره الأخير: «وأشهد أنه مما كان يشير..» إلى آخره. ولهذا الشطر: طرق كثيرة عن علي بنحوه. مضى بعضها [برقم/ ٥٦٩].

فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَأَشْهَدُ أَنَّهُ مِمَّا كَانَ يُشِيرُ إِلَىَّ لَيُخَضَّبَنَّ هَذَا مِنْ دَمِ هَذَا، يَعْنِى لِحْيَتَهُ مِنْ دَمِ رَأْسِهِ-».

٥٨٩- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمى، عن الحارث بن سويدٍ، عن علىٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ أن ينبذ فى الدباء والمزفت.

٥٩٠- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جرير، عن الأعمش، عن سلمة بن كهيل، عن سالم ابن أبى الجعد، عن عبد اللَّه بن سبع قال: خطبنا على بن أبى طالب فقال: والذى فلق الحبة وبرأ النسمة لتخضبن هذه من هذه - يعنى لحيته من دم رأسه - قال: فقال رجل: واللَّه لا يقول ذاك أحد إلا أبرنا عترته فقال: أذكر اللَّه أو أنشد اللَّه أن تقتل بى إلا قاتلى فقال رجل: ألا تستخلف يا أمير المؤمنين؟ قال: لا ولكن أترككم إلى ما تركككم اليه رسول اللَّه ﷺ قالوا: فما تقول للَّه إذا لقيته؟ قال: أقول: اللَّهم تركتنى فيهم ما بدا لك ثم توفيتنى وتركتك فيهم فإن شئت أصلحتهم وإن شئت أفسدتهم.

٥٩١- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبى البخترى، عن أبى عبد الرحمن السلمى، قال: قال علىٌ: إذا حدثتكم عن رسول اللَّه ﷺ حديثًا فظنوا به الذى هو أهيأ، والذى هو أهدى، والذى هو أتقى.

٥٨٩-صحيح: مضى تخريجه [برقم ٥٣٨].

٥٩٠-ضعيف: دون الجملة الأولى منه: قد مضى مختصرًا [برقم/ ٣٤١]. وذكرنا هناك الاختلاف فى سنده على الأعمش وما فيه من العلل، مع ذكر بعض طرقه الأخرى والتى لا تصح أيضًا، لكن للفقرة الأولى منه: طرق كثيرة عن على به... منها: الحديث السابق. والماضى [برقم/ ٥٦٩]، وتجد المزيد منها: عند ابن عساكر فى «تاريخه» وبعضها صحيح.

٥٩١- صحيح: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٣١]، والضياء فى «المختارة» [٢/ ١٩٢]، من طريق جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبى البخترى عن أبى عبد الرحمن السلمى عن على به...

قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات. وقد اختلف على الأعمش فى إسناده؛ فرواه عنه جرير على الوجه الماضى. وخالفه أبو معاوية الضرير، فرواه عنه فقال: عن عمرو بن مرة عن أبى البخترى عن على به... ولم يذكر «أبا عبد الرحمن السلمى»، =

٥٩٢- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن مغيرة، عن الحارث، عن أبى زرعة بن عمرو بن جريرٍ، حدّثنا عبد اللّه بن نجيٍ، عن على بن أبى طالبٍ، قال: كانت لى من

= هكذا أخرجه أحمد فى «المسند» [١/ ١٢٢]. وتابعه: عبد اللّه بن نمير عند: عبد اللّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٣٠]. وتابعهما: فضيل بن عياض وعيسى بن يونس: كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ١٥٦]. وخالفهم جميعًا: أبو بكر بن عياش فرواه عن الأعمش، فقال: عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن السلمى عن على به. . . هكذا أخرجه عبد اللّه ابن أحمد فى «زوائد المسند» [١/ ١٣٠]. وقد توبع الأعمش على الوجه الأول مجوَّدًا. تابعه:

١- مسعر بن كدام: عند أحمد [١/ ١٢٢]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [٢/ ١٩٣]، والدارمى [٥٩٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٤٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ٢٤٧]، والخطيب فى «تاريخه» [٢/ ٤١]، وغيرهم من طرق عن مسعر به. واختلف عليه فيه؛ فرواه عنه جماعة على الوجه الماضى. وخالفهم بعضهم فرواه عنه فقال: عن عمرو بن مرة عن أبى البخترى عن على به. . . ، ولم يذكر «أبا عبد الرحمن السلمى» هكذا مثل رواية الأعمش من طريق أبى معاوية ومَنْ معه عنه،

هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ١٥٧]، ثم رجَّح الوجه الأول بزيادة أبى عبد الرحمن السلمى فيه. وهو الصواب.

٢- وشعبة: عند مسدد فى «مسنده»، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٥٥]، وابن ماجه [٢٠]، وأحمد [١/ ١٢٢]، والطيالسى [٩٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٤٧]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [رقم ٥٩١]، وأبى القاسم فى «الجعديات» [رقم/ ١٢١]، من طرق عن شعبة به. . .

ورواه الثورى عن عمرو بن مرة عن أبى البخترى عن على به. . . ولم يذكر «أبا عبد الرحمن السلمى». هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [٤/ ١٥٧]، ثم قال: «والصحيح قول من ذكر: أبا عبد الرحمن».

قلتُ: والقول ما قالت حَذَام.

٥٩٢- ضعيف بهذا التمام: أخرجه الدارمى [٢٦٦٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٣٤]، وغيرهما من طريقين عن الحارث العكلى عن أبى زرعة بن عمرو بن جرير عن عبد اللّه بن نجى عن على به نحوه. . . =

رسول اللَّه ﷺ ساعةٌ من السحر آتيه فيها، فكنت إذا أتيت استأذنت، فإن وجدته يصلي سبح، فدخلت وإن وجدته فارغًا أذن لي، فأتيته ليلةً فأذن لي، فقال: «**أَتَانِي الْمَلَكُ، أَوْ قَالَ: جِبْرِيلُ، فَقُلْتُ: ادْخُلْ، فَقَالَ: إِنَّ فِي الْبَيْتِ مَا لا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْخُلَ**»، قال: «**فَنَظَرْتُ، فَقُلْتُ: لا أَجِدُ شَيْئًا، فَطَلَبْتُ، فَقَالَ لِي: انْظُرْ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا جَرْوٌ لِلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ مَرْبُوطٌ بِقَائِمِ السَّرِيرِ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ**»، فقال: «**إِنَّ الْمَلائِكَةَ، أَوْ إِنَّا مَعْشَرَ الْمَلائِكَةِ، لا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تِمْثَالٌ، أَوْ كَلْبٌ، أَوْ جُنُبٌ**».

٥٩٣- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا جريرٌ، عن مغيرة، عن أم موسى، قالت: سمعت عليًا، يقول: ما رمدت ولا صدعت منذ مسح رسول اللَّه ﷺ وجهي، وتفل في عيني يوم خيبر حين أعطاني الراية.

= **قلتُ**: هذا إسناد ضعيف مع اختلاف وقع في سنده أيضًا. وقد مضى شرح ذلك: [برقم/ ٣١٣]. وطريق الحارث العكلي: عند أحمد أيضًا [١/ ٧٧]، والنسائي [رقم/ ١٢١١]، والبيهقي [٣١٥٦]، وجماعة بطرفه الأول فقط، وهو جملة «الاستئذان».

و للمرفوع من الحديث: شواهد كثيرة، وبعضها ثابت، لكن دون قوله: «أو جنب»، وأقربها لسياق المؤلف: حديث أبي هريرة عند أبي داود [رقم/ ٤١٥٨]، والترمذي [رقم/ ٢٨٠٦]، وأحمد [٢/ ٣٠٥]، وابن حبان [٥٨٥٤]، والبيهقي [١٤٣٥٣]، وجماعة. وسنده حسن. وسيأتي حديث ابن عباس: عند المؤلف [برقم/ ٧١١٢] بنحوه.

٥٩٣- حسن: أخرجه الطيالسي [١٨٩]، وأحمد [١/ ٧٨]، وفي «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ٩٨٠]، والمحاملي في «أماليه» [رقم/ ١٣٩]، والطبري في «تهذيب الآثار» [٣/ ١٦٨/ مسند علي]، وابن المقرئ في «معجمه» [رقم/ ٧٤٣]، والقطيعي في «الألف دينار/ [رقم/ ٤١]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٤٢٢، ٤٢٣]، وأبو الحسين الآبنوسي في «المشيخة» [٢/ ١١٦]، وابن المغازلي في «مناقب علي» [رقم/ ٢١٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ١٠٩]، وابن الجزري في «مناقب الأسد الغالب» [رقم/ ٢٥]، وغيرهم، من طريق المغيرة بن مقسم عن أم موسى عن علي به. . .

قلتُ: وهذا إسناد صالح. قال الهيثمي في «المجمع» [٩/ ١٦٢]: «رواه أبو يعلى وأحمد باختصار، ورجالهما رجال الصحيح غير أم موسى، وحديثها مستقيم». =

٥٩٤- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا جريرٌ، عن مغيرة، عن أم موسى، قالت: استأذن قاتل الزبير على على، فقال: ليدخل النار، سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ**».

= **قلتُ**: كذا قال الهيثمى، وليس هو ممن يحسن معرفة استقامة أحاديث النقلة من سقيمها، وإنما نظر فى ترجمة «أم موسى» من «تهذيب الكمال» [٣٥/ ٣٨٨]، فوجد المزى نقل عن الدارقطنى أنه قال: «حديثها مستقيم، يخرج حديثها اعتباراً»، وهذا خطأ من المزى فى النقل، تابعه عليه جماعة، وليس قوله: «حديثها مستقيم» من كلام الدارقطنى أصلاً، وإنما هو من قول الحافظ البرقانى للدارقطنى، خرج مخرج السؤال وحسب. ولفظ البرقانى فى «سؤالاته للدارقطنى» [ص/ ٧٥]: «أم موسى عن على حديثها مستقيم؟ فقال: هى سُرِّيَّة لعلى، يخرج حديثها اعتباراً». والتحقيق بشأن أم موسى: أنها امرأة صالحة الحديث إن شاء اللّه، وقد شرحنا حالها فيما علقناه على الحديث الماضى [برقم/ ٥٣٩]. فانظره ثمة. وللحديث طرق أخرى عن على به. وكلها تالفة.

٥٩٤- **صحيح**: أخرجه الطبرى فى «تهذيب الآثار» [٣/ ١٦٩/ مسند على]، والضياء فى «المختارة» [٢/ ٤٢٣]، وأبو العرب القيروانى فى «المحن» [ص/ ١٠٩/ طبعة دار العلوم]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص/ ٥٠]، ابن عساكر فى «تاريخه» [١٨/ ٣٧٣]، والمزى فى «التهذيب» [٩/ ٣٢٨]، وغيرهم، من طريق المغيرة بن مقسم عن أم موسى عن على به. . .

قلتُ: وهذا إسناد صالح. وأم موسى: امرأة صدوقة، كما مضى بيان ذلك فى الذى قبله. لكن للحديث طرق أخرى عن على به. . .

منها: طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن على به. . . أخرجه الترمذى [٣٧٤٤]، وابن أبى شيبة [٣٢١٦٨]، وأحمد [١/ ٨٩]، والحاكم [٣/ ٤١٤]، والطيالسى [١٦٣]، والطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ٢٢٨]، وفى «الأوسط» [٧/ رقم ٧٠٧٢]، والبزار [٥٥٦]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ١٨٦]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ١٩٦]، وتمام فى «الفوائد» [١/ رقم ٥٢٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ١٠٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٨/ ٣٧٠]، وجماعة من طرق عن عاصم به.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح». =

٥٩٥- وبه، عن أم موسى، قالت: ذُكِرَ عبد اللَّه بن مسعود عند علي فذكر من فضله، ثم قال: لقد ارتقى مرةً شجرةً أراد أن يجتنى لأصحابه، فضحك أصحابه من دقة ساقه، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا تَضْحَكُونَ ؟ فَلَهُوَ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أُحُدٍ**».

٥٩٦- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا محمد بن فضيل، حدّثنا مغيرة، عن أم موسى، عن علي، قال: كان آخر كلام رسول اللَّه ﷺ: «**الصَّلاةَ، الصَّلاةَ، اتَّقُوا اللَّه فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**».

= **قلتُ**: وإسناده حسن رائق. وله طريق آخر عن علي به. أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [١٨/ ٣٧٣]، من طريق خيثمة بن سليمان عن هلال بن العلاء عن أبيه عن إسحاق الأزرق عن أبي سنان الكوفي عن الضحاك بن مزاحم عن النزال بن سبرة عن علي به. . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. والعلاء بن هلال: ضعفه أبو حاتم وابن حبان، وغمزه الخطيب أيضًا في حديثه، وله طريق ثالث: عن ابن عساكر أيضًا [١٨/ ٣٧٤]، وسنده تالف. وفي الباب عن جماعة من الصحابة به. . .

٥٩٥- **صحيح لغيره**: مضى قريبًا [برقم/ ٥٣٩].

٥٩٦- **قوى لغيره**: أخرجه أبو داود [٥١٥٦]، وابن ماجه [٢٦٩٨]، وأحمد [١/ ٧٨]، والبخاري في «الأدب المفرد» [١٥٨]، وابن أبي الدنيا في «المحتضرين» [رقم ٢٩]، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» [١/ رقم ٣٢٥]، والطبري في «تهذيب الآثار» [٣/ ١٦٦/ مسند علي]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٤٢٠]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨٥٥٥]، وفي «سننه» [١٥٥٧٨]، وفي «الآداب» [رقم/ ٥٠/ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية]، والمحاملي في «أماليه» [رقم ١٣٥]، وجماعة من طرق عن المغيرة بن مقسم عن أم موسى عن علي به. . . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن. وأم موسى: امرأة صالحة الحال، كما مضى بيانه في تخريج الحديث [رقم/ ٥٣٩]. له طريق آخر عن علي به. . . يرويه نعيم بن يزيد عن علي: عند أحمد [١/ ٩٠]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٣٤٣]، والمزي في «تهذيبه» [٢١/ ٤٨٢]، وغيرهما من طريق عمر بن الفضل السلمي عن نعيم بن يزيد عن علي به. . . وهذا إسناد ضعيف، ونعيم: شيخ مجهول، كما قاله أبو حاتم. وقد زاد فيه نعيم: «والزكاة» وهي زيادة منكرة، كما قاله الإمام في «الإرواء» [٧/ ٢٣٨]. =

٥٩٧- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا محمد بن فضيل، عن مطرف، عن أبى إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن على، قال: كان رسول اللّه ﷺ يوتر فى أول الليل وفى وسطه وفى آخره، ثم أثبت له الوتر فى آخره.

٥٩٨- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن سعيد بن أبى عروبة، عن عبد اللّه الداناج، عن حضين أبى ساسان، أنه ركب ناسٌ من أهل الكوفة إلى عثمان بن عفان، فأخبروه بما كان من أمر الوليد، أى يشرب الخمر، فكلمه فى ذلك علىٌ، فقال له عثمان: دونك ابن عمك فأقم عليه الحد، قال: قم يا حسن فاجلده، قال: فيم أنت من هذا؟ ول غيرى، قال: بل ضعفت ووهنت، قم يا عبد اللّه بن جعفر فاجلده، فجعل يجلده، ويعد علىٌ حتى بلغ أربعين، فقال: كف، أو أرسله، جلد رسول اللّه ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وكملها عمر ثمانين وكلٌ سنةٌ.

٥٩٩- **حدّثنا** زهير، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن أبى جعفر، قال: جلد على رجلاً من قريش الحد فى الخمر أربعين جلدة بسوط له طرفان.

= وللحديث: شاهد عن أنس بن مالك يأتى [برقم/ ٢٩٣٣، ٢٩٩٠]، يرويه عنه قتادة، وقد اختلف على قتادة فى إسناده، كما سترى ذلك فيما يأتى [برقم/ ٦٩٣٦، ٦٩٧٩].

٥٩٧- **قوى**: مضى تخريجه [برقم ٣٢٢].

٥٩٨- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم/ ٥٠٤].

٥٩٩- **صحيح**: دون قوله «بسوط له طرفان»: أخرجه الشافعى [١٣٧٢]، وعبد الرزاق [١٣٥٤٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٣٢٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٥٤]، وغيرهم، من طرق عن سفيان عن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبى جعفر محمد بن على الباقر به...

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إلى أبى جعفر، لكنه منقطع. قال الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٤٣٢]: «رواه أبو يعلى، وأبو جعفر لم يسمع من على».

قلتُ: وهذا فيه تسامح، بل هو لم يدرك عليًا أصلاً، وبين مولده وموت على ما ينوف على العشرين عامًا، كما ذكره الحافظ فى «الفتح» [١٢/ ٧١]، وله طريق آخر: يرويه ابن لهيعة قال حدثنى أبو الأسود عن عروة: «أن عليًا جلد الوليد بن عقبة بسوط له ذنبان أربعين جلدة =

٦٠٠- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن عبيد اللَّه الخولاني، عن ابن عباس، قال: دخلت على علي بيته، وقد بال فدعا بوضوء فجئناه بعُس يملأ المد، أو قريبه، حتى وُضِعَ بين يديه، فقال: ألا أتوضأ لك وضوء رسول اللَّه ﷺ؟ قلت: بلى، فداك أبي وأمي، قال: فوضع له الإناء، فغسل يديه، ثم مضمض واستنشق، ثم أخذ بيديه فصك بهما في وجهه،

= في الخمر». أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ١٥٥]، من طريق سعيد بن أبي مريم قال ثنا ابن لهيعة به.

قال الحافظ في «الفتح» [١٢/ ٧١]: «في سنده ابن لهيعة، وهو ضعيف، وعروة لم يكن في الوقت المذكور مميزًا».

والأثر: صحيح ثابت عن علي من طرق أخرى عنه به، لكن دون قوله: «بسوط له طرفان» فهي زيادة ضعيفة. ومنها: الطريق الماضي قبله.

٦٠٠- حسن: أخرجه أبو داود [١١٧]، وأحمد [١/ ٨٢]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٣٣٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٣٢]، والبزار [٤٦٣، ٤٦٤]، وابن خزيمة [١٥٣]، وابن حبان [١٠٨٠]، والضياء في «المختارة» [٢/ ٢٣٠]، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» [١/ ٧٤]، وغيرهم، من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن عبيد اللَّه الخولاني عن ابن عباس به نحوه. . .

قلتُ: وهذا إسناد جيد إن شاء اللَّه. وعبيد اللَّه الخولاني: روى عنه جماعة ووثقه ابن حبان، وتبعه الحافظ في «التقريب».

■ والصواب: أنه صدوق وحسب. ومحمد بن إسحاق: إمام في المغازي والسير، صدوق متماسك في الحديث. وقد أعلوا هذا الحديث بعللٍ لا تقوى عند الغربلة والنقد؛ فقال البزار بعد أن رواه: «عبيد اللَّه الخولاني لا نعلم أن أحدًا يروي عنه غير محمد بن طلحة».

قلتُ: فكأنه يشير إلى إعلاله بجهالته، ولم ينفرد محمد بن طلحة بالرواية عن عبيد اللَّه الخولاني أصلاً، بل روى عنه أيضًا قتادة وبسر بن سعيد وبكير الأشج وغيرهم من الثقات الأثبات، واحتج به البخاري ومسلم. ونقل الترمذي إعلاله عن البخاري بما ليس بعلة على التحقيق، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار». راجع «سنن البيهقي» [١/ ٧٤]، وصحيح أبي داود [رقم ١٠٨]، للإمام. =

والتقم إبهاماه ما أقبل من أذنيه، ثم أعاد بمثل ذلك ثلاثًا، ثم أخذ كفًا من ماء بيده اليمنى فأفرغها على ناصيته، ثم أرسلها تستن على وجهه، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثًا، ثم يده الأخرى مثل ذلك، ثم مسح برأسه وأذنيه من ظهورهما، ثم أخذ بكفيه من الماء فصك بهما على قدميه وفيهما النعل، ثم قلبها ثم على الأخرى مثل ذلك، قلت: فى النعلين؟ قال: فى النعلين ثلاثًا.

٦٠١- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن نافع، عن إبراهيم بن حنين، عن جده حنين، عن علىٍ، قال: نهانى رسول اللَّه ﷺ عن لُبْس المعصفر، وعن القسى، وعن خاتمٍ الذهب، وعن القراءة فى الركوع، قال أيوب أو قال: أو أن أقرأ وأنا راكعٌ، قال أبو خيثمة: إن إسماعيل رجع عن قوله: عن جده، فقال بعد: عن إبراهيم بن فلان بن حنينٍ، عن أبيه.

٦٠٢- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا مروان بن معاوية الفزارى، حدّثنا منصور بن حيان،

= أما ابن الجوزى فقد جاء بالطم والرم؛ فقال فى كتابه «العلل المتناهية» [١/ ٣٥١]: «محمد بن إسحاق مجروح، قد كذبه مالك وهشام».

قلتُ: الكلام فى ابن إسحاق طويل الذيل، وقد تصدى بعض الحفاظ للدفاع عنه وعن كل ما غمزه به النقاد، كما فعل ابن سيد الناس فى مقدمة كتابه «عيون الأثر» [١/ ١٩]، ومثله اللكنوى فى حاشيته على كتابه «إمام الكلام». والتحقيق فى شأنه: أنه إمام صدوق صاحب أوهام لكنه متماسك. بحر من بحور العلم والمعرفة. أما تكذيب مالك له ومثله هشام بن عروة وسليمان التيمى ووهيب بن خالد وغيرهم فكل ذلك مدفوع عند النظر ببراهين ناهضة ليس هنا موضع شرحها. فراجع «عيون الأثر» [١/ ١٩]، و«تهذيب المزى» [٤٢/ ٤١٢]، و«تهذيبه» [٩/ ٤٥]، و«ثقات» ابن حبان [٧/ ٣٨١]، و«تاريخ بغداد» [١/ ٢٢٢]، وحاشية اللكنوى على «إمام الكلام».

٦٠١- **صحيح**: مضى الكلام على هذا الطريق [برقم ٤١٣].

٦٠٢- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٩٧٨]، والنسائى [٤٤٢٢]، وأحمد [١/ ١٠٨]، والبزار [٤٩١]، وابن أبى شيبة [٢٢٠١٧]، والبيهقى فى «سننه» [١١٣١٧]، والمزى فى «التهذيب» [٢٨/ ٥٢٣]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «السنة» [٢/ ١٢٥٥]، والخرائطى فى «مساوئ الأخلاق» [رقم ٧٠]، وجماعة، من طرق عن منصور بن حيان عن أبى الطفيل عن على به... =

قال: حدّثنا أبو الطفيل عامر بن واثلة، قال: كنت عند على بن أبى طالب فأتاه رجلٌ، فقال: ما كان النبى ﷺ يسر إليك ؟ فغضب، وقال: ما كان النبى ﷺ يسر إلَى شيئًا كتمه الناس، غير أنه قد حدثنى بكلمات أربع، قال: فقال: ماهن يا أمير المؤمنين ؟ قال: قال: «**لَعَنَ اللَّه مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّه مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّه، وَلَعَنَ اللَّه مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَلَعَنَ اللَّه مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ**».

٦٠٣- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا أبو عامر العقدى، حدّثنا داود بن قيس، عن ابن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن على، قال: نهانى رسول اللَّه ﷺ عن ثلاثٍ، لا أقول نهى الناس: عن تختم الذهبِ، وعن لبسِ القسى والمعصفر المُفْدَمِ، وأن أقرأ راكعًا أو ساجدًا.

= **قلتُ**: وهذا إسناد حجة.

وقد توبع عليه منصور: تابعه القاسم بن أبى بزة: عند مسلم [١٩٧٨]، وأحمد [١/ ١٥٢]، وابن حبان [٥٨٩٦]، والبخارى فى «الأدب» [رقم ٧١]، والبزار [٤٩٤]، والبيهقى [١٨٧٣١]، وغيرهم.

٦٠٣-**قوى**: أخرجه مسلم [٤٨٠]، والنسائى [١١١٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٦٠]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ٢٩٩]، - وعنده معلقًا- والبزار [٤٣٤]، والخطيب فى «تاريخه» [٦/ ٢٤٢]، وغيرهم، من طرق عن داود بن قيس عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين عن أبيه عن ابن عباس عن على به نحوه. وهو عند بعضهم فى سياق أتم.

قلتُ: وهذا إسناد قوى رائق.

وهكذا رواه جماعة من الثقات عن داود على هذا الوجه. وخالفهم عبد اللَّه بن مسلمة القعنبى؛ فرواه عنه فقال: عن إبراهيم بن عبد اللَّه عن ابن عباس عن على به. . . ولم يقل فيه «عن أبيه».

هكذا أخرجه الشاشى فى «مسنده» [رقم ١٤٥٠]، وهذا وهم من القعنبى إن شاء اللَّه. والمحفوظ عن داود هو الأول.

وقد توبع داود على الوجه الماضى: تابعه محمد بن عجلان كما مضى [برقم/ ٣٠٤]، و[رقم ٤٢٠]، و[٥٣٧].

وكذا تابعه: الضحاك بن عثمان وعبد الحكيم ابن عبد اللَّه بن أبى فروة. =

٦٠٤- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا أبو عامر العقدى، حدّثنا داود بن قيس، حدثنى إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين، عن أبيه، عن ابن عبّاس، عن على، قال: نهانى حِبى ﷺ، عن ثلاث: لا أقول نهى الناس، عن تختم الذهب، وعن لُبيبْسٍ القسى والمعصفَر المُفْدَمِ، وأن أقرأ راكعًا أو ساجدًا.

٦٠٥- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، حدّثنا زكريا، عن أبى إسحاق، عن هبيرة بن يريم، عن علىٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن خاتم الذهب، وعن القسى، وعن المياثر الحمر.

٦٠٦- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا يونس بن محمد، حدّثنا صالح بن عمر، حدّثنا عاصم بن كليبٍ، عن أبى بردة بن أبى موسى قال: كنت جالسًا مع أبى، فأتانا على بن أبى طالب بأمرٍ من أمر الناس، ثم قال: قال لى رسول اللَّه ﷺ: «**قُلِ اللَّهمَّ اهْدِنِى وَسَدِّدْنِى، وَاذْكُرْ بِالْهُدَى هِدَايَتَكَ الطَّرِيقَ، وَاذْكُرْ بِالسَّدَادِ تَسْدِيدَ السَّهْمِ، وَنَهَانِى أَنْ أَجْعَلَ**

= وخالفهم جماعة كثيرة، كلهم رووه عن إبراهيم بن عبد اللَّه عن أبيه عن على به. . . ولم يذكروا فيه «ابن عباس»، وهذا الوجه هو الذى رجحه البخارى فى «تاريخه» [٥/ ٦٩].

■ **والصواب**: أن الوجهين محفوظان معًا كما ذكرناه فى تخريج الحديث [رقم ٣٠٤].

٦٠٤- **قوى**: انظر قبله.

٦٠٥- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٤٠٥١]، والترمذى [٢٨٠٨]، والنسائى [٥١٦٥]، وابن ماجه [٣٦٥٤]، وأحمد [١/ ٩٣]، والبزار [٧٢٨]، وابن أبى شيبة [٢٥٢٤٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٦٠]، والبخارى فى «تاريخه» [٤/ ٣١٩]، -وعنده معلقًا- والخطيب فى «تاريخه» [٦/ ٣١٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٦/ ١١٥]، وابن الأعرابى فى المعجم [١/ رقم ١٢٥]، وغيرهم، من طرق عن هبيرة بن يريم عن على به. . .

قلتُ: هذا إسناد حسن؛ هبيرة بن يريم: صدوق إن شاء اللَّه. وأبو إسحاق السبيعى قد صرح بالسماع عند جماعة من طريق شعبة وغيره عنه. وللحديث شواهد كثيرة. أما النهى عن خاتم الذهب والقسى: فيشهد له ما قبله وغيره.

وأما النهى عن «المياثر الحمر»: فله شواهد أيضًا. راجع «الصحيحة» [٥/ ٥١٩]، للإمام.

٦٠٦- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤١٨]، فانظره.

خَاتَمِي فِي هَذِهِ»، وأومأ أبو بردة بإبهامه إلى السبابة أو الوسطى، قال عاصمٌ: فأنا اشتبه على أيتهما هي، قال: وقال عليٌّ: ونهى رسول اللَّه ﷺ، عن الميثرة والقسية، قال: فأما الميثرة فشيءٌ كانت تصنعه النساء لبعولتهن يجعلونه على رحالهم، وأما القسية فثياب الشام، قيل: شامٌ أو مصر، مضلعةٌ فيها حريرٌ، وفيها أمثال الأترج، قال أبو بردة: فلما رأينا السَّبَنِي عرفنا أن هي هي.

٦٠٧- **حدّثنا** زكريا، حدّثنا صالحٌ، بإسناده نحوه.

٦٠٨- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا مروان بن معاوية الفزاري، حدّثنا أزهر بن راشد الكاهلي، عن الخضر بن القواس البجلي، عن أبي سُخَيلة، قال: قال عليٌّ: ألا أخبركم بأفضل آية في كتاب اللَّه، حدّثنا بها رسول اللَّه ﷺ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال: «**وَسَأُفَسِّرُهَا لَكَ يَا عَلِيُّ، مَا أَصَابَكَ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ عُقُوبَةٍ، أَوْ بَلاءٍ فِي الدُّنْيَا فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ، وَاللَّه أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُثَنِّيَ عَلَيْكُمُ الْعُقُوبَةَ فِي الآخِرَةِ، وَمَا عَفَا اللَّه عَنْهُ فِي الدُّنْيَا فَاللَّه أَجَلُّ أَنْ يَعُودَ بَعْدَ عَفْوِهِ**».

٦٠٩- **حدّثنا** زهير، حدّثنا وكيع، حدّثنا الأعمش، عن مسلم البطين، عن علي بن الحسين، عن مروان بن الحكم قال: كنا نسير مع عثمان فسمع رجلاً يلبي بهما جميعًا فقال: من هذا؟ قالوا: علي، قال: ألم تعلم أني قد نهيت عن هذا؟ قال: بلى ولكن لم أكن لأدع قول رسول اللَّه ﷺ لقولك.

٦١٠- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد

٦٠٧- صحيح: انظر السابق.

٦٠٨- ضعيف: مضى تخريجه [برقم ٤٥٣].

٦٠٩- صحيح: مضى [برقم ٣٤٩].

٦١٠- صحيح: مضى الكلام عليه[برقم ٣٧٥].

الرحمن، عن علي، قال: كنا عند النبي ﷺ، فقال: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلا قَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ**»، فقلنا: يا رسول الله، أفلا نتكل؟ قال: «**لا، اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [الليل: ٥-١٠].

٦١١- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي، قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأنصار على سرية بعثهم، وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا، قال: فأغضبوه في شيء، فقال: اجمعوا لي حطبًا، فجمعوا، فقال: أوقدوا نارًا، فأوقدوا، ثم قال: ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسمعوا لي وتطيعوا؟ قالوا: بلى، قال: فادخلوها، قال: فنظر بعضهم إلى بعض، وقالوا: إنما فررنا إلى رسول الله ﷺ من النار، قال: فسكن غضبه، وطفئت النار، فلما قدموا على رسول الله ﷺ ذكروا له ذلك، فقال: «**لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**».

٦١٢- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله ابن جعفر، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**خَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ**».

٦١٣- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي، قال: كنت أرى أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما، حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما.

٦١١- **صحيح**: سبق [برقم ٣٧٥، ٣٧٨].

٦١٢- **صحيح**: سبق [برقم ٥٢٢].

٦١٣- **صحيح لغيره**: مضى الكلام عليه [برقم ٣٤٦].

٦١٤- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي وائل، عن أبي الهياج الأسدي، قال: قال عليٌّ: أبعثك على ما بعثني عليه رسول اللَّه ﷺ: أن لا أدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً إلا سويته.

٦١٥- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن حجية بن عدي، قال: جاء رجلٌ إلى علي، فقال: إني اشتريت بقرةً، فقال: اذبحها عن سبعة، قال: مكسورة القرن، قال: لا يضرك، قال: عرجاء، قال: إذا بلغت المنسك فاذبحْ، أمرنا رسول اللَّه ﷺ، أن نستشرف العين والأذن.

٦١٦- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا سفيان، عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، عن محمد ابن الحنفية، عن أبيه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مِفْتَاحُ الصَّلاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ**»

٦١٤- صحيح لغيره: مضى تخريجه [برقم ٣٤٣].

٦١٥- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٣٣٣].

٦١٦- حسن لغيره: أخرجه أبو داود [٦١]، والترمذي [٣]، وابن ماجه [٢٧٥]، وأحمد [١/ ١٣]، والدارمي [٦٨٧]، والشافعي [١٣٣]، والدارقطني في «سننه» [١/ ٣٦٠]، والبزار [٦٣٣]، وابن أبي شيبة [٢٣٧٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٢٧٣]، وأبو نعيم في «الحلية» [٨/ ٣٧٢]، والخطيب في «تاريخه» [١٠/ ١٩٦]، وابن عدي في «الكامل» [٤/ ١٢٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٧/ ١٧٣]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٩/ ١٨٥]، وابن الأعرابي في «معجمه» [١/ رقم ٣٧١]، وجماعة، من طرق عن الثوري عن عبد اللَّه بن محمد ابن عقيل عن ابن الحنفية عن أبيه به. . . قال الترمذي: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وعبد اللَّه بن محمد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه».

قلتُ: وقد تُوبع الثوري عليه: تابعه المفضل بن صدقة: عند ابن عدي في «الكامل» [٦/ ٤٠٩]، لكن المفضل غير ثقة، والحديث حديث الثوري من روايته هو عن ابن عقيل.

وابن عقيل: الكلام فيه طويل الذيل، والتحقيق: أنه صدوق سيء الحفظ لا يحتج به على الانفراد، بل يكتب حديثه ويستشهد به.

وأفضل ما قيل فى بيان حاله: هو قول ابن حبان فى المجروحين [٢/ ٣]: «. . . كان ردىء الحفظ، وكان يحدث على التوهم؛ فيجىء بالخبر على غير سننه؛ فلما كثر ذلك فى أخباره وجب مجانبتها؛ والاحتجاج بضدها».

قلتُ: وهذا قول خبير بحال الرجل، كأنه سبر مروياته، ونظر فى أحاديثه، ثم استخلص ذلك الحكم الدقيق عليه، وتلك طريقة لا يعدلها طريقة أخرى فى الحكم على الرواة والنقلة، وأين هذا من مطلق التوثيق النظرى، وقد توسعنا فى شرح حال ابن عقيل، وإثبات كونه ضعيف الحفظ، مختل الضبط، مع كونه قد تغير أيضًا حتى رآه ابن عيينة يحدِّث نفسه! وذكرنا الأجوبة على أقوال من حاول توثيقه أو تمشية حاله، كل ذلك فيما علقناه على «ذم الهوى» لابن الجوزى [١/ رقم ٤٥٦]، وراجع ما مضى [برقم ٤٩٨].

وزعم الإمام ابن دقيق العيد فى «الإمام» كما فى «نصب الراية» [١/ ٢٤٧]، أن الطبرانى والبيهقى قد رويا هذا الحديث من طريق أبى نعيم الملائى عن الثورى عن ابن عقيل عن ابن الحنفية به مرسلاً. .

وهذا لم أجده أصلاً؛ بل وقع عند البيهقى من هذا الطريق بعينه [٢٠٩٤]، متصلاً عن ابن الحنفية عن على به. . . ولم أقف على سند الطبرانى، وأغلب الظن أنه مثل طريق البيهقى موصولاً، بل هو كذلك؛ لكون البيهقى قد رواه من طريق الطبرانى نفسه؛ فالظاهر أنه قد وقع سقط فى نسختى ابن دقيق العيد من «سنن البيهقى»، و«معجم الطبرانى»، وأيضًا: فالحديث فى «فضائل الصلاة» [رقم١]، لأبى نعيم الملائى عن الثورى مرفوعًا به.

وهذا مما يقطع قول كل خطيب، وقد وجدتُ للحديث طريقًا آخر: عند أبى نعيم فى الحلية [٧/ ١٢٤]، وسنده مظلم، وله شواهد عن جماعة من الصحابة منهم: أبو سعيد الخدرى، وسيأتى حديثه [برقم/ ١٠٧٧، ١١٢٥]. ومنهم: ابن عباس، ومنهم عبد اللَّه بن زيد، ومنهم جابر بن عبداللَّه، وكلها لا يصح منها شىء أصلاً. بل وأكثرها تالفة الأسانيد.

وفى الباب عن جماعة من الصحابة موقوفًا عليهم، لكن: بعض هذه الشواهد إذا ضُمَّت إلى حديث علىٍّ هنا أرجو أن يكون الحديث مقبولاً.

وحديث على هنا: قد صححه ابن السكن وغيره، وحسنه: النووى، والبغوى، وابن سيد الناس. راجع: «نصب الراية» [١/ ٢٤٧]، و«التلخيص» [١/ ٢١٦]، و«صحيح أبى داود» [١/ ١٠٢- ١٠٤/ طبعة دار غراس]، و«أصل صفة صلاة النبى ﷺ» [١/ ١٨٤-١٨٦]، للإمام الألبانى.

٦١٧- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عاصمٍ، عن عليٍ، قال: كان النبي ﷺ يصلي على إثر كل صلاةٍ مكتوبةٍ ركعتين، إلا الفجر والعصر.

٦١٨- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عاصمٍ، عن عليٍ، قال: الوتر ليس بحتمٍ مثل الصلاة، ولكنه سنةٌ سنها رسول اللَّه ﷺ.

٦١٩- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الخليل، عن عليٍ قال: رأيت رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان، فقلت: تستغفر لأبويك وهما مشركان؟ فقال: أليس قد استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشركٌ؟ قال: فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣، ١١٤]، إلى آخر الآيتين.

٦٢٠- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا شعبة، عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن عليٍ، قال: كان النبي ﷺ يوم الخندق، على فُرْضَةٍ من فُرَض الخندق، فقال: «**شَغَلُونَا عَنْ صَلاَةِ الْوُسْطَى، صَلاَةِ الْعَصْرِ، حَتَّى غَرَبَتَ الشَّمْسِ، مَلأَ اللَّهُ أَجْوَافَهُمْ- أو بيوتهم- وبُطُونَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا**».

٦٢١- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا سفيان، عن عاصمٍ، عن زرٍ، أن عبيدة السلماني، سأل عليًا عن هذا، فذكر عن النبي ﷺ نحو حديث شعبة.

٦٢٢- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن

٦١٧- **قوى**: مضى قريبًا [برقم ٥٧٣].

٦١٨- **قوى**: مضى تخريجه [برقم ٣١٧].

٦١٩- **ضعيف**: مضى الكلام عليه[برقم ٣٣٥٥].

٦٢٠- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم ٣٨٨].

٦٢١- **صحيح**: مضى [برقم ٣٨٤]، من طريق أبي حسان الأعرج عن عبيدة به. ومضى [برقم ٣٨٥]، من طريق ابن سيرين عن عبيدة به. . . أما طريق عاصم عن زر بن حبيش عن عبيدة: فقد مضى [برقم ٣٩٠].

٦٢٢-**قوى**: مضى [برقم ٣١٨]، بأقل من هذا اللفظ.

ضمرة، قال: سألنا عليًا عن تطوع النبي ﷺ بالنهار، فقال: إنكم لا تطيقونه، قال: فقلنا: أخبرنا به نأخذ منه ما أطقنا، قال: كان النبي ﷺ إذا صلى الفجر أمهل حتى إذا كانت الشمس من ها هنا، يعني من قبل المشرق، مقدارها من صلاة العصر من ها هنا، يعني من قبل المغرب، قام فصلى ركعتين، ثم أمهل حتى إذا كانت الشمس من ها هنا، يعني من قبل المشرق، مقدارها من صلاة الظهر من ها هنا، يعني من قبل المغرب، قام فصلى أربعًا، وأربعًا قبل الظهر إذا زالت الشمس، وركعتين بعدها، وأربعًا قبل العصر، يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين، والنبيين، ومن معهم من المؤمنين، والمسلمين، قال: قال عليٌّ: فتلك ست عشرة ركعةً تطوع رسول الله ﷺ بالنهار، وقل من يداوم عليها.

٦٢٣- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا ابن أبي ليلى، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن عليٍ، قال: كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن على كل حالٍ ما لم يكن جنبًا.

٦٢٤- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، عن يونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي، عن علي، قال: كنت عند النبي ﷺ فأقبل أبو بكرٍ وعمر، فقال: «**هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ، وَالآخِرِينَ، إِلا النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ**».

٦٢٥- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية، وأنتم تقرؤون: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾ [النساء: ١٢]، وأن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات.

٦٢٦- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا يحيى بن سعيدٍ القطان، عن شعبة، قال: حدثني علي بن

٦٢٣- **ضعيف**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٧].

٦٢٤- **قوى لغيره**: سبق تخريجه [برقم ٥٣٣].

٦٢٥- **ضعيف**: مضى تفصيل الكلام عليه[برقم ٣٠٠].

٦٢٦- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم ٣١٣].

مدرك، عن أبي زرعة، عن ابن نجيٍ، عن أبيه، عن عليٍ، عن النبي ﷺ قال: «**لا يَدْخُلُ الْمَلَكُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلا صُورَةٌ**».

٦٢٧- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا يحيى بن سعيد، حدّثنا شعبة، قال: حدثني منصورٌ، عن ربعي، قال: سمعت عليًا، يخطب، وهو يقولُ: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ**».

٦٢٨- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا يحيى بن سعيد، حدّثنا سعيدٌ، حدّثنا قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عباد، قال: دخلت أنا والأشتر، علَى علي، فقال: هل عهد إليك رسول اللَّه ﷺ شيئًا لم يعهده إلى الناس عامةً؟ قال: لا، إلا ما فيَ كتابي هذا، قال: فأخرج كتابًا من قراب سيفه، فإذا فيه: «**الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، لاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلاَ ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ، مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلاَئِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**».

* * *

٦٢٧- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٥١٣].

٦٢٨- صحيح: مضى [برقم ٣٣٨]، فانظره هناك.

٦٢٩- أخبرنا أبو يعلى أحمد بن على بن المثنى الموصلى، حدّثنا عبيد اللّه بن عمر القوارىرى، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، عن زائدة بن قدامة، عن سماك بن حرب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، عن النبى ﷺ: «**لِيَجْعَلْ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ ثُمَّ يُصَلِّى**».

(*) هو: أحد العشرة المبشرين بالجنة، من السابقين الأولين إلى الإسلام، شهد مع النبى ﷺ المشاهد والفتوح - سوى بدر- وكان يلقب: طلحة الخير، وطلحة الجود، وطلحة الفياض.
وكان أحد الستة من أصحاب الشورى. ومناقبه شهيرة معروفة.
وكان ممن يضرب به المثل فى الإقدام والشجاعة، وقد بقى حيًا حتى فتنة يوم الجمل، فرآه مروان ابن الحكم -وكان ممن يطلب ثأر دم عثمان- فرماه بسهم فقتله،
وكان مروان مجتهدًا متأولاً، مثله مثل أبى الغادية الجهنى قاتل عمار بن ياسر - رضى اللّه عن الجميع- فهؤلاء قوم سبقت لهم من ربهم الحسنى، فالقاتل والمقتول كلاهما فى جنات ونهر، فى مقعد صدق عند مليك مقتدر.

٦٢٩- **صحيح**: أخرجه مسلم [٤٩٩]، وأبو داود [٦٨٥]، والترمذى [٣٣٥]، وابن ماجه [٩٤٠]، وابن أبى شيبة [٢٨٤٤]، وأحمد [١/ ١٦١]، وابن خزيمة [٧٤٣]، وابن الجارود [١٦٦]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [١٠١/ المنتخب] وابن حبان [٢٣٧٩]، والبزار [٩٣٩]، والبيهقى [٣٢٦٧]، وجماعة، من طرق عن سماك بن حرب عن موسى بن طلحة عن أبيه به نحوه... وهو عند جماعة فى سياق أتم بأوله.
قلتُ: هكذا رواه أصحاب سماك بن حرب عنه على هذا الوجه، وتابعهم: الثورى من رواية عبد الرزاق عنه، لكن اختلف على عبد الرزاق فى سنده، فرواه عنه زهير بن محمد بن قمير مثل رواية الجماعة هنا: أخرجه ابن المقرئ فى المعجم [رقم/ ٧٩٧]، والدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢٢٠٦]، والخطيب فى «تاريخه» [٨/ ٤٨٤]، وابن العديم فى بغية الطلب [٤/ ٩٢] من طريق زهير به.
وتابعه أبو مسعود الرازى الحافظ: عند الخطيب فى «تاريخه» [٨/ ٤٨٤]، لكن فى الطريق إليه نظر، وخالفهما: إسحاق بن إبراهيم الدبرى، فرواه عن عبد الرزاق فقال: عن الثورى، =

٦٣٠- **حدّثنا** عبيد اللَّه، حدّثنا عمر بن عبيد الطنافسي، عن سماك بن حرب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، قال: كنا نصلي والدوابُّ تمر بين أيدينا، فذكرنا ذلك للنبي ﷺ، فقال: «**مثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ يَكُونُ بَيْنَ يَدَىْ أَحَدِكُمْ، ثُمَّ لا يَضُرُّهُ مَا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ**».

٦٣١- **حدّثنا** الفضل بن سكين بن سخيت، حدّثنا سليمان بن أيوب بن سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد اللَّه، حدثني أبي، عن جدي، قال: حدثني موسى بن طلحة، عن طلحة بن عبيد اللَّه، قال: سمعت النبي ﷺ، يقول: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»، قال الفضل: كان سليمان هذا كوفيًا ثقةً

= عن سماك عن موسى بن طلحة به مرسلاً. . .، هكذا أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» [٢٢٩٢]، وتوبع عبد الرزاق على هذا الوجه المرسل عن الثوري: تابعه: أصحاب الثوري، كلهم رووه عنه عن سماك عن موسى بن طلحة به مرسلاً. . .، هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٤/ ٢٠٦]، وذكر أن وكيعًا قد رواه عنه الثوري واختلف عليه في وصله وإرساله أيضًا، ثم قال الدارقطني: «وهو صحيح من حديث إسرائيل ومن تابعه على وصله. . .».

قلتُ: وهذا هو الصواب. والوجه الموصول من رواية زهير بن محمد بن قمير عن الثوري عن سماك: هو وجه مستقيم صحيح الإسناد. وزهير: ثقة حافظ مأمون، فلعلَّ سماك بن حرب كان ينشط فيوصله، ثم يكسل فيرسله، وسماك: فيه كلام معروف، والتحقيق في شأنه: أنه قوى الحديث إلا في روايته عن عكرمة وحده، ثم هو قد تغير حفظه بآخرة حتى صار يتلقَّن، كما قاله النسائي وغيره.

فالمعتبر: هو رواية القدماء عنه: أمثال شعبة والثوري وزائدة بن قدامة ونحوهم. وهذا الحديث قد رواه عنه: الثوري كما مضى، وكذا زائدة بن قدامة أيضًا.

وله شاهد: من حديث عائشة عند مسلم [رقم/ ٥٠٠]، وجماعة. وسيأتي عند المؤلف [برقم/ ٤٥٦١]. وقد بسطنا تخريجه في «غرس الأشجار».

٦٣٠- **صحيح**: انظر قبله.

٦٣١ - **صحيح**: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٣/ ٢٨٤]، والضياء في «المختارة» [٣/ ٣٦]، من طريق المؤلف عن الفضل بن سكين بن سخيت، حدثنا سليمان بن أيوب بن سليمان بن موسى ابن طلحة بن عبيد اللَّه حدثني أبي عن جدي قال: حدثني موسى بن طلحة: عن طلحة ابن عبيد اللَّه به. . . =

= **قلتُ**: وهذا إسناد مظلم، وشيخ المؤلف: يقول عنه ابن معين: «كذاب، لعن الله من يكتب عنه من صغير أو كبير إلا أن يكون لا يعرفه»، كما فى «تاريخ الخطيب» [١٢/ ٣٦٢]، بإسناد صحيح إليه. وبعضهم يسميه: «الفضل بن سخيت»، وبعضهم يقول: «الفضل بن السكن»، والثلاثة واحد، كما قاله الحافظ فى اللسان [٤/ ٤٤١].

وقد غفل ابن حبان عن تكذيب ابن معين لهذا الفضل العديم الفضل، وأورده فى «الثقات»، وما فعل شيئًا، وقد أورده العقيلى فى «الضعفاء» [الطبعة العلمية]، وقال: «الفضل بن السكن الكوفى: لا يضبط الحديث، وهو مع ذلك مجهول».

هكذا وقع عنده: «ابن السكن»، بدل: «سكين»، وهو كذلك فى «طبعة دار الصميعى» [٣/ ٣٤] أيضًا.

وكنتُ أظن ذلك تحريفًا وقع فى هاتين الطبعتين، ففيهما الكثير من صنوف التصحيف، لكن: رجعت إلى نسخة مخطوطة من «ضعفاء العقيلى» [ق/ ١٨٥/ ب/ المكتبة الظاهرية] فوجدتُ الاسم كما هو فى المطبوع، وهى نسخة عتيقة متقنة، قد قوبلت على نسخة الحافظ أبى البركات الأنماطى.

وبه: أعله الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٣٦٤]، فقال: «رواه أبو يعلى والطبرانى فى الكبير وإسناده حسن، وفيه الفضل بن سكين [وقد تصحف عنده إلى: «دكين»] كذبه يحيى بن معين».

قلتُ: إذا كنتَ تعترف أن فيه من كذبه ابن معين بخط عريض، فكيف يروق لك أن تُحَسِّن إسناده، وإن كنتَ تقصد بتحسينك: إسناد الطبرانى، لكونه ليس فيه: «الفضل بن السكن»، فكان يجب عليك التنبيه على ذلك، وما نراك فعلتَ، لكن لم ينفرد به هذا الفضل، بل تابعه عليه جماعة منهم:

١- يحيى بن عثمان بن صالح: عند الطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ٢٠٤]، وفى طرق حديث: «من كذب على متعمداً» [رقم ٢٤]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [٣/ ٣٥]، حدثنا يحيى ابن عثمان ابن صالح قال حدثنا سليمان بن أيوب به.

قلتُ: ويحيى بن عثمان: متكلم فيه أيضًا،

٢- وأحمد بن منصور الرمادى: عند الحربى فى «غريب الحديث» [٢/ ٧٢٤]، وابن الجوزى فى «الموضوعات» [١/ -٦١-٦٢] من طريقين عن أَحْمَد بنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ أَيُّوبَ به. =

= **قلتُ**: والرمادى ثقة إمام حافظ.

٣- ومُحَمَّدُ بْنُ عَمْرو بْن تَمَّام الْكَلْبِىُّ: عند الطحاوى فى «مشكل الآثار» [١/ ٣٥٥/ طبعة الرسالة]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ تَمَّامٍ الْكَلْبِىُّ أَبُو الْكَرَوَّسِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَيُّوبَ به.

قلتُ: ومحمد بن عمرو شيخ صالح الحديث، روى عنه جماعة من الثقات الحفاظ، وذكره ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٨/ ٣٤]، وقال: «كتبت عنه، وهو صدوق».

٤- وأبو إسماعيل الترمذى: عند أبى نعيم فى «معرفة الصحابة» [١/ رقم ٣٩٩]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [٣/ ٣٦]، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِىٍّ، ثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِىُّ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَيُّوبَ به.

قلتُ: وأبو إسماعيل: إمام حافظ. والحديث: معروف برواية سليمان بن أيوب بن سليمان عن أبيه عن جده عن موسى بن طلحة عن أبيه به...

وسليمان بن أيوب: وثقه ابن حبان ويعقوب بن شيبة والفضل بن سكين، لكنه روى بتلك الترجمة: «عن أبيه عن جده» مناكير وغرائب وأعاجيب، ذكر منها ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٨٣، ٢٨٤]، جملة- منها هذا الحديث- ثم قال: «ولسليمان بن أيوب غير هذا ما ذكرتُ بهذا الإسناد عشرين حديثًا آخر، وروى هذه النسخة جماعة، وعامة هذه الأحاديث أفراد لهذا الإسناد، لا يتابع سليمان عليها أحد...».

قلتُ: والقول قول ابن عدى بلا جدال. وقد مضى أن أمثل طريقة للحكم على النقلة إنما هى سبر أحاديثهم، واعتبار مروياتهم، وعرضها على أحاديث الثقات، فهذا السبيل أقوم بكثير من مطلق التوثيق النظرى، وأيوب بن سليمان بن عيسى وأبوه سليمان بن عيسى: يقول عنهما حسين الأسد فى تعليقه على «مسند المؤلف»: «لم أجد لهما ترجمة».

قلتُ: هذه غفلة عن كون الأول مترجم فى الجرح والتعديل [٢/ ٢٤٨]، وهو شيخ مجهول الحال، وأبوه: مترجم فى «تاريخ البخارى الكبير» [٤/ ٣٠]، وثقات ابن حبان [٦/ ٣٩٤]، وهو مجهول الصفة أيضًا،

وللحديث: طريق آخر عند الحاكم فى «علوم الحديث» [ص/ ٢٥٠/ طبعة دار إحياء العلوم]، وأبى الحسن ابن شاذان فى «المشيخة الصغرى» [رقم/ ٥٦ / طبعة مكتبة الغرباء الأثرية]، والخطيب فى «تاريخه» [٣/ ٢٥]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [١/ ٦١]، =

٦٣٢- حدّثنا إبراهيم بن محمد بن عرعرة، حدّثنا معتمر بن سليمان، عن ليث، عن مولًى لموسى بن طلحة، أو عن ابن لموسى بن طلحة، عن أبيه، عن جده، قال: «كانَ النبى ﷺ يتوضأ من ألبان الإبل، ولحومها ولا يصلى فى أعطانها، ولا يتوضأ من لحوم الغنم وألبانها، ويصلى فى مرابضها».

= من طريق محمد بن عمر بن معاوية الطلحى عن أبيه عمر بن معاوية عن أبيه معاوية بن إسحاق عن أبيه إسحاق بن طلحة عن أبيه طلحة بن عبيد الله به مرفوعًا. . .

قال الحاكم: «رواة هذا الحديث كلهم قرشيون».

قلتُ: وهذا إسناد غريب، محمد بن عمر بن معاوية: شيخ غائب الحال، لم يترجمه إلا الخطيب فى «تاريخه» [٣/ ٢٤]، وذكر له ثلاثة أحاديث يرويها بتلك النسخة عن آبائه، ثم قال الخطيب: «قال لى الحسن -يعنى ابن رزقويه-: لم يكن عند هذا الشيخ غير هذه الثلاثة الأحاديث».

قلتُ: وأبوه وجده طيران غريبان، وباقى رجاله معروفون. ومتن الحديث: صحيح معدود من المتواتر. وسيأتى من رواية جماعة من الصحابة، وقد مضى من رواية أبى بكر [برقم/ ٧٣]، ومن رواية عمر [برقم/ ٢٥٩]، ومن رواية على [برقم/ ٤٩٦].

● **تنبيه**: قول المؤلف عقب هذا الحديث: «قال الفضل: كان سليمان هذا كوفيًا ثقة» فسليمان: هو ابن أيوب. والفضل: هو ابن سكين شيخ المؤلف الكذاب المكشوف الحال، وهلا بحث عمن يوثقه نفسه قبل أن يوثّق هو من لا يدرى؟!

٦٣٢- منكر: أخرجه الحميدى فى «مسنده» كما فى «المطالب العالية» [٢/ ٤١٥/ طبعة العاصمة]، ثنا المعتمر بن سليمان التيمى، سمعت ليثًا يحدث عن مولى لموسى بن طلحة، أو عن ابن لموسى بن طلحة، عن أبيه، عن جده طلحة به نحوه. مُفرّقًا، ولفظه: «لا يصلى فى أعطان الإبل، أتوضأ من لحوم الإبل، ولا أصلى فى أعطانها».

قلتُ: هذا حديث منكر. قد أفسده الليث بن أبى سليم بوجوده فيه، والليث: هو الشيخ الصدوق العابد الصالح، لكنه كان مضطرب الحديث جدًا، وسوء حفظه مما سارت به الركبان، بل قد اختلط أيضًا حتى صار لا يدرى ما يقول، فجعل يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويغرب على الثقات، ويأتى عن الأثبات بما ليس من حديثهم، حتى تركه بعضهم، وقد شاهده عيسى بن يونس بن أبى إسحاق - الثقة المأمون- وهو يصعد المنارة فى ضحوة النهار وجعل =

٦٣٣- حدّثنا غسان بن الربيع، حدّثنا ليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي النضر، «أن عثمان بن عفان، دعا بماء للوضوء، وعنده الزبير، وطلحة، وعليٌّ، وسعدٌ، ثم توضأ وهم ينظرون، وغسل وجهه ثلاث مرات، ثم أفرغ على يمينه ثلاث مرات، وغسل شماله ثلاث مرات، ومسح برأسه، ورش على رجله اليمنى، ثم غسلها ثلاثً مراتٍ، ثم رش على رجله اليسرى، ثم غسلها ثلاث مراتٍ، ثم قال للذين

= يؤذن بالصلاة في غير موعدها، وهذا كاف في التنكب عن حديثه فيما لا يتابعه عليه الثقات. وقد اضطرب في إسناد هذا الحديث كما ترى.

١- فتارة يقول: «عن مولى لموسى بن طلحة».

٢- ثم يشك ويقول: «أو عن ابن لموسى بن طلحة». وهذا أمر قد عهدناه منه كثيراً، ولم يكن في الحديث بالليث، بل وجدته قد اضطرب في إسناده على لون ثالث،

فقال ابن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب»: «ثنا المعتمر بن سليمان، سمعت ليث بن أبي سليم، عن مولى لموسى بن طلحة- أو ابن لموسى بن طلحة- عن جده، عن النبي ﷺ أنه كان يتوضأ من ألبان الإبل ولحومها، ولا يصلي في أعطانها».

ثم قال ابن راهويه: «ذكره المعتمر لغيري، عن أبيه، عن جده- يعني: عن ليث، عن موسى، عن أبيه، عن جده».

يعني: أنه رواه له بإسقاط قوله: «عن أبيه»، ورواه لغيره بإثباته، وهذا من الليث كما قد عرفتَ. وشيخ الليث فيه: مبهم لا يعرف أيضًا،

وبالليث وحده: أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١/ ٩٨]، فقال: «مدار طرق هذه الأسانيد على ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف». وهذا قصور منه عهدناه كثيراً.

وبشيخ الليث وحده: أعله الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٥٦٧]، فقال: «رواه أبو يعلى وفيه رجل لم يسم؟». وهذا قصور منه هو الآخر،

وقد صح الحديث: من قوله ﷺ في النهي عن الصلاة في أعطان الإبل والأمر بالوضوء من لحومها فقط، وصح عنه الإذن بالصلاة في مرابض الغنم، وعدم الوضوء من أكل لحومها. وقد استوفينا أحاديث الباب: في كتابنا «غرس الأشجار».

٦٣٣- صحيح: المرفوع منه: أخرجه الحارث [١/ رقم/ ٧٤ / زوائد الهيثمي]، من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سالم أبي النضر به... =

حضروا: أنشدكم اللَّه، أتعلمون أن رسول اللَّه ﷺ كان يتوضأ كما توضأت الآن؟ قالوا: نعم، وذلك لشيءٍ بلغه عن وضوء قومٍ».

= **قلتُ**: وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع، وأبو النضر: معدود فى صغار التابعين، فمن له برؤية عثمان والزبير وطلحة وعلى وسعد وغيرهم من السادة الكبار؟، وهو معروف بكثرة الإرسال. وبهذا أعله الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٥٢٨]، فقال: «رواه أبو يعلى وأبو النضر لم يسمع من أحد من العشرة».

ثم قال الهيثمى: «وفيه أيضًا: غسان بن الربيع ضعفه الدارقطنى مرة، وقال مرة: صالح، وذكره ابن حبان فى الثقات».

قلتُ: وغسان صدوق على التحقيق. وقد توبع يزيد بن أبى حبيب عليه:

تابعه: ابن لهيعة القاضى عند أحمد بن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٣٣٢/ طبعة دار الوطن]، وعنده «ثنا أبو النضر عمن رأى عثمان بن عفان...».

وهذا ظاهر فى الانقطاع. وقد اختلف فى سنده على الليث بن سعد، فرواه عنه غسان بن الربيع - وهو صدوق متماسك- عند المؤلف. وتابعه يونس بن محمد المؤدب -الثقة المأمون- عند الحارث فى «مسنده» كلاهما روياه عنه على الوجه الماضى.

وخالفهما عاصم بن على بن عاصم الواسطى، فرواه عن الليث فقال: عن يزيد بن أبى حبيب عن رجل: «أن عثمان بن عفان دعا بوضوء...». ثم ذكره.

هكذا أخرجه أبو عبيد فى كتاب الطهور [رقم/ ٦٤]، قال: حدثنا محمد المروزى، ثنا عاصم ابن على، ثنا ليث بن سعد به..

قلتُ: المحفوظ: هو الوجه الأول. وعاصم: صدوق فى الأصل، لكنه صاحب أغلاط وأوهام، ولم يصح تكذيب ابن معين له، وقد يقال: لعلَّ هذا الرجل المبهم هو نفسه سالم أبى النضر، وتكون رواية عاصم من قبيل المبهم الذى فسَّرتْه رواية غسان بن الربيع وصاحبه يونس المؤدب. وهذا محتمل.

وقد خولف ابن لهيعة وابن أبى حبيب فى سنده، خالفهما الثورى، فقال: عَنْ سَالِمٍ أَبِى النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: «أُتِىَ عُثْمَانُ الْمَقَاعِدَ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَتَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثًا وَيَدَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا، ثُمَّ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا يَتَوَضَّأُ، يَا هَؤُلاَءِ: أَكَذَاكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهُ». =

= هكذا أخرجه أحمد [١/ ٦٧]، ومن طريقه الدارقطنى فى «سننه» [١/ ٨٥]، من طريق أبى عبيدة ابن عبيد اللَّه بن عبيد الرحمن الأشجعىَ عن أبيه عن الثورى به . . .

قلتُ: هكذا جوَّده الثورى، لكن اختلف عليه فى متنه وسنده،

١- أما متنه: فقد قال الدارقطنى عقب روايته: «صحيح، إلا التأخير فى مسح الرأس، فإنه غير محفوظ، تفرد به ابن الأشجعى عن أبيه عن سفيان بهذا الإسناد، وهذا اللفظ: رواه العدنيان: عبد اللَّه بن الوليد وزيد بن أبى حكيم، والفريابى وأبو أحمد، وأبو حذيفة عن الثورى بهذا الإسناد، وقالوا كلهم: «إن عثمان توضأ ثلاثًا ثلاثًا وقال: هكذا رأيت رسول اللَّه ﷺ يتوضأ» ولم يزيدوا على هذا».

قلتُ: وتابعهم الحسين بن حفص أيضًا، وقد خرَّجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار».

ومع إعلال متنه، فهو معلول السند أيضًا، فقد جزم أبو حاتم الرازى بكون رواية بسر بن سعيد عن عثمان مرسلة، كما نقله عنه ابنه فى «العلل» [١/ ٦١١/ طبعة سعد الحميد].

٢- وأما سنده: فقد رواه جماعة كثيرة عن الثورى على اللون الماضى به . . .

وخالفهم وكيع بن الجراح، فرواه عن سفيان فقال: عن أبى النضر عن أبى أنس مالك بن أبى عامر: «أن عثمان توضأ بالمقاعد فقال: ألا أريكم وضوء رسول اللَّه ﷺ ؟ ثم توضأ ثلاثًا ثلاثًا، وعنده رجال من أصحاب رسول اللَّه ﷺ».

هكذا أخرجه مسلم [رقم/ ٢٣٠]- واللفظ له- وأحمد [١/ ٥٧]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٨٦]، وغيرهم من طريق وكيع به . . .

قلتُ: وهكذا رواه أبو أحمد الزبيرى أيضًا عن الثورى. وقد رجح أبو حاتم وأبو زرعة هذا الوجه عن سفيان، فقال أبو حاتم: «حديث وكيع أصح». كما فى «العلل» [١/ ٦١١].

وخالفهما الدارقطنى، فرجح الوجه الأوَل عن الثورى، فقال عقب روايته فى «سننه»: «والصواب عن الثورى عن أبى النضر عن بسر عن عثمان». وقد ساق الاختلاف بسنده فى كتابه «العلل» [٣/ ١٧]، ثم قال: «والصحيح قول من قال عن بسر بن سعيد».

قال الشمس ابن عبد الهادى فى «شرح العلل» [ص/ ٩٩]: «وهذا الذى صححه الدارقطنى مخالف لما صححه أبو زرعة وأبو حاتم، وقوله فى هذا أولى».

قلتُ: ويشبه عندى أن يكون الوجهان محفوظين عن الثورى إن شاء اللَّه. =

٦٣٤- حدّثنا القواريرى، حدّثنا عبد اللَّه بن داود، عن طلحة بن يحيى، عن إبراهيم، قال ابن داود أراه، قال مولًى لنا، عن عبد اللَّه بن شداد، عن طلحة بن عبيداللَّه، قال: أتى ثلاثةُ نفر إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال رسول اللَّه ﷺ: «مَنْ يَكْفِينِي هَؤُلاءِ؟» فكفيتهم، فبعث رسول اللَّه ﷺ بعثًا، فخرج رجلٌ منهم فقتل، ثم مكث الآخران عندى، ثم بعث رسول اللَّه ﷺ بعثًا، وخرج الآخر فقتل، ثم مكث الآخر عندى، فمرض، فمات على فراشه، قال طلحة: فأريتهم فى المنام كأن الذى مات على فراشه كان أولهم دخولاً الجنة، وآخرهم دخولاً الذى قتل أولهم، فذكرت ذلك لرسول اللَّه ﷺ، قال: «وَمَا أَنْكَرْتَ مِنْ هَذَا؟ إِنَّ الْمُؤْمِنَ بِكَذَا وَكَذَا تَسْبِيحَةً»، قال ابن داود: هذا معناه.

= وللحديث: طريق آخر يرويه ابن شهاب عن عطاء بن يزيد أنه أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره: «أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما ثم أدخل يمينه فى الإناء فمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثًا ويديه إلى المرافق ثلاث مرات، ثم مسح برأسه، ثم غسل رجليه ثلاث مرات مرار إلى الكعبين». أخرجه البخارى [رقم/ ١٥٨]، ومسلم [رقم/ ٢٢٦]، وجماعة كثيرة.

وللحديث: طرق أخرى عن عثمان بنحوه وبمثله، صحيحة مشهورة. وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٦٣٤- ضعيف: أخرجه البزار فى «مسنده» [٩٥٤]، والشاشى فى «مسنده» [١/ رقم/ ٢٦ / طبعة مكتبة العلوم والحكم]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ٣١٦]، من طريقين عن عبد اللَّه بن داود الخريبى عن طلحة بن يحيى عن إبراهيم مولى لنا عن عبد اللَّه بن شداد عن طلحة به نحوه... وهو عند البخارى إشارة.

قال البزار: «ولا نعلم روى عبد اللَّه بن شداد هذا عن طلحة إلا هذا الحديث».

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الجودة، لكنه معلول، رجاله كلهم ثقات، سوى طلحة بن يحيى، فهو مختلف فيه، ولخَّص حاله الحافظ فى «التقريب» فقال: «صدوق يخطئ».

وشيخ يحيى: هو ابن عمه إبراهيم بن محمد بن طلحة كما يأتى. وقد اختلف على طلحة فى سنده، فرواه عنه عبد اللَّه بن داود الخريبى كما مضى متصلاً...

وتابعه: الفضل بن العلاء، ولكن بنحو جملته الأخيرة فقط، ولفظه: «ليس أحد أفضل عند اللَّه منزلة مؤمن عمره اللَّه فى الإسلام». أخرجه الخطيب فى «المتفق والمفترق» [١/ ٣٩]، =

. . . . . .

= من طريق خليفة بن خياط حدثنا الفضل بن العلاء حدثنا طلحة بن يحيى عن إبراهيم بن محمد ابن طلحة عن عبداللَّه ابن شداد عن طلحة بن عبيد اللَّه به . . .

وخالفهما: وكيع بن الجراح -الجبل الراسخ- فرواه عن طلحة بن يحيى، واختلف عليه فيه، فرواه عنه أحمد بن حنبل فقال: عن وكيع عن طلحة بن يحيى عن إبراهيم بن محمد - وهو نفسه إبراهيم الواقع فى رواية داود الخريبى- عن عبد اللَّه بن شداد: «أنَّ نَفَرًا منْ بَنى عُذْرَةَ ثَلاثَة، أتَوْا النَّبىَّ ﷺ فَأسْلَمُوا، قَالَ: فَقَالَ النَّبىُّ ﷺ: « مَنْ يكْفينيهمْ ؟ قَالَ طَلْحَةُ: أنَا. قَالَ: فَكَانُوا عنْدَ طَلْحَةَ، فَبَعَثَ النَّبىُّ ﷺ بَعْثًا فَخَرَجَ فيه أحَدُهُمْ فَاسْتُشْهدَ، قَالَ: ثُمَّ بَعَثَ بَعْثًا فَخَرَجَ فيه آخَرُ فَاسْتُشْهدَ، قَالَ: ثُمَّ مَاتَ الثَّالثُ عَلَى فرَاشه، قَالَ طَلْحَةُ: فَرَأيْتُ هَؤُلاء الثَّلاثَةَ الَّذينَ كَانُوا عنْدى فى الْجَنَّة، فَرَأيْتُ الْمَيِّتَ عَلَى فرَاشه أمَامَهُمْ، وَرَأيْتُ الَّذى اسْتُشْهدَ أخيرًا يَليه، وَرَأيْتُ الَّذى اسْتُشْهدَ أوَّلَهُم آخرَهُمْ، قَالَ: فَدَخَلَنى منْ ذَلكَ، قَالَ: فَأتَيْتُ النَّبىَّ ﷺ فَذكَرْتُ ذَلكَ لَهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: وَمَا أنْكَرْتَ منْ ذَلكَ؟ لَيْسَ أحَدٌ أفْضَلَ عنْدَ اللَّه منْ مُؤْمن يُعَمَّرُ فى الإسْلام لتَسْبيحه وَتَكْبيره وَتَهْليله». فخالفهما فى وصله فقط.

هكذا أخرجه أحمد فى «مسنده» [١/ ١٦٣]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [٣/ ٣٢-٣٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٢٢٤]، من طريق وكيع به . . .

وهذه الجملة فى آخره: «لَيْسَ أحَدٌ أفْضَلَ عنْدَ اللَّه منْ مُؤْمن يُعَمَّرُ فى الإسْلام لتَسْبيحه وَتَكْبيره وَتَهْليله». وقعت عند المؤلف والشاشى والبزار مختصرة بمعناها، كما أشار إلى ذلك راويها داود الخريبى فى نهاية الحديث إذ قال: «هذا معناه».

وقد تُوبع عليه أحمد على هذا الوجه عن وكيع به مرسلاً:

١- تابعه: ابن أبى شيبة فى مصنفه [٣٤٤٢٣]، ومن طريقه عبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ١٠٤/ المنتخب].

٢- وتابعهما: عثمان بن أبى شيبة عليه بجملته الأخيرة فقط - الماضية- فقال: «حدثنا وكيع عن طلحة بن يحيى قال حدثنى إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عبد اللَّه بن شداد قال طلحة بن عبيد اللَّه به . . .».

أخرجه النسائى فى «الكبرى» [١٠٦٧٤]، وفى «اليوم والليلة» [رقم ٨٣٨]، قال: أخبرنى زكريا ابن يحيى قال حدثنا عثمان به . . . =

= **قلتُ**: وصورة سنده مما تُوهم الاتصال، وليس كذلك، بل هو مرسل كما جزم به الدارقطني في «العلل» [٤/ ٢١٧]، فقال: «وَتابَعَهُ عُثمانُ بن أبي شَيبَة عَلَى إرساله».

فهؤلاء ثلاثة من الثقات الأثبات: كلهم رووه عن وكيع بإسناده عن عبد اللَّه بن شداد به مرسلاً... وخالفهم يحيى بن عبد الحميد الحماني.

فرواه عن وكيع بإسناده عن عبد اللَّه بن شداد عن طلحة بن عبيد اللَّه به متصلاً مثل رواية داود الخريبي، هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٤/ ٢١٧]. والمحفوظ عن وكيع: هو الأول.

والحماني: إمام حافظ مكثر جليل القدر، لكنه ليس بعمدة على التحقيق، وكانت له مناكير وانفرادات عن الثقات لا يوافقه عليها أحد، نعم: لم يكن كذابًا طرفة عين، ولم يكن ممن يسرق الحديث كما قاله بعضهم، بل كان فيه نوع تساهل، وقد شرحنا حاله في كتابنا «المحارب الكفيل» بما لا مزيد عليه إن شاء اللَّه. وكان يحيى أول من ألَّف «المسند» بالكوفة، فانطلقت فيه الألسنة بحق وبباطل، وبالجملة: فالمحفوظ من طريق وكيع هو المرسل كما مضى. لكن قال الدارقطني في «العلل» [٤/ ٢١٧]، بعد أن ذكر بعض ما مضى: «والصواب عندنا قول عبد اللَّه ابن داود».

قلتُ: إن سلكنا مسلك الترجيح: فقول وكيع هو الأصوب عندنا.

وعبد اللَّه بن داود: ثقة عابد إمام، لكنه لم يضبط متنه كما أشار هو نفسه، فلعله وهم في سنده أيضًا، والفضل بن العلاء الذي تابعه عليه: كان كثير الأوهام كما قاله الدارقطني.

والأشبه: أن هذا الاختلاف هو من طلحة بن يحيى نفسه، فقد مضى أنه مختلف فيه، وثقه جماعة. وضعفه آخرون، وقد كان يخطئ كما قاله ابن حبان مع كونه وثَّقه، وقال الحافظ: «صدوق يخطئ». وقد كان ينفرد بأشياء لا يتابعه عليها الثقات حتى قال البخاري فيه «منكر الحديث» ويؤيد ما مضى: أنه قد اضطرب فيه على لون ثالث، فرواه عنه عيسى بن يونس -الثقة المأمون- فقال: عن طلحة بن يحيى عن إبراهيم بن محمد عن شداد بن الهاد به...، وذكر الجملة الأخيرة منه فقط،

هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [١٠٦٧٥]، و«في اليوم والليلة» [رقم ٨٣٩]، قال: أخبرنا محمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن موسى وهو ابن أعين قال: حدثنا عيسى بن يونس قال: حدثنا طلحة بن يحيى به... =

٦٣٥- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر القواريري، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، حدثني محمد بن المنكدر، عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي، عن أبيه، قال: كنا مع طلحة ابن عبيد اللَّه، ونحن حرمٌ، فأهدى له طيرٌ، وطلحة راقدٌ فأكل بعضنا، وبعضنا تورع، فلما استيقظ طلحة وَفَّقَ من أكل، وقال: أكلناه مع رسول اللَّه ﷺ.

= وهذا واضح على أن طلحة لم يحفظ هذا الحديث حتى كان يضطرب فيه، وهو آفة الحديث إن شاء اللَّه.

وللحديث: طرق أخرى عن طلحة بن عبيد اللَّه بغير هذا السياق، كما سيأتي بعضها [برقم/ ٦٤٨]، وليس فيه تلك الجملة الأخيرة: «ليس أحد أفضل عند اللَّه...» إلخ.

● تنبيه مهم: هذه الجملة الأخيرة أوردها الإمام في «الصحيحة» [٢/ ٢٥٧]، ثم عزاها لأحمد ومن طريقه الضياء في «المختارة» من طريق وكيع بإسناده عن عبد اللَّه بن شداد به مرسلاً... كما مضى. ثم حسَّن الإمام إسناده دون أي إشارة إلى ما مضى من الاختلاف في سنده، ثم قال: «وعبد اللَّه بن شداد تابعي كبير، ولد في عهد النبي ﷺ»، ثم قال: «فقد يقال: إنه مرسل، فأقول: بل الظاهر أنه مُسند، تلقَّاه -يعني عبد اللَّه بن شداد- من طلحة نفسه، لقوله في أثناء الحديث: «قال طلحة» واللَّه أعلم».

قلتُ: بل الصواب أنه مرسل كما جزم به الدارقطني في «العلل» [٤/ ٢١٧]، فقال: «وأرسله أحمد عن وكيع». بل لفظه عند أحمد يدل عليه، خلافًا لما فهمه الإمام الألباني، وقد توسَّط المنذري في «الترغيب» [٤/ ١٢٨]، فعزاه لأحمد وأبي يعلى ثم قال: «وفي أوله عند أحمد إرسال». وتابعه الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٣٣٩]، فقال: «رواه أحمد فوصل بعضه وأرسل أوله».

قلتُ: بل هو مرسل كله إن شاء اللَّه. وسياقه عند أحمد يدل عليه.

٦٣٥-صحيح: أخرجه مسلم [١١٩٧]، والنسائي [٢٨١٧]، وأحمد [١/ ١٦١]، والدارمي [١٨٢٩]، وابن أبي شيبة [١٤٤٦٤]، وابن خزيمة [٢٦٣٨]، و ابن حبان [٥٢٥٦]، والبزار [٩٣١]، والدارقطني في «العلل» [٤/ ٢١٦]، والبيهقي في «سننه» [٩٦٩١] وابن عبد البر في «التمهيد» [٢١/ ١٥٢]، وجماعة من طرق عن ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان عن أبيه عن طلحة به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد مستقيم. رجاله: كلهم ثقات أئمة سوى معاذ بن عبد الرحمن، وهو صدوق حسن الحديث من رجال مسلم والبخاري والنسائي، وقد وثقه ابن حبان. =

٦٣٦- **حدّثنا** إبراهيم بن محمد بن عرعرة حدّثنا وهب بن جرير حدّثنا أبى قال: سمعت محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبى أنس بن أبى عامر قال: «كنت عند طلحة بن عبيد الله فدخل عليه رجل فقال: يا أبا محمد ما ندرى: هذا اليمانى أعلم برسول الله منكم أم هو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل؟ فقال: والله ما نشك أنه سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع وعلم ما لم نعلم إنا كنا أقوامًا أغنياء لنا بيوتات وأهلون وكنا نأتى نبى الله ﷺ طرفى النهار ثم نرجع وكان مسكينًا لا مال له ولا أهل إنما كانت يده مع يد نبى الله ﷺ وكان يدور معه حيث ما دار فما نشك أنه قد علم ما لم نعلم وسمع ما لم نسمع، ولم نجد أحدًا فيه خير يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل - يعنى أبا هريرة».

= وابن جريج: قد صرح بالسماع؛ فزالت شبهة تدليسه، وقد توبع ابن جريج عليه: تابعه: ربيعة ابن عمر، كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [٤/ ٢١٥]. وخالفهما: فليح بن سليمان، فرواه عن ابن المنكدر فقال: عن عبد الرحمن بن عثمان عن طلحة به...، ولم يذكر معاذًا، هكذا ذكره الدارقطنى أيضًا فى «علله» [٤/ ٢١٦]، وأخرجه المؤلف كما يأتى [برقم/ ٦٥٨].

قلتُ: وفليح ضعيف الحفظ على التحقيق، وقد كان كثير الخطأ، صاحب مناكير، على أن ابن حبان قد قال فى صحيحه [٩/ ٢٨٥]: «لستُ أنكر أن يكون ابن المنكدر سمع هذا الخبر من عبد الرحمن ابن عثمان التيمى، وسمعه من ابن عبد الرحمن عن أبيه؛ فمرة روى عن معاذ، وأخرى عن أبيه».

قلتُ: فيكون من المزيد فى متصل الأسانيد. ثم جاء أبو حنيفة ورواه عن ابن المنكدر فقال: عن عثمان ابن محمد عن طلحة به...، هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [٤/ ٢١٦]، ثم قال: «ورواه الثورى عن ابن المنكدر عن شيخ لم يسمه عن طلحة».

قلتُ: وسيأتى هذا الوجه [برقم/ ٦٥٦، ٧٥٧]. ثم قال الدارقطنى: «والصواب حديث ابن جريج، وهو حفظ إسناده».

قلتُ: وهو كما قال. ونحوه قال البزار فى «مسنده» [٣/ ١٤٦].

٦٣٦- **ضعيف**: أخرجه الترمذى [٣٨٣٧]، والحاكم [٣/ ٥٨٥]، والبزار [٩٣٢]، والبخارى فى «تاريخه» [٦/ ١٣٢]- وعنده معلقًا- والضياء فى «المختارة» [٣/ ١٥، ١٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٥٦/ ١٧، ٣٥٧]. وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمى عن أبى أنس مالك بن أبى عامر به نحوه.... =

٦٣٧- **حدّثنا** عمرو بن محمد الناقد حدّثنا الخضر بن محمد الحراني حدّثنا محمد بن سلمى عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن مالك بن أبي عامر قال: جاء رجل إلى طلحة بن عبيد اللَّه فقال: يا أبا محمد أرأيتك هذا اليماني أو قال الخضر: اليماني هو أعلم برسول اللَّه ﷺ منكم - يعني: أبا هريرة - نسمع منه أشياء لا نسمعها منكم؟ فقال: أما أن يكون قد سمع من رسول اللَّه ﷺ ما لم نسمع فلا أشك وسأخبرك عن ذلك: إنا كنا أهل بيوت، وكنا إنما نأتي رسول اللَّه ﷺ غدوة وعشية، وكان مسكينًا لا مال له إنما هو على باب رسول اللَّه ﷺ فلا أشك أنه قد سمع ما لم نسمع، وهل تجد أحدًا فيه خير يقول على رسول اللَّه ﷺ ما لم يقل؟!».

= قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم له عن طلحة إسنادًا إلا هذا الإسناد، ولا نعلم روى هذا الكلام في أبي هريرة، إلا طلحة».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق».

قلتُ: وهذا إسناد صالح لولا أن ابن إسحاق لم يذكر فيه سماعًا، وهو يدلس عن الضعفاء والمجاهيل وعن شر منهم، كما وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما، وحكاه عنهم الحافظ في «طبقات المدلسين» [ص/ ٥١].

ثم ترى الحافظ يحسِّن إسناد الحديث في «الفتح» [٧/ ٧٥]، وهذه غفلة مكشوفة عما سطره بنفسه في حق ابن إسحاق بـ: «طبقات المدلسين»، وقبله قد جازف الحاكم على عادته وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»،

قلتُ: وليس في «الصحيح» ولا أحدهما حديث بتلك الترجمة قط، بل لم يحتج الشيخان بابن إسحاق أصلاً، وإنما أخرج له مسلم في «المتابعات» وحسب، كما جزم به المزي وغيره.

وقد رأيتُ الشهاب البوصيري قد قال في «إتحاف الخيرة» [٧/ ٣١٣]: «رواه أبو يَعْلَى بسند ضعيف لتدليس محمد بن إسحاق»، وهذا من أخطائه التي يقع فيها كثيراً، ومن أين له أن ابن إسحاق قد دلس فيه؟، وليس عدم تصريح ابن إسحاق بالسماع دليلاً على كونه لم يسمعه من شيخه، وإنما هو قرينة وحسب. وهلا قال البوصيري: «إسناده ضعيف؛ لعدم تصريح ابن إسحاق فيه بالسماع»؟، وراجع: ما علقناه في تخريج الحديث الآتي [برقم/ ٤٥٧٦]، بشأن تلك القضية التي يقع فيها البوصيري وجماعة.

٦٣٧- **ضعيف**: انظر قبله.

٦٣٨- **حدّثنا** حميد بن مسعدة، حدّثنا يوسف بن خالد، حدّثنا الحسن بن عمارة، عن الحكم بن عتيبة، وحبيب بن أبى ثابت، عن موسى بن طلحة، عن أبيه «أن رسول اللّه ﷺ كان يعجل صدقة العباس بن عبد المطّلب بسنتين».

٦٣٨- **ضعيف**: أخرجه المؤلف فى معجمه [رقم/ ١٥٦]، وعنه ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٢٨٨]، من طريق يوسف بن خالد ثنا الحسن بن عمارة عن حبيب بن أبى ثابت والحكم عن موسى بن طلحة عن أبيه به . . .

قال ابن عدى: «وهذا أيضًا ليس البلاء فيه من الحسن، والبلاء من الراوى عنه: يوسف بن خالد السمتى فإنه ضعيف». وقال الحافظ فى «المطالب العالية» [٥/ ٥٢٦/ طبعة العاصمة]: «قلت: يوسف تالف لكنه توبع . . .».

قلتُ: وهو كما قال الحافظ. ويوسف بن خالد: شيخ ساقط الحديث عندهم، لكنه لم ينفرد به: بل تابعه:

١- محمد بن حمران القيسى نا الحسن البجلى أحسبه عن الحكم عن موسى بن طلحة عن أبيه به . . . أخرجه البزار [٣/ ١٥٩]، حدثنا حميد بن مسعدة قال: نا محمد بن حمران به . . .

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا الحسن البجلى، وهو الحسن بن عمارة، و الحسن فقد سكت أهل العلم عن حديثه».

قلتُ: مراده بسكوتهم: إعراضهم وتنكبهم عن الاحتجاج بحديثه ورمْيهم به، وإلا فقد تناولوه شديدًا كما يأتى. ومحمد بن حمران: شيخ مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وقد أخرج له الترمذى والنسائى.

٢- وتابعه أيضًا: الحسن بن زياد عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن موسى بن طلحة عن طلحة أن النبى ﷺ قال: «يا عمر: أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه، إنا كنا احتجنا إلى مال فتعجلنا من العباس صدقة ماله لسنتين».

أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٢٤]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٥٨]، من طريق محمد بن عبيد بن عتبة ثنا وليد بن حماد -وهو اللؤلوى- ثنا الحسن بن زياد به . . .

قلتُ: والحسن بن زياد هو اللؤلؤى الفقيه، إلا أنه لم يكن يساوى فى الحديث فلسًا، وقد تكلموا فيه حتى كذبه غير واحد، وهو من رجال «الميزان» و«لسانه». والراوى عنه: ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٧/ ٢٢٦]، وهو شيخ صدوق. =

= ومدار هذا الطريق هنا: على الحسن بن عمارة، وهو ساقط الحديث منذ أمد، حتى قال أبو القاسم السهيلي: «ضعيف بإجماع منهم»، بل كذبه بعضهم، وقد خولف في إسناده أيضًا، خالفه الحجاج بن دينار، فرواه عن الحكم بن عتيبة فقال: عن حجية بن عدى عن على به نحوه... هكذا أخرجه أبو داود [١٦٢٤]، وابن ماجه [١٧٩٥]، والترمذى [٦٧٨]، والدارمى [١٦٣٦]، وأحمد [١/ ١٠٤]، وابن خزيمة [٢٣٣١]، والحاكم [٣/ ٣٧٥]، وابن الجارود [٣٦٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [٤/ ٢٦]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [١/ رقم ٢٥٠]، وأبو عبيد فى «الأموال» [رقم/ ١٨٨٦/ طبعة دار الفكر]، والبيهقى [٢١٥٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢١/ ٣٠٤]، وجماعة، من طريق الحجاج به...

وقد اختلف فى إسناده على الحجاج بن دينار على لون ثان، تراه: عند الترمذى [رقم/ ٦٧٩]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٢٤]. ورواه عنه بعضهم على لون ثالث، كما تجده: عند أبى عبيد فى «الأموال» [رقم/ ١٨٨٥]، وابن أبى شيبة [٤/ ٢٤]، وابن سعد [٤/ ٢٦].

قلتُ: ويبدو لى: أن الاضطراب فى سنده هو من الحجاج نفسه، فهو وإن وثقه جماعة، لكن ضعفه أبو حاتم والدارقطنى. والتحقيق عندى بشأنه: أنه «صدوق يخطئ»؛ جمعًا بين أقوالهم.

وقد خالفه محمد بن عبيد اللَّه العرزمى، فرواه عن الحكم بن عتيبة فسلك الجادة فى إسناده، فقال: عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس به مرفوعًا نحوه...

هكذا أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٢٤]، من طريق محمد بن المغيرة ثنا النعمان بن عبد السلام عن محمد بن عبيد اللَّه به... والعرزمى: متروك إلى الأبد.

وخالفهم جميعًا: منصور بن زاذان -الثقة الكبير الشأن. فرواه عن الحكم فقال: عن الحسن بن مسلم بن يناق به نحوه مرسلاً... هكذا علقه أبو داود فى «سننه» [١/ ٥١٠]، وأبو عبيد فى «الأموال» [ص/ ٧٠٣/ طبعة دار الفكر]، من رواية هشيم عن منصور به....

وقد توبع عليه هشيم عن منصور: تابعه الثورى: كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [٤/ ٢٠٧].

ورجَّح الدارقطنى هذا الوجه المرسل، فقال عنه: «وَهُو أشبَهُها بالصَّواب». وقال فى «سننه»: «والصحيح عن الحسن بن مسلم مرسل». وهذا المرسل: هو الذى صححه الحافظ فى التلخيص [٢/ ١٦٣]، وقبله البيهقى فى «سننه» [٤/ ١١١]. وقبلهم قال أبو داود فى «سننه»: «روى هذا الحديث هُشَيْم، عن منصور بن راذان، عن الحكم عن الحسن بن مسلم عن النبى ﷺ، وحديث هشيم أصح». =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهو المحفوظ. وللحديث شواهد لا يصح منها شيء، منها:

١- حديث على: عند البيهقى فى «سننه» [٧١٥٩]. وسنده منقطع ضعيف.

٢- وحديث أبى رافع: عند الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٢٥]، والطبرانى فى الأوسط [٨/ رقم ٧٥٦٢]. وسنده متمزِّق، فيه شريك القاضى وأنت تعرفه، وهو يرويه عن إسماعيل بن مسلم المكى الضعيف المشهور، وقد تركه النسائى وغيره، وقال ابن عدى: «أحاديثه غير محفوظة».

وإسماعيل يرويه: عن سليمان الأحول عن أبى رافع به، ولم أتحقق من سماع الأحول من أبى رافع بعد، فأيش هذا الإسناد؟

٣- وحديث ابن مسعود: عند الطبرانى فى الأوسط [١/ رقم ١٠٠٠]، وفى «الكبير» [١٠ / رقم ٩٩٨٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٠٠]. وسنده لا شيء، فيه محمد بن ذكوان البصرى، الذى يقول عنه البخارى وأبو حاتم والنسائى وغيرهم «منكر الحديث» زاد أبو حاتم: «ضعيف الحديث كثير الخطأ». وقد أنكر عليه النسائى هذا الحديث خاصة، كما ذكره ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٠٠]، وهو كما قال النسائى ولا بد، وابن ذكوان: يرويه عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد اللَّه بن مسعود به...

هكذا يأتى بذلك الإسناد العجيب جدًا، كأن منصور بن المعتمر قد مات أصحابه أو عُدموا من الوجود، حتى انفرد ابن ذكوان عنه بمثل هذا الحديث المسحور، وقد صحَّ عن ابن معين أنه وثَّقه، وهذا يضر ابن ذكوان على التحقيق.

أما ابن حبان: فقد ذكره فى الثقات [٧/ ٣٧٩]، وهذا دليل على كونه ما عرفه.

ثم رأيتُ ابن حبان تناكد وذكره فى المجروحين [٢/ ٢٦٢]، وقد أصاب فى الأخير.

وبالجملة: فهذه الشواهد كعدمها إن شاء اللَّه، لكن يقول الحافظ فى «الفتح» [٣/ ٣٤٩]: «وليس ثبوت هذه القصة فى تعجيل صدقة العباس ببعيد فى النظر؛ بمجموع هذه الطرق».

قلتُ: ومثله قال الإمام فى «الإرواء» [٣/ ٣٤٩]، فقال: «وهو الذى نجزم به؛ لصحة سندها مرسلاً، وهذه شواهد لم يشتد ضعفها».

قلتُ: أما الشواهد فقد عرفتَ ما فيها، والشاهد المرسل متقاعد عن التقوية؛ لكونه من مراسيل صغار التابعين، والمحققون يشترطون: مراسيل كبار التابعين للتقوية والاعتضاد. وقد بسطنا تخريج أحاديث الباب فى كتابنا: «غرس الأشجار». وللَّه الحمد.

٦٣٩- حدّثنا إبراهيم بن الحجاج النيلي، حدّثنا أبو عوانة، عن سماك بن حرب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، قال: مررت مع رسول اللّه ﷺ على قوم في رءوس النخل، فقال: «**مَا يصْنَعُ هَؤُلاءِ؟**»، قالوا: يلقحونه، فيجعلون الذكر في الأنثى فيتلقح، قال: «**مَا أَظُنُّ ذَلكَ يُغْنِي شَيْئًا**». فآخذوا بذلك فتركوه، فأخبر النبي ﷺ بذلك، فقال: «**إِنْ كانَ يَنْفَعُهُمْ فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّما ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا أَخْبَرْتُكُمْ عَنِ اللَّه بِشَيْءٍ فَخُذُوهُ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّه شَيْئًا**».

٦٣٩- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٣٦١]، وابن ماجه [٢٤٧٠]، وأحمد [١/ ١٦٢]، والطيالسي [٢٣٠]، والبزار [٩٣٧]، و[٩٣٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ٣٨]، وفي «مشكل الآثار» [٤/ ٤٢٣]، وعبد بن حميد في «مسنده» [رقم/ ١٠٢/ المنتخب]، والطبري في «تهذيب الآثار» [ص/ ٣٢٩/ الجزء المفقود/ طبعة دار المأمون للتراث]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ رقم ٢٠٧]، ويحيى بن آدم في الخراج [رقم/ ٣٤٥]، والشاشي في «مسنده» [١/ رقم ٧، ٨، ٩]، وأبي المنجّى ابن اللّتّي في «مشيخته» [ص/ ٤٣٤-٤٣٥/ ضمن مجموع فيه ثلاث من كتب المشيخات الحديثية/ طبعة مؤسسة الريان]، وأبو محمد الطامذي في «فوائده» [ص/ ٢٢/ طبعة دار العاصمة]، وجماعة من طرق عن سماك بن حرب عن موسى بن طلحة عن أبيه به نحوه.

قال الطبري: «هذا خبر - عندنا - صحيح سنده».

وقال أبو المنجى: «حديثٌ صحيحٌ من حديث سِمَاك بن حرب بن أوس أبي المغيرة، رواه عنه: إسرائيل، وأبو عوانة». وقال الطامذي: «هذا حَديث صحيح على شرطِ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تفرد بإخراجه في كتاب صحيحه».

قلتُ: وإسناده قوي مستقيم، لولا أن سماكًا قد تغير أخيرًا حتى صار يتلقَّن، كما قاله النسائي، ورواية القدماء عنه مستقيمة: أمثال شعبة والثوري وزائدة، ولم يرو عنه أحد من هؤلاء الثلاثة هذا الحديث، لكن يقال: إن إخراج مسلم لهذا الطريق قرينة على كونه قد عرف أنه من صحيح حديث سماك الذي لم يغلط فيه.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة؛ منهم: رافع بن خديج وعائشة كلاهما عند مسلم [رقم/ ٢٣٦٢، ٢٣٦٣]، وجماعة ومنهم: جابر بن عبد اللّه، وأنس بن مالك، ويسير بن عمرو، وغيرهم.

٦٤٠- **حدّثنا** أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا عبد اللّه بن نمير، حدّثنا مجالدٌ، عن الشعبى، عن جابر، قال: سمعت عمر، يقول لطلحة بن عبيد اللّه: ما لى أراك شَعِثْتَ واغبررت مذ توفى رسول اللّه ﷺ، لعله أن ما بك إمارة ابن عمك؟ قال: فقال: معاذ اللّه، إنى سمعته يقول: «**إنِّى لأَعْلَمُ كَلمَةً لا يَقُولُهَا رَجُلٌ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ إلا وَجَدَ رُوحَهُ لَهَا رَوْحًا حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ جَسَدِه، وَكَانَتْ لَهُ نُوراً يَوْمَ الْقِيَامَةِ**». فلم أسأل رسول اللّه ﷺ عنها، ولم يخبرنى بها، فذلك الذى دخلنى، قال عمر: فأنا أعلمها، قال: فللّه الحمد، فما هى؟ قال: الكلمة التى قالها لعمه، قال: صدقت.

٦٤٠- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٢٨]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الثبات حتى الممات» [ص٥٧] والبزار [٩٣٠]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٩٣٧]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ١٦٨]- وعنده معلقًا إشارة- وأبو نعيم فى «معرفة الصحابة» [١/ رقم/ ٣٩٢]، وقاضى المارستان فى «مشيخته» [٣/ ١٢٢١/ طبعة دار عالم الفوائد]، وغيرهم، من طرق عن عبد اللّه بن نمير عن مجالد بن سعيد عن الشعبى عن جابر بن عبد اللّه به نحوه...

قال البخارى: «ولا يصح فيه جابر». يعنى: ليس محفوظًا من حديث جابر. وقال البزار: «ولا نعلم جابر بن عبد اللّه روى عن طلحة إلا هذا الحديث، ولا رواه عن مجالد إلا عبد اللّه بن نمير». وقال الدارقطنى: «تفرد به ابن نُمَيْر»، نقله عنه الحافظ فى «إتحاف المهرة» [١٢/ ١٢٥].

وقال ابن كثير فى «مسند الفاروق» [١/ ٢٢٥]: «هذا إسناد حسن»،

قلتُ: بل هو إسناد منكر، مجالد: ضعيف صاحب مناكير، وقد خولف فى إسناده، خالفه إسماعيل بن أبى خالد الثقة المأمون، فرواه عن الشعبى فقال: عن يحيى بن طلحة عن أمه سعدى المرية قالت: «مرَّ عمر بطلحة...». ثم ذكرتْه بنحوه.

هكذا أخرجه ابن ماجه [٣٧٩٥]، وابن حبان [٢٠٥]، والمؤلف فى المعجم [رقم/ ٣١٠]، وفى الآتى [رقم/ ٦٤٢٢]، ومن طريقه ابن الأثير فى أسد الغابة [١/ ١٣٦٤]، والبزار [٩٣٤]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٩٤٠]، وابن المدينى فى «مسند عمر» كما فى «مسند الفاروق» [١/ ٢٢٦]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [ص/ ٣٦٢/ الجزء المفقود/ طبعة دار المامون]، وأبو القاسم البغوى فى «معجم الصحابة» [٣/ ٤٠٩-٤١٠]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢/ ١٤٨/ الطبعة العلمية]، وفى «معرفة الصحابة» [٦/ رقم/ ٧٦٩٣]، والطبرانى فى «الكبير» [٤٢/ رقم ٧٧٢]، والضياء فى «المختارة» [١/ ٢٢٨، ٢٢٩]، =

. . . . . .

= والمحاملى فى «أماليه» [رقم/ ٤٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٨٦/ ٢٨٦]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٥/ ١٩٥]، وغيرهم، من طريق هارون بن إسحاق الهمدانى عن مُحَمَّد بْن عَبْد الْوَهَّاب السُّكَّرِيِّ، قَالَ: ثنا مسْعَرٌ، عَنْ إسْمَاعيلَ بْن أبى خَالد به . . .

قال البزار: «وَهَذَا الحُديثُ لاَ نَعْلَمُ أحَدًا رَوَاهُ، عَنْ مسْعَرٍ، بهَذَا الإسْنَاد إلاَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدالْوَهَّاب السُّكَّرِيَّ، وَلاَ نَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ إلاَّ هَارُونُ بْنُ إسْحَاقَ، وَقَدْ رُوِىَ عَنْ طَلْحَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، فَاقْتَصَرْنَا عَلَى حَديث مسْعَرٍ».

قلتُ: ولم يتفرد به هارون بن إسحاق عن محمد بن عبد الوهاب، فقال ابن المدينى: «حدثنا بهذا الحديث أصحابنا عن محمد بن عبد الوهاب الكوفى».

وابن عبد الوهاب: ثقة صالح. وقد اختلف على إسماعيل فى سنده، فرواه عنه مسعر بن كدام على الوجه الماضى. وخالفه شعبة بن الحجاج، فرواه عن إسماعيل فقال: عن الشعبى عن رجل عن سعدى امرأة طلحة به نحوه . . . ، ولم يذكر فيه «يحيى بن طلحة». هكذا أخرجه ابن خزيمة فى «التوحيد» [رقم/ ٥١٩]، والمؤلف [٦٤١]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٥٩٢]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [ص/ ٣٦٢-٣٦٣/ الجزء المفقود/ طبعة دار المامون]، وغيرهم من طريق شعبة به . . .

وتوبع شعبة على هذا الوجه: تابعه: يحيى القطان كما أخرجه ابن المدينى فى «مسند عمر» كما فى «مسند الفاروق» [١/ ٢٢٦]، حدثنا يحيى القطان به . . .

أما محمد بن عبيد الطنافسى فله شأن آخر، فقد رواه عن إسماعيل فقال: عن رجل عن الشعبى به مرسلاً . . .

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٣٧] والنسائى فى «الكبرى» [١٠٩٤١]، وفى «اليوم والليلة» [١١٠٢]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ١٦٨]- وعنده إشارة- وابن المدينى فى «مسند عمر» كما فى «مسند الفاروق» [١/ ٢٢٦]، من طريق الطنافسى به . . .

قال ابن المدينى: « وإنما أراد محمد - يعنى الطنافسى- عن الشعبى؛ لأن يحيى- يعنى القطان- من أثبت من روى عن ابن أبى خالد، وكان يتتبع السماع من الفقهاء، ويشده رواية شعبة أيضا كذلك». وقال الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢١٢] عن طريق الطنافسى: «ووهم فيه، وإنما أراد أن يقول: عن إسماعيل عن الشعبى عن رجل . . .».

قلتُ: لكن أبَى يحيى القطان إلا أن يرويه عن ابن أبى خالد عن الشعبى به نحوه مرسلاً . . . =

. . . . . .

= هكذا أخرجه أحمد [١/ ٣٧]، ثنا يحيى عن إسماعيل ثنا عامر الشعبى به . . . لكن: مضى أن ابن المدينى قد رواه فى «مسند عمر» عن القطان عن إسماعيل فقال: عن الشعبى عن رجل عن سعدى امرأة طلحة به نحوه . . . ، فالظاهر: أنه قد اختلف على القطان فى سنده.

ثم جاء مطرف بن طريف وخالف الكل، ورواه عن الشعبى فقال: عن يحيى بن طلحة عن أبيه طلحة به . . . ،

هكذا أخرجه أحمد [١/ ١٦١]، والحاكم [١/ ٥٠٢]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٩٣٩]، وفى اليوم والليلة [١١٠٠]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ١٦٨]- وعنده إشارة- وابن المدينى فى «مسند عمر» كما فى «مسند الفاروق» [١/ ٢٢٦]، وأبو القاسم البغوى فى «معجم الصحابة» [٣/ ٤١٠]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [ص/ ٣٦٢-٣٦٣/ الجزء المفقود/ طبعة دار المامون]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ١٧٣]، وأحمد بن منيع فى «مسنده» كما فى «المختارة» [١/ ٢٤٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦٤/ ٢٨٦] وغيرهم، من طريق مطرف به . . .

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»،

قلتُ: وهذا من أوهامه، فليس فى «الصحيحين» ولا فى أحدهما حديث بتلك الترجمة قط، بل لم يخرج أحد الشيخين لـ: «يحيى بن طلحة» شيئًا أصلا، وقال الطبرى: «وهذا خبر - عندنا - صحيح سنده».

قلتُ: وظاهر إسناده كذلك، لولا أنه معلول بالاختلاف فيه على ألوان، وقد اختلف على مطرف فى سنده، فرواه عنه جماعة على هذا الوجه. وخالفهم جرير بن عبد الحميد، فرواه عن مطرف فقال: عن الشعبى عن ابن طلحة أو ابن لطلحة به نحوه مرسلاً . . . هكذا أخرجه النسائى فى «الكبرى» [١٠٩٣٨] وفى «اليوم والليلة» [رقم/ ١٠٩٩] والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم/ ١٧٢]، والمحاملى فى «أماليه» [رقم/ ٤٧]، من طريق جرير به . . .

وخالفه عبثر بن القاسم، فرواه عن مطرف فقال: عن الشعبى عن يحيى بن طلحة -وسمَّاه- به مرسلاً . . .

هكذا علَّقه البخارى فى «تاريخه» [١/ ١٦٨] وأخرجه المؤلف كما يأتى [برقم/ ٦٥٥]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [١/ ٢٤٨]، من طريق عبثر به . . . =

٦٤١- **حدّثنا** موسى بن حيان البصرى، حدّثنا أبو زيد الحرشى، حدّثنا شعبة، عن إسماعيل، قال: سمعت الشعبى، عن رجل، عن سعدى امرأة طلحة بن عبيد اللَّه، عن طلحة أنه قال: سمعت من رسول اللَّه ﷺ كلمةً لم أسأله عنها حتى مات -أو قبض- قال: «**إِنِّى لأَعْلَمُ كَلِمَةً لا يَقُولُهَا رَجُلٌ عِنْدَ مَوْتِهِ إِلا كَانَتْ لَهُ نُوراً فِى صَحِيفَتِهِ، وَإِنَّ رُوحَهُ وَجَسَدَهُ لَيَجِدَانِ لَهَا رَاحَةً عِنْدَ الْمَوْتِ**». فقال عمر: إنى لأعلمها، هى الكلمة التى أراد عليها عمه، لا أراها إلا إياها.

٦٤٢- **حدّثنا** هارون بن إسحاق، حدثنى محمد بن عبد الوهاب القنّاد، عن مِسْعرٍ،

= قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٦٦]: «هذا إسناد رجاله ثقات».

ثم أتى خالد الطحان ورواه عن مطرف فقال: عن الشعبى به مرسلاً... لم يذكر فيه أحداً، هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢١١]. وتابعه أسباط بن محمد: عند الشاشى فى «مسنده» [١/ رقم ٢٨]، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ ابْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عَامِرٍ به مرسلا...

قلتُ: هكذا رواه الحسن بن على عن أسباط. وخالفه الإمام أحمد، فرواه عن أسباط ثنا مطرف عن عامر عن يحيى بن طلحة عن أبيه به نحوه موصولا... هكذا أخرجه فى «مسنده» [١/ ١٦١]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [١/ ٢٤٧-٢٤٨]، وفى الحديث: اختلافات أُخَر ضربنا عن ذكرها صفحًا،

وقد قال الدارقطنى بعد أن ذكر أكثرها فى «علله» [٤/ ٢١٣]: «وأحسنها إسناداً: حديث على ابن مسهر ومن تابعه عن مطرف عن الشعبى عن يحيى بن طلحة عن أبيه...، وحديث مسعر عن إسماعيل بن أبى خالد حسن الإسناد أيضًا؛ فإن كان محفوظًا؛ فإن يحيى بن طلحة حفظه عن أبيه [و] عن أمه».

قلتُ: وهذا هو الظاهر عندى: أن هذين الوجهين محفوظان معًا، وإسنادهما صحيح، ومن رواه على غير هذين الوجهين، فلم يُقِمْ إسناده.

٦٤١- صحيح: انظر قبله.

٦٤٢- صحيح: انظر قبله. وللحديث: طرق أخرى، عن طلحه بنحوه. وانظر الماضى: [برقم ١٠٢].

عن إسماعيل بن أبى خالد، عن الشعبى، عن يحيى بن طلحة، عن أمه سعدى المرية، قال: مر عمر بطلحة بعد وفاة رسول الله ﷺ، فقال: ما لى أراك مكتئبًا؟ أيسوءك إمرة ابن عمك؟ قال: لا، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنِّى لأَعْلَمُ كَلِمَةً لا يَقُولُهَا عِنْدَ مَوْتِه إلا كَانَتْ نُورًا لِصَحِيفَتِه، وَإِنَّ جَسَدَهُ وَرُوحَهُ لَيَجِدَانِ لَهَا رَوْحًا عِنْدَ الْمَوْتِ**». فقال: أنا أعلمها، هى التى أراد عليها عمه، ولو علم أن شيئًا أنجى له منها لأمره.

٦٤٣- حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن سالم المكى، أن أعرابيًا، قال: قدمت المدينة بحلوبةٍ لى، فنزلت على طلحة بن عبيد الله،

٦٤٣- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٣٤٤١]، والبزار [٩٥٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٦٩٣]، والمزى فى «التهذيب» [١٠/ ١٧٨]، وغيرهم، من طرق عن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن سالم المكى عن أعرابى عن طلحة به...

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن طلحة إلا من هذا الوجه».

قلتُ: وهكذا رواه عبد الواحد بن غياث وموسى بن إسماعيل -واختلف عليه- وعبد الأعلى ابن حماد وعبد الله بن معاوية البصرى وغيرهم عن حماد بن سلمة على هذا الوجه.

وخالفهم مؤمل بن إسماعيل، فرواه عن حماد فقال: عن ابن إسحاق عن سالم المكى عن أبيه عن طلحة به نحوه...، هكذا أخرجه البزار [٩٥٦]، ثم قال: «لا نعلم أحدًا قال: «عن سالم عن أبيه عن طلحة» إلا مؤمل عن حماد، وغير مؤمل يرويه عن رجل».

قلتُ: والمحفوظ هو الأول. ومؤمل: كثير الخطأ على جلالته وإمامته فى السنة، وسالم المكى: لم يذكر له صاحب «التهذيب» [١٠/ ١٧٨]، رواية عنه سوى ابن إسحاق وحده، وقال المزّى: «خلطه صاحب «الكمال» بسالم الخياط، وهو وهم، وأما هذا فيحتمل أن يكون سالم بن شوال».

قلتُ: وقال الحافظ فى «تقريبه» [١/ ٢٢٧]: «هو الخياط أو ابن شوال؛ وإلا فهو مجهول».

قلتُ: أما الدار قطنى فإنه جعله «سالمًا أبا النضر»، وهذا هو الأقرب إن شاء الله. ويدل عليه: أن الدارقطنى قد أورد هذا الحديث فى «علله» [٤/ ٢١٨] وذكر الاختلاف فى سنده على ابن إسحاق، وقال فى أول كلامه: «يرويه سالم أبو النضر واختلف عنه...». ثم ذكر أنه قد اختلف على ابن إسحاق فى سنده على لون ثالث، فذكر أن إبراهيم بن سعد قد رواه عن ابن إسحاق فقال: عن سالم عن رجل عن أبيه عن طلحة به... =

فقلت: إنه لا علم لي بأهل السوق، فلو بعت لي، فقال: إن النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضرٌ لباد، ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبايعك فشاورني حتى آمرك أو أنهاك.

= **قلتُ**: وهذا الطريق أخرجه أحمد [١/ ١٦٣]، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ- وهو ابن إبراهيم بن سعد - حَدَّثَنَا أبي، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ أَبُو النَّضْرِ، قَالَ: «جَلَسَ إِلَيَّ شَيْخٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فِي مَسْجِدِ الْبَصْرَةِ، وَمَعَهُ صَحِيفَةٌ لَهُ فِي يَدِهِ - قَالَ: وَفِي زَمَانِ الْحَجَّاجِ، فَقَالَ لِي: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَتَرَى هَذَا الْكِتَابَ مُغْنِيًا عَنِّي شَيْئًا عِنْدَ هَذَا السُّلْطَانِ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: وَمَا هَذَا الْكِتَابُ؟ قَالَ: هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَتَبَهُ لَنَا: أَنْ لَا يُتَعَدَّى عَلَيْنَا فِي صَدَقَاتِنَا. قَالَ: فَقُلْتُ: لَا، وَاللَّهِ مَا أَظُنُّ أَنْ يُغْنِيَ عَنْكَ شَيْئًا، وَكَيْفَ كَانَ شَأْنُ هَذَا الْكِتَابِ؟ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ مَعَ أَبِي وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌّ بِإِبِلٍ لَنَا نَبِيعُهَا، وَكَانَ أَبِي صَدِيقًا لِطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّيْمِيِّ. . .» وساق الحديث في سياق مطول. وتوبع عليه إبراهيم بن سعد:

تابعه: يزيد بن زريع عند المؤلف [رقم/ ٦٤٤]، حدثنا القواريري حدثنا يزيد بن زريع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا سالم أبو النضر به. . .

وهذا يؤيد أن سالمًا المكي في هذا الحديث: هو نفسه سالم أبو النضر. وكون سالم أبي النضر مدنيًا مشهورًا لا يمنع من وصفه مكيًا، وقد ساقه الهيثمي من هذا الوجه المطول في «المجمع» [٣/ ٢٣٣]، وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله رجال الصحيح».

إذا عرفت هذا: فقد ذكر الدارقطني في «علله» [٤/ ٢٢٠] أن ابن إسحاق قد تُوبع على هذا الوجه الأخير: تابعه: عمرو بن الحارث وابن لهيعة كلاهما رواياه عن سالم أبي النضر عن رجل من بني تميم عن أبيه عن طلحة به نحوه. . .

قال الدارقطني: «وهذا هو الصواب».

قلتُ: وهو الأشبه. ولعل الاختلاف الماضي: هو من قبل ابن إسحاق نفسه، فقد كان يهم ويخطئ، على أن ابن إسحاق قد جوَّده من طريق إبراهيم بن سعد ويزيد بن زريع عنه كما مضى.

وذلك الشيخ التيمي - الذي يرويه عنه سالم أبو النضر- هو وأبوه: صحابيان، كما يدل عليه سياق الحديث عند أحمد والمؤلف، فلا يضر إبهامهما وجهالتهما على المذهب المختار؛ خلافًا لأبي محمد ابن حزم، وقد صرح ابن إسحاق بالسماع فيه - ولكن باللفظ المطوَّل- عند أحمد والمؤلف. وتابعه: عمرو بن الحارث وابن لهيعة عليه كما مضى، فالإسناد صحيح إن شاء الله.

ثم وجدت ابن إسحاق وابن لهيعة وابن الحارث قد خولفوا في هذا الوجه الأخرى. =

٦٤٤- **حدّثنا** القواريرى، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا محمد بن إسحاق، حدّثنا سالمٌ أبو النضر، قال: جلس إلىَّ شيخ من بنى تميم وأنا فى مسجد البصرة فى زمن الحجاج ابن يوسف، وفى يده عصاه وصحيفةٌ يحملها فى يده، فقال: يا عبد اللَّه، ترى هذا الكتاب نافعى عند صاحبكم هذا، قلت: وما هذا الكتاب؟ قال: كتابٌ كتبه لنا رسول اللَّه ﷺ، قلت: وكيف كتبه لكم؟ قال: قدمت المدينة مع أبى، وأنا غلامٌ شابٌ فى إبل جلبناها إلى المدينة لنبيعها، قال: وكان طلحة بن عبيد اللَّه صديقًا لأبى فنزلنا عليه، فقال أبى: أبا محمد، اخرج معنا فبع لنا ظهرنا، فإنه لا علم لنا بهذه السوق، قال: أما أن أبيع لك فلا، إن رسول اللَّه ﷺ نهى أن يبيع حاضرٌ لباد، ولكن سأخرج معكما إلى السوق، فإذا رضيت لكما رجلاً ممن يبايعكما أمرتكما ببيعه، قال: فخرجنا وخرج معنا، فجلس فى

= خالفهم عياش بن عباس القتْبانى ذلك الثقة المشهور، فرواه عن سالم أبى النضر فقال: عن نوفل ابن مساحق التيمى، عن أبيه سمع طلحة بن عبيد اللَّه، يقول: «نهى رسول اللَّه ﷺ أن يبيع حاضر لباد». هكذا أخرجه أبو على ابن الصواف فى «الجزء الثالث من فوائده» [رقم/ ٩٩ انتقاء الدارقطنى/ مخطوط/ بترقيمى]، قال: حدثنا عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل، قال: وجدت فى كتاب أبى بخط يده: حُدِّثتُ عن المفضل بن فضالة، حدثنا عياش بن عباس القتبانى به...

قلتُ: لكنها مخالفة لا تثبت، وفى سندها جهالة من حدَّث الإمام أحمد به عن ابن فضالة؟، وللمرفوع من الحديث: طريق آخر عن طلحة عند ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٨٤]، وسنده غير محفوظ، وللحديث: شواهد كثيرة.

٦٤٤- **صحيح**: انظر ما مضى. وقد أخرجه أحمد [١/ ١٦٣] من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق به مطولاً مثل الذى هنا. ومضى فى الذى قبله: أن ابن إسحاق قد اختلف عليه فى إسناده، والمحفوظ عنه هو هذا الوجه، فقد تابعه عليه: عمرو بن الحارث وابن لهيعة كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢١٨].

● **تنبيه مهم**: وقع فى سند المؤلف خلط فى الطبعتين، ففيهما «... يزيد بن زريع حدثنا محمد ابن إسحاق حدثنا سالم أبو النضر عن شيخ من بنى تميم قال: جلس إلىَّ وأنا فى مسجد البصرة... إلخ». هكذا فيهما، ولعله خطأ قديم وقع فى بعض نسخ «مسند أبى يعلى»، فهكذا وجدته أيضًا عند الحافظ فى «المطالب» [٧/ ٢٣٤/ طبعة العاصمة]، والبوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٣/ ٣٠١]، نقلاً عن المؤلف. =

ناحية من السوق، وساومنا الرجال بظهرنا، حتى إذا أعطانا رجلٌ ما يرضينا أتيناه فاستأمرناه في بيعه، فقال: نعم، فبايعوه فقد رضيت لكما وفاءه وملأه، قال: فبايعناه، وأخذنا الذي لنا، فقال له أبي: خذ لنا كتابًا من رسول اللَّه ﷺ أن لا يتعدى علينا في صدقاتنا، قال: ذاك لكل مسلم، فقلنا: وإن كان، قال: فمشى بنا، فقال: يا رسول اللَّه، إن هذين يحبان أن تكتب لهما أن لا يتعدى عليهما في صدقاتهما، قال: «**ذَاكَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ**»، قال: يا رسول اللَّه، إنهما يحبان أن يكون عندهما منك كتابٌ، قال: فكتب لهما هذا الكتاب، فتراه نافعي عند صاحبكم هذا، فقد واللَّه تعدى علينا في صدقاتنا؟ قال: قلت: لا أظن واللَّه.

٦٤٥- حدّثنا عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا عبد الجبار بن الورد، قال: سمعت ابن أبي مليكة يقول: كان طلحة بن عبيد اللَّه، يقول: لا أخبركم عن رسول اللَّه ﷺ بشيء إلا أني سمعته، يقول: «**عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ مِنْ صَالِحِي قُرَيْشٍ، وَنِعْمَ أَهْلُ الْبَيْتِ أَبُو عَبْدِ اللَّه، وَأُمُّ عَبْدِ اللَّه، وَعَبْدُ اللَّه**».

= ■ **والصواب هو**: «عن ابن إسحاق عن سالم أبي النضر قال: جلس إليَّ شيخ من بني تميم...» إلخ». فهكذا وقع على الصواب عند أحمد [١/ ١٦٣]، من طريق إبراهيم بن سعد الزهري عن ابن إسحاق به... وهكذا نقله الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٢٣٣]، عن أحمد والمؤلف. وأنا أستبعد أن يكون يزيد بن زريع -رواية عن ابن إسحاق عند المؤلف- قد اختلط عليه إسناده، أو خالف إبراهيم بن سعد في حكايته عن ابن إسحاق، بل الأقرب أنه من ناسخ الأصل.

نعم: ربما يُتأوَّلُ قوله عند المؤلف: «... سالم أبو النضر عن شيخ من بني تميم قال: جلس إليَّ وأنا في مسجد البصرة...» بإرجاع الضمير في قوله: «جلس إليَّ» إلى سالم أبي النضر، فيتفق بهذا سياق المؤلف مع سياق أحمد.

٦٤٥- **ضعيف**: بهذا التمام: أخرجه أحمد في المسند [١/ ١٦١]، وفي «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٧٤٣]، ومن طريقه الجوزقاني في «الأباطيل» [رقم/ ١٧٣]، والبزار [٣/ رقم/ ٩٦١]- وعنده معلقًا- وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٢/ ٧٩٨] والشاشي في «مسنده» [١/ رقم ١٨، ٩١]، والآجري في «الشريعة» [٥/ ٢٤٨٣/ طبعة دار الوطن]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٦/ ١٣٨]، وغيرهم، من طرق عن عبد الجبار بن الورد عن ابن أبي مليكة به.. =

= قال البزار: «وَهَذَا الحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْه عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وقال الجوزقانى: «هذا حديث صحيح». وقال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٥٨٩]: «رواه أبو يعلى وأحمد بنحوه ورجاله ثقات».

قلتُ: وإسناده قوى، لكنه منقطع، وابن أبى مليكة: لم يدرك طلحة بن عبيد اللَّه، كما قاله الترمذى وغيره.

وقد توبع عليه عبد الجبار بن الورد: تابعه نافع بن عمر بشطره الأول فقط: أخرجه الترمذى [٣٨٤٥]، وأحمد فى «المسند» [١/ ١٦١]، وفى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٧٤٢]، ومن طريقه الجوزقانى فى «الأباطيل» [رقم/ ١٧٣]، والخلال فى «السنة» [٢/ رقم ٦٨٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٥٥] وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٢/ رقم ٧٩٩]، والآجرى فى «الشريعة» [٥/ ٢٤٨٣-٢٤٨٤/ طبعة دار الوطن]، وأبو عروبة الحرانى فى «الطبقات» [رقم ٢١]، والدارقطنى فى «الأفراد» [١/ ١٢٣/ أطرافه/ الطبعة التدمرية]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٦/ ١٣٨]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٨٥٧]، وغيرهم من طرق عن نافع بن عمر عن بن أبى مليكة به...

قال الدارقطنى: «تفرد به نافع بن عمر عن ابن أبى مُلَيكة».

قلتُ: بل تابعه عبد الجبار بن الورد كما مضى، وقال الترمذى: «هذا حديث إنما نعرفه من حديث نافع ابن عمر الجمحى، و نافع ثقة، وليس إسناده بمتصل، وابن مليكة لم يدرك طلحة». وتابعه أيضًا: عمر بن أبى معروف ولكن بشطره الأخير: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٦/ ١٣٩]، من طريق الأحوص بن المفضل بن غسان أنا أبى أنا ابن أبى الوزير نا عمر بن أبى معروف عن ابن أبى مليكة به...

ثم نقل ابن عساكر عن المفضل بن غسان أنه قال: « الحديث مرسل، ولم يدرك ابن أبى مليكة طلحة». وهو كما قال، ومراده بالمرسل: يعنى منقطع.

وقد جازف المناوى وصحح سنده فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٢٨٨/ طبعة مكتبة الإمام الشافعى]، مع كونه قال فى «فيض القدير» [٧/ ١٨]: « ورجال سنده ثقات إلا أن فيه انقطاعًا بين [ابن] أبى مليكة وطلحة». وذكر الحافظ فى «الإصابة» [٤/ ٦٥٢]، أن ابن سعد قد رواه فى «الطبقات» بإسناد رجاله ثقات إلى ابن أبى مليكة به مرسلاً... لم يذكر طلحة، فالظاهر أن ابن أبى مليكة قد اختلف عليه فى إسناده. =

٦٤٦- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا عبد الجبار بن الورد، عن ابن أبي مليكة قال: قال طلحة بن عبيد اللَّه: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: « **إِنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ مِنْ صَالِحِي قُرَيْشٍ، وَنِعْمَ أَهْلُ الْبَيْتِ عَبْدُ اللَّه، وَأَبُو عَبْدِ اللَّه، وَأَمُّ عَبْدِ اللَّه** ».

= ثم رأيتُ ابن سعد قد أخرجه في «الطبقات» ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٦/ ١٣٩ - ١٤٠]، أنا عفان بن مسلم نا وهيب عن أيوب- وهو السختياني- عن ابن أبي مليكة قال: «قال رسول اللَّه ﷺ: نِعْمَ أهل البيت عبد اللَّه وأبو عبد اللَّه وأم عبد اللَّه».

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن ابن أبي مليكة مرسلا، لكن للحديث شواهد تشهد لشطريه:

أما شطره الأول: «إن عمرو بن العاص من صالحي قريش». فله طريق آخر: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١/ رقم ٢٠٨]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [٣/ ٤٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ١٣٧٦] وابن عدي في «الكامل» [٣/ ٢٨٤]، وغيرهم من طريق سليمان بن أيوب بن سليمان بن عيسى عن أبيه عن جده عن موسى بن طلحة عن طلحة به...

قلتُ: وهذه نسخة منكرة، كما شرحناه في تخريج الحديث الماضي [برقم ٦٣١]، وله شاهد بلفظ: «أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص». وشاهد آخر بلفظ: «ابنا العاص مؤمنان: هشام وعمرو».

أما الأول: ففي سنده ابن لهيعة.

وأما الثاني: فسنده صالح.

راجع الكلام عليهما: في «الصحيحة» [١/ ٢٣٨] و[١٤/ ٢٢٤٠]، للإمام الألباني.

وأما الشطر الثاني: «نعم أهل البيت... إلخ». فله شاهد: من عقبة بن عامر عند أحمد [٤/ ١٥٠]، ومن طريقه القاسم بن قطلوبغا في «مسند عقبة بن عامر» [رقم/ ١٣٤]، والروياني في «مسنده» [١/ رقم ٢١٧]، وابن عبد الحكم في «فتوح مصر» [ص/ ٣١٥-٣١٦/ طبعة دار الفكر]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣١/ ٢٥٠]. وفي سنده ابن لهيعة، وقد اضطرب في إسناده، كما تراه عند أحمد في «فضائل الصحابة» [٢/ رقم/ ١٧٤٦].

وله شاهد آخر: من حديث جابر بن عبد اللَّه عند ابن عدي في «الكامل» [٢/ ٤١٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٦/ ١٣٩]، وسنده ساقط جدًا، فيه حبيب بن رزيق: الكذاب المشهور.

٦٤٦- **ضعيف**: بهذا التمام: انظر قبله.

٦٤٧- **حدّثنا** القواريرى، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، حدّثنا عبد الجبار، عن ابن أبى مليكة قال: قال طلحة بن عبيد اللَّه: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إِنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ مِنْ صَالِحِي قُرَيْشٍ، وَنِعْمَ أَهْلُ الْبَيْتِ عَبْدُ اللَّه، وَأَبُو عَبْدِ اللَّه، وَأَمُّ عَبْدِ اللَّه**».

٦٤٨- **حدّثنا** يحيى بن أيوب، حدّثنا إسماعيل يعنى ابن جعفر، أخبرنى محمدٌ يعنى ابن عمرو، عن أبى سلمة، عن طلحة بن عبيد اللَّه، أن رجلين من بلى أسلما، فقتل أحدهما فى سبيل اللَّه، وأخر الآخر بعد المقتول سنةً ثم مات، قال طلحة: رأيت الجنة فى المنام، فرأيت الآخر من الرجلين أدخل الجنة قبل الأول، فأصبحت فحدثت الناس بذلك، فبلَغت النبى ﷺ، فقال: «**أَلَيْسَ قَدْ صَامَ بَعْدَهُ رَمَضَانَ، وَصَلَّى بَعْدَهُ سِتَّةَ آلاف رَكْعَةٍ، وَكَذَا وَكَذَا رَكْعَةً؟!**».

٦٤٧- **ضعيف**: بهذا التمام: انظر ما مضى.

٦٤٨- **ضعيف**: أخرجه إسماعيل بن جعفر فى حديثه [رقم/ ٢١٥]، ومن طريقه ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [٤/ ١٣٩-١٤٠]، ومن طريقه الشاشى فى «مسنده» [١/ رقم/ ٢٧]، وأحمد [٢/ ٣٣٣]، وأحمد بن منيع فى «مسنده» كما فى «مصباح الزجاجة» [٢/ ٢٦٤]، والبيهقى فى «الزهد الكبير» [رقم/ ٦٣٢/ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية]، والضياء فى «المختارة» [٣/ ٢٦-٢٧]، وأبو الحسن الخلعى فى «الخلعيات» [ق/ ١٨٠/ أ]، وغيرهم من طريقين عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن طلحة بن عبيد اللَّه به نحوه... وهو عند بعضهم فى سياق أتم.

قال الشاشى عقب روايته: «قَالَ ابْنُ أَبِى خَيْثَمَةَ سُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: مُرْسَلٌ، لَمْ يُسْمَعْ مِنْ طَلْحَةَ».

قلتُ: وإسناده حسن رائق، لولا أن أبا سلمة لم يسمع من طلحة، كما جزم به ابن معين وابن المدينى وغيرهما، وبهذا: أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٢٢].

وقد اختلف فى سنده على محمد بن عمرو، فرواه عنه إسماعيل بن جعفر ويزيد بن هارون على الوجه الماضى. وخالفهما جماعة من أصحاب محمد بن عمرو، فرووه عنه فقالوا: عن أبى سلمة عن أبى هريرة به نحوه... وجعلوه من «مسند أبى هريرة»، ومن هؤلاء:

١- محمد بن بشر العبدى. =

. . . . . .

= أخرجه أحمد [٢/ ٣٣٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٢٢٥]، من طريق محمد بن بشر عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال: « قَالَ: كَانَ رَجُلان منْ بَلِيٍّ حَيٍّ منْ قُضَاعَةَ أسْلَمَا مَعَ النَّبِىِّ ﷺ، واسْتُشْهِدَ أحَدُهُمَا، وأُخِّرَ الآخَرُ سَنَةً، قَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْد اللَّه: فَأُرِيتُ الجَنَّةَ، فَرَأَيْتُ المُؤَخَّرَ منْهُمَا، أُدْخِلَ قَبْلَ الشَّهِيد، فَتَعَجَّبْتُ لذَلكَ، فَأَصْبَحْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلكَ للنَّبِىِّ ﷺ، أوْ ذُكِرَ ذَلكَ لرَسُول اللَّه ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: أَلَيْسَ قَدْ صَامَ بَعْدَهُ رَمَضَانَ، وَصَلَّى ستَّةَ آلاَف رَكْعَة، أَوْ كَذَا وكَذَا رَكْعَةً صَلاَةَ السُّنَّة؟». هذا لفظ أحمد. قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٣٥٩]: « رواه أحمد وإسناده حسن »، وقبله قال المنذرى فى «الترغيب» [١/ ١٤٩]: «رواه أحمد بإسناد حسن»،

قلتُ: وظاهر سنده كما قالا، لولا أنه معلول بالاختلاف فيه،

٢- وزيَادُ بْنُ عَبْد اللَّه البكائى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرو، عَنْ أبى سَلَمَةَ، عَنْ أبى هُرَيْرَةَ: «أنَّ رَجُلَيْن كَانَا مُتَوَاخيَيْن فَاسْتُشْهِدَ أحَدُهُمَا وبَقِىَ الثَّانى بَعْدَ المُسْتَشْهد سَنَةً، قَالَ طَلْحَةُ: فَرَأَيْتُ الآخَرَ منَ الرَّجُلَيْن دَخَلَ الجَنَّةَ قَبْلَ المُسْتَشْهد، فَحَدَّثْتُ النَّاسُ بذَلكَ فَبَلَغَتْ رَسُولَ اللَّه ﷺ فَقَالَ: أَلَيْسَ هُوَ صَامَ بَعْدَهُ رَمَضَانَ وَصَلَّى بَعْدَهُ ستَّةَ آلاَف رَكْعَةً وَمئَةَ رَكْعَة؟ يَعْنى صَلاَةَ السُّنَّة».

أخرجه البزار [٣/ رقم/ ٩٢٩]، وابن الشجرى فى «أماليه» [١/ ٢٢٦]، من طريقين عن زياد به . . .

قال البزار: «وَهَذَا الحَديثُ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحد، عَنْ مُحَمَّد بْن عَمْرو، عَنْ أبى سَلَمَةَ عَنْ طَلْحَةَ ابْن عُبَيْد اللَّه، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إبْرَاهيمَ، عَنْ أبى سَلَمَةَ، عَنْ طَلْحَةَ. فَذَكَرْنَاهُ عَنْ زيَاد، لأَنَّهُ وَصَلَهُ فَرَوَاهُ عَنْ أبى سَلَمَةَ، عَنْ أبى هُرَيْرَةَ، عَنْ طَلْحَةَ بْن عُبَيْد اللَّه -رَحمَهُ اللَّهُ- وَقَدْ تَابَعَ زيَادًا عَلَى روَايَته غَيْرُ وَاحد».

قلتُ: لم يقل زياد فيه: «عَنْ أبى سَلَمَةَ، عَنْ أبى هُرَيْرَةَ، عَنْ طَلْحَةَ»، وإنما جعله من «مسند أبى هريرة» كما رأيتَ.

٣ و٤- ويحيى بن أبى زائدة وجنادة بن سلم كلاهما عن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة به نحوه. . . =

= أخرجه أبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢/ ٢٢٠/ الطبعة العلمية]، حدثنا إبراهيم بن محمد بن حمزة ثنا أبو عبد الله محمد بن سعد بن مقرن إملاءً فى بيته سنة ثلاثمائة ثنا سهل بن عثمان ثنا يحيى بن أبى زائدة وجنادة بن سلم.

قلتُ: وهذا إسناد مستقيم إليهما.

٥ و٦- والفضل بن موسى السينانى ومحمد بن يعلى: ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢١٤].

٧ و٨- وعبدة بن سليمان وعبد الرحمن بن محمد المحاربى قالا: حدثنا محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو سلمة، عن أبى هريرة به نحوه... وأخرجه الطبرى فى «تهذيب الآثار» [ص/ ٣٦٧-٣٦٨/ الجزء المفقود/ طبعة دار المأمون]، قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا عبدة وعبد الرحمن به...

قال الطبرى: « وهذا خبر - عندنا - صحيح سنده»،

قلتُ: بل هو معلول لا يثبت كما يأتى. ثم جاء حماد بن سلمة وسعيد بن عامر وخالفا الجميع فى إسناده، فروياه عن محمد بن عمرو فقالا: عن أبى سلمة به مرسلاً...، هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢١٤].

ورواية سعيد بن عامر: قد أخرجها الطحاوى فى «شرح المشكل» [٦/ ٧٧]، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوق، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ به...

قلتُ: الظاهر أن هذا الاختلاف فى سنده إنما هو من محمد بن عمرو نفسه، فهو صاحب أوهام وأخطاء مع كونه صدوقًا.

نعم: لعل من رواه عنه على الوجه الثانى «عنه عن أبى سلمة عن أبى هريرة به...» قد سلك الجادة فى إسناده، بل رأيت الدارقطنى قد جزم بذلك فى «العلل» [٤/ ٢١٤]، فقال: « وذِكْرُ أبى هريرة فيه وهم»، ويؤيده: أن محمد بن إبراهيم قد تابع محمد بن عمرو فى روايته عن أبى سلمة عن طلحة به...

كما أخرجه ابن ماجه [٣٩٢٥]، وأحمد [١/ ١٦٣]، وابن حبان [٢٩٨٢]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [ص/ ٣٦٩-٣٧٠، ٣٧١/ الجزء المفقود/ طبعة دار المأمون]، والطحاوى فى «شرح المشكل» [٦/ ٧٧]، وابن أبى عمر العدنى فى «مسنده» كما فى «مصباح الزجاجة» [٢/ ٢٦٤]، والبيهقى فى «سننه» [٦٣٢٢]، =

. . . . . .

= وفى «دلائل النبوة» [٧/ ١٥-١٦/ الطبعة العلمية]، والضياء فى «المختارة» [٣/ ٢٧-٢٨]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٢٢٢-٢٢١]، وغيرهم، من طرق عن يزيد بن عبد اللَّه بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن طلحة بن عبيد اللَّه : «أَنَّ رَجُلَيْنِ قَدِمَا عَلَى رَسُول اللَّه ﷺ وكَانَ إِسْلامُهُمَا جَمِيعًا، وكَانَ أَحَدُهُمَا أَشَدَّ اجْتِهَادًا مِنْ صَاحِبِه، فَغَزَا الْمُجْتَهِدُ مِنْهُمَا فَاسْتُشْهِدَ، ثُمَّ مَكَثَ الآخَرُ بَعْدَهُ سَنَةً ثُمَّ تُوُفِّىَ، قَالَ طَلْحَةُ: فَرَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنِّى عِنْدَ بَاب الْجَنَّة، إِذَا أَنَا بِهِمَا وَقَدْ خَرَجَ خَارِجٌ مِنَ الْجَنَّة، فَأَذِنَ لِلَّذِى تُوُفِّىَ الآخِرَ مِنْهُمَا، ثُمَّ خَرَجَ فَأَذِنَ لِلَّذِى اسْتُشْهِدَ، ثُمَّ رَجَعَا إِلَىَّ فَقَالا لِى: ارْجِعْ فَإِنَّهُ لَمْ يَأْنِ لَكَ بَعْدُ، فَأَصْبَحَ طَلْحَةُ يُحَدِّثُ بِه النَّاسَ فَعَجِبُوا لِذَلِكَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ ﷺ فَقَالَ: مِنْ أَىِّ ذَلِكَ تَعْجَبُونَ ؟ » قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه، هَذَا كَانَ أَشَدَّ اجْتِهَادًا ثُمَّ اسْتُشْهِدَ فِى سَبِيلِ اللَّه، وَدَخَلَ هَذَا الْجَنَّةَ قَبْلَهُ، فَقَالَ: « أَلَيْسَ قَدْ مَكَثَ هَذَا بَعْدَهُ سَنَةً؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: وَأَدْرَكَ رَمَضَانَ فَصَامَهُ ؟ قَالُوا: بَلَى قَالَ: وَصَلَّى كَذَا وكَذَا سَجْدَةً فِى السَّنَة ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: فَلَمَا بَيْنَهُمَا أَبْعَدُ مَا بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْض ». وهذا لفظ أحمد.

قال ابن عبد البر عقب روايته: «سئل يحيى بن معين عن حديث أبى سلمة عن طلحة بن عبيد اللَّه؟ فقال: مرسل، لم يسمع من طلحة بن عبيد اللَّه».

وقال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٢/ ٢٦٤]: « هذا إسناد رجاله ثقات، وهو منقطع. قال على بن المدينى وابن معين : أبو سلمة لم يسمع من طلحة بن عبيد اللَّه شيئًا ».

قلتُ: وقد خولف فيه يزيد ابن الهاد، خالفه محمد بن إسحاق، فرواه عَنْ مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيمَ فقال: عَنْ أبى سَلَمَةَ، قَالَ: «نَزَلَ رَجُلان منْ أَهْلِ الْيَمَن عَلَى طَلْحَةَ بْن عُبَيْد اللَّه، فَقُتِلَ أَحَدُهُمَا مَعَ رَسُول اللَّه ﷺ، ثُمَّ مَكَثَ الآخَرُ بَعْدَهُ سَنَةً، ثُمَّ مَاتَ عَلَى فرَاشه. فَأُرِىَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْد اللَّه: أَنَّ الَّذى مَاتَ عَلَى فرَاشه دَخَلَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الآخَر بحين، فَذَكَرَ ذَلِكَ طَلْحَةُ لرَسُول اللَّه ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ كَمْ مَكَثَ بَعْدَهُ؟ قَالَ: حَوْلا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: صَلَّى أَلْفًا وَثَمَان مائَة صَلاة، وَصَامَ رَمَضَانَ».

فأرسله من قول أبى سلمة، هكذا أخرجه أحمد [١/ ١٦١]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٢٢٣]، ثنا محمد بن عبيد ثنا محمد بن إسحاق به . . . =

٦٤٩- **حدّثنا** عبد الأعلى، ومحمد بن أبى بكر المقدمى، قالا: حدّثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت أبى، حدّثنا أبو عثمان، قال: لم يبق مع رسول اللّه ﷺ فى تلك الأيام التى كان يقاتل بها رسول اللّه ﷺ غير طلحة، وسعد، عن حديثهما..

٦٥٠- **وحدّثناه** عدة، عن معتمر، بإسناده نحوه.

= **قلتُ**: ثم جاء مُسْلِمُ بْنُ أبى مَرْيَمَ المدنى ورواه عن مُحَمَّد بْن إبْرَاهِيمَ التَّيْمِىِّ: «أنَّ رَجُلَيْن أضَافَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْد اللَّه، فَذَكَرَ مِنْ حَالِهِمَا، أحَدُهُمَا أشَدُّ عِبَادَةً مِنَ الآخَرِ وَإنَّهُمَا مَاتَا، وَأرَى أنَّ الَّذى بَقِىَ بَعْدَ صَاحِبِه وكَانَ أقَلَّ عِبَادَةً مِنَ الآخَرِ أنَّهُ رُفِعَ فَوْقَهُ، فَذُكِرَ ذَلِكَ للنَّبِىِّ ﷺ فَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ بَقِىَ بَعْدَهُ، فَصَلَّى كَذَا وكَذَا صَلاَةً، وَصَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ، فَبَيْنَهُمَا كَذَا وكَذَا مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأرْضِ»، فلم يذكر فيه أبا سلمة ولا غيره، وأرسله من قول محمد بن إبراهيم، هكذا أخرجه الشاشى فى «مسنده» [١/ رقم/ ٢٨]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِىٍّ الْوَرَّاقُ، أنا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِى مَرْيَمَ به...

قلتُ: فهذا اختلاف شديد فى سند الحديث، وقد ساق الدارقطنى أكثر هذه الاختلافات فى كتابه «العلل» [٤/ ٢١٤]، ثم قال: «وأصحها كلها قول يزيد بن الهاد». وهو كما قال.

وهذا الوجه: هو الذى رجحه البيهقى أيضًا فى «دلائل النبوة» فقال بعد أن ساق طريق ابن الهاد: «تابعه محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، وقيل: عن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة فى رؤيا طلحة موصولاً. والصحيح أنه مرسل حسن»، وقوله: «مرسل» يعنى منقطع؛ لأن أبا سلمة لم يسمع من طلحة بن عبيد اللّه كما قاله جماعة من النقاد.

والقصة: مروية من طرق أخرى عن طلحة بغير هذا السياق، كما مضى بعضها عند المؤلف [٦٣٤]. وللحديث: شواهد عن بعض الصحابة، لكن دون لفظ وسياق حديث طلحة هنا.

منهم: سعد بن أبى وقاص وعبيد بن خالد وغيرهما. فانظر: «التمهيد» [٢٤/ ٢٢٠-٢٢٦]، و«صحيح ابن خزيمة» [٣١٠]، والحاكم [١/ ٣١٦]، وشعب البيهقى [٣/ ٤٢].

٦٤٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٥١٧]، ومسلم [٢٤١٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٨١]، والذهبى فى «التذكرة» [٢٥/ ٨١]، وغيرهم من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه عن أبى عثمان النهدى به...

٦٥٠- **صحيح**: انظر قبله.

٦٥١- حدّثنا أبو كريب، حدّثنا يونس بن بكير، عن طلحة بن يحيى، عن يحيى، وعيسى ابنى طلحة، عن أبيهما قال: مر على رسولَ اللَّه ﷺ ببعيرٍ قد وُسِمَ فى وجهه، فقال: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ هَذَا الْبَعِيرِ عَزَلُوا النَّارَ عَنْ هَذِهِ الدَّابَّةِ ؟» قال: فقلت: لأَسِمَنَّ فى أبعد مكانٍ من وجهها، قال: فوسمت فى عجب الذنب.

٦٥٢- حدّثنا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا محمد بن بشر العبدى، حدّثنا مجمع بن يحيى، عن عثمان بن موهبٍ، عن موسى بن طلحة، عن أبيهٍ قال: قلنا: يا رسول اللَّه، قد علمنا كيف السلام عليكٍ، فكيف الصلاة ؟ قال: «قُولُوا: اللَّهمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ».

٦٥١- حسن: أخرجه البزار [٩٤٨]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [ص/ ٣٤٠-٣٤١/ الجزء المفقود/ طبعة دار المأمون]، والضياء فى «المختارة» [٣/ ٣٩]، من طريق يونس بن بكير عن طلحة بن يحيى عن يحيى وعيسى ابنى طلحة بن عبيد اللَّه عن أبيهما طلحة بن عبيد اللَّه به... وزاد البزار فى أوله: «نَهَى عَنِ الْوَسْمِ أَنْ يُوسَمَ فِى الْوَجْهِ».

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن طلحة، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد». وقال الطبرى: «وهذا خبر -عندنا- صحيح سنده»، وقال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٢٠٤]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح»،

قلتُ: لم يحتج مسلم بيونس بن بكير، وإنما أخرج له فى «المتابعات»، وعلَّق له البخارى. ويونس: حافظ مؤرخ عالم كبير، لكن فيه كلام من قبل حفظه، غير أنه صدوق متماسك على التحقيق. وطلحة بن يحيى: هو ابن طلحة بن عبيد اللَّه، مختلف فيه، وهو حسن الحديث ما لم يخالف، أو يأت بما ينكر عليه. وقد احتج به مسلم.

وباقى رجال الإسناد ثقات. والإسناد عندى: صالح إن شاء اللَّه.

٦٥٢- صحيح: أخرجه النسائى [١٢٩٠]، وأحمد [١/ ١٦٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٥٨٥]، والبزار [رقم/ ٩٤٢، ٩٤١]، وابن أبى شيبة [٨٦٣٤]، والقاضى إسماعيل فى «فضل الصلاة على النبى ﷺ» [رقم/ ٦٨]، والبخارى فى «تاريخه» [٣/ ٣٨٣]، =

= والشاشى فى «مسنده» [١/ رقم/ ٣]، والطبرى فى «تفسيره» [٢٠/ ٣٢٠/ طبعة الرسالة]، وفى «تهذيب الآثار» [ص/ ٢٠٧/ الجزء المفقود/ طبعة دار المأمون]، والطحاوى فى «شرح المشكل» [٦/ ٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٣٧٣]، والضياء فى «المختارة» [٣/ ٢٤، ٢٥]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [ص/ ١٥٩-١٦٠] - وعنده معلقًا - وأبو طاهر السلفى فى «الجزء التاسع والعشرون من المشيخة البغدادية» [رقم/ ١٦/ مخطوط/ بترقيمى]، وغيرهم من طرق عن عثمان بن عبد اللَّه بن موهب عن موسى بن طلحة بن عبيد اللَّه عن أبيه به نحوه. . . وهو عند البخارى وبعضهم باختصار.

قال الطبرى: «هذا خبر - عندنا - صحيح سنده».

وقال السخاوى فى «القول البديع» [ص/ ٤٨/ طبعة دار الريان للتراث]: «وسنده صحيح لكنه معلول»،

قلتُ: وهو كما قال السخاوى، فرجاله كلهم ثقات من رجال: «الصحيح». لكن اختلف فى سنده، فرواه شريك القاضى ومجمع بن يحيى كلاهما عن عثمان بن موهب على الوجه الماضى. وتابعهما إسرائيل بن يونس من رواية الحكم بن مروان الكوفى عنه على هذا الوجه عن عثمان. واختلف على الحكم بن مروان فى سنده، فرواه عنه جماعة من الثقات على الوجه السابق عن إسرائيل. وخالفهم بعضهم، فرواه عن الحَكَمِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ فقال: عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ به مرسلاً. . . ، وَلَمْ يَقُلْ عَنْ أبيه، هكذا ذكره البزار فى «مسنده» [٣/ ١٥٧]. ولم يُسم لنا البزار هذا البعض الذى رواه عن الحكم هكذا.

■ **والصواب**: هو الوجه الأول عن الحكم بن مروان. والحكم هذا: شيخ مختلف فيه، وهو صدوق متماسك على التحقيق.

وقد خولف عثمان بن عبد اللَّه بن موهب فى سنده، خالفه خالد بن سلمة المخزومى، فرواه عنه عثمان ابن حكيم الأنصارى فقال: عن خالد بن سلمة عن موسى بن طلحة فقال: عن زيد بن خارجة به نحوه. . . ، وجعله من «مسند زيد بن خارجة»، هكذا أخرجه النسائى وأحمد وجماعة كثيرة. وقد اختلف على عثمان فيه، لكن الوجه الماضى هو المحفوظ عنه، وقد ساق الدارقطنى فى «علله» [٤/ ٢٠١]، هذين الوجهين فى الاختلاف على موسى بن طلحة فى سنده، وسكت عن ترجيح أحدهما على الآخر. =

٦٥٣- حدّثناهُ محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا محمد بن بشر، حدّثنا مجمع بن يحيى الأنصاري، حدّثنا عثمان بن موهب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه قال: قلت: يا رسول اللَّه، كيف الصلاة عليك؟ فقال: قل: «**اللَّهمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ**».

٦٥٤- حدّثنا أبو موسى هارون بن عبد اللَّه البزاز، وغيره، عن محمد بن بشر، بإسناده نحوه.

٦٥٥- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا معلى بن منصور، حدّثنا أبو زبيد عبثر بن القاسم، حدّثنا مطرفٌ، عن عامر، عن يحيى بن طلحة، قال: رأى عمر طلحة بن عبيد اللَّه حزينًا، فقال: ما لك؟ قال: إنّي سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**إِنِّي لأَعْلَمُ كَلِمَاتٍ لا يَقُولُهُنَّ عَبْدٌ عِنْدَ الْمَوْتِ إِلا نُفِّسَ عَنْهُ، وَأَشْرَقَ لَوْنُهُ، وَرَأَى مَا يَسُرُّهُ**»، فما منعني أن أسأله عنها

= لكن قال السخاوي في «القول البديع» [ص/ ٢٦/ طبعة بشير عيون]: «وصنيع الترمذي يشعر بأن لموسى فيه سندين: أحدهما عن أبيه، والآخر عن زيد، فإنه قال: «وفي الباب عن طلحة بن عبيد اللَّه وزيد بن خارجة...» فدل على أن كلاً من حديث طلحة وزيد محفوظ، ويقوى ذلك: أن في أحد الحديثين زيادة على الآخر، وقد أخرج النسائي الحديث من الوجهين معًا، من غير تغليب لأحدهما على الآخر، فكأنهما استويا عنده، وهو الظاهر من مذهب الدارقطني، فإنه لم يحكم لإحدى الجهتين على الأخرى».

قلتُ: وهو كما قال. وإسناد الحديث صحيح من الوجهين جميعًا.

وللحديث طريق آخر عن طلحة بإسناد واهٍ، وقد بسطنا تخريج هذا الحديث مع أحاديث الباب في كتابنا: «غرس الأشجار».

٦٥٣- صحيح: انظر قبله.

٦٥٤- صحيح: انظر قبله.

٦٥٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم/ ٦٤٠].

فانظره هناك، واللَّه يتولاك.

إلا القدرة عليها، فقال عمر: إنى لأعلم ما هى، قال طلحة: ما هى ؟ قال: هل تعلم كلمةً هى أفضل من كلمة دعا إليها رسول اللَّه ﷺ عمه عند الموت ؟ قال طلحة: هى واللَّه هى، قال عمر: لا إله إلاَّ اللَّه .

٦٥٦- **حدّثنا** موسى، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن محمد بن المنكدر، حدّثنا شيخٌ، لنا، عن طلحة بن عبيد اللَّه، أن رجلا سأل النبى ﷺ عن مُحِلٍّ أصاب صيدًا أيأكله المحرِم؟ قال: «**نَعَمْ**».

٦٥٧- **حدّثنا** عبيد اللَّه، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، حدّثنا سفيان، عن محمد ابن المنكدر، حدّثنا شيخٌ لنا، عن طلحة بن عبيد اللَّه، أن رجلا سأل النبى ﷺ عن مُحِلٍّ أصاب صيدًا، أيأكله المحرِم؟ قال: «**نَعَمْ**».

٦٥٨- **حدّثنا** بشر بن الوليد، حدّثنا فليح بن سليمان، عن محمد بن المنكدر، عن عبد الرحمن بن عثمان، قال: خرجنا حجاجًا مع طلحة بن عبيد اللَّه، وأتينا بصيد، فأكل بعضنا، وترك بعضٌ، فقام من نومته، وكان نائمًا، فأخبرناه، فقال: أحسن من أكَل، قد أكلناه مع رسول اللَّه ﷺ .

٦٥٩- **حدّثنا** عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا بشر بن السرى، عن ابن عيينة، عن يزيد ابن خصيفة، عن السائب بن يزيد، عن مَن حدثه، عن طلحة بن عبيد اللَّه، أن النبى ﷺ ظاهر يوم أحدٍ بين درعين .

٦٥٦- ضعيف: بهذا اللفظ .

لم يُقم الثورى إسناد هذا الحديث، وقد خولف فى إسناده ومتنه كما مضى شرحه [برقم/ ٦٣٥].

٦٥٧- ضعيف: بهذا اللفظ . انظر: قبله . وهو ثابت بغير هذا اللفظ .

٦٥٨- حسن: مضى الكلام على هذا الوجه [برقم ٦٣٥] . وبشر بن الوليد: هو الكندى الفقيه الصدوق، وقد تغير بآخرة .

٦٥٩- صحيح: أخرجه البيهقى فى «سننه» [١٧٧١٤]، من طريق بشر بن السرى عن ابن عيينة عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عمن حدَّثه عن طلحة به . . . =

= **قلتُ**: وهذا إسناد معلول، والسائب بن يزيد: صحابى جليل صغير. والذى حدَّث السائب عن طلحة: الظاهر أنه صحابى مثله -إن كان هذا الطريق محفوظًا- وإلا فالسائب روى عن بعض كبار التابعين أيضًا، فربما كان هذا المبهم تابعيًا حدَّثه به عن طلحة، وهذا وإن كان بعيدًا إلا أنه محتمل، لكن: قد اختلف فى إسناده على ابن عيينة على ألوان، ولم يذكر الدارقطنى فى «علله» [٤/ ٢١٨]، من تلك الألوان سوى لونين فقط، أحدها: طريق بشر بن السرى عن ابن عيينة الماضى.

ثم قال عن بشر: «وخالفه أصحاب ابن عيينة، فرووه عنه [عن] يزيد بن خصيفة عن السائب أن النبى ﷺ [و] لم يذكروا فوق السائب أحدًا، وقول بشر بن السرى ليس بالمحفوظ».

قلتُ: لم ينفرد به بشر وحده عن ابن عيينة بهذا الوجه، كما لم يتفق سائر أصحاب ابن عيينة على جعْله من «مسند السائب بن يزيد». بل اختلفوا فى ذلك أيضًا، فرواه أكثرهم عن ابن عيينة وجعلوه من «مسند السائب بن يزيد» ومن هؤلاء:

١- هشام بن عمار: عند ابن ماجه [رقم/ ٢٨٠٦/ عبد الباقى].

● **تنبيه**: قد تحرف «هشام بن عمار» عند ابن ماجه إلى: «هشام بن سوار»، وقد وقع على الصواب فى طبعة «دار الغرب الإسلامى» من «سنن ابن ماجه» [٤/ ٣٤٢/ بشار عواد]، وعلق عليه المحقق بالهامش قائلاً: « تحرف فى المطبوع والمصرية إلى «سوار»، ولا نعرف فى الرواة من يسمى بهذا الاسم، فلا نعلم من أين جِيءَ به؟».

قلتُ: جاء به الناسخ أو الطابع ولا ثالث لهما.

٢- أحمد: فى «مسنده» [٣/ ٤٤٩]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [٧/ رقم/ ٦٦٦٩].

٣- الشافعى: فى «مسنده» [١٤٨٨]، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [١٣/ ١٣٩/ الطبعة العلمية].

٤- سعيد بن منصور: فى «سننه» [٢/ رقم ٢٨٥٨].

٥- يحيى بن الربيع: عند البيهقى فى «سننه» [١٧٧١٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٠/ ٤٠٠].

٦- وابن أبى عمر العدنى: عند الترمذى فى «الشمائل» [رقم/ ٢١١]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [١٠/ ٣٩٩-٤٠٠]. =

. . . . . .

= ٧- على ابن المدينى: عند أبى الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم/ ٣٩٥ / طبعة الدار المصرية اللبنانية].

٨- عبد الله بن محمد الضعيف: عند النسائى فى «الكبرى» [٨٥٨٣].

٩- وعبد الله بن هاشم: عند ابن الجارود [رقم/ ١٠٦٠].

١٠- ومحمد بن عبيد بن سفيان: عند ابن قتيبة فى «عيون الأخبار» [١/ ٥٥].

وخالفهم بشر بن السرى كما مضى. وتوبع بشر على هذا الوجه عن ابن عيينة:

تابعه: إبراهيم بن بشار: عند ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [٣/ ٢٧٧]، والشاشى [١/ رقم/ ٢٢] وابن قانع فى معجم الصحابة [٢/ ٣٩/ طبعة/ مكتبة الغرباء الأثرية]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم/ ١٠٨٢]، والبيهقى فى «سننه» [رقم/ ١٧٧١٣]، من طرق عن إبراهيم بن بشار به . . .

قال إبراهيم بن بشار عقب روايته عند ابن أبى خيثمة والشاشى: «وسمعت سفيان مرة أخرى يقول: نا يزيد بن خصيف أراه عن السائب بن يزيد إن شاء الله، ولم يذكر الإسناد».

وخالفهم سويد بن سعيد، فرواه عن ابن عيينة فقال: عن يزيد بن خصيفة عن السائب عن رجل من بنى تميم يقال له: معاذ به . . . ، فجعله من «مسند رجل يقال له: معاذ»، هكذا أخرجه المؤلف [٦٦٠] والأزدى فى المخزون [رقم ٦٩] والشاشى [١/ رقم/ ٢٣] وابن قانع فى «معجم الصحابة» [٣/ ٢٥-٢٦].

وتابعه مسدد -إن شاء الله- فرواه عن ابن عيينة عن يزيد عن السائب فقال: عن رجل قد سماه به . . . أخرجه أبو داود [٢٥٩٠]، حدثنا مسدد ثنا سفيان به . . .

ثم جاء ابن المبارك وخالف الكل، ورواه عن سفيان فقال: عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أو غيره به . . . ، هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٤٦]، أخبرنا عتاب بن زياد أخبرنا عبد الله بن المبارك عن سفيان بن عيينة به . . .

وقد قيل غير ذلك عن ابن عيينة، وقد مضى: أن الدارقطنى قد جزم بكون المحفوظ هو قول أكثر أصحاب ابن عيينة عنه فقالوا: عن يزيد عن السائب بن يزيد به . . . وجعلوه من «مسند السائب».

والأشبه عندى: أن الاضطراب فى سنده هو من ابن عيينة نفسه. =

. . . . . .

= **فالظاهر**: أنه لم يكن يضبطه، ويؤيده: أن سفيان كان يستثنى في بعض طرقه فيقول: «عن السائب بن يزيد إن شاء اللَّه». وهذا إبراهيم بن بشار الرمادى: قد رواه عن سفيان على وجهين مرة واحدة،

١- فتارة يرويه عنه فيقول في إسناده: عن رجل من بنى تيم عن طلحة به. . .

٢- وتارة يقول: وقال سفيان مرة أخرى: «نا يزيد بن خصيفة أراه عن السائب، ولم يذكر الإسناد. . . » يريد: أن سفيان لم يستوف قوله: «عن رجل من بنى. . . إلخ». وهذا هو المراد من قوله: «ولم يذكر الإسناد» يعنى الماضى. وهذا كله دليل على أن ابن عيينة لم يكن يضبطه جيداً، والصواب عندى: أن الحديث ليس من «مسند السائب».

إنما يرويه السائب عن آخر عن طلحة به. . . أو يرويه عن آخر به مباشرة. وهذا كله لا يضر الحديث -إن شاء اللَّه- لكون السائب مذكور بالصحبة، ومراسيله محمولة -غالبًا- على كونه سمعها من مثله من الصحابة، وإبهام الصحابة لا يضر في المذهب المختار.

والحديث: أورده الهيثمى في «المجمع» [٦/ ١٥٥]، من الوجه الأول من رواية طلحة، ثم قال: «رواه أبو يعلى وفيه راوٍ لم يُسَمَّ، وبقية رجاله رجال الصحيح». ثم أعاده من الوجه الثالث، من رواية السائب عن رجل من بنى تيم يقال له: معاذ به. . .

ثم قال: « رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح ». أما صاحبه البوصيرى: فإنه قال في «مصباح الزجاجة» [٢/ ١٠٣]: ، «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات على شرط البخارى » ، يقصد إسناد ابن ماجه: «حدّثنا هشام بن عمار، ثنا سفيان بن عيينة، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد به. . . ». وهذا من أغلاط البوصيرى، فليس في «الصحيحين» ولا في أحدهما حديث بتلك الترجمة أصلا.

للحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة منهم: يزيد بن السكن، وسعد بن أبى وقاص، ولا يصحان، وقد غفل من قوّاه بحديث الزبير بن العوام الآتى [برقم/ ٦٧٠]، كالإمام الألبانى في «صحيح أبى داود» [٧/ ٣٤١/ طبعة دار غراس]، فإنه ساق حديث الزبير مقويًا به حديث طلحة هنا، فقال: « رواه محمد بن إسحاق: حدثنى يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير عن جده عن الزبير رضى اللَّه عنه قال: فرأيت رسول اللَّه ﷺ حين ذهب لينهض إلى الصخرة، وكان رسول اللَّه ﷺ قد ظاهر بين درعين. . . ». =

٦٦٠- **حدّثنا** سويد بن سعيد، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد، عن رجلٍ من بنى تَميمٍ -يقال له: معاذٌ- أن رسول اللَّه ﷺ ظاهر يوم أحدٍ بين درعين.

٦٦١- **حدّثنا** أبو موسى، حدّثنا عبد الملك بن عمرو، حدّثنا سليمان بن سفيان المدنى، حدّثنا بلال بن يحيى بن طلحة، عن أبيه، عن جدّه، أن النبى ﷺ كان إذا رأى الهلال قال: «**اللَّهمَّ أَهِلَّهُ عَلَيْنَا بِالْيُمْنِ وَالإِيمَانِ، وَالسَّلامَةِ وَالإِسْلامِ، رَبِّى وَرَبُّكَ اللَّه**».

= **قلتُ**: وغفل الإمام عن كون محل الشاهد وهو هذه الجملة: «وكان رسول اللَّه ﷺ قد ظاهر بين درعين...» مدرجٌ من قول ابن إسحاق، كما سنبينه قريبًا [برقم/ ٦٧٠].

٦٦٠- **صحيح**: انظر قبله.

٦٦١- **ضعيف**: أخرجه الترمذى [٣٤٥١]، وأحمد [١/ ١٦٢]، والدارمى [١٦٨٨]، والحاكم [/ ٤ ٣١٧]، والبزار [٩٤٧]، وابن راهويه فى «مسنده» كما فى «الفتوحات الربانية» [٤/ ٣٢٩]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ١٠٣/ المنتخب]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [٢/ ٩٣٥]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/ رقم ٣٧٦/ ظلال]، والبخارى فى «تاريخه» [٢/ ١٠٩]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٩٠٣]، والضياء فى «المختارة» [٣/ ٢٢]، وفى «المنتقى من حديث أبى الحسن العبدوى» [رقم ١٨/ ضمن مجموعة أجزاء حديثية/ طبعة دار ابن حزم]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ١٢٨]، وفى «الأنوار فى شمائل المختار» [رقم/ ١١٦٥]، والخطيب فى «تاريخه» [١٤/ ٣٢٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٧٢]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ١٣٥]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [ص/ ١٩٩]- وعنده معلقًا- والبيهقى فى «الدعوات» [٢/ رقم/ ٤٦٧ / طبعة منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [٢/ رقم/ ٦٤٢/ مع عجالة الراغب]، وابن الشجرى فى «أماليه» [١/ ٢٢٣]، وجماعة، من طريق سليمان بن سفيان القرشى عن بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد اللَّه عن أبيه عن جده به...

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب»، وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن طلحة بن عبيد اللَّه، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد». =

. . . . . .

= **قلتُ**: هذا إسناد منكر، وفيه علتان:

١- سليمان بن سيف تكلموا فيه، فقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، يروى عن الثقات أحاديث مناكير». وقال أبو زرعة: «منكر الحديث». ومثله قال البخارى وغيره. وقال النسائى: «ليس بثقة». ومثله قال أبو بشر الدولابى، وضعفه سائر النقاد. وقد أنكر عليه ابن معين هذا الحديث، فأخرج ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٧٢]، بإسناد صحيح عن ابن معين أنه قال: «سليمان بن سفيان مدينى يروى عنه أبو عامر العقدى حديث الهلال، وليس بثقة»، وكذا انكره عليه ابن عدى فى «كامله»، وكذا العقيلى فى «الضعفاء»، والذهبى فى «الميزان»، وساقوا هذا الحديث له فى ترجمته. وقال العقيلى عقب روايته: «ولا يتابع عليه، وفى الدعاء لرؤية الهلال أحاديث هذا عندى من أصلحها إسنادا كلها لينة الأسانيد».

والحديث: حسنه الترمذى وتبعه السيوطى فى «الجامع الصغير»، وتعقبه المناوى فى «الفيض» [٥/ ١٣٥]، قائلاً: «ونُوزع بأن الحديث عُدَّ من منكرات سليمان...». ثم تناسى ذلك، وحسَّن سنده فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٤٨٨]،

٢- وبلال بن يحيى: شيخ مجهول؛ لم يرو عنه سوى سليمان بن سيف وحده، ولم يوثقه إلا ابن حبان وحده، وقد قال الحافظ عنه بالتقريب: «لين». ولم أقف على أحد ضعفه، ولعل مستند الحافظ فى تلْيننه: هو انفراد سليمان بن سيف عنه بالرواية، وقد نقل ابن علان فى «الفتوحات الربانية» عن الحافظ أنه قال: « هذا حديث حسن، أخرجه أحمد وإسحاق فى «مسنديهما»، وأخرجه الترمذى وقال: «حديث حسن غريب»، وأخرجه الحاكم وقال: «صحيح الإسناد»، وغلط فى ذلك، فإن سليمان ضعَّفوه، وإنما حسَّنه الترمذى لشواهده، وقوله: «غريب» أى: بهذا السند».

قلتُ: وشواهده كلها معلولة لا يثبت منها شىء قط، ومنها:

١- حديث ابن عمر مرفوعًا: عند الدارمى [١٦٨٧]، وابن حبان [٨٨٨]، والطبرانى فى «الكبير» [٢١/ رقم ١٣٣٣٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٨/ ٣١٠]، وغيرهم: من طريق سعيد بن سليمان عن عبد الرحمن -[سقط «عبد الرحمن» من سند الطبرانى]- ابن عثمان بن إبراهيم الحاطبى عن أبيه وعمه عن ابن عمر به مثله... مع زيادة التكبير فى أوله عند بعضهم.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف لا يصح، وعبد الرحمن: ضعفه أبو حاتم وقال: «يهولنى كثرة ما يسند». وذكره ابن حبان على قاعدته فى كتابه «الثقات» [٨/ ٣٧٢]. =

٦٦٢- حدّثنا أبو موسى هارون بن عبد اللّه الحمال، حدّثنا أبو عامر، حدثنى سليمان بن سفيان، قال: سمعت بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد اللّه يحدث، عن أبيه، عن جده قال: كان النبى ﷺ إذا نظر إلى الهلال قال: «اللَّهمَّ أَهِلَّهُ عَلَيْنَا بِالْيُمْنِ وَالإِيمَانِ، وَالسَّلامَةِ وَالإِسْلامِ، رَبِّى وَرَبُّكَ اللّه».

٦٦٣- حدّثنا أبو كريبٍ، حدّثنا يونس بن بكيرٍ، عن طلحة بن يحيى، عن موسى،

= وأبوه: شيخ ما وثقه أحد إلا ابن حبان أيضًا، وقد قال عنه أبو حاتم: «روى عنه ابنه عبد الرحمن أحاديث منكرة. . . .». راجع «تعجيل المنفعة» [١/ ٢٨١]، و«الجرح والتعديل» [٦/ ١٤٤].

٢- ومنها: شاهد بمثل لفظ المؤلف عن طلحة الزرقى: عند القطيعى فى «الألف دينار» [رقم ١٠٧]، ومن طريقه الشجرى فى «أماليه» [١/ ٢٢٢]، وأبى نعيم فى «معرفة الصحابة» [رقم/ ٣٤٨٥]، وغيرهم، وسنده ساقط، فيه الكديمى الهالك،

٣- ومنها: شاهد ثالث: عن أنس بن مالك عند الطبرانى فى «الدعاء» [رقم/ ٩٠٧]، وأبى سعيد النقاش فى «فوائد العراقيين» [رقم/ ٧٣]، وسنده واه.

٤- ومنها: شاهد رابع بمثله: عن بديل بن ورقاء عند أبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٩٠/ الطبعة العلمية]، وسنده مظلم جدًا.

٥- ومنها: شاهد بلفظه مرسلاً: عن أبى جعفر الباقر عند ابن أبى الدنيا فى «فضائل رمضان» [رقم/ ٢٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥١/ ١٨٦]، وسنده ضعيف على إرساله.

وللحديث: شواهد أخرى دون هذا اللفظ. ولا يصح فى هذا الباب حديث، وقد مضى أن العقيلى قد قال: «وفى الدعاء لرؤية الهلال أحاديث. . . كلها لينة الأسانيد». وقد بسطنا تخريج أحاديث الباب: فى مكان آخر.

● تنبيه: شيخ المؤلف: «أبو موسى» هو هارون بن عبد اللّه الحمال، فسيأتى الحديث مرة أخرى عند المؤلف [برقم/ ٦٦٢]، وهناك قال المؤلف: «حدثنا أبو موسى هارون بن عبد اللّه الحمال».

٦٦٢- ضعيف: انظر قبله.

٦٦٣- ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٢٠٣]، و[٣٧٤٢]، والبزار [٩٤٣]، والطبرى فى «تفسيره» [٢٠/ ٤٢٠ طبعة الرسالة]، وفى «تهذيب الآثار» [ص/ ٣٣٣-٣٣٤/ الجزء المفقود/ طبعة دار المأمون]، والضياء فى «المختارة» [٣/ ١٧-١٨]، وابن أبى عاصم فى «السنة» =

وعيسى ابنى طلحة، عن أبيهما، أن أصحاب رسول اللَّه ﷺ، قالوا لأعرابي جاء يسأله عمن قضى نحبه: من هو؟ فكانوا لا يجترئون على مسألته يوقرونه ويهابونه، قال: فسأله الأعرابى، فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه، ثم إنى اطلعت من باب المسجد، وعلى ثيابٌ خضرٌ، فلما رآنى رسول اللَّه ﷺ، قال: «**أَيْنَ السَّائِلُ عَمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ؟**» قال الأعرابى: أنا، يا رسول اللَّه، قال: «**هَذَا مِمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ**».

= [٢/ عقب رقم/ ١٣٩٩]- وعنده معلقًا- وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٨٤]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٥٤٤]، والذهبى فى «سير النبلاء» [١/ ٢٧-٢٨]، وغيرهم من طريق يونس ابن بكير عن طلحة ابن يحيى عن موسى بن طلحة وأخيه عيسى بن طلحة عن طلحة به نحوه..

قال الترمذى: «قال هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يونس بن بكير».

وقال الطبرى: «هذا خبر - عندنا - صحيح سنده».

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره على رسم الحسن، لولا أنه معلول، وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن طلحة من وجه متصل إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد»،

قلتُ: بل هناك إسناد آخر موصول عن طلحة يأتى الكلام عليه. وقال الإمام فى الصحيحة [١/ ١٩٥]: «إسناده حسن رجاله ثقات رجال مسلم غير طلحة بن يحيى، تكلم فيه بعضهم من أجل حفظه، وهو مع ذلك لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن...».

قلتُ: ولم يتكلم الإمام عن حال الذى رواه عن طلحة بن يحيى: وهو يونس بن بكير، ويونس: صدوق حافظ عالم، لكن فى حفظه شىء، وقد خولف فى إسناده، خالفه وكيع بن الجراح - الجبل الراسخ- فرواه عن طلحة بن يحيى فقال: عن عيسى بن طلحة بالمرفوع منه به مرسلاً..

هكذا أخرجه أحمد فى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٢٩٧]، ومن طريقه الواحدى فى «أسباب النزول» [ص/ ٢٣٨-٢٣٩/ طبعة مكتبة نزار الباز]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٨٥].

وتابعه على هذا الوجه المرسل: عبد اللَّه بن إدريس -الثقة الإمام- عند ابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ١٣٩٩]، والطبرى فى «تفسيره» [٢٠/ ٢٣٨]، وفى «تهذيب الآثار» [ص/ ٣٣٣-٣٣٤/ الجزء المفقود/ طبعة دار المأمون]. وهذا هو المحفوظ مرسلاً، وإسناده حسن.

وللحديث: طريق آخر عن طلحة عند ابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم/ ١٤٠٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١/ ٢١٥]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» كما فى «تفسير ابن كثير» [٦/ ٣٩٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٨٦]، وغيرهم من طريق سليمان بن أيوب، عن أبيه، عن جده، =

٦٦٤- **حدّثنا** أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: « **إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ، ثُمَّ يُصَلِّى وَلا يُبَالِى مَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ** ».

٦٦٥- **حدّثنا** أبو هشامٍ الرفاعى، حدّثنا يحيى بن يمانٍ، حدّثنا شيخٌ من بنى زهرة،

= عن موسى بن طلحة عن أبيه بلفظ: «من أحب أن ينظر إلى شهيد يمشى على وجه الأرض فلينظر إلى طلحة بن عبيد اللَّه».

قلتُ: وإسناده منكر. وقد مضى الكلام على هذا الإسناد [برقم ٦٣١]. وللحديث: شواهد عن عائشة ومعاوية وأبى هريرة وجابر بن عبد اللَّه، وعلى بن أبى طالب وأسماء بنت أبى بكر وغيرهم. وكلها بأسانيد منكرة مظلمة ساقطة، وسيأتى منها: حديث عائشة [برقم ٤٨٩٨].

بل لم يصح فى هذا الباب شىء أصلاً، اللَّهم: إلا مرسل عيسى بن طلحة الماضى. ومرسل عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة: عند ابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ٢١٩]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٨٥] قال: أخبرنا هشام أبو الوليد الطيالسى أخبرنا أبو عوانة عن حصين - يعنى ابن عبد الرحمن السلمى- عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة قال: « قال رسول اللَّه ﷺ من أراد أن ينظر إلى رجل قد قضى نحبه؛ فلينظر إلى طلحة بن عبيد اللَّه».

قلتُ: وسنده صحيح مع إرساله. وقد تساهل من قوّاه بطرقه من المتأخرين. واللَّه المستعان لا رب سواه.

٦٦٤- **صحيح**: مضى [برقم ٢٢٩].

٦٦٥- **ضعيف**: أخرجه الترمذى [٣٦٩٨]، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٧٥١]، وعبد اللَّه ابن أحمد فى «زوائده على فضائل الصحابة» [١/ رقم/ ٨٢٠]، وأبو بكر القطيعى فى «زوائده على فضائل الصحابة» [١/ رقم/ ٦١٦، ٨٢٠، ٨٤١]، وابن الفاخر الأصبهانى فى «موجبات الجنة» [رقم/ ٣٨٩/ طبعة مكتبة عباد الرحمن]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٩/ ١٠٤]، وغيرهم من طريق يحيى بن يمان، عن شيخ من بنى زهرة، عن الحارث بن عبدالرحمن ابن طلحة به...

قلتُ: وهذا إسناد مسلسل بالعلل:

١- يحيى بن اليمان: فاحش الأوهام. =

عن الحارث بن عبد الرحمن، عن طلحة بن عبيد اللَّه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ رَفِيقٌ، وَرَفِيقِي عُثْمَانُ**».

* * *

= ٢- وشيخه: مجهول الجهالتين، غائب الحالتين؟

٣- والحارث بن عبد الرحمن: هو ابن أبي ذباب مختلف فيه، ثم هو لم يدرك طلحة بن عبيد اللَّه أصلاً، فكيف يطيق سماعه؟، وقد أشار الترمذي إلى كل هذا فقال: «هذا حديث غريب، ليس إسناده بالقوي، وهو منقطع».

قلتُ: وللحديث طريق آخر عن طلحة عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» [٢/ ٢٥٩/ الطبعة العلمية]. وسنده منكر، وله شاهد من حديث أبي هريرة عند ابن ماجه [١٠٩]، وجماعة. وسنده منحط واهٍ، وله شاهد آخر عن عثمان نفسه بإسناد لا يصح، راجع: «الضعيفة» [٥/ ٣١٥].

وشاهد ثالث: عن عبد اللَّه بن أبي أوفى عند ابن عساكر في «تاريخه» [٣٥/ ٢٢٦]. وسنده منكر، ولا يصح في هذا الباب شيء. واللَّه المستعان.

٦٦٦- حدّثنا أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا أبو عاصم، عن عبد اللّه بن محمد بن عبد الملك بن مسلم الرقاشي، عن جده عبد الملك، عن أبي جرو المازني قال: شهدت عليًا، والزبير حين تواقفا، فقال له عليٌّ: يا زبير، أنشدك اللّه، أسمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «إِنَّكَ تُقَاتِلُ وَأَنْتَ ظَالِمٌ لِي؟» قال: نعم، ولم أذكر إلا في موقفي هذا، ثم انصرف.

(*) هو: الصحابي الجليل، حواري رسول اللّه ﷺ هاجر الهجرتين، وصلّى إلى القبلتين، وشهد المشاهد، وهو أحد العشرة المشهورين، وأحد الستة الذين جُعلتْ الشورى بينهم، وكان فارسًا لا يشق له غبار، أسدًا كاشرًا إزاء أعداء الإسلام في صدر الإسلام، ومناقبه شهيرة كثيرة عطرة. يأتيك بعضها في هذا المسند.

٦٦٦- ضعيف: أخرجه النسائي في «مسند علي» كما في «تهذيب الكمال» [١٦/ ٧١]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٨/ ٤٠٨]، من طريق أبي يوسف الدورقي الحافظ عن أبي عاصم النبيل عن عبد اللّه بن محمد بن عبد الملك بن مسلم الرقاشي عن جده عن أبي جرو المازني به...

قلتُ: هكذا رواه أبو يوسف الدورقي عن أبي عاصم على هذا الوجه.

وخالفه أبو قلابة الرقاشي، فرواه عن أبي عاصم فقال: عن عبد اللّه بن محمد بن عبد الملك الرقاشي عن جده عن أبي حرب بن أبي الأسود به...، هكذا أخرجه الحاكم [٣/ ٤١٣]، أخبرني أبو الحسن محمد بن أحمد بن تميم القنطري ببغداد ثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي ثنا أبو عاصم به...

قلتُ: والمحفوظ عن أبي عاصم هو الأول. وأبو قلابة صدوق حافظ، لكنه قد تغير حفظه لما نزل بغداد حتى كثرت الأوهام في حديثه، وأبو يوسف الدورقي أوثق منه وأحفظ. وقد قال الحاكم عقب الرواية الماضية: «هذا حديث صحيح عن أبي حرب بن أبي الأسود فقد روى عنه يزيد بن صهيب الفقير والمفضل بن فضالة في إسناد واحد».

ثم ساقه من طريق عبد اللّه بن محمد بن سوار الهاشمي ثنا منجاب بن الحارث ثنا عبد اللّه بن الأجلح حدثني أبي عن يزيد الفقير- ح. قال منجاب: وسمعت مفضل بن فضالة يحدث به جميعًا عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي قال: «شهدت عليًا و الزبير...» وساقه بنحوه في سياق أتم. =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهذا الطريق لا يثبت عن أبى حرب بن أبى الأسود، ففى الإسناد الأول إليه: الأجلح الكندى، وهو شيخ ضعيف على التحقيق. وفى الطريق الثانى إليه: المفضل بن فضالة، وهو ابن أبى أمية القرشى الشيخ الضعيف المشهور، وقد تحرَّف عند الحاكم إلى «فضل بن فضالة»، ولا يوجد فى الرواة من يسمى بهذا بعد البحث، واستظهر الإمام فى «الصحيحة» [٦/ ٣٣٩]، أنه ربما يكون هو «فضيل بن فضالة الهوزنى» -الصدوق المشهور-، أو يكون هو «فضيل بن فضالة القيسى البصرى» -الثقة المعروف- ثم مال الإمام إلى كونه ربما يكون الأخير،

وأقول: وكل ذلك تخرُّصٌ ليس بشىء، والمفضل هنا: هو ابن فضالة البصرى الضعيف المشهور، وهو المعروف بالرواية عن أبى حرب بن أبى الأسود، وقد روى عنه حديثًا تجده عند الطبرانى فى الأوسط [٧/ رقم ٧٤٩٨]، وسنده مستقيم إليه. وعبد اللَّه بن محمد بن سوار فى سند الحاكم: يقول عنه الإمام فى الصحيحة [٦/ ٣٣٩]، : «لم أعرفه، وقد فتشتُ عنه فيما لدى من كتب الرجال، فلم أعثر عليه، فأخشى أن يكون غير مشهور بالرواية».

قلتُ: بل الرجل مشهور معروف من شيوخ أبى الشيخ ابن حيان وجماعة من أهل أصبهان. وقد قال عنه الدارقطنى: «صدوق» كما فى «سؤالات الحاكم» له [ص ١٢٠ / رقم/ ١١٦].

وفى إسناد الحاكم علة أخرى؟، وهى أن البيهقى قد روى هذا الحديث فى كتابه «الدلائل» [٦/ ٤١٥/ الطبعة العلمية]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٨/ ٤٠٩]، من طريق أبى عمرو بن مطر -شيخ الحاكم- بإسناده كما مضى لكنه قال: «عن يزيد الفقير عن أبيه...». فزاد فيه: «عن أبيه». وأبو يزيد: لا يعرف أصلاً، فلعلها زيادة مقحمة.

وقد توبع أبو عاصم النبيل على الوجه الأول المحفوظ:

٢- تابعه: جعفر بن سليمان عند البخارى فى «تاريخه» [٥/ ٤٣١]- وعنده إشارة- والحاكم [٣/ ٤١٤]، وعنه البيهقى فى «دلائل النبوة» [٦/ ٤١٥/ الطبعة العلمية]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٣٥]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «المتناهية» [٢/ ٨٤٧-٨٤٨].

٣- وتابعه أيضًا: محمد بن عبد اللَّه الرقاشى: عند البخارى فى «الكنى» [ص/ ٢١ / رقم/ ١٦٥]. ثلاثتهم: رروه عن عبد اللَّه بن محمد بن عبد الملك بن مسلم عن جده عن أبى جرو المازنى به...

قال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصح». =

. . . . . .

= **قلتُ**: وإسناده مسلسل بالعلل:

١- عبد الله بن محمد: يقول عنه أبو حاتم: «فى حديثه نظر» وقال البخارى: «فيه نظر». وهذا جرح شديد عنده، كما استظهره الذهبى والعراقى وغيرهما.

٢- وعبد الملك بن مسلم: شيخ مجهول الحال، وقد أورد له البخارى هذا الحديث فى «تاريخه» [٥/ ٤٣١]، إشارة ثم قال: «لم يصح حديثه».

وقد ساق له العقيلى هذا الحديث فى ترجمته من «الضعفاء» ثم قال: «وفى هذه الرواية من غير هذا الطريق تقارب هذه الرواية».

وبه وحده: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٤٧٥]، فقال: «رواه أبو يعلى وفيه عبد الملك بن مسلم، قال البخارى: لم يصح حديثه»، وقبله ابن الجوزى فى «المتناهية»، وهو قصور لا يخفى منهما.

٣- وأبو جرو المازنى: رجل مجهول كما قاله الذهبى وغيره. لكن للحديث طرق أخرى، منها:

١- طريق يرويه ربيعة بن الحارث عن محمد بن سليمان العابد عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم بنحوه . . . أخرجه الحاكم [٣/ ٤١٢]، من طريق عثمان بن خرزاذ الأنطاكى ثنا ربيعة بن الحارث به . . .

وقد توبع عليه ربيعة بن الحارث: تابعه لوين الحافظ: كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢٤٥]. وقد قال الذهبى فى «تلخيص المستدرك»: «قلت: العابد لا يعرف؟، والحديث فيه نظر». وهو كما قال عن العابد. فقد أورده الحافظ فى «اللسان» [٥/ ١٨٤]، وذكر قول الذهبى فيه ثم أقره عليه. وقال الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ١٤٥]: «ليس هذا من حديث قيس -يعنى: ابن أبى حازم- وإنما رواه إسماعيل- يعنى ابن أبى خالد- عن عبد السلام رجل من حية- كذا قال يعلى - يعنى ابن عبيد - عن إسماعيل».

قلتُ: ورواية يعلى: أخرجها العقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٦٥]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٨/ ٤٠٩]، وقبلهما البخارى فى «الكنى» [رقم ١٦٥]، وابن أبى شيبة فى «المصنف» [٣٧٨٢٧]، من طريق يعلى به . . .

قلتُ: وعبد السلام هذا: شيخ نكرة، ولم يثبت له سماع من على ولا الزبير، =

٦٦٧- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا شعبة، عن جامع بن شداد، قال: سمعت عامر بن عبد اللَّه بن الزبير، يحدث، عن أبيه قال: قلت لأبي الزبير: مَا لك لا تحدث عن رسول اللَّه ﷺ كما يحدث عنه فلانٌ وفلانٌ؟ قال: ما فارقته منذ أسلمت، ولكن سمعت منه كلمةً، سمعته يقول: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

= كما جزم به البخاري. وقال عنه أبو حاتم: «هو مجهول لا يُدرى أدرك ابن الزبير أم لا؟». وذكره ابن حبان في ثقاته [٧/ ١٢٦]، ولم يفعل شيئًا، لكنه أفاد بقوله عنه: «يروى المراسيل». أما الدارقطني: فإنه قد ساق نسبه في «علله» [٤/ ٢٤٥]، فقال: «وهو عبد السلام بن عبد اللَّه ابن جابر الأحمسي... وعبد السلام هذا لم يدرك الزبير، وهو مرسل».

قلتُ: يعني منقطع. وعبد السلام بن عبد اللَّه: شيخ مجهول كما قاله ابن القطان، راجع: «اللسان» [٣/ ٢٦٥]، و[٤/ ١٣].

٣- وله طريق ثان عند ابن عساكر في «تاريخه» [١٨/ ٤٠٨]. وسنده مجهول،

٤- وطريق رابع عنده أيضًا [١٨/ ٤١٠]، عن ابن عباس به.... في قصة. وسنده مظلم،

٥- وطريق خامس: بإسناد رجاله ثقات عند عبد الرزاق [٢٠٤٣٠]. وسنده منقطع،

وله طرق أخرى بأسانيد منكرة. ولا يصح في هذا الباب شيء. وتقوية الحديث بطرقه: فيها نظر لا يخفى على الناقد المتأمل، وقد قال العقيلي في «الضعفاء» [٣/ ٦٥]: «ولا يُروى هذا المتن من وجه يثبت».

وقال في موطن آخر [٢/ ٣٠٠]: «الأسانيد في هذا لينة».

٦٦٧- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٠٧]، وابن ماجه [٣٦]، وأحمد [١/ ٦٥]، والطيالسي [١٩١]، وابن أبي شيبة [٢٦٢٤٢]، والنسائي في «الكبرى» [٥٩١٢]، والبزار [٩٧٠]، والشاشي في «مسنده» [١/ رقم/ ٤٠]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ٥٤٩]، والطبراني في طرق حديث «من كذب على» [رقم/ ٢٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٨/ ٣٣٤]، وجماعة كثيرة، من طرق عن شعبة عن جامع بن شداد عن عامر بن عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه به...

وقد زاد بعضهم عن شعبة قوله: «متعمدًا». وللحديث: طريق آخر عن الزبير يأتي [برقم ٦٧٤].

٦٦٨- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا محمد بن عبيد، حدّثنا محمد بن عمرو، عن يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب، عن عبد اللَّه بن الزبير، عن الزبير قال: لما نزلتْ هذه الآية: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الزمر: ٣٠]، قال الزبير: يا رسول اللَّه، أيكرر علينا ما يكون بيننا فى الدنيا مع خواص الذنوب؟ قال: « **نَعَمْ، لَيُكَرَّرَنَّ عَلَيْكُمْ حَتَّى يُرَدَّ إِلَى كُلِّ ذِى حَقٍّ حَقُّهُ** ».

٦٦٨- حسن: أخرجه الترمذى [٣٢٣٦]، وأحمد [١/ ١٦٧]، ومن طريقه البغوى فى «تفسيره» [٧/ ١١٨]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ٨٧]، والبزار [٣/ رقم ٩٦٤]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [١/ ٥١]، والحميدى [رقم/ ٦٠، ٦٢]، وابن وهب فى «تفسير القرآن/ من الجامع له» [رقم/ ٢٠١/ طبعة دار الغرب الإسلامى]، والشاشى فى «مسنده» [١/ رقم/ ٣٢]، وابن أبى داود فى «البعث» [رقم/ ٢٩]، والطبرى فى «تفسيره» [٣/ ١١]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [١٠/ رقم/ ١٨٣٨٥ / طبعة المكتبة العصرية]، والحاكم [٢/ ٢٧٢] و[٤/ ٦١٦]، والبيهقى فى «سننه» [١١٢٨٦]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١/ ٩١ - ٩٢]، والضياء فى «المختارة» [٣/ ٤٩-٥٠]، وأبو إسحاق الثعلبى فى «تفسيره» [٨/ ٢٣٤/ طبعة دار إحياء التراث العربى]، وجماعة، من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد اللَّه بن الزبير عن الزبير به . . .

وزاد أحمد وعنه بعضهم - فى رواية له- فى آخره: «ولما نزلت: ﴿ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨﴾ ﴾ [التكاثر: ٨] قال الزبير: أى رسول اللَّه أى نعيم نسأل عنه، وإنما يعنى هما الأسودان التمر والماء؟ قال: أما إن ذلك سيكون»، وهذه الزيادة وحدها: ستأتى عند المؤلف [برقم ٦٧٦]، وسيأتى الكلام عليها هناك. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح». وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبى ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

قلتُ: وهذا إسناد حسن رائق. ومحمد بن عمرو: صدوق صالح له أوهام، لكنه متماسك. ويحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب: ثقة مشهور. وقد اختلف فى سنده على محمد بن عمرو، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضى، وجعلوه من «مسند الزبير بن العوام».

منهم: أنس بن عياض وابن عيينة وابن نمير وأبو أسامة حماد بن أسامة وعبدة بن سليمان ومحمد بن عبد اللَّه الأنصارى، وابن أبى عدى وغيرهم. =

. . . . . .

= واختلف فيه على ابن عيينة من بينهم، فرواه عنه الحميدى والإمام أحمد وعبد اللَّه بن يزيد المقرئ وابن أبى عمر العدنى وأكثر أصحابه على الوجه الماضى.

واختلف فى سنده على الإمام أحمد، فرواه أبو بكر القطيعى -راوية المسند- عن عبد اللَّه بن أحمد عن أبيه عن سفيان كما مضى. وخالفه أبو على ابن الصواف - الثقة المعروف -، فرواه عن عبد اللَّه ابن أحمد بن حنبل فقال: حدثنى أبى ثنا سفيان عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابن الزبير قال: «لما نزلت «ثم لتسئلن يومئذ عن النعيم» قال الزبير: يا رسول اللَّه: أى نعيم نسأل عنه وإنما هما الأسودان الماء والتمر؟ قال: أما إن ذلك سيكون». فجعله من «مسند عبد اللَّه ابن الزبير»، هكذا أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [١/ ٣٣٧] حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا عبداللَّه ابن أحمد بن حنبل به . . .

قلتُ: وهذا اللفظ هو زيادة وقعت فى ذيل هذا الحديث عند أحمد وعنه بعضهم، وستأتى وحدها عند المؤلف [برقم/ ٦٧٦].

وهكذا توبع الإمام احمد على هذا اللون الثانى عن ابن عيينة: تابعه: محمد بن إسماعيل بن أبى سمينة حدثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو عن ابن حاطب عن عبد اللَّه بن الزبير قال: «لما نزلت: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ۝٣١﴾ [الزمر]، قال الزبير: قلت: يا رسول اللَّه وتكرر علينا خصومتنا فى الدنيا؟ قال: نعم. قال: قلت: إن الأمر إذا لشديد». وجعله من «مسند ابن الزبير»، هكذا أخرجه المؤلف [برقم/ ٦٨٧]، حدثنا محمد ابن إسماعيل بن أبى سمينة به . . .

قلتُ: وابن أبى سمينة: ثقة معروف. ثم جاء عبد الرزاق وخالف الجميع فى ابن عيينة، فقال: أنا ابن عيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة بن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن الزبير قال: «لما نزلت «ثم إنكم يوم القيمة عند ربكم تختصمون» قال الزبير: أى رسول اللَّه أتكرر علينا الخصومة بعد الذى كان بيننا فى الدنيا؟ قال: نعم. قال: فإن الأمر إذا لشديد». فأسقط منه: «عبد اللَّه بن الزبير»، هكذا أخرجه عبد الرزاق فى «تفسيره» [٢/ ١٧٣/ طبعة مكتبة الرشد].

قلتُ: أخشى أن يكون: «عبد اللَّه بن الزبير» قد سقط من سند عبد الرزاق، لكن: توبع عبد الرزاق على هذا اللون عن ابن عيينة:

١- تابعه: زياد بن أيوب: كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢٢٩]. =

. . . . . .

= ٢- وتابعه أيضا: عبد الرحمن بن مهدى: أخرجه الضياء فى «المختارة» [٣/ ٥٤]، من طريق بن مردويه الحافظ حدثنى عبداللّه بن محمد نا عباس بن مجاشع نا محمد بن أبى يعقوب نا عبد الرحمن بن مهدى نا سفيان عن محمد بن عمرو عن ابن حاطب عن الزبير بن العوام به . . .

والصواب عن ابن عيينة فى هذا الحديث: هو ما رواه الحميدى ومن تابعه عنه على الوجه الأول، ومن رواه عنه على غير ذلك فقد قصَّر فى روايته، وبذلك: جزم الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢٢٩].

ثم رأيتُ الحميدى قد قال عقب روايته الوجه الأول عن ابن عيينة: «كان سفيان ربما قال: قال الزبير، وربما قال: عن عبد اللّه بن الزبير، ثم يقول: فقال الزبير».

والظاهر: أن هذا التلون كان من شيخ ابن عيينة: محمد بن عمرو كما سيأتى. نعم: قد توبع ابن عيينة على الوجه الثانى عن محمد بن عمرو: تابعه جماعة، كلهم رووه عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن عن ابن الزبير به . . . . وجعلوه من «مسنده» دون أبيه، ومن هؤلاء:

١- يزيد بن هارون: عند ابن منيع فى «مسنده» ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [٩/ ٣٤٨]، ثنا يزيد عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد اللّه بن الزبير به . . .

٢- ومحمد بن بشر العبدى: أخرجه الضياء فى «المختارة» [٩/ ٣٤٩]، من طريق الطبرانى ثنا الحسين ابن إسحاق التسترى ثنا عثمان بن أبى شيبة ثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن عمرو به . . .

٣- وعَبدَةُ بن سُلَيمان: كما ذكره الدارقطنى فى «العلل». لكن: رواه بعضهم عن عبدة على الوجه الأول عن محمد بن عمرو، فالظاهر أنه قد اختلف عليه فيه مثل ابن عيينة،

٣- وعمر بن طلحة الوقاصى: أخرجه الإمام المحدث أبو سعد سعيد بن محمد الشُعَيْبى النيسابورى فى «الجزء الثانى والسابع من الفوائد المخرجة من أصول مسموعات أبى عثمان البحيرى» [رقم/ ٤٢، ١٠٢/ مخطوط/ بترقيمى]، من طريق البخارى نا محمد بن عبيد اللّه أبو ثابت المدينى، نا عمر[بالأصل: «على»، وهو تحريف] بن طلحة الوقاصى، عن محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن، قال: سمعت عبد اللّه بن الزبير به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إلى الوقاصى. والوقاصى: هو عمر بن طلحة بن علقمة بن وقاص الليثى، شيخ فيه لين من رجال: «التهذيب». =

٦٦٩- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا أبو عامر العقدى، عن على بن المبارك، عن يحيى ابن أبى كثير، عن يعيش بن الوليد، أن مولًى لآل الزبير حدثه، عن الزبير، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الأُمَمِ قَبْلَكُمُ: الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ، وَهِيَ الْحَالِقَةُ، لا أَقُولُ: حَالِقَةُ الشَّعَرِ، وَلَكِنْ حَالِقَةُ الدِّيْنِ، وَالَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَلا أُنَبِّئُكُمْ بِمَا يُثْبِتُ ذَلِكَ لَكُمْ؟ أَفْشُوا السَّلامَ**».

= وقد ذكر الدارقطنى هذا الاختلاف على محمد بن عمرو فى سنده فى «العلل» [٤/ ٢٢٤]، ثم قال: «والقول قول مَنْ أسنده عن ابن الزبير عن الزبير».

قلتُ: والإسناد صالح من الوجهين، وهو خلاف غير مؤثر. ويشبه: أن يكون هذا الاختلاف من أوهام محمد بن عمرو بن علقمة، فلعله كان يشتبه عليه.

ثم جاء سعيد بن عامر الضبعى وخالف الجميع، ورواه عن محمد بن عمرو فقال: عن أبى سلمة بن عبد الرحمن قال: «لما نزلت قال الزبير: يا رسول اللَّه»، هكذا علقه الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢٢٤]، ووصله أبو نعيم فى الحلية [١/ ٩١]، ومن طريقه المزى فى «التهذيب» [٩/ ٣٢٣]، حدثنا أبو بكر بن خلاد قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة قال: حدثنا سعيد بن عامر به . . .

قال الدارقطنى: : «ووهم فيه - يعنى سعيداً- على محمد بن عمرو، والصواب: يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب.».

قلتُ: وهو كذلك. وسعيد بن عامر: ثقة إمام، لكن يقول أبو حاتم «كان فى حديثه بعض الغلط. . .» فكأنه سلك الجادة فى روايته.

وقد اختلف على محمد بن عمرو على وجهٍ آخر غير محفوظ: سنذكره عند تخريج الحديث [رقم/ ٦٧٦].

والحديث قال عنه الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

، إنما هو حسن وحسب؛ للكلام المعروف فى محمد بن عمرو.

٦٦٩- **حسن لغيره**: أخرجه الترمذى [٢٥١٠]، وأحمد [١/ ١٦٧]، والمروزى فى «تعظيم قدر الصلاة» [١/ رقم ٤٦٥]، والطيالسى [١٩٣]، ومن طريقه البيهقى فى «الآداب» [رقم/ ١١٦/ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية]، وفى «الشعب» [١١/ رقم/ ٨٣٧٣ / طبعة الرشد]، =

. . . . . .

= وابن وضاح فى «البدع» [ص/ ٨٥/ ٨٦/ طبعة مكتبة الصفا]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «جامع بيان العلم وفضله» [٢/ ٢٩٣-٢٩٤/ طبعة مؤسسة الريان]، وفى «التمهيد» [٦/ ١٢١/ طبعة مؤسسة قرطبة]، وابن شاهين فى «فضائل الأعمال»[رقم/ ٤٨٥]، وابن قانع فى معجم الصحابة [١/ ٢٢٣-٢٢٤/ طبعة مكتبة الغرباء الأثرية]، وابن بطة فى «الإبانة» [٢/ ٦٦٤/ طبعة دار الراية]، وغيرهم من طريق حرب ابن شداد عن يحيى بن أبى كثير عن يعيش بن الوليد عن مولى لآل الزبير- أو مولى للزبير- عن الزبير به نحوه . . . قال الترمذى: «هذا حديث صحيح».

قلتُ: قد سقط: «الزبير» من سند الطيالسى فى «مسنده»، وقع ذلك فى «طبعة المعرفة» وفى «طبعة دار هجر» [١/ رقم/ ١٩٠/ التركى]، وبرهان هذا السقط: أن البيهقى قد رواه من طريقه فى «الآداب» و«الشعب» فقال: «أخبرنا أبو بكر ابن فورك، حدثنا عبد اللّه بن جعفر، حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا حرب بن شداد، عن يحيى بن أبى كثير أن يعيش بن الوليد، حدثه أن مولى للزبير حدثه، أن الزبير بن العوام، حدثه . . . » وذكره. وكذا أخرجه ابن شاهين عنه فى «فضائل الأعمال» فقال: «حدثنا عبد اللّه بن سليمان، ثنا عمر بن شبة، ثنا أبو داود، ثنا حرب بن شداد، عن يحيى بن أبى كثير، عن يعيش بن الوليد، أن مولى الزبير بن العوام، حدثه أن الزبير بن العوام حدثه . . . » وذكره.

قلتُ: وكذا سقط: «الزبير» من إسناد ابن عبد البر فى «التمهيد» أيضًا.

وسند الحديث ضعيف معلول، ،أما ضعفه: فلجهالة مولى الزبير، فهو شيخ لم يُسَم.

وأما كونه معلولاً: فقد اختلف فى إسناده على ألوان، فرواه حرب بن شداد -ولم يختلف عليه فيه وإن وقع عند بعضهم ما يوهم ذلك،- عن يحيى بن أبى كثير بإسناده به . . . على الوجه الماضى. وقد توبع حرب بن شداد عليه على هذا الوجه: تابعه:

١- على بن المبارك: عند المؤلف [رقم/ ٦٦٩]، وأحمد [١/ ١٦٧].

٢- وشيبان النحوى: عند ابن عبد البر فى «التمهيد» [٦/ ١٢٠]، وفى «جامع بيان العلم» [٢/ ٢٩٤]، من طريق ابن وضاح قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة قال: حدثنا يزيد بن هارون عن شيبان وهشام الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير عن يعيش ين الوليد بن هشام، زاد شيبان عن مولى الزبير عن الزبير به . . .

. . . . . .

قلتُ: وهو عند ابن أبي شيبة في «المصنف» [رقم/ ٢٥٧٤٤]: حدثنا يزيد بن هارون قال: حدثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن بعض بني الوليد عن مولى للزبير عن الزبير . . . بالفقرة الأخيرة منه فقط، بلفظ: «ألا أنبئكم بأمر إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم». وقول ابن أبي كثير: «عن بعض بني الوليد» يعني به: «يعيش بن الوليد بن هشام».

وقد اختلف فيه على يزيد بن هارون، فرواه عنه ابن أبي شيبة على الوجه الماضي به عن شيبان.

وخالفه: الإمام أحمد، فرواه عن يزيد فقال: ثنا يزيد ابن هارون أنبأنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد بن هشام وأبو معاوية شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد ابن هشام عن الزبير بن العوام به . . . ، فأسقط منه: «مولى الزبير»، هكذا أخرجه في «المسند» [١/ ١٦٤] ثنا يزيد به . . .

قلتُ: وتوبع عليه الإمام أحمد عن يزيد:

١- تابعه: أحمد بن منيع نا يزيد أنا أبو معاوية شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد ابن هشام عن الزبير بن العوام قال: قال النبي ﷺ: «دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء، والبغضاء هي الحالقة حالقة الدين لا حالقة الشعر».

أخرجه أبو الشيخ في «التوبيخ والتنبيه» [رقم/ ٦٥]، والضياء في «المختارة» [٣/ ٨١]، من طريقين عن أحمد بن منيع به . . .

٢- وتابعهما: حمدون بن عباد نا يزيد، أنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش بن الوليد بن هشام، وأبو معاوية شيبان التميمي، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش بن الوليد بن هشام، عن الزبير بن العوام به . . .

أخرجه الشاشي في «مسنده» [/ رقم/ ٥٥]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [٣/ ٨٠]، حَدَّثَنَا حَمْدُونُ بْنُ عَبَّادٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ به . . .

وخولف فيه يزيد بن هارون، خالفه عبيد اللَّه بن موسى العبسي، فرواه عن شيبان بن عبد الرحمن فقال: عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني يعيش بن الوليد بن هشام قال: حُدِّثت عن الزبير بن العوام به . . .

هكذا أخرجه ابن حميد في «مسنده» [رقم/ ٩٧/ المنتخب]، والشاشي في «مسنده» [١/ رقم/ ٥٤]، من طريق عبيد اللَّه به . . . =

. . . . . .

= ٣- وسليمان التيمى: عند الرافعى فى «التدوين» [٤/ ١٤٢/ الطبعة العلمية]، من طريق أبى نصر ابن قتادة أنبأ يحيى بن منصور ثنا محمد بن إبراهيم البوشنجى ثنا عبيدة [وتحرف عنده إلى «عبدة»] عن المعتمر بن سليمان عن أبيه عن يحيى بن أبى كثير عن يعيش بن الوليد بن هشام عن مولى الزبير عن الزبير بن العوام به . . .

قلتُ: واختلف على محمد بن إبراهيم البوشنجى فى سنده، فرواه عنه يحيى بن منصور على هذا الوجه. وخالفه أحمد بن محمد بن يونس، فرواه عن البوشنجى فقال: حدثنا محمد بن إبراهيم البوشنجى حدثنا عبيد بن عبيدة بن مرة التمار البصرى حدثنا المعتمر عن أبيه عن يحيى هو ابن أبى كثير عن يعيش بن الوليد عن مولى الزبير به . . .، ولم يذكر فيه الزبير، هكذا أخرجه الهروى فى «ذم الكلام» [١/ رقم/ ٧٠]، أخبرنا أبو يعقوب الحافظ أخبرنا الحسين بن أحمد الصفار أخبرنا أبو إسحاق البزاز أحمد بن محمد بن يونس به . . .

قلتُ: وتوبع البوشنجى على هذا اللون الثانى عن عبيد: تابعه محمد بن غالب بن حرب المعروف بـ: «تمتام» قال: حَدَّثَنِى عُبَيْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، نا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِى كَثِيرٍ، عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ مَوْلَى الزُّبَيْرِ به . . .

أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٩/ رقم/ ٦١٨٩/ طبعة الرشد]، من طريق إِسْمَاعِيل بْن مُحَمَّد الصَّفَّار، نا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ به . . .

٤- وهشام الدستوائى: عند أبى الشيخ فى «التوبيخ والتنبيه» [رقم/ ٦٦]، من طريق إسحاق بن وهب ثنا أبو عامر - وهو العقدى- نا هشام الدستوائى عن يحيى قال: حدثنى يعيش أن مولى لآل الزبير حدثه أن الزبير حدثه به . . .

قلتُ: وقد خولف فيه أبو عامر العقدى، خالفه يزيد بن هارون، فرواه عن هشام الدستوائى فقال: عن ابن أبى كثير عن يعيش بن الوليد عن الزبير به . . .، ولم يذكر فيه «مولى الزبير».

هكذا أخرجه أحمد [١/ ١٦٤]، والبيهقى فى «الكبرى» [٢٠٨٥٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٦/ ١٢٠]، والشاشى فى «مسنده» [١/ رقم/ ٥٥]، وأبو القاسم التيمى فى «الترغيب» [٢/ رقم/ ١١٣٨/ طبعة دار الحديث]، من طريق يزيد بن هارون عن هشام به . . .

٥- وموسى بن خلف العمى: عند ابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [٢/ ٢٩٥]، من طريق محمد بن عبد الله الخزاعى حدثنا موسى بن خلف العمى، عن يحيى بن أبى كثير، عن يعيش، عن مولى الزبير، عن الزبير به . . . =

. . . . . .

= **قلتُ**: وقد خولف محمد بن عبد اللَّه الخزاعي في سنده عن موسى بن خلف، خالفه خلف بن موسى ابن خلف، فرواه عن أبيه فقال: نا أبي عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد مولى لابن الزبير عن ابن الزبير به . . . ، وجعله من «مسند ابن الزبير»، هكذا أخرجه البزار [٢٢٣٢]، حدثنا أحمد بن منصور بن سيار قال قال: نا خلف بن موسى به . . .

قال البزار: «وهذا الحديث خالف موسى بن خلف في إسناده هشام صاحب الدستوائي، فرواه هشام عن يحيى عن يعيش بن الوليد عن مولى الزبير عن الزبير، وقال موسى عن يحيى عن يعيش مولى ابن الزبير عن ابن الزبير، و هشام أحفظ».

قلتُ: الوجه الأول عن موسى أصح، وخلف بن موسى وصفه ابن حبان بالخطأ، فلعله غلط فيه على أبيه، نعم: ربما يكون موسى لم يكن يضبطه، ففي حفظه مقال،

ويؤيد هذا: أن موسى قد رواه على لون ثالث، فقال ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم/ ٢٥٠٠]: «وَسُئِلَ أَبُو زُرعَةَ عَن حَدِيث؛ رَوَاهُ مُوسَى بن خَلَف، عَن يَحيَى بن أبي كَثِير، عَن يَعيشَ مَولَى ابن الزُّبَير، عَن الزُّبَير، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ، قالَ: «دبَّ إِلَيكُم داءُ الأُمَمِ قَبلَكُم: الحَسَدُ والبَغضاءُ، هِيَ الحالقَةُ، لاَ أَقُولُ تَحلقُ الشَّعرَ، ولَكن تَحلقُ الدِّينَ، والَّذي نَفسي بِيَده، لاَ تَدخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤمنُوا، ولا تؤمنُوا حَتَّى تَحابُّوا، ألا أُنَبِّئُكُم بما يُثبتُ ذَلكُم: أفشُوا السَّلاَمَ بَينَكُم». قالَ أَبُو زُرعَةَ: رَوَاهُ عَليُّ ابنُ المُبارك، وَشَيبانُ، وَحَربُ بن شَدّاد، عَن يَحيَى بن أبي كَثير، عَن يَعيشَ ابن الوَلِيد بن هِشام أَنَّ مَولًى لآل الزُّبَير حَدَّثَهُ أَنَّ الزُّبَيرَ، حَدَّثَهُ عَن النَّبِيِّ ﷺ. قالَ أَبُو زُرعَةَ: والصَّحِيحُ هَذا، وَحَديثُ مُوسَى بن خَلَف وَهمٌ».

قلتُ: ومشى المنذري على ظاهر رواية موسى عند البزار، وقال في «الترغيب» [٣/ ٢٨٥]: «رواه البزار بإسناد جيد»، وتابعه على ذلك الهيثمي في «المجمع» [٦/ ٦٤]، فقال: «رواه البزار وإسناده جيد». وهذا تساهل منهما لا يخفى مورده.

ثم جاء معمر بن راشد وخالف الجميع، ورواه عن ابن أبي كثير فقال: عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد به مرسلاً . . . ، هكذا أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» [رقم/ ١٩٤٣٨]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [١٢/ ٢٥٩]، قال: أخبرنا معمر به . . .

قلتُ: لكن خولف عبد الرزاق فيه عن معمر، خالفه رباح بن زيد القرشي الثقة المشهور، فرواه عن معمر فقال: عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش بن الوليد بن هشام، =

. . . . . .

= عن مولى لآل الزبير به . . . هكذا أخرجه أحمد فى «مسنده» [١/ ٤٥٥/ طبعة عالم الكتب]، وكما فى «إتحاف المهرة» [٤/ ٥٥٥]، و«أطراف المسند» [٢/ ٣٦٠/ طبعة دار ابن كثير]، ثنا إبراهيم بن خالد ثنا رباح عن معمر به . . .

قلتُ: قد وقع فى أكثر طبعات «المسند» : «عن معمر عن يحيى بن أبى كثير عن يعيش بن الوليد ابن هشام عن مولى لآل الزبير أن الزبير بن العوام حدثه»، هكذا بزيادة: «الزبير بن العوام»، وهى زيادة مقحمة بلا ريب.

أما بحر بن كنيز وعثمان بن مقسم: فهما فى واد آخر، فقد بلغ بهما التخليط مبلغًا جعلهما يرويانه عن ابن أبى كثير فيقولان: عن زيد بن أسلمَ عن أبى سلام عن الزبير بن العوام به . . . ، هكذا أخرجه ابن قانع فى «معجم الصحابة» [١/ ٢٢٣/ طبعة مكتبة الغرباء الأثرية]، حدثنا بشر ابن موسى نا معلى بن عباد بن يعلى نا بحر بن كنيز وعثمان بن مقسم كلاهما به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ما كان أصلاً، وبحر بن كنيز: قد غرق فى بحر الهجران منذ زمان، وقد تركه جماعة، وهو من رجال ابن ماجه وحده، أما عثمان بن مقسم: فقد قُسِمَ له بالكذب على لسان جماعة من النقاد، راجع ترجمته من «اللسان» [٤/ ١٥٥].

والمحفوظ فى هذا الحديث: هو قول من رواه عن ابن أبى كثير عن يعيش بن الوليد عن مولى للزبير عن الزبير به . . .

قلتُ: وهذا هو الذى رجحه الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢٤٧]، وقبله صححه أبو زرعة الرازى كما مضى. ونحوه البزار. وهو إسناد ضعيف؛ لجهالة مولى الزبير كما سبق ذكره. لكن للحديث شواهد تقويه إن شاء اللَّه:

١- فلقوله: «دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء»: شاهد من حديث أبى هريرة مرفوعًا بلفظ: «سيصيب أمتى داء الأمم، فقالوا: يا رسول اللَّه، وما داء الأمم؟، قال: الأشر والبطر والتكاثر والتناجش فى الدنيا، والتباغض والتحاسد حتى يكون البغى، ثم يكون الهرج». أخرجه الحاكم [٤/ ١٨٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٩/ رقم/ ٩٠١٦]، وابن أبى الدنيا فى «العقوبات» [رقم/ ٢٦١]، وفى «ذم الحسد»، وفى «ذم البغى» [رقم/ ٢]، وابن وضاح فى «البدع» [رقم/ ٢٢٤]، وابن أبى حاتم فى «العلل» [٦/ ٣٠٢-٣٠٣/ طبعة سعد الحميد]، وغيرهم، من طريق ابن وهب أخبرنى أبو هانئ حميد بن هانئ الخولانى حدثنى أبو سعيد الغفارى أنه قال: سمعت أبا هريرة به . . . وليس عند الحاكم قوله: «ثم يكون الهرج». =

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي سعيد الغفاري إلا أبو هانئ». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وقال العراقي في «المغني» [٣/ ١٥٦]: ، «أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الحسد والطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة بإسناد جيد». وتابعه الإمام في «الصحيحة» [٢/ ٢٩٦]، وقال الهيثمي في «المجمع» [١/ ٦٠٠]: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أبو سعيد الغفاري لم يرو عنه غير حميد بن هانئ، وبقية رجاله وثقوا».

قلتُ: ومداره على «أبي سعيد الغفاري» وقد ترجمه الحافظ في «التعجيل» فقال: «أبو سعيد الغفاري: عن أبي هريرة في نزع الحرير من الثوب، روى عنه أبو هانئ حميد بن هانئ، استدركه شيخنا الهيثمي وقال: ذكره بن حبان في «الثقات». . . ».

ثم قال الحافظ: «قلت: والذي في نسخة شيخنا- يعني الهيثمي- من «ثقات ابن حبان» وهو بخط الحافظ أبي علي البكري: «أبو سعد» بسكون العين، وقال: «مولى بني غفار» وكذا رأيته في «ترتيب المسند» لابن المحب، وكذا هو في «الكنى» لأبي أحمد وقال: «حديثه في المصريين» وتبع في ذلك البخاري، فإنه ذكره وذكر حديثه عن عبد الله بن يزيد المقرئ شيخ أحمد فيه- يعني في الحديث المذكور أول ترجمته- ثم وجدته في «تاريخ ابن يونس» فقال: «مولى بني غفار روى عنه أبو هانئ وخلاد بن سليمان الحضرمي» فأفاد عنه راويًا آخر».

قلتُ: وبـ: «أبي سعد الغفاري» ترجمه الأكثرون. وهو الذي جزم به أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [٦/ ٣٠٢]. فالحاصل: أنه شيخ غفاري روى عنه ثقتان، وذكره ابن حبان في «الثقات». ولا يطمئن القلب بهذا إلى تحسين ما ينفرد به، لكن حديثه هنا: شاهد صالح لحديث الزبير، فأرجو أن يتقوى أحدهما بالآخر إن شاء الله.

٢- ويشهد لقوله: «وهي الحالقة: لا أقول حالقة الشعر، ولكن حالقة الدين»: حديث أبي هريرة مرفوعًا: «والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تسلموا، ولا تسلموا حتى تحابوا، وأفشوا السلام تحابوا، وإياكم والبغضة فإنها هي الحالقة، لا أقول لكم تحلق الشعر ولكن تحلق الدين». أخرجه البخاري في «الأدب» [رقم/ ٢٦٠]، من طريقين عن إبراهيم بن أبي أسيد عن جده عن أبي هريرة به. . .

قلتُ: وسنده صالح في الشواهد؛ فيه جهالة جد إبراهيم.

وله شاهد آخر: من حديث ابن عباس مرفوعًا: «دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء هي الحالقة حالقة الدين لا حالقة الشعر». أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٤/ ١٩٨] بسند تالف =

٦٧٠- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا أبى، عن ابن إسحاق، حدّثنا يحيى بن عباد بن عبد اللّه بن الزبير، عن أبيه، عن عبد اللّه بن الزبير، عن الزبير قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول يومئذ: «**أَوْجَبَ طَلْحَةُ حِينَ صَنَعَ بِرَسُولِ اللّه مَا صَنَعَ**»، قال ابن إسحاق: وكان رسول اللّه ﷺ يوم أحد نهض إلى صخرة من الجبل ليعلوها، وكان قد بدن وظاهر بين درعين، فلما ذهب لينهض فلم يستطع جلس تحته طلحة بن عبيد اللّه فنهض حتى استوى عليها.

= ٤- ويشهد لباقى الحديث: «والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا أنبئكم بما يثبت ذلك لكم؟ أفشوا السلام»: حديث أبى هريرة عند مسلم [٥٤]، وأبى داود [٥١٩٣]، والترمذى [٢٦٨٨]، وابن ماجه [٦٨]، وأحمد [٢/ ٣٩١]، وجماعة كثيرة. واللّه المستعان.

٦٧٠- حسن: أخرجه أحمد [١/ ١٦٠]، وفى «فضائل الصحابة» [٢/ ١٢٩٠]، والضياء فى «المختارة» [٣/ ٥٩٥٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٦٨]، من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهرى عن أبيه عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد اللّه بن الزبير عن أبيه عن جده عن الزبير به نحوه... ولفظ أحمد ومن طريقه الضياء فى رواية له: «سمعت رسول اللّه ﷺ يقول يومئذ: أوجب طلحة، حين صنع برسول اللّه ﷺ ما صنع، يعنى حين برك له طلحة فصعد رسول اللّه ﷺ على ظهره».

قلتُ: وهذا إسناد صالح. وابن إسحاق: صدوق إمام وقد صرح بالسماع كما ترى، فأمنّا بذلك غائلة تدليسه.

والمرفوع من الحديث هو قوله ﷺ: «أوجب طلحة» وحسب، وما عداه فهو مدرج من قول ابن إسحاق، وقد بيّن ذلك إبراهيم بن سعد: كما فى رواية المؤلف. وبيّنه أيضًا: زياد بن عبد اللّه البكائى فى روايته عن ابن إسحاق لقصة القتال يوم أحد، فقال: «أخبرنا ابن إسحاق قال... فقاتل عمر بن الخطاب ورهط معه من المهاجرين حتى أهبطوهم من الجبل، و نهض النبى ﷺ إلى صخرة من الجبل ليعلوها، وقد كان بدن رسول اللّه ﷺ و ظاهر بين درعين، فلما ذهب لينهض لم يستطع، فجلس تحته طلحة بن عبيد اللّه فنهض به حتى استوى عليها، فحدثنى يحيى بن عباد بن عبد اللّه بن الزبير عن أبيه عن عبد اللّه بن الزبير عن الزبير قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول يومئذ: أوجب طلحة. حين صنع برسول اللّه ﷺ يومئذ ما صنع». =

= هكذا رواه ابن هشام عن زياد البكائي في «تهذيب السيرة». وقد نبَّه الحافظ على هذا الإدراج في «الأربعين المتباينة السماع» [ص/ ٢٣].

قلتُ: وقد رواه ابن المبارك عن ابن إسحاق بالمرفوع منه فقط: كما أخرجه ابن المبارك في «الجهاد» [رقم ٩٣]، ومن طريقه ابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم/ ١٣٩٧/ ظلال]، وابن سعد في «الطبقات» [٣/ ٢١٨]، وابن أبي شيبة [٣٢١٦٠]، والبلاذري في «الأنساب» [٣/ ٣٣٠، ٣٣١]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [٢/ ٧٠٣]، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» [٣/ ٤١٠]، والشاشي في «مسنده» [١/ رقم/ ٣١]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [٣/ ٥٨]، والحاكم [٣/ ٤٢١]، وغيرهم من طريق ابن المبارك عن محمد بن إسحاق قال: حدثني يحيى بن عباد عن أبيه عن جده عن الزبير قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول يومئذ: «أوجب طلحة». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

قلتُ: إنما هو حسن وحسب، وابن إسحاق لم يحتج به مسلم، إنما أخرج له في «المتابعات» كما جزم به جماعة. وقد رواه يونس بن بكير و جرير بن حازم عن ابن إسحاق فأدرجا فيه قوله الماضي في صلب الحديث.

١- أما رواية جرير: فقد أخرجها ابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم/ ١٣٩٨ / ظلال]، وابن حبان [٦٩٧٩]، من طريق وهب بن جرير حدثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني يحيى بن عبادة عن عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه قال: خرجنا مع رسول اللَّه ﷺ فصعد في أحد فذهب رسول اللَّه ﷺ لينهض على صخرة فلم يستطع، فبرك طلحة بن عبيد اللَّه تحته، فصعد رسول اللَّه ﷺ ظهره حتى جلس على الصخرة. قال الزبير: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: أوجب طلحة». هذا لفظ ابن أبي عاصم.

٢- وأما رواية يونس: فقد أخرجها الترمذي [رقم ١٦٩٢، ٣٧٣٨]، وفي «الشمائل» [رقم ١١٠]، ومن طريقه البغوي في «الأنوار» [رقم/ ٣١٤]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٥٤٤]، والحافظ في «الأربعين المتباينة السماع» [ص/ ٢٣]، والحاكم [٣/ ٢٨ / ٤٢١]، والبزار [رقم/ ٩٧٢]، والبيهقي في «سننه» [رقم ١٢٨٧٨، ١٧٧١]، وفي «دلائل النبوة» [٣/ ٢٣٨/ الطبعة العلمية]، وجماعة، من طريق يونس بن بكير - وهذا في «مغازيه» - عن محمد بن إسحاق عن يحيى ابن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه عن جده عن الزبير قال: =

٦٧١- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا أبى، عن ابن إسحاق قال: حدثنى عبد اللَّه بن عطاء بن إبراهيم مولى الزبير، عن أمه، وجدته أم عطاء، قالتا: واللَّه لكأننا ننظر إلى الزبير بن العوام حين أتانا على بغلة له بيضاء، فقال: يا أم عطاء رسول اللَّه ﷺ قد نهى المسلمين أن يأكلوا لحوم نسكهم فوق ثلاث، فلا تأكليه، قال: قلت: يا نبى اللَّه، بأبى أنت وأمى كيف نصنع بما أهدى لنا؟ قال: «**مَا أُهْدِىَ لَكُمْ فَشَأْنُكُمْ بِهِ**».

= «كان على النبى ﷺ درعان يوم أحد، فنهض إلى الصخرة فلم يستطع، فأقعد طلحة تحته، فصعد النبى ﷺ لم عليه حتى استوى على الصخرة فقال: سمعت النبى ﷺ يقول: أوجب طلحة». هذا لفظ الترمذى.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق»، وقال فى موضع آخر: «هذا حديث حسن صحيح غريب». وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن الزبير إلا من هذا الوجه».

وقال الحافظ عقب روايته فى «الأربعين»: «وقد رواه الحاكم من طريق يونس بن بكير فصرح عن ابن إسحاق بالتحديث عن يحيى، ورواه أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق، فجعل المسند منه الجملة الأخيرة، والبقية بلا إسناد، وهكذا ذكره زياد البكائى من رواية ابن هشام عنه فى «تهذيب السيرة» متصلاً، ورواه الحاكم أيضًا من طريق ابن المبارك عن ابن إسحاق مختصراً على الجملة المسندة وهو قوله: «أوجب طلحة»، وهذا كله يدل على أن فى رواية يونس إدراجًا».

قلتُ: وهو كما قال الحافظ بشأن الإدراج الواقع فى رواية يونس، وقد وقع فى رواية غيره كما مضى أيضًا. فانتبه يا رعاك اللَّه. وللحديث المرفوع: شواهد لا يصح منها شىء،

٦٧١- ضعيف: أخرجه أحمد [١/ ١٦٦]، ومن طريقه أبو نعيم فى «معرفة الصحابة» [٦/ رقم/ ٣٥٤١]، والضياء فى «المختارة» [٣/ ٧٣-٧٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٥ / رقم ٢٥٩]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١٤٥١]، والحازمى فى «الاعتبار» [ص ١٥٤/ الطبعة الهندية]- وعنده معلقًا- وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [ص/ ٤١١-٤١٢]، وغيرهم، من طريق ابن إسحاق عن عبد اللَّه بن عطاء بن إبراهيم مولى الزبير عن أمه وجدَّته أم عطاء عن الزبير به نحوه. . . =

٦٧٢- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا أبو معاوية محمد بن حازم، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد اللَّه بن الزبير، عن الزبير قال: جمع لى رسول اللَّه ﷺ أبويه يوم أحد.

= **قلتُ**: وهذا إسناد لا يصح. وعبد اللَّه بن عطاء: هو ابن إبراهيم مولى الزبير بن العوام القرشى، شيخ مجهول الحال، انفرد عنه ابن إسحاق بالرواية، وقال ابن معين: «لا شىء»، راجع: «الجرح والتعديل» [٣/ ٣١٦].

وقد أشار الهيثمى إلى إعلاله به فى «المجمع» [٤/ ٢٥]، فقال: «رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى فى «الكبير»، وعبد اللَّه بن عطاء وثقة أبو حاتم، وضعفه ابن معين، وبقية رجاله ثقات»،

قلتُ: ليت شعرى من أين جاء بتوثيق أبى حاتم له، ؟، والذى نقله عنه ابنه فى «الجرح والتعديل» هو قوله عن ابن عطاء: «شيخ»؟، فإن كان الهيثمى قد فهم من تلك الكلمة ما فهم، فتلك الطامة الكبرى،

والحقيقة: أن الهيثمى كثير التسامح فى حكاية عبارات النقاد فى الجرح والتعديل، وسوف يأتى المزيد من هفواته فى هذا الصدد.

وأمه: امرأة مجهولة العين والحال معًا، وجدّتُه أم عطاء: يقال لها صحبة، جزم بذلك ابن عبد البر وغيره، وصححه الحافظ فى «الإصابة» [٨/ ٢٦٠].

وأقول: إن كان عمدة مَنْ أثبت لها شرف الصحبة إنما هو هذا الحديث، فتلك صحبة مدخولة لا تثبت، وإن كان عمدته غير ذلك فأيش هو؟!

٦٧٢- **صحيح**: دون قوله: «يوم أحد»: أخرجه ابن ماجه [١٢٣]، وأحمد [١٤٠٨]، وفى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٢٦٧]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٠٢٨]، وفى «اليوم والليلة» [رقم ٢٠٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٨/ ٣٧٨]، وغيرهم، من طرق عن أبى معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد اللَّه بن الزبير عن الزبير به...

قلتُ: هذا إسناد صحيح دون قوله: «يوم أحد،» فهى زيادة انفرد بها أبو معاوية عن هشام بن عروة، ، وأبو معاوية: ثقة حافظ فى حديثه عن الأعمش، أما إذا روى عن غيره - لا سيما هشام بن عروة- فإنه يخلِّط ما شئتَ، وقد خولف فى هذه الزيادة،

خالفه جماعة من أصحاب هشام كلهم قد رواه عنه مثله، إلا أنهم لم يقولوا فيه: «يوم أحد،» وإنما قالوا: «يوم قريظة». ومن هؤلاء: =

٦٧٣- **حدّثنا** حوثرة بن أشرس أبو عامر، حدّثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن عروة، أن ابن الزبير قال له: يا أبة لقد رأيتك تحمل على فرسك الأشقر يوم الخندق، قال: رأيتنى يا بنى؟ قال: نعم، قال: فإن رسول اللّه ﷺ يومئذٍ ليجمع لأبيك أبويه، يقول: «**ارْمِ فِدَاكَ أَبِى وَأُمِّى**».

٦٧٤- **حدّثنا** وهب بن بقية الواسطى، وإسحاق، قالا: حدّثنا خالد بن عبد اللّه، عن بيانٍ، عن وبرة، عن عامر بن عبد اللّه بن الزبير، عن أبيه، قال: قلت لأبى الزبير: ما

= ١- ابن المبارك: عند البخارى [٣٥١٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٢١٣]، وأحمد [١/ ١٦٦].

٢- وعبدة بن سليمان: عند الترمذى [٣٧٤٣]، وابن حبان [٦٩٨٤]، وابن أبى شيبة [٣٦٨٢٩]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٢١٤]، وغيرهم.

٣- وعلى بن مسهر: عند مسلم [٢٤١٦].

٤- وحماد بن أسامة: عند مسلم أيضًا [٢٤١٦]، وأحمد [١/ ١٦٤].

٥- وحماد بن زيد: عند الطبرى فى «تهذيب الآثار» [٣/ ١١٠/ مسند على]، وابن أبى عاصم فى «الجهاد» [رقم ١٢٦].

٦- وحماد بن سلمة: عند ابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ١٠٦].

وقد وقع فى سنده اختلاف لا يضر على هشام بن عروة.

٦٧٣- **صحيح**: انظر قبله. وطريق حماد بن سلمة: عند ابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ١٠٦]، به مثل المؤلف. ولفظه هنا: أتم من الذى قبله.

٦٧٤- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٣٦٥١]، والبزار [٩٧١]، والطبرانى فى طرق حديث «من كذب على» [رقم ٢٧]، والشاشى فى «المسند» [١/ ٣٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٨/ ٣٣٣]، وجماعة من طريق خالد الطحان عن بيان بن بشر عن وبرة بن عبد الرحمن عن عامر بن عبد اللّه ابن الزبير عن أبيه عن الزبير به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح. وقد توبع عليه خالد الطحان: تابعه: على بن عاصم عند ابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم/ ٢٣٥٣]. وللحديث: طرق أخرى عن الزبير به. . مضى بعضها [برقم/ ٦٦٧].

يمنعك أن تحدث عن رسول اللَّه ﷺ كما يحدث عنه أصحابه ؟ قال : لقد كان لي منه وجهٌ ومنزلةٌ، ولكن سمعته يقول : «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» .

٦٧٥- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن جده قال : قال رسول اللَّه ﷺ : «**لأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْبُلَهُ ثُمَّ يَأْتِيَ الْجَبَلَ فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةٍ مِنْ حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَسْتَغْنِيَ بِثَمَنِهَا، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ، أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ**» .

٦٧٦- حدّثنا محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة البصري، حدّثنا سفيان بن عيينة،

٦٧٥- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٤٠٢]، وأحمد [١/ ١٦٧]، وابن ماجه [١٨٣٦]، وابن أبي شيبة [١٠٦٧٧]، وابن حبان في «روضة العقلاء» [رقم/ ٢٨٣/ بتخريجنا] وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» [رقم/ ٣١٥] وابن زنجويه في «الأموال» [رقم/ ١٦٧٠]، ووكيع في «الزهد» [رقم/ ١٣٦]، والحربي في «غريب الحديث» [٢/ ٤٧٥]، والبزار [٩٨٢]، والبيهقي في سننه [٧٦٥٣]، وجماعة، من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير بن العوام به نحوه . . .

قال البزار : «وهذا الحديث لا نعلم يروى عن الزبير بن العوام إلا من هذا الوجه» .

قلتُ : وهكذا رواه جماعة عن هشام على هذا الوجه . وخالفهم معمر بن راشد .

فرواه عن هشام فقال : عن أبيه به مرسلاً . . . ، هكذا أخرجه عبد الرزاق [رقم/ ٢٠٠١٠] .

واختلف على معمر في إسناده، فرواه عنه عبد الرزاق على هذا الوجه .

وخالفه إسماعيل ابن علية، فرواه عن معمر على الوجه الأول مثل رواية الجماعة . أخرجه أبو طاهر المخلص في «الجزء التاسع من حديثه/ تخريج أبي بكر البقال» [رقم/ ٦٧/ مخطوط/ بترقيمي]، ومن طريقه ابن النجار في «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [١/ ٧٩/ الطبعة العلمية]، حدثنا يحيى بن محمد- وهو ابن صاعد- ثنا مؤمل ابن هشام، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، نا معمر به . . .

قلتُ : وهذا هو المحفوظ . فلعل عبد الرزاق قد وهم فيه على معمر،

٦٧٦- **حسن**: أخرجه الترمذي [٣٣٥٦]، وابن ماجه [٤١٥٨]، وأحمد [١/ ١٦٤]، والبزار [رقم/ ٩٦٣]، والحميدي [رقم/ ٦١]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [٤/ ٦٨]، وابن أبي الدنيا في «الإشراف» [رقم/ ٢١٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [١/ ٣٣٧]، =

عن محمد بن عمرو، عن ابن حاطب، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير قال: لما نزلت: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾ [التكاثر: ٨]، قال الزبير: قلت: يا رسول الله، وأى نعيمٍ نحن فيه، وإنما هما الأسودان؟ قال: «**إنه سيكون**».

= وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٣٧٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الله بن الزبير عن أبيه به نحوه . . .

قال الترمذى: «قال: هذا حديث حسن». وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن الزبير بهذا الإسناد».

قلتُ: وسنده حسن صالح. وقد اختلف فى سنده على ابن عيينة، وكذا اختلف فيه على محمد ابن عمرو أيضًا، وقد مضى شرح أكثر ذلك الاختلاف فى الحديث الماضى [برقم/ ٦٦٨]، ووعدنا هناك باستيفاء سائر الاختلافات فيه على محمد بن عمرو. فنقول: قد خولف ابن عيينة فى إسناده هنا، خالفه أبو بكر ابن عياش، فرواه عن محمد بن عمرو فسلك فيه الجادة، فقال: عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾ [التكاثر: ٨]. قال الناس: يا رسول الله عن أى النعيم نسئل؟ فإنما هما الأسودان والعدو حاضر وسيوفنا على عواتقنا؟ قال: إن ذلك سيكون». هكذا أخرجه الترمذى [٣٣٥٧]، حدثنا عبد بن حميد حدثنا أحمد ابن يونس عن أبى بكر بن عياش عن محمد بن عمرو به . . .

ثم قال: «وحديث ابن عيينة عن محمد بن عمرو عندى أصح من هذا، [و] سفيان بن عيينة أحفظ وأصح حديثًا من أبى بكر بن عياش».

قلتُ: وهو كما قال بلا كلام، وأين ابن عياش من أبى محمد الهلالى؟، ولمحمد بن عمرو فى هذا الحديث إسناد آخر: يرويه عن صفوان بن سليم عن محمود بن لبيد قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١﴾، فَقَرَأَهَا حَتَّى بَلَغَ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾ [التكاثر]. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه: عَنْ أَىِّ نَعِيمٍ نُسْأَلُ؟ وَإِنَّمَا هُمَا الأَسْوَدَانِ الْمَاءُ وَالتَّمْرُ، وَسُيُوفُنَا عَلَى رِقَابِنَا وَالْعَدُوُّ حَاضِرٌ، فَعَنْ أَىِّ نَعِيمٍ نُسْأَلُ؟ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ».

أخرجه أحمد [٥/ ٤٢٩]، وابن أبى شيبة [٣٤٣٤٥]، والطبرى فى «تفسيره» [١٢/ ٦٨٠] والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٤٥٩٨]، وهناد فى «الزهد» [٢/ رقم ٧٦٨]، والواحدى فى «تفسيره الوسيط» [٤/ ٥٤٩]، والثعلبى فى «تفسيره» [١٠/ ٢٨٠/ طبعة دار إحياء التراث العربى]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو به . . . =

٦٧٧- حدّثنا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا عبد الصمد، حدّثنا هشام بن أبي عبد اللَّه الدستوائي، عن أبي الزبير، عن عبد اللَّه بن سلمة، عن الزبير قال: كان رسول اللَّه ﷺ يخطبنا ويذكرنا بأيام اللَّه، حتى يعرف ذلك من وجهه، كأنه منذر جيش، يقول: صبحكم الأمر غدوةً، قال: وكان إذا كان حديث عهدٍ بجبريل لم يتبسم ضاحكًا حتى يرفع عنه.

= **قلتُ**: وهذا إسناد صالح أيضًا. لكن: ذكر السيوطي في «الدر المنثور» [٨/ ٦١٣]، أن عبد بن حميد قد أخرجه في «تفسيره» عن صفوان بن سليم به مرسلا . . .

فالظاهر: أنه قد اختلف على صفوان في وصله وإرساله، وفي الباب: شاهد من مرسل الحسن البصري سيأتي عند المؤلف [برقم/ ٦٦٣٥].

٦٧٧- **صحيح**: بشطره الأول فقط: أخرجه الضياء في المختارة [٣/ ٧٢]، وأبو نعيم في معرفة الصحابة [١/ رقم/ ٤٥٠]، وابن راهويه في «مسنده» كما في «المختارة» [٣/ ٧٣]، من طريقين عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير المكي عن عبد اللَّه بن سلمة عن الزبير به نحوه . . .

قال الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٤١٣]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح».

قلتُ: وليس كما قال، والإسناد هنا ضعيف معلول، فقد اختلف على هشام الدستوائي في سنده، فرواه عنه عبد الصمد بن عبد الوارث، وحجاج بن نصير على الوجه الماضي. واختلف فيه على حجاج.

فرواه فَارُوقُ بْنُ عَبْدِ الْكَبِيرِ وَحَبِيبُ بْنُ الْحَسَنِ، قَالاَ: ثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ الكشي ثَنَا حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ على الوجه الماضي عند أبي نعيم.

وخالفهما الطبراني، فقال: حدثنا أبو مسلم قال: حدثنا حجاج بن نصير قال: حدثنا هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن عبد اللَّه بن سلمة عن الزبير بن العوام أو على ابن أبي طالب به . . . فجعله بالشك: «عن الزبير بن العوام أو على بن أبي طالب»، هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم/ ٢٦٣٤]، حدثنا أبو مسلم به . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا هشام».

قلتُ: وقد توبع حجاج بن نصير على هذا الوجه الثاني بالشك في روايته:

١- تابعه: كثير بن هشام ثنا هشام عن أبي الزبير عن عبد اللَّه بن سلمة أو مسلمة، قال كثير: وحفظي سلمة عن علي أو عن الزبير به . . . =

٦٧٨- حدّثنا إبراهيم بن سعيد الجوهرى، حدّثنا حسين بن محمد، حدّثنا عمرو بن صفوان المزنى، أخبرنا عروة بن الزبير، عن أبيه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «غُدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّه، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

= أخرجه أحمد [١/ ١٦٧]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [٣/ ٧٣]، ثنا كثير بن هشام به...

٢- وتابعه أيضا: وهب بن جرير عن هشام الدستوائى عن أبى الزبير عن عبد اللَّه بن سلمة عن الزبير ابن العوام أو على بن أبى طالب به... بالشك أيضًا. أخرجه ابن راهويه فى «مسنده» كما فى «معرفة الصحابة/ لأبى نعيم» [١/ ١١٥/ طبعة دار الوطن].

قلتُ: ولعل هذا الوجه بالشك هو الأصح عن هشام. وهو إسناد ضعيف. والشك فى سنده: أظنه من أبى الزبير محمد بن مسلم المكى، وهو صدوق متماسك رماه النسائى وغيره بالتدليس، ولم يذكر فيه سماعًا، لكن التحقيق بشأنه: أنه لا يدلس إلا عن جابر وحده، كما يأتى شرحه عقب تخريجنا للحديث [رقم/ ١٧٦٩]، وعبد اللَّه بن سلمة: احتمل أبو نعيم فى «المعرفة» أنه ربما يكون هو المرادى الكوفى الذى يروى عن على وابن مسعود وغيرهما.

بل جزم حسين الأسد فى «تعليقه على مسند المؤلف» وغيره: بكونه هو المقصود فى هذا الإسناد، والظاهر ما قالوه، وليس هناك سواه بهذا الاسم من هذه الطبقة، وقد كدتُ أجزم بذلك، لولا أنى وجدتُ عبد اللَّه بن الإمام أحمد قد سأل أباه فى «العلل» [٣/ ٣٩٥ رقم/ ٥٧٣٩]، فقال: «سألت أبى عن حديث هشام الدستوائى عن أبى الزبير عن عبد اللَّه بن سلمة عن على أو الزبير قال: «كان النبى ﷺ يخطبنا فيذكرنا بأيام اللَّه»؟ فقال أبى: ما أراه عبد اللَّه بن سلمة الذى حدث عنه عمرو بن مرة، أظنه رجلاً آخر».

قلتُ: ويؤيده أنهم لم يذكروا لأبى الزبير رواية عن عبد اللَّه بن سلمة المرادى، وكذا لم يذكروا أن عبد اللَّه بن سلمة يروى عن الزبير بن العوام، وابن سلمة هذا هو آفة هذا الحديث. وشيخ المؤلف فيه كلام، لكنه توبع عليه.

وللحديث: شواهد بشطره الأول فقط عن جماعة من الصحابة: منهم جابر بن عبد اللَّه، وسيأتى حديثه [برقم/ ٢١١٩]، وهو حديث صحيح.

٦٧٨- صحيح: أخرجه البزار [٩٨٧]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٢٧٦]، والضياء فى «المختارة» [٣/ ٧١]، وغيرهما، من طريق حسين بن محمد المروزى عن صفوان بن عمرو المزنى عن عروة بن الزبير عن أبيه به... =

٦٧٩- حدّثنا محمد بن إسماعيل بن على الأنصارى، حدّثنا خلف بن تميم المصيصى، عن عبد الجبار بن عمر الأيلى، عن عبد اللَّه بن عطاء بن إبراهيم، عن جدته أمّ عطاء مولاة الزبير بن العوام، قالت: سمعت الزبير بن العوام يقول: لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤]، صاح رسول اللَّه ﷺ على أبى قبيس: يا آل عبد مناف، إنى نذيرٌ، فجاءته قريشٌ، فحذرهم وأنذرهم، فقالوا: تزعم أنكَ نبىٌّ يوحى إليك، وأن سليمان سخر له الريح والجبال، وأن موسى سخر له البحر، وأن عيسى كان يحيى الموتى؟ فادع اللَّه أن يسير عنا هذه الجبال، ويفجر لنا الأرض أنهاراً، فنتخذها

= **قلتُ**: وهذا إسناد لا يصح، وعمرو بن صفوان شيخ نكرة مجهول، وعنه يقول العقيلى: «لا يتابع على حديثه ولا يعرف بنقل الحديث،». ثم ساق له هذا الحديث فى ترجمته. وقول أبى حاتم عنه: «شيخ قديم محله الصدق» لا يعنى بذلك التوثيق ولا نصيفه، بل مراده بتلك العبارة: أنه شيخ يكتب حديثه وليس بالمهجور. وبه: أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٢٧]، فقال: «هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لِضَعْفِ عَمْرِو بْنِ صَفْوَانَ». وقال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٥١٨]: «رواه أبو يعلى والبزار وفيه عمرو بن صفوان المزنى ولم أعرفه؟ وبقية رجاله ثقات».

قلتُ: قد عرفناك به والحمد للَّه. وقد قال العقيلى عقب روايته: «وهذا المتن يروى من غير هذا الوجه بأسانيد جياد». يقصد: شواهد الحديث عن جماعة من الصحابة بمثل لفظه:

١- منها حديث أنس عند البخارى [٢٦٣٩] ومسلم [١٨٨٠]، والترمذى [١٦٥١]، وجماعة كثيرة، وهو يأتى عند المؤلف [برقم/ ٣٧٧٥].

٢- ويأتى منها: حديث أبى هريرة وابن عباس [برقم/ ٢٥٠٦]، وحديث سهل بن سعد [برقم/ ٧٥٣١].

٦٧٩- ضعيف: وقال الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ١٩٦]: «رواه أبو يعلى من طريق عبد الجبار بن عمر الأيلى عن عبد اللَّه بن عطاء بن إبراهيم، وكلاهما وثّق، وقد ضعفهما الجمهور».

قلتُ: عبد الجبار إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، وعبد اللَّه بن عطاء: شيخ مجهول، انفرد عنه ابن إسحاق وعبد الجبار بالرواية، بل قال ابن معين عنه: «ليس بشىء» فكأنه قليل الحديث أيضًا. وجدته أم عطاء: مضى الكلام عليها فى الحديث [رقم ٦٧١]، وهى مجهولة الصفة على التحقيق، وشيخ المؤلف لم أهتد إليه بعد البحث. نعم: ذكره المزى فى الرواة عن خلف بن تميم من «التهذيب» [٨/ ٢٧٧]، فقال: «ومحمد بن إسماعيل أحد النسا،». =

محارث فنزرع ونأكل، وإلا فادع لنا الله أن يحيى لنا موتانا فنكلمهم ويكلمونا، وإلا فادع الله أن يصير هذه الصخرة التى تحتك ذهبًا فننحت منها ويغنينا عن رحلة الشتاء والصيف، فإنك تزعم أنك كهيئتهم، فبينما نحن حوله إذ نزل عليه الوحى، فلما سرى عنه، قال: «**وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَقَدْ أَعْطَانِى مَا سَأَلْتُمْ، وَلَوْ شِئْتُ لَكَانَ، وَلَكِنَّهُ خَيَّرَنِى بَيْنَ أَنْ تَدْخُلُوا مِنْ بَابِ الرَّحْمَةِ، فَيُؤْمِنُ مُؤْمِنُكُمْ، وَبَيْنَ أَنْ يَكِلَكُمْ إِلَى مَا اخْتَرْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ فَتَضِلُّوا عَنْ بَابِ الرَّحْمَةِ وَلا يُؤْمِنُ مُؤْمِنُكُمْ، فَاخْتَرْتُ بَابَ الرَّحْمَةِ فَيُؤْمِنُ مُؤْمِنُكُمْ، وَأَخْبَرَنِى: إِنْ أَعْطَاكُمْ ذَلِكَ ثُمَّ كَفَرْتُمْ أَنَّهُ مُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا لا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ**»، فنزلت: ﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ [الإسراء: ٥٩] حتى قرأ ثلاث آيات، ونزلت: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [الرعد: ٣١].

٦٨٠- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا ابن أبى ذئب، عن مسلم بن جندب، عن الزبير بن العوام قال: كنا نصلى مع رسول الله ﷺ، ثم نبتدر فى الآجام، فما نجد إلاّ مواضع أقدامنا.

= هكذا ولم يزد شيئًا، ولعله غيره، وأخشى أن يكون: هو محمد بن إسماعيل بن على الوساوسى الهالك، فقد روى عنه المؤلف فى [رقم/ ٨٥]. بل أظنه هو إن شاء الله، فقد ساق ابن كثير فى «تفسيره» [٥/ ٩٠/ طبعة دار طيبة]، والحافظ فى «المطالب» [١٥/ ٩٢/ طبعة العاصمة]، والبوصيرى فى «الإتحاف» [٦/ ٢٤٩]، إسناد المؤلف، وفيه: «قَالَ أَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلَيٍّ الأَنْصَارِيُّ...».

والحديث: عزاه السيوطى فى «الدر المنثور» [٤/ ٦٥٢]، إلى أبى نعيم فى «دلائل النبوة»، وابن مردويه فى «تفسيره». ولبعض فقرات الحديث شواهد. وهو غريب جدًا بهذا السياق.

٦٨٠- ضعيف: أخرجه أحمد [١/ ١٦٤]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٤٣٣]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [٣/ ٧٩]، والدارمى [١٥٤٥]، والطيالسى [رقم/ ١٨٨/ طبعة التركى]، ومن طريقه ابن خزيمة [رقم/ ١٨٤٠]، والشاشى فى «مسنده» [١/ رقم/ ٥٢]، والحاكم [١/ ٤٢٩]، والبيهقى فى «سننه» [رقم ٥٤٦٧]، وابن الأعرابى فى=

٦٨١- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا محمد بن كناسة، حدّثنا هشام بن عروة، عن عثمان ابن عروة، عن أبيه، عن الزبير قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**غَيِّرُوا الشَّيْبَ، وَلا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ**».

= «معجمه» [رقم/ ١٣٠٥]، وأبو الحسن الخلعي في «الخلعيات» [ق/ ١٢/ ب] وغيرهم، من طرق عن ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب عن الزبير به نحوه . . . قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قلتُ: ظاهره كذلك لولا أنه منقطع، قال ابن خزيمة بعد روايته: «مسلم هذا لا أدري أسمع من الزبير أم لا».

قلتُ: الظاهر أنه لم يسمع منه، بل لم يدركه أصلاً، وبين وفاتهما سبعون عامًا.

ثم وجدت الإمام أحمد قد أخرجه في «مسنده» [١/ ١٦٧]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [١/ ٤٣٣]، من طريق يحيى بن آدم عن ابن أبي ذئب فقال: ثنا مسلم بن جندب حدثني من سمع الزبير بن العوام يقول . . . وذكره. وهذا يؤيد ما ذكرناه من الانقطاع ولا بد، لكن مشى الإمام في «الإرواء» [٣/ ٦٥]، على ظاهر الإسناد الماضي وصححه، ثم أجاب عن رواية أحمد بقوله: «وأدخل أحمد في رواية عنه -يعني: عن مسلم بن جندب- رجلاً لم يُسَمَّ بينه وبين الزبير، وهي شاذة».

قلتُ: ما ثَمَّ شذوذ إن شاء اللَّه، بل هي رواية فيها زيادة واجبة القبول، ويؤيدها ما ذكرناه مِنْ بُعْد ما بين الرجلين في الوفاة، وإليه أشار ابن خزيمة كما مضى.

فالتحقيق: أن الإسناد معلول بجهالة من حدَّث مسلم بن جندب به عن الزبير.

وبهذا: أعله الهيثمي في «المجمع» [٢/ ٤٠٦]، فقال: «رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه، وفيه رجل لم يُسَمَّ». ولهذا تحاشى البوصيري تصحيحه في «إتحاف الخيرة» [١/ ٤٣٣]، فقال: «وَرِجَالُهُمَا ثِقَاتٌ». ويغني عن هذا الحديث: حديث سلمة بن الأكوع قال: «كنا نصلي مع النبي ﷺ الجمعة، ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل فيه». أخرجه البخاري [رقم/ ٣٩٣٥]- واللفظ له- ومسلم [٨٦٠]، وأبو داود [١٠٨٥]، والنسائي [١٣٩١]، وابن ماجه [١١٠٠]، وأحمد [٤/ ٥٤]، وجماعة كثيرة.

٦٨١- **صحيح**: أخرجه النسائي [رقم ٥٠٧٤]، وأحمد [١/ ١٦٥]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٤٣٩]، والطبري في «تهذيب الآثار» [ص/ ٤٥١/ الجزء المفقود/ طبعة دار المأمون]، =

. . . . . .

= والطحاوى فى «المشكل» [٨/ ٢٩٩]، وأبو عمرو السمرقندى فى «الفوائد المنتقاة» [رقم ٧٤]، والشاشى فى «مسنده» [١/ رقم/ ٤٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢/ ١٨٠]، وفى «معرفة الصحابة» [١/ رقم/ ٤٤٦]، ومن طريقه المزى فى «التهذيب» [٢٥/ ٤٩٦]، والدينورى فى «المجالسة» [٨ / ٣٤٥١/ طبعة مشهور سلمان]، والخطيب فى «تاريخه» [٥ / -٤٠٤- ٤٠٥]، وأبو موسى المدينى فى «اللطائف من دقائق المعارف فى علوم الحفاظ الأعارف» [رقم/ ٩٠٢، ٩٠٣/ الطبعة العلمية]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٥/ ١٦٩]، ويوسف بن خليل الدمشقى الحافظ فى «جزء فيه من عوالى حديث هشام بن عروة وغيره» [رقم/ ٢٣ مخطوط/ بترقيمى]، وجماعة، من طرق عن محمد بن كناسة عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان بن عروة [وسقط «عثمان بن عروة» من سند أبى نعيم فى «الحلية»] عن عروة عن الزبير به . . .

قال أبو نعيم: «غريب من حديث عروة، تفرد به ابن كناسة، وحدَّث به عن ابن كناسة الأئمة: أبو بكر ابن أبى شيبة وابن نمير وأحمد بن حنبل وأبو خيثمة».

وقال ابن خليل الحافظ: «هذا حديث غريب من حديث أبى عبد اللَّه عروة بن الزبير بن العوام، تفرد به محمد بن عبد اللَّه بن كناسة». وقال الخطيب فى «تخريج المهروانيات»: «لم يتابع ابن كناسة على هذا القول أحد». وقال الطبرى: «ذا خبر -عندنا- صحيح سنده».

قلتُ: وظاهر سنده كذلك؛ لولا أنه معلول، فقد خولف فيه ابن كناسة، بل واختلف عليه فى سنده أيضًا، فرواه عنه الأئمة: أبو بكر بن أبى شيبة وابن نمير وأحمد بن حنبل وأبو خيثمة وابن سعد، وحميد بن مخلد بن زنجويه وجماعة من الأكابر.

وتابعهم: أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِى غَرَزَةَ- وهو ثقة حافظ- لكن اختلف عليه فيه، فرواه عنه الهيثم ابن كليب الشاشى على الوجه الماضى فى «مسنده». وخالفه ابن جرير الطبرى، فقال: حدثنى أحمد بن حازم الغفارى، قال: حدثنا محمد بن كناسة، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن عثمان بن عروة، عن الزبير به . . . ، فأسقط منه «عروة بن الزبير»، هكذا أخرجه الطبرى فى «تهذيب الآثار» [ص/ ٤٥١/ الجزء المفقود/ طبعة دار المأمون].

قلتُ: ولعل ابن حازم كان لا يضبطه عن ابن كناسة، والوجه الأول هو المحفوظ عن شيخه ابن كناسة. =

. . . . . .

= وابن كناسة: ثقة صدوق، تعنَّت أبو حاتم بشأنه، لكنه خولف فى إسناده، خالفه: عيسى ابن يونس، فرواه عن هشام فقال: عن أبيه عن ابن عمر به مرفوعًا. . . ، ونقله إلى «مسند ابن عمر» بعد أن أسقط الواسطة التى بين هشام وأبيه، هكذا أخرجه النسائى [٥٠٧٣]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [٥/ ٢٥٦-٢٥٧]، والمؤلف [برقم/ ٥٦٧٨]، وفى «معجمه» [٧٠]، ومن طريقه ابن العديم فى «بغية الطلب» [٢/ ٦١١/ طبعة دار الفكر]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ٧٧]، والطحاوى فى «المشكل» [٩/ ٢٩٨]، والذهبى فى «التذكرة» [١/ ٢٨٢]، وفى «سير النبلاء» [٨/ ٤٩٠]، وغيرهم، من طريق أحمد بن جناب قال: حدثنا عيسى بن يونس به . . .

قال الخطيب البغدادى فى «تخريج المهروانيات» [ص/ ٢١٨/ طبعة دار الراية]: «تفرد عيسى بهذا القول»، وقال عقب روايته فى «تاريخه»: «تفرد بروايته هكذا عن هشام عيسى بن يونس ولم يكتبه إلا من حديث أحمد بن جناب عنه». وقال ابن أبى خيثمة: «وهذا خطأٌ، يقال: ابن جناب أخطأ على عيسى».

قلتُ: وقد جزم النسائى كما يأتى بكون هذا اللون غير محفوظ. وعيسى بن يونس: ثقة إمام حافظ، وإلصاق الوهم فيه بأحمد بن جناب هو الأقرب عندى، وإليه أشار ابن أبى خيثمة آنفًا.

ويؤيده: أن ابن جناب قد تلون فى روايته عن يونس على لون آخر؟، فرواه عنه مرة أخرى فقال: عن عيسى بن يونس عن عُبَيد اللَّه العمرى عن نافع، عن ابن عُمَر به . . . ، هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٤١٤]، عقب الوجه الأول عنه، ثم قال: «وكلاهما غير ثابت». وهو كما قال.

وقد خولف فيه عيسى بن يونس هو الآخر، خالفه سفيان الثورى، فرواه عن هشام فقال: عن أبيه عن عائشة به مرفوعًا. . . ، هكذا أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٤٠٥]، وفى «المهروانيات» [رقم/ ١٣١]، وأبو نعيم فى «أخبار أصفهان» [٢/ ٤٩/ الطبعة العلمية]، ومن طريقه أبو موسى المدينى فى «اللطائف من دقائق المعارف فى علوم الحفاظ الأعارف» [رقم/ ٦٩٦/ الطبعة العلمية]، وابن المقرئ فى «معجمه» [رقم/ ٩٨٧]، ومن طريقه أبو موسى المدينى فى «اللطائف من دقائق المعارف فى علوم الحفاظ الأعارف» [رقم/ ٦٩٦/ الطبعة العلمية]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم/ ٨٣٧]، وغيرهم من طريق عبدان الأهوازى عن زيد بن الحريش عن عبد اللَّه بن رجاء عن الثورى به . . . =

= قال الخطيب فى «تخريج المهروانيات»: «وهو غريب جداً من حديث سفيان الثورى، تفرد به عبد الله ابن رجاء المكى عنه، ولم يروه عن ابن رجاء إلا زيد بن الحريش، ولا عن زيد إلا عبد الله بن أحمد ابن موسى المعروف بعبدان الأهوازى، ورواه عنه يحيى بن محمد بن صاعد».

قلتُ: وهذا منكر من حديث الثورى، وابن رجاء: فى حفظه شىء؛ فكأنه سلك الجادة فوهم فيه على الثورى.

وابن الحريش: يقول عنه ابن حبان «ربما أخطأ». لكن قد توبع الثورى على هذا الوجه: تابعه: يحيى بن أبى زكريا الغسانى عند الطبرانى فى الأوسط [٢/ رقم/ ١٢٢٩]، من طريق محمد بن حرب النسائى الواسطى قال حدثنا أبو مروان يحيى بن أبى زكريا الغسانى قال حدثنا هشام ابن عروة به . . .

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى إلا محمد».

قلتُ: وهى متابعة لا يفرح بها، والغسانى: ضعفه أبو داود، وقال أبو حاتم ابن حبان: «لا يجوز الرواية عنه».

ثم جاء حفص بن عمر الحبطى المشهور بـ: «الكبر»، وتابع الثورى والغسانى فى روايتهما عن هشام على الوجه الماضى، أخرجه أبو القاسم المهروانى فى «المهروانيات/ تخريج الخطيب» [رقم/ ١٣٠/ طبعة دار الراية]، وأبو على ابن شاذان فى «الجزء الثامن من حديثه» من طريق محمد بن غالب بن حرب قال: ثنا حفص بن عمر قال: ثنا هشام بن عروة به . . .

قال الخطيب: «هذا حديث غريب من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. تفرد بروايته عنه حفص بن عمر الكبر».

قلتُ: والحبطى غير ثقة ولا مأمون، راجع «اللسان» [٢/ ٣٢٥].

وقد قال الدرقطنى بعد أن ذكر بعض الاختلاف الماضى فى «علله» [٤/ ٢٣٥]: ، «ورواه الحفاظ من أصحاب هشام عن هشام عن عروة مرسلاً وهو الصحيح».

قلتُ: هكذا رواه عبد الله بن نمير عن هشام عن أبيه به مرسلاً . . . ، أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٣٩]، والخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٤٠٦]، من طريق ابن نمير به . . .

وتابعه محمد بن بشر العبدى على إرساله عن عروة، لكنه زاد فيه «عثمان بن عروة» بين هشام وعروة، هكذا أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٤٠٥-٤٠٦]، بإسناد صحيح إليه. =

٦٨٢- حدّثنا زهير حدّثنا محمد بن الحسن المدني، حدثتني أم عروة - فيما أحسب - ابنة جعفر بن الزبير بن العوام، عن أبيها، عن جدها الزبير بن العوام، أنه سمعه يقول: دعا لي رسول اللَّه ﷺ ولولدي ولولد ولدي، قال: فسمعت أبي يقول لأخت لي - كانت أسن مني - يا بنية، يعني إنك ممن أصابه دعوة رسول اللَّه ﷺ.

= وهو مرسل على كل حال. وهذا الوجه المرسل: هو الذي رجحه الدارقطني كما مضى، وسبقه إليه ابن معين في تاريخه [٣/ رقم ٢٦٠٧]، رواية الدوري]، ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» [٥/ ٤٠٥]، فقال: «حديث ابن كناسة: «غيروا الشيب» إنما هو عن عروة مرسل».

قلتُ: فكأنما ينكر وصله على ابن كناس، وقد قال النسائي في «سننه» [٥٠٧٤]، بعد أن ساق الحديث من طريق ابن كناس، ومن طريق عيسى بن يونس أيضًا: «كلاهما غير محفوظ».

وقال الخطيب في «تخريج المهروانيات» بعد أن ساق الاختلاف في سنده على هشام بن عروة: «والإرسال هو الصواب».

ورأيت الذهبي: قد أخرج هذا الحديث في «معجم شيوخه» [١/ ٢٣٦-٢٣٧/ طبعة مكتبة الصديق]، من طريق ابن كناسة على الوجه الأول، ونقل عن النسائي أنه قال: «هو غير محفوظ».

ثم قال الذهبي: «قلت: رواه وهيب ومحمد بن بشر عن هشام -مرسلاً- ورواه وكيع وأبو معاوية وابن نمير عن هشام عن أبيه -مرسلاً- ولم يسمعه من أبيه».

قلتُ: فالحاصل أن الحديث محفوظ عن هشام بن عروة مرسلاً. لكنه: صحيح على كل حال، فله شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به . . .

ويأتي منها: حديث أبي هريرة [برقم/ ٥٩٧٧، ٦٠٢١].

٦٨٢- **ساقط**: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [١٨/ ٣٩٢]، من طريق المؤلف حدثنا زهير حدثنا محمد بن الحسن المدني حدثتني أم عروة - فيما أحسب - ابنة جعفر بن الزبير بن العوام عن أبيها عن جدها الزبير بن العوام به . . .

وسنده مظلم جداً، ومحمد بن الحسن: هو ابن زبالة الذي كذبه ابن معين وأبو داود وغيرهما بخط عريض، وأسقطه سائر النقاد، وهو من رجال أبي داود وحده، وأم عروة وأبوها: مجهولا الصفة. =

٦٨٣- حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا محمد بن الحسن المدنى، حدثتنى أم عروة، عن أبيها، عن جدها الزبير قال: لما خلف رسول اللّه ﷺ نساءه بالمدينة، خلفهن فى فارعٍ، وفيهن صفية بنت عبد المطلب، وخلف فيهن حسان بن ثابت، وأقبل رجلٌ من المشركين ليدخل عليهن، فقالت صفية لحسان: عندك الرجل، فجبن حسان، وأبى عليه، فتناولت صفية السيف فضربت به المشرك حتى قتلته، فأخبر بذلك رسول اللّه ﷺ، فضرب لصفية بسهمٍ كما كان يضرب للرجال.

= والحديث: ذكره الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٢١٤]، ثم قال: «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن الحسن ابن زبالة وهو متروك».

٦٨٣- منكر: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٢/ ٤٢٩-٤٣٠]، من طريق الزبير بن بكار حدثنى أبو خيثمة زهير بن حرب عن محمد بن الحسن المخزومى حدثتنى أم عروة عن أبيها عن جدها الزبير به نحوه... فى سياق أتم.

وهذا إسناد ساقط منحط، أم عروة: امرأة مجهولة الحال هى وأبوها، كما مضى فى الحديث قبله، ومحمد بن الحسن: هو ابن زبالة الهالك الماضى آنفًا، وقد تكلموا فيه حتى أسقطوه أرضًا، بل كذبه جماعة ورموه بالتوليد.

وبه: أعله الحافظ فى «المطالب العالية» [٤/ ١٣٢/ طبعة الأعظمى] فقال: «قلت: محمد بن الحسن وهو ابن زبالة المدنى ضعيف جدًا، لكن تابعه إسحاق بن محمد أبى فروة كذا المدنى من رجال البخارى، فرواه عن أم عروة، أخرجه البزار من طريقه و ساقه بأتمه».

قلتُ: وهذه المتابعة عند البزار [رقم/ ٩٧٨/ البحر]، حدثنا عبد اللّه بن شبيب قال: نا إسحاق ابن محمد الفروى قال: حدثتنى أم عروة بنت جعفر بن الزبير عن أبيها عن جدها الزبير بن العوام به نحوه... فى سياق أتم.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن الزبير إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

قلتُ: وإسحاق الفروى شيخ ضعيف على التحقيق، وقد كان البخارى ينتقى من حديثه ما علم أنه لم يغلط فيه، أو ما تابعه الثقات عليه.

وقد اضطرب الفروى فى سنده أيضًا، فعاد ورواه عن أم عروة بنت جعفر بن الزبير عن أبيها عن جدها الزبير عن أمه صفية بنت عبد المطلب به نحوه فى سياق أتم، وجعله من «مسند صفية». =

= هكذا أخرجه الحاكم [٤/ ٥٦]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» [٦/ رقم/ ٧٧٢٠، ٧٤٩٣ / طبعة دار الوطن]، وعبد الغني المقدسي في «مناقب النساء الصحابيات» [ص/ ٥٣/ طبعة دار البشائر]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٢/ ٤٢٩]، من طريقين عن إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيّ به . . .

قال الحاكم: «هذا حديث كبير غريب بهذا الإسناد».

قلتُ: وهذان لونان من اضطرابه فيه، ولون ثالث، فرجع ورواه فقال: حدثتنا أم عروة بنت جعفر بن الزبير عن أبيها عن جدتها صفية بنت عبد المطلب به نحوه في سياق مطول . . . ، وأسقط منه «الزبير»، هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٤/ رقم/ ٨٠٩]، وفي الأوسط [٤/ رقم/ ٣٧٥٤]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [٢/ ٩٢٩]- وعنده بطرف منه فقط- وابن منده كما في «الإصابة» [٧/ ٧٤٤]، وأبو الحسن القطان في «الطوالات» كما في «تاريخ قزوين» [٣/ ٢٨٣/ الطبعة العلمية]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٢/ ٤٣٠]، وغيرهم، من طرق عن الفروي به . . .

قال الهيثمي في «المجمع» [٦/ ١٦٥]: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط من طريق أم عروة بنت جعفر بن الزبير عن أبيها، ولم أعرفهما؟ وبقية رجاله ثقات»، كذا تغافل الهيثمي عن «إسحاق الفروي» في سنده، مع كونه يعل به كثيراً في «المجمع».

فالحاصل: أن الحديث لا يثبت من هذا الوجه أصلاً، وقد تساهل من حسنه من هذا الوجه، كصاحب «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» [٤/ ٣٧١/ الطبعة العلمية].

لكن: لأصل القصة طرق أخرى منها:

١- طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه عباد بن عبد اللَّه بن الزبير قال: كانت صفية . . . وذكره نحوه مطولاً دون جملة: «فضرب لصفية بسهم . . .».

أخرجه ابن إسحاق في «المغازي» كما في «الإصابة» [٢/ ٦٤]، ومن طريقه الطبري في «تاريخه» [٢/ ٩٦]، وعنه أبو الفرج الأصفهاني في «الأغاني» [٤/ ١٦٩-١٧٠/ طبعة دار الفكر]، والبيهقي في سننه [١٢٥٥٢]، وفي «الدلائل» [٣/ ٤٤٢ - ٤٤٣]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١٢/ ٤٣٠]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٢٥٦]، وغيرهم، من طريقين عن ابن إسحاق به . . . =

. . . . . .

= ورجاله مقبولون لولا أنه منقطع، وعباد بن عبد الله بن الزبير: بينه وبين تلك القصة التى يحكيها مفازة شاقة.

وقد اختلف فى سنده على ابن إسحاق، فرواه عنه يونس بن بكير ومحمد بن سلمة المرادى على الوجه الماضى. وخالفهما شريك بن عبد الله النخعى، فرواه عن ابن إسحاق فقال: حدثنى يحيى بن عباد بن الزبير عن أبيه عن صفية بنت عبد المطلب به نحوه . . . ، فأسنده وجعله من «مسند صفية»، هكذا أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٢/ ٤٣٠]، من طريق أحمد ابن يحيى الصوفى نا عبد الرحمن بن شريك نا أبى نا محمد بن إسحاق به . . .

قلتُ: وهذا من أوهام شريك على ابن إسحاق، والوجه الأول عنه هو المحفوظ.

٢- ومنها طريق هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً بالقصة مختصراً . . . أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٤١]، والبخارى فى «تاريخه» [٣/ ٢٩]- وعنده إشارة- والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم/ ٨٠٤]، من طريقين عن هشام به . . .

قلتُ: ورجاله ثقات، إلا أنه مرسل لا خير فيه، وبهذا: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ١٩٤] فقال: «رواه الطبرانى ورجاله إلى عروة رجال الصحيح، ولكنه مرسل».

وقد اختلف على هشام فى سنده، فرواه عنه الحمَّادون: حماد بن سلمة، وحماد بن أسامة، وحماد ابن زيد على الوجه الماضى.

وخالفهم: يونس بن بكير، فرواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن صفية بنت عبد المطلب به نحوه . . . ، فى سياق أتم.

هكذا أخرجه الحاكم [٤/ ٥٦]، وعنه البيهقى فى «سننه» [رقم/ ١٢٥٥٣]، وفى «الدلائل» [٣/ ٤٤٣/ الطبعة العلمية]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٢/ ٤٣١]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١٣٧٧]، من طريق يونس بن بكير به . . .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلتُ: كذا جازف على عادته، وقد تعقبه الذهبى فى «تلخيص المستدرك»، قائلاً: «عروة لم يدرك صفية». وقد وقع عند الحاكم تصريح عروة بالسماع من صفية، وهذا غلط لا ريب فيه.

وليس فى «الصحيحين» ولا فى أحدهما حديث بتلك الترجمة قط، والمحفوظ عن هشام بن عروة: هو الوجه الأول عن أبيه مرسلاً. =

= ٣- ومنها طريق الزبير بن بكار عن علي بن صالح عن جده - يعني جد الزبير- عبد اللَّه بن مصعب بن ثابت بن عبد اللَّه بن الزبير بن العوام عن أبيه قال: «كان ابن الزبير يحدث» . . . وذكر القصة مطولة. أخرجه الزبير بن بكار كما في «كنز العمال» [رقم/ ٣٠٠٩٣]، ومن طريقه أبو الفرج في «الأغاني» [٤ / ١٧٠ - ١٧١]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٢/ ٤٣٢]، والمزي في «تهذيب الكمال» [٢٤-٢٣/ ٦]، من طرق عن الزبير به . . .

قلتُ: وهذا إسناد منكر معلول، عبد اللَّه بن مصعب: ضعفه ابن معين كما في «تاريخ بغداد» [١٠ / ١٧٥]، ومصعب الزبيري لم يدرك ابن الزبير ولا رآه بعينه قط،

ومن الغرائب: قول الحافظ في «الفتح» [٦/ ٢٤٨]: «. . . كما روى أحمد بإسناد قوي عن عبداللَّه بن الزبير قال: «كانت صفية في حصن حسان بن ثابت يوم الخندق». فذكر الحديث في قصة قتلها اليهودي، وقولها لحسان: انزل فاسلبه، فقال: ما لي بسلبه حاجة».

قلتُ: وهذا ما وجدته في «مسند أحمد» بعد الاستقراء التام، ولا رأيت من عزاه إليه سوى الحافظ؟، وهذا اللفظ الذي ساقه الحافظ: قد وقع بنحوه في طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه عن أبيه به . . . وقد مضى الكلام على هذا الطريق: فلعل الحافظ شُبِّه له،

وهذا ما وقفتُ عليه من طرق تلك القصة. على أنه في متنها نكارة ظاهرة، فلو صح أن حسان رضي اللَّه عنه كان بتلك المنزلة الخسيسة من الخوف والجبن، لانطلقت ألسنة الفصحاء والشعراء من مشركي قريش والعرب بهجوه والنيل منه، وأين ومتى جرى هذا؟!

وقد قال ابن عبد البر في ترجمة حسان من «الاستيعاب»: «وقال أكثر أهل الأخبار والسير: إن حسان كان من أجبن الناس، وذكروا من جبنه أشياء مستشنعة أوردوها عن الزبير- يعني ابن بكار- أنه حكاها عنه؛ كرهت ذكرها لنكارتها، ومن ذكرها قال: إن حسان لم يشهد مع رسول اللَّه ﷺ شيئًا من مشاهده؛ لجبنه، وأنكر بعض أهل العلم بالخبر ذلك، وقالوا: لو كان حقًا لهجي به».

ونقل عنه القرطبي في «تفسيره» [١٤/ ١١٦]، أنه قال: «وقد أنكر هذا عن حسان جماعة من أهل السير وقالوا: لو كان في حسان من الجبن ما وصفتم؛ لهجاه بذلك الذين كان يهاجيهم في الجاهلية والإسلام، ولهجي بذلك ابنه عبد الرحمن، فإنه كان كثيرًا ما يهاجي الناس من شعراء العرب . . . ». =

٦٨٤- **حدّثنا** زهيرٌ، حدّثنا محمد بن الحسن المدنى، قال: حدثتنى أم عروة، عن أختها عائشة بنت جعفر، عن أبيها، عن جدها الزبير، عن رسول اللَّه ﷺ: «**أَنَّهُ أَعْطَاهُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ لِوَاءَ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ، فَدَخَلَ الزُّبَيْرُ مَكَّةَ بِلِوَاءَيْنِ**».

= وقال السهيلى فى «الروض الأنف» [١/ ٣٣٥]: «ومحمل هذا الحديث عند الناس: على أن حسان كان جبانًا شديد الجبن، وقد دفع هذا بعض العلماء وأنكره؛ وذلك أنه حديث منقطع الإسناد وقال: لو صح هذا لهجى به حسان فإنه كان يهاجى الشعراء كضرار وابن الزبعرى وغيرهما، وكان يناقضونه ويردون عليه، فما عيره أحد منهم بجبن ولا وسمه به، فدل هذا على ضعف حديث ابن إسحاق - يعنى الماضى - وإن صح فلعل حسان أن يكون معتلاً فى ذلك اليوم بعلة من شهود القتال، وهذا أولى ما تأول عليه، وممن أنكر أن يكون هذا صحيحًا: أبو عمر - يعنى ابن عبد البر - فى كتاب «الدرر» له».

قلتُ: وكلام ابن عبد البر تجده فى كتابه: «الدرر فى اختصار المغازى والسير» [ص/ ١٨٦/ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية].

ولجملة إسهام النبى ﷺ صفية سهمًا: شواهد لا يثبت منها شىء.

٦٨٤- **ضعيف**: أخرجه الفاكهى فى «أخبار مكة» [٥/ ٢١٧/ طبعة دار خضر]، وأبو نعيم فى «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم/ ١١٠]، وابن شاهين فى «شرح مذاهب أهل السنة» [رقم/ ١٦١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٨/ ٣٨٢]، وغيرهم من طريقين عن محمد بن الحسن بن زبالة عن أم عروة عن أختها عائشة بنت جعفر بن الزبير عن أبيها[تحرف عند الفاكهى إلى: «أمها»،] عن جدها [سقط: «جدها،» من سند ابن شاهين،] الزبير بن العوام به نحوه . . .

قلتُ: وهذا إسناد ذاهب، وابن زبالة: مضى أن جماعة من النقاد قد كذبوه، فلْيرم بحديثه فى القمامة.

وبه أعله الحافظ فى «المطالب العالية» [١٧/ ٤٥١/ طبعة دار العاصمة]. وقال الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٢٤٨]: «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن الحسن بن زبالة، وهو ضعيف جدًا».

لكن ابن زبالة لم ينفرد به:

بل تابعه: الزبير بن بكار عند ابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ٣٨٢]، من طريق أبى المظفر محمود ابن جعفر بن محمد بن جعفر التميمى أنا عمرو بن أبى عبد اللَّه الحسين بن أحمد بن جعفر المعدل أنا إبراهيم بن السرى بن على ثنا الزبير بن بكار به . . . =

٦٨٥- حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا هاشم بن القاسم، حدّثنا حزام بن إسماعيل العامري، عن موسى بن عبيدة، عن أبي حكيم مولى الزبير، عن الزبير بن العوام قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا مِنْ صَبَاحٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ إِلا صَارِخٌ يَصْرُخُ: أَيُّهَا الْخَلائِقُ، سَبِّحُوا الْقُدُّوسَ**».

= **قلتُ**: وأم عروة: امرأة ما ندرى عن حالها شيئًا أصلاً، وأختها عائشة: مثلها فى جهالة الصفة، وأبوهما مثلهما، وكونهم من «آل الزبير» لا ينفعهم شيئًا فى تمشية أخبارهم فضلاً عن تصحيحها.

٦٨٥- **منكر**: أخرجه ابن أبى الدنيا فى «الزهد» [رقم/ ٤٠٤]، وفى «كلام الأيام والليالى» [رقم/ ٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٤/ ٣١٤]، من طريق حزام بن إسماعيل العامرى عن موسى بن عبيدة عن أبي حكيم مولى الزبير عن الزبير به . . .

قلتُ: هذا إسناد واه معلول، موسى بن عبيدة: ضعيف صاحب مناكير وعجائب، وقد تركه جماعة، وبه: أعلهُ الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ١١٣]، فقال: «رواه أبو يعلى وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف جدا».

وكذا أعله به البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٤٣]، والصدر المناوى كما فى «فيض القدير» [٥/ ٤٨٤]، وأبو حكيم: لا يدرى أحد مَنْ يكون وما حاله؟، وحزام بن إسماعيل: له ترجمه فى «تعجيل المنفعة» [١/ ٩٤]، و«الجرح والتعديل» [٣/ ٢٩٨]، و«اللسان» [٢/ ١٨٧]، ولم يتكلم فيه أحد بجرح أو تعديل، وقد رأيت الحافظ قد أخرج هذا الحديث فى «نتائج الأفكار» [٢/ ٣٩١]، من طريق المؤلف به، ثم قال: «كذا رواه حزام بإسقاط: «محمد بن ثابت» من السند، ورواية من زاد أثبت،».

يقصد: أن حزامًا قد خولف فى إسناده، خالفه: عبد اللَّه بن نمير وزيد بن حباب وحماد بن أسامة أربعتهم رووه عن موسى بن عبيدة فقالوا: عن محمد بن ثابت؟، عن أبى حكيم عن الزبير به نحوه. . . فزادوا فى إسناده «محمد بن ثابت،».

وروايتهم: عند الترمذى [٣٥٦٩]، وعبد بن حميد فى «مسنده» [رقم/ ٩٨/ المنتخب]، ومن طريقه الحافظ فى «نتائج الأفكار» [٢/ ٣٩٠]، والبيهقى فى الشعب [٧/ رقم/ ١٠٧٣١]، وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» [١/ رقم/ ٦٣/ مع عجالة الراغب]، وأبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢/ ٥٦/ الطبعة العلمية]، وابن الشجرى فى «أماليه» [١/ ١٩٠]، =

= وابن عساكر فى «تاريخه» [١٤/ ٣١٤]، وغيرهم، ولفظ الترمذى: «ما من صباح يصبح العباد فيه إلا ومناد ينادى: سبحان الملك القدوس». وقريب منه عند عبد بن حميد وغيره. قال الترمذى: «هذا حديث غريب». وقال الحافظ: «هذا حديث غريب، وموسى بن عبيدة ضعيف، وأبو حكيم بفتح أوله، لا يعرف اسمه ولا حاله؟».

قلتُ: وهذا الوجه هو المحفوظ. ولكن من يكون محمد بن ثابت؟، فابن معين يقول: «لا أعرفه»؟ وأبو حاتم الرازى يقول: «لا نفهم مَنْ محمد بن ثابت هذا؟».

قلتُ: قد يكون هذا الرجل ربما لم يُخْلَق بعد، وإنما جاء من تخاليط موسى بن عبيدة المعروفة، لكن جزم يعقوب بن شيبة بكونه هو محمد بن ثابت بن شرحبيل من بنى عبد الدار. ثم قال: «وهذا رجل مجهول»، وقوّاه الحافظ المزى فى «التهذيب» فقال: «وروى أبو القاسم الطبرانى حديث محمد بن ثابت ﷺ، عن أبى هريرة: «اللَّهم انفعنى بما علمتنى» من رواية عبد اللَّه ابن نمير ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة عن موسى بن عبيدة عن محمد بن ثابت القرشى، و هذا يقوى ما قاله يعقوب بن شيبة من أنه محمد بن ثابت بن شرحبيل».

لكن اعترضه الحافظ فى «التهذيب» [٩/ ٨٦]، قائلاً: «لكن قال على ابن المدينى: «محمد بن ثابت عن أبى حكيم، لا نعلم أحداً روى عنه غير موسى بن عبيدة»، فيحتمل أن الذى روى عن أبى هريرة هو ابن شرحبيل، و أن هذا رجل مجهول كما قال هؤلاء الأئمة، و أن موسى بن عبيدة روى عنهما جميعا». وما قاله الحافظ هو الأولى. وسواء كان هذا أو ذاك: فالحديث منكر مِنْ أىِّ الوجوه أتيتَه.

ثم جاء بكار بن عبد اللَّه الربذى وخالف الجميع فى متنه عن عمه موسى الربذى، فقال: نا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِى حَكِيمٍ، مَوْلَى الزُّبَيْرِ، عَنِ الزبير عن النَّبِىِّ ﷺ: «مَا مِنْ صَبَاحٍ يُصْبِحُهُ الْعِبَادُ إِلاَّ وَصَارِخٌ يَصْرُخُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ لِدُوا لِلتُّرَابِ، وَاجْمَعُوا لِلْفَنَاءِ، وَابْنُوا لِلْخَرَابِ». هكذا أخرجه البيهقى فى «الشعب» [١٣/ رقم/ ١٠٢٤٦/ طبعة الرشد]، من طريق الْحَسَن بْن سُفْيَانَ، نَا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ، نَا بَكَّارٌ الربذىُّ، عن عمه مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ به . . .

قلتُ: وبكار الربذى ذكره ابن عدى والعقيلى وابن حبان وغيرهم فى «الضعفاء»، فإما أن يكون قد غلط على عمه فى لفظه، وإما أن يكون عمه قد اضطرب فى متن الحديث،

● تنبيه: قد سقط: «الزبير» من سند البيهقى فى «طبعة دار الكتب العلمية» [٧/ ٣٩٦].

٦٨٦- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا سليمان بن داود، أخبرنى ابن أبى الزناد، عن هشام ابن عروة، عن عروة، أخبرنى أبى الزبير، أنه لما كان يوم أحد أقبلت امرأةٌ تسعى حتى كادت تشرف على القتلى، قال: فكره النبى ﷺ أن تراهم، فقالَ: المرأة المرأة، قال الزبير: فتوسمت أنها أمى صفية، قال: فخرجت أسعى إليها، فأدركتها قبل أن تنتهى إلى القتلى، قال: فلكمت فى صدرى، وكانت امرأةً جلدةً، وقالت: إليك لا أم لك، قال: فقلت: إن رسول اللَّه ﷺ عزم عليك، قال: فوقفت وأخرجت ثوبين معها، فقالت: هذان ثوبان جئت بهما لأخى حمزة، فإذا إلى جنبه رجلٌ من الأنصار قتل، قد فعل به كما فعل بحمزة، فوجدنا غضاضةً وحياءً أن يكفن حمزة فى ثوبين، والأنصارى لا كفن له، فقلنا: لحمزة ثوبٌ، وللأنصارى ثوبٌ، فقدرناهما، فكان أحدهما أكبر من الآخر، فأقرعنا بينهما فجعل كل واحدٍ منهما فى الثوب الذى صار له.

٦٨٦- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ١٦٥]، والبزار [رقم/ ٩٨٠]، والحارث [٢/ رقم/ ٦٨٨/ زوائد]، وعنه الشاشى فى «مسنده» [١/ رقم/ ٤٤]، والدينورى فى «المجالسة» [٦/ رقم/ ٢٧٩٦/ طبعة دار ابن حزم]، والبلاذرى فى «الأنساب» [٢/ ٦٦]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم/ ١٥٨٦]، وأبو طاهر المخلص فى «الفوائد المنتقاة الغرائب عن الشيوخ العوالى/ انتقاء أبى الفتح ابن أبى الفوارس» [رقم/ ٧٤/ مخطوط/ بترقيمى]، والضياء فى «المختارة» [٣/ ٦٨- ٦٩]، والقاسم بن على بن عساكر فى «تعزية المسلم» [رقم ٢١]، وعبد الغنى المقدسى فى «مناقب النساء الصحابيات» [ص/ ٥٤/ طبعة/ دار البشائر]، وغيرهم، من طريقين عن الهاشمى عن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير به نحوه . . .

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير، إلا عبد الرحمن بن أبى الزناد».

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم، ولم ينفرد به ابن أبى الزناد كما يأتى. قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ٢٢٨]: «وَهُوَ حَدِيثٌ رُوَاتُهُ ثِقَاتٌ». أما صاحبه الهيثمى فإنه قال فى «المجمع» [٦/ ١٧٠]: «وفيه عبد الرحمن بن أبى الزناد، وهو ضعيف وقد وثّق».

قلتُ: ابن أبى الزناد فقيه إمام عالم مثل أبيه، لكن تكلموا فى حفظه. والتحقيق: أنه صدوق متماسك فى ما حدَّث به بالشام والحجاز، أما ما حدَّث به بالعراق فهو ضعيف؛ لكون جماعة من البغداديين قد أفسدوا عليه حديثه. =

= قال ابن المدينى: «حديثه بالمدينة مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب، وقد نظرتُ فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمى فرأيتها مقاربة».

قلتُ: وهذا الحديث قد رواه عنه سليمان بن داود الهاشمى الإمام عند الجميع سوى الدينورى. ثم هو من أثبت الناس فى هشام بن عروة كما صح عن ابن معين. ثم هو لم ينفرد به مع كل هذا.

بل تابعه: يحيى بن أبى زائدة الثقة الحافظ الإمام عند البيهقى فى «سننه» [٦٤٧٦]، من طريق العباس بن محمد الدورى قال: حدثنا إبراهيم بن مهدى ثنا يحيى بن زكريا بن أبى زائدة قال: أنبأ هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير به نحوه . . .

قلتُ: فالإسناد صحيح، كما قاله الإمام فى «الإرواء» [٣/ ١٦٦]، لكن: قد خولف ابن أبى الزناد وابن أبى زائدة فى إسناده، خالفهما أبو معاوية الضرير، فرواه عنه هشام فقال: عن أبيه: «أن صفية ذهبت يوم أحد بثوبين تريد أن تكفن فيهما حمزة بن عبد المطلب. قال: وأحد الثوبين أوسع من الآخر. قال: فوجدت إلى جنبه رجلاً من الأنصار فأقرعت بينهما، فكفنت القارع أوسع الثوبين، والآخر فى الثوب الباقى». فأرسله ولم يذكر فيه «الزبير،». هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [١١٠٦٢] حدثنا أبو معاوية به . . .

قلتُ: وأبو معاوية الضرير: ثقة ثبت فى حديث الأعمش وحده، أما إذا حدَّث عن غيره فهو لا يدرى ما يقول، وقد غمزه أحمد فى روايته عن هشام بن عروة أيضًا،

لكن توبع عليه أبو معاوية على هذا اللون: تابعه: يونس بن بكير عن هشام بن عروة عن أبيه به مرسلاً . . . نحو سياق المؤلف. أخرجه البيهقى فى «دلائل النبوة» [٣/ ٢٨٩-٢٩٠/ الطبعة العلمية]، من طريق الحاكم عن أبى العباس الأصم حدثنا أحمد بن عبد الجبار قال حدثنا يونس به . . .

قلتُ: ويونس فى حفظه كلام مشهور.

ثم جاء سليمان بن المغيرة البصرى وخالف الجميع، فقال: أخبرنا هشام بن عروة قال: «أقبلت صفية بنت عبد المطلب . . .» وذكر بنحو شطره الأخير، ولم يذكر فيه عروة ولا أباه، هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ١٥]، أخبرنا عمرو بن عاصم الكلابى قال: أخبرنا سليمان بن المغيرة به . . .

قلتُ: وسليمان ثقة إمام. وأما عاصم: فقد وثقه جماعة، لكن غمزه بندار، وقال الحافظ فى «التقريب»: «صدوق فى حفظه شىء» فلعله وهم فى إسناده على سليمان. =

٦٨٧- **حدّثنا** محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن محمد ابن عمرو، عن ابن حاطب، عن عبد اللَّه بن الزبير قال: لما نزلت: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾، قال الزبير، قلت: يا رسول اللَّه، وتكرر علينا خصومتنا في الدنيا؟ قال: نعم، قال: قلت: إن الأمر إذًا لشديدٌ.

٦٨٨- **حدّثنا** سعيد بن أبي الربيع السمان، حدّثنا محمد بن دينارٍ الطاحي، حدّثنا

= والوجه الأول عن هشام: هو الأصح، وقد جوَّده عنه ابن أبي الزناد وابن أبي زائدة. ولعل هشام بن عروة كان ينشط فيسنده، ثم يذاكر به فيرويه مرسلاً دون أن يقيم إسناده، وهذا ربما يكون أولى من تخطئة الثقات في نقدي. ولبعض فقراته شواهد.

٦٨٧- حسن: مضى الكلام عليه [برقم/ ٦٦٨].

٦٨٨- صحيح: أخرجه الترمذي في «العلل» [رقم ٢٩٠/ طبعة عالم الكتب]، والنسائي في «الكبرى» [٥٤٥٧]، وابن حبان [٤٢٢٦]، والطبراني في «الكبير» [١/ رقم ٢٤٨]، والبزار [٩٦٧]، والعقيلي في «الضعفاء» [٤/ ٦٣]، والشاشي في «مسنده» [١/ ٤٦]، وغيرهم، من طرق عن محمد بن دينار الطاحي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد اللَّه بن الزبير عن الزبير به...

قلتُ: هذا إسناد صحيح في المتابعات. ومحمد بن دينار: ضعفه جماعة لسوء حفظه، وقد زاد في سنده زيادة لم يتابعه أحد عليها، فقال: «عن عبد اللَّه بن الزبير عن الزبير به...». فجعله من «مسند الزبير» وإنما رواه الثقات الأثبات عن هشام عن أبيه وجعلوه من «مسند ابن الزبير». وهذا هو الصواب. فقد سأل الترمذيُّ البخاريَّ عن هذا الحديث في «علله» [ص/ ١٦٧]، فقال: «الصحيح: عن ابن الزبير عن عائشة، وحديث محمد بن دينار أخطأ فيه، وزاد فيه «عن الزبير،» إنما هو هشام بن عروة عن أبيه عن عبد اللَّه بن الزبير...».

قلتُ: ومثله قال الدارقطني في «علله» [٤/ ٢٢٦]، ونحوهما قال البزار في «مسنده» [٦/ ١٣٩]، والترمذي في «سننه» [٣/ ٤٥٥]، وهو كما قالوا. وهكذا رواه الثقات من أصحاب هشام عنه عن أبيه عن ابن الزبير به... ومنهم:

١- عبدة بن سليمان: عند ابن حبان [٤٢٢٥]، وابن أبي شيبة [١٧٠٢٣]، وغيرهما.

٢- والدراوردي: عند الرويانى في «مسنده» [٢/ رقم/ ١٣٢٢]. =

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير، عن النبى ﷺ: «**لا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ، وَالإِمْلاجَةُ وَالإِمْلاجَتَانِ**».

*****

آخر المجلد الأول، ويليه المجلد الثانى، وأوله:

مسند سعد بن أبى وقاص

= ٣- وعبد الله بن نمير: عند المروزى فى «السنة» [رقم ٣١٧]، وابن أبى شيبة [١٧٠٢٣]، وغيرهما.

٤- ويحيى القطان: عند النسائى [٣٣٠٩]، وأحمد [٤/ ٤]، والبزار [رقم/ ٢١٨٠]، وغيرهم.

٥- والليث بن سعد: عند أبى الجهم فى حديثه [رقم/ ٧٧].

٦- وابن عيينة: عند الشافعى [١٤٦٠] والعقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٦٤]، واختلف عليه فى سنده كما تراه عند ابن حبان [رقم/ ٤٢٢٧].

٧- ووكيع: عند أحمد [٤/ ٥].

٨- وابن جريج: عند عبد الرزاق [رقم/ ١٣٩٢٥].

٩- وأنس بن عياض: عند الشافعى [رقم/ ١٠٨٠]، والبيهقى [رقم/ ١٥٤٠٠].

١٠-١١-١٢- وحماد بن سلمة والثورى وجرير بن عبد الحميد ثلاثتهم: عند العقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٦٣، ٦٤].

وقد توبع عليه هشام بن عروة على هذا الوجه: تابعه الزهرى عند المروزى فى «السنة» [رقم/ ٣١٣، ٣١٤]، من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقى، ثنا أيوب بن سويد حدثنى يونس ابن يزيد عن الزهرى حدثنى عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير به . . .

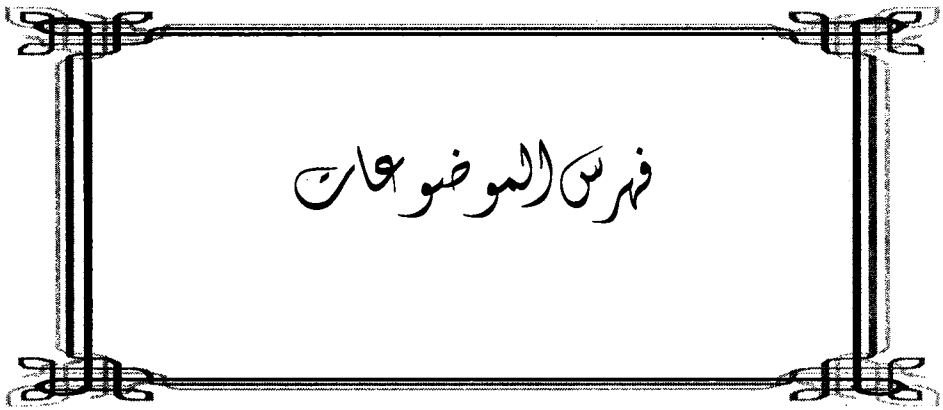
قلتُ: والمحفوظ عن الزهرى: إنما هو عنه عن عروة عن عائشة به . . . كما أخرجه أحمد [٦/ ٣٤٧]، وابن راهويه [رقم/ ٨٢٣]، والمروزى فى «السنة» [رقم/ ٣١٥].

*****

= وهذا الحديث: قد أخذه ابن الزبير من عائشة، ولم يسمعه من النبى ﷺ وإلى هذا ذهب البخارى، كما حكاه عنه الترمذى فى «علله» [ص/ ١٦٧]، وفى «سننه» [٤٥٥/ ٣]، وكذا الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٢٢٦]، أيضًا.

وهذا هو الظاهر؛ فقد رواه ابن أبى مليكة عن ابن الزبير عن عائشة به . . . أخرجه مسلم [١٤٥٠]، وأبو داود [٢٠٦٣]، والترمذى [١١٥٠]، والنسائى [٣٣١٠]، وابن ماجه [١٩٤١]، وأحمد [٦/ ٣١]، وجماعة كثيرون.

وقد أُعلَّ هذا الحديث بالاضطراب، أعله الطبرى بذلك فى «تهذيب الآثار» كما نقله عنه ابن التركمانى فى «الجوهر النقى» وكذا أعله المالكية وغيرهم كما حكاه عنهم ابن عبد البر فى التمهيد [٨/ ٢٦٨]، وهى علة عليلة، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» والحديث ثابت مثل الجبل، وراجع: «فتح البارى» [١٤٧/ ٩]، وله شاهد من حديث أم الفضل سيأتى [برقم/ ٧٠٧٢]، واللَّه المستعان.


فهرس الموضوعات



فهرس الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحة
مقدمة التحقيق .	٥
مسند أبى بكر- رضى اللَّه عنه- .	١٩
مسند عمر بن الخطاب- رضى اللَّه عنه- .	١٧٧
مسند على بن أبى طالب- رضى اللَّه عنه- .	٢٨٣
مسند طلحة بن عبيد اللَّه- رضى اللَّه عنه- .	٥٦٧
مسند الزبير بن العوام- رضى اللَّه عنه- .	٦١٣
فهرس الموضوعات .	٦٥٧